

(الجزء الاول)

تبیین الحقائق شرح کنز الدقائق

از

میرزا محمد علی بن علی الزریاب

۱۶۷۸
۱۲۵۱

(فهرس)

(الجزء الاول من تبين الحق شرح كنز الدقائق)

فهرس الجزء الاول من تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق

صفحة	صفحة
٢٣٠ باب الاستسقاء	٢ كتاب الطهارة
٢٣١ باب الخوف	٣٦ باب التيمم
٢٣٤ باب الجنائز	٤٥ باب المسح على الخفين
٢٣٨ فصل السلطان أحق بصلاته	٥٤ باب الحيض
٢٤٦ فصل في تعزية أهل الميت	٦٩ باب الأنجاس
٢٤٧ باب الشهيد	٧٨ كتاب الصلاة
٢٥٠ باب الصلاة في الكعبة	٨٩ باب الأذان
٢٥١ كتاب الزكاة	٩٤ باب شروط الصلاة
٢٥٨ باب صدقة السوائم	١٠٣ باب صفة الصلاة
٢٦١ باب صدقة البقر	١٠٩ فصل وإذا أراد الدخول في الصلاة كبر الخ
٢٦٣ فصل في صدقة الغنم	١٣٢ باب الإمامة والحدث في الصلاة
٢٧٦ باب زكاة المال	١٥٤ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
٢٨٢ باب العاشر	١٦١ فصل كرم استقبال القبلة بالفرج الخ
٢٨٧ باب الركاز	١٦١ باب الزور والنوافل
٢٩١ باب العشر	١٨ باب ادراك الفريضة
٢٩٦ باب المصرف	١٨٠ باب قصاص الفوائت
٣٠٦ باب صدقة الفطر	١٩ باب سجود السهو
٣١٢ كتاب الصوم	١٩٠ باب صلاة المريض
٣٢٢ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	٢٠١ باب سجود التلاوة
٣٣٣ فصل في العوارض	٢٠٠ باب صلاة المسافر
٣٤٤ فصل من تدرصوم يوم النحر الخ	٢٣ باب صلاة الجمعة
٣٤٧ باب الاعتكاف	٢٢ باب صلاة العيدين

شرح القرآن

الجزء الاول

من تبين الحقائق شرح كثر الدقائق تأليف الامام العالم

العامل العلامة البحر الفهامة فريد

دهره ووجيد عصره

عثمان بن علي الزيلعي

نفعنا الله ببركته وأمنه

فسحج بخته

أمين



وبهامشه حاشية الامام العلامة المدقا الفهامة الشيخ

الشلي على هذا الشرح الجليل تفهده الله الجميع

بالرحمة والرضوان وأسكنهم

فسحج الجنان

الطبعة الاولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولا ق مصر المحمية

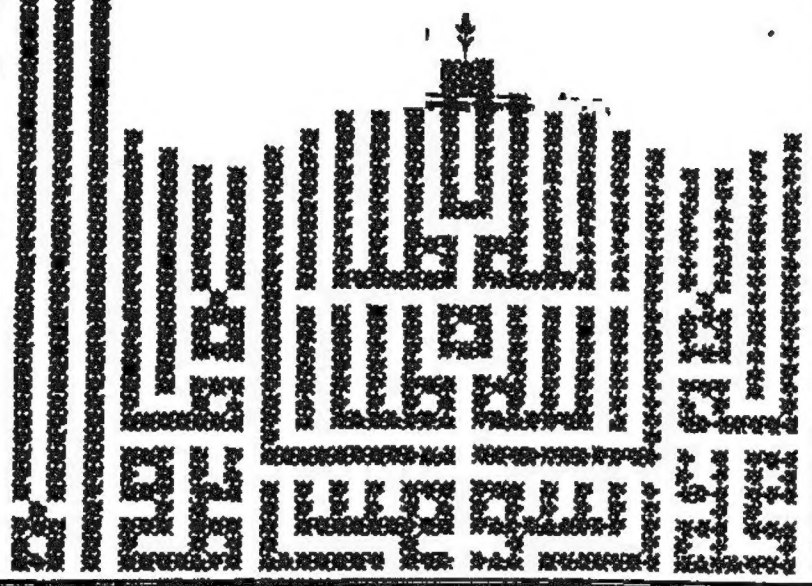
سنة ١٣١٣

هجريه

(محل مبيعه عند ملتزمه حضرة السيد عمر حسين الخشاب بمصر)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله في المستن وهو من قصاص الشعر الى آخره) فوقف المستن في هذا التركيب من وجوه (الاول) أن قوله من قصاص شعره ليس كذلك لان الوجه في الطول من مبدئنا سطح الجهة الى منتهى العين كان عليه شعر أو لم يكن (الثاني) ان قوله والى شصتى الاذن معطوف على قوله الى أسفل ذقنه فيكون داخل في حكمه ويكون المعنى حدا الوجه طولا ومن قصاص شعره الاذن ان ينهى الى أسفل الذقن والى ان ينهى الى شصتى الاذن وليس كذلك على ما لا يخفى (الثالث) كان ينبغي ان يقال والى شصتى الاذنين لان لكل اذن شصمة والعرض من الشصمة الى الشصمة وليس للاذن الواحدة شصمة (الرابع) يلزم من هذا الحد أنه يجب غسل داخل العينين ولانف وانفسهم ووصول شعر الحاجبين والجمجمة والشارب وونيم الخدابين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي شرح قلوب العارفين بنور هدايته وزينها بالايان وما ألهمهم من حكمته أحسنه جدا ما راف لعظمته مقرب وحدايته وعلى من ختمه الرسالة أفضل صلاته وتحيته محمد المصطفى المخصوص باظهار ملته على الملل كلها ودوام شريعته الى آخر الدهر ونهايته وعلى آله الكرام وجميع صحابته وعلى التابعين لهم الى يوم الدين باحياء سنته واما بعد في فاني لما رأيت هذا المختصر المسمى بكترا الفائق أحسن مختصر في الفقه حاويا ما يحتاج اليه من الوقائع مع لطافة حجمه واختصار نظمها أحسن أن يكون شرح متوسط يحل الفاظه ويعمل أحكامه ويزيد عليه بسيرا من الفروع مناسلا مسجى بنين الحقائق لما فيه من تبين ما كثر من الدقائق وزيادة ما يحتاج اليه من المواثق وأسأل الله تعالى أن يوفقني لأتممه معتمدا عليه عن الزلل والخلل فيما أقول وفعل وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

(كتاب الطهارة)

قال رحمه الله (فرض الوضوء غسل وجهه) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم قال رحمه الله (وهو من قصاص الشعر الى أسفل الذقن والى شصتى الاذن) أي الوجه هذه الجلة لانه مشتق من المواجهة وهي تقع هذه الجهة وقوله من قصاص الشعر خرج مخرج الغالب والالفة الوجه في الطول من

وعدم انبرغيث وليس كذلك راجب عن الاول انه باعتبار العلب وعن الثاني بان فيه مقصدا وهو ما ذكرناه وان مبتدا كان فيه تصف وهو أيضا بعينه عبارة صاحب لهذا يذهب قال وحدا الوجه من قصاص الشعر الى أسفل الذقن والى شصتى الاذن لان المواجهة تقع بهذه الجهة وهو مشتق منها وقد علم أن الفقهاء يتسامحون في اطلاق العبارات ولكن العبارة الشصمة أن يقال وهو من قصاص شعره الى أسفل ذقنه ومن شصمة الاذن الى شصمة الاذن وعن الثالث بما قلنا أيضا مع ما فيه من المساعدة وعن الرابع ان هذه الاشياء سقطت لخرج وعلى حد من يقول الوجه ما يواجهه الانسان لا تدخل هذه الاشياء لخرجها عن المواجهة عيني وفي القاف ثلاث لغات والضم أعلاه وقوله الى أسفل الذقن يقع القال المجهة والقاف وهو مجتمع عليه

(قوله في المتن ويديه برفقيه) وما يشتمل من الاصابع واليد الزائدين ويفصل الاقطع ما بقي من محل الفرض حتى طرف العضو كقول
(قوله لان الغاية لا تدخل في الغيب) أي كالبسل في الصوم وهو قول زفر (قوله الى المرافق) لان قوله وأيديكم يتناول كل الايدي الى
الماكب وهو لفظة (قوله بلفظ التثنية) أي لما قال الى الكعبين دلالة ثني كل رجل (قوله ومن الناس) وهم الروافض قال في
معراج الدراية وعند الروافض المسح على ظاهر القدم والاصابع الى الكعبين والغسل غير جائز (قوله على من قرأ الجسر) أي هو حجة
(١) والكسائي وحفص (قوله في المتن ومسح ربيع رأسه) والغسل يوجب عنه ولو مع الوجه والوضوء ثلاثة أنواع فرض على
المحدث للصلاة ولو بخاراة أو نفل أو ما في معناه كسجدة التلاوة والشكر عند من يعتبرها (٣) ومن المصحف وأوجب لطواف

بالبيت ولهذا يخبر بالدم
وسنة للتوم على طهارة
وقبل الغسل وبعد الغيبة
والنميمة والكذب وغسل
الميت وجهه وعند الاذان
والاقامة والخطبة والسعي
بين الصفا والمروة وللجنب
عند أكله وشربه وفومه
وبقطته ولزيارة قبر النبي
صلى الله عليه وسلم وبعد
أكل لحم الجوزور والخروج
من الاختلاف انتهى
(قوله اعتبارا لا كالمسح)
وجه اعتبارا لا أن الباء
اندخلت على المحل اقتضت
استيعاب الالة دون المحل
وأكثر الالة قائمة مقام
كلها فيجب المسح بثلاث
أصابع انتهى يحيى (قوله
وأقرب منه مسح الرأس)
قياس اللحية على شمس
الرأس أظهر من قياسها على
أحاجين وأهداب العينين
لان ما تحت اللحية من
البشرة غير ظاهر كما في شعر
الرأس بخلاف الحاجين
انتهى (قوله فلا يجب)
وعند الشافعي يجب وهو

مبتدأ سطح الجبهة الى منتهى اللحية كان عليه شعرا ولم يكن قال رحمه الله (ويديه برفقيه) لقوله
تعالى وأيديكم الى المرافق وقوله برفقيه أي مع حرقفيه وتكون الباء للصاحبة يقال اشترت الفرس
بسرجه أي مع سرجه وقال زفر لا تدخل المرافق لان الغاية لا تدخل في الغيب قلنا لم لا تدخل لكن
الغيب هنا تمامها والاستقاط فتقديره والله أعلم أسقطوا من الماكب الى المرافق أو أدلوا هذا التقدير لم
يكن لان خارج ما وراء المرافق وجهه بعد ما تناوله لفظ اليد قال رحمه الله (ورجليه بكعبيه) والكلام فيما
كالكلام في اليد والكعب هو العظم الثاني وروى هشام عن محمد أنه الفصل الذي عند معقد
الشراك وهو سهومنه لان محمدا رحمه الله لم يرد ذلك في الوضوء وإنما قال ذلك في المحرم اذا لم يجد نعلين يقطع
خفيه من أسفل الكعب الذي في وسط القدم ويرد عليه أيضا قوله تعالى الى الكعبين بتثنية الكعب
لان الاثنين من واحد فتثنيته بلفظ التثنية ومن اثنين وهو جزءه فتثنيته بلفظ الجمع قال الله تعالى
فقد صغى قلوبكم وما يعلم قلوبنا كما ولو كان كما قاله لقل الى الكعاب كل رافق فبطل زعمه ومن الناس
من زعم أن وظيفة الرجل المسح لقوله تعالى وأرجلكم بالجر عطف على الرأس ولما قرأنا نصب
عطف على اليدين وقال عليه السلام بعد ما غسل رجله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به والجر
للجوارزة لقوله تعالى وحور عين على من قرأ الجسر قال رحمه الله (ومسح ربيع رأسه) لحديث المغيرة أنه
عليه السلام مسح على ناصيته وهي الربع لانها أحد جوارب الاربع وقال محمد الواجب قدر ثلاثة
أصابع اعتبارا لا كالمسح وهي اليد والاصل فيها الاصابع وهي عشرة فربعها اثنان ونصف وأو واحد
لا يقبض أكلهما وهما اعتبارا للمسح والجملة عليه ما روينا أدل جواز أقل من ذلك لفظه عليه السلام مرة
تعلما للجواز وقوله (ولحيته) يجوز أن تكون اللحية مطوفة على الرأس أي ومسح ربيع رأسه
وربيع لحيته وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لانه لا يسقط غسل ما تحت لحيته لعدم المواجهة به
أو لنعسه وجب مسحه كالجيرة والمسح لا يجب استيعابه فاعتبر الربع ويجوز أن تكون
مطوفة على الربع أي ومسح ربيع رأسه ومسح لحيته فعلى هذا يجب مسح كل اللحية وهي رواية
بشر عن أبي يوسف ومثله عن أبي حنيفة وروى عنه غسل الربع وعن أبي يوسف انه لا يجب غسله
ولامسه وروى عن أبي حنيفة ومحمد أنه يجب إمرار الماء على ظاهر اللحية وهو الأصح لانه لا نعسر
غسل ما تحت الشعر انقل الوظيفه الى الشعر من غير تغيير وهذا كله في غير المسترسل وأما المسترسل عن
الرأس لما نعسر انقل الوظيفه الى الشعر من غير تغيير وهذا كله في غير المسترسل وأما المسترسل عن
الذقن فلا يجب اتصال الماء اليه لانه ليس من الوجه قال رحمه الله (وسنة) أي سنة الوضوء (غسل
يديه الى رصغيه ابتداء كالسمية) أما البداءة بغسل اليدين فلانها آلة التطهير فيبدأ بتطيقهما وقال
الى رصغيه لوقوع الكفاية به في التنظيف وأطلقه ليتناول المستيقظ وغيره وقال كالسمية يعني كما

أصح مذهبه لان من الوجه بحكم التبعية انتهى كما في (قوله لانه ليس من الوجه) تقول رأيت وجهه دون لحيته ولا يقال طال
وجهه دون لحيته ولا يقال طال وجهه ويقال طالت لحيته انتهى (قوله وسنة الوضوء) ثلاثة عشر أي على ما ذكره انتهى عني
(قوله في المتن الى رصغيه) قال في القاموس الرصغ كالغفل مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم انتهى (قوله في المتن
ابتداء) نصب على الظرف أي في ابتداء الوضوء ويجوز أن يكون جالا على تقديره بتدنا انتهى عني السنة نقبس الابتداء بفعل اليدين
وأما نفس الغسل ففرض انتهى

(قوله وتقييد بالسقوط في الحديث) اذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يديه قبل ان يدخلهما في وضوئه فان أحدكم لا يدري اين يأتي به أخرجه البخاري بهذه العبارة وبقيّة الجماعة بالألفاظ مختلفة انتهى عيني (قوله وذكرا اسم الله تعالى) أي في ابتدائه لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال الحديث انتهى غاية (قوله فلم يفت) وهو انما يستلزم في الاكل تحصيل السنّة في الباقي لاستدراك ما فات انتهى (قوله انه يسمى فيها) أي لالة الاتكشاف ولا في محل العاسة انتهى كمال (قوله في المتن والسؤال) أي استتمه وذكرك في كتاب الاستحسان من المحيط ان العبد للراء يقوم مقام السؤال لانها تخاف من السؤال سقوط سنّها لان سنّها أضعف من سن الرجل وهو مما يتقى الاستئذان انتهى فالقائل من قوائده انه يشد اللثة فكيف يستقيم هذا فالجواب انه لا يبعد في كون المواظبة عليه قد تفضي الى سقوط الاستئذان من بعض أفراد الانسان ومما يشهد به ما أخرجه الطبراني في الاوسط رجال الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لمرت السؤال (٤) حتى خشيت ان يندد في والمرت سقوط الاستئذان لكن الوجه ان يقال لا ينسب

لمن هذه حالته الموابطة
عليه بل يستحب له فعلة
أحيانا انتهى (قوله والاول
أظهر) قال العيني قلت
بل الاظهر هو الثاني لان
المقول عن أبي حنيفة
رضي الله عنه على ما ذكره
صاحب الفيد أن السؤال
من سنن الدين حينئذ
يسوى فيه كل الاحوال
انتهى (قوله والعج أنهما)
أى التسمية والسؤال
انتهى (قوله عمن عن
المفضضة والمفضضة اذارة
الملة في الفهم وأما
الاستساق فهو وجوب
الملة بالمرتين انتهى
(قوله يشهر بالاسباب)
واما تبها على حدسها
اتى عيني (قوله بالغ في
المفضضة والاستساق)
المبالغة في المفضضة
ما يغر في الاستساق

فلا يستند انتهى (قوله ثم) أي عسر فزه به (قوله وأضرب عليه) لوقائل أن بقول فعل هنا ينبغي (الوارد
أن تكوينا) جبهة في ذلك كره عسر فزه به (قوله الموافقة على الفعل مع عدم اتراك دليل الوجوب انتهى) (قوله باليد اليسرى)
أي لأن الاتك موضع لأذى كرضه لا يوجب (قوله ويجوز بالغير) أي ويجوز بالرفع عطف على العسل كما قال ذلك في السؤال
قوله في الظهيرة وذلك لأن كره من بعضه راد شق به متى جاز ولو كان على خلافه لا يجوز انتهى (قوله ليس يحصل
الفرق) لعدم وجوب اليأس به من شعر يشك على * بالضمضة والاستساق فأنه ما سنان مع أنه مالم يأس في محل
الفرق رتاك كوفي جرحه محل عرض اذ يسه حكم الخارج من وجه كاذ كرم انتهى (قوله وأما التخليل
لأصبع) أي أصبع يسور ر أي رتاك * تابعه الأمر بوارم) فان قيل ينبغي أن يكون التخليل واجبا نظرا إلى الأمر بما
قاله مالك في بسدين واحدا ر يارني رجه من مع كونه مقررا بالانزعاج لانه قلنا هذا لا يقيد الفرضية لكونه من الأضاح
ولا وجوب لا لأصله بل لوجوب في الوضوء فلا يرد التسبيل فيكون تبعا لها وأما هذا بسقط بسقوطها ويجب وجوبها فلو قلنا

بالوجوب كافي الصلاة لساوى التبع الاصل كذا في المكافي وغيره لكن هذا ضعيف وقد مناوجه الضعف في بيان الوصول في شرح
 الاصول وجامع الاسراف في شرح المنار بل الواجب القوي ان الامر الثابت بغير الواحد انما يقيد الواجب اذا لم يمنع مانع ولم يوجد
 قرينة صارفة عن ظاهره **ككبر صدقة الفطر** ولا ضحية ونحوها فتحة اما اذا وجد لا يمكن القول بالوجوب وههنا تارض
 هذا الامر من تعليم الاعرابي والاخبار التي حكى فيها لوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بان التقبيل لم يذكروا فيها فعمل على التنب
 أو السنة التي دون الوجوب علام بالدليل بقدر الامكان وهكذا جميع الدلائل التي تدل طواها عليه في الوضوء معارض بما يمنع
 القول به اذا تأملت فيها وقال شيخنا العلامة في قوله عليه الصلاة والسلام خللوا الحديت دليل على أن وظيفة الرجل القبيل
 لا المسم فكأن حجة على الرافض انتهى كما في (قوله فقد تعدى ونظم) قال الكرماني انه ضعيف وقال العراقي في تحريج
 احاديث الاحياء انه لم يعبده أصلا انتهى فان قلت لو كان النقص (هـ) من الثلاث ظاهرا كان التثليث واجبا

لا سنة قلت كونه ظاهرا
 باعتبار عدم رؤيته سنة
 لا بمجرد النقص انتهى
 يحيى (قوله والثالث نقل)
 والظاهر انه بمعنى الاول
 انتهى فتح (قوله وقبل الزيادة
 على الحد المحدود الى آخره)
 ردهم التوبيل قوله عليه
 الصلاة والسلام من
 استطاع متكم ان يطيل
 غرته فليعل واجد
 في المصايح وجوابه أن
 المراد هو الزيادة على اعتقاد
 أن النقص لم يحصل بدونها
 انتهى (قوله ثم زاد الحاجة
 أخرى) كرامة الوضوء أو
 طمأينة القلب عند الشك
 انتهى كافي (قوله وكذا
 النقصان لحاجة أخرى)
 كاعواز الماء انتهى (قوله ان
 ينوي ما لا يصح الا بالطهارة
 من العبادة) فلو نوى

الوارجه وان اثناعشار لم يقرض بخلاف العينة عندهما هذا اذا وصل الماء الى اثناسها وان لم يصل بان
 كانت منضمة فواجب قال رحمه الله (وتثبت العمل) لانه عليه السلام بوضا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا
 وضوء وضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى ونظم ثم قيل التعدي يرجع الى
 الزيادة لا بمجاوزة الحد قال الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه والعلم الى القصان قال
 الله تعالى ولم تظلم منه شيئا أي لم تنقص فالاول فرض والثاني سنة والثالث كمال السنة وقيل الثاني
 والثالث سنة وقيل الثاني سنة والثالث نقل وقيل على عكسه وعن أبي بكر الاسكاف ان الثلاث تقع
 فرضا كطالة الركوع والسجود ونحو ذلك وتكلموا في معنى الزيادة والقصان قبل أن يريه مجرد العدد فيها
 وقيل الزيادة على أعضاء الوضوء والنقصان عن أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على الحد المحدود والقصان
 عن الحد المحدود وقيل الزيادة والنقصان لعدم رؤيته الثلاث سنة حتى لو رأى الثلاث سنة ثم زاد الحاجة
 أخرى كرامة الوضوء على الوضوء وليس عليه شيء وكذا النقصان لحاجة أخرى قال رحمه الله (ونيته) أي
 نية الوضوء والههنا راجعة الى الوضوء لا لما ذكره وكذا وقع في مختصر القدوري حيث قال ينوي
 الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادات أو رفع الحدث كافي التيمم وعن بعضهم
 نية الطهارة في التيمم تكفي فكذا ههنا ففي هذا لا يرد عليه ويجوز أن يكون الضمير عائدا على التخصر
 المتوضي لان الكلام يدل عليه أي نية الرجل الصلاة فيكون المفعول محذوفاً عنه هي سنة وقال الشافعي
 رحمه الله فرض لقوله عليه السلام الاعمال بالنيت ولانه عبادة فلا يصح بدون النية كالتييم ولنا انه عليه
 السلام لم يعلم الا عرايا النية حين علمه الوضوء مع جهله ولو كان فرضا لعلمه ولانه شرط الصلاة فلا يقتصر الى
 النية كسائر شر وطها بخلاف التيمم لان النية ما مور بها فيه بقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا أي
 فاقصدوا ولا تخافوا في التيمم لصيرورة التراب طهورا لانه ملوث والماء مطهر بنفسه حسا وكذا شرطه وحكما
 لقوله تعالى ما طهورا فمن شرط النية لصيرورته طهورا فقد راد فيه وهو نسخ قال رحمه الله (ومسح كل
 رأسه مرة وأذنيه بعائه) أي ومسح كل أذنيه بعاء الرأس لانه معطوف على الرأس وتكلموا في كيفية
 المسح والاطهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعددها الى قفاه على وجهه يستوعب جميع
 الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون المسح مستعجلا لان الاستيعاب بعاء واحد لا يكون الا بهذه

الصوم مثلا لا يجرته عن الصلاة والحاصل ان ظاهر عبارة المتن نفيد أن السنة نية الطهارة وليس كذلك بل السنة ان ينوي
 عبادة لا تصح بدون الطهارة فلا يصح العمل على الظاهر الاعلى قول البعض انتهى يحيى ووقتها عند غسل الوضوء
 ومحلها القلب انتهى جوهره قال القدوري رحمه الله في مختصره ويستحب للتوضي ان ينوي الطهارة قال الشيخ قاسم رحمه الله
 في شرحه أي بقصد قلبه ابتغاء أفعال الوضوء للطهارة امتثالا لامر الله تعالى وما قاله أبو زرعة ان المارفع الحدث واستباحة الصلاة
 فليس بشي لان النية عمل القلب ولا يعتبر بالنسيان والاصح ان النية سنة لان بها يصير الفعل فرقا لاجتماع انتهى (قوله في المتن
 ومسح كل رأسه مرة) وتركه ناعما لم قال في الطهارة والتثليث في الغسل سنة والتثليث في مسح الرأس بالماء المختلفة قد عنة
 وعن أبي حنيفة في غرب الرواية سنة انتهى (قوله في المتن ثم يمسح أذنيه بأصبعيه) قال في النبايع ثم يدخل السبابة في أذنه
 ويدبرها يمسح من ورثتها انتهى قال في شرح مسكين وادخال الاصابع في سماخ الاذنين أدب وليس بسنة وهو المشهور وكذا في
 البسط انتهى

(قوله فمن أتى بها قى) أي جئنا لأصابع من مقدم الرأس إلى القفا ثم سمع القودين بالكفين انتهى يحيى الشيرازي (قوله لا بد من الوضع) أي وضع الكفين ومدهما انتهى (قوله وقال الشافعي ثلاثا) وهو رواية عن أبي حنيفة انتهى كافي (قوله ولأن التكرار) أي ولأن تكرار المسح غسل فتغير وطيفة الرأس وقياسنا أولى من قياس الشافعي رضي الله تعالى عنه المسح على المخسول لأنه قياس المسح على المسح انتهى ابن فرسته (قوله المنصوص عليه من جهة العلماء) ليخرج المنصوص عليه من جهة النص فإنه لا يجوز مخالفته (قوله لا يقبل الله) (٦) صلافا مري إلى آخره) هذا الحديث ضعفه أبو بكر الرازي وقال النووي

هو ضعيف غير معروف انتهى كافي (قوله على القيام إلى الصلاة) فصار كونه طاعة الله أعلى فأغسلوا هذه الأعضاء (قوله وهو) أي نص القرآن والشافعي انتهى (قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم) أي وصورناكم وقوله تعالى فلا اتهم العقبة إلى قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا أي وكان من الذين آمنوا وقت الإطعام لأن إطعام الكافر لا ينفع ولو آمن بعده كذا في أصل نسخة الشيخ يحيى الشيرازي السقي بخط الشيخ نعم الدين الزراري قال الشيرازي لم يوجد هذا في المسودة التي بخط المصنف (قوله ولم يقل به أحد) أي لم يقل أحد بعد عدم قبول الصلاة بدون آتائه فلم ان عدم القبول واجب لأصل الوضوء دون سننه وآدابه انتهى يحيى (قوله في المستن ومسح رقبته) أي يظهر البدين لعدم استعمال يدهما والخلقوم بدعة انتهى

الطريقة وما قاله بعضهم من أنه يجافي كفيه ثم راعى الاستعمال لا يفيد لأنه لا بد من الوضع والمكان كل مستملا بالوضع الأول فكذلك الثاني فلا يفيد تأخير ولأن الذين من الرأس بالنص أي حكمهما حكم الرأس ولا يكون ذلك إلا إذا مسهما بما مسح به الرأس ولأنه لا يحتاج إلى تجديد المسح لكل جزء من أجزاء الرأس فالأذن أولى بكونه بجماله وقوله مرتد هينا وقال الشافعي رحمه الله ثلاثا كل لمسول ولنا إن عثمان حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فصح من ذلك التكرار في الغسل لأجل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح فلا يفيد التكرار فصار كسح الخف والجيرة والتيمم قال رحمه الله (والترتيب المنصوص) أي الترتيب المنصوص عليه من جهة العلماء هو أن يبدأ بأحد الأيدي كره ولأنه عليه من جهة الشارع على ما يأتي بيانه وهو سنة عندنا وقال الشافعي رحمه الله فرض لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فأوجب غسل الوجه عقيب القيام إلى الصلاة من غير فصل لأن القامة عقيب ومن أجاز البدء بغيره فقد فصل ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الظهور وموضعه في غسل يديه ثم يغسل وجهه ثم ذراعيه الحديث وكلمة ثم للترتيب ولنا أن الواو مطلق الجمع بإجماع أهل اللغة نص عليه سيويه وأما تعلقه بالفاء قلنا إن الفاء وإن اقتضت الترتيب لكن المعطوف على ما دخلت عليه القامة الواو مع ما دخلت عليه كالثنى الواحد فافادت ترتيب غسل هذه الأعضاء على القيام إلى الصلاة لآل ترتيب به ضمها على بعض وهذا مما يعلم بالبدية قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فلذلك قلنا إن يبدأ بأيهما شاء أجماعا ولو قال له علامه أنا دخلت السوق فاشتريت خبزا ووزنا الأيلامة ثم أراة اللحم أولا وأما الجواب عن تعلقه بتم فله متروك الظاهر من وجهين أحدهما أنه يوجب البداء باليدين وهو يوجب بالوجه والثاني أن كلمة ثم لتراخي ولم يقل به أحد فصارت بمعنى الواو كقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم وقوله تعالى فلا اتهم العقبة وما أدرنا ما العقبة فلترتبة أو أطم في يوم ذي مسغبة يتيمنا ذامقربة أو مسكينا ذامقربة ثم كل من الذين آمنوا أي وكان من الذين آمنوا وقت الإطعام لأن إطعام الكافر لا ينفع ولو آمن بعده فإن قيل قوله عليه السلام في حديث آخر حين توضأ مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به يوجب الترتيب لأن الظاهر أن وضوءه عليه السلام كان مرتبا قلنا الظاهر أنه كان بالضمعة والاستنشاقي والابتداء باليمين ونحو ذلك من آتائه ولم يقل به أحد قال رحمه الله (والولاء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطاب عليه وهو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول وقيل أن لا يستغل بينهما بعمل آخر غير الوضوء قال رحمه الله (ومستحب التيامن) لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله حتى في تنعله وترجله وطهوره قال رحمه الله (ومسح رقبته) لأنه عليه السلام مسح عليها ومن آداب الوضوء استقبال القبلة عنده ودلائل أعضائه وإدخال خنصره في صمغ أنفك كره في الغاية وتقديم الوضوء على الوقت وقصر ذلك عنه وإن لا يستعين فيه بغيره وإن

كالمال وكان في الاختيار مسح الرقبة قبل سنة وقيل مستحب انتهى (قوله وإن لا يستعين فيه بغيره) لا يتكلم قال في الاختيار ويكره أن يستعين في وضوءه بغيره إلا عند الفجر ليكون أعظم ثوابه وأخلص لعبادته انتهى وفي صحيح البخاري أن أسامة صب الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوءه وكذلك المغيرة بن شعبه وفي شرحه لغلطاي قال في الطبري صح عن ابن عباس أنه صب على يدي عمر الوضوء وروى عن ابن عمر المتع عنه والصحيح خلافه لأن راوى المنع عنه أبقع وهو مجهول وبنت أن مجاهدا كان يسكب الماء على ابن عمر في غسل رجليه وكذا النبي عن علي ليس بصحيح لأنه رواية النضر بن منصور عن أبي الجون عنه وهما غير حجة في الدين ولما قلنا أن يقول أسامة تبرع بالصب وكذا غيره من غير أمر منه صلى الله عليه وسلم فهل يجوز أن يستدعي الإنسان

لصبي من غيره فبما فيه فيقال له نعم لما روي عن عند الترمذي عن حماد بن عمار عن الربيع أنها قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بماء فقال اسكني فسكنت والاستعاذة جائرة في السفر والحضر لما في حديث صفوان بن عسال من عند ابن ماجه بسند صحيح على شرط ابن حبان قال صليت على النبي صلى الله عليه وسلم الماء في السفر والحضر في الوضوء وأما في حديثنا لا نستعين على الوضوء بأحد فنقد كرفيه التوروي انه حديث باطل لكن صح انه عليه الصلاة والسلام ما كان يستعين على الوضوء بأحد لم يعمل الاول على الجواز والثاني على الاستعانة كذا قاله السروجي قال في القنية والوضوء بنفسه أو ولي من الاستعانة بغيره كالمسافر لا تقي الارض الطاهرة اولي منها على الطنافة انتهى وذكر العلامة كمال الدين رحمه الله من جهة الآداب استعاضته بنفسه وأن يجلا الأمانه بمفرغه استعدادا لصلاة أخرى وان لا يكلم الناس في الوضوء انتهى زاد (٧) الفقير (قوله) وان يقول عند

المضمضة اللهم أعني على تلاوته ذلك الى آخره ذكر النووي ان هذه الادعية مأثورة عن السلف وليست بنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى (قوله) ولا بأس بالتمسح بالنديل) وبه قال مالك وأحمد انتهى صكاكي وعن الحلواني التقيف قبل غسل القدمين بالنديل لا يفعل لان فيه ترك الولاية انتهى كاكى (قوله في المتن) وينقضه خروج نجس) أشار بالخروج الى أن الخرج لا ينقض والخروج عبثا الطهور في السيلين وفي غيرهما بالسيلان الى موضع يطهقه حكم التطهير انتهى (قوله النواقض الحقيقية) احترازاً عن النواقض الحكيمة كالنوم والانعاش والسكر انتهى (قوله فتلك) هي الناقضة للوضوء وعلى هذا فاضافتم النقص الى

لا يتكلم فيه بكلام الناس ويستر الماء على وجهه من غير لطم والجلوس في مكان مرتفع وجعل الآلاء الصغرى على يساره والكبرى الذي يعترف منه على يمينه والجمع بين نية القلب وفعل اللسان واسم الله تعالى عند غسل كل عضو وان يقول عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكر شكره وحسن عبادته وعند الاستنشاق اللهم أرني راحة الجنة ولا ترني راحة النار وعند غسل وجهه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يديه اليمنى اللهم أعطني كفاي يميني وحاسبي حسابا يسرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كفاي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أطلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعني رقبتي من النار وعند غسل قدمه اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل رجلي اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجاري في نيل نيل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ويقول بعد الفراغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ويشرب شيئا من فضل وضوئه مستقبل القبلة قائما قبل لا يشرب قائما الا في هذا الموضع وعند زمزم ويصلي ركعتين بعد الفراغ ولا ينقص مأثورة أى ما وضوئه عن مائة * ومكرهاه لطم الوجه بالماء والامراف فيه وتثليث المسح بها جديدا ولا بأس بالتمسح بالنديل بعد الوضوء روى ذلك عن عثمان وأنس ومسروق والحسن بن علي * قال رحمه الله (وينقضه خروج نجس منه) أى وينقص الوضوء خروج نجس فدخل تحت هذه الكلمة جميع النواقض الحقيقية وان كان طاهرا في نفسه كالدود من الدبر لانها تستصحب شيئا من النجاسة وتلك هي الناقضة للوضوء ومصدق قوله خروج نجس وهو مجمل فيحتاج فيه الى التفاصيل من بيان الخرج وما يخرج منه اعلم ان الخرج على نوعين سيلين وغيرهما أما السيلان فنخرج كل شئ منهما ناقض للوضوء وقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط وهو أسلم للوضع المظن من الارض فاستعير لما يخرج اليه فيتناول المعتاد وغيره واقوله عليه السلام حين سئل عن الحدث ما يخرج من السيلين وكله ما عانة تتناول المعتاد وغيره خلافا لما ذكره الله في غير المعتاد والنجاسة عليه ما تلوها وما روى ما وقوله عليه السلام الاستحاضة ترضى لوقت كل صلاة ودم الاستحاضة ليس بعتاد ثم حرجه يكون بالظهور حتى لا ينقض بنزول البول الى قصبة الف ذكر ولو نزل الى القلفة انتقض وهو مشكل لانهم قالوا لا يجب علىجنب اتصال الماء اليه لانه منطقة كالقصبة على ما يحكي بيانه ان شاء الله تعالى وان شاء الله بقطن خروجه بائلا خارجا وان حشمت المرأة فخرجها فان كان داخل الفرج فلا وضوء عليه اخلافا لابي

الدود مجازا انتهى (قوله فيتناول المعتاد وغيره) كالحصاة والودود والمعاد قد لا يكون على الوجه المعتاد كالبول والدم ودم الاستحاضة ولفظ الكتاب والسنة يتناول الجميع (قوله ولو نزل الى القلفة) قال الكمال رحمه الله والى القلفة فيه خلاف والصحيح النقص فيه قال المصنف في التبيين لان هذا بمنزلة المرأة اذا خرج من فرجها بول ولم يظهر (قوله بائلا خارجا) ولو نفذ الى طاق ولم ينفذ الى الاخر فنقض انتهى كاكى (قوله فلا وضوء عليها) فلما أخرجه وعليه به كان حدثا حالة الاخراج وان كانت القلفة في الشفتين فنقض انتهى كاكى (قوله بعد ما تقدم وينقضه خروج نجس) ظاهرة ان الناقض هو الخروج لا الخارج النجس وبعبارة في الواقي وينقضه ما خرج من السيلين وهي كآثر صريحة في ان الناقض هو الخارج النجس وقد قال المصنف رحمه الله تعالى في المستصحب عند قوله في الناقض والدم والقيح اذا خرجا من السيلين شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقض ما توصف بالخروج اذا لو كان نفسها ناقضا لكانت الطهارة لتخصر ما

(قوله بها) قال الولوليني رحمه الله من أدخل أصبعه عند الاستنجاء الذي ينقض وضوءه ويفسد وضوءه لأن أصبعه لا يمسح بالبلل السائل انتهى (قوله ذكر الرجل لا ينقض) أي في أصح الروايتين انتهى كما في (قوله فيستحب لها الوضوء احتياطاً) لا احتمال خروجهما من الدبر انتهى ههنا وأثر هذا الاحتمال يظهر في مسألة أخرى وهي أن المفضاة إذا طلقها زوجها ثلاثاً وتزوجها آخر ودخل بها الزوج الثاني لا تحل الأول نال قبل لا احتمال أن الوضوء كان في دبرها (٨) لا في قبلها انتهى كما في حرمته جامعها على الزوج قال في فتاوى قاضي خان

يوسف فيما إذا علمت أنها لم تحبس من فرج ولو أدخلت في فرجها أو دبرها دبرها أو شيئاً آخر ينقض وضوءها إذا أخرجته لأنه يستحب الغساسة والريح الخارج من قبل المأتمود ذكر الرجل لا ينقض الوضوء لأنه اختلاج وليس بريح وعن محمد بن أحمد حدث من قبلها قياساً على الدبر وعلى هذا اختلاف الدودة الخارجة من قبلها وإن كانت المأتمضة وهي التي صار مسك البول والغائط منها واحداً وألتي صار مسك بولها ووطئها واحداً فيستحب لها الوضوء احتياطاً ولا يجب لأن اليقين لا يزال بالشك وقال أبو حفص يجب وقيل إن كانت الريح منتنة يجب والأفلا والخني إذا تبيين أنه رجل أو امرأة فالفرج الآخر منه بمنزلة القرحة فلا ينقض الخارج منه الوضوء ما لم يسلموا أكثرهم على إيجاب الوضوء عليه وأما غيرهما أي غير السيلين إذا خرج منه شيء وصل إلى موضع يجب تطهيره في الجنابة ونحوه ينقض الوضوء وقال الشافعي لا ينقض الحديث صفوان بن عسال كس من بول الحديث ولم يذكروا الخارج من غير السيلين ولو كان حدثاً لذكروا لأن ترك موضع أصابه نجس وغسل موضع لم يصبه عما لا يعقل فيقتصر على مورد الشرع ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب الشيعة المحدثين بالحنفية وابن مسعود وابن عباس وروين ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم من كبار الصحابة وصدر التابعين ولأن خروج النجس مؤثر في روال الطهارة أما موضع الخروج قطاهر وأما غيره فلا بد أن الإنسان باعتبار ما يخرج منه لا يتجزأ في الوضوء فإذا وصف موضع منه بالنجاسة وجب وصف كله بذلك كالإيمان والكفر والكذب والصدق ونحو ذلك فإنه يوصف به كله وإن كان كل واحد من هذين الشيئين محل مخصوص فإذا صار كله نجساً وجب تطهير كله لكن ورد الشرع بالاعتصاف على الأعضاء الأربعة في السيلين الخارج لتكرار ما يخرج منها فالحق أنه ما هو في معناه من كل وجه وما رواه لا ينافي غيره ألا ترى أن اللبس عند حدث مع أنه لم يذكروا في هذا الحديث ثم الخروج عما يتحقق بوضوئها ما ذكر بالان ما تحت الجلدة مما لو دما فبالظهور لا يكون خارجاً بل يدا وهو في موضعه بخلاف السيلين لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال عن موضعه وكذا الوعاء على رأس الجرح ما لم يندثر لم ينقض لأنه ليس بسائل وبه يتحقق الخروج وقال محمد بن يعقوب والاول أصح ولا فرق بين الصيد والدم والقيح والماء خلافاً للحسن في غير الدم هو يجعله كالعرق والبن والخصايط ولما أهدم ثم نضجه لأن الدم ينجس بصير صديداً ثم زاد نضجه فبصير قيحاً ثم زاد نضجه فبصير ماء فإذا تم نضجه فلا يتغير صار كسائر أنواعه كذا ذكره في الغاية وذكره أيضاً خلاف الحسن في الماء لا غير ولو رزق الدم من الاتف ينقض وضوءه إذا وصل إلى ما لا من منه لأنه يجب تطهيره وإن خرج من نفس القم تعتبر العلة به وبين الرقي وإن تساوى بالانتقاض الوضوء لأن البصاق سائل بقوة نفسه فكذا مساويه بخلاف المغلوب لأنه سائل بقوة الغالب ويعتبر بذلك من حيث اللون فإن كان أحمر انتقض وإن كان أصفر لا ينتقض وذكره الإمام علاء الدين أن من أكل خبزاً ورأى أن الدم فيه من أصول أسنانه ينبغي أن يضع أصبعه أو طرف كفه على ذلك الموضع فإن وجد فيه أثر الدم انتقض وضوءه والأفلا والقيح الخارج من الأذن أو الصديدان كان بدون الوجع لا ينقض الوضوء مع الوجع ينقض لأنه دليل الجرح روي ذلك عن الحسن وأبي ولو كان في عينيه رمداً وعش بسيل منهما الدم مع فالوايؤم بالوضوء وقت كل صلاة

الآن يعلم أنه يمكنه ما تباها في قلبها من غير فقد انتهى كحل وكتب أيضاً على قوله فيستحب لها الوضوء إلى آخره ما نصه قال الشافعي رحمه الله وفي التعليل وهو قوله لا احتمال خروجه من الدبر إشارة إلى الأول انتهى (قوله وقال أبو حفص يجب) وهو رواية هشام عن محمد انتهى كما في (قوله إذا تبيين أنه رجل أو امرأة) وإن كان مشكلاً فكل منهما في حكم الفرع المعناد حتى انتقض وضوءه بمجرد الظهور ولا يشترط السيلان إلى موضع بطقه حكم التطهير انتهى بحسب (قوله) أكثرهم على إيجاب الوضوء يعني سال أول يسلم احتياطاً لاحتمال أنه فرج انتهى (قوله) وأما غيره (أي غير السيلين) (قوله) وصل إلى موضع أي وهو طاهر البدن (قوله) في الجنابة ونحوه أي الحدث الأصغر انتهى (قوله) على مورد الشرع أي وهو الخارج من السيلين انتهى (قوله) وصدر التابعين كالحسن البصري والثوري والحاصل أن الخارج من السيلين إما كان حدثاً لكونه خائراً نجساً وهذا المعنى متحقق في الخارج النجس

من غير السيلين فهو في معناه من كل وجه فيلحق به دلالة فيكون حديثي (قوله) خلاف الحسن في الماء قال لا احتمال إذا رأى فيه نوسة من به جرب أو جدرى أو مجلته يده مجتبي (قوله) فالوايؤم بالوضوء قال الراعي وهذه مسئلة الناس عنها فلاون قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وقول هذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضاً لا يوجب الحكم بالانتقاض إذا اليقين لا يزال بالشك واقفه أعلم نعم إذا علم من طريق غلبة الظن بأخبار الأطباء أو علامة تغلب ظن الميتلى يجب انتهى

(قوله لأنه ليس بخارج وانما هو مخرج) قال الكمال لا تأثير يظهر للأخراج وغنمه في هذا الحكم بل النقض لكونه منار بالمجسود ذلك
 يتحقق مع الاجراج كما يتحقق مع عدمه فصار كالتصديق والنفقة فلذا اختار السرخسي في جامعها النقض وفي الكافي والاصح ان
 المخرج ناقض وكيف وجميع الأدلة الواردة من السنة والقياس تفيد تعلق النقض بالخارج التخص وهو ثابت في المخرج انتهى وفي
 النوازل وفتاوى العتبات فصرت القرعة مخرج منها شيء كثير ولو لم يصح لا يخرج لا يتنقض ولكن قال وفيه نظر وفي الجامع للإمام
 السرخسي اذا عصرها مخرج الدم بعصرها انتقض وهو حديث عهد كالفصد والحجامة ولا يبنى على صلاته وفي الكافي والاصح ان المخرج
 ناقض وفي الفوائد الظهير بمثل ما ذكر في الكتاب وقيل في الفرق ان فيه ما بعد قطع الجلدة يخرج الدم بنفسه وكذلك المخرج انتهى
 كما في (قوله في المتن في ملائمة) أي غم المتوضئ انتهى (قوله في المتن) (٩) ولو مرة) بكسر الميم أي صفراء انتهى عيني

(قوله في المتن أو علقا) أي
 دما جامدا انتهى عيني
 (قوله لقوله عليه الصلاة
 والسلام اذا قام أحدكم إلى
 آخرة) قبل المذي وهو
 كون التي ملء القم حدثا
 أنقص من الدليل لانه
 مطلق أقول المستدعي ههنا
 كون التي حدثا أو ما اشتراط
 ملء القم قبل دليل آخر ياتي
 انتهى يحيى (قوله أو قل
 المضبوط) أو عرف يحيى
 (قوله تلاء القم) والظاهر
 انه قاله سماعا من النبي صلى
 الله عليه وسلم انتهى كما في
 وروى البيهقي وصاحب
 المحيط عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال يعاد
 الوضوء من سبع من نوم
 غالب وفي هذا راجع ونقاط
 بول ودم سائل ودسعة تلاء
 الفم والحدث والفقهية في
 الصلاة انتهى كما في قال
 في فتح القدير وأما قول علي
 أو دسعة تلاء القم يعرف
 وروى البيهقي في الخلافات

لا احتمال أن يكون صديدا أو قيصا ولو كان الدم في المخرج فأنه بفرقة أو كله الذباب فارد في مكانه
 فان كان بحيث يزبد ويسيل لولم يأخذ به بطل وضوءه ولا فلا ولو خرج بالعصر لا يتنقض الوضوء لانه
 ليس بخارج وانما هو مخرج وقال شمس الأئمة يتنقض وهو حديث عهد عندنا قال رحمه الله (وفي
 ملائمة ولو مرة أو علقا أو طعاما أو ماء) وانما أفرد التي بالذكر وان كان يدخل تحت قوله خروج نجس
 لما فيه مخالفة في حد الخروج على ما يأتي وهو حديث عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قام أحدكم في صلاته
 أو قلص فليتنصرف وليتوضأ الحديث وهو مذهب الشيعة المبشرين ببلغة ومن تابعهم وعن علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه حين عد الأحداث قال أو دسعة تلاء القم وعن ابن عباس مثله ولا فرق بين أنواع
 التي لا تنجس خلافا للحنابلة في الماء والطعام اذا لم يتغيرا ولو قاما ما نزل من الرأس تنقض قل أو كثر
 باجتماعهما وإن جحد من الجوف فروى عن أبي حنيفة مثله وروى الحسن عنه انه يعتبر ملء القم
 وهو قول محمد والختار ان كان علقا يعتبر ملء القم لانه ليس بدم وانما هو سودا واحترفت وان كان مائعا
 نقض وان قل لانه من قرعة في الجوف وقد وصل الى ما يلحقه حكم التطهير بشرط أن يكون ملء القم
 لان القم حكم الخارج حتى لا يظفر الصائم بالمضمضة وله حكم الداخل حتى لا يظفر بابتلاع شيء من بين
 أسنانه مثل الريق فلا يعطى له حكم الخارج ما لم يلاء القم واختلفوا في حمل ملء القم فقال بعضهم ما لا
 يمكن ضبطه الا بكلفة وقيل ما لا يمكن الكلام معه وبعضهم قدره بالزيادة على نصف القم والاول اصح
 قال رحمه الله (لا يلاء) أي البلغم الصرف لا يتنقض وهذا عندهما وعند أبي يوسف يتنقض الصاعد
 من الجوف دون النازل من الرأس لانه نوع من أنواع التي فصار كسائر أنواعه ولا تنجس في المصدة
 بخلاف النازل من الرأس لان الرأس ليس بمحل الصلابة والمعدة محل النجاسة ولهما أنه لا يخرج لا يتنقض
 أجزاء النجاسة فصار كالقواء بصا قاً ولو كان البلغم محسوبا بالطعام فان كان الطعام هو الغالب تنقض
 اجماعا قال رحمه الله (أو دما غلب عليه البصاق) لان الحكم للغالب فصار كأنه كله بصاق وقد بينا تفسير
 الغلبة فيما تقدم هذا اذا خرج من نفس القم وارجح من الجوف فتقدم كذا تفاصيله واختلاف الروايات
 فيه قال رحمه الله (والسبب يجمع متفرقه) أي السبب يجمع متفرقه التي من تفسيره أن يكون التي
 الثاني قبل سكون النفس من الغثيان لان الاتحاد السبب أترافي جمع المتفرقات فان العبد المبيع لو مرض
 في بد المشترى بالسبب الذي كان في بد البائع برده ويجعل الثاني عين الأول وهذا قول محمد وقال أبو يوسف
 ان اتحاد المجلس يجمع والا فلا لان المجلس جامع للتفرقات أيضا كالعقود أي حتى يرتبط لا يجلب القبول
 وكالاته والتلاوة المتكررة وقال أبو علي الدقاق يجمع كفيها كان قال رحمه الله (ونوم مضطجع ومتورك)

(٢ - زيلي اول) عنه صلى الله عليه وسلم بعد الوضوء من سبع من إقطار البول والدم السائل والتي مومن دسعة تلاء
 القم ونوم المضطجع وفهقهية الرجل في الصلاة وخروج الدم وفيه سهول برعقان والجارود بن زيدوهما مضطجعا (قوله لا بلغم
 حكم الخارج) قيل هذا لتعليل في مقابلة النص فلا يقبل أقول هذا لتعليل النص كالمواصل لتعليل يقابله انتهى يحيى (قوله وهذا
 قول محمد في آخرة) قال في الكافي والاصح قول محمد رحمه الله لان الأصل إضافة الأحكام الى الأسباب وانما تبدل في بعض الصور
 للضرورة كما في صلاة التلاوة والاعتبار السبب لا يتي التداخل لان كل تلاوة سبب وفي الآثار باعتبار المجلس لا عرف والایجاب والقبول
 لدفع الضرورة (قوله للتفرقات أيضا) يعني كالسبب (قوله وكالاته) أي الأقرارات انكرت فهو واحد (قوله في المتن ونوم مضطجع
 ومتورك) حكى عن أبي موسى الأشعري وعمر بن دينار والامامية ان نوم ليس بحدث انتهى كما في قال في الفوائد الظهيرية وكان

أوموسى الأشمري إذا نام أبسط عنده من محضه فلما اتبها له أن أخبره بظهور شيء منه أظاد الوضوء انتهى وفي أمالى قاضيان
 نام بلسا وهو تخيل فتزول مقعده عن الأرض قال الخلواني ظاهر المذهب أنه ليس يحدث انتهى كما في وجبتي قال في فتح القدير
 ولو نام محتيا ورأسه على ركبته لا ينتقض انتهى وفي القنية وقوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس يحدث وهو من خصائصه وقد كراهه قول
 أبي حنيفة رضي الله عنه وقد نظم هذا المسألة الطرسوسى رحمه الله تعالى

فوم النبي عند الامام الاعظم * لا ينقض الوضوء حتما فاعلم

والدليل عليه تمام عيناى ولا ينام قلبى وفي الصحيح انه نام حتى سمع له غطيط ثم قام فصلى ولم يتوضأ انتهى (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
 اتعالم الوضوء على من نام الى آخره) قال في الدين الرازى إجماعا الحصر الشئ في الحكم أو الحصر الخصيص بحالة التنبات وما لفتي
 فيقتضى إنبات المذكور وتقي ماعده ولا يقال الحكم لم ينصهر ههنا لا تنقضه بغير النوم قلنا حصر الوضوء المتعلق بالنوم في النوم
 بصفة الاضطجاع وانما أوجبوا الوضوء (١٠) على المستند والمتكى لاستوائهما المنصوص عليه في المعنى المنصوص وهو

أقوله عليه السلام اتعالم الوضوء على من نام مضطجعا فان من اضطجع استترعت مفاصله أى استترعت
 غاية الاسترخاء والافاقيل الاسترخاء موجودا في القيام وقعوده فلا يفسد التخصيص بحالة الاضطجاع
 ثم النائم لا يخلو إما أن يكون مضطجعا وقد تقدم ذكره أو متوركا وهو ملحق به لزوال المقعدة عن
 الأرض أو مستندا إلى شيء أو أزيل عنه لسقط فهذا لا يخلو إما أن تكون مقعدة زائلة عن الأرض
 أولا فان كانت زائلة فنقض بالاجماع وان كانت غير زائلة فنقض كذا القدير أنه ينقض وهو مروى
 عن الطحاوى والصحيح انه لا ينتقض روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أو يكون قائما أو راكعا أو ساجدا
 فانه ان كان في الصلاة لا ينتقض وضوءه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو راكعا أو
 ساجدا وان كان خارج الصلاة فكذلك في الصحيح ان كان على هيئة السجود كان راقعا بطنه
 عن غلظه بخافيا عضديه عن جبيهه والا انتقض وضوءه واختلفوا في الرض اذا كان يصلي مضطجعا
 فنام فالصحيح ان وضوءه ينتقض لما روينا والنعمان ثوبان ثقيل وهو حدث في حالة الاضطجاع
 وخفيف وهو ليس يحدث فيها والفواصل بينهما انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف والانهو
 ثقيل ولو نام قاعدا أو قائما فسقط على وجهه أو جنبه ان اتبها قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو
 سقط قائما وانتهى من ساعته لا ينتقض وان استقر بعد السقوط قائما ثم اتبها قبل أن تزيل مقعده
 وعن أبي يوسف ينقض بالسقوط لروال الاستسالة حيث سقط وعن محمد ان اتبها قبل أن تزيل مقعده
 الأرض لم ينتقض وان تزيلها وهو قائم انتقض وهو مروى عن أبي حنيفة والظاهر الاول ثم النوم نفسه
 ليس يحدث وانما الحدث ما لا يخلو وانما عنه فاقيم السبب الظاهر قائمه كذا في السفر وشهوه
 قال رحمه الله (واعلم وجنون وسكر) فهذه الاشياء تكون حدثا في الاحوال كلها أى حالة
 القيام والركوع والسجود لانها فوق النوم مضطجعا لان النائم اذا نابه اتبها بخلاف من قام به هذه الاشياء
 ولا الجنون ولا غماه أثر في سقوط العبادة بخلاف النوم ولان القيام ان يكون النوم حدثا في الاحوال
 كلها تركه بالنصر ولا نص في هذه الاشياء بعبية على الاصل ثم الانغماس يصير العقل به مغلوبا والجنون
 ما يصير به مسلوبا وان اردنا سكر من لا يعرف الرجل من المرأة هو اختيار الصدر الشهيد وعن الخلواني

استرخاء المفاصل فثبت
 الحكم فيها بدلالة النص
 هكذا قال استاذنا رضى
 الله عنه انتهى مستغنى
 (قوله حالة القيام وقعوده)
 أى من القعود والركوع
 والسجود (قوله وانتهى من
 ساعته) أى قبل أن يستقر
 على الأرض بوضع الجنب
 عليها انتهى يحسب (قوله
 حيث سقط) أى وان لم
 يستقر على الأرض
 (قائمه) سكت عن
 شخص به انقلابات ربح
 هل ينتقض وضوءه بالنوم
 (فاجبت) بعدم النقص بناء
 على ما هو الصحيح ان النوم
 نفسه ليس ناقض وانما
 الناقض ما يخرج من ذهب
 الى أن النوم نفسه ناقض
 لزمه تقض وضوءه به
 اقتضت الربح بالنوم والله

أعلم (قوله انوم نفسه ليس يحدث) ذكرى المبسوط في كون نوم المضطجع طريقان أحدهما ان عينه حدث اذا
 بالسنة المروية لان كونه طاهرا ثابت يقين ولا يزال اليقين الا يقين مثله وحروج شئ منه ليس يقين فعرفنا ان عينه حدث والثاني
 ان الحدث ما لا يخلو عنه النائم عادة فان نوم المضطجع مستحكم فتستريح مفاصله فيخرج شئ منه عادة وما ثبت منه عادة كالتيقن به فيثبت
 الحدث تقديرا لقيام النوم معدم والخروج انتهى كما في (قوله في المتن وجنون) وفي مبسوط شيخ الاسلام لم ينقض لقلية الاسترخاء لان
 الجنون أقوى من الصحيح بل لعدم تغير الحدث من غيره انتهى فتح (قوله والجنون ما به يصير مسلوبا) فمن هذا صرح الانغماس على الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام در الجنون انتهى ع (قوله والمراد بالسكرا ما لا يعرف الرجل من المرأة) قال شيخنا العلامة مسرى الدين أمتع الله
 بجهانه في شرحه على قيد الشرائد مانعه وحيد اسكر الناقض فيه بخلاف فقيل هو حدث في الحد وهو ان لا يعرف الرجل من المرأة عند
 بعض المشايخ وهو اختيار الصدر الشهيد والصحيح ما قيل عن شمس الأئمة الخلواني انه دخل في مشيته فحركه فها اسكر فينتقض به الوضوء
 وكذا الجواب في حكم الحنث اذا حلف أنه ليس بسكران وكان على هذه الكيفية يحض وان لم يكن يحال لا يعرف الرجل من المرأة كذا في

القضية وفي عرض هذا في الصلاة تطرأ لهم الآن يحمل على أنه شرب المسكر فقام إلى الصلاة قبل أن يصير إلى هذا الحالة ثم صار في أثناء إلى حالة لم يشي فيها التحرك والله أعلم انتهى (قوله إذا دخل في مشيه اختلال تقض) قال الزاهد هو الأصح وقال صد الشريعة في شرح الوقاية هو الصحيح انتهى (قوله وكذا الوقفة بعد ما قصدوا التشهد) خلافاً لفرق لأنما لا تقض الوضوء وقتنا القهقهة من حدث في الصلاة ولا تفصيل في الاختبار وحرم الصلاة بآية انتهى كافي (قوله بخلاف صلاة الجنابة) أي وسجدة التلاوة حتى لو قهقهة في صلاة الجنابة أو سجدة التلاوة لا ينتقض الوضوء بل يبطل ما قهقهة فيه شرح الوقاية انتهى هذا إذا قهقهة في سجدة التلاوة خارج الصلاة أما لو قهقهة في سجدة التلاوة في الصلاة تنقض طهارته ذكره في النهاية في مجرود التلاوة ونحن نقول الضحك في غير الصلاة ليس كالضحك في الصلاة لأن حالة الصلاة حالة المناجاة مع الله تعالى متعظيم الجنابة (١١) منها الضحك في حالة المناجاة وصلاة

إذا دخل في مشيه اختلال تقض وإذا بحث به في عينه أن لا يحرك قال رحمه الله (وقهقهة متصل بالغ) احتراز بقوله متصل عما ليس بمصل ويتصرف قوله بمصل إلى الصلاة الكاملة لأن كان لانها هي المعهودة وإن كان يصلي بالإيماء أو على الناب حيث يجوز وكذا الوقفة بعد ما قطعوا التشهد أو في مجرود السهو أو بعد ما توضأ لحدث قبل أن يني بعد أن كانت الصلاة مطلقة بخلاف صلاة الجنابة واحتراز بقوله بالغ عن ليس بالغ لانها ليست بجنابة في حقه وقيل ينتقض ثم لا فرق بين أن يقهقهة عامداً أو ناسياً فالكل ناقض وقال الشافعي لا ينتقض لانهم لو كان حدثاً لما اختلف فيه بين أن يكون في الصلاة أو خارجاً كسائر الأحداث ولما روى أن أعي تردى في بئر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه فضحك بعض من كان يصلي معه عليه السلام فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة والقياس بمقابلته المنقول مردود ولأن الفرق بينهما وبين سائر الأحداث ظاهر وهو أن المقصود بالصلاة طهارة الخشوع والضحك يناقضه فغاسب الحجازاً بما يناقض الطهارة فزاله كالأثر والوضعية يبطلان بالقتل ولأن من بلغ هذه الغاية من الضحك في هذه الحالة ربما غاب حسه فأشبهه نوم المضطجع والجنون فان قيل ليس في سجدة عليه الصلاة والسلام بئر ولا تشه ورين العصابة فضحك خصوصاً خلفه عليه السلام فلا يثبت قلنا ليس المراد بضحك الخلقاء الراشدين ولا العشرة المبشرين بالجنة ولا الكبار من المهاجرين والأنصار بل لعل الضاحك كان من بعض الأحداث أو المنافقين أو بعض الأعراب لقلبة الجهل عليهم كما قال أعرابي في مسجد عليه السلام وهو نظير قوله تعالى وتركوك قائماً فإنه لم يتركه كبار العصابة بالهوى وكذا المراد بالبئر بئر حفرت لأجل المطر عن باب المسجد لانها تسمى بئر ويبطل التيمم بالقهقهة ولا يبطل الغسل وقيل تطل طهارة الأعضاء الأربعة فيعيد الوضوء دون الغسل ولو قهقهة بآفة في الصلاة قبل نفسه دسلاته وضوءه أما الصلاة فلاجل أنه كلام وأما الوضوء قلنس أدهو في الصلاة وقيل يبطل الوضوء دون الصلاة كغيرها من الأحداث إذا سبقه الحدث وقيل يبطل الصلاة دون الوضوء لانها ليست بيمين في حقه فلا تكون جنابة ويبطلان الصلاة لأجل أنها كلام والصحيح أنها لا تبطل الوضوء ولا الصلاة لأن التيمم يبطل حكم الكلام كافي سائر الأحكام وليست القهقهة بيمين في حقه فلا يثبت بحكم ثم القهقهة ما يكون مسموعاً له وبغيره يثبت أسنانه وألا وقد تقدم حكمها والضحك ما يكون مسموعاً له دون غيره وهو يبطل الصلاة دون الوضوء والتسميم ما لا صوت فيه ولا تأثير له في واحد منهما قال رحمه الله (ومباشرة فاحشة) وهي أن يباشر امرأته

الجنابة ليست بصلاة مطلقة فلا تكون مناجاة وكذلك سجدة التلاوة والمخصوص عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه فلا يكون مناجاة انتهى مستصحب (قوله بالتقاض الطهارة) وبعض المشايخ جعلها حدثاً فلا يجوز من المصنف معها وبعضهم أوجب الوضوء عقوبة فيجوز من المصنف معها انتهى كافي (قوله ويبطل التيمم القهقهة) أي لانه في معنى الوضوء فله في التيمم ولم يحك خلافاً وفي المحيط ولا يبطل الغسل وهل يبطل الوضوء في حق المقتسل حتى لا يجوز أن يصلي بعده بلا تجديد وضوءه اختلف المشايخ فيه قيل لا يبطله فلا يعيد الوضوء لانه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يبطل التيمم لا يبطل التيمم والصحيح

أنه يبطله ويعيده لأن إعادة الوضوء واجبة بطريق العقوبة بعد القهقهة لأنها حدث حقيقة لأنها ليس بخارج نجس بل هي كالبكاء والكلام انتهى كافي (قوله لأن التيمم يبطل حكم الكلام) الخ إزاران كلام التيمم مقسلاً للصلاة انتهى يحيى (قوله وليست القهقهة إلى آخره) وعلم في فتح القدير بأنها إنما جعلت حدثاً بشرط كونها جنابة ولا جنابة من التيمم بخلاف السهولة بجنابة فيؤاخذ به ولا يقبل وجود القهقهة ساهياً لأن حالة الصلاة تذكر فلا يعذر قال الكمال رحمه الله في كتابه زاد الفقير ويقض القهقهة في الصلاة المطلقة إذا كان ما على صلاته وقهقهة في فومه لا ينتقض ولكن تقصد صلاته في المختار وهذه المسئلة أجنبية وضحك المصلي والبالغ سواء قال في شرح المنهج للمصنف رحمه الله وأجمعوا على أن الضحك ينقض الصلاة ولا يتقض الوضوء (قوله في المتن ومباشرة فاحشة) أي يجب الوضوء على الرجل والمرأة انتهى فنية (فرع) ذكره في الفتح محدث غسل بعض أعضاء الوضوء ففي الماء فتميم وشرع في الصلاة فقهقهة ثم وجد الماء عند أبي يوسف يغسل باقي الأعضاء ويصلي وعندهما يغسل جميعها بناء على أن القهقهة هل تبطل أو لا يغسل من أعضاء الوضوء

من غير حائل ويتشدد كرهها ويضع فرجه على فرجها ولم يشترط بعضهم محاسنة الفرج للفرج والاول
الظاهر وقال محمد لا ينتقض الوضوء بالاجزاع مذى وهو التقياس لانه يمكنه الوقوف على حقيقة
بخلاف التقاء الختاتين وجه الاستحسان أن المباشرة الفاحشة لا تخفى عن خروج مذى غالباً وهو
كالتحقق ولا عبرة بالنادر قال رحمه الله (لا خروج دونه من جرح) أي الدودة الخارجة من الجرح
لا تنتقض الوضوء بخلاف الخارجة من الذكر والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الخارجة من الذكر
متولدة من الطعام وهو لو خرج بنفسه انتقض الوضوء فكذلك ما ولد منه والخارجة من الجرح متولدة من
الدم وهو لو سقط لا ينتقض فكذلك ما ولد منه والثاني أنها تستهيب قليلاً من الرطوبة وهو يحدث في
السبيلين دون غيرهما قال رحمه الله (ومن ذكر) أي محسنة لا ينتقض الوضوء وهو معطوف على غير
الماضي وهو مذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم
من كبار الصحابة ومسند التابعين مثل الحسن البصري وسعيد بن المسيب والثوري وقال الطحاوي
لم نعلم أحداً من الصحابة أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر وقد خالفه أكثرهم وقال الشافعي ينتقض الوضوء
لحديث بسرة بن صفوان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ ولأنه شيب
لاستطلاق وكذا المذى فصار كالذى وكفى التقاء الختاتين لما كان سبب الاستطلاق المني جعل كالذي
ولنا حديث قيس بن طلحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه يدوي فقال يا رسول الله ما ترى
فد رجل من مس ذكره في الصلاة قال هل هو الا مضغة منك أو بضعة منك قال الترمذي وهذا الحديث
أحسن شئ في هذا الباب وأصح وقد رواه غيره من الأكراد عن أبي امامة الباهلي أنه صلى الله عليه
وسلم مثل عن مس الذكر فقال انما هو جرح منك وحديث بسرة ضعيف جاعة حتى قال يحيى بن معين
ثلاثة أحاديث لم تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث مس الذكر ولا تكاح الا بولي وكل مسكر حرام
ذكر ذلك أبو الفرج ومثله عن أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأما قولهم بسبب الاستطلاق وكذا
الذي قلنا الاقامة لها قاعدة ان أحدهما ان يتعذر الاطلاع على حقيقة الشئ في مقام السبب مقامه
كفي يوم المضطجع والتقاء الختاتين اقيم مقام الخارج والثانية ان يكون الغالب وجوده عند مسيه
مع امكان الاطلاع فيجعل النادر كالمعذور كما قلنا في المباشرة الفاحشة ولم يوجد واحد منهما هنا ولأنهم
قالوا اذا مس ذكر غيره ينتقض وضوءه الماس دون المسوس وهو مما لا يعقل معناه لانه لا يتناول
لفظ الحديث ولا وجدنا المعنى الذي ذكره في الماس بل كان المسوس أولى بالنقض على اعتبار الشهوة
وأدلم منه من الذي ذكر الملقوع أو موضع الحب فانه عندهم ينتقض بلا دليل نقل ولا عقل وعلى هذا
الخلافاً من فرج البهيمة قال رحمه الله (وأمرأة) أي ومن امرأة وهو معطوف على غير الناقض
وقال الشافعي ينتقض الوضوء لقوله تعالى أو لامستم النساء ولأن مسها سبب خروج المذى فيسند الحكم
عليه ولنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت أمام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورجلاي في قبلته فادامجد عذري فقبضت رجلي وإذا قام بسطتهما وعما أنه عليه السلام كان يقبل
بعض نسائه ثم يخرج الى الصلاة ولا يتوضأ ولا حجة لهم في الآية لأن المراد بها الجماع لأن اللبس
يذكر ويراد به الجماع وفسر الآية ابن عباس بالجماع وهو ترجيح القرآن وهو ما فسر لما قاله أهل
اللعنة حتى قال ابن السكيت اللبس اذا قرب المرأة برأيه الجماع تقول العرب لمست المرأة أي لمستها
فكان الجماع على الجماع أولى وبؤيده ان الملازمة معاملة من اللبس وذلك يكون بين اثنين
وعندهم لا يشترط اللبس من الطرفين فكانت الآية حجة عليهم ولأن الله تعالى ذكر اللبس وأراد
به الجماع بقوله تعالى حكايه عن مريم ولم يمسني بشر وكذا المباشرة بقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم
عا كفون في المساجد فالظاهر ان هذا من المس واللبس معني واحد في اللغة حتى قال الجوهري
اللبس باليد ويكنى به عن الجماع ولأن الله تعالى قد بين الطهارة الصغرى والكبرى في حال

عنده لا وعندهما فم انتهى
(قوله ويتشدد كرهه) في
الملازمة الفاحشة لا يعتبر
انتشار آلة الرجل في
انتقاض طهارة المرأة
كاللبس في حرمة المصاهرة
انتهى قضية والمباشرة
الفاحشة بين المرأتين وبين
الرجل والامرء تنتقض
عندهما انتهى قضية (قوله
في المتن لا خروج دودة من
جرح) وكذا اذا خرج
العرق المذى لا ينتقض
انتهى مس

(قوله في التزويض) أي مفروضه ذكر المصدر وأرأى المفعول انتهى مستصحب (قوله عشر من القطرة) روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر من القطرة قص الشارب واعطاء الحية والسؤال واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الاط وحلق العانة وانتقاص الماء قال مصعب بن شيبة ونسبت العاشرة لأن تنكون المضمضة وانتقاص الماء الاستقباء ورواه أبو داود ومن رواية عمار وذ كرنا ثلثان بدل اعفاء الحية وذكر الانتشاح بدل انتقاص الماء انتهى فتح القدير قال في المستصحب الجنب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لانه اسم جري مجرى المصدر الذي هو الاجنب كذا ذكر في الكشف وفيه التطهر والاطهر لا يغتسل انتهى (قوله وغسل البراجم) مفاصل الامناع جمع رجة بضم الياء انتهى (قوله وانتقاص الماء الخ) الماء ان أريد به البول كان الانتقاص مصدرا مضافا الى المفعول وان أريد به الماء الذي يغسل به الذ كر كان مصدرا مضافا الى الفاعل والمفعول مقدر وهو البول انتهى يحيى (قوله فطهروا أبدانكم) والبدن اسم لظاهر والباطن لان الباطن سقط بالاجماع لعدم الامكان كي لا يلزم تكليف ما ليس في الوسع انتهى (١٣) مستصحب (قوله والا تفعل بكن غسله)

فتمهلما نص الكتاب من غير معارض كإثباته قوله صلى الله عليه وسلم تحت كل شجرة جنباء قبلوا الشعر وأنقروا البشارة وما لترمذي من غير معارض اذ كونه من الفطرة لا ينيق الوجوب لانهم الذين وهو أهم منه فلا يعارضه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مؤمن يولد على الفطرة فانه فطرته على ما هو عليه من الاقوال انتهى فتح (قوله وباطن الجرح) وما يعسر كتعب القسوط وجلدة لا تلبس الا لتنصر عنها الحشفة لا يجب ايصان الماء اليه انتهى كنوز (قوله فانه يورث المني) أي لانه يصبم لا يقبل الماء انتهى كافي (قوله ولا يجب

وجود الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى أن قال وان كنتم جنبا فاطهروا فينبغي أن يبين ما حال عدم الماء عند وجوب التيمم ليكون التراب طهورا للحدثين الأصغر والا كبر كما كان الماء طهورا لهما لان الناس حاجه الى بيانهما فاذا جلت الآية على الجماع كان بيانها مبني على الحكم فبهما محصلا للطهارتين الصغرى والكبرى عند عدم الماء ولانه عليه السلام أمر بعض أصحابه بالتيمم للجنباء فيكون بيانا للآية ان المراد بها الجماع كافي سائر الشرائع الذي يدل عليه ظاهر الكتاب أو يحتمل ثم يبينه عليه السلام بالقول أو بالفعل ﴿ قال رحمه الله ﴾ (وفرض الغسل غسل فوه وأذنه وبدنه) وقد تقدم وجه العدول عن المضمضة والاستنشاق الى الغسل وقال الشافعي المضمضة والاستنشاق ستان في قوله عليه الصلاة والسلام عشر من القطرة أي من السنة وهي قص الشارب واعطاء الحية والسؤال والمضمضة والاستنشاق وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف الاط وحلق العانة وانتقاص الماء ولهذا كانتا ستين في الوضوء ولما قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا أي فطهروا وأبدانكم فكل ما أمكن تطهيره يجب غسله وباطن القدم والا تفعل بكن غسله فانهم ما يغسلون عادة وعبادة تغسل في الوضوء وفرض في الجنابة بخلاف باطن العين وباطن الجرح فانهم يورث المني في العين والضرر في الجرح ولهذا كف بصر من تكلف غسلهما من العصابة ولا يجب غسلهما من العصابة فكان فيه ضرورة وبخلاف الوضوء لان فيه يجب غسل الوجه وهو ما تقع المواجهة به ولا تقع المواجهة بداخل الانف والقدم وقال عليه الصلاة والسلام تحت كل شجرة جنباء قبلوا الشعر وأنقروا البشارة وروى فاغسلوا الشعر في القدم بشرة وفي الانف شعرة وبشرة لان البشرة هي الجلدة التي تقي اللحم من الانى ومارواه الحشم بحسب عليه فانه ذكر من العشرة الختان وهو فرض عنده وكذا ذكر الانتقاص بالماء وهو الاستقباء بالماء ولا يفرض عنده لانه من أومن بدله وأطلق صاحب الكتاب اسم الفرض على غسل القدم وان كان محتملا فيه لما ان ظاهر النص يتناولونه والله أعلم قوله وبدنه أي وغسل جميع بدنه وهذا لا يتناقض على ما بينا قال رحمه الله (لذلك) أي

غسلهما من العصابة الى آخره) كما اذا كصل تكمل فخص انتهى (قوله في المتن وبدنه) أي جميع طاهر البدن حتى لو بقي المني في الفطر فاغتسل لا يجزى وفي المدين يجزى انه هو متولد من هناك وكذا النطين لان الماء يتدفق من هناك وكذا الصبغ واخناه انتهى شرح وقاية فيجب تحريك القرط واخاتم الضيقين ولو لم يكن قرط فسدخل الماء الثقب عند مروره أجزأ كالسرة والا أدخله ويدخله القلفة استقباء وفي السوار لا يجز به تركه والاصح الاول للعرج لانه لو كانت حلقه انتهى كافي قال في السراج الوهاج والخصاب اذا تحسد ويس تمنع علم الوضوء والغسل كذا في الوجير وقشر القرحة اذا ارتفعت ولم يصل الماء الى ما تحتها لا بأس به في الوضوء والغسل والفرق بينهما وبين الحصاب ان قشرة القرحة متصله بالجلد اتصال الخلقة قال في النبايع وان اغتسل الاقل من الجنابة ولم يغسل ما وراء الجلد من رأس الفصكر يجز به ويخرج من الجنابة وعلى ما في النوازل مشى صاحب البدائع فقال وكذا الاقل يجب عليه ايصال الماء الى الخلقة وقال بعضهم لا يجب وليس يصح لامكان ايصال الماء اليه بلا حرج انتهى (قوله لذلك) قال الكمال ولا يجب الحلق الا في رواية عن أبي يوسف وكان وجهه مخصوص صبغة اطهر وافان تفعل للبانة وذلك بالذات وفي الحقائق انك عند مالك شرط في الوضوء والغسل وعندنا ليس بشرط وفي الثوب بشرط اجامط قال في المصنف قال المأمور به السهل وهو الغسل والاعتسال

وإذا اتفق الأب والابن على غسل الثوب قلنا الأمور به هو الظاهر لا شرطنا ذلك يكون زيادة على النص وفي التوبة تحلت الحائض
فلا بد من العصر بعد الصبلا مستقرا انتهى والثلث من المقتض كان مستحباً انتهى كما في (قوله وهذا مشكل) يمكن أن يجاب عنه
بأن انتقاض الوضوء لم يكن باعتبارانه جعل كالخارج بل باعتبار ان البول اذا وصل الى القلفة لا بد أن يخرج منه فباعتباره ينقض
الوضوء ولأن القياس يصل الماء الى داخل الخلقة لكن ترك القياس دفعاً للمرجح ولا يحسن في انتقاض الوضوء فبقى على أصل القياس
انتهى (قوله ثم يفيض الماء الى آخره) قال وأما كيفية الاقضية قال الحلواني يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً ثم
على رأسه على سائر جسده ثلاثاً وفي بعضها يبدأ بالايمن ثلاثاً ثم بالارأس ثم باليسر وقيل يبدأ بالارأس كما أشار اليه في المتن والاول اصح
انتهى زاهد وهو ظاهر حديث حمزة (١٤) الذي ذكره الشارح والله أعلم (قوله غسل) الغسل بالضم المخالف

لا يجب ذلك منه لان الأمور به هو التطهير ولا يتوقف ذلك على ذلك فمن شرطه فقد زاد في النص وهو
نسخ قال رحمه الله (وادخل الماء داخل الخلقة لا لقلف) أي لا يجب عليه أن يدخل الماء داخل
الخلقة لا لقلف لانه خلفه كقصبة الذكر وهذا مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة ينقض
الوضوء فمما هو الخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كذلك حتى لا يجب ايصال الماء اليه عند
بعض المشايخ وقال الكردي يجب ايصال الماء اليه عند بعض المشايخ وهو الصحيح فعلى هذا
لا إشكال فيه قال رحمه الله (وسنته) أي سنة الغسل (أن يغسل يديه وفرجه ونجاسته لو كانت
على بدنه ثم يتوضأ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً) لما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن خاتمه ميمونة
رضي الله عنها أنها قالت وضعت النبي صلى الله عليه وسلم غسلاً فاقمتم من الجنابة فأكها الأمانه بشماله
على يمينه فغسل كفيه ثم أدخل يده في الأمانه فأفاض الماء على فرجه ثم ذلك بيده الحائط أو الأرض
ثم تمضمض واستنشق فغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً وغسل سائر جسده
ثم قضى فغسل رجليه ولا بد أن يبدأ بالتطهير فيبدأ بتطهيرها وقوله وفرجه ونجاسته لو كانت
أي يغسل فرجه ويغسل النجاسة لو كانت على بدنه ثلاثاً تشيع النجاسة وكان يغيبه ان يقول ونجاسته
عن قوله وفرجه لان الفرج انما يغسل لاجل النجاسة والمرأة تغسل فرجها الخارج لانه بمنزلة
القم فيجب تطهيره وهل يغسل الا لقلف داخل القلفة فهو على الاختلاف الذي مضى في لزوم غسله
من الجنابة وقال ثم يتوضأ ولم يذكر تأخير الرجل لانه لا يؤخر الا اذا كان في مستنقع الماء واختلوا في
مسح الرأس روى الحسن عن أبي خيفة انه لا يمسح لانه لم يمسح رأسه ووجود المسح لا يظهر مع وجود
الغسل أو لانه لا يلبس من غسل رأسه بعد ذلك فلا يفسد المسح بخلاف غسل الوجه والذراعين وفي
ظاهر الرواية يمسح رأسه هو الصحيح لا يروى في بعض الروايات انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة وهو
اسم الغسل والمسح قال رحمه الله (ولا تنقض ضفيرة ابن بل أصلها) قوله لا تنقض ان كان مبيهاً للقول
فنعناه ضفيرة المرأة وحذفت المرأة اختصاراً وان كان مبيهاً للفاعل فعناه لا تنقض المرأة ضفيرتها وفي
تنقض ضمير يعود على المرأة وان لم تكن مذكرة لان سياق الكلام يدل عليها والاول أظهر لقوله ان
بل أصلها على ما لم يسم فاعلمنا ذلك كل الاول مبيهاً للفاعل لقال ان بليت ومذهب الجمهور انه لا يجب على
المرأة نقض الضفيرة الا ان تكون ملبسة حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت قلت يا رسول الله اني
امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضي لغسل الجنابة قال نعم أيكفيك ان تحشي على رأسك ثلاث حبات من
ماء ثم تعضض على سائر جسده الماء فتطهرين ولان في النقض عليها حرجاً وفي الحلق مثلاً فسقط

يفتسل به كالأكل لما يؤكل
وهو الضم (١) أبيض من
غسلته والغسل بالفتح
المصدر وبالكسر ما يغسل
بهم خطمي وغيره ان
الانبر قال الثماني قال ابن
دقيق العيد في الامام غسله
بكسر الغين ما يعتسل به
انتهى (قوله وكان يغيبه)
قيل لاستعناء لان النجاسة
على الفرج ثابتة غالباً
والغالب كالتحقق فلا يلزم
الفسرج قوله ان كانت
فيصم على غير الفرج
انتهى يحيى وقال المعنى
ذكره للاهتمام واتباعاً لما
ذكر في حديث ابن عباس
انتهى (قوله فيجب تطهيره)
ومن أبي القاسم الصفار
لا يجب عليها ادخال الاصبع
في قبله اربعة حتى زاهد
(قوله في المار ونجاسته) قال
في استصني قوته ثم زيل
نجاسة على التنكير
كقوله فهل الى خروج من
يسبل لانه عسى يكون

وعسى لا يكون ولعل قال ان كانت ولم يسبل اذا كانت كذا حكى الامام بدر الدين عن شيخه عن صاحب
الهداية وذلك لانه ان كانت معرفة فاما ان يكون الالف واللام في العهد أو الجنس لا يجوز الاول لما لا معهود لانه العهد ان تد كرشه ثم
تعاود ولا قوله ان كانت يلبس ولا يجوز الثاني أيضاً لانها ما ان يراد به كل الجنس وهو محال ولما ان يراد به أقله وهو غير مراد أيضاً انتهى
قال الكشي رحمه الله انما يجب في ما قبل ان مكث فيه قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والاولا انتهى (قوله في المتن ولا تنقض
ضفيرة الى آخره) اضفر من الشعر وادخل بعضه في البعض والصفيرة الضفيرة التي انتهى يحيى هذا مع قيام الضفيرة فلو كانت ضفائر
منقوصة فمن الغتية أي بغير يجب ايصال المال اليه انتهى فتح (قوله لان سياق الكلام) أي وهو ثابت الفعل انتهى

(١) قوله هو الضم كذا في التسخ ولعله وهو اسم مصدر أيضاً كتبه مصححه

(قوله لا يطهقه) أي في اتصال الماء إلى أثناسمعه لا يطهق (قوله لا يجب) أي لأنه ضفر في طهقه الحرج (قوله يتق وجوب بل نواتها) هو الصحيح قال في الدراية وقوله هو الصحيح احتراز عما روى الحسن عن أبي حنيفة أنها بل نواتها ثلاثا نافع كل بطة عصرة وقال في الرواية وليس على المرأة تنقض ضفرتها ولا بلها إذا ابتل أصلها قال صدر الشريعة وقوله ولا بلها قال بعض مشايخنا بل نواتها وتعتبرها لكن الأصح عدم وجوبه وهذا إذا كانت مقنونة أما إذا كانت منقوضة (١٥) يجب اتصال الماء إلى أثناسمعه

كافي الأمانة لعدم الحرج
 اه قال العلامة كمال الدين في فتح القدير وعن ما غسل المرأة وضوءها على الرجل وان كانت غنية اه قال في فتح القدير ما نصه في صلاة البقالي الصحيح انه يجب غسل النواصب وان جاورت الغنمين في مبسوط بكر في وجوب اتصال الماء إلى الشعب عقاصم الاختلاف المشايخ انتهى والاصح نفيه للحضر المذكور في الحديث انتهى (قوله في حق من لا يطهقه الحرج) وهو لرجل انتهى (قوله في حق من يطهقه) أي وهو امرأة فلا يخالف الخبر المص لا يتناول ما هو من البدن من كل وجه اه كافي (قوله في المتن عند متى ذى دق) قال الامام البخاري رحمه الله وماه دق يعني دق دق وهو صب فيه دق وعلى هذا فكل من الدق والشهوة يستلزم الاخر والله أعلم (قوله وكلما غسل) أي والسبب اه (قوله بالانقصال) أي من الظاهر اه (قوله واندرج) أي من الذكر اه (قوله بالنظر إلى الاول) أي وهو

بخلاف الرجل لأنه لا يطهقه الحرج حتى قال بعضهم ان كان عاوي أو تركا لا يجب عليه نقضه وقوله ان بل أصلها يتق وجوب بل نواتها وأثناسمعه هو القول الصحيح وقال بعضهم يجب ذلك لقوله عليه السلام فإذا الشعر والاول أصح لحديث أم سلمة المتقدم قال قيل قوله تعالى فاطهر وايتناول الجميع قلنا يتناول جميع البدن وليس الشعر من البدن من كل وجه بل هو متصل به نظر إلى أصوله ومفصل عنه نظر إلى أطرافه فعملنا بأصله في حق من لا يطهقه الحرج وبطرفه في حق من يطهقه الحرج اه قال رحمه الله (وفرض) أي الغسل (عند متى ذى دق وشهوة عند انفصاله) لما خرج من بين فرض العسل وسنه شرع في بيان ما يوجب قوله عند متى أي عند خروج منى إلى ظاهر الفرج لأنه لا يجب ما لم يخرج إلى ظاهره أما الرجل فظاهر وكذا المرأة في رواية علي ما بينه ان شاء الله تعالى والشهوة شرط عندنا وقال الشافعي ليست بشرط لقوله عليه السلام المامس الماء أي وجوب استعمال الماء بسبب خروج الماء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وهو في اللغة اسم لمن قضى شهوته يقال أجنب فلان إذا قضى شهوته وقال عليه السلام إذا حذفت الماء فاعتسل وان لم تكن حاذقا فاعتسل فاعتبر الخفيف وهو لا يكون إلا بالشهوة وفي الغاية ذكر أن ما ذكرناه قيد وحديث المامس الماء مطلق فيحصل المطلق على المقييد حادثة واحدة عندنا وعدا الشافعي يحمل وان كان في حديثين فقد ترك أصله ولكن هذا لا يستقيم هنا لأنه اعيا يحمل المطلق على المقييد عند أصحابنا في حادثة واحدة أو ورد في الحكم وكان الحمل واحد لأنه حيث لا يعكس العمل بهما فيحصل عليه كاجلنا على قراءة ابن مسعود قراءة غيره في كفارة اليمين لا اتحاد السبب وهو البين ولا اتحاد الحكم وهو الكفارة ولا اتحاد الحمل وهو الصوم وأما إذا لم يكن كذلك فلا يحمل أحدهما على الآخر كافي سائر الكشورات حتى لا يحصل كفارة الظهار على كفارة القتل في اشتراط المؤنة لعدم اتحاد السبب وكذا التكفير بالطعام في كفارة الظهار لا يحمل على التكفير بالعتق أو الصوم حتى يشترط فيه أن يكون قبل الميسر لعدم اتحاد الحمل لان أحدهما اطعام والآخر صوم أو عتق وان اتحد في السبب والحكم وهنا قوله عليه السلام الماء من الماء وقوله عليه السلام إذا حذفت الماء ورد في السبب فيكون كل واحد منهما مائيا مستقلا لا تراحم في الأسلوب فلا يستقيم ما ذكره فان قيل فلي هذا وجب ان تشترط الشهوة عملا بالمطلق اذ كل واحد منهما سبب مستقل بنفسه قلنا نعم شرطنا هذا بالنص وهو قوله عليه السلام وإذا لم تكن حاذقا فاعتسل كما نفيا وجوب الزكاة عن العساوقة بالنص مع النص المقيد بالصوم والمطلق عنه قوله عند انفصاله أي عند انفصاله من محله يعني ان الشهوة تشترط عند انفصاله من الطهر لا عند حوجه من رأس الاحليل وهذا عندهما وقال أبو يوسف تشترط الشهوة عندهما لان الوجوب يتعلق بالانفصال والخروج عندهما خلافا لاجلنا إذا انفصل ولم يخرج فإذا شرطت في أحدهما وجب ان تشترط في الآخر وهما يقولان بالنظر إلى الاول يجب فاذا وجب من وجه وجب احتياطا وغرة الخلاف تظهر في موضعين أحدهما إذا انفصل المني عن مكانه بشهوة فربط ذكره بحيط حتى قربت شهوته ثم أرسله يجب عليه العسل عندهما خلافا له والثاني إذا أمني واعتسل من ساعته وصلى أو لم يصل ثم نزع منه بقية المني يجب عليه الغسل ثانيا عندهما وعنده لا يجب ولا بعيد الصلاة

لا اتصال اه (قوله إذا انفصل المني عن مكانه بشهوة) أما بالاحتلام أو بنظر إلى امرأة أو ما شئتاه بالكف أو بما جمع اه أنه في غير الفرج هذا تصور كليلنا خلة في قولنا شارح رحمه الله أحدهما إذا انفصل المني عن مكانه شهوة (قوله عند ما شاءه لافاله) قال الشيخ حافظا الذين رحمه الله في كتابه المستصفي ويعمل بقول أبي يوسف إذا كان في بيت الله ان وسحق من أهل البيت أن يقع في قلوبهم ريبة بأن طاف حول أهل بيته اه (قوله ثم نخرج) أي قبل البول أو النوم

(قوله لا يغتسل) أي فغسلت الصلاة موقتها بحدوثها وهو الفصل ونزول الماء بعد ذلك أمر بأن يكلو جميع ثيابها أو تذكر
فانزل اه (قوله وذكره متشر وجب الغسل) أي لان الانتشار دليل عدم انقطاع الماء الاول اه يحيى (قوله أو وشك انه
ودي) قال ابن قريته أو مذى (قوله) (١٦) فعليه الغسل أي لانه عن الاحتلام فيكون غيبا (قوله فلا

بالاجماع لانه اغتسل للاول فلا يجب الثاني حتى يخرج فاذا خرج وجب وقت الخروج ما يشاء ولو خرج
بعد ما بال أو يام أو مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا لان ذلك يقطع مادة الماء الزائل عن مكانه بشهوة
فيكون ذلك في زائلا عن مكانه بغير شهوة ولو خرج منه بعد البول وذكره متشر وجب الغسل وقال
الطحاوي من المشايخ من قال في المني الخارج بعد سكون الشهوة يجب الغسل بالاتفاق وانما الخلاف
في المني الذي يجده النائم على فخذ أو فراه إذا استيقظ وقال القتيبي أبو جعفر إذا وجد منيا على فراشه
فهو على هذا الخلاف أيضا كذا في العاية وفي الأخير إذا استيقظ من النوم فوجد على فخذ أو فراه
بل لا أن تذكر احتلاما وتيقن أنه مني أو وشك أنه مني أو ودي فعليه الغسل وان بقى منه ودي فلا
غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما فان بقى منه ودي فلا غسل عليه وان تيقن أنه مني فعليه الغسل وان
شك أنه مني أو ودي فكذلك عندهما وقال أبو يوسف لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام لان
الاصول برامة الغفلة فلا يجب الا يتيقن وهو القياس وهما أخذوا بالاحتياط لان النائم غافل والمني
قد يرق بالهواء فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياطا ثم أبو حنيفة أخذ بالاحتياط في هذه المسئلة
ومسئلة المباشرة الفاحشة ومسئلة الفأرة إذا ماتت في البستر ولم يدركه وقع وأبو يوسف وانقسه
في مسئلة المباشرة فلو جرد فصل من جهته هو سبب خروج المذي وخالفه في الآخر بين لعدم الصنع
منه ومحمد وانقسه في الاحتياط في مسئلة النائم لانه غافل عن نفسه بخلاف المباشرة لانه ليس بغافل عن
نفسه فيحس بما يخرج منه وذكره شام في نوادره عن محمد إذا استيقظ فوجد بالي أو حبله ولم يتذكر
الحلم فان كان ذلك قبل النوم متشرافا لغسل عليه وان كان غير متشرافا لغسل وسئل محمد بن عبد الله بن
السنن عن استيقظ وهو يذكر احتلاما ومن يربلا فكت ساعة ثم خرج منه مذي قال لا يلزمه شيء فقيل
لهذا كفي حيرة انفقها فحين احتلم ولم يربلا فتوضأ وصلى الفجر ثم نزل منه مني انه يجب عليه الغسل ثانيا
فقال إذا نزل المني بعدما استيقظ فالغسل يجب بالمني لا بالاحتلام السابق حتى لا يعيد الفجر لكن
يخرج المني الذي زال عن موضعه بشهوة ثم خرج بعده بغير شهوة بخلاف المذي الذي إذا رآه يخرج لانه مذي
وليس فيه احتمال انه كان ميا فتغير لان التغيير لا يكون في الباطن ولو غشى عليه أو كان سكران فوجد
على فخذ أو فراه مني لم يلزمه الغسل لان محال به على هذا السبب الظاهر بخلاف السائم ولو احتمات
لمرة ثم يخرج مني من الى ظاهر الفرج ان وجدت لذة الانزال فعلم الغسل لان ما هاتين من صدرها
ذرحها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور الى ظاهر الفرج في حقه حقيقة على ما بينا ولو جامعها
فوجد في الفرج من مني المني فخرجها لا يغسل عليها ولو ظهر بعده الحبل وجب الغسل عليها وكذلك
ليكرنا جومعت وسبق المني حتى حلت من ذلك لانها لا تحبل الا اذا أرثت لان الولد يخلق من مائهما
وقال أبو جعفر بن حرج الى ظاهر الفرج يجب والا فلا وهو ظاهر ال رواية وقال الحارثي وبه يؤخذ
أروى أن أم سلمة بنت أبي النضر رضي الله عنها وسلم فقالت هل على المرأة غسل إذا هي احتلمت فقال نعم
إذا رثت الماء ومن خولة بنت حكيم أسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى
الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كأن الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل وحده الاول ما روى عن
أبي أن أم سلمة حدثت أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال
عليه السلام إذا رأت ذلك فلتغتسل قال رحمه الله (وإن أرى حشفة في قبل أو دبر عليهما) أي يجب الغسل
عليهما عند أرى الحشفة قال أبو نؤار حشفة ولم يقل التفاه الختانين كما قاله غيره لان التفاه الختانين

غسل) أي لان الانتشار
أنه كونه عن غير الاحتلام
فيكون مذى اه قال في
الطهري وفي الفتاوى إذا
وجد في الفراش مني ويقول
الروح من المرأة وهي تقول
من الزوج ان كان أبيض
فمن الرجل وان كان أصفر
فمن المرأة وقيل ان كان
مدورا فمن المرأة وان كان
غير مدورا فمن الرجل والاصح
انه يجب الغسل عليهما
احتياطاً لأمر العادة
وأخذ بثلثة ويضرب
الرجل امرأته بترك
الاغتسال الا اذا كانت نائمة
اه قال في فتح القدير ثم
ظاهر المذهب كور في كتاب
الوجوب لا يلزم في الصغيرة
التي لم تبلغ حد الشهوة
والهيئة لا دمية وأصحابنا
معوه الا أن ينزل اه قوله
ولم يخص منها المني) أي
الى ظاهر الفرج اه قوله
وعليه الغسل) الغسل
خلافه سبب في قريه اه
قوله من عساه الى
رجل اه أي يزدق قوله
غسل عليه) أي لا
يجوب الغسل بخروج
المني والنفقة حتامين ولم
يتمحق واحد منهما
راحتحق دخول المني وهو
لا يوجب الغسل اه يحيى

قوله فقات أي يا رسول الله نالقه لا يستحي من الحق اه قال في الغاية والمرأة في
الاحتلام كرجل وروى بن محمد في غير رواية لاصول وجوب الغسل بتذكر الانزال والدة اه (قوله في المتن ويؤاى) أي تغيب
أمره في المتن قبل أن يبر عليه ما) قال في الواقي ويؤاى حشفة في قبل أو دبر على الفاعل والمفعول به

(قوله بل يضادان) لان ختان المرأة فوق رجليها اه (قوله في المتن عليهما) ان اربعة الفاعل والمفعول كلنا المعنى فرض الغسل على الفاعل والمفعول بسبب التوارى لان الدبر ليس محلاً للتي وعليه يجب الغسل على المفعول لان التوارى في دبره بسبب خروج المني من ذكره وخروج المني من المفعول من حيث انهم مفعول لا يكون الا بسبب التوارى بخلاف قبل الرجل وقبل المرأة فان كلا منهما محل للتي فيتصور خروج مني من كل منهما بلا توارى كما يتصور بالتوارى فيكون كل من الخروج والتوارى سبباً لوجوب الغسل في حق كل منهما اه يحيى (قوله فعلى هذا يعود) اى وجوب الغسل (قوله بين شعبها) (١٧) (الاربع) اليدين والرجلان وقيل شفرها

ورجلها وقيل نخذيها
ورجلها وهو كناية عن
الجماع وعن الخطا في الجهد
من أسماء السكاح فلا
يكون كناية اه منيع
(قوله ثم جهدها) اى
بالإبلاج (قوله لما منع من
حقه الواجب) لان
بالمباحات والتطوعات لا يمنع
ألا ترى ان الله حق نقض
الصوم المتطوع به اه كافي
(قوله والاصح ان الخروج
من الحيض) اى وهو
انتطاعه اه (قوله لان
انقطاع الدم الخ) يعنى على
قول من يقول ان حدوث
الدم هو الموجب يكون
انقطاع الدم شرطاً لوجوب
الاعتسال وحينئذ يلزم
منه ان يكون انقطاع
السبب شرطاً لوجوب السبب
وهو مستحيل اه كافي
(قوله وأما النفاس فلا جماع)
قال في الاختيار وكذا يجب
على المستحاضة ان تكمل
أيام حيضها انتهى أحكام
الحيض كإظهارات اه
(قوله في المتن لا مذي) اى
بالإزال المجمة اه ع (قوله

لا يتصور عند الإبلاج في الدبر وكذا في القبل في الحقيقة بل يتحاذيان والحشفة ما فوق الختان
من رأس الذكر وقوله عليهما اى على الفاعل والمفعول به وعلى الرجل والمرأة فعلى هذا يعود الى الكل
اى الى المني والى التوارى وعلى الاول يعود الى التوارى لا غير وقالت الظاهرية لا يجب بالإبلاج
بدون الإزال لقوله عليه السلام الماسن الماء ولنا حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اه قال
اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وان لم ينزل وعن عائشة رضى الله عنها انها قالت اذا حاذوا الختان
السلام قال اذا مس الختان الختان وجب الغسل وعن عائشة رضى الله عنها انها قالت اذا حاذوا الختان
الختان وجب الغسل وقالت فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتسأنا ولاه بسبب الإزال فاقم
مقامه قال رحمه الله (وحيض ونفاس) اى يجب الغسل عند خروج دم حيض ونفاس وخروجه بوصوله
الى فرجها الخارج والا فليس بخارج فلا يكون حيضاً أما الحيض فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى
يطهرن بتشديد الطاء والهاء اى يغتسلن فالاول ان الغسل واجب لمنع من حقه الواجب وهو القربان
وقال في الحواشي والاصح ان الخروج من الحيض هو الموجب لان انقطاع الدم شرط لوجوب الاعتسال
واستحال ان يكون انقطاع السبب شرطاً لوجوب السبب انتهى كلامه وهذا فيه نظر لان الخروج
عن الحيض ليس فيه الا الطهارة ومن المحال ان الطهارة توجب الطهارة واعلمت وجبها التماساً وهذا لان
الحيض محض كسائر الاحداث فيكتسب موضع الخروج فأنما يكتسب ذلك الموضع تكسب كسائر الماعرف
ان البدن لا يتغير في التماسه والطهارة فوجب تطهيره منه وانما يكتسب قبل الانتطاع لعدم الفائدة
ان الدم مستمر لان الاعتسال لا يرفع الحدث المتقدم وقوله واستحال ان يكون انقطاع السبب شرطاً
لوجوب السبب معارض بسائر الاحداث كالبول مثلاً فان الطهارة فيه لا يجب ما لم ينقطع البول لعدم
الفائدة لان الطهارة وان كانت ترفع ما قبلها من الحدث يرفعها ما بعدها من الحدث لان البول لا يوجبها
ولان الحائض يحرم عليها قراءة القرآن ونحوه ولو كان الموجب هو الانتطاع لما حرم عليها حتى ينقطع
ولان المتنجس خروج الدم فوجب التطهير عند اذا تنجس ووجوب التطهير منه متلازمان وأما النفاس
فالإجماع والكلام فيه كالكلام في الحيض قال رحمه الله (لا مذي وودى واحتمال بلابل) أما الاحتمال
فقد تقدم حكمه وأما المذي فلقوله عليه السلام لمسهل بن حنيف انما يجزئك الوضوء منه وأما الودى
فالإجماع ومنى الرجل خائر أبيض راتحته كراتحة الطلع فيمطر روية ينكسر اذا كره عند خروجه ومنى
المرأة رقيق أصفر والمذي رقيق يضرب الى البياض يمتد وخروجه عند الملاعبة مع أهله بالشهوة
ويقابله من المرأة القذى والودى بول غليظ فيعتبر برقيقه وقبل ما يخرج بعد الاعتسال من الجماع
وبعد البول قال رحمه الله (وسن الجمعة والعيدين والاعراس وعرفة) اى سن الاعتسال لهذه الاشياء أما
الجمعة فقد ذهب بعضهم الى وجوبه لقوله عليه السلام اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه
السلام من توضأ الجمعة قبلها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضل ولانه يوم اجتماع فيسن فيه الاعتسال كى

(٣ - زيل على اول) (في المتن وودى) يسكون الدال المهملة اه ع (قوله بن حنيف) بضم الحاء (قوله فلا جماع) اى
على عدم وجوب الغسل منه (قوله ومنى الرجل خائر) والخائر الغليظ اه كافي (قوله ويقابله من المرأة القذى) يقال كل ذكر عذى
وكل أنثى تقذى وقضى الشاة اذا ألقت بياضاً من رجليها انتهى صحاح (قوله فقد ذهب بعضهم) اى وهو مالك والظاهرية اه (قوله
من توضأ الجمعة قبلها ونعمت) اى في الجمعة أخذوا من هذه الخصلة وقيل فيها أى بالرخصة أنه نوى من الخصلة هذه وهذا أولى اى
الاول لانه قال وان اعتسل فغسل أفضل فحين أن الوضوء سنة لا رخصة كذا في الطلبة والضمير فيها يعود الى غير مذكور ويجوز ذلك
اذا كان مشهوراً كقوله تعالى حتى توارى أى الشمس اه كافي ونعمت بناءً على مدود وقول المدونة خطأ وكذا المسمع التبع في قوله فيها وهو

لما وقع في بعض النسخ فيها منعمة حاشية الهادي لا ما غاني (قوله ومارواه منسوخ) والمراد بالنسخ نسخ صفتا وجوب دون شرعيته اه
 كافي (قوله ثم هذا الاغتسال اليوم) ونقل الكافي عن الكافي انه عند غسل اليوم اه (قوله وقال ابو يوسف هو للصلاة وهو
 الاصم) قلت في فتاوى قاصحان خلاف هذا قال الغسل يوم الجمعة سنة لما روى عن أبي سعيد انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة
 واختلفوا ان الغسل للصلاة ام لليوم قال من ليوم واحتج بهذا الحديث وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس الامر كما قال
 ابو يوسف والاغتسال للصلاة لليوم لا يجاعهم على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال لليوم وجب ان يعتبر اذا اغتسل
 بعد صلاة الفجر ثم أحدث وتوضأ وصلى لم يكن صلاة يغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة يغسل وقال الحسن ان اغتسل قبل طلوع
 الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة يغسل وان أحدث وتوضأ وصلى لا يكون صلاة يغسل وعن أبي يوسف اذا اغتسل يوم الجمعة بعد
 طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ وشهد الجمعة قال من لا يكون هذا كلفني شهد الجمعة على غسل وقال ان كان الغسل ليوم فهو غسل
 تامه وان كان للصلاة فاعلم هذا الصلاة على وضوء وكذا اذا اغتسل للاحرام قبل وضوء ثم أحرم كان احرامه على وضوء اه قلت
 قوله لا يجاعهم على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر وقول صاحب الهداية في مختارات الفتاوى ولو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر
 بالاجماع يرتقا بشرا اليه في شرح الكنتالري على قول الحسن تفصل السنة بالغسل قبل العروب والذى جاءت به السنة يقتضى
 انشاء الغسل في اليوم والصلاة (١٨) روى الامام احمد والطبراني عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من اغتسل يوم الجمعة
 وليس من أحسن ثيابه
 ومن طيبان كل عذبة ثم
 مشى الى الجمعة وعليه
 السكينة ولم يخطأ أحدا ولم
 يؤذنه ثم ركع ما قضى له به ثم
 ينتظر حتى ينصرف الامام
 غفر له ما بين الجمعتين
 وروى الضبراني عن أبي
 أيوب أنه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 يوم الجمعة من اغتسل ومن
 طيبان كان عذبة وليس من
 أحسن ثيابه ثم خرج ثم يأتي
 المسجد فلم يتخطأ قاب انسانا
 وأذنته داخرا لا امام فلم
 يتكلم غفر له ما بين يومين الجمعة التي تلي وروى الطبراني في الأوسط عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غفر له ذنوبه وعظاياه وانا أخذ في المشي الى الجمعة كان له بكل خطوة عمل عشرين
 سنة وروى الضبراني وابن ابراهيم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم دعا
 حيث يسمع جملة لامام الحديث وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فان من اغتسل يوم الجمعة فله
 كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام اه من حاشية شرح الجمع للعلامة زين الدين قاسم رحمه الله اه (قوله واعلم
 يشترط ان يكون فيه) المعتبر عند الحسن وجود طهارة الغسل في اليوم لا بقاها فيه وقد وجدت في هذه الصورة فيقال فضل
 الغسل عند الحسن أيضا اه وقد يقال لامانع من أن يكون السنة فيه انشاء فيه ولا يلزم ما ذكر في الصلاة للثاني بين الغسل والصلاة
 فربما كان انت ورفيقا وجميع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على انشاءه في اليوم اذا فاقاه من اغتسل يوم الجمعة اغتسلوا
 يوم الجمعة غسل واما الجمعة لو اسكنكم تطهرتم ليومكم هذا من راجح الى الجمعة من أني الجمعة اه (قوله في المتن ووجب لبيت) أي
 لا يجوز بغيره ع (قوله في المتن ليس) وكذا الاولى أن يقال وعلى من أسلم لان الغسل اعم يجب على الكافر الذي
 أسلم وقبله أن لا يجب عليه بغيره ليس بهل لان يجب عليه شيء واما يجب على الخي اقامة الغسل في حقه فناسب ان يذكر
 فيه الامور بما عطف عليه فافهم اه ع

الابتداء بعضهم يروا في بعض ومارواه منسوخ به أو محمول على الاستصحاب ثم هذا الاغتسال لليوم
 عند الحسن اظهار الفضيلة على سائر الايام على ما قاله عليه السلام سبنا الايام يوم الجمعة وقال ابو
 يوسف هو للصلاة وهو الاصح لانها أفضل من الوقت ولان الطهارة تختص بها وغرة الخلاف تظهر فيمن
 اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى الجمعة لا يكون له فضل من اغتسل يوم الجمعة عند أبي يوسف
 وعنده يكون له فضل اه واغتسل بعد الصلاة قبل العروب أو كان من لا تجب عليه الجمعة كأهل البرية
 والمسافر والمرأة والعبد فاه لايس الاغتسال في حقهم عذبة لا الحسن وفي الكافي لو اغتسل قبل
 الصبح وصلى به الجمعة قال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند الحسن لا وهو مشكل جدا لانه لا يشترط
 وجود الاغتسال فيما س الاغتسال لاجله واعلم يشترط ان يكون فيه وهو متطهر بطهارة الاغتسال
 الا ترى ان ما يوسف لا يشترط الاغتسال في الصلاة واعلم يشترط ان يصلها بطهارة الاغتسال فكذا
 ينبغي ان يكون هنا متطهر بطهارة في ساعته من اليوم عند الحسن لان يشي الغسل فيه واما
 غسل العيد وعرفة فلحديث عبد الرحمن بن عتبة أن النبي عليه السلام كان يغسل يوم عرفة ويوم
 النحر ويوم الفطر واما الاحرام فلحديث زيد بن ثابت انه عليه السلام اغتسل لاهلاله قال رحمه الله
 (ووجب لبيت ولي أسلم حيا) أي الغسل واجب في هذين الموضعين أما غسل الميت فلقوله عليه السلام
 المسلم على المسلم سنة حقوق وذكر منها الغسل بعد موته وتأني كيفية غسله في موضعه ان شاء الله
 تعالى واما اذا أسلم الكافر جنياسه روايتان في رواية لا يجب لانه ليس محاطا بالشرائع فصار كالكافرة

بتكلم غفر له ما بين يومين الجمعة التي تلي وروى الطبراني في الأوسط عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غفر له ذنوبه وعظاياه وانا أخذ في المشي الى الجمعة كان له بكل خطوة عمل عشرين
 سنة وروى الضبراني وابن ابراهيم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم دعا
 حيث يسمع جملة لامام الحديث وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فان من اغتسل يوم الجمعة فله
 كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام اه من حاشية شرح الجمع للعلامة زين الدين قاسم رحمه الله اه (قوله واعلم
 يشترط ان يكون فيه) المعتبر عند الحسن وجود طهارة الغسل في اليوم لا بقاها فيه وقد وجدت في هذه الصورة فيقال فضل
 الغسل عند الحسن أيضا اه وقد يقال لامانع من أن يكون السنة فيه انشاء فيه ولا يلزم ما ذكر في الصلاة للثاني بين الغسل والصلاة
 فربما كان انت ورفيقا وجميع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على انشاءه في اليوم اذا فاقاه من اغتسل يوم الجمعة اغتسلوا
 يوم الجمعة غسل واما الجمعة لو اسكنكم تطهرتم ليومكم هذا من راجح الى الجمعة من أني الجمعة اه (قوله في المتن ووجب لبيت) أي
 لا يجوز بغيره ع (قوله في المتن ليس) وكذا الاولى أن يقال وعلى من أسلم لان الغسل اعم يجب على الكافر الذي
 أسلم وقبله أن لا يجب عليه بغيره ليس بهل لان يجب عليه شيء واما يجب على الخي اقامة الغسل في حقه فناسب ان يذكر
 فيه الامور بما عطف عليه فافهم اه ع

(قوله وفي رواية يجب عليه) أي وهو ظاهر الرواية قال استاذنا في الأئمة البديع وقول من قال لا يجب لان الكفار لا يخاطبون بالشرايع غير سديد فان سبب الغسل لإزالة الصلاة زمان إرادتها مسلم ولان صفة الجنابة مستدامة بعد اسلامه فيعطى لها حكم الانشائي لو انقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا يغسل عليها مستدامة الانقطاع اه زاهدي فلذا أواسلت حاشا ثم طهرت وجب عليها الغسل اه كمال (قوله يجب الغسل) ينبغي أن يقول في فرض الغسل لان قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا شامل له لا محالة اه (قوله والصبي اذا بلغ بالسن) وأما اذا بلغ بالانزال فالصحيح وجوب الغسل لان سببه الصلاة وإرادتها فيكون انعقاد السبب بعد نبوت الاهلية وصفة الجنابة باقية بدليل بقاها لحدث الاصعراج اه (قوله في المتن ويتوضأ) أي من يد الصلاة اه عني والمفرغ عن بيان الطهارة شرع في بيان آلة التطهير وهي الماء باقسامها اه ع (قوله مكان قوله يتوضأ كان أولى) أقول التوضي بمعنى التطهير اه يحيي (قوله في المتن وان غير طاهر أحدا وصفاه) أوجع أوصافه اذ بقي على أصل خلقته اه انما يجوز الوضوء بالماء المطلق وهو ما بقي على أصل خلقته من الرقة والسيلان فلا يختلط به طاهر (١٩) أوجب غلظه صار مقيدا فلا يجوز الوضوء به

لكن يجوز إزالة العجاسة الحقيقية به كالماء المستعمل على الصحيح وأما المطلق طاهر أي في نفسه طهور أي مطهر النجاسة المنكبة والمقيد طاهر لا طهور اه يحيي وكتب على قوله وان غير طاهر مانعه سواء كان من جنس الارض أم لا كاطين والوعفران اه (قوله يعني ما يتغير بالطبخ) كلبا قلاء والمرق أعني بالتغير بالطبخ النجاسة والعلة حتى اذا طبخ ولم يتغير بعد ورقة الماء فيه باقية جاز الوضوء به ذكره الناطقي وفي فتاوى فاضل خان كافي هذا انما يمكن المقصود بالطبخ المبالغة في التنظيف فان كان المقصود بالمبالغة في التنظيف كما اذا طبخ بالاشنان

اذا حاضت وطهرت ثم أسلمت وفي رواية يجب عليه لان وجوب الغسل بإزالة الصلاة وهو عندنا مخاطب فصار كالوضوء وهذا لان صفة الجنابة مستدامة بعد اسلامه فدوامها بعده كانشائها فيجب الغسل قال رحمه الله (والانذب) أي وان لم يكن الكافر الذي أسلم جنبا لذاته عليه السلام أمر قيس بن طاصم وغامة بذلك حين أسلموا وجل ذلك على النذب فصار أنواع الغسل أربعة فرض وسنة وواجب ومندوب وقد تقدم ومن المندوب الاغتسال لدخول مكة والوقوف بالمرزقة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والجنون اذا أفاق والصبي اذا طلع بالس ذكروا في الغاية اه قال رحمه الله (ويتوضأ بماء السماء والعين والجر) لقوله تعالى وأزلبنا من السماء ماء طهورا وقوله عليه السلام في البصر هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقوله عليه السلام خلق الماء طهورا ولو قال ينطهر بماء السماء مكان قوله يتوضأ كان أولى حتى يشمل الاغتسال من الجنابة وغيره ولكن اذا عرف الحكم في الوضوء عرف في غيره فلا يضره وكذا يجوز الطهارة بما ذاب من الثلج والبرد ولا يجوز بماء الحمر وهو يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء ولا يقال قد جعل ماء العين قسما للماء السماء وكذا البصر جعله قسما له وليس كذلك بل الجميع ماء السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فغسلنا به في الارض لانه نزل انما قسمها باعتبار ما يشاهد عادة ومثل هذا لا ينكر قال رحمه الله (وان غير طاهر أحدا وصفاه أو أتى بالكت) يعني يجوز الوضوء بماء كرم المياح وان غير شئ طاهر أحدا وصفاه لاطلاق اسم الماء عليه قال رحمه الله (لأبلاء فغير بكثرة الاوراق) أي لا يجوز الوضوء به لانه زال عنه اسم الماء هكذا روى عن أحمد بن إبراهيم أن الماء المتغير بكثرة الاوراق ان طهر لونه في الكف لا يتوضأ به لكن يشرب وتزال به النجاسة لكونه مقيدا وفيه نظر على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (أو بالطبخ) يعني ما يتغير بالطبخ لا يجوز الوضوء به وال اسم الماء عنه وهو المعتبر في الباب لان الحكم منقول الى التيم عند فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما قال رحمه الله تعالى (أو اعتصر من شجر أو غر) أي أو بما اعتصر منه ما لا تليس على مطلق قال رحمه الله (أو غلب عليه غيره أجزاء) أي أو بما غلب عليه غيره من الطهارة بالاجزاء لان الحكم للعالم

والصابون يجوز الوضوء به لان يغلب على الماء فيصير كالسويق المحفوظ وال اسم عنه قال في المستصفي فان قيل ينبغي أن لا يجوز به الوضوء اذا غير أحد أوصافه لقوله عليه الصلاة والسلام لا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته قيل معناه الا ما غير والمغير نجس فيكون المعنى لا ينجس شئ الا ما غير نجس لان النص عندنا ورد في الماء الجاري والحكم فيه انه لا يجوز استعماله حيث ترى فيه العجاسة أو يوجد طعمها أو ريحها فان هذا المعنى يدل على قيام النجاسة والماء وان لم ينجس بالنجاسة والنجاسة بعينها لا تطهر بالماء الا أن يتلاشى فيسقط حكمها دفعا للخرج كذا أشار في الاسلام اه (قوله في المتن أو اعتصر من شجر أو غر) قال في المستصفي والاشربة المختصة من الشجر كشراب البربير ومن الثمر كزمان والعنب اه (قوله أو غلب عليه غيره من الطهارة) باب تعبر عن أصل خلقته لا باللون اه قال في فتاوى قاضيهان التوضي بماء الرعفران أو زردج الأصفر يجوز اذا كان رقيقا والماء السوان غلبه الحجرة صار ماء كاه يجوز به التوضي ثم عد أي يوسف تعتبر العلبة من حيث الاجزاء لان من حيث اللون هو النجس وعلى قول محمد تعتبر العلبة بتغير اللون والطعم والريح وقال أيضا فاضل خان ولا يعمد الوضوء بالبرص والصابون والحرص اذا ذهب رفته وصار خفيفا فان بقيت رفته وطافته جازا توضي به وفي القسبة وتكره الطهارة بالماء الشمس لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة حين سحبت الماء لتفعل يا حبيراء انه يورث البرص وعن

هر مثله وفي رواية لا يكره به قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكره ان قصد تشميسه وفي الغاية وكره بالشمس في قطر حار في أو ان
منطقة واعتبار القصد ضعيف لا فعليه الصلاة والسلام لما أشار إلى العلة الطبيعية كان اعتبار القصد وعدمه غير مؤثر اه (قوله
وأما يوسف بالاجزاء) قال في النسخ المراجعة بالاجزاء أن يخرج به الطاهر عن صفته الأصلية بأن شخص لا أن يكون الغلبة باعتبار الوزن
فاعتبر اه ونذكر الامام الأسنوني أن الماء ان اختلط به طاهر فان غير لونه فالعبرة بقلون فان كان الغالب لون الماء جاز الوضوء به
والإقلا وذلك مثل اللبن وعل والزعفران يختلط بالماء وان لم يغير لونه بل طعمه فالعبرة بالطعم فان غلب طعمه طعم الماء لا يجوز ولا جاز
مثل ماء البطيخ والانبدة والانبدة وإن لم يغير لونه وطعمه فالعبرة بقل جاز اه فان غلب أجراؤه على أجرا الماء لا يجوز الوضوء به كالماء
المقتصر من الثمر والاجر كالماء المتقاطر من الكرم يقطعه اه يحيى (قوله وأشار القدوري) أي حيث ذكر أحد الأوصاف اه (قوله
كلله الذي يقطر من الكرم) قال في الكافي ولا يتوضأ به يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وقيل يجوز لانه يخرج من
غير علاج (قوله يعتبر بالاجزاء) حتى لو (٢٠) كان الماء طليان والمستعمل رطلا فكذلك الحكم المطلق وبالعكس كلقيد

اه عيني (قوله ويحمل قول من قال اذا غلب أحد أوصافه) ذكر الاحد عشر
بأنه ان غير وصفه لا يجوز الوضوء به فيعمل على أن الخلقه بخلاف في الأوصاف الثلاثة لأنه كان مخالفا له
في وصف واحد أو وصفين وبقي وصف واحد للماء وصار مغشواً بجوز الوضوء به فلا يتوقف عدم الجواز على تغيير الوصفين اه يحيى قال ان تحقق كمال الدين درجة الله اعلم ان الاتفاق على أن الماء المطلق
تزال به الاحداث أعني ما يطلق عليه من المقتيد لا يزال لان الحكم مقول الى ان يمتد بعد فقد المطلق في النص واختلاف في الماء الذي يقطر من الكرم
مبنى على انه تقييد بسبب أو لا

اعلم ان عبارات أصحابنا مختلفة في هذا الباب مع اتفاقهم ان الماء المطلق يجوز الوضوء به وما ليس عطلق لا يجوز
فمن أبي يوسف ماء الصابون اذا كان خفيفا قد غلب على الماء لا يتوضأ به وان كان رقيقا يجوز وكذا ماء الاسنان
ذكر في الغاية وفيه اذا كان الطين غاليا عليه لا يجوز الوضوء به وفي الفتاوى الظهيرية اذا طرح الراح في الماء حتى اسود جاز الوضوء به وكذا الفص اذا كان الماء غاليا وفيه ان محمدا اعتبر
بارد الماء وأما يوسف بالاجزاء وفي المحيط عكسه وفي الهداية الغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون وذكر الاسنوني ان الغلبة تعتبر
أولاً من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء وفي البنايع يقع الجص والباقلا وتغير لونه وطعمه ويرى بجوز الوضوء به وأشار القدوري الى انه اذا غير وصفين لا يجوز الوضوء به
وهكذا ما لا اختلاف في هذا الباب كما ترى فلا بد من صابط ووفق بين الروايات فنقول ان الماء اذا بقي على أصل خلقته ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به وان زال وصار مقيدا لم يجز
والتقييد بأحد أمرين إما بكمال الامتزاج أو بغلبة الممزج وكمال الامتزاج بأحد أمرين إما بالطبخ بعد خلطه بشئ طاهر لا تقصده بالمبالغة في التنظيف أو بتشرب النبات الماء بحيث لا يخرج منه الابيض وان كان يخرج منه من غير علاج لم يكمل امتزاجه به جاز الوضوء به كالماء الذي يقطر من الكرم
وعلة الممزج تكون باختلاط من غير طبخ ولا بتشرب نبات ثم هذا الخاطا لا يخالو لما أن يكون اجزاء أو مائعات ان كل جامد اذا دام بحرى على الاعضاء فالماء هو الغالب وان كان مائعا فلا يخالو لما أن يكون مخالفا للماء في الأوصاف كلها من اللون والطعم والرائحة أو في بعضها أو لا يكون فان لم يكن مخالفا له في شئ منها كالماء المستعمل على قول من يقول انه طاهر على ما هو الصحيح وغيره من المائعات التي لا تخالف الماء في الوصف تعتبر بالاجزاء وان كان مخالفا له فيها فان غير الثلاث أو أكثرها لا يجوز الوضوء به والاجر وان خالفه في وصف واحد أو في وصفين تعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن منه لا يخالف في المون وانظم فان كنون اللبن أو طعمه هو الغالب فيه لم يجوز الوضوء به والاجر وكذا ماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعتبر الغلبة فيه بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحمل ما جاء عنهم على ما يليق به فيجعل قول من قال ان كان رقيقا يجوز الوضوء به والا فلا على ما اذا كان مخالفا له جامدا ويحمل قول من قال ان غير أحد أوصافه

فقال الشافعي وغيره تقييده يقال ماء الزعفران ونحو لا تكره به يقال ذلك ولكن لا تنزع مع ذلك مادام مخالفا لماء جاز
أن يتناول القائل فيه هذا ماء من غير زعفران وقد روي عنه في ماء المد والنيل حال غلبة لون الطين عليه ويقع الأوراق في الحياض زمن
الخريف ثم زعفران ويقول أحدهما لا حرجنا ماء يقال شرب توضأ فقطعه مع تعبير أوصافها فتظهر لنا من اللسان أن
الحل للماء لا يسبب لافلاق موجب زيب حكم المطلق على الماء الذي هو كذلك وقد اعتزل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من قصعة
فيها أثر الخمر رواه النسائي ولم يمتد ذلك بتعديروا يعتبر لأغلبية اه قال في المستصفي فان قيل مثل هذا الاضافة يعني ماء الباقلا وأشباهه
موجود فيم تذكرت من نبات فمستة لا يقال ما طرادى وماء العين قنا صافته الى الوادى والعين اصافة تعريف لا تقييد لانه تعرف
ماهيته بدون هذه الاضافة وتغير عطل قولنا ان بعض خلاف ما علقا وأشباهه فانه لا تعرف ماهيته بدون ذلك القيد ولا يصرف الوهم
اليه عند الاطلاق لئلا يساغ في اسم الماء عنه نيمال فسلان لم يشرب الماء وان كان شرب الباقلا هو المراد ولو كان ما حقيقة لما صح
نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى أبدا ويكذب ما يما وهذا كما يقال صلاة الجمعة وطعم الابل وصلاة الجنان وطعم السمك بأمل تفهم

(قوله حيث تكون اضافته للتقييد) وعلامة اضافته للتقييد قصور الملاحظة في المضاف الا ترى انه لو حمله على فصلي الظهر لم يثبت لانها صلاة مطلقة اضافتها الى الظهر للتعريف ولا يثبت مسلا لا جنازة لانها ليست بصلاة مطلقة واطافت الى الجنازة للتقييد كذا في الدرر وفي مشكلات خواهر زاده في باب الكسوف كل ما كانت الملاحظة فيه كاملة فلا اضافة فيه للتعريف وما كانت ملاحظة ناقصة فلا اضافة فيه للتقييد طر الاول ماء السماء وماء البحر وصلاة الكسوف وتغير الثاني ماء الباقلا وصلاة الجنازة اه (قوله ولهذا ينبغي اسم الماء عنه) يقول ما شرب ماء وان كل شرب ماء البطيخ ونحوه والحقيقة (٣١) لا تنفي اه (قوله ولم يبلغ الماء عشر) كالاولى والا بار (قوله

لنبيه عليه الصلاة والسلام من البول) قال في المختار وأما البول فانه ذكره قليلا كان او كثيرا دائما و جاريا ومسمى او حنفية رضى الله عنه من يبول في الماء الجاري جاهلا اه (قوله بربضاعة) بربضاعة بالمدينة وعن الجوهري تكسر وقسم اه كافي (قوله وماؤها كان جاريا في البستين) واعتبار عموم المقتضا انما يكون ولي نوع بكى العام مخصوصا اما اذا كان مخصوصا فلا وهما مخصوص بدليل يساويه وهو ما روي في الحديث اه روى رحمه الله (قوله ولان قلعة مجهولة) القلعة المجرى تحمل من العين تسع فيها ثنتين وشيا والقلعتان من قرب كل قرية خمسون ما وقيل جوة تسع فيها مائة وخمسة عشر وفي الخلية القلتان خمسة مائة رطل

بالبغدادى وقيل القلتان خمسة مائة من وقال الزبير ثمانية من واختار ما لقال اه كى (قوله يقال لرأس الجبل قلعة) وقلعة الرجل

قلعة فيكون معناه اذا بلغ ماء الوادى قدر القامتين أو رأس الجبلين لا يحفل جبالا لا بصير بجزر أو غدير اعظمها اه كاكى (قوله اذا بلغ عشرة في عشر) واعلم اعتبر عدد عشرة دون غيره من الاعداد لان العشرة أدنى ما ينهى اليه نوع الاعداد وقيل عند خطر في الشرع ولهذا اعتبر في نصاب السركة والمهر اه كاكى (قوله فيفسد المعنى) ولكذا اذا جعلنا الفاء تفسيرا في برون الاشكال اه ع (قوله لا يتجسس موضع الوقوع) أى الا اذا ظهر الاثر (قوله ان موضع الوقوع يتجسس) أى فى الارا كذا الذى يبلغ عشرة فى عشر وأما الجارى فلا يصح ان موضع الوقوع فيه لا يتجسس ولا فرق بين المربة وغيرها وهذا قول مشايخ العراق وقد فرق مشايخ بحارى وبلغ بين المربة وغيرها فقالوا فى المربة

جازا للوضوء به على ما اذا كان الخاطئ له مخالف في الاوصاف الثلاثة ويحمل قول من قال اذا غير أحد أوصافه لا يجوز الوضوء به على ما اذا كان يخالفه في وصف واحد أو صنفين ويحمل قول من اعتبر بالاجزاء على ما اذا كان الخاطئ لا يخالفه في شئ من الصفات فلذا تطرقت وتأملت وجدت ما قلناه الاصحاب لا يخرج عن هذا ووجدت بعضا مصرحاه وبعضا مشرأ اليه وقال الشافعي اذا تغير عما يمكن الاحتراز عنه لا يجوز الوضوء به لانه ما مقيدا لا ترى أنه يقال ماء الزعفران ونحوه ولنا قوله عليه السلام اغسلوه بما هو سدر قاله يحرّم وقصته ما قلناه عن أم هانئ بنت أبي طالب أنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يغتسل من قصعة فيها أثر الهجين الحديث وأمر النبي صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم حين أسلم أن يغتسل بماء وسدر فاولا أنه ظهر لما مر أن يغتسل بذلك لان غسل الميت لا يجوز الا بما يجوز به الوضوء ولما اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر الهجين وعن عائشة رضى الله عنها انه عليه السلام كان يغتسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجزى بذلك ولا يصب عليه الماء كذا ذكره في الغاية و اضافته الى الزعفران ونحوه للتعريف كضافته الى البئر بخلاف ماء البطيخ ونحوه حيث تكون اضافته للتقييد ولهذا ينبغي اسم الماء عنه ولا يجوز تقييده عن الاول قال رحمه الله (وبما عدا ثم فيه محس ان لم يكن عشر في عشر) أى لا يجوز الوضوء به ما كدائم اذا وقعت فيه نجاسة ولم يبلغ الماء عشر في عشر لنبيه عليه الصلاة والسلام عن البول في الماء الدائم وعن عمن اليد في الآقاء قبل ان يغسلها ثلاثا وقال مالك لا يتجسس الا بالتغير لقوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شئ الا ما غير طهره الحديث ولما رويناه وما رواه محمول على الماء الجاري لانه ورد في بربضاعة وماؤها كان جاريا في البستين فلهذا بالاحاديث كلها وهو أولى من ترك بعضها ولان حديث بربضاعة لم يثبت هكذا ذكره البارقي فلا يعارض الصحيح وقال الشافعي اذا كان الماء قلتين لا يتجسس بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير لقوله عليه السلام اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا وليس له فيه حجة نه صفة جماعة من الحديث حتى قال البيهقي من الشافعية الحديث غير قوى وقد تركه الهزال والرويان مع شدة اتباعهما للشافعي لضعه فلا يعارض ما رويناه ولان القلعة مجهولة لتفاوت القليل فلا يمكن صحتها فلا يتبعنا الله تعالى في مجهول وتقديره بما قدر به الشافعي لا يمتد الى اليه الرأى فلا يجوز اثباته الا بالنقل ولان القلعة اسم مشترك يقال لرأس الجبل قلعة وللبركة قلعة وللحب قلعة ولرأس الانسان قلعة وكل شئ أعلاه قلعة لا يمكن حملها على أحد هالابدليل قال على كرم الله وجهه

لنقل الضر من قلل الجبال . أحب الى من ذل السؤال

قال رحمه الله (فهو كالجارى) أى اذا بلغ عشر في عشر يكون كالجارى حتى لا يتجسس بوقوع النجاسة فيه وقوله فهو كالجارى بالقلة في المختصر والواو أولى لك لا تتجسس بالجواب فيكون معناه ان لم يكن عشر في عشر فهو كالجارى فيفسد المعنى ثم قوله كالجارى اشارة الى انه لا يتجسس موضع الوقوع وهو مروي عن أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بخارى وبلغ ولكن اصح ان موضع الوقوع يتجسس

قلعة فيكون معناه اذا بلغ ماء الوادى قدر القامتين أو رأس الجبلين لا يحفل جبالا لا بصير بجزر أو غدير اعظمها اه كاكى (قوله اذا بلغ عشرة في عشر) واعلم اعتبر عدد عشرة دون غيره من الاعداد لان العشرة أدنى ما ينهى اليه نوع الاعداد وقيل عند خطر في الشرع ولهذا اعتبر في نصاب السركة والمهر اه كاكى (قوله فيفسد المعنى) ولكذا اذا جعلنا الفاء تفسيرا في برون الاشكال اه ع (قوله لا يتجسس موضع الوقوع) أى الا اذا ظهر الاثر (قوله ان موضع الوقوع يتجسس) أى فى الارا كذا الذى يبلغ عشرة فى عشر وأما الجارى فلا يصح ان موضع الوقوع فيه لا يتجسس ولا فرق بين المربة وغيرها وهذا قول مشايخ العراق وقد فرق مشايخ بحارى وبلغ بين المربة وغيرها فقالوا فى المربة

لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه وفي غير المروية يتوضأ منه اه يحيى (قوله ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة) الماء الكثير الذي اذا وقع فيه نجاسة لا يتنجس اختلفوا في بيانه فقل يقوض الى رأى المبطل هو لا يقدر فيه شئ معين وقيل يقدر لما بالتحريك أو المساحة أو تغير اللون على اختلاف الآراء اه يحيى الحوض الكبير اذا اجمد ماءه فتنقب انسان فيه نجسا ويوضأ من ذلك الموضع ان كان الماء منفصلا عن الجسد فلا بأس به لانه يصير كالموت من المسقف وان كان متصلا لا يجوز لانه صار كالقصعة قاله ابو الوالي وقال قاضيان حوض كبير تجمد وتقبان كان الماء تحت الجسد غير ملتزم بالجسد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزما بالجسد لانه يصر كالتحريك فان حرك الماء عند ادخال كل عضو من مجاز وان خرج الماء من الثقب وان سبط على وجه الجسد بقدر ما الودفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحتهم من الجسد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في الثقب (٣٣) كذا في النسط لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشرا في عشر وقال قاضيان

حوض أعلاه ضيق ذكره في المبسوط والبدائع والمفيد واليه أشار القدرى بقوله جاز الوضوء من الجانب الآخر وذكر أبو الحسن الكرخي أن كل ما خالطه النجس لا يجوز الوضوء به وان كان جاريا وهو الصحيح فعلى هذه الرواية ان ما ذكره المصنف لا يدل على ان موضع الوقوع لا يتنجس لانه لم يجعله الا كالجاري فاذا تنجس موضع الوقوع من الجاري نفسه أولى ان يتنجس ثم العبرة بمكان الوقوع فان نقص بعده لا يتنجس وعلى العكس لا يظهر ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة فمنهم من يعتبر بالتحريك ومنهم من يعتبر بالمساحة وطاهر المذهب يذهب به يعتبر بالتحريك وهو قول المتقدمين منهم حتى قال في البدائع والهيوطانفت الرواية عن أصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالتحريك وهو ان يرتفع وينقص من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر أصل الحركة لان الماء لا يخلو عنه لانه متحرك بطبعه ثم اختلف كل واحد من الفريقين في التقدير فاما من قال بالمساحة فمنهم من اعتبر عشرا في عشر وهو الذي اختاره صاحب الكتاب ومشايخ بلخ وان المبارك وجاعة من المتأخرين قال ابو الواليث وعليه الفتوى ومنهم من اعتبر ان يكون غامبا في غان قاله محمد بن مسلمة ومنهم من اعتبر ان يكون اثني عشر في اثني عشر ومنهم من اعتبر ان يكون خمسة عشر في خمسة عشر والذراع المذكور فيه ذراع الكرباس وهو ذراع العامة ست قبضات أربع وعشرون اصبعاً وعند بعضهم يعتبر ذراع المساحة واختاره في خبر مطلوب وهو ذراع الملك سبع قبضات باصبع قاعته ثم لو كانت النجاسة في موضع من الماء تنجس من كل جانب الى عشرة أذرع على قول من يرى تنجس موضع الوقوع وأما من اعتبر بالتحريك فمنهم من اعتبره بالاعتسال رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وروى محمد عنه بالنوضي وروى عن أبي يوسف انه يعتبر باليد من غير اعتسال ولا وضوء وروى عن محمد انه يعتبر بنفس الرجل وقيل يعتبر ان لا يخلص الجزء المستعمل نفسه الى الجانب الآخر الا بجره كاستعمال الا بالاصطراب الذي يكون في الماء عادة وقيل يكفي فيه قدر النجاسة من الصبغ فوضع لم يصل اليه الصبغ لم يتنجس وقيل يعتبر التكتل وطاهر الرواية عن أبي حنيفة انه يعتبر اكبر رأي يعني رأى المبطل به فان غلب على طهه أنه وصل الى الجانب الآخر لا يجوز وضوءه ولا جاز ذكره في العاية قال وهو الاصح وهذا ان المذهب الظاهر عند أبي حنيفة انحصر والتقوى الى رأى المبطل به من غير تحكيم بالتقدير فيما لا تقدير فيه من جهة الشارع ثم اعتبر في الحق ان يكون جافا لا ينحسر بالاعتسال لانه اذا انحسر ينقطع الماء بعضه عن بعض ويصير الماء في مكانين وهو اختار الهندواني والصحيح اذا أخذ الماء لوجه الارض يكفي ولا تقدير فيه في طاهر الرواية وقيل مقدار ذراع وأكثر وقيل مقدار شبر وقيل زيادة على عرض الدرهم الكبير المثقال ولو تنجس

حوض أعلاه ضيق وأسفله عشرا في عشر وقعت فيه نجاسة فتنجس أعلاه ثم انتهى الموضع هو عشرا في عشر يصير طاهرا ويجعل كالتنجاسة وقعت في الحال كالحوض المتجمد اذا كان الماء في ثقبه وثقبه أقل من عشرا في عشر تنجس ما كان في الثقب فان قل الما فقل ينقل يظهر وقال بعضهم لا يظهر بغيره الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشرا في عشر اه (قوله نزع الكرباس) نوسعة الامر على الناس لانه أقصر من ذراع المساحة باصبع اه كافي قال الكاكي ثم خلت لغاظ الكتيف تعيين الذراع جعل الصحيح هت في الهند يتذرع الكرباس وهو سبع مشات ليس فوق كل مشات اصبع فائتد كره في فتوى ابو الوالي واجتبي

وجعل الصحيح في فتاوى قاضيان ذراع المساحة لانه ألبق بالمسوحات وهو سبع مشات فوق كل مشات اصبع قاعته وفي هيمة لا يصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض لذراع الكرباس والمساحة اه (قوله ستة قبضات) والاكبر رجحه ثم وذراع الكرباس ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قاعته وجعلها ابو الوالي سبعا اه (قوله وقيل يعتبر السكدر) أي ان كان الماء نازلا واعتسل فيه تكدر الجانب الذي اعتسل فيه بسبب الاعتسال ان وصلت الكدرة الى الجانب الآخر فهو ينجس بعضه الى بعض وان لم يصل فهو لا ينجس به (قوله بالاعتفال) أي لا ينكشف بالاعتفال حتى لو انحسر ثم اتصل بهس ذلك لا يتوضأ منه وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الظهيرية قال في الهداية وهو الصحيح اه كافي (قوله ولو تنجس الحوض الصغير) قال ابو الوالي الخارش الصغير اذا سخن نجسا فدخل الماء من باب وخرج من جانب يظهر وان لم يخرج من مثل ما فيه لان الماء

الجاري يصل بمخرج صاف في حكم الماء الجاري والماء الجاري طاهر الا ان قسيتين فيه نجاسة (قوله وخروج الماء منه طاهر) وفي المحيط وهو الاصح اهـ كذا في حوض الحمام اذا تبس ودخل فيه الماء لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرث وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء الجاري عليه والاول احوط (قوله وسائر المائعات كلها على آخره) قال الولوالجي رحمه الله حوض فيه عصور وقع فيه البول ان كان عشرين في عشرة لا يفسد لانه لو كان ما لا يفسد فكذا اذا كان عسيرا ولو كان اقل من عشرين في عشرة يفسد فكذا في كل ما لو كان ما يفسد فلذا كان عسيرا يفسد قال ابو يوسف بعد ان سمعت من ابي حنيفة واكثر قلت لا اقل في بلدة فيها ابو حنيفة قال خرجت الى بعض السواد فزلت في حفرة في رجل فقال لي يا ابو يوسف ما تقول في رجل يتوضأ على شط القرات فانكسرت جرار من خر والرجل من تحت اخرية قال فرأته مادرت ان أجيبه وقلت للسلام شد قلبي نصل في بلدة فيها ابو حنيفة فلما وصلت الى ابي حنيفة فقال لي أين كنت فأخبرته الخبر قال فضحك وقال ما ريت ما يجيبه قلت والله ما ريت ما أجيبه فقال ان وجدت ربيحه أو طمعه أو افلاشي عليك ذكره الموفق المحي في الباب السابع من مناقبه اهـ (قوله على ما ينه) تقدم انه رواية عن ابي يوسف وان مشايخ بخاري (٣٣) أخذوا به (قوله وقيل لا يشكر ر

استعماله) ومضى قوله لا يشكر ان لو غسل يده وسال من يده الى النهر ثم يأخذه ثانيا لا يكون الماء الثاني عين الاول أو فيه من الماء الاول كذا (قوله ما لم ير أثره) أي لا في الماء الجاري تنتقل النجاسة من مكان وقوعها ولا يعرف وجودها في موضع آخر الا بمشاهدة أو رائحة أو لون وفي المحيط وقعت نجاسة في الجاري ان كانت عسيرة ثمة كلبول لا ينجس ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه ولو كانت عسيرة كالخيفة والعذرة فن كان النهر كيرا لا يتوضأ من أسفل جانب الذي فيه الخيفة ويتوضأ من جانب آخر وان كان صغيرا قال

الحوض الصغير وقوع نجاسة فيه ثم دخل فيه ماء آخر وخروج الماء منه طاهر وان قل اذا كان الخروج حال دخول الماء فيه لانه بمنزلة الجاري وقيل لا يطهر الا بخرج ما فيه وقيل لا يطهر الا بخرج ثلاثة أمثال ما كان فيه من الماء وسائر المائعات كلها على القلة والكثرة قال رحمه الله (وهو ما يذهب بقية فتوضأ منه ان لم ير أثره وهو طعم أو لون أو ريح) أي الماء الجاري ما يذهب بقية والهواء في قوله منه عائنة الى الماء الجاري أي يجوز الوضوء من الماء الجاري ان لم ير أثر النجاسة فيه ويجوز ان يعود الى الماء الراكد الذي بلغ عشرين في عشرة لا يجوز الوضوء في موضع الوقوع ما لم يتغير في رواية وهو المختار عندهم على ما ينه من قبل وقوله وهو طعم أي الاثر هو الطعم أو اللون أو الرائحة وحدا لبيان بحد ذكر وهو رواية عن اصحاب وقيل لا يشكر استعماله وقيل ان وضع الانسان يده في الماء عرضا لا يتقطع وعن ابي يوسف اذا كان لا ينحسر وجهه الارض بالاغتراف يكفيه فهو جار وقيل ما يعتد الناس جاريا وهو الاصح ذكره في السدائع والصفحة وقوله ان لم ير أثره أي ان لم ير أثر النجس فيه لا يتنجس حتى لو بان انسان في الماء الجاري فتوضأ آخر من أسفل جار ما لم ير أثره لان النجاسة لا تنقسم مع جريان الماء بخلاف الراكد في الصحيح واذا اعترضت النجاسة الرئيسية على الماء الجاري ان كان الماء يجري على نصفها أو كلها لا يجوز الوضوء أسفل منها قال رحمه الله (وموت ما لادم فيه كالبقي والذباب والزبور والعقرب والسمك والضفدع والسرطان لا ينجسه) أي لا ينجس الماء حديث سعيد بن المسيب عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات فيه فهو حلال أكله وشربه والوضوء منه ولان الجسد له النماء السائل في لادمه مسفوح لا يتنجس بالموت ولا يتنجس ما مات فيه من المائعات وقوله وموت ما لادم فيه يشمل ما يعيش في الماء وغیره ولم يشترط أن يموت في الماء لأنه لا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم يلقى فيه وكذلك الفرق بين الماء وغيره من المائعات قال رحمه الله (والماء المستعمل لقربة أو رفع حدث اذا استقر في مكان طاهر لا مطهر)

لا قاهأ كثر الماء فهو نجس وان كان اقل فهو طاهر وان كان النصف جازا الوضوء في الخكم وان حوط أن لا يتوضأ اهـ كذا في (قوله بخلاف الراكد) أي فانها لا تنتقل من موضع عموقها (قوله واذا اعترضت النجاسة الرئيسية) كذا كلب الميت (قوله لا يجوز الوضوء أسفل منها) وعلى هذا ماء المطر اذا كانت العدرات عند الميزاب أو في السطح أو في الطرقات كذا قال الكاكي قوله لا يفسد أقوى من قوله لا ينجسه لان قوله لا يفسد يؤيد بأنه يقي طاهر او مطهر او قوله لا ينجسه يفيد ما يره لا يطهر بته كاتراب طاهر وليس بطهور لا عند الضرورة حكما لا حقيقة كذا (قوله والزبور) يضم الزاى قال قاضي خاني في فصل 'هامة دم الخلة وازرعة يفسد الثوب والماء ودم البق والبرغوث لا يفسد عندنا (قوله والضفدع) بكسر الدال اهـ ع (قوله في المتن ما لادم فيه) قال في السدائية ولان الجسد هو اختلاط الدم المسفوح احواله حتى حل المذكي لانعدام الدم ولادم فيها (قوله يشمل ما يعيش في الماء) كاسماك والضفدع قال المستحق وماء المعاشي هو الذي يكون في الدم ومثواه في الماء وقوة ير النيل ان اخر اذ تضر خاصة الدم ولو كان له دم لكان لها حرارة فبغيره لا تنفك عنه ولو كان لها حرارة لا نطقت أي لما استبدوام السكون في الماء للضادتين الطبيعتين لان الماء يدرط والدم حر رطب (قوله وغيره) كالبقي والعقرب (قوله في المتن ان استقر في مكان طاهر لا مطهر) وكذا لا ترقى بآية منقح في الماء أولم يتقطع

الاول قول أبي يوسف فإنه يقول إذا قطع في الماء أقصد بناء على قوله أن دمه نجس وهو ضعيف فإنه لا دم في السمك إنما هو ماء آخر والضعف
 البري والبحري سواء قيل البري مقسود لوجود الدم فيه اهـ هـ داية قال في الاختيار وقيل أن كان للبري دم سائل أقصد هو الاصح وفي
 فتاوى الظهيرية البحرى ما يكون بين أصابعه ستة دون البري اهـ كاكى (قوله قول أبي حنيفة) لكان الاختلاف كذا في الهداية (قوله
 وروى محمد) وقال محمد بكر مشربه ولا يجرم ويهين به اهـ كاكى (قوله أنه طاهر) أى وهو المشهور عن أبي حنيفة وهذا الرواية هي
 الصحيحة اهـ كاكى (قوله وأما سببه فاطامة القرية) قال في الكافي لمحمد بن الحسن الاستعمال بانتقال نجاسة الاثم اليه وانما زال بالقرية
 كما ورد في الحديث من توضأ فأحسن الوضوء خربحت خطيما حتى خرج من تحت أظفاره وقال اسقاط القرض مؤثرا أيضا لأنه لم يخل
 الاضمار وقد حل فيها ما يمنع الصلاة فعول ذلك المنع الى ما هو صار نظير تحول الاثم (قوله وعند زوال الحدث) حتى لو توضأ بالحدث
 أو بالجنب بنية القرية يصير الماء مستملا بالاجماع ولو توضأ المتوضي للتبريد لا يصير مستملا بالاجماع ولو توضأ بالحدث لم يرد يصير مستملا
 عندهما وروى وعند محمد لا لعدم فضل القرية وكذلك عند الشافعي لعدم زوال الحدث عنده بلانية ولو توضأ المتوضي لقصد القرية يصير
 مستملا عند الثلاثة خلافا لغيره والشافعي (٣٤) اهـ كاكى قال الوالي رحمه الله في الماء المستعمل عن أبي حنيفة ثلاث روايات

والكلام في المستعمل في ثلاثة مواضع في مسفته وسببه ووقت ثبوته فالصنف رحمه الله بين الثلاث
 فقوله طاهر لا يظهر بيان لصحته وقوله لقرية أو رفع حدث بيان لسببه وقوله إذا استقر في مكان
 بيان لوقت ثبوت حكم الاستعمال وفي كل واحد منها كلام أما صفته ففي قول أبي حنيفة نجس
 نجاسة غليظة رواه عنه الحسن وقال أبو يوسف هو نجس نجاسة خفيفة وهو رواية عن أبي حنيفة
 وروى محمد عن أبي حنيفة وهو قوله أنه طاهر غير طهور هكذا ذكر مشايخ ما وراء النهر وأثنوا فيه
 الخلاف بين الثلاثة وقد ذكروا وجه التخييس أنه ماء أزيل به معنى مانع للصلاة قصار كالو أزيل
 به النجاسة الحقيقية وقال مشايخ العراق أنه طاهر غير طهور عند أصحابنا وهو الاصح ذكره في النسخة
 وغيره وقال في الغاية وهو اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر وقال الاسيبي وعليه الفتوى
 وجهه ان ملاقات الطاهر الطاهر لا توجب التخييس ولكن أقيمت به قرية أو أزيل به حدث فتغيرت
 صفته كمال الزكاة أقيمت به القرية تغيرت صفته حتى حرم على الهاشمي والغني وأما سببه فاطامة
 القرية أو إزالة الحدث منه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد اقامة القرية لا غير وعند زوال
 الحدث لا غير والاول أصح لان الاستعمال بانتقال نجاسة الحدث أو نجاسة الاثم اليه وقال نعمس
 الأئمة التعليل لمجد بعدم اقامة القرية ليس بقوى لانه غير مروي عنه والصحيح عنده ان إزالة الحدث
 بالماء مقسدة له الا عند الضرورة كالجبب يدخل في البئر لطلب الدلو ومثله عند الجرجاني ومن
 شره نجاسة القرية عند محمد استدلال بمسئلة البئر حيث قال الماء بماء الرجل طاهر اذ لو كان إزالة الحدث
 عنده متوجبا لاستعمال تعبير الماء وحوايه أنه عالم بتغير الضرورة لال الماء لا يصير مستملا
 بإزالة الحدث فصار نظير ما لو أدخل الحدث أو الجنب أو الخائض التي طهرت يده في الماء لا يصير الماء
 مستملا بالضرورة القياس انه يصير مستملا عنه لانه لا إزالة الحدث ولكن سقط الحاجة وقد

روى محمد عنه انه طاهر غير
 ظهور والفتوى عليه
 موم بالوى الا في الجلب
 على ما يأتي بيانه وان غسل
 رأس انسان مقتول قد بان
 منه بالماء كان مستملا لان
 الرأس اذا وجد مع البدن
 ضم الى البدن وصلى عليه
 فكان هو عتبة البدن
 فيكون عاتته مستملا
 قال قاض خنار رحمه الله
 اتفق أصحابنا في رواية
 انظاهرة على ان الماء
 لم يستعمل في البدن لا يتيق
 ظهورا واختلوا في طهارة
 وفي ان سبب يدي يصير اياه
 مستملا وفي وقت الذي
 أخذ الماء حكم الاستعمال
 أما لسبب تفقوا نه يصير

مستملا اذا استعمل للطهارة واختلفوا في أهله يصير مستملا بسقوط الفرس اذ لم يتولد ذلك أو قصد التبرد أو اخراج
 دونه من الترقا أو حية نية وأبو يوسف يصير مستملا وقال محمد في المشهور عنه لا يصير مستملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال
 تفقوا انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستملا وان كان في الهوى
 بعد سبيل ان انحدث اذا غسل فراعبه فاسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن أصحابنا وكذا
 لمحدث اذا غسل عضوا قبل أن يجتمع في المكان غسل به عضوا آخر لا يجوز على قول أبي مطيع الطمي وقال بعضهم لا يصير مستملا
 ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحريك وأما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال أبو حنيفة وأبو يوسف في المشهور
 عنه ما هو نجس وقيل محمد طاهر فان أصيب ذلك الماء ثوبا كان ذلك ماء الاستحباب فأصابه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة عندنا
 وإن لم يكن ثمة ماء الاستحباب على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يمنع ما لم ينفس والفاحش عند أبي حنيفة ما ينفسه الناطر وقيل ان كان
 ربع الثوب فمركب وقال أبو يوسف أن كان شبرا في شبر فهو كبير وفي رواية محمد عن أبي يوسف يقدر بالربع قبل اراديه ربع الكم
 وربع الذيل لأربع جميع الثوب انراذناومت شعرا بشعر غيرهما غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستملا وان غسلت
 شعر الرأس صار الماء مستملا اهـ ظهيرية (قوله لا يصير الماء مستملا للضرورة) لانه عسى أن لا يجدا ماء صغيرا ولا يمكنه صب

الماء على يده من الكبير فيضطر الى الادخال اه كافي (قوله فلو اغتسلوا لاخراج الدلو كذا ورم الى آخره) قال في الكافي وتعاليم يحكم
 محمد استعمال الماء في مسئلة البر للضرورة وتظنهم لوجاوا من يطلب دلوهم لا يمكنهم أن يكفوا بالاعتسال أولا اه (قوله بما جرى
 على العضو) أي لان البلية الباقية في الكف (٦) ما يستعمل بل المستعمل الذي انفصل من الكف وجرى على العضو الذي يريد غسله
 اه (قوله في المتن ومسئلة البر بخط) كلام اضافي مستند أو قوله بخط في موضع الرفع على الحسنة فقد رده ومسئلة البر تضبط فيها
 بصر وفجسط اه ع (قوله لطلب الدلو) قبله ادلو انفس للاغتسال بقسائل عندنا شكل والمراد من الجنب الذي ليس في بطنه
 نجاسة من المني وغيره اه كافي (قوله وكذا الماء) أي طاهر طهور (٣٥) وإلا فالماء المستعمل طاهر عند

اه سروجي (قوله لعدم
 نية القرية) أي التي بصير
 الماء بها مستعملا عند
 اه (قوله وهو شرط) أي
 لاسقاط الفرض وإقامة
 انقربة اه كافي (قوله
 وهو أوفق الروايات) أي
 للقياس وقال انكافي أي
 أسهل وفي شرح المجمع
 وهذه الرواية صحيحة لان
 الماء مادام مسرقا على
 الأعضاء فان ضرورة داعية
 الى الحكم بطهارته وبعد
 الاتصال بالضرورة اه
 كافي (قوله في المتن وكل
 إهاب) اسم الجسد الغير
 المدبوغ والمراد إهاب الميتة
 لان إهاب الميتة طاهر
 فلا يحتاج الى السأغة اه
 يحكي ناعلم أن ماهو
 نجس العين يحتمل أن
 يتبدل الى الطهارة ما
 شرعي قال في معراج الدراية
 في باب الأسماء أن جلد
 الميتة نجس العين حتى لم
 يجر بيعه بالاتفاق ولو كان
 نجسا بالجملة لماز بيعه

وردد حديث عائشة رضي الله عنها في اغتسالها مع النبي صلى الله عليه وسلم من انا واحد حتى لو ادخل
 رجلا في الاناء ورأسه أو نحو ذلك من أعضائه أفسد له عدم الضرورة فكذا هنا لان وقوع الدلو في
 البئر يكثر والجناية تكثر أيضا فلو اقتسوا لاخراج الدلو كل وقع بخرجون ولو وما الصبي يصير
 المستعملا ولو غسل الطاهر شيئا من يده غير أعضاء الوضوء كالفضة والجنب بنية القرية
 قبل يصير مستعملا كأعضاء الوضوء وقبل لا يصير مستعملا وما وقت ثبوت حكم الاستعمال فقد
 ذكر كثير من المشايخ انه لا يكون مستعملا حتى يستقر في مكان سواء كان ذلك الموضع أرضا أو ماء
 أو كف المنوخ وهو قول سفيان الثوري وقالوا لا لو مسح رأسه بما بقي في كف من السلة يجوز وكذا
 لو بقي من يدملعة من عضو فأخذ الماء منه أي من ذلك العضو فغسل به اللمعة جاز ولا يجوز بما أخذ من
 عضو آخر في الوضوء بخلاف الجناية لان البدن كله بمنزلة عضو واحد فيها ومن أي عضو كان في
 الجناية يجوز أن يستوعبها لعدم الاستقرار في موضع والصحيح اه كذا زيل العصور يصير مستعملا
 لان سقوط حكم الاستعمال قبل الاتصال بالضرورة ولا ضرورة بعده ولا يجوز المسح بما بقي من البلية
 بعد الاستعمال في رواية قلنا ان تمنع وعلى الصحيح اما يجوز بعد استعماله في المعسول لان الفرض
 تأدى بما جرى على العضو لا بالبلية الباقية في الكف وغيره قال رحمه الله (ومسئلة البر بخط) أي
 إذا انفس الجنب في البئر لطلب الدلو فعند أي حنيفة الرجل والماء نجسان وعند أبي يوسف كلاهما
 بجاه وعند محمد كلاهما طاهر فالجيم علامة نجاستهما والجملة علامة بقائهما على حالهما والطاء
 علامة طهارتهما وجه قول محمد لان الرجل طاهر لعدم اشتراط الصب وكذا الماء لعدم نية القرية
 وهي شرط عند موعيد بعضهم وقد ذكرناه ووجه قول أبي يوسف ان الرجل طاهر لعدم الصب وهو
 شرط عنده وكذا الماء لعدم نية القرية وإزالة الحدث ولا يحنيفة ان الماء نجس باسقاط
 الفرض عن البعض بأول الملاقاة فالرجل نجس ببقاء الحدث في بقية الأعضاء أولها استعمال
 المستعمل على اختلاف الأقاويل وعنه أن الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال
 قبل الاتصال وهو أوفق الروايات عنه قال رحمه الله (وكل إهاب دبغ فقد طهر) حديث ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعماء إهاب دبغ فقد طهر وأي نكرة يراد بها
 خزما تنضاف اليه وقد وصفت بصفة عامة فتم ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وفي القليل خلاف
 محمد وقوله طهر يفيد طهارته بطنه وطاهره فيكون حجة على ما ألف في قوله يظهر طاهره دون باطنه
 حتى لا يجوز أن يصلي فيه ولا الوضوء منه عند مجرور الصلاة عليه وقوله كل إهاب يتناول جميع
 جلد يحتمل الدباغ وما لا يحتمل الدباغ مثل جلد الحية الصغيرة والقارة لا يظهر بالدباغ كاللحم وعن

(٤ - زيلعي اول) كل ثوب نجس والدهن نجس ثم الدباغ أثر فيه وطهره كتحليل الخمر فم أن ماهو نجس العين
 يحتمل التبديل الى الطهارة بأمر شرعي اه (قوله أعماء إهاب دبغ فقد طهر) الحديث رواه الحسنة غير البخاري اه كافي (قوله
 وقد وصفت بصفة عامة) أي وهي الدباغة اه (قوله فتم ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل) وسواء كان ذكرا أو مائة اه رازي خلافا لما
 في جلد الميتة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تنفعوا الميتة بإهاب والساق في جلدنا كلب لانه نجس العين عنده وازي فان قيل الحديث
 متروك اظاهر لانه يتناول جلد الخنزير والاذى ولا يلبس ان الدباغ قلنا جازا اختر لا يندبغ ولا يظهر لان شعره غليظ ثبت من
 لحمه وانه نجس العين كخمر وجلد الأذى ان احتمل الدباغ طهر لكن لا يحمل دبغه وسلمه واشد له احترا ما له كشمه اه ثاني (قوله
 وفي القليل خلاف محمد) أي لانه عند نجس العين اه (قوله ولا الرضوضه) أي بأن جعل قرية اه

(قوله الثانية) الثالثة اه (قوله الثالث) بالثالثة صغير يدبغ ورقة وهو كورق الخسلاف والشب تصيف لاه صباغ لادباغ اه
مغرب (قوله والعص) أي يطهر الجسد ولا تعود نجاسته أبدا اه وقاية (قوله ولو جف ولم يستعمل لم يطهر) أي لم يزل نقيه وفي
الحلية قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول اغنيطهر بالشمس اذا علمت الشمر به عمل الدباغ اه كاكى (قوله وما
يطهر بالباغ يطهر بالذكة) اعني يطهر الجلبان كذا اذا كانت في المحل من الادل قد كة الجوسى لا يطهر بها الجلبان بالذبح لانها اماتة
قاله الكحل وفي التنين والصحيح انه يطهر اه وزا الاسرار عن مشايخنا لا يطهر لحمه بالذكة وهو الصحيح عندنا وبه قال الشافعي وأحمد
لان الحرم لا لكرامة لعمياء اعتادوا كلة تدل على العباسية لكن بين اللحم والجلبان حقيقة تمنع محاسة اللحم الجلبان فلا ينس وبه أخذ
المفتونون من أصحابنا أبو جعفر والباطني وشيخ الاسلام خواهر رادى فاضلان وفي الخلاصة وهو المختار وقال بعضهم يطهر لحمه وان لم
يحل الا كل بلبل ان جلده يطهر بالذكة والجلبان متصل باللحم وبه أخذ المصنف وبه قال مالك وفي القنية قال الكرايسى والقاضي عبد
الجبار مجوسى ذبح حمار قيل لا يطهر (٣٦) والصحيح انه يطهر اه كاكى قال في شرح الوقاية وان كانت بالتراب

محمد لو اصل مصاريب الشاة الميتة أو دبح الثنوا واصلها طهرت وقال أبو يوسف هي كاللحم ثم كل
ما منع النتن والفساد فهو دباغ والذي يمنع النتن على نوعين حقيقي كالقرنط والشت والعص وقصوه
وعككى ككتير بربوا الشمس والافاقى الرخ ولوجف ولم يستعمل لم يطهر وما يطهر بالدباغ يطهر
بالذكة لانها أبلغ في إزالة الرطوبة والدماء من الدباغ وقال كثير من المشايخ يطهر جلدها ولا يطهر لحمه
كما لا يطهر بالدباغ وهو الصحيح لان سورم نجس وما ذاك الا نجاسة عينه على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى
قال رحمه الله (الاجلد اغتزر بالآدى) أما اغتزر برفلانه نجس العين اذا لها في قوله تعالى فطهره نجس
راجع اليه أى الى اغتزر برفلانه فان قيل عود الضمير كما يكون الى الاقرب يكون الى المقصود والمضاف
هو المقصود بالنسبتون والمضاف اليه فوجب عود الضمير اليه كما يقال لقيت ابن عباس فحدثته قلنا
لا يتبع عود الضمير الى المضاف اليه قال الله تعالى واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون ولا نملا
تعارض الاملان فصره الى ما هو العمل بهما أولى اذا اللحم موجود في الغتزر وأما الا دى فطهرته
واستثناه مع الغتزر بربل على أنه لا يطهر وليس كذلك بل اذا دبح طهره كرمى القاية ولكن لا يجوز
الانتفاع به كسائر جرائه قال رحمه الله (وشعر الانسان والميتة وعظمهما طاهران) لما روى عن
ابن عباس رضى الله عنهما انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ألا كل شئ من الميتة
حلال الا ما أكل منها وكل من شئ صلى الله عليه وسلم مشط من عاج ولانه عليه السلام باول شعره أيا طلمة
فقصه بين الناس ولو كان نجسا لم يفعل ذلك وقال الشافعي هما نجسان والنجاسة عليه ما روي تناولاه
لا حياة فيهما حتى لا يتألم الحيوان يقطعها ما لا يطهرها الموت وأراد بالميتة غير الغتزر وأما الغتزر
الجميع أجزائه نجس العين خلافا للحمى في شعره وهو يقول ان حل الانتفاع به يدل على طهارته ولنا
انه نجس العين اذا لها في قوله تعالى فطهره نجس منصرف اليه وهو يشمل جميع أجزائه وجواز الانتفاع
به لاسا كفة للضرر وتولا ضرورتي غيره مبق على أصله ولان الميتة وبضها وحشها وانفعتها الصلبة
طاهرة لان اللبن لا يموت وقال أبو يوسف ومحمد لا يشرب اللبن لانه في وعاء الميتة وكذا البيض ان كان
ماتعا لا يأكله ونجاسة المسك ان كانت بحال لو أصابها الماء لم تفسد فهي طاهرة والاصح أنها طاهرة بكل

أو بالشمس يطهر انا نيس
ثم باصا به الماء هل يعود
نجسا فصن أبي حنيفة
رحمه الله روايتان وعن
أبي يوسف ان صار بالشمس
فغثت لوترك لم يفسد كل
دباغاه وقال العيني
شرح الجمع فلو أصابها ماء
أو شئ مانع من الدباغة
الحقيقية لا يعود نجسا
وبعد الحكمة عن أبي
حنيفة روايتان اه (قوله
في المتن الاجلد اغتزر برب
والآدى) قيل الاستثناء
تكلم بالباقي بعدا ثانيا عدنا
والذى قيل اذا طعن سن
الآدى مع اخطة لم تترك
فذلك الحرمه الآدى لنجاسته
والجواب عن حلقه بقوله
تعالى حرمت عليكم الميتة
ماتاه العلامة لميتة ما رقه
الروح بلا ذكة ولا روح

لهذه الاشياء فلم تدخل تحت التحريم اه كاكى وإنما أخرت لان موضع موضع إهانة كاكى قوله تعالى لهدمت
صوامع وبيع وصاوات اه ع (قوله اذا دبح طهر) قيل لا يحكم بطهارته لئلا يستعمل كرامته اه يحيى (قوله كرمى القاه) قال
الراوى وجلد الآدى ان لم يحل الدباغ فطاهر وان احمله طهر لكن لا يحل سلخه ودينه وابتدأ له احترامه انتهى فاصل هذا الكلام
ما عدا عذير لاهين يطهر بالدباغ وهو ساكت عنهم فليس فيه الحكم بنجاسته ما فكيف همهمه الشارح واشتغل بالاستدلال عليه أقول
المعهوم فى الروايات معتبر عندنا فيهم الحكم بنجاسته ما بطريق المقهور اه يحيى (قوله ولين الميتة) ذابا كان او جامدا اه كاكى (قوله
وانفعتها) بكسر الهمزة وفتح فاء وتخفيف الحاء وتشديد هائى يستخرج من بطن الجدى أصفر يعصر في صوفة مبتلغى اللبن فيعلظ
كأنه لا يكون الا لئى كرش وقيل من نفس الكرش الا أنه يسمى انفعه ما دام رضيعا وان رعى العشب سوى كرشا ويقال انفعه أيضا
كذا فى المغرب وقال أبو يوسف ومحمد لا يشرب اللبن أى وعند أبي يوسف ومحمد ان كان جامدا يغسل ويؤكل اه كاكى (قوله والاصح
أنها طاهرة بكل حال) قال صدر الشريعة فى شرح الوقاية والصحيح فى نجاسة المسك جواز الصلاة معهن غير فصل اه

(قوله وتزح البئر) أي بعد إخراجها ع (قوله إما أن يوجب) أي الوقوع اه (قوله في الجملة) الجملة انفراد الضم الغليظ اه
(قوله ينزح عشرة دلاء) نقل الكافي عن الترمذي أنه ينزح في دلاء الفاروق والحلقة عشرون اه (قوله كحوض الحمام) في منية الصلي وفي
فوائد الصلي عن أبي يوسف ما لحام بمنزلة الماء الجاري إذا أدخل يده ويديه قد لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال
بعضهم مراد ما لا يتخصص وهو ما إذا كان الماء يجري من الأنبوب إلى حوض الحمام والناس يغتربون غرافة من كل موضع من قال هو
عنده بمنزلة الماء الجاري على كل حال لأجل الضرورة لا ترى أن الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال الضرورة اه قال
السلامة شمس الدين بن أمير حاج رحمه الله في شرحه عقب هذه المقالة الجملة من الأخيرة وفي شرح الزاهدي حوض الحمام بمنزلة الماء
الجاري عند أبي يوسف قيل على الإطلاق والاصح أن كل يدخل المصن (٢٧) الأنبوب والغرف عند دارك فهو كالجاري

وتفسير الغرف التدارك
أن لا يسكن وجه الملهين
الغرفتين وعزاق الحلو
القدس ما ذكر الزاهدي
أنه الأصح إلى أبي يوسف
قال وعليه الفتوى اه
ما قاله ابن أمير حاج وقال
قاضيخان في فتاواه ما
حوض الحمام طاهر عندهم
ما لم يعلم (قوله لا يجب النزح
بوقوع هذه الأشياء فيها)
ولو وقعت هذا لأشياء
حباب في الماء كله كذا
نقله الكافي عن المسوسط
قال في زاد القدير للعلامة
الكامل رحمه الله ولو وقع
فيها نحو ما يؤكل لحمه من
الطيور لا يفسد الماء لأنه
ليس نجس فلا يتنجس الثوب
أيضا فاعلمه إلا أنه بحاجة
والبسطة والاوز وغيره مالا
يؤكل لحمه من الطير
لا يتنجس وعند محمد نجس
وعلى هذا حال التوب فيه
اه (قوله لما قلنا) أي من
شمول الضرورة اه (قوله

حال ومن الذكيات طاهرة بالاتفاق قال رحمه الله (وتزح البئر بوقوع نجس) أسند الفعل إلى البئر والمراد
ماؤها إطلاقا فالاسم الحمل على الحال كقولهم جرى الميزاب يسرا والواو أي كل القدر والمراد ما حل فيها
وأطلق النزح ولم يقدر بشيء لأنه لم يعين ما وقع فيه من النجاسة فأى نجس وقع فيها يوجب نزحها وهو على
ثلاث مراتب إما أن يوجب نزح الجميع أو عشرين دلاء أو أربعين على ما يأتي بيانه إن شاء الله وما
قاله بعضهم في الجملة ينزح عشرة دلاء ليس بقوى لعدم النقل بالتقدير بأقل من ذلك ولهذا ينزح من ذنب
الفأرة المنقطع المشيع عشرون دلاء أقل ما جاء فيه التقدير ثم مسائل البئر مبينة على اتباع الآثار لأن
الاقية فيها متعارضة ففي قياس يجب أن لا تطهر أبدا وهو قول بشر الرسي لأنه لا يمكن غسل جهازها
وحيطانها وفي قياس آخر يجب أن لا تنجس وهو ما روي عن محمد أنه قال اتفق رأيي ورأي أبي يوسف
أن ما طهر في حكم الماء الجاري لأنه ينبع من أسفلها ويؤخذ من أعلاها فلا تتنجس بوقوع النجاسة
فيها كحوض الحمام إذا كان الماء ينصب فيه من أعلاه ويغترف من أسفلها فلا تنجس بإدخال اليد
النفسية فيه بلا خلاف فتر كذا القياس وأخذنا بالآثر وهو في المقادير كالجبر قال رحمه الله (لا يعرف قائل
وغيره ونحوهما وعصفور) أي لا يجب النزح بوقوع هذه الأشياء فيها أما البئر فللضرورة لأن الآبار في
القلوات ليس لها رؤس حارة والابل والعنق تفرح حولها فتلقح الرمح فيها فلو أفسد القليل المالحزم المخرج
وهو مدفوع فعلى هذا لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والصحج والتمكسر والبحر والخفي والروث لشمول
الضرورة وبعضهم يفرقوا لتأخر الأول وكذا لا فرق بين آبار المصر والقلوات في الصحيح لما قلنا
ثم اختلفوا في الفاصل بين القليل والكثير فقيل الثلاث كثير وإلى هذا أشار في الكتاب بقوله يعرف قائل
واستدل عليه بأن محمد قال في الجامع الصغير أن وقعت فيها بكرة أو بعرة لم يفسد الماء فدل على أن
الثلاث نفس وهذا ليس بقوى لأنه ذكر فيه أن وقعت فيها بكرة أو بعرة لم يفسد حتى تقمض والثلاث
ليس بفاحش وروي عن أبي حنيفة أن الكثير ما يستكره الناطر والقليل ما يستكره وعليه الاعتماد
وقيل الكثير ما يعطى وجه الماء كله وقيل ما لا يتخلف فيه كل دلو عن بكرة والساعة تعرف في الحملان
رعى من ساعته لا نجس للضرورة ولو وقعت النجاسة في الأناء لا يعني لقوله عليه السلام في فارة ماتت
في السن أن كل جامد ألقوها وما حولها وإن كان ما نعا فلا تقر به وأما حوض الحمام والعصفور فليس
بنجس لعدم الاستحالة إلى الفساد ولا جاع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد قال رحمه الله (وبول
ما يؤكل لحمه نجس) وقال محمد طاهر لما روي من قصة العرينيين أنهم اجتمعوا المدينة فأمرهم عليه
السلام والسلام أن يشربوا من أبوال الأبل والبانها ولها ما قوله عليه الصلاة والسلام استزهاوا البول

ان روى) أي قبل التفتت لا يتنجس اه ظهيرة (قوله بول ما يؤكل لحمه) أي عسلهما اه (قوله وقال محمد طاهر) وبه قال زفر
وماك وأجدوا الزهري وعطاء والثوري اه كافي (قوله استزهاوا البول) الحديث الذي ذكر في الهداية والكافي استزهاوا من البول قال
في معراج الدراية في بعض نسخ الأحاديث عن مكان من في المغرب وأما قولهم استزهاوا البول لحن اه هالول عام يتناول بول ما يؤكل
وبول ما لا يؤكل والعام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله لأن منته أقوى مصادر كعام الكلب والخاص من خير الواحد لانه
ذكر في رواية أنس الابسان دون الأبول والحديث حكاية حال ففي دارين كونه نجسة وغيره سقط الاحتجاج به على أنه خصص بقل
لا يعرف شفاهم بطريق الوحي ولا يوجد مثله في رما تلسحق لوتعين الحرام مدفعا للهلك إلا أن يجعل كالميتة والخمر عند الضرورة ولأنه
علم موتهم من تدبيره ولا يبعد أن يكون شفاه الكافر في نجس والحديث مختص بالمسكن الخطاب ولأن المحرم والبيع إذا وردا جعل

المهرم أحسن ما يصح الصلاة فيه من بين ولان فيه مثله وهي مشوخة قتيبن صانه كان في به الاسلام اه كافي فقد أباح البول كأباح
البن ولو كان قبض الماء أحق لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم كافي (قوله فان عامة عذاب القبر منه)
ثم وجه مناسبة عذاب القبر مع استنزاه البول هو ان القبر أول منزل من منازل الآخرة والطهارة أول منزل من منازل الصلاة والاستنزاه
أول منزل من منازل الطهارة والصلاة أول ما يحاسب المرم بها يوم القيامة فكانت الطهارة أول ما يصيب بئر كهافي أول منزل من منازل
الآخرة اه كافي (قوله ولانه يستحيل اليتروفساد) قبيل ما احتراز اعمالاتن منه فان ما يحله الطبع على نوعين نوع تحيله الى
فساد وهو نجس كلفه والغائط ونوع لا تحيله اليه كالبضعة وهو ليس بنجس هذا هو الصحيح كذا ذكره في الأسرار اه كافي (قوله فان غلب
حقه) ههنا زيادة فاحشة (٣٨) قال قاضيان وزرق سباع الطير يفسد التوب اذا فحش ويفسد الماء الاواني

ولا يفسد ماء البئر (قوله)
مرروي عن أبي يوسف
أي وهو الصحيح لانه ليس
بنجس حكاه ادم تنقض به
الطهارة فيكون طاهرا حكاه
اه كافي (قوله وقال محمداه
نجس) قال في شرح الوفاة
وعن محمد في غير رواية
الاصول انه نجس لانه لا أثر
للسيلان في الجاسة فاذا
كان السائل نجسا ففسد
السائل يكون كذلك (قوله
لالتداوى) أي لان الحرمة
تابية فلا يعرض عنها
إلا يتيقن الشفاء ولم يوجد
تيقن شفاء غيرهم لان
المرجع فيه الأطباء وقواهم
ليس بحجة قطعية وجازان
يكون شفاء قومه دون قوم
لاختلاف الامزجة اه
كافي (قوله والتفسير) أي
كافي بن، لا تان اه (قوله
في اثنين وعشرون دوا الى
أنه) قال في فتاوى قاضيان
رحمه الله اذ وقع في البرسام
أرض فأتى بريح منها

فان عامة عذاب القبره ولانه يستحيل الى تن وفساد فاشبه البئر ثم لو وقع في البئر نجس البئر وعند
محمد هو طهور والم يغاب فان غلب حتى فحش فهو طاهر غير طهور وكسائر المائعات الطاهرات اذا
اختلطت بالماء قال رحمه الله (لا ما لم يكن حدثا) أي ما ينجس من بدن الانسان اذا لم يكن حدثا
لا يكون نجسا كافي والقليل والدم اذا لم يسل وهو محكي عن ابن عمر مرروي عن أبي يوسف وقال
محمد انه نجس لانه دهن وان قل فيكون نجسا وأبو يوسف رحمه الله يقول النجس هو الدم المسفوح
فما لا يكون سائلا لا يكون نجسا كدم البعوض والدماء التي تبقى في العروق بعد الذبح قال رحمه الله
(ولا يشرب أصلا) أي بول ما يؤكل لحمه لا يشرب أصلا للتداوى ولا لغيره لانه نجس والتداوى
بالطاهر الحرام كان الا ان لا يجوز فافلتك بالنجس وقال أبو يوسف يجوز للتداوى لقصة العرينين
وقال محمد يجوز للتداوى ولغيره لطهارة عنده وقد تقدم ان التداوى بالحرم لا يجوز وقول محمد
رحمه الله مشكل لان كثير من الطاهر لا يجوز شربه وقول أبي يوسف رحمه الله أشد إشكالا
قال رحمه الله (وعشرون دوا وسطاعوت نحو قارة) أي ينزح عشرون دوا اذا ماتت فيها قارة
وشحوها وقوله وعشرون معطوف على البئر وفيه اشكال وهو انه يصير مضلة تنزح البئر وعشرون
دوا أو أربعون وكله فيفسد المعنى لانه يقتضي نزح البئر وعشرين دوا وليس هذا مراد وانما المراد ان
تنزح البئر اذا وقعت الجاسة فيها ثم ذلك النجس ينقسم الى ثلاثة أقسام منه ما يوجب نزح عشرين
ومنهم ما يوجب نزح أربعين ومنهم ما يوجب نزح الجميع وليس نزح البئر مغايرا لهذا الثلاثة حتى
يعطف عليها وانما هو تيسير وتنظيم فليكن الروح المبهمة وليس ههنا من باب عطف البعض على الكل
أيضا مثل قوله تعالى فيهما ما كهة وقضل ورمان ولا يقال له أراد بالاول ما يوجب نزح الجميع
والمعطوف ما يوجب نزح البعض لانه ذكر بعد ذلك ما يوجب نزح الجميع أيضا فلو كان مراده الجميع
لم ذكره ثانيا لكونه تكرارا محضا ولان الاول لا يجوز ان يحمل على نوع من هذه الانواع الثلاثة لعدم
الأولية فهي على اختلافه وقوله بنحو قارة أي جوت بنحو قارة ينزح عشرون دوا مرروي عن أنس رضي الله
عنه انه قال ينزح في القارة عشرون دوا والعصفورة ونحوها تعادل القارة في الجنة فانما ذكرت
حكما وان وقع فيها رابا أو أكثر فعن أبي يوسف أن الاربع كفارة واحدة وانجس كل ما جاجة
الى تسع والعشر كاشاة وعن محمد رحمه الله أن في القارين اذا كانتا كهشة الداجية ينزح أربعون
وفي الهرتين ينزح ماؤها كملو كانت القارة مجروحة نزح جميع الماء لاجل الدم ولا يتبدل نزح
قبل ان يروح القارة ولو صبد لومنها في بئر طاهرة روح المصبوب وقد رمان في بعد تلك الدوا في رواية أبي حفص

مرروي عن أبي يوسف
البرق قد روي
في اشارة اه
ثم وجه مناسبة عذاب القبر مع استنزاه البول هو ان القبر أول منزل من منازل الآخرة والطهارة أول منزل من منازل الصلاة والاستنزاه أول منزل من منازل الطهارة والصلاة أول ما يحاسب المرم بها يوم القيامة فكانت الطهارة أول ما يصيب بئر كهافي أول منزل من منازل الآخرة اه كافي (قوله ولانه يستحيل اليتروفساد) قبيل ما احتراز اعمالاتن منه فان ما يحله الطبع على نوعين نوع تحيله الى فساد وهو نجس كلفه والغائط ونوع لا تحيله اليه كالبضعة وهو ليس بنجس هذا هو الصحيح كذا ذكره في الأسرار اه كافي (قوله فان غلب حقه) ههنا زيادة فاحشة (٣٨) قال قاضيان وزرق سباع الطير يفسد التوب اذا فحش ويفسد الماء الاواني

الزاهدي في حكم المصبوب فيمحكم ما قبل الانزاج اه (قوله الاول اصح) وعلى هذا لو صب الدلو الاخير في آخرى طهره ينزح منها
 ولو فقط على القولين اه وبعضهم وفق فقال عشرة سوى المصبوب واحدى عشرة مع المصبوب اه غايه قال فاضحان رحمه الله
 في غناؤه طهر ماتت في حب ما فوهمت قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح من البئر عشرون دلو أو ثلاثون كأن الفارة وقعت في البئر
 وان وقعت الفارة في الحب وتفسخت ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح جميع الماء كأن الفارة وقعت في البئر وتفسخت (قرع)
 قال الولوالجي رحمه الله جلدا الانسان اذا وقع في الاناء أو قشرمان كان قله لا مثل ما يتناثر من شقوق الرحل وما شبهه لا تفسدون كان
 كثيرا تفسد مقدار الظفر كثيرا لان هذه من جملة لحم الادمي ولو وقع (٣٩) التفرق في الماء لا يفسده اه قال
 فاضحان جلدا الادمي

أولجه اذا وقع في الماء ان
 كان مقدار الظفر يفسده
 وان كان دونه لا يفسده
 اه الفارة اذا وقعت في البحر
 فصار خلا ان لم تنسخ
 وأخرجت قبل ان تبصر تحلا
 جراً كله لا تلم يقرب منها
 فيها وان تفسخ لا يجوز
 أكله لانه في فيها جرمها
 اه ولو الجي رحمه الله
 وسأقي الانجاس نقلا
 عن الظهيرية (قوله مقدار
 عشرون دلو واجب) وهو أولى
 ونقد لان المقدار في وجب
 ارجاه منها قد اخرج مع
 قه ما يعود اليها من القطر
 فكان أولى اه أقطع
 (قوله لانه يتواتر) ولا يتواتر
 في ذو واحدة فلا يعتبر اه
 (قوله كل يوم ذوبين جاز)
 أى ولا يتواتر اه (قوله
 فأخذت حكمها) فان قيل
 قد حرر أن مسائل الآثار
 مبينة على اتباع الآثار
 والنص ورد في الفارة
 والنجاسة والا دى وقد
 قيس ما عاد لها من قلنا

وفي رواية أبي سليمان ينزح قدر الباقي بعد المصبوب لا غير مثله لو صب الدلو العاشر نزح أحد عشر دلو
 في رواية أبي حفص العشرة التي بقيت والدلو المصبوب لانه بمنزلة الفارة فلا بد من ارجائه وفي رواية
 أبي سليمان ينزح عشر دلو والا الأول اصح ولو صب ماء بئر نجسة في بئر أخرى وهي نجسة أيضا يطررين
 المصبوب وبين الواجب فيها فاما كان أكثر أغنى عن الأقل فان كلاً سواء فنزح احدهما يكفي مثله
 بئر ان ماتت في كل واحد منهما فارة فنزح من احدهما عشر دلو مثلاً وصب في الاخرى ينزح عشرون
 ولو صب دلو واحدة فكذلك ولو ماتت فارة في بئر ثلثة تصب فيها من احدى البئرين عشرون ومن
 الاخرى عشرة ينزح ثلاثون ولو صب فيها من كل واحد منهما عشرون نزح أربعون وينبغي أن
 ينزح المصبوب ثم الواجب فيها على رواية أبي حفص قوله وسط الوسط هي الدلو المستعملة في كل
 بلد وقيل المعبر في كل بئر دلوها لانه أسير عليهم وقيل ما يسح صاعاً وقيل عشرة أرطال وقيل
 الكبير ما زاد على الصاع والصغير ما دون الصاع والوسط الصاع ولو نزح بدلو عظيم مرة مقدار عشرين
 دلو جاز وقال زفر لا يجوز لانه يتواتر الدلو لا يصير كالساحل الحار قلنا قد حصل المقصود بذلك وهو
 اخراج قدر الواجب واعتبار معنى الجريان ساقط ولهذا نزحها في عشرة أيام كل يوم ذوبين جاز قال
 رحمه الله (وأربعون بنحو حمانه) لما روى عن أبي سعيد انه قد روى في الدجاجة عتوت في البئر ينزح منها
 أربعون دلو والجماعة ونحوها تعاد لها ما أخذت حكمها ثم يطهارة البئر يطهر الدلو والشاوب بكرة
 ونواحي البئر وبنا المستقى روى ذلك عن أبي يوسف لان نجاسة هذه الاشياء نجاسة البئر فتكون طهارتها
 بطهارتها أيضاً لخرج كمر وما لا يريق قطره يطهارة اليد النجسة في الثالثة ويد المستنجى تطهر بطهارة
 الحبل وكذلك البئر يطهر بها اذا صارت تحلا وقيل لا تطهر الدلو في حق بئر أخرى كدم الشهيد طاهر في حق
 نفسه لا في حق غيره ولا يحكم بطهارة البئر ما لم يتصل بالدلو الاخير عن رأس البئر عندهما لان حكم الدلو
 حكم المتصل بالماء والبئر وعدمه تطهر بالانفصال عن الماء ولا اعتبار بغيره يتقاطر ضرورة وغرة
 الخلاف في تطهر فيما اذا اتصل الدلو الاخير عن الماء لم يتصل عن رأس البئر واستقى من ما شرب رجل ثم
 عاد الدلو فغسله الماء المأخوذ قبل المودع عنده طاهر قال رحمه الله (وكله بنحو شاقوا نتفاح
 حيوان أو تفسخه) أي يجب نزح جميع الماء من هذه الاشياء ما ينسخ الحيوان أو تفسخه فلا تتشرب اية
 في أجزائها وأما بصو الشاة فلم يروى الطحاوي أن نزحها وقع في بئر زمزم قلت فيها فامر ابن عباس
 وابن الزبير فأخرج وأمر ابها أن تنزح قال فغلبهم عين جانتهم من الركن فأمر ابها فاستدت بالقباطي
 والمطارف حتى نزحوها فلما نزحوها انقمرت عندهم والصحابة متوافرون من غير نكير فكان اجتماعاً
 ثم ما كان فوق الفارة دون الجماعة يلحق بالسارة وما كان فوق النجاسة دون الشاة يلحق بالنجاسة هذا
 فيما اذا مات الحيوان فيها فأما اذا خرج حياً فقد اختلفوا فيه فالصحيح انما لم يكن نجس العين ولم

بعد ما استحكم هذا الاصل صار كل ذي ثبوت على وفاق القياس في حق التفرع عليه كما في الاجازة وما راجعوا الى يابى القياس جوارها
 اذا ورد الشرع بهما صارت منزلة العقود التي على وفاق القياس في حق التفرع كذا في المستنقى والنجارية والاولى ان نقول هذا الحلق
 بطريق الدلالة لا بالقياس اه كآكي (قوله لان حكم الدلو حكم المتصل بالـ) دليل ان النقاط في بعض عقوا ولا الاتصال لا قدماء
 البئر وقوع الحصى فصار بقاء الاتصال حكماً كبقا الاتصال حقيقة اه كآكي (قوله في المتن وكله بنحو شاة الى آخره) ولو وجب نزح ماؤها
 فغار الماء ثم عاد نجسه وفي الجامع الاصح قال سدا وهو طاهر وفي الملقط وهو الصحيح اه كآكي وكذا لو غار ما لم يجده عشرين
 طهر الباقي اه كآكي وقد نقلت هذا الفرع والذي قبله في باب الانجاس نقلاً عن فاضحان

(قوله وان كان مكرها) كسكان البيوت والسنور والباحة الثلاثة اه كاتي وفي الظاهر القى لم يستنج والحائض والكافر والذى كله اه زاهدى وكاتي (قوله بناء على انه نجس العين اولا) قال في الدراية ثم الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس اليه أشاره في الكتاب (قوله وهو قد روي في آخره) ان قيل لادلالة في حذف آتاء على ان المعنى مؤثث لان ذلك انما يلزم اذا ذكر المعداد اما اذا لم يذكر مع المذكور كالمذبحك بعض النجاسة وحشيشة باران يكون المصفر حجه الله مشى على ما عشت عليه الاصحاب من التقدير بالايام قلت قد قال المراد في (٣٠) شرح الافية الفصح بان يكون بالناء لذكر وعدمها للتوث كالأوز كالمعداد

فتقول صحت خمسة تريد أياما وسرت خسارتها إلى اه وقوله اذا لفرق بينهما في الحقيقة قلت لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل ما باراها من اليا إلى وكذا ذكر اليا بلفظ الجمع يدخل ما باراها من الايام كما ذكره الشارح وغيره في الاعتكاف (قوله في المتن ونجسها منذ ثلاث) والمصنف في الجبر يقول منذ ثلاث تابع لصاحب المنظومة حيث قال

دجاجة بها. اتقا خرجت

في البئر في مدي ثلاث فسدت قال المصنف في المصنف قوله فهي مدي ثلاث أي ثلاث لسان اذا أريد به الايام لقل مدي ثلاثة لكن اليا تنقسم ما باراها من الايام كان الايام تنقسم ما باراها من اليا كفي قوله تعالى ثلاث ليل سويا وقوله تعالى ثلاثة أيام انزلنا وهذا كقوله تعالى أربعة أشهر وعشرا أي عشر ليل يا ايها اه (قوله

يكن في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس الماء وان أدخل فاه في الماء فنجس بمؤره فان كان مؤره طاهرا فالطاهر وان كان نجسا فالماء نجس فينزع كله وان كان مشكوكا فالماء مشكوكا فينزع جميعه وان كان مكرها فمكره فيستحب نزعها وان كان نجس العين كالتنزيه فانه نجس الملعون لم يدخل فاه وفي الكبار وايتان بناء على انه نجس العين اولا والصحيح انه لا يفسد ما لم يدخل فاه لانه ليس بنفس العين بل هو اذا انتفاع به حراما وطهرا واجرة ويبيح قال رحمه الله (وما كان لولم يكن نزعها) أي اذا وجب نزع الجميع ولم يكن فراغها لكونها معينا نزع ما تادل وهو مروي عن محمد أفتي بمشاهد في بغداد لان آبارها كثيرة الماء بها ورة دجلة وذكر عن أبي يوسف فيه وجهان أحدهما أن يحفر حفرة عميقة ودورها مثل موضع الماشية وتبصر ويصب فيها فاذا امتلأت فقد نزع ماؤها والثاني أن يرسل قربة في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم ينزع عشرة دلاء من الماء الفضة فينظر كما تنقص فان انتقص العشر فهو مائة ولكن هذا لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من أول هذا الماء إلى قعر البئر تساويا والا لا يلزم اذا نقص شبر نزع عشرة من أعلى الملعون ينقص شبر نزع مثله من أسفله وروي عن أبي حنيفة ينزع حتى يغلبهم الماء وقيل في اشتراط العلية على ابن الزبير ثم اختلفوا في الغلبة قال فاضيلان الصحيح في الغلبة العجز وقال غيره يعتبر غلبة الظن لا غيره وقيل يوثق برجلين لهما بصائر الماء فاذا قدر ما شئى وجب نزع ذلك القدر وهو الأصح والأشبه بالفقه لكونها ما نصاب الشهادة المزمعة قال رحمه الله (ونجسها منذ ثلاث فارة متخفة جهل وقت وقوعها) أي نجس البئر منذ ثلاث ليل فارة ممتدة لا يدري وقت وقوعها وهي متخفة وعادة الاصحاب أن يقدره بالايام وهو قد روي باليا حيث حذف آتاء من الثلاث ولا فرق بينهما في الحقيقة لانه اذا نزع أحدهما ثلاثة فقد نزع الآخر وقوله نجسها منذ ثلاث يعني في حق الموضوع حتى يلزمهم فادنا الصلاة اذا نزعوا منها وأما في حق غيره فانه يحكم بنجاستها في الحال من غير استدلاله من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلوا الثياب عائلها لا يلزمهم الا غسلها على الصحيح قال رحمه الله (والا منذ يوم وليله) أي وان لم تنقع نجسها منذ يوم وليله وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يحكم بنجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادتها من المسوات ولا غسل ما أصابها مؤها وهو القياس لاحتمال أنها ماتت في الحال أو ألقاها الریح بعد الموت أو بعض من لم يرتصبها أو ألقاها طير كما روي عن أبي يوسف انه كان يقول بقول أي حنيفة حتى رأى حداة وهو جالس في البستان في منقارها حنيفة فطرحتا في بئر فرجع عن قوله ولان وقوعها في البئر حادث والاصل في الحوادث ان تضاف إلى أقرب الاوقات للشك في الاستناد فصار كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى أصابته فانه لا يعيد بالاجماع على الاصح ذكره الحاشيا كما الشهيد ووجه قول أبي حنيفة وهو الاستحسان أن وقوع الحيوان النجس في الماشية لموته لا سيما في البئر فيصل به على السبب الظاهر دون الموهوم كالحروح اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات بحال به على الجرح حتى يجب موجه اذا لا يجوز ابطال السبب الظاهر بغير الظاهر وأما مسئلة النجاسة فقد قال المصنف

حتى اذا كانوا غسلوا أي بعد لهم اه (قوله وقت العلم) أي في الفصلين (قوله بعد الموت) أي هي والتفخي اه (قوله لا يعيد) أي سواء كانت رطبة أو يابسة اه (قوله على السبب الظاهر) أي وهو الوقوع اه (قوله دون الموهوم) أي وهو الموت بغير الوقوع وقد روي الموت بلا انتفاخ بثلاثة أيام ويوم وليله اذ ما دون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها لتفاوتها والموت مع الانتفاخ بثلاثة أيام لا تعدل تقادم العهد وأدنى حد التقادم ثلاثة أيام فان من دفن قبل أن يعصى عليه صلى على قبره إلى ثلاثة أيام لانه تفصح ظاهرا كذا في الكافي

(قوله هي على الخلاف) ولترسل فالفرق واضح اذا التوب يتم بصبر عليه كل وقت فلو كانت عليه محاسبة لاهل اقامته والبشر غائب
عن بصره والموضع موضع الاحتياط اه كل (قوله وفي الدم من آخر ما عرفت) وفي المحيط قال في الدم لا يعيد حتى يستيقظ لان الدم
قد يصيب في الطريق بخلاف المني فان كل التوب بطبسه هو وغيره فهو كل دم اه سر وبي (قوله على زمان وجودها) أي زمان
الصبر بوجودها اه ولما قل ان يقول سلبنا ان الوقوع سبب للموت لكن لان الوقوع سابق على زمان العلم ولو سلم فسبب الموت
المكث بعد الوقوع فكان الموت بعد المكث لان ابتداء الوقوع وعلى (٣٩) التقديرين كيف يستند الموت الى ثلاثة

هي على الخلاف فعند أي حنفية يعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها في الباب وبوم وإيله في الطري قيل
قوله من ذات نفسه وذكر ابن رستم ان وجد في يومه منيا أعاد من آخر قومة فامها للشك فيما قبله وفي
البدائع يعيد من آخر ما احتلم فيه وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما عرفت
ولو لم يقبض فوجد فيها فأرغمته ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها نقب يعيد الصلاة من ذلك يوم ووضع
القطن فيها وان كان هناك نقب يعيدها منذ ثلاثة أيام عند مذ كره في البدائع فإذا كان الوقوع سببا
لموته فلا شك ان زمان وقوعها سابق على زمان وجودها فتقدر بثلاثة أيام في المنتفع لانه لا يستفح الا
بعد ثلاثة أيام غالباً ويوم وليلة في غير المنتفع لان عدم الانتفاع دليل قرب العهد ولان الحيوان
اذا مات ينزل الى قبر البئر ثم يطفو فلا يتلذذ من مضي زمان وقد رد ذلك ليوم وليلة احتياطاً لان مادونها
ساعات لا تنقطع قال رحمه الله (والعرف كالسور) لان كل واحد منهما متولين اللحم فأخذ حكمه
ثم لا سار عندنا أربعة أنواع طاهر ومكروه ومشكوك فيه ونجس على ما يأتي بيان كل نوع في
موضعه وكان القياس ان يكون عرق الحمار مشكوكاً فيه كسوره ولكن ترك ذلك لما روى انه
عليه الصلاة والسلام كان يركب الحمار مع ورياده ولا يتلو عن العرق عادة ولو كان نجس لما كرهه قال
رحمه الله (وسوراً) أي والقرص وما يؤكل لحمه طاهر) فأما الأذى فلا نه عليه الصلاة والسلام شرب
السن وعين عيشه أعراني وعن يساره أبو بكر ثم أعطى الأعراني فقال لا عين فالأعين ولا لعابه متولين
لحم طاهر فيكون طاهر أمثله ولا فرق بين الطاهر والنجس والنافع والنافع والكبير والمكبر والمكبر
والكافروا الذكروا لا تقي لما ينشأ وتقول عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأما ناض فأما قوله النبي
صلى الله عليه وسلم فبضع فاعلى موضع في قيسرب فان قيل وجب ان ينص سور الجنب لسقوط
القرض به قيل لم يرفع الحديث للضرورة وفي رواية يرفع ولا يصير الماء مستعملاً للخرج ذكره الامام
خواجه زاده ولو شرب الخمر نجس سوره فان لم يرفع ثلاث مرات مفرقه عند أبي حنيفة لان المائع
غير الماء يطهر من غير اشتراط صب عنه وأما سور القرس فطاهر في طاهر الرواية لان لعابه متولين لحم
وهو طاهر وحمته حرمته لكونه آلة الجهاد لا للحاسته كالأذى الأثرى ان لبسه حلال بالاجماع وفي رواية
الحسن انه مكروه كله وروى عنه انه مشكوك فيه وفي رواية رابعة سور ما لا يؤكل كبوله والقرص
وغيره فيه سواء وهو رواية البغداديين عن أبي حنيفة وعندهما سور طاهر رواية واحدة لان لحمه ما كوله
عندهما وأما سور ما يؤكل لحمه فلا نه يتولين لحم ما كوله وأخذ حكمه وبلغ به سور ما ليس له نفس
سائله مما يعيش في الماء وغيره قال رحمه الله (والكلب والخنزير وسباع البهائم نجس) أي سور هذه الاشياء
نجس قوله والكلب الى آخره بالرفع أجود على انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه فانه وذلك
بالاتفاق اذا كان الكلام مشعراً بجذبه وقد وجد هنا ما يشعر بجذبه وهو ترك السور ولو جرح
على انه معطوف على ما قبله من المحرو ولا يجوز عند سيبويه لانه يلزم العطف على عاملين وهو متع

كبول ما يؤكل لحمه اه كل (قوله لانه يلزم العطف على عاملين) أي معمول عاملين على حذف مضاف اه لان سور معمول للابتداء
والأذى معمول لسور فمعمولان عاملان فلا يجوز العطف عليهما اه أي لا يجوز عطفه على مجرر المضاف اليه والا كان الخبر عن
المضاف خبراً له وهو فاسد فيكون عطفاً على المضاف اليه مع ملاخضة المضاف فيه فيكون معطوفاً على معمول عاملين مختلفين اذا لم يمل في
انصاف هو الابتداء وفي المضاف اليه المضاف فيرفع عطفاً على المضاف ويقدريه المضاف فلا يلزم النفا ولطف على عاملين اه يحيى
(قوله وهو متع) كتب الشارح رحمه الله في مسودته هنا شية نصها انما بالكلب يكون معطوفاً على مجرر المقتسم وهو المنة
اليه ثم انما رفع بحسب يكون معطوفاً على الخبر والعامل فيه الابتداء اه ما وجد بخط الشارح رحمه الله

(قوله أن يتقدم في اللغز ذكر المضاف) هذا شرط في الغالب كالحسن عليه في التوضيح (قوله وقال مالك أنه طاهر) قال في الدرر
وعند مالك في الكلب والخنزير وكل (٣٣) سبع طاهر لأن الحيوان طاهر لكونه حيواناً نجس بالموت اه (قوله)

ولو غسه) قال أبو عبيد
الولوغ بضم الواو إذا شرب
قليلاً وإذا كثرت فهو
بقتضها اه (قوله
في أنه أحدكم) جواب
سؤال مقدر (قوله
والثاني) أي لا ما نأكله
في بدن المسلم اه (قوله
في أحد) أي لا في نفس
العسل (قوله ولو كان
السبع) الذي في مسوطة
الشارح السبع (قوله
وقال الشافعي) أي في غير
الكلب والخنزير (قوله
على زعمه) نقول على زعمه
إذا فائدة عندنا لأن الماء
إذا بلغ قلبيين ولم يكن عشرة
في عشر يتنجس بوقوع
نجاسة فيه اه (قوله ولم
من طاهر لا يحمل أكله)
أي كالتفقد والسرطان
(قوله لأن حرمة لحمه
لأكرامته) أتول بمراد
حرمة اللحم لألأكرامة
لا يستلزم النجاسة كما في
التفرد وقد اعترف به
أولاً فاذلوا أن يعمل بها
ذكر بعض المحققين من أن
حرمة الأكل تثبت لفساد
الغذاء كالخبز والتراب
والخنافس لأن الأكل في
الأصل إنما هو للغذاء أو
لغيب طبع كما سجد
في السلف فانه يستغنى

عند البصريين ويجوز عند الفراء ولو قيل أنه يجوز وعلى أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على
أعرابه كان جائزاً لأنه قليل لمخوقولهم ما كل سودا حرة ولا بيضاء شعبة ويشترط أن يتقدم في اللفظ
ذكر المضاف ثم نجاسة سور الكلب مفسداً وقال مالك أنه طاهر يشرب ويغسل الأنا من ولو غسه سباعاً
تعبداً ولنا قوله عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب في الماء أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات
والأمر بالأمر دليل التنجس وأقوى منه قوله عليه الصلاة والسلام طهروا ماء أحدكم إذا ولغ فيه
الكلب أن يغسله سبعاً فهذا بعيد النجاسة لأن الطهور مصدر بمعنى الطهارة فيستدعي سابقة التنجس
أو الحديث والثاني مستقيم في الأول ولأن الأصل في النصوص أن تكون معقولة المعنى فإذا دار
الأمريين كونه معقولاً وتعبداً كان وجهه معقول المعنى أولى لنسبة التبعيد وكثرة التعليل ثم عندنا
يطهر بالثلاث وعند الشافعي لا بد من السبع لما روي فيكون التبعيد في العدد عنده وهذا أولى
من قول مالك لأنه أقل خروجا عن الأصل ولنا ما روي الطحاوي بإسناد عن أبي هريرة أنه يغسل
من ولوغ الكلب ثلاث مرات وهو الراوي لاشتراط السبع وعندنا إذا عمل الراوي بخلاف ما روي
أو ألقى لا يتبرر روايته جملته لا يحمل له أن يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يفعل أو يفتي بخلافه
اذن سقط به عدلته فدل على نسبه وهو الظاهر لأن هذا كان في الابتداء حين كان يشتد في أمر
الكلاب ويأمر بقتلها فقلعهم عن مخالطتها ثم ترك وهذا كما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يأمر
بكسر الأواني حين كان يشتد في الحر قلعها لهم عنها وحمل ما دنتها ثم نهى عن كسر الأواني أو
تحمل السبع على الاستصحاب ويؤيده ما روي الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الكلب يلع في الأواني يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً فغيره ولو كان السبع واجباً لما خيره ثم إن
الشافعي جعل له رد تبعداً في ولوغ الكلب وعداها إلى البول وإلى رطوبة أخرى من الكلب وإلى الخنزير
والشيء إذا ثبت تبعداً لا يعتد به إلى غيره وقد روي أصحابنا بالثلاث كسائر النجاسات لما روينا الحديث
المستيقظ وأما نجاسة سور الحنظل فليما انقسم أنه نجس العين وأما سور سباع الهائم فإنه متوالم
لحمه وحرم نجس على ما بينه وقال الشافعي طاهر لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قيل له يتوضأ
بما أفضله الحرق قال نعم وبما أفضله السباع ولنا ما روي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل
كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور وما رواه محمول على الماعز الغدران يدل عليه حديث
أبي سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع
والكلاب والجر وعين الطهارت فيها فقال لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير طهور ويرد عليه أيضاً قوله
عليه الصلاة والسلام إذا بلغ الماء قلبيين لم يحمل خبثاً لأنه قاله حين سئل عن الحياض التي بين مكة
والمدينة تردها السباع فلو لم يكن سور السباع نجساً لم يكن لتقييده بالقلبيين فائدة على زعمه ومفهوم
الشرط جملته عنده فنزله بما يعتقد ثم أعلم أن في مذهب أصحابنا في سور ما لا يؤكل لحمه من السباع
أشكالاً فانهم يقولون لأنه متوالم لحم نجس ثم يقولون إذا ذك طهر لحمه لأن نجاسته لأجل رطوبة
الدم وقد حرج بالذكة فإن كانوا يعنون بقولهم نجس نجاسة عيبه وجب أن لا يطهر بالذكة كالخنزير
وان كانوا يعنون به لأجل مجاورة الدم قللاً كقول مالك يحاوره الدم في أن جاء الاختلاف بينهما
في السور إذا كان كل واحد منهما يطهر بالذكة ويتنجس بموته ختفاً عنه ولا فرق بينهما إلا في المذكي
في حق الأكل والحرمة لا توجب النجاسة وكمن طاهر لا يحمل أكله ومن ثم قال بعضهم لا يطهر
بالذكة لأجل أنه حرمة لحمه لألأكرامة النجاسة لكن بين الجلود اللحم جلد رقيقة تنزع نجس

ناس قبل ورود الشرع وأية شبهة بطله تعالى ويحرم عليهم النجاسة كالخنزير وللأكرام
في الأذى والنجاسة أما إذا رام فظاهراً وأما فساد الغذاء فإنه غذاء أقوى وأما الخبث الطبيعي فلا نأكله قبل التحريم كانت
ما كرهه فلم يبق إلا النجاسة التي يحرم

(قوله وهذا هو الصحيح لأنه لا وجه لنجاسة السور إلى آخره) قال أبو الوالي رحمه الله في فتاواه إذا نضح شيء من السباع مثل الثعلب وشعره يظهر جلده ولا يظهره حتى لو صلى الرجل ومعه من لحم شيء أكثر من قدر الدرهم فصلاؤه فاسدة ولو وقع لحم الماء القليل أنسد لأن سوره نجس ونجاسة سوره دليل نجاسة لحمه وبما أخذ الفقيه أبو جعفر الهندواني والفقيه أبو الليث درهمهما الله واختاراه يظهر حتى كانت هاتان المستلثتان على خلاف هذا ولو كانت باز يامذبحا أو غير البازي من الطيور أو القارة أو الحية تجوز له سلا مع لحمها لأن سوره هذه الاشياء ليس نجس وكل ما لا يكون سوره نجسا تجوز الصلاة مع لحمه إذا كان مذبوحا لأنه لا يكون لحمه نجسا اه وقال قاضي خزان في البيع الفاسد من فتاواه ولا يجوز بيع غنم ما لا يؤكل لحمه ولا بيع جلده ان كسبته وان كان مذبوحا فباع لحمه وأوجبه جازله يظهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد ويجوز الصلاة معه هو المختار وبما لا يتقاع به بان يؤكل سوره وما أشبه ذلك إلا أن لا يتركه لانه لا يجوز بيع لحمه ولا بيع شعره ولا الانتفاع (٣٣) بلحمه وان كان مذبوحة وفي بعض المواضع

أه لا يجوز بيع لحم السباع والكبد وذلك محمول على ما إذا لم يكن مذبوحا أو إذا كان قسونا به من المشايخ اه وتم قوله وهذا هو الصحيح أي إذا ذكي ما لا يؤكل لحمه من السباع لا يظهر لحمه على الصحيح وهذا مخالف لما ذكر في جميع المتن في باب الفباغ انه يظهر وقول الشارح هنا هو الصحيح سواء قلنا سبق منه من التصحيح عن قول المصنف وكل اعاب ببيع فقد ظهر اه فانظره سيصرح الشارح رحمه الله في باب البيع القاصدين لحوم السباع تظهر بالذكاة حتى يجوز بيعها فراجع اه (قوله) أما كراهية سوره الهرة من جابوس - - ليس بركوه وهو قول الأئمة

الجلد اللهم وهذا هو الصحيح لأنه لا وجه لنجاسة السور إلا بهذا الطريق ومن قال بهذا القول نصير ابن يحيى والفقيه أبو جعفر الهندواني وقد تقدم أيضا أن ما لا يحتل الدماغ لا يؤثر فيه الذكاة واللهم مما لا يحتل الدماغ وهذا بخلاف لحم سباع الطير حيث يظهر بالذكاة لأن سوره طاهر بالإجماع إلا أنه مكره على ما يأتي بيانه فدل على طهارة لحمه قال رحمه الله (والهرة والنجاسة المختلطة وسباع الطير وسواكن البيوت مكره) أي سوره هذه أشياء مكرهه وأعربها بالرفع أجود على ما تقدم قبيل هذا أما كراهية سوره الهرة فلقوله عليه الصلاة والسلام الهرة سبع والمراد به بيان الحكم لأنه عليه الصلاة والسلام بعثه لالبيان الصور ثم قال الطحاوي كراهية سوره الهرة لمرة لحمها وهذا يدل على أنها إلى التحريم أقرب كسباع البهائم لأن الموجب للكره لازم غير عارض وقال الكرخي كراهية لاجل أنها لا تنجس الحاسة وهذا يدل على التنزه وهذا أصح والأقرب إلى موافقة ما ذهبنا إليه عليه الصلاة والسلام قال فيها إنها ليست بجملة من الطوائف عليكم والطوائف جعلها كل طوائف علينا وهم المالك أي كسقط الاستئذان في حق من ملكه أي ما تابعت الطوائف قطعت لنجاسة في حق الهرة بهذه العلة نفي كل واحد منهم ما خرج وهو مدفوع هنا أنا كان واجدا لله ولا يكره عند عدم الماء لأنه طاهر لا يجوز الصلاة به في التيمم مع وجوده ويكره أن لمس الهرة كصف ناس ثم يصلي قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام الذي أكلت منه لقيام ريقها ذلك ولو أكلت فارة فشربت على فورها لماء تجس كشارب الخمر إذا شرب الماء على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أي حنيفة لغسلها فأما ما ذهبنا إليه وعند محمد ونجس لأن إزالة الحاسة لا يخرج عنده إلا بالماء المطلق وثوب يوسف قيل مع محمد لأنه المصوب وهو شرط عنده وقبل مع أي حنيفة وقد اعتمدنا أصبغ الضرورة فإن قيل لا يتعين كراهية السور لأن الأحكام السبع فيها فلا حكم متعلق بها لسباع راحة لنجاسة السور كسباع البهائم وكراهية كسباع الطير وحرمة اللحم لنجاسة السور لا تترادف أجماعا وربما وهو قوله عليه الصلاة والسلام أنها ليست بجملة من الطوائف وحرمة اللحم لا تترادف أجماعا لأنها بآية تنهى النبي عليه الصلاة والسلام عن أكل كل ذي ناب من السباع فثبتت الكراهية وأما كراهية سوره النجاسة المختلطة فلم يعمد تمامها لنجاسة وهي تصل منقارها إلى رجليها ويلحق بها الأبل والبقر والحلالة وأما كراهية سوره

(٥ - زيل في أول)

الثلاثة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصفي الأفاعل للهرة فتشرب منه ثم يتوضأ منه ويخفي ان التوضي لا ينافي كراهية التنزه لأنه لا تشريع أو كان عند عدم ما أحرأه أو كان قبل تحريم لحمها اه يحيى (قوله إنها من الطوائف عليكم والطوائف) سياقي في باب التلبية إن هذا التعليل وإن كانت مكسورة اه روي أبو داود والمقصود تشبيه الهرة بذكر الخدم وأنهم أي المالك والجواري وإنما جعلت من الطوائف وهي صيغة العقلاء لأنه ثبت لها فعل العقلاء وهو الطواف وروي أبو داود وهو شمس الرازي اه يحيى (قوله لقيام ريقها ذلك) قال قاضي خزان في شرح الجامع وإذا ثبت كراهية سوره الهرة بركوه أكل ما تناوله الهرة من الثريد وما سقى منها من قطع الخبز ونحو ذلك وكذا إذا لمس عضو لا يصلي فيه قبل العمل لأنه لا يتناول عن لعابها اه قال في المداينة وكما أن قاضي على ندى أنه ثم يمسها مازا أو أصاب فوبه أو عضوه نجاسة فلهما بالناسه حتى زال أثره يظهر عند أي حنيفة اه كان (قوله) وأما كراهية سوره النجاسة المختلطة أي لو كانت محسوسة ليكره وهي أن تحس في بيت وتعلم هناك لأنها لا تقتس نجاسة بها عادة ولا تجد غيرها فمن عن تقتس النجاسة وقبل أن يحل لها بيت فيكون رأسها على علقها وماؤها خارج البيت فيجوز له أن لا يمسها رما

التي ماتت قديمها الاثر بما تقتضيه نجاسة تعميها هي والخلات سواء اه كافي (قوله ان طوافها الرم) أي من طواف الهرة لان القنطرة
تدخل ما لا تقدر الهرة قد حوله اه (قوله في المتن والجار والبغل مشكوك الى آخره) وكلنا طاهر الباس ينكر هذا القول ويقول
لا يجوز ان يكون شيء من أحكام الشرع مشكوكا لولكن معناه يحتاج فيه فلا يتوضأ به حالة الاختيار واذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين
التيمم وذكره في الاسلام ومعنى مشكوكا لتعارض الأدلة في طهارته وعدم طهارته لأن يعني بكونه مشكوكا بالجهل بحكم الشرع اه كافي
فان قيل كان الثليلين تعارض في فصل الجار وهو قوله كل من سمين مالك مع قوله أكلوا القدر كذلك في الهرة تعارض دليلان وهو
قوله الهرة ليست بنجسة وقوله الهرة سبع فينبغي أن يكون سور الهرة مشكوكا كسور الجار قلنا في فصل الهرة النجاسة ثبتت بمقتضى
النص وهو قوله الهرة سبع فاذا كان سباعا يكون نجسا أما الطهارة ثبتت صريحا بقوله الهرة ليست بنجسة وباراداف الدليل وهو قوله الهرة
ليست بنجسة بقوله فاتحاهي من (٣٤) الطوافين والصريح لا يعارض مقتضى أما في فصل الجار كلا الطرفين مقتضى

وهو قوله أكلوا القدر
يقتضى النجاسة وقوله كل
من سمين مالك يقتضي
الطهارة قلنا ذلك قلنا بالنسبة
في سور الجار والكراهة في
سور الهرة فان قيل ينبغي
أن لا يثبت الشك بل ثبتت
الحرمة ترجحا لحرمة لقوله
عليه الصلاة والسلام ما جمع
الحلال والحرام لاوقد
غلب الحرام الحلال قلنا
الترجيح مؤخر عن الجمع
وهنا الجمع يمكن بان يجمع
ويتوضأ فاذا كان الجمع
مكذبا لا يصادق الترجيح
اه (قوله ثم قيل الشك في
طهارته) حتى نوقع في
الماء القليل يفسده وان
أصاب البدن أو الثوب
لا يفسده اه فاضحان
رحمه الله (قوله وقيل في
طهوريته) وهو الصحيح
وعليه الجمهور اه كافي
وقال في النهاية وهو الأصح

سباع الطير فقد قيل هو جواب الاستحسان والقيام أن يكون نجسا لان الجاهل حرام كسباع البهائم وجه
الاستحسان أنها تشرب بمقارها وهو عظم يلقي بخلاف سباع البهائم فانها تشرب بلسانها وهو رطب
للعابها ولان في سور سباع الطير ضرورة وعموم يلوي فانها تقتضي من علو وهو اغفل يمكن صون الاواني
عنها الاسما في البراري فأشبهت الحية ونحوها وعن أبي يوسف أن ما يقع منها على الجيف فهو نجس وما
يا كل اللحم المذكي لا يكره سورره وأما سورسوا كن البيت فالضرورة والقياس أن يكون نجسا لان الجاهل
نجس وجه الاستحسان أن طوافها الرم وهو العلة في الباب لسقوط النجاسة واليه أشار النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله في الهرة انها من الطوافين عليكم والطوافات قال رحمه الله (والجار والبغل مشكوك)
أي سورهما مشكوك فيه أما الجار فتعارض الأدلة لانه قد ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر
بوم خيريا كفا لما القدور من طهر الجار الاهلية وقال انه نجس وروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
لا يجبر بن غالب حين قال له ليس في الاحيرات كل من سمين مالك وكاتب ابن عباس يقول كل ما يعتنق
القت والتبين فسور طاهر ولكن ابن عمر يقول انه نجس ولانه يشبه الكلب من حيث انه غير مأكول
الجم ويشتبه الهرة من حيث انه يربط في الدور والافنية تعارضت الأدلة فيه فوقع الشك ثم قيل
الشك في طهارته لانه كراما من انه يشبه الكلب من وجه والهرة من وجه وقيل في طهوريته لانه
يشبه الهرة من الوجه الذي ذكرنا فيكون طهورا باعتبار وجهه وبما رقه من حيث انه لا يدخل المضائق
ولا يصعد الغرف فكان البسوى فيه دونها في الهرة فيخرج من أن يكون طهورا باعتبار وجهه فأوجب
الشك في الطهورية وقيل الشك في الطهارة والطهورية جميعا وأما البغل فهو من نسل الجار فيكون
بميزته هكذا قالوا فيه وهذا اذا كانت أمه أمانا فظاهر لان الأم هي المعبرة في الحكم وان كانت قرسا
ففيه إشكال لانه كراما أن العبرة لادم الأثر أن الذئب لو نزاع على شاة فولدت ذئبا حل أكله ويجري في
الاضحية فكان ينبغي أن يكون مأكولا عندهما وطاهرا عند أبي حنيفة اعتبارا للام وفي الغاية
اذا را الجار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد منهما عن محمد فعلى هذا لا يصير سور مشكوكا فيه
وروى عن أبي حنيفة في لعابها ثلاث روايات في رواية طاهر وفي رواية أخرى نجس نجاسة مخففة
وفي رواية مغلظة والصحيح ان لعابها موعر فلهما ولان طاهر وانما يجوز الوضوء بسورهما للشك
الذي تقدم فلا ينجس ما هو طاهر يقيين ولا يرفع الحدث الثابت يقيين قال رحمه الله (يتوضأ به ويتيمم

ان

(قوله على الرمكة) هي الاتي من البراذين (قوله المتولد بينهما) أي واذا كانت أمه بقرة ينبغي

أن يؤكل بالاتفاق اه عيني (قوله ولان طاهر) وهذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح اما في اللين فغير صحيح لان
الرواية في الكتيب معتبرة بنجاسة لبنه أو تسوية النجاسة والظاهرة ذكر الروايتين ولم يرجح جانب الطهارة أحد الا في رواية غير
ظاهرة عن محمد فقد ذكر في المبسوط في تعليل سورره وكذلك اعتبار سورره بقره يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته
يجعل لبنه نجسا كما ترى وفي لم يخط لبنه نجس في ظاهر الرواية وعن محمد أنه طاهر ولا يؤكل واعتبر القرناشي والبرذوي فيه الكثير
الفاشر هو الصحيح وعن عبد الله أنه نجس نجاسة غالبة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى فاضيلان في طهارته روايتان اه كافي
وذكر القدوري ان لبنه نجس اه كافي وقيل سور الفحل نجس لانه يشم البول فينجس فيه وسور الان مشكول والصحيح عدم
الفرق لان هذا هو هو ولا ينجس به اه كافي

(قوله في المتن وأما قدم ص) ولو تيمم وصلى ثم أهرق سؤرا لم يجز له إعادة التيمم والصلاة لاحتمال أن سؤرا لم يكن طهورا اه فتاوى
حنافوا الفضل تقديمه على ما يوضح عن الخلاف ولما عاين وجود ضرورة الماء اه كافي (٣٥) قوله وانما يجمع بينهما لعدم

العلم وفي النهاية المراد بالجمع ان لا يتناول صلاة واحدة
عنهما حتى لو تيمموا بالسؤرا
وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى
فلا الصلاة جاز لانه جعها
في صلاة واحدة وكذا في
الجمعي فان قيل هذا الطريق
يستلزم أداء الصلاة بقصر
طهارة في إحدى المرتين
لا محالة وهو مستلزم للكفر
لتأديته الى الاستحفاف
بالدين فيبني أن لا يجوز
ويجب الجمع في أداء واحد
قلنا ذلك فيما أدى بغير طهارة
يقين فاما اذا كان أداه
بطهارة من وجه فلا استحفاف
الاستحفاف لانه عمل بالشرع
من وجه وهنا كذلك لان
كل واحد من السؤرا والتراب
مطهر من وجه دون وجه
فلا يكون الاداء بغير طهارة
من كل وجه فلا يلزم منه
الكفر كما وصلي حتى بعد
النصد أو الطهارة لا يجوز
صلاته ولا يكفر لمكان
الاختلاف وهذا أولى
بخلاف ما وصلي بعد البول
اه يعني (قوله يقيم) قال
فاضنجان هو الصحيح واختاره
الطحاوي اه كافي (قوله
ولا يتوضأ به) كلام المتن
فيه إيهام لكن الأولى ان
يقال بل يقيم ولا يتوضأ به
لان هذا هو الأرجح المرجوح
اليه كذا بخط الشيخ سراج
الدين حارث الهداية اه قلت

ان قدما) أي يتوضأ بسؤرهما ويقيم ان لم يجد ماء مطلقا لان سؤرهما مشكوك فيه فلا ينس التيمم
معه ليرتفع الحدث يقين قال رحمه الله (وأما قدم ص) أي بأي الطاهر من بدأ جاز وقال زفر رحمه الله
لا يجوز البداء بالتيمم لانه لا يجوز المصير اليه مع وجود ما واجب الاستعمال فصار كالماء المطلق ولما
أن الماء كان طهورا فلا معنى للتيمم تقدم أو تأخر وان لم يكن طهورا لم يطهر هو التيمم تقدم أو تأخر
وجود هذا الماء وعدمه بمنزلة واحدة وانما يجمع بينهما لعدم العلم بالطهر من سماعينا ولما رأى التيمم
سؤرا حار وهو في الصلاة مضى فيها فاذا فرغ توضأه وأعادها لانه كان في الصلاة يقين فلا تبطل
بالسك وانما يبيدها لاحتمال البطلان قال رحمه الله (بخلاف نبيذ التمر) أي لا يجمع بين الوضوء
بنبيذ التمر وبين التيمم بل يتوضأ به ولا يقيم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة
يقيم ولا يتوضأ به وقال محمد يجمع بينهما وهو أيضا مروى عن أبي حنيفة وروى نوح رجوع
أبي حنيفة الى قول أبي يوسف وفي خزانة الاكل انما اختلفت أحواله باختلاف أسئلته فمثل مرة
ان كان الماء طاهرا فقال يتوضأ به ولا يقيم ومرة ان كانت الحلاوة غالبة عليه فقال يقيم ولا يتوضأ به
ومرة ان كان يدرأهما الغالب فقال يجمع بينهما وجه قول محمد أن آية التيمم تقتضي ثبوت النقل
الى التيمم عند فقد الماء من غير واسطة بينهما وحديث ليللة الجن يوجب الوضوء فيجمع بينهما
احتياط لولان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ جهالة فوجب الجمع بينهما بين الاضطراب ان
بعضهم قال ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة وشيخ محمد على أبي يوسف فقال
يجوز الوضوء بسؤرا لم يرد فيه أثر ويعنه بنبيذ التمر وقد ورد فيه الأثر ووجه قول أبي يوسف
أن الله تعالى أوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونبيذ التمر ليس بماء مطلق ولهذا انى عنه ابن مسعود
اسم الماء ولم يجمع وجود الماء مع كونه غسل ونحوه ولو ثبت الحديث كان منسوخا بآية التيمم لانها
مدنية وليس له الجن كذب بكتة ونسخ السنة بالكذب جائز عندنا ووجه قول أبي حنيفة ما روى
عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليللة الجن أمع الماء فقلت
لا لا نبيذ التمر في ادوة فقال مرة طيبة وما طهور فتوضأ به وهو مذهب علي وابن عباس وجاعة من
التابعين وأما إنكارهم كون ابن مسعود معه عليه السلام فقد روى عنه أنه قال كنت معه عليه
الصلاة والسلام ليللة الجن فيكون الاثبات أولى من النفي أو يحمل على أنه كان معه في الابتداء ثم
فارق ولم يكن معه عليه الصلاة والسلام عند خطاب الجن لانه روى في الخبر أن ابن مسعود قال أنا أنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي أمرت أن أقرأ على إخوانكم من الجن ليقيم معي رجل منكم
ولا يقيم معي من في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر فقامت معي حتى إذا برزنا خط حولي خطة ثم قال لي
لا تخرج منها فقلت ان خرجت منها لم ترف ولم أرك الى يوم القيامة قال ثم انطلق حتى وارى فثبت قائما حتى
طلع الفجر فأقبل على قال ما لي أراك قائما قلت ما فعلت خشية أن أخرج منها فأتاني عن الماء الحديث
وقال القدوري قد روى أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في خبر أجمع الفقهاء على العمل به وهو
أنه طلب منه ثلاثة أحجار للاستحباب فأتاه بحجرين وورثة قالني الورثة وقال لهارجس وأما قوله
ليللة الجن كانت بكتة ودعواهم النسخ فليس يثبت به لان ليللة الجن كانت غير واحدة فلم يثبت النسخ
بيقين وأما قوله ليس بماء مطلق قلنا هو ما شرعا ألا ترى الى قوله عليه السلام ما طهورا يشرعا
فيكون معنى قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي حقيقة أو شرعا ولو وجد نبيذ التمر والماء المشكوك فيه
والتراب يتوضأ بالنبيذ لا غير عنده وعند أبي يوسف يجمع بين المشكوك فيه والتيمم وعند محمد يجمع
بين الثلاث والوجه ما تقدم ذكره في العاية وقياس قول أبي حنيفة أن يجمع بين البنيذ والسؤرا لان

وقد قال في الوافي فان لم يجد الا نبيذ التمر يقيم فقط ولا يتوضأ به سوى نبيذ التمر خلافا لبعض لانه ثبت على خلاف القياس بغير غيره
على قضية القياس اه كافي (قوله انه كان مع النبي) كذا في مسودة الشارح

(قوله ونشروط النية) لا بد من الماء كثراب حتى لا يجوز الوضوء به حال وجود الماء وينتقض الوضوء به إذا عذبت وجوز الماء كثراب
 اه كافي (قوله أو مسكرا) في البداية أن التوضي بالسكرا لا يجوز بالإجماع (قوله وفيه بعد) لأنه ما يصح فيه لا يجوز بالاتفاق
 (قوله وإن اشتد) ليست في مسوقنا شارح

باب التيمم

ثلثه تأسيسا بكتاب الله تعالى ولا به قدم الوضوء لأنه الأعم ثم الفصل لأنه الأقل ثم بالنظر لأنه أبايلي الأصل اه عني قال في المستصني اعلم
 أن المصنف رحمه الله ابتداء بالوضوء ثم في الغسل ثم ثلث بالتيمم اقتداء بكتاب الله تعالى أو نقول ابتداء بالوضوء لأنه الأعم والأغلب
 ثم بالفصل لأنه الأدر ثم الآية التي هما (٣٣٦) يحصلان به وهو الماء المطلق ثم بالعوارض التي تعرض عليه من أن يحاطه

سور الجمار محتمل أن يكون ما مطلقا فلا يجوز للمسبر إلى التيمم مع وجوده فيصير بينهما احتياطا
 وتشرط النية عند التوضي بهذا التيمم ثم اختلفوا في جواز الغسل به قال في المبسوط
 يجوز لا غسل به على الأصح لأن ما ورد من النص على خلاف القياس يلحق به ما هو في معناه والجنابة
 حدث أكثر من الأحداث وقال في المفيد الأصح أنه لا يجوز لا غسل به لأن الجنابة أغلظ الحديثين
 والضرورة وفي الجنابة دونها في الوضوء فلا يقاس عليه واختلفوا في النية التي يجوز به الوضوء قال
 في المفيد والمزيد الماء الذي أتى فيه تيرات فصار حلالا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا
 خلاف بين أصحابنا وإن طبع أدنى طبخة يجوز الوضوء به حلوا كان أو مرأ أو مسكرا قال وهو الأصح لأن
 المتنازع فيه المطبوخ الذي زال عنه اسم الماء فيه بعد وقال صاحب الهداية وإن غيره النار فلام
 حلوا فهو على هذا الاختلاف وإن اشتد عندنا في حنيفة يجوز التوضي به لأنه يجوز شربه عنده وهذا
 يناقض ما ذكره هو بنفسه في باب الماء الذي يجوز به الوضوء فإنه قال هناك وإن تغبر بالطبخ بعد ما غلط
 به غيره لا يجوز التوضي به لأنه لم يبق في معنى المنزل من السماء إذ النار قد غيرته وذكر صاحب المبسوط
 أن المسكر منه لا يجوز الوضوء به لأنه حرام وإن كان مطبوخا الصحيح أنه لا يتوضأ به إذ النار قد غيرته
 حلوا كان أو مشتنا كطبخ الباقلا وهو اختيار أبي طاهر الأديب قال في المحيط وهو الأصح قال
 العبد الضعيف وهو أوفق الروايات لأنه بالطبخ كل امتزاجه وكال امتزاج يمنع إطلاق اسم الماء عليه
 وقدم بيانه في موضعه والله سبحانه أعلم

باب التيمم

التيمم في اللغة التقصد قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصدوا وقال الشاعر
 فلا أدري إذا جمعت أرضا * أريد الخير أيها يليني
 وفي الشرع هو على ما قالوا استعمال جزء من الأرض على أعضاء مخصوصة على قصد التطهير وفيه نظر
 لأنه لا يشترط أن يستعمل الجزء على الأعضاء حتى يجوز بالطبخ أو الماس قال رحمه الله (تيمم لعدم عيلا
 عن ماء أو لمرض أو برد أو خوف سبع أو عدو أو عطش أو فقد آلة) أي تيمم الشخص لهذه الأعذار
 لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا أي فلم تجدوا ماء فوجدوا صعيدا طيبا أو بهذه الأعذار تنقضي القدرة أماله بعد

ظاهر أو غص ثم بالغفل
 وهو باب التيمم ثم اعلم أن
 التيمم يمكن مشروعا للغير
 هذه الامة وانما شرع رخصة
 لنا والرخصة قسمين حيث
 الآلة حيث اكتفى بالصعيد
 التي هو مألوف وفي محله
 حيث اكتفى بشطر أعضاء
 الوضوء وثبوت التيمم
 بالكذب وهو قوله تعالى فلم
 تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
 طيبا ونزول الآية في غزوة
 الربييع اه وفي الجلابي
 سرائط تيمم أربعة النية
 والاسلام حتى لا يجوز تيمم
 الكافر بنية الاسلام
 والارتداد لا ينافيه وصفة
 ما تيمم به والعجز عن استعمال
 الماء حقيقة أو حكما وسنه
 أربعة التسمية في ابتدائه
 وإن يقبل بيديه ويدبر ل
 الشرب وينفضهما بعده
 وأبدا بالوجه ثم يلبس به
 ثم يلبس اليسرى اه محنبي

قوله ونزول الآية في غزوة الربييع وروى سب رول هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في غزاة
 ذات الربييع فنزل ببعض الطريق فسقط من عائشة رضي الله عنها قلادة لاسمها فلما ارتحلوا ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبعث برجلين في طلبها فأقام ينتظرهما فقدم الناس الماء وحضرت صلاة الفجر فأغلط أبو بكر رضي الله عنه على عائشة رضي الله عنها
 وقال لها حسنت المسكين على غير ما فعلت هذه الآية فقال أسيد بن حضير ربحك الله يا عائشة ما نزل بك أمر تنكره فيه الا جعل الله
 للمسلمين فيه فجا اه قطع (قوله وفي الشرع إلى آخره) قالوا القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهير والحق أنه اسم لجميع اليدين عن الصعيد
 الطاهر والقصد بشرط لانه النية اه كمال (قوله في المتن أو لمرض) مطلقا أي سواء صحافز زيادة المرض أو تطوى به استعمال الماء أو
 بالتيمم والاستعمال وعندنا في التيمم إذا خاف تلف نفس أو عضو منه وهو مردود بظاهر قوله تعالى وإن كنتم مرضى الآية
 (قوله في المتن أو عطش أو فقد آلة) المراد من عدم وجد الماء عدم القدرة على استعماله لأن التكليف مبني عليها اه يحيي

فلا يسقط الفرض كالمجهوس لأصلي بالتراب في السجن فإذا خرج بعد فكنا هنا وفي شرح الطحاوي يخاف على نفسه أو ماله يجوز له التيمم وذكر الواجب عليهم مر على الماء في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف على نفسه أو ماله لا ينقص تيممه لأنه غير قادر اه كما في (قوله في المتن ويديه مع مرفقيه) أشار بقوله مع مرفقيه إلى أنهم ما يدخلان في المسح وبه قال الشافعي وقال زفر لا تدخل المرفقان كما في الرضوه اه عني (قوله واول أو وجه) أي لا لا يحتاج إلى التقدير اه يحكي (قوله أو الاكثر يقوم مقام الكل) قال شمس الأئمة الحارثي رحمه الله ينبغي أن تحتفظ هذه الرواية لكثرة البلوى فان قيل ينبغي أن لا يشترط الاستيعاب على ظاهر الرواية لأن الباع دخلت على المحل قلنا زدنا على النص بالحديث المشهور (٢٣٨) وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضربته فوجهه وضربته فإذرا عين ولا تشرع خلفا

حقيقة ويطبق به ما هو مثله كخوف الحية أو النار وأما الماء المحتاح اليه العطش قلانه مشغول بها حقيقته
والمشغول بأخاجة كالمعدوم وكذا إذا كان معه غنة وهو محتاج اليه لا زاد يتيم معه وكذا الماء الذي
يحتاج اليه للحيث قلنا وان كان يحتاج اليه لا لنخاذ المرقاة لا يتيم لان حاجة الطنج دون حاجة العطش
وعطش رقيقه كره طسه وكذا عطش دوابه وكلبه ولا فرق في ذلك بين أن يخافه للمحال أو في مالى الخلال
وأما فقد الالة فلتحقق العجز لا تعاد الى يجدد لا يستحق به فوجود البستر وعدمها سواء قال رحمه الله
(مستوعب وجهه ويديه مع مرقية) نفوه مستوعباً صفة لمصدر محذوف تقديره يتيم تيمام مستوعباً
ويجوز أن يكون حالاً من الصمير الذي في يتيم فيكون حالاً منتظرة والاول أوجه ثم الاستيعاب بشرط
في طاهر الرواية حتى يحرك الرجل خاتمه والمرأة سوارها أو ينزع عظمها وروى الحسن عن أبي حنيفة
أن الاكثر يقوم مقام الكل وقال مالك وأحمد يمسح يديه الى الرسغين ولنا حديث عمار أنه عليه الصلاة
والسلام مسح وجهه ويديه الى المرفقين ذكره في العافية ولان الله تعالى أوجب غسل الاعضاء الثلاثة
ومسح الرأس في الوضوء في صدر الآية وأسقط منها عضوين في التيم ففي العضوان فيه على ما كانا
عليه في الوضوء اذ لو اختلفا لينه ولأنه لم يسقط من وطيفة الوجه شيء فكذا اليدين قال رحمه الله
(بضر بتين) الباسعة علة يتيم أي يتيم بضر بتين وكيفيته ان يضرب يديه على الارض بقبل
بهما ويدبر ثم رفعهما وينفضهما أو يمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ويمسح الوتر الذي بين
الخنصرين ثم يضرب يديه على الارض كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين ولا يجوز المسح بأقل
من ثلاث أصابع لمسح الرأس والخنصرين ويجب تخليل الأصابع ان لم يدخل بينهما غمار ولا يجب في
الصمير مسح باطن الكف لان ضربهما على الارض يكفي وقال بعض المشايخ يمسح بأربع أصابع
يده اليسرى طاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى
الرسغ ويعر باطن ايها اليسرى على طاهر ايها اليمنى ثم يفعل بيسده اليسرى كذلك قالوا وهو أحوط
ويستحب تسمية الله تعالى في أوله كافي الوضوء قال رحمه الله (ولو جنباً أو حائضاً) أي بكفيه ضربتان
ولو كان التيم جنباً أو حائضاً الحديث عمار بن ياسر قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة
ما أحببت فلم أجدها فترغت في الصدور كما تفرغ البابية ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم قد كرت
ذلك له ففعل ثم لي كفي فأتى تقول بيديك هكذا الحديث والحائض والنفساء لمعتان به قال رحمه الله
(بطاهر من جنس الارض وان لم يكن عليه نفع وبه بلا عجز) السامى قوله بطاهر متعلق يتيم أي يتيم
بطاهر من جنس الارض كالتراب والحجر والكلب والرنج والنورة والجص والرمل والمرة والكبريت
والياقوت والازبرجد والزمرد والطحش والقبور وزج والمرجان لقوله تعالى في تمواصـ عبد الطيب أي

عن الرضوء على سبيل
التخفيف وكل تصيف
يدل على إبقاء الباقي على
ما كان اه مسته في قوله
على ما كان أى من
الاستيعاب اه (قوله في
اثنين بضربتين) اختاره فقط
الضرب وان كان الوضع
ج زالم أب الا ندر جاءت
بلفظ الضرب اه مستصفي
(قوله بضربتين اي باعتبار
بيته) ويجوز ان تتعلق
بمستوعبا اه ع (قوله قبل
بهم) أى ذكر كيمابعد
الضرب أ ماما وخلفا لما لفته
في إصان التراب الى أثناء
الاصابع وان كانت الضرب
أول من الوضع اه يحكي
(قوله) ونقض ويتضح بها
وجبه) ثم في ظاهر الرواية
ينقض بيده في كل ضرب
نفضة واحدة وروى عن أبي
وسف أنه ينقضهما في كل
ضربة بنقضتين وقيل
لاختلاف بن الروايتين في
الحقيقة لانه ان كل سائر
ماله من التراب عن كفه
بنفثة واحدة فلا يحتاج الى

بفقتين وان كان لا يثّر بفعمه واحدة فيحتاج الى بقتين ولا يجب عليه تليج التراب على عضو التيم وهذا لان طاهرا المقصود من التفض تاتر التراب صيانته عن التلوين الذي يشبه المثلثة اه منبج (قوله أن تقول سيدك) هكذا في خط المصنف وفي بعض نسخ الشرح أن تفعل اه (قوله في المتن بطاهر من جنس الارض) قال المصنف والباقي قوله بطاهر في محل الجر صفة لضربتي أي بضربتين مذهب بقتين بطاهر اه قال في الدرر يقتوي يجوز التيم بالتراب المستعمل عندنا وفي قول الشافعي وفي ظاهر مذهبه لا يجوز والمستعمل ما تاتر من انعضو اه وقال الزاهدني ولتيم جماعة ببحر واحد أو لبسة أو أرض جاد كبقية الوضوء (قوله والنورة) قال في الغريب حمزة واو النورة خطأ اه كما في التنازع النورة طلاء مركب من أخلاط زال به الشعر قبل سميت بذلك لان أول من عملها امرأته يقال لها نورة اه (قوله والمغرة) قال في الصباح المترا المغرة الطين الاحمر بقتين والنسك يتخفيف اه اذا تيمم ثم تيمم غير مرة ذلك المكان

جاء لان التراب لا يصير مستعملا لان المستعمل ما يترق سببه وهو كفضل ما في الآلة اه ولو لم يكن رجاء الله (قوله ولا يجوز في أخرى) وفي
 فاضحان لا يجوز على الاصح لا يندوب اه كأي قال الكمال رحمه الله في زاد الفقير والختار الجواز بالمع الجبلي اه ولا يجوز بالقول
 المستوفى لانه متولد من الحيوان وليس من اجزاء الارض كذا في الدراية ولا يجوز بالثبوت لانه ليس من اجزاء الارض وكذا بالامانة ليس
 منه اه دراية (قوله المختص من الرمل) وكذا الزبدي الا ان تكون مطلية بالدهان اه كال (قوله ان كل شيء يندوب) أي كالنجر اه
 (قوله وكل شيء ينطبع) أي كالخشب اه (قوله وان لم يكن عليه غبار) ذكر الوالحي ان ضرب يده على صخرة لا غبار عليها وعلى أرض تراب
 يتعلق يده شيء يجوز عند أي خفيفة وبه قال مالك اه كأي (قوله صعيدا جازا) فسر الصعيد بالخر لا صفة كصفة والخر ررض
 لا نبات فيها فاعلم ان النبات ليس من الصعيد وما يندوب بالنار فهو في معنى ما يندوب بالحر لا يكون من الصعيد اه يحيى (قوله اذا كان عليه
 نفع) قال في الدراية نفع محذور واثنان في اشتراط الغبار وفي رواية لا يجوز (٣٩) بدونه وهو قول أبي يوسف والشافعي

وأحمد وداود لقوله تعالى
 فاصبحوا بوجوهكم
 وأيديكم منه أي من ان تراب
 وكلمة من للتبعيض فأكادت
 لا يندوب وجوب المسح شيء
 من لأرض فيسحق ان
 يلتصق بيسه شيء ويصير
 تأمل لاحتمال عود الضمير
 في منه أي حدث المذكور
 وتحمل من على بتداه
 لغاية كما يحكي مولانا تصدق
 يحسن به الفهارة في
 ارضه شرط وكذا في التيمم
 وفي الايضاح ما ذكر في
 الاصل انه يرفع التراب
 بيمينه ويضمه بيمينه
 ان كان في يمينه رغبة
 فربما يمسح به أي خفيفة
 يجوز تيمم باليمين الرطب
 ثم يلمس من شيء اه
 يركب في اجتهاد وروى
 النجاشي ولا يجوز ايضا عند
 محمد بن حنبل قال لا يوسف

ظاهره وقوله عليه السلام وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وكل واحد من الصعيد وارض يتناول
 جميع اجزاء الارض فيكون حجة على من لم ير التيمم بغير التراب ولو تيمم بالمع الجبلي يجوز في رواية لانه
 من جنس الارض ولا يجوز في أخرى لانه يندوب ولو كان ما لا يجوز رواية واحدة كذا لا يجوز بالاه
 النجيد ويجوز بالا جوف ظاهر الرواية وقال في المحيط اذا كان الخرف من طين خالص يجوز وان كان
 من طين خالطه شيء آخر ليس من جنس الارض لا يجوز كذا جرح المختص من الرمل وشي آخر ليس من
 جنس الارض وفي شرح الجامع الصغير لفاضل بن الجوزي بالكران والحباب ويصور بالذهب والفضة
 واخذ يدو النحاس وما أشبهها مادامت على الارض ولم يصنع منها شيء وبعد السبك لا يجوز ثم انفصل
 بينهما ان كل شيء يندوب بالار ويصير مادا ليس من جنس الارض وكذا كل شيء ينطبع ويندوب
 بالنار وكل شيء في كاه الارض ليس من جنسها لقوله تعالى والجميع اعلون ما عليها صعيدا جررا قوله
 وان لم يكن عليه نفع أي يجوز بجنس الارض وان لم يكن عليه غبار والنفع الغبار وقد لا يجوز
 الا اذا كان عليه نفع وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز بالتراب والجميع عليهم ما كانوا مرويا بيان
 ذلك ان الصعيد اسم لما سجد على وجه الارض من جنسها قال الله تعالى صعيدا رزقا أي حجرا
 أملس ولا يتعلق للشافعي وأبي يوسف بقوله تعالى طيبا على أنه راد به التراب المنيب لانه ان يندوب
 مشتركا يراد به المنيب ويراد به الحلال ويراد به الطهر وهو مراد بالاجماع فلا يكون غيره مراد
 اذا اشترك في عمومهم وكذا الارض في الحديث اسم لجميع اجزائها فيتناول الجميع كمنسول في حق
 المسجد لان الذي جعل مسجدا هو الذي جعل طهورا قوة وبذلك يخرج من يجوز بالقبح ولا يخرج من
 الصعيد لانه تراب رقيق وسواء كان الغبار على ثوبه أو على ظهر حيوان أو على صير وجهه وذرعه
 غبارا فان مسحه جازوا فلا وقد أبو يوسف لا يجوز بالغبار مع القسرة في التراب وعند عدمه اه
 روايتان وروى عنه انه يتييمه ويعيد وقال رحمه الله (القول) أي يتييم باليمين وهو محل من الضمير أي
 في تيمم وكيفية التيمم في سبوح عبادته مقصودة لانصح بالاطهارة مثل سجدة التلاوة وسجدة الظهر
 ولو تيمم دخول المسجد والاذان أو الأقامة لا يؤديه الصلاة لانه ليست بعبادة مقصودة وهي اتباع
 له يرها وفي التيمم تسلاوة القرآن روايتان وفي العناية لجميع أن لا يجوز في الطهارة واستباحة

والشافعي اه (قوله زاد) وفي بعض النسخ أريد (قوله المنبت) أي وهو ان تراب الخالص عن الرمل اه (قوله يرد به المنبت) أي احري
 قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته (قوله ويراد به الحلال) قال تعالى كلوا من طيبه ما رزقناكم (قوله يرد به الطاهر في آخره) قال
 تعالى حلالا طيبا وقد عليه الصلاة والسلام ان الله طيب يحب الطيب اه كأي (قوله ركع الارض) حديث (قوله) وهو قوله جعلت لي
 الارض مسجدا وطهورا اه (قوله والا فلا) أي لعدم انقصه وهو شرط اه (قوله عبادة مقصودة في آخره) السبيل على اشتراط هذين
 القيدين ترتيب التيمم على الصلاة وهي عبادة مقصودة لا تصح الا بالاطهارة وانما جازت به الصلاة مقصودة انتفى فيها القيدان فان تيممها بغيره لا
 اه يحيى (قوله وسجدة الظهر) احتراز عن التيمم للاسلام فانه عبادة مقصودة لكنه يصح به طهارة قوله (وتيمم دخول المسجد)
 أي (قوله أو) (قائمة في آخره) وكذا السلام أورده (قوله) كأي (قوله) لا يجوز في الطهارة فراقه فدون أو ضرورة
 فأنه من حيث انه من قبيل دخول المسجد ومنه لا يندوب في الصلاة لانه من قبيل مقصودة لكن جعل له دخول المسجد
 ومنه لا يندوب في الصلاة ومنه لا يندوب في الصلاة لانه من قبيل مقصودة لكن جعل له دخول المسجد

بعبادة مقصودة لنفسه ولا هو من جنس أجزائها الصلاة فيقع طهورا اه فان قلت كرت ان تيمم لاداء السلام لا تصح على ظاهر المذهب مع انه صلى الله عليه وسلم تيمم لاداء السلام على ما أسلفته في الاول فاجاب ان قصد الداء السلام بالتيمم لا يستلزم ان يكون قوي عند فعل التيمم التيمم بل يجوز كونه قوي ما يصح معه التيمم ثم رد السلام اذا صار طاهرا اه كال (قوله ولا يجب التمييز بين الحدث والجنابة) ويكفي الحدثين ان ينوي الطهارة في المختار فيدري عن محمد ان من تيمم يديه الوضوء اجزا عن الجنابة اه زاد الفقير (قوله فصل في هاتين الروايتين) اي رواية النوادر ورواية الحسن اه (قوله فرض عندهم) اي عندنا صحنانا الثلاثة اه (قوله فلا يخالفه في وصفه) قلنا بل الاصل ان الخلف لا يفرق الاصل لكي قد ينارقه لاختلاف حالهما الا ترى ان الوضوء بالاعضاء الاربع بخلاف التيمم وسن التكرار في الوضوء دون التيمم اه كما في (٤٠) (قوله والاسلام له صحة بدون الطهارة) يقتضي انه لو تيمم للصلاة صح عندهما وليس

الصلاة تقوم مقام ارادة الصلاة لان الطهارة شرعت للصلاة وشرطت لاجتها فكانت بمثابة باحة الصلاة ولا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم جنب يديه الوضوء وماز وذكرا لمصاص انه لا بد من التيمم لان التيمم لها يقع على صفة واحدة فيتميم بالية كصلوات الفرض وليس يصح لان الحاجة الى البية ليقع طهارة فاذا وقع طهارة تجازله ان يؤدي به ما شاء لان الشر وطراحي وجوده الا غير الا ترى انه لو تيمم العصر يجوز له ان يؤدي به الطهر بخلاف الصلاة حيث لا تسادي الا بالتعيين وذكرا في النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يديه التيمم جازت الصلاة وقالوا لو تيمم يديه تعليم الغير لا يجوز وفي رواية الحسن من اي حنفية يجوز فعل هاتين الروايتين المعتبر بجزئية التيمم والفرق بينه وبين الوضوء فاذا اصابه التراب او الماس غيرة صمته فانه يجوز في الوضوء دون التيمم قال رحمه الله (فلو تيمم كرا لا وضوءه) وقال زهير يجوز تيممه ايضا وهذا بناء على ان البية فرض عندهم ولا يسهل الكافر فيلغو تيممه وعنده ليس بفرض فتعتبر لرفع رجاء الله اه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولما اتسموا بانه تيمم وهو القصد والقصد هو البية فلا بد من ما هو لا يتحقق من الكافر بخلاف الوضوء فانه ما مور بغسل الاعضاء وقد وجد ولان التراب ملوث ومغير وانما يصير مطهرا لضرورة ارادة الصلاة وذلك بالنية بخلاف الوضوء لان الماء مطهر نفسه فاستغنى في وقوعه طهارة عن البية لكن يحتاج اليها في وقوعه قربة وعن أبي يوسف اذا نوى الاسلام صح ويصلي به انا سلم لان الاسلام رأس العبادات وهو من اياه فصحت تيممه بخلاف ما اذا نوى الصلاة حيث لا يجوز تيممه لانه ليس من أهلها قلنا ان التيمم اعاجيل طهارة اد قصبه عمادة لا صفة لها بدوم والاسلام له صحة بدون الطهارة فلا يصير متيمما بنية ولهد لا يصح تيمم المسلم بنية وضوء قال رحمه الله (ولا ينعضه ردة) اي ولا ينقص التيمم ردة وقال رحمه الله تنقصه لان الكفرية انفسه فيستوي فيه الابتداء والبقاء كالحرمية في النكاح وهذا القول من زهير يقتضي ثمانية زوجة في التيمم عنده ويجوز ان تسكن فيه على قول من يرى فيه وحوب البية كالتكلم بوجوبه في المرتبة على قوله ما وان كان هو لا يرى جوازها ولما ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعتراض الكفر ليس له لا ينافيه كوضوء وحاصله ان لبقاء اسهل من الابتداء ودوام النية فيه ليس بشرط فيجوز لمسلم من كافر لا يلبس باهل لانساء البية والعبادة قال رحمه الله (ن ياقض الوضوء) وقدره ما فضل عن جنته) اي بل ينقض التيمم باقض الوضوء والقدرة على الماء اما الاول فلانه خفف عن الوضوء نياخذ حكمه وأما الثاني فالمراد به طهورا حدث السابق عند القدرة على الماء لان

كذلك والحاصل انهما لا يصحان منه تيمما أصلا بناء على عدم صحة النية منه فباقتصر اليها لا يصح معه وهذا لان النية تصير الفعل متضمنا للثواب ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال الكفر وقا صعبوا وضوءه لعدم افتقاره اذ النية ولم يصحبه الثاني لما أسقر ايماعنده اه كال (قوله) لان الكفر ينافيه باعتبار ديمم الاولية فان الكافر لو تيمم لا يصح قوي ولم يتولاه من عداد الصلاة والتقصير عن عهدة التكليف والكافر ليس من اهل فعله فعلى هذا يبطل تيممه عنده قوي أو ينو اه كما في قوله عدم حرار التيمم لكافر عنده لا بشرط النية بل لان شارع جعله طهورا ليس به تيمم فيه اه لا بد من

القدرة

اصلا ولو لم يمسح طهورا لم يمسح الحديث وهذا لا يصح من سكا في الاتفاق فعلم ان الكفر مناف لظهوريته

وبالارتداد ارتدت طهوريته اه كما في (قوله وابقاء كحرمية) بان كل الزوجان رضيعين وقدر وج كلاهما أبواهما ثم أرضعتهم امرأة ذكرا سيرا بوقدمت المرأة نزوجها بعد النكاح حيث يرتفع النكاح فيها بعد الثبوت كما لا يعتقد فيها ابتداء والنكاح ان كان من نية فيصحه يستوي فيه الابتداء والبقاء كالدنية والحرمية في النكاح والحدث العمد في الصلاة فان قيل لو سبقه حدث في صفة لا يفسد حدث ان يفهم منها انها لا تنقض بقاء البنية فافضل من خصوص بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام من قام وراء الحديث اه كما في (توضيح النية) اي لانها عبادة (قوله فالمراد به طهورا حدث السابق) التيمم يرفع الحدث عندنا ان رفعه عنه الحدث رد منه فلو لم يمسح طهورا حدث السابق وعندنا لم يمسح طهورا حدث السابق كان الحدث موجودا كما في قوله انما وثرة الاله خلافه فليس في اهل التيمم ما من القرائن والنوافل عندنا ولا في فرائضها عندنا والنوافل تبعها عندنا

لان الاباحة ضرورية فيقدر بقدرها اه يصحى ولو ان منو مناسبقه لحدث فخرج ليتوضأ فلم يحصل له تيمم ثم قبل الانصراف الى مكانه وجد الماء متوضأ ونى ولو انصرف الى مكانه ثم وجد الماء متوضأ واستقبل الصلاة استسنا اه ظهر به (قوله وكذا ستر العورة) أى يتجزأ وقيلها صغر كما يأتى اه (قوله جواز التيمم ابتداء وترفعه) لالوجود وان كنا المنصوص عليه هو الوجود لان المراد بالوجود هو القدرة على ما يناهض قوله فهو تمنع لدفع توهم من يقول المانع الوجود فعلى هذا لا يكون التكرار فى قول المصنف حيث ذكر ان الناقض قدوة لما نفيتم منه انها تكون مانعة فلا حاجة الى ذكره ثانيا بقوله فهو تمنع لان غرضه دفع توهم من ان الوجود هو المانع اه رازى (قوله وهذا تكرار محض) فيه نظر لانه بيان لحاصل ما ذكر بهارة أخرى (٤١) مختصرة فلا يكون من التكرار

فى شئ بل هو باب الحقيقين فى تقدير تيمم يصحى (قوله لماعدا لاعتذار) أى المبيحة للتيمم (قوله ولا يلحق) أى التكرار اه (قوله فى المتن) وراجى الماء والمراد بالرجاء غلبة الطن أى يطلب على ظننا به يحصل له فى آخر الوقت كذا فى الايضاح وهذا الاستصحاب اذا كان فيه وبين موضع يرجوه ميل أو كثر فان كان أقل لا يجوز به التيمم وان خاف فوت وقت الصلاة اه كما فى قال فى الهداية ويستحب لعدم الماء هو يرجوان يجد فى آخر الوقت أن يؤخر الصلاة الى آخر الوقت فان وجد الماء والتيمم وصلى ليضع الاداء باكل الطهارتين وصار كطامع فى الجماعة وعن أبى حنيفة وأبى يوسف فى غير رواية الأصول أن التأخير حرم لان غالب رأى كالتحقق وجه الظاهر أن المجتزأ ثابت حقيقة فلا يزول حكمه

القدرة فى الحقيقة غير ناقصة ان ليست بخروج نفس لاحقيقة ولا حكم ولكن انتهت ظهور به التراب عندها لانه لم يحصل ظهورا الا الى وجود الماء فاذا وجدته كان محدثا بالحدث السابق وشرط أن يكون قاضيا عن حاجته لانه لو لم يفضل عنها فهو مشغول بالحاجة الاصلية وقد تقدم أنه كالعدم وكذا يشترط أن يكون كافيا للوضوء لانه اذا لم يكن كافيا فوجوده كعدمه فلا ينقض تيممه اذا يجب استعماله ولهذا يجوز التيمم مع وجوده فى الابتداء وقال الشافعى لا يشترط بل يلزم استعماله وتيمم للباقي لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وهونكره فى سياق النفي فتم الكافي وغيره فصار كالوجود وجداء يكتفى لازالة بعض النجاسة أو ثوبا يستر بعض عورته وكما يجمع حالة المحضية بين الذكية والميتة وثان الغسل الأمور به هو الميخ للصلاة وما لا يصحها فهو عوده وعدمه سواء ولانه اذا لم يفد كل الاشتغال به عبثا ونصيحا للماضى موضع عزه وتضييع المال سرام فصار كالوجود وجداء كفى خمسة مساكين أو بعض رقبته فانه يكفر بالصوم ولا يؤمر بالطعام ولا يعتق بعض العبد لعدم الفائدة قبل أولى لان هناك يقع تطوعا فيجاب عليه والاية تشهد لما قال الله تعالى أمرنا فى الوضوء بغسل الاعضاء الثلاثة وفى الغسل من النجاسة بغسل جميع البدن ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فكان قد رموه ما يستعمل فى ذلك ولان المطلق ينصرف الى المتعارف وهو الكافي للوضوء والغسل لا القطرة والقطرتان وقوله تيمم الكافي وغيره قلنا وتناول غير الكافي للمباز المصير الى التيمم معه كالايجوز مع المطلق الكافي وهذا لان الله تعالى لم يجز التيمم الا عند فقد الماء وهذا واحد لانه على زعمه فكيف يجوز له التيمم وبهذا تبين انه تعالى أمرنا باحدى الطهارتين على البدل ولم يأمرنا بالجميع بينهما من جمع بينهما فقد جمع بين الاصل والبدل فصار محال فالله واعتباره بالنجاسة الحقيقية فامد لانها تنصرف الى الحدث لا يتجزأ ولان قليلها صغر بخلاف الحدث وكذا ستر العورة ولا فرق عندنا بين أن نرى الماء فى الصلاة أو خارجها وقال الشافعى لا ينقض اذا وجدته وهو فى الصلاة واجبة عليه قوله تعالى فلم تجدوا ماء وهذا واحد للماء وقوله عليه السلام فاذا وجدت الماء فامسه جللك أمرنا باستعمال الماء عند وجوده مطلقا فسدل على بطلان تيممه ولان التراب لم يجعل طهورا الا عند عدم الماء فيبطل بوجوده ولانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فيبطل حكمه بالبدل كالعتدة بالاشهر اذا حاضت فى عتتها ولو كان فى النقل فراه يجب عليه القضاء احتياطا وكذا الفرق عند أبى حنيفة بين أن يراه قبل أن يقدر التيمم أو بعده ونأتى مع أخواتها فى موضعها ان شاء الله تعالى قال رجه الله (فهى تمنع التيمم وترفعه) أى القدرة على المانع جواز التيمم ابتداء وترفعه بعد ما تيمم وقد مر الوجه وهذا تكرار محض لانه لماعدا لاعتذار علم أنه لا يجوز مع القدرة ولما قال وقدرة ماء علم أنه ترفعه القدرة ولا يبقى الا فى موضع يجوز ابتداء فلا فائدة له ذكره ثانيا ولا يلحق مثل هذا المختصر قال (وراجى الماء يؤخر الصلاة)

(٦ - ريلوى اول) الايقين مثله اه قال الكمال قوله لان غالب رأى كالتحقق مع قوله فى وجه ظاهر الرواية ان المجتزأ ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين مثله مع انه مظهر فيه بأن التيمم فى العرمان وفى الله اذا أخبر بغير الماء أو غاب على ظنه غير ذلك لا يجوز قبل الطلب اعتبارا لغالب الطن كالتيقن يقتضى انه لو تيقن وجود الماء فى آخر الوقت لزمه التأخير على ظاهر الرواية لكن المصرح به بخلافه على ما تقدم أول الباب اه اذا كان ينو بين المعامل جاز التيمم من غير تفصيل وفى الخلاصة المسافر اذا كان على تيقن من وجود الماء أو غاب ظنه على ذلك فى آخر الوقت فقيم فى أول الوقت وصلى ان كان ينو بين المعامل جاز وان كان أقبل ولكن يخاف الفوت لا يتيمم اه

(قوله يستحب له التأخير)

قال في الوقتين تأخير الصلاة
لراعي الماء (قوله عن القاعدة
بالقياس) لأن القياس بأن
لا يجوز التيمم ولكن ورد
الشرع في الوقت فيراعى
جميع ما ورد به لأن ما ثبت
على خلاف القياس
لا يطبق به غيره فمن أثبت
قبل الوقت فقد أثبت به
بالقياس اهـ (قوله بل
يجوز) أى على الأصح اهـ
رازي (قوله فصار كالسبح
على الخفين) أى أنه يجوز
قبل الوقت انقضا (قوله
وجب التيمم عقب الجني إلى
آخره) أى ولو كان قبل
الوقت اهـ (قوله ولقرضين)
أى فصاعدا اهـ رازي (قوله
فلا يتأني جوازه قبله) أى
قبل الوقت اهـ (قوله وهو
لا يرفع الحدث) أى بل يبيح
الصلاة للضرورة فيتقدر
بقدرها اهـ (قوله الصعيد
الطيب وضوء المسلم) وإن لم
يجد الماء عشرين فإنما
وجده الماء فليس به بشره
رواه أبو داود والترمذي
وقال حديث حسن صحيح
اهـ وقال الحاكم صحيح اهـ
غاية (قوله في المتن وخوف
فوت صلاة جنازة إلى آخره)
أى ولو كان جنبا في المص
اهـ نهاية (قوله قال صاحب
الهداية) هو الصحيح وقال
الرازي في شرحه هو الأصح
اهـ (قوله لأن الانتظار فيها
مكروه) أى ولا إطلاق
الحديث السابق اهـ نهاية

أى يستحب التأخير ليؤتم بها كل الطهارتين ولا يجب عليه ذلك لأن العدم ثابت حقيقة فلا
زول حكمه بالشك قال رحمه الله (ومع قبل الوقت) أى مع التيمم قبل دخول الوقت وقال
الشافعي لا يصح لأنه مستثنى عنه فصار كالوتميم مع وجود الماء ولأنه طهارة ضرورية فلا يجوز
قبل الوقت كطهارة المستحاضة ولأن الله تعالى أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة مع
وجود الماء وأوجب التيمم عند عدمه والقيام إلى الصلاة لا يكون إلا بعد دخول الوقت فمن حوزة قبله
فقد أثبت التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس ولأن النصوص الواردة في التيمم تفصل بين وقت
ووقت والمطلق يجري على إطلاقه كما يجري العام على عومه ومن قيد بالوقت فقد ساقف النص ولأنه
بدل الوضوء بخارج قبل الوقت كل وضوء وقوله مستثنى عنه ممنوع فإن الحاجة ماسة إلى تقديمه على الوقت
ليشغل أول الوقت بأداء الفريضة أو السنن بخلاف التيمم مع وجود الماء فإن النصوص تنفيه ولا تصر
فيما نحن فيه ولا نسلم أن المستحاضة لا يجوز وضوءها قبل الوقت بل يجوز عندنا ولتنسجم على
قول البعض فالفرق أن طهارة المستحاضة قد وجد ما ينافيها وهو سيلان الدم بخلاف التيمم فإنه لم
يوجد له رافع بعده وهو الحدث أو وجود الماء فيبقى على ما كان فصار كالسبح على الخفين فإنه رخصة
وبدل مثله عن الغسل بل التيمم أقوى فإن الشارع وقت السبح يوم وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها وجعل
التيمم بالتربة طهورا ولو إلى عشر حجج وقوله لأن الله تعالى أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة
إلى آخره قلنا إن الله تعالى أوجب التيمم عقب الجني من الغائط عند عدم الماء بقوله تعالى وأجاب
أحدكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والفضة للتعقيب وأقل
أحوال الأحرار الجواز عقبه ولأن معنى قوله إذا قمتم أى إذا أردتم القيام وأنتم محدثون فلا يتأني جوازه
قبله كإلى حق الوضوء قبله قال (ولقرضين) أى ومع التيمم لقرضين وقال الشافعي يصلى به فرضا
واحدا ويصلى التوالت تعبدا وهو لا يرفع الحدث عنده ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الصعيد الطيب
وضوء المسلم الحديث فقد جعله عليه الصلاة والسلام وضوءا عند عدم الماء لمطلقا فوجب أن يكون
حكمه كحكم الوضوء وبطل عليه قوله عليه الصلاة والسلام جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا والظهور
عندهم هو المطهر لغیره وهو المنبت للطهارة فوجب القول بارتفاع الحدث إلى وجود الماء ولا مقيّد
له بقوله عليه الصلاة والسلام لغرو بن العاص حين صلى بالتيمم عن الجنابة ما حلت على أن صليت
باصحابك وأنت جنب لاحتمال أنه تيمم مع القدرة على الماء أو ظن عليه الصلاة والسلام منه ذلك بل هو
الظاهر لأنه عليه الصلاة والسلام قالها على وجه الإنكار ولا ينكر عليه الصلاة والسلام التيمم
في موضع يجوز ولما ين له السبب تركه وقال أبو بكر الرازي لا يرفع الحدث كالسبح على الخفين لا يرفع
الحدث عن الرجلين والاول هو المذهب لقوله تعالى ولكن يريد ليطهركم نزلت في التيمم قال
(وخوف فوت صلاة جنازة) أى يجوز التيمم لخوف فوت صلاة الجنازة لأنها تقوت لآلئ خلف فصار
المساعد وما بالنسبة إليها وقال عليه الصلاة والسلام إذا جئناك جنازة وأنت على غير وضوء فتميم
وروى أنه عليه الصلاة والسلام لقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على جدار فسمع وجهه
ويده ثم رد عليه السلام السلام ثم اعتذر إليه فقال أني كرهت أن أذكر الله تعالى الأعلى طهر
أو قال على طهارة قد دل على أن التيمم لخوف الفوت جائز إذ تيمم عليه الصلاة والسلام لأجل خوف فوت
الرد لا تلزمه بعد الترائي لا يكون رداله وهو حجة أيضا على الشافعي في منعه التيمم في غير التراب
وفي أنه لا يرفع الحدث لأن حيطان المدينة يومئذ كانت مبنية بالطهارة السود ثم قبل لا يجوز زقولي في
رواية الحسن عن أبي حنيفة لأنه ينتظر ولو سأل المسح الإعادة قال صاحب الهداية هو الصحيح وفي
ظاهر الرواية يجوز زقولي أيضا لأن الانتظار فيها مكروه ولو لم ينتظر وجاز التيمم قال شمس الأئمة هو
الصحيح ثم كافر غ من الصلاة بطل تيممه حتى لو سجد بجنازة أخرى بعيد التيمم لها وقال أبو يوسف إن لم

(قوله ثم يحدث) أي يتسببه الحدث (قوله لأنه آمن من الفوات) لأنه يتوضأ فيبقى على صلاته (قوله وإن شرع بالتييم جازة السابعة) قال في الكافي ولا خلاف أنه إذا شرع بالتييم يعني لا مالاً أو حباً أو وضوءاً فسدت صلاته برؤية الماء فلا يمكنه إلا أدراكه وكذا لو شرع بالوضوء ويحذف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء فإنه يتيمم اتفاقاً وإن لم يخطئ (٤٣) ويرجوا در السالما قبل الفراغ لم يتيمم

اجمعا وإن لم يرجح فهو موضع الخلاف اه (قوله) فغيره ما يفسد صلاته (قوله) كلام لان الزمان مقتض له بان يسلم عليه أحق بغير السلام أو يهنيه بالعيد قصيصه أو ما أشبه ذلك فكان خوف الفوت باعتبار عدم القضاء لانهم لم يشرعوا بالجماعة اه (قوله) وكان في زمانه بعيدا فكان خوف الفوت قائما فاتفقوا على وفق زمانه اه كافي (قوله) يصلون في المصير أي فلم يكن يخوف الفوت قائما اه كافي (قوله) بالاجماع أيضا أي كان عدم الإباحة في تلك الصورة بالاجماع اه (قوله) في المتن ونسي الماء في رحله قيل النوم ينافي العلم كالتيسان فيافي القدر فلو لم يتييمم النائم على الماء ينبغي أن لا ينتقض تيممه وأجيب بأن النوم لم يقمأز به حالة المروءة على الماء وهو كونه أعز الأشياء فتنبأ بشر القافلة برؤيته ويتصاحبوا فينتبه النائم ولم يلحق النائم ما يزيله عن السفر منفردا لا والمرايا بالنائم النائم جالسا لئلا ينتقض تيممه بالنوم اه (قوله) والمدرسة الثاني حاصل المدرس الثاني ان

يوجد بينهما وقت يمكنه الوضوء فله أن يصلي بذلك التيمم قال (أو عيبد) أي يجوز التيمم لخوف فوت صلاة عيبدنا ثم قال في البدائع الامام في الصيد لا يتيمم في رواية الحسن وفي ظاهر الرواية يجوز له لأنه يخاف الفوت بزوال الشمس حتى لو لم يخطئ لا يجوز له وإن كان مقتضى بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توضأ لا يتيمم قال رحمه الله (ولو بناء) أي ولو كان ينبغي بناء جازة التيمم وصورة أنه يشرع مع الامام في صلاة العيبد ثم يحدث مقتضى أو الامام جازة التيمم لئلا يفسد أي حنيفة وقالان شرع بطهران بالوضوء لا يجوز له التيمم لأنه آمن من الفوات إذا لاحق صلى بعد فراغ الامام وإن شرع بالتييم جازة السابعة لا يلزم توضأ ويكون واجدا لله في صلاته فتفوت ولا يي حنيفة ان خوف الفوات باقي لا يبرهن حجة فيعتريه ما يفسد صلاته فتفوت وعز أبي بكر الاسكافي أنه كان يقول هذه المسئلة مبنية على مسئلة أخرى وهي من أصل أي حنيفة من أفسد صلاة العيبد لا قضه عليه فتفوت لا إلى بدل وعندهما عليه القضاء فتفوت إلى بدل قيل له من أين هذه الرواية فقال في فوائد الصلاة وقيل هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف بجمعة وبرهان لان جوابه فيما اذا كان المصلي بعيدا من المصير وكان في زمانه بعيدا من المصير ان كان في زمانهم ما يصلون في المصير ذكر ما لا ينبغي ان يقال وقالوا اذا كان لا يخاف الزوال ويمكنه ان يدرك شيئا منها مع الامام لو توضأ لا يتيمم اجماعا لانه اذا أدرك البعض معه يتم الباقي بعده وإن كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع أيضا لتصور الفوات بالفساد دخول الوقت المكروه وإن كان لا يدرك شيئا منها مع الامام ولا يخاف الزوال فهذا موضع الخلاف فعند أي حنيفة يتيمم وعندهما لا قال (لا فوجعة وقت) واعراب فوجت بالجر على انه مطوف على عبد أي اذا خاف فوت الجمعة إلى أن يتوضأ لها وأخاف خروج الوقت في سائر الاوقات إلى أن يشتغل بالطهارة لا يجوز له التيمم بل يتوضأ لانها تفوت إلى بدل والقنوات إلى بدل كلافوات قال رحمه الله (ولم يعد ان صلى به ونسي المأخر رحله) الزاوي قوله ونسي الماء والحال وصاحب الحال هو الضمير الذي في صلى أي ولم يعد ان صلى بالتييم ناسيا للماء وفي رحله حال من الماء أي نسي الماء كالتأني في رحله أو مستقرافيه وقال أبو يوسف يعيد والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره أو بغير أمره بعلمه فان كان بغير علمه لا يجب ما اتفاقا ولوطن أن مائة قد نفق فتيمم وصلى ثم تبين أنه لم يقم بعيدا بالاجماع لانه قد علم به فكان الواجب عليه الكشف فلا يعذر بترك الكشف ونهط الظن ولا يي يوسف مدركا أن أحدهما ان الماء في السفر من أعز الأشياء فلا ينسى لكونه سيال الصيانة النفس فلا يعذر والمدرس الثاني ان الرحل معدل انحصار كالممران فكان الطلب واجبا كما لو صلى في ثوب نجس أو عريانا وفي رحله ثوب بظاهر قد نسيه أو صلى مع التجاسة وفي رحله ما يزيلها به أو كفر بالصوم وفي ملكه رقبة قد نسيها أو حكم الحياكم بالقياس ناسيا للنص وهذا لان جوازه عند عدم المأخر وهو واحد لانه في رحله في يده فصار كالوكن المأخر في ركوة معلقة على رأسه أو قرنة على ظهره قد نسيه ولهم انه عاجز عن المأخر حقيقة اذا قدره بدون العلم فصار كفاقد الدلو والغالب التيسان في السفر لكثرة الاشتغال والتعب والخوف وكذا الماء الموضوع على الرحل النجاس فيه غالب لقلته بخلاف الممران وليس الرحل في يده حقيقة بخلاف المحمول على ظهره ونحو ذلك فاما الصلاة في ثوب نجس أو عريانا فتعذر ذكر كترخي أهم على الخلاف وهو الاصح ولو كانت على الاتفاق فالفرق بين تلك المسئلة وأمثالها وبين مسئلة الكتاب ان فرض السرور ازالة النجاسة ذات لا إلى خلف وهما فرض الوضوء ذات إلى بدل وهو التيمم بعدد والقائت

الاجماع المأخر جازا في مفسد الوضوء فلا يصح له التيمم في الصلاة الا بالضرورة

(قوله بخلاف التيمم) أي فان الشارع قد نقل الحكم اليه عند عدم القدرة على استعمال الماء ولا قدرة له عند النسيان (قوله في الرقبة) أي لان المعتبر في الماء القدرة دون الملك (قوله وليس لذلك) لان جواز التوضي يحصل بالإباحة ولا ذل في قبوله اولا لان الماص بذول عادة فلا ذل وجواز التكفير بالملك وفي (٤٤) قبوله ذل ولوعرض عليه عن الماء لا يجب قبوله لان الملك ليس بمذلول فيلحقه القتل

بدل كلافات وأما حكم الحاكم بالقياس مع وجود النص فلان الشارع لم ينقل الحكم الى القياس مع وجود النص الا ترى انه لا يجوز له أن يحكمه بالقياس اذا علم بالنص عند عالم آخر أو غلب على ظنه وان بعد بخلاف التيمم ولان الماء يوجد على عدمه دليل وهو ان الغالب في المفاوز عدمه بخلاف النص اذ لا دليل على عدمه ومسئلة الرقبة قيل هي على الاختلاف والصحيح أنها بالاجماع والفرق بينهما أنه يتمكن من اعتاقها بعير علي أن يقول مملوك مخرج كفارته فيكون قادرا ولا يمكنه ان يستعمل الماء بغير علم به فثبت الحجر ولان الشرط في الرقبة الملك وقد وجد وفي الماء القدرة على الاستعمال ولم يوجد ولهذا يستوي في الماء المملوك والعبد بخلاف الرقبة وكذا الحجران يتنعم من القبول في الرقبة اذ ملك وليس لذلك في الماصبوت القدرة بمجرد العرض وان عدم الملك ولو كان الماص معلقا على دابة فلا يمشي امان كان سائقها أو راكبا فان كان راكبا وكان الماء في مؤخر الرحل فهو على الخلاف وان كان في مقدمه بعيدا بالاتفاق لانه يرى أي عينه فلا يعذر وفي السابق الحكم على العكس لان مؤخره بين يديه فلا يعذر فيه باتفاقا وان كان في مقدمه فعلى الخلاف وان كان قائدا جازة كيفما كان لانه لا يعاينه فيعذر ولو كان على شاطئ النهر فعلى أي يوسف واستان في الاعداء ذكره في المحيط قال رحمه الله (ويطلبه غلوة ان ظن قربه والا) أي ويطلب الماء الى غلوة والغلوة مقدار رمية سهم ان ظن ان قربه ماء لان غلبة الظن توجب العمل باليقين وان لم يظن فلا يجب عليه الطلب وقال الشافعي يجب ولا يجوز له التيمم حتى يطلبه لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا فامسوا به فان لم يجد الا لمن طلب ولم يصب ولهذا قال لو كره اشترى رطبا فان لم يجد فخبيا لا يجوز له العود اليه الا بعد طلب الرطب ولنا ان الوجود لا يقتضي سابقة الطلب قال الله تعالى وما وجدنا الا ما هم من عهد وان وجدنا اكثرهم لغاسقين وقوله تعالى فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض ولم يكن منها مطلب الجدار وأمثال ذلك كثيرة ولانه باطل بالمريض فانه يتيمم والماء عنده فضلا أن يطلبه والاية مفسرة بعدم القدرة كقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ولهذا لا يجب عليه طلب الرقبة في الكمارات بل اذا لم يكن في ملكه جازة العود الى الصوم بغير طلب بل الامتناع من قبولها بعد العرض عليه ومسئلة الوكيل ليست بتظيرة لها بل هي تظيرة من لو كان في المصر أو في موضع يغلب فيه وجود الماء ولا يلزمنا التصريح في القبلة حيث يجب وان لم يغلب على الظن جهتها لان جهتها موجودة يتيقن وانما اشتبه عليه تعيينها ولان طلب الماء في الاسفار وفي المفاوز مع التيقن بعدم الماء اشتغال بما لا يفيد وهو ليس من الحكمة ثم ان غلب على ظنه ان قربه دون الميل ما يطلبه لان غلبة الظن تعمل على اليقين في حق وجوب العمل وان لم يعمل في حق الاعتقاد وكذا ان وجد أحد ابائاه عن الماء وجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم يسأله وأخبره بالماء بعد ذلك أعادوا الاقلا قال رحمه الله (ويطلب من رقيقه فان منعه تيمم) أي يطلب المصنوع رقيقه لانه مبذول عادة فكان الغالب الاعطاء حتى لو علم بخارج الصلاة وصلى بالتيمم قبل الطلب لا يجزئه وفيما ان غلب على ظنه أنه يعطيه يقطع صلاته ولا اقلا فان مضى على سؤاله بعد فراغه فأعطاه أعادوا الاقلا ولو أعطاه بعد المنع لم يعد قوله فان منعه تيمم تصحيح العجز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو تيمم قبل الطلب أجره ولا يجب الطلب عنده لان الملك خارج عن التصرف فثبت العجز وعندهما لا يجوز لنا ان نأمر عن الخاص أنه

بقبوله ولهذا لا يجب الخلع على الفقير اذا عرض عليه المال اه يحيى (قوله) والخلافة دار رمية سهم وفي فتاوى العتبات هي ثلثة ذراع الى أربعة ذراع اه كاكى (قوله فلا يجب عليه الطلب) قال في المجتبى هذا في الغلوات أما في العمران يجب الطلب بالاجماع اه (قوله لا يقتضي سابقة الطلب) يقال فلان وجد ماله وان لم يطلبه اه كاكى وقوله سابقة الطلب في آخره الطلب لتبين الحال محال على التيقن قد أحاط بكل شيء علما فسبق الوجود في حقه تعالى لا يستلزم سابقة الطلب اه يحيى (قوله) يتلى الحاج يحصل ما مر من مقهديه ويرص رأس القيمة قائم يحذف العطش وغشوه لا يجوز له التيمم قال المصنف في الجنيس والحيلة فيه أن يهبطه لغيره ثم يستودع منه وقال قاضيان في فتاواه هذا ليس بصحيح فانه لو رأى مع غيره ماء يبيع به ثمن الثمن أو يفتن بسير لا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم اه ويمكن أن يفرق بان

الرجوع تلك بسبب مكره وهو مطلوب لعدم شرع العجز وان يعتبر الماء معدوما في حقه لذلك وان قدر عليه حقيقة لا خلاف كما يجب بخلاف البيع اه كمال (قوله ولهذا) لان المعتبر عدم القدرة لا عدم الوجود اه (قوله عمل اليقين) فان قيل لو كان غالب الرأي كالتحقق لوجب التأخير فيما اذا غلب على ظنه أنه يجد الماء في آخر الوقت قلنا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله أن التأخير عنهم ولان غلبة الظن ثم رأى أنه سيصير بقرب الماء وغلبة ظنه أنه بقرب الماء اه كافي (قوله انه لو تيمم قبل الطلب) وفي البسوط ان كان مع رقيقه

ما فعله أن يسأله الأعلى قول الحسن بن زياد حيث يقول لا يسأله لأن في السؤال ذل لا وفيه بعض الخرج والتيمم شرع لرفع الخرج وجهه ظاهر الرواية أن ماء الطهارة مبذول عادة وليس في سؤال ما يحتاج إليه مذلة فإنه عليه الصلاة والسلام سأل بعض حوائجهم عن غيره اه كما في (قوله الأول أشبه) قال في الاختيار والأول أحسن بالفقه والمذكور في النوادر وقد اختلف في حد الكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الأجزاء ومنهم من اعتبر الكثرة في نفس كل عضو فلو كان برأسه وجهه ويديه براحتيه رجل لاجر احتجبت أقدامه سواء كان أكثر من الأجزاء ليرجى تيممها أو بعضها والآخرون قالوا إن كل الأجزاء كل عضو من أعضائها الوضوء المذكور بوجها هو الكثير الذي يجوز معه التيمم والأقلا اه كال

باب المسح على الخفين

انما أحرمه وإن كان الوجه فيه تقلبه على التيمم لكونه خلفا عن البعض لانه (٤٥) ثابت بالسنة والتيمم بالكتاب فيكون أقوى اه ع (قوله في

الذين صح المسح) قال العيني وتبعه بقوله صح على أنما ترك المسح فلا بأس عليه بخلاف التيمم فإنه فرض عند عدم الماء اه (قوله وفيه ضعف) يمكن أن يجاب عنه بأنه لما كان غير واجب والآية إنما تدل على الوجوب اليه ما لو كان غاية الفضل وهو ممنوع لانه يجوز أن يكون غاية الفضل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح إلى الكعبين اه رازي قال في الهداية لكن من رآه ثم لم يمسح أخذنا بالقرينة كأنه ما جعورا قال الكمال رحمه الله لفظ كأنه ما جعورا في مسسوط شيخ الاسلام وأورد عليه أن المسح من النوع الرابع من الرخصة وهو لم يبق الرخصة فيه مشروعة

لا خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فرادى حنيفة فيما إذا غلب على ظنه منعه إياه ومراعاة عند غلبة الظن بعدم المنع قال رحمه الله (وأن لم يقطعه إلا بشر مثله عنه لا تيمم) لانه قادر على الماء والمراد بالظن الفاضل عن حاجته على ما تقدم فان طلب الزيادة على غير التمسك لا يلزمه الغبن الفاحش قال في النوادر وهو ضعف القيمة في ذلك المكان وروى الحسن عن أبي حنيفة إذا قدر أن يشتري ماء يساوي درهمين بدينار ولا يتيمم وقيل لا لا يدخل تحت تقويم المقومين قوله (ولا تيمم) أي وإن لم يكن له ثمنه تيمم لتحقق الجهل قال رحمه الله (ولو أكثر مجر وماتيم) أي ولو كان أكثر أعضاء الوضوء منعه مجر وحاق الحدث بالامسح أو أكثر جميع يديه مجر وحاق الحدث الأكبر تيمم لأن طلاق أكثر حكم الكل قال رحمه الله (وبعك يغسل) أي إذا كان العصى أكثر من الجروح يغسل لما قلنا قال رحمه الله (ولا يجمع بينهما) أي بين التيمم والغسل لم يجمع من الجمع بين البدل والمبدل ولا نظيره في الشرع فيكون الحكم لا أكثر بخلاف الجمع بين التيمم وسؤر الماء لأن الفرض يتأدى بأحدهما لا بهما جميعا بينهما المكان الشك وإن كان النصف مجر وماتيم أو النصف فيه واختلف فيه المشايخ فذهب من أوجب التيمم لانه طهارة كاملة ومنهم من أوجب غسل العصى ومسح الخرج لانه طهارة حقيقية وحكمة فكان أولى والأول أشبه ولو كان أكثر مواضع الوضوء جراحة يخشى لباس الماء بأكثر مواضع التيمم جراحة يضر التيمم لا يصلى وقال أبو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلى ويبعد الله أعلم

(باب المسح على الخفين)

قال رحمه الله (صح) أي صح المسح لما ورد فيه من الأخبار المستفيضة حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال ما قلت بالمسح حتى وردت فيه آثارا وضو من الشمس حتى قال من أكثر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر وقيل على قياس قول أبي يوسف يكفر بأحدهما لأن المشهور عنده بجزالة التواتر وعلى قول محمد لا يكفر لانه بمنزلة الآحاد عنده ومنهم من قال يجوز المسح ثبت بالكتاب أيضا على قراءة الجرح وفيه ضعف لأن المسح إلى الكعبين غير واجب جملنا ثم المسح على الخفين رخصة ولو أتى بالقرينة بعد

كل كعتين الآخرين من الطهر للسافر ولا يؤجر على فعل غير المشروع أجيب بأنه من الرابع ما دام المكلف لا يمس الخلف ولا شك أنه زعمه فإذا ترعه سقطت الرخصة في حقه فيغسل وإثباته بتكليف التزعم والغسل فيصير كترك السفر لتصدلا لاجز وقول الزمخشري أحسن أن يمسح إمامي التهمة عن نفسه فإن الرافض لا يرويه وإمامي بقراءة الجرح مدفوع بعدم صحة الثاني على ما علمت وعدم تأني الأول في موضع يعلم أن الحاضر ين لا يهتمونه لعلمهم بحقيقة حاله أو جهلهم وجوبه مذهب الرافض فلا ينبغي إطلاق الجواب بل إن كان محل التهمة هذا ومبنى السؤال على أنه رخصة أمقاط ومنعه شارح الكثر وخطأهم في غسلهم به في الأصول لها لأنه منصوص على أنه لو خاض ما يغتفره فأنفسه أكثر عليه بطل المسح وكذا لو تكلف لغسلهما من غير نزاع أو جزم عن الغسل حتى لا يطل بعض المدة فعلم أن الرخصة مشروعة مع الخلف اه ومبنى هذا القطعة على صحة هذا الفرع وهو منقول عن الفتاوى الطهرية لكن في صحة نظر فإن كلهم متفقة على أن الخلف اعتبر شرعا ما انفاسا راية الحدث إلى القدم فتيمم القدم على طهارتها ولو بها الحدث طائف

فإن البيع ونحوه عليه منع البيع للقيم والمعدودين بعد الوقت وهو ذلك من الخلافات وهذا يقتضي أن غسل الرجل في الخلف وعلمه سواء إذا لم يتصل بمسح ظاهر الخلف في أنه لم يل به الحدث لأنه في غير محله فلا تجوز الصلاة عليه لأنه صلى مع حدث واجب الرفع الأول يجب وإلّا لزم أن لا يجب غسل الرجل جازت الصلاة بلا غسل ولا مسح وصار كما لو ترك ذراعيه وغسل محلهما وجب الغسل كالقصد ووزاته في الظهيرة بلا فرق لو أدخل يده فمسح على الخفين وذكركمها أنه لم يجز وليس إلا أنه في غير محل الحدث والأوجه في ذلك الفرع كون الأحرار إذا خاض النهر لا يتلألأ الخلف ثم إذا انقضت المدة فاعاد لا يتقبلها لحصول الغسل بالغرض والتزاع إنما وجب للغسل وقد حصل انتهى ما قلناه الكمال رحمه الله (قوله باعتبار النزاع والغسل) فيصير ترك السفر لقصد الأجزاء لا شق بالانقسام اهـ (قوله مادام متحققاً أيضاً) يعني كان العزيمة وهو أن علم الصلاة لم تنق مشروعة اهـ (قوله حتى انقسل أكثر رجله) قال الشيخ عز الدين الرازي (٤٦) الطهراني في شرحه المسمى بكشف الدقائق يمكن أن يجب عليه أن لا يترك غسل الرجلين بعد مشروعة

ما رأى جواز البيع كان أولى لأنه أتم وأورد على هذا في الكافي فقال فان قلت هذا من خصصة إسقاط لم يعرف في أصول الفقه فينبغي أن لا يثبت باتيان العزيمة إذا لم تنق العزيمة مشروعة إذا كانت الرخصة للاستسقاط كما في قصر الصلاة قلنا العزيمة لم تنق مشروعة مادام متحققاً أيضاً والثواب باعتبار النزاع والغسل وإذا نزع صارت مشروعة (قال العبد الضعيف) وهذا هو شأن الغسل مشرووع وإن لم ينزع خفيه ولا جل ذلك بطل مسحه إذا خاض الماء ودخل في الخلف حتى انقسل أكثر رجله ذكر في عامة الكتب ولولا أن الغسل مشرووع لما بطل بغسل البعض من غير نزع وكذا لو تكلف وغسل رجله من غير نزع الخلف أجزاء من الغسل حتى لا يسلط بالقسا والملة وفي الجمله أن الرخصة استباحة المحرم مع قيام الحرمة ودليلها أن يعامل معاملة المباح وهي غير مباعدة حقيقة لكنه لا يأثم كالغفوب بعد الجنابة وهي نوعان أحدهما حقيقة والأخرى مجازاً الحقيقة نوعان أحدهما أخف من الآخر كالسواء كلمة الكفر حلال الإكراه وتناول مال الغير والافطار في رمضان والجنابة على الأحوام والنوع الثاني من الحقيقة ما يخص فيه مع قيام السبب كقصر المريض والمسافر وأما الجاهل فنوعان أيضاً أحدهما أتم وهو ما وضع عنان الأصرو والأغلال التي كانت في الأمم الماضية والنوع الثاني من الجاهل ما سقط عن العبد بخروج السبب من أن يكون موجبا للحكمة في حقه وإن كان مشرووعاً في حق غيره أو في حقه في غير هذه الحالة كقصر الصلاة للمسافر وسقوط تعين المبيع في السلم وسقوط غسل الرجل مع الخلف وتناول الميتة والخمر حاله الاضطراب هكذا ذكره وفي جعلهم مع الحب من هذا القبيل نظر على ما بينا قال رحمه الله (ولو امرأة) أي ولو كان الماسح امرأة لا تحل لها الخطاب بينهما وهذا لأن الخطاب الوارد في حق أحدهما ما يكون وارداً في حق الآخر ما لم ينص على التخصيص قال رحمه الله (الاجنبيا) أي لا يجوز للجنب الممسح حديث صفوان بن عسال أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط أو بول أو نوم ولأن الرخصة للعرض فمما يترك ولا حرج في الجنابة لعدم التكرار وصوبه ما يكون جنباً أن يلبس خفيه وهو على وضوء ثم يجنب وهو في مدة المسح فإنه ينزع خفيه ويغسل رجله وكذا المسافر إذا أجنب في المدة وليس عندهما ما فتيتم ثم أحدثت ووجد من المعاصي كفي وضوءه لا يجوز له المسح لأن الجنابة سرت إلى

العزيمة عدم لزومها لعدم جوازها وانما يبطل المسح بدخول الماء في الخلف لعدم جوار الجمع بين البسمل والمبطل اهـ (قوله حقيقة) أي وهي ما لم تنق العزيمة مشروعة في محل الرخصة (قوله أحدهما) أي وهو ما بقي فيه دليل الحرمة والحرمة جميعاً (قوله وتناول) أي بالأكراه (قوله والنوع الثاني من الحقيقة) وهو ما بقي فيه دليل الحرمة دون الحرمة (قوله أحدهما) وهو ما تمكن للعزيمة مشروعة أصلاً في محل الرخصة ولا في غيرها (قوله والنوع الثاني) أي وهو ما بقي العزيمة مشروعة في الجمله أي في غير محل الرخصة اهـ (قوله حديث صفوان بن عسال) بفتح العين وتشديد السين المهملة بياح العسل

وصفوان هذا من كبار الصحابة قال النووي غزاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة اهـ قال في فتح القدير قالوا جاز المسح بعد اللبس على طهارة التيمم أو الوضوء المقارن هو أو اللبس للحدث بعد الوقت كان رافعا للحدث الذي يحصل للقدم لأن الحدث الذي يظهر هو الذي كان قد حل به قبل التيمم حال ذلك الوضوء لكن المسح إنما يزيل ما حصل بالمسوح بناء على اعتبار الخلف ما تماشى طهارة الحدث الذي يطرا بعده إلى القدمين بدليل أنه لو لبس على حدث بالقدمين لا يسمح فلما اعتبر المسح عليه ما تماشى بالقدمين بلحاز وهذا أولى من تعليله في شرح التكملة المنع على التيمم يكون التيمم ليس طهارة كلمة لما علمت من أنها كالتي بالماء ما بقي الشرط اهـ (قوله إذا كنا سفراً) جمع مسافراً (قوله فإنه ينزع خفيه) أي إذا أراد أن يغتسل ليس له أن يسمح على خفيه اهـ (قوله فتيتم) الخاصل أن خوف المسافر لو منع من حلول الجنابة بتقديمه لجار له المسح إذا نوى بعد التيمم الحدث الأصغر لأن لبسه الخفين قبل الجنابة كان على طهارة كاملة وهي طهارة الوضوء لكنه لا يمنع محل الجنابة بتقديمه ثم زالت بالتيمم لكن زوالها ليس طهارة كلمة تكون طهارة التيمم ضرورة ودوام اللبس بعد التيمم في حكم الإبقاء فكأنه ليس خفيه بعد التيمم إنما هو اللبس بعده لا يبيح المسح إذا نوى لأنه ليس على طهارة كلمة

فمنزعهما ويغسلهما ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد ذلك لم يؤمن بأجزائه السبع لأن الخلف مانع من هذا الحدث الأصغر حيث كان لبسه على طهارة الوضوء وهي كاملة هكذا يفهم اه يحيى (قوله والتيمم ليس بطهارة كاملة) إن أريد بعدم كمالها عدم الرفع عن الرجلين فهو ممنوع وإن أريد عدم إصابة الرجلين في الوضوء فمستبعد تأثيره في نفي الكمال المعتبر في الطهارة التي يعقبها اللبس اه كمال (قوله فان أحدث بعد ذلك) أي بعد ما توضأ وغسل رجليه ثم لبس خفيه (قوله في المنيان لبسه ما على وضوء تام إلى آخره) سال دمه وقت الوضوء واللبس أو وقت الوضوء دونه أو على العكس فأنه لا تنسخ بحدوث خروج الوقت أو ما لو كان الدم منقطعاً وقت الوضوء واللبس فيجوز لها المسح هنا إذا خرج الوقت أما في الوقت لو سبقها الحدث فمسح في أي وجه كان كذا في الجامع الكبير لقاضيهان اه كذا نقلت من خط الشيخ العلامة قارئ الهداية رحمه الله حاشية على شرح الكفر في هذا المثل نصها مستحاضة أو من يدع جرح سائل ومن في معناه توضأ والدم سائل أو وهو منقطع ثم سال الدم قبل اللبس أو بعد لبس أحد الخفين قبل لبس الآخر له المسح مادام الوقت أن أحدث فيه فلو لم يحدث حتى خرج الوقت لا يجوز له المسح ولو توضأ والدم منقطع ولبس الخلف (٤٧) وهو منقطع ثم سال الدم بعد لبس الخفين له أن يمسه سواء انتقض وضوؤه بعد ذلك بخروج الوقت أو بغيره يوماً أو ليلة إن كان مقبلاً وثلاثة أيام ولياليها إن كان مسافراً وعند فقر يمسح في الخالص لأن طهارته كلمة مادامت هذه العلة الأنا نقول في الأول الطهارة ليست بكاملة ولهذا ينتقض بخروج الوقت فعلى هذا قلنا بهم الشارح اه (قوله مع الطهارة) أي الكاملة قبل الحدث (قوله والا كان رافعا) أي ولا فلا فائدة في المسح حينئذ اه (قوله كوضوء المستحاضة) أي إذا لبست الخلف على السيلان اه هداية (قوله لان وضوءه ناقص) لان نيت التمريد من المأمور

القديم والتيمم ليس بطهارة كاملة فلا يجوز له المسح إذا لبس ما على طهارة فيمنزعهما ويغسلهما فإذا نزع وغسل رجليه ولبس خفيه ثم أحدث بعد ذلك وعنده من المسح ما يكفي وضوءه فأنه يتوضأ به ويمسح على خفيه لأن هذا الحدث يمنع الخلف من السراية إلى القديمين لوجوده بعد اللبس على طهارة كاملة ولو لم يكن بعد التيمم كثير عاذبنا فإذا دخل عليه وقت صلاة فوجد ما يكفي وضوءه لا غير تيمم لأنه جنب ولا يتوضأ به لأنه لا يقيد فان أحدث بعد ذلك وليس معه من الماء إلا هذا المقدار فأنه يتوضأ به ويغسل رجليه ولا يمسح على خفيه وإن كان في المنقلا ذكرنا أنه طاب جنباً لوجود الماء الكثير فان أحدث بعد ذلك وليس معه ماء إلا قدر ما يكفي الوضوء وتوضأ ومسح على خفيه وعلى هذا تجري المسائل قال رحمه الله (إن لبس ما على وضوء تام وقت الحدث) لأن الخلف شرع ما نفعه فلا بد من اللبس مع الطهارة والا كان رافعا قوله على وضوء تام أحدث راعى وضوءه غير مسبغ بأن بقي من أعضائه لمسه لم يصبها الخلف أحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح أو هو احتراز من وضوءه ناقص بأي شيء كان نقصه كوضوء المستحاضة ومن جملتها إذا لبسوا الخلف ثم خرج الوقت وكلتيمم إذا لبس خفيه ثم وجدا الماء فأنهم لا يمسحون لعدم اللبس على وضوء تام لأنه بخروج الوقت يظهر الحدث السابق وكذا لوجود الماء فلا يجوز أن كان الخلف رافعا ويحتز أيضاً من الوضوء بغير التمر لا وضوءه ناقص فلا يجوز له المسح في رواية ويجوز في أخرى كسؤر الحمار وقوله وقت الحدث أي تام وقت الحدث يشير إلى أنه لا يشترط التمام وقت اللبس بل وقت الحدث حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم أتى الوضوء قبل أن يحدث بأجزائه السبع عليه لوجود التمام عند الحدث وكذا لو لبس خفيه بعد أن توضأ وحضر الماسح دخل الماء وانفصلت رجليه عما أتى سائر الأعضاء ثم أحدث بأجزائه أيضاً قلنا ثم أن قوله وقت الحدث زيادة بلا فائدة لأن قوله أن لبسهما على وضوء تام يعني عنه لأن اللبس يطلق على ابتداء اللبس وعلى الدوام عليه ولهذا يبحث بالدوام عليه في عينه لا يلبس هذا التوب وهو لا يسه فيكون معناه أن وجب لبسهما على وضوء تام سواء كان ذلك اللبس ابتداء أو دوام عليه فلا حاجة إلى تلك الزيادة وقال الشافعي لا بد من لبسهما على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل أحدهما رجليه

أي خفيضه لهذا الوجه في حال صلاته تفسد صلاته فلا يجازي المسح كان هذا بدل البدل ولا يجوز اه كذا (قوله بجزء) أي المسح اه (قوله كسؤر الحمار) إذا توضأ بسؤر الحمار وتيمم ثم لبس الخلف فأحدث ولم يجد ما مطلقاً وجنسؤر الحمار جارية التوضي به والتيمم ويمسح في هذا الوضوء رواية واحدة أما نيت التمر فغيره روايتان (قوله وعلى الدوام عليه) لأن الدوام فيما يستند بحكم البقاء قال تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين سمى دوام القعود قعوداً اه (قوله سواء كان ذلك) أي الذي على وضوء تام اه (قوله فلا حاجة إلى تلك الزيادة) فيه نظر لأن تلك العبارة ليست بظاهرة في حالة الدوام بل المتبادر منها الابتداء اه يحيى (قوله في المنيان لبسه ما على وضوء تام) المتبادر منها أي قوله أن لبسهما على وضوء تام الابتداء وحينئذ تكون موافقة لمذهب الشافعي في اشتراط كمال الطهارة قبل اللبس (قوله على وضوء تام) بأن لبس الخلف بعد أن توضأ اه قال في شرح الطحاوي ولو لم يجد إلا سؤر الحمار أو البقل فتوضأ ولبس خفيه ثم أحدث قبل أن يقرن بالتيمم ومعه سؤر الحمار فأنه يتوضأ به ثم يمسح على خفيه لأنه في حق سؤر الحمار أدخل رجليه في خفيه على طهارة كاملة والتيمم ليس له في الرجلين أثر فصار وجوده وعدمه سواء وإن كان لا يجوز له إقامة الصلاة بغير تيمم معه وفي البدائع ولو لبس خفيه على طهارة النيى ثم أحدث فان لم يجد ما مطلقاً

أني خفيفه وان وجد ما عطف القزع خفيه وتوضأ وغسل قدميه لأن يلبس بطهوز عند وجود الماء المطلق وكذا الوضوء بأسور الجمار
وليس خفيه ولم يتيهم حتى أحدث بآسور الجمار ومع على خفيه ويقيم ويصلي لأن سورا الجماران كان طهورا فالتيم
أفضل وان كان الطهور هو التراب فالقدم لا حظ له في التيم اه ولو قطعت إحدى رجليه وبقي منها أقل منه أي قدر ثلاث أصابع
أو بقي ثلاث أصابع لكن من العقب لأن موضع المسح قلبه على الصميمة والمقطوعة لا يمسح لوجوب غسل نكأ الباقي كما لو قطعت من
الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا يمسح اه كالرجل اه (قوله حتى ينزع الأولى) قال العيني في شرح الجمع وثمرة الاختلاف تظهر
في مسائل منها أن لو لبسها قبل غسلها ثم خاض ما عظم فوصل الماء إلى رجليه وسائر أعضائه الوضوء جاز له المسح عند اختلافهم
(قوله ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام) جواب عن استدلال مقدّر الشافعي رحمه الله (قوله لأن ذلك غير منصوص عادة) أي في لبس الخفاف
(قوله وللشافعي ثلاثا) قلنا (٤٨) كملت ليس له أن يمسح بعدها حتى ينزع ويغسل رجليه وهذا إذا لم يكن معذورا فان

فادخلها الخلف ثم غسل الأخرى فادخلها الخلف لا يجوز له أن يمسح حتى ينزع الأولى ثم يدخلها فيه
كما كانت قلنا هذا اشتغال بما لا يفيد لأن نزعها ثم لبسها من غير أن يلبسها غسل ما تحتها ليس فيه حكمة
فلا يجوز اشتراطه ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام أدخلتها وهما طاهرتان أي أدخلتها كل واحدة
الخلف وهي طاهرة لأنهما اقترنا في الطهارة والادخال لأن ذلك غير منصوص عادة وهذا كما يقال دخلنا
البلد ونحن ركبنا بشرط أن يكون كل واحدنا كما عند دخولها ولا يشترط أن يكون جميعهم ركبنا
عند دخول كل واحد منهم ولا اقترانهم في الدخول قال رحمه الله (وما وليه للقيم وللشافعي ثلاثا) هذا
بيان لمدّة المسح أي صح المسح يوما وليه إلى آخره لقوله عليه الصلاة والسلام للشافعي ثلاثا أيام وليه
ويوم وليه للقيم قال رحمه الله (من وقت الحدث) بيان لأول وقت مدّة المسح أي يمسح يوما وليه
وثلاثا من وقت الحدث إلى وقت الحدث لأن الخلف عهد ما نفعه من وقت المنع ولأن ما قبله ليس
بطهارة المسح وأغله وطهارة الغسل فلا يعتبر قال رحمه الله (على ظاهرهما) بيان لحل المسح حتى
لا يجوز مسح باطنه أو عقبه أو ساقيه أو جوانبه أو كعبه لقول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرى
لكان باطن الخلف أولى بالمسح من أعلاه لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهرهما
خطوطا بالأصابع قال رحمه الله (مرة) أي يمسح مرة واحدة يمسح فلا يمسح فيه التكرار بخلاف الغسل
وقد مر الفرق في موضعه قال رحمه الله (ثلاث أصابع) بيان لمقدار المسح حتى لو مسح بأصبع
واحدة ثلاث مرات من غير أن يأخذ ما يجيد لا يجوز ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات وأخذ
لكل مرة ما يجيد جاز لوجود المقصود ولو أصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث أصابع جاز وكذا
لو مشى في حشيش مبتل بالطرر قلنا ولو كان مبتلا بالطل أو أصاب الخلف طل قدر الواجب قيل يجوز
لأنه ماء وقيل لا يجوز لأنه تنقص دابة في البصر يجنبه الهوام والأول أصح ويصبر قدر ثلاث أصابع
من كل رجل على حدة حتى لو مسح على إحدى رجليه مقدار سبعين وعلى الأخرى مقدار خمسة
أصابع لا يجزئه والمعتبر فيه أصابع اليد لأنها آلة المسح وأكثرها يقوم مقام الكل وقال الكرخي
يعتبر أصابع الرجل كأي الخرق والأول أصح ثم الشيخ رحمه الله تعالى ذكر قدره لا آلة ولم يذكر
قدر المسح فكأنه استغنى عنه بيان الآلة لحصول المقصود به أنه مقدار ثلاث أصابع فلذا مسح
بها فقد حصل الغرض فيكون بيانها جميعا قال رحمه الله (يبدأ من رؤس الأصابع إلى الساق) هكذا

كان صاحب جرح لا يرقا
ونحوه ليس له المسح إلا في
وقت الصلاة قلنا خرج
وقت الصلاة ودخل آخر
وجب النزاع أن كان توضأ
ولبس على السيلان والا
يستكمل المدة كغيره اه
راد الفقيه (قوله من وقت
الحدث) أي لا من وقت
اللبس اه (قوله إلى وقت
الحدث) أي إلى مثل وقت
ذلك الحدث من اليوم الثاني
(قوله لأن الخلف عهد ما نفعه)
أي من سرية الحدث إلى
القدم ولا يشرع تسيرا
لثبوت النزاع والحاجة إلى
النزع عند الحدث اه
(قوله في المتن على ظاهرهما)
ويتعلق الجار والجورور
بالمنذوف أي يمسح اه ع
وقال الرازي متعلق بقوله
صح اه (قوله بالمسح) أي
من أعلاه وفي نسخة من

ظاهره اه (قوله خطوطا) نصب على الحال أي محططا وفي المجتبى أظهر أن خطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر
الرواية اه كما في وفي هذا إشارة إلى أنه لا يشترط التكرار إذا نطوطا إنما تكون إذا مسح مرة اه مستثنى (قوله في المتن ثلاث
أصابع) يتعلق بالمنذوف الذي قدره اه ع وقال الرازي متعلق بمنذوف تقديره مسح اه (قوله لكل مرة ما يجيد جاز) أي إن مسح
كل مرة غير ما مسح قبل ذلك اه شرح الوفا بتوضيحه في النخبة أن المسح برؤس الأصابع يجوز أن كان الماء متقاطرا ولو مسح بظهر
الكف جاز لكن السني بآطنها شرح وقاية اه (قوله أو أصاب الخلف طل) قال في المصباح الطل المطر الخفيف ويقال أضعف المطر
اه (قوله يعتبر أصابع الرجل) أي لأن المسح يقع عليه وهي أكثر المسح فاعطى له حكم الكل كما في الخرق اه معراج (قوله والأول
أصح) إذا مسح فعمل يضاف إلى الفاعل لا إلى المفعول فتعتبر الآلات اه معراج وصاحب الرجل الواحدة يمسح اه غاية (قوله في المتن
يبدأ من رؤس الأصابع إلى الساق) لما بين مقدار الواجب استأنف الكلام لبيان الكيفية على الوجه المسنون وقال يبدأ إلى آخره

مسكين وعن الحسن عن أبي خنيفة أنه يمنع ما بين أطراف الأصابع إلى الساق وفي قول المصنف من الأصابع إلى الساق إلى اليد إلى
الغاية لا تدخل تحت المغنيا اه مجتبى ولو بدأ من قبل الساق جازا لأنه ترك السنة اه مسكين (قوله في المتن والخرق الكبير)
باليد الموحدة وباليد المثلثة أيضا اه ع (قوله في المتن وهو قدر ثلاث أصابع القدم أصغرها) وما ذكر من اعتبار أصابع الرجل رواية
الزيادات وفي الأجناس في اعتبارها مضمومة أو منفردة اختلاف المشايخ قال بعضهم بقدر ثلاث أصابع الرجل مضمومة لانفرجة اه
كأن وقوله أصغرها بالخرق بدل من الأصابع ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي أصغرها أو النصب على تقدير أعني اه ع
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله سواء كان الخرق في ظاهر الخف أو في باطنه أو في ناحية العقب والحكم لا يختلف يعني إذا كان الخرق
مقدار ثلاثة أصابع من أي جانب كان فذلك يمنع جوار المسح وذكر خمس الأئمة (٤٩) الخلو في وشيخ الاسلام المعروف

بجواهر زاد من رحمهما الله أنه
إذا كان المكشوف من قبل
العقب أكثر من المستور
لا يجوز المسح عليه والمروى
عن أبي خنيفة رحمه الله في
هذه الصورة أنه يمسح حتى
يسدوا أكثر نصف العقب
كما في المحيط شرح الكثر
للشيخ مسكين رحمه الله (قوله
لأن الأصل في القدم هو
الأصابع) حتى يجب بقطعها
الدية اه ع ولو كان في
خف واحد خرق في مقدم
الخف قسدر أصبع وفي
مؤخره مثل ذلك وفي جانبه
مثل ذلك كل ذلك كان في
الاسفل من الساق لا يجوز
لأنه إذا جمع بصير قدر ثلاثة
أصابع اه فتاوى قاضيان
رحمه الله (قوله والاول
أصح) أي لأن منع الخرق
باعتبار أنه يجعل بالمشى وهو
بالرجل بخلاف المسح فإنه
باليد اه يحيى (قوله يعتبر
أكثرها) أي وهو ثلاثة

نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولأن المسح بدل الغسل فيكون معتبرا به وهذا بيان السنة
حتى لو بدأ من الساق إلى الأصابع جاز لحصول المقصود لأنه خلاف السنة قال رحمه الله (والخرق الكبير
يمنعه) أي يمنع المسح لأنه لا يمكن مواطبة المشى معه فصار كلفا فافقه قال رحمه الله (وهو قدر ثلاث أصابع
القدم أصغرها) أي الخرق الكبير قدر ثلاث أصابع القدم أصغرها لأن الأصل في القدم هو الأصابع
والثلاث أكثرها فيقوم مقام الكل والاعتبار بالأصغر للاحتياط وفي رواية الحسن يعتبر أصابع
اليسار اعتبارا بالمسح وهو قول الرأزي والاول أصح ويعتبر بهذا المقدار في كل خف على حدة على
ما يأتي وأما اعتبار الأصغر إذا انكشف موضع غير موضع الأصابع وأما إذا انكشف الأصابع
نفسها يعتبر أن ينكشف الثلاث أيها كانت ولا يعتبر الأصغر لأن كل أصبع أصل بنفسها فلا
يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الأقدام مع جارتها أو هما قدر ثلاث أصابع من أصغرها يجوز المسح
فإن كان مع جارتها لا يجوز المسح وفي مقطوع الأصابع يعتبر الخرق بأصابع غيره وقيل بأصابع
نفسه لو كانت قائمة والخرق المانع هو الخرق الذي يرى ما تحته من الرجل أو يكون منضمًا لكن
يتفرج عند المشى ويظهر القدم منه عند الوضع بأن كان الخرق عرضا وإن كان طولا لا يدخل فيه ثلاث
أصابع فأكثر ولكن لا يرى شيء من القدم ولا يتفرج عند المشى لصلايته لا يمنع المسح ولو انكشف
الطهارة وفي داخلها بطاقتين جلد أو خرقة مخروطة بالخف لا يمنع والخرق فوق الكعب لا يمنع لأنه لا عبادة
بليسه والخرق في الكعب وما تحته هو المعتبر في المسح وقيل لو كان الخرق فوق القدم لا يمنع ما لم يبلغ
أكثر القدم لأن موضع الأصابع يعتبر أكثرها عند القدم كذا في الغاية قال رحمه الله (ويجمع في
خف لأميسا) أي ويجمع الخروق في خف واحد لاق خفين لأن الرجلين عضوان حقيقة فعمل بهما أي
بالحقيقة ولم يجمع ولهذا لم يجز نقل البلاء من أحدهما إلى الأخرى اعتبارا بالحقبة وجعلنا في حكم
عضو واحد في منع المسح على أحدهما وغسل الأخرى احترازا عن الجمع بين الأصل وبدله فيما هو كعضو
واحد ألا ترى إلى قوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين ومقابلته بالجمع بالجمع تقتضي انقسام الأقدام
على الأجزاء في تناول رجل واحد ولكن لما جعلنا في الحكم كعضو واحد تناولهما الأمر فوجب
غسلهما ثم الخرق الذي يجمع أقله ما يدخل فيه المسألة وما دونه لا يعتبر الخافاه جواز الخرز قال
رحمه الله (بخلاف النجاسة والاكتشاف) أي بخلاف النجاسة المنفرقة حيث يجمع وإن كانت متفرقة
في خفيه أو ثوبه أو بدنه أو مكانه أو في المجموع وبخلاف اكتشاف العودة المنفرقة كما تكشف شيء من

(٧ - زيل في أول) أصابع ولو بدأ ثلاثة من أي مسلة اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجمع وقال بعضهم يمنع وهو الصحيح اه
بائع قال في الجوهر توفي المحيط إذا كان يسدو قدر ثلاث أقدام وأما لمه مستورة قال السرخسي يمنع وقال الخلو في لا يمنع حتى يسدو
قدر ثلاث أصابع بكالها وهو الأصح اه (قوله في المتن ويجمع في خف لأميسا) لقائل أن يقول لا داعي إلى جعله وهو اعتبارها كأنها في
موضع واحد لمسح المسح لأن امتناعه فيما إذا اتحد المكان حقيقة لا انتقامه عن الخف بامتناعه قطع المسافة المعتادة له لأنها في اللغات
الاكتشاف من حيث هو اكتشاف والألوجب الغسل في الخرق الصغير وهذا المعنى متفق عند تعرفها صغيرة كقدر الحصة والقوله لا مكان
قطعها مع ذلك وعدم وجوب غسل البادى قاله الكمال رحمه الله (قوله فوجب غسلهما) والاجلا كعضو واحد في وجوب الغسل
وارادة النجاسة المانعة احتياطا أو إتماما بجملا كذلك في جميع الخروز وإن كان الاحتياط في ذلك لأن المسح خمسة فلا مناسبة للتضييق
بإيجاب الاحتياط اه يحيى (قوله المسلة) بكسر الميم الأبرة العظيمة

بجروح العقب ليس الا لانه
 وقع عنده اذ مع حلول
 العقب في الساق لا يمكنه
 متابعة المشي فيه وقطع
 المسافة بخلاف ما اذا كانت
 تعود الى محلها عند الوضع
 ومن قال الاكثر فلظنه ان
 الامتناع منوط به وكذا
 من قال يكون الباقي قدر
 الفرض وهذا الامور انما
 تبنى على المشاهدة ويظهر
 ان ما قاله ابو حنيفة اولى
 لان بهما العقب في الساق
 يقلق عن مداومة المشي
 دواما على الساق نفسه
 اه (قوله في المستر ان لم
 يحتمل ذهاب رجله من البرد)
 قال الزاهد رجه الله وان
 مضى وهو يخاف البرد على
 رجله بالتمزع يستوعبه
 بالمسح كالجبار اه (قوله
 فانه يضي على صلاته) لانه
 لا امانة في القطع لان حاجته

غسل الرجلين وهو عاجز عن
قاضيان وهو الأصح وقال
عدم صحة هذا القول لأن
رجليه يقطع عند عدمه
كان يهبط لوقت قصر على غسل
واختلف ثابتا في كثير من الأص
الطهارة عنده وهو المقصود
والحيث من أنه انما يستزاع اذا
السراية كما ان عدم الماء لا

غسل الرجلين وهو عاجز عنه لعدم الماء ولا حظ للرجلين من التيمم فيمضي على مسلاته اه كما في فتاوى من
فاضلان وهو الاصح وقال الزاهد والاصح انه يغضي فيها بالتيمم قال العلامة المحقق كمال الدين رحمه الله في فتح القدير لكن الذي يظهر
عدم صحة هذا القول لان الشرع قد منع الخف بهذه فيسرى الحدث بعسدها اذ لا يوافقها مع الحدث فكما يقطع عند وجود الماء بغسل
رجليه يقطع عند عدمه ليتيمم بالرجلين فقط ليزنم فوالاصل بالخلف بل لكل لان الحدث لا يفتقر اقصيه محمدنا يحدث القدمين وان
كان بحيث لو اقتصر على غسلهما اذ رفع كمن غسل ابتداء الاغصه الارجليه وفي الماء فانه يتيمم بالرجلين فقط والالكان جمع الاصل
واختلف باتباق كثير من الصور بل الحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وهذا لان التيمم ان لم يصب الرجل حدثا لم يكن باصديها حكم
الطهارة عنده وهو المقصود فلا يصلح عدم الماء ما ناعا السرايه بعد عدم الماء المعتبره شرعا غاية لمنعه وعلى هذا فلا ذكر في جوامع الفقه
والحيط من انه انما يستزاع اذا تمت اذ لم يخف اذ هاب من شدة البرد فان خاف فله ان يسمح مطلقا فيه نظر فان خوف البرد لا أثر له في منع
السرايه بكان عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر انه لا يمنع لكن لا يسمح بل يتيمم لخوف البرد والله سبحانه وتعالى اعلم وعن هذا نقل بعض

المشايخ تأويل المسح المذكور بأنه مسح جبهة لا مسح الخف فعلي هذا يستوجب الخف على ما هو الأولى أو أكثر وهو غير المذهب وهو من
اللفظ المؤثر مع أنه إن غلبت إذا كان معنى الجبهة يصدق على سائر ليس تحت حمل وجع بل عضو جميع غير أنه يخاف من كشفه حدوث
المرض للبرد ويستأنز به لان مسئلة التيم لخوف البرد على عضواً أو أسودانه ويقضى أيضاً على ظاهر مذهب أبي حنيفة جواز تركه رأساً
وهو خلاف ما يقصده اعطاهم حكم المسئلة اه (قوله في التيم ولو مسح مقيم فسافر الى آخره) هذه المسئلة على ثلاثة أوجه وجه
يقول مسئلة الى مدة السفر بالاتفاق وهو لو سافر قبل انقضاء الطهارة ووجهه لا يقول اليها بالاتفاق وهو لو سافر بعد استكمال مسئلة
الاقامة ووجهه يختلف فيه وهو ما لو سافر بعد الحدث قبل استكمال المسئلة اه كي (قوله مسح ثلاثاً) أي من وقت الحدث لامن وقت
السفر (قوله وتغليب حكم الحضر على السفر) وانما غلب حكم الحضر لكونه عزية وحكم السفر رخصة وإذا اجتمع العزيمة والرخصة
في عبادة غلبت العزيمة احتياطاً فعلي هذا المسافر في السفينة اذا دخلت الممران وهو في الصلاة أتمها ولا يجوز القصر اه يحيى (قوله
التسوية) أي بين المقيم والمسافر اه (قوله كالصوم الخ) قال في الدراية وهذا (٥١) ليس كالصوم والصلاة لان

الصوم الواحد والصلاة
الواحدة لا تعتبر باعتبار
الاقامة في أوله لا يبيع الاقطار
واعتبار السفر في آخره
يبيع فترجح جانب الحرمة
احتياطاً وكذا في الصلاة
يسرّح جانب الاقامة
احتياطاً أما الوقت فما
يخبر أن لم يجتمع الاقامة
والسفر في وقت واحد
فكان لا اعتبار لم يوجد
وهو السفر ألا ترى أنه لو
أحدث ولم يمسح بتغير المدة
وان انعقدت المدة على حكمها
لان المدة ليست بصلاة
والحكم المتعلق بها وهو
عدم سريان الحدث ليس
بعبادة أيضاً بخلاف الصوم
والصلاة لانها عبادتان
فاذا اجتمعت الاقامة والسفر
تدافعتا فغلبت الاقامة

من قال تفسد صلاته وهو أشبه لسراية الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم يقيم له ويصلي
كالو بتي من أعضائه لعمدة ولم يجد ماء يغسلها به فانه يقيم فكذا هذا قال رحمه الله (وبعدهما غسل
رجليه فقط) أي بعد النزوع وبعد مضي المدة غسل رجليه فقط وليس عليه إعادة بقية الوضوء اذا
كان على وضوء لان الحدث السابق هو الذي حمل بتدبيره وقد غسل بعده سائر الأعضاء وبقيت
القدمان فقط فلا يجب عليه الاغسلهما ولا معنى لغسل الأعضاء المعسولة تأيلاً لان الفاتت الموالاة
وهو ليس بشرط في الوضوء قال رحمه الله (ونزوح أكثر القدم نزوح) وقد تقدم الوجه والخلاف
فيه ولا فرق بين نزوحه بنفسه وبين الانزاح وفي لفظ المختصر ما يشعر بذلك فانه جعل الخروج كالنزوح
قال رحمه الله (ولو مسح مقيم فسافر قبل تمام يومه وليه مسح ثلاثاً) وقال الشافعي رحمه الله ان سافر بعد
ما مسح يومه ما وليه لا يغسل لان المسح عبادة فاذا شرع فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالصوم
اذا شرع فيه ثم سافر لا يفطر وكالصلاة اذا شرع فيها في سفينة في الاقامة ثم سارت فصار مسافراً في
صلاته فلا يتغير فرضه وما ذاك الا لاجتماع الحضر والسفر وتغليب حكم الحضر على السفر ولنا قوله
صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثاً أيامه ولياليها ولان الغرض من الرخصة التخفيف عن
المسافرين وهو زيادة المدة وفيما ذهب اليه التسوية فلا يجوز كالصوم قبل الحدث أو بعده
قبل المسح ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر آخره كالصلاة بخلاف ما اذا سافر بعد تمام المدة لان
الحدث سري الى القدم والسفر لا يرفعه وقوله كالصوم الى آخره قلنا الصوم عبادة واحدة ولهذا
يفسد كله بفساد جزء منه وكذا الصلاة وأما المسحات في المدة فكل واحدة منفصلة عما قبلها وما
بعدها ولهذا لا يفسد الكل بفساد مسحة واحدة فامتنع الالتحاق وانما تطهير الصلوات الخمس أو صوم
الشهر لا تفصال كل صلاة أو كل يوم عن الآخر قال رحمه الله (ولو أقام مسافر بعد يومه وليه نزع والا يتم
يومه وليه) لان رخصة السفر لا تبقى بدونه قال رحمه الله (وصح على الموق) أي يجوز المسح على الموق
وهو الجرموق وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لان الحائض لا تدعوا اليه في الغالب فلا تتعلق به الرخصة

السفر لذكرنا وههنا اقتضت الاقامة وجدنا السفر لم تثبت المعارضة والتدافع كذا في الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام اه (قوله
بعد يومه وليه نزع) لانه لو مسح مسح وهو مقيم أكثر من يومه وليه (قوله في المتن وصح على الموق) قال الجوهري والمطرزي الموق خف قصير
يلبس فوق الخف وهو فارسي معرب كمال (قوله وهو الجرموق) حاصل الكلام هما ان الجرموق ما يلبس فوق الخف وانما يجوز المسح عليه
اذا لبسه قبل أن يحدث وبعد لا يجوز لان الحدث حل بالخف فلا يرفعه المسح على الجرموق ولو لبسه قبل الحدث ثم أحدث حل الحدث
بالجرموق فيمسح عليه حتى لو كان واسعا فادخل يده الى الخف ومسح عليه لا يجوز لعدم الحدث فيه اه يحيى قال في الدراية وفي قوله
استسما لاوغرضاً لما في جواب سؤال وهو ان الجرموق لو كان تبعاً للخف ينبغي أن لا يبطل المسح كما لا يبطل بنزع أحد طاق خف ولو
كان تبعاً لرجل ينبغي أن لا يجوز المسح على الخف بنزعه فقال انه تبع استسما لاوغرضاً لامن كل وجه فهو في الحقيقة أصل بنفسه
بدليل جواز المسح عليه ولو لبسه منفرداً بالاجماع فاذا لبسه على الخف علمنا بالشبهين وأثبتنا الحكم بحسب الدلائل فقلنا بالتبعية
عند قيام المسح فاذا زال المسح زالت التبعية فيحل الحدث عما تحته بخلاف ذي طلقين فان كل واحد من الطاقين متصل بالآخر من
كل وجه فيصيران بحكم الاتصال كالشعر مع بشرة الرأس فكان المسح على أحدهما مسحا على ما تحته حكما فيكون أحدهما دال على الآخر

لا عن الخلف معنى والجرموق قبل التزج بدل عن الرجل لان الخلف لم يأخذ حكم الرجل فجري وجوده بجري العدم فصارت كخلف ذي طاقين فيكون كل واحد بلا عنه اه (٥٢) قوله كالخلق رأسه بعد المسح) وكذلك كان الخلف شعر ياتبع على ظاهر الشعر

ولان البدل لا يكون له بدل ولنا حديث بلال قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين ولاه تبع الخلف استعمالا لا فيلبس بدون الخلف عادة وكذا تبع له غرض لان الغرض من لبسه صيانة الخلف عن الخرق والفسد فكان كخلف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل لا عن الخلف وقوله ان الحاجة لا تدعو اليه غير مسلم ثم من شرط حوازم المسح على الجرموق ان لا يحدث قبل لبسه بعد لبس الخلف حتى لو لبس الخلف على طهارة ثم أحدث قبل لبس الجرموق لم يمسح عليه سواه لبسه قبل المسح على الخلف أو بعده لان حكم الحدث استقر عليه ولو مسح على الجرموقين ثم نزعهما مسح على خفيه لان المسح عليهما ليس مسحا على الخفين لا اتصالهما عن الخفين بخلاف المسح على خف ذي طاقين ولو زرع أحد طاقيه أو قشر جلده طاهر الخفين حيث لا يبعد المسح على ما تحته لان الجميع شيء واحد للاتصال فصارت كالخلق رأسه بعد المسح ولو زرع أحد جرموقيه بطل مسحهما فيمسح الخلف والجرموق الباقي وقال زفر يمسح على الخف المتزوع جرموقه وليس عليه في الآخر شيء لان المسح باق في غير المتزوع ولنا أن طهارتهما جليين لا تجزأ أذهما وطيفة واحدة ولهذا لا يجوز أن يفضل أحدهما ويمسح الأخرى فإنا انتقض في أحدهما انتقض في الأخرى ضرورة عدم التجزئ ثم قيل يترج الجرموق الباقي لان رجع أحدهما كنزهما العدم التجزئ فصارت كزع أحد الخفين حيث يجب عليه زرع الآخر ولا يترج في طاهر الرأية لانه لو لبس الجرموق فوق الخلف الواحد في الابتداء كان له ان يمسح عليه وعلى الخلف الآخر فكذا اذا زرع أحدهما في الانتهاء ولو أدخل يده تحت الجرموقين ومسح على الخفين لا يجوز لوجوب المسح على الجرموقين ولو كان الجرموق من كراش لا يجوز المسح عليه لانه لا يمكن متابعة الشيء عليه فصارت كالغافة الآن تنقل اليه الى الخلف قد راوا يجب لحصول المقصود قال رحمه الله (والجورب المجلد والمنعل والخفين) أي يجوز المسح على الجورب اذا كان منفصلا أو مجلدا أو خفينا أما اذا كان مجلدا أو منفصلا فإنه يمكن مواظبة المشي عليه والرخصة لأجله فصارت كخلف والمجلد هو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله والمنعل هو الذي وضع الجلد على أسفله كاتعل القدم وقيل يكون الى الكعب وأما الخفين فالمدكور قولهما وحدهما ان يستمسك على الساق من غير ربط وان لا يرى ما تحته وقال أبو حنيفة لا يجوز المسح عليه لان المأمور به غسل الرجلين وعدل عنه في الخلف لما روينا وليس الجورب في معناه لانه لا يمكن مواظبة المشي عليه ولهما ما روي انه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويروي رجوع أبي حنيفة الى قولهما قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة أيام وعليه القوي وعنه انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعزاده فعلت ما كنت أنهي النمس عنه فاستدلوا به على رجوعه قال رحمه الله (لا على عملة وقلسوة وبرقع وقفازين) أي لا يجوز المسح على هذه الاشياء لانه ثبت في الخلف على خلاف القياس فلا يلحق به غيره ولانه لا خرج في نزع هذه الاشياء عادة فلا يمكن الحاقها بالخلف لعدم الضرورة قال رحمه الله (والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة وضو ذلك كالغسل لما تحتها) وليس بدل بخلاف المسح على الخفين ولهذا لا يمسح على الخلف في إحدى الرجلين ويقبل الأخرى لانه يؤدي الى الجمع بين الاصل والبدل ولو كانت الجبيرة في إحدى رجليه مسح عليها وغسل الأخرى ولا يكون ذلك جمعا بين الاصل والبدل الا ترى الى حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الجبيرة في إحدى يديه فثبت أن المسح على الجبيرة معادام العذر قائما أصل لا بدل قال رحمه الله (فلا تنوقت) أي لا تنوقت المسح على الجبيرة لانه كالغسل لما تحتها على ما تقدم والغسل لا ينوقت فكذا هذا قال رحمه الله (ويجمع

ثم خلق الشعر فانه لا يلزمه اعادة المسح اه نهاية قال في البدائع في وجهه قول زفر والحسن بن زياد لانه يجوز الجمع بين المسح على الجرموق وبين المسح على الخلف بتداهيان كان على أحد الخفين جرموق دون الآخر فكذا بقاها وان سبق المسح في الجرموق والخلف فسلامة في الاعادة (قوله وقال زفر) أي والحسن ابن زياد اه (قوله تحت الجرموقين) أعني اللذين لبسهما قبل الحدث اه (قوله لا يجوز) لانه في غير محل الحدث كالمسح على المكعب والستر لكعب اتفاقا وفي الاختيار وكذا اذا كانت مقدمته مشقوقة اذا كانت مشدودة أو من ضرورة لانها كالخفونة اه (قوله فلا يلحق به غيره) مما لا يمكن في معناه قال قاضيخان في فتاواه وكما يجوز المسح على الخلف يجوز المسح على الجبائر اذا كان يضر بالمسح على الجراحة وان كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز له المسح على الجبائر اه (قوله كالغسل لما تحتها) أي ما دام العذر قائما ولهذا الوضوء على عصاة فمسقط فأخذنا أخرى لانجب الاعادة عليها لکنه

الاحسن نقله في الخلاصة وهذا أيضا الوضوء على خرقه رجلاه الجروحة وغسل الصبيحة وليس الخلف عليها ثم أحدث مع فانه يتوضأ ويد تزرع الخلف لان الجروحة مغسولة حكما ولا تجتمع الوظيفتان في الرجلين قال في شرح الزايدات وعلى قياس ما روي عن أبي حنيفة ان ترك المسح على الجبائر وهو لا يضره يجوز يعني أن يجوز لانه لا يسقط غسل الجروحة صارت كالأهبة هذا اذا لبس

الخلف على المصحة لا غير فان لم يمسح على الجبيرة أيضا بعد ما مسح على جبيرتها فإنه يمسح عليها لان المسح عليها مكمل لما تحتها اه كال
 رحمه الله قال قاضيان في فتاواه وان مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده انه لا يشترط
 فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر جاز وان مسح على الصنف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرط الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي
 حنيفة اه (قوله بخلاف الخلف) أي فانه لا يسقط غسل ما تحتها (قوله انه قال كسرت) صوابه كسر أحد زندي لان الزند مذ كركذا
 في المغرب اه الدارقطني عن علي رضي الله تعالى عنه قال انكسر أحد زندي فأمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمسح على الجبائر
 برويه مروى بن خالد الواسطي ولا يصح اه عبد الحق (قوله يوم أحد) في المغرب يوم خيبر والزندان عظم الساعد (قوله فأمرني) ومطلق
 الأمر للوجوب (قوله ليس بواجب) أي بل مستحب لان المسح قائم مقام الغسل وهو ليس بواجب فكذا بدله فأمرني على به للاستيعاب اه
 يحيى (قوله والعصم أنه واجب) لان غسل هذا العضو كان واجبا ثم تعذر فيصيب به كالتيمن اذا نذر الوضوء ولا فرق بين الاستيعاب
 فيحصل الأمر على الوجوب اه يحيى قال القدوري في التبريد الصحيح من منذهب (٥٣) أي حنيفة أنه ليس بفرض

وقوله في الخلاصة ان أبا
 حنيفة رجع الى قولهما
 لم يشترط شربة قبضه عنه
 ولعل ذلك معنى ما قيل
 ان عنه روايتين وقال
 المصنف في التبيين الا انه ما
 على ما ذكره في شرح
 الطحاوي وشرح الزوائد
 انه ليس بفرض عنده اه
 كمال رحمه الله قال في
 البدائع ولو كانت الجراحة
 على رأسه وبعضه صحيح
 فان كان الصحيح قد مر ما يجوز
 عليه المسح وهو قدر ثلاث
 أصابع لا يجوز الا أن يمسح
 عليه لان المفروض من مسح
 الرأس هذا القدر وهذا
 القدر من الرأس صحيح فلا
 حاجة الى المسح على الجبائر
 وان كان أقل من ذلك لم
 يمسح عليه لان وجوده
 وعلمه بمنزلة ومسح على

مع الغسل) أي يجمع المسح على الجبيرة مع الغسل وقد تقدم الوجه فيه قال رحمه الله (ويجوز
 وان شدها بالوضوء) أي وان شدها الجبيرة بلا وضوء جاز المسح عليها لان في اعتبارها في تلك الحالة حرجا
 ولان غسل ما تحتها سقط وانتقل الى الجبيرة بخلاف الخلف ثم اعلم أن المسح على الجبيرة واجب عندهما
 لا يجوز تركه لحديث علي رضي الله عنه أنه قال كسرت إحدى زندي يوم أحد فأمرني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن أمسح على الجبائر وعنده أبي حنيفة ليس بواجب حتى يجوز تركه من غير عذر في رواية
 وقال في الغاية والعصم أنه واجب عنده وليس بفرض حتى يجوز صلاته بدونه وقيل لا خلاف بينهم
 لانهما إنما قالوا بعدم جواز ترك المسح فحين لا يضره المسح وانما قال أبو حنيفة بالجواز حين يضره المسح
 ذكره القدوري وقال أبو علي النسفي انما يجوز المسح على الجبيرة اذا كان المسح على الفرحة يضره وأما
 اذا قدر على المسح عليها فلا يجوز له على الجبيرة كما لو قدر على غسلها وفي المستصفى الخلاف في الجروح
 وفي المكسور يجب المسح اتفاقا وفي المحيط اذا زادت الجبيرة على رأس الجرح ان كان محل الخسرة
 وغسل ما تحتها يضر بالجراحة يمسح على الكل تبعا وان كان الحل والمسح لا يضر بالجرح لا يجزئ به
 مسح الخسرة بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها لا على الخسرة وان كان يضره المسح ولا يضره
 الحل يمسح على الخسرة التي على رأس الجرح ويغسل حولها وتحت الخسرة الرائدة اذا كانت للضرورة
 يتقدر بقدرها قال رحمه الله (و يمسح على كل العصابة كان تحتها جراحة أولا) هذا اذا كان
 يضره نزعهما وغسل ما تحتها كالجبيرة ولو دخل تحتها موضع صحيح أخرجه المسح للضرورة لان العصابة
 لا تصب على وجهه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل يدخل ما حول الجراحة تحت العصابة وسوى
 من الجراحة وغيرهما مثل الكي والكسر لان الضرورة تشل الكل وقوله ويمسح على كل العصابة لان
 الواجب ان تنقل اليها وكذا الجبيرة يمسح على كلها لان الاستيعاب واجب وذكر الحسن أن المسح على
 الاكثر كاف لانه قائم مقام الكل ولو انكسر طرفه بعسل عليه دواء وعمل كافا كان يضره نزعه مسح
 عليه وان ضره المسح تركه وشقوق أعضائه يمر عليها الماء ان قدر والامسح عليها ان قدر والا تركه وغسل
 ما حولها قال رحمه الله (فان سقطت عن ربه بطل) أي ان سقطت الجبيرة عن ربه بطل المسح لزوال العذر

الجبائر (قوله اذا كان المسح على الفرحة يضره) حتى لو لم يضره بالماء الحار وهو قدر عليه ويجب استعماله اه كمال (قوله بالخلاف في
 الجروح) لان الغسل يضر بالجراحة دون الكسر اه (قوله وفي المكسور يجب) وكذا بناء على ان خبر المسح عن علي في المكسور اه كمال
 (قوله في المتن ويمسح على كل العصابة) قال ابن وهب رحمه الله في شرح منطلوخته لو كان المسح يضر بالمسح سقط بالاتفاق للمرج
 وقيل لان الغسل سقط للضرورة والمسح أولى واقتل ان يقول الغسل سقط الى خلف بخلافه اه (قوله هذا اذا كان يضره نزعهما وغسل
 ما تحتها) وان لم يضره غسل ما حولها ومسحها بنفسها وان ضره المسح لا الحل يمسح على الخسرة التي على رأس الجرح ويغسل ما حولها
 تحت الخسرة الرائدة اذا كانت للضرورة يتقدر بقدرها ولم أره ما اذا ضره الحل لا المسح لظهور أنه حينئذ يمسح على الكل اه كمال ومن
 ضرورة الحل ان يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجتمع بربطها اه كمال (قوله وذكر الحسن ان المسح على الاكثر كاف)
 قال في الكافي ويكتفى بالمسح على أكثرها في الصحيح لا يؤتى الى افساد الجراحة اه (قوله في المتن فان سقطت عن ربه بطل) فان كان في
 صلاة مستقبل لانه تبين أن غسل ما تحتها واجب بالحدث السابق فبين ان شروعه في الصلاة لم يصح فيستقبلها كافي وفي المجتبى

لم يذكر في عامة الكتب أنه إذا برأ موضع الجبائر ولم تسقط ما حكمه في شرح الضلالت لا يبطل المسح اه قال في شرح الوفاية وان سقطت عنها فبذلها بأخرى فالاحسن إعادة المسح فان لم يعد أجراه ولا يشترط تثليث مسح الجبائر بل يكفي مرة واحدة وهو الاصح اه يحيى (قوله فانه لا يجب استيعابه رواية واحدة) سابعها اذا مسحها ثم شدة عليها أخرى أو عصا به جاز المسح على القوفاني ثامنهما مسح على الجبائر في الرجلين ثم ليس الخفين مسح عليهما تاسعها اذا دخل المصحة تحت الجبائر أو العصابة لا يبطل المسح عاشرها أنه لا يشترط النية في جميع الروايات وبسن التثليث عند البعض اذا لم يكن على الرأس حذى عشرها اذا زالت العصابة الفوقانية التي مسح عليها واستغنى عنها لا بعد المسح على الثنائية خلاها لابي يوسف ثاني عشرها اذا كان الباقي أقل من ثلاث أصابع اليد كاليد المقطوعة أو الرجل جاز المسح عليها بخلاف الخف في هذا الاحكام * اعلم ان الرازي رحمه الله ذكر عشر مسائل يختلف المسح على الجبائر فيها المسح على الخفين لكنه فانه مستثنان وهما الرابع والخامس من هذا الشرح وسيند تكون المسائل اثني عشر وهما ان قد سقت تلك المسائل التي زادها الرازي رحمه الله (قوله في المتن ٥٤) ولا يفترق الى النية في مسح الخف والرأس قال الرازي ونشترط النية في المسح على

الخفين في بعض الروايات بخلاف مسح الرأس ومسح الجبائر فانه لا يشترط فيها باتفاق الروايات اه (قوله وفيه نظر) وجه النظر ما تقدم أنه لا يجوز الجمع بين الغسل والمسح لثلاث يلزم الجمع بين الاصل والبدل اه يحيى (قوله والاول) أي وهو عدم اشتراط النية اه (قوله كالوضوء) والمسح على الرأس

قال رحمه الله (والالا) أي وان لم يكن السقوط عن بر لا يبطل المسح لقيام العذر للمسح للمسح على الجبيرة بخلاف المسح على الخف من وجوه أحدها أن الجبيرة لا يشترط شدة على وضوء بخلاف الخف ثانيها أن المسح على الجبيرة غير مؤقت بخلاف الخف ثالثها أن الجبيرة اذا سقطت عن غير بر لا تنقص المسح بخلاف الخف رابعها اذا سقطت عن بر لا يجب عليه الاغسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف حيث يجب عليه غسل الأخرى خامسها أن الجبيرة يستوي فيها الحدث الاكبر والاصغر بخلاف الخف سادسها أن الجبيرة يجب استيعابها في المسح في رواية بخلاف الخف فانه لا يجب استيعابه رواية واحدة قال رحمه الله (ولا يفترق الى النية في مسح الخف والرأس) لان كل واحد منهما ليس بديل عن الغسل بديل أنه يجوز مع القدرة هكذا ذكره القدوري وصاحب البدائع وفيه نظر في مسح الخف وفي جوامع الفقه للعناية بشرط النية في المسح على الخفين فجعله كالتيهم اد كل واحد منهما بديل والاول أظهر لانه ماهرة بالماء فلا يفترق الى النية كالوضوء لانه بعض الوضوء فصار كسح الرأس والجبيرة والله أعلم

(باب الحيض)

(باب الحيض)

الحيض في اللغة عبارة عن السيلا يقال حاض السيل والوادي وحاضت الارنب وحاضت الشجرة اذا سال منها الصبح الاحمر وأما في الشرع فقال في المختصر (هو دم ينقضه رحم امرأة سليمة عن داء وصغر) واحترز بقوله رحم امرأة عن الراف والداء ما خارجه من الجراحات ودم المستحاضة فانهم دم عرق لادم رحم واحترز بقوله سليمة عن داء عن دم النفاس وان النفاس في حكم المنيضة حتى اعتبر تبرعاتها من الثلث واحترز بقوله وصغر عن دم نراه الصغيرة قبل أن تبلغ تسع سنين فانه ليس بمعتبر في الشرع وفيه فوج اشكال فان ما تراها الصغيرة استحاضة وليس بدم رحم ظاهر الخرج بقوله ينقضه رحم امرأة فلا حاجة الى ذكره وقيل سيلا ندم من موضع مخصوص في وقت مخصوص وقيل هو الذي تصير المرأة بالغة بابدائه فانه الكرخي ثم المماء ثلاثة حيض واستحاضة ونفاس ولكل واحد حكم على ما يأتي قال

(قوله في المتن هودم) هذا التعريف عزاء الكاكي الى الفضلى اه (قوله في المتن ينقضه) أي يسكبه ويدفعه اه ع قال في النبايع ونحوه أنه ينتقل من باطن الفرج الى ظاهره لا يثبت الحيض والنفاس والاستحاضة

الابنه في ظاهر الرواية وروى عن محمد في غير رواية الاصول ان الاستحاضة كذلك اما الحيض والنفاس فانهما يثبتان اذا أحست بنزول الدم وان لم يبرز وجهه الفرق بين الحيض والنفاس والاستحاضة على هذه الرواية ان لهما أعنى الحيض والنفاس وقتان لو ما يحصل بهما المعرفة بالاحساس ولا كذلك الاستحاضة لانه لا وقت لها يعلم به فلا بد من الخروج والبروز ليعلم وجه ظاهر الرواية ما روى أن امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها ان فلانة تدعو بالمصباح ليلا فتنتظر اليها قالت عائشة كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشكك في ذلك الا بالناس والمس لا يكون الا بعد الخروج والبروز والفتوى على الرواية فانه في المبسوط اه (قوله واحترز بقوله سليمة) عن دم الجرح من جراحة أو دمل في الرحم (قوله خرج بقوله ينقضه رحم امرأة) لانه دم عرق لا رحم وايضا يشكر راجع الاستحاضة لان السليمة من الداء يخرجها كما يخرجها الاول وتعرفه بالاستدراك ولا تكره دم من الرحم لا ولادة اه كمال (قوله من موضع مخصوص) وهو القبل أي الذي هو موضع الولادة مسكين (قوله في وقت مخصوص) أي وهو ان يكون غائبا اه (قوله ثم المماء ثلاثة) قال في المجتبى وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام هذه الثلاثة والدم الضائع قالوا والدم الضائع ما تراه

قبل وقت البلوغ وانما هو ضائع المعين أحدهما أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها والثاني أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض (٦) بالتشويط وهذا الدم لا يفسد حتى إذا المراهقة إذا رأت قبل تمام تسعين خمسة أيام وحيضها بعد تمام التسعين ثمانية أيام وطهرت طهرًا صحيحًا كانت الثمانية عادة لها بالإجماع ولو كثر دم استحاضة ففسد دم الثمانية قال مولانا عليه الله ولا فقه في هذا الاختلاف فان المتقدمين جملوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد دم الحيض ويقيد أحكامها إذا صادفته الأهل وقتها وقسم لا يفسد ولا يقيد أحكامها كدم الصغيرة والمجنونة في غير وقتها اه قوله ولو كان أي الدم الذي رأت قبل التسعة وقوله لفسد دم الثمانية يعني (٦) لتبوت دم الاستحاضة إذا قذف شيئًا آخر شبه الدم اه غايه (قوله في المتن وأكثره عشرة أيام) وفي المجتبى ذكر الأيام يستتبع الليالي كن استأجر دارا ثلاثة أيام أو مدرا عتكاف (٥٥) ثلاثة أيام أو حلف بعد الغروب

لا يكفه ثلاثة أيام ويقرره قصة زكريا عليه السلام (قوله وأكثره اليوم الثالث) فأكثره بالثلاثين وقبل بثلاثة الأرباع اه زاهدی (قوله وثمانية وتسعة) أي وعشرة اه كمال (قوله حتى ترين القصة) في شرح العيني حتى ترين كالقصة اه (قوله والدرجة) قال الشنخي رحمه الله والكسوف بضم الكاف والسين المهملة القطن والدرجة بضم الدال حق تضع المرأة فيه طيبا وخشود اه (قوله خرقة) هذا انما هو تفسير الكسوف لا الدرجة وأما الدرجة فهي الشيء الذي يوضع فيه الكسوف فتقطن اه كتابه (قوله هو ما يبيض يخرج في آخر الحيض) ثم الغنبر في البياض وقت الرؤية فساو وأنه أبيض خالصا إلا أنه أانا

رحمه الله (وأقله ثلاثة أيام) أي وأقل الحيض ثلاثة أيام لحديث واثله بن الاسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ثم هو في رواية الحسن عن أبي خنيفة ثلاثة أيام وما يتصلها من الليالي وهوليلتان وفي طاهر الرواية ثلاثة أيام وثلاث ليال قال رحمه الله (وأكثره عشرة) لما رويما وهو حجة على الشافعي في تقدير الأقل يوم وليلة والأكثر بخمسة عشر يوما وعلى قول أبي يوسف في تقدير الأقل يومين وأكثره اليوم الثالث وعلى قول مالك بساعة قال رحمه الله (وما نقص) من ذلك (أوزاد استحاضة) لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحيض ثلاثة أيام وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة فإذا جاوزت العشرة فهو استحاضة ولان تقدير الشرع يمنع المطاق غيره به قال رحمه الله (وما سوى البياض الخالص حيض) لما روي أن النساء كن يعثن إلى عائشة رضي الله عنها بالدرجة فيها الكسوف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لا تفعل حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض والدرجة تضم الدال وسكون الراء وبالجمجمة خرقة أو قطنة وتحوذ ذلك تدخلها المرأة في فرجها لتعرف هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة شمع الخاف وتشد الصد الممهمة هي البصة شبت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالخص ثم قيل معناه أن يخرج خرقة أو القطنة كأنه أقصة لا يخالطها صفرة ولا غيرها من الألوان وقيل القصة شيء يشبه الخط الأبيض يخرج من قبل النساء في آخر أيامهن يكون علامة على طهرهن وقيل هو ماء أبيض يخرج في آخر الحيض وقال أبو يوسف الكدرة في أول الحيض لا تكون حيضا وفي آخره حيض لا تملأه كان من الرحم لتأخر خروج الكدرة عن الصافي والحجة عليه أن عائشة رضي الله عنها ومثله لا يعرف إلا ما جاء وقم الرحم منكوس فتخرج الكدرة أولا كالمرة إذا نقب أسفلها وجميع ألوان الدم من الحمر والصفرة والكدرة والخضرة في أيام الحيض حيض وفي المفسد منهم من أنكر الخضرة فقال لعلها كالت قصيلا استبعادها قلنا هي نوع من الكدرة ولعلها كالت نوعا من البقول والتريسة ويقال لها التريسة حبض في الصحيح وهي ما يكون لونهم على لون التراب والتريسة حبض وهي الشيء الذي البسير من الرطوبة تطهر في الفرج الخارج ولا تعدو محلها بعد أن كانت في الفرج الخارج وهذا لان المرأة تفرج جانبا داخل ونارج فالداخل بمنزلة الدبر والخارج بمنزلة الألتين فانا وضعت الكسوف في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل منه كان حداثا وحيضا ونفاسا وان لم ينقذ إلى الخارج لوجود الظهور وان وضعت في الفرج الداخل فابتل منه الجانب الداخل

يبس اصفر فحكه حكم البياض أو اصفر ولو يبس ابيض فحكه حكم الصفرة اه كمال (قوله فتخرج الكدرة أولا ثم الصافي) وكذا ينبغي أن لا تكون الكدرة حضا إذا أخرت عن الصافي لتكاثر كناه اجاعا اه كافي وضعت الكسوف في الليل ونامت فلما أصبحت نظرت فيه فرأت البياض الخالص تقضى العشاء لانه طاهرة من حين وضعته ولو كانت طاهرة فوضعت الكسوف ثم أصبحت فوخذت البسلة عليه فجعل حائضا بعد الصبح فتقضى العشاء ان لم تكن صلت أخذ باليقين اه كافي (قوله فقال لعلها) القائل هو نصر بن سلام اه كافي قال الرازي وأما الخضرة فلان على الجمهور أنها ان كانت من ذوات الأقران تكون حيضا ويحمل على فساد الغذاء (قوله هي نوع من الكدرة) والجواب فيها على الاختلاف اه قارى الهداية (قوله والتريسة) مسوي إلى التريسة بمعنى التراب اه (قوله على لون التراب) أي وهي نوع من الكدرة اه

(قوله فهو حدث) أي ظهور البهت على هذا إذا حشى الرجل أطيله بقطنه فابتل الجانب الداخل من القطن لم ينتقض وضوءه وان
 نفدت البلة إلى الجانب الخارج فظروا أن كانت القطن طالية أو عذبة لرأس الأجل انتقض وضوءه وان كانت متسفة لم ينتقض
 وضوءه والله أعلم (قوله أن كان عالياً) أي خارجاً عنه (قوله في المتن يمنع صلاة وضوءاً) هذا بيان أحكامه وهي اثنا عشر فنية يشترك
 فيها الحيض والنفاس وأربعة مختصة بالحيض فأما المشتركة فتترك الصلاة لا إلى قضاء وترك الصوم إلى قضاء وحرمة الدخول في المسجد
 وحرمة الطواف وحرمة القراءة وحرمة لمس المصحف وحرمة جاعها والثامن وجوب الغسل وأما المختصة فاقضاء العتق والاستبراء
 والحكم بالوغها والفصل بين طلاق السنة والبسطة اهـ كأي لا يقال كان ينبغي أن يجوز الصوم مع الحيض كما يجوز مع الجنابة
 لا نقول الكف عن المفطرات الثلاثة (٥٦) في الجنابة موجود فيجوز الصوم وفي الحيض الكف عنها لأجل الصوم

ان كان عالياً على خرق الفرج أو عذابه فهو حدث وحيض ونفاس وان كان متسفة فلا لاحق تنفذ
 البلة إلى الخارج لعدم الظهور وان سقط الكر سرف فهو حيض ونفاس وحدث لوجود الخروج قال
 رحمه الله (يمنع صلاة وضوءاً) أي الحيض يمنع صلاة وضوءاً لاجتماع المسلمين على ذلك قال رحمه الله
 (وتنقضه دورها) أي تنقض الصوم دون الصلاة لما روي عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة
 رضي الله عنها فقلت ما بال الحائض تنقض الصوم ولا تنقض الصلاة فقالت أحرورية أنت قلت لست
 بصرورية ولكي أسأل قالت كان يصيد ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة أنزجاء في
 العيصين وعليه انعقد الإجماع ولأن في قضاء الصلاة حرماً لا تكره في كل يوم وتكرار الحيض
 في كل شهر بخلاف الصوم حيث يجب في السنة شهر واحد والمرأة لا تحيض عاقل الشمر والأمره فلا
 حرج وكذا في النفاس لا تنقض الصلاة وان لم يتكرر لأنه مطلق بالحيض لطوله فيلحقها الحرج في
 قضاء الصلاة دون الصوم قال رحمه الله (ودخول مسجد والطواف) أي يمنع الحيض دخول المسجد
 وكذا الجنابة تمنع لقوله عليه الصلاة والسلام فإني لأحل المسجد لحائض ولا جنب وقال الشافعي
 يجوز للجنب على وجه العبور والمرور دون البت لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال
 ولا جنباً إلا عابري سبيل معناه لا تقربوا مواضع الصلاة أذ ليس في الصلاة عبور وسبيل وأعماله في موضعها
 وهو المسجد ولنا ما روي بنا ولأنه لا يجوز له البت فيه إجماعاً فوجب أن لا يجوز له الدخول فيه
 كالحائض له أن كل واحد منهما نجس حكماً ولهذا لا يجوز لهما قراءة القرآن ولا جهة له في الآية
 لأن أبا بصير الزجاج إمام أهل اللغة والحق قال في معاني القرآن معنى الآية ولا تقربوا الصلاة
 وأنتم جنب إلا عابري سبيل أي مسافرين وروى عن علي وابن عباس المراد عابري السبيل المسافرون
 إذا لم يجدوا الماء يتيمنون ويصلون به وقوله معناه لا تقربوا مواضع الصلاة قلنا هذا مجاز والاصل
 في الكلام الحقيقة وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي لا يجوز زعمه عدم اللبس كقوله
 تعالى واسأل القرية أي أهلها لا عند اللبس فلا يجوز أن تقول جافى زيد وأنت تريد غلاماً رطباً
 قلنا ولأن قوله لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لا شك أن المراد به حقيقة الصلاة
 لا مواضعها إذ لا مع من قربان مواضع الصلاة في العصر إجماعاً علموا ما يقولون أو لم يعلموا وقوله
 ولا جنباً عطف عليه أي ولا تقربوا الصلاة جنباً كان المراد بذلك النهي عن قربان الصلاة في حال
 الجنابة حتى يغتسلوا كأنها هم عن الصلاة حتى يعلموا ما يقولون وقوله ليس في الصلاة عبور وسبيل وأعماله
 هو في مواضعها وهو المسجد قلنا عبور السبيل هو السفر على ما ينافي في الصلاة باعتبار عبور سبيل

لا يوجد لأن الكف عن
 الجماع فيه لأجل الحيض
 لأجل الصوم قلنا هذا
 لا يجوز وضوءها اهـ رازي
 (قوله أحرورية) قال في
 المنبع وإنما قالت لها عائشة
 أحرورية أنت لأن الخوارج
 يرون قضاء الصلاة على
 الحائض على خلاف إجماع
 الأمة سلفاً وخلقاً وقيل
 كان سؤالها سؤال نعت
 اهـ منسوبة إلى حرورا
 قرية بالكوفة بها أول
 اجتماع الخوارج وقد
 نعتوا في أمر الدين حتى
 خرجوا منه فن تعمق في
 السؤال نسب إليهم وكلمه
 خارج فينسب إلى قريتهم
 (قوله بقضاء الصلاة) رواه
 البخاري ومسلم اهـ منبع
 (قوله في المتن ودخول
 مسجد والطواف) فإن
 قاتا إذا كان دخول المسجد
 حراماً للطواف أولى فما
 الحاجة إلى ذكره قلت
 لا لايتوهم أهلها جازها

الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلا يجوز الطواف أولى اهـ عيني (قوله لحائض ولا جنب) فإن احتاج فادفع
 إلى ذلك تيم ودخل لانه طهارة عند عدم الماء وان قام في المسجد فجنب قيل لا يباح له الخروج حتى يتيم وقيل يباح اهـ اختيار وكتب
 مانعه وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد
 فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصح القوم شيأً رجا أن ينزل لهم رخصة فخرج إليهم بعد فقال
 وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لأحل المسجد لحائض ولا جنب اهـ رواه من حديث أفلح بن خليفة ويقال فليت عن جيرة
 بنت جاجحة عن عائشة رضي الله عنها قال عبد الحق ولا يثبت من جهة أسناده والله أعلم اهـ (قوله ويصلون به) كانه قال لا تقربوا
 الصلاة غير مقتسلين حتى تغتسلوا الآن تكونوا مسافرين اهـ كأي

(قوله لان الطواف في المسجد) قال الراعي وماعلى به بعض الشارحين لما اختلفت الحاجة الى الدخول في المسجد فضعف ظنهم وان طافت خارج المسجد لا يجوز مع جواز الطاهر لان الطواف بالبيت كالصلاة قال عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة اه (قوله ما تحت ازارها) أي وهو من السرة الى الركبة اه (قوله فاب وطئها في الحيض يستحبه ان يتصدق) أي يورود الخبير بذلك اه كافي وفي المجتبى لو قالت حصة وكنهها الزوج حرم وطئها بالاجماع اه مصابيح ولوطئها لا شيء عليه سوى التوبة اه مصابيح (قوله وكل ذلك ورد في الحديث) قال عبد الحق لا يصح (قوله بين الآية وما دونها) هو الصحيح قاله الكافي معزى الى التبيين اه (قوله في رواية الكرخي) قال في شرح الوفاية وهو المختار اه (قوله وفي رواية الطحاوي يباح لهما قراءة ما دون الآية) ذكره تميم الدين الزاهد انه روى ابن ميمونة عن أبي خنيفة وان عليه (٥٧) الاكثر وجهان ما دون الآية لا يبعد بها

قارنا قال تعالى فافسروا ما ينسر من القرآن كما قال عليه الصلاة والسلام لا يقرأ الجنب القرآن فكذا لا يقرأ ما دون الآية حتى لا يصح بها الصلاة كذا لا يبعد بها قارنا فلا يحرم على الجنب والمجانس وقالوا اذا حاضت العلة تعلم كلمة وتقطع بين الكلمتين وعلى قول الطحاوي نصف آية نصف آية اه كمال (قوله وأما اذا قرأ على قصد الذكر) قال السكاكي رحمه الله وفي العيون لو فسر الجنب الفاتحة على سبيل الدعاء لأبأس به وكذا شياً من الآيات التي فيها معنى الدعاء ثم قال السكاكي وذكر الحلواني عن أبي خنيفة رحمه الله لأبأس للجنب أن يقرأ الفاتحة على وجه الدعاء قال الهندواني لا أتق هذا الذكر ذكره

فاندفع الاشكال وقيل لا يبغي ولا كقوله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ أي ولا خطئاً وينع الحيض أيضاً الطواف وكذا الجنب لان الطواف في المسجد صلاة هكذا علوا فيه وقال في الغاية ولو لم يكن ثم والعبادة بمسجد يحرم عليهما الطواف ولهذا وجب عليهما الجوار لنخول النقص في الطواف لاندخولهما المسجد قال رحمه الله (وقر بان ما تحت الأزار) أي وينع الحيض قر بان ذوبها ما تحت ازارها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظفرن وتحرم المباشرة ما بين السرة والركبة عند أبي خنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجوز له الاستمتاع منها بعد دون الفرج لقوله تعالى ويستألفونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والحيض هو موضع الحيض وهو الفرج ولقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا ما شئتم الا الجماع ولقوله عليه الصلاة والسلام الذي سألته عما يجعل لمن امرأته وهي حائض فافسروا الارار وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة شتى عليك ازارك اذلو كان الممنوع موضع الدم لا غير لم يكن لستنا الا زام معنى فان وطئها في الحيض يستحبه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار ولا يجب ذلك وقيل ان كان في أول الحيض يستحبه أن يتصدق بدينار وان كان في آخره فنصف دينار ويستغفر الله تعالى ولا يعود وقيل ان كان الدم أسود يشهد بدينار وان كان أصفر فنصف دينار وكل ذلك ورد في الحديث قال رحمه الله (وقراءة القرآن) أي يمنع الحيض قراءة القرآن وكذا الجنب لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ولا فرق بين الآية وما دونها في رواية الكرخي وفي رواية الطحاوي يباح لهما قراءة ما دون الآية ويكره لهما قراءة التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تعالى الا ما بدله منها هذا اذا قرأ على قصد التلاوة وأما اذا قرأ على قصد الذكر والثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين أو علم القرآن موافقاً فلا بأس بمبالاتفاق لاجل العذر ذكره في المحيط ولا تكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية وكرهها محمد لشبه القرآن لان أبياس كتبه في مصحفه قال رحمه الله (ومسه لا يغلافة) أي مس القرآن يمنع الحيض أيضاً لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يمسه المصحف الا طاهر قال رحمه الله (ومنع الحديث المس) أي مس القرآن لما تقدم قال (ومنعهما الجنب والنفس) أي منع من القراءة والمس الجنب والنفس لما بينا والنفس في جميع ما ذكر من الاحكام كالحيض وغلافة ما يكون منفصلاً عنه دون ما يكون متصلاً به في الصحيح وقيل لا يكره مس الجنب المتصل به ومس حواشي المصحف والبياض الذي لا كتابة عليه والصحيح منه لانه تبع للمصحف ويكره مس الدرهم واللوح اذا

(٨ - زيلعي اول) القرائي اه (قوله في ظاهر الرواية) أي وعليه الفتوى اه كافي ولا بأس للجنب أن ينام

ويعادوا له لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله أينا أحسننا وهو جنب قال نعم ويتوضأ وضوءه للصلاة وله ان ينام قبل أن يتوضأ وضوءه للصلاة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء ولان الوضوء ليس بقربة بنفسه وانما غلاداء الصلاة وليس في اليوم ذلك وان أراد أن يأكل فينبغي أن يمسح بيمينه ثم يأكل ويشرب لان الجنب حلت الفم فلو شرب قبل أن يتمضمض صار الماء مستهلاً فيصير شارب الماء المستعمل اه بدائع (قوله في المتن ومنع الحديث المس) يجوز للحديث الذي يقرأ في المصحف تقلب الاوراق بقلم أو سكين اه قسبة (قوله وقيل) هو قول أبي يوسف وهو أئس لانها اذا كانت على الارض كان مسها بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كشرب منفصل إلا أن يكون يمس يده وقال في بعض الاخوان هل يجوز لمس المصحف بمذيل هو لابس على عنقه قلت لا أعلم فيه منقولاً والذي يظهر أمان كان بطرفه وهو يتحرك بمرسته ينبغي أن

لا يجوز وان كان لا يتحرك بحركته ينبغي أن يجوز ولا يهتارهم إياه في الأول بأجماله كبذنه ذون الثاني قالوا فحين صلى وعليه عمامة بطرفها
 مجلسه مانعة أن كان القام وهو يتحرك لا يجوز ولا يجوز اعتباره على ما ذكرنا اه كال (قوله ولا بأس بمسها بالكم إلى آخره) قال
 أبو الوليد لا يجوز للصائض والجنب أن يمس المصحف بكمه أو يمس ثيابه لأن ثيابه التي عليه بمنزلة بذنه ألا ترى أنه لو صلى وقام على النجاسة
 وفي رجليه فعلان أو جوروبان لم تجز صلاته ولو فرش نعليه أو جوروبه وقام عليها ما جازت صلاته لأنه إذا كان لا بأس بأصابع بعض جسده
 ولهذا جرت العادة بين الناس في صلاتهم بالخنازة أنهم يفرشون مكعبهم ويقومون على المكعب وروى عن محمد بن النوار أن الجنب
 لو أخذ المصحف بكمه فلا بأس به اه وقال في الهداية ويكره مسه بالكم وهو الصحيح لأنه تابع اه وفي الدراية في الحيط كره بعض مشايخنا
 من المصحف بالكم للصائض وقال طامتهم لا يكره لأن المس محرم وهو اسم للبشرة بالسيد بلا حائل ولهذا لا تثبت حرمة المصاهرة بالمس
 بالكم اه (قوله وفي رجليه فعلان أو جوروبان) أما لو فرش نعليه فقام عليها ما جازت صلاته كذا في الفتاوى الطهرية كما في قال
 قاضيهمان في فصل النجاسة ولو كانت الأرض نجسة لم يلح على نعليه جازاً ما إذا كان التعل ظاهر وباطنه طاهر قطاهر
 وان كان مما يلي الأرض (٥٨) منه نجس كذلك وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على الطاهر اه

كان فيهما كتابة شيء من القرآن ويكره لهم أن يكتبوا كتاباً فيه آية من القرآن لأنه يكتب بالقلم وهو في
 يده كذا في فتاوى أهل سمرقند وذكر أبو الليث أنه لا يكتبه وان كانت الصحيفة على الأرض وان كان
 مادون الآية وذكر القدوري أنه لا بأس بماذا كانت الصحيفة على الأرض وقيل هو قول أبي يوسف
 ويكره لهم من كتب التفسير والفقه والسنة لأنها لا تخلو عن آيات من القرآن ولا بأس بمسها بالكم
 ولا يجوز لهم من المصحف بالثياب التي يلبسونها لأنها بمنزلة البسند ولهذا لو حلف لا يجلس على الأرض
 جلس عليها وثيابه حائلة يسهل ويثقل وهو لا يسهل يحث ولو قام في الصلاة على النجاسة وفي رجليه
 نعلان أو جوروبان لا تصح صلاته بخلاف المنفصل عنه وقيل لا بأس به لعدم المباشرة باليد وكره
 بعض أصحابنا دفع المصحف والروح الذي كتب فيه القرآن إلى الصبيان ولم يرضهم به بأساً وهو الصحيح
 لأن في تكليفهم بالوضوء وجلبهم وفي تأخيرهم إلى الباء غفلة لحفظ القرآن فيحرص للضرورة ولو
 كان رقيقة في خلاف متجاف عنه لم يكره دخول الخلافة والاستعزاز عن مثله أفضل ويكره كتابة القرآن
 وأسماء الله تعالى على ما يفرش لافيه من ترك التعظيم وكذا على المحاريب والجدران لم يضاف من
 سقوط الكتابة وكذا على الدراهم والديار ويكره قراءة القرآن في الخرج والغسل والحمام وعند
 محمد لا بأس بها في الحمام لأن الماء المستعمل طاهر عنده قال رحمه الله (ونوطاً بلا غسل يتصرم لا كثره)
 لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بتصفيف الطاهر طاهرة للحرم وما بعد الغاية يخالف ما قبلها
 ولأن الحيض لا يزيد على العشرة فيحكم بطهارتها المحض العشرة انقطع الدم ولم ينقطع قال رحمه الله
 (ولا قل لا حتى تغتسل أو يعضى عليها في وقت صلاة) أي إذا انقطع الدم لا قل من العشرة لا نوطاً حتى
 تغتسل أو يعضى عليها وقت صلاة كاملة لأن الدم يدر نارة ونية طمع أخرى فلا يترجح جانب الانقطاع إلا إذا
 أحدثت شيئاً من أحكام الطهارات وذلك بالاعتسال لجواز قراءة القرآن به أو مضى الوقت لوجوب
 الصلاة في ذمتها وهما من أحكامهن وقال الشافعي لا يجوز وطؤها حتى تغتسل في الحالين لقوله تعالى

(قوله وقبل لا بأس به) أي
 بالمس بالثياب التي هم
 لا يسوها (قوله إلى الصبيان)
 أي لأن الدافع مكلف بعدم
 الدفع فيجب أن لا يدفع إليه
 كما يجب عليه أن لا يلبس
 الصبي الحر وروان لا يسقيه
 انثروا ولا يوجهه إلى
 جهة القبلة عند قضاء
 الحاجة قال في الهداية
 لأنه لا يستحب النهي في
 القراءة بالتشديد اه قال
 في القنية نقلاً عن ظهير
 الدين الترمذي لا يقرأ جهرًا
 عند المشتغلين بالأعمال
 ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ
 في الأسواق ومواضع اللغو
 اه (قوله ولو كان) أي القرآن
 (قوله والحمام) أي لأنه
 موضع النجاسات اه

قاضيات (قوله في المتن ووطاً بلا غسل يتصرم) أي انقطاع (قوله فيحكم بطهارتها) ويستحب له أن لا يقربها ولا
 قبل الاعتسال لأن الحائض بعد عشرة أيام كالتى صارت جنباً والحكم فيها كذا اه مستصفي (قوله أو يعضى عليها وقت آخره)
 فإذا انقطع في أول الوقت أو في أثناءه أو في وقت مهمل لا يحل الوطء قبل الغسل إلا إذا خرج وقت الصلاة الذي طهرت فيه أو الوقت
 الذي يلي المهمل فلا جرم أن قال في الشافعي وان انقطع قبل غامها لا يحل وطؤها حتى تغتسل أو تميم أو يعضى عليها وقت صلاة
 يجب عليها قضاء تلك الصلاة ظمراً بالوقت المكتوبة اه (قوله وقال) أي ورغروا الثلاثة اه ع قال في المنبع وفي
 المنسوط والمختار مبتدأ رأت حمارك الصلاة كذا أنه عند مشايخنا وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا تترك ما لم يستردمها ثلاثة
 أيام لأن الطهارة متينة والحيض مشكوك فيه لجواز انقطاع دمها فيمادون الثلاث واليقين لا يزول بالشك والاول أصح لأن الله تعالى
 وصف الحيض بأنه آذى وقدر أنه في وقته فلا يخرج المرفي من أن يكون حيضاً تبوهم انقطاعه فيمادون الثلاث لا باليقين لا يزال بالشك
 كصاحبة العادة تترك الصلاة بنفس رؤية الدم مع توهم انقطاعه قبل الثلاث فكذا هذا اه قال في الهداية وإذا انقطع دم الحيض
 لأقل من عشرة أيام لم يحل وطؤها حتى تغتسل لأن الدم يدر نارة وينقطع أخرى فلا بد من الاغتسال ليرتجح جانب الانقطاع ولو لم تغتسل

ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتصرية حل وطؤها لان الصلاة صارت دينيا في ذمتها قطهرت حكما ولو كان انقطع الدم دون عادتها فوق السلات لم يقربها حتى تغشى عادتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاحتباب وان انقطع الدم عشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل لان الحيض لا يزيد على العشرة الا أنه لا يستحب قبل الاغتسال النهي في القراءة بالتشديد اه قال العلامة كمال الدين رحمه الله في فتح القدير حاصل ما أن ينقطع قلم العشرة أو دونها قلم العادة أو دونها في الاول يحصل وطؤها بمجرد الانقطاع وفي الثالث لا يقربها وان اغتسلت ما لم تغش عادتها وفي الثاني ان اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة يعني خرج وقت الصلاة حتى صارت دينيا في ذمتها حل ولا لا وعلى هذا التفصيل انقطاع النفاس ان كان لها عادة فيها فانقطع دونها لا يقربها حتى تغشى عادتها بالشرط أو قلمها حل إذا خرج الوقت الذي طهرت فيه أو قلمها الاربعين حل مطلقا وجه الاول أن في الآية قراءتين يطهرن ويطهرن بالتخفيف والتشديد ومؤدى الاول انها انتهاء الحرمة العارضة على الحل بالاقطاع مطلقا وإذا انتهت الحرمة العارضة على الحل حلت بالضرورة ومؤدى الثانية عدم انتمائها عنده بل بعد الاغتسال فوجب الجمع ما أمكن فحملنا الاولى على الاقطاع لا كثر المدة والثانية عليه لتسام العادة التي ليست أكثر مدة الحيض وهو المناسب لان في توقيف خبرنا في الانقطاع لا كثر على الغسل ازالها حائضا حكما وهو مناف لحكم الشرع عليها وجوب الصلاة المستمرة ازالة الماء الطاهرة قطعاً بخلاف عام العادة فان الشرع لم يقطع عليها بالطهر بل يجوز الحيض بعده وإذا وردت ولم تجاوز العشرة كل الكحل حبسها بالاتفاق على ما حققه بقي أن مقتضى الثانية ثبوت الحرمة قبل الغسل فرفع الحرمة قبله بخروج الوقت معارضة للنص بالمعنى والجواب أن القراءة الثانية تخص منها صورة الانقطاع للعشرة بقراءة التخفيف بخلاف أن يخص نايابا بالمعنى وعمدنا كذا ان المراد بأدنى وقت الصلاة أدناه (٥٩)

الواقع آخر أعني أن تطهر في وقت منه إلى خروج قدر الاغتسال والتصرية لأهم من هذا ومن أن تطهر في أوله ويعض منه ههنا المقدار لان هذا لا ينزلها طاهرة شرعا كما رأيت بعضهم يغلط فيه الأثرى إلى تعظيمهم بأن تلك الصلاة صارت دينيا في ذمتها وذلك بخروج الوقت ولذلك لم يذكر غير واحد لفتة أدنى

ولا تقره من حتى يطهرن بالتشديد أي يغتسلن ولنا قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وهذا يقتضي قيام الحيض بين فصار المنهي عنه موطأ الحائض وهذا ليس بجائز ولان الاغتسال انما صار نايابا للحرمة على أداء الصلاة بعدم وانهم أحكام الطاهرات وهذا المعنى موجود فيما اذا مضى وقت الصلاة وجوبها في القيمة فيثبت الحكم فيه دلالة ولانها لما حل لها الصلاة عندهم لا اغتسال ولا تيم عند فقد الماء والتراب الخفيف فلا ينجز الوطء أولى ولا جهة فيماتلى لها قرئت بالتخفيف وهذا يقتضي انقطاع الدم لا غير فتكون قراءة التشديد محمولة على ما اذا انقطع لأقل من عشرة والتخفيف على ما اذا انقطع لعشرة أو بقاين القراءتين وقوله أدنى وقت صلاته هو ما اذا أدركت من الوقت بقدر أن تقدر على الاغتسال والتصرية لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تجب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك من الوقت ولهذا لو طهرت قبيل الصبح بأقل من ذلك لا يجزئها صوم ذلك اليوم ولا يجب عليها صلاة العشاء فكأنها أصبحت وهي حائض ويجب عليها الامساك تشبها بالصراية

وعبادة الكافي أو قصر الصلاة دينيا في ذمتها بعض أدنى وقت صلاة بقدر الغسل والتصرية بأن انقطعت في آخر الوقت وجه الثالث ظاهر من الكتاب غراره خلاف في انها الحرمة بالغسل الثابت بقراءة التشديد فهو مخير من الجاه في التخييس مسافة طهرت من الحيض فتجبت ثم وجدت الماء مباذلا لزواج أن يقربها لكن لا تقرا القرآن لانها لما تممت خرجت من الحيض في حق القربان فلما وجدت الماء فأما وجب عليها الغسل فصارت كالجنب أما في حق الصلاة في الخلاصة اذا انقطع دم المرأة دون عادتها المعروفة في حيض أو نفاس اغتسلت حين تخلف فوت الصلاة وصلت واجتنب زوجها قربا بها احتياطا حتى تأتي على عادتها لكن تصوم احتياطا فلو كانت هذه الحيضة هي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة احتياطا ولا تزوج زوجها آخر احتياطا فان تزوجها رجل لم يعاودها الدم جاز وإن عاودها ان كان في العشرة ولم يزد على العشرة فقد نكح الثاني وكذا صاحب الاستبراء يتجنبها احتياطا اه ومفهوم التقييد بقوله ولم يزد على العشرة انه اذا زاد لا يفسد ومراعاة اذا كان العود بعد انقضاء العادة أما قبلها فيفسد وان زاد لان الزيادة توجب الرد إلى العادة والقرض أنه عاودها قبل انقضاء الحيضة هذا وقد علمت ما عندى من التردد في الانقطاع بدون القصة اه (قوله لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض) قال الزاهد رحمه الله قال مشايخنا زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها ولكن ما قالوه في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز الزوج في حق جميع الاحكام الأثرى أنها اذا طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم أتت الدم في الليلة السادسة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال قبل ان خلف بن أيوب أرسل ابنه من يلح الى بغداد لتعلم وأبقى عليه خمسين ألف درهم فلما رجع قال له ما تعلمت قال تعلمت هذه المسئلة زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها فقال والله ما أضمت سفرنا اه ولان انقطاع الحيض فيما دون العشرة انما يقرب بالاغتسال فالحديث ثابت في زمن الاشتغال بالاغتسال بخلاف

ما إذا انقطع لتمام العشرة فإنه يعتذر بدون الاغتسال فوجب الاشتغال بالاغتسال وقت الطهر دون الحيض وبهذا التقدير سقط
 الاعتراض بأن ما ذكرهنا يختلف ما ذكر في الاصول من أن الحائض لو أدركت من آخر الوقت قدر التحريم وجب عليها الصلاة وذلك
 لأن معنى ما ذكر في الاصول أنها لو أدركت بعد الطهارة قدر التحريم وجب عليها الصلاة ومن الاغتسال من الحيض فلم يعتبر بعد
 الطهارة بالاغتسال الا قدر التحريم فلا مخالفة ولأن الصلاة صارت ديناً وان لم تصد على الاداء لان نفس الوجوب لا يقتضي الاغتسال
 على الاداء كما في النائم حتى وجب عليه القضاء وطهرت حكمه لان وجوب الصلاة من أحكام الطهارة ثم انتهاء النهي عن قربان وان
 كان بالاغتسال بالنص لكن الاغتسال انما يكون غاية لانه حل لهنه اداء الصلاة وان من أحكام الطهارة فيخرج جانب الانقطاع على
 جانب الاستمرار وهذا المعنى موجود فيما اذا مضى وقت الصلاة فثبت الحكم فيه دلالة كذا في الخبازية اهـ معراج فان قيل قوله
 تعالى فاذا طهرت في القراءتين بوجوب الاغتسال في الحائض فالجواب ما ذكر في معراج الدراية فليراجع وفي الدراية عن المحيط لو انقطع
 فمداون العادة ولو كان بعد مضي ثلاثة أيام فاعتسلت أو مضى عليها الوقت كره في بانها والتزوج لها بزوج آخر حتى تأتي طاتها
 وتغتسل أما لو انقطع على رأس عادت أو آخر الاغتسال الى آخر الوقت قال الهندواني تأخير في هذه الحالة بطريق الاستصحاب وفيما
 دون عادت بطريق الوجوب اهـ (قوله لانه لا ينتظر في حقها) أي لانها غير مخاطبة بالفروع اهـ (قوله رائدة) أي على الانقطاع اهـ
 (قوله ولو انقطع الحيض دون عادت) ففي جواز الصلاة والصوم وبطلان الرجعة كلها طهرت وفي حق قربان الزوج والتزوج بزوج
 آخر كأنهم لم يطهر حتى غشي طاتها المعروفة كذا في شرح الطحاوي وينبغي أن يقول وحتى تغتسل أو يغشى عليها وقت صلاة قاله
 قارئ الهداية اهـ (قوله في المتن (٦٠) ونفاس) يعني الطهر المتخلل بين الاربعين لا يفصل بين اليمين ولو خمسة عشر

يوماً عند أي خفيفة ويجعل
 أحاطة الدم بطريقه كلام
 المتوالي لان الاربعين في
 النفاس كل عشر في الحيض
 ثم الطهر بين العشرة في
 الحيض لا يفصل بين اليمين
 ويجعل أحاطة الدم بطريقه
 كلام المتوالي فكذا
 النفاس وقال اذا كان الطهر
 المتخلل بين الاربعين خمسة
 عشر يوماً فصل بين اليمين
 ويجعل الاول نفاساً والثاني حيضاً ان أمكن فان كان أقل من خمسة عشر لا يفصل بين اليمين ويجعل كلام
 المتوالي صورته رأت بعد الولادة قوماً ما وثمانية وثلاثين طهروا يوماً ما فالاربعةون نفاساً والاول اهـ
 (قوله في المتن والطهر) المتخلل الى آخره قال الرازي رحمه الله أي الطهر في مدة الحيض سواء كان مستوعباً للذة أو غير مستوعب اذا كان
 بين اليمين فهو حيض مثال المستوعب ما اذا رأت يوماً ما قبل العادة ثم عشرة طهروا يوماً ما فالعشرة حيض ومثال غير المستوعب ما اذا
 رأت يوماً ما في العادة ثم رأت ثمانية أيام طهروا يوماً ما فالعشرة كلها حيض وهذا عند أي خفيفة أو أي يوسف بناء على أن عندهما
 الابتداء بالطهر والختم به اذا كان بين اليمين جائز اهـ ولو رأت قبل عشرتها ساعة ما وطهرت أول يوم من عشرتها ثم رأت ثمانية أيام
 من عشرتها ثم رأت العاشر من أيامها طهروا يوماً ما فاما ما بعد ذلك فالعشرة حيض عند س وعند ثمانية من عشرتها التي
 رأت فيها الدم حيض فقط ولو لم تر قبل أيامها ما والمسئلة بها لها اليوم العاشر ليس بحيض عند أي يوسف لانها لم تر بعدهما ولو كانت
 طهرت في أول كل شهر خمسة أيام وطهرت خمسة وعشرون فترأت قبل عادت يوماً ما ما وطهرت واستمر حتى جاوز العشرة ففقد أي يوسف
 عادت الخمسة حيض وما قبلها وما بعدها استحضرة وعند محمد حيضها ثلاثة أيام من عادت الثاني والثالث والرابع ولو رأت أول خمسة ما
 و يوماً طهرت واستمر وجاوز العشرة فعدت حيض اتفاقاً لانها ابتداء ما وانها ما حصل بالدم ولو رأت من أول خمسة ما وثلاثة ما وطهرت يومين
 ثم عاد الدم وجاوز العشرة فعدت حيض وعند محمد الثلاثة من طهرت حيض لا اليومان الاخوان لانه لا يختم الحيض بالطهر وكذا النفاس
 ملخص من شرح الاسيماي على الطحاوي اهـ (قوله لا يكون) أي لا يكون شيئاً منه حيضاً اهـ (قوله هو رواية محمد) أي لا مذهبه بل
 مذهبه سيأتي (قوله لم يفصل) فلورأت مبتدأة يوماً ما وأربعة عشر طهروا يوماً ما فالعشرة من أول ما رأت عنده حيض يحكم بها ولو غلبها
 به عنده (قوله لانها أسهل) لعدم التفاصيل بخلاف رواية محمد اهـ

(قوله وقال محمد بن الطهر المفضل ان نقص عن ثلاثة أيام ولو بساعة لا يقبل) بان رأيت يوماً ما وثلاثة طهروا ويومين يوماً ورأت يومين يوماً وثلاثة طهروا ويومين يوماً فالكل حيض اه (قوله لان الدم في موضعه) أى وقته وهو وقت الحيض اه (قوله وان كان أكثر) بان رأيت يوماً ما وثلاثة طهروا ويوماً ما اه (قوله فهو حيض) مثله رأيت ثلاثة يوماً وخمسة طهروا ويوماً ما اه والأصل عند زفر أنهم إذا رأوا الدم في أكثر الحيض مثل أقله فالطهر المتقال لا يوجب الفصل ولا الأوجب الفصل ولا يكون شيئ من ذلك حيضاً وعند الحسن بن زياد أن الطهر المتقال ان نقص عن ثلاثة لا يقبل وان كان ثلاثة فصاعداً فصل ثم ما يمكن جعله حيضاً من أحد الجانبين يجعل والا حواشياً وان أمكن كل واحد فالاول حيض والثاني استحاضة فلورأت يوماً ما وثمانية طهروا ويوماً ما فالعشرة حيض عند أبي يوسف لان أصله أن الطهر اذا نقص عن خمسة عشر يوماً لا يقبل وعند محمد بن زفر والحسن لا يكون شيئ من ذلك حيضاً ما عند محمد فلا بد الطهر المتقال أكثر من ثلاثة أيام وهو أكثر من الدم في فصل وليس في كلا الجانبين ما يمكن جعله حيضاً وأما عند زفر فلم يرى أكثر الحيض مثل أقل الحيض وأما عند الحسن فكما قال محمد ولورأت ساعة يوماً وعشرة أيام غير ساعتين طهرات ساعة ما فذلك عشرة كاملة ولورأت يومين يوماً وسبعة طهروا ويوماً ما ورأت يوماً ما وسبعة طهروا ويومين يوماً ما فالعشرة حيض عند أبي يوسف وزفر وعند محمد والحسن ليس شيئ منها حيضاً بل الكل استحاضة ولورأت ثلاثة يوماً وستة طهروا ويوماً ما ورأت يوماً ما وستة طهروا (٦١)

ويجتمعه بشرط إحاطة الدم من الجانبين حتى إذا لم يكن قبله دم لا يتعدى إلى الظهر وكذا إذا لم يكن بعده دم لا يصح بالظهر كالإذات قبل عاتمه يومادما وعشرة طهر أو يومادما فالعشرة التي لم تر فيه الدم حيض إن كان عاتمه هي العشرة وإن كانت أقل ردت إلى أيامها وقال محمد إن الطهر المختل أن نقص عن ثلاثة أيام ولو بساعة لا يفصل لأن مادون الثلاث من الدم لا حكم له فكذا الطهر وإن كان ثلاثة فصاعدا وكان مثل الدمين أو أقل فكذلك لأن الدم في موضعه فكان أولى بالاعتبار وإن كان أكثر من الدمين فصل ثم يطران كان في أحد الجانبين ما يمكن أن يجعل حيضا فهو حيض والآخر استحاضة وإن لم يمكن فالكل استحاضة ولا يتصور أن يكون في الجانبين ما يمكن جعله حيضا لأنه يصير الطهر أقل من الدمين إلا إذا زاد على العشرة حينئذ يمكن فيجعل الأول حيضا والسبعة دون الثاني ومن أصله أن لا يتعدى الحيض بالظهر ولا يجتمعه وفي المسروط اختلف المشايخ على قوله فيما إذا اجتمع طهران معتبران وصار أحدهما حيضا لاستواء الدم بطرفيه حتى صار كالدم المتوالي هل يتعدى حكمه إلى الطهر الأخير حتى يصير الكل حيضا أولا يتعدى قال أبو زيد الكبير يتعدى وقال أبو سهل لا يتعدى قال في القبط وهو الأصح مثله رأت يومين دما وثلاثة طهرا ويومادما وثلاثة طهرا ويومادما فعلى الأول الكل حيض لأن في الثلاثة الأول الدم في طرفيهما استوى بالطهر فيجعل كالدم المستمر فكانت رأت ستة دما وثلاثة طهرا ويومادما وعلى الثاني وهو قول أبي سهل الغزالي الستة الأولى حيض لأنه تخلل العشرة طهران كل واحد منهما ثلاثة أيام فإذا لم يميز أحدهما عن الآخر كان الطهر غالبا فلا يمكن جعله حيضا وعلى هذا لو رأت يومادما وثلاثة طهرا ويومين دما وثلاثة طهرا ويومادما فعلى الأول العشرة كلها حيض وعلى الثاني الستة الأولى حيض ولو رأت يومادما وثلاثة طهرا ويومادما وثلاثة طهرا ويومين دما فالطهر عند محمد والحسن

فأصل فالثلاثة الأول حيض عندهما والآخر استحاضة اه ملخص من شرح الطحاوي ولا سيماي (قوله لا يصير الطهر أقل من
الدين) لان أقل الحيض ثلاثة فالحيضان ستة فيكون الطهر أربعين الفرض ان مجموع الدين والطهر المختل بينهما عشرة حتى لو
كان المجموع أكثر من عشرة لم يكن الطهر أقل من الدين هيتندينكن مثاله رأت ثلاثه ماضة وسبعة طهرا وثلاثه ماضة فالثلاثة الأولى
وعند أي يوسف ان لم يكن لها عانة فالعشر من حين رأت الدم حيض والاردت الى عاداتها اه (قوله طهران معتبران) أي بان كل كل
منهما ثلاثة اه (قوله لان في الثلاثة الأول الدم في طرفيه) الحاصل ان انا يزيد اعتبر كون الطهر الأول دما حكا فالطهر الثاني أقل من مجموع
الدين فلا يفصل فالكل دما وبوسهل اعتبر حقيقة الطهر فالطهر الأول مثل مجموع الدين فلا يفصل بينهما فالكل دم والطهر الثاني أكثر
مما أحاط به من مجموع الدين فيفصل فلا يكون دما حكا وكل من الدين لا يمكن جعله حيضا فيكون استحاضة وهذا الاختلاف على تقدير
كون كل من الطهرين معتبرا بان كل ثلاثة أمالو كل أحدهما غير معتبر بان كان أقل من ثلاثة كان الكل حيضا بالاتفاق لان أباسهل اما
يعتبر حقيقة الطهر اذا كان معتبرا فلورأت يومين دما ويومين طهرا ويومادملون ثلاثة طهرا ويومادما كان الكل حيضا بالاتفاق اه يعي
(قوله وهو قول أبي سهل القراني) نارة يذكرها الغزالي ونارة بالفرضي ونارة بالرجلي اه طبقات عبد القادر (قوله فانما عيز أحدهما)
أي اذ الميعين يعتبران مجموع وهو ستة والطهر غالب فلا يمكن جعل العشرة حيضا بخلاف الستة فان الطهر فيها مثل الدم فالكل حيض اه

(قوله فصل كيفما كان) أي سواء كان مثل الدمين أو أقل أو أكثر اه (قوله وان لم يمكن فالحل استحاضة) وهذا الامكان ساعلى ان الطهر ان كان ثلاثة فصاعد فمحل وان كان أقل من مجموع الدمين بخلاف ما تقدم على قول محمد اه وقوله فروع على هذا لأصول أي أصل ل أي يوسف ومحمد وزفروا الحسن اه (قوله لا يقيم) وفي نسخة يمنع (قوله ولا يقيم بالطهر) فيبقى طهر يومين فالباقي ثمانية (قوله وقد وبعد أربعين أيام) صوابه ثلاثة (قوله في المتن وأقل الطهر خمسة عشر يوما) يعني أقل الطهر الذي يمكن أن يكون طهره حيضاً لا يكون أقل من ذلك ولو بطرفة عين حتى لو رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوماً طهرها ثم ثلاثة دما فالثلاثة الأولى والثانية حيض ولو انتقص الطهر المختل عن خمسة عشر ولو بطرفة عين فالثلاثة الأولى حيض دون الثانية هكذا روى عن إبراهيم النخعي ولا يعرف ذلك عقلاً لأنه من المقادير والطاهر أنهم سمع من صحابي وذاهب هو منه قال في البدائع ذكر في الأصل إذا حاضت المرأة في شهر مرتين فهي مستحاضة والمراد بذلك أنه لا يجتمع في شهر واحد حيضتان وطهران لأن أقل الحيض ثلاثة وأقل الطهر خمسة عشر يوماً وقد ذكر في الأصل سؤالا وقال أرايت لو رأت في أول الشهر (٦٣) خمسة ثم طهر خمسة عشر يوماً ثم رأت الدم خمسة أليس قد حاضت في شهر

مرتين نعم أجاب فقال دما فعلى قول أي زبد العشرة كلها حيض وعلى قول أي سهل الستة الأخيرة حيض لما قلنا وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يفتي بأن يكون الدم في العشرة ثلاثة أيام وهو قول زفر رحمه الله لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام وعند الحسن بن زياد الطهر المختل بين دمين إذا انتقص عن ثلاثة أيام لم يفصل كقول محمد وان كان ثلاثة فصل كيفما كان ثم ينظر فإن أمكن أن يحصل الدم في أحد الجانبين حياضاً فهو حيض والاخر استحاضة وان لم يمكن فالحل استحاضة فإن أمكن الجانبان فالأول حيض لسبقه والثاني استحاضة (فروع على هذه الأصول) امرأة ذات يومين دما وخمسة طهر أو يوم دما ويومين طهر أو يوم دما فعند أبي يوسف العشرة كلها حيض ان كان عاذاً عشرة أو كانت مبتدأة لان الحيض يفتي بالطهر عنده وعند محمد لا أربعة من آخرها حيض لأنه تعذر جعل العشرة حياضاً لأنه يقع ختم العشرة بالطهر وتعذر جعل ما قبل الطهر الثاني حياضاً لأن الغلبة فيه للطهر فطرحنا الدم الأول والطهر الأول يسبق بعد يوم دم ويومان طهر ويوم دم والطهر أقل من ثلاثة فجعلنا الأربعة حياضاً وكذلك عند الحسن بن زياد وعند زفر الثمانية حيض لأن عنده يشترط أن يكون الدم ثلاثة في العشرة ولا يفتي بالطهر وقد وجد أربعين يوماً دما وفي رواية محمد عن أبي حنيفة وهي التي ذكرها في المختصر كذلك خروج الدم الثاني عن العشرة قال رحمه الله (وأقل الطهر خمسة عشر يوماً) لقوله عليه الصلاة والسلام أقل الحيض ثلاثة أو أكثر عشرة وأقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوماً هكذا ذكره في الغاية وقد أجمعت الصحابة عليه ولأنه مدة لزوم فساد ركعة الإقامة قال رحمه الله (ولا احتلا كثره) لأنه قد يستدل إلى سنة وستين وقد لا يرى الحيض أصلاً فلا يمكن تقديره قال رحمه الله (لأنه عند نصب العادة في زمان الاستقرار) أي لا حلاً كثر الطهر إلا إذا استقر بها الدم واحتج إلى نصب العادة فيقصر طهرها وذلك كالمبتدأة إذا استقر بها الدم على ما يجب وبسببه وكما حجة العادة إذا استقر بها وقد نسبت عدد أيام حيضها أولها وآخرها ودورها في كل شهر فإنها تعري وتضي على أكبر رأياها وان لم يكن لها رأي وهي المحيرة ونسب المفسر لا يحكم لها بشئ من الطهر أو الحيض على التعيين بل

مرتين نعم أجاب فقال اذا ضمنت اليه طهرها آخر صكان أربعين يوماً والشهر لا يشتمل على ذلك وعنى أن امرأة جاءت الى على رضى الله عنه وقالت لاني حضت في شهر ثلاث مرات فقال على لشرع ماذا تقول فقال ان آتأت بينة من بطانتي عن رضى بدية أو أمانته قبل منها فقال على قالون وهي بطرومية حسن وانما أراد شرع بذلك تحقيق النفي انها لا تجسد ذلك وان هذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط أي لا يدخلونها رأساً (قوله هكذا ذكر في الغاية) قال

فيها وفيه كلام اه (قوله ولا يمتنع لزوم) أي لزوم الصوم والصلاة اه يحيى (قوله في المتن) تأخذ الاعتد لنصب العادة) قال في شرح الوقاية فإن أكثر الطهر مقدري حقه ثم اختلفوا في تقدير مده والاصح أنه مقدري ستة أشهر الساعة لان العادة نقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مدة الحمل ستة أشهر فانتقص عن هذا بشئ وهو الساعة صورته مبتدأة رأت عشرة أيام دما وستة أشهر طهرها ثم استقر الدم فتقضى عتبتها بتسعة عشر شهراً الثلاث ساعات لانها تحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة أيام والى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر الساعة اه قال صاحب الغاية لو قدر لسته أشهر الا يوماً كان أولى لانهم يقولون مادون اليوم ساعات لا تضبط اه (قوله في المتن في زمان الاستقرار) صورته على ما ذكر في البدائع امرأة رأت دما خمسة أيام أو سبعة ثم رأت طهراً ثم رأت دما استقر أهل بقدرها أكثر الطهر قالوا بقدر واختلفوا في ذلك كآثرى وما ذكره المشرح من أن حكمه للصحة وليس هذا المسئلة على ما لا يقتضى اه (قوله إذا استقر بها الدم) في البسوط حتى منلت أيامها (قوله وقد نسبت عدد أيام حيضها) فإن عرفت عدد أيامها بان رأت خمسة أيام دما وستة طهرها ثم استقر بها الدم فعند أبي عصمة بقدر طهرها بان رأت وهي الستة فتقضى عتبتها بثلاث سنين وثلاثين يوماً كذا يحفظ قارئ الهداية (قوله لا يحكم لها بشئ من الطهر) أي بالاتفاق

الاستحاضة وهو الذي يقص من ثلاثه أيام أو يزيد على عشرة أو على أكثر النفاس كرعاف يفسق حكمه كحكم رعاف دائم غير متقطع من وقت صلاة كامل لا يمنع صوما وصلاة ووطأ لقوله عليه الصلاة والسلام توضعى وصلى وإن قطر الدم على الحصى فثبت حكم الصلاة به عبادة وحكم الصوم والوطء لانه إذا اجتمع منع على أن دم لم يمنع الصوم والصلاة والوطء ودم العرق لا يمنع واحدا منها لما لم يمنع هذا الدم الصلاة على أن دم عرق لا دم رحم فثبت الحكم بالانحراف دلالة اه (قوله ولا يحتمل هذا المختصر) يطر في غاية السروحى اه (قوله وقيل ترك) قال في المبسوط وهو الأصح اه غايه (قوله ثم العادة لا تثبت إلا برتين) قال الوالد الجلى رحمه الله فإن رأيت من سبعا ومن سبعا ثم استحيضت أخذت في الصوم والصلاة وانقطاع الرجعة بالأقل وفي حل التزويج والوطء بالأكثر احتياطاً اه فلورأت الدم خمسة في شهر ثم أحد عشر في الشهر الثاني كان الخمسة حيضا في الشهر الثاني والباقي استحاضة عند أي يوسف وكان العشرة حيضا عند أي حنيفة ومحمد ولورأت الدم خمسة في شهرين (٦٤) ثم أحد عشر في الشهر الثالث كان الخمسة حيضا والباقي استحاضة بالاتفاق

ولو كان عادتها خمسة قرأت في شهر ستة ثم استمر الدم في الشهر الثاني ردت إلى الخمسة عندهما وإلى الستة عند أي يوسف ولورأت ستة في شهرين ثم استمر الدم في الشهر الثالث ردت إلى الستة وبطل عادة الخمسة بالاتفاق اه يصح (قوله في المتن أو استطلاق) أي جريان اه (قوله وقال الشافعي تنوضاً لكل فريضة) أي مطلقاً سواء كانت مكتوبة أو مندورة وقال مالك لكل نفل أيضاً اه رازي (قوله لفاطمة بنت أبي حبيش) قال الشيخ عبد القادر في طبقاته من القرواطم العبايات فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها وفاطمة بنت أبي حبيش إحدى المستحاضات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو حبيش اسمه قيس قنارية يقولون

أو أقل من الضعف أو أكثر منه قد ذكر في الكتب المطولة ولا يحتمل هذا المختصر قال رحمه الله (ولو زاد الدم على أكثر الحيض والنفاس فلا تدعى عادتها استحاضة) لما ورد فيه من الأحاديث بأن تدعى الصلاة أيام أقرائها ونصلي في غيرها فعلم أن الزائد على أيام أقرائها استحاضة ولا يثبت بان عادتها حيض وما فوق العشرة استحاضة وشككتنا فيما بين ذلك فالحقنا بما فوق العشرة لا بما تحته من حيث إن كل واحد منهما مخالف للمهود فكان الحاقه به أولى إذا أصل الجري على وفاق العادة ثم قيل إذا مضت عادتها أصلي وتصوم لاحتمال أن يجاوز العشرة فيكون دم استحاضة وقيل ترك لأن الأصل هو الصحة ودم الحيض دم صحة ودم الاستحاضة دم علة وعلى هذا إذا رأيت الدم ابتداء قيل لا ترك الصلاة والصوم لأنه يحتمل أن يكون دم استحاضة بالنقصان عن ثلاثة أيام وقيل ترك لما قلنا وهو الصحيح ثم العادة لا تثبت إلا برتين عند أي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تثبت بمرة واحدة قال رحمه الله (ولو مبتدأة خفيها عشرة ونفاسها أربعون) أي ولو كانت المستحاضة مبتدأة بان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة أو مع الولد الأول خفيها أكثر الحيض ونفاسها أكثر النفاس لأن الأصل الصحة فلا يحكم بالعارض إلا بيقين قال رحمه الله (وتنوض الاستحاضة ومن به سلس البول أو استطلاق بطن أو انقلاط ريح أو رعاف دائم أو جرح لا يرقى الوقت كل فرض) وقال الشافعي تنوضاً لكل فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حبيش توضعى لكل صلاة ولأن القياس أن لا يجوز به فرض واحد فتترك للضرورة ففي ما عداه على أصل القياس ولنا قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تنوض الوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لأن اللام نسبة إلى الوقت يقال أتيتك للصلاة الظهر أي لوقتها قال الله تعالى أقم الصلاة لهولك الشمس أي لوقت دلوها وقال عليه الصلاة والسلام إن لله صلاة أولاً وأخرى أي لوقتها وكذا الصلاة تذكر ويراد بها الوقت قال عليه الصلاة والسلام أينما أدر كنتي الصلاة أي بوقتها فكان الأخذ بعبارتي الأولى لأنه محكم وما رواه الشافعي محتمل فحماناه على الحكم ولأنه متروك الطاهر في حق النفل إجماعاً حيث لم يجب الوضوء لكل صلاة منه فلا يجوز الاحتجاج به ولأن التقدير بوقت الصلاة تقدير بقدرة الضرورة معنى إذا الوقت قائم مقام الأداء لكونه محله ولشغل كنهه بالأداء عزيمته وشغل البعض رخصة فكأنه شغل كنهه مكان التقدير به تقدير الصلاة معنى وهو معلوم لا يتفاوت والأداء غير معلوم لأن منهم من يختار الأداء في أول الوقت ومنهم من يختاره في آخره ومنهم من يختاره

فاطمة بنت قيس وبارة يقولون فاطمة بنت أبي حبيش وبعضهم يفرق بينهما فيقول فاطمة بنت قيس التي طلقها في وسطه زوجها وفاطمة بنت أبي حبيش المستحاضة وذكر صاحب المبسوط والقصد في شرح مختصر الكرخي فاطمة بنت قيس هكذا نسبها وقال فاطمة بنت قيس وغلطها صاحب الغاية وقال غلطاً من وجهين أحدهما في قولها فاطمة بنت قيس وأما فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها والثاني أنهم ذكرها في المستحاضات إنما المستحاضة فاطمة بنت أبي حبيش وهو أحق بالغلط والصواب معهما اه (قوله أينما أدر كنتي الصلاة) أي تيمت وصليت (قوله أي وقتها إلى آخره) أي لأن المنزلة أيا، دون الصلاة لأنها أهله اه غايه (قوله فلا يجوز الاحتجاج به) ولأن صاحب العذر قد يكون موسوساً يحتاج إلى إعادة الفريضة حررات في الأمر بأعادة الوضوء لكل مرة خرج بين وهذا لأنه إذا صلى الفريضة فلا يحل إلا أن تكون طهارة باقية بعدها أولاً فإن كانت باقية وجب أن يجوز فعل فريضة أخرى عملاً ببقائها وإن لم تكن باقية وجب أن لا يجوز فعل النافلة لعدم الطهارة إذا الفرض والنفل من شرطهما الطهارة والفرض أنها ليست باقية اه غايه

(قوله في المتن ويطلب بخروجه فقط) قال الرازي أي يطل وضوءهم بخروج الوقت أي عند خروج الوقت بالحديث السابق
 أن الوقت ليس بخارج منه فضلا عن كونه محسوبا ولكن لما كان أكثر الحديث يظهر عند خروج الوقت أضف إليه مجازا أي بالحديث
 السابق عند الخروج لأنه ليس من صفات الإنسان فضلا عن كونه محددا قيل لو كان كذلك لما وجب القضاء على معذور بشرع
 في التطوع ثم خرج الوقت فإنه ظهر أنه شرع بغير طهارة وأوجب بأنه مظهر من وجهه ما تقدم واقتصار من وجهه لأن الوقت قائم مقام
 الأداء وهو مشروط بالطهارة فلا بد من تحققها في الوقت فعملنا بالوجهين فجعلناه مظهرا في حق المسح كما سيأتي واقتصارا في حق
 القضاء اهـ ذكر غير الإسلام ههنا كلاما حاصله أنه لا خلاف بين علمائنا الأربعة (٦٥) أن الطهارة تنتقض بالحديث

السابق عند الخروج فقط
 لكن أبو يوسف وزفرانما
 يوجبان الطهارة بدخول
 الوقت لأنها للضرورة
 ولا ضرورة قبل الوقت
 فلا تعتبر الطهارة الواقعة
 قبله فتعادي بعد دخوله
 لأنها تنتقض بالدخول
 وزفرانما يوجب الطهارة
 بخروج وقت الفجر لأن
 خروجه انما يتحقق بدخول
 وقت الظهر لأن شبهة وقت
 الفجر بأقيسة بعد طلوع
 الشمس إلى أن يدخل وقت
 الظهر حتى لو قضى الفجر
 بعد طلوع الشمس قبل
 دخول وقت الظهر قضاء مع
 سنته بخلاف ما لو قضا بعد
 دخول وقت الظهر فإنه
 يقضى بلا سنته فإيجاب
 زفر الطهارة بعد دخول
 الظهر لا قبله بخروج
 وقت الفجر ليس لأن
 الطهارة لا تنتقض بالخروج
 عنده بل لأن الخروج
 لا يتحقق من كل وجه
 إلا بدخول وقت الظهر فإن

في وسطه ومنهم من يطول فكان التقدير بالمعوم أولى قال رحمه الله (ويصلون به فرضا وبغلا) أي
 يصلون بذلك الوضوء ما شاءوا من الفرائض والنوازل وقال الشافعي ليس لهم أن يصلوا به إلا فرضا واحدا
 ولهم أن يصلوا من النفل ما شاءوا لأنه تبع للقرض وقد بينا الوجه من الجانبين قال رحمه الله (ويطلب
 بخروجه فقط) أي يطل وضوءهم بخروج الوقت فقط وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقال زفر يطل
 بالدخول فقط وقال أبو يوسف يطل بكل واحد منهما لزفر أن اعتبار الطهارة مع الثاني للحاجة إلى
 الأداء ولا حاجة قبل الوقت فلا يعتبر ولا يوجب أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله
 ولا بعده ولهما أن الوقت أقيم مقام الأداء شرعا فلا بد من تقديم الطهارة عليه كالأبتمن تقديم
 الطهارة على الأداء حقيقة ولأن الشارع أجار إشغال الوقت كله بالأداء ولا يمكن ذلك إلا بتقديم
 الطهارة ولأن دخول الوقت دليل ثبوت الحاجة بخروجه دليل زوالها فأما في الانتقاض إلى دليل زوال
 الحاجة أولى من إضافته إلى دليل ثبوتها وقال أبو بكر الرازي لا خلاف بين أصحابنا أن طهارة المستحاضة
 تنتقض بخروج الوقت فعلى هذا قول زفر مستقيم والأفلا فائدة لتخصيصه بالدخول مع انتفاء الحاجة
 بالخروج أيضا وثمة لا خلاف يظهر في موضعين أحدهما إذا توضأ بعد طلوع الشمس لهم أن يصلوا به
 الظهر عندهما وعند أبي يوسف ليس لهم ذلك والثاني إذا توضأ قبل طلوع الشمس انتقض
 طهارتهم بطول الشمس عندهم وعند زفر لا تنتقض ولو توضأ الصلاة العبد قبل ليس لهم أن يؤدوا
 به الظهر لأن خروج وقت صلاة العبد والصحيح أنه يجوز لهم ذلك لأنها ليست بفرض فصار كالتوضؤ
 لسلاة الضحى ولو توضأ في وقت الظهر العصر يصلون به العصر في رواية لأن طهارتهم للعصر في
 وقت الظهر كطهارتهم للظهر قبل الزوال والأصح أنه لا يجوز لهم ذلك لأن هذه طهارة وقعت للظهر
 حتى لو ظهر فساد الظهر جاز لهم أن يؤدوا بها صلاة الظهر فلا يبقى بعد خروجه ثم أعلم أن مشايخنا
 رحمه الله أضافوا انتقاض الطهارة إلى خروج الوقت أو دخوله ليسهل على المتعلمين والأدلة تأخير
 للخروج والدخول في الانتقاض حقيقة وانما يظهر بالحديث السابق عنده ولهذا لا يجوز لهم أن
 يصحوا على الخفين بعد ما خرج الوقت وكذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة لأن
 جوازهما عرف نصابا في الحديث الطارئ لافي الحديث السابق وبخروج الوقت يظهر بالحديث السابق
 وهذا الماعرف من أن الوضوء انما يرفع ما قبله من الحدث ولا يرفع ما بعده فلا يوجد رافع قال رحمه الله
 (وهذا إذا لم يمس عليه وقت فغرض الأول ذلك الحديث بوجده) وهذا أحد المستحاضة ومن في معناها أي
 وحكم المستحاضة يثبت إذا لم يمس عليها وقت صلاة الأول والحدث الذي ابتليت به بوجده ولو كان هذا
 شرط بقاء الاستحاضة بعد ما ثبت حكم الاستحاضة للاستحاضة وما شرط ثبوتها بتداعا يستوعب استمرار
 العذر وقت الصلاة كاملا كالأقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله وفي الكافي لحاظ الدين انما يصير

(٩ - زبلي اول) الانتقاض عنده أيضا بالخروج فقط (قوله أقيم مقام الأداء) لكونه محله اهـ (قوله مع انتفاء
 الحاجة بالخروج) فينبغي أن يكون ناقضا أيضا عنده كما ينتقض بالدخول لعدم الحاجة قبله (قوله وعند أبي يوسف) أي وزفر اهـ
 (قوله والصحيح أنه يجوز) وجه الصحيح أن الوقت الذي جعل خروجه أو دخوله ناقضا للطهارة أعما هو وقت القرض وصلاة العبد ليست
 بقرض (قوله يصلون به العصر في رواية) في البدائع لم يجعل رواية بل قال اختلف المشايخ فيه اهـ (قوله بعد ما خرج الوقت)
 خلافا لفران الذي صورته واحدة حيث يجوز مطلقا أي في الوقت وبعد وهي مسئلة الجامع الكبير اهـ (قوله في الحديث الطارئ) أي
 العارض بعد اللبس والشروع في الصلاة لا السابق عليهما اهـ (قوله وهذا الماعرف) أي عدم جواز الصلاة بعد خروج الوقت بالطهارة
 المتحققة قبله لأن الحديث السابق ظهر بعد الخروج والطهارة سابقة عليه فلا ترفع

هو أن يوصل فيه خالي عن الحدث) على قول صاحب الكافي لا يشترط في الإتياء عدم خلوك كل جزء من الحدث بل يكفي قطع كل جزء
 الذي يسعه الوضوء الصلاة عن الحدث فلا يشترط عند الاستيعاب قال قارئ الهداية رحمه الله ومن خطه نقلت وما طالع في الكافي أيسر
 لأن العذر به محقق اه قال الشيخ كمال الدين رحمه الله وهذا يصلح تقصيرها إذا قبل استمرار كالوقت بحيث لا ينقطع لحظة فيؤدي إلى
 نفي محقق الإتيان المكان بخلاف جانب الصحة منه فإنه بدوام انقطاعه وقتاً كاملاً وهو مما لا يتحقق اه قال في فتح القدير ومن قدما المعذور
 على رد السيلان برأى أو حشواً وكان لو جلس لا يسيل ولو طام سال وجب رده فإنه يخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف
 الحائض إذا منعت الدخول فإنها حائض ويجب أن يصل جالساً بالاعطان سال بالليلان لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث فإن
 الصلاة بالإيماء لها وجود حاله (٦٦) الاختيار في الجلة وهو في التنقل على الهداية ولا يجوز مع الحدث بحال حالة الاختيار

ومن هذا قلنا لو كان بحيث
 لوصل قائماً أو قاعداً سال
 برحه وانما سأل لا يسيل
 وجب القيام والركوع
 والسجود لأن الصلاة
 كالأنحياز مع الحدث إلا
 ضرورة لا تجوز مستقبلاً
 إلاها فاستوي أو ترجع الإداء
 مع الحدث لما فيه من
 إحراز الأركان ولو كانت به
 تعامل أو جردى فتوضاً
 وبعضها مسائل ثم سأل الذي
 لم يكن سائلاً انتقض لأن
 هذا حدث جديد فصار
 كالخبرين ومسألة المخبرين
 مذكورة في الأصل وهي
 ما إذا سأل أحد من خبره
 فتوضاً مع سيلانه وصل
 ثم سأل الآخر في الوقت
 انتقض وضوءه لأن هذا
 حدث جديد اه فتح (قوله)
 والخواشي (الخبايا لم يعزه
 في الغاية لغير الخبرية
 والمرغيباً نسبة فعله هنا
 سقط شيء من كلام السارح

صاحب عذر إذا لم يجد في وقت صلاة زماناً يتوضأ ويصل فيه خالي عن الحدث والاول ذكره في الغاية
 وعزاه إلى الخبرية والقنوي المرغيبانية والواقعات والحاوي وجامع الخلاطي وخير مطلوب والمنافع
 والخواشي فهذه عامة كتب الحنفية كما تراهم فكان هو الاظهر حتى لو سأل دمه في بعض وقت صلاة
 فتوضأت وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمه فيه أطابت تلك الصلاة لعدم
 الاستيعاب وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لا تعيدها لوجود استيعاب الوقت وهذا كما
 قالوا في جانب الانقطاع إن الوضوء كان على السيلان والصلاة على الانقطاع أو انقطع في أثناء صلاتها
 إن عاد في الوقت الثاني فلا إعادة عليها لعدم الانقطاع التام وإن لم يعد فعله لا إعادة لوجود الانقطاع
 التام فتبين أنها وصلت صلاة المعذورين ولا عذر ثم اعلم انتقض طهارتها بخروج الوقت ولو توضأت
 والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت وأما إذا لم يكن سائلاً عند الوضوء ولم يسيل بعده فلا حتى إذا
 توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوءها لأنها أن تصل بذلك الوضوء ما لم يسيل أو تحسنت
 حدثنا آخر لأنه لم يوجد السيلان بعده حتى ينتقض بخروج الوقت وفيه ملحق عيسى بن أبيان فقال
 ينبغي أن تعيد الوضوء إذا دخل الوقت الثاني لأنه انقطاع ناقص فلا يمنع اتصال الدم الثاني بالاول فكان
 كالاستمرار وهذا لأن هذا الوضوء واقع للسيلان بدليل أنها لا تحتاج إلى وضوء آخر إذا سأل في الوقت
 والوضوء الواقع للسيلان ينتقض بخروج الوقت وجوابه أن وضوءها وضوء الطاهرات إذا لم يوجد
 بعده حدث لأن الوضوء يرفع ما قبله من الأحداث مثل وضوء غير المعذورين ولا يرفع ما بعده فتعذر
 الخروج في حق الحدث المتأخر عن الوضوء وهي إجماع الطاهرات في التخفيف لافي التقليل وهذا
 لأن الشرع جعل الحدث الموجد حقيقة معدوماً حكم العذر وإجماعه عيسى بن أبيان جعل الحدث المعدوم
 حقيقة معدوماً حكمه وهو عكس المشروع ولو جددت الوضوء في الوقت الثاني والمستثناة بها لتمام
 سال الدم انتقض طهارتها لأن تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به بخلاف ما إذا توضأت بعد
 السيلان وعلى قياس ما قال عيسى لا ينتقض حتى يخرج الوقت الثاني ثم إذا أصاب ثوب صاحب
 العذر نجس من الحدث الذي باتى به فعله أن يغسله إذا كان مفيداً بأن لا يصيبه مرة أخرى حتى لو لم
 يغسله وهو أكثر من قدر الدرهم لم تجز صلاته وإن لم يكن مفيداً بأن كان يصيبه مرة بعد أخرى أجزاء
 ولا يجب غسله مادام العذر قائماً وقيل إذا أصابه تارح الصلاة يغسله لأنه قادر على أن يشرع في ثوب
 طاهر وفي الصلاة لا يمكنه التحرز فسقط اعتباره وكان محمد بن مقاتل يقول يغسل ثوبه في وقت كل

وهو استظهاره ببقية الكتب المذكورة (قوله فتوضأت وصلت) فلا تكون مستحاضة في الوقت الاول فلا تجوز صلاة
 صلاتها لأنها توضأت وصلت مع الحدث اه يحكي (قوله لوجود استيعاب الوقت) أي الدم المقارن للوضوء أو الصلاة قبل استمراره أن يخرج
 الوقت الثاني كانت مستحاضة من أول ما رأت الدم اه يحكي (قوله وهذا) أي القول المذكور في جانب السيلان كقولهم في جانب الانقطاع
 اه (قوله وجوابه إلى آخره) حاصله أن لا نسلم أن وضوءها للسيلان بل لظاهرة كوضوء سائر الطهارات وانما لم تنجس إلى وضوء آخر لو سأل
 الدم بعده لرفع الحرج وإذا كان وضوءها للطهارة لم تعد في الوقت الثاني اه (قوله وهو عكس المشروع) قيل هذا منقوض بالوثق في حق
 القراءة أقول مناط الاعتبارين في الصورتين واحد وهو اعتبار العذر المتقضي للتخفيف وهو هنا في عدم إيجاب الوضوء يجعل الحدث
 الموجود حقيقة في الوقت كلاً موجوداً لا في إيجابه يجعل غير الموجود كالموجود كأن التخفيف هنا لا يجعل غير الموجود كالموجود اه يحكي
 (قوله فلا يعتد به) أي فينتقض بالدم السائل بعدم (قوله بخلاف ما إذا توضأت بعد السيلان) فإنه لا ينتقض بالسيلان بعده لأنه عن ساجدة اه

(قوله في المتن والنقاس دم) يفيد أنهم لو ولدت ولم ترحمها لاتكون نفسها اه كمال (قوله في المتن يعقب الولد) ثم ينبغي أن يضاف التعريف فيقال يعقب الولاد من الفرج فاهم لو ولدت من قبل سرتها بأن كان يعقبها جرح فان شقت وخرج الولاد منها تكون صاحبة جرح سائل لاتنصاه اه كمال (قوله ومنه قول النضى ما ليس له نفس سائلة لا ينصب) وفي الصحاح جعله حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس له أصل اه سر وحي الدم منقوس فتسميته بالنقاس تسمية للمفعول بالمصدر لانه مشتق من تنفس الرحم أو خروج النفس اه (قوله في المتن ودم الحامل استجابة) أي ولو في حال ولادتها اه كافي (قوله ولا حائض) أي ولا حائض كذا في مودة المصنف اه قال في مشارع الشارح وماترا الحامل لا يكون حيضا خلافا للشافعي وكذا ما تراه حال الطلق قبل الولادة وما خرج وقت خروج الولاد دم نقاس عند الامامين وعند محمد ما لم يخرج الرأس ونصف الولد أو الرجل وأكثر الولد لا يكون (٦٧) دم نقاس اه (قوله وجعل الدم

رزقا للولد) يصل اليه من قبل سرتها لئلا يتلخ فيه اه كافي وكذا يدخل فيه من سرتها كذا في المستصفي اه (قوله وفيما ذكره) أي الشافعي (قوله بخروج الولد) جعلنا دم الحامل استجابة قبل انفتاح رحم الرحم بخروج الولد وبعبه ليس باستجابة بل نقاس اه يحيى (قوله ولو خرج بعض الولد) قال في الدراية فاما اذا خرج أقله وجبت عليها الصلاة لانها لم تنصر نفسها في فتاوى الطهريه ولولم تصل نصير عاصية ثم فتجعل صلى قالوا يؤتى بقدر كيف القدر تحتها ويجلس هنالك وتصلى كي لا تؤذي ولدها اه (قوله والا فلا) أي ما تراه حالة الولادة قبل خروج الاكثر استجابة اه (قوله في المتن والسقط ان ظهر بعض خلقه ولد) أي في حق غيره فيما ذكر من الاحكام لا في حق نفسه

صلاة مرة كالوضوء وقال بعضهم لا يجب عليه غسله لان الوضوء عرفا بالنقص والغسالة ليست في معناه لان قليلها يعني فالحق الكثير بالقليل للضرورة قال رحمه الله (والنقاس دم يعقب الولد) لانه ما خزن من تنفس الرحم الولد أو من خروج النفس بعض الولد أو بمعنى الدم لان المولود نفس وكذا الدم يسمى نفسا قال الشاعر

تسيل على حصد السيوف نفوسنا * وليست على غير السيوف تسيل

أي دماؤنا ومنه قول النضى ما ليس له نفس سائلة لا ينصب الماء لادامات فيه بخلاف أن يكون مشتقاً منه هكذا ذكره في كتب الفقه وقال المطرزي النفس بكسر النون ولادة المرأة مصدر يسمى به المم كسعى بالحوض وفي المغرب وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس بعض الولد فليس بذلك قال رحمه الله (ودم الحامل استجابة) وقال الشافعي حيض اعتبارا بالنقاس بأن ولدت ولدين فالنقاس من الاول وهي حامل بالثاني فالاولا أنها قبض لما صارت نفسها لكل واحد منهما دم رحم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في سبأ أو طواس لا تؤما حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضنة فجعل عليه الصلاة والسلام وجود الحيض علما على براءة الرحم من الحمل حيث جعل الحيض غاية للحرمة وما حلت والاتيقن بأنها ليست بحامل وأما الحامل لا تحيض وأن الحيض والنقاس لا يجتمعان ولو جاز اجتماعهما لم يكن وجود الحيض دليلا على انتفاء الحمل ولم تكن حالاً لا بوجوده احتياطاً في أمر الابضاع وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ان الله رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم رزقا للولد وقالت عائشة رضي الله عنها ان الحامل لا تحيض ولان رحمها ليس بالحبل كذا العادة وفيما ذكره ينفتح فيه بخروج الولد الاول وتنفس بالدم فلا يلزمنا ولو خرج بعض الولد فان خرج أكثره يكون نقاسا والا فلا قطع فيها وخرج أكثره فهي نقاسا وخرج أكثره كخروج كله وعند محمد وزفر لا يكون نقاسا لان النقاس عندهما بوضع الحمل كما قال في التوأمين وفي المقيّد النقاس ثبت بخروج أقل الولد عند أبي يوسف وعند محمد بخروج أكثره قال رحمه الله (والسقط ان ظهر بعض خلقه ولد) وذلك مثل بد أو رجل أو اصبع أو ظفر أو شعر فتكون به نفسا وتنقضي به العدة وتصير الامة أم ولده ويحتمل به لو كان علقا عيدا بالولادة ولو ولدت من سرتها لا تصير نفسا لان سال الدم من قرحها لكن تنقضي به العدة وتصير أم ولده ويحتمل في المين قال رحمه الله (ولا حائض) أي لاحد لاق النقاس لان تقدم الولد دليل على أنه من الرحم فلا حاجة الى اماره نائفة عليه وهذا بخلاف الحيض لانه لم يتقدم دليل على

فلا يسمى ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الارث والوصية ولا يفتق وإن كان لا يدري انه مستبين أم لا بأن أسقطت في المخرج فاشترى بها الدم وهي مبتدأة في النقاس وصاحبة عادة في الحيض والظهر بأن كانت عاداتها في الحيض عشرة وفي الظهر عشرين فنقول على تقدير أنهم مستبين المخلق هي نفسا ونفاسها أربعون وعلى تقدير أنه لم يستبين لاتكون نفسا ويكون عشرة تعقب الاسقاط حيضا اذا وافق طاعتها أو كان ذلك تعقب ظهري فتترك الصلاة عقب الاسقاط عشرة أيام يقين ثم تغسل وتصلى عشرين يوما بالوضوء طوقت كل صلاة بالشك ثم تترك الصلاة عشرة أيام يقين ثم تغسل تمام مدة النقاس والحيض ثم يكون بعد ذلك طهرها عشرين وحيضها عشرة وذلك دأبها كذا في المحيط كي لاتستبين الخلقة في أقل من مائة وعشرين يوما لان أربعين يوما مدة النطفة وأربعين يوما مدة العلقه وأربعين يوما مدة المنقعة كذا في الوقعات (قوله أو ظفر أو شعر) بل لم يستبين منه شيء لم يكن ولدا فان أمكن جعله حيضا بأن امتد جعل اياه اه كمال (قوله وتصير الامة أم ولده) أي اذا اعترف أنها حامل منه (قوله ويحتمل في المين) أي وتصير صاحبة جرح بالدم السائل منها اه فاية

(قوله يجب عليها الغسل) أي احتياطا لان الولادة لا تخلو ظاهرا عن قليل دم اه كمال (قوله وعند أبي يوسف) قال في المبتنى وبولادتها
تصريفها وان لم تزدما عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لزما الغسل فقد جعل أبا يوسف مع أبي حنيفة قلل عن أبي يوسف رواه ابن اه
(قوله قال في المفيد والصحيح) قال في الظهيرية المرأة اذا ولدت ولدا ولم تزدما هل يجب عليها الغسل الاصح أم يجب اه (قوله وكذا في حق
الاخبار بانقضاء العدة) بيانه لو قال لزوجه ان ولدت فانت طالق فولدت ثم قالت انقضت عدي فعند أبي حنيفة لا تصدق في أقل من
خمس وعشرين يوما لان أقل النفاس خمسة وعشرون يوما وثلاثة أطهار بخمسة وأربعين يوما وثلاث حيض

(٦٨)

أنه منه ودم الرحم عند عانة جعل الامتداد دليلا على أنه منه ولو ولدت ولم تزدما يجب عليها الغسل عند
أبي حنيفة وزفر وهو اختيار أبي علي الدقاق لان نفس خروج النفس نفاس على ما تقدم وعند أبي يوسف
وهو رواية عن محمد لا يغسل عليها العدم الدم قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء من خروج
الحيضة مع الولادة لا يغسل عن وطوبة وروي عن أبي حنيفة أن أقله خمسة وعشرون يوما وليس
مراده أنه اذا انقطع دونه لا يكون نفاسا بل مراده اذا وقعت حاجة الى نصب العدة في النفاس لا ينقص
عن ذلك ان لو نصب لها دون ذلك أدى الى نقص العادة عند عود الدم في الاربعين لان من أصله أن الدم
اذا كان في الاربعين فالطهر المتخلل فيه لا يفصل طال الطهر أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين لا
ساعتين طهرا ثم ساعة دما كل الاربعين كله نفاسا وعندهما ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوما فكذلك
وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا يكون الاول نفاسا والثاني حيضا ان أمكن والا كان استحاضة
وهو رواية ابن المبارك عنه وكذا في حق الاخبار بانقضاء العدة مقدرة بخمسة وعشرين يوما عنده
وأبو يوسف قد ربه بأحد عشر يوما ليكون أكثر من أكثر الحيض قال رحمه الله (وأكثره أربعون يوما
والزائد استحاضة) أي أكثر النفاس أربعون يوما وقال الشافعي أكثره ستون يوما لقول الاوزاعي عندنا
امرأة ترى النفاس شهرين به استدلل النووي في شرح المذهب ولنا حديث أم سلمة أنها سألت النبي
صلى الله عليه وسلم كم تجلس المرأة اذا ولدت قال أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك وقالت أيضا
كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
والترمذي وقال الترمذي أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن
النفساء تدع الصلاة أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك وقال الطحاوي لم يقل بالسنتين أحسن العصابة
وأما قول الاوزاعي عندنا امرأة ترى النفاس شهرين قلن من أين له أن الشهرين نفاس بل ما زاد على
الاربعين استحاضة وليس له في إسقاط الصوم والصلاة عنها وتحریم وطئها على الزوج دليل شرعي من
كتاب أو سنة أو قياس أو أحكاية الا رواه عن امرأة مجهولة وقول الصحابي عنه ليس بحجة فكيف
يكون قول الاوزاعي واعتقاده أن ذلك كله نفاس حجة ولم يقل به الاوزاعي نفسه بل مذهبه مثل مذهبا
من ولادة الجارية ومن الغلام أكثره خمسة وثلاثون يوما وعنه ثلاثون يوما وقوله والزائد استحاضة أي
الزائد على الاربعين استحاضة لعدم النفل ولا مدخل للقياس في المقدار وحراد المصنف بيان المبتدأ وأما
صاحبة العدة فلما زاد دمها على الاربعين فانه يرد الى أيام عاداتها وقد ذكره من قبل قال رحمه الله (ونفاس
التوأمين من الاول) وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفر من الولد الثاني لانها حامل به فلا
يكون دمها من الرحم ولهذا لا يكون ما تزادها حامل من الدم حيضا وكذا لا تنقض العدة إلا بوضع الثاني
ولان جعل النفاس من الولد الاول يؤدي الى الجمع بين نفاسين بلا طهر يتصل بينهما لانها اذا ولدت الثاني
لتمام أربعين من الاول وجب نفاس آخر للولد الثاني ولهما أن النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة
وهي من الماتبة قصار كذا لم يخرج عقب الولد الواحد لأن كل واحد منهما ما يوجد تنفس الرحم

بخمسة عشر يوما وعند
أبي يوسف لا تصدق في
أقل من خمسة وستين يوما
لان أقل النفاس أحد
عشر يوما وثلاث حيض
بستة أيام والباقي ثلاثة
أطهار وعند محمد لا تصدق
في أقل من أربعة وخمسين
يوما وساعة واحدة لانه
لا يقدر الاقل بمدة فيعتبر
الاقل عرفا وهو ساعة
والباقي ثلاث حيض
وثلاثة أطهار اه (قوله في
المتن ونفاس التوأمين من
الاول) وهذا قول أبي حنيفة
وأبي يوسف قال في البدائع
ثم يستوى ما اذا كان ختم
عادتها بالدم أو بالطهر عند
أبي يوسف وعند محمدان كان
ختم عادتها بالدم فكذلك
وأما اذا كان بالطهر فلا لان
أبا يوسف يرى ختم الحيض
والنفاس بالطهر اذا كان
بعده دم ومحمد لا يرى ذلك
وبيانه ما ذكر في الأصل اذا
كان عادتها في النفاس ثلاثين
يوما فاقطع دمها على رأس
عشرين يوما وطهرت
عشرة أيام تمام عادتها فصلت

وصامت ثم عاودها الدم فاستمر بها حتى جاوز الاربعين ذكر أنها استحاضة فصار ما الاربعين ولا يجوز بها
صومها في العشرة التي صامت فيسارها القضاء قال الحاكم الشهبذه هذا على مذهب أبي يوسف يستقيم فأما على مذهب محمد فمقتضى
لان أبا يوسف يرى ختم النفاس بالطهر اذا كان بعده دم كما يرى ختم الحيض بالطهر اذا كان بعده دم فيمكن جعل الثلاثين نفاسا لها عنده
وان كان ختمها بالطهر ومحمد لا يرى ختم النفاس والحيض بالطهر ففاسها في هذا الفصل عنده عشرون يوما فلا يلزمها قضاء ما صامت
في العشرة الايام بعد العشرين

(قوله بخلاف) أي بخلاف ما رأيت قبل الولادة فإنه لم يتحقق انقشاح الرحم فلا يكون حينها (قوله فالصحيح أن يجعل جلا واحدا) لأن الثالث من علوق الثاني وهو من علوق الأول اه يحيى والله أعلم

باب الانجاس

جمع نجس يفحش وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسم لكل مستفند ويطلق على الحقيق والحكي فكان ينبغي أن يقول باب الانجاس الحقيقية تعيينا للمراد لكن لما تقدم ذكر الحكي كان فريضة دالة على أن المراد هنا هو الحقيق يحيى (قوله في المتن وجمائع) أي مائع طاهر اه عيني (قوله أما الأول فهو واجب) أي مقيد بالامكان وبما إذا لم يستأنز ارتكابها هو أشد حتى لو لم يتمكن من إزالته إلا ببدء عورة الناس يصلي معها لأن كشف العورة أشد فلو بدأها للارالة فسق آدم من ابتلى بين أمرين مخطوئين عليه أن يرتكب أهونهما أما من به نجاسة وهو حدث إذا وجد ماء يكتفي أحدهما فقط انما وجب صرفه إلى النجاسة لا الحدث لئلا يتيمم به فيكون محصلا للطهارة لأن غلظ من الحدث ولا لأنه صرفه إلى الاخف حتى يرد إشكالا كما قاله حماد حتى أوجب صرفه إلى الحدث وقولنا يتيمم بعده هو ليقع نيمه صحيحا نقاطا أما الوتيمم قبل صرفه إلى النجاسة فإنه يجوز عند أبي يوسف خلافه فالحمد لله على ما مر في باب التيمم من أنه مستحق الصرف إليها فكان معدوما في حق الحدث وأما إذا لم يتمكن من الإزالة لظناه خصوص المحل المصطب مع العلم بتعجب التوب قيل الواجب غسل طرف منه فإن غسله بغيره أو بلا شتر طهره وذكر الوجه بين أن (٦٩) لأثر القرى وهو أن يغسل بفضه

مع أن الأصل طهارة التوب
ووقع الشك في قيام النجاسة
لاحتمال كون المغسول
محلها فلا يضيء بالنجاسة
بالشك كذا أورده
الاسيوطي رحمه الله
شرح الجامع الكبير قال
وسمعت الشيخ الإمام تاج
الدين أحمد بن عبد العزيز
يقوله ويقبضه على مسئلة
في السير الكبير هي إذا قصنا
حصنا وفيهم ذي لا يعرف
لا يجوز قتلهم لقيام المانع
يقين فلو قتل البعض
أو أخرج حل قتل الباقي

وأنما حجه بخلاف الحيض وانقضاء السدة متعلق بوضع جل مضاف إليها في تناول الجميع ولا تسلم أن النجاسات متواليان بل النجاس من الأول إلى الأربعين والثاني احتجاسة ثم شرط التوأمين أن يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر حتى لا يمكن علوق الثاني من وطء حادث وإن كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما جعلان ونفاسان وإن ولدت ثلاثة أولاد وبين الأول والثاني أقل من ستة أشهر وكذا بين الثاني والثالث ولكن بين الأول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل جلا واحدا

باب الانجاس

قال رحمه الله (يطهر البدن والثوب بالماء وجمائع من بل كالحل وماء الورد) اعلم أن الكلام فيسمن وجهين أحدهما في وجوب غسل الجس والثاني فيما يطهر به أما الأول فهو واجب لقوله تعالى وثيابك فطهر أي فطهرها من النجاسات وما نقل خلاف ذلك من تفسير الآية لا يوافق ظاهر الآية وقوله عليه الصلاة والسلام حثيه ثم أقر صبه ثم اغسله بالماء ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في المقبرة والجمر والمزبلة ولا فرق بين نجاسة ونجاسة وقال الشافعي لا يجب غسل بول الفلام الذي لم يأكل الطعام بل يرش عليه الماء لا غير ولنا العمومات وما ورد فيه من التضع والصب المراد به الغسل ويصل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الذي توضأ وانضح فربحت ولا يميز به إلا الغسل

لشك في قيام الحرم كذاها وفي الصلاة بعد ما ذكره مجرد أعي التعليل فالوصلي معه صلوات ثم ظهرت الجاسة في طرف آخر يجب إعادة ما صلى وفي الطهارة التوب فيه نجاسة لا يدرى مكانها يغسل كله وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندى فإن غسل طرف يوجب الشك في طهر التوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله أنه شك في الإزالة بعد تيقن قيام الجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق أن ثبوت الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وإباحة دم اليقين ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن تجسسه ومعصوميته وإذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة معه الآن هذا إن صح لم يبق لكلمتهم المجمع عليها أعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فإنه حيث لا ينسوز أن ثبت شك في محل ثبوت اليقين لتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به ثبوت اليقين فمن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير يختص الإشكال في الحكم لا الدليل فنقول وإن ثبت الشك في طهارة الباقي لكن لا يرفع حكم ثبوت اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لأن الشك الطارئ لا يرفع حكم اليقين السابق على ما هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله أعلم اه كمال رحمه الله (قوله ثم اغسله) وهو أن المراد بالطهارة العنبر وفي المقربة الحت القشر باليد أو العود والقرص باطراف الأصابع اه وقوله صلى الله عليه وسلم حثيه أمر لاسما ببت أي بكر حين سأله عن دم الحيض يصيب الثوب لكونه نجسا فيلحق كل نجس به اه يحيى (قوله ونهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصلاة في المقبرة والجمر) أي لا يحق الصلاة اه

(قوله لانه يتنجس بأول الملاقاة) مقيد بما إذا كان بحيث يخرج بعض أجزاءه في الماء ألا ترى إلى ما ذكره من أنه لو مشى ورجل واحدة على أرض أو بسد يتنجس جوف لا يتنجس ولو كان على القلب وظهريت الرطوبة في رجليه يتنجس كذلك في الخلاصة قلت يجب جعل الرطوبة على اللسان لا الندوة فتقد كرمها إذا نال الثوب النجس الرطب في الثوب الطاهر بالحق فظهرت فيه ندوة ولم يصير بحيث ينطمر منه شيء إذا عصر اختلف المشايخ فيه ولا يصح أنه لا يتنجس وكذا لو بسط على الجبس الرطب فتندى وليس بحيث ينطمر إذا عصر الأصح فيه أنه لا يتنجس ذكره الخوافي ولا يخفى أنه قد يحصل بل الثوب وعصره ينبع رؤس مغار ليس لها قوة السيالة لا يتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقرق مراضع بعضها ثم ترجع إذا حل الثوب ويبعد في مثلها الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة الخاطا فالأولى أناطة عدم النجاسة بعدم دفع شيء عند الأمر ليكون (٧٠) مجرد ندوة لا بعدم التقاطر اهـ كمال (قوله للنص) وهو قوله تعالى وأزلنا من السماء

ماء ما هورا (قوله لعدم الضرورة) أي لانتها تدفع بالماء اهـ قلنا إنما الماء ظهور بالنجس بالاجماع لانه من بل عين النجاسة وأثره لأنه مبطل حكم النجاسة إلى الطهارة وغير الماء يشاكله في الإزالة أو أقوى إذا نزل أقلع النجاسة من الماء لانه يزيل البول والدمومة فألحق حيث ذبه اهـ رازي (قوله بالإلزام) لان ما كان في البدن نظير الحدث اذ في نظيره معنى العبادة بخلاف الثوب اهـ رازي لان حرارة البدن جاذبة والماء أدخل فيه من غير مفتعين وعن طهارة البدن بغير الماء تفرغ طهارة الثدي إذا قام عليه الولد ثم رضعه حتى زال أثر القي موكذا إذا لحس إصبه من نجاسة بها حتى يذهب الأثر أو شرب خمر ثم تردد ريقه في فيه مرارا طهر

اتفاقا ولان التوضيح كثرة الصب ومنه النسخ الجمل الذي يستخرج به الماء طاه المذهب وما ذكرنا من الفرق بين الجارية والغلام أن بول الجارية أنقض من بول الغلام ضعيف اذ لفرق بين تخين النجاسة وريقها في وجوب إزالتها بالغسل وهذا المذهب نفسه تحكم غير ظاهر فلا يعتمد وفرق بعضهم أن الاعتناء بالصبي أكثر لانه يجعله الرجال والنساء فالبلوى بها أكثر وأعم أضعف لان مقتضاه أن لا يجب غسل ثياب النساء من بولها الصكون الانسلاء به أشد في حقهن لاختصاصهن بحملها ومشاركة الرجال في حمل الصبي وقال الشافعي لا يبين في فرق بينهما ولقد أنصف فيما طال وأما الثاني وهو ما يظهر به الجبس فيكل مائع يمكن إزالته به كخل ونحوه يجوز إزالة النجاسة به عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ورفق الشافعي لا يجوز إلا بالماء لانه يتنجس بأول الملاقاة والنجس لا يقيد بالطهارة إلا أن هذا القياس ترك في الماء للنص ولا يصح الخافه بالماء لعدم الضرورة وفي الماء ضرورة فبق ما رواه على الأصل وله ما روى عن عائشة أنها قالت ما كان لأحدنا أن يبول أو يحسد حتى يغسل فيه فاذا أصابه شيء من دم الحيض قالت يرقها فغسلته بنظرها أي حكته ولانه من بل يطبعه فوجب أن يفيد الطهارة كالماء بل أولى لانه أقلع لها ولا ناسا هو يعلم بالضرورة أن المائع يزيل شيئا من النجاسة في كل مرة ولهذا يتغير لون الماء به والنجاسة متناهية لا لها مركبة من جواهر متناهية متعارفة في موضعه فاذا انتهت أجزاءها يني التحلل طاهر لعدم المجاورة وما ذكره من النجس بأول الملاقاة سقط للضرورة كما سقط في الماء ولا تعلق للشافعي بقوله عليه الصلاة والسلام ثم اغسل به الماء لانه مفهوم القلب وهو ليس بمجتمعا جاتا كقوله عليه الصلاة والسلام وليستنج بثلاثة أحجار فانه يجوز بغيره وعن أبي يوسف أنه لم يجوز تطهير البدن إلا بالماء لانها نجاسة يجب إزالتها عن البدن فلا يزول بغير الماء كالحديث قال رحمه الله (لا الدهن) أي لا يجوز إزالته بالدهن لانه لا يخرج نفسه فكيف يخرج غيره وكذا الدبس والبن والعصير وروى عن أبي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن أو من أوزيت حتى ذهب أثره جاز قال رحمه الله (والخف بالدهن نجس ذي جرم) أي يطهر الخف بالدهن إذا نجس نجس ذي جرم ولم يشترط الخفاف وهو قول أبي يوسف لقوله عليه الصلاة والسلام من أراد أن يدخل المسجد فليقلب نعليه فان رأى أيهما أذى فليمسح بهما بالأرض فان الأرض لها طهور ولان البلوى العاتية قد تحققت فلا معنى لاشتراط الخفاف اذ يلحقهم بذلك جرح وهو مدفوع ويشترط عند زوال الرائحة وعلى قوله أكثر المشايخ وعند أبي حنيفة لا يضمن الخفاف إذا لم يمسح بكثره ولا يطهره وقال محمد ورفق لا يطهر إلا بالغسل لان رطوبتها تدخل في الخف والنعل فصار كالأصايب رطوبتها دون جرمها وكما

حتى لو صلى صحت وعلى قول محمد لا يصح ولا يصحكم بالطهارة بذلك لعدم الماء كما قال قاضيان ان كان على بدنه نجاسة في نفسه ما يجزئ مبالغة ثلاث مرات حتى عن الفقيه أي حضراته قال يطهر إن كان الماء متناظرا على بدنه اهـ (قوله في المتن لا الدهن) قال العيني ولما قيد المائع بالزيل احتراز به عن غير الزيل بقوله لا الدهن لانه وان كان مائعا لكنه غير مزيل لتلونه اهـ (قوله في المتن والخف بالدهن نجس ذي جرم) والخف بالرفع عطف على قوله البدن أي يطهر الخف المتنجس والنعل المتنجس والباقي بالدهن تعلق بقوله يطهر والباقى بقوله نجس في محل النصب على أنها حال من الخف أي حال كونه متنجسا بنجس ذي جرم عيني (قوله جرم) أي جثة كالروث والعذرة والدم اهـ (قوله لا يشترط) أي المصنف أي لا يشترط أن يكون ذلك الخف بعد جفاف نجاسته اهـ (قوله وهو) أي عدم اشتراط الخفاف (قوله أكثر المشايخ) أي وعليه الفتوى اهـ رازي (قوله إذا لم يمسح بكثره) أي قبل الخفاف اهـ

في البدن والثوب والبساط وكما تبين المأنة التي لا جرم لها بخلاف المني فإنه مخصوص بالخبر حتى
اكتفى به في الثوب ولهما ما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام من أراد أن يدخل المسجد الحديث
ولأن الخلف صلب لا تسد أخله أجزاء الجرم النجاسة وانما تنفذ ظهره وطوبى له ذلك قليل أو يجنبه الجرم
إذا جف فلا يبقى بعد المسح الا قليل وذلك معفو فصار كالسيف والحديد الصقل بخلاف الثوب والبساط
لانهم ما يتخللان فينداخلهما أجزاء النجاسة وبخلاف البدن لان لينته ورطوبته وما يمتص العرق ينح
من الخفاف قال رحمه الله (ولا يغسل) أي وان لم يكر له جرم يظهر بالغسل لان أجزاء النجاسة تتشرب
فيه فلا يخرج الا بالغسل وقيل اذا مشى على الرمل أو الزرابي فالتصق بالخلف أو جعل عليه ترابا
أو رملا أو رمادا فمعه يظهر وهو الضيق اذا فرق بين أن يكون الجرم منها أو من غيرهما فالفصل بينهما
أن كل ما يبقى بعد الخفاف على ظاهر الخلف كالمذرة والدم ونحوه فهو جرم ولا يرى بعد الخفاف
فليس يجرم قال رحمه الله (وعني آدمي يابس بالفرك والغسل) أي اذا تصبغ الخلف أو الثوب
بمني وييس يظهر بالفرك وان لم يكن يابس يظهر بالغسل وقال الشافعي المني ليس يصح لم يروى
عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي
فيه ولا يغسله وفي حديث آخر قالت كنت أفرك المني من ثوبه عليه الصلاة والسلام وهو يصلي والواو
للحال ولو كان نجسا لما افتتح الصلاة معه ولما اكتفى بالفرك فيه كسائر النجاسات وعن ابن عباس
انه قال سئل النبي عليه الصلاة والسلام عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة البصاق والخطاط
وانما يكفيل أن يغسله بماء أو بآخر ولا نه مبتدأ خلق البشر فصار كالطين ولنا ما روي عن عائشة
رضي الله عنها قالت كنت أغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلاة
الحديث وحديث عمار أنه عليه الصلاة والسلام قال انما يغسل الثوب من خمس وعدها المني وعن
أبي هريرة رضي الله عنه في المني يصيب الثوب ان رأيت فاعسله والا فاعسل الثوب كاه وعن الحسن
المني بمنزلة البول ولا تدم استحالة بالنضج من حرارة الشهوة ولهم ما من كثرة منه الوقاع حتى فترت
شهوته فيخرج بما أحرر وانما يظهر بالفرك لقوله عليه الصلاة والسلام اغسله طبا وافركه يابسا
ولانه لا يخرج فلا تنفذ اجزائه وما على ظاهره يظهر بالفرك أو يقل والقليل معفو وما ورد فيه من
الاماطة محمول على انه كان قليلا أو على انه لم يكن من الغسل وتشبيهه بالخطاط انما هو في المنظر في
البشاعة لا في الحكم بدليل ما ذكرنا من الأدلة ولا تعلقه بقوله بعائشة رضي الله عنها كنت أفرك
المني من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه من حيث ان الواو للحال لانه خبر وأمره
عليه السلام كدفي اقضاء ما وجوب من خبرها لان حقيقته لا وجوب والظاهر انه كان قبل الصلاة
لانه بعد أن تشبث بنباه وتشفه عن الصلاة وهذا كما يقال حياة الطعام وهو يأكل أي يأكل
بعده ويجوز أن يكون البشر من النجس ثم يظهر بالاستحالة فان الشيء قد يكون نجسا وتولد منه
الظاهر كالبشر فانه متولد من النجس وهو أصله فاعتبره بالعلقة والمفردة لانهم ما يخلق منهم ما البشر وان كانا
نجسين ثم قيل انما يظهر بالفرك اذا خرج المني قبل المني أو المني الذي خرج المني لا يظهر
الا بالغسل وقال شمس الأعمى مستهل المني مشكلة لان الفعل يندى ثم عني والمذي لا يظهر بالفرك الا
أن يقال انه مغلوب بالمني فيجعل تبعله وروي الحسن عن أصحابنا انه لو كان في رأس ذكره نجاسة
لا يظهر بالفرك وانما هو أبو اسحق وقال الفقيه أحمد بن إبراهيم عندي ان المني اذا خرج من رأس
الاحليل على سبيل الدفق ولم ينتشر على رأسه يظهر بالفرك لان البول الذي هو داخل الذكرا غير
معتبر ومن روى المني عليه غير مؤثر بخلاف ما اذا انتشر على رأس الاحليل حيث لا يكتفى فيه بالفرك لان
البول الذي خارج الاحليل معتبر فلا يظهر الا بالغسل حتى لو نال ولم يحاوز البول ثقب الاحليل يكتفى
بالفرك ولو أصاب المني شياؤه بطانة فنفذ الى البطانة يظهر بالفرك هو الصحيح وروي عن محمد بن كان

(قوله ولهما) أي لابي
خليفة وأبي يوسف
عواز التطهير بذلك بلا
غسل اه (قوله يظهر
بالغسل) أي طبا كان
أو يابس انما كان أو ثوبا
أي بالغسل لا بذلك قال
العمري لان ذلك حينئذ
يزيد انتشارا وتلوينا اه
(قوله فيجعل تبعله) وهذا
ظاهر فانه اذا كان الواقع انه
لا يندى حتى يندى وقد ظهره
الشرع بالفرك يابس يزم
انه اعتبر ذلك الاعتبار أعني
اعتبر مستهلكا للضرورة
بخلاف ما اذا بال ولم يستنج
بالماء حتى أمي فانه لا يظهر
حينئذ الا بالغسل لعدم
النجس كما قيل اه كمال
(قوله يظهر بذلك) وفي
نسخة بالفرك اه قال
الكمال رحمه الله في زاد
الفقيه وتطهير الارض اذا
كانت رطوبة صبها لمعطيها
ثلاثا وان كانت صلبة
قالوا يصب عليها ثم تشف
بخرقة ونحوها يفعل ذلك
ثلاثا وان صب عليها كثيرا
حتى تصرف النجاسة ولم
يقرب بها ولاؤها وترك
حتى جفت طهرت اه

(قوله ومنها البئر اذا وجب نزع مائها فغار الماء ثم عاد فكلها تحكى على الروايتين) قال الكمال وظاهره كون الظاهر التجاسة في الكل والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما اختاره شارح المجموع في الارض وهي اعدا لكل اذ لا صنع فيها أصلا ليكون تطهيرا لانه محكوم بطهارته شرعا بالخلاف على ما فسر به معنى الزكاة لا نار وملافة الطاهر الطاهر لا ترجب التجسس بخلاف المستحى بالحجر ونحوه لو دخل في الماء القليل نجس على ما قاله لان ضرر الماء يعتبر مطهرا في البدن الا في التي على رواية والجواز بغير سقوط ذلك المقدار عن الطهارة فنعمة أخذوا كون قدر الدرهم في التجاسات عفوها اه (قوله لانه رقيق) أي فيخلق بنجس لأجمله اه (قوله ويصاوب معها) وعليه يتفرع ما ذكر لو كان على ظفره نجاسة فمسها مطهرت وكذلك الزجاجة واليد في الخضراء يعني المدهونة والخشب الخراطى والموريات القصب اه كمال رحمه الله (قوله في المتن والارض باليبس) لافرق بين الخفاف بالشمس والنداء والريح اه كمال (قوله في المتن وذهاب) بالجر عطف على اليبس اه ع (قوله في المتن الصلاة) أي لأجلها اه ع (قوله دون التيمم) خلافا لغيره والشافعي رحمه الله لان الماء اختص فلا زالة ولم يوجد (٧٣) ولما قوله عليه الصلاة والسلام زكاة الارض يسهاو الزكاة الطهارة واعلم بجز

التيمم به لان الطهورية زائدة على الطهارة والحديث يدل على الطهارة دون الطهورية اه رازي (قوله عزنا) بجل عزب بالتحريك لازوجه اه مغرب (قوله فم يكوفوا يرشون عليها شيئا من ذلك) فلولا اعتبارها تطهير بالخفاف كان ذلك تيقن لها بوصف التجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلاة البتة فلا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتكلف الصلاة في بيته وكون ذلك يكون في بقاع كثيرة من المسجد لا في بقعة واحدة حيث كانت تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب في الاستعمال يفقد تكرار الكائن منها ولأن تيقن التجاسة ينافي الامر بتطهيرها فوجب

التي غلبت الخفاف يطهر بالفرك وأسفله لا يطهر إلا بالغسل لانه انما يصيبه البسلة دون الحرم ثم اذا فركه يحكم بطهارته عندهما وفي أظهر الروايتين عن أبي حنيفة نقل الحاشية بالفرك ولا يحكم بطهارته حتى لو أصابه ماء عاد نجسا عنده ولا يعود عندهما ولها أخوات منها أن الخفاف اذا أصابه نجس ودلكه ثم وصل الماء اليه ومنها الارض اذا أصابها نجاسة وذهب أثر النجاسة ثم وصل اليها الماء ومنها جلد الميتة اذا دبغ بالشمس أو الترتيب ونحو ذلك من الدباغ الحكي ثم أصابه الماء ومنها البئر اذا وجب نزع مائها فغار الماء ثم عاد فكلها تحكى على الروايتين ثم المني اذا أصاب البدن لا يجزى فيه الفرك فيملأوى الحس عن أبي حنيفة لطوبى البدن وذكر الكرخي عن أصحابنا أنه يطهر لان البسوة في حقه أشد وعن الفضلي ان مني المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق قال رحمه الله (ونحو السيف بالمسح) أي نحو السيف من الحديد الصقيل كالأرؤ والسكين اذا نجس يطهر بالمسح لما صح أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيفهم ثم يحسونها ويصاوبون معها ولان غسل السيف والمرآة ونحو ذلك يقصد هافس كان فيه ضرورة ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ما له جرم وما لا جرم له ثم قيل يطهر حقيقة في رواية حتى لو قطع به البطيخ أو اللحم يصل أكله وقيل نقل التجاسة ولا يطهر بشرطه أن يكون صقلا حتى لو كان خشنا أو منقوشا لا يطهر بالمسح قال رحمه الله (والارض باليبس وذهاب الأثر للصلاة لا للتيمم) أي تطهر الارض باليبس وذهاب أثر التجاسة من اللون والرائحة والطعم فتصح الصلاة عليها دون التيمم أما طهارتها باليبس فلما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كتبت في شاب أعزب أبيت في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبيل وتدبر في المسجد فلم يكوفوا يرشون عليها شيئا من ذلك فدل على طهارتها بالخفاف ولان الارض من طبعها أن تحيل الأشياء وتقلها إلى طبعها فتطهر بالاستحالة كالحجر اذا غلظت بخلاف الثوب وأما عدم جواز التيمم به فلان طهارة الارض فيه ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بجبر الواحد وهذا كقائل في مسح الرأس والتوجه إلى البيت ثبنا بنص الكتاب فلا يتأدى بان مسح الأذن والتوجه إلى الحطيم لان كون الأذن من الرأس والحطيم من البيت ثبت بجبر الواحد ولان التجاسة نقل بالخفاف وقيل التجاسة يمنع من

كونها تطهر بالخفاف بخلاف أمر عليه الصلاة والسلام بأهراق ذنوب من ماء على بول الاعراب في المسجد لانه التيمم كان نهارا والصلاة فيه متابع نهارا وقد لا يحيف قبل وقت الصلاة فأمر بتطهيرها بالماء بخلاف مدة الليل أولان الوقت اذا كان قد آن وأنه اذا كان أكل الطهارة تنفس في ذلك الوقت واذا قصد تطهير الارض صب عليها ثلاث مررات وحففت في كل مرة بحرقه كذا الوصب ما سكره ولم يظهر لون التجاسة ولا ريحها فانه تطهر ولو كسبها بتراب ألقاه عليها ان لم يوجد رائحة التجاسة جازت الصلاة على ذلك التراب والافلا اه فتح (قوله بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بجبر الواحد) فمعتذر لان موجب الكتاب هو القطع باشتراط الطهارة مطلقا دون الطهارة القطعية حيث لم يقل تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فطعبوا الحق أن إقامة التكليف تنبني على أقل دون القطع لان المكلف يطالع على الظاهر دون نفس الامر مثلا المصلي يكلف بالوضوء وجميعها هو ظاهر في طهارة دون نفس الامر وباستقبال القبلة في طهارة دون نفس الامر ان لم يكن ميكا اه يحيى وكتب على قوله بنص الكتاب ما نصه فيه نظر لان الكتاب اشترط أن يكون التراب طاهرا لان تكون طهارته بالكتاب مقطوعا على ما لا يمكن ان يكون طاهرا اظنا وكذا في إخوته يتوجه هذا النظر كذا نقلته من خط هارثي الهداية ترجمه الله تعالى اه

(قوله في المتن من نجس مغلظ كالدم) والمراد بالدم غير الباقي في العروق وفي حكمه اللحم المهزول اذا قطع فالدم الذي نجسه ليس نجسا ولو كذا
الدم الذي في الكبد لمن غيره كذا قيل قال المصنف في النجس وفيه نظر لانه ان لم يكن مما نقس بياور الدم والنسب نجس عجاو ربما نجس
وعن أبي يوسف في السابق انه معفو في الاكل لا الثوب وغير دم الشهيد ما دام عليه حتى لو حمله ملطخا به في الصلاة صحت بخلاف قليل
غير الشهيد لم يغسل أو غسل وكان كافرا فانه لا يحكم بطهارته بفعل بخلاف المسلم وعين المسك قالوا يجوزنا كاه والانتفاع به مع ما اشتهر
من كونه مملو ما لم أره تعليلا وذا كرت بعض الاخوان من المغاربة في الرباد فقلت له يقال انه عرق حيوان محرم الاكل فقال ما يحيله الطبع
الى صلاح كالطينية يخرج عن نجاسة كل مسك اه فتح (قوله في المستن والروث والخني) وقد سبقه الى هذا شيخه السراي رحمه الله
بانه للنجاسة وسكون النام المثلثة وهو ما يكون في ظلف ويجمع على اخنا من خني اه عيني (قوله لان النصوص الواردة) ومنه قوله تعالى
وثيابك فطهر (قوله فقد نراه بالدرهم الى آخره) ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الا آخر اذا كان الثوب واحدا لان النجاسة حينئذ
واحدة في الجانبين فلا يعتبر متعدد بخلاف ما اذا كان ذا طاقين تعدداه فيمنع وعن هذا فرع المنع لو صلى مع درهم تنجس الوجهين لو جرد
الفصل بين وجهيه وهو جواهر حكمه ولا يعم الا ينفذ نفس على أحد الوجهين (٧٣) فيه فلم تكن النجاسة فيهما

متعددة ثم انما يعتبر المانع
مضافا اليه فلو جلس المصلي
النجس الثوب والبدن في
جهر المصلي وهو يستمسك
أو الحمام المتنجس على رأسه
جازت صلاته لانه هو الذي
يستعمله فلم يكن حمله
النجاسة بخلاف ما لو حمل
من لا يستمسك حيث يصير
مضافا اليه فلا تجوز هذا
والصلاة مكرهة مع
ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل
النجاسة عليه في الصلاة
يرفضها ما لم يخف فوات
الوقت أو الجماعة اه فتح
وما ذكره الكمال من عدم
الجواز في الدرهم الذي
تنجس جانباه مشى عليه
الولواحي فقال اما اذا كان
الثوب ذا طاقين كان

التميم دون الصلاة الا ترى أن نقطة من الدم وقعت في المصنوع من التطهر به وفي الثوب والمكان
لا تمنع جواز الصلاة ولان التيميم يقتصر الى طهارة الصعيد وطهوريته لرفع الحدث والصلاة تقتصر الى
طهارة المكان لا غير وبالنسبة تثبت الطهارة دون الطهورية وروى عن أبي حنيفة انه يجوز التيميم به
فعلى هذا لا فرق بينهما والظاهر الاول قال رحمه الله (وعني قدر الدرهم كعرض الكف من نجس مغلظ
كالدم والخني وغيره الجاه وبول ما لا يؤكل والروث والخني) وقال زفر والشافعي قليل النجاسة
ككثيرها يمنع لان النصوص الواردة بتطهيرها لم تفصل الا أن ما لا يدركه الطرف خارج لعدم إمكان
التعرض عنه كالأبواب فتع على النجس ثم على الثياب وكذا موضع الاستبراء وهو الخارج خارج عنها
لإجماع السلف ولنا ان القليل معفو باجماع فقدرناه بالدرهم لان محل الاستبراء مقتدر به قال
الشيخ استقصوا ذكر المقعدة في محافظهم فكنوها بالدرهم ولان الضرورة تشمل المقعدة وغيرها
فيعني للخرج ثم اختلفت الرواية في الدرهم فقيل يعتبر بالوزن وهو أن يكون وزنه قدر الدرهم الكبير
المنقال وقيل بالساحة وهو قدر عرض الكف ووفق أبو بصير بين الروايتين فقال أراد محمد بن ذكر
العرض تقدير النجاسة المائعة وبذكر الوزن تقدير النجاسة المستجدة وهذا هو الصحيح وقال
السرخسي يعتبر بدرهم زمانه وقد قالوا اذا أصاب ثوب بدهن نجس فصلي فيه ثم ازداد حتى صار أكثر
من قدر الدرهم فصلي فيه فالاولى جائز والثانية باطلة وقيل لا يمنع وهو اختيار المرغيناني قال
رحمه الله (وما دون ربع الثوب من مخفف كبول ما يؤكل والفرس وحم مطير لا يؤكل) أي عني
ما دون ربع الثوب من النجاسة المخففة لان التقدير فيها بالكثير القاحش والربع حكم الكل في
الاحكام يروى ذلك عن أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح ثم اختلفوا في كيفية اعتباره فقيل ربع
جميع ثوب عليه وعن أبي حنيفة ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالتزر وقيل ربع طرف أصابته

(١٠ - زيلي اول) متعدد اقتعدت النجاسة وكذلك الدرهم فان بين الجانبين فاصلا فاعتبر كل جانب في نفسه اه
قال في شرح الطحاوي ولو أصاب الثوب أقل من قدر الدرهم ونفذت الى الجاهب الاخر حيث لو ضم أحد الجانبين الى الآخر يكون
أكثر من قدر الدرهم هل يمنع جواز الصلاة ينظر ان كان الثوب ذا طاقين منع أو ذا طاق واحد لا يمنع جواز الصلاة اه قوله وعن هذا
فرع المنع قال قاضيان اذا صلى ومعه درهم تنجس جانباه بالصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لان الكل درهم واحد اه (فرع) يحفظ
قال الولواحي من انتهى الى القوم وهم في الصلاة وعلى ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يخشى انه ان غسله تفوته الجماعة يستحب له
ان يدخل في الصلاة ولا يغسله لان غسله ليس بفرض عليه ومتى دخل الجماعة صار مؤذيا لفرض اه وقال قاضيان في فتاواه قليل باب
الوضوء والغسل مانعه اذا شرع في الصلاة فهو حذر في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم ان كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل
النجاسة يدركه إمامه في الصلاة أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر طانه يقطع الصلاة ويغسل الثوب لان قطع الصلاة لا كمال وإن
كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته اه (قوله وما دون ربع الثوب) أي أي ثوب كان (قوله والفرس) أي
عندهما وعند محمد طاهر وأفرده بالذكر لا اختلاف فيه اه ع (قوله فقيل ربع جميع ثوب عليه) في شرح الطحاوي هو الصحيح
الثوب الذي عليه ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان أدنى ما تجوز فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه الكثير بالنسبة الى المصاب اه فتح

(قوله فوقف الامر في نفسه على العادة) والوجه انك لا ترى البسلي ان استغفرت منه منع والا فلا اه زاد الفقير (قوله استترهوا من البول) قال العلامة شمس الدين بن أمير الحاج رحمه الله في شرح التصريح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه رواه الحاكم وقال علي شرطهما ولا أعرف له علة وهو عام لان من التعبدية لا لبعض البول بحلي باللام الجنس فيعم كل بول وقد أمر بطلب التزاهة منه والطاهر لا يؤمر بالاستتره منه اه (قوله ولا اعتبار عنده بالبول) قال العلامة كمال الدين رحمه الله وما قيل ان البول لا يعتبر في موضع النص عنده كبول الانسان ممنوع بل تعتبر اذا تحقق للنص الثاني للبرج وهو ليس معارضة للنص بالرأى واليساوى في بول الانسان في الاستصحاب كروى الا بر لا فيما سواه لانها انما تنصق بأغلبية عسر الاتفكاك وذلك ان تحقق في (٧٤) بول الانسان فكما قلنا وقد تبنا مقتضاه لا قد أسقطنا اعتباره اه (فرع) قال في

الظهيرية وان أصابه بول الشاة وبول الأذى فيجعل الخليفة بها الغليظة اه قال الولوالجي رحمه الله رجل رأى على ثوبه انسان نجاسة أكثر من قدر الدرهم إن وقع في قلبه أنه لو أخبره بذلك اشتغل بغسل لم يسعه أن لا يخبر به لان الاخبار مفيد وإن وقع في قلبه أنه لو أخبره لم يلتفت الى كلامه كان في سعة من أن لا يخبره لان الاخبار لا يقيد قالوا ومنها يخفوا فاسوا الامر بالمعروف على هذا إن كان يعلم أنهم يستمعون قوله يجب عليه والا فلا وفي السراجية ما فهم لنا طاهر وفي السفناقي سواء كان في القم أو منبعا من الجوف عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله وعليه الفتوى وفي الفتاوى العتبية قال أبو يوسف ان كان فيه لون الدم فهو نجس وعندهما

النجاسة كالذيل والكم والنخريص وعن أبي يوسف شرب في شبر وعنه ذراع في ذراع ومثله عن محمد وروى هشام عن محمد أن الكثير الفاحش أن يستوعب القدمين وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كره أن يحدث ذلك حدا وقال ان الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس فوقف الامر فيه على العادة كما هو دأبه ثم اختلفوا فيما ثبت به الغليظة والخفيفة فعند أبي حنيفة الغليظة ما ثبت نجاسته بنص لم يعارضه نص آخر بخلافه كالدوم ونحوه مما لم يوجد فيه تعارض نصين والخفيفة ما تعارض النصارى في نجاسته وطهارته وكان الاخذ بالنجاسة أولى لوجود المرجح مثل بول ما يؤكل لحمه فان قوله عليه الصلاة والسلام استترهوا من البول يدل على نجاسته وخبر العرين يدل على طهارته تخفف حكمه للتعارض وعند أبي يوسف ومحمد ما ساء الاجتهاد في طهارته فهو مخفف لان الاجتهاد جهة في وجوب العمل به وثمرة الخلاف تظهر في الروث والخثي والبحر ونحوها فعند أبي حنيفة مغلفة لان ما روى عنه عليه الصلاة والسلام من أنه ألقى الروث وقال انه اركس لم يعارضه نص آخر ولا اعتبار عنده بالبول في موضع النص كما في بول الأذى فان البول في نفسه أعم وعندهما مخففة لاختلاف العلماء فيه فان مالكا يكره طهارتها والموم البول لا متلا الطرق بها بخلاف بول الجمار وغيره مما لا يؤكل لحمه لان الارض تنشفه وروى عن محمد أن الروث لا يمنع جوارا الصلاة وان كان كثيرا فاحشا وهو آخر أقواله حين كان بالري مع الخليفة ف رأى الطرق والخلقات عملوا فيها وليس فيها بول عظمي فرجع اليه فأسوا عليه طين بخاري لان عشي الناس والذواب فيها واحد وعند ذلك يروى رجوعه في الخثي الى قوله ما اذا أصابه عنزة حتى قال يطهر بذلك وفي الروث لا يحتاج الى ذلك عند مالكنا وأما بول القرس فقد تعارض فيه نصارى على تقدير أن كراهة أكله كراهة تزيهه عند أبي حنيفة وعلى اعتبار أنه كراهة تحريم لان لحم طاهر لان حرمة لكرامته كحكم الأذى فصار مخففا لانه بول بهائم طاهرة اللحم فيكون التعارض فيه موجودا وعند أبي يوسف ما كره فيكون بوله مخففا عنده وعند محمد طاهر لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده وقوله ونحوه طير لا يؤكل وهذا قول أبي حنيفة لانها مخففة عنده وعندهما مغلفة في رواية الهندواني وفي رواية الكرخي طاهر عندهما وعند محمد نجس نجاسة مغلفة وقيل أبو يوسف مع أبي حنيفة في التخفيف أيضا فحصل لابي يوسف ثلاث روايات ولابي حنيفة روايتان ولمحمد رواية واحدة والصحيح رواية الهندواني وهو أن نجاسته مخففة عنده وعند أبي يوسف ومحمد مغلفة وجه طهارته أنه ليس لما انفصل عنه تن وخبث رائحة ولا ينحى شيء من الطيور عن المساجد فعلمنا ان مرجع الطيور طاهر

طاهر وفي الظهيرية وما فهم المبتدئين انه نجس اه تارة راجية قال قاضيان في فتاواه المسألة الذي يسيل من فم النائم طاهر هو الصحيح لانه متولد من البلغم وقال الولوالجي ما فهم النائم اذا أصاب الثوب فهو طاهر سواء كان من البلغم أو منبعا من الجوف لان الغالب في الماء الذي يخرج من الفم حالة النوم متولد من البلغم فيكون طاهرا كبقيا كان عند أبي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى اه (قوله فقد تعارض فيه نصارى) نص جوارا كله ونص النهي عنه اه يعني (قوله لابي يوسف ثلاث روايات) الواقع ان ابا يوسف مع أبي حنيفة على رواية الكرخي ومع محمد على رواية الهندواني والمفهوم من الهداية أنه مع أبي حنيفة في الروايتين وليس كذلك فحصل عن أبي حنيفة روايتان ورواية الكرخي طاهر وعن أبي يوسف روايتان ورواية الهندواني غليظة ورواية الكرخي طاهر وعن محمد غليظة رواية واحدة اه فتح

(قوله أنه لا تكسر) أي فلا يكون فيه بلوى اه (قوله فكان للاجتهاد) أي المعسير باختلاف غيرهما اه من خط قاري الهداية
(قوله في المتن ودم السمك ولعاب البغل والجمل) يخالف لما في المختار حيث قال ودم السمك ولعاب البغل والجمل وخرم ما يؤكل لحمه
من الطيور بحجاسة محققة قال في الاختيار ودم السمك ليس بدم حقيقة لأنه يبيض بالشمس وعن أبي يوسف أنه نجس فقلنا بخصه قلنا
اه (قوله في المتن وبول انتضخ كروث الأبر) أما لو انتضخ مثل رؤس المسلة يمنع لعدم الضرورة اه كما في قال الهندواني يدل على
أنه لو كان مثل الجلباب الآخر يعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين وإذا أصابه ما يكثر لا يجب غسله اه فتح (قوله والجمل طاهر في
ظاهر الرواية) فيه نظر فليصر إذا لو كان طاهر الماتصور لنا سؤر مشكوك لأن الماء الطهور داخله شيء قليل طاهر لم يغيره وصفافن
أين يجي الشك (قوله والصحيح ظاهر الرواية) يعني أنه طاهر اه (قوله) (٧٥) في المتن يظهر بزوال عينه) أي

وأثره اه ع (قوله في زوال
بزواله ولو مرة إلى آخره)
وهو أيسر لأن بحجاسة
الحمل بما ورد بالعين وقد
زالت وحديث المستيقظ
من منامه في غير المرتبة
ضرورية فانه ما مورثوه من
النجاسة وإذا كان مندوبا
ولو كانت مرتبة كانت
محقة وكان حكمه الصحيح
اه كمال (قوله في المتن
المايشق إزالة أثره) أي
من لون أو ريح قال في
الطهارة إذا صبغ الثوب
بالنبيل أو الصفر النجس
فغسل ثلاث مرات طهر
ولا تظهر النجاسة إلا بعد
مقاطرة وان لم يصبه بلسانه
ثلاث مرات وألقى براحه
في كل مرة طهر عند أبي
يوسف خلافا لمحمد الطقل
أنا فاء على ندى أمه ثم
امتنعه ثلاث مرات طهر
اه (قوله فان لم يخرج الدم
بارسول الله قال يكفيك

حتى لو وقع في الماء لا يفسده ووجه التعليل أنه لا تكسر أصابته وقد غير مطيع الحيوان إلى حيث
وتن فصار كغيره الدجاج والبط وهذا مشكل على قولهما لما عرف من مذهبهما أن اختلاف العلماء
يورث الشبهة وقد تحقق فيه الاختلاف فانه طاهر في رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف على ما مر فكان
للاجتهاد فيه مسامحة ووجه التخفيف عموم البلاء والضرورة وهي توجب التخفيف فيما لا نص فيه قال
رحمه الله (ودم السمك ولعاب البغل والجمل وبول انتضخ كروث الأبر) وهذه الجملة معطوفة على ما تقدم
من قوله قدر الدرهم أي عني قدر الدرهم ودم السمك إلى آخره وفيه نظر فان دم السمك ولعاب البغل
والجمل طاهر في ظاهر الرواية فكيف يكون معفوا والعفو يقتضي النجاسة وعن أبي يوسف أن السمك
الكبير إذا سال منه شيء فاحش يكون فحشا مغلطا وفيه إشكال لأنه لا يقول بالتغليظ مع وجود
الاختلاف فيه وعنه أنه قدره بالكثير الفاحش لاختلاف العلماء فيه والصحيح ظاهر الرواية لأنه ليس
بدم على التحقيق لأن الدموى لا يسكن الماء ولهذا أكتفى بمحمد في تعليل المسئلة بقوله لأن هذا مما يعيش
في الماء والدليل على أنه ليس بدم أنه يبيض بالشمس والدم يسوتها فلا يكون دما وأما لعاب البغل
والجمل فقد مر في الأما تر وأما البول المنتضخ قدر رؤس الأبر فمضو للضرورة وان امتدلا الثوب
وعن أبي يوسف وجوب غسله لأنه نجس حقيقة قلنا لا يستطاع الامتناع عنه فقط حكمه وقوله قدر
رؤس الأبر يشير إلى أنه إذا كان قدر جابها الآخر يعتبر والحكم أنه لا يعتبر للضرورة قال رحمه الله
(والنجس المرقى يظهر بزوال عينه) لأن نجس الحمل باعتبار العين في زواله ولو مرة وعن محمد أنه
يظهر مرة إذا عصره وقبل لا يظهر ما لم يغسله ثلاثا بعد زوال العين لأنه بعد زوال العين التحق بنجاسة
غير مرتبة لم تغسل قط وعن أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين لأنه بعد زوال العين التحق
بنجاسة غير مرتبة غسلت مرة قال رحمه الله (المايشق) أي المايشق إزالة أثره لقوله عليه الصلاة
والسلام خولة بنت يسار حين قالت فأن لم يخرج الدم يارسول الله قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره ولأن
فيه حرجا ينشأ فان من خضبه أو طينه بجمنا نجس لا يزول بونه بالغسل وفي قطعهما حرج ظاهر لا يليق
بهذه الشريعة وتفسير المشقة أن يحتاج لارائه إلى شيء آخر سوى الماء كاصابون ونحوه لأن الالة
المعدة لقطع النجاسة الماء فإذا احتيج إلى شيء آخر شق على الناس فلا يكف بالمعالجة به قال رحمه الله
(وغيره بالغسل ثلاثا والعصر كل مرة) أي غير المرتبة من النجاسة يظهر ثلاث غسلات والعصر
في كل مرة والمعتبر فيه غلبة الظن وانما قدره بالثلاث لأن غلبة الظن تحصل عنده غالباً ولهذا قال

الماء ولا يضرك أثره) أبو داود عن أبي هريرة أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله ليس لي الأثوب واحد
وأنا حيض فيه فكيف أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره في إسناده
عبد الله بن أبيه (قوله بجمنا نجس) فغسل إلى أن صف الماء يظهر مع قيام اللون وقبل يغسل بعد ذلك ثلاثا وأما الطهارة لو غسل
يد من دهن نجس مع بقاء أثره فاعماله في التجنيس بأن الدهن يطهر قال يعقبي على يد طهرا كما روى عن أبي يوسف في الدهن نجس
يجعل في إناء ثم يصب عليه الماء فيعاول الدهن فيرفعه بشيء هكذا يفعل ثلاثا فيطهر اه كمال (قوله بثلاث غسلات) وقال الشافعي
يطهر مرة كالحكمي قلنا الحكمي عرف ثبوته بالشرع وهو حكم الشرع بزواله مرة وأما الحقيقي عرف ثبوته بالحقيقة فيعرف زواله
بالحقيقة وهذا تكرار الغسل اه رازي (قوله وبالعصر في كل مرة) في ظاهر الرواية كذا في الهداية واختار به جباري عن محمد
بالاكتفاء بالعصر في المرة الأخيرة قال الشيخ كمال الدين ويعتبر بقوة كل عصر حتى إذا انقطع تقاطره بعصره ثم طهر بعصر رجس آخر

أودونه يصحكم بطهارته قال في فتاوى فامضيان الثوب النجس إذا غسل ثلاثا وعصر مرة لا يظهر الأثر وإياه عن أبي يوسف وإن غسل ثلاثا وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصابت شيئا أن عصره في المرة الثالثة وبالع فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والافنا تقاطرت منه نجس وما أصاب من شيء أنسه اه (فرع) الوعاء إذا استعمل فيه الخمر هل يطهر بالغسل يتقرب في كتاب الأشربة من هذا الشرح قال في شرح الطحاوي والخمر إذا أصابت الخنطة فغسلها وطهرها وخبرها فإنه يحمل أكلها إذا كان لا يوجد منه طعم ولا رائحة وإن كان يوجد منه لا يحمل أكلها وإذا انتفخت منه الخنطة فلا تطهر أبدا إلا إذا جعلها في خل فإنه يطهر ولو وقعت النجاسة في دهن أو وقع فيه فارة فغسله قال بعضهم يطهر وقال بعضهم لا يطهر والصحيح أنه لا يطهر لأنه لا يتأقن شيء من غسله (قوله والأثر) قال الوهابي رحمه الله الأجر إذا أصابته نجاسة وتشربت فيه فإن كان الأجر قد علمت عملا يكفيه الغسل ثلاث مرات دفعة واحدة وإن كان حديثا يغسل ثلاث مرات ويجفف على أثر كل مرة (قوله وعلى هذا السكين الموهو بالماء النجس) قال في منية المصلي ولو موهو الحنيد بالماء النجس يموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر السكين إذا موه بما لا نجس لا يجوز معه الصلاة يعني إذا كان فوق الدرهم ويجوز قطع البطيخ به لأنه لا يشرب الماء ولا يمكن إزالة ذلك الماء عنه بوجه من الوجوه إلا بالنار قوله لأنه لا يشرب الماء يباح قطع البطيخ بالسكين المذكور لأنه لا يتنجس بواسطة قطعه به لكونه صناعة المال والتظاهر أن هذا بخلاف بينهما لأن نجس السكين الخمر بواسطة ما شرب به من الماء النجس (٧٦) وهو لا يتعدى إلى البطيخ بغير قطعه به اه ابن أمير حاج رحمه الله تعالى

(قوله والاعيان النجسة الى آخره) قال في شرح الطحاوى وهذا قول محمد وقال أبو يوسف لا تطهر وكذا الاختلاف في رماد السرقين والنجسة النجسة اه (قوله والعذرة) قال في التمهيدية والعذرات اذا دفنت في موضع حتى صارت ترابا قيل تطهر كالخمر الميت اذا وقع في ملحمة وماء ملحا عند محمد اذا غسلت خابية الخمر ثلاث مرات تطهر اذا لم يبق رائحة الخمر وان بقيت لا اذا صام الله

(قوله إذا أتى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أحجار) قال في الظهيرية والاستجماء بالأحجار إذا كانت النجاسة التي أصابته تعدل أذرعهم الكبير المتقال أو أقل سنة أو جماع الماء أه (قوله في المتن نحو حجر) أراد به الأشياء الطاهرة أه يا كبريائه قال ابن الساعاتي رحمه الله في شرح المجمع ويجوز باطر وبقوه من الجواهر الطاهرة إذا لم يقصد إزالة النجاسة صلب تلك الجارية أه قال فاضلنا في فصل الماء المستعمل الحديث إذا استنجى فأصاب الماء ذيله أو كفه أو أصاب (٧٧) الماء الأول أو الثالث يتنجس بنجاسة

غلظته وإن أصابه الماء الرابع يتنجس بنجاسة المستعمل (قوله التي لا تقوم) فلا يستنجى بنحو اليافوت أه (قوله بالحجارة ونحوه) ساقى في آخر الباب عن الغاية عن القصة قول أن العيص أنه لا يطهر إلا بالنسل أه (قوله يدبر بالاول) الادبار الذهاب إلى جانب الدبر والاقبال منه شرح وقاية (قوله وقبل الثاني) أي لأن الاقبال أبلغ في التنقية أه شرح وقاية وعن محمد في المتن من لم يدخنسل أصعبه في دبره فليس بتنظيف قال السيوطي وهذا غير معروف وقيل إنه يورث البأس أه وقاية (قوله لأن نجاسته متدينان) فلا يقبل احترازا عن تلويثهما ثم يقبل ثم يدبر مبالغة في التنظيف وفي الشاء غير مبالغة فيقبل بالاول لأن الاقبال أبلغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل للبالغة أه يا كبريائه (قوله وليستنج بثلاثة أحجار) أمر وهو للوجوب أه (قوله في المتن وغسله بالماء أحب) أن أمكنه بلا كشف عورتها ولا يترك حتى لا يصير

عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاث حثيات من التراب وقال الشافعي هو فرض لا يجوز الصلاة بدونه لأن الطهارة من الانجاس بالما شرط لجواز الصلاة فلا بد منها إلا أنها كفي بغیر الماء في موضع الاستجماء للضرورة والاجماع فلا يجوز تركه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواء أبو حاتم في صحيحه وغيره ولأنه لا يجب إزالة النجاسة بالجمع القدر عليه فلا يجب بغيره بالأولى لأن الماء آلة التطهير وهو مطهر حقيقة فإذا لم يجب بالمطهر فكيف يجب بغيره فصار كلبا في بعد الاستجماء بالأحجار فعلم بذلك أن المعتد لا يجب تطهير ما تلوه وجب لوجوب الماء كافي سائر المواضع وقوله بنحو حجر أراد به الأشياء التي لا تقوم كاللند والتراب والعود والخرق والقطن والجلد وما أشبهها وقوله من خرج نخسح الشرط لكونه سنة لأن الانقاص هو المقصود بالاستجماء فلا يكون بدونه سنة ولا فرق بين أن يكون الحارج معتادا أو غير معتاد في العيص حتى لو خرج من السيلين دم أو قبح يطهر بالحجارة وكذلك لو أصاب موضع الاستجماء نجاسة من الحارج يطهر بالاستجماء بالحجارة ونحوه وصفة الاستجماء بالأحجار أن يجلس معتد على يساره مخصر فاعن القبلة والريح والشمس والقر ومعه ثلاثة أحجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وقال أبو جعفر هذا في الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لأن نجاسته متدينان في الصيف فيضاف من التلوين والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستجماء بالحجر في حق العرق حتى إذا أصابه العرق من المحدث لا يتنجس ولو قدم في ماء قليل نجسه قال رحمه الله (وما سن فيه عند) أي ليس في الاستجماء عند مسنون وقال الشافعي لا بد من التثليث لقوله عليه السلام وليستنج بثلاثة أحجار ولقوله عليه الصلاة والسلام من استجمر فليوتر ولنا ما روينا وما روى أنه عليه الصلاة والسلام أنه لو كان التثليث واجباً لكانت الصلاة بالثلاث بعد حصى ولهذا لم يحصل النجاسة بالثلاث زاد عليه ما جاز لكونه هو المقصود وما رواه متروك الظاهر إجماعاً لأنه لو استنجى بحجر واحد لكانت أحرف وأنى جاز لوصول المقصود ولعل ذكر الثلاثة في الحديث خرج مخرج العادة والفتاوى لا يحصل النجاسة بالثلاث أو يحصل على الاستجماء وحدهم قوله عليه الصلاة والسلام ومن لا فلا حرج على جواز ترك التثليث فاسد لأنه إن حصل النجاسة بالثلاث فالزيادة بدعة عندهم وإن لم يحصل فواجبة لا يجوز تركها والحديث يدل على جواز تركها وعلى جواز الايمان بها فيجري على إطلاقه حتى يجوز لاكتفاء بالواحدة لأنها أوثق حقيقة قال رحمه الله (وغسله بالماء أحب) أي غسل موضع الاستجماء بالماء أفضل لأنه يقطع النجاسة ويجري محققها مكان أولى والأفضل أن يجمع بينهما لقوله تعالى فيه رجال يعصون أمراً مما عهدوا لربهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قبا إن الله تعالى أتى عليكم فإذا تصنعون عند الغائط فقلوا تبسع الغائط الأحجار ثم تبسع الأحجار الماء ثم قيل هو أدب وليس بسنة لأنه عليه الصلاة والسلام فعله من توتره أخرى وقيل سنة في زمانه لأن الناس اليوم يملطون نلطا وفي الاول كانوا يعرون بعرا

فاسقا أه يا كبريائه قال الكمال ولما استنجى بالماء إذا وجد مكانا يستتر فيه ولو كان على شط نهر ليس فيه ستره أو استنجى بالماء طولا يمشق وكثيرا مائة عوام المصلين في الميضاء فضلا عن شاطئ النيل أه (قوله لأن الناس اليوم يملطون نلطا) فتأثرت المقعدة بفتح اللام وكسر هاء المستقبل أه سروي قال الكمال رحمه الله في كتابه زاد الفقير ويستنجى بطن أصبع أو أصبعين أو ثلاثا ويحترز عن رؤس الأصابع وينشف الرجل إن كان صائغا قبل أن يقوم كي لا يفسد صوموه وأنما يفسد صوموه إن بلغ الياء موضع الحقنة وقبل أن يكون أه

(قوله حتى ينشف بقرفة قبل رده) لأنه إذا لم يفعل ذلك حتى يتخلل الماء جوفه المستحي لا يتنفس في الاستنجاء إذا كان صائما لهذا أه
ولواحي (قوله والمرأة في ذلك) (٧٨) أي في صفة الاستنجاء قوله لأجل الجنابة قال في الدراية وأما حكمه فقيل الاستنجاء

وصفة الاستنجاء بالماء أن يستحي بيده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء إذا لم يكن صائما أو يصعد
إصبعه الوسطى على سائر الأصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويفعل موضعها ثم يصعد نصرة
ويغسل موضعها ثم يصعد نصرة ثم يمسح بيده في غسل حتى يطمئن قلبه أنه قد ظهر يقين أو غلبة ظن
وبالغ فيه الآن أن يكون صائما ولا يقدر بالعدد لأن هذه النجاسة مرتبة فالعبرة فيها بالاعتناء والاعتناء الآن
يكون موسوسا في قدره في حقه بالثلاث وقيل بالسبع وقيل يقدر في التحليل بالثلاث وفي النقصنة
بالخمس وقيل بالتسع وقيل بالعشر ويفعل ذلك بعد الاستبراء بالمشي أو بالتخضع أو النوم على شقه
اليسر ولو خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى ينشفه بخرفة قبل رده والمرأة في ذلك كالرجل
وقيل تستحي برؤس أصابعها لأنها تحتاج إلى تطهير فربما انزلها وجعل يكفها غسله براحتها
وقيل بعرض أصابعها لأنها إذا أدخلت الأصابع يخشى عليها أن تجنب بسبب ما يحصل لها من اللذة
والهذراء لا تستحي بأصابعها خوفا من زوال العذرة قال رحمه الله (ويجب أن يجاوز النجس المخرج)
أي يجب الاستنجاء بالماء إذا جاوز النجاسة المخرج لأن ما على المخرج من النجاسة إنما كفى فيه
بغير الماء للضرورة ولا ضرورة في الجواز فيجب غسله وكذا إذا لم يجاوز وكان جنب يجب الاستنجاء بالماء
لوجوب غسل المقعدة لأجل الجنابة وكذا الخائض والنفساء لما ذكرنا قال رحمه الله (ويعتبر التقدير
الماتع ورا موضع الاستنجاء أي المعتبر في منع الصلاة ما جاوز المخرج من النجاسة حتى إذا كان المجاوز
عن المخرج قدر الدرهم ومع الذي في المخرج زيد عليه لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله لأن ما على المخرج
ساقط العبرة ولهذا لا يكره تركه ولا يضم إلى ما في جسده من النجاسة فبقيت العبرة للمجاو ز فقط فان
كان أكثر من قدر الدرهم منع والا فلا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يعتبر مع موضع
الاستنجاء حتى إذا كان المجموع أكثر من قدر الدرهم منع عنده وجب غسله وكذا يضم ما في المخرج
إلى ما في جسده من النجاسة عنده فاصله أن المخرج كالباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيهما من النجاسة
أصلا وعنده كالمخرج واختلفا فيما إذا كانت مقعده كبيرة وكان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم
ولم تجاوز من المخرج فقال الفقيه أبو بكر لا يجزئ به الاستنجاء بالأجود وعن ابن شجاع يجزئ به ومثله
عن الطحاوي فهذا أشبه بقوله ما وبه أخذ وفي الأول يقول محمد وذكر في الغاية معز يال القنية
أنه إذا أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج أكثر من قدر الدرهم يطهر بالجهر وقيل الصحيح
أنه لا يطهر إلا بالفضل قال رحمه الله (لا يعظم وروث وطعام وعين) أي لا يستحي بهذه الأشياء لأنها
عليه الصلاة والسلام عن الاستنجاء يعظم وروث وعينه وقال في العظم لا تستنجوا به فإنه طعام لأخوانكم
يعني الجن طعامنا أولى أن لا يستحي به ولا في الاستنجاء بالطعام أصاغة المال وقد نهى عنه
عليه الصلاة والسلام وقال في الغاية يكره الاستنجاء بعشرة أشياء العظم والرجيع والروث والطعام
واللحم والزجاج والورق والخرف وورق الشجر والشعر والله أعلم

(كتاب الصلاة)

الصلاة في اللغة العالية الطاء قال الله تعالى وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم أي ادع لهم وانما ادعى
بعل باعتبار لفظ الصلاة وقال الأعشى
تقول بتي وقد قربت من تحلا * يارب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي * فوما كان بجنب المسر مضطجعا
وفي الشريعة عبارة عن الأفعال المخصوصة الملهوذة وفيها زيادة مع بقائه في اللغة فيكون تغييرا لانتقال

بالماء على سبعة أوجه في وجهين فرض في الفصل
عن الجنابة وفيما زاد على قدر الدرهم وفي قدر الدرهم
واجب وفيما دونه سنة وفيما لم يجاوز المخرج
والأجل يستحب وفي البعد أدب وفي الرخ بعدة
أه كأي قال الشيخ الأكبر رحمه الله ولا يستحي بالخرقة
والقطن ونحوهما لأنه يورث الفقر بالحديث
ومطوع اليسرى يستحي باليمين إن قدر ومطوع
اليسرى يمسح ذراعيه مع الرفقين ويصلي ولا يمس
فرجه في الاستنجاء الأمن يحصل له وطؤها (قوله وفي
الأول بقول محمد) وهو فإذا كانت مقعده صغيرة
(قوله وقيل الصحيح أنه لا يطهر إلا بالفضل) قال في الظهيرية
وقيل الصحيح أنه لا يطهر إلا بالفضل أه (قوله في الماتع
لا يعظم وروث) لأنه نجس أه ولواحي (قوله وطعام
وعين) انتهى عنه أه

(كتاب الصلاة)

(قوله العالية) أي المشهورة (قوله وقال الأعشى) وفي
السراج الواجب ليس يدل الأعشى قال نجم الدين
النسفي هذا رجل أراد أن يسافر وقد قرب من تحله
بنفخ الماء أي راحته وهي

مر كبه التي يضع عليها رجله ركبته قد عنت ابنته لها المضطجع بنفخ الجهم موضع الاضطجاع وقال الحنابلة في معناه أنها
دعته عند حضوره فأنه بالعافية ومعنى قوله قربت من تحلا إلى القبر أه (قوله صليت) أي دعوت لا يبيك أه (قوله فاغتمضي)
أي أغضى عينك لأجل النوم

(قوله في المتن وقت الفجر من الضيق الصادق) ابتدا بيان وقت الفجر وكان الاول أن يبدأ ببيان وقت الظهر لانهم أول صلاة أم فيها جبريل عليه السلام إلا أن وقت الفجر وقت ما اختلف في أوله وآخره اه كأي (قوله أم رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتعلق الشافعية في صحة امامة المنفل للفرض بهذا الحديث قالوا ان جبريل كان مستقلا مع النبي صلى الله عليه وسلم مفترض قلنا هذه دعوى عن ابن لهم أنه كان مستقلا ومفترضا ما كونه معهما قبين وان قالوا لا تكلف على ملك هذه الشريعة وانما هو على الجن والانس قلنا هذا لا يعلم عقلا وانما علم بالشرع وجبريل ما مور بالامامة بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يؤمر غيرهم من الملائكة بذلك فكأنه يخص بالامامة بماز أن يخص بالفريضة اه غاية (قوله وسمى الاول كذبا) والعرب تشبهه بذب السمرطان لعين أحدهما طوله والثاني ان ضوءه يكون في الاعلى دون الاسفل كما ان الذئب يكثر شعر ذنبه في أعلاه لا في أسفله اه (٧٩) غاية (قوله ما بين هذين الوقتين الى

آخره) فان قيل قوله ما بين هذين وقت تلك ولا تمت يقتضي أن لا يكون الاول والاخر وقتا لتلك الفريضة قلنا بوجه البيان في حق الاول والاخر بالفعل طه عليه السلام صلى في أوله وآخره وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلاة أول وآخره وان أول وقت الفجر حين يطلع الفجر وآخره حين تطلع الشمس وفيه بيان في حقهما ولان امامة جبريل عليه السلام لم تكن لنسبي ما وراء وقت الامامة عن وقت الصلاة ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام أم في اليوم الثاني حين أسفر حنا والوقت يبقى بعده الى طلوع الشمس وصلى العشاء حين ذهب الليل والوقت يبقى بعده الى طلوع الفجر وهذا

على ما قالوا وقال في الغاية الظاهر انها منقولة لوجودها بدونه في الامي قال رحمه الله (وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس) لما روى أن جبريل عليه السلام أم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين أسفر حنا وكادت الشمس تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت تلك ولا تمت وسمى الفجر الثاني صادقا لانه صدق عن الصبح وبينه وسمى الاول كاذبا لانه يضيء ثم يسود ويذهب النور ويعقبه الظلام فكأنه كاذب قال عليه الصلاة والسلام لا يغرنكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل انما الفجر المستطير في الافق أي المنتشر فيه وقد اجتمعت الامة على ان أوله الصبح الصادق وآخره حين تطلع الشمس قال رحمه الله (واظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوى الفجر) أما أوله فللقوله تعالى أقم الصلاة لذالك الشمس أي لوالها وعليه الاجماع وأما آخره فمالم يكد كور هنا قول أي حنيقة في رواية محمد عنه وقال آخره اذا صار ظل كل شيء مثله وهو رواية الحسن عنه وفي رواية أسد بن عمرو عنه اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ذكره في الغاية وعزاه الى البدائع والمحيط والمفيد والتحفة والاسيماي وقال في المبسوط جعل رواية الحسن عن أبي حنيفة رواية محمد عنه وجعل للثلثين رواية أبي يوسف عنه وجعل المهمل رواية الحسن عنه وهذا لا يضر لانه يمكن لان رواية أحدهم عنه لا تنفي رواية غيره عنه لهما امامة جبريل عليه الصلاة والسلام أنه صلى العصر بالنبي عليه الصلاة والسلام في اليوم الاول في هذا الوقت ولو كان الظهر باقيا لمصلي فيه ولا في حنيقة قوله عليه الصلاة والسلام أبردوا بالظهر فان شدوا حر من فجع جهنم رواه الجماعة بمعناه وأشد الحرق في ديارهم في هذا الوقت وقوله عليه الصلاة والسلام مثلكم ومثل أهل الكاين كمثل رجل استاجر أجيرا فقال من يعمل لي من غدوة الى نصف النهار على قيراط فعملت اليهود ثم قال من يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط فعملت النصارى ثم قال من يعمل لي من العصر الى غروب الشمس على قيراطين فأنتم هم فغضبت اليهود والنصارى وقالوا كذا كذا وعلا وأقل عطاء الحديث رواه البخاري ومسلم ومن الزوال الى أن يصير ظل كل شيء مثله مشل بقية النهار الى الغروب فلم تكن النصارى أكثر سلا على قولهما اذا لم يكن الوقت أطول ولا يقال من وقت الزوال الى أن يصير ظل كل شيء مثله أكثر من ثلاث ساعات ومن وقت المثل الى الغروب أقل من ثلاث ساعات فقد وجد أكثر العمل لطول الزمان لانا نقول هذا التقدير ليس من الوقت لا يعرفه الا الحساب ومراده عليه الصلاة والسلام تفاوت يظهر لكل أحد من أتمه وما روي عنه من غم على أنه عليه الصلاة والسلام

جواب أبي حنيفة عن احتجاجهما بامامة جبريل عليه السلام في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله كذا في المبسوط أو نقول هذا بيان الوقت المستحب اذا أدى في أول الوقت مما يتعسر على النائم فيؤدي الى تقليل الجماعة وفي التأخير الى آخر الوقت خشية القوات فكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه الصلاة والسلام خير الامور واسطها اه كأي (قوله في المتن والظهر) أي بالجر عطف على الفجر اه ع (قوله في المتن مثليه) وانتصابه بالمصدر المضاف الى فاعله اه ع (قوله في المتن الى بلوغ الظل) أي ظل كل شيء اه ع (قوله وهو رواية الحسن عنه) وهو قول زفر والشافعي والثوري وأحمد واختاره الطحاوي وحكي عن مالك مثله اه كأي (قوله في هذا الوقت) أي وقت كون ظل كل شيء مثله (قوله من فجع جهنم) فجع جهنم شدة حرها اه كأي (قوله وأشد الحرق في ديارهم في هذا الوقت) يعني اذا صار ظل كل شيء مثله (قوله الى غروب الشمس على قيراطين) انما كان من العصر الى المغرب قيراطان لان ذلك الوقت زمن اقامة آدم في الجنة ذكره مالك اه (قوله ولا يقال) أي في التوفيق بين الروايتين

(قوله وهو ان يغرض خشية مستوية الى آخره) هذا التفسير من ابي القايبة الى محمد بن شعاع قال الرازي والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق اه (٨٠) ثم اعلم ان لكل شيء ظلا وقت الزوال لا يمكنه والمدينة ومصنعا من في أطول أيام السنة

فان الشمس فيها تأخذ
الحيطان الاربعة اه
كاكي (قوله وفيه نظر) أي
في تفسيره بالنظر بالظل (قوله
لا يسمى فيا الأبعد الزوال)
لانه من فاء أي رجوع
والتي الرجوع اه غايه
(قوله في المتن والعصر)
ذهب أصحابنا الى أن الصلاة
الوسطى هي صلاة العصر
فيما نقله عنهم الحافظ أبو
جعفر الطحاوي في شرح
الآثار والشيخ صدر الدين
الاخلطى في شرح كتاب
مسلم وصاحب الباب وذكر
في شرح كشف المغطى فيها
سبعة عشر قولاً وصحبت
العصر الوسطى لانها بين
صلاتين من صلاة النهار
وصلاتين من صلاة الليل
اه سروي مخلصا (قوله
صلاها في اليومين في وقت
واحد) أي لو كان وقت
المغرب متدا كما قال أصحابنا
لا تجبر بل يصلي الله عليه
وسلم في أول الوقت في اليوم
الأول وفي آخره في اليوم
الثاني بياناً لآوله وآخره ولما
صلى به في اليومين في وقت
واحد علم أنه غير معتد فيكون
هذا الحديث معارضا
لحديث أبي موسى فلا يقبل
به قلنا الحديث الأول قول
فيقدم اه (قوله في وقت

صلى به جبريل عليه السلام في ذلك الوقت الظهر في اليوم الثاني ولا يقال بتداخل الظهر والعصر
فيه الى أن يصير الظل مثلين لا نقول لا بتداخل وقت صلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يدخل وقت
صلاة حتى يخرج وقت صلاة أخرى ثم قال أبو حنيفة في معرفة الزوال ما دام القرص في كبد السماء
فانه لم يزل فان الخط يسير فقد زال ومن محمد أنه يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا زالت الشمس عن
يساره فهو الزوال وأحسن ما قيل في معرفة الزوال ما قاله صاحب المحيط والنجاشي وهو أن يغرض خشية
مستوية في أرض مستوية قبل الزوال فإدام ظل العود على التقصان نهى على الصعود لم تزل الشمس
فاذا وقف ولم يتقص ولم يزد فهو قيام الظهر فإذا أخذ في الزيادة فقد زالت الشمس فخط على رأس موضع
الزيادة خطا فيكون من رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثلي العود من رأس الخط
لامن موضع غرض العود خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وفي بعض نسخ المبسوط قال في
الزوال هو الظل الذي يكون للأشياء وقت الظهيرة وقوله تطل لان الظل لا يسمى فيا الأبعد الزوال
وقوله سوى التي أي سوى في الزوال فالألف واللام بدل عن الأضافة قال رحمه الله (والعصر منتهى الى
المغرب) أي وقت العصر من وقت صار ظل كل شيء مثليه الى غروب الشمس أما أوله فالسند كورنا قول
أبي حنيفة وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهر
على القولين وأما آخره فالشهور ما ذكرهنا وقال الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس خرج وقت
العصر لقوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس رواه مسلم وغيره ولما
قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه
البخاري ومسلم ومارواه مجهول على أنه وقت المغرب من وقت غروب الشمس الى غروب الشفق لقوله عليه الصلاة
والسلام وقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق رواه مسلم وغيره وقال سلمة بن الأكوع كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه أبو داود وغيره وعن أبي موسى
أنه عليه الصلاة والسلام أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق رواه مسلم وغيره وهو جهة على
الشافي في تقديره في الحديث معنى قد روضوه مستعجرة وأذا نوافاة خمس ركعات ولا يعارضه
امام جبريل عليه السلام أنه صلاها في اليومين في وقت واحد لأن القول مقدم على الفعل أو يكون
معناه بدأهم في اليوم الثاني حين غرت الشمس ولم يذكروا وقت الفسح فيجتمعا أن يكون الفراغ عند
مغيب الشفق ويكون قول جبريل عليه السلام ما بين هذين وقت الشؤلا متلك إشارة الى ابتداء الفعل في
اليوم الأول والى انتهاء في اليوم الثاني ويؤيد هذا المعنى ما رواه أبو موسى أنه عليه الصلاة والسلام
أما رجل فسأله عن مواقيت الصلاة في حديث فيه طول وذكر فيه أنه عليه الصلاة والسلام صلى بهم
الصلاة خمس في يومين وأخر المغرب في اليوم الثاني حتى كان عند سقوط الشفق ثم ذكر في آخره أنه
عليه الصلاة والسلام دعا السائل ثم قال الوقت ما بين هذين رواه مسلم وأحمد وغيرهما ويجوز أن
يكون حديث جبريل مبسوطا على ما لا لأنه متأخر وحديث جبريل عليه السلام متقدم أو يحتمل أنه لم
يؤخر احترازا عن الكراهية قال رحمه الله (وهو البياض) أي الشفق هو البياض وهذا عند أبي
حنيفة وهو قول أبي بكر الصديق وأبي معاذ بن جبل وطائفة ورواية عن ابن عباس رضي الله عنهم
وبه قال عمر بن عبد العزيز وكثير من السلف واختاره المبرد وتعلب اللغويان وقال أبو يوسف ومحمد
ومن قال بقولهما الشفق الحرة لانهما متفاهم عند أهل اللغة فنقل ذلك عن الخطيب والقرا والابهرى

واحد) محمول على أول الوقت فقط أي أول الوقت في اليومين كان واحدا ولا يلزم منه اتحاد آخره اه (قوله الشفق وهو
هو البياض) أي الباقي في الاتفاق بعد غيبة الحرة اه بأكبر (قوله عند أبي حنيفة) وعند زفر أيضا اه ع (قوله ومن قال بقولهما
الشفق الحرة) وبه قال الثلاثة وهي رواية عن أبي حنيفة وعليها الفتوى اه عيني رحمه الله

(قوله وهذا يخرج) أي يكون من أثر النهار (قوله فلا جماع السلف إلى آخره) وحديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال واخروا وقت العشاء من يطعم الفقير أه اتقاني (قوله في المتن ولا يقدم على العشاء للترتيب) الأمور به في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاةكم ألا وهي الوتر فصارها من العشاء إلى طلوع الفجر أه غاية (قوله بأن كان في بلد يطعم الفقير فيه إلى آخره) قال العيني رحمه الله يذكرون أن بعض أهل بلغار لا يجيئون في كل سنة وقت العشاء أربعين ليلة فإن الشمس كانت قريب من ناحية المغرب يظهر الفجر من المشرق أه (قوله أفتى بأن عليه صلاة العشاء إلى آخره) وردت هذه الفتوى من بلغار على شمس الأئمة الحلواني فأفتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ (٨٩) الكبير سيف السنة البقالي فأفتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فأرسل من يسأله في عامته يجامع خوارزم ما تقول فيمن أسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فأحسن به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يدا من المرفقين أو رجلاه من الكعبين كم فسرأض وضوئه قال ثلاث لغوات محل الرابع قال وكذلك الصلاة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه أه مجتبي قال العلامة كمال الدين رحمه الله تعالى ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرقين عدم محمل الفرض وبين سنية المحمل الذي جعل علامة على الوجوب الخلفي الثابت في نفس الأمر وجوار تعدد العرفات الشيء فانتفاء الوقت انتفاء للعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء الجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما نواطت عليه أخبار الاسراء من فرض الله الصلاة خمساً

وهو مذهب عمر وابنه وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وقال القسراء تقول العرب على فلان توب مصبوغ كأنه الشفق ولنا قوله عليه الصلاة والسلام وأخروا وقت المغرب إذا سود الأفق ولان الشفق من الرقعة منه شققة القلب وهي رفته ويقال توب شفق إذا كاد رقيقاً وهو بالياض أبق لانه أرق من الحجرة والبه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله وقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق إذا انور يطلق على البياض والحديث صحيح رواه مسلم ولان العشاء تقع بمحض الليل فلا تدخل ما دام البياض باقياً لا من أثر النهار ولهذا يخرج بطول البياض المعترض من التبرج ولان فيه اختلافين الصعبة وكذا بين أهل اللغة فلا يخرج المغرب بالشك وكذا لا تدخل العشاء بالشك وما روى عن الخليل أنه قال راعيت البياض بمكة شرفها الله تعالى ليلة فمذهب الأبعد لنفسه القيل محمول على بياض الجوف وذلك يغيب آخر الليل وأما بياض الشفق وهو رقيق الحجرة فلا يتأخر عنها الا قليلاً قدر ما يتأخر طلوع الحجرة عن البياض في الفجر قال رحمه الله (والعشاء الوتر من ماله الصبح) أي وقت العشاء والوتر من غروب الشفق إلى طلوع الفجر أما أوله فقد أجمعوا أنه يدخل بغياب الشفق على اختلافهم في الشفق وأما آخره فلا جماع السلف أنه يبقى إلى طلوع الفجر ألا ترى أن الحائض إذا ظهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلولا أن الوقت باق لا وجوب عليها وجعل في المختصر وقت العشاء والوتر واحداً وهو قول أبي حنيفة وعندهما يدخل وقته بعد ما صلى العشاء وهذا الخلاف مبني على أن الوتر فرض عنده وعندهما سنة على ما سيجي بيانه قال رحمه الله (ولا يقدم على العشاء للترتيب) أي لا يقدم الوتر على العشاء لاجل وجوب الترتيب لالان وقت الوتر لم يدخل حتى لو نسي العشاء وصلى الوتر جاز لسقوط الترتيب به وهذا عند أبي حنيفة لانه فرض عنده فصارت كغيره من اجتهاد في وقت واحد كالقضاء من أو القضاء والاداء وعندهما لا يجوز لان الوتر سنة العشاء فيكون تبعاً لها فلا يدخل وقته حتى يصلي العشاء كسنة العشاء لا يعتد بها قبل أداء العشاء لعدم دخول وقتها للترتيب وثمرة الخلاف تظهر في موضعين أحدهما أنه لو صلى الوتر قبل العشاء ما نسي أو صلاهما وظهر فساد العشاء دون الوتر فإنه يصح الوتر ويعيد العشاء وحدها عنده لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر وعندهما يعيد الوتر أيضاً لانه تبع لها فلا يصح قبلها والثاني أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنده وعندهما يجوز لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة قال رحمه الله (ومن لم يجد وقتها لم يجبا) أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطعم الفقير فيه كما تغرب الشمس أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت وذكر المرغيناني أن الشيخ برهان الدين الكبير أفتى بأن عليه صلاة العشاء ثم انه لا ينوي القضاء في الصبح لمقد وقت الاداء وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وكذا اذا لم ينو القضاء يكون أداه ضرورياً وهو فرض الوقت ولم يقل به أحد

(١١ - زيل في أول) بعدما أمروا أولاً بمقتضى ثم استقر الأمر على الخمس شرعاً عاملاً لاهل الاتفاق لا تفصيل فيه بين أهل قطر وما روى ذكره الجبال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ما لبث في الارض قال أربعون يوماً كسنة و يوم كسهر و يوم كجمعة وما تراه يومه كلامكم فقبل يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي كفيها فيه صلاة يوم قال لا اقدر والرواه مسلم فقد أوجب فيه ثلثاً من عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الأمر خمس على الموم غير أن وزبها على تلك الاوقات عند وجودها فلا يسقط بعلمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبه الله على العباد ومن أفتى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر أه (قوله يكون أداه ضرورياً) أي لعدم الواسطة بين الاداء والقضاء أه

ففي قوله لا يؤدى الى تهيته العامل للعمل) أي غير مجرور (قوله وجداه) أي كلام المصنف (قوله أي في مسجدنا) أي في المسجد النبوي الشريف
 الفجر) أي مطلقا سواء كان صبيحا أو مشاء اه رازي (قوله يمكنه أن يصيبها) أي ويصيب الموضع اه رازي (قوله إن كانت موصولة
 صلى الله عليه وسلم) هي مخففة (٨٣) من النسيئة أي له (قوله متلفعات بمروطهن) تلفعت المرأتان ثوب تستر به

والمرط كساء من صوف
 أونز اه (قوله ولقوله
 عليه الصلاة والسلام أول
 الوقت رضوان الخ) وجه
 الاستدلال أن رضوان الله
 تعالى أحب من غيره وسبب
 الأحب أفضل اه (قوله
 عقواله) قال الشافعي
 الرضوان الحبس والعفو
 يشبه أن يكون للقصرين
 اه كافي (قوله أسفروا
 بالفجر الى آخره) والوجوب
 ليس بمراد بالاجماع فيجعل
 على التسبب اه رازي
 وأسفر الفجر أضواء الباء
 لتعديده أي أضاءوا صلاة
 الفجر في وقت الاسفار
 (قوله الاصلتين الى آخره)
 المغرب والفجر ولم يرد به
 الجمع بين الظهر والعصر
 بعرفات اه (قوله قبل
 ميقاتها) ومعناه قبل وقتها
 المعتاد أو غير جائز فعلها قبل
 طلوع الفجر ولا عند الشك
 في طلوعه ولا حال طلوعه
 اجازة قل على أن الصلاة
 في أول الوقت لم تكن معتادة
 له عليه الصلاة والسلام بل
 المعتاد تأخير الصبح وأنه عمل
 بها يومئذ قبل وقتها المعتاد
 اه غايه (قوله ولو كان ذلك)
 أي الغلس المذكور في
 حديث عائشة رضي الله
 عنها يدل على مسداومته

اذ لا يبقى وقت العشاء بعد طلوع الفجر اجازة وقوله ومن لم يجد وقتها لم يجبا أي لم يجبا عليه مخفف
 العائد على من وهو لا يسوغ حذفه في مثله سواء كانت من موصولة أو شرطية أما إذا كانت موصولة
 فلا نهي مبتدأ وما بعدها صلتها ولم يجب اخبار المبتدأ والخبر متى كان جملة لا بد من ضمير يعود على المبتدأ
 ولا يجوز حذفه الا اذا كان منصوبا في الشعر كقوله * وثلايحه مساداتنا * أي يصمده أو كان
 مجرورا بشرط ان لا يؤدى الى تهيته العامل للعمل وقطعه عنه كقولهم السمن منوان بدرهم أي منه
 وأما إذا أتى فلا يسوغ حذفه لا يقال زيد حررت وهذا منه وأما إذا كانت شرطية فلا نهي بشرط
 أو ما أضيف اليه لا بد في الجملة الواقعة جوابا للهي ضمير عائده عليه فتقول من يقوم أقم معه وغلاهم
 تكرم أسكرمه ولا يجوز من يقوم أقم ولا غلام من تكرم كرم فكنا هذا قال رحمه الله (وذهب
 تأخير الفجر) أي يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يسفر بها
 بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه أن يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة وقيل يؤخرها جذا لان الفساد
 موهوم فلا يترك المستحب لأجله وقال الشافعي الأفضل التجهيل في كل صلاة لقول عائشة رضي الله
 عنها إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف الناس متلفعات بمروطهن لا يعرفن
 من الغلس رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام أول الوقت رضوان الله ووسطه رحمة الله وآخره
 عفو الله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجر رواه الترمذي وغيره وقال
 حديث حسن صحيح وقال ابن مسعود ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة غير ميقاتها
 الاصلتين جمع بين العشاء والمغرب يجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها بغلس رواه مسلم وعن أبي
 داود بن يزيد عن أبيه قال كان علي بن أبي طالب يصلي بنا الفجر ونحن نراى الشمس مخافة أن تكون قد
 طلعت رواه الطحاوي وذكره في الامام ولان في الاسفار تكثير الجماعة ونوسيع الحال على النائم والضعيف
 في ادراك فضل الجماعة ولا حجة لفي حديث عائشة رضي الله عنها لان المراد بالغلس فيه غلس المسجد لانهم
 كانوا يصلون في مسجده عليه الصلاة والسلام ولم يكن فيه مصابيح وقت الصبح الا ترى إلى ما يروى من أنهم
 يعرف الرجل جلس ولو كان فيه مصابيح لعرف في نصف الليل والغلس في الأبدية يستمر الى وقت الاسفار
 بهذا يقال هذا بيت غلس بالنهار فاطنك قبل طلوع الشمس ولا شك أن المرأة إذا تلفعت بمروطها
 لا تعرف في النهار فاطنك قبل طلوع الشمس وعدم معرفتهم وبما الغلس في المسجد لا يدل على أنه عليه
 الصلاة والسلام صلاها في أول الوقت والذي يملك على أن هذا هو غلس المسجد حديث ابن مسعود
 المتقدم فإنه قال فيه وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها بغلس ولو كان ذلك غير غلس المسجد لوقع التساقط
 بين الحديثين ولان ما رواه فعل وما رواه قول والقول مقدم على الفعل ولا يصح أن عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك في بعض الاوقات اعلاما للحوار فلا يضرنا ذلك والحديث الثاني لم يصح لان فيه ابراهيم
 ابن زكريا وهو مشكوك الحديث عند أهل النقل ولتن صرح بالمراد به الفضل لان العقوب را به الفضل قال
 الله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قبل العقوب أي الفضل على رأس المال وهو أليق هنا من مصفى القباور
 لعدم الجناية لان التأخير يباح وفي الفضل رضوان فلا تنافي وحلهم الاسفار فيما رواه علي بن
 طلوع الفجر وظهوره لا يستقيم لانه لا يجوز الصلاة قبل ذلك أصلا والحديث يقتضي الجوار مع زيادة
 الاجر بالاسفار ولا يقال بأنه يؤجر على نية وان لم تصح صلاته فيكون أجرة الاسفار بهذا الاعتبار أعظم
 لا نقول انه عليه الصلاة والسلام رتب الاجر على الصلاة لا على النية فيكون أجرة الاسفار أفضل مع

اشتراكهما
 صلى الله عليه وسلم على الصلاة مع الغلس وحديث ابن مسعود رضي الله عنه يدل على عدم الصلاة مع
 الغلس الا يوما اه (قوله وحلهم الاسفار) أي في الحديث وهو آخر الوقت عفو الله اه (قوله مع ربا ما لا جبر بالاسفار) قد يقال زبلة
 الاجر بالنسبة الى آخر الوقت لا بالنسبة الى ما قبل الوقت فلا يرد ما ذكره الشارح اه

اشتراكهما في الجواز ويظهر ذلك بالتأمل فانه عليه الصلاة والسلام قال ذلك لتعظيم أجره لا لتجوز
صلاته قال رحمه الله (وطهر الصيف) أي يستحب تأخير الظهر في الصيف لحديث أنس أنه عليه
الصلاة والسلام كان إذا كان الحرأربدا الصلاة وإذا كان البرد رجل رواه النسائي والبخاري بعنه وعند
الشافعي للإبراد شرط أربعة أن يكون في حر شديد وأن يكون في بلاد حارة وأن يصلي في جماعة وأن
يقصد بها الناس من بعيد والافانجيل أفضل لحديث خباب أنه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فشكونا له حر الرمضاء فلم يشكنا أي فلم يزل يشكونا ولنا ما روينا من حديث أنس وما رواه البخاري
من أبي ذر أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤمن أن يؤذن للظهر فقال عليه
الصلاة والسلام أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال أبرد حتى رأيته يأكل فقال عليه الصلاة والسلام
أبردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم فإذا اشتد فأبرءوا بالاملاء ولم يفصل فيكون حجة عليه وما رواه
مسعود بن البني نحوه وهو ليس فيه دلالة أيضا على ما قال لأن حر الرمضاء لا يزول إلى أن يخرج وقت
الظهر بل إلى اصفرار الشمس فلذلك لم يعذرهم أو يحتل قوله لم يشكنا يعني أنه عليه الصلاة والسلام
لم ينجونا إلى الشكوى بل أمرنا بالابراء فانه يعني بن معين قال رحمه الله (والعصر ما لم تتغير) أي
يستحب تأخير العصر ما لم تتغير الشمس وقال الشافعي الأفضل تحجيلها لقول أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الفأب إلى العوالي فيأتيهم والشمس
مرتفعة رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وعن أنس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فأتاه
رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أأريد أن تصبر جزوا لنا ونحب أن نحضرها قال نعم فانطلق
وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تنصر فنحرت ثم قطعت ثم طبع منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس
رواه مسلم ولنا ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيناء نغيبه
رواه أبو داود وروى الدارقطني عن رافع بن خديج مثله وقد اشتهرت الأخبار عنه عليه الصلاة والسلام
وعن أصحابه من بعده بتأخير العصر ولأن في التأخير توسعة لوقت النوافل فيكون فيه تكثيرها فيستحب
وفي التحجيل قطعهما الكراهية الفصل بعدها فلا يستحب ولا جهته في حديث أنس فإن الطحاوي وغيره
قال أدنى العوالي عيلان أو ثلاثة فيمكن أن يصلي العصر في وسط الوقت وبأق العوالي والشمس
مرتفعة كذا في الغاية وكذا الجهة في الثاني لأنه قال صلى العصر ولم يقل قال يستحب تحجيلها ونحن
لائع أنه عليه الصلاة والسلام صلاها في أول الوقت لعذرنا وليعلم أن التقديم جائز ثم اختلفوا في حد
التغير قبل هو أن يتغير الشعاع على الحيطان وقبل أن تتغير الشمس بصفراء أو حمرة وقبل إذا بقي
مقدار رطل لم تتغير ودونه قد تغيرت وقبل بوضع طست في أرض مستوية فإن ارتفعت الشمس
على جوانبه فقد تغيرت وإن وقعت في جوفه لم تتغير وقبل أن كان يمكن النظر إلى القرص من غير كلفة
ومشقة فقد تغيرت والأفلا والهميم أن يصير القرص بحال لا تحار فيه الأعيان روى ذلك عن الشعبي
قال رحمه الله (والعشاء إلى الثلث) أي تدب تأخير العشاء إلى ثلث الليل وهذا نص على أن التأخير إليه
مستحب وفي مختصر القدوري ويستحب تأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل وهذا يشير إلى أنه لا يستحب
تأخيرها إلى ثلث الليل وعند الشافعي يستحب تقديمها لحديث النعمان بن بشير أنه قال أنا أعلم الناس
بوقت هذه الصلاة صلاها العشاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها حين يسقط القمر لثلاثة ولأن
في تأخيرها تفرغ بعض الفوات فيكره ولنا حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر العشاء
حتى ذهب من الليل ما شاعقه فقال له عمر يا رسول الله فام التسماء والولدان فخرج فقال لولا أن أشق على
أمتي لأمرتهم أن يصلوا العشاء في هذه الساعة رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة كان عليه الصلاة
والسلام يستحب تأخير العشاء وما مسلم والبخاري وعن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام أخر العشاء
حتى ذهب عامة الليل وبما أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال الله لوقتها لولا أن أشق على أمتي وبه ما ذكره

(قوله يستحب تأخير الظهر
في الصيف إلى آخره) وفي
المفيد والبداية والشفقة
المستحب هو آخر وقت الظهر
في الصيف اه سر وحي
(قوله أن يؤذن للظهر) أي
يقوم إذا قامت تسمى آذاناً
(قوله فأبرءوا بالصلاة) الباء
للتعدي أي أدخلوا صلاة
الظهر في ساعة البرد اه
(قوله ما لم تتغير الشمس)
والتأخير إليه مكروه اه
هنا وفي القصة هذه
الكراهية كراهة التصرم اه
قوله والتأخير إليه مكروه
أي دون الإدامة ما موبه
ولا يستقيم الكراهة للشي
مع الأمر به اه دازي (قوله
لا تحار فيه الأعيان) أي
ذهب ضومها فلا يصير فيه
البصر كذا في البداية عن
المقرب (قوله عن الشعبي)
قال هم الأئمة السرخسي
رحمهم الله أخذنا بقول
الشعبي وهو اعتبار تغير
القرص وهو رواية عن أبي
حنيفة وأبي يوسف في
النوازلان تغير الضوء
يحصل بعد الزوال اه
كاكي (قوله مستحب وفي
مختصر القدوري إلى آخره)
قال ابن فرشتا رحمه الله
والتوفيق بأن يكون
التأخير إلى الثلث مستحباً
في الشتاء وإلى ما قبله في
الصيف لغلظة النوم فيه اه

هنا قوله عليه الصلاة والسلام لو أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه
قال الترمذي حديث حسن صحيح وجمعا ذكره الصدوري قول عائشة كانوا يصلون العتمة فيما بين أن
يغيب الشفق إلى ثلث الليل روى البخاري وقد ورد في تأخير العشاء أخبار كثيرة صحاح ولأولها ردها الطال
الكتاب وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ولا حجة له في حديث النعمان لأنه قال كان
يصلها حين يسقط القمر ليلة الثالث وهو ليس بأول الوقت وقوله في تأخيرها تعريضها للقوات ثلثا الأصل
عدم العارض والكلام فيما إذا أمن القوات ولأن في التأخير قطع السهر المنهي عنه على ما روى أنه عليه
الصلاة والسلام كان يستحب أن تؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بهذا رواه أحمد وأبو داود
والترمذي وغيرهم وإنما كره الحديث بعد هالاه بما يؤدي إلى سهر يقوت به الصبح أو لئلا يقع في كلامه
لغو فلا ينبغي نعم البقطة به أولا لأنه يقوت بقيام الليل لمن لم يعتاده وهذا إذا كان الحديث لقبير حاجة
وأما إذا كان لحاجة مهمة فلا بأس به وكذا قراءة القرآن وذكر وحكاية الصالحين ومذاكر
الفقه والحديث مع الضيف وعن عمر كان عليه الصلاة والسلام يسهر مع أبي بكر في أمور المسلمين
وأما معهما رواه الترمذي وقال الطحاوي وإنما كره النوم قبلها لمن خشى عليه قوت وقتها أو قوت الجماعة
فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فباح له النوم ثم قيل تأخيرها إلى نصف الليل مباح وإلى
ما بعده مكر وملا فيه من تقليل الجماعة وقيل تأخيرها إلى ما بعد ثلث الليل مكروه وقيل يستحب
تجهيل العشاء في الصيف لقصر الليالي فيغلب عليهم النوم فيؤدي إلى تقليل الجماعة قال رحمه الله
(والوتر إلى آخر الليل لمن يشق بالانتباه) أي نذب تأخير الوتر إلى آخر الليل إذا كان يشق من نفسه أنه
يقتبه ليصلي ليكون الوتر ختما لقيام الليل كله لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من
الليل وقرأ روى البخاري ومسلم وغيرهما فان لم يشق بالانتباه أو تقبل النوم لحديث أبيه عليه
الصلاة والسلام قال أبكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليسر قدوم من وثق بقيام من آخر
الليل فليوتر من آخره فان قراءة آخر الليل محصورة وذلك أفضل رواه مسلم وغيره وقال عليه الصلاة
والسلام لا يكره من يؤخر قال أول الليل بعد العتمة فقال أخذت بالوثق ثم قال لعمرى تؤخر قال آخر
الليل قال أخذت بالقوة رواه الطحاوي وروى أبو سليمان الخطابي أنه عليه الصلاة والسلام
قال لا يكره من هذا والعرقى هذا قال رحمه الله (وتجهيل الظهر الشتاء) أي يستحب تجهيل
الظهر في الشتاء لما روى عن أنس أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الظهر في أيام الشتاء وما تدرى
أما ذهب من النهار أكثر أو ما بقي منه رواه أحمد وقد تقدم من رواه أنس أنه عليه الصلاة والسلام
إذا كان البرد يجهل وأما آخر المسافر رحمه الله ذكر تجهيل الظهر في الشتاء وكان من حقه أن يقتنه
على العصر وكذا أخر تجهيل المغرب وكان من حقه أن يقتنه على العشاء لأنه قصد بذلك أن يجعل
ما يستحب تأخيره صنفا وما يستحب تقديمه صنفا فقدم ما يستحب تأخيره فلما فرغ منه شرع فيما يستحب
تقديمه قال رحمه الله (والمغرب) أي نذب تجهيل المغرب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام
كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم وقال رافع بن خديج كما
نصلي المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليصبر مواقع نيله رواه أحمد
والبخاري ومسلم ويكره تأخيرها إلى اشتباك النجوم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزال أمتي بخير
ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم رواه أحمد واشتباها كثيرا ولا ممانعة جبريل عليه الصلاة
والسلام أنه صلاها في اليومين في وقت واحد رواه أحمد وغيره ولولا أنه مكره لصلاها في وقتين كما
فعل في سائر الصلوات وكان عيسى بن أبان يقول تجهيلها أفضل ولا يكره تأخيرها ألا ترى أنها تؤخر
لعذر السحر والمرض للجمع بينهما وبين عشاء الأخيرة فعلا ولو كان مكرها لما أجمع له ذلك كما لا يباح
له تأخير العصر إلى تغير الشمس وكذا روى أنه عليه الصلاة والسلام صلاها عند غيب الشفق على

(قوله قطع السهر) السهر
المسمر وهو الحديث
بالليل وقد سهر سحر فهو
ساهر له مجمع (قوله فان
قراءة آخر الليل محصورة)
أي تحضرها الملائكة اه
(قوله أما ذهب) الهمة
للاستفهام ومأمولة اه
(قوله نذب تجهيل المغرب
إلى آخره) وهو بأن لا يفصل
بين الأذان والاقامة
الاجلسة خفيفة أو سكنة
على الخلاف الذي ساقى
وتأخيرها صلاة ركعتين
مكروه وهي خلافية
وسند كرها في التوافل قال
في القضية إلا أن يكون قليلا
وما روى الأصحاب عن ابن
عمر أنه أخرها حتى بدا نجس
فأعترق رغبة يقتضي أن ذلك
القليل الذي لا يتعلق به
كرهاته هو ما قبل ظهور النجم
وفي التنية لا يكره في السفر
وللأمانة أو كان يوم غيم وفي
القنية لو أخرها بتطويل
القراءة فيه خلاف وروى
الحسن عن أبي حنيفة أنه
لا يكره ما لم يغيب الشفق
ولا بعد دليل الكراهة
التشبه باليهود اه (قوله
وبين عشاء الأخيرة فلا يأن
يصلي المغرب في آخر وقتها
وهو احتراز عن الجمع وقتها
كما قاله الشافعي

(قوله ترددين القضاء الاداء) أي بالوقوع بعد خروج الوقت اه (قوله بين العصة والفساد) أي بالاطوار قبل الوقت (قوله في الترتيب منع عن الصلاة) أي المكلف منع تحريم اه عني قال في الهداية فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلاة قال الكمال رحمه الله استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوي فتشمل عدم الجواز وغيره ما هو مطلوب لعدم أهو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم لم يعرف من النهي الظني الثبوت غير المصروف عن مقتضاه بقيد كراهة التحريم وان كان قطعيا فإذا التحريم فالتحريم في مقابلة الفرض في الرتبة وكراهة التحريم في رتبة الواجب والتزويج بربمة المذنب والنهي الوارد من الاول مكان التاب به كراهة التحريم وهي في الصلاة ان كان النقصان في الوقت منعت أن يصح فيه ما تنسب عن وقت لا ينقص فيه لالانها كراهة تحريم بل لعدم تأدي ما وجب كمالنا فافان قال عقبة بربمة بالكراهة لا يجوز الصلاة الى آخره لكن إن أر يد بعد الجواز عدم العصة والصلاة عام لم يصدق في كل صلاة لانه لو شرع في نقل في الاوقات الثلاثة صح شرعه حتى وجب قضاءه اذا قطع من صلاة الفجر ويجب قطعه وقضاؤه في غير وقت مكرره في ظاهر الرواية ولو أخرج من عهدة ما ربه بالشرع وفي المنسوط القطع أفضل والاول هو مقتضى الدليل وان أر يد عدم الحل كان أعم من عدم العصة فلا يستفاد منه خصوص ما هو حكم القضاء من عدم العصة وهو مقصود الا فادق الظاهر أن مقصود الثاني ولنا استدلال بحديث عقبة بن عامر الثابت في مسلم وغيره ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ان نضلى فبين أن وقتهم من موتاهم حتى

(٨٥)

تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم مقام الظهر حتى تغرب الشمس وحين تضيف للغروب حتى تغرب وهو انما يفيد عدم الحل في جنس الصلاة دون عدم العصة في بعضها بخصوصه والمفيد لها انما هو قوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت الغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها ونهي عن الصلاة في تلك الساعات رواه مالك في الموطأ والنسائي فانه

ما ينالوه عندنا محمول على أنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك ليبيان امتداد الوقت قال رحمه الله (وما فيها من يوم غيب) أي يستحب تعجيل كل صلاة في أولها عين يوم غيب وهي العصر والعشاء في تأخير العصر احتمال وقوعها في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تعجيل الجماعة على اعتبار المطر والطين لا يصح قوله قال رحمه الله (ويؤخر غيره فيه) أي يؤخر غير ما في أوله عين في يوم الغيم وهي الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهية في وقتها فلا يضرب التأخير والمغرب يحذف وقوعها قبل الغروب لشدة الاتباس وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يستحب التأخير في الكل يوم الغيم لان في التأخير ترددين الاداء القضاء في التعجيل بين العصة والفساد فكان التأخير أولى قال رحمه الله (ومنع عن الصلاة ومجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه) لقول عقبة بن عامر ثلاث اوقات نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضلى فيها وان تقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف للغروب حتى تغرب رواه مسلم وغيره والمراد بقوله أن تقبر صلاة الجنائز اذا دفن غير مكرره والمراد بسجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كسلة فلا تتأدى بالنقص وأما اذا تلاها فيها لجار أدائها فيها من غير كراهة لكن الأفضل تأخيرها ليؤدبها في الوقت المستحب لانها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا المراد بصلاة الجنائز ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت من غير كراهة لانها أدت كل وجبت اذا وجوبها بحضور وهو أفضل والتأخير مكرره لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يؤخرون وذكر منها الجنائز وقوله الا عصر يومه أي لا ينسج عصر يومه ولا يكره الاداء في وقت الغروب لانه إذاها

أفاد كون المنع لما اتصل بالوقت مما يستلزم فعل الأركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهذا المعنى ينقص الوقت والافالوقت لا ينقص فيه نفسه بل هو الوقت كسائر الاوقات انما النقص في الأركان فلا يتأدى بها ما وجب كمالنا فخرج الجواب عما قيل لو ترك بعض الواجبات صحت الصلاة مع انها ناقصة تأدى بها الكامل لان ترك الواجبات لا يدخل النقص في الأركان التي هي المقومة للحقيقة بخلاف فعل الأركان في ذلك الوقت اه (قوله لقول عقبة بن عامر الى آخره) رواية مسلم ثلاث ساعات وهو الذي يصلح لغة عربيتك في ثلاث ولو كانت الرواية اوقات لقال ثلاثة اه (قوله وحين تضيف) أي تغسل منه سمي الضيف ضيفا لا مائسة اليك اه (قوله من غير كراهة) أي بل هو أفضل من تأخيرها اه نهاية عن التحفة (قوله في المتن الا عصر يومه) مقتضى كرفي كتب أصول الفقه ان الجزء المقارن للاداء سبب لوجوب الصلاة وآخر وقت العصر وقت ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا إذا أداءه كل وجب فاذا اعتوض الفساد بالغروب لا يفسد وفي الفجر كل وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل الطلوع فوجب كاملا فاذا اعترض الفساد بالطلوع يفسد لانه لم يؤد بها كما وجبت فان قيل هذا تعليل في معرض النحر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد أدرك الفجر ومن أدرك ركعة من العصر قبل الغروب فقد أدرك العصر قلنا ما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين النهي الوارد عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعا الى القياس كما هو حكم التعارض والقياس رجح هذا الحديث في صلاة العصر وحديث النهي في صلاة الفجر وأما سائر الصلوات فلا يجوز في الاوقات الثلاث لحديث النهي فيها اذ لا يعارض اه شرح وقاية

(قوله يضاف الوجوب الى آخره) فان قيل لو اضيف الوجوب الى جميع الوقت بعد تحريمه وبعضه ناقص في العصر يكون الواجب ناقصا فينبغي أن يجوز نقصاؤه في وقت منسله قلنا السبب كامل من وجهه ناقص من وجهه والواجب كذلك فلا يتأدى في الوقت الناقص من كل وجه كذا ذكره القاضي (٨٦) الحق الا أن هذا يقتضي أن لو قضى العصر في اليوم الثاني فوقع آخره في الوقت

الناقص كان جائزا وليس كذلك ذكره القاضي الامام في شرح الجامع وقيل في الجواب ان الوقت الكامل أكثر من الناقص فكان الكل كاملا تغليا اه جامع الاسرار (قوله كما وجبت) كلندورة فيه ومصدرة السلاوة اه غاية (قوله لاستوائهما في هذا المعنى) أي وهو الوجوب بالتلاوة اه (قوله ولانه ليس له سبب) أي ان لا يدخل الوقت في وجوبه فلا يعتبر كماله ونقصانه اه (قوله ثم لا يجوز جنس الصلاة الى آخره) الحاصل أن الأصل المذكور فيما يكون الوجوب مطلقا لا ضروريا ويكون مضافا الى سبب كامل والشروع سبب ناقص لانه يتضي الوجوب لغيره لا لانه لو كان دون التسدر فلا فرق في التفصل بين أدائه وقضائه فيجوز القضاء في كل وقت وحال يجوز فيه الاداء لحصول المقصود وهو الصيانة وقوله ما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا في غير النقل لانه باب واسع مبناه على المسامحة فيحتمل فيه ما لا يخل في غيره ولان الشارع في النقل لا يجب عليه الصيانة عملا من البطالان بأى وجه كان لا كمالها وإذا أتى بما يحصل به الصيانة ولو ناقصا من عهدته الواجب فيصير (قوله وما أشبه ذلك) أي كركعي الوضوء (قوله وفي حديث عمرو) كنيته أبو الجحج (قوله ولم ينص عن أدائها واجبات الى آخره) وفي المجتبى الأصل أن ما يتوقف وجوبه على فعله كلندورة وقضاء التطوع الذي أفسدته ركعتي الطواف ومصدرة السهو ونحوها لا يجوز وما لا يتوقف عليه كسجدة التلاوة وصلاة الجنائز يجوز اه

كما وجبت ان لم يؤد قبله والا فالجزء المتصل بالاداء فأدائها كما وجبت فلا يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه وهذا كالقضاء لا يكره فعله بعد ما خرج الوقت وانما يحرم تقويته فان قيل ينبغي أن يجوز بعد الاصرار قضاء عصر أمس لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فإذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أدائها كما وجبت قلنا إذا خرج الوقت يضاف الوجوب الى جميع الوقت اذ ليس بعض الوقت بالاضافة أولى من البعض بعد خروج الوقت وانما يضاف الوجوب الى الجزء الآخر مادام الوقت باقيا وجميعه ليس بمرکوة ولا يكون فيه ناقصا فان قيل فعلى هذا لو أسلم الكافر بعد الاصرار ولم يصل حتى خرج الوقت وجب أن يجوز قضاءه بعد الاصرار من اليوم الثاني لاستحالة اضافة الوجوب الى جميع الوقت في حقه قلنا قال البردوي لا روية في هذه المسئلة فينبغي أن يجوز لانه إذا ما كما وجبت وقال شمس الأئمة لا يجوز لانه لما مضى الوقت صارت دينيا ذمسه بصفة الكمال لان النقص كان بسبب الوقت وقد زال فيرتفع النقصان وثبتت كماله اذا الوجوب في الغنة ولا نقص فيها بخلاف مسجد التلاوة اذ لا تلاها في الوقت المكره ولم يؤد بها فيه حتى دخل وقت آخر مكره مثله أو دخل في صلاة التطوع فيه فأفسده ثم قضاها في وقت آخر مثله حيث يجوز والفرق أن مسجد التلاوة وليس بقضاء في الحقيقة لانها واجبة عليه بالتلاوة من غير تعيين الزمان لها ثم مع هذا لو أدائها في وقت القراءات تبارزت فكذا في وقت آخر مثله لاستوائهما في هذا المعنى وكذا الذي شرع فيه ثم أفسدته ليس واجبا عليه الا لصيانة ماضى والصيانة تحصل بالأداء في مثله ولا به ليس له سبب كامل قبل الشروع حتى يضاف الوجوب اليه فيكون القضاء فيه كالمضى في وقت الشروع ولو نذر أن يصلي في الوقت المكره وجار له الاداء فيه والافضل أن يصلي فيه غيره وكذا لو شرع في الوقت المكره في الصلاة ومضى فيها جاز والافضل أن يقطعها لو يؤد بها في وقت آخر غير مكره ثم لا يجوز جنس الصلاة في هذه الاوقات عندنا الا ما وجب ناقصا ما أداه كما وجب عليه على ما بينا وقال الشافعي يجوز أن يصلي فيها كل ماله سبب كالقراآت والسنن والركعات وتحتية المسجد وما أشبه ذلك ويجوز بمكة مطلقا لحديث أبي ذر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصلح أحد بعد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة ولقوله عليه الصلاة والسلام ما بيني وبينكم من لا تمتنعوا أحد اطاف بهذا البيت وصلى في أى ساعة شاء من ليل أو نهار ولنا حديث عقبه المتقدم وحديث ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان رواه مسلم وفي حديث عمرو بن عبسة فأقصر عنها فانها تخرج من بين قرني الشيطان رواه مسلم وغيره ولان الكراهة لمعنى في الوقت قدم الجميع بخلاف سائر الاوقات المكرهه على ما أتى بيانه من قريبان شاء الله تعالى وما رواه من الحديث الاول ضعفه يحيى بن معين وغيره والثاني ضعفه أبو بكر بن العربي فلا يعارض الصحاح المشاهير قال رحمه الله (وعن التنقل بعد صلاة النحر والعصر لاعتناء قضاء فائتة ومصدرة تلاوة وصلاة جنازة) أي نهى عن التنقل في هذين الوقتين ولم ينص عن أدائها واجبات التي ذكرها وفيه خلاف الشافعي في تفصل المسبب على ما تقدم من مذهبه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه البخاري ومسلم والنهي لمعنى

فيحتمل فيه ما لا يخل في غيره ولان الشارع في النقل لا يجب عليه الصيانة عملا من البطالان بأى وجه كان لا كمالها وإذا أتى بما يحصل به الصيانة ولو ناقصا من عهدته الواجب فيصير (قوله وما أشبه ذلك) أي كركعي الوضوء (قوله وفي حديث عمرو) كنيته أبو الجحج (قوله ولم ينص عن أدائها واجبات الى آخره) وفي المجتبى الأصل أن ما يتوقف وجوبه على فعله كلندورة وقضاء التطوع الذي أفسدته ركعتي الطواف ومصدرة السهو ونحوها لا يجوز وما لا يتوقف عليه كسجدة التلاوة وصلاة الجنائز يجوز اه

(ح) مسعوب به بحر (الوقت) أي كالوقت الذي تنقل فيه بغير من الوقت وما ثبت لحق الفرض لا يظهر في حقيقة الفرض لانها أقوى والحاصل أن شغل الوقت بالفرض التصديري أولى من النقل دون الفرض الحقيقي فيظهر التسفل في حق النقل فيتعبدون الفرض وما في معناه في الوجوب بعينه بمعنى ثبوته باندام من غير توقف على فعل العبد كسجدة التلاوة فانما يجب بالسجدة وصلاة الجنازة وقضاء الفوائت وما ليس في معناه المنذور وركعتا الطواف وما شرع فيه ثم أقسده وأقول سياقي في صلاة النافلة على الدابة أن المنذورة وما شرع فيها ثم أقسدها لمقتضى الفرائض حتى لا يجوز أدائها على الدابة ويمكن دفع التناقض بأن اختلاف اللاحق معني على الاحتياط بيانه أن الوجوب فيها مالم يكن ضعيفا لا من المذكورين في الشرع نظرنا إلى ضعفه قلنا بالكراهة هنا ونظرنا إلى ثبوته قلنا بعدم الجواز هناك أو نقول في الذي شرع فيه ثم أقسده أنه نفل في حد ذاته وواجب بغيره فبالنظر إلى الأول قلنا بالكراهة هنا وبالنظر إلى الثاني قلنا بعدم الجواز هناك وانما لم يعكس لانه يقتضي ارتفاع الكراهة هنا وثبوت الجواز هناك فلا يتحقق الاحتياط (٨٧)

هنا غاية ما يقال في دفع التناقض وهو بعد محل نظر في قضاء النافله لان الوجوب يقتضي لعدم الجواز هو الوجوب المطلق والوجوب التام بالشروع ضروري لانه انما ثبت ضرورة صيانة المؤدى عن البطلان فلا يثبت بالنسبة إلى الاتيان على النافله فلا مانع من محضه ولذا قال محمد في رواية بيان النازل اذا ركب ولم يتعبر بجهة الوجوب في الاداء فكذا القضاء لا يمحى حكايته وكلام صاحب المغني أيضا يدل على جوازه لانه أورد قضاء ما شرع فيه في وقت مكروه في مسئلة نقضه على كون الواجب في وقت ناقص يجب بعد خروجه بصفة الكمال وأجاب بأن باب النقل أوسع فيبقى فيه

في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بغير من الوقت حكما وهو أفضل من النقل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض آخر مثله وهو ما ذكره والذي يدل على أن النهي لمعني في غيره أنه لا يمنع في فرض الوقت إلى آخر الوقت ولو كان بعينه لمع بخلاف الثلاثة الاوقات المتقدمة والمراتب بعد العصر قبل تعبر الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء أيضا وان كان قبل أن يصلي العصر وما روى أنه عليه الصلاة والسلام أمر رجلين أن يصلوا مع الإمام بعدما صليا الفجر يحمل على أنه كان قبل النهي لأنه مقدم على الأمر وكل ما كان واجبا لغيره كالتنذور وركعتي الطواف والذي شرع فيه ثم أقسده ملحق بالنفل حتى لا يصلح في هذين الوقتين لأن وجوبهما بسبب من جهته فلا يخرج من أن يكون نفلا في حق الوقت وألا وجوبهما لغيرها وهو صيانة المؤدى عن البطلان وختم الطواف وإيقاء التنذر فلا يكون كل واحد بعينه في القوة قال رحمه الله (ويعد طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر) أي يكره أن يتطوع بعد ما طلع الفجر قبل الفرض بأكثر من سنة الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام ليبلغ شاهدكم ثباتكم ألا الصلاة بعد الصبح الا ركعتين رواء أحمد وأبو داود وقال عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر لا صلاة الا ركعتين رواء الطبراني وقالت حفصة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين رواء مسلم وعن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر رواء الطبراني بصيغة النهي ولو شرع في النقل قبل طلوع الفجر ثم طلع فلا يصح أنه لا يقوم عن سنة الفجر ولا يقطعه لان الشروع فيه كان لأمر قصد ولو صلى القضاء في هذا الوقت جاز لان النهي عن التنقل فيه لم يعلق ركعتي الفجر حتى يكون كالمشغول بها لان الوقت متعين لها حتى لو نوى تطوعا كان عن سنة الفجر من غير تعيين منه فلا يظهر في حق الفرض لانه فوقها قال رحمه الله (وقبل المغرب) أي منع من التنقل بعد غروب الشمس قبل أن يصلي المغرب لما فيه من تأخير المغرب وقال الشافعي يصلي ركعتين قبل المغرب وهي سنة عندنا لروى أن العصابة كانوا يصلونها والبي عليه الصلاة والسلام رآهم فلم ينههم عنها قلنا كان ذلك في استئداء الحال يعرف أن وقت الكراهية قد خرج بالقرين وبهذه المصلحة أحدهم قاله أبو بكر بن العربي وقال النخعي هي بدعة وإذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لانه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه فأنطك بفعل بعض العصابة قال رحمه الله (وقت الخطبة) أي انتهى عن التنقل وقت الخطبة أطلق الخطبة ليدخل فيها جميع الخطب كخطبة العيدين والجمعة

ملا يجوز في غيره وبأبواب الاتمام بعد الشروع ولزوم القضاء بعد الاقسام انما ثبت ضرورة صيانة المؤدى عن البطلان فلا يظهر في غير الصون فلا يظهر في حق اشتراط كمال الاداء في الحال ولا كمال القضاء في المال والحاصل ان الوجوب انما ثبت في شيء معين وهو الصيانة لا كماله على ان القول بعدم الجواز يجوز أن يكون مبني على ما روى عن أبي يوسف من عدم كراهة أداء المنذور وما شرع فيه ثم أقسده في هذين الوقتين الخافا لهما بالواجب بعينه وهذه الرواية في تحفة الفقهاء أو يحمل في الجواز على معنى الكراهة مجازا كما في قول صاحب الهداية لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس إلى آخره فان مرادها الكراهة بالنسبة إلى التوافل كما هو في شروحه وقال قاضيان وغيره من المشايخ لا يجوز التوافل في الاوقات الثلاثة والمراد هو الكراهة اه مجتبي (قوله بخلاف الاوقات) أي لان النهي لمعني فيها اه (قوله ولا يجوز فيه القضاء أيضا) أي لانه وقت ناقص اه (قوله والذي شرع فيه إلى آخره) أي في غير هذين الوقتين أما النقل الذي شرع فيه في أحد هذين الوقتين ثم أقسده يجوز قضاؤه في وقت آخر مثله كما تقدم قبل في الصفحة المقابلة لهذه اه

والخطيب التي في الحج وغيرها وقال الشافعي صلى الداخل تحية المسجد لروى أنه عليه الصلاة والسلام
كل من خطب فدخل رجل في هيئة بنة فأمره فصل ركعتين ولنا النصوص الواردة في فرضية الاستماع
على ما بينهما في موضعها والتنقل يحصل بالاستماع فيصير فلا يعارضها خبر الواحد ولو كان الأمر بالمعروف
فرض وهو محرم في هذه الحالة لقوله عليه الصلاة والسلام فيملاؤه البضاري ومسلم وغيرهما إذا قلت
لصاحبك أنصت والامام يخطب فقد لغوت فاطنك بالنقل ولأن المحرم مقدم على المباح فوجب تركه
وليس فيما روى دلالة أيضا على أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب وقت ما صلى بل يحتمل أنه عليه الصلاة
والسلام أمسك عنها حتى يفرغ منها بل هو الظاهر ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام تكلم معه حين أمره
بها والأمر كلام والكلام ساقى الخطبة فكان عليه الصلاة والسلام أراد أن يشهره ليرى حاله من الفاقة
والبس إذا تعلق به أو ليتصدق عليه وأمهله حتى يفرغ فإذا أحفل ذلك فلا يتركه للقطوع به بالمحتمل
قال رحمه الله (ومن الجمع بين صلاتين في وقت بعذر) يعني منع عن الجمع بينهما في وقت واحد
بسبب العذر احتراز بقوله في وقت عن الجمع بينهما فعلايان صلى كل واحدة منهما في وقتها بأن صلى
الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها فانه جمع في حق الفعل وإن لم يكن جمعا في الوقت واحتراز
بقوله بعذر عن الجمع في عرفة والمزدلفة فان ذلك يجوز وإن لم يكن لعذر وقال الشافعي يجوز بالجمع بين
الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر المطر والمرض والسفر الحديث أبي الطيفيل عن معاذ بن
جبل أنه عليه الصلاة والسلام في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر الظهر حتى يجمعها
مع العصر فيصلحها جميعا وإذا ارتحل بعد زبح الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان إذا
ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلحها مع العشاء وإذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلا مع المغرب
رواه أحمد وغيره وقال نافع كان ابن عمر إذا جئ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق
ويقول إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جئ به السير جمع بين المغرب والعشاء وأما أحد وعن أنس
أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا جئ السير يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب
حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق وقالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يؤخر الظهر ويقدم العصر ويؤخر المغرب ويقدم العشاء وعن ابن مسعود مثله ولنا
النصوص الواردة بتعيين الاوقات تحسب قوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس إلى غير ذلك من الآيات
والاخبار فلا يجوز تركه إلا بدليل مثله وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والذي لا إله غيره ما صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقتها الا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب
والعشاء يجمع رواه البخار ومسلم وعن ابن عمر أنه قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب
والعشاء قط في السفر الا مرة واحدة ولأن التأخير حتى يخرج وقت الأولى وتدخل الثانية تقرير
وقد قال عليه الصلاة والسلام ليس في النوم تقريظ لئلا تقريظ في البقطة فان يؤخر الصلاة إلى وقت
الأخرى رواه مسلم وقال أبو جعفر وقد قال ذلك وهو مسافر فدل على أنه أراد به المسافر والمقيم فعلم بذلك
أنه عليه الصلاة والسلام لم يجمع احترازا عن التقريظ وتأويل ما روى من الجمع ان صح أنه عليه
الصلاة والسلام صلى الظهر في آخر وقت العصر في أول وقتها فدل بالمغرب والعشاء فيصير جميعا
فعلا لا وقتا ويحمل تصريح الراوي بخروج وقت الأولى على أنه تقريظ لغيره منه كقوله تعالى فإذا باغض
أجلهن فأمسكوهن أي فاربين بلوغ الأجل ألا يقدر على الأمساك بعد بلوغ الأجل أو يحمل على أن
الراوي ظن ذلك ونظيره ما روى عن امامه جبريل عليه الصلاة والسلام أنه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الظهر في
اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه عصر أمس أي قرييأ منه أو ظن الراوي أنه ساء وقتا في وقت واحد
والدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن جابر عن نافع قال خرجت مع ابن عمر في سفره وغابت الشمس
فلما أبطلت الصلاة رجعت الله فالتفت إلى موسى حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلي المغرب ثم أقام

(قوله لما روى أنه عليه
الصلاة والسلام كان يخطب
فدخل رجل في هيئة بنة)
البنافة التواضع في القس
وعدم الزينة وفي الحديث
البنافة من الأيمان اه غايه

(قوله مثل ما صنعت وهذا) أي قوله ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء أصرح في الفصل بين الصلاة من الحديث الأول حيث لم يصرح فيه بالانتظار اه (قوله تخرج أمته) أي تقع في المخرج

باب الأذان

(قوله الأذان الإعلام) هذا في اللغة وشرعا إعلام مخصوص في أوقات مخصوصة اه ع وفي شرح الطحاوي الأفضل أن يكون المؤذن عالما بالسنة وعواقب الصلاة وأن يكون جهوري الصوت أسمع للبيان والمواظب عليه أولى من الذي لا يواظب عليه في جميع الصلوات اه قال في الهداية والامامة أفضل من الأذان لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم (٨٩) عليها وكذا الخلفاء الراشدين

بعده وقول عمر ولا تخلق
لا أدت لا يستلزم تفضيله
عليه بل مراده لا أدت مع
الامامة لا مع تركها فيفيد
أن الأفضل كون الامام
هو المؤذن هذا من ههنا
وعليه كان أبو حنيفة كما
يسلم من أخباره اه فتم
قال في الدراية والامامة
أفضل من الأذان عندنا
وعند الشافعي في أصح
قوله لمواظبة النبي صلى
الله عليه وسلم عليها وكذا
الخلفاء بعده وفي قوله الآخر
الأذان أفضل اه وصححه
النووي في المنهاج اه فان
قلت هل أذن النبي صلى
الله عليه وسلم قلت روى
الترمذي أن النبي صلى
الله عليه وسلم أذن في سفر
وصلى بأصحابه وهم على
رواحلهم السماء من
قوتهم وبأسفلهم
وذكر النووي الحديث
وصححه وخرجه أحمد بن
حنبل كذا في شرح
مغلطاي قال في البدائع

العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ثم أقبل علينا فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جعل به
السبيل صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على أنه صلى الله عليه وسلم صلى كل واحدة
منهم ما في وقتها وقال نافع وعبد الله بن زاذان مؤذن ابن عمر رضي الله عنهم قال الصلاة قال سر حتى إذا
كان قبل غروب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء ثم قال إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا جعل به السبيل صنع مثل ما صنعت وهذا أصرح من الأول وروى عن
ابن عمر ألفاظ مختلفة في وقت الجمع وذكر عبد الحق في الأحكام كل ما روى عن ابن عمر في وقت جمعه
بين هاتين الصلاتين فاستداه صحيح ورواه كلهم ثقات ولكن فيه وهم والصحيح من رواة ابن جابر وما
كان في معناها وقد روى أن كل واحدة منهن ما صلاها في وقتها ومارواه الشافعي من حديث أبي الطفيل
قال الترمذي فيه هو غريب وقال أبو داود ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقال الحاكم حديث أبي
الطفيل موضوع وأما حديث أنس فيصنع أن يكون الجمع من كلام الرهري كان كثيرا ما يصل الحديث
بكلامه حتى يوهم أن ذلك في الحديث وقد تكررت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وحديثها
المتقدم حجة لنا أيضا لأنه ليس فيه إلا ذكر التأخير والتقديم وذلك لينا في ما قلنا والدليل على صحة ما قلنا
ما رواه مسلم عن ابن عباس أنه قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر قيل له ما أراد بذلك قال أن لا تخرج أمته وعنه أنه قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جمع والمغرب والعشاء جمع في غير خوف ولا سفر ولا يرى
الشافعي الجمع من غير عذر فكل جواب له عن هذا الحديث الصحيح فهو جوابنا عن كل ما يرويه في الجمع
وهو غير صحيح على ما بينا ومن العجب أن أبا عمر بن عبد البر أنكروا وبلغنا فقال معاوية أن الجمع للمسافر
رخصة ولو كان الجمع على ما ذكر ومن مراعاة آخر الأول وأول الثاني لكان ذلك ضيقا وكثير حرجا
من اتيان كل واحد منهن ما في وقتها الآن وقت كل صلاة أوسع ومراعاة أنه أمكن من مراعاة طرق الوقتين
وقال أيضا إن ذلك ليس بجمع إذا كان يأتي بكل واحدة في وقتها لم يلجأ إلى حديث ابن عباس المخالف
لذهبه أوله جمعا ولما وقال الرخصة في التأخير إلى آخر الوقت فقد أوله بما أنكروه على خصمه فقلنا إذا
كان المقدم يترخص بالتأخير فالسافر أولى على أن هذا الانكار حرج منه عن سهولان ما ذكره من
الحرج أعيازم أن لو كان تأخير الأول إلى آخر الوقت وتقديم الثانية في أوله واجب عليه ونحن لا نقول
بهو اعقول أنه يقدم ويؤخران خاصة فانتفى المخرج والله أعلم

باب الأذان

الأذان الإعلام وسببه أنه عليه الصلاة والسلام اهتم للصلاة كيف يعلمونهم أفند كراهية فلم يجهجه

(١٢ - زيلعي أول) وأما بيان ما يجب على السامعين عند الأذان فالواجب بالاجابة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربعة من الجنان من نال قائما ومن مسح وجهه قبل الفراغ من الصلاة ومن سمع الأذان ولم يجب ومن سمع ذكرى ولم يصل على والاجابة أن يقول مثل ما قال المؤذن لقوله صلى الله عليه وسلم من قال مثل ما قال المؤذن غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فيقول مثل ما يقول الا قوله حي على الصلاة حي على الفلاح فإنه يقول مكانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان أعاد ذلك يشبه الحاكاة والاستمراء وكذا إذا قال المؤذن الصلاة خير من النوم لا يعيد السامع لم يقلنا ولكنه يقول صدقت وبررت أو ما يؤثر عليه ولا ينبغي أن يتكلم السامع في الأذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشئ من الأعمال سوى الاجابة ولو كان في التجرأ ينبغي أن يقطع ويشغل بالاستماع والاجابة كذا قالوا في الفتاوى

(قوله وكذا لا يحل الترجيع في قراءة القرآن) لهذا الظن كما صرح به في الجنب ومعالج الذنوب كيف وقد ثبت في الصحيح أن النبي لم يقرأ سورة الفجر ترجيع فيها اه قال في فتاوى قاضخان في باب الاذان ولا بأس بالتطريب في الاذان وهو تخصيص الصوت من غير ان يتغير فان تغير بلن أو مد أو ما شبه ذلك كره وكذلك قراءة القرآن وقال شمس الأئمة الحلواني (٩١) انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار

أما في قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح لا بأس به بادخال مدونه اه وفيه قيل فصل بمدة التلاوة ولقرأ القرآن في صلاته بالالحان ان غير الكلمة تقصد صلاته لما عرف فان كان ذلك في سرف المدولين وهي الياء والالف والواو لا يفسد المعنى لا الا نغش وإن قرأ بالالحان في غير الصلاة اختلفوا في جوارحه وعامة المشايخ كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع أيضا لانه تشبه بالفسقة بما يفعله في الترجيع وكذا الترجيع بالاذان وقد مر من قبل اه فقوله وكذا الترجيع بالاذان حرأدبه بالطين والتطريب وفي باب الكراهية من الخلاصة ما نصه وفي المتن الترجيع بالقراءة هل يكره كان يقرأ عند أبي خنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهم بالالحان وقال أكثر المشايخ مكروه لا يحل ولا يجب الاستماع اليه ولهذا المعنى يكره هذا النوع في الاذان اه وهو كما ترى فيسأل الترجيع هو التحسين والقلم الموفق اه (قوله في المتن ويحذر فيها) هو من باب نصير نصير

الكتاب الخطأ في الاعراب وهو مكروه أيضا وكذا لا يحل الترجيع في قراءة القرآن ولا التطريب فيه ولا يحل الاستماع اليه لان فيه تشبا بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو النغش واحترار بقوله القرائن عن التراويح والسنن الرواتب والتدوير وصلاة الحنارة والكسوف والاستسقاء وصلاة العيدين والفضي والافراح والوتر لان اذان العشاء لا يقع له على الاصح قال رحمه الله (ويزيد بعد فلاح اذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين) لما روى أن بلالا جاء الى حجرة عائشة رضي الله عنها بعد الاذان فقال الصلاة يا رسول الله فقالت له ان الرسول نام فقال الصلاة خير من النوم فلما اتتبه اخبرته بذلك فاستحسنه عليه الصلاة والسلام وقال اجعله في اذانك ولانه وقت نوم وغفلة تخص بزيادة الاعلام قال رحمه الله (والاقامة مثله) أي مثل الاذان في عدد الكلمات قال رحمه الله (ويزيد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين) وهو مذهب علي وابن مسعود وأصحابهم ما وجعاه من العصابة والتابعين رضي الله عنهم وقال الشافعي إنها فرأى لما روى أن بلالا أهر بان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولما اشتهر عن بلال أنه كان يثني الاقامة الى أن توفي والملك النازل من السماء أقام كذلك وقال أبو محمد زورعة علي النبي صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة وانما قال تسع عشرة كلمة بالترجيع وقد تقدم تأويله وروى البيهقي عن النبي بإسناده أن أول من نقص الاقامة معاوية بن أبي سفيان وقال أبو الفرج كان الاذان والاقامة مثنى مثنى فلما قام بنو أمية أفردوا الاقامة وعن إبراهيم كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان هؤلاء المساول فجعلوها واحدة واحدة للسرعة فاذا أخرجوا وقال الطحاوي كان بلال بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن مثنى ويقسم مثنى تنوار لا تدار ولا نهالو كانت فرأى لأفرد قوله قد قامت الصلاة انتهى الاصل فيها وما سميت الاقامة الا لاجلها تسمية لكل باسم البعض ولا جهة للشافعي فيما رواه لانه لم يذكر الا مرفعه تحمل أن يكون الأمر غير النبي عليه الصلاة والسلام وليس فيه أن بلالا مثل لامره أيضا بل نعل البناء مخالفة فعلا فكيف يحتاج به مع مخالفة المتواتر عنه قال رحمه الله (ويترسل فيه) أي في الاذان (ويحذر فيها) أي في الاقامة اقله عليه الصلاة والسلام لا بلالا اذا أذنت فترسل في اذانك واذا أذنت فاحذر واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل من أكله والشارب من شربه والترسل التهل يقال على رسالة وجاءه لعل على رساله والحدرا الاسراع يقال حذري قراءته وحذره أن يفصل بين كلمتي الاذان بسكتة بخلاف الاقامة ويسكن كلمتها لما روى عن إبراهيم النخعي أنه قال شيئا يميز زمان كانوا لا يفرقون بينهما الاذان والاقامة يعني على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف قال رحمه الله (ويستقبل بهما القبلة) لان بلالا كان يؤذن ويقسم مستقبل القبلة والملك النازل أدن وأهام كذلك ولانهم مشتملان على التسامع أحسن أحوال الاذكارين استقبال القبلة ولوترك الاستقبال جاز لحصول المقصود وهو الاعلام ويكره تركه المتواتر قال رحمه الله (ولا يتكلم فيها) لما فيه من ترك الموالاة ولانه ذكر معظم كالتخطية ويكره رد السلام فيه وقال الثوري يرد لانه واجب والاذان سنة قلنا يمكنه الرد بهما الفراغ منه والتأخير لعذر الاذان قال رحمه الله (وبلغت يميننا وشمالنا بالصلاة والفلاح) لما روى أن بلالا لما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح حول وجهه يميننا وشمالنا ولم يستدر ولانه خطاب القوم فيواجههم فيه ولا يحول وراى لما فيه من استبداد القبلة ولأمامه لحصول الاعلام في الجملة بعيرها من كلمات الاذان وقال الحلواني اذا كان وحده لا يحول لانه

بالال المهمة (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام يا بلال الى آخره) رواه الترمذي وروى أحمد بن عدي واذا أذنت فاحذر بالال المهمة وكسر اذال المهمة أي أسرع اه غاية (قوله لكن في الاذان حقيقة) أي لانه يفصل بين الكلمتين فيثبت الوقف حقيقة بخلاف الاقامة اه (قوله لترك المتواتر) أي المعهود في زمنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم اه (قوله ويكره رد السلام فيه) أي ولا يجب الرد بعده على الاصح اه (قوله ولا يحول وراى) أي وإن كان نفسه قوم اه ((قوله ولا أمامه) أي لا يأتي بهما أمامه اه

(قوله والصحيح أنه يجوز له صار سنة الاذان) حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغي أن يجوز وجهه بجنة وبسرة صدهاتين الكلمتين كذا في المحيط اه ابن فرشتا وفي البستان لا يجوز في الإقامة الا لاداس ينتظرون ذكره الترمذي اه كاكى (قوله لا اقام يكمه) أى إذا لم يمكن الاذان بحيث يسمع سائر الجواب اه (قوله) وأما إذا أمكنه أى مع ثبات قدميه بأن كانت صومعته صغيرة اه (قوله) فحسن أى الاذان حسن لا ترك الفعل لأنه أمر به صلى الله عليه وسلم بلا فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن اه كاكى (قوله) أصابعه الأربع أى الأبهام والسبابة من كل يد (قوله) وليس أمراء زماننا الى آخره أى لانهم يشتعلون بأمر دينهم اه (قوله) بين كل أذانين) هو من المعليب إذا المراد الاذان والإقامة اه (قوله) لان الوصل) أى بين الاذان والإقامة (قوله) إلا الظهر يوم الجمعة) أى والإمام تؤديه النساء أو تقضيه بجماعتهم لان عائشة رضی الله عنها أمتن بغير أذان وإقامة حين كانت بجماعتهم مشروعة وهذا يقتضى أن المنفردة أيضا كذلك لان تركهما لما كان هو السنة حال شرعية الجماعة كان حال الأفراد أولى والله أعلم اه فتح (قوله وما نروى) أى من حديث الخندق اه

لا حاجة اليه والصحيح أنه يجوز له صار سنة الاذان فلا يتركه وكيفيته أن تكون الصلاة في المين والفلاح في الشمال وقيل إن الصلاة في المين والشمال والفلاح كذلك والصحيح الاول قال رحمه الله (ويستدير في صومعته) هذا إذا لم يمكنه مع ثبات قدميه بأن كانت الصومعة متسعة فيستدير ويخرج رأسه منها ليحصل المقصود به وأما إذا أمكنه فلا يستدير لئلا يربو بينا من أذان بلال قال رحمه الله (ويجعل أصبعيه في أذنيه) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لبلال اجعل أصبعيك في أذنيك فإنه أرفع لصوتك وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة أصلية اذ ليس هو في أذان صاحب الرؤيا ولم يشرع لاصل الاعلام بل للبالغة فيه ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام نبه على العلة وبين الحكمة بقوله فإنه أرفع لصوتك وان جعل يديه على أذنيه فحسن لان الأمانحذورة ضم أصابعه الأربع ووضعها على أذنيه وعن أبي حنيفة أنه لم يجعل إحدى يديه على أذنيه فحسن قال رحمه الله (ويثوب) ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام وهو رواية الجني وأبو يوسف عن أصحابنا قال وهو أن يقول في نفس أذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم وقال الطحاوي هو قول الثلاثة وذكر محمد رحمه الله في الاصل أن الثوب الاول كان في الفجر بعد الاذان الصلاة خير من النوم فأحدث الناس هذا الثوب حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين بين الاذان والإقامة وهو اختيار علماء الكوفة وهو حسن وقال قاضيان والاصح أنه بعد الاذان لانه مأخوذ من الرجوع والعود الى الاعلام وذلك انما يكون بعد الفراغ وثوب كل بلاد على ما تعارف أهلها وتفسيره أن يؤذن للفجر ثم يقعد قدر ما يقرأ عشرين آية ثم ثوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم وهو في الفجر خاصة وكره في غير الفجر من الصلوات الا في قول أبي يوسف في حق أمراء زمانه خصهم بذلك لاستغالهم بأمر المسلمين وليس أمراء زماننا منهم فلا يخصون بشئ والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها الطهور التواني في الامور الدينية ولهذا أطلقه في الكتاب قال رحمه الله (ويجلس بينهما في المغرب) أى بين الاذان والإقامة لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لبلال اجعل بين أذانك وإقامتك نقسا يفرغ المتوضى من وضوئه سهلا والمتعشى من عشاءه ولان المقصود بالاعلام بدخول الوقت ليتأهب السامعون بالطهارة وتقومها فيفصل بينهما ليحصل المقصود ولم يذكر في طاهر الرواية مقدار الفصل وروى الحسن عن أبي حنيفة في الفجر قدر ما يقرأ عشرين آية وفي الظهر قدر ما يصلي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات وفي العصر بقدر ركعتين يقرأ فيهما عشرين آية والعشاء كالظهر والاولى أن يصلى بينهما القول عليه الصلاة والسلام بين كل أذانين صلاة ان شاء وفي المغرب لا يجلس عند أبي حنيفة وعندهما يجلس جلسة خفيفة لان الوصل مكره ولا يحصل الفصل بالسكينة لوجودها بين كلمات الاذان فيجلس كل بين الخطبتين وكفى سائر الصلوات ولا في حنيفة أن التأخير مكره فيكتفى بادنى الفصل احترازا عنه بخلاف الخطبة لان المكان فيها مقصود كذا النخبة فيها مقصودة وفي مسئلتنا كلاهما مختلف وهذا لان السنة أن يكون الاذان في المنارة والإقامة في المسجد وأن يرسل في الاذان ويحذر في الإقامة ومقدار السكينة عنده قدر ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات تحصار آية طويلة وروى عنه قدر ما يحطو ثلاث خطوات وعندهما يجلس مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر الخوافي أن الاختلاف في الافضلية وقال الشافعي يصلى ركعتين لا طلاق ما رويانا ولنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعل مع حرصه على الصلاة ولا يؤدى الى تأخير المغرب وهو مكره وعلى ما بينا قال رحمه الله (ويؤذن للفاتحة ويقيم) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى الفجر غداة ليلة التمر يس باذان وإقامة وهو وجه على الشافعي في اكتفائه بالإقامة والضابط عندنا أن كل فرض كان أداء أو قضاء يؤذنه ويقام سواء أداء منفردا أو بجماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصر فان أداءه باذان وإقامة مكره وروى ذلك عن علي رضي الله عنه قال رحمه الله (وكذا الأولى الفواتح) يعني وكذا اثنائاته صلوات يؤذن للاولى منها ويقيم لما روى لما روى قال رحمه الله (ونحيفه) أى في الاذان (الباقى) أى فيما عدا الاولى ان شاء الله

(قوله يوم الخندق) أي وهو يوم الاحزاب اه غايه (قوله وليكون القضاء الى آخره) أي ان شاء الله الى إيقاع القضاء على وفق الأذان يؤذن ويقم وإن شاء مال الى كون الأذان للاستحضار وهم حضور فيكتفي بالاقامة قبل إذا كان الرفق متجينا في أحد الأمرين لا يجوز التقسيم بينهما كقصر الصلاة لساغر والرفق هنا متعين في مجرد الاقامة فلا تغيير وأجيب بأن (٩٣) الأصل المذكور في الفرائض والأذان

والاقامة سنة اه (قوله هو

قول الكل والمذكور) أي

من التفسير اه (قوله في

الظاهر) أي طاهر الرواية

اه (قوله لا اختلاف فيها)

أي في أنه يؤذن ويقسم بلا

تخيير اه (قوله في النصف

الآخر من الليل الى آخره)

ذكر في الفتاوى الطهريه

في أول كتاب الوقف أن أبا

يوسف كان يقول أو لا يقول

أي حنيفة رحمه الله في

الوقف أنه لا يكون لازما

ولكنه لما ج مع الرشيد

رأى وقوف العصاة بالمدينة

وفواحيها رجع فأقن بلزوم

الوقف ورجع عند ذلك

عن ثلاث مسائل أحداها

هذه الثانية تقديره الصاع

بثمانية أروطال والثالثة

أذان الفجر قبل طلوع

الفجر اه ومثله في المبسوط

(قوله عن (٢) أي رواد) كذا

بخط المصنف وصوابه ابن

(قوله ان العبد قد نام) أي

قد أذن في حال النوم

والغفلة اه روى الطحاوي

بإسناده عن أنس قال قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يغرنكم أذان بلال

فان في بصره شيئا اه غايه

(قوله ما ينزل هذا) أي بلال

وان شاء تركه وأما الاقامة فلا بد منها لما روي أنه عليه الصلاة والسلام شغله المشركون يوم الخندق عن أربع صلوات فأذن وأقام وصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ولأن الأذان للاستحضار وهم حضور فلا حاجة اليه أو ليكون القضاء على حسب الاداء وهم محتاجون اليه فيميل الى أي ما شاء وعن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول أن الأولى تقضى بأذان واقامة والباقي بالاقامة لا غير وقال أبو بكر الرازي إن ما قاله محمد هو قول الكل والمذكور في الظاهر محمول على صلاة واحدة كذا ذكره في العباية وهو مشكل لأن الصلاة الواحدة لا خلاف فيها قال رحمه الله (ولا يؤذن قبل وقت ويعاد فيه) أي بعد في الوقت إذا أذن قبل الدخول وقال أبو يوسف والثاقبي يجوز للفجر في النصف الآخر من الليل وفي رواية عندهم جميع الليل وقت لاذان أصبح لهما قوله عليه الصلاة والسلام ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ولأنه وقت نوم وغفلة فيقدم على الوقت ليتأهبوا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر أخرجه البيهقي قال في الامام ورجال اسناده ثقات وروى عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن بلال لا أذن قبل طلوع الفجر فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وروى النسائي عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال له ما جعلت على ذلك قال استيقظت وأنا وسنان فظننت أن العجر طلع فأمره عليه الصلاة والسلام أن ينادي ان العبد قد نام وليس لهما الجوار وياه حجة لوجوب أحدهما أنه ليس له فيه الا حباره عليه السلام بفعل بلال ونهاه أيضا عن ذلك وقوله لا يعارض فيه عليه الصلاة والسلام والثاني أن أذانه كان على طن أن الفجر طالع ولهذا عتب عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى نكح وقال ليت بلال لم تلده أمه والدليل عليه أن عائشة قالت لم يكن بين أذانهم الا المقدار ما ينزل هداوي يصعد هذا وهذا دليل على أنهما كانا يقصدا وقتا واحدا وهو طلوع الفجر فيصيبه أحدهما ويخطئه الآخر والثالث قال صاحب الامام قوله عليه الصلاة والسلام ان بلا لا ينادي بيليل لم يكن في سائر العام أعما كان ذلك في رمضان قلنا هذا لم يكن أذانا وإنما كان تذكيرا وتسميرا كالعادة الفاسية بينهم في رمضان وإنكار السلف على من أذن بيليل دليل على أنه لم يجوز قبل الوقت وهو من أقوى الحجج ومنه ما ذكره أبو عمر بسنده عن إبراهيم قال كانوا إذا أذن المؤذن بيليل قالوا له اتق الله وأعد أذانك وسمع علقمة مؤذنا يؤذن بيليل فقال أما هذا فقد خالف سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان نائما لكان خبرا له وأمثاله كثيرة عن العصاة والتابعين ولأن جوارزه في الليل كله يؤدي الى التباس أذان الفجر بأذان المغرب والى وقوع أذان الفجر قبل العشاء وهذا محال فلا يخفى على أحد فساده وهذه التوقيعات التي وقتوها من الثلث والنصف وجميع الليل محترمة لم تر وعنه عليه الصلاة والسلام ولا عن أصحابه قال رحمه الله (وكره أذان الجنب واقامته واقامة المحدث وأذان المرأة والفاسق والفاعدو السكران) أما أذان الجنب واقامته فلقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤذن الامتوضي ولأنه يصير داعيا الى ما لا يحب نفسه فيكرهان رواية واحدة ويعادان في رواية ولا يعادان في أخرى والاشبهة أن يعاد الاذان دون الاقامة لأن تكرار الاذان مشر وع في الجملة كافي للجمعة دون الاقامة وان لم يعد أجزأ الاذان والصلاة وأما اقامة المحدث فلما رويها ولما فيه من الفصل بينهما وقيل لا تكرر اقامته وفي كراهية أذان المحدث واثنان كاقامته والفرق على أحدهما ما بينه وبين الجنان أن لا أذان شبيها بالصلاة

(قوله وبصعد هذا) أي ابن أم مكتوم (قوله فيصيبه أحدهما) وهو ابن أم مكتوم لأنه كان لا يؤذن حتى يقول له الجماعة أصبحت أصبحت اه غايه (قوله ويخطئه الآخر) وهو بلال لما يبصره اه غايه (قوله من أقوى الحجج ومنه) أي من إكثار السلف اه (قوله الامتوضي) فالاقامة أولى لاتصالها بالصلاة اه (قوله وان لم يعد) أي الاذان (قوله من الفصل بينهما) أي بين الاقامة والصلاة بالوضوء اه

(٢) هذا مخالف للشيخ التي بأيدينا من الشرح اه كتبه مصححه

(قوله من حيث ان كل واحد الى آخره) أي لان الأذان ليس بصلاة حقيقة لكنه شبيه به من حيث النظر الى الحقيقة قلنا لا يكره مع الحدث والنظر الى الشبه قلنا يكره مع الجنابة ولا يعلم يعكس لانه لو اعتبر الشبه في الحدث وقلنا بالكرهية في الجنابة ثبتت الكراهية بالطريق الأولى فيلغوا الجمل بجواب الحقيقة اه (قوله وشبهها بغيرها) أي بغير الصلاة اه (قوله فيشترط لهما) أي الأذان والإقامة (قوله وبعد أذانها استحبابا الى آخره) قال في شرح الطحاوي يستحب إعادة أذان المرأة والرجل والسكران والمجنون اه كأي (قوله ولا بأس أن يؤذن لنفسه قاعدة الى آخره) قال الشيخنا كبير وأما المسافر فلا بأس أن يؤذن كما لا يرى أن يلا أذنا كما في السفر ولا بأس أن يترك الأذان أصلا في السفر فكان له أن يأتي به را كما بطريق الأولى وينزل الإقامة اه ثم قال (٩٤) رحمه الله تعالى وأذان الصبي العاقل يجوز به لا كراهية في ظاهر الرواية

من حيث ان كل واحد منهما يشترط له دخول الوقت واستقبال القبلة وشبهها بغيرها فيشترط لهما الطهارة عن أغظ الحدثين دون أخفهما عمدا بالشبهين وأما أذان المرأة لانه لم ينقل عن السلف حين كانت الجماعة مشروعة في حقهن فيكون من المحدثات لا سيما بعد اتساع جماعتهم ولان المؤذن يستحب له أن يشهر نفسه ويؤذن على المكان العالي ويرفع صوته والمرأة متبسة عن ذلك كله ولهذا جعل النبي عليه الصلاة والسلام التسليم للرجال والتصديق للنساء وبعاد أذانها استحبابا لوقوعه لا على الوجه المستنون وأما الفاسق لانه قوله لا يؤذن به ولا يقبل في الأمور الدينية ولا يلزم أحدًا فلم يوجد في الإعلام وأما القاعدة فلا الملأ التازل أذن قائما ولا بالقائم أبلغ ولا بأس أن يؤذن لنفسه قاعدة مراعاة لسنة الأذان وعدم الحاجة الى الإعلام وأما السكران فلفسقه أول عدم معرفته بدخول الوقت ويستحب اعادته قال رحمه الله (لا أذان العبد وولد الزنا ولا أعمى ولا عراي) أي لا يكره أذان هؤلاء لان قواهم مقبول في الأمور الدينية فيكون ما زاد يحصل به الإعلام بخلاف الفاسق فالدرجة اه (وكره تركه للمسافر) أي ترك الأذان والإقامة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبق أي ملىكة اذا سافر عما فاذنا وأقبحا ولان السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط ما هو من لوازمها ولا يكره لهم ترك الأذان ويكره لهم ترك الإقامة لقول علي رضي الله عنه المسافر بالخيار ان شاء أذن وأقام وان شاء أقام ولم يؤذن ولان الأذان للإعلام بدخول الوقت ليحضر المنفردون في أشغالهم والرفقة حاضرون والإقامة للإعلام بالافتتاح وهم اليه محتاجون قال رحمه الله (لا يصل في بيته في مصر) أي لا يكره تركه مالم يصل في مصر اذنا وحدا في مسجد الهمة لان المقيم قد وجد الأذان والإقامة في حقه ولهذا قال ابن مسعود أذان الحلي يكفينا وهذا لانه لما نصبوا مؤذنا صار فعله كفعلهم حكيا بالامتنابة وروي أبو يوسف عن أبي حنيفة في قوم صلوا في مصر في منزل واكتفوا بأذان الناس أجزأهم وقد أساؤا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية قال رحمه الله (ونبأهم بالامتنابة) أي ندب الأذان والإقامة للمسافر والمقيم في بيته لما ذكرنا وليكون الاداء على هيئة الجماعة قوله لا للنساء لان من سنن الجماعة المستحبة وعن أنس وابن عمر رضي الله عنهما كراهيتهما لهن وليس على العبد أذان ولا إقامة على ما قالوا لان من سنن الجماعة وجعاعتهم غير مشروعة ولهذا لم يشرع التكبير عقيبها في أيام التشريق والله أعلم

(باب شروط الصلاة)

قال قال (قوله لا يبق أي ملىكة) الصواب مالك بن الحويرث وابن عمه اه فتح (قوله قال ابن مسعود الى آخره) روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه صلى بعلقة والاسود بغير أذان ولا إقامة وقال يكفينا أذنا والحلي وإقامتهم ولان مؤذن الحلي نائب عن أهل الحلة في الأذان والإقامة لانهم هم الذين نصبوه للأذان والإقامة فكان أدانه وإقامته كالأذان والكل وإقامتهم وعن هذا وقع الفرق بين هذا وبين المسافر لانه صلى وحده

(قوله في المتن من حدث) أي أصغر أو أكبر اه ع قيل لما قلتم الحدث لانه أقوى لان قلبه ليس بمشعر بخلاف القلب من الحيض ورد بان الفطر من الخمر أو الدم أو البول اذا وقعت في البتر تنجس والجنب أو المحدث إذا أدخل يده في الاناء لا نجس والاولى أن يقال ليس فيه تقديم لان الواو اطلق الجمع في فرع الفصل والفرض في شرائط الصلاة ومنها ما هو الا في ستة أشياء ثلاثة في الفرض وثلاثة في السنة فاما الفرض فترك القيام فيها بغير عذر وجوازها على الرخصة بالايماء حيثما توجهت وجوازها بنية مطلقة وأما السنة فتركها قبلها في جماعة وأن لا يؤذن لها وأن يقع في شهادتها كيف شاء كل رخص لا يسئل في عود وعود اه صلاة جلابي (قوله في المتن ونجت) بفتنتين وهو الجاسة مغلفة كانت أو مخففة اه ع (قوله في المتن ومكانه) فهل يشترط طهارته مكان الميت لجواز الصلاة عليه ينظر في فصل الصلاة عليه على الهامش في مسألة صلى على بساط وعلى جانبه نجاسة كثيرة وقيامه على الطاهر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تجوز الصلاة صغرا كان البساط أو كبيرا وقال بعضهم إن كان البساط كبيرا تجوز صلاته وإن كان صغيرا لا تجوز صلاته والحد الفاصل بين الصغير والكبير هو أنه لو رفع أحد طرفيه لا يتحرك الطرف الاخر فهو كبير وإن كان يتحرك الطرف الاخر فهو صغير واستدلوا بمسئلة ذكرها في كتاب الزيادات قال إن كان ثوب طويل على أحد طرفيه نجاسة كثيرة ويؤتى بطرفه الطاهر وصلى وطرفه النجس ملق على الارض فانه يتطهر إن كان الطرف النجس الملقى على الارض يتحرك لا تجوز صلاته وإن كان لا يتحرك تجوز صلاته فجاءوا بحكم البساط على ذلك اه طح (٩٥) (قوله إطلاقا لاسم الحال على المحل) أي لان

أخذ عين الزينة لا يتصور فأريد محلها وهو الثوب اه كافي (قوله وعكسه في الثاني) أي فان الستر لا يجب لعين المسجد دليل جوار الطواف عريانا فيعلم من هذا أن ستره للصلاة لا لاجل الناس حتى لو صلى وحده ولم يستر عورته لم تجز صلاته وإن لم يكن عنده أحد فان قيل الآية وردت في الطواف قاله ابن عباس لاني حق الصلاة فكيف يجوز المسك بها قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص

قال رحمه الله (هي) أي شروط الصلاة (طهارته ينفه من حدث ونجت وثوبه ومكانه) لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ولقوله عليه الصلاة والسلام لقاطمة بنت أبي حبيش اغسلي عنك الدم وصلي قال رحمه الله (وستر عورته) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي عمل زينتكم والمراد ما يوارى عورته عند كل صلاة إطلاقا لاسم الحال على المحل في الاول وعكسه في الثاني ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة حائض الا بضمار أي البالغة والثوب الرقيق الذي يصف ما تحتها لا تجوز الصلاة فيه لانه مكشوف العورة معني وشروط بعض المشايخ ستر عورته عن نفسه حتى لو رأى فرجه من زيقه أو كان بحيث يراه لو نظر اليه لم تجز صلاته ما لم يلتصق بصدرة ومنهم من قال ان كان كتياف اللحية وسترها تجوز صلاته لوجود الستر بها ومنهم من قال لا تجوز وعامتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه لانها ليست بعورة في حق نفسه لانه يجعل له مسم والنظر اليها وروى ابن ماجة نصاب عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لو كان محلول الجنب فنظر الى عورة نفسه لا تقصد صلاته ولو صلى في قبض واحد لا يرى أحد عورته لكن لو نظر اليه انسان من تحت راي عورته لا تقصد صلاته لانه ليس بكاشف العورة والافضل أن يصلى في ثوبين لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان لاحدكم منكم ثوبان فليصل فيهما وعن أبي حنيفة الصلاة في السراويل وحدها تشبه فعل أهل الجفاء قال رحمه الله (وهي ما تحت سرته الى تحت ركبته) أي ما بينهما هو العورة لقوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل ما بين السرة الى الركبة ويرى ما دون سرته حتى يحاور ركبته وكلية الى فخذها على كلمة مع عملا بكلمة حتى

السبب وها هنا اللفظ عام لانه قال عند كل مسجد فمنع القصر على مسجد واحد وهو المسجد الحرام فان قيل لو وردت الآية في سبب ينفذ الحكم فيما سواه على حسب ذلك الحكم وإن عم القبط وها هنا تناولت الطواف الذي وردت لاجله بطريق الوجوب لا الاقتراض حتى لو طاف عريانا باعتدبه فكان يجب أن يكون في حق الصلاة كذلك قلنا الامر يحتمل على الاقتراض الا اذا قام دليل على عدمه وقد قام الدليل على عدم فرضية الستر في الطواف وهو الاجماع ولا دليل في حق الصلاة ينفذ الامر فرضا اه كافي قوله وهو الاجماع دعوى الاجماع مسموعة اه كمال (قوله البالغة) هو من اطلاق اسم السبب على المسبب اذا طهرت أسباب البلوغ أو ذكر المزموم وأراد به الارم فان كل حائض بالغة ولا يمسك اه كافي (قوله لا تجوز الصلاة فيه) أي وتجوز عليه اذا كان تحت نجاسة وفيه خصال اه قنية (قوله اذا كان لاحدكم ثوبان) أي لما زوردها (قوله أهل الجفاء) أي العلطة والمراد العوام (قوله في المتن وهي ما تحت سرته الى تحت ركبته) وفي الفتاوى الطهريه قال الفضلي ما تحت السرة الى نبات الشعر من العانة ليست بعورة فتعامل المال في الابداء عند الاتراء وفي المنع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهو ضعيف اذا تعامل بخلاف النص لا يعتبر اه كافي (قوله سلا بكلمة حتى) أي دفعا للتناقض عن صاحب الشرع اه كافي قال الكمال حديث حتى يحاور ركبته لم يعرف وعلى هذا يسقط ترتيب المذكور أعني قوله وكلية الى آخره لان تمامه متوقف على كون حديث الركبة مما يحتج وله طريقان معنويان وهما أن العانة قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع الاحتياط فكذا يدخلها الاحتياط وان الركبة ملقطة في عظم العورة وغيرها فاجتمع الحلال والحرام ولا يميز هذا في التحقيق وجه كون الموضع موضع الاحتياط اه كمال

(قوله) علامة عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة) هذا الحديث رواه عقبه بن علقمة عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكمال وعقبه هذا هو الشكرى ضعفه أبو حاتم والدارقطني اه (قوله في المتن الاوجهها وكفها) فيها اشارة الى ان طهر الكف عورة كذا في المستصفي وفي الدراية واعترض ان استثناء الكف لا يدل على ان طهر الكف عورة لانه لغة يتناول الظاهر والباطن ولهذا يقال طهر الكف واجب بان الكف عرفا واستعمالا يتناول ظهرا اه قال الكمال ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه الدفع اذا ضافة الظاهر الى معنى الكف يقتضي انه ليس داخل فيه اه وفي الدراية وفي مختلفات قاضي الفقي طاهر الكف وباطنه ليس بعورتين الى الرسغ وفي طاهر الرأية طاهر الكف عورة وباطنه ليس بعورة وعن أبي يوسف ان ذراعها ليس بعورة كذا في النجاة والكافي وفي المبسوط في الذراع روايتان والاصح انها عورة اه قال الكمال واعلم انه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه اه (٩٦) النظر منوط بعدم خشية السمع وقمع استقاء العورة ولنا حرم النظر الى وجهها

ووجه الامر اذا شئت في أوعية بقره عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة ويم تامين أن السرة ليست من العورة والركبة منها خلا فالشافعي فيها قال رحمه الله (وبدن الحرة عورة الاوجهها وكفها وقدها) لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما طهر منها والمراد محل زينتهن وما طهر منها الوجه والكفان قاله ابن عباس وابن عمر واستثنى في المختصر الاعضاء الثلاثة للابنة لا بدائها ولانه عليه الصلاة والسلام نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترهما بالخطيط وفي القدم روايتان والاصح انها ليست بعورة فلا بد بدائها اه قال رحمه الله (وكشف ربيع ساقها يمنع) يعني جواز الصلاة لان ربيع الشيء يحكي حكاية الكل كما في خلق الرأس في الاحرام حتى يصير به حسلا لا في أوانه ويلزمه الدم قبله وعند أبي يوسف يعتبر انكشف الاكثر لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه وفي النصف عنه روايتان في رواية يمنع نظرو وجهه عن حد الفخذ ولا يمنع في أخرى لعدم دخوله في حد الكثرة قال رحمه الله (وكذا الشعر والبطن والفخذ والعورة الغليظة) يعني ربيع كل واحد منهما يمنع عندهما وعند بعض الاكثر لان كل واحد من هذه الاشياء عصور كامل على حدة والمراد بالشعر ما ترسل من الرأس هو الصحيح وذكر بعضهم أن المراد ما على الرأس لا ما ترسل منه والغليظة القبل والدبر وما حولهما والخفيصة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وقد سوى في المختصر بين الغليظة والخفيصة في اعتبار الربيع وقال الكرخي يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم اعتبارا بالعباسة المغلطة وهذا غلط لان تغليظه يؤدي الى تخفيفه او الى الاسقاط لان من العورة الغليظة ما لا يكون أكثر من قدر الدرهم فيؤدي الى أن كشف جميع الغليظة أو أكثرها لا يمنع وربع الخفيصة يمنع فهذا أمر شنيع والانكشاف الكثير في الرمن القليل لا يمنع الجوارح حتى لو انكشف عورته كلها وغطاها في الحال لا تفسد صلاته والقيل مقدور بما لا يؤدي فيه الركن وان أحرم مكشوف العورة لا يصير شارعا فيها وكذا مع التجاسة المانعة والذكر يعتبر بانفساده وكذا الاتيان وهو الاصح كما في الدينة ومنهم من قال يضم الذكر الى الاتيين لانفعهما واحد وهو الايلاد واختلفوا في الدبر هل هو عورة مع الاتيين أو كل اليه منهما عورة على حدة والدبر نالهما والصحيح أنه نالهما ما والركبة تعتبر بانفسادها في رواية والاصح انها تتبع للفخذ لانها ليست به مشرعة على حدة في الحقيقة وانما هي ملحق عظم الفخذ والساق والفخذ عورة فيغلب الحرم عند تعذر التمييز وتؤدي المرأة أن كانت ناهضة فهي تبعد لصدرها وان كانت منكسرة فهي

وجه الامر اذا شئت في الشهوة ولا عورة اه (قوله في الآية الا ما طهر) أي فالقدم ليس موضع الزينة الظاهرة عادة ولما قال تعالى ولا يضر بن بار جلهن ليعلم ما يحفين من زينتهن يعني قرع الخيال قال فاذا أنه من الزينة الباطنة اه كمال (قوله بالخطيط) ليس له معنى اه قارئ الهداية (قوله انكشف الاكثر) أي أكثر الساق (قوله نظرو وجهه عن حد الفخذ) لان المعفو هو القليل والنصف ليس يقبل لان ما يقابله ليس بكثير فلا يكون عفوا اه (قوله في حد الكثرة) أي لان النصف ليس بكثير لان ما يقابله ليس بكثير اه (قوله وعنده) أي عند أبي يوسف عضو كمال أي ولو هذا لو خلق شعرها ولم ينبت نجب كل الدينة وفي الجبازية جعل الشعر من الاعضاء

لا تخليب أو لا تبر من الاذى حتى لا يجوز بيعه اه كافي (قوله ما ترسل) أي وهو ما ترسل تحت الادين وأما الذي على الرأس فتابع له (قوله لا ما ترسل منه) أي فاه ليس بعورة على قول هذا البعض اه (قوله وقد سوى في المختصر الى آخره) أي حيث قال وكشف ربيع ساقها يمنع (قوله ما لا يكون أكثر من قدر الدرهم) وهو الدبر اه (قوله أو أكثرها لا يمنع) وقد يقال انه قيل ان الغليظة القيل والدبر مع ما حولهما يجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكر اه فتح والانكشاف القليل في الرمن الكثير أيضا لا يفسد اه كمال (قوله لا تفسد صلاته) أي وان كشفها بقوله فسد في الحال اه فنية (قوله والركبة تعتبر بانفسادها) أي فكشف ربيعها يمنع (قوله والفخذ عورة) أي حد الرجل عورة وساقه ليس بعورة والركبة بينهما وانما جعلت نية بالفخذ دون الساق جعلت عورة تغليب الحرم اه (قوله فيغلب الحرم) أي فمقبول الركبة من الفخذ لان الساق

اصل (قوله ما ترسل) أي وهو ما ترسل تحت

(قوله وأذن المرأة عورة) أي كل من الأذنين حضور على حدة كذا في القنية (قوله ولو جمع بلغ ربع أدنى عضو الخ) أي أقل عضو من الأعضاء التي انكشف بعضها اه (قوله قال الراعي عفو ربه إلى آخره) قال قاضي الهادي رحمه الله ومن خطه نقلت أقول ان اعتبر أدنى عضو من المتكشف لا يرد الاشكال وهو المراد لانه ترتدين البطلان وعدمه فيسطل احتياطا اه (فرع) ذكره النووي إذا قال لامته ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس ان كانت في حال عجزها عن السترة صحت صلاتها وعقت وإن كانت قادرة على السترة صحت صلاتها ولا تعتق لانها لو عتقت لصارت حرة قبل الصلاة وحيث لا تصح صلاتها مكشوفة الرأس وإذا لم تصح لا تعتق فاثبات العتق يؤدي إلى بطلان الصلاة وبطلان الصلاة يبطل العتق وصحت الصلاة وعندنا في التعليقات الحصة يقتصر العتق على الشرط ولا يتقدم المعلق عليه فحينئذ تصح صلاتها واعتق بعد وجود الصلاة وهذا القاعدة معروفة في الجامع اه غاية السروحي (قوله أن يعتبر بالاجزاء إلى آخره) أي بأجزاء العورات المتكشفة لا بأدنى عضو منها فلو بلغ المجموع قدر ربع تلك الاجزاء صحت والا فلا اه (قوله بيانه إلى آخره) أي بيان كونه مؤثرا في ذلك المصدور اه (قوله أنه لو انكشف نصف ثمن القنية إلى آخره) قال صاحب القنية نقلنا من الروايات انكشف شيء من شعرها في صلاتها ومن غنضها شيء ومن ساقها شيء ومن بطنها فاسلو

(٩٧)

طهرها شيء ومن بطنها فاسلو جمع يكون قدر ربع شعرها أو ربع غنضها أو ربع ساقها لم تجز صلاتها لان كلها عورة واحدة قال رضى الله عنه هذا نص على أمرين والتاسع منهما غافلون أحدهما أن الجمع لا يعتبر بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدر والثاني ان المكشوف من الكل لو كان قدر ربع أصغر الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف من الأذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع لان المكشوف قدر ربع الأذن اه قوله كلها عورة واحدة أي كل واحد من هذه الاعضاء عورة واحدة وقد بلغ المجموع ربعه فيمنع اه

أصل بنفسها وأذن المرأة عورة بانفرادها وان انكشف العورة من مواضع متفرقة يجمع لان محمدا رحمه الله كفي الزيادة امرأة صلت وانكشف شيء من شعرها وشيء من ظهرها وشيء من فرجها وشيء من غنضها ولو جمع بلغ ربع أدنى عضو منها منع جواز الصلاة وكذا الطبيب المتفرق في حق الحرم والجاسة المتفرقة (قوله قال الراعي عفو ربه) ينبغي أن يعتبر بالاجزاء لان الاعتبار بالأدنى يؤدي إلى أن القليل يمنع وان لم يبلغ ربع المتكشف بيانه أنه لو انكشف نصف ثمن القنية مثلاً ونصف ثمن الأذن يبلغ ربع الأذن وأكثر ولم يبلغ ربع جميع العورة المتكشفة ومثله نصف عشر كل منها وبطلان الصلاة بذلك التقدير يخالف القاعدة قال رحمه الله (والأمة كل رجل) يعني في العورة لقول عمر رضى الله عنه ألقى عنك الخمار يادفأ تشبهين بالحرائر ولانها تخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات الحارم في حق الاجاب دفع المخرج قال رحمه الله (وظهرها وبطنها عورة) لا يلها منية كذوات الحارم ولهذا وجعل امرأته كظهر أمه الامة كل مظاهر امرئها والظهار لا يكون إلا بما يحل النظر اليه فإذا حرم على الابن فعلى الاجنبى أولى أن يحرم ويدخل في هذا الجواب أم الولد والمدة والمكاتب والمستعانة عند أبي حنيفة لو جرد الرق ولو أعتقت الامة في صلاتها أو بعد ما أحدثت فيما قبل أن تتوضأ أو بعده تقنعت بعمل رفيق من ساعتها وثبت على صلاتها وان أدت ركعة بعد العلم بالعتق بطلت صلاتها والقيام أن تبطل في الوجه الاول أيضا كالعريان إذا وجد ثوباً في صلاته وجه الاستحسان أن فرض السترة لها في الصلاة وقد أتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها قبسة قبل كالتميم اذا وجد ثوباً اه قال رحمه الله (ولو وجد ثوباً باربعه طاهر وصلى عرياناً لم يجز) لان ربع الشيء يقوم مقام كله فصار كالوكان كله طاهراً قال رحمه الله (وخبرنا طهر أقل من ربعه) أي إذا كان الطاهر أقل من الربع يحسب رين أن يصلى فيه وهو الأفضل لما فيه من الاتيان بالكوع والسجود وسترة العورة وبين أن يصلى عرياناً قاعداً يوحى بالكوع والسجود وهو يلى الاول في الفضل لما فيه من ستر

(١٢ - ريلعى اول)

(قوله ولو يبلغ ربع جميع العورة) وهو جميع القدم والأذن اه (قوله نصف عشر كل منها) أي من الاعضاء اه (قوله يخالف القاعدة) وهي بطلان الصلاة بانكشف ربع الجميع اه (قوله لقول عمر إلى آخره) هذا المروي عن عمر قال السروحي لما أحسده في كتاب الحديث وقال الكمال فيه والله أعلم اه (قوله يادفأ) أي يامنتنة (قوله مهنتها) بفتح الميم وكسر هاء الخدمة من مهن القوم خدمتهم وأنكر الاصمعي الكسر كذا في الصحاح اه كاكى (قوله لان لها منية) أي على بقية الاعضاء في الشهوة اه (قوله والمستعانة) المستعانة بالرهونة إذا أعتقها الرهن وهو معسرة بالاتفاق اه سروحي (قوله تقنعت) هو جواب لو وقوله بعمل رفيق أي بأن تقنعت بسدها الواحدة (قوله ولو وجد ثوباً باربعه طاهر إلى آخره) قال في الدراية ولو وجد ثوباً بحرير لا يصلى عرياناً بل يصلى فيه الاعتدأ أحد اه (قوله وصلى عرياناً إلى آخره) ذكر في العاية في آخر كتاب صلاتنا للمريض عرياناً معه ثوب ديباج وثوب كراش فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يتعين الصلاة في الديباج اه (قوله ان طهر أقل من ربعه) أي أو كان كله نجساً اه غاية قال في الدراية ولو سرعورته بجملة مينة غير مدبوغ وصلى معه لا يجوز بخلاف ما لو صلى مع الثوب النجس لان نجاسة الجلد أغلظ ببليل أنها لا تزول بالفسل ثلاثاً بخلاف نجاسة الثوب اه

(قوله وقال محمد بن تايه) قال في القراءة تقلا عن الاسرار ولكن قول محمد بن الحسن اه (قوله لا يجوز له ان يصلي عرقا) أي سواء كان قائما أو قاعدا اه (قوله ان من ابتلى ببلتين الى آخره) قال السرخسي رحمه الله في باب صلاة المريض ان صوابه من غير بلتين أو ابتلى بإحدى بلتين غير من ابتلى بهما لا يصلي بهما الا يصلي منهما فكتب يختار أحدهما اه (قوله فان قام وقرأ أو ركع الى آخره) أي وان قام أو قعد سلس بوجهه وإن استلقى لم يسلم يصلي قائما أو قاعدا مع البول ولو ان استوى الكل في عدم الجواز عند الاختيار لكن فيما قلنا احرار الاركان ولهذا يصلي العريان قاعدا بالايحوا لا يجوز مستلقيا وروى ابن رستم عن محمد بن عيسى مستلقيا لان الصلاة مع الاستلقاء معتبر بشرع ما عند العذر (٩٨) ولا تعتبر الحلة فكان هذا أسرع على ما تقدم من القاعدة اه غاية في باب

صلاة المريض (قوله في الفصلين الى آخره) أي صلى من بهرج قائم مع الحدث أو صلى الشيخ الذي لا يقدر على القراءة قائما بل قراءة لم يجز صلاتهما اه (قوله لا يجوز ترك القراءة بحال) فيه نظر فان صاحب القنية نقل عن مشايخنا أن المصلي لو كان به وجع السن بحيث لا يطيقه الا بالماله الماء والدواء في فمه وضاق الوقت فانه يقتضى بإمام وإن لم يجز يصلي بغير قراءة ويعذر اه يحيى وقد ذكر هذا الفرع في الغاية والدرية في باب صلاة المريض اه (قوله والستر أفضل) متعلق بقوله لا يضره تركه اه (قوله في المتن ولو عذر فوبالي آخره) قال شيخ الاسلام هذا اذا لم يجد ما يستر نفسه من الخشيش والكتا والنبات وعن الحسن المروزي لو وجد طينا بلطخ به صورته يبق عليه حتى يصلي به كذا في الدراية

العورة الغليظة وبين أن يصلي قائما عريانا بركوع وسجود وهو دونهما في الفضل وفي المتن البصار ان شاء صلى عريانا بالركوع والسجود وموميلهما اما قائما أو قاعدا فهذا نص على جواز الائمة قائما وما ذكره من هذا في الهداية وغيره يمنع ذلك فانه قال في المتن لا يجزئ بان قام صلى قائما أجزأه لان في السجود ستر العورة الغليظة وفي القيام أدامه هذه الاركان فيميل الى أيهما شاء ولو كان الايماء جازا حالة القيام لم يستقام هذا الكلام وقال محمد بن تايه لا يجوز له ان يصلي عريانا لان خطاب التطهر سقط عنه لجهزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته عليه فصار عزلة الطاهر في حقه ولنا أن المأمور به هو الستر بالطاهر فاذا لم يقدر عليه سقط فيميل الى أيهما شاء ولا يقال في الصلاة عريانا ترك فروض وهو القيام والركوع والسجود وفي الصلاة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب فكان أولى لا نقول لانعنه عن الايمان بها قائما وان صلى قاعدا فقد أنى بسترها وهو الايماء فلا يكون تاركها القيام البذل مقامه الاصل ثم الاصل في جنس هذه المسئلة أن من ابتلى ببلتين وهما متساويتان ياخذ بأيهما شاء وان اختلفا يختار أهونهما لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الريادة مثله رجل عليه جرح لو سجد سال سرحه وان لم يسجد لم يسلم فانه يصلي قاعدا يوحى بالركوع والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث ألا ترى أن ترك السجود جازا حالة الاختيار في التطوع على الدائم مع الحدث لا يجوز بحال فان قام وقرأ وركع ثم قعد أو أدام السجود جازا قلنا والاول أفضل وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائما أو يقدر عليها قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النقل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى قائم مع الحدث في الفصلين وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم بضمير ما يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان قد أحدهما قدر الربع ودم الا آخره أقل يصلي في أقلهما ما ولا يجوز عكسه لان ربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل أن يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع يصلي في الذي هو ربه طاهرا ولا يجوز العكس ولو أن امرأته لوصلت قائمة تنكشف من عورتها قدر ما يمنع جواز الصلاة ولو وصلت قاعدا لا ينكشف منها شيء فانها تصلي قاعدا قلنا ذكرنا أن ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها فركت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضره تركه لان الربع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل لتقليل الانكشاف قال رحمه الله (ولو عذر فوباصلي قاعدا موميا بركوع وسجود وهو أفضل من القيام بركوع وسجود) لما روى ابن عمر أن قوما من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام انكسرت بهم السفينة فخرجوا عراة فكانوا يصلون جالوسا يومئذ بالركوع والسجود لئلا يبرؤسهم ولان الستر

وفتح القدير وفيه ولو وجد ما يستر بعض العورة يجب استعماله ويستتر القبل والذراع اه (قوله)

في المتن قاعدا موميا الى آخره) لقائل أن يقول هذا تكرار لانه قد علم حكمه من قوله وخبر ان طهر أقل من ربه اه يحيى (قوله وهو أفضل من القيام الى آخره) وفي المسوط والعراة يصلون وحدا نافعوا بالايحوا ن صلوا جماعة عراة لحرار فضيلة الجماعة وقام الامام وسطهم وان تقدمهم لحرار سنة الجماعة جاز به قال الشافعي وأجدوا ان كان منهم مكس فالأفضل ان يصلوا جماعة عراة يتقدمهم الامام المكسي وتكون العراة صفا واحدا ان أمكن وصلاة العراة فرادى أفضل كالسما وهو أحد الوجهين عند الشافعية وفي الوجه الثاني هيما سواء وفي المراجعة في عارية الثوب تمنع من الصلاة عريانا كالحاجة الماء واختلاف المشايخ في لزوم شراة الثوب بخلاف

الماء الخاوية وفي العصر المحبط يقبل الغرام وحدها من اعددين فان صلوا بجماعة توسطهم الامام ويرسل كل واحد بحظه نحو القبلة
ويضع يديه بين يديه يومئ ايماء وان اوما القاعد اوركع وسجد القاعد جازاه سيد (قوله نية الصلاة الى آخره) في جمل التوكل لكن
لا يقول نويت لانه يكون كذا بان لم ينو ويقع ايعاراع الحق ان كل نوى من غير طاعة ولكن يقول اللهم اني اريد ان اتملى لك
كذا فيسر هالي وتقبلها مني كما ورد عن محمد في احرام الحج اه كاكى (قوله) ذكر في فتح القدير اذا نوى فرضا وشرع فيه ثم نسيه
فطنه تطوعا فاته على انه تطوع فهو فرض مسقط لان النية المستبرقة بما يشترط قرانها بالجزء الاول ومثله اذا شرع بنية التطوع فاتها
على ظن المكتوبة فهي تطوع بخلاف ما لو كبر حين شئت نوى التطوع في الاول او المكتوبة في الثاني حيث يصير خارجا الى ما نوى
فانما القران النية بالتكبير اه (قوله بالنسبة المتأخرة الى آخره) وعن الكرخي تجوز بالتأخرة مادام في التأخرة وقيل الى التأخرة وقيل الى
ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع وهو مروى عن محمد اه كاكى (قوله تجوز للضرورة) أي لان وقت الشروع فيه وقت قوم وغفلة
وهو وقت انقجار الصبح فلو شرط وقت الشروع لضايق الامر على الناس ولا (٩٩) كذلك في حق الصلاة لان وقت

شروعها وقت انقباؤ بقظة
اه كاكى (قوله في المتن
والشرط ان يعلم) أي شرط
هية نية ان يكون منوره
معلوما عنده لان يكون
مذكورا بلسانه فاندفع
بهذا الاعتراض بأنه يقتضي
تفسير النية بالعلم اه يحيى
(قوله فليس بشرط) أي
لحصة الشروع اه (قوله
هو الصحيح) احتراز عن
قول جماعة انه لا يكتفيه
لانما السنة لان السنة
وصف زائد على أصل
الصلاة كوصف الفرضية
فلا تحصل بمطلق نية الصلاة
والمحققون على عدم
اشتراطها وتحقيق الوجه
فيه أن معنى السنة كون
النافلة مواظبا عليها من
النبي صلى الله عليه وسلم

أكمل من القيام ألا ترى أن القيام يسقط في النفل حالة الاختيار دون الستركذا السترك لا يختص بالصلاة
والقيام يختص بها فكان أقوى وكيفية القعود أن يعقدا إذا رجليه في القبلة ليكون أستر ذكره في خبر
مطوب قال رحمه الله (والنية) أقوله عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات ويحتاج هنا إلى ثلاث
نيات نية الصلاة تأتي بدخل فيها ونية الاخلاص لله تعالى ونية استقبال القبلة عند الجرجاني وفي
المبسوط الصحيح أن استقباله يفتي عن النية والاول ذكره المرغيناني وقيل إن كان يصلي في المهراب
لا يشترط وفي العصر لا يشترط قال رحمه الله (بلا فاصل) يعني بلا فاصل بين النية والتكبير والفاصل على
لا يليق في الصلاة كالأكل والشرب وضوءك وإذا فصل بينهما لم يلق في الصلاة مع مثل الوضوء والمشي
الى المسجد فلا يضره حتى لو نوى ثم توشأ أو مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز لعدم الفصل بينهما
بعل لا يليق في الصلاة ألا ترى أن من أحدث في الصلاة أنه أن يفعل ذلك ولا يمنع من البناء ولا يعتد بالنية
التأخر عن التكبير إلا عند الكرخي لان ما مضى لم يقع عبادة وفي الصوم جازت للضرورة ولا ضرورة
هنا وكذا يجوز تقديم النية في الحج حتى لو خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم يحضره النية جاز وكذا
الزكاة تجوز بنية وجدت عند الافراز قال رحمه الله (والشرط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي) وأدناه
أن يصير بحيث لو سئل عنها أمكنه أن يجيب من غير فكرة وأما التلظظ بها فليس بشرط ولكن يحسن
لا اجتماع عزيمته قال رحمه الله (ويكتفيه مطلق النية للنفل والسته والتراخي) هو الصحيح لان وقوعها
في أوقاتها يفتي عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين قال رحمه الله (والفرض شرط تعيينه كالعصر
مثلا) لان الفروض مترتبة فلا يتم تعيين ما يرد أدناه حتى تيرأئمنه ولان فرضا من الفروض لا ينادى
بنية فرض آخر فوجب التعيين ويكتفيه أن ينوى ظهر الوقت مثلا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود
التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر ولو نوى
ظهر يومه يجوز مطلقا ولو كان الوقت قد خرج لانه قد نوى ما عليه وهو مخلص لمن يشك في خروج
الوقت وانطأ في عدد الدركات لا يضره حتى لو نوى العصر أربعين ركعة في وقتين أو ثلاثا أو خمسا جاز

بعد الفريضة أو قبلها فإذا أوقع المصل النافلة في ذلك الوقت صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة فالحاصل أن وصف السنة يحصل
بنفس الفعل الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنما كان يفعل على ما سمعت فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوى السنة بل الصلاة
لله فعل انه وصف ثبت بعد فعله على ذلك الوجه تسمية بما للفعل الخصوص لانه وصف بتوقف حصوله على نيته وقد حصلت مقاولته
في كتابه بعض أشياخ حلب ان الاربعة التي تصلي بعد الجمعة ينوى بها آخر ظهر أدركت وقته ولم أره بعد في موضع يشك في صحة الجمعة
انما ظهرت صحة الجمعة تنويعا عن سنة الجمعة وأنكره الآخر واستفتي بعض أشياخ مصر رحمه الله فأفتى بعدم الايزاء فقلت هذا الفتوى
تفرع على اشتراط تعيين السنة في النية وما قاله الحلبي بناء على التحقيق فانه اذا نوى آخر ظهر فقد نوى أصل الصلاة ووصف فاذا انتفى
الوصف في الواقع وقتنا على المختار من المذهب ان بطلان الوصف لا يوجب بطلان أصل الصلاة بقى نية أصل الصلاة فباتى السنة ثم
راجعت المفتي المصري وذكرته هذا فرجع دون توقف هذا الامر الجاز فاما الاحتياط فانه ينوى في السنة الصلاة متابعة للنبي
صلى الله عليه وسلم ولا يحثي تقييد وقوعها من السنة اذا سمعت الجمعة بما اذا لم يكن عليه ظهر فانت اه كاكى (قوله لان فرض الوقت في
هذه الحالة غير الظاهر) أي وهو العصر (قوله يجوز مطلقا) أي قبل خروج الوقت وبعده اه

(قوله ونظرونية التعيين) في نسخة أخرى التغير (قوله ومنهم من أجاز) وفي فتاوى العتباتي الأصح أنه يجزئ به اه فتح (قوله وتعيين قضاء ما شرع فيه) أي بشرط تعيين وفي نسخة وتعيين (قوله في المتن والمفتدى ينوي المتابعة) الألفي الجملة قال في الغاية ولو نوى بالجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام قبل فجزئ به لأنها لا تصح الا مع الامام اه (قوله أو نوى الشروع في صلاة الامام الى آخره) قال رحمه الله ومن أقدمي بامام ينوي صلاته ولم يدركها الظهر أو الجمعة أبرأهم أيهما كان لأنه بنى صلاته على صلاة الامام وذلك مع عدم عند الامام فاعلم في حق الاصل يعني في حق التسبع (قوله وإن لم يكن للمفتدى علم) قال في الفتح قبيل باب الحدث لو شرع نوايا ان لا يؤتم أحدا فافتدى به رجل صح اقتداؤه اه (قوله لتنوع المؤدى) أي الى فرض وفعل (قوله بل عين صلاته) كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي شرح الطحاوي لو نوى صلاة الامام أبرأه وقام مقامه نيتين وبه قال السرخسي والكرمانى والجلابي اه كما في قوله كذا في مبسوط شيخ الاسلام أي وبالخلاصة أيضا اه (قوله لا مؤدى الاقتداء بالغائب) قال في الفتح ولو كان يرى شخصه فتوى الاقتداء بهذا الامام الفتى هو زيد فاذا خلف جاز لا نه عرفه بالاشارة فقلت التسمية اه (١٠٠) وفي المجتبى ولو قال نويت الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ يجوز لانه يجوز

وتلقونية التعيين ولو نوى الظهر مطلقا ولم ينو طهر الوقت ولا طهر اليوم اختلفوا فيه فنهى من منع ذلك لاحتمال أن يكون عليه طهر آخر فلا يقع به التمييز ومنهم من أجاز لانه الشروع في الوقت والقضاء عارض فكان المشرع فيه أولى وتعيين قضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده والنذر والوتر وصلاة العبد في وفي الغاية أنه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه قال رحمه الله (والمفتدى ينوي المتابعة أيضا) لانه يلزمه الفساد من جهة إمامه فلا يقسم التزامه والافضل أن ينوي الاقتداء ببعض تكبير الامام حتى يكون مقتديا بالمصلى ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يجوز لانه فتوى الاقتداء بغير المصلى ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الظهر أو نوى الشروع في صلاة الامام أو نوى الاقتداء به لا غير فيل لا يجزئ به لتنوع المؤدى والأصح أنه يجزئ به وينصرف الى صلاة الامام وإن لم يكن للمفتدى علم به لانه جعل نفسه تعاقلا امام مطلقا بخلاف ما لو نوى صلاة الامام حيث لا يجزئ به لانه لم يقتضه بل عين صلاته والافضل للمفتدى أن يقول اقتديت بمن هو امامي أو بهذا الامام ولو قال مع هذا الامام جاز ولو اقتدى بالامام ولم يخطر بباله أنه هو أم عمر وراز ولو نوى الاقتداء به وهو نطق أنه زيد فاذا هو عمر وراز ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر وراز ولو نوى الاقتداء بالغائب قال رحمه الله (والجنازة ينوي الصلاة تعالى والدعاء لليت) لانه الواجب عليه فحبب عليه تعينه وانحلاله لله تعالى قال رحمه الله (واستقبال القبلة) لقوله تعالى قول ويحيى شطر المسجد الحرام أي نحو وجهته قال رحمه الله (فالمكي فرضه اصابة عينها) أي عين الكعبة لانه يمكنه اصابة عينها بيقين ولا فرق بين أن يكون منها وبينه حائل من جدار أو لم يكن حتى لو اجتهد وصلى وبان خطؤه يعيد على ما ذكره الرازي رحمه الله وذكر ابن رستم عن محمد أنه لا إعادة عليه قال وهو الاقرب لانه أي بما في وجهه فلا يكلف بمباراد عليه وعلى هذا اذا صلى في موضع عرف القبلة فيه بيقين بالنص كالسنة قال رحمه الله (واغبره اصابة جهتها) أي لغير المكي فرضه اصابة جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوضوء وقال الجرجاني الفرض اصابة عينها في حق الغائب أيضا لانه لا فصل في النص بين الحاضر والغائب ولان استقبال البيت لحرمه البقعة وذلك في العين دون الجهة ولان الفرض لو كان

بفرضيته بخلاف ما اذا نوى الاقتداء بالشيخ فاذا هو شاب اه (قوله في المتن فلمكي فرضه) أي فرض الاستقبال اه ع (قوله في المتن اصابة عينها الى آخره) أي اصابة عين الكعبة بأنه لو أخرج خط مستقيم منه وقع على الكعبة أو هوائها القبلة هي الفرصة الى عنان السماء حتى لو رفع البناء وصلى الى هوائه جاز بالاجماع وكذا لو صلى على أي قبس جاز وهو أعلى من البناء واطابة الجهة بأنه لو أخرج خط مستقيم منه وقع على الكعبة أو هوائها أو مخرها عنها الى جهة العين أو الشمال اه يصح وكتب أيضا رحمه الله مانعه قوله اصابة عينها أي حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلى بحيث لو

أرملت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة بخلاف الا فتاوى كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه هو وبين الكعبة حائل الأصح أنه كالفائب ولو كان الحائل أصليا كالجبيل كنه أن يجتهد والاولى أن يصعد ليصل الى اليقين وفي النظم الكعبة قبله من المسجد والمسجد قبله من مكة ومكة قبله الحرم والحرم قبله العالم قال المصنف في التخصيص هذا يشير الى من كان جماعية الكعبة فالشرط اصابة عينها ومن لم يكن جماعيتها فالشرط اصابة وجهها هو المختار اه قال الشيخ عبد العزيز بن الحارثي هذا على التقريب والافضل تحقيق أن الكعبة قبله العالم اه وعندى في جوار النوى مع امكان صعودها مشكال لان المصير الى الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز وما أقرب قوله في الكتاب الاستخبار فرق القهرى فاذا امتنع المصير الى الظني مع امكان طنى أقوى منه فكيف ترك اليقين مع امكانه فظن اه فتح القدير (قوله حتى لو اجتهد) أي عند تحقق الحائل اه (قوله وعلى هذا) أي على الاختلاف اه (قوله الفرض اصابة عينها) أي نية لا توجه لوساقي اه قال في الظهيرية ومن صلى الى غير جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة اه

(قوله لانه انتقل من اجتهاد الى يقين) أي لانه يمكنه معرفة الجهة بقينا اه (قوله وقد انتقل من اجتهاد الى اجتهاد) لا يمكنه معرفة العين بقينا اه (قوله على قول من يرى وجوب النية) أي نية العين اه (قوله في المتن والخلاف يصلي الى أي جهة تقدم) والفقهاء أن المصلي في خدمة الله تعالى فلا بد من الاقبال عليه والله سبحانه نزه عن الجهة فيستحيل الاقبال عليه فابتدأ بالتوجه الى الكعبة لأن العباد لها حتى لو وجد الكعبة يكفر فلما اعتزاه الحوف تحقق العذر فأشبه حالة الاشتباه في تحقق العذر فتوجه الى أي جهة قدر لاه (قوله لم تعتبر العين بل لا يتبلا فيتحقق المقصود بالتوجه الى أي جهة قدر اه) كما في فخر ران جهة الاستقبال على أربع مراتب عين الكعبة وجهتها وجهة القصرى وأي جهة كانت والكل في حالة الامن الا ان حصره في حالة الحوف اه (قوله لتحقيق الهجر) قال العيني وكذا المريض اذا لم يجد من يحمله اليها اه (قوله يصلي على دابته) أي بالايما الى أي جهة اه غاية (قوله اذا انحرف الى القبلة) أي فصلي حيثما كان وجهه اه (قوله ولم يقدر على الركوع) ليس في مسودة الشارح اه (قوله في المتن ومن اشبهت عليه القبلة تحرى الى آخره) (١٠١) لو تحرى ولم يقع تحريه على شيء

يؤثر الصلاة وقبل يصلي الى أربع جهات وقبل يتخير اه زاد الفقير (قوله كن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في سفره اه غاية (قوله على حباله) أي قبائله اه مغرب (قوله فثم وجهه الله) أي قبلته التي أمر بها وارتضى بها ذكره في الكشاف وفي شرح النوايل أي فثم قبله الله اه (قوله كن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره) قال الترمذي هذا الحديث ليس اسناده بذلك لا تعرفه من فروع الامن حديث أشعث بن سعيد السهاني وهو مضعف في الحديث اه غاية (قوله اذا لم يكن

هو الجهة لوجب عليه الاعادة اذا تبين خطؤه في الاجتهاد لانه انتقل من اجتهاد الى يقين فلما يلزمه الاعادة قل على أن فرضه العين وقد انتقل من اجتهاد الى اجتهاد وجه قول العامة قوله عليه الصلاة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبلة ولأن التكليف بحسب الواسع على ما تقدم ولهذا قال بعضهم البيت قبلته من يصلي في مكة في بيته أو في البطحاء مكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاق وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال والشمال قبله أهل الجنوب وغرة اختلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة في حق الغائب أو نية الجهة فكفيه على قول من يرى وجوب النية قال رحمه الله (والخلاف يصلي الى أي جهة قدر) لتحقيق الهجر ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لص حتى إذا خاف أن يراد إذا توجه الى القبلة جاز له أي توجه الى أي جهة قدر ولو خاف أن يراد العذر أن قد مضى مضطجعا بالايما وكذا الهارب من العدو راكباً يصلي على دابته وكذا اذا كان على خشبة في البصر وهو يخاف الفرق اذا انحرف الى القبلة ولو كان في طين لا يقدر على النزول عن الدابة جاز له الايما على الدابة واقفة اذا قدر والافسار فوجه توجهه الى القبلة ان قدر والاقتلا وان قدر على النزول ولم يقدر على الركوع والسجود نزل وأومأ قائماً وان قدر على القعود دون السجود أومأ قاعداً ولو كانت الارض مديدة مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين صلى على الارض وسجد قال رحمه الله (ومن اشبهت عليه القبلة تحرى) لما روي عن عامر بن ربيعة أنه قال كن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم يدرك من القبلة فصلى كل رجل من أهل حباله فلما أصبحنا ذكرنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا أيها أولوا فثم وجهه الله وقال علي رضي الله عنه قبله التحرى جهة قصد مولان العمل بالدليل الظاهر واجب أقامة الواجب بقدر الواسع هذا اذا لم يكن بحضرته من يسأله عن القبلة وأما اذا كان يحضره من يسأله عنها وهو من أهل المكان طالع بالقبلة فلا يحوزها التحرى لان الاستخبار فوق التحرى لتكون الخبر مازن ما له ولغيره والتحري ملزم له دون غيره فلا يصار الى الأدنى مع امكان الأعلى ولا يجوز التحرى مع المحارب قال رحمه الله (وان أخطأ لم يعد) وقال الشافعي بعيداً اذا استدبره لانه ظهر خطؤه بيقين فصار كالوصلي القرض قبل دخول وقته على غل أنه

بحضرته من يسأله الى آخره) في التقيد بحضرته إشارة الى أنه لا يلزمه الطلب لو لم يكن بحضرته أحد كذا في الدراية اه قال في الغاية عن ابراهيم بن أبي يوسف لو أن أحق صلى ركعة تغير القبلة بخارج بل وسواها الى القبلة واقتدى به جازت صلاته دون المقتدى قيل هذا اذا لم يجد إلا محق من يسأله عن القبلة عند الشروع أما اذا وجد ولم يسأله لم تجز صلاته اه (قوله وأما اذا كان يحضره من يسأله الى آخره) أي فان كان يحضره أو من قبله يسأله حتى تحرى وصلى الى الجهة التي وقع عليها تحريه ثم سألهم عن القبلة فلم يعلموا أيضاً جهة القبلة فصلاته جائزة لانه تبين انه لا فائدت في السؤال فترك السؤال لم يعير الحكم وان كانوا يعلمون جهة القبلة نظر ان تبين أنه أصاب صلاته وان تبين أنه أخطأ القبلة في الصلاة أو بعد ما يعبد ولا عبرة بالتحري لانه حصل لافي موضعه ولو سألهم قبل الشروع فلم يخبروه تحرى وصلى الى جهة جازت صلاته وان تبين أنه أخطأ القبلة وان تبين أنه أخطأ في الصلاة يحول وجهه الى القبلة ولا يستقبل الصلاة لانه فعل ما عليه وهو السؤال اه طح (قوله مازن ما له ولغيره) أي كافي خبر رؤية الهلال ورواية الحديث اه غاية

(أقره أو صلى في ثوب نجس أو توضأ إلى آخره) فان قيل اذا تضرعى في الاواني والسياب ثم ظهر أنه أخطأ فحبب الاعادة فهل وجبت الاعادة
هنا قلنا الاصل أن ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا يحجب الاعادة واما القبلية فهذه الصفة التي ترى أنها انحوت من بيت المقدس الى
الكعبة ثم منها الى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت فحبب الاعادة وطهارة الاواني والسياب لا يحتمل الانتقال فحبب الاعادة
وهذا لان ما يحتمل التحويل يجب القول بالتحويل الضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل التحويل اه سيد (قوله وليس في وسعه الا التوجه الى
بحرسة التضرى) فتعينت قبلته في هذه الحالة فنزلت هذه الجهة حاله العجز منزلة عن الكعبة والحجاب حال القدرة وانما عرف التضرى شرطا
نصا بخلاف القياس لا لاصل القبلة وبه نبيانه ما أخطأ قبله لان قبلته جهة التضرى وقد وصل اليها بخلاف مسئلة الثوب لان الشرط
هناك هو الصلاة بالثوب الطاهر حقيقة لكنه أمر بالصلاة بالتضرى فاذا لم يصب انعدم الشرط فلم يحجز أما هنا فالشرط استقبال القبلة
وقبلته هذه في هذه الحالة (١٠٣) وقد استقبلها فهو والفرق اه بدائع قال في القسبة في كتاب التضرى ومن لم يكن له

رأى في القبلة فقد قيل
لا يصلي وقيل يصلي الى
أربع جهات وقيل يحجز
وكذا لو صلى ركعة بالتضرى
الى جهة ثم تحول رأى
الى جهة أخرى فصلى الركعة
الثانية الى الجهة الثانية
ثم تذكر أنه ترك سجدة من
الركعة الاولى اختلف
المشايخ فيه والصحيح انه
تقصده صلاته اه (قوله
فكن في حالة الاشتغال الى
آخره) بخلاف طهارة
الثوب والماء فانها لا تقبل
الانتقال فيعيد اه (قوله
علم بالخطا استدراك) أى
ويتم الصلاة بخلاف ما اذا
تضرى في الثوبين فصلى في
أحدهما ثم تحول فحجز به
الى ثوب آخر وكل صلاة
صلاها في الثوب الاول جازت
دون الثاني اه ظهيرية
(قوله بمنزلة قبل السج)

دخل أو صام قبل أو أنه أو صلى في ثوب نجس أو توضأ به نجس بالاجتهاد وحكم الحاكم باجتهاد في قضية
ثم وجب له نصا بخلافه وانما ما روي من الخبر والاثرو لان التكليف مقيد بالوسع وليس في وسعه الا
التوجه الى جهة التضرى بخلاف ما ذكر من المسائل لانه لو استقصى غاية الاستقصاء علم حقيقة وهذا
لان جهل القاضي بالنص كان مقصود منه وكذا الجهل بالجهنم والوقت لا مكانه أن يسأل غيره عن اطلاع
عليه بخلاف القبلة حيث لا يمكنه أن يسأل عن اطلاع عليها لان علمها مبني على علم الصلوات من الصوم
وتحريمه فاذا زالت بالقيام عم العجز الجيع فصار نظيره ما لو أسلم المرء في دار الحرب حيث لا تليزمه الاحكام
لعجزه والتمس لو أسلم يلزمه لقدرته على التحصيل لان الدار دار العلم فانما يحصل كان التقصير من جهته
فلا يعذر ولا يلو سأل غيره وأخبره لا خبره عن اجتهاد مثل اجتهاده لا عن يقين فلا تقصير من جهته ولو
عرف بعد ما صلى انما يعرف بالاجتهاد وهو لا يقض ما مضى من الاجتهاد ولان القبلة تقبل الانتقال
من جهة الى جهة كما في حالة الركوب والخوف فكن في حالة الاشتغال فلا يعيد قال رحمه الله (كان علم
به في صلاته) أى علم بالخطا (استدراك) لان تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل النسخ وقد روى أن قوما من
الانصار كانوا يصلون بمسجد قبا الى الشام فأخبروا بان تحول القبلة فاستداروا كهيئتهم وفيه دليل على
جواز نسخ السمة بالكتاب اذا نص على بيت المقدس في القرآن فصلم أنه كان بابا بالسنة ثم نسخ بالكتاب
وعلى ان حكم النسخ لا ينشئ حتى يبلغ المكلف وعلى أن خبر الواحد يوجب العمل ثم مسائل جنس
التضرى في القبلة لا تحل ما لم يسكن ولم يضر أو شك وتضرى أو شك ولم يضر أما اذا لم يسكن وصلى الى
جهة في الصلاة مظلمة من غير تضرى فهو على الجواز حتى يظهر خطؤه بيقين أو بأكثر رأيه لان من ظاهر حال
المسلم أداء الصلاة اليها فيصحب حله على الجواز وان ظهر خطؤه يلزمه الاعادة ولو بعد الفراغ منها لان
الثابت باستصحاب الحال يرتفع بالدليل اذا ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب الحال وأما اذا شك
وتضرى فحكمه ما ذكر في الكتاب وأما اذا شك ولم يضر فانه يعيدها لان التضرى افترض عليه فيصعد
بتركه الا اذا علم بعد الفراغ أنه أصاب القبلة لحصول المقصود لان ما افترض لغيره بشرط حصوله لا غير
كالمسعى الى الجمعة وان علم في الصلاة يستقبل وعند أبي يوسف يني لما ذكرنا ونحن نقول ان حاله
قويت بالعلم وبناء القوى على الضعيف لا يجوز فصار كالإي آذا تعلم سورة والموى اذا قدر على الركوع

أى وهو لا يبطل الماضي لان أثر النسخ يظهر في المستقبل دون الماضي (قوله فأخبروا بان تحول القبلة الى آخره) والسجود
وتحول القبلة كان في المدينة على رأس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا يوم الاثنين في رجب في صلاة الفجر أو يوم الثلاثاء
في شعبان في صلاة الظهر اه (قوله وفيه) أى في حديث تحول القبلة (قوله على جواز الاجتهاد بغيره النبي
صلى الله عليه وسلم حيث بنوا على صلاتهم بالاجتهاد اه (قوله حتى يبلغ المكلف) اذ لو ثبت قبله من وقت نزول النسخ لاستأنفوا
صلاتهم اه (قوله وأما اذا شك ولم يضر الى آخره) قال في الظهيرية ولو صلى من غير التضرى بعد ما شك ان أصاب أى ان علم انه أصاب
القبلة بعد الفراغ جازت وان علم أنه أصاب القبلة في خلال الصلاة استقبل الصلاة اه (قوله لان ما افترض) أى وهو التضرى اه
(قوله لغيره) أى وهو استقبال القبلة اه (قوله بشرط حصوله) أى ان التضرى لم يفرض عليه ما لا يحصل جهة القبلة فاذا حصلت
من غير تضرى حصل المقصود اه (قوله وان علم في الصلاة) أى أنه أصاب القبلة (قوله وعند أبي يوسف يني) قال في البدائع وان علم في
الصلاة روى عن أبي يوسف انه يني على صلاته لما قلنا وفي ظاهر الرواية يستقبل اه (قوله لما ذكرنا) أى من جهة تبدل النسخ اه

(قوله هو يقول ان المقصود قد حصل) قال في البدائع وصار كما اذا تفرق في الاواني فتوضأ بغير ما وقع عليه التفرق ثم بين انما يصيب تحريمه كذا هذا اهـ اوجب بان الشرط هنا هو التوضؤ بالطاهر حقيقة وقد وجدوا له الموفق اهـ (قوله أو صلى وعنده ان يحدث في آخره) أي كما اذا تفرق في الاواني فتوضأ بغير ما وقع عليه التفرق اهـ (قوله وهذه المخالفة لا تمنع) أي صحة الاقتداء اهـ (قوله ولو قام اللاحق الى آخره) هذا الفرع كتبه على هامش الصفحة السابقة تفلان الظهيرية (قوله كان على الخطأ بطلت صلاته) أي لان اللاحق وهو التاميم يصلي مثل ما قامه مع الامام كأنه تحلفه ولو أمره أن يصلي مثل ما صلى الامام لكان يصلي الى غير القبلة ولو أمره أن يصلي وجهه الى القبلة يصير مخالفا لمامه كذا في المحيط (قوله بخلاف المسبوق الى آخره) لانه ليس خلف امام فلا يضره كون امامه على الخطأ اهـ

(١٠٣)

باب صفة الصلاة

المراد بصفة الصلاة أركانها لان المذكور في هذا الباب هو الاركان غالبا وان ذكر فيه ما ليس بركن استطرادا كالتسمية والقعود الاخير وانما أطلق الصفة على الاركان لانها صفة في ذاتها لكونها أعراسا قائمة بالصلي اهـ يعني (قوله في المتن) فرضها التسمية الى آخره) التحريم جعل الشيء محرما نقل لتكبيره لاقتراح لانها تحصر ما ليس من أفعال الصلاة فألحق به ما نقل تنبيه على النقل صكتاه الحقيقة وتسمى تاء الاسمية أيضا لانه اسم لتكبيره وقد كان مصدرا فتم تحقيق ودلالة على اسميته اهـ يعني (قوله فرض الصلاة) المراد بالصلاة الفرائض لان القيام في النافلة ليس بفرض اهـ فاية (قوله والمراد به) التسمية (أي بإجماع أئمة

والسجود وان تفرق ووقع تحريمه الى جهة فصل الى جهة أخرى لا يجوز به أصاب أو لم يصيب أما اذا لم يصيب فظاهر وكذا اذا أصاب لان الجهة التي أدى اليها اجتهاده صارت قبله قائمة بمقام الكعبة في حقه فلا يجوز تركها وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله هو يقول ان المقصود قد حصل على ما يناسب جوابه ما بينا وعلى هذا الوصل في ثوب وعنده انه يجزئ ثم ظهر أنه طاهر أو صلى وعنده انه محدث ثم ظهر أنه طاهر أو صلى الفرض وعنده أن الوقت لم يدخل ثم ظهر أنه صلى بعد الدخول لا يجوز به لانه حكمه بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه فلا تنقلب سائرته وان ظهر بخلافه قال رحمه الله (ولو تفرق فهو جهات وجهها واحال امامهم يجزئهم) أي تفرق جماعة من الناس في ليلة مظلمة فصلي امامهم الى جهة وصلي كل واحد من المأمومين الى جهة ولا يدرون ما صنع الامام يجزئهم انا كانوا خلف الامام لان كل واحد منهم متوجه الى القبلة وهي جهة التفرق وهذه المخالفة لا تمنع كافي جوف الكعبة ومن علم منهم حال امامه تفسد صلاته لا اعتقاده أن امامه على الخطأ وكذا اذا كان متقدما عليه تركه فرض المقام وفي التنبيس رجس تفرق القبلة فأن خطا فدخل في الصلاة وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه الى القبلة ثم دخل رجلا في صلاته وقد علم حاله الاولي لا يجوز صلاة الداخل لانه دخل في صلاته وعلم أن الامام كان على الخطأ في أول صلاته ولو قام اللاحق لفضاء فعلم أن امامه كان على الخطأ بطلت صلاته بخلاف المسبوق والله أعلم

(باب صفة الصلاة)

قال رحمه الله (فرضها التسمية) أي فرض الصلاة لقوله تعالى وربك فكبر وهي شرط عندنا وانما ذكرها في هذا الباب لاتصالها بالاركان وقال الشافعي هي ركن الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس اعماهي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فدل على ان التكبير كالقراءة ولانه يشترط لهما ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة والطهارة وسرا العورة وهي آية الركنية ولانه لا يجوز أداء صلاة بتسمية صلاة أخرى ولولا أنهم من الاركان لحاز كسائر الشروط ولنا قوله تعالى وذكرا اسم ربك فصلي عطف الصلاة على الذكر والمراد به التسمية ومقتضى العطف المغيرة اذا انشئ لا يعطف على نفسه وقال عليه الصلاة والسلام تحريمها التكبير فأضاف التحريم الى الصلاة والمضاف غير المضاف اليه لان الشيء لا يضاف الى نفسه وما رواه متروك الظاهر فان التسبيح ليس ركن اجماعا وهو محمول على تكبير الانتقال وقوله يشترط لهما ما يشترط للصلاة بمنوع فانه لو أصرم حاملا الجباسة فالتقاء عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير يعمل بسبب أو شرع في

التفسير ولان سائر التكبيرات ليس يفرض بالاجماع فتعين هذا للقرينة لتلايؤدي الى تعطيل النص اهـ كما في (قوله اذا انشئ لا يعطف على نفسه) أي وان كان نظير العام على الخاص لكن جواره لئلا يكتفى بلاغية وهي مفقودة هنا اهـ فتح وكتب ما نصه ان الشافعي لم يجعل التسمية نفس الصلاة بل جزاءها والجزء ليس عين الكل فلا يلزم عطف الشيء على نفسه ولا إضافة الشيء الى نفسه فالاولى أن يقال العطف يقتضي خروج المعطوف عليه عن المعطوف وبالعكس فلا يجوز عطف الكل على الجزء ولا العكس وخروج المضاف عن المضاف اليه وبالعكس ولذا استدلل أهل السنة على المعتزلة بعطف عمل الصلوات على الاعمال وبإضافته اليه على خروجه منه لكن يرد مثل قوله تعالى أو لم ينزلنا آية فيجب على قول هؤلاء ان لا يصح هذه الفروع اهـ

(قوله عند صدور الاسلام) أي والجمهور على منعه اه فتح (قوله وعلى الظاهر) أي وهو عدم جواز اه (قوله نعارضهم بالنية) فيه نظر لان النية تنقض اجبالي بردي دليل الشافعي لامعارضة وقد يقال أرادهم المعنى القوي وهو مخالفة اه يحيى (قوله وقوموا لله قانتين) أي مطيعين ولم يجب القيام في غير الصلاة اجماعا فيجب فيها التلاويذ في تعطيل النقص اه رازي وقيل ساكتين عن كلام الناس وقيل خاشعين اه (قوله وهو ركن في الفرض الى آخره) قال الرازي رحمه الله عند قول القدوري رحمه الله ويصلي القائم خلف القاعد والقيمين القيام والقعود في الفرائض كان مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وهكذا صرح صاحب الدراية اه (قوله فافروا ما تيسر من القرآن) فانما نزلت في الصلاة ولا تلزم الا تحجب في غيرها فوجب فيها اه رازي (قوله في المتن والقعود الاخير الى آخره) قال الكمال ثم اختلف مشايخنا في قدر الفرض من القعدة قيل قد روي ان بالشهادتين والاصح انه قدر قراءة التشهد الى عبده ورسوله العلم بان شرعية القراءة وأقل ما ينصرف اليه اسم التشهد عند الاطلاق ذلك وعلى هذا ينشأ الاشكال وهو ان كون ما شرع لغيره بمعنى أن المقصود من شرعيته غيره يكون اكمل من ذلك الغير ما لم يعهد بل وخلاف المعقول فانما كان شرعية القعدة لذكر أو السلام كانت دونها فالاولى أن يعنى بسبب شرعية الخروج (١٠٤) اه وفي الدراية عن المجتبى ولو شرع المقتدى في قراءة التشهد وفرضه

التكبير قبل طهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغها أو من غير فاعنى القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز ولو سلم فاعنى شرط لما يتصل به من الاداء لان التحريم يقتضي الصلاة وقوله لا يجوز اذا الصلاة بتصريحة صلاة أخرى ممنوع أيضا فانه يجوز أن يؤدي النقل بتصريحة صلاة أخرى اجماعا بين أصحابنا وأداء فرض بتصريحة فرض آخر يجوز عند صدور الاسلام وعلى الظاهر نعارضهم بالنية فانما شرط وليس من الاركان بالاجماع ومع هذا لا يجوز اذا ما افرض بنية صلاة أخرى اجماعا فكذلك التحريم والجماع ان كل واحد منهما معتد على الاداء وليس من الاداء قال رحمه الله (والقيام) لقوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو ركن في الفرض دون النقل قال رحمه الله (والقراءة) لقوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن ولقوله عليه الصلاة والسلام ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وعلى فرضيته انعقاد الاجماع قال رحمه الله (والركوع والسجود) لقوله تعالى واركعوا واسجدوا والاجماع على فرضيتهما قال رحمه الله (والقعود الاخير قد لا تشهد) وهو فرض وليس بركن وقال مالك رحمه الله هو سنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلاته اذا هو احدث ولنا أنه عليه الصلاة والسلام أخذ بسجد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وعلمه التشهد الى قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم قال اذا فعلت هذا اوقلت هذا فقد مضت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد عاقب العلم الصلاة وهو الاية الفرض الابه فهو فرض ولا يقال ان كلمة أو واحد الشئ فيكون معناه اذا قلت هذا ولم تقعد اوقعت ولم تقبل فليس فيه دلالة على ما قلتم لا نقول ان قراءة التشهد لو وجدت في غير حال القعود لا تعتبر اجماعا فتعين ما قلنا وصار كأنه قال اذا قلت هذا وانت قاعد اوقعت ولم تقبل قال رحمه الله (والخروج بصنعه) أي الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة على تحريم البردعي أخذ من الاثني عشرية قال ولولم يبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى غيري الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح على ما بينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قبل امامه ثم تكلم وذهب فصلاته بآية لانه تم ععدة الامامة في حقه ولو سلم الامام أو تكلم قبل أن يتم المقتدى التشهد يتم وان لم يتم أجزاء اه مع حذف (قوله في المتن قد لا تشهد) الى قوله عبده ورسوله اه غاية (قوله وهو فرض الى آخره) قيل انه فرض على وهو ما يفوت الجواز بقوانه (قوله وليس بركن الى آخره) أي لعدم توقف الماهية عليها شرعا لان من حلف لا يصلي يحث بالرفع من السجود دون توقف على القعدة فاعلم انها شرعت للخروج وهذا لان الصلاة أفعال وضعت لتعظيم وليس القعود كذلك بخلاف

ماسواه اه فتح (قوله وقال مالك هو سنة الى آخره) لكن نفس الصلاة بتركه عمدا عنده كذا في غاية السروحي قال (قوله وعلمه التشهد) قال في البدائع وينبغي للرجل أن يؤتي ولده على الطهارة والصلاة اذا عقلهم القول النبي صلى الله عليه وسلم مروا صيانتكم بالصلاة اذا بلغوا سبعين واضربوهم عليها اذا بلغوا عشرين ولا تفرض عليه الا بعد البلوغ ولو احتمل الصبي بالليل ثم انقبه قبل طلوع الفجر قضى صلاة العشاء بخلاف لانه حكم بالوغه بالاحتمال وقد انتبه والوقت قائم فيلزمه الصلاة أن يؤديها وان لم يتنبه حتى طلع الفجر اختلف المشايخ فيه اه (قوله اذا قلت الى آخره) قال النووي اتفق الحفاظ على انها مדרجة والحق ان غاية الادراج هنا أن نصير موقوفوا الموقوف في مثله حكم الرفع اه فتح وكتب ما نصه فسل هذا خبر الواحد فكيف يثبت به الفرضية وأجيب بانه مشهور بخبر الزيادة على نص الكتاب ولو سلم انه خبر الواحد فنص الكتاب يحمل فيلحق به خبر الواحد بآنا قيل فيلحق قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة الكتاب بيان فيكون قراءة الفاتحة فرضا (وأجيب) بانه محمول على ان يكون المتن الفرضية فلا يصح بياننا ولو سلم انه محكم فنص القراءة ليس عمدا ولا يفتي ان جميع واجبات الصلاة تصدق عليها ان الفرض لا يستلزم الاجماع فيلزم ان يكون فرضا اه يحيى (قوله اوقعت ولم تقبل الى آخره) فصار التصريح في القول لاني الفعل اذا فعل ثابت في الحالين اه

(قوله في المتن وواجب اقرأة الفاتحة وضم سورة) وهل وجوب الضم في القرض فقط أم فيه وغيره قال في كافي في الصلاة (قوله في المتن) الحق قاضي القضاة شمس الدين الغزي رحمه الله تعالى انه لا فرق بين القرض وغيره في وجوب الضم أحدنا من اطلاقات المشايخ لا يخصصون ذلك بالقرض وقد وقف في القضية على ما يقتضي تخصيص ذلك بالقرض قال فيها في باب السن ما نصه ولو خاف ان لا يصلح تركه في غير يومها بقوته الجماعة ولو اقتصر فيها بالفاتحة وتسيعة في الركوع والسجود بذكر كما قاله أن يقتصر عليها لأن ترك السنة بائز لا دلالة الجماعة في ترك سنة السنة أولى وعن القاضي الزنجيري لو خاف أن يفوته الركعتان يصلي السنة ويترك الثانية والتصور سنة القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جميعا بينهما وكذا في سنة الظهر اه وفي النتيجة مثل عبد الرحيم عن نسي قراءة السورة في الركعتين الاخيرتين من التطوع هل يلزمه سجود السهو فقال يلزمه قيل لم يلزم كما عايناه قال بكره اه تارة رخصة وكتب أيضا ما نصه أو ثلاث آيات كما سأل متناوشا اه (قوله وقال الشافعي) أي ومالك وأحمد اه قال في القضية في باب القراءة بعد أن رقم لجدا لائحة الترتيب في قراءة الفاتحة ثم السورة فواجب لكل من قراءة الفاتحة واجب حتى لو تركها في الصلاة يؤمر بأعادة الصلاة ولو ترك السورة لم يؤمر اه (قوله) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الى آخره قيل هذا خبر الواحد فكيف يثبت به القرضية وأجيب بأنه مشهور فتجوز الزيادة على نص الكتاب ولو سلم انه خبر الواحد فنص الكتاب يحمل على خبر الواحد بياناً قبل فيلحق قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب بياناً فتكون قراءة الفاتحة فرضاً واجباً به محتمل لجواز أن يكون لفظي القضية فلا يصح سائنا ولو سلم انه محكم فنص القراءة ليس بمحمل ولا يفتي ان جميع واجبات الصلاة يصدق عليها ان القرض (١٠٥) لا يتم الا به فيلزم أن تكون فرضاً اه يعني (قوله ونحو) صاحب الهداية الى آخره لم يخطئ السروي رحمه الله صاحب الهداية بل قال ولم يقل أحدنا ضم السورة الى الفاتحة ركن فصاحته ولا يلزم من هذا التخصيص كما لا يخفى (قوله) في كل ركعة كالسجود الى آخره) الم شروع في الصلاة فرضاً أنواع ما يتصدق في كل الصلاة كالقعدة وما يتعد في كل ركعة كالقيام

وقال رحمه الله (وواجب اقرأة الفاتحة وضم سورة) وقال الشافعي قراءة الفاتحة ركن لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ولقوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج وقال مالك قرأتها ركن لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها هكذا ذكر في الهداية خلاف مالك في السورة وقال في الغاية لم يقل أحدنا ضم السورة واجب ونحو صاحب الهداية فيه ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز ولكنه بوجوب العمل به فقلنا بوجوب ما ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا قلت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ولو كانت قراءة الفاتحة ركعة لم يلزمها بالجملة بالاحكام وما جئنا بها وقوله لا صلاة محمول على نفي الفضيلة كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وقوله عليه الصلاة والسلام فهي خداج لا دلالة فيه على عدم الجواز بدو ما بل على النقص وفهم نقول به قال رحمه الله (وتعيين القراءة في الاولين) لقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه القراءة في الاولين قراءة في الآخرين وعن ابن مسعود وعائشة التفسير في الآخرين ان شافراً وان شامس قال رحمه الله (ورعاية الترتيب في فعل مكرر) أي مكرر في كل ركعة كالسجود وفي جميع الصلاة كعدد ركعاتها

(١٤ - زيلي اول) والركوع وما يتعد في الصلاة كالركعات وما يتعد في كل ركعة كالسجدة منبع قال في البدائع وبيان ذلك في مسائل اذا أدرك أول صلاة الامام ثم نام خلفه أو سبقه الحديث فسقه الامام ببعض الصلاة ثم اتى من يومه أو عاين وضوئه فعليه أن يقضي ما سبقه الامام به ثم يتابع امامه ذكر ولو تابع امامه أو لا ثم قضى بعد تسليم الامام جازعنا وعند زفر لا يجوز وكذا لو زجه الناس في صلاة الجمعة والعيدين فلم يقدر على أدائها ركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء به بقي فاعتلوا مكنه أداء الركعة الثانية فأدى الركعة الثانية مع الامام قبل أن يؤدي الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام أجزاً عندنا وعند زفر لا يجوز وكذا لو ترك سجوداً في الركوع وقضاء أو سجدة في السجدة وقضاءها فالأفضل ان يعيد الركوع أو السجود الذي هو فيها ولو اعتدبها ولم يعد أجزاً عندهما وعند زفر لا يجوز له أن يعتدبها وجه قول زفر ان المأني في هذه المواضع وقع في غير محل لان محله بعد أدائها عليه فإذا أتى به قبل لم يصادف محله فلا يقع معتدبه كما اذا قدم السجود على الركوع وجب عليه إعادة السجود لما قلنا كذا هنا ولما قوله صلى الله عليه وسلم ما أدركتم فصلًا أو فاتكم فأقضوا والاستدلال بمن وجهين أحدهما أنه أمر بتأدية الامام فيما أدرك بحرف الفاء مقتضى التعقيب بلا فصل ثم أمر بقضاء الفائت والآخر دليل الجواز ولهذا يبدأ السجود بما أدرك الامام فيه لا بما سبقه وان كان ذلك أول صلاته وقد أخره والثاني انه جمع بينهما في الأمر بحرف الواو وانه للجمع المطلق فأيهما فعل يقع ما مر به فصار معتدباً به لأن المسبوق صار خصوصاً بقوله صلى الله عليه وسلم من لكم معاذين جبل سنة حسنة فاستنوا بها واحديث بحقة في المستثنين الاولين بظاهره وبضروته في المسئلة الثالثة لان الركوع والسجود من أجزاء الصلاة فاسقاط الترتيب في نفس الصلاة اسقاط قضاها من أجزائها ضرورة الا أنه لا يعتد بالسجود قبل الركوع لان السجود لا يقتيد الركعة بالسجدة وذلك لا يتحقق قبل الركوع اه بدائع

(قوله بطل القعود) عليه ان يصعد القعود قدر التشهد (قوله يسراً أو كلاً) حال من قوله ما تعلق لان ما تعلق بالتصديق كل الصلاة كالقعدة الأخيرة أو جزؤه وهو الركعة كالقيام والركوع والحاصل ان التصديق يشرع متى آخر من جنسه في عمله فان قامت أصلاً فيفوت ما تعلق به من هذه الصلاة أو كلها بخلاف المتكرر فانها لو قامت أحد فعلية بقي الفعل لا آخر من جنسه فلم يفت ما تعلق به كالأولى بأحدى السجدة تين في ركعة وتكون الأخرى وانما قال يراعى وجوده وروية ومعنى لان أحد فعلية المتكرر لو قامت عنه ثم أتى به في محل آخر التحق عمله الأول فكان موجوداً فيه معنى وان لم يوجد صورة بخلاف التصديقات لم يلتصق بعمله الأول حيث قامت بقواته فلم يوجد صورة ومعنى اه يصح (قوله وقال أبو يوسف) (١٠٦) هو فرض الى آخره) قال العيني وقال أبو يوسف والشافعي هو فرض وهو المختار اه وفي الفتاوى

حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر الصلاة كما لو كان الترتيب فرضاً لما بارز وكذا ما يفتيه المسبوق بعد فراغ الامام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً لكان آخره وأما ما شرع غير مكرر في ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الأخيرة فالترتيب فيه فرض حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لا يهور وكذا الوقوف قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود لان الترتيب فيه فرض وانما كان فرضاً لان ما تصدت شرعته يراعى وجوده صورة ومعنى في محله تحترز عن تقويت ما تعلق به جزأً أو كلاً لا يمكن استيفاء ما تعلق به جزأً أو كلاً من جنسه لضرورة اتحاده في الشرعية والافراد بالشرعية دليل توقف ذلك عليه قال رحمه الله (وتعديل الأركان) وهو تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله وأدناه مقدار تسبحة وهذا تخرج الكرخي وفي تخرج الجرجاني سنة لانه شرع لتكبير الأركان وليس بمقصود لانه فيكون سنة وجه الأول انه شرع لتكبير ركن فيكون واجباً كقراءة الفاتحة وقال أبو يوسف هو فرض لقوله عليه الصلاة والسلام لمن أخف الصلاة مسل فانك لم تصل وقال عليه الصلاة والسلام لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء الى أن قال ثم يكبر فيركع فيضع يديه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله ويستريح الحديث ولنا قوله تعالى واركعوا وأسجدوا أمر فبالركوع وهو الانحناء لعنه بالسجود وهو الانخفاض لغة فتعلق الركبة بالادنى منهما وفي آخر ما رواه عنه صلاة فقال له اذا فعلت ذلك فقدت صلاتك واذا انتقصت منها شيئاً انتقص من صلاتك ولم تذهب كلها وقال أبو عمر بن عبد البر هذا حديث ثابت ذكره عبد الحق في الأحكام وهذا نص في موضع الخلاف ولا حاجة الى الحديث الثاني أيضاً لان فيه وضع اليدين على الركبتين والتمسك بالجميع وليست هذه الاشياء فرضاً بالاجماع قال رحمه الله (والقعود الأول) وقال الطحاوي والكرخي هو سنة وقد عرف في المطولات قال رحمه الله (والتشهد ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين) هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها والقياس انه لا يجب لانها من الأدكار كالتعوذ والتمائم وهذا لأن معنى الصلاة على الأفعال دون الأدكار ولم ينقل البناء عليه الصلاة والسلام سجود السهو والاقبال والانعال وجه الاستحسان أن هذه الأدكار تنضاف الى جميع الصلاة يقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين فصارت من خصائصها بخلاف تسبيحات الركوع حيث تنضاف الى الركوع فقط فلا يجب الجواب بتركها قال رحمه الله (والجهر والاسرار فيما يحجر ويسر) وعند بعضهم هما مستان حتى لا يجب سجود السهو بتركهما لانهم ليسا مقهودين وانما المقصود القراءة فصارت كالقنومة قال رحمه الله (وسنها رفع اليدين للصريحة ونشر ما بعنه) لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر رفع يديه ناشراً أصابعه وكيفيته أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل الفرج بل يتركها على حالها منشورة قال

الظاهرية قال أبو اليسر من ترك الاعتدال تلازمه الاعتدال أو أعاد به يكون الفرض الثاني لا الأول وذكر السرخسي لزوم الاعتدال ولم يتعرض الى أن الفرض أيهما اه كذا في الدراية قال في فتح القدير ولا إشكال في وجوب الاعتدال فهو الحكم في كل صلاة أدبت مع كراهة التصريح ويكون جابر الأول لان الفرض لا يتكرر ويجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وهو لازم تركه الركن لا الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى اذ يختصب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم جهته انه سيوقعه اه منه وفي الاستيعابي الطمأنينة ليست بفرض في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف انها فرض قال أبو الليث لم يذكر هذا الاختلاف في الكتاب ولكن تلقيناه عن أبي جعفر

اه غايه (قوله لمن أخف الصلاة الى آخره) اسمه خلاصين رافع اه فتح (قوله معناه صلاة) وبالباطلة ليست بصلاة وجه أو يقال وصفها بالنقص والباطلة انما توصف بالانعدام فعمله صلى الله عليه وسلم انما أمره ما عادت اليه الوقفا على غير كراهة لا للفساد اه فتح (قوله انتقص من صلاتك) من زائدة أو تبعية اه (قوله في المتن والتشهد) أي في الأولى والثانية وهو ظاهر الرواية فلذلك أطلق والقياس أن يكون سنة في الأولى وهو اختيار البعض اه ع (قوله في المتن والجهر والاسرار الى آخره) لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما وهذا اذا كان اماماً ما اذا كان منفرداً فليس بواجب اه روى (قوله في المتن وسنها الى آخره) هي ثلاثة وعشرون على ما ذكره اه ع (قوله للصريحة) أي بتعين لفظه الله أكبر اه كنوز

(قوله لاحت إلى الاعلام) أي يلطم الاعى اه (قوله ولهنا من رفع اليدين) أي يلطم الاصم اه (قوله في التثنية والثمانية والثلاثون) اه
قال الرازي رحمه الله وأما التثنية والثمانية والثلاثون سرًا مطلقًا أي سواء كان أمامًا أو مقننًا أو منفردًا فليقل المستفيض اه (قوله في
التثنية والتسمية) سيأتي في سجود السهو وأنه يجب سجود السهو بتركها اه (قوله في التثنية سرًا) وانتهى به على المصدرين والتقدير سره
الأربعة سرًا أو سرها المصلي سرًا اه ع (قوله ولنا حديث على رضي الله عنه إلى آخره) لم يجب عن حديث الشافعي (قوله بالتسمية)
ويجوز جرم على أن يراد بالتكبير ذكر فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير أو لم يكن ويلزم على وجهه الرفع تكرار قوله بعد
والقومة ويمكن دفعه بأن يراد من القومة القومة بعد الرفع من الركوع اه با كبر (قوله إذا ركع أحدكم فليقل) ظاهره وهو الوجوب
متروك أجمعًا اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد إلى آخره) (١٠٧) وفي رواية على سبعة أرباب

أي أعضاء اه كما في قوله
وأما وضع القدمين إلى آخره
وسمي كل واحد من هذه
الجله عظمًا باعتبار الجلدة
وان اشتمل كل واحد منها
على عظام ويحتمل أن يكون
ذلك من باب تسمية الجلدة
باسم بعضها اه غاية (قوله)
فقد ذكر القديري أنه
فرض إلى آخره وفي الجلال
ما ذكر القديري يقتضي
أنه إذا رفع أحد قدميه
لا يجوز وقد رأيت في بعض
النسخ أن فيه روايتين وفي
الخلاصة ولو وضع إحدى
رجليه يجوز ولم يذكر
الكرهية وذكر الكراهية
في فتاوى قاضيان وعدم
الجواز عند ترك وضع
الرجلين وفي جامع الترمذي
لو وضع اليدين أو الرجلين
جاره كما في مع حذف
قال الكمال وأما اقتراض
وضع القدم فلأن السجود
مع رفعهما بالتلاعب أشبه
منه بالتعظيم والاجلال

وجهه الله (وجهر الامام بالتكبير) لاحت إلى الاعلام بالخول والانتقال ولهنا من رفع اليدين أيضا
قال رحمه الله (والثمانية والثلاثون سرًا) لقل المستفيض على ما يأتي بيان كل واحد
في موضعه ان شاء الله تعالى وقوله سرًا راجع إلى الأربعة قال رحمه الله (ووضع يمينه على يساره
تحت سترته) وقال الشافعي رحمه الله يضع على الصدر لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يضع على
الصدر وهو في الصلاة ولأن الوضع على الصدر أقرب إلى الخضوع من الوضع على العورة ولنا حديث
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن من السنة وضع اليدين على الشعا تحت السر ولا ما قرب إلى التعظيم
كلمين يدي الملوكة ووضعهما على العورة لا يضرفوقا التيب فكذلك لا تأمل لأنهما ليس لهما حكم العورة في
حقه ولهذا أضع المراتب على صدرها وان كان عورة قال رحمه الله (وتكبير الركوع) لما روى أنه عليه
الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض قال رحمه الله (والرفع منه) أي الرفع من الركوع
سنة وأعراب الرفع بالرفع عطفًا على التكبير ولا يجوز خفضه لأنه لا يكبر عند الرفع من الركوع وإنما
يأتي بالتسميع وروى عن أبي حنيفة أن الرفع منه فرض والعصم الأول لأن المقصود الانتقال وهو
يتحقق بغيره بأن يضط من ركوعه قال رحمه الله (وتسبيحه ثلاثا) أي تسبيح الركوع لقوله عليه
الصلاة والسلام إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك أدناه أي أدنى كمال
السنة والفضيلة قال رحمه الله (وأخذ ركبتيه بيديه وتفرج أصابعه) لقوله عليه الصلاة والسلام
لأنس إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وتفرج بين أصابعك قال رحمه الله (وتكبير السجود) لما
روى أن لو قال وتكبير السجود والرفع منه كان أولى لأن التكبير عند الرفع منه سنة وكذلك الرفع نفسه
وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه فرض وجه الأول أن المقصود الانتقال وقد يتحقق بغيره بأن يجرد
على الوضوء ثم تزع ويسجد على الأرض ثانياً ولكن لا يتصور هذا إلا عند من لا يشترط الرفع حتى
يكون أقرب إلى الجلوس قال رحمه الله (وتسبيحه ثلاثا) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا سجد
أحدكم فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاثا قال رحمه الله (ووضع يديه وركبتيه) يعني وضعهما على
الأرض حالة السجود لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعدم اليدين
والركبتين وهو سنة عندنا للتحقق بالسجود بدون وضعهما وأما وضع القدمين فقد ذكر القديري أنه
فرض في السجود قال رحمه الله (واقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى) يعني في حالة القعود للشهد
لأنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك قال رحمه الله (والقومة والجلدة) أي القومة من الركوع
والجلدة بين السجدين وهما ستان هذان خلافاً لابي يوسف وقد تقدم الوجه في تعديل الأركان

ويكفي موضع أصبع واحدة اه (قوله في حالة القعود للشهد) أي في القعدتين اه ع (قوله وهما ستان) أي بائنا المساجع بخلاف
الطمانينة على ما سمعت من الخلاف اه فتم قال في فتح القدير وينبغي أن تكون القومة والجلدة واجبتين لأن الواجبين للواحدة والواحدة
السنة الأربعة والدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها طهره في الركوع
والسجود قال الترمذي حديث حسن صحيح ولعله كذلك عندهما ويدل عليه إيجاب سجود السهو فيه فمما ذكر في فتاوى قاضيان في
فصل ما يوجب السهو قال المصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى يحسبها سجدة أو سجدة واحدة في قول أبي حنيفة ومحمد
وجهه الله تعالى وعليه السهو ويحصل قول أبي يوسف أنها فرائض على الفرائض العلية وهي الواجبة فيرفع الخلاف اه (قوله)
خلافاً لابي يوسف) أي فإنه يقول بالقومية اه

(قوله وفي قوله القومة نوع اشكال الى قوله تكرارا) ليس هو ثابت في خط الشارح رحمه الله وانما هو موجود في بعض نسخ الشرح التي ليست بخط الشارح فليعلم ذلك قلت وعلى تقدير ثبوتها في خط الشارح فالمراد بالقومة حقيقة تها وبالرفع ما يعلق عليه اسم الرفع لاحقة القيام وبذلك كرنا يحصل الجواب عن المنع ويرتفع الاشكال ودعوى التكرار والله اعلم بالصواب اه (قوله وهو القومة فيكون تكرارا الى آخره) تقدم الجواب عنه اه (قوله كما اختاره الطحاوي) أي لقوله عليه الصلاة والسلام من ذكر كرت عنده ولم يصل على فقد جفائي اه قال في الفتح طاهر السوق التقابل بين قول الطحاوي والقول بالمرة ولا ينبغي ذلك لان الحرب مرة مراد فائله الانتراض ولا ينبغي ان يحصل قول الطحاوي عليه كذا كر لان مستنده خبير واحد وهو غير مخالف في أنه لا كفار يجتمع مقتضاه بل التفسير بل التقابل بين القول باستصحابه (١٠٨) اناذ كرو قول الطحاوي والاولى قول الطحاوي وجعل في الفقه قول الطحاوي أصح

وفي قوله القومة نوع اشكال فانه قد تقدم من قريب أن الرفع من الركوع سنة وهو القومة فيكون تكرارا قال رحمه الله (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء) يعني بعد التشهد في القعدة الأخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى أحدكم فليبدأ بالتسليم على الله تعالى ثم بالصلاة ثم بالدعاء وقال الشافعي رحمه الله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض لقوله تعالى مساواة عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر خارج الصلاة فتعين في الصلاة ولا يلزم ترك الامر ولنا أنه عليه الصلاة والسلام علم الاعرابي فرائض الصلاة ولم يعلم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان فرضا لعله وكذا لم يروى في تشهد أحد من الصحابة ومن أوجبها فقد خالفنا لا نأمر وقال جماعة من أهل العلم إن الشافعي رحمه الله خالف الاجماع في هذه المسئلة وليس له سلف يقتدى به منهم ابن المنذر ومحمد بن جرير الطبري والطحاوي رضي الله عنهم وليس في الآية دلالة على ما قال لان الامر لا يقتضي التكرار بل يجب في المرة كما اختاره الكرخي أو كذا كر النبي صلى الله عليه وسلم كما اختاره الطحاوي فعلى التقديرين قد وفتنا بموجب الامر بقولنا السلام عليك أيها النبي فلا يجب ثانيا في ذلك الجلوس اذ لو وجب لكانت غلبة العبادة أخرى لان الصلاة لا تخلو عن ذكره عليه الصلاة والسلام فيكتفي بمرق في كل مجلس قال رحمه الله (وآدابها) أي آداب الصلاة (نظره الى موضع سجوده) أي في حالة القيام وفي حالة الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده الى أن يتبته وفي قعوده الى جهه وعنده التسليمه الاولى الى منكبه اليمين وعنده الثانية الى منكبه اليسار لان المقصود ان الخشوع وترك التكلف طارضا تركه وقع بصره في هذا الموضع قصد اوله بقصد قال رحمه الله (وكظم فيه عند التثاؤب) أي امساك فمه والراية سده لقوله عليه الصلاة والسلام التثاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا تثاؤب أحدكم فليكظم ما استطاع ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا تثاؤب أحدكم فليدبه يدهما استطاع فان أحدكم اذا تثاؤب ففك منه الشيطان قال رحمه الله (واخراج كفيه من كيه عند التكبير) لانه أقرب الى النواضع وأبعد من التشبه بالجبارية وأمكن من نشر الاصابع قال رحمه الله (ودفع السعال ما استطاع) لانه ليس من أفعال الصلاة ولهذا لو كان بغير عذر فقد صد صلاة فيجتنبه ما أمكنه الاجتناب عنه قال رحمه الله (والقيام حين قيل حي على الفلاح) لانه أمر به فيستحب المسارعة اليه وان لم يكن الامام حاضرا لا يقومون حتى يصل اليهم ويقف مكانه في رواية وفي أخرى يقومون اذا اختلط بهم وقيل يقوم كل صف ينتهي اليه الامام وهو الاظهر وان دخل من قدام وقفوا حين يقع بصرهم عليه وعند زفر يقومون حين قيل قد قامت الصلاة الاولى ويحرمون عند الثانية قلنا هذا اخبار عن قيام الصلاة فلا بد من القيام قبله ليكون صادقا في اخباره

واختيار صاحب البسوط قول الكرخي بعد النقل عنهم ما ظاهر في اعتبار التقابل ثم الترجيح وهو بعيد لما قلنا اه فتح قال الكمال رحمه الله وموجب الامر القاطع الافتراض مرة في العصر في الصلاة أو خارجها لا يفتضى التكرار وقتلناه اه واعترض على قول الطحاوي نحر الاسلام في الجامع الكبير بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم تخل عن ذكره فلو وجبت كذا كر لا نجد فراغا عن الصلاة عليه مدة عمرنا وأجيب عنه بأن الفراغ يوجد بالتدخل كافي في صلاة التلاوة اذا انحدر المجلس لكن لقائل أن يمنع هذا الجواب بأن التدخل يوجد في حق الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه وفي قوله جفائي دلالة عليه ولا تدخل في حقوق

العباد ولهذا قالوا من عطف وجدا لله مرارا في مجلس ينبغي للسامع أن يشعته في كل مرة ويجيب عن اعتراضه بأن قال نقول المراد من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الموجب للصلاة عليه الذكر المسموع في غير ضمن الصلاة عليه قال الامام السرخسي واختارناهما مستحبة كذا كر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه الفتوى اه ابن فرشتا (قوله وآدابها) هي ستة على ما ذكره اه ع (قوله في المتن نظره الى موضع سجوده الى آخره) أي مطلقا سواء كان في حال القيام أو الركوع أو التشهد وفي رواية في حال القيام فقط اه نازي (قوله وفي قعوده الى جهه) قال الرازي في شرحه ومن خطه نقلت وفي التشهد الى مسجده اه (قوله في المتن واخراج كفيه من كيه عند التكبير) أي الاولى لا عند الخوف من البرد اه ع (قوله ولهذا لو كان بغير عذر) أي وحصلت منه عروف اه ع (قوله في المتن والقيام) أي قيام الامام والقوم اه ع قال في الوجيز والسنة ان يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح اه ومثله في المبثي اه

(قوله في شرع) أي المصلي وهو الامام اه (قوله لما إلى آخره) هذا كله جواب عن قوله محافظة على فضيلة متابعة المؤذن في الجواب
عن قوله وإعانة المؤذن على الشروع اه

فصل أي بيان الشروع في الصلاة وبيان أحوالها اه عني (قوله في المتن وإذا أراد) أي المكلف اه ع (قوله في
المتن في الصلاة) أي صلاة كانت اه ع (قوله في المتن كبير) إلا أن يكون أخرس أو أصم لا يحسن شيئاً كما يأتي قريباً اه ع (قوله في المتن على
من يقول يكون شارباً بالنسبة إلى آخره) أي وهو الزهري وإسماعيل بن علية وأبو بكر الأصم والأوراعي وطائفة اه غايه قال في الدراية
ولا يصح الاقتراح إلا في حالة القيام حتى لو كبر فاعدا ثم قام لا يصير شارعاً ولو جاء (١٠٩) إلى الامام ففني ثم كبر فان كان

إلى القيام أقرب يصح والا فلا
اه (قوله ولا يلزمه التصديق
باللسان) أي لأن الواجب
حركة بلفظ مخصوص فإذا
تعذر نفس الواجب لا يحكم
بوجوب غيره لا بدليل
اه فتح (قوله في المتن ورفع
يديه) أي يجعل باطن
كفيه نحو القبلة اه كأي
(قوله والأصح أنه يرفع أولاً
إلى آخره) وظاهر كلام
المصنف أنه يكبر أولاً ثم يرفع
لكن قد يقال إن الواو لا
تقتضي الترتيب وحينئذ
فيصح كلام المصنف على
الأصح اه (قوله لأن في
فعله يفتي الكبيراء عن غير
الله تعالى) أي يرفع اليد
العرف بقيد الانكار والفتي
فالصلي بفعله يفتي الكبيراء
عن غير الله تعالى وبقوله
يشتبه تعالى والفتي مقدم
على الإتيان اه (قوله يفتي
بما يأم به شخصي
أذنيه) قال فاضيفان في
فتاواه ويرفع يديه حمداً
أذنيه موعس طرفاً بأمه

قال رحمه الله (وشرع الإمام مذ قبل قد قامت الصلاة) وهذا عندهما وقال أبو يوسف يشرع إذا فرغ
من الإقامة محافظة على فضيلة متابعة المؤذن وإعانة المؤذن على الشروع معه لهما أن المؤذن أمين وقد
أخبر بقيام الصلاة فيشرع عندهما صوتاً لكلامه عن الكذب وفيه مسارعة إلى المناجاة وقد تابع المؤذن
في الأكثر فيقوم مقام الكل على أنهم قالوا المتابعة في الأذان دون الإقامة
(فصل) قال رحمه الله (وإذا أراد الدخول في الصلاة كبر) لما تولى وقوله صلى الله عليه وسلم
إذا قلت في الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر والامر للوجوب فيكون حجة على من يقول
يكون شارعاً بالنسبة وحدها وفي المبسوط ولو نوى الآخر والأي الذي لا يحسن شيئاً يكون شارعاً بالنسبة
ولا يلزمه التصديق باللسان قال رحمه الله (ورفع يديه حمداً أذنيه) لما روينا وهذا اللفظ لا يقتضي
المقارنة ولا المفارقة لأن الواو لطلق الجمع وقال الصفار وشيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده يرفع يديه
مقارنة للتكبير وهو مروي عن أبي يوسف لأن رفع اليدين سنة التكبير فيقارنه كتكبيرات الركوع
والسجود والأصح أنه يرفع أولاً ثم يكبر لأن في فعله يفتي الكبيراء عن غير الله تعالى والفتي مقدم كافي كلمة
الشهادة وكيفيته أن يرفع يديه حتى يحاذي بأهميه شصتي أذنيه وبرؤس الأصابع فروع أذنيه
وقال الشافعي يرفع يديه إلى منكبيه وعلى هذا تكبيرة القنوت والأصابع لما روي أنه عليه الصلاة
والسلام رفع يديه إلى منكبيه ولنا حديث وائل بن حجر وأنس والبراء بن عازب رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حمداً أذنيه ولا ترفع اليد لأعلام الأصم وهو عما قلنا وما
رواه محمود على حالة العذر لأن وائلاً قال ثم أتيت من العام المقبل وعليهم الأكسية والبرانس فكانوا
يرفعون فيها إلى مناكبهم فلم أن ذلك كان لعذر الرد ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم
يأت به لقوات محله وأن ذكره في أثناء التكبير رفع لأنه لم يفت محله وإن لم يمكنه إلى الموضع المسنون دفعهما
قدرا ما يمكن وإن أمكنه رفع أحدهما دون الأخرى رفعها لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر
فأتوا منه ما استطعتم وإن لم يمكنكم الرفع إلا بالزيادة على المسنون رفعهما لأنه أقي بالمسنون ولا يستطيع
الامتناع عما زاد والمرأة كل رجل في الرفع فملاهما ما يحسن عن أبي حنيفة لأن يدها ليست بعورة
والصحيح أنها ترفع إلى منكبيها لأنه أستر لها قال رحمه الله (ولو شرع بالتسبيح أو بالتهليل أو بالفارسية
صح كالأول أجمعاً) أي لو قرأ القرآن بالفارسية طبعاً عن القراءة بالعربية بشرط العجز لنصح بالاجماع
أما الاقتراح فالذكر هنا قول أبي حنيفة ولكن الأولى أن يشرع بالتكبير وهل يكبره الشروع
بغيره أم لا ذكر صاحب الذخيرة أنه يكبر في الأصح وقال السرخسي الأصح أنه لا يكبره وقال أبو يوسف إن
كان يحسن التكبير لم يجز إلا الله أكبر والله أكبر والله أكبر والله أكبر وقال الشافعي لا يجوز

شصته أذنيه بأصابعه فوق أذنيه اه (قوله والصحيح أنه ترفع إلى آخره) قال في القنية بعد أن رقم لشرح البقائي ترفع المرأة يديها في
التكبير إلى منكبيها حمداً أذنيه باقيل هو السنة في المرتبة فالامة فكأرجل لأن كفها ليست بعورة اه (قوله في المتن ولو شرع بالتسبيح
الخ) أي بان قال سبحانه عسى الله أكبر اه ع (قوله في المتن أو بالتهليل) أي بان قال لا إله إلا الله اه (قوله في المتن أو بالفارسية)
أي بان قال خسداً يندرك بمعنى الله أكبر وكذا سائر لفظان الهم مثل السريانية والعبرانية والتركية والهندية كما سأتى اه (قوله
ذكر صاحب الذخيرة أنه يكبره) أي تتركه السنة المتواترة اه غايه قال النكاح وهو الأولى اه (قوله الأصح أنه لا يكبره) أي لما روي عن
بجاءه أنه قال كان لا يأمهم الصلاة والسلام يفتنون الصلاة بلاه إلا الله ونينا من جلهم اه كأي (قوله والله أكبر إلى آخره)
فيه أنه لا بد من تقديم الاله والله لا بد من هذه اللفظ وقد روي الأول عن أبي يوسف فلو قال أكبر الله لا يجوز والثاني ليس بلازم

بل لو كان كبيراً والبار بارئاً أيضاً اه فتح (قوله) وجعل قول الشافعي رضي الله عنه ان زيادة الالف واللام لا تزيد الا تكبيرا) أي لانه
يفسد الحصر اه (قوله) وقد جاء (أي) فعل (قوله) ولا يحنيفة قوله تعالى وربك فكبر) أي وقوله تعالى وذكرا سم ربه ففعل اه
(قوله) والاصل في النصوص أن تكون معللة) أي والتعبد على خلاف الاصل اه (قوله) والمقصود من التكبير إلى آخره) حتى يقتصر
على لفظ أ كبير بل الواجب تعظيم الله تعالى ولو كبر متعجبا ولم يرد به التعظيم لم يجز اه غايه (قوله) حتى يقولوا لا اله الا الله إلى آخره
ثم لو قال لا اله الا الرحمن أو العزيز كان مسلما فانما جاز ذلك في الايمان الذي هو أصل في فروع أول اه غايه (قوله) ثم الاصل عندهما
أي أي حنيفة ومحمد اه (١١٠) (قوله) أن ما مجرد للتعظيم) أي لا يحاط له شيء آخر اه (قوله) وما كان خيرا) أي عن

أمر غير التعظيم اه (قوله)
يصير شارعا عند أي حنيفة
وفي التسمية والبدائع أن
صحة الشروع بالاسم وحده
رواية الحسن عن أبي
حنيفة وبشر عن أبي
يوسف عن أبي حنيفة
وفي ظاهر الرواية لا يصير
شارعا واعتبر الاسم مع
الصفة فيه اه غايه
(قوله) الابل بالاسم والصفة)
أي لأن الحكم بشئ على
شئ آخر لا يتم بالتعظيم
محكم على المظم فلا بد من
لفظ يدل عليه اه كما
وفائدة الخلاف على ثلاث
الرواية نظهر في حاشي
طهرت وفي الوقت ما يسمع
الاسم فقط تجب الصلاة
عند اختلافهما اه فتح
قال العيني رحمه الله ولو
أبدل الكاف فاقا يصير شارعا
لأن العرب تفعله اه (قوله)
وفي فتاوى الفضلي بالرحمن
يصير شارعا) أي لانه لم
يستعمل في غيره في كلام

الابلاولين وقال مالا لا يجوز الا بالاول لانه المنقول عنه عليه الصلاة والسلام والتعليل للتعبدية
يؤدي إلى تعطيل المنقول فلا يجوز وجه قول الشافعي أن زيادة الالف واللام لا تزيد الا تكبيرا
فيجوز وجه قول أبي يوسف أن فعل تقتضي الزيادة بعد مشاركة غير ما في الصفة وفي صفات الله
لا يمكن فكان معنى فعمل إذا لى شاركه فيها أحد وقد جاء في كلامهم معنى فعمل قال الشاعر
ان الذي سئل السامعي لنا • يتادعاه أعز وأطول
أي عز زطويل وقال تعالى لا يسلاها الا الشقى والشقى وقال عز وجل وسينبئهم الاتني أي النبي
وقال عز من قائل وهو أهرن عليه أي هين عليه ومحمد مع أي حنيفة في العربية حتى يكون شارعا بأي
لفظ كان من العربية انا كان راديه التعظيم ومع أبي يوسف في الفارسية حتى لا يكون شارعا في الصلاة
إذا كان يحسن العربية لأن لفظة عربية مزينة على غيرها ولا يحنيفة قوله تعالى وربك فكبر أي فظم
وهو يحصل بأي لسان كان والاصل في النصوص أن تكون معللة لما عرف في موضعه فلا يصح
عنا البدليل والمقصود من التكبير والصلاة التعظيم وقد حصل فلامعني لا يجاب المعين مع علمنا أنه لم
يجب لعينه فصار نظير قوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فلو
أمن غير العربية جازا جاعا الحصول المقصود وكذا التسمية في اللحم والتسمية عند الذبح يجوز بها
بالاجماع فكذلك هذا وعلى هذا الخلاف الخطبة والقنوت والشهد وفي الأذان يعتبر المتعارف ثم الاصل
عندهما أن ما مجرد للتعظيم من أسماء الله تعالى جاز الافتتاح به نحو الله هو سبحانه الله ولا اله الا الله
وما كان خيرا لم يجز نحو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولو قال بسم الله
الرحمن الرحيم لا يصير شارعا لانه للتبرك فكأنه قال اللهم برك لي وقيل يصير شارعا ولو ذكر الاسم
دون الصفة بأن قال الله أو الرحمن أو الرب أو الكبير أو أوالا كبير ولم يزد عليه يصير شارعا عند
أبي حنيفة ولا يصير شارعا عند محمد مالا بالاسم والصفة ومما اده المبتدأ والخبر وفي البناء لو قال أحل
أو أعظم لا يصير شارعا جاعا وفي فتاوى الفضلي بالرحمن يصير شارعا وبالرحيم لا لأنه مشترك ولو
افتتح بالله لم يصير شارعا في رواية لأن معناه اللهم أنا بخير عند الكافرين ويصير شارعا في أخرى لأن
معناه يا الله عند البصريين فيكون تعظيما خالصا وأما القراءة بالفارسية بخاتمة في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز إذا كان يحسن العربية لأن القرآن اسم لمنظوم عربي لقوله تعالى أنا جلناه
قرأ معا ربنا وقال تعالى أنا أنزلناه قرأ معا ربنا والمراد تنظمه ولا يحنيفة قوله تعالى ولله في زبر
الاولين ولم يكن فيها هذا النظم وقوله تعالى ان هذا الذي نصف الاول نصف ابراهيم وموسى نصف
ابراهيم كانت بالسريانية ونصف موسى بالعبرانية فدل على كون ذلك قرأنا وما نلباه لا ينبغي كون

المسلمين اه (قوله) ويصير شارعا في أخرى إلى آخره) قال في التسمية والخطب وهو الاصح اه غايه (قوله) لان
مضما لله) لان المسبب يدل من حرف النداء اه غايه قال في الدراية قال شيخنا رحمه الله والاصح قول أهل البصرة بدليل قوله تعالى
واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندنا فاعذبنا بالخير ما نصدق معنى الآية لان سؤال
العذاب مع قولهم اقصدا بالخير من ناقض اه (قوله) نصف ابراهيم كانت بالسريانية إلى آخره) قال ابن سلام اعلمت اللغة
سريانية لان الله تعالى حين علم آدم الاسماء علمه سرامن الملائكة وأنطقهم بها وقال محمد بن حرم انما نطق ابراهيم بالعبرانية حين عبر النهر
فأمر من غرود وقد كان غرود قال للذين أرسلهم خلفه إذا رأيتم في تكلم بالسريانية فرتوه فلما أدركوه استنطقوه فقول الله لسانه
عبرانيا وذلك حين عبر النهر فسميت تلك عبرانية أول ش يخافى للعيني

(قوله سوى الفارسية هو الصحيح) احتراز عن تخصيص البردي قول أبي حنيفة بالفارسية اه فتح (قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف) أي لغات (قوله جازت صلاته) أي بالاتفاق اه (قوله ويروي رجوعه إلى آخره) قال العيني رحمه الله وأما الشروع بالفارسية أو القرايم فهو جاز عند أبي حنيفة مطلقاً ولا يجوز إلا عند الجمهور فالتقوى وصح رجوع أبي حنيفة إلى قولهما اه (قوله لأنه غير مقطوع به) لجواز أن يكون مراده تعالى غير ذلك التفسير ولأنه (١١١)

فيما إذا بدل لفظاً عربياً بلفظ
عجمي عاتله وزاومعني اه
(قوله ولا يوضع في القومة)
أي من الركوع والسيود
قال في فتح القدير ثم الإرسال
في القومة بناء على الضابط
المذكور يقتضي أن ليس
فيها ذكر منون وأما بان
إذا قيل بان التمسيد
والتمسيع ليس سنة فيها
بل في نفس الانتقال إليها
لكنه خلاف ظاهر
النصوص والواقع أنه قلما
يقع التمسيد إلا في القيام
حالة الجمع بينهما اه (قوله
وقيل سنة) وهو قول محمد
اه (قوله على المفصل) أي
مفصل الأصابع اه يعني
(قوله وقوله مستفتحاً إلى
آخره) المقتدى هل يأتي
بالنشاط إذا أدرك الإلهام في
القيام أو الركوع ذكر
الكرخي أني لا أحفظه
رواية عن أصحابنا إلا أني
أبني ما يبدأ الإمام بالقراءة
وقال بعضهم إذا كانت
الصلاة لا يهرق فيها أني
وان كان الإمام يقرأ بخلاف
صلاة الجهر وقال عيسى بن
النضر الصحيح عندي أنه ينبغي
وان كان الإمام في القراءة وفي

غير العربية قرأاً لأنه مكوت عنه ويجوز بأي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لأن المنزل
هو المعنى عنده وهو لا يختلف باختلاف اللغات والصحيح أن القرآن هو النظم والمعنى جميعاً عنده
لأنه مجزأة لئلي صلى الله عليه وسلم والاعجاز وقع بهما جميعاً لأنه لم يجعل النظم ركناً لازماً في حق
جوار الصلاة خاصة رحمة لأنهم ليست بحالة الإظهار وقيل بالتخفيف في حق التلاوة ألا ترى أنه عليه
الصلاة والسلام قال أنزل القرآن على سبعة أحرف فكذلكها هنا والخلاف في الجواز إذا اكتفى به
والاختلاف في عدم الفساد حتى إذا قرأ معه بالعربية قدر ما يجوز به الصلاة جازت صلاته ويروي
رجوعه إلى قولهما ما عليه الاعتماد ولا يجوز بالتفسير بالإجاء لأنه غير مقطوع به قال رحمه الله
(أو يجمع ويسميها) أي بالفارسية وهو جاز بالاتفاق لأن الشرط فيه الذكرو وهو حاصل بأي لغة
كان قال رحمه الله (لا باللهم اغفر لي) أي لا يكون شارباً بقوله اللهم اغفر لي لأنه مشوب بحاجته
فلم يكن تعظيماً خالصاً ولو قال اللهم لم يزد عليه اختلافاً وقد ينه قال رحمه الله (ووضع يمينه
على يساره تحت سترته مستفتحاً) لما رويناه وهو سنة القيام الذي فيه ذكر حتى يضع كانه من
التكبير وفي القنوت وتكبيرات الجنائز ولا يوضع في القومة وتكبيرات العيد وقيل سنة القيام مطلقاً
حتى يضع في الكل وقيل سنة القراءة فقط حتى لا يوضع حالة السجدة واختلقوا في كيفية الوضع قيل
يضع الكف على الكف واختار بعضهم وضعها على المفصل وعند أبي يوسف يقبض يده اليمنى على راس
يده اليسرى وقال محمد يضعها كذلك ويكون الراس في وسط الكف واختار الهندواي قول أبي
يوسف وقال صاحب المقيد يأخذ راسه بها بالتصريح والاهتمام وهو المختار لأنه يلزم من الأخذ الوضع
ولا ينكسر وقوله مستفتحاً هو حال من الواضع أي يضع قائلاً سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جندك ولا اله غيرك ولا يزيد عليه في القرض وعن أبي يوسف يضم اليه وجهه ويضع يده اليمنى في القرض
فطر السموات والأرض حنيفاً وما آمن المشركون من ملأ في ونسكي وجهي ويحيى ويحيى قلوب العالمين
ويبدأ بأيهما شاء لما روي جازاً أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع بينهما وقال الشافعي يأتي بالتوجه
فقط لما روي عن علي رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال
وجهت وجهي إلى آخره ولما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم إلى آخره وأما الجماعة وهو مذهب أبي بكر الصديق وعمر وابن
مسعود وجهود التابعين رضي الله عنهم فيكون سجدة عليهما ورواية جابر عن حمزة على التهجيد وما رواه
الشافعي كان في الابتداء ثم تسبح وعن أصحابه في قوله تعالى تسبح بحمدهم حين تقوم قالوا يقول حين
يقوم للصلاة سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ولأن ما قلنا شاعراً لله تعالى مكان أولى من إخباره كما
في حالة الركوع والسجود حيث لا يشتغل بإخباره فيقول اللهم لا تركعت أو سجدت وإنما يشتغل
بالتسبيح والاولى أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لأنه يؤدي إلى تطويل القيام مستقبل القبلة وهو مذموم
شرعاً قال عليه الصلاة والسلام ما لي أراكم سامدين أي مقبرين وقيل لا بأس به بين التنية والتكبير لأنه
أبلغ في العزلة قال رحمه الله (وتعذر القراءة فأتى به السجود لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد)

الركوع ما لم يصف قوت الركوع وعن ابن المبارك أنه لا يأتي وعن الجصاص أنه يأتي اه صغوى (قوله رواء الجماعة) كذا في نسخة المصنف
وأما ما في بعض النسخ رواء الأربعة فمن الكتاب وهو الصواب لا ما وقع في نسخة المصنف أنه يرد البخاري ولا مسلم عن عائشة رضي الله
عنها فروا وأما ذكره مسلم عن عمر من قوله وهو منقطع فان عبدة بن أبي لسان يرويه عن عمرو لم يذكره والله أعلم اه (قوله ورواية جابر
محمولة على التهجد) أي التنفل لأنه مبني على المسألة فتشوق فيه بما شاعروا ما القرائن فيقتصر فيها على ما اشتهر وإنما يؤيد بقوله جل شأنه
فيها أنه لم يذكر في المشاهير اه (قوله في المتن وتعذر سراً) وإنه متصلاً على الخيال أو على أنه متصلاً بغيره أي تعذر تعذر سراً اه ع

(قوله بديل رواية أنس إلى آخره) لا يفتي أنه استدلال بالشئ على نفسه اه يحيى ولعل الشارح أراد بالرواية الأخرى عن أنس الآتية في دليل مالك أنه عليه الصلاة والسلام كان يفتح القراءة بالمذهب العليلين وحينئذ يصح الاستدلال على الحمل المذكور (ق) كما ذكره هلمن سبق البراع اه (قوله وقال) (١١٢) أبو يوسف الصلاة وهو الأصح كذا في الخلاصة والخيرة اه قال في فتح القدير

على قول أبي يوسف يستعيد المسبوق مرتين إذا افتتح وإذا قرأ فيما يقضي ذكره في الخلاصة اه (قوله) وهو قريب من الأول) لانه طلب الاطاعة من حيث المعنى والمزيد قرب في المعنى من الثلاث اه كما ولا اشتراكهما في الحروف الاصول اه (قوله الا في الاولى في رواية إلى آخره) هي رواية الحسن عنه اه فتح وفي شرح الزاهدي والاحسن أن يسمى في أول الفاتحة في كل ركعة في قول أصحابنا كلهم لا يختلف الرواية عنهم ومن قال مرة فقد غلط انما الاختلاف في وجوبها فعندهما يجب في الثانية كالاول وفي رواية هشام والمعل عن أبي حنيفة أنها لا تجب الا مرة ثم قال الحسن والصحيح هو الوجهين في كل ركعة اه مرويات حاشية بخط العلامة ابن أمير حاج نصها وغلط الخطبان الاتيان بها اما أن يكون على أنها من القرآن الواجب في الصلاة أو من غيره فان كان الاول فقد أجمع العلماء على أنه لا يجب في الصلاة قرآن

قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءة القرآن كما تقول إذا دخلت على السلطان فأتاه أي إذا أردت الدخول عليه وقالت الظاهرية يستعذ بعد القراءة بظاهر النص وقد بيناهما وقال مالك لا يستعذ وكذا الأباقي بالتثنية لمحدث أنس كما نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفخون الصلاة بالمذهب العليلين وفي رواية بآية القرآن ولنا ما نلوه من حديث أبي سعيد أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وعليه الاجماع والمراد بالصلاة فيما روى القراءة بديل رواية أنس أنه عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر وعثمان كانوا يستفخون الصلاة بالمذهب العليلين والقراءة تسمى صلاة كما قال عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين أي قراءة الفاتحة بديل سياقه وقال عطاه والثوري يجب التعوذ عند القراءة مطلقا رجوعا إلى ظاهر الأمر وهو محال للاجتماع ولا حجة لهما في الآية لان الأمر قد يكون للاستصحاب وانما يسر به لقول ابن مسعود أربع يختمهن الامام وذكر منها التعوذ وقوله للقراءة هو قولهما وقال أبو يوسف الصلاة لانه دفع وسوسة الشيطان فيما يكون تبعاً للتثنية لانه من جنسه لا القراءة فيتعوذ عنده كل من يفتي كالقندي ويقدم على تكبيرات العبد لكونه تبعاً للتثنية وعندهما تبعاً للقراءة فيأتي به كل من يقرأ كالمسبوق إذا قام للقضاء ويؤخر عن تكبيرات العبد لانه تبع للقراءة ولا يأتي به القندي لانه لا يقرأ وكيفيته أن يقول أستعذ بالله من الشيطان الرجيم على ما اختاره الهندواني وهو اختيار حمزة من القراء لما اقتضته القرآن واختار شمس الأئمة أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قريب من الاول وهو ظاهر المذهب وهو اختيار أبي عمرو وطاهر وابن كثير من القراء قال رحمه الله (وسمى سرا في كل ركعة) وقال الشافعي يجهر بالتسبيحة عند الجهر بالقراءة لما روى أبو هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وكان عمر وعثمان وعلي يجهرون بها ولنا ما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال حلفت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم وقال أبو هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجهر بها ذكره أبو عمرو في الانصاف وما رواه ليس فيه دلالة على الجهر أو يحتمل على أنه كان يجهر بها أحيانا للتعليم كما كان يجهر أحيانا بالقراءة في الظهر تعليميا وما روى عن عمر وعثمان وعلي قال عمر بن عبد البر الطبري عنهم ليست بالقوية فلما سئل ان أسألت الجهر لم تبث عند أهل النقل وقوله في كل ركعة أي في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية عن أبي حنيفة ولا يأتي بها الا في الاولى في رواية أخرى عنه جعلها كالتعوذ ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد فانه يأتي بها في صلاة الخافضة ولا يأتي بها في الجهر بقل لا يلزم الاخفاء بين الجهرين وهو شحيح قال رحمه الله (وهي آية من القرآن أتت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة) أي السملة آية من القرآن ليست من أول كل سورة ولا من آخرها وانما أتت للفصل وقال مالك ليست من القرآن الا في النمل فانها بعض آية فيها لان القرآن لا يثبت الا بالقطع وذلك بالتواتر ولم يوجد وقد روى عن أنس بن مالك أنه عليه الصلاة والسلام كان يفتح القراءة بالمذهب العليلين وعن عائشة رضي الله عنها مثله وهذا دليل على أنها ليست من القرآن وقال الشافعي هي من الفاتحة

قبل الفاتحة وأجمع علماءنا على أنها ليست من الفاتحة وعلى أنه لا يجب في الصلاة ذكر غير التشهد والقنوت وتكبيرات العبد وتكبيرات القنوت وأما النص على أنها سنة في عامة الكتب كالفيد والبدائع وغيرها اه (قوله وقال مالك ليست من القرآن إلى آخره) من أنكر كونها من القرآن لا يكفر عندنا وبيانه في أول الكشف الكبير اه (قوله كان يفتح القراءة بالمذهب العليلين) قوله العليلين ليست في نسخة المصنف اه

(قوله قسمت الصلاة) أي الفاتحة (قوله يفتح جهرًا بالحدقة رب العالمين) رب العالمين ليس في نسخة المصنف (قوله لا يقرأ في صلاة ركعتين) أو ثلاث مرات إلى آخره (في فتاوى أبي الليث) سئل عن القراءة في الركعتين من آخر السورة أفضل أم قراءة سورة بتمامها قال إن كان آخر السورة التي أراد قراءتها أكثر من السورة التي أراد قراءتها فقرأ من آخر السورة التي أراد قراءتها (١١٣)

السورة أكثر آية فقرأتها أفضل وفي النخبة معزيا إلى فتاوى أبي الليث ينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة ولا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فان ذلك مكروه عندنا كتر مشايخنا قال نعم من الأئمة الحلواني الأصم أنه لا يكرهه (قوله فواجبتان على ما بينا) أي في قوله وواجبهما قراءة الفاتحة وضم سورة (قوله حتى يؤمر بالعادة) أي بأعادة الصلاة بأعادة الفاتحة (قوله بالعادة بتركها دون السورة) قال في التنبيه في باب القراءة بعدد رقم نجد الأئمة ترجح في قراءة الفاتحة ثم السورة واجبة لكن قراءة الفاتحة أوجب حتى لو تركها في الصلاة يؤمر بأعادة الصلاة ولو ترك الصلاة لا يؤمر (قوله وقد نقلت هذه العبارة عند قوله فيما تقدم وواجبهما قراءة الفاتحة وضم سورة (قوله في المتن وأمن الإمام والمأموم سرا) وفي المحيط وفتاوى الظهيرية لو سمع المقتدى من الإمام ولا الضالين في صلاة لا يجهر فإخفى يؤمن قال مشايخنا لا يؤمن لأن ذلك الجهر لعون لا ينبغي

قولا واحدا وكذا من غيرهما على الصحيح لاجتماعهم على كتابتها في المصاحف مع الأمر بتجريد المصاحف وهو من أقوى الحجج ولما روى عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود ودولحا كم في المستدرکة وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان المسلمون لا يعلمون أن فاتحة السورة حتى ينزل عليهم بسم الله الرحمن الرحيم وهذا نص على أنها أرباب الفصل وأنها ليست من أول كل سورة ولأن آخرها بل هي آية منفردة وعن عائشة أنها قالت إن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق ولم يذكر السجدة في أولها وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك وأجمعوا على أنها ثلاثون آية من غير السجدة ومن الدليل على أنها ليست من الفاتحة ما روى عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما لا يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى جددني عبدي الحديث رواه مسلم فابتدأ التسبيح بالحمد لله رب العالمين فلو كانت السجدة منها لابتدأ بها وقال عليه الصلاة والسلام لا يكره كيف تقرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين ولم يذكر السجدة ولم يذكر عليه الذي صلى الله عليه وسلم وقول أنس وعائشة فيما رواه مالك كنت النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالحمد لله محمول على الجهر أي كان يفتح جهرًا بالحمد لله ولم يجهر بالسجدة وترك الجهر لا يدل على أنها ليست من القرآن لقراءة الفاتحة في الآخرين وكتابتها في المصاحف لا يدل على أنها من أول السورة أو من آخرها ولهذا طولوا بأهال علم أنها ليست منها ألا ترى أن كتاب المصاحف كلهم عدوا آيات السور فأنجزوها من كل سورة وكذا القراء وقال بعض أهل العلم ومن جعلها من كل سورة في غير الفاتحة فقد حرق الاجماع لانهم لم يختلفوا في غير الفاتحة في أنها ليست من السورة واختلفوا في الفاتحة فان قيل لو كانت آية من القرآن لجازت الصلاة عند أبي حنيفة إذا لا يشترط أكثر من آية قلنا نعم لا يجوز الصلاة بها لا يشترط الا نأروا اختلاف العلماء في كونها آية لا لأنها ليست من القرآن قال رحمه الله (وقرأ الفاتحة وسورة أو ثلاث آيات) أما الفاتحة والسورة فواجبتان على ما بينا لكن الفاتحة أوجب حتى يؤمر بأعادة بتركها دون السورة وثلاث آيات تقوم مقام السورة في الإجماع فكأنها وكذا الآية الطويلة تقوم مقامها وهذا لسان الواجب وأما لبيان الفرض والمستحب فبأن في فصل التصرعات أن شاء الله تعالى قال رحمه الله (وأمن الإمام والمأموم سرا) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمن الإمام فأمنوا فأنه من ولفق تأمينه تأمين الملائكة غفره ما تقدم من ذنبه رواه مسلم والبخاري ومالك في الموطأ وقالت المالكية في رواية لا يأمن الإمام بالتأمين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين قسم بينهم أو هي تنافي الشركة ولأن سنة الدعاء تأمين السامع لا الدعاء ولا الضالين فلا يؤمن الإمام لأنه داع والحجة عليهم ما روينا وقولهم سنة الدعاء تأمين السامع لا الدعاء غلط لأن التأمين ليس فيه إلا زيادة الدعاء والداعي أولى به ولا حجة لهم فيما رووه فانه قال في آخره قال الإمام يقولها وقوله سرا هو مذهبنا وقال الشافعي يجهر بها عند الجهر بالقراءة لم يثبت وائل أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين ومذهبنا صوته ولما حديث وائل أنه عليه الصلاة والسلام قال آمين خفض بها صوته رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال عمر

(١٥ - زيلعي أول) وعند الهندواني يؤمن لظاهر الحديث (قوله في المتن وأمن الإمام والمأموم والمأموم خارج الصلاة) (قوله فأنه من ولفق تأمينه) أي في الإخلاص (قوله وهي تنافي الشركة) وجعلوا قوله عليه الصلاة والسلام إذا أمن على بلوغ موضع التأمين اه غاية

(قوله لا وهم أنهم من القرآن فيمنع إلى آخره) حتى قالوا بارتداد من قال لا هم منه اه كأي (قوله في آمين لغتان المدلاني آخره) وهو مختار الفقهاء اه يحيى (قوله والقصر) أي وهو اختيار أهل اللغة اه ع أي ومختار الادباء أيضا اه يحيى (قوله ومعناه استجب) أي دعاءنا (قوله وعليه الفتوى) قال الحارثي له وجه لأن معناه ندعوك قاصدين اجابتك لأن معنى آمين قاصدين اه فتح قال الولولي المصلي اذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب فقال آمين بتشديد الميم فسدت صلاته لأن هذا ليس بشيء وقيل عند أبي يوسف لا تفسد صلاته لأنه بوجه مثله في (١١٤) القرآن وعليه الفتوى ويقول آمين بغير مد ولا تشديد و آمين بالمد دون التشديد

ابن الخطاب رضي الله عنه يحيى الامام ابراهيم بن عاتق وهو بالسجدة وآمين وربنا الحمد ويروي عن شبل قوله عن جماعة من الصحابة بعضهم يقول أربع يخففون الامام وبعضهم يقول خمسة وبعضهم يقول ثلاثة وكلهم بعد التأمين منها ولانه دعاء فيكون مبنيا على الانخفاء ولانه لو جهر بهما عقيب الجهر بالقرآن لا وهم أنهم من القرآن فيمنع منه دفعا للايهام ولهنا لم تكتب في المصاحف ومارواه الشافعي ضعفه يحيى بن معين فلا يلزم حجة وفي آمين لغتان المد والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فاحش وهو من جنس العوام حكاه ابن السكيت حتى لو قال آمين بالمد والتشديد قيل تفسد صلاته وقيل لا تفسد وعليه الفتوى لان بعض أهل العلم قال فيها لغة بالتشديد منهم الواحدى ولانه موجود في القرآن ولو قال آمين بالمد وحذف الياء لا تفسد عند أبي يوسف لانه موجود في القرآن ولو قال آمين بالقصر وحذف الياء ينبغي أن تفسد صلاته لانه لم يوجد في القرآن وعلى هذا لو قال آمين بالقصر والتشديد ينبغي أن تفسد صلاته لما ذكرنا قال رحمه الله (وكبر بلامه) لما روي لما روي عن عبد الله بن أبي أنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يتم التكبير أبدا ولا يكبر ابراهيم النخعي يقول التكبير جزم ويروي خذم بانحاء والقال أي سريع ولان المدان كان في أوله وهي همزة الله تفسد صلاته لانه استقهاهم وان تعدد بكفر لاجل الشك في الكبرياء وان كان في همزة أكبر فكذلك الجواب لما ذكرنا وان كان في ياء أكبر فتسقط تفسد لانه خطأ من حيث اللغة لان أفضل التفصيل لا يحتمل المد لغة ولان أكبر جمع كبير وهو الطبل فيخرج من معنى التكبير وقال بعضهم لا تفسد لان الالف نشأت من الاشباع وهذا بعيد لان الاشباع لا يجوز الا في ضرورة الشعر وان كان المد في لام الله ففسن ما لم يخرج عن حدها قال رحمه الله (وركع ووضع يديه على ركبتيه وفرج أصابعه) لما رويان من حديث أنس وما روي عن ابن مسعود والصحابة رضي الله عنهم من التطبيق وهو أن يصم أحدى كفيه إلى الأخرى ويسلمهما بين فخذه ممدوخ بما روي بتأويل ما روي عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص أنه قال جعلت يدي بين ركبتي فنهاني أبي وقال كان فعل هذا فنهينا ولا يندب إلى التفريغ الا في هذا الحالة لانه أمكن من الاخذ بالركبتين وآمين من السقوط ولما ضم الاصابع الا في حالة السجود ليكون أمكن من الاتعام أي الاتكاء عليها لان قوتها تزداد بالضم وفيما بعد اذا نزل على العادة ولا يتكلف شيئا لانه لا حاجة له اليها وما روي من نشر الاصابع في رفع اليدين عند التمرية محمول على الشر الذي هو ضد الطي قال رحمه الله (وبسط طهره وسوى رأسه بعجزه) لما روي عن وابصة ابن معبد أنه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وروى أنه كان اذا ركع لو كان قد حمله على ظهره لما تحول لاستحواء ظهره وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه أي لم يرفع رأسه ولم يحفضه قال رحمه الله (وسج فيه ثلاثا) أي في الركوع لما روي عن عقبة بن عامر أنه قال لما أنزلت فسبح باسم ربك العظيم قال عليه الصلاة والسلام اجعلوا في ركوعكم ولما

ومعناه بآمين استجب لنا لأنه أمطت ياء النداء وانحلت اللمة اه (قوله) ولو قال آمين بالمد وحذف الياء يشير إلى قوله تعالى وبك آمن ان وعد الله حق اه (قوله في المتن وكبر بلا مثلارويننا) أي من انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع اه (قوله بانحاء والقال) أي المجعلة (قوله لاجل الشك في الكبرياء) وفيه نظر لان الهمزة بحور أن تكون فتقرب فلا يكون هنالك ككفر ولا نساد قاله في العناية اه (قوله) لان أفضل التفصيل لا يحتمل (المد) أي حتى قال مشايخنا لو أدخل المدين الباء والراء في لفظ أكبر عند افتتاح الصلاة لا يصح شارعا بخلاف ما لو فعل المئودن حيث لا يجب إعادة الاذان وان كان خطأ لان أمره أوسع اه كأي (قوله نشأت من الاشباع) أي اشباع فتحة الباء اه (قوله في المتن) ووضع يديه على ركبتيه أي فاصبا يديه وخنيها مشبه

القوس كما يفعل عامة الناس مكروه ذكره في روضة العلماء اه فتح (قوله لما رويان من حديث أنس) أي عند قوله وأخذ ركبتيه بيديه اه وقال الكمال ويبغى أن يكون بين رجليه حالة القيام قدر أربع أصابع اه وفي الواقعات من أصابع اليد اه (قوله ليكون أمكن من الادعام) أي وليقع رؤس الاصابع مواجهة إلى القبلة فقد قال عليه الصلاة والسلام اذا صعد أحدكم فليوجه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع اه كأي (قوله محمول على الشر الذي هو ضد الطي) أي لا التفريغ اه (قوله في المتن وسوى رأسه بعجزه) أي وهو نصقه المؤخر اهع والعجز يذكروا يوتن وهو الرجل والمرأة والهيئة لأمر خاصة ذكره في الصحاح وفي المغرب العجبة تستعار للرجل اه غاية

(قوله قال أبو مطيع) هو الحسن بن علي بن حنيفة اه غايه (قوله لا تجوز صلاته) أي لان عندما ثلاث فرض الصلاة لا يكون للاستصحاب أي دليل حديث الأعرابي (قوله والصحيح أنه يتابعه) أي وعليه عامة المشايخ قال الفقيه أبو جعفر هذا هو الاستصحاب
بمنه أصح بان متابعة الإمام واحدة وتسيبها الر كوع ستة اه وفي الخبر مع الإمام في الر كوع حتى النعال هل ينتظر أم لا قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة وابن أبي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال أبو حنيفة أختني عليه أمر أعظميا يعني الشربة وروى هشام عن محمد أنه كره ذلك مقدار التسيبة والتسيبتين وقال بعضهم يطول التسيبات ولا يزيد في العدد وقال أبو القاسم الصفار كان الحائض غيبا لا يجوز وان كان فقيرا إذا انتظاره وقال أبو الليث ان كان الإمام يعرف الحائض لا ينتظره وان لم يعرفه فلا بأس بما فيه إغانة على الطاعة اه وقبل ان أطال الر كوع لادراك الحائض خاصة ولا يرد اطالة الر كوع للتقرب الى الله فهذا مكروه اذا كان أول ركوعه لله وآخره للجان فقد أشرك في صلاته غير الله تعالى وكان أمر أعظميا ولا يكفر لان اطالة الر كوع لم تكن على وجه العبادة للقوم وانما كانت لاجل ادراك الر كوع وان أطاله للتقرب الى الله كما شرع فيه (١١٥) ويدرك الحائض الر كعة

كان الر كوع من أوله الى آخره صالحا لله تعالى فلا بأس به ألا ترى أن الامام يطيل الر كعة الاولى من الفجر على الثانية ليدرك القوم الر كعة اه فاية ثم قال ويكره قراءة القرآن في الر كوع والسجود والتشهد باجماع الأئمة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيتم أن أقرأ القرآن اذ ركعوا أو سجدوا رواه مسلم اه كما في قوله لان متابعة الامام واجبة قال في الخبر وإذا فرغ الامام من قراءة التشهد قبل قراء المقتضى يتم قراءة التشهد ولا يتابع الامام في القيام ان كان في القعدة الاولى وان كان في الاخيرة ولم يفرغ من قراءة

نزلت سبع اسم ربك الا على قال اجعلوه في سجودكم ويكره ان ينقص التسبيح عن الثلاث أو يتركه كله وقال أبو مطيع لا تجوز صلته لأنه لا أمر عليه الصلاة والسلام بذلك على ما قدمناه وهو لو جوب ولنا أنه عليه الصلاة والسلام علم الأعرابي الصلاة ولم يذكره ولو كان واجبا لذكره وظاهر الآية يتناول الر كوع والسجود دون تسيبها ما فلا يرد عليه بخبر الواحد والامر قد يكون للاستصحاب فيجمل عليه واعلم انه ان ينقص عن الثلاث لما روي من الحديث ولورفع الامام رأسه قبل ان يتم المقتضى ثلاثا ثم ثلاثا في رواية والصحيح أنه يتابعه وكما زاد فهو أفضل للتقرب بعد ان يكون الحتم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجهه عمل القوم منه ولا ياتي في الر كوع والسجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد في الر كوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك نوكات وفي السجود سجود وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فبارك الله أحسن الخالقين لما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقول ذلك وهو محمول على التهجد عندنا قال رحمه الله (ثم رفع رأسه) وقد ينه في فصل الواجبات قال رحمه الله (واكتفى الامام بالتسبيح والمؤمن والمنفرد بالتصعيد) وقال أبو يوسف ومحمد يجمع الامام بين الذي ذكر من الحديث أي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع بينهما ولا نهى عن غيرهما فلا يفسى نفسه وقال الشافعي رحمه الله ياتي الامام والمؤمن بالذكرين لان المؤمن يتابع الامام فيما يفعل ولنا ما روى أبو هريرة وأبو ثور بن مالك أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام مع الله لن جده فقولوا ربنا لك الحمد واه البهاري ومسلم قسم بينهما والقسمتان تاتي الشركة ولا يلزمنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين حيث يؤمن الامام مع القسم لا تانقول عرف ذلك من خارج وهو قوله عليه الصلاة والسلام فان الامام يقولها وقوله عليه الصلاة والسلام اذا آمن الامام فأمنا فان قيل قد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال أربع يحضن الامام وقد عد منها التحميد فقد عرف التحميد أيضا من خارج فوجب أن لا ياتي به قلنا ما رويناه من حديث القسمة مرفوع وحديث ابن مسعود موقوف عليه فلا يعارض المرفوع وما ذكره الشافعي

التشهد فدل على يتابعه وقيل يتم ما بقي قال الفقيه أبو الليث في النوازل اذا ترك الامام التشهد وقام أو سلم في آخر الصلاة المختار عندي أنه يتم تشهدا وإن لم يفعل أجزأه وأبى في موضع آخر المسبوق اذا فرغ الامام من قراءة التشهد ولم يفرغ هو قيل يتم التشهد وقيل لا يتم لانه انما ياتي بالتشهد هنا متابعة للإمام وقد انقطعت المتابعة بسلام الامام وقد قيل يتم لانه بمنزلة ذكر واحد فلو قطعه تبطل بخلاف تسيبها الر كوع والسجود لان كل تسبيحة ذكر على حدة اه (قوله في المتن واكتفى الامام بالتسبيح الى آخره) لكن يقول ربنا لك الحمد في نفسه قال في الهداية وقال يقولها في نفسه اه (قوله ولا نهى عن غيرهما) أي على انه يحمد بقوله سمع الله من عباده ربنا لك الحمد اه (قوله اذا قال الامام مع الله الى آخره) أي قبل الله جل من جده والسماع يذكر ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع الامير كلام فلان اذا قبل ويقال ما سمع كلامه أي رده فلم يقبله وان سمعه حقيقة وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب وفي الفوائد الحمد لله الهاء في جده للسكنة والاستراحة لا للكناية كذا نقل عن الثقات وفي المستصفي الهاء الكناية كافي قوله تعالى واشكروا له اه كما في (قوله فقولوا ربنا لك الحمد) تتمه فأنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه اه (قوله انه قال أربع) قال في الاسرار انه غريب اه كما في (قوله ما رويناه من حديث القسمة مرفوع) أي بروايه أبي موسى الأشعري اه كما في

(قوله لانها تشبه الحماكة) أي كلفنا في جواب المؤذن في قوله بني على الصلاة حتى على القلاح اه غايه (قوله وماروباه) أي أبو يوسف ومحمد اه (قوله محمول الى آخره) هذا الجواب المذكور ضعيفا لانه لم تروصلاته وحده صلى الله عليه وسلم الا أن يحمل على النقل اه يحيى (قوله وكان الطحاوي رحمه الله) يختار قولهما) أي في هذه المسئلة والفضلي وجاعلة من المتأخرين اه كما كى (قوله وقد

بعيد لان الامام يفت من خلفه على التعميد فلا معنى لمقابلته القوم له على الحبل بل يشتغلون بالتعميد لا غير لان الملائق للحرض أن أتى بالاجابة طاعة دون الاعادة لانها تشبه الحماكة وماروباه محمول على حالة الانفراد وكان الطحاوي رحمه الله يختار قولهما وهو رواية عن أبي حنيفة لما روي أن المؤتم لا يختص بالذ كردون الامام وقد يختص الامام به كالقراءة وقوله والمنفرد بالتعميد أي اكنى المنفرد بالتعميد وهو الذي عليه أكثر المشايخ وقال في المبسوط وهو الاصح لان التسميع حدث لمن هو معه على التعميد وليس معه غيره ليجنسه عليه ولانه لو جمع بين الذين وقع الثاني في حال الاعتدال وهو لم يشرع الا في الانتقال وقال أبو بكر الرازي ينبغي أن يأتي بالتسميع لا غير على قياس قول أبي حنيفة لانه امام نفسه والامام يقتصر على التسميع عنده وهو رواية النوادر وروى الحسن من أبي حنيفة أن المقر يجمع بين الذكرين وقال صاحب الهداية هو الاصح وجهه انه امام نفسه فيأتي بالتسميع ثم بالتعميد لعدم من يمثل به خلفه وقد اختلفت الاخبار في لفظ التعميد فقال في بعضها يقول ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا لك الحمد وفي بعضها ربنا ولك الحمد وقال في المحيط ربنا لك الحمد أفضل لزيادة الثناء وقال الفقيه أبو جعفر لا فرق بين قولك ربنا لك الحمد وبين قولك ربنا ولك الحمد واختلفوا في هذه الواو قيل هي زائدة وقيل هي عاطفة تقديره ربنا جندنا ولك الحمد قال رحمه الله (ثم كبر) لما روي أن قال رحمه الله (وضع ركبته ثم يديه) لما روي عن وائل أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذنا من رفع يديه قبل ركبته رواه أبو داود قال رحمه الله (ثم وجهه بين كفيه) وقال الشافعي يضع يديه حذاء منكبيه لحديث أبي حنيفة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد مكن وجهه وأنفه من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذاء منكبيه رواه أبو داود والترمذي وجهه ولما روي عن البراء بن عازب أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا سجد بين كفيه رواه الترمذي وقال حديث حسن وروى الأثرم بأسناده عن وائل أنه عليه الصلاة والسلام جعل كفيه بهذا أذنيه قال وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد ابن جبير ولعل هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في رفع اليدين عند الاحرام قال رحمه الله (نعكس النروض) أي الهبوط بعكس النروض حتى قالوا اذا أرادوا السجود يضع أولهما كان أقرب الى الأرض فيضع ركبته أولا ثم يديه ثم أنفه ثم وجهه وكذا اذا أراد الرفع يرفع أولا وجهه ثم أنفه ثم يديه ثم ركبته قالوا هذا اذا كان حافيا وأما اذا كان متصفا فلا يمكنه وضع الركبتين أولا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى قال رحمه الله (وسجد بأفاه وجهه) أي على أنفه وجهه لحديث أبي حنيفة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد مكن وجهه وأنفه من الأرض وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وهو أمر استعجاب وعن عكرمة عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي ولا يصيب أنفه الأرض فقال لا صلاتك لا يصيب أنفه الأرض وهي نقي الفضيلة والكمال دون الجواز قال رحمه الله (وكره بأحدهما) أي وكره الاقتصار على أحدهما لما روي أن حديث أبي حنيفة وقوله وكره بأحدهما يقتضي كراهية الاقتصار على أحدهما أيهما كان وهكذا ذكره في المفيد والمزيد أيضا فقال ووضع الجبهة وحدها أو الأنف وحده يكره ويجزى عنده وعند صاحبه لا يتأدى الا بوضعهما الا اذا كان بأحدهما عند وفي البدائع والحقنة ان وضع الجبهة وحدها من غير عذر يجوز عند أبي حنيفة بلا

يختص الامام به كالقراءة) أي فكذلك يجوز أن يختص بالجمع بين المذكورين اه (قوله وهو لم يشرع الا في الانتقال) أي لو جمع بين ذكرين كان المذكور الاول للانتقال من الركوع وأما الانتقال من القيام الى السجود فلهذا ذكر وهو التكبير فالدكر الثاني يقع بمجرد اعتدال القيام لا الانتقال والذكر ليس الا الانتقال وانما ليس ذكر في حالة القعدة بين السجدةين اه يحيى (قوله ينبغي أن يأتي بالتسميع لا غير على قياس قول أبي حنيفة) قال في النخبة أما على قول أبي حنيفة فلا رواية فيه نصا عن أبي حنيفة على ما ذكره الطحاوي قال واختلف مشايخنا فيه والاصح أنه يأتي بهما اه غايه (قوله أن المنفرد يجمع بين الذين كبر الى آخره) وأما المقنن لا يأتي بالتسميع بلا خلاف اه غايه (قوله وفي بعضها ربنا ولك الحمد الى آخره) أي وفي بعضها اللهم ربنا ولك الحمد اه كما كى وغايه وفي البدائع الأشهر هو الاول اه وفي العناية وهو أظهر الروايات اه (قوله وقال في المحيط)

أي والخبرة اه غايه (قوله قيل هي زائدة الى آخره) تقول العرب يعني هذا لتوب فيقول مخاطب ثم وهو كراهية لتسديهم قالوا زائدة اه غايه (قوله وقيل هي عاطفة) أي على محذوف اه غايه (قوله في المتن بعكس النروض) أي القيام اه عني (قوله الا اذا كان بأحدهما عند الى آخره) وفي البويري لو كان بأحدهما عند جاز السجود على الآخر بغير كراهية في قولهم جميعا ولو ترك السجود على المقدور منهما وأما لا يجوز اتفاقا وان كان بهما عذر يومئ ولا يسجد على غيرهما كما لا بد والذن اه غايه

(قوله وفي الانف وحده الى آخره) ثم المعتبر وضع ما صلب من الانف لاما لان اه فتح (قوله ولا كفت) أي عن الاستسقاء (قوله) وأما ويسد ما في أنفه) النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الجبهة أشار الى الانف الى أنهما في حكم عضو واحد ولما كان أعضاء السجود سبعة والا كانت ثمانية اه (قوله فقال الانف عضو كامل) أي وقدره من الجبهة ليس به عضو كامل فلا يجوز اه (قوله في المتن) أو يكرر علمته) أي على كوز العمامة اه وما ذكر في التبيين في علامة الميم انه يكرر السجود على كوز العمامة ثمانية من تركه التعظيم لا يرايه أصل التعظيم والالم يصح بل نهايته وهذا لان الركن فعل وضع للتعظيم ولان المشاهد من وضع الرجل الجبهة في العمامة على الارض ناكسة لغيره عدم تعظيم أي تعظيم اه فتح وفي الذخيرة ويكره أن يسجد على كوز عمامته اه (قوله وقال الشافعي الى آخره) والخلاف

(١١٧)

الشافعي الى آخره) والخلاف فيما اذا وجد حجم الارض أم يبدونه فلا يجوز اجتماعا وتفسير وجسدان اعظم ما قالوا انه لو بالغ لا يتقبل رأسه أبلغ من ذلك اه كما في (قوله خيل بن الارت) بالنساء المثناة اه (قوله وفيه لا يجوز) لان لكم تسعه فكأنه سجود على النجاسة في الأصح وان كان المرغيباني صحح الجواز فليس بشئ اه فتح (قوله وعلى ركبته لا يجوز الى آخره) قال السكاك وعلى ركبته لا يجوز ولم تعلم فيه خلافا لكن ان كان بمنزلة كفاء باعتبار ما في ضمنه من الأعياء كان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على جزء الركة وهو لا يأخذ قدرا واجب من الركة اه (قوله ولو سجد على ظهر من هو في صلاته يجوز للضرورة) وقيل انما يجوز اذا كان سجودا الثاني على الارض اه مجتبى (قوله والمستحب أن يسجد على

كراهية وفي الانف وحده يجوز مع الكراهية وفيما ذكره في المفسد والمز يد نظر فانه لم يجز الاقتصار على الجبهة عندهما وهو خلاف المشهور عنهم ما حتى حكى السخاقي في شرح الهداية أن وضع الجبهة تتأدى به الصلوات باجماع الثلاثة وكذا ذكر صاحب الهداية الخلاف في الاقتصار على الانف فعنده يجوز وعنده ما لا يجوز لهما قوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعندهما الجبهة ولو كان الانف محلا للسجود لذكره في صائر كالحذو والقفن ولا في حقيقته ما رواه مسلم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أسجد على سبع ولا أكف الشعر ولا الثياب الجبهة والانف واليدين والركبتين والقدمين وقال البخاري الجبهة وأشار يده الى أنفه هكذا ذكره عبد الحق في الاحكام ولانه محل السجود اجتماعا فوجب أن يجوز الاقتصار عليه كالجبهة بخلاف الذقن ونحوه لانه ليس محل السجود ولهذا لا يلزمه السجود على الذقن عند العجز عن الجبهة وعلى الانف يلزمه ومن فروع هذا سئل نصير رحمه الله عن وضع جبهته على حجر صغير فقال ان وضع أكثر جبهته يجوز والا فلا فقبل ان وصل قدر الانف منها يسغى أن يجوز على قوله فقال الانف عضو كامل قال رحمه الله (أو بكرر عمامته) أي كره السجود على كوز عمامته ويجوز عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام ومكن جبهتك وأنفك من الارض وحديث خباب بن الارت أنه قال شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا وكفنا لم يشكنا أي لم يزل شكوا وما حديث أنس رضي الله عنه قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شد الحرف فنام يستطع أحدهنا أن يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه رواه مسلم والبخاري وعن ابن عباس أنه قال لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد شعثا به يتقى بقضوه حر الارض ويردها رواه أحد وقال البخاري في صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ولانه حائل لا يمنع من السجود فحوز كالحق والنعل وما رواه لا ينافي ما قلنا لان التمكن بوجده اذ لا يشترط محلة الارض بها لاجتماع الجواب عن الحديث قد ينه في أوقات الصلاة ومن فروعه لو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الأصح ولو بسط كفه على النجاسة لا يجلس على الارض فجلس عليها حث وان كان ثوبه حائلا بينهما فكأنه سجد على النجاسة كالحلف لا يجلس على الارض فجلس عليها حث وان كان ثوبه حائلا بينهما ولهذا لا يجوز من المصنف به أيضا والصحيح الاول ذكره المرغيباني ولو سجد على فخذه من غير عذر لا يجوز على المختار وبغير عذر لا يجوز على المختار وعلى ركبته لا يجوز على الوجهين لكن الأعياء بكفيه اذا كان به عذر ولو سجد على ظهر من هو في صلاته يجوز للضرورة وعلى ظهر من يصلي صلاة أخرى أو ليس في الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة والمستحب أن يسجد على التراب وان بسط كفه ليقع التراب عن وجهه يكره التكبر وعن ثيابه لاعدته وان سجد على شئ لا يليق بحجته لا يجوز كالقطن الخ الخ والتنج والتبن

التراب الى آخره) مسألة قال في المبسوط لو مسح جبهته من التراب قبل ان يفرغ من الصلاة فلا بأس به لانه شبهة المثلث ولو مسح بعد ما رفع رأسه من السجدة الأخيرة فلا بأس به من غير خلاف وقيل له لا بأس به في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف قال أحسب ان تركه لانه يتلوث ثيابا ولا يفسده وأن مسح لكل مرة يكثر العمل اه غاية (قوله وان سجد على شئ لا يليق بحجته الى آخره) قال في الفتح يجوز السجود على الخشيش والتبن والقطن والطنفسة ان وجد حجم الارض وكذا التنج الملبد فان كان بحال يغيب فيه وجهه ولا يجدا اعظم أو على الجبهة على الارض يجوز كالسري لان كانت على البقر كالسباط المشدودين الاشجار وعلى العرزال والحنطة والشعير يجوز لاعلى النخن والارز لعدم الاستقرار ولو ارتفع موضع السجود عن موضع القدمين قلنا لا بأس به ولو بنين منصوبين جارا لا يزداد اه

وذكر في المجتبى أو يستند على ظهر ركبته عليه ليدل أن لم يجدهم جاز ولا فلا وقيل ان كان نفسه ولا جاز وان لم يكن عليه ازار اه قوله كالسباط المشدود الى آخره هكذا نقله في المجتبى نقلا عن الترمذي ولم يعلمه وكان له عدم وجود حجم الارض حال السجود واما عدم جواز الصلاة على الحجارة اذا كانت على البقر فانما هو في حق الفريضة لا النافلة وسيأتي في الكلام على الصلاة على الحجارة ما يقع بذلك اه (قوله في المتن ضبعيه) والضبع يسكون الباء الموحدة الضد وبضمها الحيوان المفترس المعروف والسنة المجتهد ذكره في الصحاح ودون الادب وفي المحيط بضم الباء وسكونها الغتان والصواب ما ذكره قال في المنافع الضبع بالسكون لا غير اه غايه (قوله عبد الله بن مالك) أي ابن جهمه اه (قوله اذا سجد يجزى الى آخره) في حديث البراء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جحجج بيمين ثم خامس دودة ويروي جحجج بالياء في آخره وهو الاشهر (١١٨) أي فتح عضديه وجافاهما من جنبيه ورفع بطنه عن الارض اه نهاية ابن

الانير (قوله حتى ان بهمة) والخن وقعودك قال رحمه الله (وأبدي ضبعيه) لحديث عبد الله بن مالك أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد يجحجج حتى يرى وضع ابطنيه أي يباضهما وقيل اذا كان في الصف اردحام لا يجافي حتى لا يؤذي جاره بخلاف ما اذا لم يكن فيه اردحام قال رحمه الله (وجافي بطنه عن خفيه) لحديث ميمونة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جافي بين يديه حتى ان بهمة لو ارادت أن تمر بين يديه مرت قال رحمه الله (ووجه أصابع رجله مقبلة) لحديث أبي حمزة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد وضع يديه غير مقشر ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة قال رحمه الله (وسج فيه ثلاثا) أي في السجود لماروينا قال رحمه الله (والمرأة تنفض وتترك بطنها بقضديها) لما روي عن يزيد بن أبي حبيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تسليان فقال اذا سجدتا قضيا بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل ع ثم اعلم أن المرأة تخالف الرجل في عشر خصال ترفع يدها الى منكبيها وتضع يمينها على شمالكها تحت ثديها ولا تجافي بطنها عن نخذيها وتضع يدها على نخذيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها ولا تعرج ابطنها في السجود وتجلس متوركة في التشهد ولا تصرع أصابعها في الركوع ولا تقوم الرجال وتكبر بمجاعتهم ويقوم الامام وسطهم قال رحمه الله (ثم رفع رأسه مكبرا) أي من السجود لماروينا قال رحمه الله (وجلس مطمئنا) يعني بين السجدين لما روي عن البراء أنه قال كان ركوع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجوده وبين السجدين واذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود فريبان السواء ثم الجلوس والطمأنينة فيها والقومة والطمأنينة فيها سنة عند أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في الطمأنينة في الركوع والسجود على قولهما فقال الكرخي انها واجبة وقال الجرجاني سنة وقد ذكرنا الوجه من الجانبين وخلاف أبي يوسف في تعديل الاركان وليس بين السجدين ذكر مسنون وكذا بعد الرفع من الركوع وما ورد فيهما من الدعاء محمول على النهج قال يعقوب سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول بنبالك الحمد ويسكت وكذلك بين السجدين يسكت مقدما حسن الجواب حيث لم ينه عن الاستغفار صرح يحام قوا حنتراره وقد حصل مقصود ما يثار التعميد فيه والسكوت بعد ما اختلفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي حنيفة أنه ان كان الى القعود أقرب جاز لا به بعد فاعدا وان كان الى الارض أقرب لا يجوز لانه يعتساجدا وقال محمد بن سلمة اذا رفع رأسه بحيث لا يشك على الناظر انه قد رفع يجوز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه اذا رفع رأسه مقدما متراليج بينه وبين الارض جاز وروى أبو يوسف عنه اذا رفع رأسه مقدما يدهى به رافعا

الانير (قوله حتى ان بهمة) بفتح الباء وسكون الهاء الانبي من صغار النعم بعد السجدة فانها أول ما يضعه أمه ثم يصير بهمة اه كأي وفي بعض النسخ البهمة بزيادة الياء وهو تحسيف اه (قوله حتى ان بهمة) أرادت أن تمر بين يديه مرت) رواه الحاكم والطبراني وقال فيه بهمة وعلى الباء همة بخط بعض الحفاظ على تصغير بهمة قبل وهو الصواب وفتحها خطأ اه فتح قال سبط ابن الجوزي رواه البخاري اه غايه (قوله في المتن والمرأة تنفض) أي تفض نفسها اه ع (قوله في المتن وتترك بطنها الى آخره) أي لان ذلك أستر لها اه ع (قوله على نخذيها تبلغ) في نسخة بحيث تبلغ (قوله من السجود لماروينا) أي من انه كان يكبر عند كل خفض ورفع اه (قوله

قريبان السواء) أي كان لبته في هذه الاحوال قريبان التساوي لا القيام والقعود فان ثبت فيهما لا يقرب جاز الثبت في تلك الاحوال بل كان أطول منه وقوله قريبان السواء يدل على انها لم تكن متساوية بل كان بينهما تفاوت يسير ولما كان الجلوس بين السجدين والقيام من الركوع قريبين من الركوع والسجود كانا مشتملين على الاطمئنان اه (قوله واختلفوا في مقدار الرفع الى آخره) فيه شيء تقدم في سنن الصلاة وهو أنه جعل الرفع من السجود سنة اه وتقدم في آخر الصفحة السابقة ان الجلوس والطمأنينة والقومة والطمأنينة فيها سنة اه (قوله ان كان الى القعود أقرب الى آخره) قال في التبيين اذا رفع رأسه من السجود قليلا ثم سجد أخرى فان كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه يعتساجدا وان كان الى الجلوس أقرب جاز لا به بعد جاز اه ولم يصل غيره اه

(قوله بسبب الكبر) فقد روى أنه عليه الصلاة والسلام قال قد بدئت أي كبرت فلا تبادروني بركوع وسجود اه كأي وفي الروضة قال اذا كان شيخا أو رجلا بدى لا يقدر على النهوض فلا بأس بأن يعتد به (٢) على الارض منصوص عليه عن أبي حنيفة اه غاية (قوله ويستحب الهبوط باليمين) أي معتدًا باليمين اه (قوله الآتية) أي المصلي اه (قوله في المتن ولا يرفع) أي المكلف اه ع (قوله والجرتين) والمراد الوقوف عند الجرتين الاولى والوسطى اه باكثر قال في الدراية ثم اعلم أنه ينبغي أن يجعل باطن كفه الى القبلة في التكبيرات التي في الصلاة وفي باقي الحج باطن كفه الى السماء لا عند استلام آخره فانه يستقبل باطن كفه الى الجهر اه (قوله والصادق صفا والمجبر للروية) وجعلهم المصنف شيئا واحدا نظر الى السبي اه مستصحب فرائد قال في فتح القدير مانصه وفي الخلاصة المقتدى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه على خمسة أوجه أما اذا أتى بمأمله أو بعده أو بالركوع معه وسجد قبله أو بالركوع قبله وسجد معه أو أتى بمأمله ويذكره الامام في آخر ركعائه فان أتى بالركوع والسجود قبل الامام في كل ما يجب عليه قضاء ركعتين وأذا ركع قبله وسجد معه يقضى أربعين ركعة وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته اه وأما اذا علمت أن مدرك أول صلاة الامام لاحق وهو يقضى قبل فراغ الامام في الصورة الاولى فاتته الركعة الاولى فركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة ويقضى بعد فراغ الامام ركعة بلا قراءة (١١٩) لانه لاحق وفي الثانية يلتحق

سجدته في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلعب ركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه الاول بلا سجود ونقي عليه ركعة ثم ركوعه (٣) والثالث جمع الامام معتبر ويلتص بسجوده في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضى ركعتين وقضاء الاربع في الثالثة ظاهرا

في خمسة فيما يتابع الامام فيه وفيما لا يتابعه كما اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع قبل الامام ينبغي أن يعود ولا يصير ركوعين وكذا في السجود ولورفع الامام من الركوع

جاز لوجود الفصل بين السجدين قال صاحب المحيط وهو الاصح وجعل صاحب الهداية الرواية الاولى أصح قال رحمه الله (وكبر وسجد مطمئنا) لما روينا قال رحمه الله (وكبر والنهوض بلا اعتماد وقعود) أي كبر والنهوض ونهض بلا اعتماد وقعود وقال الشافعي نعم سيديده على الارض ويجلس جلسة خفيفة لحديث مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي جالسا ولنا ما رواه أبو هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان ينهض على مسدود قدميه رواه الترمذي والبيهقي وعن ابن عمر نهي عليه الصلاة والسلام أن يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة رواه أبو داود وفي حديث وائل أنه عليه الصلاة والسلام اذا نهض اعتمد على فخذه وما رواه الشافعي محمول على حالة الضعف بسبب الكبر لما روي أن ابن عمر فعل ذلك ثم اعتمر فقال اندرج على لا تخملا في ولا نهالوا كانت مشروعة لنشرع التكبير عند الانتقال منها الى القيام كافي سائر الانتقال في الصلاة من حالة الى حالة ولا نهال جلسة استراحة وفي الصلاة تشغل عن الراحة ويكره تقديم احدي رجله عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال قال رحمه الله (والثانية كالاولى) أي الركعة الثانية كالركعة الاولى لانه فكر الاركاب فلا يختلف قال رحمه الله (الا انه لا ينبغي) لانه شرع في أول العبادة دون اثباتها قال رحمه الله (ولا يتعوز) لانه شرع في أول القراءة لا دفع الوسوسة فلا يتكرر الابتداء بالجلس فصار كالوقوف وقرأ ثم سكت قليلا ثم قرأ قال رحمه الله (ولا يرفع يديه الا في فقهه صمعه) أي الا في سبع مواطن وهي عند الافتتاح والقنوت وتكبيرات العيد واستلام البحر الاسود والمروتين والموقفين والجرتين فالقائه علامة للافتتاح والقنوت والقنوت والعين للعيد والسين للاستلام والصادق للصفا والميم للروية والعين لعرفة وجمع وهو

قبل أن يقول المقتدى سبحان ربى العظيم ثلاثا بالصحيح انه يتابعه ولو أدركه في الركوع يسبح ويترك النشاء وفي صلاة العيد يأتي بالتكبيرات في الركوع ولو قام الى الثالثة قبل أن يتم المأموم التشديد به وان لم يتم وقام جاز وفي القعدة الثانية اذا سلم أو تكلم الامام وهو في التشديد به ولو سلم قبل أن يفرغ من الصلاة أو اذا عام سلم معه ولو أحدث قبل أن يفرغ من التشهد لا يسلم لانه لا يبقى بعد حدث الامام عينا في الصلاة بل يقصد ذلك الجزع ويبقى بعد سلامه وكلامه ولو سلم قبل الامام وتأخر حتى طلعت الشمس فسدت صلاته وحده ويتابعه في القنوت وقد منما لوترك الامام القنوت في باب الوتر انه أمكنه أن يقتل ويدرك الركوع فنت والاتباع وفي نظم الزندويست خمسة اذام يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة وسجود السهو اذا تلا في الصلاة ولم يسجد أو سهوا لم يسجد وأربعة اذام يفعلها لا يفعلها القوم اذا زاد سجدة مشلا أو زاد في تكبيرات العيد ما يغني عن أقوال الصلوة وسمع التكبير من الامام لامن المؤذن على ما ذكره في صلاة العيد أو خامسة في تكبيرات الجنادة أو قام الى الخامسة ساهيا اه منذ كرم اصنع المقتدى في هذه في باب السهو ان شاء الله تعالى وخمسة اذام يفعلها الامام لا يفعلها القوم اذام يرفع يديه في الافتتاح واذام ينمادام في الفاتحة وان كان في السورة فكذلك عند س خلافا لمحمد وقد عرف انه اذا أدركه في جهرا القراءة لا ينبغي اذام يكبر لا يتقال أول يسبح في الركوع والسجود واذام يسبح أول يقرأ التشهد واذام يسلم الامام يسلم القوم

وتقدم انه اذا أحدث لا يسلّم بخلاف ما اذا تكلم بالاعتناء من انما طلع من صلاتهم يظهر في تنقّل محل السلام واذا نسي تكبير التشرّيق **فرفع** صلى الكافر بجماعة حكم بالسلامه ومنفردا لان الجماعة من خصوصيات صلاته بقا وجود اللازم المساوي يستلزم المزمع المعين ولا يحكم بالسلامه بصح ولا صوم رمضان وفي كون الصلاة بجماعة من الخصوصيات نظر اه ووجد النظر هو أن أهل الكتاب يصلون بجماعة كما هو مشاهد وعلى غير واحد من المشايخ كراهة وقوف الامام بطابق المسجد اكونها شبيهة بضعهم وتقدم ايضا في باب الامام من فتح القدير بما يقيد شرعية الصلاة بجماعة في دينهم اه **أقول** يمكن النظر بان المراد من قولهم الجماعة من خصوصيات ديننا بالجماعة (١٣٠) على هذه الهيئة الخاصة من كونهما بقيام ثم ركوع ثم سجودا الى غير ذلك من الهيئات

ورشد الى ما قلناه قول الامام قاضيخان في فتاواه في باب ما يكون اسلاما من الكافر ما نصه كافر لم يقصر بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين بجماعة يحكم بالسلامه لان المشرّكين لا يصلون بالجماعة على هيئة جماعة المسلمين فيحكم بالسلامه اه (قوله اذنا ب خيل شمس) قال الامام وشمس بضم الشين المجمة وسكون الميم وبعدها سين مهمله جمع شمس وهو الثفور من الدواب الذي لا يستقر لسبعه وحده (قلت) ينبغي أن يكون بضم الميم مع الشين لان ما يادته ستة ثالثة من الاعداد والصفات يجمع كذلك وهي خمسة أمثلة في الاسماء وكذا في الصفات الاسماء نحو قتال وجراب وغراب ورغيف وعمود والصفات نحو صناع وكزاز وشجاع ونذير ومصور

المزمنة والجسم للجمرة الاولى والوسطى وقال الشافعي يرفع في الركوع والرفع منه حديث ابن عمر انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح التكبير في الصلاة حين يكبر رفع يده حتى يجعلهما خذومتكبيه واذا كبر للركوع فعل مثله واذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال ربنا الحمد ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود ولنا ما روى أبو داود وباسناده عن البراء انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده حين افتتح الصلاة ثم لم يرفعهما حتى انصرف وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم كأنهم أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة واهمسلم وقال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فلي ولم يرفع يده الا في أول مرة قال الترمذي حديث حسن وقال ابن مسعود أيضا صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة وروى عن مجاهد اه قال خدمت ابن عمر عشرين سنة فما رأيت يرفع يده في شيء من صلاته الا في التكبير الاولى والاروى اذا فعل بخلاف ما روى تترك روايته على ما عرف في موضعه وعن عبد الله بن عمر وابن عباس رضى الله عنهما انهما قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم ترفع الايدي في سبع مواطن عند افتتاح الصلاة واستقبال القبلة والصدقا والمروة والموقفين والجرتين وروى لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن **ممكن** قوله ترفع وعني ان الاوزاعى لى ابا حنيفة في المسجد الحرام فقال ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند الرفع منه وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام كان يرفع يده عند الركوع وعند الرفع الرأس منه فقال أبو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال جهمان أبي حنيفة أحدثه بحديث الزهري عن سالم وهو يحدثني بحديث حماد عن ابراهيم النخعي فرج بعاه واسناده وقال أبو حنيفة أما جاد فكان أقسم عن الزهري وأما ابراهيم النخعي فكان أقسم عن سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة أقسم منه وأما عبد الله فبعده الله فرج أبو حنيفة بفقه رواه وهو المذهب لا بعاه الأستاذ قال رحمه الله (واذا فرغ من سجدة الركعة الثانية افترض رجله اليسرى وجلس عليها ونصب عناءه ووجهه أصابعه نحو القبلة) هكذا وصفت عائشة رضى الله عنها تعود النبي صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (ووضع يده على فخذه وبسط أصابعه) لما روى عن غيرنا ان رأى النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا في الصلاة واضعا يده اليمنى على فخذه اليمنى رافعا أصابعه اليسرى وقد حناها شبا وهو يدعو وفي حديث وائل وضع عليه الصلاة والسلام كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وذكر فيه الخلق واختلقوا في كيفية وضع اليد اليمنى ذكر أبو يوسف في الامالى انه يعتقد

والجميع بضم القام والعين وذب في جمع ذباب نادر وانما الجمع على فعل بضم القام وسكون العين نحو أحر وجراء الخنصر فانهم يجمعان على جر بسكون الميم كره ابن الخليل في تعريفه اه غايه (قوله في شيء من صلاته الى آخره) دخل في هذا القنوت والعبد اه (قوله واختلفوا في كيفية وضع اليد اليمنى الى آخره) وفي مسلم كان صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ولا شك بان وضع الكف مع قبض الاصابع لا يتحقق حقيقة أي فالمراد والله أعلم وضع الكف ثم قبض الاصابع به وذلك عند الإشارة وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة قال يقبض خنصره والتي تليها ويحلق الوسطى والابهام ويقيم المسبحة وكذا عن أبي يوسف في الامالى اه فتح القدير وعن الحلواني يقسم الاصبع عند لاله وبضعها عند لاله ليكون الرفع للشي والوضع للاثبات وبني أن يكون أطراف

الاصابع على سرف الركبة لا يباعدها اه فتح القدير قال في الدراية وقد نص محمد في كتاب الشريعة في حديثه عليه الصلاة والسلام كان يفعل ذلك أي يشير ثم قال محمد أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كيف يشير قال يقبض بخمسة أصابع تليها ويحلق الوسطى والابهام ويقيم السبابة ويشير بها هكذا روى الفقيه أبو جعفر عنه عليه الصلاة والسلام هكذا يشير وهو أحد وجود قول الشافعي في الإشارة وقال أهل المدينة يعتقدون أنه لا يشر بالسبابة وهو أيضاً أحد وجود قول الشافعي قال أبو جعفر ما ذهب إليه علماءنا أولى لأنه يوافق الحديث ولا يشبه استعمال الاصابع للمسبب الذي لا يليق بحال الصلاة فكان أولى كذا في ميسر شيخ الإسلام اه (قوله لا يرون الإشارة إلى آخره) قال في فتح القدير وهو خلاف الدراية والرواية اه قال في الدراية ويكره أن يشير بالسبابة من اليدين لقوله عليه الصلاة والسلام أحد اه وفي الجني لما (١٢٩) كثرت الانجيل والاثار وانقضت

الروايات عن أصحابنا جميعاً في كون الإشارة سنة وصكنا عن الكوفيين والمدينة كان العمل بها أولى من تركها اه (قوله) وكرهها في منية المفقى وكرهها في منية المفقى إلى آخره) وفي المنية والواقعات وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهو ظاهر الرواية كأي (قوله وهو التحيات إلى آخره) قال ابن قتيبة انما جاءت التحيات لأن كل ملئ من ملوكهم كان له تحية يصحها جميعاً بالجمع لله قال الفراء التسمية الملق وقيل البقاء الدائم يقال حيائك الله أي أبقائك حياداً وقيل العظمة والسلامة من جميع الآفات اه

الخنصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة وذكر محمد أنه عليه الصلاة والسلام كان يشير ونحن نصنع بصنعه عليه الصلاة والسلام قال وهو قول أبي حنيفة وكثير من المشايخ لا يرون الإشارة وكرهها في منية المفقى وقال في المتأوى الإشارة في الصلاة لا عند الشهادة في التشهد وهو حسن قال رحمه الله (وهي تتورك) أي المرأة تتورك لانه استرلها قال رحمه الله (وقرأ تشهدان مسعود رضي الله عنه) وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وقال الشافعي رحمه الله الأخذ بتشهد ابن عباس أولى وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله لما روى عن ابن عباس أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات إلى آخره رواه مسلم وأبو داود ولكن قالوا السلام بالالف واللام في الموضعين وزيادة أشهد في قوله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأخرجه الترمذي بنسبة كرسلام وزيادة أشهد في قوله وأشهد أن محمداً رسول الله وأخرجه كرسلام ولكن قالوا وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ورواهما النسائي كرسلم لكنه فكر السلام وقال وأن محمداً عبده ورسوله وهذا فيه اضطراب كبير كما تراهم وكلهم روه عن خلاف ما يقوله الشافعي مع ضعف كل واحد من الروايات وشرط لجواز الصلاة أيضاً أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد وهي ليس في تشهد أحد منهم ولما روى عن أبي حنيفة أنه قال أخذ جدان أبي سليمان يسدي وعلى التشهد وقال جد أخذاً إبراهيم يسدي وعلى التشهد وقال إبراهيم أخذاً عبد الله بن مسعود يسدي وعلى التشهد وقال ابن مسعود أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يسدي وعلى التشهد كما كان يفعل السورة من القرآن وكان يأخذ علينا بالواو والالف وقد اتفق أهل النقل على نقل تشهد ومعه حتى قال الترمذي والخطابي وابن المنذر وابن عبد البر تشهدان مسعود أصح حديث في التشهد وعن جماعة من أهل النقل أن تشهدان مسعود أصح ما يروى وعليه عمل أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين حتى قال ابن عمر كان أبو بكر الصديق يعلمنا التشهد على المنبر كما يعلمون الصبيان في الكتاب فذكر تشهدان مسعود وعن أبي سعيد الخدري كانت تعلم التشهد كما تعلم السورة من القرآن فذكر تشهدان مسعود وقال أبو القاسم محمد بن طاهر المقدسي اعلم أن كل من جهر بالبسملة وقت في الصبح وتشهد بتشهد ابن عباس وما أشبه ذلك من المسائل التي صح النقل بخلافها اه

(١٦ - زيلى اول) هذا عن الأزهري وذلك مثل التوحيد والتسليم والتكبير والتسبيح وقال أبو المنذر وأبو الحسن بن بطال الأعمال الصالحة السلام عليك أي سلم الله عليك تسليماً وسلاماً ثم رفع ليدل على الثبوت بالابتداء وفي المنافع يعني ذلك السلام الذي سلمه الله عليك ليلة المعراج والبركة والخير كله قال النووي لم أر لأحد كلاماً في الضمير في علينا قال وفاوضت فيه كباراً فحصل أن المراد به الحاضرون من الإمام والمؤمنين والملائكة وغيرهم وفي المنافع التحيات العبادات القولية قال الله تعالى وإذا حيئتم بقصة والصلوات العبادات الفعلية لأنهم من تحريك الصلوات والطيبات العبادات المسالية قال الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقنا ثم اه غايته مع حذف (قوله) وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلى آخره وفي البذرية وانما تقدم عبوديته على رسالته في قوله عبده ورسوله اظهاراً بأننا نقول مثل ما قالت اليهود من يران الله والنصارى المسيح ابن الله كأي

(قوله أخذوا بحديث أبي قتادة) أي حيث قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعدنا الآية والأمين في الظهر والعصر أحبا له
(قوله ويرجوه على ابن عباس) (١٢٢) في قوله لا قراءة فيهما أصلا لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار

متبع هوى مخالف السنة وإن كان وقع عليه الاسم مجازا فمذره عذر المقلد ورجوا مذهبهم بتعليمه
عليه الصلاة والسلام لابن عباس وهو حدث فيكون متأخرا عن تعليم ابن مسعود قلنا هذا باطل لأنه
ذكر في الغاية أنه لم يقل أحدا من أهل النقل والفقه يترجم رواية ابن عباس والعبادة مسغا العصابة
وأحداهم على رواية أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وغيرهم من كبار العصابة رضي الله عنهم أجمعين
عند التعارض ولا يدرى من كبر سنه تقدم تعليمه بل يجوز أن يعلمه بعد الصغار والمحجب من الشافعية
الترجيح بصغر السن في هذا المسئلة وقد أخذوا برواية غيره في علمهم المسائل وتركا روايته فيها
منها أنهم أخذوا بحديث أبي قتادة بالقراءة في الظهر والعصر ويرجوه على ابن عباس وقالوا بتعين ذلك
لأنه أكبر وأقدم صحة وأكثرا اختلاطا بالنبي صلى الله عليه وسلم ذكره النووي في شرح المهذب
ثم الترجيح لشهاد ابن مسعود على تشهد ابن عباس من وجوه الأول أن تشهد ابن مسعود متفق عليه
فأثبت في الصحيحين وغيرهما وتشهد ابن عباس لم يخرجه أحد عن التزم الصحة كما قاله الشافعي والثاني
أن ابن مسعود وافقه جماعة من العصابة فيه بخلاف ابن عباس والثالث تعليم الصديق الناس على
المنبر كتعليم القرآن والرابع حديثه ليس فيه اضطراب بخلاف حديث ابن عباس والخامس أن أهل
العلم والنقل علموا به ولم يعمل بشهادة ابن عباس غير الشافعي وأتباعه والسادس فيه واوالمطفي في
متابعين فيكون ثناء مستقلا بفائدة لكونه عطف جملة على جملة كما في القسم إذا قال والله الرحمن
والرحيم كانت أيمانا ثلثا حتى إذا حثت تزمه ثلاث كفارات ولو كانت بلا واو تكون عينا واحدة
فأزمه كفارة واحدة والسادس أن السلام معروف في موضعين بالالف واللام وهو بقيد الاستغراق
والعموم ومنكر في الآخر والثامن أنه عليه الصلاة والسلام أمر ابن مسعود أن يعلمه الناس فيما رواه
أحمد والآخر لا وجوب فلا ينزل عن الاستصحاب والتاسع أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بكفا ابن
مسعودين كفيه وعلمه ففيه زيادة اهتمام في أمر التشهد واستنبات وليس ذلك فيما ذهب إليه
والعاشر تشهد عبد الله على أصحابه حين أخذ عليهم الواو والالف حتى قال عبد الرحمن بن يزيد كذا حفظ
عن عبد الله التشهد كما حفظ حروف القرآن وهذا يدل على ضبطه ولا يوجد مثله في غيره قال رحمه
الله (وفيما بعد الأولين اكتفى بالفاتحة) لقول أبي قتادة أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الآخرين
بفاتحة الكتاب وحدها وهذا بيان الأفضل وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها واجبة حتى يجب
بحمد السهوي تركها والصحيح الأول على ما يجي في باب النوافل أن شاء الله تعالى وقول المصنف ونجا
بعد الأولين اكتفى بالفاتحة أحسن من قول غيره وهو قولهم وقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب
وحدها لا تشمل الجميع وما ذكره غيره لا يشمل المقرئين إلا آخرين لها قال رحمه الله (والقعود
الثاني كالاول) يعني في افتراش رحله اليسرى ونصب اليمنى كالقعود الأول وقال الشافعي في كل
تشهد يتعقبه التسليم يتورك فيه والافلا وقال مالك يتورك في الجميع وقال أحمد يتورك في كل
تشهد فانوا على عليهم ما روى عن أنس بن مالك أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الاقعام والتورك في
الصلاة رواه أحمد وروى عن رفاع بن رافع أنه عليه الصلاة والسلام قال لا عرابي فاجلس
فاجلس على رحلك اليسرى رواه أحمد وعن وائل بن حجر قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت لا حفظن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قصد للتشهد فترس رحله اليسرى فقعد عليها
ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع حرقفه اليمين على فخذه اليمين ثم عقد أصابعه وجعل
حلقه اليمين والوسطى ثم جعل يدعو بالآخرى ويرى بالمسجعة ويرى بالسبابة قال أبو جعفر
قول وائل ثم عقد أصابعه يدعو دليل على أنه كان في آخر الصلاة وكذا التشهد الثاني كالشهد الأول

بهما أي ليس فيها قراءة
والصحيح أن معناه ليس فيها
قراءة مسجوعة كما فسره
كذلك في الهداية وقالوا
أن ذلك احتراز عن تفسير
ابن عباس اه (قوله والآخر
لا وجوب فلا ينزل عن
الاستصحاب) أي وإن لم
يجب ففيه زيادة استحباب
وحتونا كيد وليس ذلك
في حديث ابن عباس اه
غاية (قوله لقول أبي قتادة
إلى آخره) وفي المجتبى قال
علماؤنا ينسوي بالفاتحة
الذكر والثناء للقراءة وقال
أبو جعفر بنوري الدعاء وسأل
رجل عاشرتها في الآخرين
فقلت اقرأ ولكن على
وجه الثناء وروى أبو
يوسف عن أبي حنيفة أن
هذا مذهبه اه كذا (قوله
والصحيح الأول) أي فضيلة
القراءة على السكوت
لا وجوبها اه قال العيني
بعد أن حكى نصيب الشارح
قلت الصحيح هو الثاني اه
(قوله ويقرأ في الآخرين
بفاتحة الكتاب وحدها
إلى آخره) وقد تكون
القراءة فرضا في الأربع
وذلك فيمن سبق بركنين
فأحدث الإمام فاستخلف
هذا المسبوق وأشار إليه أنه
لم يقرأ في الأولين فالمسبوق
يلزمه أن يقرأ في الآخرين
لأنه قائم مقام الإمام في

الآخرين فاذا قرأ فيهما لم يقرأ في هذه بالأوليين فقلت الآخرين إن عن القراءة فصار كأنه الخليفة لم يقرأ في
الآخرين فلما قام إلى قضاء مسبقه يلزمه أن يقرأ فيهما سبق وهي الزكمتان اه سراج وهاج

(قوله كما صليت على إبراهيم) فان قيل كيف قال كما صليت على إبراهيم والمشيء دون المشبهة وهو كرم على النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك قيل ان بين الله حاله ومزله اذ قال له رجل يا خير البرية فقال ذلكا إبراهيم فلما علمه الله تعالى عزله وشكفته عن مرتبته ابقى له صوته
 وان كان قد أظهر المزية القول الثاني ان ذلك تشبيه لاصل الصلاة بأصل الصلاة لا القدر بالقدر وهو كاستحسانه واتى قوله تعالى كتب
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ان المراد اصل الصيام لا عينه ولا رقبته القول الثالث سؤال التسوية برفع إبراهيم فيها ويزيد
 عليه في غيرها الرابع ان التشبيه وقع في الصلاة على الآل لا عليه صلى الله عليه وسلم فكان قوله اللهم صلى على محمد مقطوعا عن التشبيه
 وقوله وعلى آل محمد متصلا بقوله كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم الخامس ان المشبه الصلاة على محمد وآل محمد بالصلاة على إبراهيم
 وآل إبراهيم المجموع بالجموع ومعظم الانبياء آل إبراهيم عليهم السلام فاذا تعاقبت الجملات بالجملة وتعذر ان يكون لآل الرسول مالا ل
 إبراهيم الذين هم أنبياء فخافوا من ذلك يكون حاصل الرسول عليه الصلاة والسلام فيكون زائدا على الحاصل لإبراهيم كذا في الغاية
 والدرية لكن زاد في الغاية خمسة أجوبة أخرى فلتراجع والله تعالى أعلم اه فان قيل ما الحكمة لم يخص إبراهيم صلى الله عليه وسلم من بين
 سائر الانبياء بذكره في الصلاة فقيل لو جهين أحدهما آل النبي صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المعراج جميع الانبياء والمرسلين وسلم على
 كل نبي ولم يسلم أحد منهم على أمته غير إبراهيم فأمر فاسلم الله عليه وسلم (١٢٣) ان فصل على في آخر كل

صلاة الى يوم القيامة
 مجازاة على احسانه والثاني
 أن إبراهيم لما فرغ من بناء
 الكعبة جلس مع أهله
 فبكى إبراهيم ودعا وقال
 اللهم من حج هذا البيت من
 شيوخ أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم فهبه مني السلام
 فقال أهل بيته آمين ثم
 قال اسحق عليه السلام
 اللهم من حج هذا البيت من
 كهول أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم فهبه مني السلام
 فقال أهل بيته آمين ثم دعا
 اسمعيل عليه السلام وقال
 اللهم من حج هذا البيت من
 شباب أمة محمد صلى الله

وقال الشافعي هو فرض في القعود الثاني الحديث ابن مسعود كان يقول قبل أن يفرض علينا التشهد
 السلام على الله والسلام على جبريل والسلام على ميكائيل فقال عليه الصلاة والسلام لا تقولوا
 هكذا ولكن قولوا التحيات الى آخره أمرهم عليه الصلاة والسلام وهو للوجوب وقوله قبل أن يفرض
 علينا دليل أيضا على أنه فرض عليهم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أنا قلت هذا أو فعلت هذا فقد
 تمت صلاتك على النمام بالتعود على ما ينال ولا جهة فيما روى لآل الفرض هو التقدير لغة أي قبل
 أن يقدر لنا وعلى تحي جعني اللام كما تحي اللام بمعنى على قال الله تعالى وان أسأتم فلها أي فعلها ولاه
 لم يأخذ بهذا التشهد فكان متروكا عنده ولان هذا قول ابن مسعود ولعله قاله اجتهدا وقول الصحابي
 ليس بجمعة عنده قال رحمه الله (وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو سنة عندنا وقال
 الشافعي فرض وقد سنه في بيان السنن وسئل محمد رحمه الله عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك خير مجيد وكره بعضهم أن يقول
 اللهم ارحم محمد وآله بهم تقصير الانبياء عليهم الصلاة والسلام اذ الرحمة تكون بآيات ما يلام عليه وقد
 أمرنا بتعظيمهم والصحيح أنه لا يكره وهو مذهب المتكلمين لانه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق
 العباد الى مديحة الله تعالى ولا يستغنى أحد عن رحمة الله تعالى ولا يصلى على أحد غير الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام يروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وتوقيرا للانبياء عليهم الصلاة والسلام
 ومنهم من أجاز ذلك على كل مسلم قال رحمه الله (ودعا عابدا يشبه ألفاظ القرآن والسنة) أي دعاه لنفسه

عليه وسلم فهبه مني السلام فقالوا آمين ثم دعته سارة فقالت اللهم من حج هذا البيت من نسوان أمة محمد صلى الله عليه وسلم فهبه مني
 السلام فقالوا آمين ثم دعته هاجر فقالت اللهم من حج هذا البيت من الموالى والمواليات من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فهبه مني السلام
 فقالوا آمين فلما سبق منهم السلام أمرنا أن نكرهم في الصلاة مجازاة اللهم على حسن صنيعهم اه من الطهارة من كتاب المتفرقات في
 آخرها اه وروى الترمذي عن فضالة بن عبيد قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعوه في صلاته فلم يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بطل هذا ثم دعاه فقال له لو غير ماذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله تعالى والثناء عليه ثم ليصل على
 ثم يدع بعد ما شاء قال هذا حديث حسن صحيح اه (قوله وكره بعضهم أن يقول) أي المصلى اه (قوله وقد أمرنا بتعظيمهم) ولهنا
 لو ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقال رحمة الله عليه بل صلى عليه اه كما في وكذا اذا ذكر الصحابي لا يقال رحمة الله بل يقال صلى
 الله عنه اه ذخيرة (قوله والصحيح أنه لا يكره) وفي مبسوط السرخسي لا بأس به لان الاثر ورد به من طريق أبي هريرة ولا اعتبار على
 من اتبع الاثر اه كما في وهكذا قال الامام الرستغني وقال معنى وارحم محمد اراجع الى أمته لما يطرق حذف المضاعف واقامة المضاعف
 اليه مقامه أو بطريق الاستعانة بواسطة كتحصين بني وأهله شيخ يقال للمعاقب ارحم هذا الشيخ الكبير والرحمة راجعة الى الابن في
 الحقيقة فكذاها اه (قوله ومنهم من أجاز ذلك الى آخره) قال أبو حنيفة لا يصلى على أحد غير نبي الا أنه لا يكره أن يصلى على آل النبي
 على اثر ذكره اه غاية (قوله في المتن والسنة) بالنصب عطف على ألفاظ القرآن والجر عطف على ما اه غاية

بقوله وهو سنة لاروبا) أى فى سنن الصلاة اه (فرع) السبوق يتابع الامام فى التشهد الى قوله عبده ورسوله بلا خلاف وفى الزيادة كرا القدورى انه لا يتابع واليه مال الكرخى وخواهر زائد لان الامام مؤثر فى آخر الصلاة وهذه قعدة أولى فى حقه وروى إبراهيم بن رستم عن محمد بن يعقوب دعوات القرآن وروى هشام عنه أنه يدعو بذلك ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم يسكت وعن هشام ومحمد بن شعاع البلخي أنه يكرر التشهد الى أن يسلم الامام وقال الامام معنى السكوت فى الصلاة بلا استماع فينبغي له أن يكرر التشهد مرة بعد مرة قلت يشكل عليهما القيام فان المقتدى يسكت فيصمن غير استماع وروى أبو عبد الله البلخي عن أبي خنيفة أنه يأبى بالدعوات وبه كان يفتي عبد الله بن الفضل الخراساني لأن فى الاشتغال بهائى التشهد تأخير الاركان وهذا المعنى لا يوجد هنا ثم اذا سلم الامام لا يجلس بالقيام وينظر هل يشتغل الامام بقضاء ما نسيه فاذن من مراغه يقوم الى قضاء ما سبق ولا يسلم مع الامام وفيه حكاية وهي أن أبا يوسف كان على مائدة الرشيد فقال لفرع ما تقول يا أبا هذيل حتى يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق به فقال زفر بعد سلام الامام فقال فقال له أبو يوسف أخطأت (١٣٤) فقال زفر بعد ما يسلم تسليمة فقال أخطأت فقال زفر قبل سلام الامام فقال أخطأت

ثم قال أبو يوسف انما يقوم بعد تيقنه ان الامام فرغ من صلاته فقال زفر أحسنت أيد الله القاضي قال الزندريسي فى نظمه يمكث حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان بعد هاتطوع ويستند الى الهرايب ان كان لا تطوع بعدها ولو قام قبل سلامه جازت صلاته ويكون مسيئا حتى قالوا لو كان المسبوق فى الجمعة يصلى فى الطريق يخاف أن تفسد المارة عليه صلاته فقام بعد ما قعد الامام قدرا التشهد جاز اه غاية مع حذف قال الكمال فى الفصل الذى عقده للسبوق ولا يقوم المسبوق قبل السلام بعد قدر التشهد الا فى مواضع اذا خاف وهو ما سمع تمام المنة

ولغيره من المؤمنين وهذا أحسن من قول بعضهم ودعا لنفسه لان من السنة أن لا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة لاروبا ولقوله تعالى فاذا فرغت فانصب أى فاجتهد فى الدعاء قاله ابن عباس ومعناه فاذا فرغت من أركان الصلاة أو قاربت الفراغ منها كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن أى قاربن بلوغ الاجل وقال عليه الصلاة والسلام اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال قال رحمه الله (لا كلام الناس) أى لا يدعو بكلام الناس وقال الشافعي يجوز أن يدعو فى الصلاة بكل ما يجر خارجها من الدنيا فيقول اللهم ارزقني دراهم وجارية صفتها كذا وخالص فلانا من السجن وأهلك فلانا لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعو على رجل وذكر ان وعلى قبائل من العرب وروى عن ابن عمر أنه قال انى لا يدعو فى صلاة حتى يشعر جارى ومعلم يفتي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان مسلاتنا هذه لا يصلى فيها شئ من كلام الناس وانما هى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ورواه مسلم وما رواه محمود على الابتداء حين كان الكلام مباها فيها ولان ما ذكرنا محرم وما ذكرنا مباح والسر من تقدم على المصحح ولان ما رواه ياقول وما رواه فعل والقول مقدم على الفعل لما عرفت فى موضعه وأما ابن عمر فيجوز أن يدعو فى صلاة ما يجره هذا الحديث أو تأوله فان قيل هذا الدعاء لا يدخل فى كلام الناس لانه ليس بخطاب لا دعى قلنا لا يشترط فى كلام الناس مخاطبة الأتري من قال قرأت الفاتحة أو نحو ذلك من كلام الناس تبطل صلاته وان لم يكن ذلك خطابا لا دعى بان لم يكن يهضره أحد يخاطبه ثم الاصل فيه أن كل ما لا يستعمل سواه من العباد فهو كلامهم وما يستعمل فليس بكلامهم وقيل كل ما كان فى القرآن أو معناه لا يفسد كقوله اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات وما ليس فى القرآن يفسد كقوله اللهم اغفر لي بدو عمر وولمي ونحالي ولو قال اللهم ارزقني من بقلها وقتائها وقومها لا تفسد لانه موجود فى القرآن ولو قال اللهم ارزقني بقلها وقتائها وقومها تفسد لانه ليس فى القرآن وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدر التشهد فى آخر الصلاة وأما اذا قعد فصلاته تامة ويخرج به من الصلاة على ما يأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (وسلم مع الامام كالصريعة عن عينه ويسأله ما يوا)

لوانتظر سلام الامام أو خاف المسبوق فى الجمعة والعيد والفجر أو المعذور خروج الوقت أو خاف أن يتندر الحدوث أو أن يمر الناس بين يديه ولو قام فى غيرها بعد قدر التشهد صح ويكره غير ما لان المتابعة واجبة بالنص قال عليه الصلاة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وهذا مخالفة له فى غير ذلك من الاحاديث المقتضية للحجب اه (قوله فهو كلامهم) كقوله أعطى ما لا أو طعمنى واقتضى ديني وزوجنى امرأه وما يقصد بهم لانا الدنيا واثمها فان ذلك يفسد الصلاة اه غاية (قوله فليس بكلامهم الى آخره) بهذا تفسيرا كثر الاصحاب اه غاية قال ابن بطال قال أبو حنيفة لا يجوز أن يدعو فى الصلاة الا بما يوجد فى القرآن وأورد عليه قوله عليه الصلاة والسلام فى سجوده أعوذ بربك من مضطك وبمعافاتك من عقوبتك وبطمنك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك قال وهذا مما ليس فى القرآن فسقط قول الخائف قلت ما أجبهه بالفقه ونقله وما أقل ورعه وأبو حنيفة لا يشترط أن يوجد ما يدعو به فى القرآن بل يشترط أن يدعو بما يشبه ألفاظه وبالادعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذى ذكرته فى المختصرات التى يحفظها المبتدى اه غاية قال محمد بن وهاب اللهم أصلح لى أجزى وأكرمى اللهم أنم على اللهم عافى من النار وستدنى

ارفعني واصرف عني شر كل ذي شر أعوذ بالله من شر الجن والانس وارزقني الحج الى بيتك وجهادنا في سبيلك واشغلي عني
رسولك واجعلنا جادين شاكرين وارزقنا وأنت خير الرازقين فهذا كله (١٣٥) حسن اه غايه قال الرسول

ولو قال في صلاته اللهم
ارزقني الحج لا تقصد
صلاته لانه لا يشبه كلام
الناس وان قال اللهم اغفر
ديني تقصد لان هذا يشبه
كلام الناس اه (قوله
في الجانب الايمن أو اليسر
الى آخره) روى السائي
عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يسلم
عن يمينه السلام عليكم
ورجاء الله حتى يرى بياض
خده الايمن وعن يساره
السلام عليكم ورجاء الله
حتى يرى بياض خده
اليسر اه قوله وعن يساره
السلام عليكم الى آخره
قال في الظهيرية والسنة
في السلام أن تكون
الثابتة أخفض من الاولى
اه (قوله لتقدم الرجال في
الصلاة الى آخره) ولقائل
أن يقول هذا انما يتم
بالمسبة الى المكتوبة المؤداة
بالجماعة ومعلوم أن كلام من
صلاته وحضورها ليس
يقتضون على ذلك فانه كان
يصلي في بيته النوافل ليلا
ونهازا وغيره في بعض
الاحيان فهي تعلم ذلك
وغيره من أفعال الصلاة
وغيرها من الأذكار بلا
اشتباه ان لم تكن أكمل
علما من غيره فكله
على انه قد روي ذلك معها

القوم والحفظة والامام في الجانب الايمن أو اليسر أو في مال أو عاذيا) وهذا الكلام شامل لاحكام
كثيرة يحتاج فيه الى التفصيل فنقول أما السلام فلان نقل المستفيض من عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا وهو ليس بفرض عندنا حتى يصح الخروج بغيره وقال الشافعي هو فرض لقوله
عليه الصلاة والسلام تخرج بها التكبير وتعليقها التسليم ولنا حديث عبد الله بن مسعود انه عليه الصلاة
والسلام قال لعين علمه التشهد اذا قلت هذا أو نطقت هذا فقد غت صلاتك الحديث وعن عبد الله
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعدت الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد
غمت صلاته وفي رواية قبل أن يسلم وفي رواية قبل أن يتكلم رواء أو داود والنسائي والبيهقي وعن
علي رضي الله عنه اذا قعدت التشهد ثم أحدث فقد غت صلاته ومارواه ابن صح لا يفيد القرينة لانها
لا تثبت بخبر الواحد وانما يفيد الوجوب وقد قلنا وجوبه وقوله وسلم مع الامام كالتصمية أي سلم مقارنا
لتسليم الامام كأنه يخرج بمقارنا التصمية للامام وهذا مذهب أبي حنيفة وعندهما يسلم بعد تسليم الامام
ويكبر للتصمية بعدما أحرم الامام في التصمية لها قوله عليه الصلاة والسلام اذا كبر الامام فكبروا
والفعل المتعقب فيكون أمر بالتكبير بعد تكبير الامام فإذا أتى بمقارنا فقد أتى به قبل أو بعده فلا يجوز
كلام الصلاة قبل وقتها ولان الاقتداء ببناء الصلاة على صلاة الامام فلا بد من شروع الامام في الصلاة حتى
يتحقق البناء على صلاته والالزام البناء على المعلوم وهو لا يجوز ولا يحنيفة انه عليه الصلاة والسلام
أمر المؤمنين بالتكبير في زمان يكبر فيه الامام بقوله اذا كبروا لان اذا الوقت حقيقة كآمين
فيكون تقديره فكبروا في زمان فيه يكبر الامام والامامون كانت التعقيب فقد تشمل القرآن كقوله
عليه الصلاة والسلام واذا قرأنا نستموا وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعل
الاستماع والانصات في زمان القراءة لا بعده وقوله ما الاقتداء ببناء الى آخره قلنا نعم لكن على سبيل
الموافقة وهي بالقرآن وانما يكون بناء على المعلوم أن لو كان شروع المقتدى بابقاء على شروع
الامام فإذا كان مقارنا لا تكون صلاة الامام معدومة وقت وجود صلاة المقتدى ثم قيل هذا
الخلافا في الجواز يعني عند أبي حنيفة يجوز الاقتداء بمقارنا وعندهما لا يجوز وقد بينا الوجه فيه
وقيل لا اختلاف في الجواز بل يجوز بالاجماع وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية يعني الاولى أن
يكون مع الامام عنده وعندهما أن يكون بعده لان في القرآن احتمال وقوع تكبير المأموم سابقا على
تكبير الامام فيقع فاسدا فيكون التأخير أولى احتراز عن الفساد ولا يحنيفة أن الاقتداء عقد
موافقة وانما في القرآن لا في التأخير فكان أولى احتراز عن الاختلاف المنهي عنه وما ذكرنا من
احتمال السبق غير معتبر لان كلامنا فيما اذا اتفق في عدم السبق وأما السلام فعن أبي حنيفة روايتان
في رواية يسلم مقارنا لتسليم الامام فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بينه وبين التصمية وفي رواية يسلم
بعد الامام مثل قولهم ما يحتاج الى الفرق بينهما والفرق أن التكبير شروع في العبادة فيستحب فيه
المبادرة وأما السلام فترك العبادة وخروج منها فلا تستحب فيه المبادرة وأما التسليم عن يمينه
ويساره فهو قول كفا للعلماء وقالت طائفة يسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه ويميل قليلا الى اليمين يروي
ذلك عن ابن عمر وأنس وعائشة وبه أخذ مالك لما روى عن عائشة رضي الله عنها الله عليه الصلاة والسلام
كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقا وجهه ويميل الى الشق الايمن شيئا ولعمامة أهل العلم ما روى عن
عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورجاء الله حتى يرى
بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورجاء الله حتى يرى بياض خده اليسر ومارواه مالك
ضعفه يحيى بن معين ولان صحيحه لا يذهب رواية ابن مسعود أولى لتقدم الرجال في الصلاة على النساء وتأخر

سلمة بن الأكوع وسهل بن سعد وسمره بن جندب فالاولى في الجواب أن في حديث التسليم مرة واحدة فعلى ذلك في حديث عائشة وهو بن
محمد ضعفه ابن معين وقال البخاري يروي عن أكبر وفي حديث سلمة يحيى بن راشد قال ابن معين ليس بالقوي وقال السائي ضعيف

وفي حديث سهل بن عبد الرحمن بن عياش قال ابن حبان بطل الاحتجاج به وضعفه أيضا غيره وفي حديث حمزة بن عطاء بن رباح عن
وقال أحمد بن حنبل في الحديث اه تفصل من حاشية بخط العلامة ابن أمير حاج الحلبي رحمه الله (قوله فلعلها خفيت الى آخره) ولان في
أحاديثنا زيادة صحيحة وهي مقبولة من العدل ولان المثلث أولى من الناقص الزيادة اه غاية (قوله ولو سلم عن يساره أو الى آخره) أي
لاسهو عليه اه قاضيان (قوله وأما النية فينوي) لان السلام قربته من وجه فلا بد فيه من النية اه كما في قال في المصيط والمرغيفاني
واختار أن يكون السلام في التشهد والتسليم بالالف واللام وتكون الثانية أخفض من الأولى ولهذا خفيت على من كان بعيدا عن النبي
صلى الله عليه وسلم اه غاية (قوله هذا اعتدنا في سلام التشهد الى آخره) قال عليه الصلاة والسلام إذا قال العبد السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح من أهل السماوات أرض اه كما في (قوله وقيل لا ينويهم لانه يشير اليهم بالسلام) والاشارة فوق النية
فلا حاجة الى النية اه (قوله (١٢٦) للتسوية بين القوم في التحية الى آخره) وفي الحاوي والقسدي به بعد قول الامام

النساء والتسليم الثانية أخفض من الأولى وهو الاحسن فلعلها خفيت على من كان بعيدا عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولو سلم عن يساره أو لا يسلم عن يمينه لم يتكلم ولا يعيد السلام عن يساره ولو سلم
تلقا وجهه يسلم عن يساره وهو مروي عن علي رضي الله عنه وأما النية فينوي بكل تسليم من في تلك
الجهة من الرجال والنساء والحفظة الحاضرين الذين لهم شركة في الصلاة لان الأعمال بالنسبة وهو
لما اشتغل عما جاوره صار عزلة الغائب عنهم فيسلم عليهم عند التحلل لانه صار حاضرا وقاؤه لا ينوي
النساء في زمانه لم يرد من الجماعة وكراهيته وانما يخص الحاضرون لانه لا يصلح خطابا للغائبين
وقيل ينوي بالتسليمين جميع المؤمنين والمؤمنات وهو اختيار الحاكم الشهيد لانه بالتحريم موم عليه
الكلام مع جميع الناس فصار كالعائب عن جميعهم قال شمس الأئمة هذا عندنا في سلام التشهد أما في
سلام التحليل فيخص الحاضرين لا يصل الخطاب هو الصحيح ثم قال ان كان الامام في الجانب الايمن أو
اليسر فواجهه وان كان يحاذيه فواجهه ما هو المراد بقوله الامام في الجانب الايمن أو اليسر وفيهما
أي قوى الامام في الجانب الايمن ان كان فيهم أو في اليسر ان كان فيهم أو فيهما فيملاوي الحسن عن أبي
حنيفة وهو قول محمد ان كان يحاذيه لانه لا يذو حظ من الجانبين وعن أبي يوسف انه يتوجه في الجانب
الايمن ترجحا للايمن والسبق قال رحمه الله (والامام ينوي القوم بالتسليمين) وقيل لا ينويهم لانه يشير
اليهم بالسلام وقيل ينوي بالأولى لا غير والصحيح الاول لان التسليم الأولى للتحية والخروج من الصلاة
والثانية للتسوية بين القوم في التحية والمنفرد ينوي الحفظة فقط لانه ليس معه غيرهم ولا ينوي في
الملائكة عدد المحصور لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فأنشأ الايمان بالانبياء صلوات الله عليهم
أجمعين ثم قدم القوم بالذكر على الملائكة في المختصر كما هو في الجامع الصغير وذكر في المبسوط بعكسه
ولا يتعلق بذلك حكم لان الواو لا تقتضي الترتيب ومنهم من ظن ان ما ذكره في المبسوط بناء على قول
أبي حنيفة الاول في تفصيل الملائكة على البشر وهو قول المعتزلة والفلاسفة واختاره الباقلاني
والحلبي وما ذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الاخير في تفصيل البشر على الملائكة وهو قول أهل
السنة وليس الامر كما زعموا لما قلنا ويروي عنه التوقف فيه وقال شمس الأئمة لاختار عندنا أن نحواس بني
آدم وهم المرسلون أفضل من الملائكة وعوام بني آدم من الانبياء أفضل من عوام الملائكة ونحواس
الملائكة أفضل من عوام بني آدم وشرحه في علم الكلام قال رحمه الله (وبجهر بقراءة الفجر) أي

السلام قبل قوله عليكم
لا يصير مخالفا في صلاته
قال في التصفه هذا في حق
الامام والمقتدى والمنفرد
وفي الفتية هنا عند العامة
وقيل لا يخرج الا بهما حتى
لو أدرك الامام بعد الأولى
قبل الثانية فقد أدرك
الصلاة معه هكذا نقله في
الغاية وذكر فيها بعد هذا
بأسطر ماض وعنده الشافعي
يخرج من الصلاة بالتسليم
الأولى كقولنا في ظاهري
الرواية اه وما نقله في الغاية
عن الحاوي نقله في الدراية
عن النوازل ثم قال ثبت
بهذا أن الخروج لا يتوقف
على عليكم اه قال في فتح
القدير ثم قيل الثانية سنة
والاصح انها واجبة كالأولى
اه (قوله لان الاخبار في
عددهم قد اختلفت) ففي
بعضها ما كان وهما
الكاتبان واحد عن يمينه

واحد عن يساره قال في الغاية وهو الصحيح وعن ابن عباس أنه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه الامام
يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد أمامه يلقيه الى الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروه وآخر عند
ناصيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويلقيه الى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل ستون وقيل مائة وستون اه وان
عددهم (٢) ليس محسوم لنا طعنا فينبغي ان يقول أمئت بجميع الانبياء أولهم آدم عليه السلام وآخرهم محمد عليه الصلاة والسلام
اه كما في (قوله وليس الامر كما زعموا لما قلنا الى آخره) وفي جامع الكردى خلق الله تعالى في الآدمي العقل والشهوة وفي الملائكة العقل
دون الشهوة وفي البهائم الشهوة دونه في سلطان منعه على شهوته وعمل بمقتضى عقله وترك العمل بموجبه شهوته فهو أفضل من الملائكة
وان سلطان شهوته على عقله وعمل بمقتضى شهوته لا عقله فهو من البهائم ثم قال تعالى أولئك كالانعام بل هم أضل مكان المؤمنين المتقي أفضل
منها عند أهل السنة اه كما في (قوله وشرحه في علم الكلام) قال تاج الشريعة وعند أكثر المشايخ من أهل السنة أن نحواس البشر

وهم المرسلون أفضل من جميع الملائكة وخوادم الملائكة أفضل من أواسط البشر وأوسط البشر أفضل من أواسط الملائكة ولا يعلم
 الملائكة أفضل من عوام البشر اه (قوله ويسرى غيرها) ولو قضاها منهم قالوا ان صلاة الليل اذا قضيت في النهار جماعة يجهر فيها ولو صلاة
 النهار اذا قضيت في الليل جماعة يخافت فيها اه مستوفى ش يزوي والثاني في قاضيه ان أم ليلا في صلاة النهار يخافت ولا يجهر
 وان جهر ساهيا عليه السهو اه خلاصة في السهو ولو أم في التطوع في الليل خافت متعمدا فقد أسأوان كان ساهيا عليه السهو اه
 قاضيه ان (قوله فيما لا يجهر فيه بل يخافت الى آخره) ذكر في الكفاية ان المنفرد اذا جهر فيما يخافت لاسهو عليه لانه لم يترك واجبا
 عليه لان الخافته أعما وجبت لنفي المغالطة ولما يحتاج الى هذا في صلاة تؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية فلم تكن
 الخافته واحدة عليه وكذا ذكر في النهاية وفيها ان في رواية النوادر يجب عليه سجود السهو (قوله حتما وهو الصحيح) أي ولو جهر يكون
 مسيا كذا ذكره الحسن بن زياد في كتاب الصلاة اه قال في الغاية في رواية (١٢٧) الاصل قال المنفرد يخافت

لا محالة اه وفي النخبة
 الافضل في نوافل الليل ان
 تكون بين الجهر والخافته
 اه غايه (قوله لان جنائته
 أعظم الى آخره) وفي هذا
 الدفع نظر ظاهر اذ لا ينكر
 أن واجبا قد يكون أكدر
 من واجب لكن لم ينط
 وجوب السهو الا بترك
 الواجب لا بأكدر الواجبات
 أو برتبة مخصوصة منه
 بحيث كانت الخافته واجبة
 على المنفرد ينبغي ان يجب
 بتركها السجود اه قطع
 (قوله لكونها مكملات لها
 الى آخره) وذكر في معنى
 التكميل وجهين أحدهما
 أنها مكملات للترك وكذا من
 الفرائض على ما ورد ان
 العبد أول ما يحاسب على
 الصلوات كان ترك منها
 شيئا يقال انظر الى عبيد
 هل تجدون له نافلة فان
 وجدت قلت الفرائض

الامام (وأولي العشاء من ولو قضاها جماعة والعبيدين ويسرى غيرها كتنفل بالنهار) لانه لا تور
 المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ولا يجهد نفسه في الجهر وكذا يجهر في
 التراويح والوتر اذا كان اماما المتوارث قال رحمه الله (ونحو المنفرد فيما يجهر كتنفل بالليل) أي
 إن شاع جهر وهو أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان اذا وادان واقامة أفضل وروى في
 الخبر ان من صلى على هيئة الجماعة صلت به ملائكة صفوف من الملائكة ولكن لا يبلغ في الجهر مثل
 الامام لانه لا يسمع غيره وان شاع خافت لانه ليس خلفه من يسمعه وقوله فيما يجهر اشارنا الى انه لا يخبر
 فيما لا يجهر فيه بل يخافت فيه حتما وهو الصحيح لان الامام يتصم عليه الخافته فالمنفرد أولى وذكر
 عصام بن يوسف في مختصره ان المنفرد يخبر فيما يخافت أيضا استدلالا بعدم وجوب سجود السهو عليه
 ان جهر وليس بشي لان الامام اعما ويجب عليه سجود السهو لان جنائته أعظم لانه ارتكب الجهر
 والاسماع بخلاف المنفرد والمراد بقوله فيما يجهر جهر الامام وفيه اشارنا الى انه اذا فاتته صلاة يجهر
 فيما يخبر المنفرد كما كان في الوقت والجهر أفضل لان القضاء يصحكي الاداء فلا يخالفه في الوصف وهو
 اختيار شمس الأئمة وغير الاسلام جماعة من المتأخرين وقال قاضيه ان وهو الصحيح وفي النخبة وهو
 الاصح واختار صاحب الهداية الانخافته حتما بخلاف ما اختاروه وقوله كتنفل بالليل يعني
 بما المنفرد لان النوافل أنواع الفرائض لكونها مكملات لها فيخبر فيها المنفرد كما يخبر في الفرائض وان
 كان اماما جهر لانه كراؤها أنواع الفرائض ولهذا يخفى في نوافل النهار ولو كان اماما ثم اختلفوا في
 حد الجهر والاختلاف فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره والخافته ان يسمع نفسه وقال الكرخي
 الجهر ان يسمع نفسه والخافته تصح الحسروى لان القراءة فعل اللسان دون الصمخ والاول اصح
 لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالسمية
 على الذبيحة ووجوب السجدة بال تلاوة والعناق والطلاق والاستسقاء قال رحمه الله (ولو ترك السجدة
 في أولي العشاء قرأها في الآخرين مع الفاتحة جهر او لترك الفاتحة لا) أي لانه قضيا في الآخرين
 وهذا عند أبي حنيفة ومحمد قال أبو يوسف لا يقضى واحدة منهما لان القضاء لا يجب الا بدليل قصار
 كالجمعة والعبيدين وروى الجار والاضحية ولان قراءة السورة في الآخرين غير مشروعة فلا يمكن الاتيان

منها أو تدخل الجنة والثاني أنها مكملات لما دخلها من النقص بالسهو والغسلة ترك سننها واجباتها وترك الخشوع فيها فهذا تكمل
 لنقص الصفة دون العبد الاصل اه غايه (قوله الهندواني) بكسر الهاء قلعة بيل والشيخ الفقيه أبو جعفر ينسب اليها اه اتفاقا (قوله
 والعناق والطلاق) أي فلا يقع الطلاق والعناق ولا يصح الاستسقاء ما يمكن سموعه اه قال شيخ الاسلام وكذا الايام والبيع على
 اختلاف وقبل الصحيح في البيع ان يسمع المشتري وفي النصاب مثل الفضل عن الامام يسمع قراءة رجلا أو رجلين في صلاة الخافته قال
 لا يكون جهرًا والجهر ان يسمع الكل اه (قوله لا يجب الا بدليل الى آخره) أي كالجهر في القضاء بجماعة لقيام الدليل عليه وهو جهر عليه
 الصلاة والسلام في قضاء الفجر وكأثره يقضى بعد خروج وقته فله عليه الصلاة والسلام قضاء اه غايه وكتب مائمه والدليل شرعية
 ماله ليصرفه الى ما عليه لان القضاء صرف ماله الى ما عليه والسورة في الآخرين غير مشروع فلم يوجب الدليل فلا يقضى كما اذا فات
 تكبيرات التشريق اه كأي (قوله كالجمعة والعبيدين) أي وتكبيرات التشريق اه غايه (قوله والاضحية) أي بعد خروج
 أيامها اه غايه

(قوله ولو كررها خالف المشروع) أي لأن تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع قال في الدراية لكن ذكر في فتاوى العتبات أن تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره ولو روي بالحسب في مثله اه قال ابن أمير حارجه الله والله أعلم بثبوت ذلك اه (قوله ذكر هنا ما يدل على الوجوب) فهو وجوب قضاء السورة اه (قوله لأن الجهر صفة القراءة الواجبة) أي أولاه أخبار ومن في الرواية فيكون كل وجوب اه كافي (قوله بلفظ الاستصحاب إلى آخره) قال الكمال ولا يفتى أنه أصح فيصيب التعويل عليه في الرواية اه قال العلامة في فتح القدير ولم يقع الجواب عن قوله إذا فأتت عن محله لا يقضي الأدليل وأعلم أن المسئلة أربعة وظاهر الرواية ما ذكر وعكسه قول عيسى بن أبان ومن أبي يوسف لا يقضي واحدة منهما وعن أبي حنيفة بغيرها اه قال في الدراية قال عيسى بن أبان ينبغي أن يكون الجواب في المسئلة على العكس لأن قراءة (١٢٨) الفاتحة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب أولى بالقضاء اه (قوله

فقال أحب إلى) أي إذا ترك السورة في الأولين اه غاية (قوله أن يقضيها) أي في الأثر بين بلفظة أفعل التفضيل في المحبة عنده اه غاية (قوله لأنهم وإن كانت) هذا وجه الأحية اه (قوله فليكن مراعاة موضوعها إلى آخره) والذي يقوى عدم الوجوب أن قوله أحب إلى ظاهر في نفي الوجوب وقوله ويجهر محتمل فينبغي أن يحمل المحتمل على الظاهر لما عرف اه غاية (قوله دون الفاتحة) أي وهكذا روي محمد بن سماعة عن أبي حنيفة وأبي يوسف اه غاية وصح هذا القول التمرثاني وجعله شيخ الإسلام الظاهر من الجواب اه كمال (قوله فإما هي صفة كل واحد منهما إلى آخره) أقول هذا الكلام أخذه الشارح رحمه الله من الغاية وقد أسقط من البيه قبل قوله جمعا شيئا لا يتضح الكلام

بها ولهما هو الفرق بين الوجهين أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروع فإذا قرأها مرة وقعت عن الأداء لأنها أقوى لكونها في محلها ولو كررها خالف المشروع بخلاف السورة فإن الشفع الثاني ليس محلها إذا عجز أن يقع قضاء له محل القضاء لأن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف المشروع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكر هنا ما يدل على الوجوب كما ذكر في الجامع الصغير وهو قوله قرأها وقوله يجهر لأن الجهر صفة القراءة الواجبة وفي الأصل ذكر بلفظ الاستصحاب فقال أحب إلى أن يقضيها لأنها وإن كانت واجبة في أصل الوضع فغير موصولة بالفاتحة الواجبة فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر الإمام بالسورة دون الفاتحة فيما يروى عن أبي حنيفة لا موقوفة في الفاتحة فاض في السورة فتراهي صفة كل واحد منهما في أصل وضعه ولا يكون جمعا بين الجهر والخائفة في ركعة واحدة لأن القضاء يلحق بحمل الأداء فتأخروا لا خروا عن قراءة السورة في الحكم الأثرى أو الإمام إذا لم يقرأ في الأولين واقتدى به رجل في الآخرين وجب على الرجل أن يقرأ إذا قام للقضاء حتى لو لم يقرأ أنفسه صلاته لأن ما أدركه من القراءة وإن كان فرضا التحق بالأوليين فقلت الر كعتان عن القراءة فكذا هذا وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجهر أصلا لأنه لو جهر بالسورة وقضاها لا يكون جمعا بين الجهر والاختفاء حقيقة وهو شنيع فتفسير السورة أولى لأن الفاتحة في محلها وهي أسبق أيضا وليست بتبع للسورة بخلاف السورة في ظاهر الرواية يجهر بها لأن السورة واجبة والفاتحة فيها مفصل فلما تعذر الجمع لما هنا كان تغيير النقل أولى ثم تقدم السورة على الفاتحة عند بعضهم لأنها ملحقمة بالأوليين فكان تقديمها أولى وعند بعضهم تقدم الفاتحة وهو الأشبه وأقل تغييرا لأنه أن يترك الفاتحة ويقرأ السورة عند بعضهم لأن قراءة الفاتحة غير واجبة في الآخرين فبترك السورة في الأوليين لا تنقلب واجبة وقال بعضهم ليس له ذلك لتقع السورة بعد الفاتحة على سنة القراءة في الصلاة ولو قرأ السورة في الأولى والثانية ونسى الفاتحة فإنه يبدأ بقراءة الكتاب ثم يقرأ السورة وعن أبي يوسف أنه يترك الفاتحة ويركع لأن فيه نقص الفرض بعد التمام لأجل الواجب لأن قراءة السورة وقعت فرضا والفاتحة واجبة وجه الظاهر أن نقص الفرض لأجل الفرض جائز والفاتحة إذا قرئت نصير فرضا فصار كالوتر السورة وهو في الركوع ويحتمل أن يكون على الخلاف قال رحمه الله (وفرض القراءة آية) وهذا عند أبي حنيفة وقال ثلاث آيات قصارا وآية طويله لأنه لا يسمى قارئا عرفا بدونه فأشبهه ما دون الآية وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل إلا أن ما دون

الآية وهو لا يكون فتنبه لذلك والله أعلم اه قلت وقد وقفت على نسخة قولت على نسخة المصنف وقد أثبت فيها الآية قوله ولا يكون وقد أثبتنا على الهامش وكتب عليها صح اه (قوله فقلت الر كعتان) أي اللتان اقتدى به فيهما اه (قوله بخلاف السورة) أي فإما تباع والتبع لا يخالف الأصل فيضافت بالسورة تبعاً للفاتحة اه غاية (قوله وفي ظاهر الرواية يجهر بهما) وفي النهاية ويجهر بهما هو الصحيح (قوله والفاتحة فيهما نقل) أي في الآخرين (قوله فلما تعذر الجمع) أي بين الجهر والاختفاء في ركعة اه (قوله كان تفسير النقل أولى) لأن النقل قابل للتغيير الأثرى أن من شرع خلفه ما يصلح الظاهر في ركعتين تلزمه أربع وكذا لو اقتدى بالإمام في المغرب يصل أربعاً ويضم إليها ركعة أخرى حتى لا يتفصل بالثلاث اه غاية (قوله فإنه يبدأ بقراءة الكتاب) أي في تلك الركعة اه

(قوله وهذا راجع الى اصل الى آخره) معناه انه كونه غير فاري مجاز متعارف وكونه قارنا بالاحقية مستعملة فان قيل هذا فاري لم يمتلى المتكلم نظرا الى الحقيقة القوية فقيهه نظر فانه منع مادون الآية بناء على عدم كونه قارنا عرفا واجزا الآية القصيرة لانها ليست في معناه أي في انه لا يصح قارنا بل بعد تعارفا والحق ان ربي على الخلاف في قيام العرف في عدم قارنا بالقصيرة قال لا بعد وهو يمنع ثم ذلك مباه على رواية ما يتناوله اسم القرآن وفي الاسرار ما قاله احتياط فان قوله لم يلد ثم نظرا لا يتعارف قارنا وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الخائف والجنب ومن حيث عدم التجزئ الصلاة احتياط فيهما اه كمال قوله نعم ذلك مباه الى آخره أي بناء الخلاف على ان الحقيقة المستعملة الى آخره اه (قوله أو حرفا واحدا مثل ص الى آخره) قال العلامة كمال الدين وكون نحو من حرفا غلط بل الحرف مسمى ذلك وهو ليس المقرء والمقرء وهو الاسم ساركة فالصواب في التقسيم ان يقال هي كلمتان أو كلمة اه (و فرع) القراءة أنواع فريضة وواجبة وسنة ومكرهة فالقرينة عند أبي حنيفة في رواية قد مر ما يطلق عليه اسم القراءة مقصودة لا يشوبها قصد خطاب أحد ولا جواب ولا قصد التلقين من غيره وفي رواية عنه آية واحدة وهو رواية عن أحمد لان مادونهم يجري في كلام الناس وفي رواية كقولهما والواجبة قراءة الفاتحة مع ثلاث آيات قصارا أو آية طويلة والمسنونة تتنوع الى قراءة في السفر والحضر ويعلم من كلام المصنف وأما المكرهة والقراءة الامام والقراءة في الصلاة (١٢٩) غير حالة القيام وتعين شيء

من القرآن والقراءة في الصلاة من المصنف عندهما اه من الدراية باختصار قال الكمال رحمه الله وإذا كانت هذه الاقسام ثابتة في نفس الامر فليقل لو قرأ البقرة ونحوها وقع الكل فرضا وكذا إذا أطال الركوع والسجود مشكل إذ لو كان كذلك لم يتحقق قدر القراءة لاقرضا فإن باقي الاقسام وجه القيل المذكور وهو قول الأكثر والاصح أن قوله تعالى فاقروا ما تيسر بوجوب أحد الأمرين من الآية وما فوقها مطلقا صدق ما تيسر على كل ما قرئ

الآية خارج والآية ليست في معناه لان الآية قرآن حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكما فانها محرم على الجنب والخائف قراءتها بخلاف مادون الآية على ما ذكره الطحاوي وهذا راجع الى اصل وهو ان الحقيقة المستعملة عنده أولى من اجاز المتعارف وعندهما المجاز المتعارف أولى ولو كانت الآية كلمة مثل مدهامتان أو حرفا واحدا مثل ص وق ون اختلف فيها وقال المرغيناني الاصح انه لا يجوز لانه يسمى طارنا ولو قرأ نصف آية طويلة مثل آية الكرسي في رمة ونصفها في أخرى اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وطأهم على أنه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث آيات قصارا ويصل لها فلا يكون أدنى من آية ولو قرأ نصف آية مرتين أو قرأ كلمة واحدة مرارا حتى تبلغ قدر آية تامة لا يجوز وقال القدوري ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن ما يتناوله اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقرأ لعبدك من القرآن فليس شيء من القرآن يقلل وهذا أقرب الى القواعد الشرعية فان المطلق يصرف الى الأدنى على ما عرفت في موضعه قال رحمه الله (وسنها في السفر الفاتحة وأي سورة شاء) لما روى انه عليه السلام قرأ في صلاة الفجر في سفره بالمعزدين وقرأ في إحدى الركعتين من العشاء الآخرة بالتين ولان السفر مظنة المشقة فناسب التخفيف وهذا اذا كان على علم من السفر فان كان على اقامة وقرأ بقراءة الفجر نحو البروج لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف قال رحمه الله (وفي الحضر طوال الفصل أو بجزأ أو ظهرا وأوسطا أو عصر أو عشا أو قصار أو مغربا) لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى أبي موسى الأشعري أن أقرأ في الفجر والظهر بطوال الفصل وفي العصر والعشاء باوسط الفصل وفي المغرب بقصار الفصل ولان معنى المغرب على الجملة فكان التخفيف اليق بها والعصر والعشاء تصحب فيهما

(١٧ - زيلعي اول) فهما قرئ يكون الفرض ومعنى قسم السنة من الاقسام المذكورة أن تجعل الفرض على الوجه المذكور وهو ما كلف صلى الله عليه وسلم يجعله عليه وهو حله بعد أربعين مثالا الى المائة اه (قوله ونصفها في أخرى اختلفوا فيه) أي على قول أبي حنيفة اه غاية (قوله يزيد على ثلاث آيات قصارا الى آخره) قلت إن اعتبر هذا ينبغي أن يجوز عندهما أيضا اه غاية (قوله لما روى عن عمر الى آخره) هذا المروي على ما ذكره الشارح موافق لما في الهداية مخالف لما في الغاية فقد ذكر فيها ما نصه وكتب عمر الى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما أن أقرأ في الصبح بطوال الفصل وفي الظهر باوسط الفصل وفي المغرب بقصار الفصل رواه أبو حفص بن شاهين بإسناده ومعناه أبو بكر بن أبي شيبة اه قال في فتح القدير روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا سفيان الثوري عن علي بن زيد بن جده عن الحسن بن علي بن موسى الأشعري أن أقرأ في المغرب بقصار الفصل وفي العشاء باوسط الفصل وفي الصبح بطوال الفصل اه وأما في الظهر بطوال الفصل فلم أره بل قال الترمذي في الباب الذي يلي باب القراءة في الصبح وروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى أبي موسى الأشعري أن أقرأ في الظهر باوسط الفصل والله سبحانه أعلم غير أن في الدراية ما يشهد المطلوب وهو ما تقدمناه في صحيح مسلم من حديث الحذري رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية اه فح

(قوله أن يتعافى وقت غير مستحب إلى آخره) والوقت المستحب أعظم من المكروه وقد تقدم أن التأخير إلى النصف في العشاء مباح وبعد
مكروه وهذا قريب في العصر (١٣٠) بعيد في العشاء اه فتح (قوله في وقت فيها بالاداساط) قلت هذا التعليل ماض

في العصر غير ظاهر في العشاء
اذ يتطوّل في الصلاة فيها
لا تنفع في وقت مكروه لأن
تأخيرها مباح الى نصف
الليل بل التعليل الصحيح
أن وقتها وقت النوم قبل التأخير
والتطويل في القراءة يحصل
التغير والتقليل للجماعة
بطلبه لنوم عليهم حيث قد
اه غايه (قوله فقبل من
سورة القتال الى آخره)
السورة همز ولا تهمز لفتان
وترك همزها أشهر وأصح
وبما في القرآن العزيز اه
غايه (قوله وقال الخواني)
أي وفي بعض النسخ الخواني
بدل الخواني اه (قوله)
وقال محمد أحب إلى أن
يطيل إلى آخره) وانفقوا
على كراهة الطالة الثانية
على الأولى الاما لكافاه
قال لا بأس أن يطيل الثانية
على الأولى اه كذا في
الغاية وفي الدراية والطالة
الركعة الثانية على الأولى
بثلاث آيات فصاعدا في
الفرائض مكروه وفي السنن
والتوابع لا يكره لأن أمرها
أسهل كذا في جامع المحبوبي
وفي القنية القراءة المستونة
يستوى في الامام والمنفرد
والناس عنها فافلون اه كذا
(قوله بالنساء والاستعاذة)
أي وعلى هذا فيحصل قول
الراوي وهكذا في الصحيح على

التأخير فيحتمل بالتطويل أن يتعافى وقت غير مستحب في وقت فيها بالاداساط بخلاف الفجر والظهر
لأن مقتضى ما مر من معنى الفصل مفصلا لكثرة الفصول فيه وقيل لقلة المنسوخ فيه ثم آخر الفصل
قل أعوذ برب الناس بلا اختلاف واختلاف أو أوله فقبل من سورة القتال وقال الخواني وغيره من أصحابنا
من اجترأت وهو السبع الأخير وقيل من في وحكي القاضي عياض من الحاشية وهو غريب قال الطوال
من أوله إلى السماوات البروج والاداساط منها إلى لم يكن والقصار منها إلى آخر القرآن وقيل الطوال
من أوله إلى عيسى والاداساط منها إلى الضحى والقصار منها إلى آخر القرآن وفي الجامع الصغير يقرأ في
الفجر في الحضرة الر كعين باربعين آية وأخسرين آية سوى فاتحة الكتاب يروي من أربعين آية إلى
ستين ومن ستين إلى مائة وهكذا ذكر الطحاوي أيضا هو اده أن يوزع الأربعين أو الخمسين بأن يقرأ
في الركعة الأولى تسعا وعشرين وفي الثانية عشرين إلى تمام الأربعين لأن يقرأ في كل ركعة أربعين
أو خمسين ثم قبل المائة أكثر ما يقرأ فيها والأربعون أقل ما يقرأ فيها وقبل بالتوفيق بين الروايات
كلها واختلف في وجه التوفيق فقبل أنه يقرأ بالاربعين إلى مائة وبالكسائي إلى أربعين وبالاداساط إلى
الستين وقيل ينظر إلى طول البالي وقصرها في الستين يقرأ أمانة وفي الصنف أربعين وفي الطريف
والربيع خمسين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الآيات وقصرها فيقرأ أربعين إذا كانت طولا كسورة
المائدة ويقرأ خمسين إذا كانت أوساطا وما بين ستين إلى مائة إذا كانت قصارا كسورة المزمل والمذثر
والرحمن وقيل ينظر إلى قلة الاشغال وكثرتها وقيل يعتبر حال نفسه فإذا كان حسن الصوت يقرأ أمانة
والأفاربين وأصل اختلاف الروايات فيها اختلاف الاستار في ذلك فروي عن جابر بن سمرة أنه عليه
السلام قال كان يقرأ في الفجر بين والقرآن المجيد وضوها وكانت صلواته بعد ذلك تخفيف وروي
عن أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة وعن أبي هريرة أنه
عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة لم تنزل الكتاب وهل أتى على الإنسان وروي أنه عليه
الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر والليل إذا بقي شي وروي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في
العشاء الأخيرة والشمس وضحاها وضوها وفي الظهر يسبح اسم ربك الأعلى وفي المغرب قبل يأيها
الكافرون وقل هو الله أحد والظاهر أن هذا الاختلاف لاختلاف الاحوال قال رحمه الله (ويطال
أولى الفجر فقط) هذا قولهما وقال محمد أحب إلى أن يطيل الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها
لماروي أن وقتاده أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم القرآن وسورة معها وفي
الأخريتين بفاتحة الكتاب وبسم الله الآية أحيانا ويطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية
وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ولهما ما رواه أبو سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في
صلاة الظهر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر ثلاثين وفي الأخريتين قدر خمس عشرة آية أو قال
نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الأخريتين قدر نصف
ذلك رواه مسلم وعن جابر بن سمرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماوات
البروج والطارق وضوهما من السور وهما متقاربان رواه أبو داود والترمذي والنسائي وكان يقرأ في
الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وهما سواء ولأن الركعتين الأولى استويا في وجوب القراءة وصفها
فيستويان في مقدارها بخلاف صلاة الفجر فإنه وقت نوم وغفلة فيطيل الأولى طاعة لهم على ادراك
فضيلة الجماعة والظهر والعصر وإن كانتا في وقت الاشتغال لكن بعد سماع النداء يتعبدن الاجابة
فأكثر مسير من جهته فلا يعتبر وما رواه من اطالة الأولى على الثانية محمول على اطالتهما للنساء والاستعاذة

التشبيه في أصل اطالة لافي قدرها فان تلك اطالة معتبرة شرعا عند أبي حنيفة والمعتزلة أكثر من ذلك القدر قال
وقد قدرت بأن يقرأ في الأولى مثلا بخمس وعشرين وفي الثانية بتمام الأربعين ولأن اطالة في الصبح لما كانت لان وقته وقت نوم
وغفلة فلا بد من كونها بحيث تعد اطالة لكن كون التشبيه في ذلك غير المتبادر ولذلك قال في الخلاصة في قول محمداه أحب اه فتم

فروغ من قوله من الغاية كره الجميع بين سورتين غير الفاتحة في ركعة واحدة جماعة وصنفوا لا يكره ذلك وان جمع بين سورتين في ركعة وبينهما سوراً وسورة يكره وان قرأ بعض السورة في ركعة وبعضها في الثانية الصحيح أنه لا يكره ولا ينبغي أن يقرأ في الركعتين من وسط السورة ومن آخرها ولو فعل لأبأس به نقل ذلك عن الفقيه أبي جعفر ويكره أن يقرأ سورة أو آية في ركعة ثم يقرأ في الثانية ما فوقها وعليه جمهور الفقهاء وعن عبد الله أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوساً فقال ذلك منكوس القلب وهو بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعد سورة قبلها في النظم وبه قال أحمد ولم يكرهه مالك اه (قوله فيملاون ثلاث آيات الى آخره) فانه عليه الصلاة والسلام قرأ المعوذتين في المغرب في الركعتين والثانية أملول من الاولى اه كافي (قوله بالثلاث والثلثين) أي والثلاثان في الاولى والثلاث في الثانية اه كافي (قوله لكن يشترط الى آخره) قال الكمال رحمه الله ولا يخفى في هذه العبارة بعد الله لم يأن الكلام في المداومة والحقن المداومة مطلقاً مكرهه سوا ما احتما يكرهه غيره أم لا لان دليل الكراهة لا يفصل وهو إهمال التفصيل وهجر الباقي لكن الهجران إنما يلزم لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه إهمال التعين ثم مقتضى الدليل عدم

المداومة لا المداومة على عدم كما يفعله حنفية العصر بل يستحب أن يقرأ بذلك أحياناً تبركاً بالآثار فإن لزوم الإيهاام ينتهي بالتارك أحياناً ولذا قالوا السنة أن يقرأ في سنة الفجر يقلل بإيها الكافرون وقل هو الله أحد وطاهر هذا لإفادة المواظبة على ذلك وذلك لان الإيهاام المذكور منتف بالنسبة الى المصلي نفسه اه (قوله لتلاين الجاهل الى آخره) ولهذا ذكر الجاهل يكره تخصيص المكان في المسجد للصلاة لانه من فعل ذلك نصير الصلاة طبعاً والعبادة متى صارت طبعاً قسيتها الترك ولهذا كره صوم الاد اه كافي (قوله في المتن ولا يقرأ المؤمن أي سواء جهر الامام أو أسر اه كافي (قوله ولان القراءة ركن

قال المرغباني التطويل يعتبر بالآيات كانت متقاربة وان كانت الآيات متفاوتة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف ولا يعتبر بالزيادة والنقصان فيما دون ثلاث آيات لعدم إمكان الاحتراز عنه وقيل ينبغي أن يكون التفاوت بالثلاث والثلثين ولا بأس أن يقرأ سورة في الاولى ثم يعيد ما في الثانية لما روي انه عليه الصلاة والسلام قرأ في الركعة الاولى من المغرب اذا زلزلت الارض ثم قام وقرأ في الثانية قال رحمه الله (ولم يتعين شيء من القرآن لصلاة) لاطلاق ما سلفوا وما روي وقال الشافعي تعين الفاتحة لجواز الصلاة وقد تقدم في بيان الواجبات ويكره أيضاً أن يؤقت شيء من القرآن لشيء من الصلوات مثل أن يقرأ ألم السجدة وهمل أي على الانسان في صلاة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة قال الطحاوي والاسيحاوي هذا اذا رآه حتموا واجباً بحيث لا يجوز غيرهما أو رأى قرا غيرهما مكرهاً ما لو قرأ لاجل التيسر عليه أو تبركاً بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهية في ذلك لكن يشترط ان يقرأ غيرهما أحياناً لتلاين الجاهل ان غيرهما لا يجوز قال رحمه الله (ولا يقرأ المؤمن) بل يستمع وينت و قال الشافعي يجب على المؤمن قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وحديث عباد بن الصامت انه عليه الصلاة والسلام قال لما مومنين الذين قرأوا خلقه لا تصعدوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ولان القراءة ركن من الاركان فيشترط ان فيه كسائر الاركان ولنا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال أبو هريرة كانوا يقرؤون خلف الامام فزلت وقال أحد أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة وفي حديث أبي هريرة وأبي موسى واذا قرأوا نصتوا قال مسلم هذا الحديث صحيح وعن عباد بن الصامت أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يقرأ أحد منكم شيئاً من القرآن اذا جهرت بالقرآن قال الدارقطني رجاله كلهم ثقات قال أحمد ما سمعنا أحداً من أهل الاسلام يقول إن الامام اذا جهر بالقراءة لا يجوز صلاة من لم يقرأ وفي مسلم عن عطام بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة يعني خلف الامام فقال لا قرأ مع الامام في شيء وعن جابر عمارة وهو قول علي وابن مسعود وكثير من الصحابة رضي الله عنهم كره المأوردى ولان المأموم مخاطب بالاستماع اجماعاً فلا يجب عليه ما ينافيه اذ لا قدرة له على الجمع بينهما فصار تغليب الخطبة فانه لا أمر بالاستماع لا يجب على كل واحد أن يخطب لنفسه بل لا يجوز فكذلك هذا فان قالوا يتبع سككات الامام قلنا يشكلكم فيما اذا لم

من الاركان فيشترط ان فيه) أما الاولى فظاهرة وأما الثانية فلقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وهو عام في المصلين وكذا قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة اه فتح (قوله وانصتوا الى آخره) فاكثراً أهل التفسير على أن هذا خطاب للقتدين ومنهم من جعل الآية على حالة الخطبة ولا تفي بينهما فائماً أمر واجباً عليهم المانها من قراءة القرآن اه كافي قال في الدراية وما روي من حديث عباد محمول على أنه كان في الابتداء مع أبي بن كعب رضي الله عنه لما زلت هذه الآية تركوا القراءة خلف الامام الا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لما سمع رجلاً يقرأ خلقه فقال ما لي أثار في القرآن وقيل محمول على غير الامام وقد جاء مصرحاً في رواية التللال باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها مائة الكتاب فهي خداج الا أن يكون وراء الامام وروى أيضاً موقوفاً على جابر وفيه نوع تأمل اه

(قوله في المتن وان قرأ آية الترغيب) مثل آيات الجنة اه وكتب على قوله وان قرأ الى آخره قال العيني رحمه الله قلت فاعل قرأ هو الامام فاعل خطب هو الخطيب وهو في حال الخطبة غير امام فيكون هذا العطف عطف جلة على جلة أخرى (ق) ولا يلزم ما ذكرناه من (قوله في المتن والترغيب) أي لتقوية مثل آيات النار اه (قوله والانصات فرض بالنص الى آخره) يعني قوله تعالى واذقوا القرآن فاستمعوا له وانصتوا والانهات لا يخص الجهر به لانه عدم الكلام لكن قبل لانه السكوت للاستماع لا مطلقا وحاصل الاستدلال بالآية أن المطلوب أمر من الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والاول يخص الجهر به والثاني لا يجري على إطلاقه فيجب السكوت عند القراءة مطلقا وهذا بناء على أن ورود الآية (١٣٣) في القراءة في الصلاة هذا وفي كلام أصحابنا ما يدل على وجوب الاستماع

في الجهر بالقرآن مطلقا
قال في الخلاصة وجعل
يكتب الفقه ويحبه رجل
يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع
القرآن فالأثم على القارئ
وعلى هذا الوجه على السطح
بالجهر والناس ينام يأنهم
وهذا صريح إطلاق الوجوب
ولان العبرة لعموم اللفظ
لان خصوص السبب اه
فتصح حذف (قوله الآن
يقرأ الخطيب الى آخره) أفاد
وجوب السكوت في الثانية
كلها أيضا ما خلا المستثنى
وروى الاستثناء عن أبي
يوسف واستحسنه بعض
أشايخ لان الامام حكى أمر
الله تعالى بالصلاة واشتغل
هو بالامثال فيجب عليهم
مواظبته والاشبه عدم
الانقبات اه فتح (قوله
في المتن والثاني الى آخره)
قال الكمال رحمه الله فاما
الثاني فلا رواة فيه عن
التقدمين واختلف المتقدمون
والأخوة السكوت يعني
عدم القراءة والكاتبون فيها
لا الكلام المباح فانه مكرره في
المسجد في غير حالة الخطبة فكيف في حالها ولانه ان لم يسمع فقد تشوش همهمته على من يقرب منه وهو بحيث يسمع اه على

باب الامامة والحديث في الصلاة

قال رحمه الله (الجماعة سنة مؤكدة) أي قوية تشبه الواجب في القوة حتى استدل بملازمة تعالى وجود الايمان وقال كثير من المشايخ إنها فرضية ثم منهم من يقول إنها فرض كفاية ومنهم من يقول إنها فرض عين لهم قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا في المسجد الا في المسجد وقوله عليه الصلاة والسلام أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو أعلنون منافقا لا تؤمها ولو جوا ونقصهم أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أطلق معي رجل معهم حرمن خطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فتاركا السنة لا يحرق عليه بيته فدل

المسجد في غير حالة الخطبة فكيف في حالها ولانه ان لم يسمع فقد تشوش همهمته على من يقرب منه وهو بحيث يسمع اه على

باب الامامة والحديث في الصلاة

(قوله ومنهم من يقول إنها فرض عين الى آخره) لكن ليست شرطاً للصحة الفرض وجه قال ابن خزيمة وابن المنذر والرافعي وهو قول طحاوي والزهري وأبي ثور وقيل إنه قول الشافعي وهو الصحيح من قول أحمد وقوله لا تخلوا الصلاة فتركها وبه قال داود وأصحابه اه فانه قال في البدائع وأقل من تتقدمهم الجماعة اثنان وهو أن يكون مع الامام واحد لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاثنان في قومه من الجماعة ولان الجماعة من الاجتماع وأقل ما يقع به الاجتماع اثنان وسواء كان ذلك الواحد رجلاً وامراً أو صبياً يعقل اه

(قوله ولم يقل لا يشهدون الجماعة الى آخره) قلت ولونقل الحديث لا يشهدون الجماعة لا يدل على الغرضية أيضا لانهم من أخبار الاحاديث لا راديه على كتاب الله تعالى لان الزيادة تسخ على ما عرف ومنه لا يثبت نسخ الكتاب والكتاب يقتضي الجواز بدون الجماعة كما امر اه غاية (قوله قال عامة مشايخنا انها واجبة الى آخره) وفي مختصر البحر المحيط الاكثر على انها سنة مؤكدة ولو تركها أهل ناحية أو نحوها وجب قتالهم بالسلاح لانهم من شعائر الاسلام وفي شرح خواهر زاد سنة مؤكدة غاية التأكيد اه غاية قال الكمال وقيل الجماعة سنة مؤكدة في قوة الواجب اه ومن قال بانها سنة مؤكدة الكرخي والقنوري ويدل على أن المراد أنها في قوة الواجب قول صاحب الحقيقة فمما ذكر محمد في غير رواية الاصول انها واجبة وقد سماها بعض أصحابنا سنة (١٣٣) مؤكدة وهما سواء وقول صاحب البدائع

لا خلاف في الحقيقة
واعلم الاختلاف في العبارة
لا غير لان السنة المؤكدة
والواجب سواء منصوص صاحبنا
اذا كان من شعائر الاسلام
الآثرى أن الكرخي سماها
سنة ثم فسرها بالواجب
فقال الجماعة لا يرخص
لا حدنا بخبر عن ابيه بعدد
وهو تفسير الواجب عند
العلماء اه (قوله والاعني
الى آخره) قال في فتح القدير
وفي شرح المكنز والاعني
عند أي خيفة واذا هرا أه
اتفاق والخلاف في الجملة
لا الجماعة في الدرية قال
محمد لا تجب على الاعني
وبالمطر والطير والسبب
الشديد والظلم الشديد
في العصف وعن أبي يوسف
سألت أبا حنيفة فقال
لمعة في طين وردغة فقال
لا أحب تركها وقال محمد
في الموطأ الحديث رخصة
يعني قوله صلى الله عليه
وسلم اذا ابتلت النعال فالصلاة
في الرجال اه والنعل
الارض الغليظة مع
حصانها ولا تبت شيئا اه
كذا في الظهيرية أول

على أنها فرض ولنا قوله عليه الصلاة والسلام صلاتنا رجل في جماعة تزيد على صلاة في بيته
وصلاة في موكبه بسبع وعشرين درجة وهذا يفيد الجواز ولو كانت فرض عين لم يبارت صلاته ولو
كانت فرض كفاية لما قال عليه الصلاة والسلام أحرق عليهم بيوتهم مع القيام بها هو وأصحابه بل
كانت تسقط عنهم بفعله عليه الصلاة والسلام وقيل أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ولا حجة لهم
في الحديث الأول لان المراد به في الفضيلة والكمال لا في الجواز كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
لا بقر والمراة الناشئة وكذا الحديث الثاني لا دلالة فيه على أنها فرضية لان المراد منه من لا يصلي
بدليل آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام الى قوم لا يشهدون الصلاة ولم يقل لا يشهدون الجماعة ولان
اطلاق قوله عز وجل أقيموا الصلاة يقتضي الجواز مطلقا فلا يجوز زيادة عليه بخبر الواحد لانه
نسخ على ما عرف في موضعه وفي الغاية قال عامة مشايخنا انها واجبة وفي المقيدي بالجماعة واجبة
وتسميتها لوجوبها بالسنة وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء بالغين الاحرار القادرين على
الصلاة بالجماعة من غير حرج واذا فاته الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر لا خلاف بين
أصحابنا لكن لو أتى مسجدا آخر لم صلى مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حده فحسن ودكر
القنوري أنه يجمع في أهل بيته هم وذکر خمس الجمعة أن الأولى في زماننا اذا لم يدخل مسجد حده ن
يتبع الجماعة وان دخله صلى فيه وتسقط الجماعة بالاعذار حتى لا تجب على المريض والمقعور والزمن
ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير
العاجز والاعمي عند أي خيفة قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين وردغة فقال
لا أحب تركها والعجم أنها تسقط بعذر المرض والطين والمطر والبرد الشديد والظلمة الشديدة قال رحمه
الله (والاعلم أحق بالأمامة) يعني الاعلم بالسنة وعن أبي يوسف الا قرأ أولى لقوله عليه الصلاة والسلام
يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا سواء في القراءة فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم
همرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنو وفي رواية سلمى ولان القراءة لا بد منها والحاجة الى الفقه
اذا نابت نائبة وتساويت عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم أقيم أعلمهم بالسنة
فان كانوا في السنة سواء أقرؤهم لكتاب الله تعالى الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام مروا بالكر
يصل بالنام وكان فيهم من هو أقرأ للقرآن منه مثل أبي وغيره ولان صلاة القوم مبنية على صلاة
الامام صحة وفسادا فتقدم من هو أعلم بها أولى اذا علم من القراءة تقدم ما تقوم به سنة القراءة ولان
القراءة يحتاج اليها لامة ركن واحد هو ركن راء أيضا والفقه يحتاج اليه لجمع أو كان الصلاة
واجباتها وسننها مستحباتها وانما تقدم الأقر في الحديث لانهم كانوا يتلقونها بحكماسه حتى يروى
عن عمر رضي الله عنه أنه حفظ سورة البقرة في اثني عشرة سنة وقال ابن عمر ما كانت تنزل سورة
الا ونسلم أمرها ونهها وزجرها وحلالها وحرامها والرجل اليوم يقرأ السورة ولا يعرف من أحكامها

الفصل الثالث من الباب الأول من كتاب الصلاة (قوله يعني الاعلم بالسنة) المراد بالسنة الفقه وعلم الشريعة اه غاية (قوله وفي رواية
سلمى) أي اسلاما ورواه مسلم اه غاية (قوله وقال ابن عمر ما كان ينزل سورة الى آخره) فكان الاقرأ منهم والاعلم بالسنة والاحكام
فأما في زماننا فكثير من القراء لا حظ لهم في العلم اه غاية قال قبل الكلام في الافضية مع الاتفاق على الجواز على أي وجه كان والحديث
بصيغته يدل على عدم حوار إمامة الثاني عند وجود الأول لان صفة مسبقه إخبار وهو في اقتضاء الوجوه أكد من الأمر أو انه ذكره
بالشرط قلنا صيغة الاخبار إيجابا لشرعية لأنه لا يجوز غيره كقوله عليه الصلاة والسلام يسبح المقيم يوما وليلة ولئن لم نأت مسبقه

خلف منكر الشفاعة والرؤية وعذاب القبر والكرام الكاتبيين لانه كالمزاورين هذه الامور عن الشارع صلى الله عليه وسلم
ومن قال لا يرى لعظمته وجلالته فهو مبتدع كذا قيل وهو مشكل على الدليل اذا تأملت ولا يصح خلف منكر السمع على التلحين
والمنشبه اذا قال لا تعالى يد ورجل كالعباد فهو كافر ملعون وان قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع لانه ليس فيه الاطلاق لقوله
الجسم عليه وهو موهم التقص فرغبه بقوله لا كالأجسام فليبق المجرد الاطلاق وذلك حصية تنهض سبيل العقاب لما قلنا من
الايهام بخلاف ما لو قاله على التشبيه فانه كافر وقيل يكفر بمجرد الاطلاق أيضا وهو حسن بل أولى بالتكفير وفي الروافض ان نضل
عليارضى الله عنه على الثلاثة فبتدع وان أنكر خلافة الصديق أو عرفه فهو كافر ومنكر المعراج إن أنكر الاسراء الى بيت المقدس
فكافر وان أنكر المعراج منه فبتدع اه من الخلاصة الاقليل اطلاق الجسم مع نفي التشبيه وروى محمد بن أبي حنيفة
وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز ويحفظ الحلواني تمنع الصلاة خلف من يخوض في علم الكلام ويناطر أصحاب
الأهواء كأنه بناء على ما عن أبي يوسف أنه قال لا يجوز الاقتصاء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهندواي يجوز ان يكون مراد أبي يوسف
من يناطر في ذات علم الكلام وقال صاحب النجاشي وأما قول أبي يوسف لا تجوز الصلاة خلف المتكلم فيصوّر ان يريد الذي قرره
أبو حنيفة حين رأى ابنه جادا يناطر في الكلام فنهأ فقال رأيتك تناطر في الكلام وتنهأ فقال كذا تناطر وكان على رؤسنا الطير
مخافة أن يزل صاحبنا وأنتم تناطرون وتريدون زلة صاحبكم ومن أراد زلة صاحبه فقد أراد أن يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه
فهذا هو الخوض المنهي عنه وهذا المتكلم لا يجوز الاقتصاء به واعلم أن الحكم بكفر من ذكرنا من أهل الأهواء مع ما ثبت عن أبي
حنيفة والشافعي من عدم تكفير أهل القبلة من المبتدعة كلهم بحمل ذلك المعتقد نفسه كثر فالقائل به قائل بما هو كافر وان لم
يكفر بنا على كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه ومجتهد في طلب الحق لكن (١٣٥) جزمهم بطلان الصلاة خلفه

لا يصح هذا الجمع اللهم
الآن يراد بعدم الجواز
خلفهم عدم الحل أي عدم
حل أن يفعل وهو لا ينافي
الجمعة والاهم ومشكل
واقعه سبحانه أعلم بخلاف
مطلق اسم الجسم مع نفي
التشبيه فانه يكفر لا اختصاره
اطلاق ما هو موهم التقص
بعده عليه بذلك ولو نفي

بروفاجر والفاخر اذا تعذر منه صلى الجمعة خلفه وفي غيرها ينقل الى مسجد آخر وكان ابن عمر
وأبى بصير ان الجماعة خلف الجناح قال (وتطويل الصلاة) أي كرم تطويل الصلاة لقوله عليه
الصلاة والسلام اذا تم أحدكم الناس فليخفف فان فيه الكبير والصغير والضعيف والمرضى واذا صلى
وحده فليصل كيف شاء ولحديث أنس أنه قال ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاته من
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (وجاعة النساء) أي كرم جماعة النساء وحدهن لقوله عليه
الصلاة والسلام صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرها وصلاتها في محضها أفضل من صلاتها
في بيتها ولانه يار من أحد المحظورين لما قيام الامام وسط الصف وهو مكروه وتقدم الامام وهو أيضا
مكروه وفي حقهم فصرن كالعرائك بشرع في حقهن الجماعة أصلا ولهذا لم يشرع لهن الاذان وهو
دعاء الى الجماعة ولولا كراهية جماعة لشرع قال رحمه الله (فان فعلن يقف الامام وسطهن

التشبيه فلم يبق منه الا التساهل والاستخفاف بذلك وفي مسئلة تكفير أهل الأهواء قول آخر ذكره في الرسالة السنية بالمسيرة
ويكره الاقتصاء بالمشهور بأكل الربا ويجوز بالشامعي بشرط أنه كراهي في باب القرآن شاه الله تعالى (قوله وفي غيرها ينقل الى
مسجد آخر) لان في سائر الصلوات يجزى ما عدا غيره بخلاف الجمعة كذا في الدراية قال الكمال يعني انه في غير الجمعة يسيل من انه يتحول
الى مسجد آخر ولا يتم بذلك كرمه في الخلاصة وعلى هذا فتكره في الجمعة اذا تعددت اقامتها في المصر على قول محمد وهو المقتضى
به لانه يسيل من التحول حينئذ اه وفي الدراية نقل عن الحنيفة لوصلي خلف فاسق أو مبتدع يكون محررا ثوابا بالجمعة لقوله عليه
الصلاة والسلام صلوا خلف كل بروفاجر أما لا ينال ثواب من صلى خلف التقي اه (قوله يصليان بالجمعة خلف الجناح) أي وقد
كان في غاية الجور والظلم ذكر الترمذي أنه قتل مائة ألف وعشرين ألفا صبرا ومات في حبسه نحو من ألفين الرجال ونسلا ثلثون ألفا
من النساء سوى من قتل في حروبهم وحوفه وكان حبسه يقال له الجائر بغير سقف صفا وشناه ويسقون الماء بالرماد وقال الحسن
البصري لو جاء كل أمة بخصيتاتها جثنا بأبي محمد وغلب أهم يعني الجناح اه غابة (قوله اقوله عليه الصلاة والسلام صلاتنا المرأة في بيتها
الى آخره) رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم اه دراية (قوله وصلاتها في محضها) الخدع الخزانة تكون في البيت قال
في المصباح والخدع يضم الميم بيت صغير يحرق فيه الشيء وتثليث الميم لغة اه (قوله في انتم فلتعلن يقف الامام وسطهن) قال
الطرز في المغرب الامام من يؤتم به أي يقتدى به ذكرنا كذا أو أني ومنه قامت الامام وسطهن وفي بعض النسخ الامامة وتراد به
هو الصواب لانه اسم أي مصدر لا وصف قال الجوهرى تقول جلست وسط القوم الاسكان لانه طرف وجلست وسط الدار لا باسم
وكل موضع صلح فيه بين فهو ساكن وما لا يصلح فهو بالفتح ورجسا سكن وليس بالوجه وفي الفصيح وجلست وسط الدار واحببت وسط
رأسي بالفتح ومنه يشدني وسطه الهميان وقال الأزهري كل ما كان بين بعضه من بعض كوسط القلادة والصف والسيعة فهو

بالاسكان وما كان منضملا اليين كالحار والساحة فهو بالفتح وأجازوا في المفتوح الاسكان ولم يجزوا في الساكن الفتح اه غايه
(قوله في المتن كالعراة) أي ليس من كل وجه بل في أفضلية الانفراد وفي أفضلية قيام الامام وسطهن وأما العراة فيصلون قعودا
بأيامهم وأفضل ولا كذلك له سبيل يصلون قائمات اه نهاية (قوله حيث يصلين وحدثن جماعة الى آخره) أي بأكراهة اه
كأنه وقع (قوله) وعن محمد بن يعقوب (قوله) وبكره أن يقف عن يساره) أي وإن كان
المتقدم أطول وجوده قدام الامام لم يضره لأن العبرة بموضع الوقوف اه دراية (قوله لضيق المكان) قال ابن الهمام والجواب بأنه فعله
لضيق المكان ليس له مكان بل ما قاله الخازمي انه منسوخ لأنه عليه الصلاة والسلام اغما فله بمكة أن فيها التطبيق وأحكام أخرى الا أن
مستروكة وهذا من جعلها (١٣٦) ولما قدم عليه الصلاة والسلام المدينة تركه بليل ما أخرجه مسلم عن جابر من

الحديث الذي احتج به
الشارح هنا اه (قوله)
لقوله عليه الصلاة والسلام
ايستحب الى آخره) قيل
استدل به على سنة صف
الرجال ثم الصبيان ثم النساء
لا يسم اعن فيه تقديم
الباقين أو فوج منهم والاولى
الاستدلال بما أخرجه
الامام أحمد في مسنده عن
أبي بصير الأشعري أنه قال
يا معشر الأشعريين اجتمعوا
واجعلوا نسائكم وأبنائكم
حتى أريكم صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فاجتمعوا وجعلوا أبنائهم
ونسائهم ثم قضا وأراهم
كيف يتوضأ ثم تقدم نصف
الرجال ثم أدى النصف وصف
الاول ان خلفهم وصف
النساء خلف الصبيان
فأدى النبي وزواجره
شيئا فقاموا على
صفين اثنين بين الصبيان
والنساء وبعد ذلك
المراعات اه فتم (قوله)

كالعراة) لأن عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك حين كان جماعة من مسجدة ثم تسخ الاستصحاب ولأنها
ممنوعة عن البروز ولا سيما في الصلاة ولهذا كان صلاتها في بيتها أفضل وتختص في مصورها ولا يخفى بطنها
عن أخذها في تقديم إمام من زيادة البروز فيكره بخلاف صلاة الجنات حيث يصلين وحدثن جماعة
لأنهم امرؤ فلا تترك بالمحضور ولأنهم لم تشرع مكررة فإذا صلوا فرأى تقف من يمينهم بغير اغ الواحد قبلهم
قال رحمه الله (ويقف الواحد عن يمينه) أي عن يمين الامام مساويا له وعن محمد بن يعقوب أنه يضع إصبعه
عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام ولما حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قام عن يسار
النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه وبكره أن يقف عن يسار ملارو وبنا ولا يكره أن يقف خلفه في
رواية وبكره في أخرى ومنه الخلاف قول محمد بن علي خلفه عات وكذا ان وقف عن يساره وهو موسى
أنهم من سرف قوله وهو موسى الى الاخير ومنهم من صرفه الى الفلين وهو الصحيح والمبني في هذا كالبالغ
حتى يقف عن يمينه قال رحمه الله (والاثنان خلفه) أي يقف الاثنان خلفه يعني خلف الامام وعن أبي
يوسف أنه يتوسطهما لما روى أن عبد الله بن مسعود صلى بملقمة والاسود وقف بينهما وقال هكذا صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما حديث جابر أنه قال قلت عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي
ونارني حتى أقامني عن يمينه فجاء جابر بن خنجر حتى قام عن يساره عليه الصلاة والسلام فأخذ بيدينا
جميعا حتى أقامنا خلفه وفعل عبد الله بن مسعود كان لضيق المكان كذا قال ابراهيم الخنزي وهو أعلم
اناس بذهب ابن مسعود ورفع ضعيف أيضا والصحيح أنه موقوف عليه قاله النواوي ولئن صح فهو محمول
على بيان الاباحة وما روينا دليل الاستحباب والاولوية ولو كان معه مبني يعقل وامرأة يقوم الصبي
عن يمينه والمرأة خلفهما قال رحمه الله (ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء) لقوله عليه الصلاة
والسلام ليبيني منكم أولوا الاحلام والتهى وقال عليه الصلاة والسلام في حديث مسلم عن أبي هريرة
اب خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها وإن في الحفاضة
مفسدة فمؤخر ويبيني القوم اذا قاموا الى الصلاة أن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسوا بين مناهم
في الصف ولا بأس ان يأمرهم الامام بذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ستوا صفوفكم فان تسوية
الصف من قلم لصدرة ولقوله عليه الصلاة والسلام لتسوت صفوفكم وألصق الله بين وجوهكم
وهو راجع الى اختلاف القلوب ويبيني لزام أن يقف براء الوسط فان وقف في معية الصف أو
ميسرة فقد أساء فخالفت السنة الا ترى ان المحارب لم تنصب الا في الوسط وهي معية لمقام الامام
قال رحمه الله (وان حاذته مشهارة في صلاة مطلقة مشتركة تحريمه وأداء في مكان متعديلا حائل

ان خير صفوف الرجال أي أفضل صفوف الرجال في صلاة الجنات آخرها وفي غيرها أولها لإظهار التواضع فسدت
لتكويشة أذى الى القول اه قية في الجنات (قوله الى اختلاف القلوب) أي وتغيير بعضهم على بعض فيكون تحذير من
وقوع التماخض والتمازج وعن الناضي عياض يحتمل أن يحول الله صورته بصورة حمار اه غايه (قوله في المتن وان حاذته) أي
المسلي أي اه ع (قوله في المتن مشهارة) أي في الحال أو في الماضي اه (قوله في المتن في صلاة اخرى) في محل النصب على
الحال أي من كونها في صلاة اه ع (قوله في المتن في مكان) نصب على الحال أيضا اه ولو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف
يكره بالاجماع كدأى الدراية اه (قوله في المتن بلا حائل) أي لان الحفاضة تقوم بهما فلو كانت على الفساد وهي قائمة بهما لكان
المحتمل وهو ان شاء الله تعالى في حفاضة الاسواء في العلة يقتضي الاستواء في العلول اه رازي قال في الذخيرة واذا وقف الرجل والمرأة

في مكان واحد يصل كل منهما وحده لا تفسد صلاة الرجل وجهه المسئلة تميز ان ما قال بعض المشايخ ان محاذات المرأة للرجل في صلاة مشتركة انما توجب فساد صلاة الرجل لان المرأة من قرنها الى قدمها عورة فربما تشوش الامر على المصلي فيكون ذلك سببا لفساد صلاة الرجل ليس بصحيح اه وفي النخبة حكى عن مشايخ العراق صورة في المحاذاة تفسد فيها صلاة المرأة ولا تفسد صلاة الرجل ويلتزمها جانب امرأه فشرعت في الصلاة بعد ما شرع الرجل واولا امامة النساء وذلك ان المرأة اذا كانت حاضرة معين شرع الرجل في الصلاة فقامت بجذاته يمكنه ان يؤخرها بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين فان لم يتقدم لم يوجد منه التأخير لها فقد ترك فرض المقام واما اذا جاءت بعده وعنه فيها لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين لان ذلك مكر وفي الصلاة وانما تأخيرها بالاشارة أو بالسند أو ما أشبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد منه التأخير فيلزمها التأخير ليرتب عليه موجه فاذا لم تتأخر فقد تركت فرضا من فرض المقام فتفسد صلاتها قال وهي مسئلة عجبية اه سروي (قوله وقال الشافعي لا تفسد (١٣٧) الى آخره) أي وهو القياس اه فانه قال العيني وقالت

الثلاثة المحاذاة غير مفسدة أصلا اه (قوله بخلاف محاذاة المصلي الى آخره) قال الكل وأما محاذاة الآخر

فصرح الكل بعدم افساده الامن شد ولا مفسد به في الرواية كما صرحوا به ولا في الداية لنصر بعضهم بان الفساد في المرأة غير معقول بعروض الشهوة بل هو ترك فرض القيام وليس هنا في المصلي ومن تساهل فعلى به صرح بنفيه في المصلي مدعي عدم اشتباهه اه (قوله من المشاهير) قال الشيخ كمال الدين لم يثبت رفعه فضلا عن كونه من المشاهير وانما هو في مسند عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه اه (قوله وبعضهم اعتبر القدم الى آخره) قال الشيخ كمال الدين في شرح

فسدت صلاته ان نوى امامتها) وقال الشافعي رضي الله عنه لا تفسد اعتبارا بصلاتها وترك مكانها في الصف لا يوجب فساد صلاة الرجل كالصبي اذا خطى الرجل قصارت كصلاة الجنابة ونحن نقول ان الرجل ما يؤخر تأخير النساء لقوله عليه الصلاة والسلام ان يؤخرهن من حيث أخرهن الله فان ترك التأخير فقد ترك مكانه فتفسد صلاته كالتقدي إذا تقدم على امامه وكسائر المنيات من الكلام والحديث ونحوهما من المفسد بخلاف صلاة المرأة لانها ليست بأمورة بالتأخير ولان حالة الصلاة حالة المناجاة فلا ينبغي ان يخطر بالمشي من أسباب التصرين لانه قد يفضي الى فساد الصلاة ومحاذاتها الرجل لا يخلو عن ذلك غالبا فيكون التأخير من الفرائض صيانة للصلاة عن البطالان بخلاف محاذاة المصلي حيث لا تفسد لولاه عما يوجب التشويش ولئن وجد فهو نادر وهو أيضا من جانب واحد وفي المرأة وجد الداعي من الجانبين فتقوى السبب فافترا وصلاة الجنابة ليست بصلاة من كل وجه وانما هي دعاء لئلا يجرزا لا يجرزا لا يقتداء بالمرأة ما جازعها له فوجب التأخير لاد فوج حال صلاتها كصلاة المصلي ولا تعاريا الفرض ولا لعدم شرط من شروطها كاشتغالها بالاعتذار من المستحاضة ونحوها وتلك الغلة مشتركة بين أن تحاذيه وبين أن تتقدمه اذ عدم التأخير فيها مع المشاركة في الصلاة قد وجد ولا يقال انه من أخبار الآحاد فلا يجوز الزيادة على الكتاب بمسألة لا نافع ذلك ويقول انه من المشاهير بخلاف الزيادة به على الكتاب والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم ثم ما ذكره في المختصر من قوله فان حاذته امرأته الى آخره قد ضمن شروطا مجملة لا بد من تفصيلها وتفسير كل شرط على حiale فتقول الشرط الاول أن تكون المرأة المحاذية شبهة بيان كانت بنت سبع سنين اعتبارا بتزوجه عليه الصلاة والسلام طائفة رضي الله عنها فانه لم يتزوجها حتى صلبت كما وردا غير ذلك وقيل بنت تسع سنين نظر الى بانه عليه الصلاة والسلام بها ولهذا تبلغ في التسع والاصح أن الأسن التي ذكرت لا تعتبر بها بل الاعتبار أن تصلح للجماع بان تكون عبله ضخمة ولا فرق بين أن تكون محرما أو أجنبية للاطلاق ولا تفسد المحضرة لعدم جواز صلاتها والشرط الثاني أن تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا بصليان بالاعمال بعد أن تكون مطلقة في الأصل والشرط الثالث أن تكون الصلاة مشتركة بينهما تحريمية وأداء يعني المشتركة تحريمية أن يكونا باتين تحريمية معا على تحريمية الامام ويعني بالمشاركة أداء أن يكون لهما امام فليأدياه تحقيقا أو تقديرا فالمدرك بان

(١٨ - زيلعي اول)

تفخيص الخلاطى اعلم ان المحاذاة المفسدة هي أن تحاذي قدم المرأة عضوا من المصلي حتى لو كانت على طه وحذت رجلا أسفل منها ان حاذي قدمها فسدت صلاته اه (قوله لان السن التي ذكرت الى آخره) أي السن من الفم مؤنثة والسن اذا عنت به العرم مؤنثة أيضا لانها بمعنى المدة اه مصباح (قوله والثالث أن تكون الصلاة مشتركة الى آخره) وهو يتحقق بالتحقق الفرضين وباعتقاد المنطوعة بالمنطوع وبالمفترض اه (قوله على تحريمية الامام الى آخره) أو احداهما على الاخرى بأن كان أحدهما يوم الآخر فيما يصح اتفاقا فلو اختلفت فإوية للعصر بمصلي الظهر فلم يصح من حيث الفرض وصح نقلا لحاذة في رواية باب الاذان تفسد وفي رواية باب الحد من الميسوط لا وقيل رواية باب الاذان قولهما ورواية باب الحد قول محمد بناء على مسئلة صلاة الفجر اذا طلعت الشمس في خيالها عند ما تنقلب فلا وعد محمد تفسد بخلاف ما لو قوت ابتداء النفل حيث تفسد بلا تردد اه فتح (قوله أن يكون لهما امام) أي أو يكون أحدهما اماما لا حريميا يؤدياه اه (قوله فليأدياه تحقيقا) أي حال المحاذاة اه

(قوله واللاحق الى آخره) وهو الذي أدرك أول الصلاة الى آخره) قال الشيخ كالدين رحمه الله واللاحق من يقضي بعد فراغ الامام ما قام مع الامام بعد ما أدركه من أدرك أول صلاة الامام ثم فاته بعضها الى آخره كما يقع في بعض الالتفات لا غير جامع لخروج اللاحق المسبوق اه (قوله لا تغلب اربعا) أي لان امامه لا يلحق صلاته تغيير في هذا الحالة فكذلك هو فكذلك فرغ منها بفرغها اه غاية (قوله بخلاف ما لو كانا مسبوقين الى آخره) قال في الغاية واستشهد في الجامع للفرق بين اللاحق

تحريره على تحريره وكذا بان أداء الامام حقيقة لا تخلف الامام ولم يفارق من أول الصلاة الى آخرها واللاحق بان تحريره على تحريره الامام حقيقة لا التزامه متابعتها وهو الذي أدرك أول الصلاة وفاته من الآخر بسبب النوم أو الحدث وكذا بان أدائه فيما يقضيه على أداء الامام تقدير الاله التزم متابعتها في أول الصلاة بالضرورة فنثبت الشركة بينهما ابتداء فبقى حكم تلك الشركة ما لم تنته الاعمال لان الضرعية لا تترادفها بل للفعال فابقي شيء من أفعال الصلاة تبقى الشركة على حالها فصار اللاحق فيما يقضي كله حلف الامام تقديره ولهذا لا يقرأ ولا يلزمه السجود بسجوده واذا تبدل اجتهاده في القبلة تبطل صلاته ولو سبقه الحدث وهو مسافر فدخل مصره الوضوء بعد فراغ الامام لا تغلب اربعا وكذلك لو نوى الإقامة بعد فراغ الامام لا تغلب اربعا بخلاف ما لو كانا مسبوقين وحاذته فيما يقضيان حيث لا تفسد صلاته وان كانا باينين في حق الضرعية لانهم منفردان فيما يقضيان ولهذا يقرأن ويلزمهما السجود بسجودهما واذا تبدل اجتهاده ما بعد فراغ الامام لا تبطل صلاتهما بل يعولان الى القبلة ويبنيان وتغلب صلاتهما اربعا بدخول مصر أو نية الإقامة بعد فراغ الامام فحاصله أن المسبوق منفرد فيما يقضيه الا في اربع مسائل الاولى لا يجوز الاقتداء به لانه بان في حق الضرعية بخلاف المنفرد والثانية لو كبر ما بالاستئناف صلاته وقطعها بصير مستأنفا فاطع بخلاف المنفرد والثالثة لو قام الى قضاء ما سبقه وعلى الامام سجدة تأسه وفعليه أن يعود ولو لم يعد كان عليه أن يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود بسجود غيره والرابعة أنه يأتي بتكبيرات التشريق اجزاء بخلاف المنفرد حيث لا يأتي بها عند أي حنيفة رضى الله عنه وفيما رواه ذلك من الأحكام هو منفرد لعدم المشاركة فيما يقضيه حقيقة وحكما ولو حاذته في الطريق وهما الاحقان لا تفسد صلاته في الاصح لانهم مستغفلان باصلاح الصلاة لا بحقيقتها فانعدمت الشركة إذا موان وجدت تحريرة ولا بد من المجموع لبطان الصلاة ولو اقتدى في الركعة الثانية ثم أحدا فذهب للوضوء ثم حاذته في القضاء يتظر فان حاذته في الاولى أو الثانية وهي الثالثة والرابعة فلا مام تفسد صلاته لو جردا الشركة فيما تقدير الكونهما الاحقين فيهما وان حاذته في الثالثة والرابعة لا تفسد لعدم المشاركة فيهما لكونهما مسبوقين والشرط الرابع أن يكونا في مكان واحد بلا حائل لان الحائل يرفع المحاذاة وأدناه قدر مؤخرة الرجل لان أدنى الاحوال القعود فتقدر أدناه به وعظمه مثل غلظ الاصبع والفرجة تقوم مقام الحائل وأدناها قدر ما يقوم فيه الرجل ولو كان أحدهما على دكان قدر قامة الرجل والا حرام أسفل لا تفسد صلاته لعدم تحقق المحاذاة والشرط الخامس أن ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لا بعده وقال زفر لا يشترط نية امامتها قياسا على الرجال واعتباره بالجمعة والعبدان ولنا أنه يلزمه الفساد من جهتها فلا بد من التزامه بالنية كالقنطرة لمالسه الفساد من جهة الامام لا بد من التزامه بالنية بخلاف الرجال وأما في الجمعة والعبدان فأكثرهم منعوا الحكم فيها ومنهم من سلم وفرق بان فيها ضرورة فانها لا تقدر على أدائها وحدها ولا لها لا تقدر على القيام بجنب الرجال لكثرة الازدحام فيهما فلا يقضى الى فساد صلاته ولا يقال ان المقتدى يلزمه الفساد من جهتها ومع هذا لا يشترط التزامه بالنية فكذلك الامام لا نقول انهم ملوا عليه من جهة

والمسبوق بمائل منها لانا صلى الامام بالتحرير وخلفه للاحق ومسبوق قبل بالقبلة بعد فراغ الامام تفسد صلاة اللاحق لانه خلفه حكما وقد عجز عن المضى في صلاته لانه انما أدى على حكمه صلى الى غير القبلة عنده وانما استقبل بما عنده ففسد صلاته امامه وهو خلفه حكما اه (قوله ولو حاذته في الطريق) أي في الذهاب أو العود اه ش تخليص (قوله لا بحقيقتها) أي وهذا انما يأتي على قول من لا يشترط اداء ركن بالهذاة اه غاية (قوله ولو اقتدى) أي رجل وامرأة اه قال صاحب الغاية وشرط في النبايع شرطا سادسا فقال اذا نوى الامام امامتها الا انها لم يقتديا به في أول صلاته فصلاتها جائزة لان الشركة لم توجد من كل وجه حيث انفردا في بعضها فلذا وجدت الشركة من أول الصلاة فوقفت بجنب الامام وفسدت صلاته فصلاتها مع القوم ففسد صلاة امامهم والصحيح أن ذلك ليس بشرط

ثم ساق معري الى المخير مما ذكره الشارح بقوله ولو اقتدى في الركعة الثانية ثم أحد الى آخره دليلا على بطلان ذلك الامام والله سبحانه أعلم اه (قوله لكونهما مسبوقين الى آخره) وهذا بناء على ان اللاحق المسبوق يقضى أولا ملحق فيه ثم ما سبق به وهذا عند زفر ظاهر وعندنا وان صح عكسه كان يجب هذا باعتباره يفسد اه فتح (قوله ولو كان أحدهما على دكان الى آخره) بيان لمخرز قوله في مكان واحد اه (قوله فأكثرهم الى آخره) قال الكمال رحمه الله واعلم أن اقتداء من في الجمعة والعبدان عند كثير لا يجوز الا بالنية وعند الأكثر يجوز بدونها فنظر الى اطلاق الجواب على وجوب النية وان لم يستفسر حاله اه (قوله منعوا الحكم) أي وهو جواز الاقتداء بلا نية اه

(قوله وانما تشترط نية الامامة اذا ائتمنت به) أي اذا اقتدت بالامام محاذية له تشترط نية الامام لفساد الصلاة وأما اذا وقعت خلفه فاما ان يكون خلفه رجل أو لافان كان فالصواب ان اقتداءه لا يصح الا بالنسبة من جهة الامام لانه يلزم الفساد على من يجنبها وذلك يستدعي النية عن يجنبها على الاصل السار الا انه مولى عليه من جهة امامه فيستوفى ما يلزمه على التزام امامه وان لم يكن يجنبها رجل فعبس وايتان في رواية لا يصح اقتداءها لاحتمال الفساد من جهتها بالنسبة والمحاذاة فتصاح الى الالتزام وفي رواية يصح وعلى هذه الرواية يحتاج الى الفرق وهو ان الفساد في الاول وهو ما اذا كانت محاذية لازم أي واقع وفي (١٣٩) الثاني وهو ما اذا كانت خلفه وليس

يجنبها رجل محتمل لاحتمال ان يعيش فقصاى ولكن الظاهر عدم ذلك فلم تشترط نية الامام هذا في صلاة يشتركان فيها وأما في صلاة لا يشتركان فيها فالتقدم عليه ومحاذاتها اياه يورث الكراهة اه كأي (قوله) لا تفسد صلاته روى ذلك عن أبي يوسف (أي صاحب المحيط اه غاية (قوله) وخلفها من كل صنف) أي لانها أدت دكان اركان صلاتها في كل صنف اه غاية (قوله) في باب الصلاة في الكعبة الى آخره) قال في الغاية في آخر باب الصلاة في الكعبة (قوله) امر او عرفت بهذا الامام وقد فوى امامة النساء واستقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاة الكل وان استقبلت جهة أخرى لا تفسد كره المرغيناني اه (قوله) والشامل للجميع الى آخره) قال الكمال رحمه الله والجامع أن يقال محاذاة مشبهة بنية الامام في ركن صلاة مطلقة مشتركة

الامام ولهذا يتعمل عنه القراءة ويلزمه حكمهم فهو فكان تبعها والتمامه التزاما له وإنما تشترط نية الامامة اذا ائتمنت به محاذية له فان لم يكن يجنبها رجل ففيها روايتان في رواية كالاول فلا فرق بينهما وفي رواية قصير داخل في صلاتهم من غير نية الامام ثم ان لم يحاذأ حادعت صلاتها وان تقدمت حتى حادعت رجلا أو وقف يجنبها رجل بطلت صلاتها وصحت صلاة الرجل والفرق بينهما وبين المحاذية ابتداء ان الفساد في هذه محتمل وفي تلك لازم ولا يشترط حضور النساء لعمدة فیهن وقيل يشترط ولو فوى النساء الامرأة واحدة بعينها فحاذية لا تفسد صلاته روى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله والشروط السادس وهو لم يذكره في المختصر أن تكون المحاذية في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاته من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف فصار كذلك نوع الى صف النساء وفي ملحق الجار يشترط أن تؤدي ركعا محاذية عند محمد وعند أبي يوسف ولو وقفت مقدارا ركن فسدت وان لم تؤد وفي مختصر البحر المحيط لوحادته أقل من مقدار ركن فسدت عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد الا مقدار الركن والشروط السابع وهو أيضا لم يذكره في المختصر أن تكون جهتهما متصلة حتى لو اختلفت لا يفسد كره في الغاية في باب الصلاة في الكعبة ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصلى كل واحد بالتحرى الى جهة والشامل للجميع أن يقال ان حاذية مشبهة في ركن من صلاة مطلقة مشتركة متحرية وأداء في مكان متصدا بلا حائل ولا فرجة أفسدت صلاته ان فوى امامتها وكاتب جهتهما متصلة ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال والمرأة ان يفسدن صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وصلاة اثنين خلفهما بمحاذتهما لان المتني ليس بجمع تام فهما كالواحدة فلا تعدى الفساد الى آخر الصفوف وان كن ثلاثا أفسدن صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف وهذا جواب الطاهر وفي رواية الثلاث كالف حتى تفسد صلاة الصفوف خلفهن الى آخر الصفوف لان الثلاث جمع كامل فيصرون كالف وعن أبي يوسف أن المتني كاللثلاث لان الامام يتقدمهما كما يتقدم الثلاث وعنه أنه جعل الثلاث كالاثنتين حتى لا يفسدن الصلاة خمسة ولا يسرى الفساد الى آخر الصفوف لان الاثر ورد في الصف التام وهو قول عمر رضي الله عنه من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو صف من نساء غلبس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها والقياس أن تفسد صلاة صف واحد لا غير لوجود الحائل في حق باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من أثر عمر رضي الله عنه قال رحمه الله (ولا يحضرن الجماعات) يعني في الصلوات كلها ويستوى فيه الشواب والجماعات وهو قول المتأخرين لظهور الفساد في زمانا وعند أبي حنيفة لا بأس أن يخرج الجورى القجر والمغرب والعشاء والعبدن ويكره في الظاهر والعصر والجمعة وقيل المغرب كالظهور لا ينشأ الفسق فيه والجمعة كالعبدن لا مكان الاعتزال وقال يخرج من في الصلوات كلها لانه لا فتنة لفعله الرغبة فيهن فصار كالعبدن

تحرية أو أدع المتحد مكان وجهه دون حائل ولا فرجة اه (قوله) وهذا جواب الطاهر الى آخره) أي وعليه الفتوى وكثيرا ما تفسد الصلاة بهذا السبب في المسجد الحرام والمسجد الأقصى اه زادا الفقير (قوله) في المتن ولا يحضرن الجماعات) قال العيني رحمه الله ويدخل في قوله الجماعات الجمع والاعباد والاستسقاء ومجالس الوعظ ولا سيما عند الجمال الذين يحلوا بجملة العلماء وتفسد بهم الشهوات وتضميل الدنيا اه (قوله) لا بأس أن يخرج الجور الى آخره) أي ولا يقال بجوزة قال الجوهري والعوام تقوله (قوله) لا تنشأ الفساق فيه) أي وعليه مشي صاحب الخلاصة اه

والله اعلم بغيره (الشيق) قال في الفاية وأكرط في الامر اذ لا يجوز فيه المقتول الاسم منه الفوط بالتسكين يقال اياك والفوط في الامر والشيق شقة الفطة من شيق الفعل بالكسر اذا شدت غلته أي شهوره اه (قوله واختار في زمانا المنع في الجميع) قال الكمال رحمه الله الاختار في المنع في زمانا المنع في الجميع اه (قوله عرو بن سلمة) سلمة بكسر اللام الجري امام قومه قال العراقي اختلف في صحته واما عمر بن أبي سلمة بضم العين وفتح اللام فهو ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه (قوله يجوز مشايخ بل الى آخره) وقد كان الحسن بن علي رضي الله عنهما وهو صبي يوم عاشق رضي الله عنهما في التراويح اه جوهرة (قوله دون نقل البالغ) أي حيث لا يجب بالشروع نقله اه كما في (قوله بخلاف الظان لانه مجتهد فيه الى آخره) اذ عند زفر يجب القضاء لا قصد المظنون فاسم على المتفق عليه من الاحرام به بسك مظنون فانه مضمون حتى اذا ظهر أنه لا تسك كل احرامه لازما للفعل والصدقة المظنون وجوبها (١٤٠)

وله ان فوط الشيق حاصل فتقع الفتنة غير ان الفساق انتشروا في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون واختار في زمانا المنع في الجميع لتغير الزمان ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأينا لمتعهن من المجدد كما منع بنو اسرائيل نساءها والنساء أحدثن الزينة والطيب ولبس الحلي ولهذا منع من ع رضي الله عنه ولا يترك تغير الاحكام لتغير الزمان كعلق المساجد بجوز في زمانا على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (وفسد اقتداء رجل بامرأة أوصي) اما المرأة فلما رويتا واما الصبي فلما نيسه وقال الشافعي يجوز الاقتداء بالصبي لما روى أن عرو بن سلمة قدمه قومه وهو ابن ست أو سبع فكان يصلي بهم ولما قول ابن مسعود رضي الله عنه لا يؤم القلام الذي لا يجب عليه الحدود وعن ابن عباس لا يؤم القلام حتى يصلم ولاه متقل فلا يجوز أن يقتدي به المقترض على ما يأتي بيانه واما امامة عمر و فليس عموم من النبي صلى الله عليه وسلم وانما قدموه باحتياد منهم لكونه أحفظ منهم لما كان يتلقى من الركب ان حين كانت تربهم فكيف يستدل بفعل الصغير على الجواز وقد قال هو بنفسه وكانت على بردة وكننت اذا وجدت تقلصت عنى فقالت امرأتى امن الى الانظروا عنا آست فارثكم والحب من الشافعية أنهم لم يجعلوا قول أبي بكر الصديق وعمر الفاروق وغيرهم من كبار الصحابة وأفعالهم حجة واستدلوا بفعل صبي مثل هذا حاله وفي النوافل يجوز مشايخ بل واختاره محمد بن مقاتل الحاجبة ولانه صلاة حقيقة وان لم يلزمه القضاء بالاقتداء بما اقتداء المتنقل به كالظان وهو الذي يشرع على ظن أنها عليه أو قام الى الخامسة على ظن أنها نائمة ثم بين أنها بخلافه فانه لا يلزمه القضاء بالافساد لما عرف في موضعه ومع هذا يجوز الاقتداء به فكذا هذا ومنهم من حقق الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فجوزوه محمد ومنعه أبو يوسف ولم يجوز مشايخ بخاري وهو المختار لان نقل الصبي دون نقل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد ولا يبي القوي على الضعيف بخلاف الظان لانه مجتهد فيه واعتبر العارض عدما وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلاة مقصدة قال رحمه الله (وطاهر بمنذور) أي قصد اقتداؤه لا نأصحاب الاعذار كمن به سلس البول والمستحاضة يصلون مع الحدث حقيقة لكن جعل الحدث الموهود حقيقة كالعدوم حكاه في حقهم الحاجبة الى الاداء فلا يتعداهم وهذا لان الصبي أقوى حاد منهم فلا يجوز بناء القوي على الضعيف وهو الحرف في جنس هذه المسائل ويجوز اقتداء

بالعلم بفرق الشرع فانه ظهر منه أن لا يضر من احرام وان عرضت ضرورة توجب رخصه الا بافعال آدم ثم قضاه أصله من أحصر واضطر الى ذلك أو فاته الحج لم يتمكن شرط من الخروج بلا زوم شيء ثم القضاء واما الصدقة فان دفعه على ذلك الظن يوجب أمرين منقوط الواجب وثبوت الثواب فاذا كان الوجه مبتغيا في نفس الامر ثبت الاخر لانه دفعه تقربا الى الله تعالى يطلب به ثوابه وقد حصل وثبت المثل بواسطة ذلك للفقر فلا يتمكن من دفعه بخلاف من دفع قضاء دين ينقسه ولا دين لم يثبت فيه ملك المدفوع اليه فكان بسبيل من أن يسترده واما الصلاة فقد ثبت شرعا قبول ما هو منها للفرض اجابا بكل زيادة مادون

الركعة وتقام الركعة أيضا على الخلاف فلم يلزم لزومها اذا ظهر عدم وجوبها والحال انه لم يفعلها الا مسقطا والله المعذور سبحانه وتعالى أعلم اه فتح (قوله فاعتبر العارض) أي عارض ظن الامام عدما في حق من اقتدى به فجعل كأن الضمان غير ساقط في حق المتقدي في حق اقتداء ضامن بضامن وذلك لان العارض غير مدعى بعد أن لم يكن بخلاف الصلواته أصلي فلا يجعل معدوما اه كما في (قوله لان الصلاة متعده) أي في عدم القروم اه غايه (قوله فسد اقتداؤه به) وقال زفر يجوز وبه قال الشافعي اه ع (قوله ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور ان اتحد عذرهما) بخلاف لقول الزاهدي واقتداء المستحاضة بالمستحاضة والصلاة بالصلاة لا يجوز كلتنفي المشكل بالحسنى المشكل اه وفي الصلاة تسلا عن مختصر الصراط لوان اقتدى به في مثله يجوز استعصانا وفي النكاح لا يجوز لاحتمال انه أتى والمتقدي به اذا ذكر وقال في الوري لا يجوز له ذكرنا في الحيط اه قال الحنابلة رحمه الله ويصل من به سلس البول خلف مثله واما اذا صلى خلف من به السلس وانفلت الریح لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر واحد اه

(قوله في المتن وقارى بأى) قال في الظهيرية القارى اذا اقتدى بأى قبل يصير شارطا في صلاة نفسه وقبل لا يصير شارطا في رواية عدم للشروع أصح اه وفي الخلاصة ان من لا يحسن شيئا من القرآن عن ظهر القلب يكون أميا حتى يصلى بغير قراءة فتعطل هذا من قدر على القراءة فمن المحقق ولم يحفظ يكون أميا اه كائى وقال في العاية قالوا لا يحد من القرآن ما تصح به صلاته اه قال الاكل ومن أحسن قراءة آية من التنزيل خرج عن كونه أميا عندنا أى خفيفة وثلاث آيات أو آية طويلة عندهما فيجوز اقتداء من يحفظ التنزيل به لان فرض القراءة يتم عاذ كره من المقدار اه ولو اقتضى الاى بالقارى قطع سورة في وسط الصلاة قال الفضلى لا تفسد صلاته لان صلاته كانت بقراءة وقال غيره تفسد لانه يقوى حاله فذكر في جنس هذه المسائل ان صلاة الامام جائزة الا اذا كان الامام أميا والمقتدى قارئاً وأخرس والمقتدى أميا حيث لا يجوز وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء بهل يصير شارطا في صلاة نفسه في رواية باب الحديث وزادات الزادات لا يصير حتى لو ضحك فقهه لا ينتقض وضوءه وفي رواية باب الاذان يصير شارطا وفي المحيط الصحيح هو الاول لانه نص عليه محمد في الاصل حتى لو كان متطوعا لايخرجه القضاء لان الشروع كالتذرع ولو ندرا ان يصلى بغير قراءة لايخرجه القضاء فكذا اذا شرع وفيه نوع تأمل وقيل ما ذكر في باب الحديث قول محمد وما ذكر في باب الاذان قولهما بناء على ان فساد الجهة يوجب فساد الصلوة عندهم خلافا لهما اه دراية وهذا الفرع سياتى في كلام الشارح عند قوله في المتن أو تعلم أى ورتوقد كرهنا ان صلاته تفسد عند العامة لان الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة كما فلا يمكنه البناء عليها اه قوله ولم يحفظ يكون أميا قلتر (١٤١) الى ما كتب على هامش شرح الجمع

عند قوله القراءه فقيها من مصنف مفسدة منقولا عن أبى البقاء له (قوله في المتن وغير مرقى بموتى) قال في الهداية وفيه خلاف رفر اه (قوله لقوله حالهما الى آخره) المراد به وانما حال الاشتغال على ما لم تشغل عليه صلاة الامام بما توقف عليه الصلاة اه (قوله في المتن ومفترض بمنقل الى آخره) قال الكحل رحمه الله ثم قيل اعمالا يجوز اقتداء المفترض بالمنقل في جميع الصلاة لافى البعض فان محمد اذا رفع لامام رأسه من الركوع فاقضى

المعذور بالمعذور ان اتحد عذرهما وان اختلف فلا يجوز قال رحمه الله (وقارى بأى) لان القارى أقوى حاله منه وكذا لا يجوز اقتداء أى بأخرس لان الاى أقوى حاله منه لقدرته على الصلوة قال رحمه الله (ومكتس بهار وغير مرقى بموتى) لقوة لهما والثبوت لا يتضمن ما هو فوقه قال رحمه الله (ومفترض بمنقل) وقال الشافعى يجوز اقتداء المفترض بالمنقل لحديث معاذ انه كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة ثم رجع الى قومه فيصلى بهم تلك الصلاة وهي له تطوع ولهم فرض لانه لا ينظر بمعاذاه كان يصلى النافلة خلف النبي صلى الله عليه وسلم ويترك فضيلة الفرض مع النبي صلى الله عليه وسلم مع نهي عليه الصلاة والسلام عن ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يصحح الامام ليؤتم به فلا تختلفوا على أئمتكم وهو يوجب الموافقة في نفس الصلاة وأوصافها وفي الأفعال وصفة الفرضية لم توجد في صلاة الامام فقد اختلفوا عليه ولهذا لا يجوز الجمعة تخاف من يصلى الظهر أو العجرا أو النفل ولانه لو جاز لنا شرع صلاة الخوف مع المنافي بل كان عليه الصلاة والسلام يصلى بكل طائفة على حدة والجواب عن حديث معاذ انه كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم نافلة ومع قومه فريضة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام اياه اذ لما أن صلى معي وكما أن تخفف على قومي ولو كان يصلى معه الفرض لم يكن لهذا الكلام معنى فعمل بهذا أن معاذ كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم النافلة ولا يكون بذلك تارك فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل يكون جاءه من الفضيلتين فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم

به اسان فسبق الامام الحدث قبل السجود فاستغفله صح وبأى بالسجدتين ويكونان مثلا للخلعة حتى يسهما بعد ذلك وفرعنا في حق من أدرك الصلاة وكذا المنقل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الثاني يجوز وهو اقتداء المفترض بالمنقل في حق القراءة والعمامة على المتع مطلقا ومنه وانقلية السجدتين بل هما فرض على الطبيعة ولنا لو تركهما فسدت لانه قام مقام الاول فالزمه ما زمه وقالوا صلاة المنقل المقتدى أخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا الزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول فكذلك لو أقسد على نفسه لزمه قضاء الاربع اه فليتأمل (قوله حديث معاذ انه كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة ثم رجع الى قومه فيصلى بهم تلك الصلاة لفظ مسلم وفي لفظ البخارى فيصلى بهم الصلاة المكتوبة ذكر في كتاب الادب وروى الشافعى عن جابر كان معاذ بن جبل يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصليهم هي له تطوع ولهم فريضة انتهى كمال (قوله اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الى آخره) المفهوم منه ان لا يصلى نافلة غير الصلاة التي تقام لان المعذور وقوع الخلاف على الائمة وهذا المعذور منتفع مع الاتفة وفي الصلاة المقامة اه غاية قال في الغاية وقد رد الحافظ أبو جعفر الطحاوى رحمه الله الزيادة التي هي له تطوع ولهم فريضة فقال قد روى ابن عينة عن عمرو بن دينار حديث جابر هذا ولم يذكر فيه هي له تطوع ولهم فريضة فيجوز أن يكون من قول ابن جريح أو من قول عمرو أو من قول جابر بناء على ظن واجبه لا يجوز اه وقال في الدراية وقد سئل أجدهن حديث معاذ فضعف هذا الزيادة وقال من كلام ابن عينة اه

(قوله لا يجوز اقتداء بالآخر) لعل لازمة اه كذا بخط شيخنا الفريز رحمه الله (قوله لا يفترض في آخره) كذا هو ثابت في بعض النسخ وعلى هذا لفظة الامن قوله لا يجوز ليست برأية اه وفي مسوقة المستفاد لفظة لا بنية ولفظة الاساقطة اه (قوله وحاصله) ان اتحاد الصلاتين شرط الى آخره) لو صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس جاء انسان واقضى به في الاخرين يجوز وان كان هذا قضاء المقتضى لان الصلوات واحدة ذكر في الظهيرية وقد نقلت عبارتها على هامش شرح الجمع عند ومفترض متغلا ولا يعكس اه فعلى ما ذكره يجوز اقتداء الثاني باقضى اذا قامت صلاة واحدة من يوم واحد كالاداء به صرح في الغاية قال قبيل الكلام الاول الجلي رحمه الله في الفصل العاشر من كتاب الصلاة على مسئلة المحاذاة ولو نسي رجل الظهر وآخر العصر قام أحدهما الآخر لم يجز صلاة الموت وكنت نوكت (١٤٣) صلاة واحدة قامت من يومين ولو كانت من يوم واحد جازت صلاتهما لان

وفصلة إقامة الجماعة في قومه والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة انتهى عن الانفراد لأن يوافق الامام في صفة القرصية بدليل قوله عليه الصلاة والسلام للذين صليا الفرض في حالهما اذا صليتا في رجال كما ثم اتينا مسجدا جاعة فصليا معهم فانها الكفاية ولو كان المراد بالثبوت مطلقا تنقل لم يصح هنا قال رحمه الله (وبفترض آخر) أي لا يجوز اقتداء بمفترض بفترض فرضا آخر وأخر صفة لفرض محذوف كما قدرنا ولا يجوز أن يكون صفة لمفترض لقضاء المقتضى لا يجوز اقتداء بمفترض آخر وحاصله ان اتحاد الصلاتين شرط لصحة الاقتداء لان الاقتداء مشروط بموافقة فلا يكون ذلك الا بالاتحاد وذلك بأن يمكنه الدخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتضى وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن أي تتضمن صلاته صلاة المقتضى ولهذا لا يجوز اقتداء بالتأديب بالاذن لان المندور انما يجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة اقتداء لمفترض بالمتنفل الا اذا نذر أحدهما بعين مآثر به صاحبه فاقضى أحدهما بالآخر صحيح للاتحاد ولو أنفسد كل واحد منهما التطوع بعد الشروع فيه ثم اقتدى أحدهما بالآخر في قضاءه لا يجوز للاختلاف ولو كان أحدهما مقديا بالآخر فأفسدها ثم اقتدى أحدهما بالآخر صح للاتحاد كما يصح قبل الانقضاء ويجوز اقتداء الخالف بالخالف لان وجوبهما عارض لتحقيق البرقية تنفلا ولا يجوز اقتداء بالتأديب بالخالف لقوة النذر وعلى العكس يجوز ولو اقتضى عقلا أي حنيفة في الزور عقلا أي يوسف يجوز لاتحاد الصلاة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد ثم في كل موضع لم يصح الاقتداء من هذه المسائل هل يصير شارعا في التطوع أم لا ذكر في باب الحدث أنه لا يصير شارعا فيه وذكر في باب الادان انه يصير شارعا في المشايخ من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال ما ذكر في باب الحدث قول محمد وما ذكر في باب الادان قولهما بناء على ان الفرض اذا بطل ينقلب نفلا كشركة المفوضة اذا بطلت تنقلب عتقا وعند محمد اذا بطلت جهة القرصية يبطل أصل الصلاة وقال الراعي عفو به يحكم الاشبه أن يقال ان فسد لفقد شرط الصلاة كالظاهر خلف العذر ولا يكون شارعا وان كان للاختلاف بين الصلاتين ينبغي أن يكون شارعا فيه غير مضمون بالقضاء لا اجتماع شرائطه فصار كائنان وغيره لاختلاف تظهير في حق بطلان الوضوء بالهتمة قال رحمه الله (لا اقتداء متوضي عتيم) أي لا يفسد اقتداء متوضي عتيم وقال محمد يفسد لانها طهارة ضرورية وبالماء أصلية فيكون بناء القوي على الضعيف فلا يجوز ولهما ما روى ان عمرو بن العاص صلى بأصحابه وهو متيم عن الجنابة وهم متوضون فعلم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهم بالعادة ولانها طهارة مطلقة ولهذا لا تقدر

صلاة القوم بناء على صلاة الامام حتى فسدت صلاة القوم بفساد صلاة الامام وتنقص بسبب الامام والبناء على المصدر باطل وعلى الموجود صحيح في المستثنين السابقين لمقتضى تحريمه اقرب لصلاة موصوفة بوصف عدم ذلك انصف في صلاة الامام فكأن هذا بناء على المعلوم وفي المسئلة اشارة انصف صلاة لامام والمقتضى بصفة واحدة ووجبت بسبب واحد تكون بناء على الموجود اه قوله بعين مآثر به صاحبه أي بان يقول ريت أن أصلي الركعتين اللتين سرهما فلان اه (قوله) ويجوز اقتداء الناذر بالخالف الى آخره) ومن يصلي متى انطواق خلف من يصليها اه زاد الفقير (قوله بمقتضى يوسف) أي ومحمد اه فاية (قوله للاتحاد الصلاة) قال المرغيناني

وعندي نظيره من صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقضى به انسان في الاخرين يجوز وان كان هذا قضاء في حق المقتضى لان الصلوة واحدة اه غاية (قوله ذكر في باب الحدث أنه لا يصير شارعا الى آخره) أي وهو الصحيح كما سبق نقلنا عن الهداية و... قوله لا اقتداء متوضي الى آخره) وفي الخلاصة اقتداء المتوضي بالمتيم في صلاة الجنابة جائز بلا خلاف اه فتح (قوله أي لا بد من آخره) أي لا بد من الاسلام بان لا يكون مع المتوضي ما خلا الفرض وأصله فرع انما رأى المتوضي المقتضى عتيم ما في الصلاة لم يرا... فتصلاته... لا يتردد لاعتقاده فساد صلاة امامه لوجوبها له ومنعه زفران وجوده غير مستلزم لعلمه به وهو ظاهر وينبغي أن يحكم بحمل الفساد عندهم اذا ضمن علم امامه به لان اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك اه فتح (قوله وهو متيم عن الجنابة الى آخره) والحدث التيمم أولى بالامامة من الجنابة التيمم اه كنوز الفقه المرعشي

قوله في المتن (غسل يجمع) أي وهذا بالاجماع اهـ (قوله وقال محمد لا يجوز) أي وهو القياس اهـ (قوله فلما دخل أبو بكر في صلاة) وكانت هذه الصلاة الظاهر يوم السبت أو الاحد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين رواه البيهقي وغيره وفي ليضاري أنها صلاة الظاهر وقال ابن حجر في فتح الباري أنه صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظاهر وزعم بعضهم أنها أصح قوله بين رجلين) هما علي والعباس اهـ (قوله يسمع الناس تكبيره إلى آخره) في البداية وبه يعرف جواز رفع المؤذنين أصواتهم في الجمعة والمبدين وغيرهما اهـ أقول ليس مقصوده خصوص رفع الكائن في زماننا بل أصل الرفع لا لبلاغ الانتقالات أما خصوص هذا الذي تعارفوه في هذه البلاد لا يبعد أنه مفسد فإنه غالباً يشتمل على مدة همزة الله أو أكبر أو بانه مؤذّن مفسد وان لم يشتمل فلمهم بالغون في الصباح زيادة على حاجة الإبلارغ والاشتغال بصر برات التسم اظهرا للصناعة التنبية لأهمية العبادة والصباح ملحق بالكلام التي بساطه ذلك الصباح وسياق في باب ما يفسد الصلاة أنه اذا ارتفع (١٤٣) بكاؤهم من ذكر الخسة أو النار لا يفسد

ولصية بلغته تفسد لانه في الاول تعرض لسؤال الخسة والتعوذ من النار فهو بمنزلة ولو صرح به لا يفسد وفي الثاني لاظهارها ولو صرح بها فقل وامسيتها أو أدركوني ففسد وان كان يقال ان المراد اذا حصل به آخر وفوهنا معام ان قصده بحجاب انسبه ووقال اعيبرا من حسن صوتي ويخبري فيما أفسد وحول الحروف لازم من التلحين ولا أرى أن ذلك يصدر عن فهم معنى الصلاة والعبادة كما لا أرى تخبر بالنعم في الداء كما يشعل القراء في هذا الزمان يصدر عن فهم معنى الداء والسؤال وماذا لا النوع لصب فأنه لو قدر في الشاهد سائل حاجة من ملك أدى سؤاله وطلبه بقصر بالنعم

بقدر الحاجة عندما وقيل هذا الخلاف بناء على أن التراب خلف عن الما عندهما فيعمل عمله وعند محمد أن الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء فيكون بناء القوي على الضعيف فلا يجوز قال رحمه الله (وغسل يجمع) لاستواءهما وهذا لأن الخلف مانع من سراية الحدث إلى القدم ومما حل بالخلف زيله المسح بخلاف المستحاضة لأن الحدث موجود حقيقة وان جعل في حقهما معدوما حكما للضرورة والماسح على الجيرة كالمسح على الخفين بل أولى لانه كالغسل لما تحته قال رحمه الله (وقام بقاعدوا أحدهما) أما اقتداء القائم بالقاعد فالذكر هنا قولهما وقال محمد لا يجوز وهو قول مالك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحد بعدى جالساً ولا نائم قائماً أقوى من حال القاعد فلا يجوز بناء القوي على الضعيف ولهما حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في مرضه الذي توفي فيه بأب بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فقام بهادي بين رجلين وربح صلاة تخطان في الأرض فجاء مجلس عن يسار أبي بكر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدي بأبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر رواه البزار ويصح عنه عليه الصلاة والسلام كان إماماً ولهذا جلس عن يسار أبي بكر ومعنى قولها يقتدي الناس بصلاة أبي بكر فأنه كان مبعثاً حينئذ إذا لا يجوز أن يكون للناس إماماً في صلاة واحدة ألا ترى أنه جاء في بعض رواياته وأبو بكر يسمع الناس تكبيره وما رواه ضعفه أبو عمر بن عبد البر وأما إمامة الأحدب فقد ذكر في الذخيرة أنه يجوز ولم يحك خلافاً وذكر القرائني أن حنبه إذا بلغ حد الكوع على الخلاف وهو الأفتس لان القيام هو استواء النصفين وقد وجدنا استواء النصفين الأسفل فيجوز عندهما كما يجوز أن يؤم القاعد القائم لوجود استواء نصفه الأعلى وعند محمد لا يجوز وفي الفتاوى الظهيرية لا تصح إمامة الأحدب للقائم هكذا ذكر محمد في مجموع التوازل وقيل يجوز والاول أصح ولو كان يقدم الإمام عوج فقام على بعضها يجوز وغيره أولى قال رحمه الله (وموتى بخله) وسواء كان الإمام موتى قائماً أو قاعداً لاستواءهما وان كان مضطجعا والموتى قاعداً أو قائماً لا يجوز لان القعود مقصود بدليل وجوبه عليه عند القدرة بخلاف القيام لانه ليس مقصوداً لهذا لا يجب عليه القيام مع القدرة عليه لانه عز عن السجود فكان القاعد أقوى حالاً وقيل يجوز والاختار

فيه من الرفع والخفض والترتيب والرجوع كالنفي نسب البتة إلى قصد السخرية والعباد مقام طلب الحاجة التضرع لا النفي اهـ فتح القدير (قوله وأما إمامة الأحدب) قال في التجنيس بسلامة النون في فصل الزكوع الأحدب إذا بلغت حدته الزكوع بشير برأسه الزكوع لانه عاجز عما هو أعلى اهـ (قوله فقد ذكر في الذخيرة أنه يجوز إلى آخره) أي مطلقاً وهو ظاهراً في فتاوى القاضي أذنها ويجوز إمامة الأحدب للقائم عزلة اقتداء القائم بالقاعد اهـ فأطلق كثيراً من غير تفصيل اهـ (قوله وفي الفتاوى الظهيرية إلى آخره) هكذا هو بخط المصنف رحمه الله والذي وقفنا عليه في نسخ متعددة من الظهيرية هكذا ولا تصح إمامة الأحدب بقائم هكذا ذكر في مجموع التوازل وقيل يجوز والاول أصح اهـ (قوله ولو كان يقدم الإمام عوج) العوج يشتمل في الأجساد خلاف الاعتدال وهو مصدر من باب تعب يقال عوج العود ونحوه وهو عوج والاني عوجاً من باب أجر والعوج بكسر العين في المعاني يقال في الدين عوج وفي الأمر عوج اهـ مصباح (قوله أو قائماً لا يجوز) أي لان القيام أقوى والقعود معتبر بدليل اقتداء القائم به دون المضطجع فتثبت به القوة كذا أصل في الغاية

(قوله) ومنقل بمفترض الى آخره) وقال مالك والزهري لا يجوز الاقتداء بالمتنقل بالمفترض أيضا لان الاقتداء شركة وموافقا للمغايرة بين الفرض والتمسك بآية وجوبهم سماعا قلنا من حديث معاذ قوله عليه الصلاة والسلام لا يترك كيف بك يا أبا ذر إذا كان أمرا سوء يؤخر ون الصلاة عن وقتها وإذا كان (١٤٤) كذلك فصل في بيتك ثم اجعل صلاتك معهم نسخة اه دراية (قوله)

وقال الشافعي لا يعيد أي وفي الجمعة يعيد عندهم اه غايه (قوله) ومن على عن النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره) هذا الحديث والذي قبله قال صاحب الغاية فيهما فضلا عن أي الفرج لا يعرفان اه (فرع) ذكره في الجنب أمهم زمانا ثم قال انه مكان كبرا وصليت مع اهل النجاسة المائعة أو بلا طهارة ليس عليهم إعادة لان خبره غير مقبول في الديانات لقسقه باعتراقه اه فتح (فرع) تقاضي الدواه عن جل التوازل شك في اتمام وضوء املكه جاز اقتداؤه لان الظاهر هو الاعمال اه فتح (قوله) انه لم يستيقن بأخباية الى آخره) أي قبل الدخول في الصلاة اه غايه (قوله) ان يخرج الى الجرف) قال في المصباح والجرف يضم الزاء بالحكمون لتخفيف ما جرفته السبل وأكلته من الارض وباتخفيف اسم موضع قريب من المدينة بطريق مكة على فرسخ اه (قوله) قال في النخبة وهو الصحيح)

الاول قال رحمه الله (ومنقل بمفترض) لان الفرض أقوى اذا الحاجة في حق المتنقل الى أصل الصلاة وهو موجود في الفرض وزيادة صفة القرضية ولا يقال ان القراءة في الاخرين فرض في حق المتنقل نقل في حق المفترض فوجب أن لا يجوز لانه اقتداء بالمفترض بالمتنقل لانه قول صلاة المقتدى أخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء ولهذا الزمة قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذا لو اقتدى المقتدى صلاته يلزمه أربع ركعات في الرباعية فكانت مع الامام فتكون القراءة في الشفع الثاني تنقلا في حقه كما هي نقل في حق الامام قال رحمه الله (وان ظهر أن امامه محدث أعاد) وقال الشافعي لا يعيد وعلى هذا الخلاف الجنب والنكاح في ثوبه أو منه نجاسة لقوله عليه الصلاة والسلام أيما امام صلى بقوم وهو جنب فقدت صلاتهم ثم ليغتسل هو ثم ليعبد صلاته وان صلى بغير وضوء فخل ذلك وقدرى عن عمر رضي الله عنه أنه صلى بالناس وهو جنب فأطاول بأمير القوم بالعادة ولانه لا يمكنه الاطلاع على حال الامام فتعذر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا قدمت صلاة الامام فست صلاة من خلفه وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر فأتاهم ولان صلاته مبنية على صلاة الامام والبناء على الفساد فاستفصا ركعة وكذا بان أن الامام كابر أو مجنون أو أعمى أو خنثى أو أوى وأقرب من ذلك ما لو بان أنه صلى بغير إحرام فإنه لا يجوز بالاجماع فكذا الحديث لانه لإحرامه حيث لا يكون شاعرا في الصلاة مع الحدث ولا معتبرا بعدهم أمكان الاطلاع في الشروط وما رواه ضعفه أبو الفرج وأما أثر عرفاه لم يستيقن بأخباية وانما أخذ لنفسه بالاحتياط ويدل عليه ما رواه مالك في الموطأ أن عمر خرج الى الجرف فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال ما أدري الا قد احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم يره وأذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى قال رحمه الله (وان اقتدى أي وقارى باني أو استخلف أصافي الأحرير فست صلاتهم) أي صلاة الجميع وقال أبو يوسف ومحمد صلاة الامام ومن لا يقرأ أمانة لانه معذور أم قوماه معذورين وغير معذورين فصار كالعاري اذا أم قوم لا يبين وعرا وكذا سائر أصحاب الاعذار اذا أموا تبطل صلاة غير المعذورين لا غير ولا يحنيفة أن الامام ترك القراءة مع القدرة عليها اذ كان يمكنه أن يقتدى بالقارئ حتى تكون صلاته بقراءة فانما قدمت صلاة الامام فست صلاة من خلفه عن يقرأ أو عن لا يقرأ والفرق بين هذا وبين سائر الاعذار أن قراءة الامام قراءة للوتم فتركه مع القدرة عليه ولا يكون ستر الامام ستر القوم حتى لا تكون عورتهم مستورة بستر عورة الامام وكذا سائر أصحاب الاعذار ولا تكون الشرط الموجود من الامام موجودا في حقهم فانترقا ثم قيل انما تفسد صلاة الامام عندما علم أن خلفه قارئ روى ذلك عن القاضي أبي حازم وفي ظاهر الرواية لافرق بين العلم وعدمه لان القرائن لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل وقال الكرخي اذا اقتدى به القارئ ولم ينو الاى امامته لا تقصد صلاته لانه يلحقه الفساد من جهته فلا بد من التزامه كالمراة وقيل تنسب ودان لم ينو امامته لان الفساد يتمكنه من الاقتداء بالقارئ فاذا لم يشترط علمه على الظاهر على ما تقدم فكيف تشترط نيته واختلافوا في شروعه في صلاة الامام فقال بعضهم لا يصير شارعا روى ذلك عن الطحاوي قال في النخبة وهو الصحيح وقيل يصير شارعا فاذا جاءه أو ان القراءة تنفسد صلاته وهو مروي عن الكرخي ولو كان الاى يصلى وحده والقارئ وحده يجوز على الصحيح لانه لم

وجهه أنه لا فائدة في الحكم بحسنه لان الفائدة ما في لزوم الاتمام أو وجوب القضاء وكلاهما منتفاه يظهر فتح (قوله) وقيل يصير شارعا) أي لان الاى قادر على التكبير اه فتح (قوله) فاما أيا أو ان القراءة تنفسد صلاته الى آخره) واعمال يان المقتدى به متفصلا القضاء مع انه اسد بعد الشروع لانه انما صار شارعا في صلاة لا قراءة فيها والشروع كالنداء ولو نذر صلاة بلا قراء لا يأنه شيء الا في رواية عن أبي يوسف كذلك هذا اه فتح (قوله) ولو كان الاى يصلى وحده والقارئ وحده الى آخره) قال أبو حازم على

قياس قول أي حيف ترجمه الله لا يجوز وهو قول مالك رحمه الله وفي شرح الطحاوي لاروايه عن أبي حنيفة في باب اختلاف المشايخ في ذلك اه كأي وكان أبو الحسن الكرخي يقول اقتداء بالقاري بأي صحيح في الأصل لكن إذا جاء أو أن القراءة تفسد صلاته وكان أبو جعفر يقول لا يصح أصلاً هذا لفظ صاحب الغاية اه (قوله وفيما إذا قدمه) أي أحدث فاستخلف لمبا اه كأي (قوله في المتن وإن سبقه حدث) كتب الشيخ الشلبي في هذا المحل ترجمة وهي قوله باب الحديث في الصلاة هذا الترجمة موجودة في غالب ما وقعفت عليه من نسخ المتن وفي بعض منها ترجمه إلى باب الإمامة فقال باب الإمامة والحديث في الصلاة وعلى هذا النسخة مشي الشارح رحمه الله اه (قوله في المتن وإن سبقه حدث إلى آخره) عن الصلاة ثم قال الدين المأخوذ في البناء في الأحداث الخارجة من بدنه موجبة للوضوء دون الفصل بلا قصد للحدث أو سببه أو من غير موليات بعده ما ينافي الصلاة من توقف أو فعل ينافي الصلاة بماله بدنه اه كأي (قوله عليه الصلاة والسلام من قام إلى آخره) وجه الاستدلال بالحديث أن قوله ولين آخر وأدى درجته الإباحة فيثبت شرعية البناء ولا يقال قوله فليتوضأ للوجوب فيغني أن يكون ولين للوجوب أيضاً فلا يلزم أن لا يكون للوجوب يكون المديعي أثبت لكن البناء غير واجب بالإجماع اه كأي (قوله وقال عليه الصلاة والسلام (١٤٥) والسلام إذا صلى أحدكم إلى آخره)

الحديث الثاني قال العلامة كالدين فيه أنه غريب وإنما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فأحدث قليلاً أخذ بانه ثم لينصرف ولو صبح ما رواه لم يجز استقلاله المسبوق إذا صار منفرداً به عن الوجوب اه فتح (قوله والاستئناف أفضل من لم يسبق إلى آخره) قال في الدررانية ومعنى الاستئناف أن يعمل عملياً قطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء اه (قوله) فتح عن شبهة الخلاف (قوله) هذا الجواب عن الحلقه بالحديث العهد اه (قوله) أولاً لا يكون بينهما

يظهر منهم ما رغب في الجماعة وفيما إذا قدمه في الآخرين بعد ما قرأ في الأولين خلاف ذلك وهو يقول المتن فرض القراءة قد تأدى قبله وعن أبي يوسف مثله وجه الظاهر أن الأي أضعف حالاً وأضعف صلاة من القاري فلا يصح إمامته كالأمر والمضي ولأن كل ركعة صلاة فلا يجوز حلوهما عن القراءة تحقفاً أو تقديرافى حق الأي لعدم الأهلية فإن قيل النادر بقدره الغير لا يعد قادراً عند أي حنيفة قوله إذا لم يوجب الجماعة والحج على الضرير وإن وجد قائداً عشي معه فكيف اعتبره قادراً في مسائل الأي قلنا إنما اعتبره قدرة الغير إذا تعلق باختيار ذلك الغير وهذا الأي قادر على الاقتداء بالقاري من غير اختيار القاري فينزل قادر على القراءة قال رحمه الله (وإن سبقه حدث) أي المصلي (توضأ ولين) والقياس أن يستقبل وهو قول الشافعي لأن الحديث ينافيها والمشي والافتراق يفسداتها فأنشبه الحديث العهد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من قام أو أمدى في صلاة فليصرف وليتوضأ ولين على صلاته ما لم يتكلم وقال عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم فقام أو أمدى فليصغ يده على فخذه ويقدم من لم يسبق بشئ ولأن الباقى فيما سبق فلا تعلق بما يتعمد والاستئناف أفضل من جرحاً عن شبهة الخلاف وقيل إن المنفرد يستقبل والإمام والمؤتمنين صيانة لفضيلة الجماعة والمفردان شاء أتم في منزله وإن شاء عاد إلى مكانه والمقتدى يعود إلى مكانه حتماً إلا أن يكون إمامه قد فرغ أولاً لا يكون بينهما حائل واختلفوا في الأفضل للنفرد والمقتدى بعد فراغ الإمام قال خواهر راد العود أفضل ليكون في مكان واحد وهو اختيار الفضلي والكرخي وقيل منزله أفضل لما فيه من تقليل المشي وذكر في نوادر ابن سماعة أن العود يفسد لأنه مشى بلا حاجة ومن شرط جواز البناء أن ينصرف من ساعته حتى لو أدى ركعة كأمع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤدى ركعة فسدت صلاته إلا إذا أحدث بالنوم ومكث ساعة ثم أتته فانه يبنى وفي المتن أن لم يتوضأه الصلاة لا تفسد لأنه لم يوجد جرح من الصلاة مع الحدث ولو قرأها بها

(١٩ - زيلعي أول) حائل أي يقتضيه اه والمراد بالحائل المانع من صحة الاقتداء وقد ذكر في فتح القدير اه (قوله وذكر في نوادر ابن سماعة أن العود يفسد) أي والعصم عدمه ليكون مؤثراً في مكان واحد اه فتح (قوله لأنه مشى بلا حاجة) قال في الغاية ثم لو حصل البناء بعد الوضوء إلى موضع صلاة يبدوا واحدة بار البناء ولو جمل مع نفسه ليتوضأ به لا يبنى ذكر ذلك المرغيناني وقال في المفيد كل موضع لا يجوز البناء لا يجوز له الاستخلاف اه (قوله ثم أتته فانه يبنى) وعن محمد لور كم ومحدث في حال نومه ثم أتته وذهب جازلة النساء لأن ما أتته في حال نومه كعدم اه غايه (قوله لأنه لم يوجد جرحه) الذي في مسودته المصنف لم يؤد اه قال في الدررانية ولو ترك ركوعاً يضع يده على ركبته مشياً إليه وفي السجود على الجبهة وفي القراءة على القدم وفي سجدة التلاوة يضع أصبعه على أنفه اه وفي الغاية ركعة واحدة بأصبع واحدة ومجيدة يضع أصبعه على جبهته إن كانت واحدة بأصبع واحدة وفي اثنين بأصبعين وفي سجدة التلاوة يضع أصبعه على جبهته ولسانه وفي السهو يشير بذلك بعد السلام بفعل رأسه يميناً وشمالاً قال ذكره في جوامع الفقه وقال في الدررانية أيضاً قال مجيد الأئمة أحدث في ركوعه أو سجوده لا يرتفع مستوي بالبناء ثم أحدث وبما ثم ينصرف اه وقال في الجنبي أحدث في ركوعه أو سجوده لا يرتفع مستوي اقتصدت صلاته بل بتأخره محدوباً ثم ينصرف اه (قوله جرح من الصلاة مع الحدث إلى آخره) قلناه وفي حرمه الصلاة وفقاً وحده من صالحا لكونه جرحاً منها أنصرف إلى ذلك غير مقيد بالقصد إذا كان غير محتاج فلذا كان

العلم انه لو اذاهب او ايا نفسه لادبر كتم الحديث والنسب وان قيل تفسد في الزهاب لا الاياب وقيل بل في عكسه بخلاف الذكر
لا يمنع البناء الاصح لانه ليس من الاجزاء اه فتح (فروع) من الغاية ولو جاوز الماء فذهب الى غيره فسدت صلاته لانه مشى
بلا ساجدة كذا في شرح الطحاوي اه كما في وفي مختصر البحر المحيط بيني ولو استقى ماء لوصوته او حرز لوه قال في المحيط وغيره فسدت
صلاته وليس ذلك من ضرورات البناء وفي المرغنياني يستقي من البئر وبينى قال وقال الكرخي والقنوري لا يسنى وذكر في التمهيد انه
يسنى ولا يهتك خلافا وروى ابو سليمان ايضا ان الاستقام من البئر لا يمنع البناء فله قال لو كان الماء بعيدا او البئر قريبة محتاج الى
التزحيم فصار اقل الامر من مؤنة ولو طلب الماء بالاشارة او اشتراه بالتماطل او نسي ثوبه في موضع الوضوء فرجع واخذ له لا يسنى
ولو تذكر انه لم يمسح برأسه فرجع ومسح يحزبه لانه لا بد له منه اه وفي الدراية تقلا عن فتاوى العنابي والجنسي نزح الماء من البئر
لا يفسد ولو كان الملو متفرقا فخرته تفسد اه (قوله وقيل لو احدث را كعا ورفع رأسه قائما لسمع الله الى آخره) وقال المرغنياني نص
عليه في المنتقى اه غايه أى ولان الرفع يحتاج اليه لانصرافه فغيره لا يمنع فلما اقترن به التسميع طهر قصد الاداء اه فتح (قوله
مع نذرته) بفتح النون والضم لغته اه مصباح (قوله وقيل على الاختلاف) أى لان الوضع والابتن من منعهم اه غايه (قوله
ينسحقولهم جميعا) أى وهذا (١٤٦) بناء على تصور بنائها كالرجل خلافا لابن دسهم وهو قول المشايخ اه فتح (قوله

تفسد وآيالا وقيل بالعكس والصحيح الفساد فيها لان في الاول ادى وكما مع الحدث وفي الثاني مع
المشي والتسبيح والتهليل لا يمنع البناء في الاصح وقيل لو احدث را كعا ورفع رأسه فأتلا مع الله لم
جده لا يبيني وعن أبي يوسف لو احدث في سجوده ورفع رأسه وكبر يريد به اتم سجوده ولم ينوشأ فسدت
صلاته وان ادا انصرف لا تفسد ومن شرطه ايضا أن يكون الحدث مما لا يوجب الوضوء ولو اصابته شربة أو
عضة زبور فسال منها دم لا يبيني لانه يصنع العباد مع ندوة فلا يلحق بالعالم وعند أبي يوسف يبيني لعدم
مصنعه ولو وقعت طوبة من سطح أو سفرجلة من شجرة أو تعثر بشئ موضوع في المسجد فادماه قيل
يبيني لعدم صنع العباد وقيل على الاختلاف ولو عطس فبعضه الحدث من عطاسه أو تضحك فخرجت
منه ربح بقوته قبل يبيني وقيل لا يبيني ولو سقط من المرأة الكرسف بغير صنعها مبالا لبنت في قولهم جميعا
وتعبر كها بنت عنده وعندهما لا يبيني وان اصابته نجاسة مانعة من جواز الصلاة ففسلها فان كانت
من سبق الحدث منه يبيني وان كانت من خارج لا يبيني خلافا لابي يوسف والفرق لهما أن هذا غسل
توهمه أو بنية ابتداء وفي الاول تبع للوضوء ولو اصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يبيني وان
كان في موضع واحد وان كشف عورته للاستجماء بطلت صلاته في ظاهر المذهب وكذا اذا
كشفت المرأة ذراعها للوضوء وهو الصحيح ويتوضأ ثلاثا ثلاثا ما ويستوعب رأسه بالمسح ويضم بعض
ويستشتر ويأتي سائر سنن الوضوء وقيل يتوضأ مرة مرة وان زاد فسدت صلاته والاول اصح
قال رحمه الله (واستخلف لو اماما) أي ان كان اماما للمروية وصورة الاختلاف أن يتأخر محمد ودا
واصحابه في أنفسه يومهم أنه قد عرف فينقطع عنه الظنون وروى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم

الاستنجاء وغسل البجاسة تحت القبض وأدى عورته فسدت اه فتح (قوله وكذا إذا كشفت المرأة ويقدّم ذراعيها إلى آخره) أو كشفت رأسها للسمع اه فتح بالعنى قال في الدراية وعن أبي يوسف غير رواية الأصول أن أمكنها الوضوء من غير كشف عورتها بأن يمكنها غسل ذراعيها في الكين ومسح رأسها مع الخمر بأن كان ذلك رقيقا يصل المأطى ما تحتها فكشفتها لا تبق ولو لم يمكنها بأن كان عليها جبة وخارجة فين لا يصل المأطى ما تحتها جاز كالرجل إذا كشف عورته في الاستنجاء عند مجاوزة البجاسة المخرج أكثر من الدرهم الآن محمد أطلق الجواب لأن في الزامها الفصل في الكين حرجا اه (قوله وهو الصحيح إلى آخره) أى وإن روى جواز كشفهما اه فتح (قوله في المتن واستخلف لولمأما إلى آخره) قال الطحاوى ولو تقدم رجلا من بعدهما سبقه الحدث وتأخر فلهما سبق إلى مقام الامام فهو الامام وعلى القوم أن يقتدوا به وإن تقدم معا فأيهما اقتدى به القوم فهو الامام ولو اقتدى بعضهم بهما أو بعضهم بهذا فبغير الاكثر فصلا لا أكثر مع امامهم جائزة وصلاة الأقلين مع امامهم فاسدة وإن كانوا سواء فسدت صلاتهم جميعا اه ولو كان المسجد ملأ وصوف خارج المسجد صح اقتدأؤهم جميعا الامام هرج الامام من المسجد واستخلف واحدا من خارج المسجد لا تصح وفسدت صلاته القوم بخروج الامام من المسجد قبل الاختلاف وعندهما وقال محمد يصح الاختلاف اه ش طحاوى (قوله أن كل اماما) أى إن كل الذى سبقه الحدث اماما اه (قوله يوههم أنه قد عرف) أى أخذ ابنوب رجلا إلى الخراب أو مشرا إليه اه

(قوله من الصف الذي يليه) أي لمقر به ولهذا قال عليه الصلاة والسلام يلحق منكم أولو الأحلام والنهي لأنه إذا نابه نأبته استخلف منهم
 اه غايه (قوله ولو نزلتكم بطلت صلاتهم إلى آخره) أي سواء كان عامدا أو سهيا أو جاهلا اه غايه (قوله وفي صلاة الامام روايتان) قال
 الطحاوي تفسد صلاته أيضا لأنه بدسوق الحدث كان عليه الاستخلاف ليس يعرف حكم المقتدين به كغيره فيترك الاستخلاف لما أن
 فسدت صلاتهم فلا تفسد صلاته كان أولى وقال أبو عصمة لا تفسد لأنه في حق نفسه كالنفر وهو الأصح اه رواية (قوله ولم يجاوز
 المصروف بطلت صلاته عندهما) قال في الغايه والصحيح قولهما قال الكمال رحمه الله ولو استخلف من آخر المصروف ثم خرج من المسجد إن
 قوى الخليفة الإمامة من ساعته صار اماما تفسد صلاته من كان متقدما دون صلاته وصلاة الامام الاول ومن عن يمينه وشماله في صفه
 ومن خلفه وان نوى أن يكون اماما إذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل أن يصير الخليفة إلى مكانه أو قبل أن ينوي الإمامة فسدت صلاتهم
 اه (قوله والمصروف متصل) أي بالمسجد اه (قوله ولو استخلف من المصروف التي خارج المسجد إلى آخره) قال في مختصر الجبر الهيظ
 وفي المسجد يستخلف الصغير والكبير فيه سواء إذا كان مثل جامع المنصور وجامع بيت المقدس اه غايه وإذا لم يوجد شيء من ذلك
 فتوضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرون ويرجع إلى مكانه وأنتم صلاته أجزأهم اه غايه وفي مختصر الجبر الهيظ لو سبق الحدث في صلاة
 الجنائز يتبني لأن بني وفي الاستخلاف خلاف كذا في الغايه قوله وإذا لم يوجد شيء من ذلك يعني لم يستخلف
 ولم يتقدم أحد اه (قوله

وبقمت من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالإشارة ولو نزلتكم بطلت صلاتهم وله أن يستخلف
 ما لم يجاوز المصروف في الضراء وفي المسجد ما يخرج منه ولو لم يستخلف حتى يجاوز هذا الحد بطلت صلاة
 القوم وفي صلاة الامام روايتان وان كان خارج المسجد مصروف متصل وخرج من المسجد ولم يجاوز
 المصروف بطلت صلاته عندهما وعند محمد لا تبطل لأن الواضع المصروف حكم المسجد كافي الضراء
 وله أن القيام أن تبطل صلاتهم بنفس الانحراف لكن في المسجد ضرورة ولا ضرر وخرج
 ولهذا وكبر الامام في المسجد وحده وكبر القوم خارج المسجد والمصروف متصل لا تتعقد الجمعة
 ولو استخلف من المصروف التي خارج المسجد لم يجز عندهما وعند مجوز قال رحمه الله (كالو حصر عن
 القراءة) أي استخلف في الحدث كما يستخلف إذا خرج عن القراءة وهذا عند أي حنيفة وعند محمد لا يجوز
 أن يستخلف فيما إذا حصر عن القراءة بل يتمها بالقراءة لأنه ليس في معنى الحدث لأنه نادر وجواز
 الاستخلاف للضرورة وهي تحقق فيما يغلب وهذا لأن نسيان جميع ما يحفظه من القرآن في الصلاة
 بعيد فصار كالجناية وله أن الهز هنا الرم لأن في الحدث لو وجد ماء في المسجد ينوينا به وبني فلا يحتاج
 إلى الاستخلاف ولهذا لو تعلم من مصف أو له انسان فسدت صلاته فكان أولى بالجواز بخلاف الجنابة
 لأنه يحتاج فيها إلى زيادة أمور غالبا من كشف العورة وغير ذلك فلم تكن في معنى الوضوء وهذا إذا لم يقرأ
 قدر ما تجوز به الصلاة واعتراه غجل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان أما إذا قرأ قدر ما تجوز به
 الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويضعي على صلاته ولو استخلف فسدت صلاته لأنه لا حاجة له إليه وكذا إذا
 نسي القرآن وصار أميا فاستخلافه لا يجوز أجماعا لأن اتمام القارئ صلاة لا يلازم التجوز لما عرف في موضعه
 قال رحمه الله (وان خرج من المسجد يظن الحدث أو جرح أو احتلم أو أغشى عليه استقبال) وقوله يظن الحدث

لو حصر عن القراءة) الحصر
 بقضيتين التي وضيق الصدر
 والفعل منه حصر مثل
 ليس فهو حصر ومنه امام
 حصر ولم يستطع أن يقرأ
 وضم الحاء فيه خطأ كذا
 في المغرب وذكر في الصحاح
 من امتنع عن شيء لم يقدر
 عليه فقد حصر عنه اه
 نهاية قال الشيخ قوام الدين
 الاتقاني ويجوز أن يكون
 حصر على فعل ما لم يسم
 فاعله من حصره إذا حبه
 من باب نصر ومضاه منع
 وحسن عن القراءة بسبب
 غجل وبالجحيم حصل
 في السماع من شيخنا المحقق

برهان الدين الخريفي رحمه الله وبه ما سرح نقرأ الاسلام في الجامع الصغير وقد وردت اللغات أيضا في كتب اللغة كالصاح وغيره
 وأما انكار المطرزي ضم الحاء فهو في مكسور العين لأنه لا يربح لا يبيح له المفعول ما لم يسم فاعله لا في مفتوح العين لأنه لا يمتنع مجوز بناء الفعل
 منه للمفعول فانهم اه (قوله وله أن الهز هنا الرم) أي أثبت بالنسبة إلى الهز في الحدث اه كأي (قوله إلى زيادة أمور غالبا) احتوز
 بقوله غالبا عن قائله فاته يتيم ولا يوجد منه كشف العورة اه (قوله وصار أميا فاستخلافه لا يجوز أجماعا إلى آخره) قال العلامة
 كمال الدين وفي النهاية لا يجوز الاستخلاف إذا لحقه غجل أو خوف فامتنع عليه القراءة أما إذا نسي فصلا أميا لم يجز ويقدم في
 دليلهما ما يقتضي أن عنده مجوز في النسيان وهو في النهاية أيضا فلا يضا من شيء الآن يؤول النسيان هنالك بما يشبه من امتناع
 القراءة اه (قوله يظن) بالياء التنية في خط الشارح اه (قوله أو جرح) يقال جرح الرجل على ما لم يسم فاعله ولا يقال جرحه الله بل أحسنه الله
 فهو مجنون على غير قياس وقياسه مجز اه غايه (قوله أو أغشى عليه استقبال) قال في الدراية هذا إذا وجدت هذه الاشياء غلب أن يقعد
 مقدارا تشهد فامالو وجدت بعده فملا تة وصلاة القوم نامة لأنه يصير خارجا عنها بهذه الاشياء فان قيل الخروج ففعله فرض عند
 أبي حنيفة ولم يوجد فامالو وجد لا به بعد ما صار محذرا لها لا يجزئ اضطراب أو مكث بعد الحدث فان المكث إذا جرح من الصلوات من الحدث
 وهو صنع كيما كان فيحدث وجدا الصنع إمام من حيث الاضطراب أو من حيث المكث اه

(قوله معناه يظن الحدث منه) أي بان ظن الخطأ ربما أمثلا اه (قوله في حق البغاة الى آخره) حتى لا يلزمهم بعد التوبة ضمان ما تلفوه من النفس والاموال كالأهل العدل وانما القدر قوا في الاستقام اهتيا (قوله وهذا هو الأصل الى آخره) أي أنه اذا انصرف لظن فان كان متعلقه لو كان تابا جازا البناء يظهر خلافه يار البناء وان كان لم يجز فظهر خلافه لم يجز اه فتح (قوله يعتبر قدر الصوف خلفه الى آخره) ولكن ستره أن يعتبر موضع سجوده لان الامام منفرد في حق نفسه وحكم المنفرد (١٤٨)

والاوجه اذا لم ذلك انتهى فتح (قوله وان لم يتم جازت) أي ولو اختلف القوم فسدت صلاتهم لا صلاة الامام اه فتح (قوله فكانه فقهه بعد التمسك قبل السلام الى آخره) الا في رواية شاذة عن أبي يوسف العود الى سجود السهو يرفع القعدة كالعود الى سجود التسلاوة فعلى تلك الرواية يلزمه اعادة الصلاة اه غايه (قوله ولو فقهه الامام الى آخره) انظر ما قاله الشارح فيها سيأتي عند قوله كما تفسد بفقهه امامه (قوله وبطلت الى آخره) قال العيني رحمه الله هذه الى آخره المسائل الملقبة بالاثني عشرية اه (قوله بطلت صلاته برؤيته الماء الى آخره) لانه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل له غايه فان قيل يشكل على هذا التمسك اذا أحدث في صلاته فانصرف ثم وجده ماء له أن يتوضأ ويبس على صلاته فلم تبطل صلاته هنالك برؤية الامام المسئلة في مسح الخلف في فتاوى قاضيه خان قلنا الفرق بينهما ما حيث يلزمه الاستئناف هنا ولا يلزمه

معناه يظن الحدث عنه ثم علم انه لم يحدث أما الاستقبال بالخروج من المسجد فلا نه وجد منه عمل كثير من غير ضرورة وان لم يخرج من المسجد يصلى ما بقي من صلاته وعن محمد بنه يستقل وهو القياس لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان أنه انصرف على قصد الاصلاح الا ترى أنه لو تحقق ما توهمه بنى على صلاته فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما يختلف المكان بالخروج من المسجد كما ألحقنا التأويل الفساد بالصحيح في حق البغاة بخلاف ما لوطن أنها افتتح على غير وضوء أو كان ما صاعا على الخفيين وظن أن مئة مسجدة قد انقضت أو كان متيها فقرأى سرا بافتنه ماء أو كان في الظاهر فظن أنه لم يصل النجس أو رأى حرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف حيث تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف على سبيل الرخص ولهذا الوجه تحقق ما توهمه يستقبل وهذا هو الأصل والمثار والجبانة والنجاسة بمنزلة المسجد كداروى عن أبي يوسف والمرأ اذا نزلت من مصلاها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا اتفكت فيه ومكان الموقوف في العصر اه حكم المسجد ولو تقدم قدامه ولم يكن له ثم ستره يعتبر قدر الصوف خلفه وان كان بين يديه ستره فالحدث السترة وعن محمد أنه يعتبر فيه قدر الصوف خلفه كما اذا لم يكن ثم ستره وان اختلف تبطل صلاته وان لم يجاوز الحد المذكور وقيل هذا ولهما وعند أبي حنيفة لا تفسد وهو اختيار أبي نصر وفي منفرقات الفقيه أبي جعفر ان كل الخليفة لم يأت بالر كوع جازت صلاتهم وان أتى فسدت كانه يريد بالركوع الركن وفي رواية ابن سماعة عن محمد ان قام الخليفة مقام الاول فسدت صلاتهم وان لم يأت بركن وان لم يتم جازت وجه الاول ان الاختلاف نفسه عمل كثير فيكون مفسدا وهو القياس في الحدث وانما ترك العذر ولا عذر هناك ما الحاجة الى الاختلاف وان كان يصلى وحده في العصر ام فموضع سجوده وقيل مقدار ما يمنع صحة الاقتداء وأما الاستقبال فيما اذا جن أو أغشى عليه أو احتلم فلان هذه الاشياء مقدرة فلم يكن في معنى ما ورد به النص ولا يبيح في مكانه بعد وجود الانعاش والجنون وقد ذكرنا أن شرط البناء أن ينصرف من ساعته وفي الاحتلام يحتاج الى عمل كثير والى كشف العورة فلم يكن في معنى الحدث قال رحمه الله (وان سبقه حدث بعد التشهد توضأ وسلم) لان التسليم واجب فيتوضأ لآتي به قال رحمه الله (وان تعمد أو تكلمت صلاته) أي تعمد الحدث بعد التشهد لانه لم يبق عليه شيء من فرائض الصلاة فخرج به من الصلاة وكذا اذا سبقه الحدث بعد التشهد ثم أحدث تعمد اقبل أن يتوضأ لما قلنا وكذا لو فقهه في هذا الحالة تمت صلاته لكن يبطل وضوءه وعند زفر لا يبطل لان الفقهه لم تؤثر في فساد الصلاة فأولى أن لا تؤثر في فساد الوضوء وهذا لان الخبر ورد باعادته ما اذا لم يعد الصلاة فلا يعيد الوضوء قلنا وجود الفقهه في آخر حر من الصلاة كوجودها في أثناء الصلاة فصارت كنية الإقامة في هذه الحالة فانها تقبل أو بها بالنية واعلا تفسد الصلاة لعدم حاجته الى البناء وكذا لو فقهه في سجود السهولان العود الى السجود يرفع السلام دون القعدة فكانه فقهه بعد التشهد قبل السلام ولو فقهه الامام ثم القوم يبطل وضوءهم لم يرحمهم من الصلاة بفقهه بخلاف ما لو سلم الامام ثم فقهه هو حيث يبطل وضوءهم لانهم لا يخرجون من الصلاة بسلامه ولهذا يجوز لهم البناء بعد ما سلم الامام ولو فقهه الامام والقوم معا بطل وضوءهم جميعا لانها صادفت جزءا من الصلاة قال رحمه الله

في تلك المسئلة هو أن التيمم ينقص بصفة الاستناد الى ابتداء وجوده عند وجود الماء فيصير محدثا بالحدث السابق (وبطلت وفي مستثنائهم ينقص التيمم بصفة الاستناد لا بتقاضيه بالحدث الطارئ على التيمم فلم توجد القدرة على الأصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخطى فلا يلزم الاتقاض بصفة الاستناد كذا في الفوائد الظهيرية اه كما في قوله أن يتوضأ ويبس مخالف لما سألني في كلام الشارح في قوله أو تمت مئة مسجدة عليه يبرأ جنة هذا الخيل في فتح القدير اه

(قوله بطلت صلاته برؤية الماء) أي بعدما فقد قدر التشهد اه ع (قوله أو مقتدبه ما شمل الكل إلى آخره) قال العيني رحمه الله بعد أن حكى ما ذكره الشارح رحمه الله قلت المصنف تبع في ذلك صاحب الهداية وغيره وأما مسألة المقتدي بالتيمم إذا رأى ما يقضيها بخلاف زفر وليس فيها خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه اه (قوله في المتن أوتت ممتصحه) أي بعدما رقد قدر التشهد اه وازى وسواء كان مسافرا أو مقبلا اه ع (قوله وإن لم يكن واجدا له لا تبطل) قال الشارح في باب المسح على الخفين وقد قالوا إذا انتقضت حصة المسح وهو في الصلاة لم يجز ما فاته يعضى على صلاته ومن المشايخ من قال تقصد وهو الاشبه لسراية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية ثم يتيمم ويصلي كالرقيق في أعضائه لمعة ولم يجز ما يشمله فاته يتيمم فكنا هذا اه قوله فاته يعضى على صلاته قال قاضي حنيفة وهو الأصح وقال الرازي والأصح أنه يعضى فيها بالتيمم قال الكمال والذي يظهر عدم صحة هذا القول وتتمه كلامه نقلته في المسح على الخفين فانظر ما أردته اه وكذا لا تبطل صلاته على الأصح اه منيع (قوله أو نزاع خفيه) أي أو أحدهما اه غاية (قوله في المتن أو تعلم أي سورة إلى آخره) اقتدى إلى بقاى بعدما صلى ركعة إلى آخره فلما فرغ الإمام قام إلى ما قام الصلاة فاستخفى القياس وقيل هذا قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يجوز وهو (١٤٩) قوله ما وجه القياس أنه بالاعتداء

بالقارى التزم أداء هذه الصلاة بقراءة وقد يجوز عن ذلك حين قام للقضاء لأنه منفرد فيما يقضى فلا تكون قراءة الإمام قراءته ففسد صلاته وجه الاستحسان أنه إنما التزم انقضاء التيمم لا قنءاه وهو مقتضى ما يبق على الإمام لا قياسا بغيره ولا نهلو بني كان مؤديا بعض الصلاة بقراءة وبعضها بغير قراءة ولو استقبل كان مؤديا كلها بغير قراءة اه يأتبع وفي البدائع أي صلى بعض صلاته ثم تعلم سورة فقرأها فيما بقي فصلاة فاسدة مثل الآخر من يزول خرسه في خلال الصلاة وكذلك

(وبطلت إن رأى متيمم ماء) أي بطلت صلاته برؤية الماء والمراد بالرؤية القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله لا تبطل ولو قدر من غير رؤية بطلت بخلاف الحكم على القدرة لا غير وتقييده بالتيمم لبطلان الصلاة عند رؤية الماء لا يقيده لأنه لو كان متوضئا يصلى خلف متيمم قرأى المؤتم المتوضئا الماء بطلت صلاته لعلمه أن إمامه قادر على الماء بخياره وصلاة الإمام تامة لعدم قدرته فلو قال وبطلت إن رأى متيمم أو مقتدبه ما شمل الكل قال رحمه الله (أوتت ممتصحه) هذا إذا كان واجدا للماء وإن لم يكن واجدا له لا تبطل لأن الرجلين لا حظ لهما من التيمم وقيل تبطل لأن الحدث السابق يسرى إلى القصد فيتيمم له كما يتيمم إذا بقي لمعة من عضو ولم يجز ما على ما تقدم في باب المسح على الخفين ولو أحدث فذهب ليتوضئا فتمت المدة في هذه الحالة لا تبطل صلاته بل يتوضئا ويفعل رجليه ويبني لاه انما ربه غسل رجليه حدث حل به الحال فصارت كحدث سبقة الحال والصحيح أنه يستقبل لأن انقضاء المدة ليس يحدث وانما يظهر الحدث السابق على الشروع عنده فكانه شرع في الصلاة من غير طهارة فصار كالتيمم إذا أحدث فذهب للوضوء فوجز ما فاته لا يبنى لما ذكرنا وكذا المستحاضة إذا أحدثت في الصلاة ثم ذهب الوقت قبل أن يتوضئا قال رحمه الله (أو نزاع خفيه) عمل يسير (بأن كانا واسعين لا يحتاج قنءا إلى المعالجة في الزرع وإن كان الزرع بفعل عنيفة غت صلاته بالإجماع لوجود الخروج بفعله قال رحمه الله (أو تعلم أي سورة) أي تذكر أو حفظها بالسمع من يقرأ من غير اشتغال بالتعلم أمالوثة لم حقيقة غت صلاته لوجود صفة لان التعلم في الصلاة قاطع وقوله سورة وقع اتفاقا وهو على قولهما وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا ية كفي وهذا إذا كان منفردا أو أماما بحيث يجوز إمامته وأما إذا كان يصلى خلف قارى فقد قيل أن صلاته لا تبطل لأن قراءة الإمام قنءة فقد تكامل أول صلاته وبناءا المكامل على الكامل جائز وهو اختيار أبي الليث

لو كان قارئاً في الابتداء صلى بعض صلاته بقراءة ثم نسي القراءة فصارت صلاته وهذا قول أبي حنيفة وقال زفر بن الهذيل لا تنفسد في الموضعين وقال أبو يوسف ومحمد تنفسد في الأول ولا تنفسد في الثاني استحسانا وجهه قول زفر أن قرض القراءة في الركعتين فقط الآخرى إن القارى لترك القراءة في الأولىين وقرأ في الآخرين أجزأه فإذا كان قارئاً في الاستداء فقد أدى قرض القراءة في الأولىين فجزء عنها بذلك لا يضر كالتورك مع القصدية وأنا تعلم وقرأ في الآخرين فقد أدى قرض القراءة فلا يضر جزءه عنهما في الاستداء كما لا يضر تركها وجهه قولهما أنه لو استقبل الصلاة في الأول يحصل الأداء على الوجه الأكمل فأمر بالاستقبال ولو استقبلها في الثاني لادى كل الصلاة بغير قراءة فكان البناء أولى ليكون مؤديا البعض بقراءة ولا يحنفان القراءة ركن فلا تسقط الا بشرط الجزع عنها في كل الصلاة فإذا قدر على القراءة في بعضها فان الشرط قطعه أن المؤدى لم يقع صلاته لأن تحريرة الآية لم تنفك عن القراءة بل انعقدت لأفعال صلاته فإذا قدر صارت القراءة من أركان الصلاة فلا يصح أدائها بالتحريمة كما دامسائر الأركان والصلاة لا توجد بدون أركانها ففسدت ولأن الأساس الضعيف لا يحتمل بناء القوي عليه والصلاة بقراءة أقوى فلا يجوز بناؤها على الضعيف كالعلمى إذا وجد ثوباً والتيمم إذا وجد الماء وإذا كان قارئاً في الاستداء فقد عقد تحريره لاداء كل الصلاة بقراءة وقد عجز عن الوفاء بما لزمه فيلزمه الاستقبال اه (قوله فقد قيل إن صلاته لا تبطل إلى آخره) قال في الظهيرية وهو الصحيح وقال في العاية بالاتفاق اه غاية وقال في الجوهرية بالإجماع

(قوله وعند علمتهم أنها تنفسد) أي عند أي حنيفة خلافا لهما اه قال في النبايع قوله أو كان أميا فتعلم سورة يريده إذا كان يصلي وحدهما أو لو كان حلقا للامام قال بعضهم أنه على هذا الخلاف وقال بعضهم إذا صلواته جازت بالانفاق وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه (قوله في المتن أو استخلف أميا) أي بعدما أحدث اه ع (قوله بذكر الفقيه أبو جعفر) أي في كتاب كشف الغوامض اه غايه (قوله أن صلواته لا تنفسد) أي عند أي حنيفة اه غايه (قوله أو طلعت الشمس في القبر) أي بعد ما قد قدر التشهد اه ع (قوله أو دخل وقت العصر في الجمعة إلى آخره) قيل كيف يتحقق هذا الخلاف ودخول العصر عند ما إذا صار ظل كل شيء مثليه وعندهما إذا صار مثله وأجيب بان هذا على قول الحسن بن زياد بن النضر والعصر وقتان هما إذا صار ظل الشيء مثله يتحقق الخروج عندهم وقت الصلاة عندهما باطلا وهذا يخالف قول المصنف رحمه الله أو دخل وقت العصر في الجمعة وقيل يمكن أن يقع في الصلاة بعد ما قد قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثليه فينشذ بتحقق الخلاف وهو بعيد كآري ولكن يمكن توجيهه على المروي (١٥٠) عن أي حنيفة رضى الله عنه أن الخروج والدخول يكون ظل

وعند علمتهم أنها تنفسد لان الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكن البناء عليها قال رحمه الله (أو وجدنا رويانا) أي نوبان يجوز فيه الصلاة بأن لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة أو كانت فيه وعندهما ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عندهما ما يزيل به النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر العورة قال رحمه الله (أو قدر مومي) أي على الركوع والسجود لان آخر صلواته أقوى فلا يجوز بقاءه على الضعيف قال رحمه الله (أو تذكروا فائتة) أي فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد وكذا إذا كانت فائتة على الامام فتذكرها المؤتم تبطل صلاة المؤتم وحده قال رحمه الله (أو استخلف أميا) لا بأس بالصلاة بحكم شرعي وهو عدم صلاحية الإمامة في حق القارئ لا بالاستخلاف لانه غير مفسد حتى جاز استخلاف القارئ وذكر الفقيه أبو جعفر أن صلواته لا تنفسد لان الاستخلاف ليس من أفعال الصلاة فيخرج به من الصلاة وهذا مستقيم لان الاستخلاف عمل كثير في نفسه وانما لا يؤثر لاجل الضرورة رخصة وهذا إذا ظن أنه أحدث واستخلف غيره ثم علم أنه لم يحدث تبطل صلواته لو جرد العمل الكثير من غير حاجة وهو الاستخلاف فكذلك هنا لا حاجة إلى امام لا تصلح صلواته قال رحمه الله (أو طلعت الشمس في القبر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جيرة عن بره) لان هذه الاشياء مفسدة للصلاة من غير منعه قال رحمه الله (أو زال عذر المذنب) كالتهاضة من معناه إذا استوجب الانقطاع وقتا كاملا على ما تقدم في كتاب الطهارة وقد ذكرها اثني عشرة مسئلة ولقبها اثنا عشرية عند أصحابنا وهو خطأ عند أهل العربية لانه لا ينسب إلى المركب وانما سميت به لان عددها اثنا عشر في الروايات المشهورة وقد ريد عليها مسائل فما إذا كان يصلي بالنوب النجس فوجدها يغسل به ومنها ما إذا كان يصلي القضاء قد دخل عليه الاوقات المكروهة من الزوال أو تغير الشمس للغروب أو طوعها ومنها الامه إذا كانت تصلي بعرقنا فاعتقت في هذه الحالة ولم تستر عورتها من ساعتها فهذه المسائل إذا عارض لها واحدة منها بعد ما قد قدر التشهد أو في سجود السهو بطلت صلواته وصلاته من كان خلفه لو كان اماما ولو سلم وعليه سجود السهو فعرض له واحد منها فان سجود بطلت صلواته والا فلا ولو سلم الجمعة) يعني أولئك كان المناسبات يقال أو خرج وقت الظهر في صلاة الجمعة اه (قوله القوم أو زال عذر المذنب) أي بان توافقت مستحاضة مع السيلان وشرعت في الظهر وقعدت قدر التشهد فانقطع الدم ودام الانقطاع إلى غروب الشمس تعيد الظهر عند خلافا لهما اه ع (قوله إذا استوعب الانقطاع وقتا كاملا) أي بعد الوقت الذي صلى فيه ووقوع الانقطاع فيه فينشذ بظهوره انقطاع مؤثر فيظهر الفساد عند أي حنيفة فيقضيا اه فتح القدير (قوله لانه لا ينسب إلى المركب) أي لأن يسمى به فينسب إلى صدره اه غايه (قوله ولو سلم وعليه سجود السهو إلى آخره) وفي الخبر لو سلم ثم تذكركر ان عليه سجود في السهو فعاد اليها فلم يسجد سجدة تعلم سورة تنفسد صلواته عنده لا يعاد إلى حرمة الصلاة فصار كالوقت لم قبل السلام بعد ما قد قدر التشهد فيصير من الاثني عشر مسئلة ولو سلم ثم تذكركر ان عليه سجدة تلاوة أو قراءة تشهد قال في الخبر لم يذكركر هذا في الكتاب قال ويجب أن يكون من الاثني عشر لا تسلم صاحبها يجعل كالمسلم ثم تذكركر سجدة صليتها فان صلواته تنفسد عندهم جميعا لانه تعلم سورة وعليه ركعتان من أركان الصلاة اه غايه

التي مثله كما هو من ههنا فانه يستند بتحقق الخلاف اه غايه قال في النبايع هذه لا تنصور الاعلى رويته الحسن عن أبي حنيفة ان آخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثليه كقولهما يعني حتى يتحقق الخلاف وفي المنافع هذا على اختلاف القولين عندهما اذا صار ظل كل شيء مثليه وعندهما إذا صار مثليه اه غايه قال في الدراية وقيل تخصيص الجمعة اتفاقا لان الحكم في الظهر كذلك اه وفيه نظر لان دخول وقت العصر في الظهر لا يقتضي النفسد اه (قوله أو دخل وقت العصر في

الجمعة) يعني أولئك كان المناسبات يقال أو خرج وقت الظهر في صلاة الجمعة اه (قوله القوم أو زال عذر المذنب) أي بان توافقت مستحاضة مع السيلان وشرعت في الظهر وقعدت قدر التشهد فانقطع الدم ودام الانقطاع إلى غروب الشمس تعيد الظهر عند خلافا لهما اه ع (قوله إذا استوعب الانقطاع وقتا كاملا) أي بعد الوقت الذي صلى فيه ووقوع الانقطاع فيه فينشذ بظهوره انقطاع مؤثر فيظهر الفساد عند أي حنيفة فيقضيا اه فتح القدير (قوله لانه لا ينسب إلى المركب) أي لأن يسمى به فينسب إلى صدره اه غايه (قوله ولو سلم وعليه سجود السهو إلى آخره) وفي الخبر لو سلم ثم تذكركر ان عليه سجدة في السهو فعاد اليها فلم يسجد سجدة تعلم سورة تنفسد صلواته عنده لا يعاد إلى حرمة الصلاة فصار كالوقت لم قبل السلام بعد ما قد قدر التشهد فيصير من الاثني عشر مسئلة ولو سلم ثم تذكركر ان عليه سجدة تلاوة أو قراءة تشهد قال في الخبر لم يذكركر هذا في الكتاب قال ويجب أن يكون من الاثني عشر لا تسلم صاحبها يجعل كالمسلم ثم تذكركر سجدة صليتها فان صلواته تنفسد عندهم جميعا لانه تعلم سورة وعليه ركعتان من أركان الصلاة اه غايه

(قوله بفعل المصلي فرض عنده) أي نقدي في عليه فرض عنده فنفسد اه (قوله وعندهما ليس بفرض) أي فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها بعد السلام عندهما اه (قوله من حديث ابن مسعود) أي اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد كنت صلاتك اه (قوله لان ما يغيب في أثناها يغيب في آخرها الى آخره) قال في المبسوط هذا هو الصحيح فيصل اعتراض المخير في هذه الحالة كاعتراضه في خلال الصلاة بلفظ الصلوة بخلاف الكلام والقهقهة والحدث العمد ومحاذاة المراء في هذه الحالة فانها قاطعة للصلاة لانها يصنعها لانها بغيرة اه غاية قوله هذا هو الصحيح وقال صاحب التأسيس ما قاله أبو الحسن أحسن لانه الاول ليس بخصوص عن أبي حنيفة وق الجنبى وعليه المحققون من أصحابنا اه دراية (قوله والاولى أن يستخلف) (١٥١) المدرك لما رويناه) أي في أول

المسألة قوله صلى الله عليه وسلم ويقدم الم يسبق بشئ وقوله صلى الله عليه وسلم من قلنا نساها عملا وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماة المؤمنين اه نهاية والمقتدون بغيره الرطاب اه كاذب ولو استخلف جنبا أو محذرا فسدت صلاته وصلاة القوم كذا ذكر في كتاب الصلاة لعدم صلاحية فاستخافه باستخلافه عمل كسرويه كذا القدر في شرح مختصر القسودى انه صحيح والاول أصح وكذا لو قدم صبيا أو امرأة فقد صلا الرجل والنساء وقال زفر صلاة المرأة والنساء حصة وعلى هذا الخلاف اذا قدم أمبا أو عاريا اه بدائع (قوله فان تقدم جاز الى آخره) ولولم يكن من القوم من أدرك أول الصلاة فعليهم أن يقوموا الى القضاء فيقتضوا وحدا وسجدون السهو بعد الفراغ من القضاء

القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشديد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو السهو ولم يسجد القوم ثم عرض له وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تبطل في هذه المسائل كلها ثم قيل هذا الخلاف مبنى على أصل وهو أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عنده وعندهما ليس بفرض لهما ما رويناه من حديث ابن مسعود ولان الخروج من الصلاة يضاد الصلاة فلا يكون من جلها ولا في حقيقته أن الصلاة تقربها وتخليها فلا يصح منها الا يصنع كالخروج ولاه لا يمكن أداء صلاة أخرى الا بالخروج من هذه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا مثله وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام فقد كنت صلاتك في حديث ابن مسعود أي قاربته التمام كقوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله يعني من قرب من الموت وكقوله عليه الصلاة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه وكان الكرخي يقول لا خلاف بين أصحابنا أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي ليس بفرض وليس فيه نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه فرض واعا استنبطه أبو سعيد البرزخي لما رأى جواب أبي حنيفة رحمه الله في هذا المسائل انها تبطل فقال من ذات نفسه ان الصلاة لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه الا الخروج منها بفعله فقال الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عنده وهذا غلط منه لانه لو كان فرضا كما زعمه لا يختص بماله فوفقه وهو الاسلام ولما لم يختص به علمنا انه ليس بفرض واعا قال تبطل صلاته في هذه المسائل لان ما يغيب في أثناها يغيب في آخرها كسنة الاقامة واقتداء المسافر بالمقيم لان الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عنده قال رحمه الله (وصح اختلاف المسبوق) أي جاز للامام أن يستخلف المسبوق بركعة أو أكثر لوجود المشاركة في الصلاة واعا يصير منفردا فيما يقضي بعد فراغ صلاة الامام والاولى أن يستخلف المدرك لما رويناه لكونه أقدر على الاتمام وأعلم بهال الامام وينبغي لهذا المسبوق أن لا يقبل وان لا يتقدم للجزء عن التسليم فان تقدم جاز ويستخلف مدركا عند اتمام صلاة امامه ليعلم بهم ويسجد السهم وان كان على الامام سهو وعلى هذا لو كان الامام مسافرا ينبغي له أن لا يقدم مقيم للجزء عن اتمام صلاة الامام لانهم لم يلتزموا متابعته فيما زاد على ركعتين اذ لا يلزمهم الاتمام باستخلافه كما لا يلزمهم نية المستخلف بعد الاستخلاف أو بنية خليفته ولو قدمه أي قدم المقيم ينبغي له أن لا يتقدم لما قلنا وان تقدم جاز لوجود المشاركة فيها فانما تتم صلاة الامام وهي الركعتان تقدم مسافرا اليهم ثم يصلى كل مقيم ركعة من منفردا لان اقتداءهم انهم متابعون للتابع الى هذه الحالة ولو قام فافتدوا به بطلت صلاتهم وكذا اذا استخلف مسافر اقام فافتدوا به بطلت صلاة المقيمين دون المسافر من المدركين وهذا ظاهر ونظيره ما لو كان الخليفة مسبوقا فافتدوا به بطلت صلاة الامام وتابعوه تبطل صلاة المسبوقين واللاحقين دون المدركين

والتسليم اه شرح الطحاوي (قوله أو بنية خليفته) أي لو كان مسافرا في الاصل وعند زفر يتقلب فرضهم أو بعد الاقتداء بالمقيم قلنا ليس هو اماما الا ضرورته عن الاول عن الاتمام لما شرع فيه فيصير قائما مقامه فيما هو قد صلا فاذا خلف يعمل عمل الاصل كله هو فكأنما تقدمت بين المسافر معنى وصارت القعدة الاولى فرضا على الخليفة لقائه مقامه أما لو تولى الامام أو لا الاقامة قبل استخلافه ثم استخلف فانه يتم الخليفة صلاة المقيمين وهذا اذا علم بنسبة الامام بيان أشار الامام اليه عند الاستخلاف فأفهمه قصد الاقامة اه فتح قوله وصارت القعدة الاولى فرضا حتى لو لم يصعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المسافرين والمقيمين اه فتح في باب المسافر (قوله) ولو قام فافتدوا به بطلت الى آخره) في بعض النسخ ولو قام أي قام المقيم المستخلف فافتدوا به بطلت صلاتهم وكذا اذا استخلف مسافرا فقام وهذا ليس بثابت في خط الشارح رحمه الله فهو حاشية اه قلنا بل

(قوله لان الترتيب في ركعات الصلاة ليس فرض) عندنا خلافاً لغيره غاية (قوله ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف يصلي الى آخره) وقال زفر لا يجوز به وجه قوله انما أمور بالبناء على كعة الاولى فاذ لم يفعل فقد ترك الترتيب بالأمور به فنفسد صلاته كالسجود اذا بدأ بقضائهما قبل أن يتابع الإمام فمما أدركه معه ولنا انه أتى بجميع أركان الصلاة الا ترك الترتيب في أفعال الصلاة واجب وليس فرض لان الترتيب لو ثبت اقتراضه لكافة فيه زيادة على الأركان والقسرة انقض وذا لا يجوز ولا يجزى الترخي والتسخي ولا يثبت تسخي ما ثبت دليل مقطوع به الا بسبل مثله ولا دليل لمن جعل الترتيب يساوي دليل اقتراض سائر الأركان والدليل عليه أنه لو ترك سجدة من الركعة الاولى الى آخر صلاته لم تنفسد صلاته ولو كان الترتيب في أفعال صلاة واحدة فرضاً ففسدت وكذا المسبوق اذا أدركه الإمام في السجود يتابعه فيه فدل على أن مراعاة الترتيب في صلاة واحدة ليس بفرض فتركها لا يوجب فساد الصلاة بخلاف المسبوق فان هناك ليس ترك الترتيب بل العمل بالسجود أو لا تفرد عند وجوب الاقتداء ولو لم يوجد هنا اه بدائع (قوله فهو أول صلاة) أي فقد قدم آخرها على أولها اه (قوله صلاة) (١٥٣) دون القوم الى آخره) وقال أبو يوسف تنفسد صلاة القوم أيضاً اه

ولو قدم لاحقا ينبغي له أن لا يتقدم لانه لا يمكنه القيام بما فوض اليه الحال الا بارتكاب مكره لان الواجب عليه أن يأتي أولاً بما فاضله مع الإمام فان قدمه فله أن يتأخر ويقدم مذكر كافاً تقدم أشار اليهم أن لا يتابعوه حتى يفرغ ما عليه فيقع الاداء مرتباً فان لم يفعل وأتم صلاة الإمام ثم تأخر وقدم من يسلم بهم جاز لان الترتيب في ركعات الصلاة ليس بفرض ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف يصلي المسبوق أولاً مع الإمام آخر صلاته فانما قام بقضى فهو أول صلاته قال رحمه الله (فأولاً ثم صلاة الإمام تنفسد في المسبوق في صلاة دون القوم) أي لو أتم المسبوق المستعمل صلاة الإمام فأتى بما نافي الصلاة من سجدة أو كلام أو خرج من المسجد تنفسد صلاته دون صلاة القوم لان المفسد وجب في حقه في خلال الصلاة وفي حقه بعد تمام أركانها وكذا تنفسد صلاته من هو مثل حاله والإمام الاول ان فرغ لا تنفسد صلاته وان لم يفرغ تنفسد وقبل لا تنفسد لانه لا يصير مقتدياً بالخليفة قصد الاول أصح لانه لا يستخلفه صار مقتدياً به فنفسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بقي من صلاته في منزلة قبل فراغ هذا المستعمل تنفسد صلاته لان انفراد قبل فراغ الإمام لا يجوز قال رحمه الله (كأن تنفسد بتهمة امامه أي اختتامه لا بخروجه من المسجد وكلامه) أي كأن تنفسد صلاة المسبوق بتهمة امامه فيما إذا لم يحدث الإمام ولا يستطع أحد السكن وجد منه لانه بتهمة من أتم صلاة فان صلاة المسبوق تنفسد عند أي حنيفة لا بخروجه من المسجد وكلامه أي لا تنفسد صلاة المسبوق بخروج الإمام من المسجد ولا بكلامه بعدما قد قدر التشهد في آخر الصلاة وقال أبو يوسف ومحمد لا تنفسد بتهمة أيضا وعلى هذا الخلاف الحديث العهد لهما أن صلاة المقتدى مبنية على صلاة الإمام صحة وفساداً ولو تنفسد صلاة الإمام فكذلك صلاته كالسلام والكلام والخروج من المسجد وله أن القهقهة والحديث المحدثان الجزاء الذي يلاقيه من صلاة الإمام فيفسدان مثله من صلاة المأموم غير أن الإمام والمدرسة لا يحتاجان الى البناء على المسبوق ومن حاله مثل حاله يحتاج اليه والساعة على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه لكونه مأموراً به لقوله عليه الصلاة والسلام وتحليلها التسليم قصار من واجبات الصلوة وهو المراد بقولنا منه والكلام في معناه لان السلام كلام لوجود كاف الخطاب فيه ولهذا الوجه لا يكلم فلا

ع (قوله والا امام الاول ان فرغ) أي من صلاته خلف الثاني مع القوم اه كذا في (قوله لا تنفسد صلاته) أي كغيره اه كذا في (قوله وقبل لا تنفسد) أي في رواية أبي حفص اه كذا في (قوله لانه لا يستخلفه) صادم مقتدياً به الى آخره) ولذا قالوا وتذكر الخليفة فاستفسدت صلاة الإمام الاول والثاني والقوم ولو تذكره الاول بعدما خرج من المسجد فسدت صلاته خاصة أو قبل خروجه فسدت صلاته وصلاة الخليفة والقوم اه فتح (قوله لان انفراد قبل فراغ الإمام لا يجوز) أي عندنا وذكر النووي ان المأموم اذا نوى مقارعة الإمام وأتم نفسه فان كان بعد جازت

صلاته وان كان لغيره نرفيه قولان وأصحهما الجواز اه غاية (قوله لا بخروجه من المسجد وكلامه) قال مسلم الرازي يعني اذا فقهه الإمام تنفسد صلاة المسبوق وأما لو تكلم الإمام وأخرج من المسجد لم تنفسد صلاة المسبوق لان الكلام والخروج من المسجد قاطعان الصلاة لا مفسدان فانما صاذاً لم يفسدها فلم يؤثر في صلاة المسبوق لكنه يقطعها في أوانه ولا يقطعها في غير أوانه اه (قوله أي كأن تنفسد صلاة المسبوق الى آخره) قيد بالمسبوق لان صلاة المدرس لا تنفسد اتفاقاً وفي صلاة الاحقر روايتان قبل والاصح أنها لا تنفسد اه فنية قال في العاية وفي صلاة الاحقر روايتان وقبل التشهيد تنفسد صلاة الجميع وبعد سلام الإمام لا تنفسد اتفاقاً اه (قوله كالسلام والكلام والخروج الى آخره) لان من وجدت منه هذا الجناية أو لم يفسد صلاته فانما تنفسد صلاته كان غيره أولى بالعمية اه غاية (قوله فيفسدان الى آخره) وهو الاحقر والمقيم خلف المسافر اه (قوله لانه منه) أي منهم اه فتح (قوله وتحليلها التسليم) أي وهو أمر بصيغة الخبر اه (قوله لان السلام كلام) أي من وجهه اه غاية (قوله لوجود كاف الخطاب فيه الى آخره) حتى كان مفسداً في خلال الصلاة ويشاركه من وجه من حيث ان السلام مشروع في الصلاة في موضع من الكلام

فعلينا بالشهدين فظهرنا شبه الانتهاء في حق المسافر لمكان الانتقال الى البناء أو ظهرنا شبه القطع في حق الإمام لاستغنائه عن البناء اه
 غايه (قوله بوضعه) اه أي الفرق اه (قوله ولو أحدث متعمدا أو فقهه لم يسلموا) أي بل يقومون ويذهبون اه غايه (قوله ولم يبطل
 وضوءهم بالفقهه) أي بعد أن أحدث الإمام عمدا أو فقهه اه وفي فتاوى قاضي خان لو تكلم الإمام قبل فراغ القسدي من التشهد
 فإنه يتم التشهد لا بعزلة السلام ولو أحدث متعمدا لا يتم اه كأي (قوله من موجبات التصرية) أي واجبات التصرية اه كذا
 بخط الشارح (قوله فان كان بعد ما قيد الر كعة الى آخره) بان قام المسبوق للقضاء قبل سلام الإمام تاركا للواجب وهو أن لا يقوم
 الا بعد سلامه اه فتح ولو قام المسبوق الى قضاء ما سبق به قبل أن يتشهد الإمام وهو مسبوق بركعة أو بركعتين فان قيامه وقراءته الى أن
 يتشهد الإمام قدر التشهد لغو غير معتبر فان وجد منه بعد ما قيد الإمام قدر التشهد قدام وقراءته قدر ما تجوز به الصلاة جازت صلاته وان لم
 يوجد لم تجز صلاته ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات فالقراءة في الركعتين منه ما فرض وفي ركعة أخرى ليست بفرض فان وجد منه بعد
 ما تشهد الإمام قيام وان قل جازت صلاته وعليه القراءة في الركعتين الآخرين اه وان وجد منه قيام بعد عقود الإمام قدر التشهد
 لم تجز صلاته اه من شرح الطحاوي قال في البدائع وأما ان قام المسبوق الى (١٥٣) قضاء ما عليه بعد فراغ الإمام

من التشهد قبل السلام
 فقضاء أجزأه وهو مسمى أما
 الجواز فلان قيامه حصل
 بعد فراغ الإمام من أركان
 الصلاة وأما الاساءة فليتركه
 انتظار سلام الإمام لان أوان
 قيامه للقضاء بعد خروج
 الإمام من الصلاة فينبغي
 أن يؤخر القيام عن السلام
 ولو قام بعد سلام الإمام ثم
 تذكرا الإمام مسجودا سهو
 فسجد ان لم يقيد المسبوق
 ركعته بسجدة يسجد مع
 الإمام ويبطل ما أتى به من
 القيام والقراءة والركوع
 فان لم يعد جازت صلاته
 ولو قسدها بسجدة لا يعود
 لاستحكام الانفراد ولو عاد
 فسدت صلاته لا تقدر أنه بعد

فسلم عليه في الصلاة يصح في يمينه بوضعه ان الإمام لو سلم أو تكلم بعد ما قيد التشهد فعلى القوم
 ان يسلموا ولو فقهه أو بعد ما سلم يبطل وضوءهم ولو أحدث متعمدا أو فقهه لم يسلموا ولم يبطل وضوءهم
 بالفقهه فعلم بهذا أنهم لا يخرجون من الصلاة بسلام الإمام وكلامه ويجدته عمدا أو فقهه منه يخرجون
 وكذا الخروج من المسجد من موجبات التصرية ككونه مأمورا به لقوله تعالى فأتوا قبضت الصلاة
 فانتهوا الى الأرض ولو قام المسبوق للقضاء بعد ما قيد التشهد قبل أن يسلم الإمام ثم أحدث الإمام
 عمدا أو فقهه فان كان بعد ما قيد الركعة بسجدة لا تقدر صلاته لانه تأكدا انفراد في هذه الحالة حتى
 لا يلزمه متابعة امامه في سجود السهو وان كان قبل أن يقيد بها بالسجدة تفسد صلاته لم يتأكدا انفراده
 حتى وجب عليه أن يتابعه في سجود السهو وان لم تفسد صلاته بترك المتابعة قال رحمه الله (ولو
 أحدث في ركوعه وسجوده تروا وبني وأطاعهما) أما الموضوع والبناء فلان بناء أو إعادة الركوع
 والسجود فلان اتمام الركبي بالانتقال عند محمد ومع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل
 الانتقال لكن الجلوس والقومة فرض عنده فلا تحقق بعينه طهارة فلا يلزم الاعادة على المذهب حتى
 لو لم يعد تفسد صلاته ولو كان ما تقدم غير مدام المقدم على ركوعه وسجوده لانه يمكنه الاتمام
 بالاستدامة عليه لان للادامة ليماله امتداد حكم الابتداء والركوع والسجود امتداد فصار كانه ركع
 ومجدد ابتداء ولهذا يصح في يمينه لا يلبس هذا الثوب أو لا يركب هذه الدابة وهو لا يسه أو راكبها
 بالاستدامة على اللبس أو على الركوب قال رحمه الله (ولو ذكر كرا كعأ وساجدا سجدة فسجدها لم
 يعدهما) يعني لو ذكر في ركوعه أن عليه سجدة صلبية فانحط من ركوعه من غير أن يرفع رأسه أو ذكرها
 وهو ساجد فرفع رأسه من السجود فسجدها طاه لا يجب عليه إعادة الركوع والسجود الذي كان فيه لان
 الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط على ما تقدم في الواجبات وقد حصل الانتقال مع الطهارة والاولى

(٢٠ - زيل على أول) الأفراد ولو تذكرا الإمام سجدة تلاوة فسجدها ان لم يقيد المسبوق الركعة بالسجدة عاد وسجد
 للسهم معه أيضا ثم يقضي ما عليه ولا يهتدي بما أتى به من قبل ولو لم يعد فسدت صلاته لان عودا للإمام الى سجدة التلاوة يرفض القعدة في
 حق الإمام فترتفع في حقه أيضا وان قيدها بسجدة فان تابع فسدت صلاته رواية واحدة وان لم يعد فروايتان رواية الأصل القساد وفي
 رواية أبي سليمان علمه ولو تذكرا الإمام سجدة صلبية تابعة المسبوق وان لم يسجد فان لم يتابعه فسدت وان سجد فسدت صلاته تابعة الإمام
 أولم يتابعه اه قوله لم تجز صلاته لانه لم يوجد قيام معتد به في هذه الركعة لان ذلك هو القيام بعد تشهد الإمام ولم يوجد فعلها فسدت
 صلاته وأما ان قام بعد ما فراغ الإمام من التشهد قبل السلام ففرض أجزأه وهو مسمى اه (قوله حتى لا يلزمه متابعة امامه) أي ولا تفسد
 صلاته لو فسدت صلاة الإمام بعد سجوده وكذا لو كان في القوم لاحق ان فعل الإمام ذلك بعد أن قام يقضي ما قامه مع الإمام لا تفسد ولا
 تفسد عنده اه فتح (قوله في سجود السهو) أي ولو تابعه تفسد صلاته اه دراية معناها (قوله في المتن ولو أحدث في ركوعه وسجوده)
 في خط الشارح وسجوده بالواو وكتب حاشية بخطه على هامش نسخة ونصها والواو في قوله وسجوده بمعنى أو وقوله تعالى فاتكبروا ما طاب
 لكم من الساعتي وثلاث ورباع أي أو ثلاث أو رباع اه (قوله فصار كانه ركع وسجد استدام) أي فلا يحتاج الى انشاء الركوع
 اه غايه (قوله أن عليه سجدة صلبية) أي أو سجدة تلاوة اه ونهاية (قوله لان الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط الى آخره) يعني أن

انتفاء الافتراض لا يستلزم ثبوت الاولوي بل هو ان الوجوب هو الثابت على ما قدمه المصنف في أول صفة الصلاة عند الواجبات حيث قال ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فاشار في الكافي الى الجواب حيث قال ولئن كان الترتيب واجبا فقد سقط بالنسيان ولكن لا يدفع الوارد على العبارة أعني تعليل الاولوية بانعدامها في المتكرر بل تعليلها بما هو اسقوط الوجوب بالنسيان اه فتح القدير (قوله مرتبة بالقدر الممكن) يعني أنه يقع مرتبة اذا لم يكن الاول محسوبا له أو يريده تقرير الركوع والسجود الى محلها بقدر الامكان اه (١٥٤) غاية (قوله لان القومة فرض عنده) أي خلت الخط من الركوع ولو رفع رأسه فقد ترك الفرض عليه الاعادة اه الك

قوله وقال بعضهم لا يتعين للامامة الى آخره قال الرأزي رحمه الله والاصح أنه تفسد صلاة المقتدى دون الامام لان المقتدى لم يصلح أن يكون اماما فلم تقتل الامامة اليه فيكون المقتدى مقتديا بالامام فتفسد صلاته وإنما الامام قبا على امامته فلا تفسد صلاته اه (قوله والمستخلف) ليست في خط الشارح اه

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

لما فرغ من بيان العوارض السجادية شرع في العوارض الاختيارية المكتسبة وقدم السجادية لانها أعرق في العارضية لعدم قدرة المبدع على دفعها لا يقال النسيان من قبيل السجادية فكيف عند المصنف رحمه الله كلام الناسي في هذا الباب من قبيل المكتسبة لا با نقول لانسلم عدده من العوارض المكتسبة وانما

أن يعيد لتقع الاعمال مرتبة بالقدر الممكن وعن أبي يوسف أنه يلزمه اعادة الركوع لان القومة فرض عنده قال رحمه الله (وتعين المأموم الواحد للاستقلال بلائية) أي اذا كان خلف الامام شخص واحد فاحث الامام تعين ذلك الواحد للامامة عينه الامام بالنية أو لم يعينه لم يقب من صياغة الصلاة واعيا يحتاج الى التعيين الاول لقطع المزاجية ولا من اجتهاد صار الامام مؤقتا اذا خرج من المسجد وان لم يخرج فهو على امامته حتى يجوز الاقتداء به وكذا لو توفى في المسجد يستمر على امامته وعن أبي حنيفة أنه يتابع الذي خلفه وان توفى في المسجد لانه لم يكن خلفه الا هو تعين للامامة نوى أو لم يتوخلف ما اذا كان خلفه جماعة وقوله وتعين الواحد للاستقلال يشمل من يصلح للامامة وقد ينأحكه ومن لا يصلح مثل المرأة والصبي والخنثى والاي والاخرس والمتفل خلف المقرض والمقيم خلف المسافر في القضاء فحكه أنه يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة لانه محتاج الى اصلاح صلاته كما يحتاج من يصلح للامامة اليها ثم تبطل صلاة الامام في رواية كالأستخفاف قصدا ولا تبطل في أخرى لان الامامة انتقلت منه من غير صناعه وقال بعضهم لا يتعين للامامة لان التعيين كان للاصلاح ولو تعين هنالزم الفساد فلا حاجة اليه ثم اذا تعين للامامة تبطل صلاة الامام في رواية والمقتدى اذا خرج من المسجد فلو لموضع الامامة عن الامام وقيل تبطل صلاة المقتدى دون صلاة الامام لان الامام منفرد فلا تبطل صلاته بالخروج من المسجد عند الحدث والمقتدى يكون مقتديا بمن هو خارج المسجد تبطل صلاته لذلك وهذا الخلاف فيما اذا لم يستخلفه وأما اذا استخلفه فبالاجماع تبطل صلاة الامام والمستخلف وأما اذا كان خلفه جماعة فلا يتعين واحد منهم الا بتعيين الامام أو التقوم أو يتعين هو بالقدم والاقدم عليه لعدم الاولوية وفي شرح الهداية للسرخسي والاستقلال الامام رجلين أو هو رجلان والقوم رجلان والقوم رجلين أو بعضهم رجلا وبعضهم رجلا فسدت صلاة الكل وفي الغاية لو قدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام الا أن ينوي القوم أن يتقوا بالآخر قبل أن ينوي ذلك ولو قدم كل طائفة رجلا فالعبارة لا كثر وعدها استواء فتفسد صلاة الكل وان تقدم رجلا فالسابق الى مكان الامام يتعين وان استويا في التقدم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلاة الذي اتهمه الاكثر صحيحة وصلاة الاقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترجيح فتفسد صلاة الطائفتين واقفه تعالى أعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

قال رحمه الله (يفسد الصلاة التكلم) وقال الشافعي رحمه الله كلام الناسي والخطي لا يبطلها الا اذا طال ويعرف الطول بالعرف لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولما روي أنه عليه الصلاة والسلام سمى ناسيا حديثي الدين ولم يعد صلاته ولو كان كلام

ذكره في هذا الباب للناسي والعام من حيث الحكم لان كلامهم مفسد للصلاة اه اتفاق الناسي (قوله ما يفسد الصلاة وما يكره الى آخره) أما الفساد يرجع الى ذات الصلاة والكراهة الى وصفها اه ع (قوله في التكم) أي صلاة كانت اه ع (قوله وقال الشافعي الى آخره) أي قياسا على السلام اه غاية (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) قال السلام كمال الدين رحمه الله القهقاه ذكر وفيه بهذا اللفظ ولا يوجد فيه شيء من كتب الحديث بل ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما اه وقال عليه الصلاة والسلام ان هذه الصلاة الى آخره رواه الجماعة الا ابن ماجه اه غاية

(قوله لا يصلح فيها شيء من كلام الناس) انتهى التسميع والتكبير والتصيد وقرأه القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وقال أبو داود لا يصلح مكان لا يصلح أه غايه (قوله إنما يصح حديث من أمره الخ) رواه النسائي وأحمد أه غايه (قوله فقال ذو اليسدين) وأمه الخرباقين عمرو بن سليم وكل في يديه طول وذ كر فجم الدين بن الرفعة في شرح التبيينه كان في إحدى يديه طول أه غايه (قوله أفصرت الصلاة) يروى بضم القاف وكسر الصاد وبفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح أه غايه (قوله لانه دعاه من وجهه) أي وهذا شرح في التمهيد أه (قوله فباعثه لانه لا يبطل) (١٥٥) إذا سلم فاسبأ إلى آخره) قال

الكامل رحمه الله في زوائد الفقير
يفسدها الكلام عنه
وسهو قبل أن يقعد قدر
التشهد إلا السلام ساهيا
وليس معناه السلام على
انسان اذ صرحوا أنه اذا
سلم على انسان ساهيا فقال
السلام ثم علم فسكت
وسدت صلاته بل المراد
الخروج من الصلاة ساهيا
قبل إتمامها ومعنى المسئلة
أه يظن أنه أكل أما اذا سلم
في الرابعة مثلا ساهيا بعد
ركعتين على ظن أنها تروية
وتحذرك فتفسد صلاته
فليحفظ هذا اه (قوله اذا
سلم ناسيا كلام من وجه)
أي لوجود كاف الخطاب
اه (قوله ذا اليمين قتل
يوم يدراني آخره) قال في
الغاية لكن غلطوا الزهري
في ذلك وقالوا عاش ذو اليمين
بعد وفاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم ذكره النووي
وقيل الى أيام معاوية وقالوا
الذي قتل بيد ذو الشمالين
اه (قوله في عام خير) أي
سنة سبع اه غايه (قوله
في المن والابن) وهو الصوت
الحاصل من قوله آه اه ع

الناس مقسدا لاعاد ولان العمل القليل معفو عنه فكذا الكلام القليل ولنا حديث يزيد بن أرقم أنه قال كانت كلهم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله فانتبهوا فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وقال عليه الصلاة والسلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وقال عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ان الله تعالى يحدث من أمره ما يشاؤه قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة ولا ب مباشره ما يصلح في الصلاة مقسدا عما كان أو فاسيا قليلا كان أو كثيرا كالأكل والشرب وانما نحن عن القليل من العمل لان أصله لا يمكن الاحتراز عنه لان في الطي حركات ليست من الصلاة طبعاً فني ما لم يكثر ويدخل في عدم ما يمكن الاحتراز عنه ولهذا يستوى فيه العهد والنسيان وليس الكلام كذلك لانه ليس من طبعه أن يتكلم فلا يعني ولا يجوز قياسه على الصوم لان حالة الصلاة مذكورة لكونها على هيئة مخصوصة تختلف العادة في زمن يسير فلا يكثر النسيان فيها بخلاف الصوم والمراد بالحديث الاول رفع الحكم اذا ذات الخطا واختفاء ليس بمرفوع وحكمه نوعان الجواز والفساد في الدنيا ومبنيهما على وجود السبب والثاني في الثواب والعقاب ومبنيهما على وجود العزيمة فصار مشتركا وهو لا عموم له وقد أريد بحكم الاختراقات التي الاخر أن نقول ان الحكم مقتضى اذ ليس في الحديث ذكره وهو أيضا لا عموم له وحديث ذي اليمين منسوخ عما لو كانا وما روينا ألا ترى أنهم تكلموا بعدا كالأما كثيرا فقال ذو اليمين يا رسول الله أقصرت الصلاة فأنسيت قال لم أنس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على القوم فقال أصدق ذو اليمين فأومأ إى نعم وعنده الكلام الكثير مفسد وان كان ماسيا وكذا كلام العامد وان قل فكيف يمكنه الاحتجاج بهذا الحديث ولا يصح القياس على السلام لانه دعاء من وجه فباعبار لا تبطل اذا سلم فاسيا كلام من وجه فباعبار تبطل اذا تعدد عملا بالشبهين فان قيل قال الخطابي لا وجه لدعوى التسخ فيه لان تحريم الكلام كان بعمدة وراوى حديث ذي اليمين أبو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد قال فيه صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يصح دعوى التسخ قلنا الآية ناسخة مدينة لانها في سورة البقرة وهي مدينة اجازة في أين الخطابي ان تحريم الكلام كان بعمدة ولا يلزم من تأخر اسلامه أن تتقدم الآية لاحتمال أنها نزلت بعد اسلامه ولئن صح تقدم الآية على اسلامه لا يلزم أن الحديث متأخر عن الآية لانه يحتمل أنه نقله عن غيره وأراد بقوله صلى بنا أى صلى بأصحابنا فنفذ المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ويؤيد هذا المعنى ما نقله الزهري أن ذا اليمين قتل يوم بدر وهو قبل خيبر بزمان تطويل واسلام أبي هريرة كان في عام خيبر وهو متأخر ولم يعصب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أربع سنين فلا تصح دعوى الخطابي حتى يتبين في كل فصل صريح بالاحتمال مع تحققنا نسخ الكلام بالآية المدينة ومع علمنا بان مصنف يزيد بن أرقم للنبي صلى الله عليه وسلم لم تكن عمدة وانما كانت المدينة وهو الذي روى التسخ قال رحمه الله (والدعا بما يشبهه كالأمانا) وقد بيناه من قبل قال رحمه الله (والاثنين والتأوه وارتفاع مكانه من وجع أو مصيبة لا من ذكر جنة أو نار) لان فيه اظهار الناسف

(قوله في المتن والناو) وهو أن يقول أو آه ع (قوله في المتن من وجع) أي في بطنه ه ع (قوله في المتن أو مصيبة) أصابته في النفس أو المال ه ع (قوله في المتن لا من ذكر الجنة أو نار إلى آخره) أي لا يفسد هاهنا الأشياء إذا كانت من ذكر الجنة أو من أجل ذكر نار ه ع ولا في الأول كأنه قال أنا مصاب فغزوى ولولا فصح به تفسد كذا هاد وفي الثاني كأنه قال اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلاته لانه دعاء ه رازي ولو صرح المصلي بآية رجة أو آية فيها ذكر الجنة فوقه عند هاد أو سأل الله الجنة أو بآية فيها ذكر النار فوقه وسأل الله الجنة من النار كان في النطوع فهو حسن إذا كان وحده لم يروى عن جديقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم قرأ البقرة وآل عمران في صلاة الليل فاحمداً به فيها ذكر الجنة الاوقف وسأل الله تعالى ومأمره بآية فيها ذكر النار الاوقف
وتعود ومأمره بآية فيها مثل الاوقف وتفكر والامام في الفرائض يكره ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل في المكتوبات
وكذا الاثمة بعد ما في يومنا هذا فكان من المحدثات ولا تفتقر على القوم وذلك مكروه ولكن لا تنفس الصلاة لانه يزيد في خشوعه
والخشوع زينة الصلاة اه بدائع (قوله له اريد كآزير الرجل) أي وهو القدر وبازير الرجل يحصل الحروف لم يصفى اه فتح
(قوله في المتن والتخصيص بلا عذر الى آخره) أي بان لم يكن لاجتماع النزاع في حلقه اه وكذا التناوب اذا ظهر له حروف مهجاء اه
كاكي (قوله بان لم يكن مدفوعاً) أي لم يكن مضطراً اليه اه رازي (قوله وان كان بعد بان كان مدفوعاً) أي مدفوع الطبع اه (قوله
للاعلام انه في الصلاة لا يفسد) (١٥٦) ولا يكره اه غايه (قوله واليه ذهب خواهر زاده الى آخره) وقطع به في المصنف

قال سواء كان له حروف
مهمة أو لم يكن أراد به
التأنيب أو لم رد اه غايه
(قوله بخلاف ما اذا قال
لنفسه يرجع الى آخره)
لان هذا بمنزلة قوله يرجع
الله وبهذا لا تنفس وعن
أبي يوسف لا تنفس في قوله
لغيره ذلك لانه دعاء بالمغفرة
والرحمة وهما متمكانان
بحدوث معاوية بن الحكم
السابق أول الباب فانه في
عين المتنازع فيه لان مورد
كل في تسميت العاطس
وبالمعنى الذي ذكره في
الكتاب اه فتح (قوله
في المتن وقصه على غير
أمامه الى آخره) قال في
الغايه وفتح المراهق كالبالغ
وعن عبداقه وفتح الصغار
ذكره في مختصر الصرا اه
غايه وفي الخلاصة اذا فتح
على المصلي رجلاً ليس معه
في الصلاة فأخذ المصلي
بقفه تفسد صلاته وان
فتح المصلي على من ليس معه
في الصلاة ان أراد به قراءة

والجزع فكانه قال أعينوني فاني متوجع وان كان من ذكر الجنة أو النار لا تفسد صلاته لانه يدل
على زيادة الخشوع وهو المقصود في الصلاة فكان بمعنى التسبيح والدعاء وهذا لان الاتين والتأوه والبكاء
قد يشتمل من معرفة قدرة الله تعالى وعظمته وغناه عن خلقه وكبريائه عز وجل ومن شدة الخوف
والرجاء والرغبة فيكون كالقدس والدعاء وعن أبي يوسف أن هذا التفصيل فيما إذا كان على أكثر من
سرفين أو على سرفين أصليين أما إذا كان على حرفين من حروف الزيادة أو أحدهما من حروف الزيادة
والآخر أصلي لا تفسد في الوجهين معاً وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولك أمان وتسهيل وقال
الشافعي رضي الله عنه الاتين والتأوه والبكاء يقطع مطلقاً من غير تفصيل اذا حصل منه عرفان لانه من
كلام الناس ولنا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بالليل وله أزيك أزيك الرجل من
البكاء والمعنى ما يشاء قال رحمه الله (والتخصيص بلا عذر) بان لم يكن مدفوعاً اليه وقد حصل به حروف
لان الكلام ما يتلفظ به وان كان بعد بان كان مدفوعاً اليه لا تفسد لعدم امكان الاحتراز عنه وكذا
الاتين والتأوه اذا كان بعد بان كان من غير ان يقطع نفسه فصار كالعظام والجشا اذا حصل بهما حروف
ولو تفسد لاصلاح صوته وتحسينه لا تفسد على الصحيح وكذلك لو أخطأ الامام فتخص المقتدى ليهتدي بالامام
لا تفسد صلاته وذكر في الغايه أن التخصيص للاعلام أنه في الصلاة لا يفسد ولو تفسد في الصلاة فان كان
مسموعاً تبطل والا فلا والمسموع ماله حروف مهمة عند بعضهم نحو أوفتف وغير المسموع بخلافه
واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط في النسخ المسموع أن يكون له حروف مهجاء واليه ذهب خواهر
زاده وعلى هذا اذا نفرطاً أو غيره أو دعاء بجاه مسموع قال رحمه الله (وجواب عاطس يرجع الله)
لانه يجري في مخاطبات الناس فصار كالقوله أطال الله بقاءك فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال
العاطس لنفسه يرجع الله لانه دعاء لنفسه أو قال هو أو غيره الحمد لله رب العالمين لانه لم يتعارف بحوايا
رحمه الله (وقصه على غير امامه) لانه تعليم وتعلم من غير ضرورة فكان من كلام الناس ثم شرط في
الاصل التكرار لانه ليس من أفعال الصلاة فيعني القليل منه ولم يشترطه في الجامع الصغير وهو الصحيح
لان من قبيل الكلام فلا يعني القليل منه بخلاف العمل والفرق قد تقدم وقوله على غير امامه يشمل فتح
المقتدى على المقتدى وعلى غير المصلي وعلى المصلي وحده وفتح الامام والمفرد على أي شخص كان
وكل ذلك مقصد الاداء فصدبه التلاوة دون الفتح ونظيره ما لو قيل له ما مالك فقال انجبل والبغال والخيول
فانه يفسد صلاته ان أراد به جواباً والافلا وان فتح على امامه لا تفسد استحضاراً وقيل ان قرأ قدر
ما تجوز به الصلاة تفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى آية أخرى ففتح عليه تفسد صلاة الفاتح

القرآن لا تفسد وان أراد به تعليم ذلك الرجل تفسد اه (قوله ان أراد به جواباً والافلا) أي وكذا لو كان امامه وصكنا
كتاب وخلفه رجل يسمى يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة وكذا لو كان في السفينة وانه خارج جهنم الى اياها ركب معاقه وعلى
هذا التفصيل قال بعض المشايخ ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ومحمد ما على قول أبي يوسف لا تفسد ان أراد بذلك تعليمه أو لم يرد
وأراد جواب السائل أو لانه لا اصل عنده أن ما كان قرأاً أو ثناء لا يتغير بالية كذا في شروح الجامع اه كاكي وسأني معنى هذه
الحاشية في كلام المصنف رحمه الله اه (قوله وقيل ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة الخ) وفي جامع قاضيان وقتنا وجامع الترمذاني لو استفتح
بصد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ففتح عليه اختفاؤه قيل تفسد صلاته ولو أخذ الامام تفسد صلاة الكل والاصح أنه لا تفسد صلاة
أحد لانه لو لم يفتح رجلاً يجري على لسانه ما يكون مفسداً ما كان فيه اصلاح صلاته اه دنايه (قوله وقيل ان انتقل الى آية الى آخره)

هذا القيل اعتمد صاحب الهداية اه (قوله لعدم الحاجة اليه) أي ووجود التعليم اه غاية (قوله قوله عليه الصلاة والسلام اذا استطعنا الى آخره) رواه أبو داود ومثله عن علي رضي الله عنه ذكره أبو بكر بن أبي شيبة في سننه اه غاية (قوله هو الصحيح) احتراز عن قول بعضهم بنوى القراءة فقرأه قال الامام السرخسي وهو سهل ولا فرقاً لما موم خلف امامه منهى عنها الفتح على غير امامه غير منهى عنه واعا هذا اذا اراد الفتح على غير امامه ينبغي له أن ينوى التسلاوة دون التعليم قال السرخسي نعم أن تكون التسلاوة في ضمنها الفتح موعدة بل الموعودة التسلاوة المجردة عن الفتح اه (قوله ولا امام أن لا يلزمهم اليه) وتفسير الجلاء أن يردد الآية أو يقف ساكناً اه كأي (قوله والجواب بلا إله الا الله) بأن قيل له أمع الله آخر فقال لا إله الا الله اه (قوله أنه ثاب بصفته) أي بأصله اه كأي (قوله فلا يتغير بعزيمته) أي بإرادته غير الثناء اه كأي (قوله والاسترجاع على هذا الخلاف الخ) قال في الغاية وذكر في المفيد أن في الاسترجاع وفي ياحي خد الكتاب تقسداً بالاجماع وقال في المبسوط لم يذ كر خلاف أبي يوسف في مسئلة الاسترجاع والاصح أن الكل على الخلاف اه (قوله ولما أشار الى آخره) برأيه أو يسد مأو (١٥٧) باصبه اه غاية قال في الغاية

تقلا عن أخا أبي وبرهان الدين صاحب المحيط لأبأس ن يتكلم مع المصلي ويحجب هو رأسه اه وفي النخبة لأبأس للمصلي أن يحجب التكلم برأسه به وورد الأثر عن عائشة ولا بأس بان يتكلم لرجل مع المصلي قال الله تعالى فخذوه الملائكة وهو قائم يصلي في الخراب اه زاهدي (قوله ويكره السلام على المصلي والآخرى) أي والذاكر اه غاية (قوله فصلي عليه تقسداً) أي وان مصلي عليه ولم يسمع اسمه لا تقسداً ولو جوى على لسانه نعم اذا كان ذلك عادة تقسداً والا لا تقسداً لأنه من القرآن وفي النخبة أرى على هذا التفصيل قال أبو الوليث ينبغي أن يكون

وكذا صلاة الامام ان أخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام اذا استطعنا الامام فأطعمه مطلقاً من غير فصل وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لان الفتح من خص فيه والقراءة منهى عنها وينبغي للفتدى أن لا يجعل بالفتح لانه بما يندكر الامام فيكون التلقين من غير حاجة ولا امام أن لا يلزمهم اليه بل يركع اذا قرأ فسد العرض والانتقال الى آية أخرى قال رحمه الله (والجواب بلا إله الا الله) وكذا اذا قيل له ان فلا تقدم فقال الحمد لله أو وصف الله تعالى بين يديه بصفة لا تليق به تعالى فقال سبحان الله ربك رد وقال أبو يوسف لا تقسداً وعلى هذا الخلاف الفتح على غير امامه له أنه ثاب بصفته فلا يتغير بعزيمته قياساً على ما اذا أراد به الاعلام انه في الصلاة ولهم أن الكلام مبني على قصد التكلم فان من قال يابني اركب معنا وأراد به خطابه يكون كلاماً مقسداً لقراءة القرآن وكذا لو قال لرجل اسمي يحيى ياحي خد الكتاب بقوله وأراد به الخطاب ولهذا لو قرأ الخنب الفاتحة على نية الثناء والدعاء دون القراءة يجوز وكذا لو قرأها في صلاة الجنازة على نية الدعاء دون القراءة يجوز وان لم يشرع فيها القراءة قلنا ولا الجواب ينتظم إعادة ما في السؤال فيكون كأنه قال الحمد لله على قدومه فتفسد وكان القياس أن تفسد صلاته فيما اذا أراد به الاعلام أيضاً الكثرة بكاه بقوله عليه الصلاة والسلام من ثاب شئ في صلاته فليسبح فلا يقاس عليه غيره والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح قال رحمه الله (والسلام وربه) لانه من كلام النامس ولو صافح بنية السلام تفسد صلاته لانه كلام معني ولا يرد بالاشارة لانه عليه الصلاة والسلام لم يرد بالاشارة على ابن مسعود ولا على جابر وما روى من قول صهيب سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فرددت بالاشارة فيحتمل انه كان نهيها له عن السلام أو كان في حاله التشهد وهو يشير قطعه رداً ولو أشار يريد به رد السلام لا تفسد صلاته وكذا لو طلب من المصلي شئ فأشار يسد مأو برأسه ينم أو بلا لا تفسد صلاته ذكره في العاية في فصل ما يكره للمصلي ويكره السلام على المصلي والقارئ والجالس انقضاء أو لجنب في الفقه أو للختل ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي عليه تقسداً ولو سمع الأذان

على الخلاف في القراءة بالفارسية والصحيح اه بالاجماع لان القراءة بالفارسية لا تفسد الصلاة بالاتفاق ولودعا أوسع بالفارسية فمن أبي يوسف انه تقسداً كره العناني في جوامع الفقه سمع المصلي قولها أيها الناس فرفع رأسه وقال ليبيك أسبدي فالاولى أن لا يفعل ولو فعل قيل لا تفسد لانه بمنزلة الدعاء والثناء وقيل تفسد لان ليس من القرآن بل هو من كلام الناس ولو سمع اسم الشيطان فقال لعنه الله تقسداً وقال أبو يوسف لا تقسداً ولو قرأ الامام آية الرحمة أو العذاب فقال المقتدى صدق الله لا تفسد وقد أساء ولو وسوس له الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان في الآخرة لا تفسد وان كان في أمر الدنيا تفسد وفي الوقعات المريض يقول عند القيام والاختطاط باسم الله تفسد عند أبي حنيفة ومحمد ولو عوذ نفسه بشئ من القرآن المسمى ونحوها تفسد عندهم ولو قال عند رؤيته الهال لربي وربك الله تفسد ذكر ذلك كله المرغباني ولو قال في الصلاة في أيام التشريق الله أكبر لا تفسد الامام اذا قرأ آية الرحمة يكره ان يسأل الرحمة فله من التطويل والتفصيل على القوم وقد أمر الشارع بالتخفيف وكذا يكره للفتدى أن لا يفسد بالاجماع ولا بأس للفرد لانه عليه الصلاة والسلام افتتح بسورة البقرة فأمراً به الرحمة الاوقف عندها وسأل أو أجهز عذاب الاستعاذ وفي النخبة لو آمن بدعا رجل ليس في الصلاة تقسداً اه غاية وفي الفتح ولو لدغته عقرب فقال باسم الله تفسد حلالاً لأبي يوسف اه وفيه أيضاً ولو قرأ ذكر الشيطان فله لانه لا تفسد اه

(قوله بفساد افتتاح العصر الى آخره) أي بفساد الصلاة لأنه في تحصيل ما ليس به أصل وإن نوى الظهر فهي هي لأنه نوى تحصيل ما هو به أصل فإن قيل الامام إذا لم يصلي صلاة الجنازة ثم نوى صلاة الجنازة الأولى والثانية ويحرم في الأولى وإن نوى تحصيل ما ليس به أصل والمسئلة في المتوسط قيل له فيما نحن فيه سد نوى الاعراض عن الأولى والاقبال على الثانية ولا يتحقق ذلك إلا برفع النوى الأولى وانتقاصها أما هنا فلم ينو الاعراض عن الأولى فبقى فيها كما كان إذا تصحح الثانية مع بقاء الأولى فافتراها فوائده الظهيرية (قوله بتكبير جديدة فإن صلاة تنفسد) أي صلاة الظهر تنفسد اه ولو نوى أن يصلي الظهر فلما قام إلى الثانية نوى أنها العصر فلما صلى ركعة نوى أنها العشاء فصلاحة صلاة الظهر اه خلاصة (قوله فيما إذا نواه أو نوى العصر) لأن صاحب الترتيب إذا انتقل من الظهر إلى العصر لا يصير منتقلا إلى العصر بل إلى النقل لأن العصر لا يتقدم عصره قبل أداء الظهر في حقه اه كما في (قوله أو بضيق الوقت) أو بالنسيان (١٥٨) اه كما في (قوله في النقل لا الظهر بعد ركعة الظهر) قال العيني رحمه الله

فلما جاء وأراد به الجواب ولم يكن له نية تنفسد لأن الظاهر أنه أراد به الجواب وإن لم يرد لا تنفسد وكذلك لو أذن وعند أبي يوسف إذا قال صلى على الصلاة تنفسد ذكره في الغاية قال رحمه الله (وافتتاح العصر أو التطوع) أي بفساد افتتاح العصر أو التطوع وتقدمه أنه إذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح العصر أو التطوع بتكبير جديدة فإن صلاة تنفسد لأنه من شروعه في غير ما هو فيه وهو التطوع فيه اه إذا نواه أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو في العصر لم يكن صاحب الترتيب بان سقط الترتيب بكثره الفوائت أو بضيق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة وكذلك لو كان يصلي التطوع فافتتح العصر أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا قال رحمه الله (لا الظهر بعد ركعة الظهر) يعني لا بفساد افتتاح الظهر بعد ما صلى منه ركعة بل يبقى على ما كان عليه حتى يجزأ بتلك الركعة لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فقلت ينسب اه إذا كبر نوى إمامة النساء أو الاقتداء بالامام أو كان مقتدياً بكبر نوى الانفراد فيشديكون شارعاً فيما كبره ويطلب ما مضى من صلاته لتغير وحاصله أن المصلي إذا كبر نوى الاستئناف ينظر فإن كانت الثانية التي نوى الشروع فيها هي الأولى بينهما من كل وجه ولم تصالحها في شيء لا تبطل صلاته ويجزأ بما مضى من صلاته وإن خالفها تبطل صلاته ويستأنف تطيره ما لو باع عبداً بالف ثم جدداه بالف وخمسائة فإن العقد الأول يبطل به وينعقد ثانياً وإن جدداه بالف بقي الأول على حاله لعدم المغايرة وعلى هذا لو كان يصلي على الجنازة ففيه جواز آخر فكبر نوى الصلاة على الثانية بطل ما مضى وبصير شارعاً في الثانية ولو لم ينو الصلاة على الثانية أو نوى الصلاة عليها فهو على حاله ويجزأ بما مضى قال رحمه الله (وقرأته من مصحف) يعني تسند الصلاة وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد تركه ولا تنفسد صلاته لما روى عن ذكوان مولى عائشة رضي الله عنهم أنه كان يؤمها في شهر رمضان وكان يقرأ من المصحف ولأن القراءة عبادة أضافت إلى عبادة أخرى وهو النظر إلى المصحف ولهذا كانت القراءة من المصحف أفضل من القراءة عاصراً لأنه يكره في الصلاة فلهذا من التشبه بفعل أهل الكتاب ولا يبيح نفسه أن جل المصحف ووضع عند الركوع والسجود ورفع عند القيام وتقليب أو راقه والنظر إليه وفهمه عمل كثير ويقطع من رآه أنه ليس في الصلاة ولأنه يتلغن من المصحف فأشبهه التلغن من غيره وعلى هذا

وقوله بعد ركعة الظهر طرف لشئين وهما قوله افتتاح العصر والتطوع وقوله لا الظهر وتقدير الكلام وافتتاح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر لا افتتاح الظهر بعد ركعة العصر فافهم اه (قوله يعني لا يفسد) أي لا ينفسد الصلاة ولا فرق في هذا بين الركعة قد نواه أو ما فوقها اه غايه (قوله حتى يجزأ بتلك الركعة الى آخره) هذا إذا نوى بقلبه أما إذا نوى بلسانه وقال نويت أن أصلي الظهر انتقض طهره ولا يجزأ بتلك الركعة اه خلاصة (قوله لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه الى آخره) ولو صلى أربعاً على من إن الأولى انتقضت ركعة بعد في الثانية فسدت صلاته لأنه ترك القعدة

الآخرة اه كما في (قوله ثم جدداه بالف وخمسائة الى آخره) أو جدداه بأقل من ألف اه فوائده الظهيرية لا فرق كذلك لو كان الثاني بجائزاً بالف درهم يبطل الأول ذكره في الغاية اه (قوله لعدم المغايرة) وقطع فائدة في الشفعة بسبب البيع الثاني إذا سلم في البيع الأول اه تكبير وغاية وكما في (قوله وبصير شارعاً في الثانية) أي لأنه نوى ما ليس بموجود ففهمت نيته اه كما في (قوله) أو نوى الصلاة عليها فهو على حاله لأنه نوى المحاد الموجود وهو لغو اه كما في (قوله وقراءته) أي بالرفع عطف على قوله التكلم اه روى (قوله قال أبو يوسف ومحمد) أي والشافعي اه غايه (قوله وهو النظر إلى المصحف الى آخره) قال عليه الصلاة والسلام أعنوا أعينكم حظي من عبادة قيس وما حفظها قال النظر إلى المصحف اه كما في (قوله لأنه يكره في الصلاة فلهذا من التشبه الى آخره) رد بل على ذلك أن قراءة مكرهه ولا يظن بعائشة رضي الله عنها أنها كانت ترضى بالمكرهه وتصلي خلف من يصلي صلاة مكرهه اه غايه (قوله لا يبيح نفسه أن جل المصحف الى آخره) ما أخذنا إلا أصحاب في البطلان ذكرهما إلا أصحاب أحداهما البطلان اه غايه (قوله وأشبهه التلغن من غيره الى آخره) وجعل السير خفي في بسوطة هذا التعليل أصح اه كما في

(قوله على الاول يفترقان الى آخره) فيحصل ما روي عن ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها أنه كان يؤمها في شهر رمضان وكان يقرأ من المصحف على أنه كان موضوعا وعلى الثاني كون تلك مراجعة كانت تحصيل الصلاة ليكون بذكرة أقرب وهو الماحول عليه في دفع قول الشافعي يجوز بلا كراهة لا نه صلى الله عليه وسلم صلى حائلا أمامة بنت أبي العاص على عاتقه فلما سجد وضعها فأنافها فقام عليها فان هذه الواقعة ليس فيها تلقن وتحققا منه قياس قراءة ما يتعلمه في الصلاة من غير معلم حتى علمها من معلم حتى يجامع أنه تلقن من خارج وهو المناط في الأصل فقط فان فعل الخارج لا أثره في الفساد بل المؤثر فعل من في الصلاة وليس منه إلا التلقن اه فتح قال لا كحل ولم يذكر في التاب مقدار ما يقرأ وهو مختلف فيه فممن يقول إذا قرأ مقدار آية تامة لأن ما دونه غير معتبر قراءة ومنهم من يقول مقدار الفاتحة واطهران القليل والكثير عند في الاقسام وعندهما في عدمه سواء فلها في الكتيب (قوله قالوا لا تنفس صلاته) أي لأن قراءته هذه مضافة الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف اه غايه (قوله ثم أطلق الا كل الى آخره) أقول هذا لما يستقيم فيما إذا كل ما بين أسنانه ومراد المصنف بقوله والا كل أي كل شيء من خارج والحكم فيه فساد الصوم قليلا كان المأ كقول كسمسة أو كثيرا وأما كل ما بين أسنانه فسيأتي في كلام المصنف فتأمل اه (قوله في المتن ولو نظرت الى مكتوب) أي (١٥٩) مكتوب غير القرآن لأنه لو نظرت

الى مكتوب هو قرآن وفهمه
لاختلاف لاحد فيه أنه
يجوز اه كأي (قوله
تفسد صلاته عند محمد
الى آخره) وبه أخذ أبو
اليثم والاصح أنه لا تفسد
عنده أيضا وهو مروي
عنه نصا ذكره في المحيط
والخير إذا فساد بالكلام
ولم يوجد اه غايه (قوله
فكذا تبطل صلاته) أي
ولهذا فافوا يجب أن لا يضيع
المعلم الجزئين يديه في
الصلاة لأنه ربما يكون
مكتوبا فيه الجزاء الاول
أو الثاني فينظر في ذلك
ويقهر فيدخل في ذلك
شبه الاختلاف اه كأي
(قوله أن المقصود في اليمين

لا تفرق بين المحول والموضوع وعلى الاول يفترقان وأثر ذكوان محمول على أنه كان يقرأ قبل شروعه في الصلاة ثم يقرأ في الصلاة غائبا ولو كان يحفظ القرآن وقرأ من مكتوب من غير جعل المصحف قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع الصغير بينهما إذا قرأ قليلا أو كثيرا من المصحف وقال بعض المشايخ ان قرأ مقدار آية تامة فساد صلاته والاقلا وقال بعضهم ان قرأ مقدار الفاتحة فساد صلاته والاقلا قال رحمه الله (والا كل والشرب) لانهم ما نافيان للصلاة ولا فرق بين الحمد والتسبيح لان حالة الصلاة مذكرة لانها على هيئة تحاليل العادق فقيها من لزوم الطهارة والاحرام والخشوع واستقبال القبلة لقول لا تتقالات من حال الى حال مع ترك الطيق الذي هو كاتمس وكل ذلك في زمن يسير يكون الاكل والشرب فيها في غاية البعد فلا يعتذر فصار كالحديث بخلاف الصوم لان هيئته لا تتخالف العادة وزمنه طويل فيكثر فيه التسبيح فيعذر ثم أطلق الاكل ومراده ما يفسد الصوم وما لا يفسد الصوم لا يبطل الصلاة ويأتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (ولو نظرت الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين أسنانه أو مرار في موضع سجوده لا تفسد ان ثم) أي لا تفسد صلاته بهذه الاشياء أما النظر الى المكتوب وفهمه فلا يفسد بعمل مناف للصلاة ولا فرق بين المستقيم وغيره على الصحيح لعدم الفعل وقال بعضهم ان كان مستفهما تفسد صلاته عند محمد إذا كان المكتوب غير قرآن قياسا على ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلا يفسد اليه وفهمه فانه يحث عنده فكذا تبطل صلاته وجه الاول وهو الفرق بينه ما ان المقصود في اليمين اعماله والفهم وقد وجد ولا كذلك بطلان الصلاة لأنه بالعلم الكثير ولم يوجد وأما كل ما بين أسنانه فلا يمكن الاحتراز عنه ولهذا لا يبطل به الصوم فصار كالريق الا اذا كان كثيرا ففسد به صلاته كما تفسده صومه والقاصل بينهما مقدار الحصة وأما المرو في موضع سجوده فلحديث أبي سعيد الخدري أنه

أما هو الفهم الى آخره) قال السروجي رحمه الله في العاية قيل تخفى محمد في اليمين على قراءة كتاب فلا يفسد الفهم بدون القراءة مشكل مع التسليم ان الغرض والمقصود أن لا يطلع على مره وبالفهم كتابه فان الغرض لكن بقوات الغرض يبر في عينه ولا يثبت فيها لان لم يوجد المحلوف عليه وهو القراءة لا ترى ان من حلف لا يبيع فبه بعثه لاشك ان غرضه ان لا يبيع عن ملكه بالبيع الا بأكثر من عشرة ومع ذلك لو باعه تسعة لا يثبت وان غرضه لعدم وجود لفظ المحلوف عليه وكذا قال ان اشترى لها شيئا بقلس فاشترى يد يئارا لا يثبت ومن امتنع من بذل الشيء الحقيق وهو الفليس كان أمنع من بذل الشيء النفيس وهذا هو الغرض والسباق ومع هذا لا يثبت لذكرنا ويمكن أن يجاب بان عينه انقضت على الجاهل وهو الفهم لان قراءة كتابه سبب لفهم ما فيه كما لو قال لا مر أنه ان دخلت دار فلان ودخل فلان دارك فانت طالق فدخلت داره ولم يدخل فلان داره حتى لا يدخل كل واحد منهما دارا الاخر كتابة عن الاجتماع لانه سبب الاجتماع كذا ههنا عنده اه قيل ولقائل أن يقول لما كان المراد من قراءته كتاب فلان فهم ما فيه عنده ينبغي أن يبحث اذا فهمه بقراءة غيره اه (قوله أو مرار في موضع سجوده الى آخره) قال في جامع شمس الامنة وغيره عند أهل الظاهر تفسد الصلاة بغير المرأين يديه لقوله عليه الصلاة والسلام تنقطع الصلاة للمرأة والكلب والجار وفي الكافي عند أهل العراق تفسد بغير الكلب والمرأة والجار وفي الحليبة قال أجد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبي من الجار والمرأة شيء وانما قال الكلب الاسود

لأنه عليه الصلاة والسلام قال الكتاب الأسود شيطان من سألته راوى الحديث أن يوزر قلنا أنك كرت عائشة هذا الحديث ونحن بلغها
 قالت يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق قرئتموا بالكتاب والحسروا كل من سأل الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وأنا معترضة بين
 يديه اعتراض الجنان فإذا صعدت رجلي وإذا قام مندتها وحديثها ولم يزل على أن المرور لا يقطع الصلاة كما ينبغي وحديث
 ابن عباس قال زرت النبي صلى الله عليه وسلم على جابر فحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى غير جدار فصلين معه والجار
 يربع بين يديه اه كأي قال في القاية ثم للمار بين يدي المصلي أنهم قال مالك وقال في القاية والوسيلة يكره المرور وصرح الهنلي
 بتعريضه ووافقه صاحب التهذيب والتميم النافعية وأصحابنا نصوص على كراهيته ذكره في المحيط والخير والغرغريني اه (قوله وادروا
 ما استطعتم إلى آخره) رواه أبو داود وأبو بكر بن أبي شيبة اه غايه (قوله فانه شيطان) أي معه شيطان يدل حديث ابن عمر فان معه
 القرين رواه مسلم وأحمد وقيل من شياطين الانس وقيل فعله فعل الشيطان والشيطان في اللغة كل متمرعات من الجن أو الانس
 أو الدواب فانه يصوبه اه غايه (قوله لا ينبغي أحدكم مائة عام) وفي مسند الدارقطني أربعين خريفا اه غايه (قوله والاصح انه
 موضع صلاته إلى آخره) هو مختار صاحب الهداية اه قال في الدراية قال شيخ الاسلام هذا اذا كان في الصحراء أو في الجامع الذي له حكم
 الصحراء أما في المسجد فالحمد هو المسجد لأن يكون بينه وبين المراسط طواف أو غيرهما في الكافي أو رجل قائم أو قاعد ظهره إلى المصلي
 ثم اختلفوا في الموضوع الذي يكره فيه المرور وقيل بثلاثة أذرع وقيل بخمسة وقيل بأربعين وقيل بموضع سجوده وقيل بقدر سفين
 أو ثلاثة قال الترمذي والاصح ان كان بحال لو صلى صلاة شامع لا يقع بصره على المار فلا يكره فهو ان يكون منتهى بصره في قيامه
 إلى موضع سجوده وفي ركوعه إلى صدر قدميه وفي سجوده إلى أذنيه وفي قعوده إلى حجره وفي السلام إلى مسكبيه وهو اختيار غير
 الاسلام وقيل لو صلى رابعا بصره إلى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهذا حسن واختار شيخ الاسلام والامام السرخسي
 ولاحضنا ما اختاره صاحب (١٦٠) الهداية قال شيخ شيعي ما اختاره نفع الاسلام والترمذي أشبهه إلى الصواب

صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم فانه شيطان وأما ثم المار فلقوله عليه
 الصلاة والسلام لأن ينف أحدكم مائة عام خيره من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي وتكلموا
 في الموضوع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته وهو من قدمه إلى موضع سجوده وينبغي
 لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترة لقوله عليه الصلاة والسلام ليستأخذ أحدكم في صلاته ولو
 بهم وينبغي أن يكون طوله إذا طار غلظ غلظ الأصبع لما رويانه ولان مادون ذلك لا يسدوا لنا طر
 من بعيد فلا يحصل به الغرض ويقرب من السترة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم

لأن المصلي إذا صلى على
 الدكان ويجاذى أعضائه
 أعضاء المار يكره وان كان
 يراؤنه وأسفله ليس
 بموضع سجوده اه يعني
 انه لو كان على الأرض لم
 يكن موضع سجوده فيه

لأن القرض انه يسجد على الدكان فكان موضع السجدة محل المرور لو كان على الأرض ومع
 ذلك ثبت الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقض لما اختاره شمس الأئمة بخلاف مختار غير الاسلام فانه يمتنع في كل الصور غير منصوص اه
 فتح قال في القاية واعلم أن السترة من محاسن الصلاة وفائدها قبض الخواطر من الانتشار وكف البصر من الاسترسال حتى يكون المصلي
 مجتمعاً لما يجتره ويحضر عبوديته وهذا شرعت الصلاة في جهة واحدة مع الصمت وترك الأفعال العارضة ومنع العدو والاسراع
 في الطريق وان قامت الجماعة وفصله الاقتداء فان قيل قد ثبت عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل
 أمامة بنت ذنب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي العاص بن ربيعة بن عبد شمس فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها متفق عليه وهذا
 فوق حمل المصحف وتغليب أوراقه وقد نص على جوازها في المبسوط وقال كان فعله ذلك في بيته قلت قد ذكر ذلك أبو عمر بن عبد البر في
 التهذيب وحكي أشبه عن مالك أن هذا كان في النافذة ومثله لا يجوز في الفريضة وذكر عن محمد بن اسحق انه كان في القرض وقال
 أبو عمر إنى لا أعلم خلافة ان مثل هذا مكره فيكون أمافي النافذة وأما منسوخا قال وروى أشبه وابن نافع ان مثل ذلك يجوز في حال
 الفريضة وفيه على الضرورة ولم يفرق بين القرض والغفل قال وعند أهل العلم أن أمامة كان عليها ثياب طاهرة وأنه صلى الله عليه
 وسلم لم يرتها لم يحدث من الصبيان من البول وكان رؤفاً رحيماً بالأطفال حتى إذا سمع بكاء الصبي خفف في صلاته كي لا يشق على أمه
 خلقه وقال شمس الأئمة فأنما فعلت المرأة ما فعلت هذا تكون مسبحة لأنها شغلت بصرها بما ليس من عمل صلاتها وفيه ترك سنة
 الاعتدال وقوله صلى الله عليه وسلم كان في وقت كان العمل مباحاً في الصلاة أو لم يكن الاعتدال سنة فيها اه سروجي قال في البدائع
 ولو أذهن أو سرح رأسه أو حلت امرأة صبيها فأرضعته فسدت الصلاة فأما حمل الصبي بدون الارضاع فلا يوجب فساد الصلاة
 روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيته وقد حمل أمامة بنت أبي العاص على عاتقه فكان إذا سجد وضعها فإذا قام رفعها
 ثم هذا الشنيع لا يمكن منه صلى الله عليه وسلم لانه كان محتاجاً في ذلك لدرهم من يحفظها وليسانه الشرع أن هذا غير موجب فساد الصلاة
 ومثل هذا أيضاً في زماننا لا يكره لو احتمل الوقول عند الحاجة أما بدون الحاجة فيكره اه

(قوله وينبغي أن يكون طوله اندرا طال إلى آخره) قال في الغاية واختلفت مشايخنا فيما إذا كانت السترة أقل من ذراع وكما شرح الإسلام
لوضع قيامه أو خفيه بين يديه وارتفع قدر ذراع كان سترة بلا خلاف وإن كان دونه ففيه خلاف وفي غريب الرواية النهر الكبير ليس
بسترة كالطريق وكذا الخوص الكبير كذا في مختصر البحار المحيط اه غاية (قوله لكن يضعها طولا) أي لم يكن على مثال الفرز
اه كأي (قوله واختلفوا في الخط إذا لم يكن معه ما يفرزه إلى آخره) قال في الغاية إذا لم يجد ما يفرزه أو يضعه هل يخط بين يديه خطأ
فالنع هو الظاهر وعليه الأكثر من أصحابنا ومن غيرهم وفي المبسوط حكى أبو عتبة عن محمد أنه لا يخط والخط وتر كه سواء وقال
السرخسي لا يأخذ بالخط قال المرغباني وهو الصحيح وفي المحيط ليس بشئ وفي الوقعات هو المختار فكذا لا يعتبر الالتصاق هو المختار اه
قال الكمال وإن استتر بظهر جالس كان سترة وكذا الغاية واختلفوا في القائم وقالوا أحده الرأب أن ينزل فيجعل الدابة منه وبين يدي
المصلي فتصير هي سترة فيمر ولو مر رجلان متصليان فالأثم على من يلي المصلي اه وفي فتاوى الفتاوى لو كان المارئين يقوم الواحد
أمامه ويمر الآخر ويفعل هكذا اه كأي قال في الغاية الثالث أن المرور مكره والمارة ثم وقد ذكرناه هذا إذا كان مندوحة
عن المرور والأيام المصلي وحده فالحال أربع باتمان لا باتمان يأثم المار وحده بأثم المصلي وحده اه الأولى أن لا يتخذ المصلي سترة وغير
المانع موضع مجوده مع إمكان المرور من غيره الثانية أن يتخذ المصلي سترة وغير (١٦١) المار من ورائها الثالثة أن

يتخذ المصلي سترة ويمر المار
من موضع مجوده مع إمكان
المرور من غيره الرابع أن
لا يتخذ المصلي سترة أو يقف
في باب المسجد ولا يجرد المار
بأثم المرور بين يديه والله
أعلم اه وقد جمع هذه
الحالات الأربع قول ابن
الحاج رحمه الله ويأثم
المصلي إن تعرض والمار
وله مندوحة اه غاية
(قوله والوجه ما ينه من
الجاتين) أي فالمانع يقول
لا يحصل القصود به إذ
لا يظهر من بعيد والجيز
يقول ورد الأثر به وهو ما في
أبي داود إذا صلى أحدكم

إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ويجعل السترة على حاجبه الأيمن أو الأيسر والأيمن
أفضل لحديث المقداد رضي الله عنه قال ما رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عود ولا عود
ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصعد إليه صمداً أي لا يقبله مستورا باستقبال
كان يميل عنه وإن تعذر الفرز لصلابة الأرض لا يضعها عند بعضهم لأنها لا تبدل الناظر ويضعها عند
الآخرين لو وردت خبر فيها لكن يضعها طولا لا عرضا واختلفوا في الخط إذا لم يكن معه ما يفرزه
أو يضعه حسب اختلافهم في الوضع والوجه ما بيناه من الجانبين ولا بأس بترك السترة إذا أمن المرور
ولم يواجه الطريق لحديث ابن عباس رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام صلى في فضاء ليس بين
يديه شئ وسترة أمامه سترة للقوم لأنه عليه الصلاة والسلام صلى بالباطح إلى عترة كرت ولم يكن
للقوم سترة ويدرا المار إذا لم يكن بين يديه سترة أو مر بينه وبين السترة لمارونا ولقوله عليه الصلاة
والسلام إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فإن أي قلبقاته فانه
شيطان والدرمباح ورخصة من غير اشتغال بالمعالجة وما ورد فيه من المقالة محمول على الاستداه من
كان العمل فيها مباحا فانه شمس الأئمة السرخسي وقيل معناه أن يلفظ عليه بعد الفراغ وقيل أن
يدعو عليه لقوله تعالى فأنزلهم الله واختلفوا في كيفية الدخول منهم من قال يدرا بالاشارة لحديث
أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرته فبين يديه عبد الله
أو عمر بن أبي سلمة فقال عليه الصلاة والسلام بيده هكذا فرجع فرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده
هكذا فاشتفت فلما صلى عليه الصلاة والسلام قال من أغلب ولم يسجد ومنهم من قال يدرا

(٢١ - زيلبي أول) فليجعل تلقا وجهه شيئا فإن لم يجد قلبه نصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا ولا يضره ما هو
أمامه واختار المصنف الأول والسنة أولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة أن المقصود جمع الخطا بربط الخيال به كي لا ينشرف أبو داود
وقالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اه فتح قوله واختار المصنف الأول قال في الهداية ويعتبر الفرزدون الالتصاق والخط
لأن المقصود لا يحصل به اه (قوله ولا بأس بترك السترة إذا أمن إلى آخره) قال في المنعبرة وقد فعله محمد في طريق مكة غير مرة اه غاية
(قوله أنه عليه الصلاة والسلام صلى في فضاء ليس بين يديه شئ) رواه أبو داود وأحمد اه غاية (قوله إلى عترة) بالتنوين لأنه اسم جنس
تكررة وهي شبه العكاكز وهي عصا ذات زج كذا في المغرب والزج الحديدة التي في أسفل الرمح وفي الكافي لو أريد عترة النبي صلى الله عليه
وسلم يكون غير منصرف للثاني والثالثة فيجوز بالنصب وبالجر اه كأي وقول المصنف ولم يكن للقوم سترة من كلامه لأن الحديث
اه كمال والحديث متفق عليه هكذا أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعام وبين يديه عترة والمرأة والحار يرون من ورائها اه فتح ويمرون
ضمن الجميع المذكور العاقل اعتبار الرأب مع المرأة والحار وتقبله عليهما اه شئ (قوله حين كان العمل فيها مباحا) ويدل عليه
الحديث الثابت أن في الصلاة لشغلا اه غاية (قوله فلما صلى عليه الصلاة والسلام قال من أغلب إلى آخره) رواه ابن ماجه اه غاية
(قوله ومنهم من قال يدرا) أي الرجل قال الشئ فيدنا بالرجل لأن المرأة لا تدرا بالتسيير بل بالنصفيق لأن في صوتها فتنة وكيفية
نصفيقها أن تضرب بظهور أصابع النبي على صفحة الكف اليسرى اه

(قوله لما رويتم) أي صدقوه والجواب بلا إله إلا الله اه (قوله لما رويتم) وهو قوله عليه الصلاة والسلام من نابتني في صلاته فليسج اه (قوله وقيل يدفعه بيده إلى آخره) وفي المصنفين بالتسليم فان لم يتبع دفعه بيده وفي المبسوط بالإشارة أو بالاختطاف فثوبه على وجهه ليس فيه شيء ولا علاج اه غايه (قوله في المتن ذكره عبته بثوبه وبذنه) قال في الفتح العبت الفعل لغرض غير صحيح فلو كان لتقع كسبت العرق عن وجهه والتراب فليس به اه وكتب ما نسه قال في المجتبى وتكرره في ثياب البذنه وفي الغايه قال في الحاوي ويستحب له أن يلبس من أحسن ثيابه وصالحها عند الصلاة ويتعمم وكذا عند قراءة القرآن وليستقبل بها القبلة وفي التصفه وغيرها اللبس في الصلاة أنواع ثلاثة مستحب وجاز ومكروه فالمستحب ثلاثة أثواب يقصر وأزار ورداء وعمامة هكذا حكاه أبو جعفر الهندي وفي عن أصحابنا وعن محمد المستحب ثوبان أزار ورداء وبخازن من غير كراهة أن يصلي في ثوب واحد متوشعاه أو يقصر ضيق لوجود ستر العورة وأصل الزينة والمكروه أن يصلي في سراويل أو أزار لا غير وفي حق المرات المستحب ثلاثة أثواب في الروايات كلها وهي أزار ورداء وخمار والدليل على كراهية الصلاة في السراويل وحدها وعند عقيدتنا حديث عبد الله بن يزيد عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين أن يصلي في سلاف لا يتوشع به والأخرى أن يصلي في سراويل ليس عليه رداء أخرجهما أبو داود اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله كره لكم ثلاثا) الحديث قال الكمال رواء القضاة من طريق ابن المبارك

عن أبي بصير بن عباس عن عبد الله بن دينار عن يحيى بن أبي بكر مرسلًا قال النهي في الميزان هذا من منكرات ابن عباس (قوله تشعث جوارحه) ذكره ابن قدامة في المغني اه غايه (قوله يا أبا ذر مره أو فذر) هكذا هو في الهداية وفي خط الشارح بغير فاء اه وكتب على قوله أو فذر أيضا ما نسه غريب هذا اللفظ وأخرجه عبد الرزاق عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سأله عن مسح المصافق واحد أو دعه وكذا روى ابن

عن أبي بصير بن عباس عن عبد الله بن دينار عن يحيى بن أبي بكر مرسلًا قال النهي في الميزان هذا من منكرات ابن عباس (قوله تشعث جوارحه) ذكره ابن قدامة في المغني اه غايه (قوله يا أبا ذر مره أو فذر) هكذا هو في الهداية وفي خط الشارح بغير فاء اه وكتب على قوله أو فذر أيضا ما نسه غريب هذا اللفظ وأخرجه عبد الرزاق عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سأله عن مسح المصافق واحد أو دعه وكذا روى ابن

أبي شيبة وروى موقوفًا عليه قال الدارقطني وهو أصح اه فتح (قوله فان الرحمة تواجهه إلى آخره) روى أحمد وأبو داود على واثر مذي والساق وابن ماجه من حديث أبي ذر اه غايه ومعناه الاقبال على الرحمة وترك الاشتغال عنها بالحوا وغيره اه وقد أخرج في الكتب الستة عن معقيب أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تسبح الحصى وأنت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة اه فتح (قوله وفرقة الأصابع إلى آخره) قال في الدراية والفرقة والتشبيك في الصلاة مكروه عند جميع أهل العلم فتكون فيه إجماعا وفي المجتبى ولا يشبك أصابعه لانه يفوت الوضع أو الأخذ المسنون اه قال شيخ الإسلام كره كثير من الناس الفرقة خارج الصلاة فانها تلقين الشيطان اه كما في وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق أصابعك في الصلاة روى ابن ماجه اه غايه وقال الكمال روى ابن ماجه عن الحارث عن علي رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام لا تفرق أصابعك وأنت في الصلاة وهو معالج بالحارث اه وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال لعلي إني أحب لك ما أحب لنفسي لا تفرق أصابعك وأنت تصلي اه غايه (قوله في المتن وأخضر إلى آخره) قال في المبسوط يكره خارج الصلاة أيضا فان لبس أحمر من الجنة مختصرا اه كما في قال الكمال وحديث التخصر أخرجه الأبا ابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل مختصرا وفي لفظ نهى عن الاختصار في الصلاة اه

(قوله في المتن والاتفات الى آخره) هو مكرره باتفاق أهل العلم اه غايه (قوله فانه الاتفات في الصلاة هلكه) فان كل من لا يدق
التطوع لافي الفرائض والحديث رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح اه غايه (قوله وقالت عائشة رضي الله عنها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره) رواه البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد اه غايه (قوله لانه عليه الصلاة والسلام كان يلاحظ
أصحابه بمروق عيني) رواه أبو داود وعنه اه غايه (قوله بمروق عيني) الموق مهموز العين مؤخر العين والمائق مقننه ما ويدل عليه ما روى انه عليه
الصلاة والسلام كان يكتمل من قبل موقفه مرة ومن قبل مائه أخرى قال الأزهري وهذا الحديث غير معروف وأجمع أهل الفن أنهما
يعني المؤنوخ وكذا المائق اه غايه قوله مهموز العين ويجوز قلب الهمزة واوا اه كاكى (قوله وهو أن يقول صدره الى آخره)
قال في الغايه في باب شروط الصلاة فرع المصلي اذا حول صدره فسدت صلاته وان حول وجهه دون صدره لا يفسد هكذا ذكره
في التخييره ولم يفصل وفي المربعين ان أدى ركعاً مع تحويل صدره قيل هذا الجواب أليق بقوله ما أعل على قول أبي حنيفة فينبغي أن
لا تفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد اصلاح يفسد عندهما وعندنا اذا لم يكن لقصد ترك الصلاة لا يفسد
مادام في المسجد أصله انصرف عن القبلة على ظن أنه أتم صلاته ثم تبين أنهما لم يتم عند أبي حنيفة يبنى مادام في المسجد وعندنا لا يبنى
اه (قوله ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى آخره) قال النووي رواه (١٦٣) البخاري وقال ابن شداد في أحكامه

رواه مسلم اه غايه (قوله
نهائي خليلي الى آخره) قد
عاب بعض الناس قوله في
التي صلى الله عليه وسلم
خليلي بناءً على ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يقتله
ولا أحداً من خلقه خلافاً
وهذا إما وقوع فيه فائله
لظنه ان خليفته غيبي
من الخالة التي لا تكون
الا بن اثنين وليس الأمر
كذلك فان خليفته لا مثل
حبيب لا يلزم فيه من
المفاعلة تثنى اذ لا يجب
الكراه اه شرح مسلم
القرطبي في باب الضحى
اه وهذا الحديث ذكره

على العصا مأخوذة من المصنوعة وهي السوط والعصا مفعولها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا بن
أليس وقد أعطاء عصا فخصمها فان المصنوع في الجنة وقيل أن يختصر السورة فيقرأ آخرها وقيل
هو ان لا يتم صلاته في ركوعها وسجودها وحدها قال رحمه الله (والاتفات) اقوله صلى الله عليه
وسلم اياك والاتفات في الصلاة فان الاتفات في الصلاة هلكه وقالت عائشة رضي الله عنها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاتفات في الصلاة فقال هو اختلاص يختلسه الشيطان من صلاة
العبد فان كان لحاجة لا يكره ذكره في الغايه للروى ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم
كان يلتفت يمنة وشمالاً ولا يولي عنقه خلف ظهره ثم الاتفات ثلاثه مكرره وهو أن يولي عنقه
يميناً وشمالاً وقد ذكرنا وجهه ومباح وهو أن ينظر مؤخري عينيته يمينه ويساره من غير أن يولي عنقه
لانه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه بمروق عينيته ومبطل وهو أن يقول صدره عن القبلة لما
فيه من ترك التوجه الى القبلة ويكره أن يرفع بصره الى السماء في الصلاة لقوله عليه الصلاة
والسلام ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة لينتن أول تخلفن أبصارهم قال رحمه الله
(والاقعاء) لقول أبي ذر بن أبي خلبي عن ثلاث أن أنقر نقر الديك وأن أقي واقعاء الكلب وأن أفتش
اقتراش الثعلب والاقعاء عند الطماوى ان يقعد على أتيته وينصب شذبه ويضم ركبتيه الى صدره
ويضع يديه على الأرض وعند الكرخى هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضعاً يديه على الأرض
والاول أصح لانه أشبه باقعاء الكلب قال رحمه الله (واقتراش ذراعيه) لما روي أن قال رحمه الله (ورد
السلام بسده) أى بالاشارة وهو مكرره ولا يفسد الصلاة وأما المصاحفة ففسدت الصلاة وقد بيناهما من

بهذا اللفظ في الهداية قال السروي رحمه الله في الغايه رواه أبو داود وقال الكمال وحديث الاقعاء واقتراش غريب من حديث أبي
ذر وفي مسند أحمد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة عن نقرة كنقرة الديك واقعاء كاعاء الكلب والاتفات
كالنقات الثعلب وفي الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها كان تعنيه صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبه الشيطان وأن يفتش
الرجل ذراعيه اقتراش السبع وعقبه الشيطان الاقعاء اه (قوله أما المصاحفة ففسدت الى آخره) قال العلامة كال الدين رحمه الله قال
شارح الكراتيه بالاشارة مكرره وبالمصاحفة مفسد وقال الزيلعي الا تحرف في تخريج أحاديث الكذب بعد أن ذكر المذكور وهذا قلت
أجاز الباقون ورد السلام بالاشارة ولنا حديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من أشار في الصلاة
اشارة تفهم أو فقه فقد قطع الصلاة وأعله ابن الجوزي وابن السني وأوغطفان مجهول وتعقب بان أباعطفان هو ابن طريف ويقال
ابن مالك المري وثقه ابن معين والنسائي وأخرج له مسلم وماعن الدارقطني قال لسان أبي داود وأوغطفان مجهول لا يقبل وابن
السني ثقة على ما هو الحق وقد مناه في أبواب الطهارة ثم أخرجه الحافظ حديث أبي داود والترمذي والنسائي عن ابن عمر عن صهيب
قال مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فسلمت عليه فرد علي إشارة وقال لا أعلم الا انه رد علي إشارة بما صبهه
الترمذي وعدة أحاديث تفيد هذا المعنى والجواب أنه بناء على ما في شرح الكز وغيره من كراهة الاشارة ولنا ان تقول به فان ما في
الغايه عن الحلواني وصاحبه لاهيط لا بأس أن يتكلم مع المصلي ويحجب هو برأسه يفيد عدم الكراهة وان حل على ما إذا كان لضرورة

دفعنا لاختلاف فالحق اعلان التبع لما يوجب من الشك والشغل وهو صلى الله عليه وسلم مؤيد من ان يتأثر من ذلك فلا يمنع فعله هو ولو تعارضوا قدم المانع اهـ ويجب ان ايضا بان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله لانه تشرع عام اما فعله فربما يكون من خصوصياته اهـ (قوله لان فيه ترك سنة الجالس الى آخره) قال شيخ الاسلام التربع جالس الجباية فلذا كرم في الصلاة قال السرخسي في المبسوط هذا ليس بقوى فانه صلى الله عليه وسلم كان يتربع في محاسن في بعض احواله وكذا جالس عمر رضي الله عنه في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم متربعا اهـ كى (قوله انما مثل هذا مثل الذي يصلى وهو مكتوف الى آخره) رواه مسلم اهـ غاية قيل الحكمة في النهي عنه ان الشعر يسجد معه ولهذا منله بالذي يصلى وهو مكتوف وقال ابن عمر لرجل رآه يسجد وهو معتوض شعره ما رسله يسجد معك اهـ غاية (قوله في المتن وكف ثوبه) اى وهو رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما يفعله ترك هذا الزمان اهـ ع (قوله وكف ثوبه) وهوان يضم اطرافه انقام التراب (١٦٤)

الأدب للقارأى السدل
بسكون الدال وفى العرب
بقصها وقال هو من باب
طلب طلبا أه غاية قوله
لهم عليه الصلاوة والسلام
الآخره عن أبى هريرة
أنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن السدل فى الصلاة وأن
يغطى الرجل قامه وأبو
داود وأما كم وصحه أه
فتح وفى الدواة واختاف
الشايع فى كراهة السدل
خارج الصلاة قوله وهو
أن يجعل ثوبه على رأسه
أو كفيه ويرسل جوانبه
يصدق على أن يكون
المنديل من سلامن بين
كفيه كما يعتاده كثير
فينبغي لمن على عقه منديل
أن يضعه عند الصلاة قاله
الكان رحمه الله قوله أن
يجعل القباء على كفيه
ولم يدخل يديه أى ولم يعطه

قبل قال رحمه الله (والتربع بلا عذر) لان فيه ترك سنة الجاوس في التشهد قال رحمه الله
(وعقص شعره) لما روى عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه
فقام فجعل يحكه فلما انصرف أقبل على ابن عباس وقال مالك ثور أمي فقال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول انما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف والعقص هو جمع الشعر على الرأس وشده
شيئاً حتى لا ينصل قال رحمه الله (وكف ثوبه) لانه نوع تعبير قال رحمه الله (وسله) لانه عليه
الصلاة والسلام عنه وهو ان يجعل ثوبه على رأسه أو كفيه ويرمل بهوايه ولان فيها تشبهاً باهل
الكتاب فيكره ومن السدل ان يجعل القباع على كفيه ولم يدخل يديه ويكره الصماء لانه عليه
الصلاة والسلام عنها وهو ان يشغل يديه بفعل به جسده كله من رأسه الى قدمه ولا يرفع يديه خارج
يديه منه حتى يعلم منه يخرج منه يديه كالمضرة الصماء وقيل أن يشغل ثوب واحد ليس عليه
لأرأر وقال هشام سألت محمد بن الأعرج عن الاضطباع فأراني الصماء فقلت هذه الصماء فقال انما تكون الصماء
انما يكن عليك اراد وهو اشمال اليهود ويكره الاضطباع وهو ان يكور عمامته ويترك وسط رأسه
مكشوراً وقيل أن ينقب بعمامة فيعطى أنه لما العرا أو للبرد أو للتكبر ويكره التلثم وهو تغطية الأنف
والفم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم السيران قال رحمه الله (والتأويب) لانه من
التكاسل والامتلاء فان غلبه فليكظم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه لقوله صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى يحب العطاس ويكره التأويب فاذا تأوب أحدكم فليرده ما استطاع ولا يقل هاهنا
فاعذالك من الشيطان يضرك منه وفي رواية اذا تأوب أحدكم فليمسك يده على فمه قال الشيطان
يدخل فيه ويكره التغطية فانه من التكاسل قال رحمه الله (وتخفيض عينيه) لقوله عليه الصلاة
والسلام ادا قام أحدكم الى الصلاة فلا يفيض عينيه ولا ينافي الخشوع وفيه نوع عبث ويكره أن
يدخل في الصلاة وهو يدافع الاخبثين وان شغله قطعها وكذا الريح وان مضى عليها أجزاء وقد أساء
وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بخصرة طعام ولا صلاة وهو يدافع الاخبثين يحمل على الكراهة
ونفي المضيق حتى لو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء تفوته يصلي لان الانامع الكراهة أولى
من القضاء ويكره أن يروح على نفسه بمرحاة أو بكفة ولا تنسده الصلاة ما يكثر لان العمل القليل

بعضه اه جوهرة (قوله ويرك وسط رأسه مكشوفاً) تشبهاً بالشار أهل الفساد والاشرار اه غاية (قوله ويكره غير التلم إلى آخره) قال الفراء التمام ما كان على القدم من المقاب والقماما كالأعلى الأربعة اه مجمع البحرين (قوله لانه يشبه فعل الجحوس إلى آخره) وفي فتاوى العتاي يكرهه شد وسطه لانه منيع أهل الكتاب اه كاكى ولوصلى وقد شريكه لعمل أو هيئة ذلك يكره وقد قيل لأبأس به اه كاكى (قوله والتأوب) هو تفاعل من التوباء وهى موهورة فترقى ثقلة للناس يفتح فاء ومنه اذا تائب أحدكم فليط فاء وتأوب غلط ذكره في المغرب اه غاية وكتب ما نصه والتأوب قال سلمة بن عبد الملك تائب بي قط وانما من علامات التوبة اه زركشى (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحب العطار ويكره التأوب إلى آخره) رواه أبو داود بشرط العطارى ومسلم اه غاية (قوله وفي رواية اذا تائب أحدكم فليمسك إلى آخره) رواه مسلم اه غاية (قوله وتغيب عيبه) أى لانه تشبه باليهود ذكره في الداية شقلاعى فتاوى الظهيرية اه (قوله لان الأدامع الكراهة أولى من القضاء) ذكره في مختصر البحر المحيط اه غاية قال في زاد الفقير وتكره في فوارع الطريق ومعادن الإبل والمزلة والمزرق والمزرق والمفتسل والهام فان غسل في الهام مكاناً

وصلى فيه لا بأس به وكذا موضع جلوس الخاشي ويكره أيضا في المقبرة إلا أن يكون فيها موضع أهل الصلاة لا الحاجة فيه ولا يقرب فيه اه زاد
 الفقير اه قال في البدائع ولو صلى وفي خشي يسكن كان لا يمنع من القرائة ولو كان يركعها كدبرهم أو دينارا أو ثوباً لا يفسد صلاته
 لانه لا يقوت شي من الركن ولكن يكره وان كان يمنع من الركن فسدت صلاته لانه يقوت الركن وان كان في مكره لا يجوز صلاته لانه
 اكل وكذلك ان كان في كفه شي يسكن صلاته غير انه ان كان يمنع من الاخذ بالركب في الركوع أو الاعتماد على الراحتين عند
 السجود يكره لمنعه عن تحصيل السنة والافلا ولو روي طائر الجحر لا تصد صلاته لانه عمل قليل ويكره لانه ليس من أعمال الصلاة اه
 (قوله والخامس أنه لو نظر اليه إلى آخره) قال في البدائع ولو وضع العلك في الصلاة إلى آخره فسدت صلاته كذا ذكر محمد لان الناظر
 اليه من بعد لا يشك أنه في غير الصلاة وهذا تبين أن الصحيح من القديم هو هذا حيث حكم بفساد الصلاة من غير حاجة إلى استعمال
 اليد أما فساد الصلاة عن استعمال اليدين اه ولو ادهن أو سرح طيبته أو حلت امرأة صبيها أو أرضعته فسدت الصلاة فأما جلوس الصبي بدون
 الارضاع فلا يوجب فساد الصلاة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٦٥) كان يصلي في بيته وقد جل أمانة

خفت أبي العاص على عاتقه
 فكان اذا سجد وضعها واذا
 قام رفعها ثم هذا المصنف
 لم يكره منه صلى الله عليه
 وسلم لانه كان محتاجا إلى
 ذلك لعدم من يحفظها أو
 يساه الشرح بالفعل أن هذا
 غير موجب فساد الصلاة
 ومثل هذا انصاف زماننا
 لا يكره لواحد منا لو فعل
 عند الحاجة أما بدون
 الحاجة فيكره اه بدائع
 (قوله يكره قيام الامام في
 الطاق) الا لعذر ككثرة
 القوم اه زاد الفقير (قوله
 ولا يكره سجوده فيه اذا كان
 قائما) قال في الهداية ولا
 بأس بان يكون مقام الامام
 في المسجد وسجوده في الطاق
 ويكره ان يكون في الطاق
 قال تاج الشريعة وهذا

غير مفسد اتفاقا والكثير مفسد واختلفوا في الفاصل بينهما وهو على خمسة أقوال الاول أن ما يقام
 بالبدن عادة كبير وان فعله يسد واحدة كالتميم وليس التميم وشد السراويل والري عن القوس
 وما يقام يسد واحدة قليل وان فعله يبدن كزج التميم وحمل السراويل وليس الفلسفة وزعها
 وزع الحمام وما أشبه ذلك والثاني أن الثلاث المتواليات كثير وما دونه قليل حتى لو روج على نفسه
 بمروحة ثلاث مرات أو وضع عمامة أو روي ثلاثة أحجار أو نشف ثلاث شعرات فإن كانت
 على الولاية تفسد صلاته وان فصل لا تفسد وان كثر وعلى هذا قتل القمل والثالث أن الكثير ما يكون
 مقصودا للفاعل والقليل بخلافه والرابع أن يقوض إلى رأى المبني به وهو المصلي فان استكره
 كان كثيرا وان استقله كان قليلا وهذا أقرب الأقوال إلى دأب أبي حنيفة فان من دأبه أن لا يتدبر في
 جسد مثل هذا شي بل يقوضه إلى رأى المبني به والخامس أنه لو نظر اليه ناظر من بعيد ان كان لا يشك
 أنه في غير الصلاة فهو كثير مفسد للصلاة وان شك فليس يفسد وهذا هو الأصح قال رحمه الله
 (وقيام الامام لا يسجد في الطاق) أي يكره قيام الامام في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه اذا
 كان قائما خارج المحراب وانما كرمنا فيه من التشبيه باهل الكتاب من حيث تخصيص الامام
 بالمكان ونحن وهذا لان المحراب يشبه اختلاف المكاتب والمعتبر هو التقدم كافي كثير من الاحكام
 وقيل اذا كان المحراب مكشورا بحيث لا يشبه حال الامام على من هو في الجوانب لا يكره للضرورة
 قال رحمه الله (وانفراد الامام على الدكان وعكسه) حديث ابن مسعود رضى الله عنه أنه عليه
 الصلاة والسلام نهى أن يقوم الامام فوق شي والناس خلفه يعني أسفل منه وحديث حذيفة أنه
 عليه الصلاة والسلام قال اذا أم الرجل القوم فلا يؤمن في مقام أرفع من مقامهم ولأن اهل الكتاب
 يرفعون مقام امامهم فيكون تشبيهاهم وكذا يكره أن يكون القوم أعلى من الامام وقال الطحاوي
 لا يكره والالمعنى وهو التشبيه باهل الكتاب وبوجه الظاهر أنه يشبه اختلاف المكاتب فكان تشبيها
 بهم ولأن فيه ازدياد بالامام ثم قدر الارتفاع فامة ولا بأس بجلوسه اذا كره الطحاوي رحمه الله وهو

على عرف في ديارهم لان عامة الانبياء فيهما من الايجز فيصنون طاعات في المحارب ولم يرد بهذا التفصيل أن الطاق ليس من المسجد
 ولكن أرادوا بالمسجد موضع السجود أي الصلاة ولم يتعدوا الصلاة في الطاق حسن الفصل بينه وبين المسجد فاطلاق لفظ المسجد في
 قولنا المسجد ثبت الله بفسد غير ما يفسد قولك هذا مسجد أي موضع صلاتي ألا ترى ان الاول لا يجمع المثلث الثاني يجمع في الجملة
 ومراده في الكتاب هذا الثاني وانما كشفت لك عن التفرقة بين الاستمالين لان بعض الناس زعموا أن أبا حنيفة لم يجعل الطاق من المسجد
 حيث قسم وفصل فعابوا بأحذيفة عمدا كرم من الصواب فقعدوا تحت المعاب اه نهاية الكفاية لدرابه الهداية لتاج الشريعة رحمه الله
 (قوله والمعتبر هو التقدم كافي كثير من الاحكام) ألا ترى ان موضع القدم طهارة شرط لصحة الصلاة وطهارة موضع اليدين والركبتين
 ولو اقتدى برجل وقدمه بعقب قدم الامام ورأسه مقدم على رأس الامام لطوله تجوز صلاته ويحتمل في بيته لا يدخل دار فلان موضع قدمه
 دون جسده ولو كان قدما الصيد في الحرم وجسده في الحل فهو من صيدا الحرم اه (قوله بحيث لا يشبه حال الامام إلى آخره) أي
 بان يكون في جانب الطاق عودان ووراء ذلك فريضة بطلع منها من على عينه ومن على يساره على حاله (قوله ثم قدر الارتفاع فامة) أي فامة
 الرجل الوسط اه باكير قال الرازي ثم قدر الارتفاع فامة رجل هو الصحيح اه

فهو لقوله عليه الصلاة والسلام لا تدخل للملائكة بيتا الى آخره) المراد بهم الذين ينزلون بالبركة لا الحفظة وعدم دخولهم لغير صاحب البيت من اتخاذ الصور فان قيل كيف (١٦٦) أجاز لمسلم صلى الله عليه وسلم التصاوير كما قال تعالى يعملون ما يشاء من

شعار يربون تابل والتابل صور الانبياء والصلحاء كانت تعمل في المساجد من نحاس ودرحام ليراه الناس فيعبدوا ثم عبادتهم أحب بان هذا يجوز ان يكون مما يختلف فيه الشرائع أو يقال المراد بالتابل ما لم يكن على صورة الحيوان لان التمثال أعظم من ذلك اه شرح مشارق (قوله وروى أن خاتم أبي هريرة كان عليه نياشين) المذكور في النهاية والعناية ان النياشين كانت على خاتم أبي موسى الأشعري (قوله وخاتم دانيال كان عليه أسد الى آخره) وسبب تصوير دانيال ذلك على خاتمه هو أن بخت نصر لما أخذ يتبع الصبيان ويقتلهم وولد دانيال ألقته أمه في غيضة رجاها أن يجوف قبض الله فصار له أسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يحمياه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه اه مغرب في دذل ووجد هذا الخاتم في عهد عمر رضي الله عنه اه مغرب (قوله لانها لاتعبد بدون الرأس) أي ولهذا الوصل الى تنوير أو يكون فيه فاركه لانه يشبه عبادته أو الى قد بديل أو شمع أو مرنج لا لعدم انتسبه اه ع (قوله أمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية

مروى عن أبي يوسف وقيل انه مقدر بقدر ما يقع عليه الامتياز وقيل مقدر بقدر ذراع اعتبارا بالسفرة وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى الموجب لكرهه وهو انفراد الامام بالمكان قال رحمه الله (وليس فوب فيه تصاوير) لانه يشبه حامل الصنم فيكرهه قال رحمه الله (وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو يحذائه صورة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب أو صورة ولا يشبه عبادتها فيكرهه وأشد ما كراهته أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم على عينية ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية أن كانا التمثال في مؤخر الظهر والقبلة لا يكره لانه لا يشبه عبادته وفي الجامع الصغير أطلق الكراهة قال رحمه الله (الأن تكون صغيرة) لانها لاتعبد اذا كانت صغيرة بحيث لاتدرك لاسطر والكراهة باعتبار العبادة فاذا لم يعبد مثلها لا يكره روى أن خاتم أبي هريرة كان عليه نياشين وخاتم دانيال عليه السلام كان عليه أسد ولبوة وبينهما رجل يلحسانه قال رحمه الله (أو مقطوعة الرأس) أي بمحورة الرأس بحيث يحيط بحيطه عليه حتى لا يبقى للرأس أثر أو يطل به بغيره أو يمشى فيه بذلك لا يكره لانها لاتعبد بدون الرأس عادة ولا اعتبار بانحيط بين الرأس والجسد لان من الطيور ما هو مطوق ولا بازالة الحجاب عن العينين لانها لاتعبد بدونهما قال رحمه الله (أو ليعرذى روح) أي أو كانت الصورة صورة غير ذي الروح مثل أن تكون صورة النخل وغيرهما من الاشجار لانها لاتعبد عادة وعن ابن عباس أنه رخص في تمثال الاشجار قال رحمه الله (وعدا لاى والتسبيح) أي بذكر معذلاتى والتسبيح باليد وهو معطوف على ما قبله من المكر وهات لاعلى ما يليه مما هو ليس بركوه وعن أبي يوسف ومحمد لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل وقيل يجمع على أى حنيفة لهما ما روى عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاى في الصلاة ولان فيه مراعاة لسنة القراءة والتسبيح ولاى حنيفة أن الاعد ليس من أعمال الصلاة قال عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة لشغلا وما روياه ضعيف ولتن ثبت فنه رجول على الابتداء وحين كان العمل مباح فيها ومراعاة سنة القراءة ممكنة بدونها يتطرق قبل الشروع فيها ومراعاة سنة التسبيح ممكنة أيضا بان يحفظ بقلبه ويضم الامام في موضعها لان المكر وهما العبد بالاصابع وبسبعة يسكنها بيده دون العمر بهما والحفظ بقلبه ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع والاختلاف في الكل واختلفو في عدا التسبيح خارج الصلاة فكرهه بعضهم ليكون أبعدهم من الرياء وأفسر من الاقرار بالقصور وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى رجلا يفعل ذلك فقال له عند ذكرك لتستغفر منها وقال في المستغنى لا يكره خارج الصلاة في الصحيح قال رحمه الله (لاقتل الحية والعقرب) أى لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة الحديث أى هريرة أنه عليه الصلاة والسلام أمر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب ولان في قتلها دفع الشغل وازالة الاذى فأشبهه داء الحمار وتسوية الحصى للصعود ومسح العرق ثم قيل انما تقتل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كالعقرب وأما اذا كان يحتاج فيه الى العلبطة والمشي ففقد الصلاة وذكر في المبسوط الاظهر أنه لا تفصيل فيه لانه رخصة كل شئ في الحدث والاستقام من البر والتوضي وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو لم يحلف أناهما لا يجوز قتلها وهو قول النخعي ومالك لقوله عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة لشغلا وقالوا لا ينبغي أن تقتل الحية البيضاء التي تمشى مستوية لانها من الجنان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفتين والابرة وابياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام علمه الجن أن لا يدحاوا بيوت أمتهم ولا يظهرها أنفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمه لهم والاولى هو الانذار

والاعتذار والامر للاباحة منه منفعتنا اه ع (قوله اقتلوا اذا الطفتين الى آخره) الطفية خوصة المقل والاسود العنكب من الحيات وهو أخبثها وميسر سواد كشمه الخطين على ظهره بطفتين والابرة القصير الذنب اه من خط الشرح

والاعذار فيقال لها ارجعي باذن الله ونحلي طريق المسلمين فان ثبت قتلها ولكن الانذار انما يكون خارج الصلاة وعلى هذا قال محمد رحمه الله قتل القبله في الملاءة أحب الى من دفنها واختار أبو حنيفة دفنها تحت الحصا روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وكرههما أبو يوسف لانه لا يخاف منها الاذى وكان عمر وأنس يقتلان القسمل قال رحمه الله (والصلاة الى الظهر فاعد يتحدث) ومن الناس من كره الصلاة الى قوم يصدقون أو نائم لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك ولنا ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد أن يصلي في الصبراء أمر عكرمة أن يجلس بين يديه ويصلي وعن نافع أنه قال كان ابن عمر اذا لم يجد سبيلا الى ساريه من سواري المسجد قال ليول ظهره وما روى من النهي محمول على ما اذاعوا أصواتهم بحيث يشوشون على المصلي ويقع العلق في صلاته وفي النائم اذا كان يظهر منه صوت فيصهرك من هوفي صلاته أو يجعل النائم اذا اتبها فاما في ذلك فلا بأس بها ألا ترى الى ما صرح من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت فائضة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وكذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان بعضهم يقرؤ القرآن وبعضهم يتذاكرون العلم والمواظبة وبعضهم يصالون ولم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولو كان مكرها لنهاهم عنه قال رحمه الله (والى معصف أو سيف معلق) ومن الناس من كره ذلك الا أن يكون السيف موضوعا على الارض لان السيف آلة الحرب وفيه بأس شديد فلا يليق تقديمه في حالة الابتهاج وفي استقبال المصنف تشبه بأهل الكتاب ولانه يشبه عبادته فيمكروه ونحن نقول انهم لا يعبدان وباعتبارها ثبتت الكراهة وفي استقبال المصنف تعظيمه وقد أمر نابه فصار كالأهل كان موضوعا وأهل الكتاب يفعلون ذلك للقرآن وهو مكروه عندنا بل مفسد وكلامنا اذا لم يكن للقرآن فلا يكون تشبههم وفي السيف قال الله تعالى وليأخذوا أسلحتهم واذا كان معلقا بين يديه كان أمكن لا خذ اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت العزة ترك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي اليها قال رحمه الله (أو شمع أو سراج) لانهم لا يعبدان والكراهة باعتبارها وانما تعبدوها الجفوس اذا كانت في الكافون وفيها الجرأ وفي التنوير فلا يكره التوجه اليها على غير ذلك الوجه قال رحمه الله (وعلى بساط فيه نصاب أو بران لم يجز عليها) لانه استهانة بالصورة فلا يكره والسمود عليها يشبه عبادتها فيمكروه وأطلق الكراهة في الاصل لما رويانا ولان موضع الصلاة معظم فيكون فيه نوع تعظيم للصورة بتعظيم ذلك البساط فيكره مطلقا ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو بساط مفروش لا يكره لانها تاداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت الصورة على الستارة تعظيم لها

فصل قال رحمه الله (كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها يقول أو غائط ولكن شرفوا أو غربوا وأراد بقوله شرفوا أو غربوا في المدينة وما حولها من البلاد لان قبلتهم بين المشرق والمغرب وفي الاستدبار روايتان في رواية يكره لما رويانا ولان فيه ترك التعظيم وفي رواية لا يكره لحديث ابن عمر أنه قال رقيت يوما على بيت أختي حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا حاجته مستقبل الشام مستدبرا للكعبة ولان فرجه غير مواز لها لما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط اليها والاحوط الاول لان القول مقدم على الفعل اذا الفعل يتطرق اليه الاعذار بخلاف القول فلا معارضة بينهما وقال الشافعي يجوز استقبال القبلة في البیان دون الصبراء والحجة عليه ما رويانا وكذا يكره لرأه أن توجه ولا هانحوا القبلة ليسول لما ذكرنا وان غفل وقعد مستقبل القبلة في الخلاء يستحب له أن يتحرف بقدر الامكان لقوله عليه الصلاة والسلام من جلس يسول قبالة القبلة فذكر وانحرف عنها بالجلالها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ويستحب له عند الدخول في الخلاء أن يقول اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث ويقدم رجلاه اليسرى وعند الخروج يقصد

(قوله لما روى الى آخره)

رواه أبو داود عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

لا تصلوا خلف النائم ولا

المحدث أخرجه باسناد

منقطع ولا يصح بغيره أيضا

اه عبد الحق (قوله وما

روى من النهي) رواه أبو

داود عن أبي السراج وانطوى

رفعه قال نهى أن يتحدث

الرجلان ويبيتهم أحد

يصلي ذكره في المراميل

اه (قوله لحديث ابن عمر

انه قال رقيت يوما الى آخره)

قال في المصباح رقيته أرقبه

من باب رقي رقياعودته بالله

والاسم الرقياعلى فعلي

والسرة رقية والجمع رقي

مثل مدي ومدي ورقيت

في السلم وغيره أرقى من

باب تعبير رقياعلى فعول

اه (قوله مستقبل الشام

مستدبر القبلة) وفي رواية

مستدبر بيت المقدس اه

(قوله وصلي في أي ساعة شاء إلى آخره) هي بالوقف خط الشارح رحمه الله وفي بعض نسخ الشرح بلو اه (قوة والتخلي) أي التفرقة
 اه با كبر (قوله لا تلهي بأخذ حكم المسجد) أي حتى يجوز بعبه اه ع (قوله وان ندبنا إليه إلى آخره) يعني أن كل مسلم مندوب لأن
 يتنق في بيته مسجدًا يصلي (١٦٨) فيه السنن والنوافل لكن ليس لحكم المسجد اه خلاصة في الفصل (قوله

رجله اليمنى ولا يتكضم ولا يبرق ولا يخطم ويسكت إذا عطس ويقول إذا خرج المسجد الذي أخرجه عن
 ما يؤذيني وأبقي ما ينفعني ويكره من الرجل إلى القبلة وإلى المصحف وإلى كتب الفقه في النوم وغيره قال
 رحمه الله (وعلق باب المسجد) لأنه يشبه المنع من الصلاة قال الله تعالى ومن أنظم ممن منع مساجد الله أن
 يذكر فيها اسمه وقال صلى الله عليه وسلم يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي
 ساعة شاء من ليل أو نهار وقيل لأبأس بالخلق في زماننا في غير أوان الصلاة صلاته لمصلحة المسجد وهذا هو
 الصحيح لأن الحكم قد يختلف باختلاف الزمان كما قلنا في منع جماعة النساء في زماننا لفساد أحوال
 الناس وقيل إذا تقارب الوقتان لا يخلق كل غروب والعشاء ونحو ذلك ويعلق بعد العشاء إلى طلوع
 الفجر ومن طأوع الشمس إلى الظهور قال رحمه الله (والوطء فوقه) أي فوق المسجد والبول والتخلي لأن
 سطح المسجد مسجد إلى عتات السماء ولهذا يصح اقتداء من سطح المسجد بمن فيه إذا تقدم على الإمام
 ولا يطل الاعتكاف بالعمود إليه ولا يحمل للجنب والحائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل
 هذه الأماكن فوقف على سطحها يحنث فإذا ثبت أن سطح المسجد من المسجد يجرهم مباشرة النساء فيه لقوله
 تعالى ولا تبشروهن وأنتم عما كفون في المساجد ولأن تطهيره من النجاسة واجب لقوله تعالى أن
 تطهروا بقية طوائف من العالمين والكفين والركع السجود وقال عليه الصلاة والسلام ينجسوا مساجدكم
 صياحه بكم الحديث وقال عليه الصلاة والسلام إن المساجد تزيى من النجاسة كما تزيى الجلود من
 النار فإذا كره التخصم فيه مع طهارته فالبول أخرى قال رحمه الله (لا فوق بيت فيه مسجد)
 يعني لا بكر ما لوطه والبول والتخلي فوق بيت فيه مسجد والمراد ما أعد للصلاة لأنه لم يأخذ حكم المسجد
 وإن ندبنا إليه حتى لا يصح الاعتكاف فيه إلا النساء واختلفوا في مصلي العيد والجنائز والأصح أنه
 لا يأخذ حكم المسجد وإن كان في حق جواز الاقتداء كل مسجد لكونه مكانا واحدا وهو المعبر في حق
 الاقتداء قال رحمه الله (ولا تنقشه بالحناء وما أذهب) أي لا يكره نقش المساجد بها وفيه إشارة إلى
 أنه لا يبرع عليه ومنهم من كره ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من أشرط الساعة تزين المساجد
 الحديث وقال عمر بن عبد العزيز زهدنا الكلمات خير من به رسول الوليد بن عبد الملك باربعين ألف
 دينار لترين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم المساكين أخرج من الأساطين ومنهم من قال أنه قرية
 لما فيه من تعظيم المسجد واحلال الدين وقد زخرت الكعبة بجماء الذهب والقضبة وسترت بالوان
 الديباج فنهض مالها وعندنا لأبأس به ولا يستحب وصرقه إلى المساكين أحب إلا أنه ينبغي له أن لا يتكاف
 لدقائق النقش في الحصراب فأنهم كرهوا لأنه يلهي المصلي وعليه يحمل النبي الوارد عن التزين أو على
 التزين مع ترك الصلاة بدليل آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام وقلوبهم خاوية عن الإيمان هذا إذا
 فعلهم من مال نفسه وأما المنولى فليس له أن يقبل ذلك من مال الوقف فان فعله ضمن لأنه ليس له أن
 يضيع مال الوقف وإنما يفعل ما يرجع إلى أحكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد لبقاء ضمن
 ذكره في الغاية وعلى هذا تحلية المصحف بالذهب والفضة لأبأس به وكان المتقدمون يكرهون شد
 المصاحف واتخاذ السبلها كي لا يكون ذلك في صورة المنع فأشبهه بفتح باب المسجد واه أعلم

(باب الوز والنوافل)

قال رحمه الله (الوز واجب) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله ورواه عنه يوسف بن خالد السعدي وهو

واختلفوا في مصلي العيد والجنائز والأصح أنه لا يأخذ حكم المسجد) أي مصلي العيد والجنائز اه وقال قاضيان رحمه الله في فتاوى في باب الرجل يجعل داره مسجدا ما نصه مسجد اتخذ لصلاة الجنائز أو لصلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وإنما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالإمام وإن كان منفصلا عن الصفوف أما قيل سوى ذلك ليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال أداء الصلاة لا غير وهو والجنائز سواء ويحجب هذا المكان كما يحجب المسجد احتياطا اه وقال الولول إلى رحمه الله في أول كتاب الوقف مسجد اتخذ للصلاة الجنائز أو لصلاة العيد يجب كما يجب المساجد لأنه مسجد وهذه مسألة اختلف المشايخ فيها واختار أن المسجد الذي اتخذ للصلاة

الجنائز الجواب فيه يجري على الإطلاق الذي اتخذ للصلاة العيد أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن فصل الصفوف الظاهر أما قيل بعد ذلك لا رقبا بالناس اه (قوله فان فعله ضمن إلى آخره) إذا خاف طمع الظلمة فيما اجتمع منه فلا بأس به حينئذ اه كنو

(قوله باب الوز والنوافل)

الظاهر من بيان الصلوات والقروضات وما يتعلق بها من بيان أوقاتها وكيفية أدائها والاداء الكامل والقاصر فيها شرع في بيان صلاة
هي دون الفرائض وفوق النوافل وهي صلاة الوتر ودلالة أنها قصدت هذا لما سبقت إيراد النوافل بعد هذا ليكون ذلك الواجب بين الفرض
والنفل كما هو حقه اهـ نهاية والنوافل جمع بالصلة وهي في اللغة الزيادة ومنه سمى النفل للزيادة على ما وضع الجمل عليه
وهو صلاة كلفة الله تعالى ومنه سمى ولد الولد نافلة وصيت صلاة النفل نقلا لأنها زيادة على الفرائض (قوله وروى عن جابر بن زيد
عنه أنه فريضة) أي وبه أخذ فر اهـ نهاية (قوله وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي هو سنة إلى آخره) وهي عندهما على رتبة
من جميع السنن حتى لا يجوز قطعها مع القدرة على القيام ولا على (١٦٩) المراحلة من غير عذر وتقتضي ذكره في

المحيط اهـ اختيار (قوله
وفي قوله تعالى حافظوا
على الصلوات والصلوة
الوسطى إشارة إليه) أي
إلى نفي الفريضة اهـ (قوله
ولا يؤذن له ولا يقام إلى
آخره) والجواب أن الأذان
والاقامة من شعائر
الاسلام فيقتض بالقرائن
المطلقة ولهذا لا يدخل
لها في صلاة العبد من اهـ
قارئ الهداية ومن خطه
(قوله وقال عليه الصلاة
والسلام إن الله زادكم
صلاة إلى آخره) فهذا
يبين أن وجوب الوتر كان
بعد سائر المكتوبات لانه
قال زادكم فأضاف إلى الله
لا إلى نفسه والسنن تنضاف
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم اهـ نهاية قال
شيخ الاسلام والاستدلال
بالحديث من ثلاثة أوجه
أحدها بالزيادة فإنها إنما
تتعلق على الشيء إذا كانت
من جنس المزيد عليه
لا يقال زاد في ثمنه إذا ذهب
هبة مبتدأة ولا يقال زاد


الظاهر من مذهبه وروى جابر بن زيد عنه أنه فريضة وروى نوح بن أبي مرزوق عن أبيه أنه سنة وقيل
بالتوفيق بين الروايات فأراد بقوله سنة طريقة أو ثبت وجوبه بالسنة وبقوله فرض فرضه اهـ
لا علم إلا أن الواجب فرض في حق المل دون الاعتقاد وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله هو
سنة الحديث الأعرابي أنه قال هل لي غير من قال لا إلا أن تطوع وهذا يتيقن الفريضة والوجوب ولأنه
عليه الصلاة والسلام صلى الوتر على الراحلة والفرض لا يؤدي على الراحلة إلا من عذر وفي قوله تعالى
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى إشارة إليه لا الوسطى لا تتحقق في الشفع وإنما تتحقق إذا كانت
الصلوات وترًا فتكون الوسطى يبر شفعين ولهذا لا يكره جاحده ولا يؤذن له ولا يقام ويحب القراءة في
كلها ولا يخيصة قوله عليه الصلاة والسلام الوتر حق على كل مسلم رواه أبو داود ودولة الحاكم هو على
شرط الحضارى ومسلم وقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترًا انفتاحه في الصحيحين
والامر وكلفة على وحق للوجوب وقال عليه الصلاة والسلام إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلاها
فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر والزيادة تكون من خمس المريد عليه ولا جائز أن تكون زيادة على النفل
لأنه غير محصور فلا تتحقق الزيادة عليه فتعير الفرض لكونه محصورا وهذا لا يتحقق
الأعلى المقدرات وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا قال الحاكم حديث صحيح وقد وثق يحيى بن معين استأذنا الحديث
أيضا وقال عليه الصلاة والسلام من نام من وتر أو نسيه فليقضه إذا ذكره الأمر بالوجوب ووجوب
القضاء فرع وجوب الاداء وقد ظهر فيه آثار الوجوب حيث يفرض ولا يؤدي على الراحلة من غير عذر
ولا يجوز بدو نية الوتر بخلاف التراخي والسنن الرواتب ولأنه يستحب تأخيرها إلى آخر الليل ولو كان
سنة تبع للعشاء لكره تأخيرها كما يكره تأخير سنها تعالىها والجواب عن غسكه بحديث الأعرابي أنه
كان قبل وجوب الوتر وفي قوله عليه الصلاة والسلام زادكم صلاة إلى أنه متأخر عن وجوب الصلوات
الخمسة وهو نظير قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محمد ما على طعام بطمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا
أو لحم خنزير وقد حرم به ذلك أكل كل ذي ناب من السباع وغيره وبدل على تأخيرها أنها لم تكن
الصلاة والزكاة والصيام وقال في آخره لا أريد على هذا ولا أنه نص فقال عليه الصلاة والسلام أفلم
إن صدق ولم يذكر الحج فدل على أنه كان قبل وجوب الحج فكذلك يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر فلا
يكون حجة وكذا قوله تعالى حافظوا على الصلوات يجوز أنها رت قبل وجوب الوتر فتكون وسطى في ذلك
الوقت وأما استدلالهم بقوله عليه الصلاة والسلام على الراحلة فغير مستقيم على أهلهم لأنهم
يرون الوتر فرصا على النبي صلى الله عليه وسلم ومن العجب أنهم يدعون جواز هذا الفرض على الراحلة
ثم يقولون في حق الزام خصه سبانه لو كان فرضا لما جاز على الراحلة كغيره من الفرائض وهذا تحكيم

(٢٢ - ريلبي اول) على الهبة إذا باع والمريد عليه واجب مكدا الزيادة والثاني أنه قال ألا وهي الوتر على سبيل
التعريف فكان في هذا دليل على أنه كان معلوما عندهم وزيادة التعريف زيادة وصف لا أصل وهو الوجوب والثالث أنه أمر
بأدائها والأمر بالوجوب اهـ نهاية (قوله ومن العجب إلى آخره) وقد ادعى السوي أن جوارحه عمل هذا الواجب على الراحلة من
حصانته صلى الله عليه وسلم صرح بذلك في باب صلاة التطوع من شرح - شرح المهذب وفي هذا دعوى توقف فإن مثل
ذلك يحتاج إلى نقل خاص ولم ينقل ثم قال بعده بقليل في شرح المهذب مذهبا أنه جائز على الراحلة في السفر كسائر النوافل سواء كان له
عذر أم لا وهذا قال جمهور العلماء قال أبو حنيفة وصاحبه لا يجوز إلا بعد دليلنا حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

يؤثر على حالته في السفر أخرجاه فالجواب منه كيف يجعل أولاته له على الرحلة من الخصائص ثم يجعله هناديلاً للجواز بالنسبة إلى الأمة وبما بهدم قدم اه (قوله ولنا ما روى عن أبي بن كعب إلى آخره) الشافعي عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخره فاذن فرغ قال عند فراغه سبحانه الملائكة القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن وقال الترمذي في حديث عائشة رضي الله عنها وفي الثالثة بقل هو الله أحد وأحد بالعذوتين وحديث الشافعي أصح اسناداً وقال الترمذي أيضاً من حديث الطرث عن علي رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في تسع سور من المفصل يقرأ في كل ركعة بثلاث سوراً آخرهن قل هو الله أحد اه عبدالحق (قوله في المتن) (١٧٠) وقت في ثالثته قبل الركوع أبداً بعد أن كبر أي رافعا يديه اه ع وهذه

لأدليل عليه وعن قول إن فعله عليه الصلاة والسلام يجوز أن يكون قبل أن يكتب عليه أو لا قبل العذر فلا يعارض القول وأعمالاً لا يكفر جاحده لأنه ثبت بخبر الواحد فلا يعرض شبهة وهو يؤدى في وقت العشاء فيكتفي بأذان وإقامة والتعجب القراءة في جميعه لقصور دليله فتراعى جهة التقليه فيه احتياطاً قال رحمه الله (وهو ثلاث ركعات بتسليم) وقال الشافعي إن شاء أوتر بواحدة وإن شاء بثلاث وإن شاء بخمس إلى إحدى عشرة أو ثلاث عشرة لقوله عليه الصلاة والسلام من شاء أوتر بركعة ومن شاء أوتر بثلاث الحديث وعن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهما بتسليم ولنا ما روى عن أبي بن كعب أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد وبقت قبل الركوع الحديث وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما وعن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام ما كان يوتر في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً ولو كان يفصل لقلت ثم يصلي ركعتين ثم واحدة وعن محمد بن كعب أنه عليه الصلاة والسلام ثلاثاً عن البتراء وعن ابن مسعود الوتر ثلاث كوتر النهار ثلاث ركعات صلاة المغرب وعنه ما أجزأت ركعة قط وحكي الحسن البصري إجماع السلف على أن الوتر ثلاث وما رواه الشافعي محمول على أنه كان قبل استقرار الوتر والدليل عليه ما رواه الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام قال لا توتر بأكثر من ثلاث أو تر أو سبع أو خمس الحديث والاعتبار بالثلاث جائز إجماعاً وكذا ما رواه مسلم عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها وأجمعنا على أنه يجلس على رأس كل ركعتين فعلم أن ذلك كان قبل استقرار الوتر لأن الصلوات المستقرة لا يخير في أعداد ركعاتها قال رحمه الله (وقت في ثالثته قبل الركوع أبداً بعد أن كبر) لما رويناه وهو مطلقاً جهة على الشافعي في قوله يفت بعد الركوع في النصف الأخير من رمضان وكذا قال عليه الصلاة والسلام الحسن حين علمه القنوت جعل هذا في ورك من غير فصل فيكون جهة عليه وليس في القنوت دعا موقوف لأنه مذهب بركة القلب فكذلك كره محمد رحمه الله قال في الخيف والخيرة يعني غير قوله اللهم أنا نستعينك إلى آخره اللهم هداً إلى آخره قال رحمه الله (وقرأ في كل ركعة مسة فاتحة الكتاب وسورة) لما رويناه قال رحمه الله (ولا يفتن لعبره) أي في غير الوتر وهو مروي عن عمر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وقال الشافعي يفتن في الفجر لحديث أنس بن مالك صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يفتن بعد الركوع في صلاة القعدة حتى فارق الدنيا وكذا أبو بكر وعمر وعثمان ولنا ما رواه البخاري ومسلم أنه عليه الصلاة والسلام قنت شهر ابدعو على

التكبير واجبة يجب صعود السهو يتركها لا مباحة تركها تكبيرات العبد كذا ذكره في هذا الشرح في باب صعود السهو اه (قوله) وليس في القنوت دعا موقوف الخ قال في البدائع وقال بعضهم الاصل في الوتر أن يكون فيه دعاء موقوف لأن الإمام ربما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فيفسد الصلاة وما روى عن محمد أن الترويت في الدعاء يذهب بركة القلب محمول على أدعية الماسن دون الصلاة لا كراه اه (قوله لأنه مذهب بركة القلب) أي ولأنه لا توفيت في القراءة بشيء من الصلوات فكذلك في دعاء القنوت اه (قوله) في المتن وقرئ كل ركعة منه بفاتحة الكتاب وسورة إلى آخره) ولكن لا ينبغي أن يقصر سورة معينة على الدوام لأن القصر هو مطلق القراءة بقوله فافروا ما تبسم من القرآن واتعبدن على الدوام يقضى إلى أن

يعتقد بعض الناس أنه واجب أو أنه لا يجوز ولكن لو قرأ بما ورد به الاثر أحب إلى يكون حسناً ولكن لا يوجب عليه لما ذكرنا قوم كذا في تحفة الفقهاء اه نهاية (قوله ولا يفتن لغيره إلى آخره)  ان نزل بالمسلمين نازلة قست الامام في صلاة الفجر وبه قال النووي وأحد قال الخافد بوجه غير الطحاوي إنما لا يفتن عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره السيد الشريف صاحب النافع في مجموعه وقال الشافعي هو سنة في الفجر ويقت في الصلوات كلها عند حاجة المسلمين إلى الدعاء قال لم يقل هذا أحد قبله لأنه عليه الصلاة والسلام لم يزل يحارب المشركين ولم يفتن في الصلوات قلت روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قنت في الظهر والعشاء الآخرة وفي البخاري عن أنس قال كان القنوت في المغرب والفجر وروى

عبد الله بن أحمد بن حنبل كل شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القنوت إنما هو في صلاة الفجر ولا يقتضي الصلوات الأخرى
والقنوت إنما كان يستنصر ويدعو المسلمين وعن ٤٠٠ في القنوت أنه كان يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف
بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وأنصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسولنا ويقاتلون أوليائنا
اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم (١٧٩) الجرمين بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم أنا نستعينك اه

سرد جي (قوله وقيل يصح

الامام) أي دون المقتدي

اه واختار مشايخنا بما عوراه

النهر الاخفاء في دعاء القنوت

في حق الامام والقوم جميعا

لقوله تعالى ادعوا ربكم

تضرعا وخفية وقوله

عليه الصلاة والسلام خير

الذكر الخسني اه بدائع

(قوله وفي نوادرنا) آخره

ليس في خطأ اشرح رحمه

الله (قوله ودلت المسئلة على

جواز الاقتداء بالشافعية

اذا كان يعتنق الى آخره)

لا كما قيل ان رفع اليدين

عند الركوع وعند الرفع

منه عمل كثير يفسد الصلاة

لان بعد العمل الكثير

لا يصح عليه اه عيني

(قوله ولا مضر فاعن القبلة)

أي انحرافا فاحشا ولا شك

انه اذا جاوز المعارب كان

فاحشا اه فاضحان (قوله

بالسلام هو الصحيح) ليس

في خطأ الشارح رحمه الله

(قوله كما لا يقتدي بامام قد

رعى الى آخره) ويرأى

الامام أنه لا ينتقض وضوءه

به صح الاقتداء لان طهارة

الامام صفة في حقه وهو

قوم من العرب ثم تركه وقال ابن عمر صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم
يقتنوا وقال ابن عباس القنوت في صلاة الفجر بدعة وروى في الخبر أنه عليه الصلاة والسلام قننت
شهرًا أو أربعين يوما يدعو على قوم فأنزل الله تعالى معاتباه ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم
أو يعذبهم فانهم ظالمون فتركه ولم يثبت عند الثقات أكثر من شهر قال رحمه الله (وينبع الموثم قانت
الوتر) أي ينبع المقتدي الامام القانت في الوتر في قنوته ويحكي هو والقوم لانه دعاء وقيل يصح الامام
ذكره في المفيد وقيل عند محمد يثبت الامام دون الموثم كالأيقرة والصحيح الاول لان اختلافهم في
الفجر مع كونه منسوخا لدليل على أنه يتابعه في قنوت الوتر لكونه ثابتا يقيف فصار كالنساء والتشهد والدعاء
بعده وتبسيحات الركوع والسجود وفي نوادر ابن رستم رفع الامام والمأموم صوتهما في قنوت الوتر
أحب الى قال رحمه الله (لا الفجر) أي لا يتابع الموثم الامام القانت في الفجر في القنوت وهذا
عند أبي حنيفة وعمر وقال أبو يوسف يتابعه لانه يتبع للامام والقنوت مجتهد فيه فصار كالكبيرات
العيزين والقنوت في الوتر بعد الركوع ولهما انه منسوخ على ما تقدم فصار كالو كبر خسا في الجملة
حيث لا يتابعه في النجاسة لكونه منسوخا ثم قيل يسكت وافق اليتابعه فيما يجب متابعته وقيل
يقعد تحقفا للخالفة لان الساكت شريك الداعي بدليل مشاركته الامام في القراءة والاول اظهر
لوجوب المتابعة في غير القنوت ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية اذا كان يعتنق في موضع
الخطاف بان كان يجدد الوضوء من الجملة والقصد ويفسل ثوبين المني ولا يكون شاك في ايمانه
بالاستثناء ولا مضر فاعن القبلة ولا يقطع وزنه بالسلام هو الصحيح وذكر أبو بكر الرازي اقتداء الخسني
عن مسلم على رأس الركعتين في الوتر يجوز ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده لانه
مجتهد فيه كما لا يقتدي بامام قد رعى فعل في هذا يجوز الاقتداء اذا صحت على زعم الامام وان لم تصح على زعم
المقتدي وقيل اداسم الامام على رأس الركعتين قام المقتدي وأتم الوتر وحده وقال صاحب الارشاد لا يجوز
الاقتداء بالشافعية في الوتر باجماع اصحابنا لانه اقتداء بالمتنزل والاول اصح لان اعتقاد الوجوب
ليس بواجب على الخسني ولو علم المقتدي من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كمن المرأة والذكر وما
أشبه ذلك والامام لا يدرى بذلك فهو رصلا على رأي الاكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان
الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدي تبعاه وبوجه الاول وهو الاصح ان المقتدي يرى
جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها قال رحمه الله (والسنة قبل
الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد هاربع) لما روى عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا وبعد ركعتين
وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه مسلم وأبو داود وابن حنبل وعن أبي
أيوب رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة
التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها أحب أن يصعد في بها على صالح فقلت أي كاهن
قراءة قال ثم قلت أتبسلية واحدة أم تبسليةتين فقال تبسلية واحدة رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي

مجتهد به وقيل لا يصح الاقتداء في فصل الرعاف والجمعة وبه قال اكثر الادارة احبهم ثم غاب عنه فالاصح صحة الاقتداء لجوازه فوضا
احتياطاً وحسن الظن به أو لى فان شاهدتة عوى انه من امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال مشايخنا صح الاقتداء به وقال أبو جعفر
وجملة لا يجوز كاحتملافهما في جهة القصر يمنع الاقتداء اه قسمة (قوله لان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الخسني) عبارة
بأكبر على الشافعي اه (فرع) اذا كان على رجل فائمة حديثة فافتح الصلاة ونسي الفائمة فقام انسان واقتدى به وهو يعلم أن
عليه فائمة حديثة فصلاة الامام تامة وصلاة المقتدي فاسدة لان عنده ان امامه على الخطا اه والواجب في الفصل الاول من آداب القضاء

وقال ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها اه راعدي قوله ولو طردتكم الجبل والمراد بالجبل جيش العدو اه كما في ادراك الفريضة (قوله ثم التي بعد الظهر) حتى لو انك صليت ركعتي على الكفر اه مستغنى (قوله ثم التي قبل الظهر) ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل العشاء اه قبة (قوله وذكر الحسن) هكذا هو بخط الشارح رحمه الله اه قوله والافضل في السنن الى آخره) اى والنوافل اه كافي وعزى في الغاية للموافي (قوله الا التراويح) لان في التراويح اجماع الصلابة اه نهاية (قوله ونسب لاربع) اى استحب اه ع (قوله وكره الزيادة على اربع بتسليمية) قوله بتسليمية ليس في خط الشارح اه (قوله والافضل فيهما رابع) اى اربعة اربعة وهو غير منصرف للوصف والعدل لانه معدول عن اربعة اربعة كثر ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة قاله العيني رحمه الله (قوله صلاة الليل منى منى الى آخره) قال في الاختيار واما قوله صلى الله عليه وسلم منى منى معناه والله اعلم انه يشهد على كل ركعتين فسمي منى وقوع الفصل بين كل ركعتين بتشبه

وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر يكون سنة كل واحد منهما اربعاً وروى ابن ماجه باسناده عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعاً بعد ان يصل بينهن وعن أبي هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل اربعاً واما ما سلم والاربع بتسليمية واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليميتين لا يعتد بهما من السنة وقال الشافعي بتسليميتين والجمعة عليه ما روينا وعن ابراهيم كان ابن مسعود يصلي قبل الجمعة وبعدها اربعاً لا يفصل بينهما بتسليم وروى نافع أن ابن عمر كان يصلي بالنهار اربعاً وقبل الجمعة اربعاً لا يفصل بينهما بتسليم وذكر الخوافي أن أقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فانه عليه الصلاة والسلام لم يدعهما في سفر ولا حضر ثم التي بعده الظهر فاهما متفق عليهما والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي لفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر وذكر الحسن أن التي قبل الظهر اكد بعد ركعتي الفجر والافضل في السنن ادؤها في المنزل الا التراويح وقيل ان الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه وهو الاصح لكن كلما كان أبعد من الزيادة وأجمع للنشوع والاخلاص فهو أفضل قال رحمه الله (وبدب الاربع قبل العصر) لما روى عن علي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي قبل العصر اربع ركعات وان شاء ركعتين وعن ابراهيم كانوا يستحبون ركعتين قبل العصر ولا يعتد بهما من السنة قال رحمه الله (والعشاء ونسبهم) أدنب الاربع قبل العشاء وبعده لان العشاء كالظهر من حيث انه لا يكبره التطوع قبله ولا بعده وقيل هو غير ان شاء صلى ركعتين وان شاء صلى اربعاً وقيل الاربع قول أبي حنيفة والركعة ان قوته ما بناء على اختلافهم في نوافل الليل قال رحمه الله (والسنة بعد المغرب) لما روى عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلاقوه تعالى انه كان ثلاثين غموراً قال رحمه الله (وكره الزيادة على اربع بتسليمية في نفل النهار وعلى ثمان ليلاً) اى بتسليمية واحدة لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد عليه ولولا الكراهة لزد تعليم الجواز وقد جاء في صلاة الليل الى ثمان فانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي خمسا بتسليمية واحدة وسعادتة واحدى عشرة وتأويله انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي خمس ركعات منها قيام الليل وثلاث وتر وفي السبع اربع قيام الليل وثلاث وتر وفي التسع ست قيام الليل وثلاث وتر وفي احدى عشرة ثمان قيام الليل وثلاث وتر وفي رواية وثلاث عشرة قبل تأويله ثمان منها قيام الليل وثلاث وتر وركعتا سنة الفجر وفي المبسوط والاصح ان الزيادة لا تكرر ملأ فيها من وصل العبادة وهو أفضل وقال أبو يوسف ومحمد لا يزيد بالليل بتسليمية واحدة على ركعتين قال رحمه الله (والافضل فيهما رابع) اى الافضل في الليل والنهار اربع اربع وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الافضل في الليل منى منى وفي النهار اربع اربع وعنده الشافعي فيهما منى منى ولهما ما روى عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال صلاة الليل منى منى وادى حنيفة ما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بالليل اربع ركعات لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن رواه مسلم وابن ماجة وروى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لئن عليه الصلاة والسلام كان يصلي الضحى اربع ركعات لم يفصل بينهما بتسليم واما تقدم من حديث أبي أيوب وغيره في سنة الظهر والجمعة ولا أدوم بحرية يكون أكثر من مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لو تكرر ان يصلي اربعاً بتسليمية لا يخرج عنه بتسليميتين وعلى العكس يخرج وحديث الباقى لم يثبت عند أهل النقل ولش ثبت فعناه شفع لاوتر ولا تراويه ابن عمر وقد تقدم انه كان يصلي اربعاً بتسليمية واحدة والراوى اذا فعل بخلاف ما روى لا تدر روايته حجة ولا يمكن الاعتبار بالتراويح لانه يؤدي بجماعة قبحا في جهة التخفيف

ويؤيده ما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي اربعاً قبل العصر يفصل بينهما باللائكة المقرئين ومن تيسرنا نابعهم من المسلمين والمؤمنين قال الترمذي معناه الفصل بينهما بالشهاد اه

(قوله في المستن وطول القيام أحسن كثرة السجود إلى آخره) قال صاحب الميسر طول القيام أشق على المستن من كثرة الركوع والسجود وقد سئل عن أفضل الأعمال فقال أحسنها أي أشقها على البدن قلت ذكر في الزيادة أن السجود أصل في الصلاة والقيام وسيلة لأجل الترويض للسجود من القيام حتى قالوا لما عجز عن السجود يقطع القيام فيقف دو يومين للركوع والسجود إذا سجود غاية الطهارة الخشوع لله تعالى بوضع الجبهة على الأرض ولهذا الوجه على الأرض لغزائه تعالى يكفر ولو قام أو ركع لا يكفر وكيف يكون الوسيلة أفضل من الأصل وإن كان الفضل بالاشتراك على صاحب الميسر قال ركوع تطويل أشق من القيام والسجود اه غاية وأما كون تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع للحديث أبي هريرة (١٧٣) رضي الله عنه أنه عليه الصلاة

والسلام قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد رواه مسلم وأما مع القيام عليه لا فيه سجدين عبادتين وهما القيام وقراءة القرآن اه غاية وعن أبي يوسف إن كان له وردين من القرآن يقرأه في الصلاة فكثرة السجود أحب أي وقيل ولا طول القيام اه غاية ونهت أكثر العلماء إلى طول القيام أقصر من طول الركوع والسجود وأكثرهما ثم اطاعة السجود فقل جماعة من العلماء تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل من طول القيام حكاه الترمذي والبخاري وقوم سواهم ما وجدوا ابن حنبل فيهما اه غاية وحذف قوله وتكثير السجود سنة في آخره قال قاضيت في الفصل الذي عقد في المسجد قبيل كتاب الصلاة ويصلي في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في

تسبيرا قال رحمه الله (وطول القيام أحسن كثرة السجود) لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولأن القراءة تكثر طول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ولأن القراءة تركن فكان اجتماع أجزائه أولى وأفضل من اجتماع ركن وسنة وتحية المسجد سنة وهي ركعتان قبل أن يقعد لقوله عليه الصلاة والسلام إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وأداء الفرض ينوب عن التنية ويستحب للتوسعي أن يصلي ركعتين عقيب الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وحيث له الجنة وصلاة الضحى مستحبة وهي أربع ركعات فصاعدا لما روت عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الضحى أربع ركعات ويقرأ فيها ما شاء قال رحمه الله (والقراءة فرض في ركعة في الفرض) لما لم يبين محل القراءة عبر عنها بالفرض لما صله أن القراءة فرض في ركعتين منها غير متعنتين حتى لو لم يقرأ في الكل أو قرأ في ركعة منها لا غيرت فسد صلاته وهي واجبة في الأولين حتى لو ترك القراءة مع ما قرأ في الآخرين تجوز صلاته ويجب عليه سجود السهو وقال الشافعي هي فرض في الركعات كلها لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك في ثلاث منها اقامة للذكر مقام الكل تسبيرا وقارروا في ركعة منها وهو قول الحسن البصري لأن الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن أعما وجبها في الثانية استدلالا بالأولى لأنها مبتدأة كل من كل وجه وأما الآخرين فيفارقانها في حق السقوط في السفر وفي معة القراءة وقد رهاهما لا يلحقان بهما وفيه أثر على وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالوا قرأ في الأولين وسبح في الآخرين وكفي بها قدوة والصلاة قمار يروى مد كورة مصر يحاسب صرف إلى الكاملة منها وهي الركعتان عادة كن حلف لا يصلي صلاة بخلاف ما إذا حلف لا يصلي وهو مخير في الآخرين إن شاء سجد ثلاث تسبحات وإن شاء سكنت قدرها وإن شاء قرأ الفاتحة اه أن الأفضل أن يقرأ الله عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيها ما لا يجب سجود السهو يركعها في طاهر الرواية قال رحمه الله (وكل النفل والوتر) أي القراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر أما النفل فلأن كل شفع منه صلاة على حدة والقيام إلى الثالثة بجملة تحريمه مبتدأ قوله هذا لا يجب بالتحريمية الأولى الركعتان في المشهور عن أصحابنا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل فعدة منه ويستفتح في الثالثة ولا يؤثر فساد الشفع الثاني في فساد الشفع الأول وتفسد صلاته بترك الفعدة في الشفع الأول عند محمد وزفر وهو القياس فصار كل شفع بمنزلة صلاة القبر واعا استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف فيما إذا صلى أربع ركعات ولم يقعد إلا في آخرها حيث قال لا تفسد صلاته وكذا الست والثمان في الصحيح

كل مرة اه (قوله وقال ذكر في ركعة منها وهو قول الحسن البصري إلى آخره) وقال أبو بكر الاصم وسفين بن عيينة ليست بفرض أصلا وليس بصحيح لو روي الأمر اه عيني قوله ليست بفرض إلى آخره أي واعا هي سنة كسائر الأدكار ولأن معنى الصلاة على الأفعال دون الأقوال الأثرى أن العاجز عن الأفعال لا يحاطب بالصلاة بخلاف العكس بخلاف التكبير الأولى فانها لا يؤتى بها في الصلاة اه نهاية (قوله لكن أعما وجبها) لفظة اعما ليست في خط اشارح اه ولهذا لا يجب في التحريمية الأولى الركعتان في المشهور هذا إذا قرأ أربع ركعات حتى يحتاج إلى التقييد بالمشهور فاما إذا شرع في التطوع عطلى النية لا يلزمه أكثر من ركعتين بالاتفاق في جميع الروايات كذا في المحيط اه نهاية ومثله في مبسوط شيخ الاسلام وغيره اه قوله إلى التقييد بالمشهور واحتراز عاروي عن أبي يوسف أنه يلزمه أربع وقد جعل صاحب الجمع غير مذهب أبي يوسف اه

(قوله وأما الورق فلا احتياط) أي لا حسنة عندهما فتجب القراءة في الكل نظر إليه وبالنظر إلى مذهبه لا يجب فوجب احتياطاً اه رازي
 (قوله في المتن ولزم النقل بالشروع) أي سوءه كان صلاة أو صوما اه ع (قوله وروى عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه إلى آخره) قال العيني
 رحمه الله وقال زفر وهو رواية (١٧٤) عن أبي حنيفة أنه لا يلزم بالشروع في هذه الأوقات اعتباراً بالشروع في

وجهه أن الله - عذرت نرضاها وهو الحتم والخروج من الصلاة ولهذا لم تكن فريضاً في الفرائض
 إلا في آخرها فإذا قام إلى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن أو أن الخروج من الصلاة لم يبق القعدة فريضة
 بخلاف القراءة فإنها ركع مقصود بنفسه فلا تتركه تفسده - لانه وأما الورق فلا احتياط على ما بينا
 قال رحمه الله (ولزم النقل بالشروع ولو عند الغروب والطلوع) وقال الشافعي لا يلزمه لأنه
 متبرع ولا روم على المتبرع ولما أن المؤدى قرينة فوجب صيغته عن البطان لقوله تعالى ولا تبطلوا
 أعمالكم ولا يمكن ذلك إلا بزم المضى فيه فصار كاللحج والعمرة فإذا لم يمتضى وجب عليه القضاء
 بالفساد على ما أتى عليه في كتاب الصوم أن شاء الله تعالى وقوله ولو عند الغروب والطلوع أي يلزم
 بالشروع ولو كان الشروع عند غروب الشمس وطلوعها وهو ظاهر - الراوية وروى عن أبي حنيفة
 أنه لا يلزمه اعتباراً بالشروع في الصوم في الأوقات المكرهة حيث لا يجب عليه القضاء بالفساد
 وجهه أنه هو الفرق بينهما أنه يسمى صائماً بقس الشروع في الصوم حتى يمتنبه الخلاف في عينه
 أن يصوم فيصوم من تكبأ لله فيجب إبطاله ولا يصبر من تكبأ لله فينبذ الشروع في الصلاة لأنه
 لا يسمى مصلحاً حتى يتم ركعة ولهذا لا يمتن به في عينه أن لا يصلي والمنهي عنه هو الصلاة ولم توجه - قبل
 تمام الركعة فصار كما إذا سر أن يصوم في الأوقات المكرهة أو يصلي فيها وهذا لأنه لا كراهية في الالتزام
 قولاً فيجب صيغته قال رحمه الله (وقضى ركعتين أو يقرأ أربعاً أو تسعة بعد القعود الأول أو قبله) لأن كل
 شفع من صلاة التطوع صلاة على حدة والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمه بمبتدأة فيلزمه به فساد لا يوجب
 فساد الشفع الأول لأنه قد تم القعود يلزمه قضاء الشفع الثاني لصحة شروعه فيه وإن أفسده قبل
 القعود الأول يلزمه قضاء الشفع الأول لصحة شروعه فيه ولا يلزمه الثاني لعدم شروعه فيه وعن أبي
 يوسف أنه يلزمه قضاء الأربع اعتباراً للشروع بالنذر ولو قصد في الأول وسلم أو تكلم لا يلزمه شيء لأن
 الشفع الأول قد تم بالقعود الثاني لم يشرع فيه وعن أبي يوسف أنه يلزمه قضاء الأربعين لأن بيته
 قاربت بسبب الوجوب فيلزمه ما نوى اعتباراً بالنذر فإن من قال لله على صلاة ونوى الأربع يلزمه ما نوى
 لا اعتباراً لنية بالسبب وجه الظاهر أن الشروع ملزم ما شرع فيه وما لا حصه له إلا به ولا تعلق لأحد
 لشفعين بالآخر وهذا لأن السبب هو الشروع ولم يوجد الشروع في الشفع الثاني ما لم يقم إلى الثالثة
 فلم تقترن النية بالسبب وإما هي مجرد النية وهي لم تؤثر في الإيجاب بخلاف ما ذكر من النذر لأن
 السبب هو النذر فاقتران النية به مؤثر وسنة الظهر مثلها لأنها نافذة وقيل يقضى أربعاً لأنها عسرة
 صلاة واحدة ولهذا لا يصلي في القعدة الأولى ولا يستفتح في الثالثة ولا يطل شفعته بالانتقال إلى
 الشفع الثاني بعد العلم بالبيع ولا يطل خيار التحريم به وكذا الخلو لا تصح ما لم يقصرغ الأربع حتى لو
 دخلت امرأته وهو يصلي سنة الظهر فانتقل إلى الشفع الثاني بعد دخولها لا يلزمه كمال المهر لأنها
 صلاة واحدة كالظهر قال رحمه الله (أو لم يقرأ في شيء أو قرأ في الأولين أو الآخرين) أي قضى
 ركعتين إذا صلى أربع ركعات ولم يقرأ في شيء أو قرأ في الأولين أو الآخرين لا غير أما
 إذا لم يقرأ في شيء إلا أن الشفع الأول فسد بترك القراءة فيقضيه ولم يصح شروعه في الشفع الثاني
 عند أبي حنيفة ومحمد لفساد الأول فلا يقضيه وأما إذا قرأ في الأولين ولم يقرأ في الآخرين فلا
 الشفع الأول قد تم وصح شروعه في الشفع الثاني ثم سد بترك القراءة فيه فيقضيه وأما إذا قرأ في
 الآخرين فقط فلا أن الشفع الأول قد سد بترك القراءة فيه فيقضيه ولم يصح شروعه في الشفع الثاني

أو يوم الجمعة (قوله) في سنتين وقضى ركعتين
 زفر أبو يعقوب (قوله) أي
 الأدب الذي شرع فيه
 اه ع (قوله) بعد القعود
 الأول أي وبعد الشروع
 في الشفع الثاني في هذه
 الصورة يلزمه قضاء الشفع
 الثاني لا يتفق لأن الشفع
 الأول قد تم بالتعود وكل
 شفع من النقل صلاة على
 حدة وهذا لما ذكره
 هو معنى قول الشارح لأن
 كل شفع إلى آخره اه قوله
 بالافتقار ويذكر الشارح
 خلافاً في هذه الصورة كما
 ترى إذ وجهه وساق
 الخلاف في الصورة الثانية
 وهي ما إذا أفسده قبل
 القعود وجهه أن الخلاف
 ظاهر اه قوله وعن أبي
 يوسف أنه يلزمه قضاء
 الآخرين (قوله) في بدائع
 دوى بشر بن الوليد فبين
 فقد التطوع ينوي أربعاً
 ثم أفسده قضى أربعاً بعد
 أبي يوسف ثم يرجع عنه
 ويأبى قضى ركعتين وروى
 بشر بن لا هري التميمي وروى
 عنه أنه قال فيمن انتفع
 ما نوى عندنا يلزمه
 ما فسح ذلك عندنا وان
 ركعة وروى عن
 أنه قال إن نوى أربع

ركعة ثم نوى ركعة واحدة ولا يلزمه بالسدر ما نواه وإن كثر اه (قوله أي قضى) عندهما
 ركعتين) هكذا هو جحد الله - حواذى في غالب نسخ هذا الشرح قضى ركعتين أي إذا صلى إلى آخره وهو تصرف من السائح غي
 صحيح فإن قولاً انصنف سابقاً وقضى ركعتين شامل لخمس مسائل اه

(قوله ولو قرأ في الأولين وأحدى الآخرين) يشمل صورتين اه (قوله ولو قرأ في الآخرين وأحدى الأولين) يشمل صورتين أيضا اه
 (قوله ولو قرأ في احدى الأولين وأحدى الآخرين) يشمل أربع صور (قوله ولو قرأ في احدى الأولين لا غير) يشمل صورتين وكذا قوله
 ولو قرأ في احدى الآخرين اه (قوله يلزمه قضاء الأولين عندهما) لان شروع في الثانية لم يصل لتركه القراءة في الأولين اه (قوله وعند
 أبي يوسف بقضى أربعاً) اذ لعدم بطلان الترية عنده اه (قوله ولا يصل الى آخره) هذا لفظ الحديث اذ عني (قوله من غير تحقيق
 لمخيه) أي لان باب النقل أوسع اه ع (قوله وينقل قاعدة مع القدرة) التي (١٧٥) بضم الشا مع قدرة القيام

اه (قوله ابتداء وبناء)
 يجوز أن يكونا حالين بمعنى
 مبتدئا وبنائا ويجوز أن
 ينتصب على الظرفية أي في
 حال الابتداء وحالة البناء
 اه ع وكب ما نصه وكذا
 في النذر اذ لم ينص على صفة
 التيام في التصحيح اه كدور
 (قوله ومن صلى قاعا فله
 نصف أجر القائم) ومن صلى
 قائما فله نصف أجر القاعد
 قال النووي قد العلماء هذا
 في المسألة أما الفرض فلا
 يجوز ان يعود فان عجز لم
 ينقص من أجره اه واستدلوا
 له حديث البخاري في
 الجهاد اذا مرض العبد
 أو سافر كتبه مثل ما كان
 يعمل مقيما صحيا ثم هو
 صلى الله عليه وسلم شخص من
 من ذلك في حديث مسلم
 عن ابن عمر حدثت أنه صلى
 الله عليه وسلم قال صلاة
 الرجل قاعا نصف صلاة
 القائم فأنشبه فوجدناه
 يصلي جالسا قال حدثت
 يا رسول الله أنت قلت صلاة
 الرجل قاعا على النصف
 من صلاة القائم وأنت لم

عندهما قال رحمه الله (وأرسلوا قرأ في احدى الأولين وأحدى الآخرين) أي قضى أربعاً إذا
 صلى أربع ركعات وقرأ في ركعة من كل شفع وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يلزمه
 قضاء ركعتين وهذه المسألة تنقسم الى ثمانية أقسام والاصل فيها عند محمد رحمه الله أن ترك القراءة في
 الأولين أو في احدهما يبطل الترية إذا قيد الركعة بسجدة فلا يصح البناء عليها وعند أبي يوسف
 رحمه الله ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان الترية لان القراءة ركن رائد بدليل وجود
 الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الأمام والآخرين والمقتدى ولهذا من عجز عن القراءة دون الأفعال يلزمه
 الصلاة على العكس لا يلزمه لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا تبطل الترية فيصح
 شروع في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله ترك القراءة في الأولين يوجب بطلان الترية
 لاجتماع الامتعة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدهما عتلف فيه حكما يبطلانها في حق لزوم
 القضاء ويقامها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطا فاذا ثبت هذا فنقول اذ لم يقرأ في الأربع بقضى
 ركعتين عندهما لان الترية بطلت بترك القراءة في الأولين فلم يصح شروع في الشفع الثاني وعند
 أبي يوسف بقضى أربعاً لان الترية لا تبطل بترك القراءة عنده فصح شروع في الشفع الثاني في قضى
 الكل ولو قرأ في الأولين لا غير بقضى الآخرين بالاجماع لخصه الأولين وفيما اذا اثنى بين بعد شروع
 فيها ولو قرأ في الآخرين فعلية قضاء الأولين بالاجماع لان الترية قد بطلت بترك القراءة فيهما
 فلم يصح الشروع في الشفع الثاني عندهما وعند أبي يوسف يصح شروع فيه لكن لما قرأ فيهما عتلتا
 ولو قرأ في الأولين وأحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع ولو قرأ في الآخرين وأحدى
 الأولين فعليه قضاء الأولين بالاجماع وقد مر وجهه ولو قرأ في احدى الأولين وأحدى الآخرين
 فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف يقضى أربعاً واما محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف الرواية عنه ولم يرجع محمد عنهما واعتمد المشايخ قول محمد وكذا لو قرأ في احدى الأولين
 لا غير وعند محمد يقضى الأولين فيهما لما قلنا ولو قرأ في احدى الآخرين يلزمه قضاء الأولين عندهما
 وعند أبي يوسف يقضى أربعاً ولو قرأ في احدى الأولين أو في احدى الآخرين قضاء عن الشفع الاول وقرأ فيه
 لا يصح كون قضاءه ادى الكل بترية واحدة فلا يكون البعض قضاء عن البعض قال رحمه الله
 (ولا يصل بعد صلاة مثلها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصل بعد صلاة مثلها واحتلفوا في تفسيره
 فقيل معناه لا يصل ركعتان بقراءة ركعتان بعير قراءة روى ذلك عن عمرو بن دينار وسعيد بن جبير
 لفرض القراءة في ركعات النقل كلها وقيل كانوا يصلون الفريضة ثم يصلون بعد هاتئها يطلبون بذلك
 زيادة الاجرة فنها عن ذلك وقيل هو نهي عن إعادة المكتوبة بمجرد نومهم الفساد من غير تحقيق لمخيه
 من تسلط الوسوسة على القلب قال رحمه الله (وبتأمل قاعدة مع القدرة على القيام ابتداء وبناء) أما
 الابتداء فله عليه الصلاة والسلام من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعا فله نصف أجر القائم

قاعا قال أجل ولكن لست كأحدكم هذا وفي الحديث صلاة القائم على النصف من صلاة القاعد ولا تسلم الصلاة قائما تسوغ
 الا في الفرض حالة العجز عن القعود وهذا حينئذ يعكس على جملهم الحديث على النقل وعلى كونه في الفرض لا يستقط من أجر
 القائم شيء والحديث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما ينفرد كتابه مثل ما كان يعمل مقيما صحيا وانما عاقبه المرض عن أن
 يعمل شيئا أصلا وذلك لا يلزم احتساب ما صلى قاعا بالصلاة قائما لجوار احتسابه ثم فأنتم بكل له كل عمله من ذلك وغيره فلا ولا
 فللعارضة قاعة لا تجوز لا تجوز النافذة قائما ولا أعلم في فقهنا اه فتح القدير (قوله فله نصف أجر القائم) قال في المنتقى رواه الجماعة
 الامس لها اه غايه

(قوله في غير حالة العذر) أي انفي حالة العذر تساوى صلاة القاعد وصلاة القائم اه غايه (قوله عليه الصلاة والسلام صلاة القائم على النصف من صلاة القائم الامن عذر) رواه أبو بكر بن أبي شيبة في سننه اه غايه (قوله واختلفوا في كيفية القعود في غير حالة التشهد الخ) أما في حالة التشهد فيقعد كما في سائر الصلوات اجاعا نقله في القايه في باب صلاة المريض عن النخعي اه (قوله فروى عن أبي حنيفة أنه يحرم فيه) أي ولا يلزمه الاية قائما حيث لا تحوز من غير عذر لأن القعود قيام حيث حوزة اقتداء القائم به بخلاف الموقوف اه غايه (قوله إن شاء احتجني وإن شئت ربيع إلى آخره) ووجه الترتيب والاحتيا في حالة القراءة التفرقة بين حالة القراءة وحالة التشهد اه غايه ووجه من قال يجلس كيف شاء لأنه لما قطت القيام سقطت هيئته اه غايه (قوله لانه عهد مشروط في الصلاة) دون غيرها فكانت أولى اه غايه (قوله وهو أن يقعد بعدما أحرم قائما إلى آخره) أي يشرع قائما وصلى بعضها ثم كملها قاعدا اه ع وفي المحيط لو انتزع التطوع قائما وأتمه قاعدا بعد زجر وكذا في غير عذر عنده ولو توكأ على عصا أو حائط بغير سدر لا يكره عنده وعندهما يكره قال ولا يلزمه القيام في السدر المطلق كالتابع في الصوم قال وهو الصحيح ولو نذر صلاة وهو راكب فقد ذكر الكرخي (١٧٦) أنه يجوز إذا هاراكبا وفي الأصل لو نذر أن يصلي قفلا راكبا لم يجزه

ولم يفصل بين ما إذا كان لتأديرا بكاء على الدابة أو على الأرض قالنا مطلق الصلاة ينصرف إلى الصلاة المعهودة الكاملة والصلاة بالاية ناقصة وهذا دليل بأن المتع لأجل الأية بخلاف مجبنة التساوية أو السماع وقد يتحقق نيت منه راكبا فيلزمه كذلك فإن قيل سبب وجوب المنذور أيضا النذر وقد كان على الدابة كالسلاوة قلت النذر لا يتعلق بالزمان والمكان بدليل أنه يؤبى في أوقات الكراهة وآتاه فيها لا يجزئه قضاء العصر عند الغروب اه غايه قال ابن العربي وقدم في الوارد أن ينفل على جنبه قلت وهذا مذهبنا ولا ينفل قاعدا بالاية ذكرهما في زيادات اه غايه ولو اتخضا قاعدا ثم قام بجوارقهما على عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتي التطوع قاعدا فيقرأ أو رده في أدنى عشر آيات ونحوها تمام الحديث وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية ومحمد بن قال إن التحريم المنعقدة للقعود لا تكون منعة للقيام حتى إن المريض إذا قدر على القيام في أثناء الصلاة فسدت عنده فلايتها قائما لم يخالف في الجوارح لأن تحريمه للتطوع لم تنعقد للقعود والبيتة بل للقيام لانه أصل هو قادر عليه ثم جازله شرعا تركه بخلاف المريض لا لا يقدر على القيام فما انعقدت إلا للدور وحديث عائشة السابق يدل على هذا الاعتبار اه فتح القدير (قوله والفرق بينه وبين النذر إلى آخره) إذا نذر على صفة القيام أما إذا لم ينص فهو كالنفل كما تقدم عن النخعي يؤيده في الكافي اه (قوله فلما أرماء النزول واستقبال القبلة تنقطع عنه النافلة إلى آخره) أي لمنسقة النزول اه غايه (قوله أو يتقطع هو عن القافلة) أي لا يمتنع أن يتقطع هو عن القافلة وأما القرائن فمختصة بوقت اه غايه

والمراعاة النقل في غير حالة العذر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الامن عذر والفرص لا يجوز أن يصلي قاعدا من غير عذر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن حصن صل قائما فان لم تستطع فقاعد الحديث فتعين النقل مراد مع القدرة على القيام ولأن الصلاة غير موضوع فربما يشق عليه القيام بخلاف تركه كى لا يتركه أصلا واختلفوا في كيفية القعود في غير حالة التشهد فروى عن أبي حنيفة أنه يحرم أن شاء احتجني وإن شاء تربع وإن شاء قعد كما يقعد في التشهد وعن أبي يوسف أنه يحتمل ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في آخر عمره محتجيا وعن محمد أنه يترجع وعن زفر أنه يقعد كما يقعد في حالة النسيء لانه عهد مشروط في الصلاة وهو المختار وأما الباسم وهو أن يقعد بعدما أحرم قائما فلا بد أن لا يقيم ليس بركن في النقل بخلاف تركه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز وهو القياس لأن الشروع ملازم عندنا فاشبه النذر ولا يبيح حنيفة أن الواجب بالقرينة صيانة ما مضى فلا يلزمه إلا ما يصح التحريم وتحريمه التطوع نصح من غير قيام أذهو ليس بركن فيه ولأن ترك القيام يجوز في الابتداء فالبقاء أسهل كما في كثير من الأحكام ولا فرق بين أن يفعد في الركعة الأولى أو في الركعة الثانية دل عليه إطلاقه في الكتاب والفرق بينه وبين النذر أن الوجوب في السدور باسم الصلاة وهو ينصرف إلى هذه الأرض كان من القيام والقراءة والركوع والسجود فلا يجوز الإخلال بها في الشروع وحب بالتحريم وهي لا توجب القيام على ما قدمناه قال رحمه الله (ورا كما خارج المصروميا إلى أي جهة توجهت دابته) أي ويتنفل راكبا لحديث جابر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته التوافل في كل جهة لكن يخفف السجود من الركوع ويؤي أيماء ولأن التوافل غير مختصة بوقت فلا يلزمه النزول واستقبال القبلة تنقطع عنه النافلة أو يتقطع هو عن القافلة وأما القرائن فمختصة بوقت اه غايه

قلا

عند الغروب اه غايه قال ابن العربي وقدم في الوارد أن ينفل على جنبه قلت وهذا

مذهبنا ولا ينفل قاعدا بالاية ذكرهما في زيادات اه غايه ولو اتخضا قاعدا ثم قام بجوارقهما على عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتي التطوع قاعدا فيقرأ أو رده في أدنى عشر آيات ونحوها تمام الحديث وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية ومحمد بن قال إن التحريم المنعقدة للقعود لا تكون منعة للقيام حتى إن المريض إذا قدر على القيام في أثناء الصلاة فسدت عنده فلايتها قائما لم يخالف في الجوارح لأن تحريمه للتطوع لم تنعقد للقعود والبيتة بل للقيام لانه أصل هو قادر عليه ثم جازله شرعا تركه بخلاف المريض لا لا يقدر على القيام فما انعقدت إلا للدور وحديث عائشة السابق يدل على هذا الاعتبار اه فتح القدير (قوله والفرق بينه وبين النذر إلى آخره) إذا نذر على صفة القيام أما إذا لم ينص فهو كالنفل كما تقدم عن النخعي يؤيده في الكافي اه (قوله فلما أرماء النزول واستقبال القبلة تنقطع عنه النافلة إلى آخره) أي لمنسقة النزول اه غايه (قوله أو يتقطع هو عن القافلة) أي لا يمتنع أن يتقطع هو عن القافلة وأما القرائن فمختصة بوقت اه غايه

(قوله لا يجوز على الدابة الا للضرورة الى آخره) وهي ان يخاف على نفسه من نزوله او على الدابة من سبب اولي او كونه في موضع
 قال في المحيط يغيب وجهه في الايجد مكانا جافا او كانت الدابة جوارزا ولا يمكنه ركوبها الا بعدا وكان شيئا كبيرا الوزن لا يمكنه
 ان يركب فلا يجرد من عينه على الركوب فتجوز الصلاة على الدابة في هذه الاحوال ولا يلزمه الاعانة بعدد والعدر قال المرحوماني
 فكأن سقط الاركان عن الركاب يسقط استقبال القبلة قلت الاركان تسقط الابدل بخلاف الاستقبال ولهذا اذا جهز عن البدل يسقط
 عنه الاداء اه غاية قوة في هذه الاحوال اي اذا كانت واقفة لا سائرة اه (قوله وما شرع فيه فافسده) المراد من نفي الجواز في الذي
 شرع فيه ثم افسده الكراهة لان الواجب بالشروع اعما هو مجرد الصيانة ولذا لا يشترط الكمال في الاداء والقضاء اه يحكي وكتب
 على قوله وما شرع اي على الارض اه (فرع) ذكره المرحوماني لوافتح التطوع على الدابة تاراج المصير ثم دخل مصر قبل ان يفرغ
 منها ذكر في غير رواية الاصول انه تمها واختلفوا في معناه قيل تمها قاعدة على الدابة ما لم يبلغ منزله وقيل تمها بالنزول على الارض
 اه غاية (قوله وعن أبي حنيفة انه ينزل لسنة الفجر لانها آكد من غيرها) اي حتى يجوز للعالم ان ينزل سائر السن لتحصيل العلم دون
 سنة الفجر اه كافي (قوله وعلى هذا الخلاف اذاؤها قاعدا) قال في الغاية وفي اكثر الكتب لا يجوز لها قاعدا عند أي حنيفة اه
 (قوله والتقييد بخارج المصر يتي اشتراط السفر) اي وهو الصحيح اه كافي (قوله وعن أبي يوسف انه يجوز في المصر ايضا في آخره)
 قال في الغاية وقول صاحب الكتاب وعن أبي يوسف انه يجوز في المصر ايضا وقوله وجه الظاهر بدلان انه هذه رواية عن أبي يوسف
 وقول صاحب المبسوط والمحيط وقاضيان لا يوافق ذلك اه وفي الهارونيات قال (١٧٧) منعها أبو حنيفة في المصر

وجوزها أبو يوسف وكرها
 محمد وكان أبو سعيد
 الاصطخري يحسب بقضاء
 من الشافعية يصلي في
 بقضاء على دابته في أزقتها
 يوم إيماء وذكر ابن بطال
 في شرح البحاري عن أنس
 أنه عليه الصلاة والسلام
 صلى على جمل في أزقة
 المدينة يوم إيماء وفي المبسوط
 روى أبو يوسف أنه عليه
 الصلاة والسلام ركب جارا
 في المدينة بعدد سعد بن
 عباد وكان يصلي وهو

فلا يجوز على الدابة الا للضرورة على ما مر في استقبال القبلة وكذا الواجبات من الوزن والمنذور
 وما شرع فيه فافسده وصلا الجائز والسجدة التي تلي على الارض وأما السنن الرواتب فتوافق
 حتى تجوز على الدابة وعن أبي حنيفة انه ينزل لسنة الفجر لانها آكد من غيرها وروى عنه أنها واجبة
 وعلى هذا الخلاف اذاؤها قاعدا والتقييد بخارج المصر يتي اشتراط السفر والجواز في المصر
 واختلفوا في مقدار الخروج من المصر فقيل اذا خرج ثم دفره من أو أكثر يجوز والافلا وقيل اذا
 خرج قدر الميل والاصح أنها تجوز في كل موضع يجوز للسافر ان يصلي الصلاة به وعن أبي يوسف
 أنها تجوز في المصر أيضا وجه الظاهر أن النص ورد بخارج المصر فلا يجوز القياس عليه لأن الحاجة
 فيه الى الركوب أغلب ولا تضره التماسه على الدابة على قول أكثرهم وقيل ان كانت على السرج
 أو الر كابين تمنع وقيل ان كانت على الركاب لا تمنع وان كانت في موضع جلوسه تمنع وجه الظاهر ان
 فيها ضرورة فسقط اعتبارها كما تسقط الاركان وهو الركوع والسجود وأما الصلاة على المحلة فان
 كان طرفها على الدابة فهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة وقد مر حكمها وان لم تكن فهي
 بمنزلة السرير وكذا لو ركز تحت الحمل خشبة حتى يقي قراره على الارض لا على الدابة يكون بمنزلة
 الارض قال رحمه الله (وبن نزوله لا يمكنه) أي اذا افتتح الطوع راكبا ثم نزل يتي ولا يتي

(٢٣ - زيلعي أول) راكب فلم يرفع أبو حنيفة رأسه قبل انعام برفع رأسه لانه رجوع اليه للحديث وقيل لم يثبت
 عنده فتركه وأبو يوسف أخذ به وانما كرهه محمد لكثرة اللفظ والشغب في المصر فربما ابتلى بالغلط في قراره اه غاية وذكر في
 جوامع العقه لو حرك رجليه أو أحدها لم تدار كأوضحها بخشبة فسدت صلاته بخلاف النعس اذا لم تسر وفي الذخيرة ان كانت تنساق
 بنفسها فليس لذلك وان كانت لاتساق فرفع صوته فليس بها وتخصها لا تفسد صلاته اه غاية (فرع) قال في البدائع تجوز
 الصلاة على الدابة لطرف العدو وكيفما كانت الدابة واقفة أو سائرة لانه يحتاج الى السيرة ما للعدو الطين والردغة فلا يجوز اذا كانت
 الدابة سائرة لان السير مناف للصلاة في الاصل فلا يسقط اعتباره بالضرر وقول توجب ولو استطاع النزول ولم يقدر على ان يعود
 للطين والردغة ينزل ويؤتي قاعا على الارض وان غدر على القعود ولم يقدر على السجود ينزل ويؤتي قاعا بالاعمال لان السقوط بقدر
 الضرورة اه قال الزواجلي رحمه الله قوم يصيبهم المطر فيكثر المطر ان لم يستطيعوا ان ينزلوا ومؤا على الدابة لان الاعماء خلف
 والمسير الى الخلف عند الضرر عن الاصل جائز وان مؤا والادواب تسير لم يحزمهم ان كلوا يقدر ون على إيقاف الدابة وان لم يقدر وا
 جاز وان قعدوا على النزول ولم يقدر وا على الانحراف الى القبلة أجزأهم ان يصلوا الى غير القبلة اه وانظر ما ذكره الشارح
 رحمه الله في شروط الصلاة عند قوله والخائف يصلي الى أي جهة فقدر (قوله وهو الركوع والسجود) أي مع امكان النزول والاداء
 على الارض للضرورة والاركان أقوى من الشرائط فانما سقطت فشرطها وان كان أولى اه غاية (قوله ثم نزل يتي) أي لان
 النزول على يسير اه ع

(قوله وهو ما إذا افتتح نازلا ثم ركب) أي لان الركوب عمل كثير وعن زفر بن أبي أيضا اه ع (قوله في المتن بعشر تسليمات) ليس في خط الشارح اه قال في البدائع ومن سنها أن يصلي كل تزويجتين امام واحد وعليه عمل أهل الحرمين وعمل السلف ولا يصلي التروية الواحدة اماما لان خلاف عمل السلف ولا يصلي امام واحد التراويح في مسجدين في كل مسجد على السكال ولو فعل لاحتسب الثاني من التراويح وعلى القوم أن يعبدوا لان صلاة امامهم نافلة وصلاتهم سنة والسنة أقوى فلم يصح الاقتداء لان السنة لا تسكر في وقت واحد وما يصلي في المسجد الاول محسوب ولا بأس لغير الامام أن يصلي في مسجدين لانه اقتداء بالمنطق عن يصلي السنة فانه جائز اه (قوله في المتن وبعدة بجماعة) يتعلق بقوله من اه ع (قوله في المتن وان ختم الخ) بالجر عطف على بجماعة أي يسن بفتح القرآن فيها اه ع (قوله وهي سنة) أي في حق الرجال والنساء اه كآكي (قوله وأطلب عليها الخلقاء الراشدون الخ) هو تغليب اذا لم يرد كلهم بل عمر وعثمان وعليه وهذا لان ظاهر المقول (١٧٨) أن عبدا هاهن زمن عمر اه فتح قال في البدائع القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي

بعكسه وهو ما إذا افتتح نازلا ثم ركب والفرق ان احرام الركب ان تعقد بحوز الركوع والسجود بواسطة النزول فكان له أن يأتي بالايام خمسة أو باركوع والسجود عزيمة واحرام النازل ان تعقد بحوز الركوع والسجود فلا يجوز ترك ما لم يسم من غير عذر وعن أبي يوسف انه يستقبل اذا نزل أيضا لان أول صلاته بالايام وآخرها ركوع وسجود فلا يجوز بناء القوي على الضعيف فصار كالربض اذا كان يصلي بالايام ثم قدر على الركوع والسجود وروى عن محمد انه اذا نزل بعدما صلى ركعة استقبل لان قبل أداء الركعة مجرد تعزية وهي شرط فالشرط المنصف للضعيف كان شرطاً للقوي كالطهارة وأما اذا صلى ركعة فقد أتى كدفع الضعيف فلا ينبغي عليه القوي كما في الاقتداء وعن محمد أن الركب اذا نزل استقبل والنازل اذا ركب ينبغي لانه اذا افتتح ركبا كان أول صلاته بالايام فانزل لزمه الركوع والسجود فلا يجوز بناء القوي على الضعيف واذا افتتح نازلا صار أول صلاته بالركوع والسجود فان ركب صارت بالايام وهو أضعف فيصور بناء الضعيف على القوي (قوله قال رحمه الله) وسن في رمضان عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء قبل التروية بعد جماعة وان ختم مرقوب بجمعة بعد كل أربع بقدرها) أي بعد كل أربع ركعات بقدر الأربعين الكلام في التراويح في مواضع الاول في صفتها وهي سنة عندنا واما الحسن عن أبي حنيفة نصا وقيل مستحب والاول أصح لانها وأطلب عليها الخلقاء الراشدون والثاني في عدد ركعاتها هو عشرون ركعة فعندما لا تسون ثلاثون ركعة واجتنب على ذلك بعمل أهل المدينة ولنا ما روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله عنه بعشر من ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثله فصار اجماعا وما رواه ما لا غير مشهورا وهو محمول على انهم كانوا يصلون بين كل تزويجتين مقدار تزويجة فرادى كما هو مذهب أهل المدينة على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى والثالث في وقتها قال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل الزاهد ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعد وقبل التروية بعد لانها قيام الليل وقال عامة مشايخ بخاري وقتها ما بين العشاء والتروية والصحيح أن وقتها ما ذكر في المختصر وهو ما بعد العشاء الى طلوع الفجر قبل التروية بعده كذا ذكر في المختصر حتى لو تميز أن العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والتروية أعادوا التراويح مع العشاء دون التروية عند أبي حنيفة لانها تسبغ للعشاء والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل أو مصغه واختلقوا في أدائها بعد النصف فقال بعضهم بكرة لانه تسبغ للعشاء فصار كسنة العشاء وأصح انها لا تنكر لانها صلاة الليل والافضل فيها آخره والرابع في أدائها بجماعة

تركها اه وكذا روى عن محمد أنه قال التراويح سنة الا أنه ليس بسنة النبي صلى الله عليه وسلم لان سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما أوجب عليه ولم يتركه الامراء أو مرتين ثم في من المعاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم ما أوجب عليها بل أضافها في بعض القبائل روى أنه صلاها ليلتين بجماعة ثم ترك وقال أخشى أن تكتب ليلكم لكن الصحابة رضي الله عنهم وأظفوا عليها فكانت سنة الصحابة اه وفي البدائع أيضا اقتدى من يصلي التراويح عن يصلي للكسوبة أو النافلة قبل يصبح اقتداءه ويكون مسوئيا للتراويح وقيل لا يصح اقتداءه وهو الصحيح لانه مكروه أكونه مخالفا لعمل السلف ولو اقتدى من يصلي التسليمة

الاولى من يصلي التسليمة الثانية قبل لا يجوز اقتداءه وقيل يجوز وهو الصحيح لان الصلاة متصلة فكان نية الاولى وهو الثانية لغوا ولهذا صح اقتداء مصلي الركعتين بمصلي الاربع قبله فهذا أولى اه (قوله وهي عشرون ركعة) أي عندنا وبه قال الشافعي وأحمد وبه القاضى عياض عن جمهور العلماء اه غاية وقيل الحكمة في التقدير بعشرين والله أعلم ليوافق الفرائض الاعقادية والعلمية كالوتر فانها عشرون اه كآكي (قوله عند أبي حنيفة الى آخره) الظرف يتعلق بقوله دون الوتر اه (قوله لانها تتبع للعشاء الى آخره) أي حتى أن من دخل المسجد والامام يصلي التراويح يصلي العشاء أولا ثم يتابع امامه والاصح أن يترك السنة اه كآكي (قوله والمستحب تأخيرها) الذي بخط الشارح فعلها اه (قوله والافضل فيها آخره الى آخره) قلت لو كانت صلاة الليل ينبغي أن يكون التأخير مستحبا اه غاية (قوله والرابع في أدائها بجماعة) أي في المسجد وفي الدار به تقبلا عن البدرية أن نفس التراويح سنة وأدائها بجماعة مستحب اه قال في البدائع اذا صلا التراويح ثم أرادوا أن يصلوها ثانيا يصلون

فرادى لا يجماعه لان الثانية تطوع مطلق والتطوع المطلق بجماعة مكروه ويجوز التراخي فاعدام القسوة على القيام لانه تطوع
 الا انه لا يستحب لانه خلاف السنة المتوارثة اه والصحيح انها اذا فاتت عن وقتها لا تقضى لانها ليست اكد من سنة المغرب والعشاء
 وتلك لا تقضى فكذلك هذه اه بدائع (قوله الا ان يكون فقيها كبيرا يقتضى به) أى فيكون في حضوره المسجد ترغيب الناس
 اه غايه (قوله وهو خشية ان تكتب علينا) اورد بعضهم هنا اشكالا فقال كيف يخشى ان تكتب علينا وهو صلى الله عليه وسلم
 قد امن من الزيادة بقوله سبحانه وتعالى ليلة الاسراء خمس ومن يخشون لا يبذل القول الذى واجب عن هذا الاشكال بان المنوع
 زيادة الاوقات ونقصانها الا زيادة عدد الركعات ونقصانها الا ترى الى قوله فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقترت في السفر وزيدت
 في الحضر (قوله فيكون مثل اخف الفرائض الى آخره) قال شمس الاثمة هذا غير مستحسن وقال الشهيد هذا غير مبدى فيه من ترك
 الختم وهو سنة اه غايه (قوله وقال بعضهم يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في العشاء الى آخره) وقيل ثلاث آيات قصار وآية طويلة أو آيتان
 متوسطتان ومن أبى خذ آيتان قلت والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا ثلاث آيات قصار وآية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يمل تعطيلها
 وهذا حسن فان الحسن روى عن أبي حنيفة أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد (١٧٩) الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن
 ولم يسي فهدى في المكتوبة

وهو سنة عند عامتهم وعن أبي يوسف أنه ان أمكنه أدائها في بيته مع مراعاة سنة القراءة وأشباهها
 فليصلها في بيته الا ان يكون فقيها كبيرا يقتضى به لقوله عليه الصلاة والسلام فعليكم بالصلاة في بيوتكم
 فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وجه الظاهر اجماع الصحابة على ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم بين
 العذر في ترك المواظبة عليها بالجماعة وهو خشية ان تكتب علينا والجماعة فيها سنة على الكفاية ولهذا
 يروى التلطف عن بعضهم كابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم ونافع ونفس الصلاة سنة على الاعيان
 والخامس في قدر القراءة فيها وقد اختلفوا فيه فقال بعضهم الافضل ان يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في المغرب
 تخفيفا لان التوافل يبنى على التخفيف فيكون مثل اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ فيها مقدار ما يقرأ
 في العشاء لانها تليها وقال بعضهم الافضل ان يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لان عمر اصر بذلك فيقع عند
 قائل هذا فيها ثلاث ختم ولان كل عشر مخصوص بنفسه على حدة كما جاء في السنة انه شمر رأسه لركعة
 وأوسطه مغفر وقآخره عتق من النار ومنهم من استحسب الختم في الليلة السابعة والعشرين من رمضان
 رجاء ان يبالوا ليلة القدر لان الاصل تضاقت عليها وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يقرأ في كل
 ركعة عشرة آيات وقصها وهو الصحيح لان السنة فيها الختم مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لان
 عدد ركعات التراويح في الشهر ست مائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وشئ فان قرأ في كل ركعة
 عشر يحصل الختم ولا يترك الختم مرة لكسل القوم بخلاف الدعوات في التشهد حيث يترك اذا عرف
 منهم الملل واختلفوا فيمن يخطم قبل تمام الشهر فقبل يصلى العشاء في بقية الشهر من غير تراويح
 ولا يكره ذلك لانها شرعت لاجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصلى التراويح ويقرأ فيها ما يشاء
 والسادس في الجلسة بين كل ترويحين والمستحب ان يجلس بين كل ترويحين مقدار ترويحة وكذا بين
 الجلسة والوتر وقوله ويجلس بعد كل أربع يشمل ذلك لكنه يوجب ان يكون سنة حيث عطفه على
 ما تقدم من السنن وهو مستحب وانما يستحب ذلك للتوارث عن السلف ولان اسم التراويح من النبي عن

فأطلق في غيرها اه زاهدي
 (قوله وقال بعضهم الافضل
 ان يقرأ الى آخره) قال في
 البدائع هذا في زمانهم فلما
 في زماننا فالأفضل ان يقرأ
 الامام على حسب حال القوم
 من الرغبة والكسل فيقرأ
 قدر ما لا يوجب تنفيرا القوم
 عن الجماعة لان تكبير
 الجماعة أفضل من تطويل
 القراءة والافضل تعديل
 القراءة في الترويحات كلها
 فان لم يعدل فلا بأس به اه
 (قوله لان السنة انتم فيها
 مرة الى آخره) وعن أبي
 حنيفة اه كان يخطم احدى
 وستين ختمه في كل يوم
 ختمه وفي كل ليلة ختمه
 وفي كل التراويح ختمه اه

فتح وكأى (قوله وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وشئ) قال صاحب الكشاف جميع القرآن ستة آلاف وست مائة وستون آية
 ألف وعد وألف وعيد وألف أمر وألف نهى وألف قصص وألف خبر وخمسمائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وستة وستون
 ناسم ومنسوخ اه (قوله بخلاف الدعوات في التشهد) حيث يترك اذا عرف منهم الملل بخلاف الصلاة لا يتركها لانها فرض
 أوسنة ولا يترك السنن الجماعات كالسجعات والثناء اه فتح (قوله والسادس في الجلسة بين كل ترويحين الى آخره) قال في
 البدائع ومن سنها ان يصلى كل ركعتين بتسليمية على حدة ولو صلى ترويحة بتسليمية واحدة وقعد في الثانية قدر التشهد لاشك أنه يجوز
 على أصل علمائنا ان صلوات كثيرة تنأى بخرعة واحدة بناء على ان الحرمة شرط وابست بركن خلافا للشافعي لكن اختلف المشايخ
 هل يجوز عن تسليمين أو لا يجوز الا عن تسليمية واحدة لا يخالف السنة المتوارثة بترك التسليمية والثناء والتعوذ والتسليمية
 فلا يجوز الا عن تسليمية واحدة وقال عامتهم انه يجوز وهو الصحيح وعلى هذا الوصل التراويح كلها بتسليمية واحدة وقد
 في كل ركعتين أن الصحيح انه يجوز عن الكل لانه قد أتى بجميع أركان الصلاة وشرائطها لان تجديدا لركعتين ليس بشرط
 عندنا هذا اذا عُد على رأس الركعتين قدر التشهد فما اذا لم يقعد فسدت صلاته عند محمد وعنده أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز

ثم انما يازنسد هما هل يجوز عن تسليتين أو لا يجوز الا عن تسليمة واحدة والامع أنه لا يجوز الا عن تسليمة واحدة لان السنة أن يكون الشفع الاول كملوا وكاله بالقعدة ولم يوجد والكامل لا يتأدى بالنقص اه (قوله في المتن وبوتر بجماعة الى آخره) بوتر على صيغة الفهول أي بوتر الامام اه ع (قوله عليه اجماع المسلمين الى آخره) يعني عملا والافقد ذكر في التحسية أن الاقتداء في الوتر خدج رمضان جائز وفي اخوانه قال ويجوز عند بعض المشايخ اه غايه (قوله فقال بعضهم الافضل أن بوتر بجماعة الخ) أي لانه قبل من وجهه والجماعة في النقل في غير رمضان مكرهه فالا حياط تركها فيه وفي بعض الخواشي قال بعضهم لو صلاها بجماعة في غير رمضان لمذلك وعدم الجماعة فيها في غير رمضان ليس لانه غير مشرووع بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها الى وقت يعذر فيه الجماعة فان سمع هذا قدح في نقل الاجماع اه فتح قال في الجوهرة وأما في رمضان فادأوها في جماعة افضل من أدائها في منزله لان عمر رضى الله عنه كان يؤمهم في الوتر وذكرك قبل هذا أن عمر كان يؤمهم في القريضة والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح اه قوله لانه نقل أي الوتر اه وقوله في غير رمضان مكرهه وفي الدراية تفلا عن الروايل في وصلاة النقل بالجماعة مكرهه ما خلا قيام رمضان وصلاة الكسوف لانه لم يفعلها العصابة اه

باب ادراك الفريضة

لما فرغ من بيان أنواع الصلاة (١٨٠) فرصها وواجبها وبقها شرع في بيان الاداء الكامل اه وحقيقة هذا الباب مسائل

ذلك لانه اخون من الاستراحة ثم هم مخبرون في حالة الخلو من اذ شاؤوا سجدوا وان شاؤوا قرأوا القرآن وان شاؤوا صلاوا أربع ركعات فرادى وان شاؤوا قعدوا ساجدين وأهل مكة يطوفون أسبوعا ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى قال رحمه الله (وبوتر بجماعة في رمضان فقط) عليه اجماع المسلمين واختلقوا في الافضل في رمضان فقال بعضهم الافضل أن بوتر بجماعة وقال الآخرون أن بوتر في منزله منفردا وهو المختار لان العصابة رضى الله عنهم لم يجمعوا على الوتر بجماعة كاجماعهم على التراويح والله أعلم

باب ادراك الفريضة

قال رحمه الله (صلى ركعة من الظهر فأقيم ثم شفعاً) أي لو صلى رجل من الظهر ركعة بان قبدها بالسجدة ثم أقيمت صلاة الظهر أي دخل فيها الامام يضم اليها ركعة أخرى صيانة للوئى عن البطلان قال رحمه الله (ويقتدى) احرار الفضيلة بالجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع وينحل مع الامام هو الصحيح لانها عمل الرضى والقطع لا كمال ولو أقيمت ولم ينحل الامام في الصلاة ضم اليها ركعة أخرى بالاجماع وان لم يقيد بها بالسجدة ذكره الخواشي ولو أقيمت في موضع آخر بان كان يصلى

شئى تتعلق بالفسرائض في الاداء اه فتح قوله في بيان الاداء الكامل أي وهو الاداء بالجماعة اه (قوله) ثم أقيمت صلاة الظهر الى آخره) قال في التمام أراد بالاقامة شروع الامام في الصلاة لا اقامة المؤذن فاعطوا أخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين أصحاب اه (قوله صيانة للوئى عن البطلان) فان قيل كيف

يستقيم هذا على أصل محمد فان عذما ابطلت صفة الفريضة بطل أصل الصلاة فلم يكن المؤدى مصونا عن البطلان عنده قيل في جوابه ليس هذا مذهب محمد في جميع المواضع اعلم هو مذهبه فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضى فيها كما اذا قيد الخامسة بالسجدة وهو لم يقعد في الرابعة وههنا يتمكن من اخراج نفسه بالمضى فيها والفرق بينهما أن ابطال صفة الفريضة لاهراز فضيلة الجماعة باطلاق من الشرع وابطال صفتها هاهنا ليس باطلاق من جهته بخاز أن يتقل به لاههنا واصر كل كفر بالصوم اذا أسرى في خلال الصوم حيث يبطل جهة كونه كفارة لأصل الصوم كذا في الدراية تفلا عن القوائد الظهيرية اه وكتب على قوله صيانة للوئى عن البطلان أي والتمس عن ابتراء اه (قوله وان لم يقيد الاولى بالسجدة الى آخره) احترازاً عما روى عن محمد بن ابراهيم المديني وبعض المشايخ أنه صلى ركعتين ثم يقطع واليه مال شمس الأئمة لانه يمكن الجمع بين الفضلتين اه كما في (قوله لانها يعمل الرضى وانقطع لا كمال) أي بمعنى هو تفوق وصف الفريضة لتحصيله بوجه أكمل فصارت ركعتين المسجدة لتجديدها وان كان القطع ثم الاعادتم غير بانها احسان جائز الحظام الدنيا ذاقا قدرها والمسافر اذا استدبته أو خاف فوت درهم من ماله جواز تحصيل نفسه على وجهه أكمل ونى بالجواز اه فتح واهذا نظام المسبوق الى قضاء ما سبق وسجد الامام للسجود عليه أن يتابع امامه ويرفض تلك الركعة ويرصد الامام به وما قيد السجدة لا يتابع امامه حتى لو تابعه وسجد معه تنفس صلاته وكذا لو طام الى الخامسة لانه يرفض القيم وهو لا يحدو ويسلم وتندو حاف لا يصلى لا يحث بما دون الركعة فعم أن اشرع بعمله ولاية الرضى قبل التمسيد بالسجدة كذا في الدراية قال في فتح القدير لكن به أنه وقع قربه فوجب صيانته ما أمكن بالصبر واستغنى الفرض على الوجه الاكمل

لا يسلب قدره صونه من البطالان لتكتمه من إتمام ركعتين مع تحصيل فضيلة صلاة الفرض بجماعة وإن تأخر قطع الأمام فلا يجوز الإبطال مع التمكن من تحصيل المصلتين نعم غاية الأكلية في أن لا يقوته شيء مع الإمام ويعارضه حرمة الإبطال بخلاف إتمام ركعتين أنه ليس بإبطال للصلاة بل وصف لكل فصار كإسفل فاه يتم ركعتين وإن لم يكن قسدا ما بالعبادة بخلاف ما إذا شرع في النقل فقصرت جنازة خاف أن لم يقطعها تقوته فاه لا يمكن من المصلتين معا وقطع النقل معقب للقضاء بخلاف الجنازة ولو اختار تفويتها كان لا إلى خلف اه (قوله في مسجد آخر لا يقطع مطلقا) أي وإن كان فيه أحراز فضيلة الجماعة لأنه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا اه كأي (قوله ولو كان في النقل لا يقطع) أي بل يتم شفعا ثم يدخل في الفرض اه (قوله قيل يقطع على رأس الركعتين) أي واليه مال شمس الأئمة والاسيبي والباقى اه كأي (قوله وقيل يتمها أربعا) ظاهر المرغيبان هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد قال في الواقعات لفظ محمد إذا خرج الإمام بنيت لمن كان في الصلاة أن يفرغ منها فعمل بعضهم لفظ الفراغ على القطع وبعضهم على الإتمام اه غاية قال في فتح القدير والاول أوجه لأنه متمكن في قضائها بعد الفرض ولا يبطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفتون فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب اه وفي الدراية وروى الحلواني (١٨١) عن أستاذنا القاضي أبي علي

النسفي قال كنت أفتى زمانا ثم يتجه أربعا لأنه بمنزلة صلاة على حدة حتى وجدت رواية في النوادر عن أبي خزيمة أنه يقطع على رأس ركعتين اه قال السروجي رحمه الله في الغاية فإذا أتمها ودعس مع الإمام يكون ما يصلي مع الإمام فاقلة وينوي أنه لا وهذا مذهبا وعند المالكية تقاد الصلوات بالجماعة إلا المغرب لأنها وتر ولا وتران في ليلة كره أبو داود وهل يعيدها بنفسه غرض أو التثنية أو الكمال الفضيلة أو تقويض الامر إلى الله تعالى نفسه أربعة أقوال اه قوله والاول أوجه أي وهو

في البيت مثلا فاقمت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ذكره المرغيباني ولو كان في النقل لا يقطع لأنه ليس إلا كمال ولو كان في سنة انظر أو الجمعة فأقيم أو خطب قيل يقطع على رأس الركعتين يروي ذلك عن أبي يوسف وقيل يتمها أربعا لأن بمنزلة صلاة واحدة على ما مر في النوافل قال رحمه الله (فأوصلي ثلاثا ثم يبتدئ متطوعا) أي لو صلى من أظهر ثلاث ركعات ثم أقيمت يتم الظهر منفردا على حاله ثم يقتدي بالإمام أحراز الفضل وعن محمد أنه يتمها فاعدا التقليل صلاته نقلًا ثم يصلي مع الجماعة ليصنع بين ثواب النقل وثواب الجماعة في الفرض وجه الظاهر أن لا أكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص بخلاف ما إذا كان في الثالثة بدو لم يعيدها بالعبادة حيث يقطعها ويصير ان شاء عاد إلى القعود ليسلم وإن شاء كبر فأتى بنوى الشروع في صلاة الإمام ولا يسلم فأتم لأنه لم يشرع في حالة القيام وقيل يسلم تسليمة لأنه قطع وليس بعمل وذكر شمس الأئمة أن الله ودعته لأن الحر وجع عن صلاة معتكف لم يشرع إلا أوعدا ثم ذاقه قيل يعيد تشهد لأن الاول لم يكن قعودا ختم وقيل يكفيه تشهد الاول لأنه لما قعد أدركت الفريضة فصار كأنه لم يوجد ثم قيل يسلم تسليمة واحدة وقيل تسليمتين وقوله ويقتدي متطوعا أي بعد فراغ الفرض وحده لأن الفرض لا يتكرر في وقت واحد وحكم العشاء كالظهر في جميع ما ذكرناه وكذا العصر إلا أنه إذا أتمها وحده لا يشرع مع الإمام تكرارها التسليم بعد صلاة العصر قال رحمه الله (فان صلى ركعة من الفجر أو المغرب فاقم يقطع ويقتدي) لأنه لو أضاف إليها ركعة أخرى تقوته الجماعة لا يتأثر بالكل أو لا أكثر وكذا يقطع الثانية ما لم يعيدها بالعبادة وإذا قعد هاهنا لم يقطعها المأذ كبرا وإذا أتمها لم يشرع مع الإمام تكرارها هيئة النقل بعد صلاة الفجر ولما فيه من الاتيان بالوتر في النقل بعد المغرب أو مخالفة امامه فان دخل معه في المغرب أتمها أربعا لأن مخالفة الإمام أخف من مخالفة السنة

القطع اه (قوله حيث يقطعها إلى آخره) هذا بخلاف ما قدمنا من اختيار شمس الأئمة عدم قطع الاول قبل السجود وختم ثانية لأن ضمها هاهنا مفتون لاستدراك مصلحة الفرض بجماعة فيفتون الجمع بين المصلتين اه فتح (قوله وان شاء كبر فأتى بنوى الشروع) أي بقلبه فإذا دخل في صلاة الإمام تبطل صلاة نفسه ضمنا فهو بالخيار أن شاء فرغ يد أو شاء لم يرفع اه كأي (قوله وذكر شمس الأئمة ان العود إلى آخره) أي إلى القعود اه (قوله ثم قيل يسلم تسليمة واحدة) أي لأن التسليمة الثانية لا تصل وهذا قطع من وجه اه كأي (قوله وقيل تسليمتين) أي لأنه لا يحل من القرية اه كأي (قوله ويقتدي متطوعا) قال في الدراية فان قيل التنقل بالجماعة خارج برضاهن مكروه قلنا ذلك إذا كان الإمام والقوم يؤدون النقل أما إذا كان الإمام يؤدى الفرض والقوم النقل لا بأس به لما روينا اه (قوله أو الأكثر) ولأنه يصير منتهلا بعد غروب الشمس قبل المغرب قال قاضيخان وذلك حرام والمواجب أنه مكروه ولما خيف فرض المغرب اه غاية (قوله ولما فيه من الاتيان بالوتر) أي وهو مخالف للسنة إذا التنقل بالثلاث حرام قاله قاضيخان قلت الوتر ثلاث وهو نقل عندهما وذلك مشروع فكيف يكون مثله حراما اه غاية (قوله أو مخالفة امامه) أي فيما صلى أربعا وهي حرام أيضا اه غاية (قوله لأن مخالفة الإمام أخف من مخالفة السنة الخ) لأنها مخالفة بعد فراغ الإمام وصير كالتقديم إذا اقتدى مسافر يصح وكالمسبوق كذا في المحيط وجامع قاضيخان والفرق في ظاهر الرواية بين هذا وبين صلاة المسافر أن صلاة على عرصيه أن تصير أربعا بالنظر إليه لا تكون مخالفة

ولا كذلك صلاة المغرب وأما المسبوق فقد غرِفَ جوازُه بالحديث فقولُه عليه الصلاة والسلام ما فاتكم فافضوا وفي الحديث لو اضاف اليها ركعة أخرى يصير متغلبا بربع ركعات وقد قعد على رأس الثالثة وهو مكره اه كاكى (قوله ولو سلم مع الامام قيل فسدت صلاته) قال ففتح القدير ولو صلى الامام أربعاً ساهيا بعد ما قعد على رأس الثالث وقد اقتدى به الرجل متطوعا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن منضل ففسد صلاته مقتدى لأن الرابعة وجبت على المقتدى بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالتدريج فافتدى فيهن بغيره لا يجوز صلاته المقتدى كذا هنا اه قال في الدراية وفيه تأمل وقال الامام ظهير الدين العيني عنى أنه التزم المتابعة على الاضراء فانما اقتدى في موضع الانفراد ففسد صلاته حتى لو ساهى الامام عن القعدة على رأس الثالثة وصلى الرابعة وصلى المقتدى معها جازت صلاته اه (قوله وعن بشرائه يسلم مع الامام الى آخره) ووجهه ما قاله في الفتح أن هذا نقص وقع بسبب الاقتداء فلا بأس به كالأقتدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك الامام القراءة في الاخرين فانه يجوز صلاة المقتدى مع خلفه ما عن القراءة حقيقة وهو مخصص في صلاة المقتدى ولم يكره لجيشه بسبب الاقتداء قال في الفتح وهو مذقوع عن خلفه ما عن القراءة حكاه اه (قوله مع الامام) أى فى (١٨٣) الثالثة اه (قوله ولا يلزمه شئ) وهو رواية عن أبي يوسف اه كاكى (قوله

ولو سلم مع الامام قبل فسدت صلاته وقضى أربع ركعات لانه التزم بالاقتداء ثلاث ركعات تطوعا فيلزمه أربع ركعات كالوئذ بها وعن بشرائه يسلم مع الامام ولا يلزمه شئ وعن أبي يوسف انه يدخل مع الامام ولا يسلم الا بعد أربع ركعات قال رحمه الله (وكره من وجهه من مسجد أذن فيه حتى يصلى) اقوله عليه الصلاة والسلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا متافقا أو رجل يخرج حاجة يريد الرجوع وقالوا اذا كان ينظريه أمر جماعة بان كان مؤذنا أو اماما في مسجد آخر تفرق الجماعة بعينته يخرج بعد النداء لانه ترك صورة تكبير معنى والعبارة للفقهاء وفي النهاية ان يخرج ليصلى في مسجد حيه مع الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن قال رحمه الله (وان صلى لا) أى وان صلى فرض الوقت لا يكره الخروج بعد النداء لانه قد أجاب داعي الله مرة فلا يجب عليه ثانيا قال رحمه الله (الاقى الظهر والعشاءان شرع في الاقامة) لانه يتهم بمخالفة الجماعة عينا وورعا ينظر اه لا يرى جواز الصلاة خلف أهل السنة كما ترسم الطوارىخ والشيعة وأما في غيرهما من الصلوات فيخرج وان أخذ المؤذن في الاقامة لكرهية التنقل بعد ما على ما هنا قال رحمه الله (ومن خاف موت الفجيران أدى سنة اثم وتركها) لان ثواب الجماعة أعظم والوعيد بتركها ألزم فكان احراز فضيلتها أولى قال رحمه الله (والالا) أى وان لم يخش أن تقوته الركعتان الى أن يصلى سنة الفجر فان كان يرجو أن يدرك احدهما لا يتركها لانه أمكنه الجمع بين الفضيلتين وهذا لان ادراك الركعة كدراك الجميع لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الفجر فقد أدركها ويصلها عند باب المسجد وان لم يكن يصلها في الشئوى اذا كان الامام في الصلوة وان كان في الشئوى صلاها في الصلوة وان لم يكن له موضعان صلاها خلف المصوف عند سارية المسجد ويبعد عن المصوف مهما أمكنه لينى التهمة عن نفسه ولو كان يرجو أن يدرك في التمهيد قيل هو كدراك ركعة عندهما كافى

ولا يسلم الا بعد أربع ركعات الى آخره) وبه قال الشافعي واجملان بالقيام الى الثالثة صار مستترا للركعتين اذ الركعة الواحدة لا تكون صلاة تنتهى عن البناء وقال فيه فوج تغيير الآن هذا التغيير لما وقع بسبب الاقتداء ففسد لا بأس به كرا أدرك الامام في السجود بسجد معه وان كان السجود قبل الركوع غير مشروع ولكن أدركه في القعدة فانه يتابعه فيها وهي قبل الاركان غير مشروعة اه كاكى وفي ظاهر الرواية لا يدخل فان دخل يفعل كما قال أبو يوسف اه غاية (قوله لقوله عليه الصلاة

والسلام لا يخرج من المسجد الى آخره) قال سبط ابن الجوزى برواه النسائي اه غاية (قوله في مسجد حيه مع الجماعة الجماعة) فلا بأس لى آخره) والافضل عدم الخروج الا أن يخرج الى حاجة لعزم أن يعود فيدرك اه زاد الفقير (قوله والعشاءان شرع في الاقامة الى آخره) اما قبل الشروع في الاقامة لانه أن يخرج اه (قوله لكرهية التنقل بعدها الى آخره) أما بعد الفجر والعصر قطاها وما بعده المغرب فلكراهية التنقل بالثلاث اه (قوله لان ثواب الجماعة أعظم) أى من فضيلة ركعتي الفجر لانها تنقل الفرض بسبع وعشرين ضعفا لاتباع ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها لاتباع الضعاف الفرض كذا في الفتح اه (قوله لان ثواب الجماعة أعظم) أى لانها مكافئة لاتباع الفرائض ولستم مكافئة لخبريه عنها اه كاكى (قوله والوعيد بتركها ألزم) أى منه على ركعتي الفجر وهو ما تقدم في باب الامام من قول أبي مسعود بن عيسى عن الامام في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير تنبيوت المتخلفين ومن رواية الخاكمين من سمع النداء بالحديث فارجع اليها اه (قوله في الصلاة) عذوب المسجد الى آخره) التقييد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهية في المسجد الا اذا كان الامام في الصلاة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولا يشبه الخافعة للجماعة والابتداء عنهم ولهذا ينبغي أن لا يصلى في المسجد الا في الشئوى انما عذوب المسجد كان لان ترك المكر ومقدم على فعل السنة غير ان الكراهية تتفاوت فان كان الامام في الصلوة في الصلاة في الشئوى انما عذوب من صلاته في الصلوة وقلبه وأشد ما يكون كراهة أن يصليها محال الصلوة كما يفعله كثير من الجهلة اه فتح القدير

(قوله وعند محمد لا اعتبار به) أي بأثر ذلك التشهد بل يدخل مع الإمام اه غايه قال في فتح القدير والوجهما اتفاقهم على الركعتين
هنا لا سند كره وما عن القسقية اسمعيل الزاهد من أنه ينبغي أن يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعها فيجب القضاء لئلا يتمكن من
القضاء بعد الصلاة دفعه الإمام السرخسي بأن ما وجب من الشرع ليس بأقوى مما وجب بالنسبة ومن محمد أن المنذور لا يؤدي بعد
الفجر قبل الطلوع وأيضا شروع في العبادة لقصد الانسداد فأن قيل يؤديها مرة أخرى قلنا إبطال العمل قصد انهي ودوام الفساد
مقتضى على جلب المصلحة اه واعلم ان الدفع الثاني أول من الدفع الأول فقد قال في انقضاء الطهيرة ما نصه قيل فيما ذكره شمس
الاعظمين التنظير نظر من قبل ان الركعتين هنا وجبتا عليه بالشروع في هذا الزمان بخلاف ما في هذا الزمان بخلاف ما ذكر من
التنظير فإنه صدر أن يصلي مطلقا غير مقيد بالزمان فيجب المنذور بصفة الكمال فلا يتأدى بصفة النقصان اه (قوله وفيما بعد الزوال
اختلاف المشايخ الى آخره) قال صدر الشريعة رحمه الله لكن يلزم من قضائها بتبعية الفرض قبل الزوال قضائها بتبعية الفرض
بعد الزوال كما هو عند بعض المشايخ لان اختصاص تبعية لكونه قبل الزوال لا معنى له اه (قوله أحب الى أن يقضيها الى الزوال) قال
الحاوي والفضل ومن تابعهما لا خلاف بينهم فان محمد يقول أحب الى أن يقضى وان لم يفعل فلا شيء عليه وهما يقولان ليس عليه
أن يقضى وان فعل لا بأس به ومن المشايخ من حقق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى يكون نفلا مبتدئا أو سنة كذا في النهاية اه
كاكي (قوله لارونا) لا يساعده لانه صلى الله عليه وسلم انعقضاها مع (١٨٣) الصبح ولا خلاف فيه بل يستدل لما

روى الترمذي عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من لم يصل ركعتي
الفجر فبصلهما بعد ما تطلع
الشمس وفي نحو ما عن
ماث بلغه أن عمر رضي الله
عنه فأنه ترك ركعتي الفجر
فقتضاهما بعد أن طلعت
الشمس اه كاكي (قوله
وأما غيرها من السنن الى
آخره) وفيها ضيق وبقي
السنن اذا فانت عن وقتها
وحدد لا تقضى وان فانت
مع الفرض لا تقضى عندنا

الجمعة وعند محمد لا اعتبار به وأما بقية السنن ان أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها
خارج المسجد ثم شرع في الفرض معه لانه أمكنه احرار الفضيلتين وان خاف فوت ركعة شرع معه
بخلاف سنة الفجر على ما مر قال رحمه الله (ولم تقض الاتبعها) أي لم تقض سنة الفجر الاتبعها
للفرض اذا فانت مع الفرض وقضاها مع الجماعة أو وحده لان القياس في السنة أن لا تقضى لاختصاص
القضاء بالواجب لكن ورد الخبر بقضائها قبل الزوال تبعاً للفرض وهو ما روى أنه عليه
الصلاة والسلام قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس في بيت مرواه على
الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ وأما اذا فانت بلا فرض فلا تقضى عندهما وقال محمد
أحب الى أن يقضيها الى الزوال لارونا ولا تقضى قبل طلوع الشمس بالاجماع لكراهية لنفل
بعد الصبح وأما غيرها من السنن فلا تقضى وحدها بعد الوقت واختلفوا في قضائها تبعاً للفرض قال
رحمه الله (وقضى التي قبل الظهر في وقته) أي في وقت الظهر (قبل شفعه) أي قبل الركعتين
التي بعد الفرض وهذا عند محمد وعندهما يبدأ بالركعتين ثم يقضى الأربع لان المفاتيح محلها
صارت نفلا مبتدئا فيبدأ بالركعتين كي لا يفوت محلها وعند محمد هي سنة على حالها فيبدأ
بها ألا ترى الى ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فانت الأربع
قبل الظهر قضاها بعد أطلقت عليه اسم القضاء وهو اسم لقيام مقام الفات قال رحمه الله

وعند بعض المشايخ تقضى وهو قول الشافعي وفي المحيط بقية السنن اذا خرج الوقت لا تقضى وحده ولا تبعاً للفرض اه غايه
وفي البدائع لا خلاف بين أصحابنا في سائر السنن سوى الفجر أنها اذا فانت عن أوقاتها لا تقضى سواء فانت وحده أو مع الفرض وتوقا
الشافعي يقضى قياساً على الوتر اه وفي الكافي وفيما بعد الزوال لا يقضيها لان النص ورد في الوقت الميمل ولا يضح أن يقاس عليه فرض
وقت آخر مع ان وقته كالمشغول به وقيل يقضيها تبعاً أيضاً ولا يقضيها مقصوداً ابجاء اه (قوله أي قبل الركعتين الى آخره) قال في
فتح القدير والاولى تقديم الركعتين لان الأربع فانت عن الموضع المسنون فلا تقض الركعتان أيضاً عن موضعهما قصد بالاضروبة وفي
الحق وتبعه شارح الكنز جعل قولهما مبتدئا خير الأربع بناء على أنها لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد تقع سنة فيقدمها على الركعتين
والذي يقع عندي أنه تصرف من المصنفين فان المدكور في موضع المسئلة الاتفاق على قضاء الأربع وانما الخلاف في تقديمها على
الركعتين وتأخيرها عنهما او الاتفاق على أنها تقضى اتفاقاً على أنها سنة ألا ترى أنهم لم يختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد الفجر سنة أو نفلا
مبتدئا أحكوا الخلاف في أنها تقضى أو لا فلا قلنا بقولنا في سنة الظهر أنها تكون نفلا متعلقاً بها لوها خلافة في أصل القضاء فلا بد لا يشك
فيه أنهم اذا قالوا وقضى أو لا يعني أنها تفعل بعد ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في ذلك الوقت أو لا تقع سنة ويؤيدك هذا ما في: روى
قاضيخان في باب التراويح اذا فانت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بلا جماعة قيل نعم ما لم يدخل وقت تراويح أخرى وقيل ما لم ين
رمضان وقيل لا تقضى قال وهو الصحيح لانهم ادون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا فانت بلا فرضه فكذا التراويح ثم قال فان
قضاها وحده كان نفلا مستحباً ولا يكون تراويح اه دل أنه على اعتبار جعله قضاء يقع تراويح وقد روى عن عائشة رضي الله عنها انه

صلى الله عليه وسلم كان اذا فاتت الاربع قبل الظهر فصلها بطر كعتين قال الترمذي حسن غريب فلذا اتفقوا على قضائها كذلك اه (قوله ولم يصل الظهر جماعة الى آخره) وقد ذكر في جلع قاضيان فائدة قوله انه لم يصل الظهر بجماعة انه لو حلف ان صلى الظهر مع الامام فبعد ركعة فادرك مع الامام ركعة ولم يدرك الثلاث لا يحسن لان شرط حسنه ان يصلي الظهر مع الامام وقد صلى ركعتين بغيره المسبوق فيما يقضى كلفه فرد اه كاكى (قوله بل أدرك فضلها الى آخره) أي ولهذا لو قال عبدي حر ان أدركت الظهر حسنه بادرلك ركعة اه ع (قوله لقطع طمع الشيطان عن المصلي الى آخره) لانه يقول اذا لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه اه غاية (قوله بغير نقصان الى آخره) ومن نص على ان التوافل شرعت بغير نقصان يمكن في الفرائض صاحب النافع والامام أبو زيد قال لان العبد وان علت رتبته لا يتخلو عن تقصير حتى ان واحدا لو قدر على ان يصلي الفرائض من غير نقصان لا يلام على ترك السنن قال السروجي وفيه نظر فان صلاته صلى الله عليه وسلم في غاية الكمال

١٨٤

(ولم يصل الظهر جماعة بادرلك ركعة) لانه فانه الاكثر ولهذا لو حلف لا يصلي الظهر مع الامام ولم يدرك الثلاث لا يحسن لان شرط حسنه ان يصلي الظهر مع الامام وقد انقضى عنه ثلاث ركعات وان أدرك معه ثلاث ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يحسن لانه لا يحسن ببعض المحلف عليه بخلاف الاخرى فانه خلف الامام حكا ولهذا لا يقرأ فيما سبق به وذكر شمس الأئمة أنه يحسن لان لا أكثر حكم الكل وروى أبو يوسف فان الاخرى أيضا لا يحسن الا ان يقول ان صليت بصلاة الامام وهو القياس والاول استحسان قال رحمه الله (بل أدرك فضلها) أي فضل الجماعة لان من أدرك آخر الشيء فقد أدرك ولهذا لو حلف لا يدرك الجماعة يحسن اذا أدرك الامام في آخر الصلاة ولو في التشهد وقال عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من العصر قبل أن تعرب الشمس فقد أدرك العصر ومن المتأخرين من قال ان المسبوق لا يكون مدركا فضيلة الجماعة على قول محمد وفيه نظر فان صلاة الخوف لم تشرع الا لیسال كل واحدة من الطائفتين فضيلة الجماعة قال رحمه الله (وينقطع قبل الفرض ان أمن قوت الوقت والا) أي وان لم يأمن لا يتطوع وهذا الكلام يحمل يحتاج به الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي السنن الرواتب وغير مؤكدة وهو ما زاد عليها والمصلي لا يتخلو لما يؤدي الفرض بجماعة أو منفردا فان كان يؤديه بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً ولا يتخير فيها مع الامكان لكنهما مؤكدة وان كان يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل يتخير لانه عليه الصلاة والسلام واطب عليها عند أداء المكتوبة بالجماعة ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام واطب عليها وهو يصلي منفردا فلا يكون سنة بدون المواظبة والاول أحوط لانها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعدم بغير نقصان يمكن في الفرض والمنفردا حوج الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على إطلاقه الا اذا خاف القوت لان اذا الفرض في وقته واجب وأما ما زاد على السنن الرواتب من التطوع بتقصير المصلي فيه مطلقا قال رحمه الله (وان أدرك إمامه راكعا فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك الركعة) وقال زفر والسافعي يصير مدركا له لانه أدركه فيما له حكم القيام بليل جواز تكبيرات العبد في فيه نصار كما لو كبر الامام قائما فركع ولم يركع الموم معه حتى رفع رأسه ولما قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة

ولا نقص فيها وقد اطلب على هذا السنن فحسن نافي به تأسيه صلى الله عليه وسلم من غير نظر الى معنى الخبر ان كان حصل بها الخبر ان أيضا فهو من فضله الميم وقد كذب بعض السنن وأمر به ولو كان ذلك لغير الخبر لاسنوت السنن كلها أقل من بعض الفرائض باو في دخول النقص فيها ولانه لأصل لمن يخفف في صلته ويصلي صلاة أخرى جارة لما ادخل فيها من النقص بل الخبران بسجود السجود ترك واجبا سهوا لا عمدا وقيل التوافل جوارى لفات العبد من المكتوبات اه غاية في باب التوافل قوله لما فات العبد من المكتوبات على ما ورد ان العبد اول ما يحاسب على الصلوات

فان كان ترك منها شيئا يقال انظروا الى عبدي هل تجدونه ماملة فان وجدت كملت الفرائض منها ذكركم في الغاية وظاهره

في فصل القراءة (قوله والمنفردا حوج الى ذلك) أي لنقصان صلته من وجه اه كاكى (قوله يتخير المصلي فيه مطلقا) يعني بجماعة أو منفردا اه (قوله في المتن ووقف حتى رفع رأسه) يعني سواء تمكن من الركوع أولا اه كاكى وكتب ما نصه قال في الدراية وثمة الخلاف قطهر ينشأ بين زفر في هذه المسئلة في أن عنده هو لاحق حتى يأتي بهذه الركعة قبل فراغ الامام وعندها هو مسبوق حتى يأتي بها بعد فراغ الامام كذا ذكرنا مرغبنا في اه قوله قبل فراغ الامام أي اذا الواجب قضاء ما فاته ولكنه لو صلاها بعد فراغه جاز اه فتح (قوله وقال زفر اي آخره) أي وسقيان الثوري وان أي ليلي وعبد الله بن المبارك اه كاكى (قوله ولما قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك الركعة الى آخره) ويذهب قوله عليه الصلاة والسلام اذا جثم الى الصلاة ونحن محصورون فاجتنبوا ولا تغدوها شيئا اه غايه قال في فتح القدير ومدرلك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لعضهم ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت نيته اه وفي الدراية وقال الله وي دخل المسجد والامام راكع فقد قال بعض مشايخنا وما لك ينبغي أن يكبر ويركع ثم شئ حتى يلتحق بالصف كالا

يهوئله الر كوع كافتله أبو بكره فقال عليه الصلاه والسلام زادك الله حرصا ولا تزدك قال شمس الأئمة وأكرم ما يتضاعف أنه لا يكبر لك
لا يحتاج إلى المشي في الصلوة قال الشافعي وقد أجدان علم بالنهي ومشي بطلت صلاته وعندنا الوشي ثلاث خطوات متواليات
تبطل ولا يكبره فمن اختار القول الأول قال معنى قوله لا تعد لا تؤخر النهي إلى هذه الحالة ومن اختار القول الثاني قال معناه لا تعد إلى مثل
هذا الصنيع وهو التكبير قبل الاتصال بالصف والمشي في الر كوع وانما يأمره بالإعادة لأن ذلك كان في وقت كان العمل بمباح في الصلاة
ثم إذا أدرك الإمام في الر كوع وهو يعلم أنه لو اشتغل بالنساء لا يقوته الر كوع ينشئ لأنه أمكنه الجمع بين الأمرين وإن كان يعلم أنه يقوته قال
بعضهم ينشئ لأن الر كوع يقوت إلى خلف وهو القضاء والتأخير يقوت أصلا وقال بعضهم لا ينشئ لأنه وإن ينشئ لا يقوته نسخة الجماعة فيها
تقوته وقضية الجماعة أكثر من فضيلة التأخير ومما يتعلق بهذا ما وأدرك (١٨٥) الإمام في غير الر كوع يكبر

وطاهره ثم ركع معه وعن ابن عمر أنه قال إذا أدركت الإمام راكعا فركعت معه قبل أن يرفع رأسه
فقد أدركت الر كعة وإن رفع رأسه قبل أن تركع فقد فاته تلك الر كعة فهذا الأرض في موضع
الخلافا فيكون تفسير الجبر ولأن الشرط هو المشاركة للإمام في أفعال الصلاة وتوجد في القيام
ولا في الر كوع بخلاف ما استشهد به فانه شاركه في القيام وعلى هذا الخلاف لا يقوت حتى انقطع
الر كوع فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع قال رحمه الله (ولو ركع مقتدا) أي قبل الإمام (فذكره
إمامه فيه صح) وقال زفر لا يجوز صلاته إذا لم يعد الر كوع لأن ما أتى به قبل الإمام لا يعتد به فكان
ما بينه عليه لأن الباء على الفساد فاستفصار كل ر كوع رفع رأسه قبل أن يركع لإمام ولأن الشرط
المشاركة في جزء من الركن لأنه يطلق عليه اسم الر كوع فيقع موقعه كما لو شاركه في الطرف الأول دون
الآخر بان ركع معه ورفع قبله فيجعل مبتدئا للفساد الذي شاركه فيه لا بانيا بخلاف ما أورد
رأسه قبل أن يركع الإمام لأنه لم توجد المشاركة فيه ولا المتابعة وعلى هذا الخلاف لا يقوت قبل الإمام
وأدركه في السجود وعن أبي حنيفة أنه لو سجد قبل أن يرفع الإمام رأسه من الر كوع ثم أدركه الإمام
فيها لا يجزئ لأنه سجد قبل أو أنه في حق الإمام فكذلك في حقه لا ينبغي له وأن طال لإمام السجود فرفع
المقتدي رأسه فطر أنه سجد ثانيا فسجد معه من الر كوع الأول أول يمكن لهنية تكون عن الأول
وكذا أن نوى الثانية والمتابعة لرحمة المتابعة وتلعونيته للجماعة وأما نوى الثانية لا غير كانت
عن الثانية فإن شاركه الإمام فيها جازت وفيه خلاف زفر وعلى قياس ما روى عن أبي حنيفة فيما
إذا سجد قبل أن يرفع الإمام رأسه من الر كوع وجب أن لا يجوز لأنه سجد قبل أو أنه في حق الإمام
واقفه أعلم

باب قضاء الفوائت

القضاء تسليم مثل الواجب بسببه وذلك عما يكون عند العجز عن تسليم نفس الواجب وهو لاداء
والقضاء واجب لقوله عليه الصلاة والسلام إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها
فإن الله تعالى يقول أهم الصلاة كرى أي لا ذكره لاني فيكون من جملة الخلف أو من جملة الملازمة
لأنه إذا قام إليها ذكر الله تعالى واحتلوا في سبب وجوب القضاء فقال بعضهم يجب بالسبب الذي
يجب به لاداء لأن بقاء أصل الواجب للقدرة عليه وسقوط ما لا يقدر عليه وهو فضيلة الترتيب أمر معقون

(٢٤ - زيلعي أول)

قوله أن نوى الأولى أول يمكن لهنية إلى آخره) وإن طال المؤء سجوده فسجد الإمام الثانية فرفع
رأسه وظن الإمام في السجدة الأولى فسجد ثانيا يكون عن الثانية وأن نوى الأولى لا غير لأن النية متصاف محلها الاعتناء برفعها لا باعتناء
فعل الإمام فقلت نيتة بخلاف المسئلة المتقدمة إذ النية صادقة محلها اعتبار فعله بها نية في حقه فصحت ذكره في كل ما في الصلوة
اه غايه (قوله أنه سجد قبل أو أنه في حق الإمام) فكذلك في حقه لأنه سجد له اه

باب قضاء الفوائت

قال في المنافع أعلم أن الأمور به فوعان أنا وقضاء وقد فرغ من الاداء مشرع في التمام قلت يبق عليه صلاة الجهر والعبد من صلاة
الجماعة اه غايه (قوله والقضاء واجب) أي للفائتة تر كها ناسا أوله ذكر غير السدان أو هو قوله للشوا الشافعي وقيل ابن حنبل

وإن حبيب لا يفتي المتعمد في ذلك لأن تاركها مرتد اه غاية (قوله وبين الفوائت مستحق) أي واجب اه كما في وعقب والمراد
 بالفوائت الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة أو الستة اه عني قل في النهاية وباللعل ويجوز أن ترتب لاسقطه عندنا وبه قال أحمد
 خلافاً للزفر اه وفي البداية وقال شيخ الإسلام من جوهل فرضية الترتيب لا يسترخص عليه كالناسي رواد الحسن من أي حنيفة
 وهو قول جماعة من أئمة بلخ اه قال في الفتنه صلى العرب أربعاً بعد الثالثة وهو يظن أنه يجوز به ثم لم يعد صلوات أربع
 فسادها ظاهراً كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما ملأها اه (قوله وفي حديث جابر إلى آخره) وفي الفوائد الظهيرية هذا الحديث يصلح
 حجة على محمد في أنه لا يلزم من بطلان صفة انقضائه بطلان أصل الصلاة حيث أمره بالنسي وفي شرح الإرشاد له ما بلغه هذا الحديث
 والامانة نفسه اه كما في (قوله ولو قدم الفائتة في هذه الحالة جاز) يعني يصح لأن يجعل لذلك كالأشغال بالتألف عند ضيق الوقت
 يكون أنما بنفوت الفرض (١٨٦) بها ويحكم بعمتها اه فتح (قوله لأن النهي عن تقديمها إلى آخره) قبل المراد

وقال بعضهم أنه يجب بنصر مقصود لأن أفعال العباد لا تكون عباداً إلا بواقفة الأمر وما لا يؤمر به
 خارج الوقت لا يعرف كونه عبادة ولهذا لا يفتي رعي الجمار بعد أيامه وكذا الجمعة وصلاة العبد بين
 قال رحمه الله (الترتيب بين الفائتة والوقنية وبين الفوائت مستحق) وهذا مذهب مالك وأحمد
 وجماعة من التابعين وقال الشافعي هو مستحب لأن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطاً للغير
 ولما قول ابن عمر من نسي صلاة فليذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع الإمام فإذا فرغ من صلاته فليصل
 التي نسي ثم يلعن صلاته التي صلى مع الإمام والأثر في مثله كالتبر وقد رعبه بعضهم أيضاً وفي
 حديث جابر أنه عليه الصلاة والسلام صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها دل على
 أن الترتيب مستحق إذ لو كان مستحباً لما أخر المغرب التي يكره تأخيرها الأمر مستحب وكونه أصلاً بنفسه
 لا ينافي أن يكون شرطاً للغير كالإيمان فإنه أصل بنفسه وليس ينبع شيء ومع هذا هو شرط لعمدة جميع
 العبادات وأقرب منه أن تقديم الظهر شرط لعمدة العصر في الجمع يعرفه فكذا ههنا قال رحمه الله
 (وبسقط) أي الترتيب (بضيق الوقت والنسيان وصيرورتها ستاً) أي بصيرورة الفوائت ستاً وبكل
 واحد من هذه الثلاثة يسقط الترتيب أما سقوطه بضيق الوقت فلأنه ليس من الحكمة تفويت
 الوقنية لتدارك الفائتة ولأنه وقت الوقنية بالكتاب ووقت الفائتة بخبر الواحد والكتاب مقدم
 على خبر الواحد عند تعذر الجمع بينهما ولو قدم الفائتة في هذه الحالة جاز لأن النهي عن تقديمها لمعنى
 في غير هذا دليل حرمة الاشتغال بغيرها من الاشتغال بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة وقدم الوقنية
 حيث لا يجوز لانه إذا قبل وقتها نأبى بالخير مع إمكان الجمع بينهما ثم تفسير بضيق الوقت أن
 يكون الباقي من الوقت ما لا يسع فيه الوقنية والفائتة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم
 أنه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر بعده نطلع الشمس عليه قبل أن يقعد قدر التشهد فيه صلى الفجر في
 الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس ولو طرأ أن وقت الفجر قد ضاقت ففصل الفجر ثم بين أنه كان
 في الوقت سعة بطل الفجر فإذا بطل ينظر فإن كان في الوقت سعة يصل العشاء ثم يعد الفجر وإن لم
 يكن فيه سعة يعد الفجر فقط فإن أعاد الفجر فبين أيضاً أنه كان في الوقت سعة ينظر فإن كان الوقت
 يسعهما أصلاً والأعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر

من النهي قوله تعالى أقم
 الصلاة لذلول الشمس لأن
 الأمر بالنسي تنهى عن ضده
 وقيل المراد به الإجماع
 لأن النهي الشارع فإن الإجماع
 انعقد على تقديم الوقنية
 عند ضيق الوقت وهو
 الأصح اه كما في (قوله
 لمعنى في غيرها) أي في غير
 الفائتة وهو كون الاشتغال
 بها يفوت الوقنية وهذا
 يوجب كونه عاصياً في ذلك
 أمأهى في نفسه فلا معصية
 في ذاتها اه فتح وفي المبسوط
 إذا كان الوقت قابلاً للفائتة
 وعند سعة الوقت عليه أن
 يبدأ بالفائتة ولو بدأ بفرض
 الوقت لم يجزه لأنه عند ضيق
 الوقت النهي عن البسطة
 بالفائتة لم يكن له في غيرها
 بل لما فيه من تفويت
 فرض الوقت ألا ترى أنه كما
 ينهى عن البسطة بالفائتة

ينهى عن الاشتغال بالتطوع والنهي متى كان المعنى في غير النهي عنه لا يكون مفسداً كالنهي عن الصلاة في الأرض فطلعت
 المعصية وعند سعة الوقت النهي عن البسطة بفرض الوقت لمعنى في غير النهي عنه لا يفتي عن الاشتغال بالتطوع في هذه الحالة والنهي
 متى كان المعنى في النهي عنه كالمفسد له فان افتتح العصر في آخر وقتها وهو ناس للظهر فصل مناهكة فاجرت الشمس ثم ذكر أن
 عليه الظهر فإنه يفتي في صلاته لأن تذكر الظهر في هذا الوقت لا يمنع امتناع العصر فلا يمنع المضي فيها بالطريق الأولى اه (قوله وهكذا
 يفعل مرة بعد أخرى) أي وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله تطوع اه زاهدي (قوله) افتتح العصر لأول وقتها وهو ذا كر للظهر لم يجز عن
 العصر وعند محمد لا يصير شرطاً في الصلاة حتى لو ضحك ففقهه لا يلزمه الوضوء وعند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة يصير شرطاً
 في الصلاة ويجوز عن التطوع وعند محمد لا يجوز عن التطوع وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً وهو قول زفر بناء على أن عند محمد الصلاة
 جهة واحدة فافتدت صار خارجاً عن الصلاة وعندهما بساد الجهة لا يفسد أصل الصلاة إذا لم يكن ما عارض منافياً لأصل الصلاة
 وتذكر الظهر لا ينافي أصل الصلاة وأما جميع أداء العصر فيفسد العصر اه من خط قاري الهداية رحمه الله تعالى

(قوله لأهل من الابتداء) أي ألا ترى أن الحدث يمنع ابتداء الصلاة ولا يمنع بقاها اه كأي (قوله إلا إذا قطع واستقبل إلى آخره) لان شروعه في العصر مع ترك الظهر فيقطع ثم يفتتحها ثانياً ثم يصلي الظهر بعد الغروب وبولوا فتحتها وهو لا يعلم أن عليه الظهر فأطال القيام والقراءة حتى دخل وقت مكروه ثم تذكر بعض على صلاته لان المسقط للترتيب قد وجد عند افتتاح الصلاة واختتامها وهو النسيان وضيق الوقت اه قارى الهداية (قوله فقال الصحيح بقطعها) أي لان العذر قد زال وهو ضيق الوقت فعاد ترتيب وفي الاستقصان بعض فيها ثم يقضى الظهر ثم يصلي المغرب ذكره في فوائد الصلاة اه بدائع (قوله ولو مضى فيها كان بعضها في الوقت إلى آخره) قال في الدراية ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا يفسد على الأصح وهو مؤدع على الأصح لا فاض اه (قوله وأما سقوطه بصيرورة الفوائت سنأى آخره) وفي (١٨٧) المبسوط كان بشر المربي يقول

من ترك صلاة لم يجز صلاته في عمره ما لم يقضها اذا كان ذا كراهة لان كثرة الفوائت تكون عن كثرة تقرب فلا يستحق به التضييف وقال ابن أبي ليلى مراعاة الترتيب في صلاة المستحب جعل حد الكثرة ما زاد على ستة وقال ورفلا يسقط الترتيب لبعض شهر لان ما دونه قليل ألا ترى أنه لا يجوز السلم إلى أجل دون الشهر وما فوق الشهر كثير فيسقط الترتيب به وعنه أنه لا يسقط قلت الفوائت أو كثرت لان ما كان شرطاً يستوى فيه القليل والكثير كذا في الإيضاح اه كأي وذكر شيخ الأمام وصاحب المحيط اذا كثرت الفوائت حتى سقط الترتيب لأجلها في المستقبل سقط الترتيب في نفسها أيضاً حتى قال أصحابنا فمن كان عليه صلاة شهر فصلى ثلاثين يوماً ثم صلى ثلاثين

فقطعت الشمس قبل أن يقعد فقد ارتشد في العشاء جاز بقره لانه نين أن الوقت كان خفيفاً ثم مضى الوقت بهنبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتي سمع تذكر الفائتة وأطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاته إلا أن يقطعها ويشرع فيها ولو شرع فاسبوا المسئلة بحالها ثم ذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يبرزه القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة بالبقاء ولي لانه أسهل من الابتداء ولو كانت الفوائت كثيرة ولم يسقط الترتيب فيها بعد والوقت لا يسع فيه المتروكات كلها مع الوقتية لكن يسع فيه بعضها معها لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقبل عند أبي حنيفة يجوز لا تلبس الصلوة إلى هذا البعض أول من الصلوة إلى البعض الآخر والعبرة في العصر لا تصل الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند الحسن العبرة الوقت المستحب وعن محمد بن عيسى لو تذكر في وقت العصر أن عليه قضاء الظهر وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع العصر قبل الغروب في الوقت المكروه لا يسقط الترتيب عندهما فيصلي الظهر في الوقت المستحب والعصر في الوقت المكروه وعند الحسن يسقط الترتيب فيصلي العصر في الوقت المستحب ويؤخر الظهر إلى ما بعد الغروب ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالإجماع لعدم جواز الظهريه ويؤخر في العصر وهوذا ككر للظهر فأطال القراءة فيه حتى ضاق الوقت المستحب لم يجز العصر إلا إذا قطع واستقبل ولو تذكر بعد ضاق الوقت المستحب بحيث لا يسع فيه الظهر قبل تغير الشمس جاز لانه لو شرع في العصر في هذه الحالة كان جائزاً فكذلك لا يمنع البقاء لانه أسهل من الابتداء على ما مر ولو شرع في العصر في هذه الحالة وهوذا ككر للظهر والشمس جازاً وغربت وهو فيها أتمها طعن عيسى فيه فقال الصحيح يقطعها ثم يبدأ بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب وهوذا ككر للظهر وهو القياس وجه الاستقصان أنه لو قطعها يكون كلها قضاء ولو مضى فيها كان بعضها في الوقت فكان أولى ولانه حين شرع فيها كان ما وراءها مع العلم أن الكل لا يقع في الوقت ولو كان هذا المعنى ما علمنا مر به وعلى هذا الوصل ركعة من العصر ثم غربت الشمس ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فانه يتم العصر استقصاها ويجزئ به وأما سقوطه بالنسيان فله عذر لانه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع النسيان ولا يكلف الله نفساً الا وسعها ولان الوقت انما يصير وقتاً للفائتة بالتذكر وما لم يتذكر لا يكون وقتاً لها فلا اجتماع بينهما وأما سقوطه بصيرورة الفوائت ستاف لانه لو وجب الترتيب فيها لوقوعها في حرج عظيم وهو مدفوع بالنص ولان الاشتغال بها عند كثرتها قد يؤدي إلى تفويت الوقتية

ظهر اهكذا إلى آخره أجزأه ولم يوجد ههنا الترتيب في نفس الان فجر اليوم الثاني حصل قبل الظهر والعصر وهذا مرى عن أصحابنا بخلاف ما يقول العوام انه راعى الترتيب في الفوائت وليس كذلك لما كثرت أسقط الترتيب عن أخبارنا فلا تسقط في نفسها كل أول وشبهه الأمام بدر الدين الكردي بالضرب لما أثر في غير موضع الضرب بلا ما فلا ن يؤثر في موضع الضرب بالطريق الأولى اه كأي (قوله ولان الاشتغال بها عند كثرتها) أي مع ما لا يدمنه من اسباب اه فتح وذكر في الهداية أن الكثرة المسببة بصيرورة الفوائت خصال في رواية ابن خباج عن محمد بن أحمد ودخول وقت السادسة مع ذلك في رواية أخرى عن محمد بن أحمد وصيرورة ههنا استنتاج خروج وقت السادسة كالمذهب من مذهب محمد اه وذكر في البداية أيضاً أن الوتر غير محسوب عن الفوائت في باب الكثرة بالإجماع أما عندهما فظاهر وأما عنده فلا نوان كان فرضاً لا تحصل به الكثرة لانه من تمام وظيفة اليوم والليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك بوجه فيكون المراد بالفوائت الصلوات الوقتية اه

فرع عن أبي نصر بن عيسى صلوات الله من غير أن يكون فاته شيء فإن كان لأجل نقصان دخل في صلاته أو لكرهه فليس
وان لم يكن كذلك لا يفعل والصحيح الجواز إلا بعد الفجر والصدور ذكره في جوامع الفقه وأذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يومه بالاعتدال في
الوقت لا بعده وقال برهان الدين الترمذي القضاء أولى في الحالين اه غايه وفي الانخير إذا أراد قضاء الفوائت قبل ينوي أول ظهر
عليه لا يملك على الظهر الأول صار الظهر الثاني أول ظهر متروك في ذمته وقيل ينوي آخر ظهر لله عليه قال لا يملك على إلا خروجا والذي
قبله آخر أول نوى فاته ولم ينو ولا ولا آخر اجاز والاول أحوط اه غايه (قوله وليس ذلك من الحكمة إلى آخره) احتج بان كثرة الشيء هو أن
ينتهي إلى أقصاه وأقصى الصلوات خمس فبسببه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكثيرة سببا يستعرق الشهر اه (قوله ويعتبر في
سقوط الترتيب خروج وقت الصلاة السادسة) لأن الفوائت لا تدخل في حد التكرار بدخول وقت السادسة وانما تدخل بخروج وقت
السادسة لأن واحدة منها نصير مكررة ولو ترك صلاة ثم صلى بعدها فهو كالأثنية فاته بقضيه وعلى قياس قول محمد بن عيسى
المتروكة وأربعة بعد ذلك السادسة جائز ولو لم يقضها حتى صلى السابعة فالسابعة جائزة بالإجماع ثم إذا صلى السابعة تعود المؤديات
الخمس إلى الجواز في قول أبي حنيفة وعليه قضاء الفائتة وحدها استحسانا وعلى قولهما بقضيه الفائتة وخمس بعدها قياسا وعلى هذا إذا
ترك خمس صلوات ثم صلى السادسة وهو كالفوائت فالسابعة موقوفة عند أبي حنيفة حتى لو صلى السابعة تنقلب السادسة
إلى الجواز عنده وعليه قضاء الخمس وعندهما لا تنقلب وعليه قضاء الست وكذا لو ترك صلاة ثم صلى شهر أو هو كالأثنية فعليه
قضاؤها لا غير عند أبي حنيفة وعندهما عليه قضاء الفائتة وخمس بعدها إلا على قياس ما مر وعنده محمد أن عليه قضاء الفائتة وأربع
بعدها وعلى قول زفر يعيد الفائتة وجميع ما صلى بعدها من صلاة الشهر اه من البدائع لمصها اه (قوله لأن الكثرة بالدخول
في حد التكرار) أي لا نعماء يرد على الخمس وهو صلاة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجنسية فشرط الدخول في حد التكرار
لثبوت الكثرة بخلاف الصوم لأنه لو شرط التكرار ثم زادت الأوقات لمؤكدة على الأصل المؤكدة لا بدخل وقت وطيفة أخرى ما لم يفيض
أحد عشر شهرا اه سيد (قوله ثم (١٨٨) المتعريفه أن تبلغ الاوقات المتخللة مذفاته ستة إلى آخره) قال العلامة

كحل الدين رحمه الله في فتح
القدیر بنفسه قال في شرح
الكثير وغيره المتبر أن تبلغ
الاقوات المتخللة ستة
فاته الفائتة وان أدى

ما بعدها في أوقاتها وقيل يعتبر أن تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة وعمره بخلاف تظهر في ترك ثلاث صلوات مثلا من
الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم فعلى الأول يسقط الترتيب يعني بين المتروكات وعلى الثاني لا لأن الفوائت بنفسها يعتبر
أن تبلغ ستا ومثل هذا ما ذكره في المصنف في وجه اقتصار صاحب المنظومة على نقل الخلاف بين أبي حنيفة ومالك في ما إذا ترك طهرا
وعصر من يومين دون أن يذكر في ثلاثة فصاعدا قال الخلاف فيما إذا كانت ثلاثة فعندهم يهبط الترتيب لأن ما بين الفوائت
يزيد على ست ومنهم من أوجب أنه لا يعتبر كون الفوائت بنفسها ستا يعني لما اختلفوا في ثبوت الخلاف بينهم في الزائد على الصلاتين
اقتصر في المنظومة على نقل الخلاف بينهما ولا يخفى على من علم مذهب أبي حنيفة أن الوقتية المؤدومة مع تذكر الفائتة نفسا قد ساد
موقفا إلى أن يصلى كمال خمس وفتيات فإما لم يعد شيئا منها حتى دخل وقت السادسة صارت كلها هيصة أه لا يتصور على قوله كون
المتخللات ست فوائت لأنه مع دخول وقتها تثبت الهيصة فلا يتحقق فائتة سوى المتروكة آنذاك والمسقط هو ست فوائت لا مجرد أوقات
لأنها في نفسها فاته لا معنى له بالسقوط بكثر الفوائت كي لا يؤتى الزام الأثنية قال بادئهم إلى تفويت الوقتية فجاءت الأوقات بلا فوائت
لأنه فلا وجه لاعتباره فن قلت اعتد كرم رأيت في تصوير هذا ما نه إذا صلى السادسة من المؤديات وهي «بابعة المتروكة صارت الخمس
هيصة ويحكم كواهيصة على قوله بمجرد دخول وقتها فالجواب أنه يجب أن يكون هذا منهم اتفاقا لأن الظاهر أنه يؤدي السادسة في وقتها
لا بعد خروجها فأنهم داؤها قام دخول وقتها لماسد كرم من أن تعليل الهيصة الخمس يقطع بثبوت الهيصة بمجرد دخول الوقت أدها أولا
وعلى هذا يجب أن يحكم في خلاف المذكور بالخطا والتحقيق أن خلاف المشايخ في الثلاث انما هو في الحكم بان عدم وجوب الترتيب
هو لا اتفاق بين الثلاثة وعلى الخلاف كما في الشنن ابتداء كالتحقق في كرامته بشعبا وبه يتبين مبنى الخلاف على وجه الهيصة
اذ قد صيربها نهارا فأنها هيصة ولم يذكرها في الهداية وجه قولهما فيها الخاق ناسي الترتيب بين الصلاتين الفاتتين بناسي
الثانية فيسقط الترتيب به وهو الحق بناسي التعيين وهو من فاته صلاة لم يدر ما هي ولم يقع نحره على شيء بعد صلاة يوم وليلة يجامع
تحقق طريق يخرج من الهيصة يمين فيجب سلوكها وهذا الوجه يصرح بإيجاب الترتيب في القضاء فيجب الطريق التي تعينها
كقيل أنه مستحب عنده فلا خلاف بينهم ثم صورة قضاء الصلاتين عنده أن يصلى الظهر ثم العصر ثم الظهر فإن كان المتروك أولا هو

(قوله لا يجوز الفرائض في صلاة الفلانة إلى آخره) فإنه منقضي أي صلاة من الوقتين صارت هي سادسة المتروكة لأن الله لما قضى متروكة بعدها عادت المتروكة خمسا ثم لا يزال هكذا فلا يعود إلى الجواز اهـ كما في قوله صارت هي سادسة المتروكة فسقط الترتيب فعلى تقدير أن لا يعود كان ينبغي أنه إذا قضى بعدها فاتت حتى عادت المتروكة إلى خمس أن تجوز الوقتية الثانية قدمها أو أخرها لو أن وقعت بعدها لا توجب سقوط الترتيب أعني خمسا أو أربع السقوط الترتيب قبل أن تصير إلى الخمس اهـ فتح (قوله لا بد لافائنة عليه في ظنه إلى آخره) فكان في معنى التام قالوا هذا إذا طعن أن صلاة يومه جائزة والام تجز العشاء الأخيرة أيضا ذكره الاستيعاب والعتاب في جواب مع الفقه والشهيد في عدة المقتضى اهـ غايه (قوله حال أدائها) أي لأنها لم تصل وقتها أولا فقد صلاها قبل سقوط الترتيب فلم تجز وصارت من النوائب فصارت ستا فإذا قضى ثلثة بعدها عادت الفرائض خمسا فلم يزل كذا أما إذا قدم الفرائض لا تجوز الوقتيات إلى العشاء الآخر لأنه صلاها وفي زعمه أنه أعاد جميع ما عليه فلا يصبر الوقت وقتا لافائنة إذا كان عنده أن عليه الفائنة أما إذا لم يكن فلا اهـ وبهذا سقط اشكال الشارح كذا نقلته من خط قارئ الهداية رحمه الله اهـ (قوله ولم يخرج منها) أي حتى صارت خمسا بقضاء الفائتة اهـ فتح (قوله اذ لو كان مداره على تلك الرواية لما فسدت إلى آخره) قال في المبسوط هذه المسئلة التي يقال فيها واحدة تعصم الخمس وواحدة (١٩٠) نفسها الخمس فالصحة هي السادسة والمفسدة هي المتروكة تقضى قبل

يوم وليلة وجعل يقضى من الخدم كل وقتية فائته فالعوائث جائزة على كل حال والوقتية فاسدة
قدمها لدخول الفوائث في حد القلة وان اخرها كذلك الا العشاء الاخيرة لانه لا فائته عليه في غلته
حال اذانها **وقال** الراعي غفوره الكريم **ليس** فيه دلالة على عود الترتيب بعد سقوطه لان
الترتيب لو سقط لحازت الوقتية التي بدأها كاداره في الجامع الصغير وهو قوله وان فاته أكثر من
مسلاة يوم وليلة أجزأته التي بدأها ولان الترتيب اعم يسقط بمجرد وقت السادسة ولم يخرج هنا
ولا يحكم بحمله على ما روى عن محمد أن الترتيب يسقط بدخول وقت السادسة لان حكمه بفساد الوقتية
التي بدأها يمنع من ذلك اذ لو كان مداره على تلك الرواية لما فسدت التي بدأها أول مرة لسقوط
الترتيب عنده **قال** رحمه الله **فلو** صلى فرضا ذكرا فائته ولو وترافس فرضه موقوفا حتى لو صلى
ست صلوات ما لم يقض المائة انقلب الكل جائزا ولو قضى المائة قبل أن يمضي ستة أوقات بطل
وصف القرصية وانقلب نكلا وهذا عند أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد الوتر لا يمنع جواز
الفرض بناء على انه نقل عنده ما ولا ترتيب بين الفرائض والتوافل على ما يبيى في أوقات الصلاة وأما
اذا صلى الفرض ذكرا لفائته فقال أبو يوسف يبطل وصف القرصية وتقلب نكلا وهو القيام
لان ما حكم به فادامراعاة الترتيب فيه لا يصح اذا سقط الترتيب فيه بكن افتح الفرض في أول الوقت
ذاكر لفائته ثم ضاق الوقت لم يحكم بجوازه وهذا لان الكثرة على سقوط الترتيب فيثبت الحكم
بوجود العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها كالمروى عبيد يبيع ويشترى فسكت ثبت الاذن
دلالة في حق ما بعد ذلك التصرف لا في حقه وكذا الكلب اذا صار معلم بترك الاكل ثلاث مرات
ثبت الحل فيما بعده الا فيها **وقال** محمد هو كذلك لكن لا تبقى التحريم عنده لانها انعقد للفرض

أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك رحمه الله وقال محمد والثوري يعيد ثلاث صلوات ركعتان ينوي بهما فإذا
انقهرت كانت عليه وأربع ينوي طهرا أو عمرا أو عشاء كان عليه وثلاثا بنية المغرب وقال زفر وبشر المريسي والمزني يصلي
أربعين في الثانية والثالثة والرابعة ينوي الصلاة التي عليه وقال عمرو بن أبي عمر وسألت محمد عن نسي صلاة صليبة
وليدري أن من أية صلاة قال يعيد الحسن قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة أيام أو أكثر يعيد صلاة خمسة أيام وذكر القنوري قول
محمد مع أبي حنيفة والرازي والنسفي مع الثوري وفي جامع الكردى نسي صلاة من يوم وليله أو ركعتان صلاة ولا يدري أيها يقضى صلاة
يوم وليله لأن تعيين النية في القضاء مشروط وأنه متعذر مجبه إيجاب يقضى صلاة يوم وليله ليخرج عن العهدة بيقين وبه ظهر بطلان قول
محمد وزفر والمريسي والمزني ولونسي خمس صلوات من خمسة أيام أو ثمان من ستة أيام أو سبع من سبعة أيام أو ثمانية من ثمانية أيام
قضى صلوات ثمانية أيام أو سبعة أو ستة أيام من تعيين نية القضاء وقيل هذا على قولهما ما على قول أبي حنيفة فلا لأن عند ما إذا
صارت سناعات المفصولات صحيحة كذا في الدراية وتظهر بعضهم فيه بأن ما ذكر عن أبي حنيفة هو فيما إذا كان عالما بالفاصلة
والفرض هنا أنه لا يدري أي صلاة وتعين النية واجب ولا طريق إلى قضاء القوائت عينا إلا بقضاء جميع صلوات الأيام عند الكل
ولا يفتي حسن هنا الظاهر اهـ

(قوله فإذا بطل وصف الفرضية بطلت إلى آخره) حتى لو فقهه بعد التذكرة لا تنقض طهارته اه فتح وعلى هذا الخلاف ينبغي ما إذا خرج وقت الظهر يوم الجمعة قبل تمام الجمعة فقهه لا تنقض طهارته عند محمد خلافاً لما لو اقتدى به رجل صح عندهما خلافاً له ثم ذكر هذا الاختلاف هكذا عامة المشايخ وقيل لا خلاف بينهم لأن من شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في نقلاً إجماعاً فكذا في الصلاة وبقاء الطهارة وعدم صحة الاقتداء لكون الصلاة منظونة كذا قاله في الكافي (قوله ولا يحنيفة أن الترتيب إلى آخره) قال في فتح القدير ولا ينبغي على متأمل أن هذا التعليل المذكور يوجب نبوت صحة المؤدي بات بمجرد دخول وقت سادسها التي هي مابعة المستروكة لأن الكثرة ثبت حينئذ وهي المسقط من غير توقف على أدائها كما هو المذكور في التصوير في سائر الكتب وأنه لا يتوقف الصحة على ما إذا كان فلا نأخذ من وجوب الترتيب بعده بخلاف ما إذا ظنه فإنه لا يصح كالتفقه في المحيط عن مشايخهم فإن التعليل المذكور يقطع بطلان الجواب ظن عدم الوجوب أولاً اه (قوله وكذا الوصل إلى المقرب (١٩١) في طريق المسردة الخ)

فإن أفاض إلى المردلفة في وقت العشاء تغلب نفعاً وبإزمه أعادتها مع العشاء في المزدلفة وإن لم يأت المزدلفة وتوجه إلى مكة من طريق أخرى إلى المردلثة بعدما أصبح جاز المقرب اه كافي

باب سجود السهو (قوله سجود السهو) إضافة السجود إلى السهو من قبيل إضافة الحكم إلى السبب وهو الأصل في الإضافة اه كافي (قوله حتى لا يجب عليه أكثر من سجدتين إلى آخره) وقال عبد العزيز بن أبي سلمة من الملكية إذا اجتمع نقص وزيادة يسجد قبل السلام وبعد وقال الأوزاعي إن كان من جئس واحد داخل والا فلا

فإذا بطل وصف الفرضية بطلت الفريضة ولا يحنيفة أن الترتيب يسقط بالكثرة وهي قائمة بالكل فوجب أن تؤثر في السقوط ولهذا لو أعادها غير مرتبة جازت عندهما أيضاً وهذا لأن المانع من الجوارق ما وقدرت فلا يبقى المانع ولا يمنع أن يتوقف حكم على أمر حتى يتبين حاله كتحميل الركاة إلى القصر يتوقف فإن بقي الصواب إلى تمام الحول صار فرضاً وإن نقص وتم الحول على نقصان صار نقلاً وكذا الوصل إلى المقرب في طريق المزدلفة يتوقف وكذا ظهر يوم الجمعة فاصلاً في البيت قبل الجمعة يتوقف وكذا أصحاب الاعتذار إذا انقطع عذرهم في الصلاة فإن طاف في الوقت الثاني صحت صلاتهم والا فلا وكذا صاحب العادة لو جازأه لم يفسد ما قبلها فاعتسلت وصلت يتوقف فإن جاوز الدم العشرة جازت وكذا صومها لم يفسد وإن لم تجاوزها نفي أنه ليس بصلاة ولا صوم وكذا لو انقطع دمها قبل العادة فاعتسلت وصلت أو صامت يتوقف فإن لم يعد صبح وان عادت بين أهليس بصلاة ولا صوم بخلاف ما ذكر من ضيق الوقت فإن ضيق الوقت لا يسقط الترتيب في الحقيقة وإنما قدمت الزمنية عند العجز عن الجمع بينهم ما تقوهم مع بقاء الترتيب ولهذا لا يسقط الترتيب فيما بين الفوائت حتى يؤقدهم المتأخرة من الفوائت لا تجوز والله أعلم

باب سجود السهو

قال رحمه الله (يجب بعد السلام سجدة واحدة بشهود تسليم ترك واجب وإن تكرر) أي وإن تكرر ترك الواجب حتى لا يجب عليه أكثر من سجدتين اعلم أن الكلام فيه في مواضع الأول في صفة وهو واجب عندما كاذ كفي المختصر لأن محمد رحمه الله قال إذا ساء الإمام وجب على المؤتم السجود نص على وجوبه ولا يشرع بحسب النقصان فصار كلاماً في الحج وهذا لأن أداء العبادة بصفة الكمال واجب وثلاً يجبر النقصان وقال بعضهم أنه سنة استدل بالإجماع قال محمد رحمه الله أن العود إلى سجود السهو لا يرفع التشهد كله برفع القدمين وقالوا لو كان واجباً لرفع كسجة التلاوة والصليبة والعصير الأول المذكورنا ولهذا يرفع التشهد وسلام ولولاه واجب لما رفعها وإنما لا يرفع القدمين لأنها أقوى منه لكونها فرضاً بخلاف السجدة بالصليبة لأنها أقوى من القدمين لكونها ركناً بخلاف سجدة

كحفظ رات الحج لقوله عليه الصلاة والسلام لكل سهو سجدتان وقال ابن أبي ليلى يتكرر السجود عند السهو والجواب عن الأول أن السجود واجب على السهو لقوله عليه الصلاة والسلام إذا ساء أحدكم فليسجد سجدتين وترتب الحكم على الوصف وجب عليه ذلك الوصف لذلك الحكم مثل زنى ما عزر جرم وسرق صفوان فقطع وإذا كان السهو هو العلة أتدرجت أم راند تحت السجدتين وعن الثاني أن المراد به لكل سهو صلاة سجدتان فم أقراده هو ما يدل أنه عليه الصلاة والسلام سلم من اثنين ساءوا قدام وهو سهو آخر وغير ذلك في ذلك الحديث وسجد سجدتين بجميع ذلك أو معناه يكفي لكل سهو سجدتان يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام سجد السهو يجزئان عن كل نقص وزيادة رواه أحمد بن عدى وفيه حكيم بن نافع وثقه ابن معين وضعفه أبو زرعة والبرج من غير بيان منبه لا يسمع عند الفقهاء ومعناه أن السجود لا يختص بنوع من السهو كقولهم لكل ذنب توبه اه غايه (قوله لكونها فرضاً إلى آخره) وعلى هذا الوصل بمجرد دفعه من سجدة السهو يكون ناركاً واجب ولا يفسد بخلاف ما إذا لم يقعد بعد تدين السجدتين حيث يفسد أثره الفرض اه فتح (قوله لأنها أقوى من القدمين) قال شمس الأئمة الخواص القعدة بعد سجدتي السهو ليست بركن وإنما يؤتى بها ليقع ختم الصلاة

بها ليوافق موضوع الصلاة حتى لو ذهب بعد ما قبل السهو لم تقصد صلاته لا لمؤثره السهو وانصرف لا تقصد صلاته فاذا انصرف بعد السجود أولى اه غايه وفي الواقع ان لو سلم الامام وتفرق القوم ثم تذكر في مكانه انه ترك سجدة التلاوة يسجد ويقعد بعد ما قدر التشهد وان لم يقعد قسدت صلاته ففرض القعدة بالعود الى السجدة وجازت صلاة القوم لان ارتفاع القعدة حصل بعد انقطاع الشركة فلا يظهر في حق القوم اه غايه (قوله لان محله بعد ما قبل رفعها الى آخره) وفي الخواشي اذا سجد بعد السلام فاصابه نقطة السلام بعد ذلك ليست بواجبة اه غايه (فرع) شك في صلاته فتفكر في ذلك حتى استيقن ان شك في شيء من هذه الصلاة وطال بان كان مقدارا يزدى فيه كالكوع والسجود وسجد السهو وان لم يطل لا يسجد وكذا ان كان تفكره في صلاة غير هذه الصلاة لان الموجب للسهو وسهولة الصلاة لا سهو صلاة أخرى ولو شك في سجود السهو يقصر ولا يسجد لهذا السهو لان تكرار سجود السهو في صلاة واحدة غير مشروع اه نخلص من البدائع (قوله فيؤخر عن السلام) أي ليكون جبر الكل سهو يقع في الصلاة وما لم يسلم قوتهم السهو ثابت ألا ترى أنه لو سجد السهو قبل السلام ثم شك انه صلى ثلاثا أو أربعاً ففسخه ذلك حتى آخر السلام ثم ذكر انه صلى أربعاً فله لو سجد لهذا النقص بتأخير الواجب تكرار وان لم يسجد بقي نقصاً لازماً غير مجبور فاستحب ان يؤخر بعد السلام لهذا الجوز وهذا دليل ان الخلاف في الاولوية وفي الخلاصة (١٩٣) لو سجد قبل السلام لا يجب اعادتها بعد السلام اه فتح قوله بتأخير الواجب

التلاوة لانها أثر القراءة وهي ركن فيعطى لها حكمها ولان السجدة العلية وسجدة التلاوة محلهما قبل القعدة فاذا عاد الى السجود عاد الى شيء محله قبلها فيرفعها بخلاف سجود السهو لان محله بعدها فلا يرفعها وقيل ان سجدة التلاوة لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختار شمس الاثنية هذه الرواية والاول اصح والثاني في محله وهو بعد السلام عند ما ذكر في المختصر وعبد الشافي قبله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل المذهب قولاً وفعلًا وهذا الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده لعمدة الحديث قيم ما والترجيح لما قلنا من جهة المعنى أي السلام من الواجبات فيقدم على سجود السهو قياساً على غيره من واجبات الصلاة ولان سجود السهو عملاً لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سجد عن السلام بغيره والثالث في بيان ما يفعل بعد السجود قال في الكتاب بنسبه وتسليم أي يأتي بها بعد السجود لما روى أبو داود انه عليه الصلاة والسلام سجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم واختلقوا في كيفية التسليم فقال بعضهم يسلم تسليتين وهو الصحيح صرفاً السلام المذكور في الحديث الى المعهود وهو اختار شمس الاثنية وقال نفي الاسلام يسلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه ولا يحرف عن اقله لان ذلك لمعنى الأثنية دون التحليل وقال بعضهم يسلم تسليمة واحدة عن عينية وقال خواهر راده لا يأتي بسجود السهو بعد تسليتين لان ذلك بمنزلة الكلام ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان موضوعهما آخر الصلاة وهو اختيار الكرخي وقيل يأتي بمافي القعدة الاولى وقال الطحاوي كل قعدة في آخرها سلام ففيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا القول يأتي بمافي القعدتين ومنهم من قال في المسئلة خلاف بين المتقدمين فعند أبي حنيفة وأبي

أي وهو السلام اه (قوله) وختلفوا في كيفية التسليم أي التسليم الذي قبل سجود السهو اه (قوله) تسليتين وهو الصحيح وفي البيهقي تسليتان اصح اه غايه (قوله) وهو اختيار شمس الاثنية أي وأبي اليسر والامام طهري الدين المرعشي حتى قال الامام طهري الدين حين سئل عن هذا لم يجز ما لك الشمال حتى يترك التسليم عليه ونسب أبو اليسر القائل بالتسليمة الواحدة الى البدعة قال نفي الاسلام انما اختار ما اختاره بإشارة محمد في كتاب

الصلاة فتقصينا عن عهدنا السبعة واعمادهم على من قصر في طلبه اه كافي (قوله يسلم تسليمة واحدة يوسف عن عينية) وهو قول الكرخي وهو الاصح وبه قال النجاشي اه غايه (قوله وقال الطحاوي الى آخره) قال في فتح القدير وقول الطحاوي أحوط اه (قوله) شرع في الظهر ثم توجه في العصر فصل على ذلك الوهم ركعة أو ركعتين ثم تذكر أنه في صلاة الظهر لا سهو عليه لان تعيين التية شرط افتتاح الصلاة لا شرط بقائها كاحص البية لم يوجد تغير فرض ولا ترك واجب وان تفكر في ذلك تفكراً شعله عن ركن فعله سجود السهو استصحبنا على ما مر اه بدائع ولو افتتح الصلاة فقرأ ثم شك في تكبيرة الافتتاح وأعاد التكبير والقراءة ثم علم أنه قد كان كبر فعله سجود السهو لا بهريادة التكبير والقراءة ثم ركعاً وهو الكوع ثم لا فرق بين ما إذا شك في خلال صلاته فتفكر حتى استيقن وبين ما إذا شك بعدما قعد قدر التشهد بالاعتبار ثم استيقن في حق وجوب السجدة لانه آخر الواجب وهو السلام ولو شك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن لا سهو عليه لان التسليمة الاولى خرج عن الصلاة وانعدمت الصلاة فلا يمتنع من تنقيصها بتفويت واجب، ثم فاستحل ايجاب الجار وكذا الفرق بينه وبين ما إذا سبقه الحدث في الصلاة فعاد الى الوضوء ثم شك قبل أن يعود الى الصلاة فتفكر ثم استيقن حتى يجب عليه السهو في الحالين جميعاً اذا طال تفكره لانه في رومة الصلاة وان كان غير مؤد لها اه بدائع وقالوا برافقة شك أنه هل كبر لا يحتاج ثم تذكر أنه كبر ان شغله التفكر عن أداء ركن من الصلاة كان عليه السهو والاولا وكذا لو شك أنه في العصر أو سهواً غير ذلك ان تفكر قدر ركن كالكوع أو السجود يجب عليه سجود السهو وان كان قبل لا يجب وان شك في

سنة في صلاة فسلامها لا يسجد عليه وان طال تفكره ولو انصرف لسبق حدث فشكل الله صلى ثلاثا وأربعين ثم وسخلة ذلك عن
 ضوئه ساعة ثم أتم وضوءه كان عليه السهو لانه في حرمتها اه فتح (قوله ولو قرأ آية في الركوع الى آخره) قال في البدائع ولو قرأ
 قرآن في ركوعه أو في سجوده أو في قيامه لاسهوا عليه لانه تناسوا هذه الأركان مواضع الثناء اه وهو يخالف ما ذكره الشارح اه
 لو قرأ القرآن في القعدة انما يجب السهو اذا لم يفرغ من التشهد أما اذا فرغ فلا يجب اه فتح قوله وهذه المواضع محل الثناء أي بخلاف
 راحة القرآن فيها فان فيه السهو اه فتح (قوله وقبلها محل الثناء الى آخره) وهذا يقتضي تخصيصه بالركعة الاولى اه فتح (قوله
 كذا اذا زاد على التشهد الى آخره) قال في البدائع ولو زاد على قراءة التشهد في القعدة الاولى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر
 يا مالى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة انه عليه سجود السهو وعندهما لا يجب لهما أنه لو وجب عليه سجود السهو ولو وجب لغيره نقصان
 نه شرع ولا يعقل عكن النقصان في الصلاة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (١٩٣) وأبي حنيفة يقول لا يجب

عليه بالصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بل
 تأخير الفرض وهو القيام
 اذا كان التأخير حصل بالصلاة
 فيجب عليه من حيث انها
 تأخير لا من حيث انها صلاة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم اه وفي البدائع أيضا
 ولو تلاه سجدة فسمى أن
 يسجد بها ثم تذكرها في آخر
 الصلاة فعليه أن يسجد بها
 ويسجد بها السهو لانه أخر
 الواجب عن وقته اه
 قوله فقال بعضهم يجب
 عليه سجود السهو الى آخره
 ونور اذ حرق من الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وهذا التورذ كره في لفتح
 مقدما على قبة ادقوال
 ولم يصح من الأقوال شيئا
 لكن تقديم هذا القول على
 غيره يرشد الى أنه أصح وهكذا
 قدمه في مراجع الدراية
 وعزاه الى أبي حنيفة وهذا

يوسف يصلي في الاولى وعند محمد يصلي في الاخيرة ساء على ان سلام من عليه السهو ويخرجه من عندهما
 فكانت الاولى هي القعدة للغم فيصلي فيها لو يدعوليكون حروجه منها هذا الاركان والسنن والمستحبات
 والآداب قال في المفيد هو الصحيح وعند محمد لا يخرجه منها أي ذكر الصلاة والدعاء الى قعدة لسهو
 فانها هي الاخيرة والرابع في السبب الموجب لسجود السهو وقد اختلفوا فيه وأكثروا على أنه يجب
 ترك واجب أو تعسيره أو تأخير ركن أو تقديمه أو تكراره أو ترك الترتيب فيما شرع مكررا والصحيح أنه
 يجب بترك الواجب لا غير وهو المراد بقوله في المختصر ترك واجب أي يجب بمحذوران بسبب ترك واجب
 وهذا لا في التقديم والتأخير والتغيير ترك الواجب لان الواجب عليه أن لا يفعل كذلك هذا فصل
 قد ترك الواجب فصار ترك الواجب شاملا لكل ثم لا يضمن بيان ذلك فتقول واجبت الصلاة أنواعا
 منها قراءة الفاتحة والسورة فالوتر كالفاتحة أو أكثره في الاولين وجب عليه سجود السهو بخلاف
 الوتر كلها في الاخرين لانها سنة فيها على الصحيح ولو كررها في الاولين يجب عليه سجود السهو لانه
 آخر واجبا وهو السورة بخلاف ما لو أعادها بعد السورة أو كررها في الاخرين ولو قرأ الفاتحة وحدها
 يترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا الوتر مع الفاتحة آية قصيرة لان قراءة ثلاث آيات قصار آية
 لمؤيلة مع الفاتحة واجبة ولو أخر الفاتحة عن السورة فعليه سجود السهو وكذا الوتر في الركوع
 أو السجود أو القوم أو القعود فعليه سجود السهو لانه ليس بموضع القراءة ولو قرأ السورة في الاخرين
 لاسهوا عليه لانها محل الذكر ومنها التشهد فاذا تركه في القعود الاول والاخير وجب عليه سجود
 السهو وكذا اذا ترك بعضه كركن في المحيط ولو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجده فلا سهوا عليه لانه
 ناء وهذه المواضع محل الثناء وعن محمد لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهوا عليه وبعدها
 يلزمه سجود السهو وهو الاصح لان بعد انقضاء صلاة السجدة فلو قرأ السورة فالتشهد فيه فقد أحرر الواجب
 وقبلها محل الثناء ولو كرر التشهد في القعدة الاولى فعليه سجود السهو وكذا اذا زاد على التشهد الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم لانه أخر ركها وهو القيام الى الثالثة واختلفوا في قدر الية فقال بعضهم
 يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال آخرون لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد والاول
 اصح ولو كرر في القعدة الثانية فلا سهوا عليه لانها محل الذكر والدعاء ومنها القنوت فاذا تركه يجب
 عليه سجود السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع ولو ترك في الركوع أنه ترك القنوت

(٢٥ - ريلبي اول) عبارته في الدراية وفي المحيط زاد في التشهد الاول حروجا يجب السهو عند أبي حنيفة وهذا ان
 جامع انما يجب اذا قال اللهم صل على محمد وقال الشيخ أبو سنه والماري يدي انما يجب اذا قال معه وعلى آل محمد اه (قوله وقال
 خرون الى آخره) وعن الصفا فلا سهوا عليه في هذا وعن محمد استقيم اذ وجب سجود السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لم ت قد أوجب سجود السهو بقراءة القرآن في الركوع والسجود تكون في غير محلها فكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 تكون في غير محلها اه سروي (قوله لاسهوا عليه لانه أخر ركها وهو القيام الى آخره) وكذا قراءة التشهد اذا سها عنها في القعدة الاخيرة ثم
 ذكرها قبل السلام أو بعد ما سلم ساهيا قرأها وسلم ويسجد للسهو ولانها واجبة كذا في البدائع اه ولو سلم على يساره قبل يسيره
 لاسهوا عليه لان الترتيب في السلام من باب السنة فلا يتعلق به وجوب السهو ولو نسي التكبير في أيام التشريق لاسهوا عليه لانه
 يترك واجبا من واجبات الصلاة اه بدائع

(قوله في عوده الى القنوت روايتان الى آخره) احدهما يعود ويقت وييسد ال ركوع وقد تقدم وقيل لا يسد ال ركوع والاول
الاجبه ان قلنا يجوز القنوت وهو قول أبي حنيفة وعنهما أنه سنة ثم رجع في البدائع والقناوى رواية عدم العود الى القنوت
وجعلها ظاهرا لرواية اه فتح قال في البدائع في باب القنوت وأما حكم القنوت انما فأت عن محله فيقول ادانسى القنوت حتى رجع
ثم تذ كر بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يعود ويسقط عنه القنوت وان كان في الركوع فكذلك في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف
أنه يعود الى القنوت لان له شها بالقرآن فيعود كما لو ترك الفاتحة أو السورة ولو تذ كر في الركوع أو بعد ما رفع رأسه منه أنه ترك الفاتحة
أو السورة يعود وينتقض ركوعه كذا هنا ووجه الفرق على ظاهر الرواية أن ال ركوع ينكامل بقراءة الفاتحة والسورة لان ال ركوع
لا يعتبر بدون القراءة أصلا فيتكامل بقراءة الفاتحة وقراءة السورة على التعيين واجبة فينتقض ال ركوع بستر كها
فكان تنقض ال ركوع للاداء على الوجه الاكمل والا حسن وكان مشروعا وأما القنوت فليس مما يتكامل به ال ركوع الا ترى أنه
لا قنوت في سائر الصلوات والركوع يعتبر به وانه لم يكن التقص للتكامل لكاله في نفسه فلو نقص كان النقص لاداء الواجب ولا يجوز
نقص الفرض لتعصيل الواجب فهو الفرق ولا يقت في ال ركوع بخلاف تكبيرات العيدين اذ ان تذ كرها في حال ال ركوع حيث يكبر
فيه والفرق أن تكبيرات العيدين تختص بالقيام المحض الا ترى أن تكبيرة ال ركوع بوقفيها في حالة الانقطاع وهي

محسوبة من تكبيرات العيدين
باجتماع العصابة رضى الله
تعالى عنهم فالأجاز آداء
واحدة منها في غير محض
اقيام من غير عند جاز آداء
الباقى مع قيام العذر بطريق
الاولى فأما القنوت فلم
يشرع الا في محل السامع
معقول المعنى فلا يتعدى
الى ال ركوع الذى هو قيام من
وجه ولو أنه عاد الى القيام
وقت ينبغي أن لا ينتقض
ركوعه على قيام ظاهر
الرواية بخلاف ما ادعا على
قراءة الفاتحة أو السورة
حيث ينتقض ركوعه اه
وكتب ما نصه قال في النايح
ويسجد السهو اه غاية (قوله)

ففي عوده الى القيام روايتان ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت سجدا سهوا لانهما بمنزلة تكبيرة
العيد ومنها تكبيرات العيدين فاذا تركها أو ترك تكبيرة واحدة منهما وجب عليه سجود السهو ولو ترك
تكبيرة ال ركوع الثاني من صلاة العيد وجب عليه سجود السهو لانهما واجبة تبعاً لتكبيرات العيد
بخلاف تكبيرة ال ركوع الاول لانهما ليست ملحقتهما ومنها البسمة فاذا تركها يجب عليه سجود
السهو وقيل لا يجب وقيل ان تركه قبل الفاتحة يجب وان تركها بين الفاتحة والسورة لا يجب ومنها
الجهر والانخفاء حتى لرحمهما فيما يخافت أو خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو واختلفوا في
مقدار ما يجب به السهو منها فقيل ان جهر فيما يخافت فعليه السهو قل أو كثر وان خافت فيما يجهر
ينظر فان خافت بفاتحة الكتاب أو أكثرها فعليه السهو وان خافت في أقلها فلا سهو عليه وان كان
من سورة أخرى فيعتبر قدر ما تجوز به الصلاة على اختلافهم فيه لان حكم الجهر فيما يخافت أقبح من
الخافسة فيما يجهر لانه عمل بالسوء فغفط حكمه ولان لصلاة الجهر حظاً من الخافسة كالخافسة
في الآخرين وكذا المفرد يتخير فيما بين الجهر والخافسة ولا حظ لصلاة الخافسة من الجهر فأوجبنا
السجود في الجهر قل أو كثر وشرطاً الكثرة في الخافسة وفي الفاتحة أكثرها لان الفاتحة كلها ثناء
ودعاء ولهذا شاعت في الثانية على سبيل الدعاء فاعطى لها حكم الدعاء والثناء من وجهه وان كانت
تلاوة حتمية والجهر بالثناء لا يوجب سجود السهو وبالتلاوة يوجب فيعتبر فيها الاكثر وقيل يعتبر في
الفصلين قدر ما تجوز به الصلاة وهو الاصح لان اليسير من الجهر والانخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن
لكثير يمكن وما نصحه الصلاة كثير غير أن ذلك آية عند أبي حنيفة وعندهم ما ثلاث آيات
قصار أو آية طويلة ولا فرق بين الفاتحة وغيرها والمنفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والانخفاء

ومنها تكبيرات العيدين الى آخره) قال في ابدائع ولو ترك تكبيرات العيدين فقد كرى ال ركوع فضاها في ال ركوع بخلاف لانها
القنوت اناته كرى ال ركوع حيث يسقط اه (قوله وجب عليه سجود السهو الى آخره) وكذا اذا سها عنها أو أتى بها في غير موضعها لانه
يحصل تغيير فرض أو واجب اه بدائع (قوله ومنها البسمة) قال في القنية نقلا عن أجناس الناطق ولا يتعلق السهو بترك الافتتاح
والعود والتسمية وتكبيرات الصلاة وقوله سمع الله من حمده رناك الجدول ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فتركه لا يلزم السهو
وما هو مقصود هو أن لا يجعل علامة لغيره يلزمه السهو اه (قوله وقيل لا يجب) وفي المقيّد لا يجب ترك التسمية والتأمين شيء اه غاية
(قوله وان تركها بين الفاتحة والسورة لا يجب) وأوجب عن الأئمة الكراسى السهو بترك التسمية بين الفاتحة والسورة اه غاية
(قوله ومنها الجهر والانخفاء الى آخره) في المستقى وغريب الرواية لو أتم في الفصل يجهر فان خافت فعليه السهو اه كاكى (قوله وقيل
يعتبر في الفصلين الخ) وهو رواية أبي عداقه محمد بن سماعة القاضي التميمي عن محمد بن جهم الله تعالى اه بدائع (قوله لا يجب عليه السهو
بالجهر والانخفاء) أى لانه محير بين الجهر والخافسة كذا في غير موضع وقد يقال كونه مخيراً في الجهر به مسلم أما في السرية فلنا أن نمنع
تجوير الجهرية اه فتح قال شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه الصلاة التي يخافت فيها بالقراءة لا يخفى المنفرد بين الجهرية
والخافسة بل يخافت اه وقوله ال اهدى في باب صفة الصلاة وأما المنفرد فيصنعي فيصلي حتى الامام ويصير فيما يجهر فيها اه

(قوله لانهم من خصائص الجماعة الى آخره) كذا في الهداية قال لا كل وأما كون وجوب الخافضة من خصائصها فهو لان المنفرد يجب عليه الخافضة فيجب السهو بتركها أوجب بان ذلك وجهه رواية النوادر وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في المنفرد اذا جهر فيها يخاف ان عليه السهو لئلا يكرأوا ما على ظاهر الولاية فلا سلم ان الخافضة واجبة عليه لانها وجبت لنفي الغالطة وانما يحتاج الى ذلك في صلاة تؤدي على الشهرة والمنفرد يؤخذ كذلك فلم تكن الخافضة واجبة عليه اه (قوله في المستوسم وامامه) معطوف على قوله بترك الواجب أي يجب سجود السهو بتركه واجبا ان كان منفردا أو بترك امامه ان كان مع مقننا كذا نقلته من خط الشارح وكتب مانصه بشرط ان يسجد الامام حتى لو تركها الامام بتركها المقنن أيضا اه ع (قوله ولا يلا اقتداء صار تبعا للامام) حتى قالوا لو ترك بعض من خلف الامام التشهد حتى قاموا معه بعدما تشهد كان على من لم يشهد ان يعود فيشهد ويخطئه وان خاف ان يفوته الركعة الثالثة بخلاف المنفرد حيث لا يعود لان التشهد هنا فرض بحكم المتابعة وهذا بخلاف ما اذا أدرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدين فإنه يقضي السجدة الثانية بما لم يخف فوت ركعة فان خاف ذلك تركها لان هناك هو يقضي هاتين السجدين ضمن قضاء الركعة فعليه ان يشتغل باحوال الركعة لآخرى اذا خاف فوتها وهذا لا يقضي التشهد بعدها فعليه ان يأتي به ثم يتبع كلتيه فان خلف امامه ثم اتى به اه فتح (قوله ولا يشترط ان يكون مقننا ١٩٥) به وقت السهو الى آخره

قال في الحيط الاحق اذا
سجد السهو مع امامه
لا يعتد به ويسجد في آخر
صلاته لان ما ذكره معه
ليس يا خوصلته بخلاف
المسبوق لان ما ذكره معه
ان صلاة لادم فيصير في
حقه تحريفا فثابتة
ووبيع المسبوق امامه في
سجدة السهو ثم بين انه
فيكون عليه سهو فسدت
صلاته انه اقتدى في موضع
يجب ان يتردد وفي الفتاوى
ان يعلم المسبوق انه لم يكن
عليه سهو فتقدم لانه
وان علم فسدت اه غاية
قول في شرح الضعفاء
واللاحق لا يتابع الامام

لانهم من خصائص الجماعة ومبا القعدة الاولى حتى لو تركها يجب عليه سجود السهو وكذا في آخره
بوجب السهو حتى لو أخر سجدة من الركعة الاولى الى آخر الصلاة يجب عليه سجود السهو وكذا تكراره
كرر كوعين أو ثلاث سجيدات وفي البدائع اختلفوا في ترك تعديل الاركان والقومة والقعدة بين السجدين
في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله بناء على ان ذلك واجب أو سنة قال رحمه الله (وسهو امامه)
أي يجب عليه سجود السهو بسهو وامامه لما روى انه عليه الصلاة والسلام سجد وسجد تقوم معه ولا
بالاقتداء صار تبعا للامام ولهذا يلزمه الاربع باقتدائه بالامام المقيم أو نوى امامه الاقامة ولا يشترط
ان يكون مقننا به وقت السهو حتى لو أدرك الامام بعدما سجد لم يلزمه ان يسجد مع الامام تبعا له وودعه
معه بعدما سجد سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يقضي الاولى وان دخل معه بعدما سجد ما لا يقضيها
وان لم يسجد الامام لا يسجد المؤمن لانه يصير مخالفا لامامه وما يلزم الاداء الاتباع بخلاف فكيف بالشرقي
حيث يأتي به المؤمن وان تركه الامام لانه يؤدي في حرمة الصلاة فلا يكون الامام فيه حتما وسجود السهو
يؤدي في حرمة ما ولهذا يجوز الاقتداء به بعدما سجد السهو قال رحمه الله (للسهو) أي لا يجب بسهو
نفسه يعني المقتدى لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ووثابه ادمام يقبل التسبح أصلا وو
كان مسبوقا فاسمها ادمام لقضاء ما سبق به يلزمه السهو لانه منفرد فيما يقضي ويرسل المسبوق مع
الامام ينظر فان سلم مقارن السلام الامام أو قبله فلا سهو عليه لانه مقتدي به وان سلم بعده يلزمه السهو لانه
منفرد وقيل يلزمه في التسليمة الثانية دون الاولى ذكره ابن سنان عن محمد بن سواد عن رجاء الله
(ولان سماع القعود الاول وهو اليه اقرب عاد) لان ما يقرب الى الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد تسهوا
لأنه لا يشترط اشتغال بالقيام آخر واجبا وجب وصله بما قبله وقيل لا يسجد وهو الاصح لانه لا

في سجدة السهو قبل ان يقضي ما عليه لانه في الحكم كما خلف الامام فيه فيهما في الموضع الذي في به الامام اه (قوله لانه يصير مخالفا
لامامه الى آخره) وقد أورد على المصنف في قوله لانه يصير مخالفا لامامه اشكال وهو ما اذا قام المسبوق قضاء ما سبق بعد فراغ
الامام والمقيم اذا اقتدى بالسافر يتم ركعتين بعد فراغ الامام عليهما ش الخافضة بعد الفراغ لا تعد مخافة وفي النية جوابه انهما يصير
مخالفا وهناك لا وذلك لان المقتدى لو سجد فليحلو إما أن يسجد في الحالة التي مع الامام وبعضها في الاول بخافضة صورية ومعنى
وفي الثاني معنى لا صورة لان سجود السهو ليس بالنقصان في صلاة اذا قام مع الامام هب فصار كما يسجد هاتفي تلك الحالة التي مع الامام
فكانت مخالفة بمعنى بخلاف تلك المسائل فانها ما يتحققان بعد فراغ الامام ولم يتعلق بصلاة الامام فلا تكون مخالفة صورية ولا معنى
اه كما في (قوله ولو سلم المسبوق مع الامام الى آخره) هذا الناسل ساهبا ما اذا سلم مع علمه انه مسبوق فسدت صلاته لان سلام المبد
يعزلة الكلام في شرح الطحاوي (قوله وقيل يلزمه في التسليمة الثانية الى آخره) قال في الغاية ولو سلم المسبوق مع الامام فخطئه سجدة
السهو في التسليمة الثانية دون الاولى لانه منفرد في الثانية اه (قوله في المتن وان سماع القعود الاول) أي في دوات الاربع أو الثلاث
من القرض فانه وضع المسئلة في مبسوط شيخ الاسلام والحيط في انه رذلان القعدة الاولى في التطوع فرض فكانت كالقعدة الاحيرة
حتى يعود اليها لاجالة وان استوى قائما اه كما في

(قوله ما لم يستتم قائما هو الاصح) قال في فتح القدير ثم قيل ما ذكر في الكتاب رواية عن أبي يوسف اختارها مشايخنا بخلاف ما ظاهر المذهب قال يستوفى القعود اه (قوله تقصد صلاته على الصحيح الى آخره) أي بخلاف ترك القيام بسجود التلاوة لانه على خلاف القياس ورواهما الشرح لاظهار مخالفة المستكبرين من الكفرة وليس فيما نحن معناه أصلا على أن تقول الجنابة هنا بالرخص وليس ترك القيام للسجود رخصته حتى لو لم يقم بعدها فرفض القراءة حتى ركع صحت هذا وفي النفس من التصحيح شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى أن يكون زيادة قيام ما في الصلاة وهو وان كان لا يحل لكنه بالعصاة لا يحل فأعرف أن زيادة مادون الركعة لا تقصد الا أن يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن يقال المتحقق لزوم الاثم أيضا بالرفض أما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اياه فيترجى بهذا البحث القول المقابل للصحيح اه فتح (قوله في المتن وان سها عن الاخير الى آخره) يشمل قعدة الصحيح اه ع (قوله يجعل (١٩٦) الرخص) أي لا ملبس به حكم الصلاة ولهذا لا يبحث فيه في عينه لا يصلي فريضة اه

بوجد شيء من القيام ومعنى القرب الى القعود أن يرفع البتة من الارض ويركبا عليها وقيل ما لم ينتصب النصف الاسفل فهو الى القعود أقرب وان انتصب فهو الى القيام أقرب ولا محذور بالنصف الاعلى وقيل يعود الى القعود ما لم يستتم قائما هو الاصح قال رحمه الله (والالا) أي وان لم يكن الى القعود أقرب فلا يعود اليه لانه كالتائم معنى قال رحمه الله (ويسجد للسهو) لانه ترك الواجب وهو القعود الاول ولو عاد الى القعود تقصد صلاته على الصحيح لتكامل الجنابة برفض القرض بعد الشروع فيه لاجل ما هو ليس برفض قال رحمه الله (وان سها عن الاخير) أي عن القعود الاخير (عادم لم يسجد) لانه لم يستحكم خروجه عن القرض وفي القعود اصلاح صلاته وقد أمكنه ذلك برفض ما أتى به اذ مادون الركعة يجعل الرخص قال رحمه الله (ويسجد للسهو) لانه أخر فرضا وهو القعود الاخير قال رحمه الله (فإن يسجد بطل فرضه برفعه) أي برفع الرأس من السجود لان الخامسة قد انقضت واستحكم دخوله في النفل قبل إكمال القرض ومن ضرورته خروجه من القرض وقوله برفعه قول محمد رحمه الله وهو المختار وقال أبو يوسف يبطل بوضع الجبهة وهو رواية عن محمد لانه يسجد كاملا وجه الاول أن تمام الركن بالانتقال عنه ولهذا سبقه الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه حتى يجب عليه إعادته اذ انبأ ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا لو سجد المؤتم قبل إمامه فأدركه امامه في السجود أجزأه ولو تم بنفسه الوضع لما جازت صلاته لان كل ركن سبقه المؤتم امامه لا يعتد به وغيره فالتخلاف يظهر فيما اذا سبقه الحدث في هذه السجدة فإنه يني عند محمد وعنده لا يني قال رحمه الله (ومارت نفلا) أي انقلبت صلاته نفلا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا تنقلب بناء على أصلين أحدهما أنه صفة الفريضة اذا بطلت لا بطل الترخيع عندهما وعند محمد تبطل وقد عرف في موضعه والثاني أن ترك القعود على رأس ركعتي النفل لا يبطل عندهما وعند محمد يبطل وقد بيناه في النوافل قال رحمه الله (فيصم اليها سادسة) لان التنفل بالوتر غير مشروع وان لم يضم اليها فلا شيء عليه لانه طان ثم قبل يسجد للسهو على قولهما والاصح أنه لا يسجد لان نقصان الفساد لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به انسان يلزمه ست ركعات لانه المؤدى بهذه الترخيع وسقوطه عن الامام للنظر ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود بعد اقتدائه به حيث يلزمه أربع ركعات لانه لما عاد جعل كأن لم يقم قال رحمه الله (واب تعد في الرابعة ثم قام نظها القعدة الاولى عاد وسلم) لان مادون الركعة يجعل الرخص

كأن (قوله وهو المختار) لانه أرفق وأقيس اه فتح (قوله في هذه السجدة) أي سجدة الخامسة اه (قوله فإنه يني عند محمد الى آخره) لان عند محمد يتم السجدة بالرفع والرفع وجسم مع الحدث فلا يعتبر بطلت السجدة في نفسها فصار كأن لم يسجد ولو لم يسجد يتوضأ ويبي بآد تفق اه كأي وقد سئل أبو يوسف فقال بطلت ولا يعود اليها فاجبر بجواب محمد فقال زه صلاة قد سدت بصلحتها الحدث وزه بجملة مكسورة بعدها داء كلمة تعجب وهو هنا على وجه التكميل قيل قاله ليعطى لحقه من محمد بسبب ما بينه من عيبه قوله في المسجد اذا حارب لانه لا يعود الى ملك الأوقاف ولا يخرج عن كونه مسجدا وان صار ماوى

الكلاب والدواب اه فتح وأما قول الشارح فإنه يدعى أي على القرض أي بسبب ذلك الحدث أمكنه التسليم اصلاح فرضه بأن يتوضأ يأتي فيقعده ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو لان الرفع حصل مع الحدث فلا يكون مكمل للسجدة لفساد الفرض وهو أعني صحة السجدة بسبب سبق الحدث اذا لم يتدكر في السجود أنه ترك سجدة صليية من صلاته فان تذكر ذلك فسدت اتفاقا لما سدد كفي تيمم بعقداه في السجدة اه فتح القدير (قوله وعنده لا يني) أي وينقلب فرضه نفلا اه (قوله وان لم يضم اليها فلا شيء عليه الى آخره) وان كان الضم واجبا على ما هو ظاهر الاصل لعدم جواز التنفل بالوتر لانه مظنون الوجوب خلافاً لظاهر لزوم اعادته بشرعا بالالزام أو الزام الرب تعالى ابتداء وشروعه لم يكن لواحد من هذين بل بقصد الاسقاط فإذا تبين أن ليس عليه شيء سقط أصلا اه فتح (قوله ولو اقتدى به انسان) أي في الخامسة ثم أدسها اه غايه (قوله يلزمه ست ركعات) عندهما وعند محمد لا يتصور القضاء اه كذا في العاية تقلا عن الهيطة اه

(قوله والتسليم في حالة القيام غير مشروع إلى آخره) ولو سلم قائما لا تقصد صلاته ثم اذا عاد لا يعيد التشهد وكذا لو قام عمدا طال الناطق
 يعيد ثم قيل القوم يتبعونه فان عاد طادوا معه وان مضى في النافذة اتبعوه لان صلاتهم تمت بالقعدة والصحيح ما ذكره البطني عن
 علماءنا انهم لا يتبعونه لانه لا يتابع في البدعة لكن ينتظرونه قعودا فان عاد قبل ان يقيد الخامسة السجدة اتبعوه بالسلام فان قعد لموا
 في الحال ذكره صاحب المحيط والقرطبي اه كما في الكمال رحمه الله ولا يخفى عدم متابعتهم فيه اذا قام قبل القعدة اه قوله
 لا يعيد التشهد أي بل يقعد ويسلم اه وقوله فيما اذا قام أي إلى الخامسة اه (قوله لياق به على الوجه المشرع) أي كما اذا قام المؤذن
 وهو في الركعة الاولى ولم يقعد بها بالسجدة فانه يرفصا اه كما في (قوله في المتن وضم اليها سادسة إلى آخره) هذا لفظ الجامع الصغير
 ولم يذكر على معنى التخيير أو الاستحباب أو الإيجاب وفي المبسوط ما يدل على وجوب قائه قال عليه أن يضيف وكلمة على للإيجاب وانما
 وجب الضم لانه عن التنفل بركعة واحدة اه كما في (قوله ثم لا يربطان عن السنة الرابعة) قال في المحيط لانها ناقصة غير مضمونة
 فلا تنوب عن الكاملة اه غايه (قوله وقبل يضم اليها إلى آخره) قال قاضيان وعليه الاعتماد اه (قوله والنهي عن التنفل بعد
 العصر إلى آخره) قال العلامة كمال الدين رحمه الله ولو كانت الصلوة في العصر أعني صلاتها خاسبا بعد ما قعد الثانية أو في الفجر سجد
 في الثانية بعد القعدة قالوا لا يضم سادسة لانه يصير متفلا بركعتين بعد العصر والفجر وهو مكروه واختار أن يضم والنهي عن تسفل
 القصدى بعدهما وكذا اذا طوع من آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر الاولى أن يتخا به صلى ركعتي الفجر لانه لم يتفصل بأكثر
 من ركعتي الفجر قصدا اه (قوله ترك سجدة صليية من ركعة فتركها في آخر الصلاة قضاء أو تمت صلاته عندنا) وقال تشافعي
 يقضيها ويقضى ما بعدها لا ما حصل بعد المأثرك حصل قبل أو انه فلا يعتبر لانها عبادة شرعت مرتبة كما تقدم السجود على الركوع
 قلنا الركعة الثانية صادقت محلها لان محلها بعد الركعة الثانية وقد وجدت الاولى لان الركعة تنقيد بسجدة واحدة واما الثانية
 فتركها فكان أداء الثانية معتبرا فلا يلزمه القضاء المستروك بخلاف ما اذا قدم (١٩٧) السجود على الركوع لان

والتسليم في حالة القيام غير مشروع فيعود لياق به على الوجه المشروع قال رحمه الله (وان سجد
 الخامسة ثم فرضه) لانه لم يترك اذا أصابه لفظ السلام وهي ليست بفرض عندنا على ما بينا من قبل
 قال رحمه الله (وضم اليها سادسة) لصير الركعتين نقلا لان الركعة الواحدة لا تجز به هي لحي صلى
 الله عليه وسلم عن البيهقي ثم لا يربطان عن السنة الرابعة بعد الفرض هو الصحيح لان المواظبة عليها
 بغير عتمة مقصودة قالوا وفي العصر لا يضم اليها سادسة لكرامة التنفل بعدها ويسل يضم اليها
 لان هذا ليس بعتمة مقصودة والنهي عن التنفل بعد العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الأصح وفي
 الفجر اذا قام إلى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها رابعة لكرامة التنفل

السجود محله بعد الركوع
 لتفصيل ركعة والركعة
 بدون ترك ركوع لا تحقق
 وكذا يؤذ كر سجدة من
 ركعتين في آخر الصلاة
 قضاها ويبدأ بالاولى
 منهما ولو كانت احدهما
 سجدة تلاوة تركها من

الاولى والاخرى صليية تركها من الثانية يرتب أيضا وقال فر يبدأ بالثانية لانها أقوى قلنا التضام معتبرا فاداء وتؤذ كرسجدة
 صليية وهو ركع أو ساجد تركها من ركوعه ورفع رأسه من سجوده فسجد بها الافضل ان يعيد الركوع والسجود يكون على
 الهيئة المسنونة وهو الترتيب وان لم يعددهما أجزأ وقال زفر لا يجوز به لان الترتيب في أفعال الصلاة فرض عندنا تحققت السجدة بمحلها
 فبطل ما أدى من القيام والقراءة والركوع ترك الترتيب وعدا الترتيب في أفعال الصلاة واحدة ليس بفرض ولهذا يبدأ بالمسبوق
 بما أدركه الامام فيه ولو كان فرضا قد سقط بعد النسيان وعن أبي يوسف أن عليه اعاد الركوع بناء على أصله ان تقوم من
 الركوع والسجود فرض اه ولو ترك ركوعا لا يتصور فيه القضاء وكذا ترك سجدة من ركعة بن قرا وسجد قبل أن يركع ثم قام
 إلى الثانية فقرأ ركع وسجد فقد صلى ركعة واحدة ولا يكون هذا الركوع قضاء عن الاول لانه اذا لم يركع لا يعيد بالسجود لعدم مصادفته
 محله اذ محله بعد الركوع وكذا اذا اقتصر فقرأ ركع ولم يسجد ثم رفع رأسه فقرأ ركع وسجد صلى ركعة واحدة ولا يكون هذا لسجود
 قضاء عن الاول لان ركوعه معتبر لمصادفته محله الا أنه توقف على أن يقيد بسجدة فقيامه وقراءته بعد ذلك غير معتبه لعدم مصادفته
 محله وسجوده بعد محله وكذا اذا قرأ ركع ثم رفع فقرأ ركع وسجد صلى ركعة لانه تقدم ركوعا وسجودا بعده فيلحق باحدهما
 ويلحق الآخر في باب الحدث اعتبر الاول وفي باب السجود بالسهمين رواية أبي سليمان اعتبر الثاني والاولى هي الصحيحة فذكر كمالا حديث
 للركعة وكذا لو قرأ ركع وسجد ثم قام فقرأ ركع ولم يسجد ثم قام فقرأ ركع وسجد قائما صلى ركعة واحدة وكذا ان ركع
 في الاول لم يسجد ثم ركع في الثانية لم يسجد وسجد في الثالثة ولم يركع قائما صلى ركعة وسجد بالسهمين في هذه المواضع ولا تقصد صلاته
 الا في رواه عن محمد بن زياد ان السجدة الواحدة كزيادة ركعة بناء على أصله أن السجدة الواحدة قريبة وهي سجدة الشكر وعندنا
 السجدة الواحدة ليست بقربة الا سجدة التلاوة بخلاف ما اذا زاد ركعة كاملة لانه فعل صلاة كاملة فيعتقد نقلا فصار منتهى لا اليها
 فلا يبق في الفرض ضرورة اه ملخصا من البدائع

بعدها وكذا إذا لم يقعد قدر التشهد لأن فرضه بطل بتركه القعود على رأس الركعتين والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعتي الفجر مكره وبخلاف ما إذا أقام إلى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقيد بسجدة حيث يضم إليها سادسة لأن التنفل قبل العصر غير مكره قال رحمه الله (وسجد السهو) جبراً للنقصان وهو النقصان المتمكن في التنفل بعد الدخول فيه لأعلى الوجه المسنون عند أبي يوسف لأنه لا وجه لأن يجب لجبر النقصان في الفرض لأنه إذا تنفل منه إلى التنفل ومن سها في صلاة لا يجب عليه أن يسجد في صلاة أخرى وعند محمد هو غير نقصان تمكن في الفرض بترك الواجب وهو السلام وهذا لأن تحريمه الفرض باقية لأنها اشتملت على أصل الصلاة وصفها بالانتقال إلى التنفل انقطع الوصف لا غير وبقيت التحريم في حق الجبر كما بقيت في حق الاقتداء فصارت الصلاة واحدة كن صلى ست ركعات تطوعاً تسليمة واحدة وقد سها في الشفع الأول يسجد السهو في آخر الصلاة وإن كان كل شفع من التطوع صلاة على حدة لكن كلها في حق التحريم صلاة واحدة وقال أبو منصور الماتريدي الأصم أن يجعل سجود السهو جبراً للنقصان المتمكن في الأحرام فيغير به النقص المتمكن في الفرض والتنفل جميعاً ولو اقتدى به إنسان في هذه الحالة يصلي ستاً عند محمد لأنه المؤدى بهذه التحريم والصلاة واحدة على ما يشاء وعندهما يصلي ركعتين لأن الإمام استحكم خروجه عن الفرض فصار كتحريمه مبتدأة ولو اقتدى المقتدى لاقتضاء عليه عند محمد اعتباراً بالإمام وهذا لأنه لو صار مضافاً إلى المقتدى لصار منزلة اقتداء المقتضى بالتنفل وذلك لا يجوز وعندهما يقضى ركعتين لأن السقوط بعارض يخص الإمام وهو الظن فلا يتعداه بخلاف ما إذا لم يقعد في الرابعة حيث يلزم المقتدى ست ركعات لأن صلاته لما انقلبت فصارت التحريم كأنهم اعتقدت بست ركعات من التنفل ابتداءً وهذا لما قلنا في الرابعة ثم فرضه فصار شأنه في التنفل بالقيام له فصار كتحريمه مبتدأة لأنه لا انفصاله عما قبله فليزمر ركعتان ومما اتصل بهذه المسئلة اقتداء البالغ بالصبي فانه يجوز عند محمد لأن الصبي من أهل التطوع لكن يكون مضمواً على المؤتم وذلك لا يمنع الاقتداء كما في هذه المسئلة وعندهما لا يجوز لأن المانع من الروم في الصبي أصلي بخلاف الظان وقد بيناه في الإمامة قال رحمه الله (ولو سجد السهو في شفع التطوع لم يبين شفعاً آخر عليه) لأنه لو بين لبطل سجوده لوقوعه في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد السهو ثم نوى الإقامة حيث يبنى لأنه لو لم يبن لبطل جميع صلاته ومع هذا لو بنى صح بقاء التحريم ويبعد سجود السهو في المختار لأن ما أتى به من السجود وقع في وسط الصلاة فلا يعتد به وقيل لا يبعد لأن الجبر حصل بالأول وكذا المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما سجد السهو يلزمه أربع ركعات ويبعد سجود السهو لمذاكرنا قال رحمه الله (ولو سلم الساهي فاقضى به غيره فان سجد صح والا لا) أي لو سلم من عليه سجود السهو فاقضى به إنسان قبل أن يسجد السهو فان سجد الإمام صح اقتداءه وإن لم يسجد لا يصح وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ورفعه اقتداءؤه لأن عندهما سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة أصلاً لأن السجود وجب لجبر النقصان فلا بد أن يكون في أحرام الصلاة ليحقق الجبر وعندهما يخرج به على سبيل التوقف لأن السلام محل في نفسه وأعماله محل هذا لما جئنا به إلى إذا السجود ولا يظهر المنع عن عمله دون السجود إذا لا حاجته على اعتبار عدم العود إلى السجود وهذا التعديل يشير إلى أنه لا يخرج بالسلام بل يتوقف بمعنى أنه إن عاد إلى السجود تبين أنه لم يخرج وإن لم يعد تبين أنه خرج من غير سلم وقال بعض المشايخ يخرج من الصلاة من حين سلم وتقطع به التحريم من غير توقف على قولهما وإنما التوقف في عود التحريم نائياً بمعنى أنه إن عاد إلى سجود السهو تعود التحريم والا فلا وهذا أسهل لتخريج المسائل والأول أصح لأن التحريم إذا بطلت لا تعود إلا بإعادتها ولم يوجد وقطر ثمرة الخلاف فيما ذكره في الكتاب وهو الاقتداء وفي انتقاض الطهارة بالهتفه وتفسير الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة ثم لا يسجد السهو بعد نية الإقامة بل يتركه ويقوم لأنه لو

(قوله اقتداء البالغ بالصبي) أي في السراويل والسنن المطلقة اه (قوله كما في هذه المسئلة) أي مسئلة الظان فإن الإمام لا يلزمه شيء ومع هذا لا يجوز الاقتداء به وهذا يستقيم على قولهما ولا يستقيم على قول محمد لأن المؤتم أيضاً لا يلزمه شيء عنده اه من خط الشارح رحمه الله (قوله وفي انتقاض الطهارة بالهتفه) أي فعند محمد ينتقض وعندهما لا اه (قوله وتفسير الفرض الخ) يعني إذا كان مسافراً فنوى الإقامة في هذه الحالة لا يقول فرضه إلى الأربع عندهما ويسقط عنه سجود السهو وعند محمد يحصل رباعية ويأتي بسجود السهو اه

(قوله في المتن ومجمل السهو الخ) أي في مجلسه قبل أن يقوم أو يسلكم وقد رواه قبل أن يسلكم أو يخرج من المسجد وهذا تفسيره
أن الانحراف عن القبلة في المسجد غير مانع عن السجود اهـ الخ (قوله وإن شك أنه كم صلى الخ) قال الكمال رحمه الله في زاد الفقير
ومن خطه نقلت ولو شك في صلاته أنه كم صلى وهو أول ما عرض لهن الشك في تلك الصلاة ومطلقا على خلاف بين المشايخ فسدت صلاته
فإن لم يكن تحرى فإن لم يقع تحريه على شيء أسند بالتيقن وإن وقع أخذ بما وقع عليه وإذا أخذ بالتيقن يقع في كل موضع يتوهم
أنه موضع جالس مثاله شك في الظهر وهو قائم أنها الأولى أو الثانية يتم الركعة ويقعد ثم يأتي بأخرى ويقعد ثم يأتي بأخرى ويقعد
ثم يأتي بأخرى ويقعد ولا تأثير للشك بعد السلام ولو شك بعد الفراغ من التشهد (١٩٩) روى عن محمد أنه يتم صلاته

ولا شيء عليه وكذا لو شك
في الموضوع كأن شك في
مسح رأسه إن كان قبل
الفراغ مسح وإن كان بعده
لا يجب عليه ولو أخبره مخبر
بعد الفراغ أنه قصر من
صلاته ركعة وعند المصلي
أنه ثم لا يلتفت إلى إخباره
وإن شك في صدقه وكله
فمن محمد أنه يعيد ما
وإن أخبره عدلان لا يعتبر
شكه ويجب الاحتياط لهما
وإن يكن المخبر عدلين
لا يقبل قوله وإن اختلف
الأمم والأئمة فقاوا
ثلاثاً وقال أبو يعان كان
على يقين لا يأخذ بقولهم
والأخذ وإن اختلف
الأمم والأئمة مع أحد
الفرقتين أخذ بقوله ولو
كان معه واحد أو اثنين
أخذ بآفته وآخر النقصان
وشك الإمام والقوم لا عانة
عنى أحد الأعلى مستيقن
النقصان أما لو استيقن
واحد بالنقصان ولم يستيقن
أحد بالتمام بل هم واقفون
فإن ذلك في الوقت أعادوها

مسجد بطل بعبوده لوقوعه في وسط الصلاة ولا يؤمر بشي إذا كان في أدائه بطله قال رحمه الله
 (و يسجد السهو وان سلم للقطع) معناه أنه يجب عليه أن يسجد السهو وان أراد بالتسليم قطع الصلاة لان
 نية تغير المشرع وقتلوع كالووي الظهر يستأقوى المرافر الظهر أو بع اختلاف ما اذا سلم وهوذا كر
 السجدة الصليبية حيث تفسد صلاته والفرق أن سجود السهو يؤتي به في حرمة الصلاة وهي باقية
 والصليبية يؤتي بها في حقيقتها وقد بطلت بالسلام الحمد قال رحمه الله (وان شك أنه كم صلى أو مرة
 استأنف) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة ولأنه
 قادر على إسقاط ما عليه من الفرض بيقين من غير مشقة فليز منه ذلك كما ترك ثم صلى أول مرة
 والوقت باز فانه يجب عليه أن يصلي لما قلنا فكذا هذا واختلقوا في معنى قولهم أول فقبل أول ما عرض
 له في تلك الصلاة وقبل معناه أن السهو لم يكن عاذة لأنه لم يسه فقط وقبل أول سهو وقع له في عمره ولم
 يكن مهافي صلاة قط بعد بلوغه ثم الاستقبال لا يتصور الا بالترجوع عن الأولى ولو شك بالسلام أو الكلام
 أو عمل آخر مما ينافي الصلاة والسلام فاعدا أول لانه عهد محلا شرعا ويجوز اليه بلوغ لانه يصح جبه
 من الصلاة قال رحمه الله (وان كثر تحري) أي ان كثر شك تحري وأخذ بكبر رآه لقوله عليه الصلاة
 والسلام من شك في صلاته فليتحو الصواب والتحري طلب الاخرى ولا يصح بالاعادة في كل مرة
 لاسيما اذا كان موسوسا لا يجب عليه دفعها لخرج فتعين التحري قال رحمه الله (والأخيه لاقفل)
 أي إن لم يكن له رأي بنى على الأقل لقوله عليه الصلاة والسلام من شك في صلاته فلم يدرك ثلثا صلى ثم
 أربعا بنى على الأقل ولان في الاعادة رجاء على ما ذكرنا وقد ندم الترحيم بالرأي فتعين البناء على اليقين
 حتى تبرأ منه ييقين ويقعد في كل موضع يتوهم أنه أحوص صلاته كي لا تسفل صلاته ترك القعدة
 مثاله لو شك أنه صلى ثلاثا أم أربعا فقد قدر التشهد لاحتمال أنه صلى أربعا فيتم بالعبود ثم ادر كعة
 أخرى لاحتمال أنه صلى ثلاثا ولو شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثا وأربعا أو لم يصل شي أقعد
 قد والتشهد لاحتمال أنه صلى أربعا ثم صلى أربعا ركعات يقعد في كل ركعة منهن بقدر التشهد لئلا ذكرنا
 من الاحتمال قال رحمه الله (وهم صلى الظهر أنه أتمها فلم يعلم أنه صلى ركعتين أتمها وسجد السهو)
 أي أتم الظهر أربعا وسجد السهو لما روى أنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك في حديث ذي اليمين
 عن أبي هريرة ولان السلام ما يبطل صلاته لكونه دعاء من وجه بخلاف ما اذا سلم على من أنه مسافر
 وعلى من أنه باجعة أو كان قريبا العهد بالسلام نظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء
 فظن أنها التراويح حيث تبطل صلاته في هذه المسائل لانه سلم عامدا وانه أعلم

(باب صلاة المريض)

احتياطاً لعدم المعارضة بها بخلاف ما قبلها وهذه الاعادة على وجه الاول اذ والله اعلم (قوله كثر شكك تحرى الخ) واما الشك في فعلان
الخجذ كرا لخاصص أنه يقصرى كفى الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدى ثانيا لان تكرار الركن والزياة عليه لا يفسد الخجذ وزياة الركعة
تفسد الصلاة فكان الحرى فى باب الصلاة أحوط اه محيط أبى القاسم السرخسى (قوله فليحتر الصواب الخ) ولما عارضه بين الحديثين ان
ذلك محمول على ما اذا وقع له أول مرة فوهدا على ما اذا وقع له غير مرة ولم يحصل الامر نالعكس لانه يوجب ترك العمل باحدهما فان فهم اه عتي

(باب صلاة المريض)

ذكرها عقيب جود السهل وان كل واحد منهما من العوارض السهلة الا ان الاول اكثر وقوعا واعلموهما لانه يتناول صلاة المريض والصحيح فقدمه لشدة مساس الحاجة الى بيانه وإمالة السهل وتقصير وجوبه بقدر الامكان فأتبعه صلاة المريض لانها أصلا مع فصول شرعت بقدر الامكان كذا في الدراية وفي العاية وهي من اضافة القلب الى فاعله كذا في القصار والى محلها وساتع كقولهم جرح زيد لا يندمل كذا قال الشيخ الامام بدر الدين قلت وينبغي أن يتعين الاول هنا لان المعنى الصلاة الصادرة من المريض فالريض فاعلمها وموسطها أما قولهم جرح زيد لا يندمل فانظروا أن زيد مجروح فلا يكون نظير صلاة المريض لان المريض فعل بمعنى فاعل اه (قوله الماشد يد الى آخره) فان نفسه نوع مشقة لم يجز تركه القيام سببها اه فتح (قوله لهران بن حصين الى آخره) قال كانت بي واسير فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائما الى آخره اه غايه قال في المتن لابن تيمية رواه الجوهري لا مسلم وقال النووي وسط ابن الجوزي رواه البخاري وراد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها اه غايه (قوله ولو قدر على بعض القيام الى آخره) قال في الذخيرة ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه لادركه في شيء من الكتب قال القففي أبو جعفر يؤمر أن يقوم مقدار ما يقدر فان عجز قعد حتى لو قدر أن يكبر قائما لم يقدر على القيام للقراءة أو يقدر لبعض القراءة دون تمامه الزم به القيام قياما قدر وكذا ذكره في المبسوط في التكبير وفي فاضيلان فان لم يقم خفت أن لا يجز به صلاته ويتعدى غيره وبه أخذنا في اه غايه قوله (٣٠٠) أبو جعفر أي الهندواني اه زاهد في وقوله خفت أن لا يجز به

قال رحمه الله (تعذر عليه القيام أو خاف زيادة المرض صلى قاعدا بركع ويسجد) وكذا اذا خاف إبطاء البرء بالقيام أو دوران الرأس أو كان يجهد للقيام الماشد يد اي صلى قاعدا بركع ويسجد لقوله عليه الصلاة والسلام لهران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك ولان في القيام في هذه الحالة حرجا ينافي وهو مدفوع بالنص ولو قدر على القيام متكئا قال الحساوي الصحيح انه يصلي قائما متكئا ولا يجز به غير ذلك وكذا لو قدر أن يعتمد على عصا أو على خادمه فانه يقوم ويتكى مخصوصا على قول أبي يوسف ومحمد فان عندهما قدرته على الوضوء وغيره فقد ربه بنفسه ولو قدر على بعض القيام دون تمامه بان كان قادرا على التكبير قائما وعلى التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام وباقي ما قدر عليه ثم يقعد اذا عجز وهو اختيارنا في الحواشي قال رحمه الله (أو موميا ان تعذر) أي يصلي موميا وهو قاعدا ان تعذر الركون والسجود لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع أن يسجد أو ما جعل سجودا أخفض من ركوعه الحديث ولان الطاعة تجب بحسب الطاقة فلا يكلف ما لا يقدر عليه قال رحمه الله (وجعل سجودا أخفض) أي أخفض من ركوعه لما روينا ولان الایاء قائم مقامهما فافيا أخذنا حكمهما قال رحمه الله (ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه) لقوله عليه الصلاة والسلام ان قدرت أن تسجد على الارض فامجدوا لاقوام برأسك قال رحمه الله (فان فعل) أي رفع شيئا يسجد عليه (وهو يخفض رأسه صم) لوجود الایاء وقيل هو سجود ذكره في الغاية وكل ينبغي أن يقال لو كان الشيء الموضوع بهما لو سجد

قال الزاهد في هذا هو المذهب ولا يروى عن أصحابنا خلافة اه (قوله قوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض الى آخره) تمامه فان لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع أن يصلي على جنبه الايمن صلى مستقبل القبلة رجلاه مما يلي القبلة رواه الدارقطني قال النووي باسناد ضعيف اه غايه قال في الدراية نقلنا عن المنجي كيفية الانحناء بالر كوع والسجود مشبه

على في انه يكفي بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فطفت على الرواية فاه ذكر شيخ الاسلام الموحى اذا خضع رأسه عليه لركوع شيئا ثم للسجود جاز ولو وضع بين يديه وسادة فالصحيح جهته فان وجد أدنى الانضمام جاز والافلاو كذا في النخبة وفي المبسوط لو كانت الوسادة على الارض وسجد عليها جازت صلاة لان أم سلمة فعلت هكذا ولم يمنعها النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو بكر اذا كان يجيئه أو انه عند يصلي بالایاء ولا يلزمه تقرب الجبهة الى الارض بأقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب اه (مسألة) ذكرها في المبسوط والذخيرة وغيرهما اذا كان في جهته جرح لا يستطيع السجود عليها لا يجز به الاياما عليه ان يسجد على أنه لاه من أعضاء السجود اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ان قدرت أن تسجد على الارض الى آخره) هذا الحديث ذكره في الهداية قال في الفتح روى البزار في مسنده والبيهقي في المعرفة عن أبي بكر الخنفي حدثنا سفيان الثوري حدثنا أبو الزبير عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا فقرأ يصلي على وسادة فأخذها فمرى بها فأخذ عودا للصلي عليه فأخذته فمرى به وقال صل على الارض ان استطعت والافاوم اياما جعل سجودا أخفض من ركوعك قال البزار لا نعلم أحدا رواه عن الثوري الا أبو بكر الخنفي وقد تابعه عبد الله بن عطاء عن الثوري اه وأبو بكر الخنفي ثقة وروى هو ما يضاف من حديث ابن عمر اه (قوله هو يخفض رأسه صم الى آخره) وفي الأصل يكره للوى ان يرفع عودا أو وسادة يسجد عليها وفي النبايع يكون مسيا اه غايه (قوله وقيل هو سجود الى آخره) قال في العاية ثم اختلفوا هل يعد هذا سجودا أو لا يحل هو اياما قيل هو اياما هو الاصح وفي المبسوط جازت صلاته بالایاء لا بوضع الرأس اه

(قوله فان لم يستطع فعلى قفاه) تمام الحديث يومئذ ايماء فان لم يستطع فانه تعالى أحق بقبول العذمة اه هداية قال السروجي رحمه الله وروى أصحابنا في كتب الفقه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يصلي المريض وسائر الحديث الى آخره ولم يخرج مع أن دأبه ذلك وقال الكمال رحمه الله ما غريب واقه أعلم (قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى يومئذ على الجنب) أي الايمن ويستقبل القبلة بوجهه ومقدم منه كاليت في حله اه غاية (قوله لان الجنب يذ كر ويراد به السقوط الخ) قال الله تعالى فاذا وجبت جنوبها اه (قوله وقال زفراني آخره) يومئذ بحاجبيه فان عجز فبعينه فان عجز فقبله لوجود فهم الخطاب بسبب الوجوب وصلاحيه القصة وهو وسع مثله وقال الحسن بحاجبيه وقبله لانه وسع مثله وقال الشافعي ومالك رحمه الله تعالى يومئذ بعينه فان عجز فقبله لانه وسع مثله ولم يروى عن علي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال فان لم يستطع القعود (٣٠١) أو ما وجعل سجوده أخفض

من الركوع فان لم يستطع فعلى جنبه الايمن مستقلا القبلة أو ما بطرفه ويبعد اذا صبح في قول الكل اه كما في قال في الغاية وعند زفر يومئذ بحاجبيه وعينه واذا صبح أعاد وفي التفتة والتقنية عن الحسن يومئذ بقلبه وحاجبيه ويبعد اه (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) وفي الغاية قلا عن الخاوي عن محمد بن لايمة بالقلب لا يجوز عند أبي يوسف ولست أحفظ قوله في الأيماء عيني والحاجين اه وفي المداية وعن أبي يوسف انه يومئذ بعينه عند عجزه ولا يومئذ بقلبه اه (قوله دون هذه الأشياء) ولست قال ينادى بالقلب فرض الصلاة وهو النية قناهي شرب والسجدة ركن فلا يتعدان اه كافي (قوله دون ست صلوات) ليس في خط الشارح اه

عليه الصحيح فهو زنا للريض على أنه سجود وان لم يجز للصحيح أن يسجد عليه فهو ايماء فيجوز للريض أن لم يقدر على السجود قال رحمه الله (والالا) وان لم يخفض رأسه لم يجز لعدم الأيماء ذالم يقدر على القعود مستويا ويقدر عليه متكئا ومستندا الى حائط أو انسان لا يجوز له أن يصلي مضطجعا على المختار قال رحمه الله (وان تعذر القعود أو ما مستلقيا أو على جنبه) والاستلقاء أن يلقى على ظهره ويجعل رجله الى القبلة ويحتمل رأسه مخذلة ليرتفع فيصير شبه القاع عذو يصير وجهه الى القبلة لا الى السماء وهو أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قائما قال لم يستطع قفاه فان لم يستطع فعلى قفاه ولان اشارة المستلقي تقع الى هوا الكعبة وهو قبله الى عنان السماء و اشارة المضطجع على الجنب الى جانب قدميه وبه لا تتأدى الصلاة انه لو لم يقبله وقال الشافعي يومئذ على الجنب وهو رواية عن أبي حنيفة لم يروى من حديث عمران ولنا ما ينافي لوجهه في حديث عمران لأن معنى قوله عليه الصلاة والسلام على جنبك أي ساقط لان الجنب يذ كر ويراد به السقوط يقال بقي فلان شهرا على جنبه اذا طال مرضه وان كان مستلقيا ولان المرض على شرف الروال فذال فقعد أو قدم كان وجهه الى القبلة بخلاف ما اذا كان على الجنب وقيل كان عمران يئنه مرضه من الاستلقاء ولذلك أمر أن يصلي على الجنب قال رحمه الله (والأخرون) أي أن لم يقدر على الأيماء برأسه أحرث الصلاة (ولم يوم بعينه وقبله وحاجبيه) وقال زفر والشافعي يومئذ بهذه الأشياء وهو رواية عن أبي يوسف ونحن نقول نصب الأبدال بالرأي عتج ولم يمكن القيام لانه ينادى به ركن الصلاة دون هذه الأشياء وقوله والأخرون اشارة الى أن الصلاة لا تسقط عنه وهذا اذا كان قليلا دون ست صلوات فظاهر وكذا اذا كان كثيرا وكان مقيما فيهم مضمون الخطاب في رواية وقال صاحب الهداية هو الصحيح بخلاف المعنى عليه حيث تسقط عنه اذا كثر على ما بينه وذكر قاضي خنكة لا ياربها قضاء اذا كثر وان كان يفهم مضمون الخطاب في الادع جعله كالمعنى عليه ومثله في المحيط وهو اختيار شيخ الاسلام ونظر الاسلام لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب عليه وقال قاضي خنكة ذكر محمد من قطعت يده من المرفقين ورجلا من الساقين لا صلاة عليه فثبت أن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب يذ كره مستشهداه قال الرازي غفوره  لادليل فثبت كره محمد الى سقوط القضاء لان هناك العجز متصل بالوئ وكلامنا فيما اذا صبح المريض حتى لو مات المريض أيضا من ذلك اخرج ولم يقدر على الصلاة لا يجب عليه القضاء حتى لا يلزمه الأيماء به وان قلت فصار كالمفسر والمريض اذا

(٢٦ - زيلعي أول) (قوله وقال صاحب الهداية هو الصحيح) وكذا قال في المذبح وقال بعضهم بسقط مطلقا من غير تفصيل واختاره السرخسي اه غاية (قوله وذكر قاضي خنكة انه لا يلزمه القضاء الخ) وفي الفتاوى الشهيرة وهو ظاهر اذ رواية وعليه الفتوى اه كما في فعل هذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام أحق بقبول العذراى عذر السقوط وفي مختصر الكرخي لا يسقط عنه الغرض لوجود فهم الخطاب بسبب الوجوب وصلاحيه الائمة واختاره صاحب الكتاب فقال هو الصحيح فعلى هذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام أحق بقبول العذراى عذرا لآخر وفي مسائل من قطعت يده ورجلا في طاهر الرواية تجب عليه الصلاة ويجب في الوضوء غسل موضع القطع في اليدين والرجلين كذا في فتاوى الولوالجي اه معراج الدراية (قوله ومثله في المحيط) ومنية المفتي اه غاية (قوله وقال قاضي خنكة ذكر محمد من قطعت يده من المرفقين الخ) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله رأيت في الجامع الصغير للكرخي أن مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجه جراحة يصي بظهره ولا يقيم ولا يعيد وهذا هو الاصح اه ظهيرة

(قوله في المتن وان تعذر الركون والسجود لا القيام أو ما قاعدا) قال السروجي رحمه الله ثم المصلي قاعدة طوعا أو فرضا بعد كيف بقعد قال في الخبرية بقعد في التمسك كسائر الصلوات اجاعا أما في حالة القراءة فمن أي حنيفة أنه ان شاء قصد كذلك وان شاء تبرع وان شاء قصد محتسبا لأنه لما سقط عنه الركن للضعيف والضعيف في هيئة القعود أو في وفي مختصر الكرخي والمفيد عن أبي حنيفة بقعد كيف شأمن غير كراهة * قلت ويبي أن يستثنى من ذلك الاعتناء بالركن وهو ممتد إلى جليل إلى القبلة وعن أبي يوسف يصح عنه يتربع وفي المفيد عنه يتربع في الابتداء فلما ركن اقتصر رجله اليسرى جلس عليها ومثله في الخبرية وعن محمد أنه يتربع وعند زفر يفتش في الصلاة كلها قال أبو الليث الفتوى على قول زفر لأنه معهود في الصلاة والتخصر عن أبي حنيفة رواية محمد قال في المفيد والحنيفة والقنية هو الصحيح اه قال السروجي رحمه الله معناه يقولون لا يمسح ببعض السجود وليس يبدل ولا خلف عنه هكذا ذكره صاحب الحواشي وحبر مطاوب وفيه نظر فالإيماء بالسجود ليس من السجود ولو كان من السجود لوجب استيفاء القراءة اه (فرع) ذكره ركن الدين الصيادي أن بكر الوحشت فرجها تذهب عنزتها وان لم تحس يسيل منه الدم قال تصلي مع الدم لان ذهاب عنزتها ذهاب (٢٠٣) بزمنها رجل به وجع السن ان أمسك في فمه ماء باردا أو دواء بين أسنانه يسكن

وقد ضاق الوقت يقتدى بغيره فان لم يجد يصلي بغير قراءته وكذا في تكبيرة الافتتاح لو كبر يسيل جرحه يشرع فيها بغير تكبيرة الافتتاح وكذا من يلحن في قراءته لحنه مضى يصلي بغير قراءة كالإي اه غاية (قوله ولم يشرع القيام بدون السجود إلى آخره) لا يقال يرد عليكم صلاة الجنازة حيث لم يلزم ثمة سقوط القيام بسبب سقوط السجود لانه قول صلاة الجنازة ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء اه اتفاقا (قوله والافضل هو الإيماء قاعدا إلى آخره) قال في الدراية نقلا عن التتبي وقال شيخ الاسلام لو أومأ بالركون قاعدا يجوز ولو أومأ بالسجود قاعدا لا يجوز قلت وهذا أحسن وأقرب كالأومأ بالركون جالس لا يصح بخلاف

أفطر في رمضان وما قبل الاقامة والصحة قال رحمه الله (وان تعذر الركون والسجود لا القيام أو ما قاعدا) وقال زفر والشافعي يصلي قائما بالإيماء لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن أداء ركن آخر ولنا أن المقصود بالخضوع والخشوع لله تعالى وانما يحصل ذلك بالركون والسجود والقيام وسيلة إلى السجود فلا يجب بدونه وهذا لان التواضع يوجد في الركون ونهايته توجد في السجود ولهذا لو سجد اغفر الله تعالى يكبر والقيام وسيلة إلى السجود فصارت بعباله فسقط بسقوطه ولهذا يشرع السجود بدون القيام كسجدة التلاوة ولم يشرع القيام بدون السجود فان لم يتبعه السجود لا يكون ركننا فيعتبر بين الإيماء قاعدا وبين الإيماء قائما والافضل هو الإيماء قاعدا لأنه أشبه بالسجود ليكون رأسه منه أخفض وأقرب إلى الأرض وهو المقصود وقال خواهر زاده يوجب الركون قائما والسجود قاعدا قال رحمه الله (ولو مرض في صلاته يتم بما قدر) معناه صحح شرع في الصلاة قائما لحدث به مرض يمنعه من القيام صلى قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع فوميا قاعدا فان لم يستطع فمطجعا لأنه بنى الأدنى على الأعلى فصار كالإقتداء وعن أبي حنيفة أنه يستقبل اذا صار إلى الإيماء لان تفرعته انقضت موجهة للركون والسجود فلا يجوز بدونهما والصحيح الأول لان أداء بعض صلاته بركوع وسجود وبعضها بالإيماء أولى من أن يؤدي الكل بالإيماء قال رحمه الله (ولو صلى قاعدا يركع ويسجد فصح بنى) أي صلى بعض صلاته قاعدا يركع ويسجد فصح بنى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد بناء على اختلافهم في الاقتداء قال رحمه الله (ولو كان موميا لا) أي لو صلى بعض صلاته موميا فصح حتى قدر على الركون والسجود لا يبنى وفيه خلاف زفر بناء على اختلافهم في جواز الاقتداء به للرأى والساجد عنده وقد بيناه في الامامة ولو كان يوجب مطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركون والسجود استأنف على الختان لان حالة القعود أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف وقد بيناه من قبل وفي جوامع الفقه لوافقتهما بالإيماء ثم قدر قبل أن يركع ويسجد بالإيماء جاز له أن يتمها

قاعدا يجوز ولو أومأ بالسجود قائما لا يجوز قلت وهذا أحسن وأقرب كالأومأ بالركون جالس لا يصح بخلاف على الأصح اه فالخامس أن ههنا أقوال لا يجوز بالإيماء ههنا الا فاعلموا به قال زفر يجوز بالإيماء ههنا قاعدا ان شاء وبه قال الجمهور يوجب بالركون قائما بالسجود جالس لا يجوز به غير ذلك وبه قال شيخ الاسلام اه (قوله والسجود قاعدا) أي اعتبارا لاصحهما اه غاية (قوله فصار كالإقتداء) أي صار بناء المريض على أول صلاته كالإقتداء أي يجوز هذا كما يجوز ذلك انصح اقتداء القاعدا بالقائم والمؤمن بالركع والساجد اه (قوله لان تفرعته انقضت موجهة للركون إلى آخره) قلنا لا بل المقصود غير أنه كان ذلك الركون والسجود ههنا فاذ صار المقصود بالإيماء لم اه فتح (قوله خلافا لمحمد بناء على اختلافهم في الاقتداء) لان عند محمد لا يجوز الاقتداء بالقائم بالقاعدا وعندهما يجوز اه (قوله وقد بيناه في الامامة إلى آخره) اذا كان خلاف زفر في باب الامامة صاحب الهداية لا هذا الشارح اه (قوله وقد بيناه من قبل) أي في باب الامامة عند قوله ومومي بمثله اه (قوله قبل ان يركع ويسجد إلى آخره) أي بالإيماء لانه لم يذكر كتابا بالإيماء وانما هو مجرد تفرع فمعه فلا يكون بناء القوي على الضعيف اه من خط الشرح رحمه الله

(قوله بخلاف ما بعد الركوع والسجود الخ) معناه قد روي الركوع والمجود قبل أن يركع ويسجد بالأيام لا بل يؤدى كما بالأيام
 وأما هو مجود لمعربة فلا يكون بناء القوى على الضعيف اه من خط الشارح رحمه الله قال في المبسوط والمفيد أصله ان لا ينفرد
 بسنن آخر صلاته على أولها كما ان المقتدى يبنى صلاته على صلاة ما منه في كل موضع جاز الاقتداء فاعتقنا ان البناء ما لا يقل
 وفي الحواشي لا يلزم بناء الركب على الأيما اذا نزل لان حرامه انعقد مجوزا للركوع والسجود لقدرته عليه ما أمكن ان يجعل راء كما
 وساجدا اقتديا بخلاف المريض الموحى لانه عاجز عنهم ما فيكون الركوع والسجود معسودين والباء على الماسدوم محال اه غاية
 في فروع من الدراية عيبد مريض لا يستطيع ان يتوضأ يجب على مولاه ان يوضئه بخلاف المرأة المريضة حيث لا يجب
 على الزوج ان يوضئها مريض ان صام في رمضان صلى قاعدا وان أفطر صلى قائما يصلي قاعدا مريض تحت ثياب نجسة ان كان
 بحال لا يسطح تحت ثياب الاوى يتجسس من ساعته يصلى على حاله وكذا ان لم يتجسس ولكن بزاد مرضه ويطلقه بالتحويل مشقة اه
 (قوله في المتن وللتطوع ان يتكفى على شيء ان أعيا) وفي الصحاح لا عيا لازم ومتعدي يقال عيبد لرجل في شيء اذا عيبد وأعياء الله
 كلاهما بالالف والمراد هنا اللام اه دراية (قوله فيكونه لا تسكنا الى آخره) أى لانه قيم فيه قصور اه غايه (قوله وقيل لا يكره
 القعود أيضا من غير عذر الى آخره) وفي المحيط والمختار لو تكلف المريض (٣٠٣) الخروج الى الجماعة يخرج عن القيام

فصل لا يخرج مخافة فوت
 الركن ولا يصح ان يصح
 لان الفرض ان القدرة على
 الاقتداء وفي الخلاصة
 وعليه الفتوى والاصل
 فيه قوله تعالى الذين يذكرون
 الله قياما وقعودا الاتية
 قال ابن مسعود وجار وان
 عررني الله عنهم الاتية
 نزلت في الصلاة أى قياما
 أى ان قدر واوقود ان
 عجز واعنه وعلى جوبهم
 ان عجزوا عن القعود وقوله
 صلى الله عليه وسلم لعمري ان
 من صلى ركعتين قائما
 اخذت اه دراية وفي
 الغاية وذكر ان يصح القيام
 اذ صلى وحده ولا يطبقه

بخلاف ما بعد الركوع والسجود قال رحمه الله (وللتطوع ان يتكفى على شيء ان أعيا) أى ان تعبد لانه
 عذر وكذا انه ان يقعد ان أعيا عند أى حنيفة وعندهما لا يجوز له القعود الا اذا عجز لما مر من قبل
 ويكره الاتكاء بعذر لانه اساعه في الادب وقيل لا يكره عند أى حنيفة لانه يجوز له القعود عند من عجز
 عذر مع الكراهة فيجوز الاتكاء بلا كراهة لانه فوقه ولهذا اذا قدر المريض ان يصلى متكئا لا يجوز له
 القعود ويكره عندهما لانه لا يجوز له القعود عندهما من غير عذر فيكره الاتكاء وقيل لا يكره القعود أيضا من
 غير عذر عند أى حنيفة لانه لا يكره ان يفتح التطوع قاعدا مع القدرة فكذلك لا يكره ان يقعد بعد الاقتداء
 لان البقاء أسهل من الابتداء وذكر الزدوى ان الاتكاء يكره والقعود لا يكره من غير عذر عند أى حنيفة
 لان القعود مشروع ابتداء من غير عذر والاتكاء ليس مشروع ابتداء ولما يكره ان يفتح التطوع
 متكئا ولا يكره ان يفتح قاعدا قال رحمه الله (ولو صلى في ذلك قاعدا بلا عذر صح) وهذا عند أى حنيفة وقال
 لا يصح الامن عذرا لان القيام مقدور عليه فلا يجوز تركه وله أن يغالب فيه دوران الرأس وهو كالتحقق
 لكن القيام أفضل لانه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل ان أمكنه لانه أسكن لقلبه والمربوط على
 الشط كالشط هو الصحيح وكذا اذا كان قراره على الأرض وان كان مربوطا في البحر وهو يضطرب
 اضطرابا شديدا فهو كالسائر وان كان يسيرا فهو كالواقف وفي الايضاح وان كانت مربوطة يمكنه خروج
 لم يجز الصلاة فيها لانها انما تستقر على الأرض فهي بمنزلة الدابة وان كانت غير مربوطة جازت الصلاة
 فيها وان كانت سائرة لان سيرها غير مضاف اليه بخلاف الدابة قال رحمه الله (ومن أعيا عليه أو جنى
 خمس صلوات قضى ولو أكثرها) وقال الشافعي لا يقضى اذا أعيا عليه وقت صلاة كاملا لان القضاء يبنى

مع الامام يصلى وحده عند بان القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي وقيل يصلى مع الامام قاعدا لانه عاجز عند ذكره
 في المحيط اه وذكري الغاية بعد هذا بابا وراق مانعه ولو صلى قائما لم يجز عن سنة اقرأه وان قاعدا يقدر عليها لا يصح انه يقعد اه
 فهذا مشكل على تعليقه السابق فليستأمل اه (قوله وذكر الزدوى) أى شر الاسلام في مبسوطه اه كما في قوله لا يكره من
 غير عذر عند أى حنيفة في الصحيح اه كما في (قوله لان القعود مشروع ابتداء) اذ صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم كما
 ورد الحديث به اه (قوله ولو صلى في ذلك قاعدا بلا عذر صح) أى ويدور الى القبلة كيفما دارت السفينة بخلاف الغاية للتعذر
 ولا يجوز ان يتمرجل من السفينة بامام في سفينة أخرى الا ان تكونا مقررتين موطنتين وكذا واقتدى من على البر بامام في السفينة
 لم يجز اقتداءه اذا كان بينهما طريق أو طائفة من النهر اه غايه قال في الدراية وينبغي للصلي فيها ان يتوجه الى القبلة كيفما دارت
 السفينة لا بالتوجه الى القبلة فيمافرض بالنص عند القدرة وهذا قادر بخلاف راكب الدابة لانه عاجز عن استقبالها حتى ان
 راكب يسير نحو القبلة فأعرض عن القبلة لم يجز صلاته كذا ذكره الامام انسرحسى اه (قوله لان القيام مقدور عليه فلا يجوز
 تركه الى آخره) قيد بقوله قاعدا لانه لو صلى مسافرا فيها بالأيما لا يجوز سواه كانت مكتوبة أو نافلة لانه يمكنه ان يسجد فيها فلا يندر
 والأيما شرع عند العجز اه كما في (قوله والمربوط على الشط كالشط هو الصحيح) احتراز عن قول بعضهم انه على الخلاف اه فتح
 (قوله فهو بمنزلة الدابة) أى بخلاف ما اذا استقرت فانها حيث شد كالسير اه فتح (قوله في المتن أو جنى الخمس ولو أكثرها) أى

وهذا استحصان عندنا وقال بشر عليه القضاء وان طال اه غايه (قوله لانه باختياره فلا يعذر الى آخره) ذكر في المنافع ان الاعتدال
 انواع متعددا كالصائم قاصر حتما كأنوم لا يسقط شيئا من العبادات وما يكون من الامرين كالاعمال الجنون ان امتد الحق بالمتد
 جدا حتى سقط عنه القضاء وان قصر الحق بالتوم حتى يجب عليه القضاء اه غايه (قوله فائدة) قال في الكون معتقل اللسان كالانوس
 فان انطلق لسانه قبل يوم وليلة أعادوا الاغلا اه (قوله وعند أبي يوسف يعتبر الى آخره) قال في الهداية وعندهما من حيث الساعات
 هو المأثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهم اه (قوله من حيث الساعات الى آخره) فان زاد على الدور ساعة سقط اه فتح (قوله والاول
 أصح الى آخره) تخريجنا على ما مر في قضاء الفوائت وان كان محمدا قال هناك بقوله ما فكل من الثلاثة مطالب بالفرق الا أنهم ما يجيبان هنا
 بالتمسك بالآثر من علي وابن عمر رضي الله عنهم على ما في الكتاب اه فتح القدير قوله فكل من الثلاثة مطالب الى آخره اعلم انه قد قيل بان
 الرواية قد اختلفت في كلا البابين واتفق المشايخ على أن ظاهر الرواية والصحيح في البابين واحسده هو أن العبرة بعدد الصلوات قاله في
 النخبة والبدائع والقنوي الصغرى وغيرهما ولا احتياج الى طلب الفرق اه (قوله فلا عبرة بهذه الافاق الى آخره) الا ترى أن الجنون
 قد يتكلم في جنونه بكلام الاحماء (٣٠٤) ولا يعذر لثمة فاقه كذا في المحيط اه كاك (قوله ولو أنغي عليه بفرع

من سبع أو أدى لا يجب
 عليه القضاء بالاجماع)
 قلت يعني بالاجماع الاتفاق
 بين أبي حنيفة ومحمد
 مسألة النبي المتقدمة ذكر
 فيها الخلاف بينهما ويجب
 أن يكون محل الاتفاق
 المذكور ما إذا استوجب
 الاعمال صلوات لما
 سبق من الخلاف بين
 أبي يوسف ومحمد في مسألة
 الاعمال المذكورة في المتن
 فان قلت اذا كان الخلاف
 في هذه المسئلة كان الخلاف
 في مسألة الاعمال التي
 ذكرها في المتن فافائدة
 ذكرها بعدها قلت لعله
 ذكرها لاشارة الى أنه لا فرق

على وجوب الاداء بخلاف النوم لانه باختياره فلا يعذر ولنا أن عليا رضي الله عنه أعى عليه أربع
 صلوات فقضاهن وابن عمر رضي الله عنهما أكثر من يوم وليلة فلم يقض ولان المدة اذا قصرت لا يخرج
 في القضاء فيجب كأنما واداءت بخرج يسقط كالحائض والجنون كالاعمال فيملا رواه أبو سليمان
 وهو الصحيح ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد حتى لا يسقط القضاء ما يستوجب ست صلوات
 وعند أبي يوسف يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن أبي حنيفة والاول أصح لان الكثرة بالدخول
 في حد التكرار على ما مر من قبل وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا أعى عليه قبل الزوال فافاق من العدد
 بعد الزوال فنحن أبي يوسف لا يجب القضاء لان الاعمال استوجب يوما وليلة وعند محمد يجب اذا أفاق
 قبل خروج وقت الظهر لان التكرار باصنع باب ستة أوقات ولم يوجد وهذا اذا دام الانحلاء عليه
 ولم يبق في المدة وأما اذا كان يفيق منها فله ينظر فان كان لافاقه وقت معلوم مثل أن يحض منه المرض
 عند الصبح مثلا فيفريق قليلا ثم يعاوده فيغني عليه تعتبر هذه الافاقه فيبطل ما قبلها من حكم الاعمال
 اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقه وقت معلوم لكنه يفيق بقتة فتكلم بكلام الاعمال ثم
 يعنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقه ولو زال عقله بالمرض لم يلزمه القضاء وان طال لانه حصل بما هو معصية
 فلا يوجب التقصيف وله ساقط طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالبعج أو الدواء عند أبي حنيفة لان سقوط
 القضاء عرف بالآثر اذا حصل بآفة مما يوجب فلا يقاس عليه ما حصل بغيره وعند محمد يسقط لانه مباح
 فصار كالمرض ولو أنغي عليه بفرع من سبع أو أدى لا يجب عليه القضاء بالاجماع لان الخوف بسبب
 ضعف قلبه وهو مرض والله أعلم

باب سجود التلاوة

في الاعمال بين السملوى المرض ويين ما حصل بسببه من العباد وليس له فيه صنع هذا ما ظهر لي في حال المطالعة
 والله الموفق للصواب ثم رأيت بعد هذا صاحب المسع قال فيه ما نصه ما قلنا في المحيط ولو أنغي عليه بفرع من سبع أو أدى أكثر من يوم
 وليلة لا يلزمه القضاء بالاجماع لانه حصل بآفة مما يوجب لان الخوف والفرع اعماجي له ضعف قلبه فيكون بمعنى المرض اه

باب سجود التلاوة

وهو مصدر من تلاوة بمعنى قرأ وتلا بمعنى تسع مصدره تلاه عبي قال في الدراية من حق هذا الباب أن يقرن بياب سجود السهو وكما هو
 موضوع في شروح الجامع والتممة وشرح الطحاوي وغيرهما مناسبة أن كل واحد منهما بيان السجدة الا أنه لما ذكر بيان صلاة المريض
 بعد السهو قلت انهما من انوار مرض السهو بالحق هذا الباب لانه في الحقيقة الحاق بياب سجود السهو أو بمناسبة أن في صلاة
 المريض سقوط بعض الاركان رحمة به فخرج وفي سجدة التلاوة ثبت الدخول رخصة للخرج أيضا اه وسجود التلاوة من قبيل اضافة
 المسبب الى السبب بخيار عيب وخير لرؤية وصلاة الظهر وج البيت وأقوى وجوه الاختصاص اختصاص المسبب بسببه قال
 صاحب المنافع لانه حادث به وقال السبر وحججه الله ليس يجد كرهه حادث صلاة الظهر بفعل المصلي اذا فرغ منها ووجوبها

بإيجاب الله تعالى وكذا الحج حدوثه بفعل الحاج ووجوبه بإيجاب الله تعالى وبغير العيب والرؤية حدوثهما بالشرع اه قال الاثنان
رحمه الله فان قلت التلاوة بسبب في حق السامع في حق السامع فلم يقل المصنف باب في سجود التلاوة والسمع قلت لا لمسلم
ان السامع بسبب في حق السامع بل السبب في حق التلاوة أيضا كما هو مذهب (٣٠٥) بعض مشايخنا ولئن سلمنا أنه بسبب

في حقه لكن انما لم يذكر
لكون التلاوة أصلا في
باب لان التلاوة اذا لم
توجد لا يوجد السامع اه
قال الوري وسبب وجوب
ثلاثة تلاوة للسجدة
وجامعها والاقتداء بالامام
وان لم يسمعها ولم يقرأها اه
غاية (قوله) يجب أربع
عشرة (في سجدة) أي
بتلاوة فتكون الباء
للسجدة ويجوز ان تكون
بمعنى الظرف أي يجب في
أربع عشرة آية اه ع
قال في اسكوز ومن قرأ
آيات السجود كلها في مجلس
واحد وسجد لكل واحدة
كده الله تعالى ما أهمله اه
(قوله) لا يقتد بهم واجب
قال الله تعالى فمستدام
اقتده اه (قوله) فمستدام
ليست من عزائم السجود
ان آخره) قال النووي رحمه
الله معنى قولهم ليست من
عزائم السجود أي ليست
سجدة تلاوة اه غاية
وروي عن علي رضي الله
عنه أنه قال عزائم السجود
أربعة لم تنزل وحجم النجم
وقرأ باسم ربك الأعلى اه
اتفق (قوله) وسجد معه
المسلمون والمشركون أي
والانس والجن وروا البخاري
والترمذي وصححه اه غاية

قال رحمه الله (يجب أربع عشرة آية منها) وفي الحج ومن على من تلاوا وامام أو سمع ولو غير قاصد
أو مؤتمرا بالتلاوة) أما الوجوب فذهبنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لما روى أن رجلا تلا آية
سجدة عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد بها ولم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال كنت اماما
لو سجدت لسجدت فمعدك ولو كان واجبا للسجد ولنا أن آيات السجدة كلها تدل على الوجوب لانها
على ثلاثة أقسام قسم أمر صريح وهو للوجوب وقسم فيه ذكر فعل الايمان عليه السلام والصلاة والسلام
والاقتداء بهم واجب وقسم فيه ذكر استكفاف الكفار ومخالفتهم واجبة وله نادم الله تعالى من
لم يسجد عند القراءة عليه وتأويل ما روي أنه لم يسجد لجمال وليس فيه دليل على عدم الوجوب
اذ هي لا تجب على الفور وقوله بأربع عشرة آية أي بتلاوة أربع عشرة آية وهي في آخر الاعراف
وفي الرعد والنحل ونحوها إسرائيل ومريم والادري من الحج والفرقان والفيل واثم تنزل
ومن وحجم النجم والنجيم واذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك كذلك كتب في مصحف عثمان
رضي الله عنه وهو المعتمد وقوله منها وفي الحج حصاها بالذكر احترازا عن الثانية لانها ليست من
سجدة التلاوة عندما وقال الشافعي هي من السجدة الحديث عقبه بن عاصم قال قلت يا رسول الله
أفضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين قال نعم ومن لم يسجد هما لايقرأهما وناما روي عن ابن
عباس وابن عمر أنهما قالوا سجدة التلاوة في الحج هي الأولى والثانية سجدة الصلاة وقرأها بالركوع يؤيد
ما روي عنه ما رواه لم يثبت ذكر ضعفه في الغاية ولئن ثبت فالمراد باحداهما سجدة لتلاوة
وبالآخرى سجدة الصلاة ودم تاركها يدل على ذلك خصوصاً على مذهبه فان سجدة التلاوة ليست
بواجبة عنده فلا يفتق النجم بتركها وخص الشيخ رحمه الله من أيضا بالذكر لما فيها من خلاف الشافعي
فانما عنده ليست من عزائم السجود وانما هي سجدة شكر حتى وتلاها في الصلاة لا يسجد هاعنده
ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام سجد في ص وقال سجدة اودت به ونحي
نسجد هاشكرا ولنا ما روي ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام سجد في ص وما رواه صفه البيهقي
ولئن صح معنى قوله شكر أي لأجل الشكر فلا ينافي الوجوب لان العبادات كلها اوجبت شكر الله تعالى
وقال مالك لا يسجد في المفصل لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام لم يسجد
في شيء من المفصل مذموم الى المدينة ولما روي عن زيد بن ثابت قال قرأت على رسول الله صلى الله
عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها ولنا ما رواه ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام سجد في النجم وسجد
معهم المسلمون والمشركون الحديث وعن أبي رافع المانع قال صليت خلف أبي هريرة العتمة فقرأ
إذا السماء انشقت فسجد فيها فقلت ما هذه فقال سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فإني
أزال أمسجد بها حتى ألقاه وعن أبي هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في انشقت وقرأ
باسم ربك وما رواه من حديث ابن عباس ضعفه البيهقي وغيره ويدل عليه حديث أبي هريرة لصحاح لان
اسلامه متأخر في سابع سنة من الهجرة ولئن صح فهو نافي فلا يعارض المذهب وحديث زيد يجعله
قراها في وقت مكره أو أنه كان على غير وضوء أو ليس أنه غير واجب على الفور أو لانه عليه الصلاة
والسلام لم يسجد هافي ذلك الوقت لان زيدا لم يسجد هافي لان القارئ كلاما ولا يصح جهة بالاحتمال
فلا يعارض غير المحتمل قوله على من تلاوا وامام أي يجب على من تلاوا ولو كانا اماما قوله أو سمع
ولو غير قاصد لما روي عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس أنهم أو جوبوا على الثاني والسمع من غير

(قوله في انشقت وقرأ باسم ربك أي آخره) رواه الجماعة الا البخاري فنهى في روايته وقرأ باسم ربك اه غاية (قوله) ولو غير قاصد
لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها السجدة على من تلاها وكلمة على لا يجب حتى يؤد لافلان على الفرد هم انه دين
الان يصل به الوديعة وقد ذكر مطلقا في تناول القاصد وغيره ولان السبب بعمله قلبه أولا لا يعمول بالحكم اه فتح

(قوله الى قلب موضوع الامامة) أي ان سجد المأموم وتابعه الامام اه (قوله أو التلاوة) أي ان سجدها الامام وتابعه التالى المأموم لان موضوع التلاوة أن يسجد التالى ويتابعه السامع وان قلت قال صلى الله عليه وسلم للتالى الذى يسجد كنت اماما ولو سجدت لسجدت انا ولذا كانت السنة ان يتقدم التالى ويصف القوم خلفه فيسجدون وفي الخلاصة يستحب ان لا يرفع رأسه قبله اه فتح (قوله ولانه محجور عليه عن القراءة) يخرج من كونه أهلا للقراءة حكما ولهذا لم يجرئه قراءة مادون الآية اه كافي (قوله وليس محجور عليه عما) أى حتى لا تنفذ قراءة الغير عليه ما ولهذا يساح له ما قرأه مادون الآية ذكره الطحاوى اه كافي قال الكمال رحمه الله اثر الحجر عدم اعتبار فعل المحجور عليه وتصرفه وأثر النهي تحريم الفعل لا ترك الاعتبار لانه مطلقا لا يعدم المشروعية فالمحجور هو الممنوع من التصرف على وجهه فينفذ فعل الغير عليه شاء أو أبى كالأول فهو في حال أهليته والمأموم كذلك من حيث القراءة حتى تصدق قراءة الامام عليه وصارت قراءته كصرف (٢٠٦) وفى المحجور كأنه تصرف فكأنه محجور عليه فلا يعتبر قراءته فكأنه

فصل وكفى بهم قدوة وقد تعالى فقلهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ذم السامعين على ترك السجود من غير فصل وقوله أو مؤتمرا ولو كان السامع مؤتمرا لا يشترط سماع المؤتمر قراءة امامه بل يجب عليه تبعاله وان لم يسمع وان قرأ أسرا أو لم يكن حاضر اوقت القراءة واقتضى به قبل ان يسجد لها وقوله لا تلاونه أى لا يجب بتلاوة المقتدى عليه ولا على من سمعه من المصلين بصلاة امامه وهذا عند أى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد يجب عليهم ويسجدون بعد الفراغ منها التحقق السبب وهو التلاوة والسماع ولا مانع بعد الفراغ منها بخلاف حالة الصلاة لانه يؤدى الى قلب موضوع الامامة أو التلاوة ولا كذلك بعد الفراغ منها ولهذا يجب على من سمعها وليس هو معهم فى الصلاة وله ما أن الامام قد تحمل عن المقتدى فرض القراءة فلا يحكم لقراءته كسهو ولا به محجور عليه عن القراءة ولا يحكم تصرف المحجور عليه بخلاف الجنب والخائض لانهم مأمومان عن القراءة وليس محجور عليهم ما تعتبر قراءتهم ما غير أن الخائض لا يجب عليها بقراءتها ولا يسمعها فان السجدة ركن الصلاة وهى ليست بأهل لها وبخلاف من ليس معهم فى الصلاة لانه محجورون فى حقهم فلا يعدوهم ولا وجه لذكر من انهم يسجدون بعد الفراغ لان سجدتها تلاوة من يشاركونهم فى الصلاة فكون صلاتية ضرورية والصلواتية لا تقضى خارج الصلاة كالتلاوة الامام ولم يسجدوا حتى فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا سمعوها من هولاء معهم فى الصلاة حيث يسجدون بعد الفراغ لانهم ليست بصلواتية لان السماع مستند الى التلاوة وهى خارج الصلاة ولولا آية الصدقة فى الركوع أو الصدود أو التشهد لا يلزمه السجود للمعبر عن القراءة فيه وقال المرغبى وعندي أنها تجب وتبدأ فيه ولو سمعها من لا تجب عليه الصلاة فكفر أو أصغر أو جنون أو حيض أو نفاس تجب عليه لتحقق السبب وقيل لا تجب بقراءة الجنون والصغير الذى لا يعقل وكذا لا تجب بقراءة النائم أو المغمى عليه فى رواية ولو سمعها من طوطى لا تجب على الصبي قال رحمه الله (ولو سمعها المصلى من غيره بعد الصلاة) لتحقق السبب وهو السماع ولا يسجد ها فيها لانها ليست بصلواتية لان سماعها هذه القراءة ليس من أفعال الصلاة قال رحمه الله (ولو سجد فيها أعادها) أى أعاد السجدة لا الصلاة لانها فاقصة لمكان النهي فلا تبدأ بها الكامل وهذا لان حكم هذه التلاوة مؤخر الى ما بعد الفراغ من الصلاة فلا يصير

كعدمها بخلاف الجنب والخائض فانهم مأمومان فكانت متنوعة لانه يعتبر وجودها بعد ما ولا يفتنى ان هذا التعليل لا يأتى على قول محمد فى السرية فانه يستحسن قراءة المؤتمر فلان من سمعه أنه الاحتياط فليس عده محجور عليه بل يجوز له التلاوة الآن ذلك أعنى استحسان القراءة فى السرية عن محمد ضعيف واطلق عنه خلافه على ما أعلقنا ولما كان مقتضى هذا الوجوب بالسماع منهم او عليهم بتلاوتها وليس كذلك اذا لا يجب على الخائض بتلاوتها استثنى بقوله يسمعها من غير خائض لان ثبوت السبب للصلاة لا يظهر فى حقها والسجدة جزء الصلاة لا يقيد الجزئية بل نظر الى

فانها تعتبر مستقلة فلا فرق فلا يجب عليها بسببها كالا يجب عليها الصلاة بسببها فالحاصل ان كل من لا يجب سببها عليه الصلاة ولا قضاؤها كالخائض والنفساء والكافر والعصى والجنون ليس عليهم بالتلاوة والسماع سجودا ويجب على السامع منهم اذا كان أهلا اه فتح (قوله لان الخائض فى حقهم) أى فى حق المقتدين اه كافي (قوله فلا يهدوهم) اذ علموا انهم لا اقتداء وهو وجد فيما بينهم فثبتت تلك الصلاة وهو الخائض فيهم اه كافي (قوله ولو تلا) أى من يكون اماما أو منفردا أو فى حكمه اه (قوله والصغير الذى لا يعقل الى آخره) لان السبب سماع تلاوة صحيحة ووجه التلاوة بالتميز ولم يوجد اه فتح قال فى المنبع وفى الورى سبب وجوبها ثلاثة التلاوة والسماع والاقتداء بالامام وان لم يسمعها ولم يقرأها ثم التلاوة فوجب التلاوة على التالى بشرط ان يكون أحدهما أن يكون ممن يلزمه الصلاة حتى لو كان كافرا أو مجنونا أو مريضا أو حائضا أو نفساء أو عقب طهر دون العشرة والأربعين لم يلزمهم والتالى اذا كان جنبا أو مريضا أو مسكرا أو مجنونا قاصرا بان كان يوما وليله أو بأقل لزمته تلاوها أو سمعها والصبي يؤمر بالسجدة فان فعل والاقتضاء عليه ولو تلاها المرأة فى صلاتها فامست قبل السجود فقط والشرط الثانى ان لا يكون التالى مؤتمرا اه

سببا لا بعده فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الاوقات المكرهه حيث يجوز اداؤها فيها وان كانت ناقصة لتحقيق السبب الحال واعمالا يصيد الصلاة لان زيادة جسد واحدة لا تبطل التحريمه الا ترى أن من أدرك الامام بعد ما رفع رأسه من الركوع جسد معه ولا يعتد به ولا تبطل تحريمه بذلك وقبل يصيد الصلاة وهي رواية النوادر لانها مؤثرة عن الصلاة فاذا جسد فيها صار رافضا لها كمن صلى النفل في خلال الفرض وقبل هو قول محمد وعندهما لا يصيد بناء على أن السجدة الواحدة قرية عنده كسجدة الشكر فيحقق الانتقال قال رحمه الله (ولو جمع من امام فأتى به قبل أن يصيد جسد معه) لانه لو لم يسمعها يصيد هاهنا مع تبعاله فبهنا أولى قال رحمه الله (وبعد لا) أي لو اقتدى به بعد ما جسد هاهنا الامام لا يصيد هاهنا الصلاة ولا بعد الفراغ منها وهذا اذا أدركه في تلك الركعة باتفاق الروايات لانه صار مدركا للسجدة بادراك تلك الركعة فيصير مؤديا لها ولانه لا يمكنه أن يصيد هاهنا في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغه منها لانها صلاتية فلا تقضى خارجها فصار كمن أدرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الترجيح لا يقتل كرا بخلاف ما لو أدرك الامام في الركوع في صلاة العبد من حيث يأتي بالتكبيرات كما لانه لم يفت محله لان الركوع محل التكبير الا ترى أنه يكبر فيه تكبيرا للركوع فلم يكن مخالفا للامام ولا فات محله وان أدركه في الركعة الثانية تغتفر عليه قيل لا يصير مؤديا للسجدة ولا يصير هي صلاتية فيؤدى خارج الصلاة وقيل لا يصير مؤديا لها ولكن يصير صلاتية فلا يؤدى قال رحمه الله (وان لم يقتد به) أي وان لم يقتد به الامام (سجدها) لتقرر السبب في حقه وعدم المنافع قال رحمه الله (ولم تقض الصلاة خارجها) أي خارج الصلاة لانها مأثريه فلا تادى بالنقص ولانها صارت من أفعال الصلاة وأفعالها لا تادى خارجها قال رحمه الله ولو تلا خارج الصلاة فسجد وأعادها فيها أي أعادها لاولتها في الصلاة (سجدا أخرى) لان الصلاة أقوى فلا تكون تبعالا لضعف قال رحمه الله (وان لم يسجد أولا كفته واحدة) أي ان لم يسجد خارج الصلاة حتى دخل فيها قتلها فسجد لها أجزائه الصلاتية عن الثلاثين لان المجلس متحد والصلاة أقوى فصارت الاولى تبعالا وفي رواية النوادر يسجد الاول ان فرغ من الصلاة لان السابق لا يكون تبعالا للاحق أولان المكان قد تبدل بالاستغفار بالصلاة فصار كالوقت قبل بعمل آخر ولهذا لم يسجد الاول ثم دخل في الصلاة فتلاها وجب عليه أن يسجد أخرى لاختلاف المكان ولان الاول قوت السابق فاستوى بالانستنجح احدهما الاخرى وجه الظاهر أن الدخول في الصلاة على قليل وبغلة لا يمتنع المجلس وانما يكف بالاولى لانها أقوى لكونها اكمل فلا تكون تبعالا لضعف للاختلاف المكان ولا يمتنع أن يكون السابق تبعالا لاحق كالسنة للثرائض وعلى هذا لو تلاها في صلاة بعد ما سمعها من غيره تكفيه سجدة واحدة كذا وفي رواية النوادر لا تكفيه وفي الخبر لو جمع المصلي آية السجدة من رجل ثم من رجل ثم تلاها أجزائه واحدة عن الكل وان لم يسجد هاسق سقط الكل ولو لم يقرأ التي سمعها يجب عليه سجدة ان خارج الصلاة ولو تلاها في الصلاة فسجد ثم سلم وأعادها يجب عليه سجدة أخرى وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب عليه ما لم يتكلم وقال رحمه الله (كن كررها في مجلس لا في مجلسين) أي أجزائه سجدة واحدة وهي الصلاتية كما تجري من كررها في مجلس واحد ولا يجعل كمن كررها في مجلسين لان ذلك لا يتداخل وهذا لان معنى السجود على التداخل ما أمكن وامكانه عند اتحاد المجلس لكونه مائما للتفرقات فيما يتكرر الحاجة كما في الإيجاب والقبول وغيره والقارئ محتاج الى التكرار للحفظ والتعليم والاعتبار وهو تداخل في السجود دون الحكم ومعناه أن تجعل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سببا والباقي تبعالا وهو أليق بالعبادات اذ السبب متى تحقق لا يجوز تركه حكمه ولهذا يحكم بوجوبها في موضع الاحتياط حتى تبرأ ذمته يقين والتداخل في الحكم أليق في العقوبات لانها شرعت لئلا يزجر بواحدة

(قوله ولو تلاها في الصلاة)
فسجد ثم سلم وأعادها في
اخره وان قرأها في غير
صلاة فسجد ثم أتم الصلاة
في مكانه فقرأها فعليه
سجدة أخرى وان لم يكن
سجدة ولا حتى شرع في
الصلاة في مكانه فقرأها
فسجد لها جميعا أجزائه
عنهما في ظاهر الرواية
وروي ابن مساعة عن محمد
وهو احدى الروايتين من
قوادير الصلاة أنه لا يجزئ
عنهما عليه أن يسجد التي
تلاها خارج الصلاة بعد
الفراغ من الصلاة وفي
الاولاوية ولو تلاها ثم دخل
في الصلاة قتلها ولم
يسجد حتى فرغ سقطت
احدهما وبقيت الاخرى
اه تارة

(قوله ولا لا انتقال من زاوية الى زاوية الى آخره) ولو قرأها في زاوية المسجد الجامع بكيفية سجدة واحدة وكذلك حكم البيت والدار وقيل في الدار انا كانت كبيرة (٣٠٨) كبيت السلطان تتلاقى دار منها ثم تلا في دار أخرى يلزمه سجدة أخرى وأما

في المسجد الجامع اذا تلا في دار ثم تلا في دار أخرى يكفيه سجدة واحدة وفيما طمعه اذا قرأ آية السجدة في المسجد الجامع فقول عن مكانه كسرا فاعاد التلاوة يجب طاعة السجود اه تارة ثانية (قوله ولو كررها) كما على الدابة الى آخره) قال في الوقعات الحسامية في الباب الخامس الذي عقده آخرها فيما أفتى به الشيخ الامام شمس الأئمة اخواني وغيرهم من المشايخ الأئمة رجعهم الله بحسن تلاوة سجدة على غصن شجرة ثم انتقل الى غصن آخر فاعادها ان كان يحكيه الانتقال بدون نزول من الاول فكفته سجدة واحدة لان المجلس قد ودان كان لا يمكن الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة واحدة لان المجلس غير متصل اه وفي خلاصة فان تلاوة سجدة في الصلاة صارا على الدابة وهي تسيير معها رجل يسوق الدابة خلفه وجب على التالي سجدة واحدة وعلى سائق الدابة بكل تلاوة سجدة اه

باب صلاة المسافر

وهو مفاعل من سافر عن

مفر لان المقابلة لا تكون الا بين اثنين اه عني السفر عارض مكتسب كالنلاوة الا ان النلاوة عارض هو عبادة في نفسه لا بعرض بخلاف السفر الا بعرض لهذا آخره هذا الباب عن ذلك اه كمال

فيحصل المقصود فلا حاجة الى الثانية والفرق بينهما أن التداخل في السبب تنوب فيه الواحدة عما قبلها وما بعدها وفي التداخل في الحكم لا تنوب الاعمال بلها حتى لو زنى ففقد ثم زنى في المجلس سجدة ثانية بالمعروف في موضعه ثم المجلس لا يختلف بمجرد القيام ولا بخطوة وخطوتين ولا بالانتقال من زاوية الى زاوية في بيت أو مسجد وقيل اذا كان المجلس كبيرا يكتفى بالسجدة كالبيت وفي الدوم وتسدية الثوب والانتقال من غصن الى غصن والسجدة في نهر أو حوض يتكرر على الاصح ولو كررها كما على الدابة وهي تسيير شكر رالا اذا كان في الصلاة لان الصلاة جامعة للاما كن اذا حكمهم سجدة الصلاة دليل على اتحاد المكان وعلى هذا لو احدث في الصلاة بعد ما قرأها فذهب للوضوء ثم أعادها بعد العود لا تكرر لما قلنا ولا تفتح الكلمة ولا الكلمتان ولا اللفظة ولا اللفظان والكثير قاطع ولو تلاها فوجد ثم أطال المجلس أو القراءة فاعادها لا يجب عليه أخرى لا يصح المجلس ولو تبدل مجلس السامع دون التالي تكرر لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل والاصح أنه لا يكرر لما قلنا قال رحمه الله (وكيفيته) أي وكيفية السجود (أن يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرتين بلارفع يديه وشهد وتسلم) أي بلا تشهد وتسلم والمراد بالتكبيرتين تكبيرة عند الوضع والاخرى عند الرفع وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يكبر عند الاحتياط وروى عن أبي حنيفة أنه يكبر عند الابتداء دون الانتهاء وقيل يكبر في الابتداء بخلاف وفي الانتهاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد فعلى قول أبي يوسف لا يكبر وعند محمد يكبر والاول هو الظاهر لان التكبير لا انتقال فيأتي به فيها اعتبارا بسجدة الصلاة ويرفع صوته بالتكبير وقوله بلارفع يديه في حديث ابن عمر كان عليه الصلاة والسلام لا يفعل في السجدة يعني لا يرفع يديه ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للتحليل وهو يستدعي سبق التسمية وهو معدوم هنا ثم اذا أراد السجود يستحب له أن يقوم فيسجد روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها ولان الخروا فيه أكل فكان أولى ويقول في سجوده مثل ما يقول في سجود الصلاة على الاصح قال رحمه الله (وكره أن يقرأ سورة ويعد آية السجدة) لانه يشبه الاستسكاف عنها ويوهم القرار من لزوم السجدة وهم ان بعض القرآن وكل ذلك مكروه قال رحمه الله (لا عكسه) أي لا يكبر عكسه وهو أن يقرأ آية السجدة ويعد ما سواها لانه مبادر اليها وقال محمد أحب الى أن يقرأ آية أو اثنين لدفع وهم التفضيل وقال قاضيان أن يقرأ معها آية أو اثنين فهو أحب وهذا أعم من الاول وانما كان أعم لان قوله معها يجوز أن يكون قبلها أو بعدها ولا كذلك الاول وهو قوله قبلها واستحسنوا اخفها شفقة على السامعين وقيل ان وقع بقلبه انهم يؤذونها ولا يشق عليهم ذلك جهربا ليكون حثا لهم على الطاعة وموضع السجود في حكم السجدة عند قوله تعالى وهم لا يسأمون وهو مذهب ابن عباس وعند بعضهم عند قوله ان كنتم اياه تعبدون وفي النمل عند قوله تعالى رب العرش العظيم وشذ بعض الشافعية وقال عند قوله تعالى ويعلم ما يخفون وما يعلنون وقيل على قراءة الكسائي عند قوله تعالى الا يا سجدا بالتحفيف وفي من عند قوله تعالى وخروا كما وأتاب عندنا وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما ب وفي الانشقاق عند قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وعند بعض المالكية في آخر السورة ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البحر ولو قرأ أو اسجد وسكت ولم يقل واقترب تلزمه السجدة والله أعلم

باب صلاة المسافر

قال

(قوله في المتن ثلاثة أيام الى آخره) في السابعة المراتب الايام في الكتاب النهر دون الليالي اه كاكى (قوله في المتن في برأوى جبل اه الى آخره) تفصيل السير المنتصف بثلاثة ايام والتقدير سبعمائة بكثرة في ثلاثة ايام حاملا او واقعا في برأوى جبل اه ع (قوله في المتن قصر الفرض الرباعي الخ) قيد الفرض ليخرج عن السفن فانهم لا تقصر وقيد بالبراي ليخرج القصر والمغرب اه دواة ثم الاصل في القصر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة لانه وقد انتسخ لتعلق بخوف الفتنة بالاجماع فبقى عاملا وبعوجه اخذت فائدة القياس فلم يقدر وجهه وهو مذهب داود اه صحيح انه مقداره لان مصنف الضرب في غير الارض غير مراد بالاجماع اه كاكى (قوله او يقول في كلامه تقديم) قال العيني رحمه الله لا يحتاج الى هذا التكلف وليس في التركيب ما ذكره بل قوله سيراه هو مفعول قوله مريدا ثم ان هذا السير منتصف بشيئين الاول ان يكون وسطا وانه ان يكون ثلاثة ايام لانه لا شك انه حين يخرج من بيته مريدا سيراه ونكبه عبره واذا السير مطلقا لا يخص له بل حين زاد سيرا وسطا المقدر بثلاثة فثبت ان تصاب سيراه على المنعولية وتصاب وسطا وثلاثة ايام على اوصفية (٣٠٩) ويجوز ان يتصبا سيراه بزع تخافض

ويكون قوله ثلاثة ايام مفعولا لقوله مريدا فيكون تقدير لكلام مريدا سير وسطا ثلاثة ايام اه قال في شهرية المسافر اذا بكر في اليوم الاول ومشى الى وقت الزوال حتى بلغ فرحمة فسنن فيها لاستراحة ويات فيها بكرى نيوم لثالث ومشى حتى بلغ مقصد وقت زواله يصير مسافرا بهذا او هو يحتاج له تقصر قال بعضهم لا قال فمن اذمة الطواني رحمه الله المحمدي انه يصير مسافرا اه (قوله فلا يصير مسافرا من قصد مسافة الى آخره) ولا اعتبار بقصد مع سير لالسرا مجردا من قصد المسافة والاعتبار بغيره لان المسافة

قال رحمه الله (من جاور بيوت مصره مريدا سيراه وسطا ثلاثة ايام) أي قدر مسيرة ثلاثة ايام لا حقيقة السير فيها حتى لو قطعه في يوم واحد قصر قال رحمه الله (في برأوى جبل قصر الفرض الرباعي) قوله وسطا مسافة تلصق بحدوف والعامل فيه السير المذكور لا بمقدور ان يفعل تقديره مريدا ان يسير سيراه وسطا في ثلاثة ايام ومراعاة التقدير لا ان يسير فيها سيراه وسطا ولا ان يري ذلك لسير واعاير بقدر تلك المسافة وكان ينبغي ان يقول مريدا ثلاثة ايام سيراه وسطا في برأوى جبل مريدا مسيرة ثلاثة ايام وسطا أي يسير وسطا او يقول في كلامه تقديم وتأخير وحذف تقديره مريدا مسيرة ثلاثة ايام سيراه وسطا أي يسير وسطا وهو سير الابل وشحوه ثم كلامه يتضمن أشياء أحدها بيان موضع يبتدئ فيه بالقصر والثاني بيان اشتراط قصر السفر والثالث بيان قدر مسافته وزايع محتمل لقصر فيه أما الاول فانه يقصر اذا فارق بيوت المصر لما روى انه عليه الصلاة والسلام قصر مصر بني الحليمة وروى عن علي رضي الله عنه انه قال لو جاوزنا هذا البحر اقصرنا ثم المعتمد في الجوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر قصر وان كذب حذو من جانب آخر فبقي وار كانت قرية متصلة بربض المصر بعنبر مجاور لها هو الصحيح وأما الثاني وهو بيان اشتراط قصد السفر فلا بد للساير من قصد مسافة مقدرة بثلاثة ايام حتى يترخص برخصة المسافرين ولا لا يترخص أبدا ولو طاف الدنيا جميعها بان كان طالب آبق أو غريم وذو ذلك ويكونه غلبة الظن يعني ان غلب على طنه انه يسافر قصر اذا فارق بيوت المصر ولا يشترط فيه التيقن ثم ثالث وهو بيان مسافة السفر فقد قال انما نأقل مسافة تعبيرها الاحكام مسيرة ثلاثة ايام يسير توسط وهو سير الابل ومشى الاقدام في اقصر ايام السنة وعن أبي يوسف انه مقتدر بيومين وأكثر ليوم الثالث وعند الشافعي يوم وليلة والحجة عليه ما قوله عليه الصلاة والسلام عيسى المقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها ووجه التمسك به انه يقتضي أن كل من صدق عليه انما مسافر شرع له مسير ثلاثة ايام اذا لام في قوله والمسافر للاستعراق كافي جانب القصر ولا يتصور ذلك الا فائدا من مدة السفر بثلاثة ايام لانه لو قدر بأقل من ذلك لا يمكنه استيفاء مده لانها مسفرة فتنفى تقديره به ضرورة ولا يخرج

(٢٧ - زيل في اول) فيه داعية الى ترك العمل في تركه يكفيه مجرد نية السفر شاء فعل فلا يكفيه مجرد النية اه كاكى وعلى هذا قلنا امر يخرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم أين يذركهم فانهم يصرون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكتفى في ذلك الموضع أما في الرجوع فان كانت مقتد سفر قصره ورا لم حرج عليه عمل داره فغير منهم بردمسيرة ثلاثة ايام لم يصير مسافرا وان لم يعلموا به أو علموا ولم يحشهم على نفسه فهو على (٢) فامته وعلى غير لتصرف في صبي ونصرا في خرجا قاصدين مسيرة ثلاثة ايام في انما تبلغ الصبي وأسلم الكافر فمصر الذي تساءل في ويتم في بلغ ندم حجة القصر والنية من الصبي حين أنشأ السفر بخلاف النصرا والباقي بعد رجعة النية أقل من ثلاثة ايام اه فتح (قوله بسير متوسط) أي مع الاقامة التي تصلها اه (قوله ومشى الاقدام) المراد مشى الاقدام سيرة فانه اه ونحو السير سير البردو طاهم سيرا حجة ونحو الامور واساطها اه كاكى (قوله وكثيرا اليوم الثالث الى آخره) وهو رواية عن أبي حنيفة وعمر بن الخطاب ان يبلغ مقصده في اليوم الثالث بعد الزوال اه كاكى (قوله لو قدر بأقل من ذلك لا يمكنه الى آخره) قال اه لامة كل الذي رحمه الله كنى قديقال المراد بجمع المسافر ثلاثة

أيام إذا كان سفره يستوعبها فصاعدا لا يقال أنه احتمال يخالفه الظاهر فلا يصار إليه لا نقول قد صاروا إليه على ما ذكرنا من أن
 المسافر إذا بكر في اليوم الأول ومشي إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل به الاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني ومشي إلى ما بعد
 الزوال ونزل ثم بكر في الثالث ومشي إلى الزوال فبلغ المقصد قال السرخسي الصحيح أنه يصير مسافرا عند الدنية وعلى هذا خرج الحديث
 إلى حيز الاحتمال المذكور وإن قالوا بنية كل يوم ملحقه بالمقضى منه العلم بأنه لا بد من تحلل الاستراحات لتعذر مواصلة السير لا يخرج
 بذلك من أن مسافرا مسج أقبل من ثلاثة أيام فإن عصر اليوم الثالث في هذه الصورة لا يسج فيه فليس تمام اليوم الثالث ملحقا به شرعا
 حيث لم يثبت فيه رخصة السفر ولا هو سفر حقيقة فظهر أنه انما يسج ثلاثة أيام شرعا إذا كان سفره ثلاثة وهو عين الاحتمال المذكور
 من أن بعض المسافر ين لا يسجها وآل إلى قول أبي يوسف ولا يخلص إلا بجمع هذا القول واختيار مقابله وإن صححه شمس الأئمة وعلى هذا
 بقول لا يقصر هذا المسافر وإنما أقول باختيار مقابله بل أنه لا يخلص عما وردناه إليه اه فتح قوله على ما ذكرنا وعين ذكره صاحب
 المحيط فيه اه (قوله وقيل بخمسة عشر والصحيح الأول إلى آخره) قال الكمال شكر الله سبحانه وإعما كان الصحيح أن لا يقدر به إلا أنه
 ولكن الطريق وعرا بحيث يقطع في ثلاثة أيام أقبل من خمسة عشر فصا قصر بالنص وعلى التقدير بإحدى هذه التقديرات لا يقصر
 فيعارض النص فلا يعتبر سوى سير الثلاثة وعلى اعتبار سير الثلاثة بمشي الأقدام لو سار مستجلا كالبريد في يوم قصر فيه وأفطر لتحقيق
 سبب الرخصة وهو قطع مسافر ثلاثة (٢١٠) أيام بسير الأبل ومشي الأقدام كذا ذكر في غير موضع وهو أيضا ما يتقوى

الأنسكال الذي قلنا
 ولا يخلص إلا بجمع قصر
 مسافر يوم واحد وانقطع
 فيه مسيرة أيام والألم
 القصر لو قطعها في ساعة
 صغيرة كقدر درجة كالأول كان
 صاحب كرامة الطي لانه
 يصدق عليه أنه قطع
 مسافة ثلاثة بسير الأبل
 وهو بعيد لا تنفاه مظنة
 المشقة وهي العلة أعني
 للتقدير بثلاثة أيام أو
 أكثرها لأنها المحولة مظنة
 للحكم بالنص المقتضى أن
 كل مسافر يتمكن من مسج
 ثلاثة أيام غير أن بالأكثر
 بعض المسافر ين عنه وروى عن أبي حنيفة أنه مقدر بثلاث مراحل وهو قريب من الأول لأن
 المعتاد في السير في كل يوم مرحلة خصوصا في أقصر أيام السنة وقيل أنه معتبر بالفراخ فتقدر
 بأحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية عشر وقيل بخمسة عشر والصحيح الأول ولم يذكر مسنة
 السفر في المالح في ظاهر الرواية وذكر في العيون عن أبي حنيفة أنه يعتبر بمسيرة ثلاثة أيام في البر
 وإن أسرع في السير وسار في يومين أو أقل والمختار المفتوى أن ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام
 ولياها إذا كانت الرياح مستوية معتدلة فجعل ذلك هو المقدر لانه أليق بحاله كأي الجبل وأما الرابع
 فعسدا نفرض المسافر في الرابعة ركعتان وهو قول عمرو وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر
 وقال الشافعي فرضه الأربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم ولنا حديث عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان
 تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى وقالت عائشة رضي الله عنها
 فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 أنه قال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فكان لا يزيد على ركعتين وأبكر وعمر وعثمان كذلك وعن
 ابن عباس مثله وكل من روى صلواته عليه الصلاة والسلام في السفر روى القصر ولو كان فرض المسافر
 أربع الماتركه عليه الصلاة والسلام على الدوام لاختيل له الاشتق والعزيمة فعلم بذلك أن الأربع في حقه
 غير مشروع ولأن الشفع الثاني لا يقضى ولا يأنثر تركه وهذا آية البالغة بخلاف الصوم لانه يهتضي

يقام مقام الكل عند أبي يوسف وعليه ذلك الفرع وهو ما إذا وصل عند الزوال من اليوم الثالث إلى المقصد فلو صح
 تفرعه جواز الترخص مع سير يوم واحد إذا قطع فيه قدر ثلاثة بسير الأبل يبطل الدليل ولا دليل غيره في تقديرهم أدنى مدة المسح
 قبض أصل الحكم أعني تقديرهم أدنى السفر بترخص بثلاثة والله أعلم اه (واعلم) أن من الشارحين من يحكي خلافا بين
 الشافعي أن القصر عند اعززية أو رخصة يقل اختلاف عباراتهم في ذلك وهو غلط لأن من قال رخصة عن رخصة الإسقاط وهو
 العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحث لا يحق على أحد اه فتح (قوله على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم إلى آخره) أخرجه
 الدسائي وابن ماجه ورواه ابن حبان في صحيحه وإسناد له بالعباد الرحمن لم يسمع من عمر مدفوع بنبوت ذلك حكمه بمسلم في مقدمته كتابه
 اه فتح (قوله وهذا آية النافله) يعني ليس معنى كون الفعل فرضا ألا كونه مطلقا أو طائعا في اختلاف الاصطلاح فائبات
 التفسير بين أدائه وتر كمرخصة في بعض الأوقات ليس حقيقة لاني الاقتراض في ذلك الوقت للنافلة بينه وبين مفهوم الفرض فيلزم
 بالضرورة أن نبوت الترخص مع قيام الامتراض لا يتصور إلا في التأخير ونحوه من عدم الزام بعض الكيفيات التي عهدت لازمة في
 الفرض وهذا المأمى قطعي في الإسقاط فيلزم كون الفرض مأمى اه فتح فان قيل قول الشارح ولا يأنثر تركه إلى آخره مشكل بالرائد
 على فراءة آية وثلاث آيات فنه لأقرب به ثاب ويقع فرضا ولو تركه لا يعاقب مع أنه يقع فرضا وكذا بالرائد على قدر الفرض في الركوع
 والسجود فانه بهذه المنابة وبصوم المسافر فانه لو تركه لا يعاقب ولو فعله يثاب ويقع فرضا وكذا من لا استطاعة له على الحج لو تركه

لا يعاقب ولو أتى بثلثه ثياب ويقع فرضنا قلنا لا ندعي آيتين وثلاثا بما يقع فرضا بعد الانبان به بدليل آخر وهو أن الواجب في الأمر المطلق ما يطلق عليه اسم الأمر لمصالح الامتثال به ولكن لو أتى بالزيادة يقع فرضا لدخوله تحت الأمر ويقاوم مطلق الأمر بما هو على ما عرف تحقيقه في الأصول فالأمر بالقراءة والركوع والسجود من هذا القبيل فلو جحد من هذه الأفعال يكون فرضا ولم يوجد منه فيما نحن فيه لأن الأمر بالظهر غير مطلق بل هو مقيد بأربع في حق المقيم وبالركعتين في حق المسافر لا ترى أنه ما استحق ركعة لا يجوز زعم أنهما صلاة ولو زاد على الأربع لا يجوز عن الفرض ثم لم نعين الركعتين للفرضية في حق المسافر نظر وجه من العهد بهما بالاجتماع لم يبق الأربع فرضا لأن الأمر لا يتناول إلا أحدهما أما الصوم فقد دخل تحت الأمر فهو موقوف فنشهد منكم الشهر فليصمه فالأمر في حق المقيم والمسافر شي واحد ألا نه خص المسافر بالإفطار فلا يعاقب بتركه ووقوفه يقع فرضا وأما الفقيه فاعمالا يعاقب على ترك الحج لعدم شرطه وهو الاستطاعة فأما إذا تحمل المشقة فقد حدثت له الاستطاعة لأن شرطه عند قرب المسافة الاستطاعة بالبدن وقد تحقق فيقع ما أدى فرضا كما لو صار غنيا كذا في تركه شبيها بالضرورة وفيه نوع تأمل وفي المحيط اختلف في السنن ولا يصرفها بالاتفاق لا يشرع تخفيفا وهو في (٣١١) الفرائض بل هو مخير بين تفعل والتارك

فقبل أن ترك أفضل تركها وقدر روى عن أبي بكر وغيره من الصحابة تركها وقيل تفعل أفضل تقريرا وقدر الهندسداوى حان اتزوت تفعل أفضل وحال اسيرا ترك أفضل وقيل يصلي سنة فنجبر لقوتها وقيل سنة المنقرب أيضا وفي المبسوط لأبأس بترك السن وهذا يدل على أن الفعل أفضل وتزويل ما روى عن بعض الصحابة أنه حال السير على وجه لا يمكنه المكث لأدائها وفي فتاوى الحسن بن علي والفتاوى المسافرية الأربع أعدها حتى يعتقها بنية الركعتين قال

قال رحمه الله (فلو أتى وقعد في الثانية صم) أي أتم أربع ركعات وقعد في الأولىين قدرا للشهد صم فرضه والاخر بأن له نافلة اعتبارا بفجر ويصير مسافرا أخيرا السلام قال رحمه الله (والأدلة) أي أن ما يقعد في الثانية لا يصح فرضه لاختلاط النافلة بالفرض قبل اكتماله هذا الذي ينوي الإقامة وأما إذا نوى أنه ما قام إلى الثالثة صح فرضه لأنه صار مقبلا بالنية فانقلب فرضه أربع ركعات ترك القعدة في الأولىين غير مفسد في حقه وعلى هذا وترك القراءة في الأولىين ثم نوى الإقامة صح فرضه لأنه أمكنه أن يقرأ في الأخرين لما قلنا قال رحمه الله (حتى يدخل مصره أو ينوي إقامة نصفه شهر ببلد أو قرية) وهذا الكلام يحتمل وجهين أحدهما أن يكون متمسلا بقوله والآخر لا أي وإن لم يقعد في الثانية لا يصح فرضه حتى يدخل مصره أو ينوي الإقامة فحينئذ يصح لكونه مقبلا والثاني أن يكون متمسلا بقوله من جاور بيوت مصره من يناسبه إلى آخره معناه إذا جاوز بيوت مصره قصر حتى يرجع إلى مصره فيدخله أو ينوي الإقامة في موضع آخر وقالوا إنما يشترط دخول المصر للأتمام إذا سار ثلاثة أيام فصاعدا وأما إذا لم يسر ثلاثة أيام فبتم مجرد الرجوع إلى وطنه وإن لم يدخله لأنه نقض السفر قبل الاستحكام إذا هو يحتمل النقض والتقييد بالبلد والقرية بنى صحة الإقامة في غيرهما وهو الظاهر لأن الإقامة لا تكون إلا في موضع صالح لها هذا إذا سار ثلاثة أيام فصاعدا وأما إذا لم يسر ثلاثة أيام فلا يشترط أن تكون الإقامة في بلد أو قرية بل تصح ولو في المقاعة وقدرة الإقامة بنصف شهر لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ما هما قالوا إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تغيب بها خمسة عشر يوما وليس له فأكمل صلاتك وإن كنت لا تدري متى تقطن فأقصرها والأثر في المقدرات بخبر إذا رأى نية في إليه ولأنه لا يمكن اعتبار مطلق اللبس لأن السفر لا يعبر عنه فيؤدي إلى أن لا يكون مسافرا أبدا فقد رهاها بجملة الطهر لأنهم أمدها من موجبتان كما قدرنا الحيز والسفر بتقدير واحد لأنهما مدتان

الرازي وهو قولنا أنه إذا نوى أربعين فخالف فرضه كنية الفجر أربعين يوما هار كعتين ثم نواها أربعين يوما لاقتراح فيبى ملغاة كن افتتح الظهر ثم نوى العصر اه معراج الدراية (قوله ويصير مسافرا أخيرا السلام الخ) اننا سلام وجب ولا تترك واجب تكبيرة الافتتاح في النفل اه كاك (قوله ثم نوى الإقامة صم فرضه) أي عندهما خلافا لمحمد اه كاك والخلاف مذكور في الجمع اه (قوله أو ينوي الإقامة نصف شهر في بلد أو قرية) ظاهر أن المراد حتى يدخل في بلد أو قرية فينوي ذلك والنتيجة الإقامة بالقرية والبلد متحققة حال سفره إليها قبل دخولها السكن تركه لظهوره اه فتح (قوله وروى لفظة الخ) حتى أنه يصلي أربعين أربعين وقياسه أن لا يجعل فطره في رمضان وإن كان يسه ويين لمدة يومان لا تمامه تنقص السفر بنية الإقامة لاحتمال النقض إذ لم يتكلم اه لم يتم على فكانت الإقامة بقضا لا عارض لا ابتداء على الاعلم وقيل العلة بمسارفة نيوت قاصدا مسيرة ثلاثة أيام لا استكمال سفر ثلاثة أيام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فقد عتت العلة بحكمه اه لم يثبت حكمه ما يمكنه حكمه الإقامة احتاج إلى إيجاب اه فتح أي احتاج من قال العلة استكمال ثلاثة أيام إلى الجواب اه (قوله واد ثراخ) قد يافق قوله فقد قدرنا المدة للنهر لأنهما مدتان موجبتان فهنا قول قياس أصل مدة السفر والعلة كونها موجبة ما كان ما قطا وهي ثابتة في مدة الإقامة وهي الفسح فاعتبرت كيتها بها وهو الحكم والإصلاح بأنه بعد ثبوت التقدير بالخبر وجهه أنه على وفي صورة تيسر طائر فرجها به المروي عن

ابن عمر على المروى عن عثمان رضي الله عنه انها اربعة ايام كما هو من ذهب الشافعي اه فتح (قوله في المتن لا بركة ومن الخ) لا علم ينوها
في أحد الموضوعين كلا ولو اعتبر في موضعين لا يمكن اعتبارها في مواضع وكل شيء لا يتناول عنه السفر فلا يمكن تحقق الرخصة حيث
قالوا في الميت في أحدهما خمسة عشر يوما أتم الصلاة لأنه بعد مقابلة الميت في أحدهما وذكر في المناسك ان الحاج اذا دخل في
أيام العشرة مكة وفوى الإقامة خمسة عشر يوما أو دخر قبل أيام العشرة لكن بقي اليوم الترويه لاقبل من خمسة عشر يوما ونوى
الإقامة لا يصح لأنه لا بد من الخروج الى عرفات فلا يتحقق منه نية الإقامة خمسة عشر يوما فلا يصح قيل كان سبب تنقيح عيسى
ابن أبيان هذه المسئلة وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على
الإقامة شهر اجعلت أتم الصلاة فلحقني بهن أصحابي أبي حنيفة فقال أخطأت فأنك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت الى منى بدا
لصاحبني أن يخرج وعزمت على أن أصبر الصلاة فقتل لي صاحب أبي حنيفة أخطأت فأنك مقيم مكة فأنك تخرج منها
لا تصبر مسافرا فقلت في نفسي أخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم يتقني ما جعت من الاخبار فدخلت مسجد أبي حنيفة
واشتغلت بالفقه من شرح الجمع لابي البقاء رحمه الله (قوله الا اذا نوى أن يقيم) أي قبل الدخول اه ابن فرشتا (قوله أول يومين)
وبقي سنين الخ) لا ابن عمر رضي الله (٣١٣) عنهما أيام يأنز بيجان سنة أشهر وكان يقصرون عن جماعة من الصحابة

مسلطتان قال رحمه الله (لا بركة ومن الخ) أي لا اذا نوى الإقامة بركة ومن حيث لا يتم فيها لان الإقامة
لا تكون في مكاتب اذ لو جارت في مكاتب لجازت في أماكن فيؤدي الى أن السفر لا يتحقق لان الإقامة
المسافر في المراحل لو جعت كانت خمسة عشر يوما أو كرا لا اذا نوى أن يقيم في الليل في أحدهما
فيصير مقيما يدخل فيه لان الإقامة المره تضاف الى عيته يقال فلان يسكن في حارة كذا وان كان بالليل
في الأسواق هذا اذا كان كل واحد من الموضعين أصلا بنفسه كاذكر وان كان أحدهما تبعاً
لآخر ان كانت القرية قريبة يقيم من المصير بحيث تحبب الجمعة على ما كنها فانه يصير مقيما يدخل أحدهما
أيهما كان لانهما في الحكم كوطن واحد قال رحمه الله (وقصران نوى أقل منه أول يومين سنين) أي
اقصران نوى أقل من خمسة عشر يوما أول يومين شيئا أو عابا يقول غدا أنخرج أو بعده وبقي على ذلك سنين
لما ذكرنا أن السفر لا يري عنه فلا يمكن اعتباره بدون عزمه قال رحمه الله (أو نوى عسكر ذلك بأرض
الحرب وان حاصروا مصر أو حاصروا أهل البقي في دارنا في غيره) قوله أو نوى عسكر معطوف على قوله ان
نوى أقل منه بعد قصران نوى أقل منه أو نوى عسكر ذلك أي خمسة عشر يوما بأرض الحرب ولو حاصروا
مصر من أمصارهم أو حاصروا أهل البقي في دار الاسلام في غير المصر لان نية الإقامة في دار الحرب
أو البقي لا تصح لان حالهم يحالف عريتهم للتردد بين القرار والفراق فصار كالمفازة والحزيرة والسفينة
وعذرهم نصع نيتهم في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للتمكن من الاستقرار نظائرها وعند أبي يوسف
تصح اذا كانوا في بيوت المدر وجوابه ما ذكرنا من التردد ولهذا قالوا فيمن دخل بلدة لقضاء حاجة ونوى
الإقامة خمسة عشر يوما لا يصير مقيما لان قضى حاجته قبل الوقت يخرج منه قال رحمه الله (بخلاف
أهل الانحية) يعر حيث نصع منهم نية الإقامة في الاصح وان كانوا في المفازة لان الإقامة أصل

رضي الله عنهم مثل ذلك
اه هداية (قوله أو نوى
عسكر ذلك الخ) قال في
الدرية ولو دخل دار الحرب
مستأما ونوى الإقامة
في دارهم في موضع الإقامة
صحت نيته والاسرار اذا
انفصلت من أيدي الكفار
وتوطن في غار أو سرب ونوى
الإقامة خمسة عشر يوما
يقصر اه (قوله في دار
الاسلام في غير المصر الخ)
أما اذا حاصروهم في مصر
من أمصار المسلمين نصع
نيتهم للإقامة بخلاف
اه ع (قوله لان حالهم
يحالف عريتهم) لانهم مع
ذلك العزيمة موطنون على

انهم ان هم موطنون على إقامة خمسة عشر يوما وهو أمر مجوز بغيره وهذا معنى قيام التردد في الإقامة فلم تقطع البية عليها
ولا بد من تحقيق قطع النية من قطع قصد وان كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المند إلى العدو ووجود مكيدة من القليل
يهم بها الكثير فأنه ذلك يجمع قطع القصد ولهذا ينعف تعليل أبي يوسف الصحة اذا كانوا في بيوت المدر لان كانوا في الانحية لان مجرد
بيوت المدر ليس على ثوب الإقامة بل مع النية وتم قطع اه كمال قوله الصحة أي صحة النية اه (قوله فصار كالمفازة) أي فصار
المصر من دار الحرب قبل الفتح في حق أهل العسكر كالمفازة من جهة أنها ليست موضع إقامة قبل الفتح اه (قوله نصع نيتهم في
الوجهين الخ) أي في محاذرة أهل الحرب وفي محاذرة أهل البقي اه (قوله تصح اذا كانوا في بيوت الخ) لانه موضع إقامة اه
هداية (قوله في سنين بخلاف أهل الانحية) أي كالأعراب والأتراك والرعاة اه كأك والانحية جمع خباء وهو بيت الشعر اه
ع (قوله يعني حيث نصع منهم نية الإقامة الخ) يروي ذلك عن أبي يوسف اه هداية وكتب ما نصعو على نفسه الوجهين اه (قوله
لان الإقامة أصل الخ) والسفر طرأ على عملهم على الأصل اولى والثاني أن السفر انما يكون عند النية الى مكان اليه مدة السفر وهم
لا يرون ذلك قط بل يتقانون من ما الى ما ومن مرعى الى مرعى فكأنوا مقيمين باعتبار الأصل كذا في المبسوط وفي القصة الأعراب
والأكراد والأتراك والرعاة الذين يسكنون في بيوت الشعر والصوف مقيمون لان مقامهم المفازة عادة وبه قال الشافعي وفي الحية

وعليه الفتوى أما إذا ارتحلوا من موضع أقامهم في المصيف وقد واصلوا من أحوال إقامة في الشتاء وبين الموضعين مسيرة ثلاثة أيام فظنهم يصرون مسافرين عند أي حنيفة كذا في المحيط وفي المجتبى ذكر الباقي الملاح مسافرون كان أهل وجه في السفينة وبه قال الشافعي وسفينته ليست بوطن له الاعتدال حسن وأحد وفي المحيط صاحب السفينة والملاح لا يصير مقيما بأقامته لأن يكون قريبا من وطنه اه معراج (قوله فلا تطل بالانتقال من مري إلى مري) يعني هم لا يقصدون سفرا من الانتقال من مري إلى مري وهذا لأن عادتهم المقام في المقارن فكانت في حقهم كالقري في حق أهل القرى اه فتح وقال الله فمن أين من آخر البنية هو مسافر فلا يصير مقيما بنية الإقامة في مري أو جزيرة اه (قوله سبع وأتم) أي سوا اقتدى به في جزء من صلاة وكما وبه قال شافعي وأحد وداد وقال مالك أن أدرك في صلاة المقيم ركعة لمسه الأتم وإن كان دون ذلك لا يبرسه مقيما على بجعة وقاله صاحب بن راهوية يجوز للسافر القصر خلف المقيم اه كذا في (قوله لا اتصال المغير بالسبب الخ) فإن قيل إنه قد استدل بتغيره موقوف على صحة اقتداء المسافر بالمقيم وصحته موقوفة على تغير فرضه إذا لم يتغير لم أحد الأمرين من اقتداء المفترض بتغيره في حق السبعة والقراءة فقد توقف التغير على صحة الاقتداء وصحته على التغير وهو دور والجواب أنه دور بعبارة لا ترتب من حيث صحة الاقتداء والتغير معا إلا أنه في الملاحظة يكون ثبوت التغير لتصح الاقتداء لأنه مطلوب شرعا مما يمنع منه ومنع الأعداء التغير وهو ليس يلزم نفرض ثبوت التغير بما يصلح سببا له فليكن طلب الشرع تصحيح الاقتداء مبيها أيا ما ثبت عند الاقتداء ثبتت الصحة معه اه فتح (قوله وإن أقسده بصلي ركعتين) أي سواء كان الاقصاد قبل خروج الوقت أو بعده (٣١٣) اه قوله بتبعة وقرائن بخلاف

موتى المقيم بالمسافر
في حدث ما فاستغلف
نفسه لا يتغير فرضه إلى
أربع مع أنه مقتديا
بمسافر لأنه لما كان
أقرب منه فإنه عن المسافر
كانت مسركته أمام
فما خلفه خلفه صفة
الأول حتى رآه قبله على
رأس ركعتين فسدت
صلاة كل من المسافرين
والمتجهين ووقت مسافر
مسافرين ومقيمين وقبل

فلا تطل به الانتقال من مري إلى مري بخلاف المسكر قال رحمه الله وإن اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صحيح وأتم هكذا روى عن ابن عباس وإن عرو لانه تبع لانه فيتعرف فرضه إلى أربع كما يتغير بنية الإقامة لا اتصال المغير بالسبب وهو الوقت وإن أقسده بصلي ركعتين لأن زوم الأربع لتبعة وقد رتب بخلاف ما لو اقتدى بنية النقل ثم أقسده حيث يلزمه الأربع لانه بالشرع يلزم صلا قالا امام قصه وفي مسئلتك لم يلزم قصدا وإنما قصدا سقاط الفرض من نعمته موقوف فرضه حكم لنا بمقتضى ما رأت قال رحمه الله (وبعد لا) أي بعد خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت - بقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اقتداء المفترض بالنفس في حق القعدة أو قرائن أو تعريفة قال رحمه الله (وبعكسه صحيح فيما) أي بعكس مذكرة من اقتداء المسافر بمقيم جازي وقت وجعله وهو اقتداء المقيم بالمسافر أما جوار في الوقت فلا نه عليه صلاة والسلام على عكس ما ذكره وهو مسافر بقدر أغوا صلاتكم فابقم سفر ويستحب أن يقول ذلك كل مسافر صلى عظيم اقتداء به عليه لصلاة والسلام ولأن صلاة المسافر أقوى لأن القعدة الأولى فرض في حقه ونقل في حق المقيم وشبهه ضعيف على القوى جائز وأما بعد خروج الوقت فلذلك كراهين أن صلاته أقوى من صلاته ثم أنا سلمتم المغيرين

أن يسلم بعد التشهد على رأس الركعتين تكام واحد من المسافرين أو قدم من خلف ثم رأى الأمام لا إقامة به يتحول فرضه وفرض المسافرين الذين لم يتكاملوا أو بعد وجود المغير في محله وصلاة من تكاملت لانه تكامل في وقت وزم أممه وتسعة فساد الصلاة ففسد إذا كان يمثل حاله ولو تكلم بعد بنية فسدت لانه انقلب فرضه أربع تكام ولكن يجب عليه صلا قالمسافرين ركعتين لأن الأربع للبيعة وقد زالت بفساد الصلاة اه فتح (قوله في المتن وبعد لا) قال في شرح لمحيض الظلال في هذا في صلاة تعريفة سؤرا في صلاة لا تتغير بالسفر كالمقيم والمغرب فيصير اقتداء به في الوقت وبعد اه (قوله أي بعد خروج الوقت لا حرة) هذا إذا خرج قبل الاقتداء أما إذا اقتدى به في الوقت ثم خرج قبل الفراغ فلا يفسد ولا يبطل اقتداؤه لأن حين اقتدى صدر عنه أربع تبعية كالمقيم وصلاة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت وكذا الوفاة خلف الإمام حتى خرج الوقت فأنه بطريق الأولى أعني ثم ربا اه فتح قوله فلا يفسد والحرف فيه أنه متى اقتدى بالمقيم في وقت ولو نوى الإقامة من بعده ما رفرضه أربع اقتداؤه ولا عبرة بضيق الوقت حتى لو اقتدى به في العصر فاذا فرغ من التحريم غاب الشمس أتمها قال المجتبى عند قول القدرى رحمه الله وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم أتمها وقوله مع بقا الوقت أي قدر التحريم وهو الأصح اه (قوله لا فرضه يتغير إلى آخره) أي لا يتغير بقدا بنية الإقامة بعد الوقت لا قضاء السبب فلا يتغير بعبادة الاقتداء (قوله في حق القعدة) أي الأولى لأن مقتضى في الشروع الأول فافرض على المسافر أن يمتنع من الصلاة واجبة على الإمام وإنما أطلق اسم النقل بجاء التستر كما ما في عدة فساد الصلاة مرة اه فتح وهذا لأنه لو اقتدى به من أول الصلاة امتنع لأجل القعدة ولو اقتدى به في آخرها امتنع لأجل القعدة لا الأخيرة امتنع لأجل التعريفة لأن

تحريرة المسافر أقوى يكون امتنعتة لا فرض فقط وتحريرة المقيم متضمنة للفرض والنقل ولهذا قال في حق القعدة أو القراءة
 أو التريجة اه من خطه رحمه الله قوله انتقلت الى آخره لان فرض القراءة يجب بمسقطها اه (قوله الا أنهم لا يقرؤون في
 ١٠١) احتراز عما قبل يقرؤون لانهم منفردون ولهذا يجب السجود عليهم اذا سوا اه فتح (قوله وفرض القراءة قد نادى) أى
 غير كمال الاحتياط وهذا لأنه ما كان لاحقا كان في الحكم كالمختلف الامام فكان مقتضيا من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فحرم
 اه نظرنا ان الله قد استحب القراءة بطرا الى انه من شرط فرض القراءة لمؤدى في الشفع الاول فدارت قرانه بين
 الحرمة والندب لا يتبدل في الترتيب الحرام واجب الامتناع والمنذور جائز الترتيب ولو كان حراما ثم بالفعل ولو كان مندوبا
 لا ياترك بخلاف المسبوق فانه أدب قراءة فلهذا كانت قرانه في ما يقتضى فرضا فيجب الاتيان اه كافي (قوله وطن أصلى
 از آخره) ويسمى وطن اقرار اه (قوله انى تهل فيها) أى ومن قصده التعيش به لا الارتحال اه فتح (قوله أن يقيم فيه خمسة
 عشر الى آخره) ويسمى وطن لا قامه وطنا مستمرا اه (قوله فصاعدا) أى على نية أن يسافر بعد ذلك اه فتح (قوله لا بانشاء
 السفر ولا بوطن الإقامة الى آخره) (٣١٤) والحاصل أن الوطن الاول وهو الوطن الاصلى لا يبطل بالآخرين لانهما

دونه لاني وضمن الإقامة
 اه صلاتهم منفردين لانهم التزموا الموافقة في الركعتين فينقرون في الباقي كالسبوق الا أنهم لا يقرؤون
 في الصلاة لانهم أدركوا مع الامام أول صلاته وفرض القراءة قد نادى بخلاف المسبوق قال رحمه الله
 (ويبطل الوطن الاصلى بغيره لا بالسفر ووطن الإقامة بغيره لا بالسفر والاصلى) اعلم ان الاوطان ثلاثة وطن
 أصلى وهو مولد الانسان أو البلدة التي تأهل فيها ووطن إقامة وهو الموضع الذي ينوي المسافر أن يقيم
 فيه خمسة عشر يوما فصاعدا ووطن سكنى وهو المكان الذي ينوي أن يقيم فيه أقل من خمسة عشر يوما
 ولا يذكروا المستقر من أصحابنا هذا الوطن قالوا لانه لا فائدة فيه لانه يبقى فيه مسافرا على حاله فصار وجوده
 كعدمه ولهذا لم يذكره صاحب الكتاب وعامتهم على أنه يقيسونه بنزول كرائته من قريب ان شاء
 الله تعالى وكل واحد من هذه الاوطان يبطل بمسقطه وبما هو فوقه ولا يبطل بمسقطه لان الشيء ينتقل
 بمسقطه وبما هو أقوى منه لا بجماديه وقوله ويبطل الوطن الاصلى بغيره أى بالوطن الاصلى لما ذكرنا
 اه هذا عندنا على ما عليه وسلم نفسه بمكة مسافرا حيث قال فاما قوم سفر هذا اذا انتقل عن الاول
 بأخيه وأما اذا لم ينتقل بأخيه ولكنه استبدل أهل بلدة أخرى فلا يبطل وطنه الاول ويتم فيها وقوله
 لانه رقية حذف أى لا بانشاء السفر ولا بوطن الإقامة وكلاهما لا يبطل به الاصلى لما ذكرنا وقوله
 او وطن الإقامة بغيره أى يبطل وطن الإقامة بغيره وقوله والسفر والاصلى أى ويبطل
 بانشاء السفر وبالوطن الاصلى لان السفر ضد الإقامة فلا يبقى معه والوطن الاصلى فوقه فائدة هذه
 الاوطان ان يتم مسالمة فيها اذا دخلها وهو مسافر قبل ان تبطل وتتصور تلك الفائدة في وطن السكنى
 أيضا فيرجل خرج من مصر الى قرية الحاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة
 عشر يوما فاقام بها ثم خرج من القرية الى السفر ثم بدله أن يسافر قبل ان يدخل مصر
 وقبل ان يقيم ليلته في موضع آخر فساقر فانه يقصر ولو لم يترك القرية ودخلها ثم لم يوجد ما يبطله

فان المهم لسرخي ذكر في مسووعه مشبهة تدل على ان وطن السكنى معتبر فقال لو خرج الى القادسية حاجة ثم
 خرج منه الى الحيرة يريد الشام وله بالقادسية ثقل يريد أن يحمله منها من غير أن يمر بالكوفة يقصر لان القادسية وطن السكنى في حقه
 سواء عزم على الإقامة مدة أو لم عزم لانها من فناء الوطن الاصلى لما فيها وبين الكوفة وبين الحيرة انتقض
 وضعه بالقادسية لان وطن السكنى ينتقض عنه وقد طهر له بالحيرة وطن السكنى فالتحق بماله يدخل في القادسية فاذا كان قريبا من
 الحيرة وبدله أن يرجع الى القادسية لجل الثقل ويرجع الى الشام ولا يمر بالكوفة يتم حتى يرتحل من القادسية استحضانا وفي القياس
 يقصر لان وطنه السكنى الذي بالقادسية قد انتقض بخرجه منها على قصد الحيرة كما لو دخلها وفي الاستحسان وطنه بالقادسية للسكنى
 لا يتم بطله بغيره فيكون سكنى حراما لم يدخلها فبقى وطنه بالقادسية كما لو خرج منها بول أو غائط أو تشيع حيازة أو استقبال
 اه لا يتبدل اه حتى يرتحل منها فتمت هذه المسئلة صحة ما قلنا وبه تأمل اه (قوله لان السفر ضد الإقامة فلا يبقى معه الى آخره)
 اه يقرئ سفره بغيره بطن اه على ما لم يبطله فالحجاب ما ذكره الشارح بقوله والوطن الاصلى فوقه وقال في الدراية ولا ينتقض أى
 اوطان اه ص باء انفسه فلا عليه الصلاة والسلام كان يخرج مع أصحابه الى الغزوات بالمدينة ولا ينتقض وطنه بالمدينة حيث
 لم يتبدل نية بغيره بجموعه اه

(قوله وقال الشافعي الخ) صورته من سافر نية قطع الطريق أو البس في على الإمام العادل أو التردد على المولى بأن أبق العبد أو نحو بحث المرأة بغير محرم أو نساء ثقات وما أشبه ذلك اه كأي (قوله ولنا إطلاق النصوص) أي نصوص الرخصة قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فقال صلى الله عليه وسلم يسع المسافر ثلاثة أيام ولياليها وما فتننا من الأحاديث المفيدة فعلق القصر على سمي السفر فوجب أعمال إطلاقها لا بقيد ولم يوجد اه فتح قال في الدراية ثم نص الكتاب وإن ورد في الصوم لكن ثبت الحكم في الصلاة نتيجة الإجماع لأن الخلاف في الكل واحد فكأن زيادة قيدا لا باقية فيجوز مجرى النسخ اه (قوله وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره) كالأباق ونحوه اه كأي (قوله ودون التبع الخ) أما أنا كان مضافا إليه لا يصير تبعاً قاله الصبي اه قال في الدراية وحكي أن أبا يوسف صلى على مكة ركعتين عام حجه مع الرشيد فلمسلم قال يا أهل مكة أعز أصلاتكم فأنقروا سفر فقال رجل منهم نحن أقفه بهذا منك فقال أبو يوسف لو كنت فقيها ما تكلمت في الصلاة اه اتفاقاً فان قيل ذكر في فتاوى قاضيان وغيره أن العلم بحال الإمام شرط لصحة أداء الصلاة بالجماعة ورواية الكتاب تدل على صحة الاقتداء بدون العلم بحاله أنه مقيم أو مسافر لأنهم لو كانوا عاقلين بكونه مسافرا كان قول الإمام أعز أصلاتكم عبثا لاستغفاله لا يعيدون كانوا عاقلين بكونه مقيما كان هذا القول منه كذا عندهم فتعين أنهم لم يعلموا حاله وقت الاقتداء والدليل عليه ما ذكر في نوادر البسوط رجل صلى بأقوم الظهر ركعتين في مصر أو قرى وهم لا يعلمون مسافرا أو مقيما فصلاة القوم فاسدة سواء كانوا مقيمين أو مسافرين لأن الظاهر من علم من كان في موضع الإقامة أنه مقيم والباء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه وإذا كان الإمام مقيما باعتبار الظاهر فسدت صلاته وصلاة القوم حين سلم على (٢١٦) رأس الركعتين فان سأله فأنه مقيم أو مسافر جازت صلاة القوم

كانوا مسافرين أو مقيمين وقال الشافعي رحمه الله سفر المعصية لا يقيد الرخصة لأنه ثبت تخفيفا فلا يتعلق بما يوجب التغلظ ولنا إطلاق النصوص ولأن نفس السفر ليس بمعصية وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره والرخصة تتعلق بالسفر لا بالمعصية وهذا ما عرفت أن المعصية المجاورة لا تنفي الأحكام كالبيع عند النداء قال رحمه الله (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل دون التبع) لأن الأصل هو المتمكن من الإقامة والسفر دون التبع قال رحمه الله (كالمرأة والعبد والجندى) هذا تفسير التبع أي المرأة تنبع لزوج والعبد تنبع للمولى والجندى تنبع للأمير والمرأة إنما تكون تبعاً لزوج إذا وفاها مهرها المجل وأما إذا لم يوف فلا تكون تبعاً له قبل الدخول لأنه لا يتمكن من السفر بها وكذا بسده عند أبي حنيفة رحمه الله لأن لها أن تمنع نفسها عنده والجندى إنما يكون تبعاً للأمير إذا كان يرتزق من الأمير ومن الاتباع الجبر مع المستأجر والتبعية مع أمته ومنه والمكره على السفر والأسير ثم إذا لم يعلم التابع نية التبوع الإقامة لا يلزمه الاتمام حتى يعلم كافي توجيه الخطاب الشرعي

كانوا مسافرين أو مقيمين فانقروا أصلاتهم بعد فراغه لانه أخبر بما هو من أمور الدين فيما لا يعرف إلا من جهته فيجب قبول خبره في ذلك فان قيل فلي فعل هذا الخ ينبغي أن يجب قوله آء وأصلاتكم فانقروا مسافرين فيه من إصلاح صلاة القوم (١) غير متوقف على هذا القول لما أنه إذا كانوا

مسافر بن سلوا لسلامه وإن كانوا مقيمين فانقروا أصلاتهم ثم سأله فان أخبر أنه مسافر جازت صلاة الكل وكان ذلك زيادة إعلام أنه مسافر واقتداء بالتبعية عليه الصلاة والسلام لأمرها وأجما وكان مستحباً وفي شرح الارشاد ونبني أن يخبر الإمام القوم قبل شروعه أنه مسافر فإذا لم يخبر أخبر بعد السلام اه ولو قام المقيم المقتدى قبل سلام الإمام فتوى الإقامة قبل حضوره فرض ذلك وتابع الإمام فان لم يفعل وسجد فسدت صلاته لأنه لم يستحكم خروجه عن صلاة الإمام قبل مساقاة الإمام وقد بقي على الإمام ركعتان بواسطة التغير فوجب عليه الاقتداء فيهما فإذا انفرد فسدت بخلاف ما لو تولى الإمام بعدما سجد المقتدى فإنه يتم منقردا فلا يرضى فتابع فسدت لاقتداءه حيث وجب الانفراد اه فتح القدير (قوله والأسير الخ) وفي حكم الأسير من بعث إليه المولى ليؤتي به من بلده والغريم الزم غريمه أو حبسه ان كان قادرا على أداء ما عليه من الدين ومن قصده أن يقتضى دينه قبل خمسة عشر يوما فأنشئ في السفر والإقامة نيته والأفية الحابس اه فتح وفي الدراية والغريم المقتل يصير مقيما بنية صاحب الدين اه وفي الدراية مسلم أسر العدو ان كان مسير العدو مدة سفر يقصر والأفلا وان لم يعلم بسأله فان سأله ولم يخبره ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والأفلا وكذا العبد بسأل سيده والاعمي ان كان له فائدة في السفر فإذا كان أجيرا تعتبر نية الاعمي وان كان متطوعا تعتبر نيته اه كأي (قوله لا يلزمه الاتمام) قال في الجوهرة وهو الأصح اه قال الكمال رحمه الله وينتفع على اعتناء رتبة من التبوع ان العبد لو أتم سيده في السفر فتوى السيد الإقامة صحت حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين فسدت صلاتهما وكذا لو باع من مقيم إلى سفر والعبد في الصلاة فسلم على رأس الركعتين فسدت ولو كان العبد أتم مع السيد غير من المسافرين

(١) يظهر أن هناسة طاوله وأوجب بان إصلاح صلاة القوم غير متوقف الخ كنية صحيحه

فتوى السيد العلامة صحت فيه في حق عبده لا في حق القوم في قول محمد فيقدم العبد على رأس الركعتين واحد - لما من المسافرين
 ليسل بهم ثم يقوم هو والسيد فيتم كل منهما أربعا وهو نظير ما أنا على مسافر بمجن ومسافر بر فأحدث فقدم مقبلا لا يقبل فرفض
 القوم أربعا وهي المسئلة التي ذكرها في باب الحدث في الصلاة ثم عدا يعلم العبد قبل ينصب المولى أصبعه أولا ويشير بأصبعه ثم
 ينصب الأربعة ويشير بها اه فتح (قوله وقيل يلزمه) أي من وقت نية التيسوع اه قال الكيان وهو الاحود اه (قوله كانهزل
 الحكى) أي فيقتضون ماصلا أقصر قبل علمهم اه فتح (قوله قيل يتم) أي (٢١٧) ترجيح الإقامة احتياطا اه كاكى

(قوله وقيل يقصر) أي
 وقوع الشك في كونه مقبلا
 اه كاكى (قوله ووزوج
 المسافر الخ) أما المسئلة
 فتصير مقبلة بالتزوج اتفاقا
 اه قنية

وعزل الوكيل وقيل يلزمه كالعزل الحكى ولو كان العبد مشتركا بين مسافر ومقيم قيل يتم وقيل
 يقصر وقيل ان كان بينهما ما يراه في الخدمة يقصر في نوبة المسافر ويتم في نوبة المقيم ولو تزوج المسافر
 في بلد لا يصير مقبلا وقيل يصير مقبلا والله تعالى أعلم

باب صلاة الجمعة

قال رحمه الله (شرط أدائها المص) أي شرط جواز إذا ما بالجمعة المصريح لا يجوز أن أدائها في المفاروة في
 القرى لقول علي رضي الله عنه لا الجمعة ولا التشريق ولا تطر ولا أضفى الا في مصر جامع قال رحمه الله (وهو)
 أي المص (كل موضع له أمير وقاض ينقد الأحكام ويقيم الحدود) وهذا رواية عن أبي يوسف وهو
 اختيار الكرخي وعنه أنهم لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لا يصحهم وهو اختيار البلخي وعنه هو كل
 موضع يكون فيه كل محترف ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم وفيه مقبلة مفت
 وقاض يقيم الحدود وعنه أنه يبلغ سكانه عشرة آلاف وقيل يوجد فيه عشرة آلاف مقاتل وقيل أن
 يكون أهل له بحال لو صدقهم عدو يكلمهم دفعه وقيل أن يكون يحمل يعيش فيه كل محترف بحرفته
 من سنة إلى سنة من غير أن يشتغل بحرفة أخرى وعن محمد كل موضع مصره الإمام فهو مصر حتى
 لو بعث إلى قرية ثائلا إقامة الحدود والقصاص يصير مصر فاذا عر له يلحق بقرى وقال أبو حنيفة
 رحمه الله المص كل بلدة فيها سكك وأسواق ولها راساتيق والى ينصف المطاوع من ماله وعالم يرجع
 اليه في الحوادث وهو الأصح وأوجب الشافعي رحمه الله على أهل القرى إذا كان لها أبنية جمعة
 وفيها أربعون رجلا وهم أرا بالقرى عقلاء مقيمون لا يطعنون ميفوا ولا شاة الاطمن حاجة الحديث
 ابن عباس رضي الله عنهما ان أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 مسجد عبد القيس بجوانى قرية من قرى البصرين ولما روى عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه كعب
 ابن مالك أنه قال أول من جمع بنا في حرة بني بياضة أسعد بن زرارة قال قلت كم كنتم يومئذ قال أربعون
 رجلا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وما روي من قوله على
 رضي الله عنه وقال حذيفة ليس على أهل القرى جمعة وانما الجمعة على أهل الأمصار مثل المدائن ولان
 للمدينة قرى كثيرة ولم يسفل المينا أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بإقامة الجمعة في أوكر كانت واجبة
 عليهم لاهم بها ولقل الباقية لا مستقيضا وليس له جمعة فيما روى من الحديثين أما حديث ابن عباس
 فلان جوانى اسم حصن بالبحرين قاله الجوهرى وابن الأثير قال صاحب المبسوط هي مدينة والمدنية
 تسمى قسرية قال الله تعالى ولا تزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وهي مكة والطائف
 وأما حديث عبد الرحمن فإنه كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وغيره
 من أهل العلم فلا يلزم جمعة لانه كان قبل أن تفرض الجمعة وكانت بخراذن النبي صلى الله عليه وسلم
 أيضا على ما روى في القصة أنهم قالوا لا يمد ويوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام والصارى يوم فلجعل لها

باب صلاة الجمعة
 قال الاثني رحمه الله
 قيل وجه المناسبة بين
 ابائين أن صلاة السفر
 تصفت بواسطة السفر
 وصلاة الجمعة تصفت
 بواسطة الخطبة اه قال
 الشيخ وهي مستتفة من
 الاجتماع لاجتماع الناس
 فيه وكن اجتماعيا في الجاهلية
 المروية وقيل أول من
 سمى جمعة كعب بن
 لؤي وتسمى يوم النرية أيضا
 تريا الخيرات فيه أول تزايد
 الثواب وقد يعلق عليه
 العيد أيضا كجمعة عبارات
 المتقدمين اه قال في
 المصباح وضع المبر لغة
 المجاز وقصها اه بختم
 واسكانها لغة عقيل وقرا
 بها لامش والجمع جمع
 وجعت مشل غرف
 وغرفت في وجوهها اه

(٢٨ زيلبي اول) (قوله كل موضع له أمير الخ) يحرم الناس ويمنع المقسدين ويقوى أحكام لشرع اه ع
 (قوله ويقيم الحدود الخ) فيرجع المص الزاني ويجلد عشر المحصر ويقطع السارذ ويجلد القاذف وشارب الخمر ويحكم بالقرود والديه
 ونحوها اه ع (قوله جمعت) بالتشديد أي صليت قاله ابن الأثير اه قوله أول من جمع بنا في حرة بني بياضة الخ هي قرية على ميل
 من المدينة اه من خط الشارح رحمه الله على حاشية مسودته اه (قوله اسم الحزن) أي فهي مديرا لا يحضر حصن عن حاكم عليهم
 وعالم اه فتح (قوله وهي مكة والطائف) ولا شك أن مكة مصر اه فتح

(قوله فاجتمعوا الى اسعناخ) قال أبو الباقى شرح الجمع رحمه الله قيل ان الاصل قالوا ان لليهود يوم في كل أسبوع يجتمعون فيه ولتصاري مثل ذلك فلهذا جعل لنا يوما يجتمع فيه قد ذكر الله تعالى ونصلي فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الاحد لتصاري فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى اسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ركعتين وذكروهم فسموه يوم الجمعة لاجتماعهم فيه اه قال أبو الباقى ويسمى يوم العروبة وهي مشتقة من الاعراب وهو التصيين لثوب الناس فيه ومنه قوله تعالى عرابيا أي مقصنات لبعولتهن اه (قوله وقيل بغلوة اخ) وقيل بنهي حد الموت اذا صاح في المصر أو اذن مؤذن فنهى صوته فناما المصر اه ع قال ابن فرشتا وقسم المصر ما أعده لحوائج المصر من ركص الخيل والخروج للرعي ونحوهما اه (قوله ومضى مصر) قال الشيخ أبو نصر في شرح القندوري رحمه الله قال أبو حنيفة وأبو يوسف يحوزنا قامة الجمعة بمعنى شأنها باطن قال لانها من قوابع مكة فصارت كركب مصر ومنهم من قال لانها في نفسها موضع لذلك لان فيها جامعا وسوا قاهر نية وسلطانا يقيم الحدود في أيام الموسم فصارت كسائر الامصار وقال محمد لا الجمعة فيها لانها منزل من منازل الحاج كعرفة اه ع قلت وقوله في المتن معنى مصر اختيارا لقول الثاني فليست عنده من قامة مكة اه (قوله وعدم التعبد) أي عدم اقامتهم صلاة العيد اه (قوله لانها قضاء) أي وليست من قامة مكة لان بينهما أربع قراين اه عيني (قوله لانها من قامة مكة) أي (٢١٨) وتوابعها لانها في الحرم اه اتقاني (قوله لانها من قامة مصر) كذا في

الذخيرة ع أقول تبعه في هذا الدرر المعنى رحمه الله وقد قال في الصباح المبر ومضى موضع عن مكة فخرج اه قوله العيني أي والكامل أصا اه (قوله في مواضع كثيرة الخ) قال شيخ شيخان الصلاة زين الدين قاسم رحمه الله تعالى في شرح النقاية مائمه قال في المصر ولا تجوز بموضعين عند الامام وعند يعقوب تجوز بموضعين منه فقط ثم شرط أن يكون بينهما نهر كبير فاصل وجوزها محمد في مواضع منه وعلى

يوم ما يجتمع فيه عند كراهة تعالى ونصلي فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الاحد لتصاري فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى اسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ركعتين وذكروهم فسموه يوم الجمعة لاجتماعهم فيه اه قال أبو الباقى ويسمى يوم العروبة وهي مشتقة من الاعراب وهو التصيين لثوب الناس فيه ومنه قوله تعالى عرابيا أي مقصنات لبعولتهن اه (قوله وقيل بغلوة اخ) وقيل بنهي حد الموت اذا صاح في المصر أو اذن مؤذن فنهى صوته فناما المصر اه ع قال ابن فرشتا وقسم المصر ما أعده لحوائج المصر من ركص الخيل والخروج للرعي ونحوهما اه (قوله ومضى مصر) قال الشيخ أبو نصر في شرح القندوري رحمه الله قال أبو حنيفة وأبو يوسف يحوزنا قامة الجمعة بمعنى شأنها باطن قال لانها من قوابع مكة فصارت كركب مصر ومنهم من قال لانها في نفسها موضع لذلك لان فيها جامعا وسوا قاهر نية وسلطانا يقيم الحدود في أيام الموسم فصارت كسائر الامصار وقال محمد لا الجمعة فيها لانها منزل من منازل الحاج كعرفة اه ع قلت وقوله في المتن معنى مصر اختيارا لقول الثاني فليست عنده من قامة مكة اه (قوله وعدم التعبد) أي عدم اقامتهم صلاة العيد اه (قوله لانها قضاء) أي وليست من قامة مكة لان بينهما أربع قراين اه عيني (قوله لانها من قامة مكة) أي (٢١٨) وتوابعها لانها في الحرم اه اتقاني (قوله لانها من قامة مصر) كذا في

هذا مشي في الكثر وراد في الزبلي كثيرة وهذه الزبلي باطله أي بها من عنده لا وجود لها في الرواية بل كل من قال في مواضع أراد ثلاثة وكل من قال موضعين وأكثر أراد ثلاثة فقط بيان الاول أنه قال في الذخيرة ولا بأس بصلاة الجمعة في موضعين وثلاثة ع عند محمد وأجار أبو يوسف في موضعين دون ثلاثة اذا كان المصر له جابان وقال في المحيط ولا بأس بصلاة الجمعة في موضعين وثلاثة في مصر واحد عند محمد وبالخرج والمشقة عن الناس اذا كانت البلدة كبيرة فانه يشق على كل جانب المسير الى جانب آخر وصار كصلاة العيد تجوز في موضعين وأكثر وعند أبي يوسف لا تجوز في موضعين الا اذا كان مصر له جابان بينهما نهر فيصير في حكم مصرين كبقدر وبيان الثاني أنه قال في شرح الطحاوي وذكر الكرخي في مختصره عند محمد تجوز اقامة الجمعة في مصر جامع في موضعين وأكثر ولفظ الكرخي الذي عبر عنه شرح الطحاوي ولا بأس بصلاة الجمعة في الموضع والموضعين والثلاثة عند محمد فظهر أن مراده بأكثر ثلاثة وقطع الله رويد الاحتمالات فقال في التقريب وقال محمد تجوز في موضعين وثلاثة استصاها ولا تجوز في غير ذلك لاكتفاء بالصلاة في طرفي المصر ووسطه وقال في شرح الكرخي وأما محمد فقال إن المصر اذا عظم وبعد أطرافه شق على أهله المسير من طرف الى طرف آخر فحوزها في ثلاثة مواضع للراحة الى ذلك وما راد على ذلك لا حاجة اليه اه وهذا تبين أن قوله في مجمع البحرين وأجازه مطلقا وقوله في الدرر وأطلق خلافا للرواية عن محمد ثم اختلف في الصحيح فاختار الطحاوي قول أبي يوسف وصح في البدائع واختار جماعة قول محمد اه

(قوله لا يجوز في أكثر الخ) قال في شرح الطحاوي وهكذا روى عن محمد بن وهب أنه أخذ ولو حملت في المسجدين معا كانت صلاتهم جميعا فافسدت عليهم أن يصدوا بالجمعة معان كانت في وقت الظهر وإن كان بعد خروجه صلوا الظهر أو بعدها كذلك كرا الطحاوي هنا وذكر الكرخي في مختصره أن عند محمد بن حوزة إقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين وأكثر مما صلاها بعد في موضعين وأكثر منها بخارجها أما هـ وفيه ولو نزل بأهل مصر نازلة وخروجهم من مصر يوم الجمعة وصلوا فيها لا مأ بالجمعة إن كانوا في فناء لمصر صرح وإن كانوا بعيدا وكذا صلاة العبد هـ (قوله والسلطان الخ) قال في العيون وإلى مصر قدمت ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت به الجمع فإن صلى بهم خليفة الميت أو صاحب شرطة أو القاضي جاز (٢١٦) هـ فوض إليهم أمر لعامة ولو

اجتمعت العامة على أن يقدموا رجلا من غير أمر خليفة الميت أو القاضي لم يجز وتكتفي بجمعة لأنه لم يفض إليهم أمرهم إلا إذا لم يكن فيهم قاض ولا خليفة الميت بأن كان الكل هو الميت حينئذ يجوز لأهل الضرورة ألا ترى أن عليا رضي الله عنه صلى بالناس وعثمان رضي الله عنه محمورا لما اجتمع الناس على علي رضي الله عنه (قوله بشرط فيه أن يكون له إمام الخ) قال المصنف وتجاوز خلف التغلب الذي هو لا منشور لمن السلطان إذا كانت سيرته في رعيته سيرة الأمر هـ وقوله قطعاً لمنزعة) قال الشيخ أبو نصر رحمه الله ولا ينبغي أن يجعل إلى السلطان أدى نه إلى تقويتها على الناس لا الواحد يسبق إلى إقامتها القرض مع نفي يسير يقوتها على الباقين

تحريرة وقيل فراغا وقيل فمما يجيها وقيل يجوز في موضعين ولا يجوز في أكثر وهو روي عن أبي يوسف ومحمد وروى عن أبي يوسف أنها لا يجوز إلا في موضع واحد إلا أن يكون بينهما من عظيم كدجلة وعنه أنها لا يجوز إذا كان عليه جسر وروى عنه أنه كان يأمر برفع الجسر في بغداد وقت الصلاة لتكون كصيرين قال رحمه الله (والسلطان أو نائبه) أي شرط أدائها السلطان أو نائبه وهو معطوف على المصلي وقال الشافعي رحمه الله لا يشترط لها السلطان بل روي أن عليا رضي الله عنه صلى بالناس بالجمعة حين كان عثمان محمورا ولا يفتقر إلى شرط لها السلطان كسائر الفرائض ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من تركها استغفابا وله إمام عادل أو نائب فلا يجمع الله عمله الحديث وشرط فيه أن يكون له إمام وقال الحسن البصري أربع إلى السلطان قد كرمها بالجمعة ومثله لا يعرف إلا بأعاصير فعل عليه ولا يفتقر إلى جميع عظيم فتقع المنازعة في التقديم والتقدم وفي أدائها في أول الوقت وآخره قبلها السلطان قطعاً للنازعة ونسبنا الفتنة وحديث علي رضي الله عنه يحتمل أنه فعله بادن عثمان فلا يلزم جمعة مع الاحتمال قال رحمه الله (ووقت الظهر) أي شرط أدائها وقت الظهر وقالت الخنابلة يجوز أدائها قبل الزوال حديث جابر أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بالجمعة ثم يذهب إلى جبالنا فيصحبها حين تزول الشمس وعن سلمة بن الأكوع أنه قال لا يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجمعة ثم ينصرف وليس للبعيد أن يظل به وعن سهل بن سعد أنه قال ما كنت في صلاة ولا تعدي إلا بعد الجمعة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو سهل ما كنت ترجع من الجمعة فتقبل قائماً الضحى ولا يبعد لقلوله عليه الصلاة والسلام قد اجتمع لكم في هذا اليوم يدان فتجاوز قبل الزوال كصلاة العبد ولما المشاهير أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الزوال وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الأئمة فصار إجماعاً منهم على أن وقتها بعد الزوال والآن أخروها إلى ما بعد الزوال وحديث جابر فيه إخبار بأن الصلاة والروح كانا حين الزوال لأن الصلاة كانت قبله وحديث سلمة معناه ليس للبعيد أن يظل به المأزول لأن حيطان المدينة كانت قصيرة فلا يظهر الحبل الذي يستظل به المأزول إلا بعد زمان طويل ومعنى حديث سهل وجمعه أنهم كانوا يتركون القياولة والغداء إلى ما بعد الجمعة خوفاً من قوات التبركيات لها قال رحمه الله (فتبطل بغير وجه) أي تبطل صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر وهو في الصلاة لما ذكرنا أن من شرطها وقت الظهر وليس له أن يبني الظهر عليها الاختلاف الصلواتين قال رحمه الله (والخطبة قبلها) أي الخطبة قبل صلاة الجمعة من شروط أدائها لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصليها بدونها فكانت شرطاً للأصل هو الظهر وسقوطه بالجمعة خلاف الأصل وما ثبت على خلاف القياس يراعى فيه جميع ما روي به المصنف

فجعلت إلى السلطان ليسوي بين الناس ولا تفوت بعضهم هـ (قوله في المن وقت الظهر الخ) وقال مالك تصح وقت العصر هـ أقطع (قوله لا اختلاف الصلواتين) خلافاً لمالك والشافعي هـ ع (قوله في المن والخطبة قبلها الخ) وذات لقوله تعالى فسعوا إلى ذكر الله والسعي لا يجب إلى ما ليس واجب وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر باستماعها وحسب عن التشاغل عنها وهذا صفة الواجب هـ أقطع (قوله من شروط أدائها) أي حتى لو صلوا بلا خطبة أو خطبوا قبل الزوال لم يجز هـ عني ولو خطب بعد ما صلى لم يجز وفي العيد وقدم الخطبة ثم صلى يجوز والفرق أنه في التخيير بالترك في الموضوعين جميعاً لأنه لو ترك الخطبة في الجمعة لا يجوز مكناً أو غير موضعها وورثه الخطبة في العيد يجوز فكذلك إذا غير موضعها هـ

(قوله وهي قبل الصلاة بعد دخول الوقت الخ) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز وان شرعت الخطبة شرطا للجواز والشروط تكون مقدمة على الشروط له الا انها شرعت بمنزلة الركعتين وهو الشفع الثاني فكما لا يجوزنا قامة الشفع قبل الوقت فكذا الخطبة اه ذخيرة وفيها لو خطب في الوقت والقوم غيب عن أي حنيقة رواهنا في رواه لا يعتنقها وهو قول الشافعي لان الخطبة اقيمت مقام ركعتين وهذا اقامة عرفت بخلاف القياس بالشرع لانه لا يمكن ان يقيم ما قرأ في اقامتها جميع ما ورد به النص والنبى صلى الله عليه وسلم وانما الغناء بعد عرضي الله عنهم ما خطبوا الا عند الجمع اه (قوله تقدم الجمعة الخ) فان خطب وحده أو حضرة النساء أو الصبيان لا يجوز اه (قوله في المتن ونسب خطبتان بجملة الخ) ومقدارها ان يستقر كل عضو منه في موضعه اه عيني (قوله أو بغير طهارة الخ) قال أبو نصر رحمه الله ولو خطب على غير طهارة جاز مع الكراهة اه (فرع) خطب على غير طهارة فأمر انفسا أن يصلي بالناس نظران كانا مأمو ر عن شهد الخطبة صح وكذا لو كان تشهد بعضها والام يحز ويصلي بهم الظهر فلو أمر هذا المأمور الذي لم يشهد الخطبة غيره عن شهد الخطبة أو بعضها لم يحز أيضا ولو كان المأمور الاول شهد الخطبة الا أنه على غير طهارة فأمر من شهد الخطبة جاز ان يصلي بهم الجمعة ولو أمر المأمور الاول صيا أو امرأة أو مجنون لم يصح الامر ولا يجوز زلمهم أيضا ان يأمر وغيرهم ممن يصلح للإمامة لان الامر وقع (٣٣٠) فاسدا اه ش طحاوي ولو أن الامام الاول بعد ما شرع في الصلاة سبقه

الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة فجاءه ان يني لانه لما صح شروعه في الجمعة أعطى لمحكم من شهد الخطبة اه (فائدة) من سبب الخطبة ان يستقبل القوم بوجهه مستدبرا القبلة والقوم يستقبلونه بوجوههم وهل يسلم الخطيب عليهم فعندنا لا يسلم فصب عليه ترك السلام من خروجه الى المنبر ودخوله في الصلاة وبه قال مالك وقال الشافعي هو سنة عند توجيهه اليهم كذا روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم واجبة

وهي قبل الصلاة بعد دخول الوقت بحضرة جماعة ثم تقدمهم الجمعة وان كانوا أصحبا أو نيا ماً قال رحمه الله (وقس خطبتان بجملة ينهما وبطهارة قائما) بها ورد النقل المستفيض عنه عليه الصلاة والسلام ولو خطب خطبة واحدة أو لم يجلس ينهما أو بغير طهارة أو غير قائم جازت لحصول المقصود وهو الذكر والوعظ الا أنه يكره لخالفه التوارث ويستحب عادتها اذا كان جنبا كأدائه وقال الشافعي لا يجوز الخطبة في جميع ذلك لاماطة مقام الركعتين فتكون بمنزلة الصلاة حتى يشترط لها دخول الوقت فلذا يشترط لها سائر شروط الصلاة من ستر العورة وطهارة المكان والثوب والبدن وعندنا لا تقوم مقام الركعتين على الاصح لانها تنافي الصلاة لما فيها من استدبار القبلة والكلام فلا يشترط لها شرائط الصلاة وروى عن عتبة من الصحابة رضى الله عنهم أنهم خطبوا خطبة واحدة منهم على والمغيرة وأى رضى الله عنهم ولم يسكن عليهم أحد وجلسه عليه الصلاة والسلام كان للاستراحة قال رحمه الله (وكفت تحميدة أو تهليلة أو تسبيحة) لا طلاق قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وعسى عثمان رضى الله عنه أنه قال الحمد لله فأخرج عليه فنزل وصلى بحضرة من الصحابة وقال أبو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله قدر التشهد الى قوله عبده ورسوله ينفي بها على الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للسلي لان الخطبة هي الواجبة وما دون ذلك لا يسمى خطبة عرفا وفان الشافعي رحمه الله لا بد من خطبتين اعتبارا للعرف والجمعة عليهم ما كانوا وما رويانا ولا نسلم أن ما دون ذلك لا يسمى خطبة عرفا ولو سلم فهو عرف على وقع لاجل الاستحباب ونحن نقول به وان جاز ان يكتب على الأدنى كافي الركوع والسجود قال رحمه الله (والجماعة) أى شرط أدائها بالجماعة لانها مشتقة منها ولان العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد قال رحمه الله (وهم ثلاثة) أى أقل

عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وما رواه ضعفه البيهقي ومن سن الخطبة الجماعة أن لا يطولها لانه عليه الصلاة والسلام أمر بتقصير الخطبة اه أبو البقاء (قوله كان للاستراحة الخ) ذكر الغزنوي في شرح القدوري أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب في الجمعة خطبة واحدة فلما تقل جعلها خطبتين اه (قوله في المتن وكفت تحميدة الخ) أى قوله الحمد لله اه ع (قوله في المتن أو تهليلة) أى قوله لا اله الا الله اه ع (قوله في المتن أو تسبيحة) أى قوله سبحان الله اه ع (قوله فأخرج عليه) أى فقال انكم الى امام فعال أخرج منكم الى امام قوال وان أنا بكر وعمر كنا نرئنا هذا المقام مقالا وستأنكم الخطيب من بعدواستغفرائى ولكم اه أقطع وفي الحقائق لو قال في خطبة الجمعة الحمد لله أو سبحان الله أو لا اله الا الله كان هذا خطبة تجوز به الجمعة وقال لا يجوزنا الجمعة هذا القدر من الخطبة حتى يكون كلاما يسمى خطبة في العادة الآن الشرط عنده أن يكون قوله الحمد لله على قصد الخطبة حتى اذا أجاب عا طسا لا ينوب عن الخطبة من المبسوط قال القاضي الامام الزرنجي دى أقل ما يسمى خطبة على قولهما مقدار التشهد من قوله الصبوات لله الى قوله عبده ورسوله من القوائد الظهيرية اه (قوله ولان العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد) حتى لو كبر الامام في المسجد للجمعة وحده وكبر القوم خارج المسجد والصوف متصلة لا تنفك بالجمعة كذا ذكره هذا الشارح رحمه الله في باب سبق الحدث فلينظر عند قول المصنف واستخلف لو اقاموا الله أعلم قال الفقيه في باب الاقتداء لم وما يمنعه بعد أن رقم

اعلام الجاهل مع صف واحد في المسجد وباقيه حال فقام رجل خارج المسجد لزيق الباب واصطف الناس عنده فجهنم صلاتهم لان
المسجد مكان واحد فالتفتي عند الامام كانه عند الباب حكما ومنه عن علي السعدى وقال في شرح بكر خواهر زاد وشرح السرخسي
لا يصح وبه قال ظهير الدين المرغيناني (قوله لان في المتن معنى الاجتماع (٢٣٩) الخ) قال شمس الأئمة السرخسي

رحمه الله في أموره ظن من
أصحابنا أن أقل الجمع على
قول أبي يوسف اثنين على
قياس قوله في هذه المسئلة
وقدره بالوصايا والموازيث
وليس كذلك فان عنده
أقل الجمع الصحيح ثلاثة
حتى لو قال ضللت على
دراهم ثلثه ثلاثة دراهم
ولو قالت خلعتي على
مافي يدي من دراهم وفي
يهدرهم أو درهمك أو لم
يكن في يديها شيء يازنها
ثلاثة دراهم ولو حلف
لا يزوج نسبا ولا يشترى
عبيدا ولا يكلم رجلا لم
يحنث الا بثلاثة ونص
محمد في السير اكبر على
أن أدلي بجمع ثلاثة وجعل
أبي يوسف الامام من جهة
الجماعة كفي سائر الصلوات
حتى يتقدم الامام عليهما
كاثلاثة اه شرح الجمع
لذي البقاء (قوله ومع
المدى ثلثه) وكذا مع
اننا كرى بيرون أربعة اه
(قوله فان تنزروا قبل سجود
الخ) ووافقت الامام وخلفه
قوم فلم يقتضوا ونفروا
وبقي الامام وحده فسدت
صلاته ويستقبل الظاهر
لان الجماعة شرط انعقاد
الجمعة ولم يوجد ولو جازف
آخرون فسدوا خلف الامام

الجمعة ثلاثة (سوى الامام) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف اثنا عشر الامام لان في
المتن معنى الاجتماع وهي منبثقة عنه وقال الشافعي رحمه الله فلهما أربعون رجلا أو مائة مقيمون
لا يقطعون صيفا ولا شتاء الا طعن حجة لاروى عن جابر أنه قال مضت السنة أن في كل ثلاثة اماما
وفي أربعين جماعة وأخفى وفطرا وحديث عبد الرحمن بن كعب وقد تقدم في تحديد المصر
ولهما أن الجمع الصحيح اعماها الثلاث لكونه جمعا تسمية ومعنى الجماعة شرط على حدته وكذا
الامام فلا يعتبر أحدهما من الاخر ولان قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله
يقتضي مندبا وذا كرا والساعين لان قوله اسمعوا جمع وأقلا اثنان ومع التنادي ثلاثة وما رواه الشافعي
من حديث جابر بن عبد الله النخعي عن أبيه قال البيهقي منهم لا يجمع عنده وكذا حديث عبد الرحمن لا يمكن
الاجتماع به على ما بينا من قبل ويرده أيضا ما روى في قوله تعالى وتر كونه قائما أي قائما فخطب الله
يبقى معه عليه الصلاة والسلام الاثنا عشر رجلا وقد صرح أنهم اعتقدت باثني عشر رجلا قال رحمه الله
(فان نفروا قبل مجيئه بطلت) يعني اذا أحرم الامام والقوم ثم نفروا قبل أن يسجد بطلت الجمعة وقال
أبي يوسف ومحمد لا تبطل ولن نفروا بعد السجود لا تبطل الا على قول رفرقاه يقول الجماعة شرط فيشترط
دوامها كالوقت والظاهرة ولهما أن الجماعة شرط الاعتقاد وقد انعقدت فلا يشترط دوامها كخطبة
ولهذا لو أدرك الامام في التشهد بنى عليه الجمعة لو حوذا الاعتقاد وان لم يشاركه في ركعة وله أن الجماعة
شرط الاعتقاد لكن الاعتقاد بالشروع في الصلاة ولا يتم الشروع فيها ما لم يقيد الركعة بالسجدة فليس
لما دوما حكم الصلاة ولهذا لا يحنث في عينه لا يصلي ما لم يسجد ولا يتم الاعتقاد بمجرد الشروع في
الجمعة لان ذلك يمكنه وحده أيضا ألا ترى أنه شرع في الجمعة وحدها ابتدأ بمحضرة الجماعة وان
يشاركه فيها أحد ومع هذا لو نفر وأقبل أن يجزوا بطلت ولو كان مجرد الشروع كما في الما بطلت
ولا يعتبر بقاء النسوان والصبيان ولا يجلدون الثلاث من الرجال لان الجمعة لا تعتقد بهم بخلاف
العبيد والمسافرين والمرضى والاميين والخمر ساء لانها تعتقد بهم ولهذا اضطروا للإمامة فيها من الاي
والاخرس يصلح أن يؤم في الجمعة قوما مثله بعد ما خطب غيره ومن فروغ هذا المسئلة ما لو حرم
الامام ولم يجزوا حتى قرأ أو ركع فأحرموا بعد ما ركع فان أدركوه في الركوع صحت الجمعة ولو جازوا المشاركة
في الركعة الأولى والأفلا بعد ذلك بخلاف المسبوق لانه يسع لادام ويكتفي بالاعتقاد في حق الامام
لكونه بانيا على صلاته قال رحمه الله (والاذن العام) أي من شرط أدائها أن يأذن الامام للناس اذا دعا
حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين فوجب إقامة على
سبيل الاستظهار وان فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول فيه يجوز ويكره لانه لم يقض حق المسجد
الجامع * قال رحمه الله (وشرط وجوب الإقامة والذكر والجمعة والحرية وسلامة العيينين
والرجلين) لما فرغ من شروط الجواز وهي في غير المصلي شرع في بيان شروط الوجوب وهي
الاوصاف التي تكون في المصلي وقد بقي منها البلوغ والعقل فانما شروط الوجوب أيضا قال
رحمه الله (ومن لا جمعة عليه إن أداها جاز عن فرض الوقت) لان السقوط لا يلهي تخفيفا فادانها جاز عن
فرض الوقت كالمسافر اذا صام والذي لا جمعة عليه هو المريض والمسافر والمرأة والعبد والمجنون
من السلطان الظالم ومن لا يقدر على المشي كالعبد والمفلوج ومقطوع الرجل والشج الفاني والاعمى
وان وجد قائدا على قول أبي حنيفة واختلفوا في المكاتب والعبد المأذون في صلاة الجمعة

ثم تفسر الاولون فان الامام عصى على صلاة لو جرد الشرط اه مدافع (قوله ولاذن العام) وهو رواية النوادر وانما كان هذا شرطا
لان الله تعالى شرط النداء لصلاة الجمعة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله والنداء
للاسماء وكذا تسمى جمعة الاجتماع الناس فيها فتنفى أن يكون الجماعات كلها مأذونين بتحقيق معنى الاسم اه مدافع

(قوله والعبد الذي حضر باب الجامع) اختلف المشايخ في العبد اذا حضر مع مولاه الجمعة او صلى العبد لحفظه عليه على باب الجامع
 او في المصلي هل له أن يصلي الجمعة (٣٣٣) والعبد يغير اذن المولى قال رحمه الله لا يصح أن له أن يصلي بغير اذن المولى أنا

كل لا يحصل بحق مولاه في
 اسالك دابة وروى عن
 محمد أن له أن لا يصلي وان
 تمكن من ذلك وأذن له
 السيد أدائها اه ذخيرة
 (قوله وقال زفر لا يجوز
 الخ) أي لمن لا يجيب عليه
 الجمعة أن يؤم فيها اه وقال
 قاضيخان وللولي أن يمنع
 عبده عن الجمعة والجماعات
 والعبد ين وعلى المكاتب
 الجمعة اه (قوله وقال محمد
 ان أدرك أكثر الركعة
 الثانية) يصير مدركا لوجود
 المشاركة في بعض أركان
 الصلاة وهو قول زفر اه
 بدائع وكتب مانعه أي
 بأن يشركه في ركوعها
 بعد الرفع منه اه فتح
 (قوله وان أدرك أقلها
 أتمها ظهرا الخ) وأما اذا
 أدركه بعد ما قد قدر
 الشد قبل السلام أو بعد
 ما سلم وعليه حديث السهو
 وعاديهما فتداني حنيفة
 وأبو يوسف يكون مدركا
 للجمعة لوقوع المشاركة في
 التمرين عند محمد وزفر
 لا يكون مدركا لانعدام
 المشاركة في شيء من أركان
 الصلاة ويصلي أربعا ولا
 تكون الأربعة عند محمد
 ظهر بعضها حتى قال يقرأ
 في الأربع كلها وعنه في

والعبد الذي حضر باب الجامع لحفظ دابة ولا مؤامكه الا اذا من غير أن يحل بالحفظ والاجير قال رحمه
 الله (وللسافر والعبد والمريض أن يؤم فيها) وقال زفر لا تجوز لان الجمعة غير واجبة عليهم وانما جازت
 صلاتهم على سبيل التبعية فلا يكون أصلا ولما أنهم أهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب بتحقيقا
 للرخصة فاذا حضر واتقع فرضا كالمسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه محبوب الاهلية وبخلاف
 المرأة لانها لا تصلح اماما للرجال قال رحمه الله (وتنعتق بهم) أي تنعتق بحضورهم الجمعة حتى لو لم
 يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا للامامة فأولى أن يصليهم للاقتداء قال رحمه الله (ومن لا عذر
 له لو صلى الظهر قبلها كره) وقال زفر لا يصح ظهره قبل أن يصلي الامام الجمعة لان الجمعة هي الاصل
 اذ هي المأمور بها دون الظهر والظهر بدل عنها فلا يصار اليه مع القدرة على الاصل ولما ان الفرض
 هو الظهر اقتدره عليه دون الجمعة لتوقفها على شرائط لانتم وحده والتكليف يعتمد الوضوء ولهذا
 لو فاتته الجمعة صلى الظهر في الوقت وبعد دخوله الوقت يقضي بنية الظهر وهذا آية الفرضية الا أنه
 مأمور بإسقاطه بالجمعة فيكون بتركه مستثافا فيكره وهذا الخلاف راجع الى أن فرض الوقت هو
 الظهر عندهم وعند زفر الجمعة وفترة الخلاف تظهر في موضعين أحدهما أنه لو نوى فرض الوقت
 يصير شارعا في الظهر عندهم وعندة في الجمعة والثاني لو تذكركم فائتة عليه وكان لو اشتغل بالقضاء
 تقربا للجمعة دونها ظهر فانه يقضي ويصلي الظهر بعده عندهم وعند زفر يصلي الجمعة لسقوط الترتيب
 بضيق الوقت عنده قال رحمه الله (فان سعى اليها بطل) أي فان سعى الى الجمعة بعد ما صلى الظهر
 بطل طهره هذا اذا كان الامام في الصلاة بحيث يمكنه أن يدركها أو لم يشرع فيها بعدد أو قامها الامام
 بعد السعي وأما اذا كان قد فرغ منها أو كان سعيه مقارنا الفراغ أو لم يقمها الامام لعذر أو لشغره
 فلا يبطل والمعتبر في ذلك الانفصال عن داره حتى لا يبطل قبله على المختار ولو كان الامام في الجمعة
 وقت الانفصال ولكنه لا يمكنه ان يدركها بعد المسافة فلا يبطل عند العراقيين ويبطل عند مشايخ
 بلخ وقال أبو يوسف ومحمد لا يبطل ظهره حتى يدخل مع الامام وفي رواية حتى يتمها حتى لو أنفدها
 بعد ما شرع فيها لا يبطل الظهر لهما ان السعي الى الجمعة دون ان يظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة
 موقفة فيبطل بها ولا في حنيفة ان السعي الى الجمعة من خصائصها يعطى له حكمها بخلاف ما بعد الفراغ
 منها لا يعطى سعي اليها وبخلاف ما اذا صلى الظهر في الجامع ولم يصل الجمعة مع الامام حيث لا يبطل
 ظهره لانه لم يرغب في الجمعة ولا فرق في هذا بين المعذور وغيره حتى لو صلى المريض ونحوه الظهر في
 منزله ثم سعى الى الجمعة بطل طهره على الاختلاف الذي تقدم لانه بالالتزام يلتصق بالصحيح قال رحمه الله
 (وكره المعذور والسهو اداء الظهر بجماعة في المصر) يروى ذلك عن علي رضي الله عنه ولان في
 اداء الظهر بجماعة قبل الجمعة وبعد هاتين الجماعتين في الجامع ومعارضته على وجه المخالفة
 بخلاف أهل السواد لانه لا جمعة هناك فلا يقضى الى التقليل ولا الى المعارضة قال رحمه الله (ومن
 أدركها في التشهد أو في سجود السهو أتم جمعة) وقال محمد ان أدرك أكثر ركعة الثانية مع الامام أتم
 جمعة وان أدرك أقلها أتم طهره لان جمعة من وجهه ظهر من وجهه لقوات بعض الشروط في حقه
 فيصلي أربعا اعتبارا للظهر ويقعده على رأس الركعتين لاحتمال اعتبار الجمعة ويقرأ في الآخرين
 لاحتمال التقلية ولهما قولة عليه الصلاة والسلام اذا أتمت الصلاة فلا تأوها وأتمت تسعون فها
 أدركتم فصلا أو ما فاتكم فاقضوا فامر به عليه الصلاة والسلام بقضائها فانه وهو الذي صلاه الامام
 قبل الاقتداء به لا صلاة أخرى ولانه مدرك للجمعة في هذه الحالة ولهذا يشترط فيه نية الجمعة ولا وجه

افتراض الصلوة الاولى روايتان في رواية الطحاوي عنه فرض وفي رواية المصلي عنه ليست بفرض فكان محمد
 سلك طريقة الاحتياط تعارض الادلة عليه فأوجب ما يخرج عن الفرض بيقين جمعة كان الفرض أو ظهر أو قبل على قول الشافعي
 الأربع ظهر محض اه بدائع (قوله فلا تأوها وأتمت تسعون الخ) ولكن اتوها وعليكم السكينة اه

(قوله فلا صلاة ولا كلام) أي ولا يشتموا العاطس ولم يذكر محمد في الأصل أن العاطس وقت الخطبة ماذا يصنع روى الحسن بن زياد
 محمد أنه في نفسه ولا يحرك شفثيه وإذا فرغ الإمام من الخطبة بحمد الله تعالى لمساته اه ذخيرة (قوله واختلاف في جلوسه إذا
 سكت الخ) قال شمس الأئمة الخوافي هنا فصل آخر اختلاف المشايخ فيه أنه إذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو بيده أو بعينه
 فهو أدرأى منكرا من أنسان فيها بيده أو أحر بغيره وأشار برأسه هل يكره ذلك من المشايخ من كره وسوى بين الإشارة بالرأس وبين
 التكلم باللسان قال رحمه الله والصحيح أنه لا بأس به فانه روى عن عبد الله بن مسعود أنه سار على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخاطب
 فرد عليه بالإشارة اه ذخيرة (قوله والثاني عن المنبر الخ) قال الأقطع واختلف أصحابنا المتأخرون فمن كاب بعيدا من الإمام
 لا يسمع الخطبة فاختار محمد بن مسلمة السكوت واختار نصر بن يحيى قراءة القرآن اه قال الولابي الثاني عن الخطيب يوم الجمعة إذا
 كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل سكت هو المختار لأنه مأثور بالاستماع والانتصاف مقصود قال لم يقدر على الاستماع
 قدر على الانتصاف اه والصلاة يوم الجمعة في الصف الأول أفضل وتكلموا في الصف الأول منهم من قال جاء الإمام في المنصورة
 ومنهم من قال ما يلي المقصورة لأنه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا يتطرق العامة إلى الدخول اه وتكلموا في الدخول من الإمام
 أفضل أم التباعد ذكر في الذخيرة الصحيح أن الدخول من الإمام أفضل ونذهب (٣٣٣) بعضهم إلى أن التباعد أفضل كي لا يسمع

مدح الطلبة والاعمالهم
 اه (قوله ويجب السعي وترك البيع) قال في
 الدراية ولا يكره الخروج
 للسفر يوم الجمعة قبل الزوال
 أو بعده وقال الشافعي
 يكره بعده قبل الجمعة
 وقبل الزوال له قولان
 أحدهما أنه يكره وهو قول
 أحمد وقال في القديم أنه
 لا يكره وهو قول مالك ولو
 سافر في رمضان لا يكره ولو
 علم أنه لا يخرج من مصره
 إلا بعد مضي الوقت يلزمه
 أن يشهد الجمعة ويكرهه
 الخروج قبل أدائها اه
 قال النكحل رحمه الله روى

لما ذكرنا من اختلافان فلا تنبأ أحدهما على تحرمة الأخرى ولهذا يخرج الوقت وهو في الجمعة
 لا يجوز له بناء الظهر عليها قال رحمه الله (وأما خروج الإمام) أي صعد على المنبر (فلا صلاة ولا كلام)
 وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر
 واختلاف في جلوسه إذا سكت فعند أبي يوسف يباح له وعند محمد لا يباح له لهما أن الكراهية للأحلال
 بقرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلاة لأنها تتعد ولا يباح له عليه الصلاة والسلام
 إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولأن الكلام قد يتعد فأشبه الصلاة والثاني عن المنبر
 لا يتكلم بكلام الناس ولا بأس بالسجود والوقوف لقرآن في رواية والأحوط الانتصاف قال رحمه الله
 (ويجب السعي وترك البيع بالاذان الأول) لقوله تعالى إذا فؤدي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى
 ذكر الله وذروا البيع وقيل بالاذان الثاني لأنه لم يكن في زمن النبي عليه الصلاة والسلام إلا
 هو والأول أصح إذا وقع بعد الزوال لا هو توجه عند الأذان الثاني لم يكن من السنة قبلها ومن
 استماع الخطبة بل يحسني عليه فوات الجمعة وقال بعض العلماء يجب السعي وترك البيع بدخول
 الوقت لأن التوجه إلى الجمعة يجب بدخول الوقت وإن لم يؤذن لها أحد ولهذا لا يعتبر الأذان قبل
 الوقت قال رحمه الله (فإن جلس على المنبر أذن بين يديه وأقيم بعد تمام الخطبة) بذلك جوى التوارث
 والله أعلم

باب صلاة العبدین

قال رحمه الله (يحب صلاة العبدین على من يحب عليه الجمعة بشرائطها) أي بشرائط الجمعة

ابن أبي شبة عن علي رضي الله عنه أنه خرج من البصرة فوصل الظهر أربعين قال أبو جاورنا هذا حصص لصليار كعتين قال قبل
 عند المفارقة يتحقق مبدأ الفناء اذ هو مقدر بقاؤه في المختار أو لبيوت مصره وقيل باكثره مستدكره في باب الجمعة والفناء هل يتحقق بالمصر
 شرعا حتى جازت الجمعة والعبدان فيه ومقتضاه أن لا يقصر بمجرد المفارقة للبيوت بل إذا جاوز الفناء أحبب إليه أنما ألحق به فمما هو من
 حوائج أهله المقيمين فيه لا مطلقا وأما على قول من منع الجمعة فيه إذا كان منقطعاً عن العمران فلا يرد الإشكال وفي فاضل فضائل
 في الفناء فقال إن كان يئس من المصر أقل من غلوة ولم يكن بينهما من ردة تعتبر مجاوزة الفناء أيضا وإن كان بينهما من ردة أو كانت
 المسافة بينهما وبين المصر قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران المصر هذا وإذا كانت قرية أو قرى متصلة بالمصر لا يقصر حتى يجاوزها وفي الفتاوى
 أيضا أن كان في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر حتى يجاوز تلك المحلة والحاصل
 أنه صدق مفارقة بيوت المصر مع عدم جوار القصر في عبارة الكتاب إرسال غير واقع ولو ادعينا أن بيوت تلك القرى داخلية في مسمى
 بيوت المصر اندفع هذا لكنه تعسف ظاهر اه

باب صلاة العبدین

(قوله فلاول حسنة الخ) وقد ذكر أبو موسى الضرير في مختصره أنها فرض على الكفاية قال لأنها تسقط في حق من لم يفعلها وما يقوم مقامها بفعل غيره فصارت كصلاة الجنازة اه أقطع (قوله برحبر) الخبر الوشي من التصير يعني النسيخ اه بخط الشارح اه حاشي (قوله فهو) هكذا هو بخط الشارح وكتب بخطه على الهامش له صلى الله عليه وآله (قوله وهذا الخ لا في الجهر) قال الأقطع وهذا الخلاف الذي ذكره انما هو في بعد الفطر اه ثم محل الخلاف التكبير في طريق المصلي فاهب الاجابا اذ لم ينقل عنهما التكبير فيه جهر اثم اذ قلنا يكبر فاهب هل يقطع التكبير اذا وصل الى المصلي أو يكبر الى حين بشرع الامام في صلاة العبد وابتان هذا ويقولهما قالت الاثمة الثلاثة وهو قول علي وأبي أمامة الباهلي وعمر بن عبد العزيز والنخعي وابن أبي ليلى وابن جبير وأبان بن عثمان والحكم واصحق وأبي ثور وحماد قال (٣٣٤) الطحاوي وبه نأخذ ثم ما أول وقت التكبير اختلف فيه فذهب سعيد

ابن المسيب وابن مسلة وعروة وزيد بن أسلم والشافعي الى أن أول وقته اذا غربت الشمس ليلة العبد وقال جمهور الصحابة والتابعين والائمة الثلاثة ابتداءه عند العبد الى الصلاة لاقبلها واختاره النووي وثله سبحانه أعلم قال الكمال لخلاف في الجهر بالتكبير في الفطر لاني أصله لأنه داخل في عموم ذكر الله تعالى فعندهما يجهر به كالأضحية وعنده لا يجهر وعن أبي حنيفة كقولهما وفي الخلاصة ما يفيد أن الخلاف في أصل التكبير وليس بشئ اذ لا يمنع من ذكر الله تعالى بسائر الالفاظ في شئ من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة فقال أبو حنيفة رفع الصوت بالذكر بدعة تخالف الامر من قوله تعالى واذا كرر بك في نفسك

(سوى الخطبة) نص على الوجوب وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الأصح وفي الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فرض ولا يترك واحد منهما وهذا نص على السنة ووجهه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الاعرابي عقيب قوله فهل علي غيرهن قال لا الا أن تطرح وجهه الاول قوله تعالى فصل لربك وانحر المراد به الصلاة العبد وكذا المراد بقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم في تائيد وقد واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم من غير ترك وهو دليل الوجوب ولا حاجة في حديث الاعرابي لأنه كان من أهل البادية وهي لا تجب عليهم ولا على أهل القرى وكذا الاجبة في قول محمد في الجامع المغير فالاول سنة لان مراده ثبت وجوبه بالسنة ولهذا قال ولا يترك واحد منهما ما قال رحمه الله (وسب في الفطر أن يطعم) أي بأكل قبل الخروج الى المصلي لقول أنس رضي الله عنه قلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وزراً ويستحب أن يأكل شيئاً حلو الملويناً قال رحمه الله (ويغتسل ويستاك ويتطيب) لأنه يوم اجتماع كل جمعة قال رحمه الله (ويلبس أحسن ثيابه) لما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في العيدين ردحاً قال رحمه الله (ويؤدى صدقة الفطر) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نؤتيهم قبل خروج الناس الى الصلاة وعنده الصلاة والسلام أنه قال من أداها قبل الصلاة فهو زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ولان المستحب أن يأكل هو قبل الخروج الى المصلي فيقدم للفقير ليأكل قبلها فيتفرغ قلبه للصلاة قال رحمه الله (ثم توجه الى المصلي غير مكبر ومتنفل قبلها) وقال أبو يوسف ومحمد يكبر في طريق المصلي وهذا الخلاف في الجهر لها قوله تعالى ولتكلموا العدة ولتكبروا الله قال أكثرهم هو التكبير في طريق المصلي وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير وهو مروي عن علي رضي الله عنهم أجمعين ولأن التكبير فيه من الشعار ومبناها على الأشهار والأطهار دون الاخفاء فصار كالأضحية ولا حنيفة قوله تعالى واذا كرر بك في نفسك الآية وقال عليه الصلاة والسلام خير الدكر الحنفي ولان الأصل في الشاء الاخفاء الاما خصه الشرع كيوم الأضحية وروى عن ابن عباس أنه سمع الناس يكبرون فقال لقائدهم كبر الامام قال لا قال أحن الناس أدركا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم فما كان أحسن يكبر قبل الامام وسئل النخعي عن ذلك فقال ذلك تكبير الحائكة وقال أبو جعفر لا ينبغي أن يسمع العامة عن ذلك لقلة رغبتهم في الخيرات وقوله ومتنفل أي غير متنفل وهو مكبر وفي المصلي قبل صلاة العبد

تضرعاً وحنيفة ودون الجهر من القول فيقتصر فيه الى ورد الشرع وقد ورد به في الأضحية وهو قوله تعالى واذا كررأ اتفاقاً الله في أيام معدودات تبارك في التفسير أن المراد بالتكبير في هذه الأيام والاولى الاكتفاء فيه بالاجماع عليه اه (قوله وقال أبو جعفر الخ) به تمل ان يراد بأبي جعفر هذا الامام الطحاوي وان يكون الفقيه الهندواني اذ في غاية السروجي قال الطحاوي والذي عندنا انه لا ينبغي ان يسمع العامة من ذلك لقلة رغبتهم في الخيرات قال وبه نأخذ وفي الفتاوى الظهيرية وعن الفقيه أبي جعفر أنه كان يقول سمعت أبا عبد الله كذا وكذا التكبير في الاسواق في الأيام العشرة وفي المجتبى وذكر أبو القاسم ان ابراهيم بن يوسف كان يفتي بالتكبير في الاسواق في الأيام العشرة قال الهندواني وعندى لا ينبغي ان يسمع العامة من ذلك لقلة رغبتهم في الخيرات وبه نأخذ هذا في جمع التفاريق قيل لا في حنيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيرها ان يكبروا أيام التشريق في الاسواق والمساجد قال نعم اه كذا نقلته من خط العلامة ابن أمير حاج

(قوله وعامتهم على الكراهة) ونص الكرخي على الكراهة أيضا اه وفي الفتاوى الكبرى والروايل وعليه الفتوى اه (قوله قبل الصلاة مطلقا) يعني في البيت والمصلي اه بخط الشارح خاصة اه فتح (قوله ويستحب التكبير والابتكار الخ) التكبير سرعة الانتباه والابتكار المسارعة الى المصلي اه بخط الشارح (قوله ويرجع من طريق سوى) روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غير مخرج به بخاري اه قال ابن ويستحب أن يرجع من غير الطريق التي ذهب منها الى المصلي لان مكان القرية يشهد فيه تكبير يشهد اه روى أبو هريرة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ تحدث أخبارها قال أندرون ما أخبارها قالوا الله ورسوله علم قال فان أخبارها ان تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها تقول عمل كذا وكذا في كل يوم كذا وكذا اه (قوله ٣٣٥) أخبارها رواه جدوا ترمذي اه (قوله

سبع في الأولى الخ) قال اه قطع روى برسماعة عن أبي يوسف سبع في الأولى وخمس في الثانية ويستحبهما بالتكبير وروى معلى عنه في عدد التكبير كل دلت حسن وبني أخبار أحمد حسن وروى ترمذي عن عمرو بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكى في العيد لأولى سبعاً قبل القراءة وفي الآخرة خمساً قبل القراءة قال عبد الحق رحمه الله يرى هذا حديث هو فرع عن ترك الإمام بعد فراغه من القراءة في الركعة الأولى فتدكر أنه يكبر فيه بعدد ويكبر وقد انقضى ركوعه ويعيد القسرة مرق بين الإمام والمقتدى حيث أمر الإمام بأحد في تقبله ولم تأمره بالتكبيرات في حالة

اتفاقاً واختلفوا في البيت قبل الصلاة وبعد المصلي وعامتهم على الكراهة قبل الصلاة مطلقاً وبعد في المصلي لما روى أنه عليه الصلاة والسلام خرج يوم الأضحية فصل ركعتين ولم يصل قبلهما ولا بعدهما ويستحب التكبير والابتكار ما شيا بعد ما صلى الفجر في مسجد حبه ويرجع من طريق أخرى قال رحمه الله (ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها) والمراد بالارتفاع أن تبيض وقد الشافعي رحمه الله وقت طلوع الشمس ويستحب تأخيرها ولنا انتهى المشهور عن الصلاة به ولكن عليه الصلاة والسلام يصلي العيد حين ترفع الشمس فيخرج أو يحين حين شهد الوفا في اليوم المكل للثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال أمر أن يخرجوا الى المصلي من العدول كان الوقت باقيا لما أخرها قد ندرجه الله (ويصلي ركعتين مثلي قبل الزوائد) أما الركعتان فلما رويانا وأما الثانية قبل التكبيرات الزوائد فلا شرع في أول الصلاة فمعلما كما تقدم على سائر الأفعال والأذكار قال رحمه الله (وهي ثلاث في كل ركعة) أي التكبيرات الزوائد ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية وهو من ذهب ابن مسعود وروى عن ابن عباس ثمانية عشرة تكبيرة وفي رواية ثلاث عشرة تكبيرة يعني مع الأصول فالزوائد منها خمس في الأولى وخمس في الثانية وفي رواية أربع في الثانية والشافعي رحمه الله أعيد بتوليه ولكن جل ما روى عنه كله على الزوائد فصارت الجملة عندده مع الثلاثة الأصول خمس عشرة أو ست عشرة على اختلاف الروايتين وظهر على العامة اليوم يقول ابن عباس لان به الخلفاء كانوا يأمرون الناس بذلك حتى لشافعي بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يكبر في العيد سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية جميعاً البخاري وغيره ولنا ما صح من حديث أبي موسى الأشعري حين سئل عن تكبيرات النبي صلى الله عليه وسلم لم في الأضحية والفطر قال كان يكبر أربعاً كتكبيره على الجنائز ولان التكبير ورفع الأيدي خلاف المعهود فكان الأخذ بالقل الأقل وما رواه ضعفه أبو الفرج وغيره فلا يلزم حجة لان الجرح مقدم وإنما قال يكبر أربعاً لان تكبيرة الافتتاح تضم اليها وفي الركعة الثانية يضم اليها تكبيرة الركوع فتجب كوجوبها فيكون في كل ركعة أربع تكبيرات قال رحمه الله (ويؤتي بين القراءتين) لما روى عن الأسود أنه قال كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعري فسألهم سعد بن العاص عن التكبير في يوم الفطر والأضحية فقال ابن مسعود يكبر أربعاً ثم يقرأ ثم يقرأ ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة وهو كالرفوع وقد رفعه في بعض طرقه أيضاً الى النبي صلى الله عليه وسلم ولان التكبير من التسمية والتسمية حيث شرع في الركعة الأولى شرع في التسمية على القراءة كالأضحية فتتاح وفي

(٢٩ - زيلعي أول) الركوع والمسئلة المتقدمة حيث أمر المقتدى بالتكبير في حالة الركوع ولم يرق ان شغل

التكبيرات في الأصل القيام المحض وإنما الخلق حالة الركوع بالقيام في حق المقتدى ضرورة وجوب المتابعة وهذه الضرورة لم تحقق في حق الإمام فبقى محلها القيام المحض فأمر بالعود اليه من ضرورة العود الى القيام ارتقاض الركوع كجواز تكرار التسمية في الركوع أنه يعود ويركع ويقرأ وينقض ركوعه كذا هنا ولا يعيد القراءة لأنها تمت بالفراغ عنه ولو كرر بعد التسمية والتفتان منه غير قابل للنقض والابطال ففي على ما تمت هذا اذا تذكر بعد الفراغ عن القراءة أما اذا تذكر في الفراغ عنها بان قرأ التسمية دون السورة يتكرر القراءة ويأتي بالتكبيرات لانه اشتغل بالقراءة قبل أو انتهت ركعها أو أتى بها هو الأهم ليكون المحل مثلاً ثم يعيد القراءة لان الركوع متى ترك قبل تمامه ينقض من الأصل لانه لا يتجزأ أي نفسه وما لا يتجزأ في نفسه فوجوده معتبر بالجزء الذي به تمامه في حكمه ونظيره من ذكره بعد في الركوع حوله أو يعيد الركوع اه بدائع (قوله وما عاها الى آخر المقالة) ليس من الأصل بل هو حاشية بخط الشارح على ه من نسخة

(قوله ويرفع يديه في الزوايا) وقال ابن أبي ليلى لا يرفع وهو قول أبي يوسف وجه قول أبي حنيفة وعنه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن وذكركم من جلتها تكبيرات العبدين ولا تكبيرات صودة بنفسها غير قائمة بمقام غيرها فترفع اليد عندها كالتكبير في ابتداء الصلاة وجه قول أبي يوسف أنه تكبير من سنون قصار كتكبير الركوع اه أقطع وقال الولولجي قال أبو يوسف لا يرفع قياسا على تكبير الركوع اه قال في الخلاصة إذا سبقه الإمام بالتكبيرات يقضيها ثم يركع (١) الأنفع تكبير الركوع في صلاة العبد من الواجبات لأنها من تكبيرات العبد وتكبيرات العبد واجبة وفي المانع وكذا رعاية اللفظ التكبير في الاقتراح حتى يجب (٢٢٦) يجوز السهو إذا قال الله أجل وأعظم في صلاة العبد دون غيرها اه تارة خان

(قوله وبالموا لا يشبهه على من كان نائما الخ) قال الكمال وإن كان من الكثرة بحيث لا يمكن في دفع الاشتباه عنهم هذا القدر فصل بالكثر أو كان يمكن لذلك أقل سكت أقل وليس بيناء تكبيرات عند نداء كرم سنون لأنه لم يتقل وينبغي أن يقرأ في ركعتي العيد سج اسم ربك الأعلى وهل ألك حديث الغاشية روى أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد المشرعن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العبد يوم الجمعة بسم اسم ربك الأعلى وهل ألك حديث الغاشية ورواه أبو حنيفة مرة في العبد فقط اه (قوله ويخطب بعدها خطبتين الخ) وإذا تكبر الإمام في الخطبة بكبر القوم معه وإذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الناس في أنفسهم امتثناء للامرو سنة الامتثال اه تارة خان (قوله أو

الركعة الثانية شرع مؤثرا كالقنوت قال رحمه الله (ويرفع يديه في الزوايا) لقوله عليه الصلاة والسلام ترفع الأيدي في سبع مواطن وذكركم من جلتها تكبيرات الأعباد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات لأنها مقام مجموع عظيم وبالموا لا تشبهه على من كان نائما قال رحمه الله (ويخطب بعدها خطبتين) لأنه عليه الصلاة والسلام خطب بعد الصلاة خطبتين بخلاف الجمعة حيث يخطب لها قبل الصلاة لأن الخطبة فيها شرط وشرط الشيء يتقدمه أو يقاؤه وفي العيد ليست بشرط ولو خطب قبلها جازت لأنه لو تركها تجاوزت الصلاة بغيرها أو لم يكره مخالفة السنة قال رحمه الله (يعلم) الناس فيها أحكام صدقة الفطر) لأنها شرعت لأجله قال رحمه الله (ولم تقض إن فاتت مع الإمام) يعني أن الإمام لو صلاها مع جماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيها من فاتته إذا خرج الوقت وكذلك في الوقت لأن الصلاة بصفة كونها صلاة العبد لم تعرف قرينة الاشتراط لانتفاء الفقد قال رحمه الله (وتؤثر عذرا في القدر فقط) أي تؤثر صلاة العبد إلى العدا إذا منعهم من إقامتها عذرا بأن غم عليهم الهلال وشهد عند الإمام بالهلال بعد الزوال وأقبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال أو صلاها في يوم غيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال والباري ينادي وتأثر إلى ما بعد الفقد وهو المراد بقوله إلى القدر فقط لأن الأصل فيها أن لا تقضى كالجمعة إلا تأثر كاهم بارين من أنه عليه الصلاة والسلام أخرها إلى الغد ولو رآه أخرها إلى ما بعده فبقى على الأصل قال رحمه الله (وهي أحكام الاضحية) أي الأحكام التي ذكرت في المظهر من أول الباب إلى هاهنا الشروط والمنسوبات هي أحكام يوم الاضحية فلا يحتاج إلى تعدد ماوافق تلك الأحكام فتركها لأجل ذلك وعدمها يحالها من الأحكام المعاجزة إلى بيانها قال رحمه الله (لكن هنا يؤخر الكل عنها) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يطعم في يوم الاضحية حتى يرجع فيا كل من أضحيته وقيل هذا في حق من يضحي ليا كل من أضحيته أولا أمافي حق غيره فلا ثم قبل الكل قبل الصلاة مكرره واختاره أنه ليس بمكرره ولكن يستحب أن لا يأكلا قال رحمه الله (ويكبر في الطريق جهرا) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الطريق جهرا قال رحمه الله (ويعلم الاضحية وتكبير التشرية) في الخطبة لأنها شرعت لتعليم أحكام الوقت قال رحمه الله (وتؤثر عذرا في ثلاثة أيام) أي صلاة الاضحية ولا تؤثر إلى أكثر من ذلك لأنها مؤقته بوقت الاضحية فتجوز مادام وقتها باقيا ولا تجوز بعد حروجه لأنها لا تقضى ثم العذر هنا في الكراهية حتى لو أخرها إلى ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساؤا وفي الفطر للجواز حتى لو أخرها إلى العدم من غير عذر لا تجوز قال رحمه الله (والتعريف ليس بشي) وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقفين بعرفة وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الأصول أنه لا يكره لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فعل ذلك بالبصرة وجه الظاهر أن الوقوف عرف عبادة مختصة

صلاها في يوم غيم الخ) لو ظهر الخط في العيد من ناس صلاها بعد الزوال ينظر في باب الهدى عند قوله ولو شهدوا بالصلاة بوقوفهم قبل يومه اه (قوله حتى لو أخرها إلى الغدا الخ) قال السروي رحمه الله في العادة وكذلك لو صلها الإمام في يوم الاضحية بغير عذر صلاها في العدى وقتها وان لم يصل في احد بعد زوالها بعد غرة في الوقت قبل الزوال ولا يصلها بعده وتزوج أيام الفضية التي هي أيام العبد لكي التارك بغير عذر مسمى اه فقوله التي هي أيام العيد فيه إيماء إلى أن الصلاة في اليوم الثاني والثالث تقع أداء لا قضاء لكي قد ذكر الشارح رحمه الله في باب الاضحية نقلا عن المحيط أن الصلاة في الغد تقع قضاء لا أداء فراجع اه لا

(١) قوله الأنفع تكبير الخ كذا في الأصل مضيا عليه ولعله قال لا تقطع أو نحو ذلك اه كتبه مصححه

(قوله ومن شروطه) هذا على قوله سماعا على قول الامام اه (قوله لا يكبر عقيبها لان هذه سنة الخ) الذي يؤدي عقيب الصلاة
 سجدة السهو وتكبير التثنية فمسجدنا السهو وتؤدي في تحريم الصلاة فيصبح الاقتداء من سلم وعليه مسجدنا سهو وتكبير
 التثنية يؤدي في حرمة الصلاة لا في تحريمها فلا يصح الاقتداء من سلم وعليه تكبير التثنية والتثنية لا تؤدي في حرمة الصلاة
 ولا في تحريمها وتؤدي عند السجود والهبوط فلو كان سجودا وسجدة ثم كبر ثم لم يركع فان ابي اولافقة التكبير كان تكلموا كلام
 يسقط التكبير ومجدد السهو كذا نقلته من خط شيخنا وقال في شرح الطحاوي اعد ان التكبير يؤدي بناء على الصلاة لا في
 حرمة الصلاة فن حيث يؤدي بناء على الصلاة فكل ما يقطع البناء (٢٢٧) بقوله التكبير يركل ما يقطع البناء

لا يسقط التكبير فانما
 تكلم بعد السلام أو فخل
 فقهره أو أحدث عند
 أو شرع في صلاة أخرى
 أو عرض عن القصة وهو
 د كبر تكبيرا أو خرج
 عن المسجد وهو ساء عنه
 أو أكل وشرب واشتغل
 بعمل كثير فلهذا الاشياء
 تقطع به وقتة التكبير
 ومن حيث انه لا يؤدي
 في حرمة الصلاة وان
 انما اقتدى به في تكبير
 لا يصح لانه خرج عن حرمة
 الصلاة والسلام واذ سقط
 عن تمام الكلام
 وما شبهه لا يسقط عن
 لقوم لانه لا يؤدي في حرمة
 صلاة وكذا لو كان الامام
 يرى رأى بن سعد ومن
 خفه يرى رأى بن رضى
 انه عنهما يكبر وان ترك
 امامهم اه (قوله لكن
 لا يكبر مع الامام) قال
 في شرح الطحاوي لانه
 لا يؤدي في حرمة الصلاة
 ولو تابعه في التكبير بل

بالمكان فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك وفعل ابن عباس يحتمل انه خرج للدعاء لاجل اه ستسقاء
 ونحوه لا للتشبه باهل عرفة قال رحمه الله (ومن بعد جهر عرفة الى ثمان من ثمانية كبر الى آخره
 بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجاعة مستحبة) والكلام في تكبير التثنية في مواضع الاول في
 صفته والثاني في وقته والثالث في عدده وما هيته والرابع في شروطه فاما صفته فانه واجب
 لقوله تعالى وادكروا لله في ايام معدودات ولانه من الشعائر فصارت صلاة العيد وتكبيره انه وقوته في
 الكتاب ومن لا ينافي الرجوع لان اسم السنة ينطلق على الواجب لانها عبارة عن الطريقة المرضية
 ولهذا قال فيما بعد وبالاقتداء يجب ولو لا انه واجب لما وجب الاقتداء واما وقته فاوله عقيب
 صلاة الفجر من يوم عرفة على قول عمر وعلى ابن مسعود وبه أخذنا أصحابنا وآخره عقيب صلاة
 العصر من يوم النحر على قول ابن مسعود وعلى قول عمر وعلى عقيب صلاة العصر من آخر ايام التثنية
 وبه أخذ ابو يوسف ومحمد ورجعنا الله اذ هو الاكثر وهو الاحوط في العبادات وخذ ابو حنيفة يقول
 ابن مسعود لان الجهر بالتكبير بدعة فكان لا يحد بالاول اولى احتياطا واما عدده وما هيته فهي
 ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد على قول عمر وعلى ابن
 عباس رضي الله عنهم وبه أخذ علماءنا وهو المأثور عن الخليل عليه السلام واما شروطه فقد قال في
 الكتاب بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجاعة مستحبة احتراز عن المسافر والقرى والمأفلة
 والوتر وصلاة العيدين وصلاة الجنائز والمفرد وجاعة غير مستحبة كجماعة النساء والعيدين
 فافهم ان شروطه شروط الجمعة غير الخطبة والسلطان والحريفة في رواية وهو الاصح وهذا عند
 أبي حنيفة وقال هو على كل من يصلي المكتوبة لانه تبحر للمكتوبة وله ما روينا من اثر على في الجمعة
 ومن شروطه ان تكون الصلاة صلاة ايام التثنية أو هاتفي ايام التثنية بان اداها في وقتها
 أو فاته صلاة في ايام التثنية فقضاها في ايام التثنية في ثلث السنة لان التكبير لم يفت عن وقته
 من كل وجه فصارت كرى الجمار واما اذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضاها بها لا يكبر لان القضاء على
 وفق الاداء وكذا لو فاتته صلاة في ايام التثنية فقضاها في غير ايام التثنية أو قضاها في ايام التثنية
 من قابل لا يكبر عقيبها لان هذه سنة أو واجبة فانت عن وقتها لا تقضى كرى الجمار وصلاة العيد
 والجمعة قال رحمه الله (وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر) يعني بالاقتداء من يجب عليه يجب
 عليهم بطريق النجعة والمرأة تخاف بالتكبير لان صوتها عورة وكذا يجب على المسبوق لانه مقتد
 تحريمه لكن لا يكبر مع الامام ويكبر بعد ما قضى ما فاتته ما تبين من المعنى ولو ترك الامام التكبير
 يكبر المقتدى لانه يؤدي في أثر الصلاة لا في نفسه اه يمكن الامام فيه حقا كسجدة التلاوة لا في مجرد
 السهو لانه يؤدي في حرمة الصلاة لا في اثره لا يجوز الاقتداء به في حالة السجود دون حالة التكبير واما

القضاء لما سبق به لا تقصد صلاته لان التكبير ليس مما يضاف للصلاة لان في الصلاة تكبير بخلاف ما ذهبه في سجدة السهو ولا يمكن
 على الامام سهو حيث تقصد صلاته لانه اقتدى في موضع يجب عليه الافراد فيه اه وكذا اذا تابع في التلبية لان التلبية كلام
 اه وفي شرح الطحاوي واما التلبية اذا كانوا محرمين في هذه الايام يؤدي بها الى حرمة الصلاة ولا ينافي عليها وانما هي بمنزلة الكلام
 لانها جواب لنداء ابراهيم عليه السلام وهو قوله تعالى وأدري في الناس بالجميع فانما اجتمع على الامام تكبير وسجدة السهو
 والتلبية فأولا لا يسجد في السهو لانها تؤدي في حرمة الصلاة ثم بالتكبير لانه يؤدي بناء على الصلاة ويختص بها التلبية ولو بدأ
 بالتلبية سقط عنه مسجدنا السهو والتكبير لانه كلام يقطع البناء اه

(قوله وينظر المقتدى الامام الخ) يعني أن الامام اذا نسي تكبير التشريق في الخدام في المسجد ينتظره القوم لقيامهم بالصلاة فان خرج أو أتى بجاية التكبير وذلك كالتفقهة والحدث الممدكبروا لأنما نطعت حرمة الصلاة وكذا اذا اقتدى بمن لا يرى التكبير عتیب تلك الصلاة وهو يرى ذلك كبر لانه لا يؤدي في حرمة الصلاة بل في اثر الصلاة فيتابعه ان أتى به والا فترديه لان المتابعة انما تجب فيما يؤدي في حرمة الصلاة كصعود السلم وفاته لوتر كماله المقتدى اه (قوله وان سبقه الحدث) قال في شرح الطحاوي ولو سبقه الحدث يكبر من غير ضهارة لان سبق الحدث لا يقطع البناء لا يقطع التكبير اه (قوله وكبر على الصحيح الخ) وفي الخلاصة الاصح انه يكبر ولا يخرج الطهارة اه

قوله باب الكسوف

قال في البدائع كرمحمد في اصل ما يدل على عدم وجوب فاته قال ولا يصلي نافله في جماعة الا قيام رمضان وصلاة الكسوف وكذا روى الحسن بن زياد ما يدل عليه فانه روى عن أبي حنيفة انه قال في كسوف الشمس ان شاءوا صلوا ركعتين وان شاؤا أكثر من ذلك والتخير يكون في اصول لافي الواجبات وقال بعض مشايخنا انه واجب لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات ابنه ابراهيم فقال الناس ايما انكسفت لموت ابراهيم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تنادى لالشمر والقر آيات الله تعالى لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم من هذا شيئا فاجدوا الله تعالى وكبروه وسجدوه وخوفوا حتى تجلي وفي رواية أبي مسعود لا تصارى فان رأيتوها فقوموا وصلوا ومطلق الامر للوجوب اه وتسمية محمد بن ابي الهيثم (٢٢٨) اوجب لان النافلة عبارة عن الزيادة وكل واجب زيادة على الفرائض ورواية

المسبوق يتابعه فيه ولا يؤثر لانه كروا ينتظر المقتدى الامام حتى يأتي بشئ يقطع التكبير وهي الاشياء التي تقطع البناء الخروج من المسجد والحدث العمدة والكلام وان سبقه الحدث قبل أن يكبر تروضا وكبر على الصحيح والله اعلم

باب الكسوف

قال رحمه الله (على ركعتين كالنفل امام الجماعة) واحترز بقوله كالنفل عن قول الشافعي فان عنده في كل ركعة ركوعين لما روى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين بربع ركوعات وأربع صدقات ولنا ما رواه أبو داود عن قبيصة باسناد صحيح أنه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلى الشمس

الحسن لا تنسى أن تجزئ لان التكبير قد يحسرين الواجبات كافي كفارة اليقين كذا نقلته من خط قارئ الهداية رحمه الله اه وكتب ما نصه قال الكمال رحمه الله صلاة العيد والكسوف والاستسقاء مشاركة في عرارض هي

الشرعية نهارا ولا اذ نزل اقامة وصلاة العيد كدلائلها واجبة وصلاة الكسوف سنة بلا خلاف بين

الجمهور وأوجبته على فورية واستئناف صلاة الاستسقاء مختلف فيه فظهر وجه ترتيب أبوابها ويقال كسف الله الشمس بتعدى وكسفت الشمس لا يتعدى وسبب الكسوف اه وأجبعوا على أم الصلي بجماعة وفي المسجد الجامع أو مصلى العيد ولا تصلي في الاوقات المكرهة اه كمال قال الاتفاق في وجه المناسبة بين البابين ان كلامهما ما صلا في النهار وتؤدي بجماعة الا ان صلاة العيد كانت أقوى من صلاة الكسوف قدم عليها ونهنا قيل في صلاتها عيذانها فرض كفاية وقيل واجبة وقيل سنة ولم يقل أحدان صلاة الكسوف واجبة أو فريضة بل قالوا هي سنة اه قوله ولا تصلي في الاوقات المكرهة أي الثلاثة ذكره في البسوط والمفيد والقنية والنفقة والبدائع وفيهما والعبارة للتحفة لانها كانت نافله فهي فيها مكرهة لما قدمنا من النهي وان كانت لها أسباب كتحية المسجد وان كانت واجبة يكره أيضا كوتر اه وبقرولنا قال مالك وقال الشافعي لا يكره في الاوقات المكرهة لما عرفت من مذهبه ان ما لا يكره فيها والله الموفق اه وقوله ولم يقل أحدان صلاة الكسوف واجبة فيه نظره فقد قال السنن في الكافي وصفتها انها سنة لمواظبته غاي لصلاة السلام على ذلك وقيل واجبة للامر وقال الكمال في الفتح وصفتها سنة واختار في الاسرار وجوبها للامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه فافزعوا الى الصلاة قال ولانها صلاة تقام على سبيل الشهرة فكان شعارا للدين حال الفزع وانظر ان الامر لتدب لان المصلحة دفع الامر للخوف فهي مصلحة نهو النيرانسوية لان الكلام فيما لو كان الخلق كلهم على الطاعة ثم وجدت هذه الافراغ فببقدير الهلاك يحشرون على نياتهم ولا يعاقبون وان لم يكونوا كذلك فيفترض التوبة وهي لا تتوقف على الصلاة والا لكانت فرضا اه (قوله في المتن كالنفل) أي بلا اذان ولا اقامة ولا خطبة وينادي بالصلاة جماعة فيجتمعونوا ان لم يكونوا اجتمعوا اه كمال (قوله امام الجماعة) في مصلى العيد أو في المسجد الجامع لانها من شعار الاسلام فتؤدي في المكان المعد

لاظهار الشهادتين ولو اجتمعوا في موضع واحد وصلاوا جماعة أجزأهم والاول أفضل لما مر اه بنائع (قوله) كأنه حدث صلاة صليتموها
 (الح) أي وهي الصبح فإن كسوف الشمس كان عند ارتفاعها قدر رجبين اه فتح (قوله صلى ثلاث ركعات الخ) التي رقت عليه
 في نسخة الشيخ الامام المحقق قاري الهداية رحمه الله هكذا ولا يروى أنه عليه الصلاة والسلام صلى ثلاث ركعات في كل ركعة وأربع
 ركعات في ركعة وخمس ركعات في ركعة وست ركعات في ركعة وغمان ٣٣٩ ركعات في ركعة اه وقد كان في نسخة

كذلك لكن أصلها على ما هتبعنا شيخنا العلامة الشمس الغزي رحمه الله تعالى وقال قاري الهداية رحمه الله تعالى الثلاث ركعات في كل ركعة واه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال قتاد بن ربعي رضي الله عنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم فصلي بالناس ست ركعات بأربع سجادات وعن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجادات وعن علي رضي الله عنه من مثل ذلك اه وروى الترمذي عن قتادة عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عشر ركعات في أربع سجادات قال أبو عمر صحيح قتادة من عطاء عندهم غير صحيح اه عبد الحق وروى أبو داود عن أبي العباس عن أبي بن كعب قال انكسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فقرا سورة من الطول ثم ركع

فقال انما هذه الآيات يخوف الله بها عباده فان ارايتوها فاصلاوا ككأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة وقد روى الركنين جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر ومرة بن جندب وأبو بكره والعصم بن بشر والاحمدينا أولى لوجود الامر به من النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على الفعل ولكثرة روايته وصحة الأحاديث فيه وموافقة الأصول المعهودة ولا حجة له فيمار وأمن حديث عائشة وابن عباس لانه قد ثبت أن مذهبه ما خلاف ذلك وصلى ابن عباس بالبصرة حين كان أميراً عليه أربعين والراوى إذا كان مذهبه خلاف ما روى لا يبق فيمار وروى حجة ولا يروى أنه عليه الصلاة والسلام صلى ثلاث ركعات في ركعة وأربع ركعات في ركعة وخمس ركعات في ركعة وست ركعات في ركعة وغمان ركعات في ركعة ولم يأخذ به فكل جوابه عن الزيادة على الركوعين فهو جواب لنا عما روى على ركوع واحد وتأويل ما روى على ركوع واحد أنه عليه الصلاة والسلام طول الركوع فيها فانه عرض عليه الجنة والنار قبل بعض القوم فرفعوا رؤسهم أو ظنوا أنه عليه الصلاة والسلام لم يرفع رأسه فرفعوا رؤسهم أو رفعوا رؤسهم على عادة الركوع المعاد فوجدوا النبي صلى الله عليه وسلم را كعافركموا ثم فعلوا ما بناؤنا كذلك ففعل من خلفهم كذلك ظننا منهم أن ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى كل واحد منهم على ما وقع في ظنه ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف فخائشة رضي الله عنها في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان والذين يدل على صحة هذا التأويل أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعل ذلك بالمدينة إلا مرة لم يستعمل أن يكون الكل ثابتاً ففعل بذلك الاختلاف من الرواية للاشتباه عليهم وقيل أنه عليه الصلاة والسلام كان يرفع رأسه ليعتبر حال الشمس هل انحلت أم لا فظنه به ضمهم ركعة طويلاً طويلاً عليه اسمه فلا يعارض ما روى بنائع هذه الاحتمالات قال رحمه الله (بلا جهر) أي بلا جهر بالقراءة وهذا عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يجهر فيها لحديث عائشة رضي الله عنها أنها عليه الصلاة والسلام جهر بالقراءة فيها وله قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجاو حكي سورة صلاته عليه الصلاة والسلام وطول قيامه وقال لم نسمع له صوتاً وقال ابن عباس ما سمعت له حرفاً وحديث عائشة رضي الله عنها سمعوا على أنه جهر بالآية والآيتين ليعلم أن فيها القراءة والذي يدل على ذلك ما روى عنها أنها قالت فقرأت فقرأت أنه قرأ سورة البقرة ولو جهر سمعت وما حوزت قال رحمه الله (وخطبة) أي بلا خطبة وقال الشافعي بخطبة خطبتين بعد الصلاة لحديث عائشة رضي الله عنها أنها عليه الصلاة والسلام انصرف وقد انحلت الشمس فخطب الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فان ارايت ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا واتصدقوا بالحديث ولما أنه عليه الصلاة والسلام أمر بالصلاة ولم يأمر بالخطبة ولو كانت مشروعة ليلينها عليه الصلاة والسلام وحديث عائشة رضي الله عنها محمول على أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك ليردهم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته والذي يدل على هذا أنها أخبرت أنه عليه الصلاة والسلام خطب

خمس ركعات وسجدتين ثم قام الثانية فقرا سورة من الطول ثم ركع خمس ركعات وسجدتين ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى ينجلي كسوفها اه (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يجهر فيها الى آخره) وفي المحيط قول محمد مضطرب وقال الشمس لا تطلع الطاهر أنه مع أبي حنيفة وذكرها الحاكم مع أبي يوسف اه وفي البدائع قول محمد مضطرب ذكر في عامة الروايات قوله مع أبي حنيفة اه (قوله ليردهم عن قولهم الى آخره) وانما قالوا ذلك لان الطالب أن الكسوف يكون في الثامن والعشرين أو في التاسع والعشرين فكسفت يوم مات ابراهيم عليه السلام في عاشر شهر ربيع الاول سنة عشر ودفن بالقيح اه دفن بالقيح في مناقب ذوي القربى

قوله فاذا رايتوهما الى اخره هكذا في صحيح البخاري وفي رواية لمسلم فاذا رايتوهما يعني الكسوف وفي رواية اخرى فاذا رايتوهما اه
(قوله استيعاب الوقت بهما) اي بالصلاة والدعاء (قوله ان لم يصل امام الجمعة) اي بان كان غائبا اه ع (قوله اي كسوف
القمر الى اخره) قال في المبسوط الصلاة (٣٣٠) في كسوف القمر سنة واحدة وكذا في الظلمة والريح والفرع لقوله عليه

بعد الانبياء ولو كانت سنة لكاتب قبله كالمصلاة والدعاء قال رحمه الله (ثم يدعوه حتى تعجلي الشمس) الحديث المغيرة بن شعبه انه عليه الصلاة والسلام قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رايتوهما فادعوا الله وصلى حتى تعجلي الشمس وهذا يفيد استيعاب الوقت بهما اي بالصلاة والدعاء وهو السنة ثم هو في الدعاء بالخيار ان شاء دعا جالساً مستقبلاً القبلة وان شاء قائماً يستقبل الناس بوجهه ويؤخر الدعاء عن الصلاة لانه هو السنة في الادعية قال رحمه الله (والاصول افرادى كالنكسوف والظلمة والريح والفرع) اي ان لم يصل امام الجمعة صلى الناس فرادى تحمزان الفتنة انه يقيم جميع عظيم وقوله كالنكسوف الى اخره اي ككسوف القمر حيث يصلي فيه فرادى لانه قد خفف في عهد عليه الصلاة والسلام مراراً ولم ينقل اليها انه عليه الصلاة والسلام يجمع الناس له ولان الجميع العظم بالليل بعد ما لموا لا يمكن وهو سبب الفتنة ايضا فلا يشرع بل يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتثار الكواكب والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وعوم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لان ذلك كله من الآيات المخوفة والله اعلم

الصلاة والسلام اذا رايتهم شيان من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلاة وقائمة الضرب على الكاسات ونحوها عند كسوف القمر من فعل اليهود فينبغي اجتنابه لهم فيه صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالكفار اه ثم رح العدة لابن الملقن اه

باب الاستسقاء

(باب الاستسقاء)

قال رحمه الله (له صلاة لاجتماعه) اي للاستسقاء صلاة لاجتماعه وهذا يشير الى اهم مشروعة في حق المنفرد ولكن لم يتعرض لصفة تلك الصلاة هل هي مستحبة او مباحة او غير ذلك وقد اختلفت عباراتهم فيها فقال القدوري ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحداً ناجز وسأل أبو يوسف با حنيفة عن الاستسقاء هل فيه صلاة او دعاء مؤقت او خطبة فقال اما صلاة بجماعة فلا ولكن فيه الدعاء والاستسقاء وان صلاوا وحداً بالباس به وهذا يعني كونه مباحة او مستحبة ولكن ان صلاوا وحداً لا تكون بدعة ولا بكرة كما انه يرى با حنيفة في حق المنفرد وذكر صاحب التحفة وغيره انه لا صلاة في الاستسقاء في طاهر الرواية وهذا يعني مشروعية مطلقاً وقال محمد بن علي الامام اوثابه ركنين بجماعة كأي الجمعة وأبو يوسف معه في رواية ومع أبي حنيفة في أخرى لمحمد بن زكريا عن عبد الله بن رباح قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستسقي فجعل الى الناس ظهره يدعوا الله واستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين وجهه فيهما بالقراءة ولا يحنيفه ماروا به مسلم عن أنس أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان تعود دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب الناس فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا رسول الله هلك الاموال وانقطعت السبل فادع الله أن يعيننا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا الحديث فقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصل له وثبت أن عمر استسقى ولم يصل ولو كانت سنة لما تركها لانه كان أشد الناس اتساعاً السنة النبي عليه الصلاة والسلام وتأويل ما رواه أنه عليه الصلاة والسلام فعله مرة وتركه أخرى بدليل ما روينا عن عمار والسنة لا تثبت بمثله بل بالمواظبة قال رحمه الله (ودعاء واستسقاء) اي دعاء واستسقاء لا يروى بالقوله تعالى استغفروا ربكم لانه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً جعل له سبيل الارسل السماء قال رحمه الله (لا قلب رداً)

قال العيني الاستسقاء طلب السقياء بضم السين وهو المطر اه (قوله ابو يوسف معه الى اخره) في البدائع ولم يذكر في طاهر الزاوية قول أبي يوسف وذكر في بعض المواضع قوله مع قول أبي حنيفة وذكر الطحاوي قدوله مع عاصد وهو الاصح (قوله عن عبد الله بن زياد) كذا في خط الشارح وفي نسخة قارئ الهداية يزيد اه (قوله وصلى ركعتين) الى هنا رواية مسلم وراى البخاري جهر فيهما بالقراءة اه عبد الحق (قوله فحو دار القضاء الى اخره) سميت دار القضاء لانها يعنى في

قضاء دين عسرا حتى كتبه على نفسه ليت المال وهو غائبة وعشرون ألفاً من معاوية وهي دار مروان كذا بخط الشارح رحمه الله (قوله في المتن ودعاء واستسقاء) هما بالرفع عطف على قوله صلاة اه ع قال الكمال رحمه الله وقياس ما ذكرنا من الاستسقاء اذا تأخر المطر عن أوانه فعليه أيضاً ولطحت المياه الحاجة اليها أو غارت اه

(قوله فعليه تفاؤلا الى اخوه) قال الكمال رحمه الله واعلم أن كون التصويل كان تفاؤلا جاحصا رماه في المستند من حديث جابر وصحبه قال وحول رداءه ليحصل القسط وفي طولات الطبراني من حديث أنس وقلب رداءه لكي يتقلب القسط الى الخصب وفي مستند اسحق لتحويل السنة من الجذب الى الخصب ذكره من قول وكيع اه واختلفوا في وقت التصويل قيل في الخطيب وقيل في انتهاء الثانية وقيل بعد انقضائهما وفي بعض الاحاديث أنه كان يهول اذا استقبل القبلة للدعاء اه ابن الملقن شرح عمدة (قوله لكن عند أبي يوسف الى آخره) لان المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلوس اه كافي

باب الخوف

قال الاتقاني رحمه الله وجه المناسبة بين البابين أن شرعية كل منهما بعارض خوف وقدم الاستسقاء لان العارض ثم وهو انقطاع المطر سم لوى وهما اختياري وهو الجهاد الذي سببه كفر الكافر اه (قوله اذا اشتد) (٢٣٩) قال في شرح الطحاوي ان كان

القوم بحضرة العدو وخافوا ان اشتغلوا بالصلاة أن يحمل عليهم فاردوا ان يصلوا الفجر بالجماعة صلاة الخوف فلم يشترط اشتداد الخوف كما ترى ثم قال ولو برثوا أرضا مخوفا يخافون من العدو ولا يرونه فصلوا بالذهب والاياب لا يجوز بالاجماع انتهى قال الكمال رحمه الله اشتداده ليس بشرط بل الشرط حضور عدو وسبع فلورا واسودا فلو عدوا صلوا فان تبين كائنا و اجازت لتبين سبب الرخصة وان ظهر خلافه لم يجز الان ان ظهر بعد أن انصرف الطائفة من نوبتها في الصلاة قبل أن يتجاوز الصفوف فان لهم ان ينو استخسانا كمن انصرف على ظن الحدث

أي ليس فيه قلب رداء وهذا عند أبي حنيفة وقال محمد بقلب الامام رداءه دون القوم وعن أبي يوسف روايتان لمحمد مارويان قبل وماروي أن القوم فعلوه محمول على أنهم فعلوا ذلك موافقة له عليه الصلاة والسلام كخلق النعال ولم يعلم به ولا في حنيفة مارويان من حديث أنس رضي الله عنه ولا ندعاء فيعتبر بسائر الادعية وماروا محمد محمول على أنه عليه الصلاة والسلام فعله تفاؤلا وليكون الرداء أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء أو عرف بالوجه تغير الحال عند تغييره الرداء وكيفية القلب على قول من رآه أن يجعل أعلاه أسفله ما أمكن وان لم يمكن كالجبة جعل يمينه على يساره ولا يخطب عند أبي حنيفة لانهم اتبع الجماعة ولا جماعة عنده وعندهما يخطب لكن عند أبي يوسف خطبة واحدة وعند محمد خطبتين وهو رواية عن أبي يوسف ويستقبل بالدعاء القبلة فأتوا الناس قاعدون مستقبليون القبلة قال رحمه الله (وحضور ذي) أي لا تحضر أهل الغلبة الاستسقاء لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ولانه لا يتقرب الى الله تعالى باعدائه والدعاء لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم الغلبة قال رحمه الله (واعيا يخرجون ثلاثة ايام) يعني متتابعات لانهم مدة ضربت لابلاء الاعذار ويخرجون مشاة في ثياب خفيفة غسيلة أو مرتعة متدلية متواضعة خاشعين لله تعالى ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجددون التوبة ويستغفرون للسليين ويتراضون بينهم ويستسقون بالضعفة والشيوخ والصبيان وفي الحديث ولا يصيان رضع وجماعهم رقع وعباد الله الركع لعب عليكم العذاب صبا

باب الخوف

قال رحمه الله (اذا اشتد الخوف من عدوا وسبع وقف الامام طائفة بازاء العدو) بحيث لا يلقههم اذا هم (وصلوا بطائفة ركعة لو) كان الامام (مسافرا) أو في صلاة الفجر أو الجمعة أو العيد (وركعتين لو مقبلا) ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك وصلوا بهم ما بقى وسلم وذهبوا اليهم أي الى العدو (وجاءت الاولى وأتموا) بل اقراء لانهم لا يحقون (وسلموا ومصوا ثم الاخرى) أي ثم جاءت الطائفة الاخرى

يتوقف الفساد اذا ظهر أنه لم يحدث على مجاورة الصفوف ولو شرعوا بحضرة العدو فذهب لا يجوز لهم الانصراف والانصراف لزوال سبب الرخصة ولو شرعوا في صلاتهم ثم حضر جاز الانصراف لوجود الميعان انتهى وهذه الفروع ستأتي في كلام الشارح انتهى قوله ليس بشرط أي عند عامة المشايخ كما يفيد ما هبط والمبسوط وغيرهما وقوله بل الشرط حضور عدو الى آخره تبع فيه شيخ الاسلام في مبسوطه حيث قال المراد بالخوف حضرة العدو لا حقيقة الخوف لان حضرة العدو أقيم مقام الخوف على ما عرف من أصلنا في تعليق الرخص بنفس السفر انتهى (قوله وصلوا بطائفة ركعة) أي ومجدتين كذا في الهداية قال في الدراية وانما قال ركعة ومجدتين احترازا عن قول بعض العلماء انه اذا سجدة واحدة يجوز الانصراف عما لا يقوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولعلنا السجدة تنصرف الى الكامل المعهود وهو السجدتان كذا قال شيخنا العلامة وقيام قوله سجدتين تأكيد والا قوله ركعة كاف اذا ركعة تتم سجدة فرفع هذا الاحتمال وهذا حسن انتهى (قوله ومضت هذه الى العدو) مشاة من غير ان يركبوا دوابهم ومن غير أن يشككوا

(قوله وأقرأهم مسبقون) أي ويتشهدون ويسلمون ثم إنهم لا ينصرفون ركبا حتى إذا ركبوا فسدت صلاتهم لأن الركوب منه بد فلم يكن عفوا والمشي لا يمنه فيكون عفوا انتهى اتفاقي (قوله وروى عن أبي يوسف إلى آخره) قال في شرح الطحاوي ولو كان العدو مستقبل القبلة في قول أبي حنيفة ومحمد بن علي بن شاذان شاذيا بالذهب والنجي على ما بينا وإن شاذيا صافيا فيفتح الإمام الصلاة جميعا وكلهم مستعدون بالسلاح فإذا ركعوا جميعا وإذا سجدوا سجدوا الصف الذي يليه والصف المؤخر يحرسونهم فإذا رفعوا رؤسهم سجدوا الصف الأول يحرسونهم ثم سجد الإمام والصف الأول السجدة الثانية والأخرى يحرسونهم وقال أبو يوسف إن صلوا هكذا جازت صلاتهم وإن صلوا (٢٣٣)

(وأقرأهم مسبقون) ويدخل تحت هذا المقيم خلف المسافر حتى يقضي ثلاث ركعات بلا قرأتين كان من الطائفة الأولى وقرأتان كان من الثانية والمسبوق أن أدرك ركعة من الشفع الأول فهو من الطائفة الأولى والأفهوم من الثانية وقال الشافعي رحمه الله إذا صلى الإمام بالطائفة الأولى ركعة وسجدتين وقف حتى تتم هذه الطائفة صلاتهم ويسلمون ويذهبون إلى وجه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فيصلي بهم الركعة الثانية فإذا قاموا لقضائهم مسبقوا انتظرهم يسلم بهم الحديث سهل أنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك في غزوة ذات الرقاع ولنا حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا فقاموا مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى بهم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة والآخرين هذا أولى لو اختلفت الأصول وما رواه بخالف من وجهين أحدهما أن المؤمن ركع ويسجد قبل الإمام وهو مني عنه بقوله صلى الله عليه وسلم أنا إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود وقال عليه الصلاة والسلام ما بأس الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله صورته صورة جبار والثاني أن فيه انتظار الإمام للمسبوق وهو خلاف موضوع الإمامة وروى عن أبي يوسف أنه يجعلهم صفين إذا كان العدو في جانب القبلة فيحرمون كلهم معه ويركعون فإذا سجد سجد معه الصف الأول والصف الثاني يحرسونهم من العدو فإذا رفع رأسه تأخر الصف الأول وتقدم الثاني فإذا سجد سجدوا معه وهكذا يفعل في كل ركعة والنجية عليه إطلاق ما روينا من حديث ابن عمر وقوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك وقوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصالوا عليه أو معك وروى عنه أنه ليست بمشروعة بعد النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة إلا تشرط لأقامتها أن يكون هو عليه الصلاة والسلام معهم ولأن القيام بأبي حوazel ما فيها من المنافي وأما يجوزت لأحرار فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم هذا المعنى بعده ولنا أن العبادة صالحة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فصلاها على يوم صفين وصلاها أبو موسى الأشعري وحذيفة وسعد بن أبي وقاص وغيرهم من كبار العبادة فصار أجالا وجوازها خلف النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن لاستدراك الفضيلة لأن ذلك ليس بواجب وترك المشي واجب فلا يجوز ارتكاب ما لا يجوز فعله لتحصيل ما ليس بواجب وأما جاز ذلك لقطع المنازعة عند قول كل طائفة منهم نحن نصلي مع الإمام ولهذا إذا لم يتنازعوا كان الأفضل أن يجعلهم طائفتين فيصلي هو بطائفتهم أو من يصلي بالأخرى قال رحمه الله (وصلى في المغرب بالاولى ركعتين والثانية ركعة) لأن الركعتين شرط في المغرب ولهذا شرع القعود عقيبها ولأن الواحدة لا تجزئ فكانت الطائفة الأولى

إلى آخره غير مناسب هكذا نقلته من خط قارئ الهداية رحمه الله فليتأمل (قوله وقوله تعالى ولتأت طائفة إلى آخره) وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى جعلهم طائفتين بقوله فلتقم طائفة منهم معك وصرح بأن بعضهم فاته شيء من الصلاة بقوله ولتأت طائفة أخرى لم يصالوا وعند أبي يوسف هم كلهم لم يفهم شيء انتهى من خط الشارح (قوله ولنا أن العبادة صالحة إلى آخره) والأصل فيه أن الأصل في الشرائع أن تكون عامة الاوقات كلها الا إذا قام الدليل على التخصيص فإنا قال قد وجد التخصيص لأن الله تعالى شرط كون الرسول فيهم فقال وإذا كنت فيهم قلنا الشرط يوجب الوجود عند الوجود ولا يقتضي العدم عند العدم أو معناه إذا كنت أنت فيهم أو من يقوم مقامك في الإمامة كافي

قوله تعالى نحن من أموالم انتهى مصنف (قوله وصلى في المغرب بالاولى ركعتين) أي تشهد بهم وينصرفون ثم يصلي الأولى بالثانية الركعة الثالثة ويتشهدون ويسلم الإمام ولا يسلمون معه بل بروحون مقامهم فتجي بالطائفة الأولى فمضون الركعة الثالثة بخير قراءة ويتشهدون ويسلمون ثم تأتي الطائفة الثانية فيصليون الركعتين وعليهم أيضا أن يتشهدوا قيمين الركعتين لأن المسبوق فيما أدرك أول صلته في حق التشهد وأخرها في حق القراءة والتي بوضع ذلك أن من أدرك مع الإمام الركعة الأخيرة وسبقه الإمام بالاوليين فإذا قام إلى القضا بعد تسليم الإمام فله بقضى ركعة ويقرأ فيها فاتحة الكتاب وسورة ويتشهد لأنه قد صلى مع الإمام ركعة وهذه تأنيته فالقعدة في الثانية سنة في المغرب ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقرأ فيها فاتحة الكتاب وسورة وإذا ترك القراءة فيها فسدت صلاته لأن ما يقضى أول صلته في حق القراءة ثم تشهد ويسلم وهذا التشهد فرض عليه انتهى طحاوي قوله وهذا التشهد أي القعود

(قوله وصلاة الثانية والثالثة صحيحة) قال في شرح الطحاوي لا تنصرف في وقتها لان الطائفة الثانية صاروا من هذا الطائفة الاولى فليهم ان يقضوا اول الركعة الثالثة بغير قراة ويتشهدون ولا يسلمون ثم يقومون ويقضون الركعة الاولى بقراة واذا عادت الطائفة الثالثة يقضون الركعتين الاوليين بقراة اهـ من شرح الطحاوي بالمعنى (قوله وصلى بكل طائفة ركعة فسدت صلاة الاولى الخ) لو جعل الامام القوم في المغرب طائفتين فصلى بالاولى ركعة وانصرفوا وصلى بالثانية ركعة وانصرفوا على ظن ان القراة تنقسم بين الطائفتين ثم جاءت الاولى وصلوا مع الامام الركعة الثانية فسدت صلاتهم لانهم انصرفوا قبل وقته لان وقت انصرفهم بعد ما صلى الامام بهم ركعتين ولا تفسد صلاة الطائفة الثانية بالانصراف لانهم انصرفوا في وقته لان الطائفة الناسية من عداد الاولى غير انهم مسبوقون بركعة فلما انصرفوا بعد ما صلى بهم الركعة الثانية وتشهد فقد انصرفوا في وقته ثم الطائفة الاولى لما عادوا وصلوا مع الامام الثانية لم تعد صلاتهم الى الجوار الا ان يجتدوا التكبير فيها فيستحبون وصاروا الطائفة (٣٣٣) الثانية ولا انصرفوا بعد تسليم الامام الى العدول ثم تفسد صلاتهم وعلى الطائفة الاخرى اذا عادوا ان يقضوا الركعة الثالثة بغير قراة ويتشهدوا ولا يسلمون ثم يقومون ويقضون الركعة الاولى بقراة والطائفة الاخرى اذا عادوا يقضون الركعتين الاوليين بقراة اهـ من شرح الطحاوي بالمعنى (قوله وصلاة الثانية والرابعة صحيحة) اما الاولى فلانهم انصرفوا في غير اوانه وكذا الثالثة لانهم من عداد الطائفة الثانية وقت انصرفهم من عداد الطائفة الثانية وقت انصرفهم بعد تسليم الامام فلما انصرفوا قبله فسدت صلاتهم واما عدم فساد الثانية والرابعة فلان الثانية من الاولى وانصرفوا في وقته والرابعة من الثانية وانصرفوا في وقته انصافا عادت الطائفة الثانية يقضون الركعتين الاخيرتين

الاولى اولى بها السبق ولكون الركعة الثانية مثل الاولى في الحكم ولو اخطأ الامام فصلى بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين فسدت صلاة الطائفتين اما الاولى علانصرافهم في غير اوانه واما الثانية فلانهم لما أدركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا ذرا بهم الشفع الاول وقد انصرفوا في اوان رجوعهم فبطل والاصل فيه ان من انصرف في اوان العود تبطل صلاته وان عاد في اوان انصراف لا تبطل لانه مقبل والاول معرض فلا يعذر الا في المصروع عليه وهو الانصراف في اوانه وان ائخر الانصراف ثم انصرف قبل اوان عوده صح لانه اوان انصرفه عالم بحجي اوان عوده ولو جعلهم ثلاث طوائف وصلى بكل طائفة ركعة فصلا لا الاولى فاسدة وصلاة الثانية والثالثة صحيحة والمعنى ما بيناه وعلى هذا لو جمعهم في الرابعة أربع طوائف وصلى بكل طائفة ركعة فسدت صلاة الاولى والثالثة وصلاة الثانية والرابعة صحيحة لما شامى المعنى ولو جعلهم طائفتين فصلى بالطائفة الاولى ركعتين فانصرفوا الاربع لكانت صحيحة مع الثالثة مع الامام ثم انصرف فصلا لانه نامة لامن الطائفة الاولى وما بعد الشطر الاول الى الفراغ اوان انصرفهم وصلاة الامام صحيحة على كل حال لعدم المقدس في حقه قال رحمه الله (ومن قاتل بطلت صلاته) لانه عمل كثير يفسد الصلاة ولو قاتلهم بعمل قليل كاربعة لا تفسد صلاته وقد بينا الفرق بين القليل والكثير من العمل فيما تقدم قال رحمه الله فان اشتد الخوف صلاوركبا فادى بالايه الى اى جهة قدروا لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً والتوجه الى القبلة يسقط للضرورة على ما تقدم في باب الشروط ولا يجوز بجماعة لعدم الاتحاد في المكان اذا كانا كبا مع الامام على دابة واحدة وعن محمد بن حمران استحسنوا حرار فضيلة الجماعة وقد جوز لهم ما هو اعظم من ذلك وهو الذهاب والحج ولاجل احرار فضيلة الجماعة ونحن نقول ذلك ثبت بالنص وليس للرأى مدخل في اثبات الرخص فيقتصر على مواده ولا يجوز ان ياتي المصلح بالتطوع لا يجوز به فكذا الفرض للضرورة ولا ما شافى غير المصلح ان المشي عمل كثير يفسد الصلاة كالغريق السامح لا يجوز صلاته لان السبع عمل كثير قال رحمه الله (ولم تجز بلا حضور عدو) لعدم الضرورة حتى لو راوا سوادا فظنوا انه عدو فصولا لا تخوف فبادر به ليس بعدوا عادوا والقلبا الا ان ابا نهم قبل ان يقبضوا الصوف قال لهم ان يبنوا استحسنوا ولو شرعوا فيها والعدو حاضر ثم ذهب لا يجوز لهم الانحراف عن القبلة لرواى سبب الرخصة وبكسره لو شرعوا فيها ثم حضر العدو جاز لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة والله أعلم

(٣٠ - ريلى ازل) بغير قراة ويتشهدون ولا يسلمون ثم يقومون ويقضون الاولى بقراة لانهم مسبوقون فيها ويتشهدون ويسلمون فاذا عادت الرابعة يقضون ثلاث ركعات الاوليان بقراة والثالثة بغير قراة وان شافوا فاقه الكتاب ويتشهدون عقيب الركعة الاولى ثم يتشهدون بعد الثالثة اهـ طحاوي (قوله فان اشتد الخوف الخ) بان لا يدعم العدو يصلون فاذل بل ما جوههم اهـ فتح (قوله صلاوركبا الخ) ويجعلون السجود أخفض من الركوع وهذا قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم والمراد به القصر في الصفات وهو الایمان لا القصر في اعداد الركعات لان ذلك ليس متعلقا بالخوف وقوله تعالى فرجالا أو ركباناً وقال تعالى فایمانوا فتم وجه الله والمراد منه حال العذر والخوف عذر فيجوز له ترك القبلة وهذا جواب طاهر الرواية وعن محمد بنهم يصلون جماعة ركبا وبه قال الشافعي ثم اذا صلوا بجماعة خافوا ان الخوف في الوقت أو بعده لم يكن عليهم الاعادة والخوف من العدو والسبع سواء اهـ شرح الجمع لابي البقاء (قوله وجاز لهم الانحراف في اوانه) أى فان انصرفوا في غير اوان انصرفهم فسدت صلاتهم اهـ

باب الجنائز

قال ابن فارس هي مشتقة من جتز يجتز النون في الماضي وكسر هاء المضارع اذا ستر اه أبو البقاء قال الاتفاق لما كان الموت آخر العوارض ذكر صلاة الجنائز آخر الناس اه أو تقول الصلاة صلاتان مطلقة ومقيدة فلما بين الصلاة المطلقة شرع في بيان الصلاة المقيدة أو تقول المأوية نوعان حسن لمعنى في عبه وحسن لمعنى في غيره على ما عرف والصوات الخمس حسن لمعنى في عبها وصلاة الجنائز حسن لمعنى في غيرها وهو قضاء حق المسلم على ما فرغ عن بيان صلاة هي حسن لمعنى في عبها شرع في بيان صلاة لمعنى في غيرها اه والمماثلة الخاصة بالباب الذي قبله أن الخوف قد يقضى الى الموت حتى قال في الزيادة أن من وجد في المعركة والدم يسيل من أنفه أو دبره يغسل لاه ليس بتقبل فحسب أن يكون من مات من شدة الخوف قال الكمال رحمه الله ولهذا الصلاة كغيرها صفة وسبب وشرط وركن وسنن وآداب أما صفتها ففرض كفاية وسببها الميت المسلم فانها واجب قضاء لمحقه وركنها سبأ في بياها وأما شرطها فبها هو شرط الصلاة المطلقة وتريد هذه الأمور تذكريها وسنتها كونها كقبض ثلاثة أبواب أو إيه في الشهيد وكون هذا من سنن الصلاة تساهل وادابها كغيرها والجنائز بالقض المبت وبالكسر السرير اه (قوله في المتن ولي المحتضر القبلة الخ) قال أبو البقاء هو وجه المحتضر الى القبلة مذهب علماء أو أحد وماله في رواية وكبره في رواية ابن القاسم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجه الى القبلة وأنكر ابن المسيب على من فعل بهذا فقال ألسنت مسلمو الجهم ورواية (٣٣٤) البيهقي شيخه والحكاكم عن أبي قتادة الخ اه ويستحب للإنسان أن يطلب

(باب الجنائز)

قال رحمه الله (ولي المحتضر القبلة على يمينه) أي وجهه وجه من حضره الموت الى القبلة وعلامات احتضاره أن تستريح قدماه فلا تتصببان وينعرج أنفه ويخسف صداه وتشد جلداه الحسية لأن الخشية تعلق بالموت وتشد جلدتها وانما يوجه الى القبلة لما روي عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر وررضي الله عنه فقالوا بلى وأوصى بثلاث ماله لث وأوصى أن يوجه الى القبلة لما احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ولأنه قرب من الوضع في البعد فيوضع كما يوضع فيه والمعتاد في زماننا أن يلقى على قفاه وقدماه الى القبلة قالوا لانه أسهل لخروج الروح ولم يذكروا وجهه ذلك ولا يمكن معرفته الانتقال ولكن يمكن أن يقال هو أسهل لتخييه وشديديه عقيب الموت وأمنع من تقوس أعضائه ثم اذا ألقى على القفا رفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة ون السماء قال رحمه الله (ولفن الشهادة) لقوله عليه الصلاة والسلام لقوموا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله والمراد من قرب من الموت وقال عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولأنه موضع يتعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده يحتاج الى مذكرة ومنبه على التوحيد وكيفية التلقين أن تذكر كلمة التوحيد عنده ولا يؤثر بها واختلاف في تلقيه بعد الموت فقبل يلقن لظاهر ما روي وقيل لا يلقن وقيل لا يؤثر به ولا ينهى عنه قال رحمه الله (فإن مات شديداً وعرض عياله) بذلك جرى

الدعاء من المريض لحديث عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلت على المريض فمره أن يدعو لك فان دعاه كدعاء الملائكة ورواين ما به اه أبو البقاء قال الكمال رحمه الله ولا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاختصار اه وفي شرح الدرر البغاري ويخرج من عند الحائض والعشاء والجنب اه (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الخ) ثم ذهب فلي عليه وقال اللهم اغفر

له وارحمه وأدخله جنتك وقد فعلت قال الحاكيم هذا الحديث صحيح ولا أعلم في توجيه القبلة غيره اه أبو البقاء التوارث (قوله والمعتاد في زماننا الخ) قال في الهداية والاول هو الالة اه (قوله والمراد من قرب من الموت الخ) هو مثل لفظ القتل في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله عليه اه فتح (قوله ولا يؤثر بها) قال الكمال واذا ظهر منه كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موت المسلمين لا على أنه في حال زوال عقله ولا اختار بعض المشايخ أن يذهب عقله قبل موته لهذا الخوف وبعضهم اختار وإقامه في حال الموت اه (قوله يلقن لظاهر ما روي) ونسب الى أهل السنة والجماعة وخلافه الى المعتزلة اه كمال قال فاضحيان ان كان التلقين لا ينفع لا يضر أيضاً يجوز اه قال في الحقائق قال صاحب الغيات سمعت أستاذي فاضحيان يصيح عن ظهر الدين المرغيناني انه لقن بعض الأئمة بعد دفن وأوصاني بتلقيه فلقنته بعد ما دفن ثم نقل صاحب الحقائق ما نقلته أو لا عن فاضحيان وعبارته في المذمومة في باب الشافعي ويحسن التلقين والسمع اه قال في الحقائق ذكر الامام الرازي الصفا في التخصيص ان تلقين الميت مشروع لانه تعادليه روحه وعقله ويفهم ما يلقن قلت ولفظ التسميع يخرج على هذا صورته أن يقول يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضيته بالله رباً وبالاسلام ديناً وعمدته صلى الله عليه وسلم نبياً وعلى قول المعتزلة لا يفيد التلقين بعد الموت لان الاحياء عندهم مستحيل اه ما قاله في الحقائق (قوله في المتن فان مات شديداً الخ) يفتح اللام تنبئة لمخبر وهو مبتدئ الجملة من الانسان وغيره اه ع (قوله في المتن وبعض عياله الخ) قال في جوامع الفقه ومسند أطرا اه أبو البقاء ويوضع على بطنه سيف أو مدية أو غيرهما من الحديد لئلا يستفخ

بطشه وهو مروي عن الشعبي ولا يعمل على بطشه معصفاً أسرع عوا في جهازه وأعلام جبرانه وأصدقائه سقى بؤقوا احتجاب الصلاة ويكره
النساء في الأسواق والحلات لأن ذلك تشبه بأهل الجاهلية كذا ذكر الفقيه أبو الليث قال صاحب الاختيار والاصح أنه لا يكره لأن
فيه أعلام الناس فيؤتون حقه وفيه تكثير لأهل المدن والمستغفرين له اه أبو البقاء قوله ووضع على سري الخ قيل طولاً إلى القبلة وقيل
عرضاً قال السر خسي الاصح كيف يسر قوله طولاً إلى القبلة أي مستلقياً على قفاه كالتخضرة قاله الاستيعابي وبعض أخذوا سنان اه
وقوله وقيل عرضاً أي كما يوضع في القبر اه فتح قال في البدائع لم يذ كر في ظاهر الرواية كيفية وضع الخت أنه يوضع إلى القبلة طولاً
أو عرضاً فمن علماً من اختيار الوضع طولاً كما يفعل به في مرضه إذا أراد الصلاة بالأيام منهم من اختار الوضع عرضاً كما يوضع في قبره
والاصح أنه يوضع كما يسر لأن ذلك يختلف باختلاف المواضع اه وليس للرجل أن يغسل أحد من السماوان كانت امرأته لأن عودتها
انقطعت الزوجية ولهذا حل له التزوج بأخت أو أربع سواها من ساعته وعند الشافعي أنه أن يغسلها فلو ماتت امرأته في سفر بين الرجال
قال كان معهم امرأه علت الغسل ويخلون بينها وبينها فتغسلها وتكفنها والافان كان معهم صبي لم يبلغ حدا الشهوة علم الغسل والتكفين
وخلى بينه وبينها والافان تغسل بل تيمم فان كان الميم لها محرماً بما يغبر حرقة وان كان غير محررم فبقرقة على كفيه ويجوز أن يتظر إلى
وجهها ويعرض عن ذراعيها ثم تكفي ويصلي عليها ولو سات رجل بين نسوة فان كان معهم امرأته فأنما تغسله وتكفنه ويصلي عليه
النساء وان لم يكن فيهن امرأته تظران كان معهن رجل كافر علم غسله وخلى بينه وبينه فيغسله ويكفنه ثم النساء يصين عليه وان لم يكن
معهن رجل قال كان معهن صبية لم تبلغ حدا الشهوة علت وخلى بينه وبينها فتغسله وتكفنه وتصلّي عليه النساء بالغايات ويدفنه وان لم
تكن صبية فأنهن ييممنه فان كانت الميممة محرماً له نيمه بغير خرقه وان كانت غير (٣٣٥) محرماً فأنما ييممه بقرقة ويصلي عليه

ويدفنه ولو كان الميت
أو الميتة لم يبلغا حدا الشهوة
فأنهما يغسلان على كل
حال سواء غسلهما رجل
أو امرأة اه طحاوي ولو
كان الميت خنقاً مشكلاً فانه
يتظران كان صغيراً غسل
على كل حال سواء كان
العاسل رجلاً أو امرأة وان
كان بلغ حدا الشهوة لا يغسل
للتعذر بل ييمم ثم ان كان الميم

التوارث ولأن فيه تحسيناً لذواته على حاله لبق فظيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام في جوفه والماله
عند غسله ويقول مغضبه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسهله
بلقة تلك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه قال رحمه الله (ووضع على سري محرر وثر) لتلا تغيره
بداوة الأرض ولينضب عنه الماء عند غسله وفي التجمير يعظمه وإزالة الرائحة الكريهة وتواضع الموتور
لقوله عليه السلام ان الله عز وجل يحب الموتور وكيفيته أن يدار بالمحجرة حول السر برمرة أو ثلاثاً أو
خمساً ولا يزداد عليها وقوله ووضع على سري محرر يشير إلى أن السر يبرمج قبل وضع الميت عليه واه
يوضع عليه كما مات ولا يؤخر إلى وقت الغسل وقال في الغاية يفعل هذا عند إرادة غسله لا إخفاء الرائحة
الكريهة وقال القدوري إذا أرادوا غسله وضعوه على سريه والأول أشبه لما ذكرنا وقال في الغاية
يوضع على بطشه حديد ثلاثين فتح وهو مروي عن الشعبي وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل قال
رحمه الله (وستعورته) لأن سترها واجب والنظر إليها حرام كعورة الحى ويستمر ما بين سرته إلى ركبته

ذارجم منه ييمه بغير حرقة وان كان غير محررم فبقرقة ويعرض عن ذراعيه اه والسنة في غسل الميت أن يغسل الرجل رجل والمرأة امرأة
وليس للمرأة أن تغسل أحد من الرجال إلا زوجها التي ماتت على الزوجية لأن أبكر رضى الله عنه لما ماتت غسلته أسماً من زوجته فلو
كان طلقها ثم ماتت وهي في العدة كان الطلاق رجعياً فلها أن تغسله لأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية وان كان بائناً لا تغسله ولو ماتت
وهي زوجة ثم فطمت بعد موته فعلا لوفعته حال حياتها بآنت به وحرمت عليه كالرقة وتقبيل آبيه أو آبنه بشهوة بطل حقها في الغسل ولو
كان الزوج وطئ أخت امرأته بشبهة فبأدانت هذه تعتد لا يحل له الاستمتاع بامرأته فان ماتت وهي في العدة فليس لزوجته أن تغسله لحرمتها
عليه ولكن ترث منه ويجب عليها عدة الوفاة ولو انتقضت عدة أخيها بعد وفاة زوجها كان لها أن تغسله لأن سبب الحرمة قد زال وكذا لو أسلم
الزوج وزوجته بمجوسية فمات قبل عرض الاسلام عليها فأنما لا يغسله لأنها محرمة عليه ولو أسلمت كان لها أن تغسله وقال زفر كان لها
الغسل عند وفاة الزوج لا يبطل حقه بها بعد ذلك بردة أو لم يزل الزوج أو آبنه بشهوة وان لم يكن لها غسل عند موته ليس لها أن تغسله بعد
ذلك وان زال سبب الحرمة اه طحاوي (قوله أن يدار بالمحجرة) والمحجرة بكسر الهمزة هي المحجرة والمدخنة قال بعضهم والمحجرة محذوف الهاء
ما يجر به من عود وغيره وهي لغة أضاف إلى المحجرة اه مصباح (قوله ولا يزداد عليها) قال الكمال وأسبعا اه وكذا في الكافي للسني (قوله
والأول أشبه لما ذكرنا) أي من قوله ثلاثين فتغيره بداوة الأرض اه (قوله ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل الخ) قال في شرح المجمع
للشيخ أبي البقاء ثم غسل الميت لماذا وجب فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم سبب وجوبه الحدوث فان الموت سبب لاسترخاء المفاصل
فوجب غسله كله وانما اكتفى بغسل الأعضاء الأربعة حال الحياة ففعل المحرر لتكريره وسببه وغلبة وجود الحدوث في كل وقت حتى ان
خروج المني لم يكثر وجوده كالحديث لم يكف فيه إلا بغسل جميع البدن ولا يخرج بعد الموت فوجب غسل الكل فعلى هذا القول ان
الآدمي بالموت لا ينجم تشرب الدم المسفوح في أجزائه كرامة لأنه لا ينجس لمساكهم بطهارته بالغسل كسائر الحيوانات التي يحكم بنجاستها

بالموت والادى يظهر بالغسل حتى روى عن محمد أن الميت لو وقع في البئر قبل الغسل نجس البئر ولو وقع بعد الغسل لم نجس ففعل الله لم نجس بالموت ولكن وجب غسله للحدث لأن الموت لا يخلو عن سابقة الحدث وعامة مشايخنا قالوا إن بالموت نجس الادى لم يفسد من الدم المسفوح كما نجس سائر الحيوانات التي لها دم سائل بالموت ولهذا الوقوع في البئر كالشاة بوجوب نجسها ويجب نزح ما في البئر كله وكذا لو جمل ميتا قبل الغسل وصلى معه لا تجوز صلاته ولو قرئ عليه القرآن قبل غسله يكره وبعد لا يكره ولو كان الغسل لأجل الحدث ينبغي أن تجوز صلاته كالموت لا يكره قراءته كما قرأها المحدث وكذا لا يسمع رأس الميت ولو كان الحدث ينبغي أن يسن المسح كافي الجنب وهذا القول أقرب إلى القياس لأنه قول بثبوت النجاسة بعد ثبوت علتها وهي احتباس الدم في العروق وقول برؤال النجاسة بالغسل لا للغسل أثر في إزالة النجاسة وإن لم يكن له أثر في إزالة نجاسة الموت في سائر الحيوانات غير الادى فكان موافقا للقياس في الثبوت من كل وجه وفي الرؤال بالغسل من وجه فكان فيه عمل بالدليلين بخلاف القول الاول لأنه مخالف للقياس من كل وجه وهو منع ثبوت النجاسة مع قيام علته ولم نجد نجاسة لا تميل في النجس في الادى في حالة كرامته فكذلك بعد الممات كذا في المبسوط اه وفي شرح الدرر النجاري انه بعد موته يسجد بثوب ويقرأ عهده القرآن الى أن يرفع اه وما ذكره من قراءة القرآن عند الميت مبني على عدم نجس بالموت وما ذكره في المبسوط من كراهة قراءة القرآن عنده مبني على القول بنجاسته هذا ما ظهر لي حال المطالعة من التوفيق وافته الموفق قوله لماذا وجب قال في البدائع وأما بيان كيفية وجوبه (٢٣٦) فهو واجب على سبيل الكفاية اذا قام به البعض يسقط عن الباقي لمحصل

المقصود ببعض كسائر بشد الاثر عليه هو الصحيح كافي حالة الحياة لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي لا تنظر الى نخذي ولا ميت قال رحمه الله (ويعود) ليحكمهم التنظيف قالوا يجرد كمال لان الثياب تنجس فيسرع اليه التغيير وقال الشافعي رحمه الله يغسل في قص واسع الكفين حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام غسل في قصه فلما ذاك محتص بالنبي صلى الله عليه وسلم بدليل ما روى أنهم قالوا يجرده كما يجرد مونا أم نعيم سلمة في ثيابه فسمعوا انها تقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غساوق بقصه الذي مات فيه فهذا يدل على أن عادتهم تجريد مونا هم كافة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه يتنجس بما يخرج منه وينجس الميت وشيع بصب الماء عليه بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يخرج منه الا بطل طيب وكان طيبا حيا وميتا على ما روى عن علي رضي الله عنه قال رحمه الله (ووضي بلا مضضة واستشاق) لان الوضوء سنة الاغتسال الا انه لا يمكن إخراج الماء منه فيتركه ويخالف الجنب فيهما وفي غسل البدن فان الجنب يبدأ بغسل يده والميت يبدأ بغسل وجهه لان الجنب هو العاقل لنفسه فيبدأ بتنظيف اليد ولا كذلك الميت ولا يؤخر غسل رجليه كالجنب اذا لم يكن في مستنقع الماء واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه مسح كما أن الجنب مسح في الصحيح والصبي الذي لا يعقل الصلاة لا يوضأ قال رحمه الله (وصب عليه ماء على بسدر أو حرض) لانه أبلغ في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل ابنته والحرم الذي وقصته دابة بما وسدر قال رحمه الله (والا فالقراح) أي ان لم يكن سدر ولا حرض فليصب عليه الماء القراح وهو الماء الخالص المغلي لان

المقصود ببعض كسائر الواجبات على سبيل الكفاية وكذا الواجب هو الغسل مرة والتكرار سنة وليس بواجب حتى لو اكتفى بغسله واحدة أو عسه مرة واحدة في ما يجازي لان الغسل ان وجب لازالة الحدث كما ذهب اليه البعض يحصل بالمرة الواحدة كما في غسل الجنابة وان وجب لازالة النجاسة المنتشرة فيه كرامة له على ما ذهب اليه العامة فالحكم بالرؤال بالغسل مرة واحدة أقرب إلى معتبر الكرامة وان أصابها المطر

لا يجزئ عن الغسل لان الواجب فعل الغسل ولو وجد ولو غرق في الماء فأخرج ان كان الخرج حوله كما يجوز الشئ المقصود في الماء قصد التطهير سقط التطهير والافلا ما قلنا اه (قوله هو الصحيح) قال في الهداية ويكتفي بسرة العورة الغليظة هو الصحيح يسيرا قال الكحل قوله هو الصحيح احتراز عن رواية النوادر انه يستمر من سرته الى ركبته ومحسها في الهابة بحديث علي المذكور أنفا اه وما صححه في النهاية صححه في المحيط والمبسوط وشرح أبي نصر وبه قالت الائمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد واختار صاحب المجتبى ظاهر الرواية كما اختار صاحب الهداية اه (قوله وقوله عليه الصلاة والسلام لعلي لا تنظر الى نخذي ولا ميت) هكذا في نسخ هذا الشرح والذي في الفتح ولا تنظر بالواو قال الاتقاني روى صاحب السنن بإسناده الى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبرز فخذا ولا تنظر الى نخذي ولا ميت اه ومراده بصاحب السنن أو داود اه (قوله لان الوضوء سنة الاغتسال) قال الكمال رحمه الله غسل الميت فرض بالاجماع اذا لم يكن الميت خنثى مشكلا فانه مختلف فيه قبل ييم وقبل يغسل في ثيابه والاول أولى اه وفي التتمة الخنثى كيف يغسل قبل يجعل في كواره يغسل وطاهر الرواية ييم ولا يغسل اذا بلغ بالسن أو كان مرهاقا اه وفي الداراية ولومات الخنثى ييم وراه الثوب وقبل يغسل في ثيابه وقال الشافعي ا لم يكن له محرم ويكون موضع غسله مظلما وقبل يجعل في كواره فيغسل في ثيابه وقال شيخ الاسلام الظاهر انه ييم اه قوله غسل الميت فرض أي من فروض الكفاية كذا في الصلاة كذا في الداراية نقلا عن المجتبى اه (قوله وصب عليه ماء مغلي) من الاغلاء لامن الغلي والغليان لانه لازم كذا في الهابة والنداية اه (قوله في المتن أو حرض) هو أشان غير مطعون اه فتح

(قوله في المتن بالطمى) هو مشددا لبيان غسل مروق وكسر انما اكثر من

(٢٣٧)

الفتح

اه مصباح (قوله في المتن)

المقصود وهو الطهارة بمحصل به والسجين أبلغ في التقليل قال رحمه الله (وغسل رأسه وحيته بالطمى) لأنه أبلغ في استئراج الوسخ وإن لم يكن فيه الصابون وفوه لانه يدل على هذا إذا كان في رأسه شعرا اعتبارا بحالة الحياة قال رحمه الله (وأضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماطى ما يلي الكتف منه ثم على يمينه كذلك) لأن السنة البداءة بالميامن وهو يحصل بذلك ود كرخوا هرا زاد ما نه يبدأ ولا بالماء القراح ثم بالماء واليد ثم بالماء موشى من الكافور وهو مروي عن ابن مسعود قال رحمه الله (ثم أجلس مسندا اليه ومسح بطنه رقيقا) ليسيل ما بقي في الخرج ولا يتبل أكفانه في الآخرة قال رحمه الله (وما خرج منه غسله) تطيقاله واختلصوا في انجائه فعند أي حنيقة يغيبه مثل ما كان يستحي في حال حياته ولا يمس عورته لأن من العورة سرام ولكن يلف خرقة على يده فيغسل حتى يطهر الموضع وقال أبو يوسف لا يجزى لأن المسكة قد رالت فلونجي وجماز ناد الاسترخاء فخرج لمجاسة أخرى فيكتفي بوصول الماء اليه ولا يحنيفه من موضع الاستحمام لا يتنوع الحفاضة فلا يتنوع ازالها اعتبارا بحالة الحياة قال رحمه الله (ولم يعد غسله) لأنه عرف نصابا وحصل ولا وضوءه وقال الشافعي رحمه الله يعاد وضوءه اعتبارا بحالة الحياة ولنا أنه ان كان سدا فالحالت فوقه في هذا المعنى لكونه يتي التمييز فوق الاعمال ولا معنى لاعادته مع بقاء الموت قال رحمه الله (ونشف بثوب) كيلا يتبل أكفانه قال رحمه الله (وجعل الخنوط) وهو الطيب (على رأسه وحيته) لما روى أن عليا رضي الله عنه أمر بذلك واستعمل أنس وابن عمر ولا بأس بسائر أنواع الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجال دون النساء قال رحمه الله (والكافور على مساحده) يعني جبهته وأنفه ويديه وركبتيه وقد مر روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن تمشي به مخارقه كالبر والقبيل والاذنين والعم قال رحمه الله (ولا استرح شعره وحيته ولا يقصر ظفروه وشعره) لأن هذه الاشياء للزينة وقد استغنى عنها وأدكرت عائشة رضي الله عنها ذلك فقالت سلام تصنون منكم وقوله وحيته تكرار محض لا فائدة فيه لأن قوله لا يسترح شعره يتناول جميع شعر جسده أو يقال حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه تقديره ولا يسترح شعر رأسه ولا شعر يمينه فعلى هذا يفيد فائدة جديدة قال رحمه الله (وكفنه سنة) أي كفن الرجل السنة (أزار وقيص ولقافة) فالقيص من المنكير إلى القدمين وهو بلا دخار يص لا نها تفعل في قيص الحي ليتسع أسفله للشي ولا يجيب ولا يكن ولا تكف أطرافه ولو كفن في قيصة قطع حبيبه وكيه وكل واحد من اللقافة والأزار من القرن إلى القدم وقال الشافعي يكفن في ثلاث لقائف ليس فيها قيص لقول عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب عمانية بيض صحولية ليس فيها عمامة ولا يمس ولما روى عن عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن سلول أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيه قميصه ليكفن فيه أباه فأعطاه فكفن فيه وعن عبد الله بن مغفل أنه صلى الله عليه وسلم كفن في قيصة وقال ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قيصة الذي مات فيه وحلة تجرانية والحلة ثوبان والعمل بما روينا أولى لأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما رواه فعل بعض الصحابة فلا يعارض فعل النبي عليه الصلاة والسلام مع أن ما رواه معارض بما روي من حديث ابن عباس وعبد الله بن المغفل والحال أكشف على الرجال لحضورهم دون النساء بعدهن قال رحمه الله (وكفاهه) أي وكفنه كفاية (أزار ولقافة) لقوله عليه الصلاة والسلام في الهرم الذي وقصته دابة اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثوبين ولأنه أدنى ما يلبسه الإنسان حال حياته عادة فكذا بعد مماته وقيل قيص ولقافة والأصح الأول قال رحمه الله (وضروقه ما يوجد) لأنه لا يصار إليه الا عند العجز وهو الاقتصاد على دون ما ذكرنا كما روى أن جزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد ومصحب ابن عمر لم يوجد له شيء يكفن فيه الاغرة مكات اذا وضعت على رأسه تبدو رجلاه واذا وضعت على رجله خرج رأسه فأمر النبي أن يغطي رأسه ويجعل على رجله شيء من الأذخر وهذا دليل على أن ستر العورة

فيغسل حتى يصل الماطى ما يلي الكتف منه ثم على يمينه ليغسل ظهره اه (قوله مسندا) على صيغة المفعول اه عيني (قوله اليه) أي إلى الفاسل اه (قوله واختلصوا الخ) قال في البدائع لم يذكر هذا في ظاهر الرواية اه (قوله بوصول الماء اليه) قال في البدائع وهذا واقعه أعلم لم يوجب في ظاهر الرواية فعمل محمد ارجع وعرف دجوع أبي حنيفة حيث لم يتعرض لذلك في ظاهر الرواية اه (قوله الخنوط) هو يفتح الحاء عطر مر كب من أنواع الطيب اه ع (قوله على مساحده) جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود اه ع (قوله في المتن ولا يسترح شعره ولا يقيص ولقافة) قال في المتن ولا يسترح شعره ولا يقيص ولقافة (قوله ولا يكف أطرافه) يعقوب وبه يفتي اه كنوز (قوله وحيته تكرار) قال المعنى قلت لو لم يذكر حيته ربما ظن ظان أن حيته تسمى لانه اذا قيل لا يسترح شعره لا يتبادر الفهن إلى حينه لكونها مخصوصة باسم اه (قوله عمانية) بيض الخ الترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبسوا من ثيابكم الباطن فانهم من خيار ثيابكم وكفوا ما همونا ثم قال هذا حديث حسن صحيح اه (قوله ولقافة) قال ساقط القيص والصابغ القاف مع القاف اه (قوله الاغرة) الثمرة كساقية خطرط سودويض اه مغرب

(قوله درج) قال الصبي أي شخص قال في المغرب يذرع المرأة ثلبسه فوق القميص وهو مذ كرو عن الخواص أي هو ما يجنبه إلى الصدر والقميص ماسقة إلى المتكبر ولم أجده أنا في كتب اللغة اه مغرب (قوله وازار وخار ولقافة) هذا هو الظاهر وهو موجود في نسخ المتن وإن لم يكن في نسخة المصنف اه (قوله صغيرتين على صدرها) قال الولولبي وسدل شعرها بين يديها ولا يجعل صغيرتين لأن صغير الشعر واسد الخلف الظاهر للزينة وهذه الحالة حالة الحسرة اه (قوله والابريسم الخ) وجاز تكفيها في الحرير لا تكفيها اه منه (قوله فصل السلطان أحق بصلاته الخ) (٣٣٨) قال في المستصفي وأعلم أن الصلاة على المولى ثابتة بجهوم الكتاب وبالتوارث

وحسدها لا يكتفي خلافا للشافعي رحمه الله قال رحمه الله (ولف من يساره ثم من يمينه) أي لف الكفن من يسار الميت ثم يمينه وكيفيته أن تبسط اللقافة أولا ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت عليه مقصا ثم يعطف عليه الازار وحده من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة كذلك اعتبارا بحالة الحياة قال رحمه الله (وعقد أي الكفن) (ان خيف ان تشاره) صيانة عن الكشف قال رحمه الله (وكفنها أي كفن المرأة سنة درج وازار وخار ولقافة وخرقة تربط بها نديها) الحديث أم عطية رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى القوافي غسلن ابنته خمسة أبواب قال رحمه الله (وكفها أي كفها كفاه ازار ولقافة وخار) لانها أقل ما تناسبه المرأة حال حياتها وتجبوزا الصلاة فيها من غير كراهة فكذلك بعد موتها وما دون ذلك كفن الضرورة قال رحمه الله (وتلبس الدرع أولا ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوقه تحت اللقافة) ثم يعطف الازار ثم اللقافة كما ذكرنا في حق الرجل ثم الخرقه فوق الاكفان لئلا تنتشر وعرضها ما بين الثدي إلى السرة وقيل ما بين الثدي إلى الركبة لئلا ينتشر الكفن بالمغذين وقت المشي وما دون الثالثة كفن الضرورة في حق المرأة والمستحب في الاكفان البيض ويكره للرجال المزعفر والمعصر والابريسم ولا يكره للنساء والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير قوب واحد والصبي ثوبان وجملة الكلام في الكفن في ثلاثة مواضع في مقدارده وصفته ومن عليه الكفن والمصنف رحمه الله لم يتعرض لمن عليه الكفن وهو من ماله ان كان له مال بقدم على الدين والوصية والارث إلى قدر السنة ما لم يتطرق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني فان لم يكن له مال فعلى من تجب نفقته عليه الا الزوج عند محمده فانه لا يجب عليه لانتطاع الوصية وان لم يكن له من تجب نفقته عليه فعلى بيت المال قال رحمه الله (وتجمر الاكفان أولا وترا) أي قبل أن يدرج فيها الميت لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أجمرت الميت فاجروا وترا ولا يزد على خمس على ما تقدم وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روجه لا زالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ويجمر خلفه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تتبع الجنائز بصوت ولا نار وكذا يكره في القبر

من العهد الاول قال الله تعالى ولا تفصل على أحد منهم مات أبدا قالن عن الصلاة على المناقب يشعر بالصلاة على المسلم الموافق وروى أن الملائكة صلت على آدم عليه الصلاة والسلام وقالت لولده هذه سنة موتكم واذا ثبتت الصلاة عليه فلا بد له من امام فلذلك قال وأولى الناس بالامامة فالصلاة في الأصل حق الاولياء لانهم أقرب الناس إلى الميت وأولاه به غير أن الامام والسلطان يقدم بعارض الامامة والسلطنة فلذلك قيد بالشرط فقال ان حصر فان في التقدم عليه ازدرابه وفيه فساد أمر المسلمين ثم ان لم يحضر الامام أو السلطان أو القاضي فيه تعبت تقدم امام الحنفي وقول في شرح القسدرى وأما امام الحنفي فتقدمه على طريق الفضل وليس بواجب كتقديم السلطان ويان أن الحق إلى الاولياء ما قال فان صلى الولي لم يجز لاحد أن يصلي بعده وما قال أيضا فان صلى غير الولي

بدون السلطان في نسخة أعاد الولي فعلم من ذلك أن الحق إلى الاولياء حيث قال ليس لاحد بعدهم الاعادة بطريق العموم صاحبكم سلطانا كان أو غيره وانه تقدم لسلطان بعارض ولهذا قال ان حضر اه وعلى هذا فلو حضر السلطان وصلى الولي يعيد السلطان ولو لم يحضر السلطان وصلى الولي ليس لاحد الاعادة اه (قوله ولي الميت أولى بها الخ) وهو رواه عن أبي حنيفة وبه قال الشافعي اه كمال (قوله كالاستكاح الخ) يكون الولي ذمعا في غيره فيه اه فتح (قوله وجه الاول) أي وهو أول السلطان ومن بعده مقدم على الولي اه (قوله وهي فرض كفاهه الخ) قال كمال رحمه الله والاجماع على الافتراض وكونه على الكفاهه كاف وقيل في مسند الاول قوله تعالى وصل عليهم ان صلاتكم سكن لهم والجل على المفهوم الشرعي أولى ما أمكن وقد أمكن بحملها على صلاة الجنائز اه قوله في مسند الاول أي القرضية اه

(قوله وكذا تكفينه) أي بكل ما يعم شرط الصحة من الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكيمة واستقبال القبلة وستر العورتين والتباعد بشرط الصحة اه بدائع (قوله وطهارته) قال في القنواي التاتارخاني في فتاوى أهو سئل فاضحان عن طهارة مكان الميت هل يشترط لجواز الصلاة قال ان كان على الجنائزة لاشك أنه يجوز وان كان بغير جنازة لا روية لهذا ويغني أن يجوز لان طهارة مكان الميت ليس بشرط لانه ليس بمؤد وهكذا أجاب القاضي بدر الدين وسئل عن أنكر صلاة الجنائز هل يكفر قال نعم لانه أنكر الاجتماع اه ويشترط أيضا وضعه أمام المصلي فهذا القيد لا تجوز الصلاة على غائب ولا حاضر محمول على دابة وغيرها ولا موضوع بتمتع على المصلي اه كال قال في البدائع ولو أخطأ بالرا من ووضعه في موضع الرجلين وصالوا عليها جازت الصلاة لاستجماع شرائطها التامة الحاصلة بغير صفة الوضع وإذا لا يعم الجواز الا أنهم ان تعدوا ذلك فقد أساءوا لتغيرهم السنة المتوارثة اه (قوله فتجوز الصلاة على قبره للضرورة بالخ) بخلاف ما اذا لم يهل عليه التراب بعدها يخرج فيغسل اه فتح (قوله في المتن ثم امام الحنبي) (٣٣٩) قال في شرح الطحاوي فان لم يكن

صاحبكم والامر بالوجوب ولو كانت فرض عين لمصلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولان المقصود يحصل باقامة البعض فتكون فرض كفاية وكذا تكفينه فرض على الكفاية ولهذا يقدم على الدين الواجب عليه ويجب على من يجب عليه نفقته وكذا اغسله ودفنه فرض على الكفاية قال رحمه الله (وشرطها) أي شرط الصلاة عليه (اسلام الميت وطهارته) أما الاسلام فلقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا يعني المنافقين وهم الكفرة ولانهم اشفاعة للميتا اكرامه وطلب للعفوة والكافر لا تنفعه الشفاعة ولا يستحق الاكرام وأما الطهارة فلا أن الميت له حكم الامام من وجوه ولهذا يشترط وضعه امام القوم حتى لا تجوز الصلاة عليه لو وضعوه خلفهم والامام تشترط طهارته لجواز الصلاة وله حكم المؤتم أيضا لجلس لجواز الصلاة على المرأة والمصلي فيعطى له حكم الامام مادام انفسه بمكان وان لم يمكن بان دفن قبل الغسل ولم يمكن اخراجه الا بالنسب يعطى له حكم المؤتم فتجوز الصلاة على قبره للضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن تعاد الصلاة لفساد الاولى وقيل تنقلب الاولى صحيحة عند تحقق العجز فلا تعاد قال رحمه الله (ثم القاضي ان حضر ثم امام الحنبي) لانه اختاره حال حياته ورضى به فكذلك بعد وفاته وليس تقديمه بواجب وانما هو استحباب وفي جوامع الفقه امام المصنف جامع أولى من امام الحنبي قال رحمه الله (ثم الولي) لانه أقرب الناس اليه والولاية في الحقيقة كفاي غسله وتكفينه وانما يقدم السلطان عليه اذا حضر كيلا يكون ازدرائه لان الولاية اليه وترتيب الاولياء فيها كترتيبهم في التعصيب والانساح لكن اذا اجتمع أبو الميت وابنه كان الاب أولى لانه من رتبة على الابن وقيل هذا قول محمد وعندهما الابن أولى بناء على اختلافهم في ولاية الانساح والعصية أنه قول الكل والترقي بينهما أن الصلاة يعتبر فيها الفضيلة والاب أفضل ولهذا يقدم الاسن في الصلاة عند الاستواء بغيره والمكاتب أولى بالصلاة على عبده وأولاده ولومات العبد وله ولي حر فالولي أولى على الاسن وكذا المكاتب اذا مات ولم يترك وفامولوزك وفاماذيت الكتابة كان الولي أولى وكذا اذا كان المال خاضرا يؤمن عليه التوى وان لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الاجنبى قال رحمه الله (وله أن ياذن لعبيه) أي للولي أن ياذن لعبيه في الصلاة على الجنائزة لان التقدم حقه فيملك ابطاله بتقديم غيره أو ياذن الناس بالانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا الا بآذنه وفي الجامع الصغير لا بأس

امام الحنبي حاضرًا فالولاية بعد الاقرب فالاقرب من عصبائه وروى عن أبي يوسف انه قال لا ولاية لامام الحنبي وانما الولاية للأولياء ولكن ينبغي لأقرب أوليائه أن يقدم امام الحنبي وفي ظاهر الرواية هو أحق من الاولياء اه وامام الحنبي امام مسجد حارته اه ع قال الكحل وذو وصي أن يصلى عليه فلان فقي العيون أن الوصية باطلة وفي نوادر ابن رستم جازة ويؤمر فلان بالصلاة عليه قال الصدر الشهيدان فتوى على الاول اه (قوله لانه اختاره حال حياته) أي اختاره حال حياته ولهذا عين الميت أحدًا في حال حياته فهو أولى من القريب لرضائه اه بدائع (قوله وانما هو استحباب) قال الكحل وتعليل الكاتب يرشد اليه اه يعني بالتعليل قوله لا يرضى به في حال حياته اه

(قوله وترتيب الاولياء بالخ) قال الكمال رحمه الله ومولى العتاقة وابنه أولى من الزوج قال في البدائع ومولى الموالاة أحق من الاجنبى لانه الصق بالقرين بعد الموالاة ولومات وله اب وله أب فالولاية لابنه ولكنه يقدم الجد تعظيما لركد المكاتب اذا مات اباه أو عبده ومولاه حاضر فالولاية له لكنه يقدم مولاه احترامه اه (قوله بناء على اختلافهم في ولاية الانساح بالخ) فعند محمد أبو المعنوه أولى بالانساح من ابنه وعندهما الابن أولى اه (قوله عند الاستواء بغيره) كأي أخوين شقيقين أو لاب أسنهم أولى اه فتح قال الكمال رحمه الله ولو قدم الاسن أجنبيًا لدين له ذلك وللصغير منه لان الحق له لاسنواهم في الرتبة وانما تقدم الاسن بالسنة قال صلى الله عليه وسلم في حديث القسامة لتسليم أكبر كما وهذا يفيد أن الحق للابن عندهما الآن السنة أن يقدم هو أباه ويدل عليه قولهم سائر القرابات أولى من الزوج ان لم يكن لهم اب فان كان فالزوج أولى منهم لان الحق للابن وهو يقدم أمه ولا يبعد أن يقال ان تقدمه على نفسه واجب بالسنة ولو كان أحدهما شقيقا والآخر لا يجوز تقديم الشقيق الاجنبى اه (قوله وله أن ياذن لغيره بالخ) أي للولي أن ياذن لغيره وإذا أن لغيره أب يسلي فصلى لا يجوز للولي الاعادة اه جوهره في باب التيمم (قوله أو ياذن للناس بالانصراف بالخ) أي إلى حالهم لئلا يشكوا حضور الدفن ولهم

موانع وهذا لان انصرف اهلهم بعد الصلاة من غير استئذان مكر وموباة الكافي ان فرغوا فليعلم ان يشوا خلف الجنائز الى ان يفتوا الى القبر ولا يرجع احد بلا اذن عالم ياذن لهم فليعلم ان لا ينصرف الا من حضر الدفن وعلى هذا فالاولى هو الاذن وان ذكره بلفظ لا بأس فانه لم يطرده من وجه اه اى ركون ترك مدخوله اولى عرف في مواضع اه كمال رحمه الله (قوله ليقضوا حقهم الخ) وليستفيع الميت بكثرتهم ففي صحيح مسلم وسنن الترمذى والنسائى عن عائشة رضى الله عنها صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت تصلى عليه امة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون فيه الا شفعوا فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه في الارزقة والاسواق لانه نبي اهل الجاهلية والاصح انه لا يكره بعد ان لم يكن مع توبه بذكره وتخصيم بل ان يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان لان فيه تكثير الجماعة من المسلمين اه كمال رحمه الله (قوله اعاد اولى) قال الكمال كمال رحمه الله اذا كان العبر غير مقدم على اولى فان كان من له التقدم عليه كالقاضى وقاضيه لم يعد اه وقد عرفت في الهامة وغيرها الى فتاوى الولاى الحى والفتاوى الظهيرية والتجديد من رجل صلى على جنازة والولى حلقه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا بعد لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصلى سلطانا او الامام الاعظم في البلدة او القاضى او والى على البلدة او امام الحى ليس له ان يعيد لان هؤلاء هم الاولى منه وان كان غيرهم بله الاعادة قال في الدرر وكذا الوصل امام المسجد الجامع لا بعد كذا في فتاوى العتبات اه ولو كان الاقرب غائبا كان نفوت الصلاة في حضوره بطلت ولايته وتحول الى الابعده ولو قدم الغائب غيره بكتابة فان الابعده ان يمنعه وله ان يتقدم بنفسه او (٣٤٠) يتقدم من شاء لان ولاية الاقرب قد سقطت لما ان في التوقف على حضوره

ضررا بالميت والولاية تسقط ضررا بالمولى عليه والمرضى في المصر منزلة الصحيح يقدم من شاء وليس له بعده نعه لان ولايته فاقعة لا ترى ان له ان يتقدم مع مرضه فكان له حق التقديم ولاحق لنفسه او الصغار والمجانين في التقديم اه بدائع وفيها وسائر القرايات اولى من لزوج وكذا مولى العاقبة وان المولى ومولى الموالا قتل ذكرنا ان السبب قد انقطع فيما بينهما اه (قوله بعد ما صلى اولى الخ) اى سواء كان المولى اماما فله او قدم

بالاذان في صلاة الجنائز ومعناه ما ذكرنا من الوجهين وهذا يشير الى ان الاولى ان لا يؤذن وفي بعض نسخه لا بأس بالاذان اى الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا بقضوا حقهم في الصلاة عليه وتشيعه لاسيما اذا كانت الجنائز بتماركة بهم او كره بعضهم ان ينادى عليه في الارزقة والاسواق لانه نبي اهل الجاهلية وهو مكره والاصح انه لا يكره لان فيه تكثير الجماعة من المسلمين عليه والمستغفرين له وتخير بعض الناس على الطهارة والاعتبار به والاصح هداد وليس ذلك نبي الجاهلية واعما كانوا يبعثون الى القبائل ينعون مع فحيح وبكاء وعويل وتعتيد وهو مكر وموباة جماع قال رحمه الله (فان صلى غير اولى والسلطان اعاد اولى) لما ذكرنا ان الحق له قال رحمه الله (ولم يصل غيره بعده) اى بعد ما صلى اولى وكذا بعد امام الحى وبعد كل من يتقدم على اولى وقال الشافعى يجوز لمن لم يصل ان يصل بعده لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعد ما صلى عليه اهل اوله ولما ان القرض قد تاذى بالاولى والتنفل بها غير مشروع ولهذا لا يصل عليه من صلى عليه مرة وترك الناس الصلاة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كما وضع لان اجساد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا ياكلها التراب وانما صلى النبي عليه بعد ما صلى عليه لانه هو اولى لقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم قال رحمه الله (فان دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم يتفسخ) اقامة الواجب بقدر الامكان والمعتبر في ذلك اكبر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص قال رحمه الله (وهي اى صلاة الجنائز) (اربع تكبيرات بثناء بعد الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية

غيره فافتدى به اوقية غيره بغير اذنه فافتدى به اه (قوله ولما ان القرض الخ) قال الكمال رحمه الله والتعليل ودعاء المذكور وهو ان القرض تاذى والتنفل بها غير مشروع يستلزم منع اولى ايضا من الاعادة انا صلى من اولى منه اذ القرض وهو قضاء حق الميت تاذى به فلا بد من استئذان من له الحق من منع التنفل واعاد ان عدم المشروعية في حق من لاحقه امان له الحق فتبقى المشروعية ليست وفي حق اه (قوله صلى على قبره) هذا اذا اهيل التراب سواء كان غسل او لا لا صار مسلما لاله تعالى وخرج عن ايدينا اهلا يتعرض له بعد بخلاف ما اذا لم يهل فانه يخرج ويصل عليه وقد مناه اذا دفن بعد الصلاة قبيل العسل ان اهلوا عليه لا يخرج وهل يصل على قبره قبل له والكفرخ نعم وهو الاستفسار لان الاولى لم يعتد بها اترك الشرط مع الامكان والا نزال الامكان فسقطت فرضية العسل انها صلاة من وجه وعام من وجه فبالنظر الى الاول لا تجوز بلا طهارة اوصلا والى الثاني تجوز بلا حجر فقلما يجوز بدوها حالة العجز لا القدرة على السهين قاله الكمال رحمه الله (قوله في المس ما لم يتفسخ) لان بعد التفسخ يتشقق البدن ويتفرق والصلاة مشروعة على البدن (قوله على الصحيح) احترازا على روى عن ابي حنيفة انه صلى الى ثلاثة ايام اه كمال (قوله والمكان) اذ من ما يسرع بالابلاء ومنه لاحق لو كان في رايهم انه تفرقت اجراؤه قبل الثلاث لا يصلون الى الثلاث اه فتح (قوله اربع تكبيرات بثناء الخ) عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول سبحانه الله وجهه ذلك الخ قالوا لا يقرأ الا فاتحة الان يقرأها ثنية الثناء لم تثبت القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي موطن ما لم ينع ان ابي كان لا يقرأ الصلاة على الجنائز اه فتح (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) اى كما يصل في التشهد

وهو الأولى اه فتح (قوله) البدء بالثناء ثم بالصلاة سنة الطهارة يفيد أن تركه غير مفسد لا يكون ركناً قاله الكمال اه (قوله) وليس فيها دعاء مؤقت قال الكمال وليس فيها دعاء مؤقت سوى أنه بأمر من الأئمة وان دعاء بالتورع أحسنه وأبلغه وفي الأخيرة ولا يجهز في صلاة الجنائز بثنى من الحمد والثناء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ذكر والاختفاء في الذكراً أولى وعند أبي يوسف لا يجهزون كل الجهر ولا يسرون كل السر اه أبو البقاء (قوله) وينتظر تسليم الإمام في الأصح وفي أخرى يسلم كما يكبر الخامسة والظاهر أن البقاء في حومة الصلاة بعد فراغها ليس بخطأ مطلقاً إنما الخطأ في المتابعة في الخامسة وفي بعض المواضع لا يتابعه في الزائد على الأربعة إذا سمع من الإمام ما إذا لم يسمع الأمن المبلغ في متابعه وهذا تفصيل حسن وهو قياس ما ذكره في تكبيرات العبد كما قدمناه قاله الكمال رحمه الله اه قوله وفي أخرى أخر رواه أخرى اه وقوله وفي بعض المواضع أي كروضة الزبد وسبق اه (قوله) وقال أبو يوسف يكبر الخ قال في المصنف إذا حضر الرجل وقد كبر الإمام في صلاة الجنائز للافتتاح عند أبي يوسف يكبر حين حضر للافتتاح ثم يتابع الإمام في الثانية ولم يصير مسبوقاً بشئ ولو جاء بعدما كبر الإمام الثانية فإنه يكبر للافتتاح ولا يكبر للثانية ثم يتابعه في الثالثة والرابعة ثم يأتي بالثالثة الثانية بعد سلام الإمام قبل أن ترفع الجنائز وعندهما إذا جاء الرجل بعدما كبر الإمام (٣٤١) للافتتاح لا يكبر هو بل يكث حتى يكبر الثانية فيكبر معه الثانية

ويعاد بعد الثالثة وتسليمتين بعد الرابعة لما روي أنه عليه الصلاة والسلام صلى على النخاشي فكبر أربع تكبيرات وثبت عليها حتى توفي فسمعت ما قبلها والثناء ثم الصلاة سنة الدعاء لأنه أرجو للقبول ويدعو لبيت ولنفسه ولأبويه ولجماعة المسلمين وليس فيه دعاء مؤقت لأنه يذهب برفقة القلب ولم يذكر المصنف بعد الرابعة سوى التسليمتين وهو ظاهر المذهب وروي عن بعضهم أنه يقول بعد الرابعة قبل التسليم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنعنا عذاب النار وينوي بالتسليمتين كما وصفناه في صفة الصلاة وينوي الميت كما ينوي الإمام ويخافت في الكل إلا في التكبير ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بل اختاروا الرفع في كل تكبير لأن ابن عمر كان يرفع يديه في كل تكبير وبه قال الشافعي ولما ماروا ما إذا قطعي عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبير ثم لا يعود رواه عن ابن عمر مصطربة فانه روي عنه وعن علي أنه ما قال إلا أربع الأعمد تكبيراً للافتتاح ولئن صحت فلا تعارض فعل النبي عليه الصلاة والسلام قال رحمه الله (فلو كبر الإمام) (الأجسام ينبغي) لأنه منسوخ عما رويناه وينتظر تسليم الإمام في الأصح قال رحمه الله (ولا يستغفر لصي) لأنه لا ذنب له (ولا الجنون) لأنه مثله (ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا أجرًا وخرأ واجعله لنا شاة مامشفعا) قال رحمه الله (وينتظر المسبوق ليكبر معه لا من كان حاضراً في حالة الصلوة) أي ينتظر المسبوق تكبير الإمام حتى يكبر معه ولا يثبت نظر الذي كان حاضراً وقت الصلوة وصورة إذا أتى رجلاً والإمام في الصلاة لا يكبر إلا حتى يكبر الإمام فيكبر معه ولو كان حاضراً وقت الصلوة يكبر ولا ينتظر تكبير الإمام وهذا عند أبي حنيفة وعنده في المسبوق وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر لأن الأولى للافتتاح والمسبوق يأتي به فصار كمن كان حاضراً وقت الصلوة والإمام ولهما أن كل تكبير فائتة مقام ركعة والمسبوق لا يندى بها فإنه قبل تسليم الإمام أذهو ومنسوخ بخلاف من كان حاضراً في حالة الصلوة لأنه بمنزلة للدرك فلا يمكنه أن يدخل معه بما سبق به قبل أن ترفع

ودعا بعد الثالثة وتسليمتين بعد الرابعة لما روي أنه عليه الصلاة والسلام صلى على النخاشي فكبر أربع تكبيرات وثبت عليها حتى توفي فسمعت ما قبلها والثناء ثم الصلاة سنة الدعاء لأنه أرجو للقبول ويدعو لبيت ولنفسه ولأبويه ولجماعة المسلمين وليس فيه دعاء مؤقت لأنه يذهب برفقة القلب ولم يذكر المصنف بعد الرابعة سوى التسليمتين وهو ظاهر المذهب وروي عن بعضهم أنه يقول بعد الرابعة قبل التسليم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنعنا عذاب النار وينوي بالتسليمتين كما وصفناه في صفة الصلاة وينوي الميت كما ينوي الإمام ويخافت في الكل إلا في التكبير ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بل اختاروا الرفع في كل تكبير لأن ابن عمر كان يرفع يديه في كل تكبير وبه قال الشافعي ولما ماروا ما إذا قطعي عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبير ثم لا يعود رواه عن ابن عمر مصطربة فانه روي عنه وعن علي أنه ما قال إلا أربع الأعمد تكبيراً للافتتاح ولئن صحت فلا تعارض فعل النبي عليه الصلاة والسلام قال رحمه الله (فلو كبر الإمام) (الأجسام ينبغي) لأنه منسوخ عما رويناه وينتظر تسليم الإمام في الأصح قال رحمه الله (ولا يستغفر لصي) لأنه لا ذنب له (ولا الجنون) لأنه مثله (ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا أجرًا وخرأ واجعله لنا شاة مامشفعا) قال رحمه الله (وينتظر المسبوق ليكبر معه لا من كان حاضراً في حالة الصلوة) أي ينتظر المسبوق تكبير الإمام حتى يكبر معه ولا يثبت نظر الذي كان حاضراً وقت الصلوة وصورة إذا أتى رجلاً والإمام في الصلاة لا يكبر إلا حتى يكبر الإمام فيكبر معه ولو كان حاضراً وقت الصلوة يكبر ولا ينتظر تكبير الإمام وهذا عند أبي حنيفة وعنده في المسبوق وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر لأن الأولى للافتتاح والمسبوق يأتي به فصار كمن كان حاضراً وقت الصلوة والإمام ولهما أن كل تكبير فائتة مقام ركعة والمسبوق لا يندى بها فإنه قبل تسليم الإمام أذهو ومنسوخ بخلاف من كان حاضراً في حالة الصلوة لأنه بمنزلة للدرك فلا يمكنه أن يدخل معه بما سبق به قبل أن ترفع

(٣١ - زيلعي أول) الجنائز وهي ثلاث تكبيرات ولو جاء بعدما كبر الإمام الرابعة قبل أن يسلم فقد فاته صلاة الجنائز وعند أبي يوسف يكبر حين حضر وإذا جاء بعدما كبر الإمام أربع تكبيرات الأربع يكبرها إذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات وهل يأتي بالأذكار المشروعة بين التكبيرتين ذكر الحسن في المردأه أن كان يأمي رفع الجنائز فانه يأتي بالأذكار المشروعة والأقلاوذ كرفي النوازل المسئلة مطلقة من غير تفصيل فقال من فاته بعض التكبيرات على الجنائز أتى بها متتابعة بلا دعاء مادامت الجنائز على الأرض فإذا وضعت الجنائز على الأكاف أو رفعت بالأيدي ولم توضع على الأكاف لا يأتي بالتكبيرات كذا في الخلاصة والمفتي اه وفي الحقائق فان سبق بأربع تكبيرات لا يصير مدركالصلاة عندهما وعند أبي يوسف مدركالصلاة لا يكبر تكبيرة الافتتاح فإذا سلم الإمام يكبر ثلاث تكبيرات بلا أذكار قبل رفع الجنائز قالوا وعليه الفتوى اه (قوله) ولهما أن كل تكبير الخ لقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم أربع كأربع الظهر ولما أوترت تكبيرة واحداً منها فسدت صلاته كما أوترت ركعة من الظهر اه فتح ولأنه لو لم ينتظر تكبير الإمام لكان قاضياً لما فاته قبل أداء ما أدركه مع الإمام اه (قوله) اه (قوله) اه (قوله) اه في مسند الإمام أحمد والطبراني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سبق الرجل ببعض صلاته سألهم فأومروا إليه بالذي سبق فيبدأ فيقضي ما سبق ثم يدخل مع القوم فيجاءعون والقوم قعود في صلاتهم

فقد لم يفرغ قام فقصي ما كان سبق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلتم معاذ فافندوا بها اذا جاء أحدكم وقد سبق بشي من الصلاة فليصل مع الامام بصلاته فان افرغ الامام فليقص ما سبق به ويتقدم ان في سماع ابن ابي ليلى من معاذ تنظر في باب الاذان ورواه الطبراني عن ابي امامة قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال بجماعة عاذوا القوم فعود فساق الخديث وضعف سند ورواه عبد الرزاق كذلك ورواه الشافعي عن عطاء بن ابي رباح كان الرجل اذا جاء وقد صلى الرجل شيئا من صلاته فساقه الا انه جعل الداخل ابن مسعود فقال صلى الله عليه وسلم ان ابن مسعود من لكم سنة فاتبعوها وهذا من رسلان ولا يضر ولو لم يكن منسوخا كفي الاتفاق على ان لا يقضى ما سبق به قبل الادامع الامام قال في الكافي الا ان ابا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترجم فيها اول اخست برفع اليدين اه فتح (قوله وقد فاتته الصلاة) لانه لا وجه الى ان يكبر وحده لمقلنا اه (قوله ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة) ولو جاء بعد الاولى يكبر بعد سلام الامام عندهما خلافا له على انه لا يكبر عندهما حتى يكبر الامام معصوم فيزمن من انتظاره صبره مسبوقا بتكبيرة فيكبرها بعده وعند ابي يوسف لا ينتظره بل يكبر كما لو حضر ولو كبر كما حضر ولم ينتظر لا تفسد عندهما لكن ما اذا (٣٤٣) غير معتبر قاله الكمال رحمه الله اه (قوله فاذا لم يجب السجود لا يجب

مقارنا له الا يصريح ولو جاء بعدما كبر الامام الرابعة لا بد من فعل معه وقد فاتته الصلاة وفي قول ابي يوسف بدخول اعتبارا بما لو كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة وقد بينا الفرق لهما وعن محمد انه يكبر هنا لانه لو انتظر الامام فاتته الصلاة بخلاف ما لو حضر قبل الرابعة ثم المسبوق يقضى ما فاتته نسقا بعبد دعاء لانه لو قضا دعاء ترتفع الجنابة فيبطل الصلاة لانها لا تجوز بلا حضور ميت ولو رفعت قطع التكبير اذا وضعت على الاعناق وعن محمد ان كانت الى الارض اقرب يا في التكبير وقيل لا يقطع حتى يتباعد قال رحمه الله (ويقوم من الرجل والمرأة بمذاهب المصدر) لما روي احمد ان ابا غالب قال صليت خلف انس على جنازة فقام حيال صدره ولان الصدر على الايمان ومعدن الحكمة والعلم وهو بعد من العورة الغليظة فيكون القيام عنده اشارة الى ان الشفاعة وقعت لاجل ايمانه وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يقوم من الرجل بمذاهب صدره ومن المرأة بمذاهب اوسطها لان انس فعل كذلك وقال هو السنة وعن سمرة بن جندب انه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام ووسطها قال الوسط هو الصدر فان فوقه يديه ورأسه وتحتة بطنه ورجليه واختلفت الرواية عن انس على ما تقدم وروى عنه ايضا انه وقف عند منكبها فانظروا ان الاختلاف من الرواية لان الحال في مثله قد يشبه لتقارب الموضوعين لاسيما اذا كان الناظر اليه بعيدا قال رحمه الله (ولم يصلوا ركبانا) يعني مع القدرة على النزول وكذا لم يصلوا قاعد من مع القدرة على القيام والقياس انه يجوز له دعاء ولهذا لم يقرأ فيها ولان القيام يجب وسبيله الى السجود فاذا لم يجب السجود لم يجب القيام كما قلنا في المريض اذا قعد على القيام دون السجود لا يجب عليه القيام وجه الاستحسان انها مسلاة من وجهه لو حود التحريم والتحليل ولهذا يشترط لها ما يشترط للصلاة من الطهارة واستقبال القبلة وسر العورة فلا يجوز تركه احتياطا وكذا لا يجوز على ميت وهو على الذابة او على ابدى الناس على المختار قال رحمه الله (ولا في مسجد) أي في مسجد جماعة وهو مكروه كراهية التحريم في رواية وكراهية التنزيه في أخرى أما الذي بنى لاجل صلاة

القيام كما قلنا الخ في البدائع ولان المقصود منها الدعاء لئلا يهول ولا يختلف والاركان فيها التكبيرات ويمكن تحصيلها حالة الركوب كما يمكن تحصيلها حالة القيام وجه الاستحسان ان الشرع ما ورد في الاقي حالة القيام فيراعى فيها ما ورد به النص وبهذا لا يجوز انبات الخلط في شرائطها فكذا في الرك بل أولى لان الركن اهم من الشرط ولان الاداء قعودا وركبانا يؤدي الى الاستحفاف بالميت وهذا الصلاة لتعظيمه ولهذا تسقط في حق من تجب اهاتته كالباغي والكافر وقطاع الطريق فلا يجوز اداء

ما شرع للتعظيم على وجه يؤدي الى الاستحفاف لانه يؤدي الى ان يعود على موضوعه بالقص ولو كان ولي الميت الجنازة من يضاف الى قاعد او صلى الناس خلفه قياما أجزأهم خلافا للمحدثاء على اقتداء القائم بالقاعد اه (قوله ولهذا يشترط لها ما يشترط للصلاة الخ) ولو فسدت صلاة الامام من وجهه من الوجه لكونه غير طاهر او حصل قيامه على نجاسة أو كان على نوبه نجاسة أو بدنه أكثر من قدر الدرهم أو ما أشبه ذلك مما وجب فساد الصلاة فسدت صلاته وصلاة القوم وعليهم ان يعيدوا الصلاة وأما اذا فسدت صلاة الامام وفسدت صلاة القوم بوجه من الوجوه لا تعاد الصلاة عليه اه طحاوي ه فرع لو كان ولي الميت مريضا لا يستطيع القيام فصل عليه قاعدا والناس خلفه قيام أجزأهم جميعا عندهما استحسانا وقال محمد لا يجوز للقوم ويجوز للامام وهو القياس وليس لهم ان يعيدوا الصلاة عليه في قول محمد لا يحكم بجواز صلاة الامام عليه اه طحاوي (قوله وهو مكروه كراهية التحريم) قال الكمال رحمه الله ويطهر لي أن الأولى كونها تنزيهية فادخلت ليس هو نهيها غير مصروف ولا قرب الفعل بوعيد بظني بل سلب الاجر وسلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحفاظ المقاب لجواز الاباحة وقدية قال ان الصلاة بنفسها سبب موضوع الثواب فلو كان لا يكون الا باعتبار ما يقترب بهما من ثم يقام ذلك الثواب وفيه نظر لا يخفى اه وفي المحيط واختلف في الموضوع الذي اتخذ للصلاة الجنابة هل يحكم المسجد فالمعصم

أنه ليس بمسجد لأنه أصل الصلاة حقيقة لأن صلاة الجنازة ليست بصلاة حقيقة وهذا يجوز إدخال الميت فيه وجعل من ماله ما يشاء
لم يكن مسجداً توسعة الأمر عليهم واختلفوا أيضاً في معنى العيد أنه هل هو مسجد والجميع أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وإن انفصلت
الصقوف لأنه أصل الصلاة حقيقة اهـ (قوله وقال الشافعي لأبأس الخ) وهكذا روى عن أبي يوسف كذا في المخططات وذكري الأسرار
لا يصلي على الجنازة بالمسجد إلا عن عذر خلافاً للشافعي لأنه لا يؤمن من تلويث المسجد ولأن المساجد بنيت لأداء المكتوبات فلا يقيم
غيرها فيها قصد الإيثار وفيما إذا كان الميت خارج المسجد عند بعض مشايخنا يجوز للحنفي الأزل وعند البعض لا يجوز للمعتزلي الثاني
اهـ (قوله وأولان المسجد بنى لأداء المكتوبات الخ) في الخلاصة مكره وسواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد
والقوم في المسجد أو كان الإمام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقون في (٣٤٣) المسجد أو الميت في المسجد والإمام
والقوم خارج المسجد هكذا

في الفتاوى الصغرى قال
هو المختار خلافاً لما أورده
السني رحمه الله اهـ وهذا
الاطلاق في الكراهية بناء
على أن المسجد إنما بنى
لصلاة المكتوبة وتوابعها
من التوافل والذكر
وتدريس العلم وقيل
لا يكره ما إذا كان الميت خارج
المسجد وهو بناء على أن
الكراهية لاحتمال تلويث
المسجد والأول هو الأقوى
لاطلاق الحديث الذي
يستدل به المصنف اهـ
كأن رحمه الله (قوله وإن لم
يستعمل الخ) قال في الهداية
وإن لم يستعمل أدرج في خروقة
لكرامة بنى آدم ولم يصلي
عليه لم يروى ويغسل في
غير الطاهر من الرواية لأنه
نفس من وجه وهو المختار
اهـ وقوله لما روي أن قال
الكحل ولولم يثبت كفى في
نفسه كونه نفساً من وجه
جزأ من الحي من وجهه فعلى
الأول يغسل ويصلي عليه

الجنازة فلا يكره فيه وجه الكراهية قوله عليه الصلاة والسلام من صلى على ميت في مسجد فلا شيء له
وقال الشافعي لأبأس ما إذا لم يخف تلويثه لأن جنازة سعد بن أبي وقاص صلى عليها أرواح النبي صلى الله
عليه وسلم في المسجد ثم قالت عائشة رضي الله عنها هل عاب الناس علينا ما فعلنا فقيل لها نعم فقالت
ما أسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء إلا في المسجد ولما روي بنا
ولأننا أمرنا أن نجيب المساجد الصناديق والنجاة فالتأويل بذلك لو لم يكن وحديث عائشة دليل لنا
لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار قد طأوا عليهم فلو لم يكن
الكراهية معروفة بينهم لما عابوا عليهم وقولها هل عاب الناس علينا دليل على أن عاداتهم لم تغير بذلك ولولا
الكراهية بطرت وقال شمس الأئمة تأويل حديث ابن أبي عمير عليه الصلاة والسلام كان معتكفاً في
ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج من المسجد فأمر بالجنازة فوضعت خارج المسجد فصلى عليها في المسجد لعذر
فلم ذلك أصحابه ونحى عنها وهذا دليل على أن الميت إذا وضع خارج المسجد لعذر والقوم كلهم في المسجد
أو الإمام وبعض القوم خارج المسجد والباقيون في المسجد لا يكره ولو كان من غير عذر اختلف المشايخ
فيه بناء على اختلافهم أن الكراهية لأجل التلويث أو لأن المسجد بنى لأداء المكتوبات لا للصلاة الجنازة
قال رحمه الله (ومن استعمل صلى عليه) والاستعمال أن يكون منه ما يدل على حياته من رفع صوت أو حركة
عضو وحكه أن يغسل ويسمي ويصلي عليه ويرث ويورث لقوله عليه الصلاة والسلام إذا استعمل السقط
صلى عليه وورث والمعتبر في ذلك خروج الأثر جيا حتى لو خرج أكرأوا وهو يضره صلى عليه وإن خرج
الأقل لا يصلي عليه قال رحمه الله (والألا) أي وإن لم يستعمل لا يصلي عليه الحاقاً به بل يجرى له هذا الميراث
واختلفوا في غسله وتسميته فذكر الكرخي عن محمد أنه لم يغسل ولم يسم وذكر الطحاوي عن أبي يوسف
أنه يغسل ويسمي قال رحمه الله (كصبى سبي مع أحد أبويه) أي كالأبى على صبى سبي مع أحد أبويه
ومعناه أن المولود إذا لم يستعمل لا يصلي عليه كالأبى على الصبي المسمى مع أحد أبويه لأنه إذا سبي مع
أحدهما صار تبعاً له لقوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة فأولاهم فوداه
الحديث قال رحمه الله (الأن يستلم أحدهما) لأنه يتبع خيرهما فيأبى على الله تعالى قال رحمه الله
(أو هو) أي أو يستلم هو يعني الصبي لأن إسلامه صحيح إذا كان مستنداً عندنا استخفافاً على ما يأتي في
السيران شاء الله تعالى قال رحمه الله (أو لم يسب أحدهما معه) أي إذا لم يسب مع الصبي أحد أبويه
فحينئذ يصلي عليه تبعاً للسبي أو للدار وهذا لأن تبعية الأبوين تنقطع باختلاف الدار فيحكم بإسلامه
واختلفت عباراتهم في تقديم تبعية الدار أو السبي بعد الأبوين فقال في العاية تبعية على مراتب أقواها
تبعية الأبوين ثم الدار ثم السيد وكذا صاحب الهداية ترتيب تبعية الدار على تبعية الأبوين وذكري في شرح

وعلى اعتبار الثاني لا فاعلم الشبهين فلهذا يغسل عملاً بالأول ولا يصلي عليه عملاً بالثاني ووجه خلاف ظاهر الرواية واختلافوا في غسل
السقط الذي لم تتم خلقه واختار أنه يغسل ويلبس في خروقة اهـ كذا في المبسوط والخط وقيل لا يغسل بل يلبس في خروقة ويدفن وبه
قال الشافعي ثم في المتأوى الظهيرة ويحشر هذا السقط وعن أبي حفص الكبير إذا نضح فيه الروح يحشره والأقلا والذي يقتضيه
مذهب علمائنا أنه يحشر إذا استبان بعض خلقه وهو قول الشعبي وابن سيرين كذا في معراج الدراية اهـ (قوله أو السابي بعنا الأبوين الخ)
وهائذ الخلاف يظهر فيما لو مات في دار الحرب بعد ما وقع في يد مسلم ينسب عليه أولاً اهـ بأكبر (قوله تبعية الأبوين الخ) أو أحدهما أي في
أحكام الدنيا لا في العقب فلا يحكم بأن أطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل يكونون خدمة أهل الجنة وقيل إن كانوا أو أباؤهم أخذوا

التفصيل وتوقف فهم
أبو حنيفة رحمه الله اه فتح
(قوله ثم تبعية اليد الخ) وفي
الحيط عند عدم أحد الابوين
يكون تبعا لصاحب اليد
وعند عدم صاحب اليد
يكون تبعا للدار ولعله
أولى فان من وقع في سهمه
صبي من العتمة في دار
الحرب بقتل يصلى عليه
ويجعل مسلما تبعا لصاحب
اليده اه كمال (قوله ويغسل
ولي مسلم الكافر الخ) أطلق
الولي يعني قريب فيشمل
ذوي الارحام كالاخوت
والخال وانحالة ثم جواب
المسئلة مفيد بما اذا لم يكن
له قريب كافر فان كان على
نفسه وبينهم ويتبع الجنادة
من بعيد ههنا اذا لم يكن
كفره والعياذ بالله بار تداه
فال كان يحفره حفيرة ويلقى
فيها كالكلب ولا يدفع الى
من انتقل الى دينهم صرح
بذلك في غسر موضع اه
(قوله ويؤخذ سريره
بقوائمه الاربع الخ) وفي
الذهاب بالجنادة يقدم
الرأس فاذا انتهوا للمصلى فانه
يوضع عرضا رأسه على عين
القبلة وتورج لاه على يسار
القبلة ثم يصلى عليه اه
طحاوى (قوله ويجعل به
بلاخيب) أى ولو مشوا به
الخيب كره لانه اردوا بالبيت
اه فتح (قوله ومسى قدامها
الخ) قال لكمال رحمه الله
والافضل للشمع الجنادة

الزيادات في كتاب السير الذين ثبت بالتبعية وأقوى التبعية تبعية الأبو بن لانهم حاسبوا لوجوده ثم تبعية
البدلان الصغير الذي لا يعبر بمثله المتاع في يده وعند عدم البدلتين تبعية الدار لانه قبل وجوده لا ترى
أن اللقيط الموجود في دار الاسلام مسلم قال العبد الضعيف عصمه الله تعالى قد اختلفت الرواية في
اللقيط أيضا قيل يعتبر المكان وقيل الواحد وقيل الانفع على ما يأتي في كتاب اللقيط ان شاء الله تعالى
قال رحمه الله (وبعض من ولى مسلم الكافر ويكفنه ويدفنه) لما روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام
أنه لما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقل عليه الصلاة والسلام
ذهب فاعمله وكفنه وواراه الحديث لكن يغسل يغسل الثوب النجس من غير وضوء ولا يداه قبل الميا من
ويلف في خرقة ويحضره حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والحدو يلقي ولا يوضع ولومات مسلم وله أب
كافر هل يمكن أن يجهره قال في القاية ينبغي أن لا يمكن من ذلك وذكر في شرح القدرى اذا مات مسلم
ولم يوجد رجل يغسله قال تعلم النساء الكافر فيغسله فعلى هذا ينبغي أن يمكن قال رحمه الله (ويؤخذ
سيرة بقائه الأربع) يعني وقت الجسل وقال الشافعي رحمه الله يصح لها رجلان يضع السابق على أصل
عقه والثاني على أعلى صدره لان جنازة سعد بن معاذ حلت كذلك ولنا قول ابن مسعود رضي الله عنه اذا
تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بقوائم السرى الأربع ثم ليطوق بعداً وليندأ أى فاعلم من السنة ولان فيه
تخفيف على الخادمين وصيانة عن السقوط والانقلاب وزيادة الاكرام لئلا يمتدحوا به وتكثير الجماعة
وهو أبعد من تشبهه بعمل المتاع ولهذا يكره على الظهر والداية ومارواه ضعفه البيهقي وغيره قال رحمه
الله (ويجوز له بلا خيب) أى يسرع بالمشي وقت المشي بلا خيب وحده أن يسرع به بحيث لا يضطرب
المشي على الجنازة لحديث ابن عمر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال أسرعو بالجنازة فان كانت
صالحاً فترتموها الى الخيول وان كانت غير ذلك فترضعونها عن أعناقكم وعن أبي موسى قال مرت برسول
الله صلى الله عليه وسلم جنازة فمخض مخض الرق فقال عليكم بالقصد وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال
سألت أبا عبد الله عليه الصلاة والسلام عن المشي بالجنازة فقال ما دون الحبيب والمستحب أن يسرع بتجهيزه
كله قال رحمه الله (وجالس قبل وضعها) أى بلا جلوس قبل وضع الجنازة وقال الشافعي لا بأس بالجلوس
قبل وضعها ولما قوله عليه الصلاة والسلام من تبع الجنازة فلا يجلس حتى يوضع ولا يفتق الحاجب
الى التعاون والقيام أمكر فيه ولا يمشي حضروا اكرامه وفي الجلوس قبل الوضع ازدياد به هذا في حق كل
من يمشي مع الجنازة وأما القاعد على الطريق اذا مرت به أو القاعد على القبر فلا يقوم لها وقال بعض
الشافعية يستحب أن يقوم لها لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم الجنازة فتقوموا لها حتى تخلفكم
أو توضع ولما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في
الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس فصار ما روي من نسخا قال رحمه الله (ومشى قدامها) أى بلا
مشي قدام الجنازة لان المشي خلفها أفصل عندنا وقال الشافعي المشي قدامها أفصل لقول ابن عمر كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين يديه أو أبوبكر وعمر ولا يمشي خلفها الشفيع يتقدم في العادة ولنا
حديث البراء بن عازب أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتابع الجنازة وعن أبي هريرة رضي الله
عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حق المسلم على المسلم خمس وعثمتها اتباع الجنازة
وعنه أنه عليه الصلاة والسلام قال من اتبع جنازة مسلم ايماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها
ويفرغ من دفنها فهو يرجع من الاجر بقيراطين الحديث والاتباع لا يقع الاعلى التالى وكان على رضي الله
عنه يمشي خلفها وقال ان فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل الصلاة المكتوبة على السائلة
وان أبابكر وعمر كانا يعلمان ذلك لكنهما سمعا ان يسهلا على الناس وعن ابن عمر مثله وروى ان ابن عمر
مشى خلف الجنازة فسأله فاعف كيف المشي في الجنازة فخلعها أم أمامها فقال أما ترى أمشى خلفها
وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبابكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة وبهذا

رفع الصوت بالذكروا القراءة وبذكر في نفسه اه وعلى مشي الجنائز الصمت ويكر لهم رفع الصوت بالذكروا القراءان فان من سئد
 المرسلين الصلوات في الغلاهل الكتاب اه طحاوي (قوله وضع مقلمها الخ) قال الكمال رحمه الله عند قوله في الهداية وكيفية الحل أن
 تضع مقدم الجنائز على يمينك هو حكاية خطاب أبي خنيفة لابي يوسف والمراد (٣٤٥) بتقديم الجنائز يمينها وعن الجنائز

بمعنى الميت هو سائر السرى
 لان الميت مستلق على
 ظهره فالصالح ان تضع
 سائر السرى المقدم على
 يمينك ثم يساره المؤخر ثم
 يمينه المقدم على يسارك ثم
 يمينه المؤخر لان في هذا
 ايتار التيامن اه (قوله
 وان كانت الارض رخوة)
 أى يضاف أن ينهل المجد
 اه فتح (قوله فسلاماً
 بالشق الخ) بل ذكر أن
 بعض ارضين من الرمال
 يسكن بعض ارض عراب
 لا يصدق فيها الشق أيضاً
 بل يوضع الميت ويهل عليه
 هـ فاه يسكن (قوله
 ويدخل من قبل القبلة)
 أى وذلك أن توضع الجنائز
 في جانب القبلة من القبر
 ويجعل الميت منه فبوضع
 في التحديقون الاخذ
 مستقل القبلة لا الاخذ
 اه فتح (قوله ثم يسلك)
 قال لا تقضى والسل اخرج
 الشئ من الشئ بجذب
 وأريد هنا اخرج الميت من
 الجنائز الى القبر اه في
 البدائع وصورة السل أن
 توضع الجنائز عن يمين القبلة
 ويجعل رجل الميت الى
 القبر طولاً ثم يؤخذ برجله
 ويدخل رجلاً في القبر

علم أن في المشي أمامها فضيلة والمشي خلفها أفصل لما فيه من الامر والفعل والحث عليه ولهذا مشى ابن
 عمر خلفها وهو راوى لمشي النبي عليه الصلاة والسلام أمامها ولأن المشي خلفها ممكن للعاونة عند
 الحاجة اليها أو إذا باتتاً سنة فكان أولى ولا يستقيم قولهم ان الشفيع يتقدم عادة لان الشفاعة
 في الصلاة وهم يتأخرون عندها ولأن الشفيع انما يتقدم عادة اذا خيف عليه بطش المشفوع عنده
 فبمعنى الشفيع ولا يفتق ذلك هنا قال رحمه الله (وضع مقلمها على يمينك ثم مؤخرها ثم مقلمها على
 يسارك ثم مؤخرها) وهذا هو السنة عند كثرة الحاملين اذا تأووا في حلقها يتدنى الحامل من اليدين المقدم
 للميت وهو يمين الحامل فيجعله على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على عاتقه الايمن ثم المقدم الايسر على
 عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على عاتقه الايسر ايثار التيامن والمقدم وينبغي أن يجعلها من كل جانب
 عشر خطوات لقوله عليه الصلاة والسلام من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة قال
 رحمه الله (ويحفر القبر) واختلفوا في عمقه قيل قدر نصف القامة وقيل الى الصدر وان رادوا فحسن قال
 رحمه الله (ويجهد) لقوله عليه الصلاة والسلام للجدل والشق لغريما وإذا كانت الارض رخوة راس
 بالشق وانما اذا تابوت من حجر أو حديد أو يفرش فيه التراب قال رحمه الله (ويدخل من قبل القبلة) وقال
 الشافعي يوضع رأسه عند رجل القبر وهو الموضع الذي يكون فيه رجل الميت ثم يسلك سلا من قبل رأسه
 لحديث ابن عباس رضى الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام سلك من قبل رأسه ولنا حديث ابن مسعود
 انه عليه الصلاة والسلام أخذ الميت من قبل القبلة وعن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام دخل قبرا
 ليلا فأسرج له سراج وأخذ الميت من قبل القبلة ولأن جهة القبلة أشرف مكان ولما قد اضطربت
 الرواية في ادخاله عليه الصلاة والسلام فان ابراهيم التيمي روى انه عليه الصلاة والسلام أخذ من قبل
 القبلة ولم يسلك سلا ولئن صح السل لم يعارض ما روي لأنه فعل بعض الصحابة وما روي بناءً على النبي صلى
 الله عليه وسلم أو يحتمل انه عليه الصلاة والسلام سلك لاجل ضيق المسكن أو لخوف أن ينهار الجدران في
 الارض فلا يراهم مجتمع الاحتمال قال رحمه الله (ويقول واضعه بسم الله وعلى ملا رسول الله) لأنه عليه
 الصلاة والسلام كان اذا وضع ميتاً في قبره قال ذلك قال رحمه الله (ويوجه للقبلة) بذلك من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (وتحمل العقدة) لقوله عليه الصلاة والسلام لسمرة وقد ماله ابن اخطب
 عقداً رأسه وعقد رجليه ولا بد وقع الامن من الانتشار قال رحمه الله (ويسوى اللبن عليه ولقصب) لما
 روى انه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن وروى طين من قصب والمهاجرون كانوا يستحسنون
 القصب قال رحمه الله (لا لاجر والخشب) لانهم الاحكام الساموا القبر موضع البلى ولأن بالاجر أثر النار
 فيكرهه تفاؤلاً ولهذا يكره الاجار بالنار عند القبر واتباع الجنائز في القبر أول منزلة من منازل الآخرة
 ومحل الحن بخلاف البيت حيث لا يكره فيه الاجار ولا غسله بالماء الحار قال رحمه الله (ويسجي قبرها
 لاقبره) أى يسجي قبر المرأة بشوب حتى يجعل اللبن عليه لاقبر الرجل لما روى عن علي رضى الله عنه
 انه مر على قوم قد دفنوا ميتاً بسطوا على قبره ثوباً فجذبه وقال انما يصنع هذا النساء لان سبى حاليين
 على الستور وبسبى حال الرجال على الكشف قال رحمه الله (ويهل التراب) ستره واليه وقعت الاشارة
 بقوله تعالى ليريه كيف يوارى سواء أخيه ويكره أن يراعى التراب الذي أخرج من القبر ويستحب أن
 يحثي عليه التراب لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة ثم ألقى القبر فحثي عليه التراب من قبل

ويذهب به الى أن يصير رجلاً الى موضعهما ويدخل رأسه القبر اه (قوله وروى طين من قصب) قال في الصحاح الطين بالضم حزمة القصب
 والقصب الواحدة من الحزمة طنة اه فرع قال الولوالجي المرأة اذا ماتت وليس لها محرمة فاهل الصلاح من جيرانها يلبى دفنها
 ولا يدخل أحد من النساء القبر لان من الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة كذلك بعد الوفاة اه فرع اخر
 لا يضر وتردحله أو شفع عندنا وقال الشافعي السنة هي الوتر اعتباراً بعدد الكفن والغسل والاجار ولنا ما روى أن النبي صلى الله عليه

وسا دخله العباس والفصل بن العباس وعلى وصيب وقيل في الرابع انه المغيرة بن شعبة وقيل انه ابو رافع فدل على ان الشفع سقولان
 اخول في القبر الحاجة الى الوضع فيقدر بقدر الحاجة الشفع والوتر به سواء ولا به مثل حل الميت اه بدائع (قوله او به لم يعلامة من كناية
 وشعوه الخ) وهل قرأ القرآن عند القبر مكرهه تكلموا به قال ابو حنيفة يكرهه وقال محمد لا يكرهه اه وشايحنا اخذوا بقول محمد
 رسل مات فاجلس وارثه وحلوا بقرا القرآن على قبره تكلموا فيه منهم من كرهه ذلك واختار انه ليس بمكروه ويكون المأخوذ في هذا الباب
 قول محمد ولهذا حكى الشيخ ابي بكر العياضي رحمه الله انه اوصى عند موته بذلك ولو كان مكروها لما اوصى به اه ذكره الولول الجي
 رحمه الله في الفصل الثاني من الكراهية (قوله الا ان تكون الارض مغصوبة او ياخذها شفع) ولذا لم يحول كثير من الصحابة وقد
 دفنوا بارض الحرب اذ لا عذر اه كمال (قوله وزراعة او غيرها الخ) فان حقه في طاهرها وناظرها فان شاعرت حقه في ناظرها وان شاء
 استوفاه اه (قوله ولو دبر في القبر متاع) (٣٤٦) قال الكيال ومسا الاعذار ان يسقط في العمل ثوب او درهم لاحد واتفقت

كلمة المشايخ في امر اقدس
 ابنها وهي غائبة في غير بلد
 فلم تصبر وارادت نقله انه
 لا يسعه ذلك فتجوز شواذ
 بعض المتأخرين لا يلتفت
 اليه ولم يعلم خلافا بين
 المشايخ في انه لا ينش وقد
 دفن بلا غسل او بلا صلاة
 في بيحونه لتسدا له قبره
 لانه يتمكن منه به اما اذا
 ارادوا نقله قبل الدفن
 وسويه اليه فلا بأس
 بنقله نحو ميل او مياين قال
 المصنف في التبيين لان
 المسافة الى القبر قد تبلغ
 هذا المقدار وقال الامام
 السرخسي قول مسلمة ذلك
 رايل على ان نقله من بلد
 الى بلد مكرهه والمستحب
 ان يدفن كل في مقبرة
 البلدة التي مات فيها ونقل
 عن عائسة انها قالت حين
 دارت قبر اخيها عبد الرحمن
 وكانت مات بالشام وجعل منها

راسه ثلاثا قال رحمه الله (ويسم القبر ولا يربع ولا يحمص) لما روى البخاري عن سفيان التمار انه
 رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنما وقال ابراهيم الضبي حدثني من رأى قبر النبي عليه الصلاة
 والسلام واب بكر وعمر مسنمة وقال الشعبي رأيت قبر شهداء أحد مسنمة وسنم محمد بن الحنفية قبر ابن
 عباس ويسم قدرا الشبر وقيل قدرا ربع اصابع ولا بأس برش الماء عليه حفظا لثرا به عن الاندلس
 وعن ابي يوسف اه كرهه لانه يجري مجرى التطيين ويكره ان يبنى على القبر او يقعد عليه او يشلم عليه
 او يوطأ عليه او يقضى عليه حاجة الانسان من بول او غائط او يعلم به علامة من كناية ونحوه او يصلي
 اليه او يصلي بين القبرين الحديث جازاه عليه الصلاة والسلام نهى ان يحمص القبر وان يقعد عليه
 وان يبنى عليه وان يكتب عليه وان يوطأ عليه وقال عليه الصلاة والسلام لان يجلس أحدكم على
 جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلد من يركب من أن يجلس على قبر ونهى عليه الصلاة والسلام عن اتخاذ
 القبور مساجد وقيل لا بأس بالكتابة او وضع الحجر ليكون علامة لما روى انه عليه الصلاة والسلام وضع
 حجرا على قبر عثمان بن مظعون وجعل الطحاوي الجلاوس المنهى عنه على الجلاوس لقضاء الحاجة قال
 رحمه الله (ولا يخرج من القبر) يعني لا يخرج الميت من القبر بعد ما أهيل عليه التراب اللهم الوارد
 عن نبشه قال رحمه الله (الا ان تكون الارض مغصوبة) فيخرج لحق صاحبه ان شاء وان شاء سواء
 مع الارض وانتم به زراعة او غيرها ولو بنى في الارض متاع لانسان قيل لم ينش بل يحفر من جهة
 المتاع ويخرج وقيل لا بأس بنشه واخراجه ولو وضع الميت فيه لغير القبلة أو على شقة الايسر أو جعل
 رأسه في موضع رجله وأهيل عليه التراب لم ينش ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع الابن
 وروى السنة ولو لم يهل الميت وصار زجاجا دفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه
 من فصل ولا بأس بتعزية أهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلاة والسلام من عزأ مصابا فله
 مثل اجره ويقول له أعظم الله أجره وأحسن عزاءه وغفر له ذلك ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة أيام من غير
 ارتكاب محظور من فرش البسط والاطمعة من أهل الميت لانها تنفذ عند السرور وعن أنس انه عليه
 الصلاة والسلام قال لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بقر أو شاة ولا بأس أن يتخذ لاهل
 الميت طعام لقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا لاهل جعفر طعاما فقد اناهم ما يشعروهم والله اعلم
 بالصواب

ركن الامر فيك الى ما نقلت ولد فنتك حيث مت ثم قال المصنف في التبيين في النقل من بلد الى بلد لا اشمل
 باب
 نقل أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تاوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان من
 مصر الى الشام ليكون مع آبائه اه ولا يخفى أن هذا شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه كونه شرعا لانه نقل عن سعد بن أبي وقاص انه مات
 في ضعة على أربعة فراسخ من المدينة فحمل على أعناق الرجال اليها لقوله ومن الاعتذار رأى لنشه اه (قوله لا بأس بتعزية أهل الميت الخ)
 و كثرهم على اريهم في رثته أيام ثم ترك لا يتخذ الخزن وروى ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يعزى
 آذ صبيته كساه الله من اللين للكرامة يوم القيامة اه أو باقاه (قوله وأحسن عزاءه) أي صبرك اه (قوله لانها تنفذ عند
 السرور الخ) قال كبري دعه مستقيمة روى الامام أحمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كان هذا الاجتماع الى
 أهل الميت ومنعهم الطعام من اسباحة (قوله ولا تن من بان يتخذ لاهل الميت الخ) قال الكيال ويستحب لغير أهل الميت والاقرباء
 ان يأتوا بهيمة طعام يشبعهم ويومهم وليتهم اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا لاهل جعفر طعاما) الحديث حسنه الترمذي

وصحبه الحاكم ولا تبرر معروف وبلغ عليهم في الاكل فان الحزن يمنعهم من ذلك فيضفون اه كال

باب الشهيد

الحاسبة بين البابين أن الشهيد لما كان ميتا بأجله لم يقرب باب الشهيد بعد الجأز أولون سبة الشهيد في الميت كسبة صلاة الجنائز
الى سائر الصلوات لان الشهيد من وجه على ما قال تعالى بل أجابهم عن دينهم برزقون فلما بين حكم الميت المطلق عقبه بيان حكم الميت
المقيد أيضا كذا في مشكلات نحو اهرزاده وفي غاية البيان انما ذكر الشهيد في باب على حد دلان حكمه بخلاف حكم سائر الموتى في حق
التكفين والغسل بل فانه يكفن في ثيابه التي عليه وينزع عنه القرو والسلاح وما لا يصلح للكفن ولا يغسل اه (قوله لان الملائكة
تشهده) أي تشهدهمونه فهو مشهود وهو على هذا قيل بمعنى مفعول اه (قوله أولاه مشهوده بالجنة) أولاه من عند الله حاشروا
على هذا قيل بمعنى فاعل فاعل فاعله في غاية البيان اه (قوله أو قتله مسلم ظلما الخ) ولو قتل بشي لا يوصف بالظلم كما اذا انهم عليه البنية أو سقط
من الجبل أو غرق في الماء أو قتره سبع فانه يغسل اه طحاوى وكتب (٣٤٧) على قوله ظلم امانه بغير حق (قوله

أو جعلوا حولهم الحسك
الخ) فان قيل قيل الحسك
يعني أن لا يغسل لان جعله
تسيب القتل قلنا ما قصد
به القتل يكون تسيبا وما لا
فلا وهم قصدوا به الدفع
لا القتل اه كال (قوله
كالجرح) قال في الصحاح
جرحه جرحا والاسم الجرح
ناضم اه وكتب على
قوله كالجرح أو روض ظاهر
اه كمال بعينه (قوله ولو
كان الدم يسيل من فيه
الخ) قال السكال رحمه الله
وان ظهر اسم من القم
فألوان عرفانه من
الراس بان يكون صافيا
غسل وان كان خلافا
عرفانه من الجوف فيكون
من جراحة فيه فلا يغسل

باب الشهيد

سعى به لان الملائكة تشهدها كرامته أولاه مشهوده بالجنة قال رحمه الله (هو) أي الشهيد (من)
قتله أهل الحرب والبنى وقطاع الطريق أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية
وكذا اذا قتله دمي ولم يجب بقتله دية لان الاصل فيه شهاده أحد وكل مسلم مكلف طاهر قتل ظلما ولم يرت
ولم يجب بقتله عوض مالي فهو في معناتهم وقوله من قتله أهل الحرب يتناول من قتله مباشرة أو تسيبا
لان موته مضاف اليهم حتى لو أوطأ دابتهم مسلما أو نفروا دابة مسلم فرمته أو رموه من السور أو القوا عليه
حائطاً أو رموا ناراً فحرقوا سفنهم وما أشبه ذلك من الاسباب فبات به مسلم كان شهيدا المقتلاه ولو انفتحت
دابة مشرك ليس عليها أحد فوطئت مسلما أو رمى مسلم الى الكفار فأصاب مسلما ونفرت دابة مسلم من
سواد الكفار أو نثر المسلمون منهم فالحوهم الى خندق أو نار أو نحوه أو جعلوا حولهم الحسك فحشي عليها
مسلم فبات بذلك لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان فعله يقطع السببة اليهم وان طعنوه حتى ألغوه
في النار يكونوا شهداء اجماعا قوله وبه أثر أي أثر يكون علامة على القتل كالجرح وسيلان الدم من
عينه أو أذنه أو ذنبه أو ذكوره أو دبره لا يكون شهيدا لان الدم يخرج من هذه المخارج من غير ضرب عاتة لاذ
يسيل من أنفه أو ذكره أو دبره لا يكون شهيدا لان الدم يخرج من هذه المخارج من غير ضرب عاتة لاذ
الانسان يتنلى بالرماف ويسول الجبان وما صاحب الباسور يخرج الدم من دبره وقديعوت الجبان من
غير ضرب قزعا وكونه في المعركة ليس بسبب لقتله بلا اصابة فريقم مقام القتل ولو كان الدم يسيل من
فيه فان ارتقى من الجوف وكان صافيا يكون شهيدا لانه من قرحة في الباطن وان نزل من الرأس لا يكون
شهيدا لانه رطاف يخرج من جانب القم وكذلك ان كان جامدا لا يكون شهيدا لانه سوداء أو صفراء
احترقت قوله ولم يجب بقتله دية أي بنفس القتل حتى لو وجبت الدية بالصلح أو بقتل الأب ابنة أو شخصا

وأنت علمت ان المرقى من الجوف قد يكون علة فهو سوداء بصورة الدم وقد يكون رقيقة من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلم
يلزم كونه من جراحة حادثه بل هو أحد الاحتمالات حيثئذ اه وممة قضاء أن ما يسهل من الجوف لا يكون صافيا البتة فقبه مخالفة
لما ذكره الشارح فليتامل (قوله وكذلك ان كان الخ) وكان مرتقيا من الجوف اه (قوله أو شخصا) يعني أو قتل الأب شخصا آخر
ووارث ذلك الشخص ابن القاتل اه كذا يخط الشارح حانوق في فرع وادانيل في قتال فهو على ثلاثة أوجه أحدها
في القتال مع أهل الحرب الثاني في القتال مع أهل البنى والحوارج الثالث في القتال مع قطاع الطريق والسراق فبأي شيء قتل من
هذا بعد ان قتل بغيره هل منسوب الى العدو ومن جرح أو ممد أو قتل من وطعوا بهم أو ما أشبه ذلك من فعل منسوب اليهم سواء كان
بالمباشرة منهم أو بالتسبب لا يغسل لانه قتل لا يجب فيه مال فيكون المقتول شهيدا كذا ذكره محمد في الزيادات اه بنائع قوله لان
السيف محال للذئوب) قال السكال رحمه الله ذكره في بعض كتب الفقه حديثا وهو كذلك في محمد بن حبان وانما عمده لشي في
رحمه الله ما في البخاري عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد اه واءلم أن المؤمنين هم البائعون أنفسهم بالجدة من الله
تعالى قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة والبايعتصب الاعوان فتكون الجنة ثمنا وقد عرف

ان الناس اذا ماتوا بعد الموت بسقط منه الدين لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وهذا القتل المسع وهو نفسه لما قتل تسقط عنه الدين وهذا معنى قوله السيف محال للذوب ثم المسع انما يصح عن عقل وتغير فلذلك يغسل الصبي لانه لم يصح بيعه واذا رث بسقط حكم الشهادة لان الارثان بمنزلة امتناع البائع عن تسليم المسع كذا في المستصنى (قوله ولان الصلاة على الميت الخ) قال الكمال رحمه الله لا يحنى أن المقصود الاصل من (٣٤٨) الصلاة نفسها الاستغفار له والشفاعة والتسكير يستفاد اراؤهم من ايجاب

آخر ووارثه انما يكون شهيداً لان نفس القتل لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما سقط بالصلح أو بالشبهة قال رحمه الله (فيكفن ويصلى عليه بلا غسل) وقال الشافعي لا يصلى عليه لحديث جابر ابن عبد الله انه عليه الصلاة والسلام امر بدفن شهداء أحرق في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ولأن الصلاة شفاعاً وهم مستغفون عنها لان السيف محال للذوب ولأن في ترك الصلاة عليهم ترغيباً لغيرهم في الشهادة ليسا لادراجه الاستغناء عنها بخلاف النبوة لانها غير كسبية فلا يمكن الترغيب فيها ولأنهم أحياء عند الله والصلاة شرعت في حق الاموات ولنا ما روى ابن عباس وابن الزبير انه عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء أحدم حزة وكان يؤتى بتسعة تسعة وحزة طاشرهم فيصلى عليهم الحديث وقد صلى عليه الصلاة والسلام على غيرهم كما روى انه عليه الصلاة والسلام أعطى أعرابياً نصيبه وقال قسمته لأن فقال ما على هذا اتبعك ولكن اتبعك على أن أرى ههنا وأشار إلى حلقه فاموت وأدخل الجنة ثم أتى بالرجل فأصابهم حيث أشار وكفن في جبة النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه الحديث وقال عقبة بن عامر رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام خرج يوماً فاصلى على أهل أحد صلاته على الميت ثم انصرف إلى المنبر متفق عليه ولأن الصلاة على الميت شرعت اكراماً له والظاهر من القنب لا يستغنى عنها كالتبى والصبي وحديث جابر ناف وما روى عنه من ثبوت فكان أولى ولأن ما روى عنه من موافق الاصول وما رواه يخالف فلا نخذل ما وافق أولى ولأن جابراً كان مشغولاً في ذلك الوقت لانه استشهد أبوه وعمره وانه فرجع إلى المدينة ليذكر كيف يحملهم اليها ثم سمع منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدفن القتلى في مصارعهم فلم يكن حاضر احدهم صلى الله عليه وسلم فمضى في طلبه ومن لم يغيب أنجب بانه عليه الصلاة والسلام صلى عليهم وهذا كما روى عن أسامة انه عليه الصلاة والسلام دخل البيت ولم يصل فيه وكان قد خرج من الكعبة لطلب الماء وروى بلال انه عليه الصلاة والسلام صلى فيه وأخذ الناس بقوله لكونه لم يغيب ولا تهاول ترك مشروعة في حقهم لنسبه النبي صلى الله عليه وسلم على عدم مشروعية تارعه سقوطها كآبته على تركه العسل وعلته سقوطها ولا نه عليه الصلاة والسلام صلى على غير قتلى أحد من غير تعارض كما تقدم من حديث الاعرابي وأما قوله ان الصلاة شفاعاً فهو مستغفون عنها فاسد لان الصلاة على الميت دعاء له ولا يستغنى أحد عن الدعاء الا ترى انه عليه الصلاة والسلام صلى عليه وهو أفضل من جميع الخلق وأعلى درجة ويصلى على الصبي وهو لم تكتب عليه خطبة قط وأما قوله وهم أحياء عند الله فلنا ان الله تعالى ليس حياة الدنيا واعمالها حياة الاخرى وهي الحياة الطيبة وتلك لا تمنع من اجراء أحكام المولى عليهم الا ترى أنهم يدفنون وتقسيم أموالهم بين الورثة وتعتد نساؤهم وعتق أمهات أولادهم ومذبروهم وتخل ديونهم المؤجلة إلى غير ذلك من الأحكام قال رحمه الله (ويدفن بدمه وثيابه) لقوله عليه الصلاة والسلام في شهداء أحد زملوهم بكمومهم ودمائهم وقال عليه الصلاة والسلام فيهم لا تغسلوهم فان كل جرح يفوح مسكاً يوم القيامة قال رحمه الله (الا ما ليس من الكفن) كالفرس والحشو والقتلوس والسلاح والحق فانما انزع لانها ليست من جنس الكفن قال رحمه الله (ويؤادونهم) يعني يراى ما عليه من الثياب اذا كانت دون كفن السنة وينقص اذا كانت أزيد مما عاده السنة قال رحمه الله (ويغسل ان قتل جنياً أو صبياً) وكذا ان قتل

ذلك على الناس فتقول اذا أوجب الصلاة على الميت على المكلفين فكرباً فلا نوجب على الشهيد أولى لان استحقاقه الكرامة أظهر اه (قوله كالتبى والصبي) قال الكمال رحمه الله لو اقتصر على النبي كان أولى فان الدعاء في الصلاة على الصبي لا يوجب هذا ولو اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم عونا لم يصل عليهم لأن يكون موتى المسلمين أكثر فيصلى عليهم وينوى أهل الاسلام فيها بالتمام اه (قوله زملوهم بكمومهم ودمائهم) قال في الصحاح الكلم الجراحة والجمع كأم اه قال في الهداية ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما روى قال في غاية البيان اشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكمومهم ودمائهم ولا يغسلوهم وهذا يدل على عدم غسل الدم عن الشهيد ولا يدل على عدم نزع الثياب وانما الدليل على ذلك ما روى في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أخر رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقتل أحدان يزرع عنهم الحد يدو الجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم اه (قوله في التمس مجنوناً ويغسل ان قتل جنياً) قال في الكافي وله أي لا يحنى خيفة أن المسلم طاهر وانما يغسل بالموت والشهادة مانعة من نجاسة تثبت بالموت بسبب احتباس الدماء السائلة فيه كسائر الحيوانات التي لها دماء سائلة والشهادة مانعة من الاحتباس فلا تثبت نجاسة الموت غير زانفة نجاسة ثابتة وجاحتنا إلى الرفع لقيام الجنابة فلا تسقط بالشهادة كالتنجاسة الحقيقية فانها لا تسقط اجماعاً حتى يغسل ذلك الموضع

والجناية كانت مانعة لدخول المسجد أو دخاله وهو مخي عليه فلا يمنع ادخاله في القبر العرض على الله تعالى أولى وأما الحديث فلاحكم
فيه في دخول المسجد والمنع من العرض وقد صرح أن حفظه قتل جنبا ففسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لم يغسلوا أو اغسلهم للتعليم كما في آدم
عليه الصلاة والسلام فإن قيل الواجب غسل الآدميين لا غسل الملائكة قلنا (٣٤٩) الواجب هو الغسل فأما العادل فيجوز من

كن ولم يثبت أن غسل الجنب

وجب وجب علينا لانا

مخاطبون: فوق الآدميين

دون الملائكة وأما أمرنا

في البعض اطهار الفضيلة

اه (قوله وذن ماوجب

بالجناية سقط الخ) لان

وجوه لوجوب ما لا يصح

الابه وقسط ذلك بالموت

في سقط الغسل اه فتح

قوله والصبي والمجنون اطهر

فكانا أحق بهذه الكرامة

أي وهي سقوط الغسل

وان سقوطه لا يبقا أثر

الظلمية وغير المكلف

ولي بذلك لأن ظلميته

أشد حتى قال أصحابنا

رحمهم الله خصومة الهيبة

يوم اقيامه أشد من خصومة

المسلم اه فتح (قوله وعلى

هذا الخلاف الحائض

الى آخره) احتراز عن

الروية الاخرى انهم يكره

الغسل واجه اعلمه قبل

الموت ان لا يجب قبل

الادعاء مع الموت ولا بمن

الحاقه بل يجب ان قد صلا

أصلا مطلقا بالعرض على

الله تعالى والافه ومشكل

بأن تأمل اه فتح (قوله

أوارت أن كل أو شرب

أونام أو نداوى أو مضى

عليه وقت صلاة الى آخره)

محمونا وهذا عند أبي حنيفة نوافلا يغسل لهم موار ويناو لان ماوجب بالجناية سقط بالموت لانهما
التكليف والثاني لم يجب الشهادة ولأن الشهادة لا يغسل تطهره عن دنس الذنوب والصبي والمجنون
أطهر فكانا أحق بهذه الكرامة ولاي حنيفة أن حفظه من الراهب استشهد بوجه أحد فقسله
الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام اني رأيت الملائكة تغسل حفظه من أي عامر بين السماء
والارض بعد المزن (١) في صحائف الفضة وقال أبو سعيد فذهبنا ونظرنا اليه فادار رأسه بقطر ماء فأرسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرأته عائشة فأنشأته أنه خرج وهو حطب وأولاده يسعون
أولاد يغسل الملائكة ولأن الشهادة عرفت مانعة لارافة فلا ترفع الجناية والصبي والمجنون ليسا
في معنى شهداء أحد لان السيف كفى عن الغسل في حقهم ولو وقع طهيرة ولا ذنب لم يمتنع من الاطلاق
بهم وعلى هذا الخلاف الحائض انا استشهدت بعد انقطاع الدم وكذا قبله بعد استمراره ثلاثة أيام في
الصبي والنفساء كالحائض وقد ينال المعنى في الجنب قال رحمه الله (أوارت أن كل أو شرب
أونام أو نداوى أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل أو نقل من المعركة أو أوصى) لان بذلك يصير حلة في
حكم الشهادة ونال شيئا من مرافق الحياة فلا يكون في معنى شهداء أحد في غسل لان شهداء أحد
ما نوا عطاشا والكأ من يدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعه كي لا تطام الخيل
لانهم نال شيئا من الراحة وقوله أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل أي مع القدرة على أداء الصلاة
حتى يجب القضاء عليه تركها فيكون للثمن أحكام الدنيا وهذا رواية عن أبي يوسف وقيل ان
بقي يوما كاملا أو ليلة كاملة غسل والا فلا وقيل ان بقي يوما وليلة غسل والا فلا لان مادون ذلك
ساعات لا يمكن ضبطها فلا تعتبر وان كان لا يغسل لا يغسل وان زاد على يوم وليلة أو نقل من المعركة لانه
لا يتفجع بحياته فكان كالميت وقوله أو أوصى يتناول الوصية بأمر الدنيا وأموال الآخرة وهو قول
أبي يوسف وقال محمد لا يكون مرتبا بالوصية وقيل الاختلاف بينهما فيما إذا أوصى بأموال الدنيا وفي
الوصية بأموال الآخرة لا يكون مرتبا لاجتماعا وقيل الاختلاف في أمور الآخرة وفي أمور الدنيا يكون
مرتبا لاجتماعا وقيل لاختلاف بينهما في جواب أبي يوسف فيما إذا كانت الوصية بأموال الدنيا ومحمد
لا يخالفه فيها وجواب محمد فيما إذا كانت الوصية بأموال الآخرة وأبو يوسف لا يخالفه فيها ومن الارتباط
أن يبيع أو يشتري أو يتكلم بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة في غسل وهذا كله
اذا وجد بعد قضاء الحرب وأما قبل انقصائها فلا يكون مرتبا بشي مما ذكرناه قال رحمه الله (أو
قتل في المصر ولم يعلم أنه قتل بمحاربة ظلم) لان الواجب فيه التسمية والدية تخفى أثر الظلم في غسل
ولو علم أنه قتل بمحاربة في المصر وعلم قاتله لم يغسل لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبه بشرع تشفي
الاوليا وليس بعرض لعدم عود منفعة الى الميت بخلاف الدية فإنها عوض عنه ولهذا تعود منفعتها
اليه حتى يقضى به ادونه فيق كانه لم يمت من وجه باختلاف بده لان وجوب المال دليل خفة الجناية
لان المال يثبت بالشبهة وجوب القصاص دليل نهاية الظلم لانه لا يجب بالشبهة قال رحمه الله (أو قتل
صدأ وقود) لانه باذل نفسه في مستحق عليه وشهداء أحد فلو أن أنفسهم لا يتفاء مرضة الله تعالى لم
يكفي في معاصم في غسل قال رحمه الله (لا يبغي وقطع طريق) أي لامن قتل لابل بغي بأن كان مع ابغاة
ولامن قتل لاجل قطع طريق فاهم ما لا يغسل ولا يغسل ولا يغسل ولا يغسل ولا يغسل ولا يغسل ولا يغسل ولا يغسل

(٣٢ - ربيع اول) قل في الهداية ومن ارتقت غسل وهو من صار خلقا في حكم الشهادة قليل مرافق الحياة لان ذلك
يخفى أثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء أحد قال الكمال رحمه الله قوله قليل مرافق الحياة تعديل لقوله خلقا في حكم الشهادة وحكم
الشهادة ان لا يغسل وقيل به لانهم بصر خلقا في نفس الشهادة بل هو شهيد عند الله سبحانه وتعالى اه (قوله لان شهداء أحد الى آخره)

يبيع فيه صاحب الهداية قال الكمال رحمه الله كون هذا في شهادته ما علم به (قوله وقيل هذا اذا قتل الى آخره) هذا القيد اقتصر عليه الولوالحي فقال أهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم ولو قتلوا بعد ما وضعت الحرب أوزارها يصلي عليهم وكذا قطع الطريق اذا قتلوا في حال حريمهم لا يصلي عليهم فان أخذهم الامام وقتلهم صلى عليهم لانهم ما داموا في الحرب كانوا من جملة أهل البقي واذا وضعت الحرب أوزارها فقد تروا البقي ومشايخنا جعلوا حكم المقتولين بالعصية حكم أهل البقي حتى قالوا على هذا التفصيل اه (قوله غيلة) والغيلة بالكسر الاغتيل يقال قتله غيلة وهو (٢٥٠) أن يخذله فيذهب به الى موضع فاذا صار الى قتله اه بجمع البحرين

باب الصلاة في الكعبة

وجه المناسبة في ايراد هذا الباب في هذا الموضع انه لما بين أحكام الصلاة خارج للكعبة شرع في الصلاة داخل الكعبة ولان البيت مأمن قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا والقبر مأمن لقالب البيت أيضا ولان المصلي في الكعبة مستقبل من وجهه ومستدبر من وجهه وكذلك الشهيد عند الله ميت عند الناس اه (قوله ولان الواجب استقبال شطره الى آخره) قال في البدائع ولان الواجب استقبال قبر من الكعبة غير عين واما يتعين الجزئية قبلته بالشروع في الصلاة والترجعه اليه متى صار قبله فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسدا وما الاجزاء التي لم يتوجه اليها لم تنصر قبله في حقه فاستدبارها لا يكون مفسدا وعلى هذا ينبغي أن من صلى في

عليهما الفرق بينهما وبين الشهيد وقيل هذا اذا قتل في حالة المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها وأما اذا قتل بعد نبوت يد الامام عليهما فانهما يغسلان ويصلى عليهما وهذا تفصيل حسن أخذه الكبار من المشايخ والمعنى فيه أن قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حد أو قصاص وقد تقدم أنه يغسل ويصلى عليه وقتل الباغي في هذه الحالة للسياسة أو لكسر شوكتهم فينزل منزلته لعود منفقته الى العامة وقال الشافعي يغسلان ويصلى عليهما كيفما كان لانه مسلم قتل بحق فصار كمن قتل بالقصاص أو بالحد ولنا أن عليا رضي الله عنه لم يصل على أصحاب النهر وان لم يغسلهم فقبل له أكفارهم فقال اخواننا غوا علينا فاشاروا الى العلة وهي البقي وعلى رضي الله عنه هو القدوة في هذا الباب على ما يأتي بيانه في لسير ان شاء الله تعالى ولاه قتل ظالم لنفسه محارب بالسليين كالخري لا يغسل ولا يصلي عليه عقوبة له ورجاء غيره كالمصوب يترك على الخشبة عقوبة وزجر لغيره وكذا من يقتل بالحق غيلة لانه ساع في الارض بالفساد كقطع الطريق وحكم أهل العصية حكم البغاة ومن قتل أحدا بوجه لا يصلي عليه اهانة له ومن قتل نفسه عمدا يصلي عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الاصح لانه فاسق عير ساع في الارض بالفساد وان كان باغيا على نفسه كسائر فاسق المسلمين والله أعلم

باب الصلاة في الكعبة

قال رحمه الله (صح فرض ونفل فيها وفوقها) أي صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة وفوق الكعبة لحديث بلال أنه عليه الصلاة والسلام دخل البيت وصلى فيه وقوله تعالى أن تطهر ايستقي للطائفتين والعاكفين والركع السجود دليل على جوار الصلاة فيه اذ لا معنى لتطهير المكان لاجل الصلاة وهي لا تنجوز في ذلك المكان ولان الواجب استقبال شطره لا استيعابه وقد وجد ذلك فيمن صلى فيها وفوقها وهو دال ان القبلة هي العروة والهواء الى عنان السماء دون البناء لانه يحول ولهذا الوصل على جبل أبي قيس جارت مدينته ولا بناء بين يديه ولكن يكره موقفة المصلي من ترك التعظيم قال رحمه الله (ومن جعل طهره الى طهر امامه فيما) أي في الكعبة (صح) لانه توجه الى القبلة وليس بمقدم على امامه ولا يمتدح خطأ بخلاف مسألة التحري وكذا اذا جعل وجهه الى وجه الامام لوجود شراطينها ولكن يكره للاسائل لانه يشبه عبادة صورة ولو جعل وجهه الى جوارب الامام تجوز لملا كذا قال رحمه الله (وان وجهه لا) أي مرجع ظهره الى وجه الامام لا تجوز صلاته لتقدمه على امامه قال رحمه الله (وان تحلوا حولها) أي حول الكعبة (صح لمن هو أقرب اليها) أي الى الكعبة (من الامام ان لم يكن في جانبه) لانه متأخر حكم لان التقدم والتأخر لا ينظر الا عند اتحاد الجهة ولو قام الامام في الكعبة وتعلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا لانه قيامه في الجوارب في غيرها من المساجد والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم

كتاب

جوف الكعبة ركعة الى جهة واحدة الى جهة أخرى لا تجوز صلاة لانه صار مستدرا عن الجهة التي صارت

قبلة في حقه سبق من غير ضرورة والاحتراف عن القبلة من غير ضرورة مفسد للصلاة بخلاف الثاني عن الكعبة اذا صلى بالتحري الى الجهات الاربع بأن صلى ركعة الى جهة ثم تحول رايه الى جهة أخرى فصلى ركعة اليها هكذا جاز لان هذا لم يوجد الاحتراف عن القبلة يفيق لان الجهة التي تحرى اليها صارت له لا يفيق بل بطريق الاجتهاد في تحول رايه الى جهة أخرى صارت قبلته هذا الوجه في المستقبل ولم يبطل ما أدى بالاجتهاد الاول لان ما مضى بالاجتهاد لا يقض باجتهاد مثله فصار مصليا في الاحوال كلها الى القبلة فلم يوجد الاحتراف عن القبلة يفيق فهو الفرق اه

وتسمى صدقة أيضا قال تعالى خذ من أموالهم صدقة من التصديق الذي هو الايمان لان دافعها مصدق بوجوبها اه غايه (قوله يقال كالزروع اذا زاد) قال السكال وفي هذا الاستشمام نظره نه ثبت ان كاهه بلغة بمعنى النماء يقال ركار كاهه فيجوز كون الفعل المذكور منه لامن الزكاة بل كونها ما يتوقف على ثبوت عينه انظر الزكاة في معنى النماء ثم هي نفس المال المخرج حقله تعالى على ما يذكر في عرف الشارع قال تعالى وآتوا الزكاة ومعادهم ان متعلق الايتاء هو المال وفي عرف السقهاء هو نفس المال لايتاء لانهم يصفونه بالوجوب ومتعلق الاحكام الشرعية أفعال المكافين ومناسبة الدعوى انه سبيله اذ يحصل به النماء بخلاف منه تعالى في الدارين والطهارة للنفس من دنس الخسل والخالفه وللمال باخراج حق الغير منه على مستحقة أعنى الفقراء ثم هي فرضه محكمة وسيبها المال المخصوص أعنى النصاب التامى تحقيقا أو تقديرًا ولما تضاف اليه فيقال زكاة المال وشرطها الاسلام والحريه والبسوغ والعقل والقراع من الدين والافضل في الزكاة الاعلان بخلاف صدقة التطوع اه فتح (قوله وعن الطهارة أيضا) ومنه قوله تعالى وحنانا من لدنا وزكاة أي طهارة وفي حديث الباقر زكاة الارض يسبها أي طهارتها من التباستد كره ابن الاثير في النهاية اه غايه وذ كر ابن الاثير في نهايته في باب الدال المجسمة مانصه وفي حديث محمد بن علي ذكافاه أرض ينسب يريد منه زكاة التباستد اه وهذا الحديث هو الذي استدل به صاحب الهداية وغيره على طهارة أرض بالخلاف لكنهم ردهوه وقد قال لكن رحمه الله في الجمع وحديث زكاة الارض يسبها كره بعض المشايخ أتراعن عائشة وبعضهم عن محمد بن الحنفية وكذا رواه ابن أبي شيبة عنه ورواه أيضا عن أبي قتادة وروى عبد الرزاق عنه جوف اذ أرض طهورة ورواه المصنف اه (قوله عن الممك) بكسر الميم وهو الادم وهو الادمع اه ع (قوله له تعالى) متعلق بقوله تملك اه ع (قوله ولو قال تملك المال الى آخره) قال العيني ولو قال تملك (٣٥١) جز من المال لكان أحسن

اه (قوله لان الزكاة يجب فيها تملك للمال لان الايتاء في قوة تعالى وآتوا الزكاة يقتضي الى آخره) قال في الهداية ثم قيل هو واجب على الفور لانه مقتضى مطلق الامر وقيل

كتاب الزكاة

لن كافي في اللغة عبارة عن الزيادة يقال زكأ مال اذا رادوز كالزروع اذا رادوز عن الطهارة أيضا ومنه وتزكاه بها قال رحمه الله هي تملك المال من فقير مسلم غير هانئ ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى) هذا في الشرع وقوله هي تملك المال أي الزكاة تملك المال وتزكاه عليه ككفارة اذ املكك لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال تملك المال على وجه لا يسهل منه لا يفضل عنها لان الزكاة يجب فيها تملك المال لان الايتاء في قوة تعالى وآتوا الزكاة يقتضي التملك ولا تنادي بالاباحية حتى

على التراخي لان جميع العروقت الاداء ولهذا لا يصح به لان النصاب بهذا تقر يط اه قوله ثم قيل هو أي آخره قال السكال رحمه الله الدعوى مقبولة وهي قول الكرخي والديلمر المقبول على غير وجه قبول فان المختار في الاصول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب الامور به فيجوز للمكلف كل من تراخي والعوري اذ متشال لانه لم يطلب منه الفعل مقيما باحدهما يعني على خياره في المباح الاصلي والوجه المختار ان المراد بالصرف في الفقير معه قرينة العور وهي انه ادفع حاجته وهي مجتمعة ثم تعجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام وقال أبو بكر الرازي وجوب الزكاة على التراخي لما قلنا مطلق الامر لا يقتضي الفور فيجوز للمكلف تأخير وهذا معنى قولهم مطلق الامر للتراخي لانهم يعنون الى التراخي مقتضا. فان لم يقتضه فالمعنى الذي عيناه يقتضيه وهو طي فتكون الزكاة فريضة وفورية بها واجبة فيلزم تأخيرها من غير ضرورة الاثم كما صرح الكرخي واخاكم الشهيد في المنتقى وهو عين ما ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة انه يكره أن يؤخرها من عسر عذر بل كراهة تعزيم هي المحل عند اطلاق اسمها عنهم ولذا رواه اشم اذا تعلقت بترك شيء كان ذلك الشيء واجبا لانهم ما في رتبة واحدة على ما غير مرة وكذا عن أبي يوسف في الحج والزكاة فريضة بتأخيرها حيث لا ترك الواجب مفسق واذا أتى به وقع اذ لان له طاع لم يفته بل ساكت عنه وعن محمد ترد شهادة بتأخير الزكاة لا الحج لانه خالص حق الله تعالى وارزكاة حق الفقراء رعي أبي يوسف عكسه فتدبت عن الثلاثة وجوب الفورية عن الثلاثة والحق تعيم ردها لانه لا يرد هانئ بالاثرة وقد تحقق في اجماع أيضا وجوب الفور عما هو غير البسوغ على ما يذكر في باب ان شاء الله تعالى وما ذكر ابن شجاع عن أصحابنا ان الزكاة على التراخي يجب حملها على ان المراد بالظن ان دليل الافتراض أي دليل الافتراض لا يوجبها وهو لا يثبت وجوب دليل ايجوب وعي هذا ما ذكرنا من انه اذا شك هل زكي أو لا يجب عليه أن يزكي بخلاف ما لو شك انه صلى أم لا بعد وقت العبد لان وقت الزكاة لغيرنا شك حيث فيها كالشك في الصلاة في الوقت والشك في الحج منه في الزكاة هذا ولا يخفى على من آمن التأمل ان المعنى الذي قدمناه لا يقتضي الوجوب لجواز أن يثبت دفع الحاجة مع دفع كل مكلف من اخيا

وان كان بأكل في البيت من غير دفع اليه لا يجوز لعدم التملك اه غايه (قوله ولو كسأه الى آخره) قال في شرح القدوري للخطائي
لو أنفق على النسيم فلو بالزكاة لا يجوز به لأن دفع النفقة اليه وبأخذها النسيم بيده اه (قوله بشرط قطع المنفعة عن المملك) هو بكسر
اللام أي المملك اه ع (قوله ومات نصاب) أي ولا تجب الزكاة في سوانم الوقف والتليل المسبلة لعدم الملك وهذا لان في الزكاة تملك
والتمليك في غير الملك لا يتصور ولا تجب الزكاة في المال الذي استولى عليه العدو وأحرروه بدارهم عندنا اه بدائع وينتقض
بوجوب العشر في الارض الموقوفة كذا نقلته من خط قاري الهداية (قوله وأراد بالوجوب الفرضية) قال الكمال رحمه الله لقطعية التليل
أما جاز في العرف بعلاقة المشترك من لزوم استحقاق العقاب بتركه عدل عن الحقيقة وهو الفرض اليه بسبب أن بعض مقاديرها
وكيفية ثابتة باخبار الامة أو حقيقة على ما قال بعضهم ان الواجب نوعان قطعي ولفظي فعلى هذا يكون الواجب من قبيل المشترك
اسم أعم وهو حقيقة في كل نوع اه (قوله وهو الكتاب والسنة الى آخره) قال في البدائع وغيره الدليل على فرضيتها الكتاب والاجماع
والسنة والمعقول قلت السنة (٢٥٢) لا يثبت بها الفرض إلا أن تكون متواترة أو مشهورة لاسما فرضا يكفر بإحده

ولو كفل يتيم فانفق عليه بأول الزكاة لا يجوز به بخلاف الكفارة ولو كسأه تجز به لوجود التملك وقوله
من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه احقرز به عن العتي والكافر والهاشمي ومولاه لان دفع الزكاة اليهم
مع العلم لا يجوز على ما يأتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى وقوله بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل
وجه احقرز به من الدفع الى فروعه وان سفلوا والى أصوله وان علوا ومن دفعه الى مكاتبه ومن دفع
أحد الزوجين الى الآخر على ما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى وقوله لله تعالى لان الزكاة عبادة ولا بد
فيها من الانحلال لله تعالى لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين قال رحمه الله
(وشرط وجوب العقل والبلوغ والاسلام والحرية ومالك نصاب حوتى فارغ عن الدين وحاجته
الاصلية نام ولو تقديرا) أي شرط لزوم الزكاة على مولعلا وأراد بالوجوب الفرضية لانها ثابتة بتليل
مقطوع به وهو الكتاب والسنة واجماع الامة وهذه الجملة شروطها أما العقل والبلوغ فلان التكليف
لا يقتضي دونهما وقال الشافعي ليس بشرط لوجوب الزكاة لقوله عليه الصلاة والسلام ابتغوا في مال
اليتامى خيرا كي لا تأكله الصدقة ولانها حق مالي فتجب في مالهما كنفقة الزوجات والاقارب
والغرامات المالية قصارت كل عشر وانخرج وصدقة الفطر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم
عن ثلاثة الصبي حتى يحتلم الحديث ولانها عبادة محضة لكونها أحد أركان الدين لقوله عليه الصلاة
والسلام بني الاسلام على خمس وعندها الزكاة وهما ليدان بمخاطمين في العبادة فلا تجب عليهما
كما لا تجب عليهما ما سائر أركانه ولهذا لا تجب على الكافر ولو لم تكن عبادة لوجب عليه كسائر الملوئ
وقال أبو بكر الصديق والله لا تأكل من فريقتين الصلاة والزكاة ولان من شرطها النية وهي لا تحقق
منهما ولا تعتبر به الوالدان العبادة لا تأتد بنية العير ولا يلزمنا الوكيل لاننا لا تعتبر بنية وانما تعتبر بنية
الموكل ولهذا يجوز وان لم يعلم الوكيل أنهم من الزكاة ولان ملكهما ناقص ولهذا لا يجوز تسيرهما

والزكاة بما أحدها يكفر
والسنة الواردة فيه أخبار
آحاد صحاح وبها يثبت
الوجوب دون الفرض لانه
يثبت بما يفيد العلم والمشهور
آحاد في الاصل وان تواتر
نقله من الثماني والثلاث
ولا يكفر بإحده وذكر
شمس الأئمة السرخسي في
أصوله والعقل لا يثبت به
وجوب الصلاة والزكاة
وغيرهما من الاحكام
الشرعية وان أراد بالمعقول
المقاييس المستنبطة من
الكتاب والسنة لا يثبت بها
الفرضية وذكر الحديث
الذي فيه أدوار كاه أموالكم
طيبة بها أنفسكم تدخلوا
جنة ربكم قلت لا يدل هذا

الحديث على الفرضية لوجهين أحدهما انه خبر واحد والثاني ان دعواه الخسة قد يقال بالرغائب اذا فلهما الانسان فصارا
واغمايد على الوجوب للعرف والزم والوعيد به اه غايه (قوله وقال الشافعي ليس بشرط الى آخره) وقال مالك وابن حنبل تجب الزكاة
في مالهما ويطلب الوصي والولي بالاداء أو يأثم بالترك وان لم يخرج الولي وجب عليهما بعد البلوغ والاتفاقه اخراجهما للمعصية من السنين
وعبارة الشافعية لا تجب الزكاة عليهما ما بل تجب في مالهما وعبارة الحنابلة الوجوب عليهما ذكره في المغني اه غايه قال شمس الأئمة
السرخسي الوجوب يخص بالائنة ولا تجب في ذمة الولي فلا دمن القول بوجوبها في ذمة الصبي وفيه توجيه الخطأ عليه اه غايه
(قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ابتغوا الى آخره) فيه ثلاثة أحاديث مدارها على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحدها فيه
الثاني بن الصباح عن عمرو بن شعيب وفي الثاني منديل عن أبي اسحق الشيباني عن عمرو بن الثالث محمد بن عبد الله العريزي عن عمرو
أما الثاني فقال أحد لا يسأى شيئا وأما منديل كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات من موصوفة وأما محمد بن عبد الله العريزي
قال المدارق على كمال ضعيفا وقد شمس الدين سبط أبي العرج أحاديث عمرو بن شعيب لا يصح عند الخذاق من أهل الصناعة وتعلم
ذلك في الغاية اه (قوله في أموال اليتامى الى آخره) الذي في خط الشارح مال بالافراد اه (قوله رزق القلم عن ثلاثة) بالناس في خط
الشارح (قوله وقال أبو بكر الصديق والله لا تأكلن الى آخره) متفق عليه عن أبي هريرة اه

(قوله واثن مع فالمراد بالصدقة النفقة الى آخره) وانني يؤيد هذا التأويل انه اضاف الا كل الى جميع المال والثقل على التي تا كل
 جميع المال دون الزكاة قلت هذا فيه تفصيل عندهم فاقول لم يخرج زكاته حتى مضت سنون يجوز ان لا يبقى من المال شيء بل يصير
 كله زكاة اه غايه (قوله وكذا العشر الغالب الى آخره) قال في الغايه هذا قول محمد بن وهب وهو قول مالك في المال في المسألة كين صدقة
 لا تدخل فيه الارض العشرية عندهم خلافا لابي يوسف لان جهة الصدقة رابعة عنده حتى تصرف في مصارف الزكاة وقال في الميسوط
 العشر مؤنة الارض النامية حقيقة اه سرورجي (قوله اوله منته من وقت فاقته) أي لانه الان صار اهلا كما يعتبر في حق الصبي
 من وقت وجوبه ولهذا منع وجوب الصوم والصلاة اه غايه ولا خلاف فيه بين أصحابنا في الغايه عن البدائع ثم قال صاحب
 الغايه رحمه الله وقوله في الكتاب هو الهداية عن أبي حنيفة اذا بلغ مجنونا يعتبر الحول من وقت الافاقته وهم أنه رواية عنه وقد ذكرنا
 عن صاحب البدائع وغيره أنه لانه لا خلاف فيه اه (قوله وان كان أقل من ذلك الى آخره) أي وان جاز بعض السنة ثم افاق فحق محمد في
 التوارد ان افاق ساعة منتهى أو أولها أو في وسطها أو في آخرها تجب زكاة تلك السنة وهو رواية محمد بن سماعة عن أبي يوسف اه غايه
 والذي يحين ويحقق فهو في حكم الصحيح بمنزلة النائم والمعمر عليه ذكر ذلك كله في البدائع والميسوط والوبري في الناسخ عن أبي
 يوسف ان كان مقيما في نصف السنة أو أكثر تجب عليه الزكاة والا فلا اه غايه (٣٥٣) (قوله عن أبي يوسف)

أي في رواية هشام اه غايه
 (قوله وما الاسلام الى آخره)
 قال في الدراية ثم الاسلام
 كما هو شرط الوجوب شرط
 لبقا لما ركة عندنا حتى
 لو ارتد بعد وجوبها سقطت
 كافي الموت فلو بقي على
 ارتداده سنين فبعدا له لانه
 لا يجب عليه شيء لتلك
 السنين وعند الشافعي
 لا تسقط بالرد فلو كان الموت
 كافي سائر الدون ولنا أنها
 عبادة تسقطها كالصلاة
 لعدم الاهلية اه قال في
 الغايه والنظر التاسع في
 مسقطاتها بعد الوجوب
 منها رجوع الواهب في

فصارا كالمكاتب بل دونه لان المكاتب تلك التصرف وهو ما لا يملكه فكيف يتم ما له هو لا يجب
 الا في المال النامي وما رواه ضعيف عند أهل النقل ولئن صح فالمراد بالصدقة النفقة ولا يلزمنا ما
 استشهد به من النفقات والغرامات لانها حقوق العباد ولهذا تنادي بدون النية وهو ما أهل لها وكذا
 العشر الغالب فيه مؤنة الارض ولهذا يجب على المكاتب في الارض الوقف وكذا صدقة الفطر لان
 فيها معنى المؤنة ولهذا يتصلها عن غيره كالاب عن أولاده ولا يجري التصل في العبادات الهضبة ثم لا إشكال
 في أن الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء حوله من وقت بلوغه وكذا اذا افاق المجنون الاصل وهو الذي بلغ مجنونا
 يعتبر أول منته من وقت افاقته وان طرأ عليه الجنون بعد البلوغ ينتظر فان استوعب جنونه حولا
 فكذلك لانه استوعب مدة التكليف وان كان أقل من ذلك لا يعتبر كالا يعتبر جنونه أقل من الشهر في
 حق الصوم وعن أبي يوسف أنه ان افاق في أكثر السنة تجب عليه الزكاة والا فلا وأما الاسلام فلانه
 شرط لصحة العبادات كلها ذهبي لا تصح مع الكفر فكذلك لا تجب معه وأما الحرية فلتحقق التملك اذ
 الرقيق لا يملك له شيء غيره وأما ملك النصاب فلانه عليه الصلاة والسلام قد رتب له سببه وأما كونه
 حولا أي ثم عليه حول فلقوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولان السبب
 هو المال النامي لكون الواجب جزأ من الفضل لا من رأس المال لقوله تعالى ويستأونك ماذا ينفقون
 قل العفو أي الفضل والثبوت يتحقق في الحول غالبا أما الموائش فظاهر وكذا أموال التجارة
 لاختلاف الاسعار فيه غالبا عند اختلاف الفصول فأقيم السبب الظاهر وهو الحول مقام السبب وهو
 النمو وأما كونه فارقا عن الدين وعن حاجته الاصلية كدور السكنى وثياب البسنة وأثاث المنازل
 وآلات المحترفين وكتب الفقه لاهلها فلان المشغول بالحاجة الاصلية كالمعسر ولهذا يجوز التيمم

هبة بعد ما حال الحول عند المسو هو به بقضاء وبغيره ومنها الرد فقهه قال مالك واحمد الرايتين عند أحمد خلافا للشافعي
 بناء على ان الرد منحة للعمل عندنا وعند مالك اه غايه (قوله لاز كة في مال حتى يحول عليه الحول) رواه السترمذي وابن ماجه
 والدارقطني والبيهقي اه غايه (قوله لاختلاف الاسعار فيه غالبا) ليس في خط الشارح اه غايه (قوله ثياب البسنة) بكسر الباء
 لما يستدل من الثياب اه غايه (قوله وأثاث المنازل الى آخره) أي ودواب الركوب وعبادة الخدمة وسلاح الاستعمال لاز كة فيها
 وكذا الدور والحوانيت والجمال يؤجرها لاز كة فيها اه غايه (قوله وكتب الفقه لاهلها) أي ولغير أهلها اذا لم تكن للتجارة وكذا
 طعام أهلها وما يتعمل به من الاواني اذا لم تكن من الذهب والفضة وكذا الثؤلؤ والجوهر والياقوت والبخش والرمز وشبهها من
 القصوص وغيرها اذا لم تكن للتجارة وكذا آلات المحترفين كقدور الصباغين وقوارير العطارين وطروف الامتعة وفي النخيرة
 لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم يؤجرها لاز كة فيها ولو أن شخصاً اشترى دواب يبيعها أو غيرها فاشترى لها جلالا ومقادير وشبهها
 فلا زكاة فيها الا ان يكون نيته أن يبيعها بها فان كان من نيته أن يبيعها أنوارا فعليه الزكاة لانه في النخيرة اه غايه قال
 في البدائع وقالوا في ثمن الدواب اذا اشترى المقادير والجلال والبرائع فان كان يباع مع الدواب عادة يكون للتجارة لانه معتمدة
 لها وان كان لا يباع ولكن تسلك وتحفظ بها الدواب فهي من آلات الصانع فلا يكون مال التجارة اذا لم ينو التجارة عند شرائها اه

(قوله لا هلهما) ليس فيه معتبر المفهوم فانه لو كثران ليس من اهلها وهي تساوى نصابا لا تجب فيها الزكاة الا ان يكون أعدها للتجارة وانما يفتقر الى المال بين الاهل وغيرهم ان الامل اذا كانوا محتاجين لماعندهم من الكتب للتدريس والحفظ والتصحيح لا يضر جون بهم من الفقر وان ساوت نصابا فلهم ان يأخذوا الزكاة الا ان يفضل عن حاجتهم تسخ تساوى نصابا كان يكون عندهم من كل صنف نسخة واحدة وقيل ثلاث فان السنتين يحتاج اليهما التصحيح كل من الاخرى والخاترا الاول بخلاف غير الامل فانه يصرمون بها أخذ الزكاة اذا لم يجرمان تعلق بملك قدر نصاب غير محتج بالعموان لم يكن ناهيا وانما التماسه بوجوب عليه الزكاة ثم المراد كتب الفقه والحديث والتفسير أما كتب الطب والنحو والعلوم فتعتبر في المع مطلقا وفي الخلاصة في الكتب ان كان مما يحتاج اليها في الحفظ والدراسة والتصحيح لا يكون نصابا وحصل له أخذ الصدقة فقهيا كان أو حديثا أو أدبا ككتاب البسطة والمصنف على هداد كرم في الفصل السابع من كتاب الزكاة وقال في باب صدقة الفطر لو كان له كتابان كانت كتب النجوم والادب والطب والتعبير يعتبر وأما كتب التفسير والفقه والمصنف الواحد فلا يعتبر نصابا وهذا ناقض في كتب الادب والذي يقتضيه النظر ان نسخة من القرآن أو نسخة من على اختلاف لا يعتبر من النصاب وكذا من أصول الفقه والكلام غير الخلوط بالا راجل مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة الا ان لا يوجد غير الخلوط لان هذه من الخواص الاصلية اه فتح القدير (قوله وهو قول عثمان الى آخره) وطاوس وعطاء والحسن وابراهيم وسليمان بن يسار والزهري وابن سيرين والليث بن سعد وابن حنبل اه غايه (قوله دين له مطالب من جهة العباد) أي دون دين الله تعالى سواء كان لله كائنا كاة (٣٥٤) أولهم كالقرض وعن المبيع وضمن المتلف وأرث الجراحه ومهر المراءه سواء

كان من النقود أو من غيرها وسواء كان مالا أو سوا جلا اه يا كبريا ايضا نفقة الزوجة بعد انقضاء نفقة المحارم بعد انقضاء نفقة المحارم تصير دين في القضاء على هذا المأروية وقد كرفي كتاب النكاح أن نفقةهم لا تصير ديناً بالقضاء حتى تسقط بعض المدة للاستعانة عنهم على تلك الرواية لا تمتع وحوب الزكاة كما قبل القضاء قال شيخ الاسلام نواهر زاده ما ذكره في النكاح

مع الماء المستحق بالعطش وقال الشافعي في الجديد الدين لا يمنع وجوب الزكاة للهمومات واجبة عليه ما رويناه وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر وكفي بهم قدوة وكان عثمان رضي الله عنه يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص أمواله فيؤدى منها الزكاة فمخض من المحصاة من غير تكليف فكان اجماعا ولان الزكاة تجب على الغني لا غنا الفقير ولا يتحقق الغني بالمال المستقرض ما لم يقضه ولان ملكه ناقص حيث كان للغير لم أن يأخذ ماذا انظر في جنس حقه فصار كالكتاب ولا يلزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكاة وان كان لا يوجب أن يرجع فيه لأنه ليس له أب يأخذه الا بقضاء القاضي أو برضا الموهوب له فلا يصح رجوعه بدونهما وفيما قال الشافعي يلزم تركية مال واحد في سنة واحدة مرارا بان كان لرجل عبد يساوى ألفا بعبه من آحر دين ثم باعه الاخر كذلك حتى تداولته عشرة أنفس مثلا حال عليه الحول يجب على كل واحد منهم زكاة ألف والمال في الحقيقة واحدة وحدهم لو فسخت البياعات بعيب يرجع الى الاول فلم يبق لهم شيء ولا فرق في الدين بين المؤجل والحال والمراد بالدين دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لمروجه الله فيه كما

محجل على ما اذا لم يأمر الحاكم بالاستدانة فلا تصير ديناً بعض المدة وما ذكره هنا محمول على ما اذا أمره بالاستدانة فتصير ولا يديا اه غايه (قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفارة) أي والحق ونفقة المحارم والزواج قبل القضاء لعدم المطالب من جهة العباد ما بالنذور والكفارات ودين الحلي فلانها باقية بها ولا يجبس عليها أو مانقة المحارم والزواج فلانها تسقط بعض المدة ولا تصير ديناً اه غايه وقال في الدراية وفي الجامع دين النذر لا يمنع متى استحق بجهة الزكاة بطل النذرية بيانه لهما ثمان دران يتصدق بمائة منهما وحال الحول عليهم اسقط النذر بقدر درهمين ونصف لان في كل مائة استحق بجهة الزكاة درهمان ونصف ويتصدق بالنذر بسبعة وتسعين ونصف ولو تصدق بمائة منها للنذر يقع درهمان ونصف عن الزكاة لانه متعين بتعين الله فلا تبطل بتعيينه لغيره وودرعت مطابقة لزمته لان محل المنذور الذمة فلو تصدق بمائة منها للنذر يقع درهمان فنصف للزكاة ويتصدق بثلثها عن النذر اه وكذا ايضا صدقة الفطر ودينى النعمة والاضحى لعدم المطالب بخلاف الخراج والعشر ونفقة مرضت عليه لوجود المطالب بخلاف ما لو انقط وعمره سنة ثم تصدق به حيث تجب عليه الزكاة ماله لان الدين ليس متيقنا لاحتمال ايجازة صاحب المال الصدقة اه فتح (قوله ودين زكاة مانع الى آخره) صورته له نصاب حال عليه حولان لم يركه فيه لازكاة عليه في الحول الثاني لان خمسة منها مشغولة بدين اسود الاولين يمتن نفاضل في الحول الثاني عن الدين نصابا كاملا ولو كان له خمس وعشرون من الابل لم يركها حولين كان عليه في اسول الاول بنت محاض والحول الثاني أربع شياه اه فتح (قوله وكذا بعد الاستهلاك) هو أنه له نصاب حال عليه الحول فلم يركه ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول لازكاة فيه لاشتغال خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان

الاول لم يستهلك بل ملك فانه يجب في المستفاد سقوط زكاة الاول بالهلاك وبخلاف مال واسهلكه قبل الحول حيث لا يجب شي ومن فروعه اذا باع نصاب الساعة قبل الحول بيوم ساعة مثلها أو بجنس آخر أو بدراهم يريد الفقراء من الصدقة أو لا يريد لا يجب الزكاة عليه في البذل الحول جديد أو يكون له ما ينفقه اليه في صورة الدراهم وهذا بناء على ان استبدال الساعة بغيرها مطلقا استهلاكه بخلاف غير الساعة اه فتح (قوله ولا يبي يوسف في الثاني) أي انه ان هذا الدين لا مطالب له من جهة العباد لانه بعد الاستهلاك يستحيل ان يمر على عاشره ما لبه اه ان قرشنا وزاد في الهداية على ما روى عنه قال الكل وهي رواية أصحاب الاملا حول لم تكن ظاهرة رواية عنه مرضها اه **مسئلة** هما لان احدهما يجب فيه الزكاة والاخرى لا يجب فيه الزكاة وعليه دين مما له مطالب من جهة العباد فان الدين لا يصرف الى المال الذي لا يجب فيه الزكاة اه شرح طحاوي (قوله من جهة الامام في الاموال الظاهرة) أي السوائم وقوله ومن جهة نوابه في الباطنة أي أموال التجارة (قوله لان الملاك نوابه الى آخره) وذلك ان ظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية يوجب حق اخذ الزكاة مطلقا للامام وعلى هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلفاؤه بعده فلم يولي عثمان وظهر تغير الناس كره ان تقتش السعاة (٢٥٥) على الناس مستورا أموالهم

فقرض الدفع الى الملاك نياية عنه ولم تختلف العصابة عليه في ذلك وهذا لا يسقط طلب الامام أصلا ولا في علم أهل بلدة لا يؤدون زكاتهم طالهم بها اه فتح (قوله كقصان النصاب الى آخره) حتى اذا سقط بالقضاء أو بالبراءة قبل تمام الحول يلزمه الزكاة اذا تم الحول وقال زفر بن قيس الحول كذا في البدائع ولم يحك الخلاف عن محمد اه (قوله ثم لا فرق بين أن يكون الدين باع) وصورة المسئلة على ما ذكره في العاشر رجل له ألف على رجل فكفل به رجل بأمره أو بغير أمره ولاصيل ألف وكفيل ألف

ولابي يوسف في الثاني لانه مطالب به من جهة الامام في الاموال الظاهرة ومن جهة نوابه في الباطنة لان الملاك نوابه فالامام كان يأخذها الى زمن عثمان رضي الله عنه وهو فوضها الى أربابها في الاموال الباطنة قطع الطمع الظلمة فيها فكان ذلك نو كماله لا رباها وقيل لابي يوسف ما جعلت على زفر قال ما جعلت على رجل يوجب في مائتي درهم أو بمائة درهم ومرا اذا كان لرجل مائة درهم وحال عليها عما تون حولا ولو طرأ الدين في خلال الحول ينفع وجوب الزكاة عند محمد كهلاك النصاب كله وعند أبي يوسف لا يبيع كقصان النصاب في أثناء الحول ثم لا فرق بين أن يكون الدين بطريق الكفالة أو الأصالة حتى لا يجب عليهما الزكاة بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب حيث يجب على الغاصب في ماله دون غاصب الغاصب والفرق أن الاصيل والكفيل كل واحد منهما مطالب به أما الغاصبان فكل واحد منهما غير مطالب به بل أحدهما وان كان ماله أكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا ففراغه عن الدين وان كان له نصاب يصرف الدين الى أيسرها قضاء مثله اذا كان له دراهم ودينار وعروض التجارة وسوائم من الابل ومن البقر والغنم وعليه دين فان كان يستغرق الجميع فلا زكاة عليه وان لم يستغرق صرف الى الدراهم والدينار ولا اذا اقضاء منه ما يسر لانه لا يحتاج الى بيعهما ولا لانه لا يتعلق الصلحة بعينهما ولا يتم ماله قضاءا أو حوائج وقضاء الدين منها ولا للفقاضي أن يقضي الدين منهما ما جبره وكذا للغير أن يأخذ منه ما اذا طفر بهما وهما من جنس حقه قال فضل عنهما الدين أو لم يكن له مبيع ما شئ صرف الى العروض لانها معرضة للبيع بخلاف السوائم لأنها لله والدر والفضة فان لم يكن له عروض أو فضل الدين عنها صرف الى السوائم فان كانت السوائم أجناسا صرف الى أقلها زكاة نظر للفقراء وان كان له أربعون شاة وخمس من الابل يخير لاستوائهم ما في الواجب وقيل يصرف الى الغنم لتعب الزكاة في الابل في العام القابل وقوله نام ولو تقدر أي يشترط لوجوب الزكاة أن يكون ناميا حقيقة بالنوال والتناسل وبالعبارة أو تقدير بأن يتمكن من الاستملاء بكون المثل في يده أو يد نائبه لذكره ان

عليهما الحول لازكاة عليهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اذا أنقذه حيث يجب الزكاة على الغاصب في ألفه دون غاصب الغاصب قال الكل رحمه الله لا ان الغاصب ان ضمن يرجع على غاصبه بخلاف غاصبه اه وقال الكل أيضا وانما فرق الغاصب ككفالة في الكفالة باهر الاصيل يرجع الكفيل اذا أدى كالفاس لان في الغاصب ليس له أن يطالبهما جميعا بل اذا احتار فخص أحدهما ببراءة الاخر أما في الكفالة فله أن يطالبهما معا فكان كل مطالب بالدين اه (قوله فان كنت اسوونهما جئنا الى آخره) حتى لو كان له أربعون من الغنم وثلاثون من البقر وخمس وعشرون من الابل يصرف الى الغنم ثم الى القران كان التيسر أقل قيمة من ثمن مخاض اه غاية (قوله يخير لاستوائهم ما في الواجب) أي لا الرابح في كل واحد من النصابين شاة وسط اه غاية (قوله وقيل يصرف الى الغنم اذا آخر) وقيل هذا اذا كان المصدق حاضرا لانه ناظر للفقراء وقيل موضوع المسئلة اذا كانت الغنم له عتقا فيكون الواجب واحدة منها وفي الغنم من الابل شاة وسط فكان الواجب في الغنم أقل اه غاية (قوله لتعب الزكاة في الابل في انه باه قبل) اذ لو صرف الدين الى الابل وجبت الزكاة في الغنم في العام القابل لا تنقص النصاب اه قال في العاية ومنها أي من موانع الزكاة وجوب الرهن اذا كان المال في يد المهر من لعدم ملك اليد بخلاف العتق فانه يجب فيه اه

بعبارة يده التجارة فهو التجارة ومثله في الجامع لأنها بيع النعمة كبيع العيين اه غاية (قوله حتى يبيعه) أي فيكون التجارة بذلك النية السابقة وكذا في الفصول التي ذكرنا أنه ينوي التجارة في الوصية والعرض ومبادلة مال بماليس على إذا اشترى بتلك العروض عروضاً آخر صارت التجارة لأن النية قد وجدت حقيقة لأنها لم تعمل للحال لأنها لم تصادف عمل التجارة فإذا وجدت التجارة بعد ذلك عملت النية السابقة فيصير المال للتجارة لوجود نية التجارة مع التجارة اه بدائع (قوله ولو ورثه ونواه الخ) قال في الخيرية وانفق أصحابنا على أن من ورث أعياناً ونوى التجارة فيها عند موت مورثه لا يعمل نيته وقال في الصبط والمرغيبا أن يكون ذهاباً أو فسخة فهي على ما ورثه اه غاية (قوله والصبط عن القوداختلفوا فيه الخ) قال أبو يوسف تعمل نيته وقال محمد لا تنه نيته وقال صاحب التبصرة وقول أبي حنيفة كقول محمد كذا ذكره بعض المشايخ وفي المرغيبا قوله كقول محمد من المتأخرين من ذكر الخلاف بين أبي يوسف ومحمد على القلب فقال على قولهما لا يكون للتجارة وعلى قول أبي يوسف لا يكون للتجارة لأن هذه الأشياء ليست تجارة ووجه قول أبي يوسف أن تلك هذه الأشياء بكمبها والتجارة ليست إلا اكتساب وجه احتياط لامر العباد اه غاية وفي المتن أن نية التجارة في العبد المتمرز وج عليه باطله ويجب أن يكون هذا قول (٣٥٧) محمد واختلفوا في نية التجارة

بعد ذلك لا يكون التجارة حتى يبيعه لأن التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية بخلاف ما إذا كان للتجارة ونواه للخدمة حيث يكون للخدمة بالنية لأنها ترك العمل فيتم بها ونظيرها للمسلم والمسلم والكافر والعالمية والسائمة حيث لا يكون مساقراً ولا مفطراً ولا عاقفاً ولا موقفاً ولا مساقماً ولا مساقمةً بخبر النية لأن هذه الأشياء عمل فلا تتم بالنية ويكون مقبلاً وما عداها مساقراً بالتجارة لأنها ترك العمل فيتم بها ولو ورثه ونواه للتجارة لا يكون لها إلا عدم الفعل منه ولهذا لو ورث قريبه ونواه عن كفارة لا يجوز بيعها ولا يضمن لشريكه إذا علق عليه بالارث وإن ملكه بالهبة أو الوصية أو الخلع أو الصلح عن القوداختلفوا فيه بناء على أنه عمل التجارة أم لا قال رحمه الله (وشروط أدائها نية مقارنة للأداء أو العزل ما وجب أو تصدق بكلمة) أي شرط صحة إذا ما زال كنية مقارنة للأداء أو العزل مقدار الواجب أو تصدق بجميع النصاب لأنها عبادية فلا تصح بدون النية والأصل فيه الاقتران بالأداء كسائر العبادات إلا أن الدفع يتفرق فيصرح باستحضار النية عند كل دفع فاكثرت بوجودها حالة العزل دفعاً للمخرج كنقد لية في الصوم وهذا لأن العزل فعل منه فجازت النية عند مجزأ ما إذا نوى أن يؤدي الزكاة ولم يعزل شيئاً وجعل بتصديق شيئاً إلى آخر السنة ولم تحضره النية حيث لم يجزه عن الزكاة لأن نيته لم تقترب بفعل ما قلنا تعتبر وقوله أو تصدق بكلمة لأنه إذا تصدق بجميع ماله فقد دخل الجزأ الواجب فيه ولا حاجة إلى التعيين استقصاءً للكون الواجب جزأً من النصاب ولا فرق بين أن ينوي النفل أو لم يحضره النية بخلاف صور رمضان حيث لا يكون إلا مساكاً مجزئاً عنه إلا بنية القرية والفرق أن دفع المال بنفسه قرية كيمما كان والامسالك لا يكون قرية إلا بالنية فافترقا وهذا لأن الركن في الموضعين إيقاعه قرية وقد حصل بنفس الدفع إلى الفقير دون الامسالك ولودفع جميع النصاب إلى الفقير ينوي به عن التذرع أو عن واجب آخر يقع عما نوى ويضم قدر الواجب كل قدر للمعسر في الصوم إذا نوى فيه

(٣٣ - زيلعي أول) الثاني حتى تقبضها ويحول عليها الحول بعد قبضها لأنها بدل ما لا يجب فيه الزكاة كادية وبطل الكتابة قال أبو نصر في شرح القدوري وكأبيع قبل القبض وفي الخاوي المبيع قبل القبض لا يجب فيه الزكاة وفي قياس قول أبي حنيفة كلهم قال الفقهاء أبو الليث هو قول الكل لأن المشتري لا يملك التصرف في المبيع قبل قبضه بخلاف المهر وفي الجامع المبيع قبل القبض نصاب عندهما وكذا عند أبي حنيفة على الأصح وفي الصبط والصحيح أنه نصاب لأنه بدل مال بخلاف المهر لأنه بدل مال ليس بمال اه غاية (قوله حيث لم يجزه عن الزكاة) أي إذا زكاة ما تصدق به على قول محمد اه فتح (قوله لأن نيته الخ) ولا يشك في هذا بما ذكره الطحاوي أن من امتنع عن أدائها فاختدها الإمام منه كرها ووضعها في أهلها أجزأت عنه ولم توجد النية فيه أصلاً لأننا نقول للإمام ولاية أخذ الصدقات وقام دفعه مقام دفع المالك كالأب يعطى صدقة الفطر جازع عدم نية الصغير لوجود نية من له الولاية في الإعطاء اه باكير (قوله فقد دخل الجزأ الواجب نفسه) أي بأشبه الصوم بنية النفل حيث يتأدى بها الفرض بخلاف الحجب في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن كالصوم اه غاية (قوله ولا حاجة إلى التعيين الخ) فإن قيل لما احتل المرص والنفل لا يضمن تعيين المرص كالصلاة قلنا دلالة الحال معية إذا عاقل لا يتنفل مع تحقق الواجب عليه كالحاج إذا لم يحضر بياله فرض ولا تنفل بغيره عن المرص دلالة حاله قلت (قوله) ومثله إذا ذهب المشتري المبيع للبائع في البيع الفاسد بعد قبضه يجعل عن فسخ البيع الفاسد حتى يبرأ

من ضمة ولا يجعل حبة لأن الواجب والهبة تلتحق وكذا إذا وهبت المرأة صدقاتها للمعين لزوجها قبل الدخول بها يجعل عن الطلاق الواجب قبل الدخول لأهية لمذكرنا ويرد على تعليله الصلاة فإنها تجعل تطوعاً ولا يجعل عن الفرض فقد تنفصل العاقل مع تحقق الواجب في ذمته والفرق بينهما بين الخلع أن التنفصل بالصلاة مشروط وقبل الفرض كالسنن ويمكن أداء الفرض في الوقت مع إمرار السنن والنوافل بخلاف الخلع فإنه لا يكون في السنة الامرة فرضاً كان أو تطوعاً فلو صرف إلى النفل بقوت الفرض إلى السنة الأخرى والفرق بين الصلاة وبين الزكاة وهبة المبيع وهبة الصدقات الزكاة في المال والمبيع والصدقات متعينة بخلاف الصلاة غاية (قوله) وكذا لا يجوز أداء الدين عن العين أي لأنه إسقاط والواجب فيها التمسك اه غاية (قوله بخلاف العكس) أي لأن العين خبر من الدين اه غاية قال في العاية وأداء الدين عن الدين لا يجوز وهو أن يكون له على رجل ما تأندهم وسال عليها الحول وله على آخر خمسة دراهم جعلها على المائتين لا يجوز لما التفاوت الذم وأما يلزم منه أداء الدين عن العين على تقدير قبض الدين الباقي ولو جعل الخمسة عن المائتين لذي عليه المائتان لم يذكره محمد رضي الله عنه فعلى العلة الأولى تجوز لعدم تفاوت الذم وعلى العلة الثانية لا تجوز والحيلة فيه أن يتصدق عليه بمحمدة دراهم من زكاة العين فإذا قبضها أخذها منه قضاء عن دينه اه في الإيضاح تصدق بمحمدة ونوى بها الزكاة والتطوع يقع عن الزكاة عند أبي يوسف ويروي عن أبي حنيفة لأن الفرض أقوى فأنقضى الأصحف وهو النقل فلا يحتاج إلى التعمين وعند محمد لم يثبت به فلا تقع عن شيء لأنه لا يمكن إيقاعها عنهم المتنافي بين الموضعين وعدم التعمين وبقول محمد قال الشافعي ومالك وأحمد وفي الروضة (٢٥٨) دفع إلى فقير بلانية ثم نواه عن الزكاة أن كان قائماً في يد الفقير أجزاء والأفلا

ولو أعطى رجلاً ما لا يتصدق تطوعاً لم يتصدق المأمور حتى نوى الأحرار من الزكاة ولم يقل شيئاً ثم تصدق به المأمور وقع عن الزكاة وكذا لو قال عن كفارتي ثم نوى الزكاة قبل دفعه ولو خلط الوكيل دراهم المزكين ثم تصدق بها عن زكاتهم فهو صام وفي جمع التوازن وضعها على كف فقير فأنتم بها جاز عن	التطوع يقع عن السدر وإن صام فيه عن واجب آخر يقع عما نوى ويقضى السدر ولو وهب بعض النصاب من الفقير سقط عنه زكاة المؤدى عند محمد اعتباراً للجزء بالكل إذا الواجب شائع في الكل فصارت كالهلاك وعند أبي يوسف لا يسقط لأن البعض غير متعين لكون الباقي محللاً للواجب بخلاف الهلاك لأنه لا يصنع له فيه قبض ولا دفع بمنعه فلا يعتد وعلى هذا لو كان له دين على فقير فأبرأ منه سقط زكاته عنه نوى به عن الزكاة أو لم ينل لأنه كالهلاك فلو أبرأه عن البعض سقط زكاته ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط عنه ولو نوى به الأداء عن الباقي لأن الساقط ليس بمال والباقي يجوز أن يكون ما لا فساد كان الباقي خبراً منه فلا يجوز الساقط عنه وكذا لا يجوز أداء الدين عن العين بخلاف العكس ولو كان الدين على غني فوهبه منه بعد وجوب الزكاة عليه قيل يضمن قدر الواجب عليه وقيل لا يضمن والله أعلم
--	---

باب صدقة السوانم

الزكاة ولو سقطت ورقها فقير ورثي بها جاز ولو كان له ابل وغنم فأتى شاة لا ينوي أحدهما صرفه إلى أبيهما المراد شاة ولو نوى عن أحدهما فهلكت لم يجز عن الأخرى بخلاف التقدين ولو قال لو كيلة تصدق به على من أحببت لم يعط نفسه استسقاء خلافاً لأبي يوسف اه دراية (قوله قيل يضمن قدر الواجب) وهي رواية الجامع اه غاية (قوله وقيل لا يضمن) أي في رواية النوادر اه غاية وكأنه بنى على أنه استهلاك أو هلاك اه فتح وفي جوامع الفقه وقال أبو يوسف لا يضمن وإن لم يعلم أنه كان غنياً أو فقيراً لا يضمن وجه رواية النوادر وهي قول أبي يوسف أن وجوب الأداء يتوقف على القبض ولو لم يحدد فكان امتناعاً عن الوجوب لاستهلاك الواجب كاستهلاك النصاب العين قبل وجوب الزكاة يوم وجه رواية الجامع أنه أنلف المال بعد وجود أصل الوجوب بالتمليك من غير الفقراء فيضمن كالأرواح العين من العبيد لوجوب ولا يصير بذلك قابضاً كما كاعتاق العبد المبيع قبل القبض وتزويج الجارية المبيعة قبل القبض إذا دخل بها الزوج اه غاية وفي قنية المبية دفع لمخرم زكاة ماله وقال دفعته اليك فرضا ونوى الزكاة يجز به لأن العبرة فيه للقلب دون اللسان وقال عبيد الله الكرايسي لا يجز به وقال يوسف الترجماني يجز به إذا تأول القرض بالزكاة قال رضي الله عنه وهذا أحسن الأجوبة والأصح رواية أنه يجز به لأن العبرة بنية المدفع لا لعل المدفع إليه الأعلى قول أبي جعفر وقد اعترض عليه في جمع الفارق بما أخذ الظالم ظمناً وقد نوى فيه الزكاة فانه يجز به وإن كان يأخذ الظالم على غير جهة الزكاة وكذا لو وهب مسكيناً درهماً ونواه من زكاته أجزاء اه لأن العبرة بالنية فلا يتغير بلفظ الهبة اه قنية

باب صدقة السوانم

(قوله المراد بالصدقة الزكاة) سميت بها لئلا يعلل صدق العبد في العبودية اه ع (قوله الدر والتسعين اه كاي
 قوله هي التي تكتفي بالرعي الى آخره) الرعي بالكسر الكلا وبالفتح المصدر والرعي الرعي اه وكتب ما نصه اعترض في النهاية بان
 مرادهم تفسير السائمة التي فيها الحكم المذكور فهو تعريف بالاعم اذ في قيد كسر ذلك لغرض النسل والدر والتسعين والاهشعل
 الاسامة لغرض الحمل والركوب وليس فيها زكاة اه فتح القدير (قوله وقالت الشافعية في بعض الوجوه) اي وهو الاصح اه كاي
 (قوله ويجب في خمس وعشرين ابلا الى آخره) اراد به الفرض اه ع والابل اسم جمع كالغنم لا واحد لها من انفسها مؤنثان
 ولهذا يقال في تصغيرهما ايلة وغنمة وكان الغنم مأخوذة من الغنم اذ ليس لها آلة الدفاع كاقربان واتب الثور والبعير اه دراية
 قوله غنمة اي كما يقال ديرة ونيرة اه قال في العاية والابل بكسر الهمزة (٢٥٩) والباء لموحدة ويحوز تسكين

الباء تحفيفا وهو فعل ومنه
 بلزق الصدقات وهي المراءاة
 القصيرة العظيمة الحسنة
 قال الشيخ جمال الدين
 ابن الحاجب ولا قالت لهما
 وذكر المبدأ أربعة وزاد
 عليهم المطلاع وهو الخاصة
 وابدا الوحشية اي والوليد
 وهي التي تلد كل عام قال في
 المتع وفيما زعم سيويه
 ما بات فعل الابل ويلد لاجبة
 فيه لاد الاشر فيه بلز
 بالتشديد فيمكن أن
 يكون تحفيما ولا جهة في
 اطل ايضا لانه يات الا في
 الشعر نحو قول امرئ القيس
 به اطل اطلني وسا فانعامه
 فيصور ان يكون مما اتبع
 فيه الطاء الهمزة لضرورة
 قال ابن عصفور في المتع
 وجاءت لغة في الزيد وجبر
 الفلح على الاسنان وابط
 ورجل وحب وهي جنس
 يقع على الذكر والاناث
 اه غايه وافظها مؤنث
 تقول ابل سائمة اه غايه

المراد بالصدقة الزكاة وانما عبر عنها بالصدقة اقتداء بقوله تعالى ايع الصدقات للفقراء اي الزكاة
 والسواثم جمع سائمة يقال سامت الماشية سوما اي رعت واسماها صاحبها والمراد التي تسم للصدر
 والنسل فان اسماها العمل والركوب فلا زكاة فيها وان اسماها البيع والتجارة ففيها زكاة التجارة
 لار كاة السائمة لانها مختلفة ان قدر او سببا فلا يجعل أحدهما من الآخر ولا يبنى حول أحدهما
 على حول الآخر واعلم ان السواثم اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها كانت مفتقة
 بها ولا نهأ عن الاموال عند العرب فكانت البدايتهم ثم قتم منها ما هو الا هم فالاهم فالدرجه الله
 (هي التي تكتفي بالرعي في أكثر السنة) اي السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول حتى لو
 علفها نصف الحول لا تكون سائمة حتى لا تجب الزكاة فيها وقالت الشافعية في بعض الوجوه يشترط
 الرعي في جميع الحول كالنصاب ولا عبرة بالاكثر وفي بعضها ان علفها بقدر ما يتبين فيه أن مئونة علفها
 أكثر مما لو كانت سائمة فلا زكاة فيها ولا معسر بالاكثر ولو كان أكثر النصاب سائمة ولما أن اسم
 السائمة لا يزول بالعلف اليسير لا يمنع دخولها في المبرورون اليسير من العلف لا يمكن الاحتراز عنه وقد
 لا توجد المرعي في جميع السنة وهو انظاره دعت الضرورة الى العلف في بعض الفصول فلا اعتبر اليسير
 منه لما وجبت الزكاة أصلا بخلاف ما اذا كان بعض النصاب معلقا بالنصاب بوصف الاسامة علة فلا
 يضمن وجوده في جميعه والحول شرط فيكتفي بأكثر ذكره في الغاية وفيما اذا علفها نصف الحول وقع
 الشك في السبب لان المال انما صار سائمة بوصف الاسامة فلا يجب الحكم مع الشك قال رحمه الله (ويجب
 في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض وفي خمسة وثلاثين بنت لبون وفي ست
 وأربعين حقة وفي إحدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي إحدى وتسعين حقتان اذ
 مائة وعشرين) على هذا اتفقت الاثار واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجعت لامة
 وما روى عن علي رضي الله عنه من انه يجب في خمس وعشرين خمس شياء وفي ست وعشرين بنت مخاض
 شاذ لا يكاد يصح عنه حتى قال الثوري هذا غلط وقع من رجال علي ما على فانه أفتقه من أن يقول ذلك
 فان فيه موالاتين الواجبين ولا وقص ينهما وهو خلاف أصول الزكاة وبنت المخاض هي التي طعنت
 في الثانية سميت به لان أمها تكون محضا عادة أي حامل بارى ويسمى وجمع اولاده محضا أيضا
 ومنه قوله تعالى فأجاءها المخاض الى جذع الفخلة وبنت لبون هي التي طعنت في الثالثة سميت به
 لان أمها تلد أخرى وتكون ذات لبن غالبا والحقة هي التي طعنت في الرابعة سميت به لانها تلد للحمل
 والركوب أو الضراب والجذعة هي التي طعنت في الخامسة سميت به لعنى في أسنانها يعرفه أرباب

(قوله في إحدى وستين جذعة) هي بفتح الهمزة اه غايه (قوله وفي ست وعشرين بنت مخاض الى آخره) يروي ذلك عن الشعبي
 وشريك بن عبد الله ذكره السفاسقي في شرح البخاري اه غايه (قوله ولا وقص ينهما الى آخره) فان معناه على ان الوقص يتناول الواجب
 والوجوب يتناول الوقص اه غايه (قوله وبنت المخاض هي التي طعنت الى آخره) وفي البناء سبع بنت المخاض هي التي طعنت في السنة
 الثانية عند الفقهاء وعند أهل اللغة هي التي طعنت في الثالثة وبنت لبون هي التي طعنت في الثالثة عند الفقهاء وعند أهل اللغة هي التي
 طعنت في الرابعة الى آخرها ولم يتابع عليه فيما نقل عن أهل اللغة اه غايه (قوله سميت به الى آخره) قال الشيخ أبو البقاء في شرح
 المجموع سميت بذلك لانه لا يستوفى ما يطلب منها الا بضرب مكلف وجنس مأخوذة من قولك جذعت الدابة اذا حبستها من غير علف اه
 وفي جوامع اللغة المعسر في سائر الابل بنت مخاض وسط وما زاد عليها في السبب والقيمة علة قلت عدة لاجبا بالشاة السائمة الالهة كـ

(قوله ثم أخرجها عن فضل بها) أي حتى توفي ثم أخرجها عثمان بفضل بها ثم (٣٦٩)

أخرجها على فضل بها اه

وهذا الزيادة ليست في خط
الشارح رحمه الله (قوله
وقد وردت أحاديث إلى
قوله ذكرها في الغاية) نقله
الشيخ كالدين في الفتح
معز إلى الشارح ورأيت
بها من فتح القدير حاشية
بخط الشيخ العلامة
الدين بن أمير حاج الحلبي
رحمه الله نصها وهذه
الحواشي شارح الكنز
غير راجعة اه (قوله لا يعبر
به لأوجب) أي كالمعونة
اه غاية

باب صدقة البقر

(قوله والواحدة بقرة
إلى آخره) والهاء تلامذ
اه غاية والبيقر أو بقر
والياء أو خاوازيذتان وهل
اليمين يسمون البقرة ببقرة
والباقر اسم جمع البقر مع
رعيته كالحامل جماعة الجال
وفي شرح التوروي البقر
جنس واحدة بقرة وبقرة
وعن أبي يوسف البقرة
الأنثى اه غاية (قوله
ثلاثين بقرة إلى آخره) أي
ساعة غير مشتركة
عليها الخول اه باكير
(قوله وقال أهل الظاهر
إلى آخره) فإذا ملك خمسين
بقرة عما قرأنا متصلا ففيها
بقرة وفي المائة بقرة فإن
كل خمس بقرة بقرة ولائى
في الزيادة حتى تبلغ خمسين
اه غاية (قوله اعتبروه
بالابل) أي كإحدى الأضحية
أذ كل منهنما يحز به عن سبعه اه غاية

البقر على الثلاثين والاربعين له ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كتب إذا زادت الأبل على
مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون من غير شرط عند ما دون الأربعين
وما دون بنت لبون وهو بنت مخاض والشاة رواه الدارقطني ولنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى عمرو بن حزم فكان فيه إذا بلغت إحدى وتسعين فحقن إلى أن تبلغ عشرين ومائة فإذا
كانت أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون فأنزلناه بعد إلى أول قرآن
الابل فما كان أقل من خمس وعشرين ففيه العنق وفي كل خمس ذود شاة رواه أبو داود والترمذي وأبو جعفر
الطحاوي وقال أبو الفرج قال أحمد بن حنبل حديث ابن حزم في الصدقات صحيح ومذهبنا من قول عن
ابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وكفى بهما قدوة وهما أفقه العصاة وعلي كان عاملا فكان
أعلم بحال الزكاة وما رواه الشافعي قد علمنا بوجوبه فإذا أوجبنا في أربعين بنت لبون وفي خمسين حقة
فإن الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين والواجب في الخمسين ما هو الواجب في ست وأربعين
ولا يتعارض هذا الحديث لنفي الواجب عما دونه فتوجب به ما روينا ونحمل الزيادة فيما روي
الزيادة الكثيرة جميعا إلى الخبر الأخرى إلى ما روي به الرهري عن سالم عن أبيه أنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي قال ثم أخرجها أبو بكر من بعده
فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر فعمل بها ثم أخرجها عثمان فعمل بها فكانت في أيديهم وتسعين
حقن إلى عشرين ومائة فإذا كثرت الأبل ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون الحديث
رواه أبو داود والترمذي وبزيادة الواحدة لا يقال كثرت وهذا يؤيد ما ذكرنا بل نص عليه وقد
وردت أحاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين ذكرها في الغاية ولو خشية
الاطالة لاوردناها ولأن الواحدة لا رائدة على مائة وعشرين إن كان لها حصة من الواجب يكون في
كل أربعين وثلاث بنت لبون فيكون محال الحديث لانه أوجبنا في كل أربعين بنت لبون لم يكن لها حصة
من الواجب كما هو مذهبنا وهو مخالف لأصول الزكاة فإن ما لا يكون له حظ من الواجب لا يتعبر به
الواجب قال رحمه الله (والجفت كالعرب) لأن اسم الأبل يتأولهما فيدخل تحت الموصوف
الواردة ضرورة والجفت جمع جفت وهو المتوحد بين العربي والفالج والفالج هو الجمل الضخم ذو السنامين
يحمل من السند للقملة والجفت منسوب إلى جفت نصر والعرب جمع عربي البهائم ولا يسمي عرب
ففسر قوايينهما في الجمع والعرب هم الذين استوطنوا المدن أو القرى العربية والأعراب أهل البدو
واختلفوا في نسبتهم والأصح أنهم نسبوا إلى عربية بفختين وهي من تهامة لأن أباهم اسمعيل عليه
السلام نشأ بها والله أعلم

باب صدقة البقر

قدم البقر على الغنم لقربها من الأبل من حيث الضخامة حتى جعلها اسم البسطة سميت بقرا لأنها تبقر
الأرض أي تشقها والبقر جنس والواحدة بقرة ذكرنا أو أنثى كالتمر والتمر قال رحمه الله
(في ثلاثين بقرة تسبع ذوسنة أو تسعة وفي أربعين مسن ذوسنتين أو مسنة) وهو قول علي بن أبي طالب
وأبي سعيد الخدري والتبيع ما طعن في الثانية سمي به لأنه يتبع أمه والمسن ما طعن في الثالثة وقال
أهل الظاهر لا زكاة في أقل من خمسين من البقر وأدعوا فيه الإجماع من حيث أن أحد المبل بغيره
وحوب الزكاة في الخمسين وقال قوم في خمس من البقر شاة وفي العشرين شاة وفي خمس عشرة ثلاث شياه
وفي العشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بقرة في خمس وتسعين فإن زادت واحدة ففيها بقرة فإن
المائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بقرة مسنة اعتبروه بالابل وقالوا هو قول عمر
ابن الخطاب وقول جابر بن عبد الله الأنصاري ولنا ما رواه الترمذي بإسنادهم عن معاذ بن جبل أنه عليه

(قوله ربع عشر مئة) أي أو من (قوله أو ثلث عشر تبيع) أي أو تبيعة (قوله أو عشر تبيع) وهذا يدل على أنه لا نصاب في الزيادة عنده اه غايه (قوله وقال أبو يوسف ومحمد) أي والشافعي ومالك وابن حنبل وعامة العلماء اه غايه (قوله وهو رواية عن أبي حنيفة إلى آخره) قال في المحط والبداية وهو وفق الروايات عنه وفي جوامع الفقه وهو المختار اه غايه وقال في الغاية أيضا ولا خلاف فيما بين الثلاثين والأربعين ولا بعد الستين في غير العقود اه وروى الدارقطني من طريق بقية بن الوليد عن المسعودي عن الحكم عن طاووس عن أن عباس قال قال لمابعث إلى آخر ما ذكره الشارح قال في الغاية قال عبدالحق وبقيته لا يصح به وقال أبو الحسن بن القطان رده بأن بقية لا يصح به ولم يتعرض إلى من هو أضعف عنه وهو المسعودي اه وكتب على قوله وهو رواية مانصه أسد بن عمر اه غايه قوله وروى الدارقطني أي والبراد اه فتح (قوله فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن الأوقاص فقال ليس فيها شيء) قال (٣٦٣) المسعودي والأوقاص ما بين الثلاثين إلى الأربعين والأربعين إلى الستين اه فتح

الصلاة والسلام بعنه إلى اليمن وأمره بأن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة ومن كل أربعين مئة قال رحمه الله (وفيما زاد بحسابه إلى ستين) أي فيما زاد على الأربعين يجب فيه بحسابه إلى ستين ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مئة أو ثلث عشر تبيع وفي الثنتين نصف عشر مئة أو ثلثا عشر تبيع وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مئة أو عشر تبيع وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله في رواية الأصل وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ففيها مئة وربع مئة أو ثلث تبيع وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله لهما الله عليه الصلاة والسلام لمابعث معاذا إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة ومن كل أربعين مئة أو مئة مئة فقالوا الأوقاص فقال ما أمرني فيها بشيء وسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدمت عليه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن الأوقاص فقال ليس فيها شيء وفسروها بما بين أربعين إلى ستين ولأن الأصل في الزكاة أن يكون بين كل واجب وقص لا يوازي الواجب غير مشروط فيها إلا سيما فيما يؤول إلى التشقيق في المواشي ووجه رواية الحسن وهو القياس أن الأوقاص من البقر تسع تسع كما قبل الأربعين وبعد الستين فكذا هنا ووجه رواية الأصل أن المال سبب الوجوب ونصب النصاب بالأي لا يجوز وكذا الخلاوة عن الواجب بعد تحقق سببه وحديث معاذ غير ثابت لأنه لم يجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلمه بعنه إلى اليمن في الصحيح ولئن ثبت فقد قيل المراد به الصغار إذا كانت وحدها وبه نقول فلا يلزمه مجتمعه الاحتمال فإن قيل فيما قلت أيضا خلاف القياس وهو إيجاب الكسور فيم يرجع مذهبه على منبهما قلنا إيجاب الكسور أهون من نصب النصاب بالأي لأن إثبات التقدير وإخلاء المال عن الواجب بالأي ممتنع وهذا لأن قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ظاهر يتناول كل مال فلا يجوز إخلاؤه عن الواجب بالأي ولأن الاحتياط في العبادات الإيجاب أيضا كان أولى ولأن ما ذكره من الوقص وهو تسعة عشر ليس من أوقاص البقر أذهي تسعة تسعة فبطل قياسهم عليها قال رحمه الله (ففيها تبيعان) أي في الستين تبيعان (وفي سبعين مئة وتبيع) وفي ثمانين مئتان فأعرض بتغير في كل عشر من تبيع إلى مئة أي يجب في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مئة لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كتب ذلك لأهل اليمن في تغبير في كل عشر من تبيع إلى مئة

قال الجوهري والمطرزي الوقص بفتح القاف ما بين القريبتين في جميع الماشية قلت والفتح أشهر عند أهل اللغة وصنف ابن ربي جزأ في تحفة الفقهاء وكتبهم في أسكان القاف وليس كما قال والشنق مثله وقال الأصمعي الشنق يختص بالأبل والوقص بالبقر والعم ويقال وقص بالسبع المهمة أيضا وقيل يطلق على ما لا يجب فيه الزكاة وقال سند الجمهور على تسكين القاف وقيل تفتح لأن جمعه أوقاص كجبل وأجبال وجمل وإجمال ولو كان ساكنا لجمع على أفعل فهو فليس وأفلس وكتب واكتب قال الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله في الذخيرة لا جهة فيه لأنهم قالوا حول وأحوال وهو

وتأهوال قلت باب نوب وحول وهو الغسل العين بالواو قياسه أن يجمع كذلك فلا نقض وإعما وبالعكس الذي أورده الشيخ موفق الدين بن عيسى وشرح المفصل نحو فرخ وأفرخ وزند وأزناد وراد وأراد وأنف وأناف والرأد أصل الحيسين والزند العود الذي يشد به البار وهو الأعلى والزند السفلي فيها ثقب وهي الأنثى وجمعوا هذه الأسماء على أفعال لأن الرأد في معنى الذئب والرند في معنى العود وخرج في معنى طيار وله شملت على المعنى في الجمع أولان الهمزة مقابلة للالف فقالوا أراد كما قالوا أبواب والنون في زنة وأنف ما كنهى عنه شربت بفتحها مجرى الحركة والرافع فرخ مكر رجرى تكريره مجرى الحركة هكذا ذكره في باب الجمع ونقص النوري باوطاب وأوعاد وأوغاد اه غايه (قوله ولئن ثبت فقد قيل المراد به) أي بالوقص (قوله الصغار) أي وهو الجاجيل اه دراية والمراد ما بين الثلاثين إلى الأربعين اه غايه بالمعنى أو المراد منها أن أريد العقود العدد في الابتداء فإن الوقص في الحقيقة لما يبلغ نصابا وذلك في الابتداء كذا في المبسوط اه دراية

(قوله والجاموس كالبقرة) والبقرة الوحشية مطبق بغير الجنس كالجاموس الوحشي حتى لو ألقا بالحق بالاهلي كما دليل حمل كنه فكذا
 البقرة الوحشية وفي المغني تجب الزكاة في بقرة الوحش في رواية عند ابن حنبل ولم يقل به أحد غيره والسوم والنصاب حولاً كاملاً شرط
 عنده فكيف يصح فيه السوم ومثل النصاب حولاً كاملاً ومق يتجمع من بقرة الوحش ثلاثون كالأشعة واسم البقرة لا يتناولها عند
 الإطلاق فكان القول به شرعاً بلا كتاب ولا سنن ولا قياس صحيح ولهذا لا يجزى في الأضحية والهدي وأيس من هجة الأنعام فصار
 كالظباء بل أولى فإن الظبية تسمى عزراً ولا تسمى بقرة الوحش بقراً غير إضافة ويجب عند الحنابلة في المتولين الوحشي والاهلي
 وعند الشافعي لا يجب مطلقاً وهو قول داود وعندنا أن كانت الأم أهلية يجب وأن كانت وحشية لا يجب وبه أخذنا لك قاسوا على
 المتولين السائمة والعارضة وزعموا أن غنم مكة متولة بين الظباء والغنم وفيها الزكاة وألزمنا النوروي بعدم الأجزاء في الأضحية والأزمان
 باطلان وفي الحلي قال أبا راهيم الخضر لا تجب الزكاة في إناث الأبل والبقرة والغنم اه غايه (قوله وفي العادة أن أوهاهم الناس لا تسبق
 إليه) أي حتى لو كثر في موضع ينبغي أن يحنث كذا في مبسوط غير الإسلام اه كافي (قوله لانه يؤهم أنه ليس ببقرة) أي بخلاف
 قوله فيمأسق والبنت كالعرب لأنها فردان لحسن واحد وهو الأبل اه

فصل في الغنم وهو مشتق من الغنمة إلى آخره (اذ ليس لها آلة الدفاع) (٢٦٣) فكانت غنمة لكل طالب اه فتح

(قوله والمغز) أي وهو اسم
 لذات الشعر اه باكير
 (قوله كالضأن) أي وهو
 اسم لذات الصوف اه باكير
 والضأن مهموز قال
 النوروي ويجوز تصفيفه
 بالاسكان كمنظره يعني
 كراس وبأس قلت
 تصفيفه ليس بالاسكان بل
 بأبائها ألفا كما في رأس
 فاندلت بحرف حوكة ما قبلها
 لما كانت ساكنة واسكان
 الاتفاق محال لأنها لا تكون
 إلا ساكنة قال وهو جمع
 ضأن بهمزة قبل التو
 كراكب وركب ويقال في
 الجمع أيضاً ضأن بفتح
 الهـمزة كالحرس وحرس

وبالعكس ضرورة وإن احتمل تقديرهما فهو خير كائنه وعشرين مثلاً إن شاء أدى ثلاث مسنات وإن
 شاء أدى أربعة أتبعه لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر قال رحمه الله (والجاموس كالبقرة) لانه
 بقر حقيقه، فهو نوع منه فبتنا وله ما التصويص الواردة باسم البقرة بخلاف ما إذا حلف لا يأكل لحم
 البقرة حيث لا يحنث بأكل لحم الجاموس لأن معنى الإيمان على العرف وفي العادة أن أوهاهم الناس
 لا تسبق إليه وذكر في العاية معنى بالي المحيط أنه لو حلف لا يشترى بقرة فاشترى جاموساً يحنث وفيه
 نظر لما قلنا وأنواع البقرة ثلاثة العراب والجاموس والدر بابية وهي التي لها أسنة والبقرة يشمل الكل
 فيكون حكمها واحد في قدر النصاب والواجب وعند الاختلاف يجب ضم بعضها إلى بعض لتكميل
 النصاب ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها إن كان بعضها أكثر من بعض وإن لم يكن يؤخذ على الأدنى
 وأدنى الأعلى وعلى هذا البنت والعراب والضأن والمغز وقوله والجاموس كالبقرة ليس بجيد لانه يؤهم
 أنه ليس ببقرة

فصل في الغنم وهو مشتق من الغنمة قال رحمه الله (في أربعين شاة في مائة واحدة
 وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) بهذا
 اشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب أبي بكر وعمر وعليه انعقد الإجماع قال
 رحمه الله (والمغز كالضأن) لأن النص ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما كما كان جاساً واحداً
 في كل نصاب أحدهما بالآخر قال رحمه الله (ويؤخذ الثمن في ركة لا بالجدع) والثمن مائة
 سنة والجدع ما أنى عليه أكثرها وهذا على تفسير الفقهاء وعند أهل اللغة الجدع مائة سنة
 وطعن في الثانية واشتق مائة ستان وطعن في الثالثة وعن أي حنيفة أنه يجزى به الجدع من الضأن
 وهو قولهما لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) انما حق في الجدع ولا ينادى به الأضحية فكذا الزكاة

ويجمع أيضاً على ضمين كغار وغزى قلت كركب والحرس والغزى كل منها ليس يجمع على الأصح بل هو اسم يجمع ذكره
 ابن الحاجب في التصويص والتصريف ولعل صناعة العسرية عنده غير قوية قال والمغز بفتح العين واسكانه اسم جنس والواحد مغز
 قلت هما اسم جمع كركب وحلق والمغز بفتح الميم واللام مغز بضم الهمزة بمعنى المغز اه غايه (قوله ويؤخذ الثمن في ركة) أي
 إلى آخره) أي في زكاة الغنم وهذه الرواية الأصل عند أبي حنيفة وهي ظاهر الرواية اه غايه (قوله وعن أي حنيفة رحمه الله
 أنه يجزى به الجدع إلى آخره) وهي رواية الحسن اه غايه (قوله وهو قولهما) وفي المغز لا يجزى إلا الثمن باتفاق الروايات اه غايه
 (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام انما حق في الجدع) غريب بلفظه وأخرج أبو داود والسنائي وأحمد في مسنده عن سعد قال جاءني
 رجلان مرتداه فقالا لانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا إليك لتؤتينا صدقة غنمك قلت وما هي قال شاة قال فمدت الشاة
 مئة ثم محاماً أو شاة فالا هذه شاة شافع وقد نها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخذ شافعا والشنع التي في بطنها ولدها قلت فأي شيء
 تأخذان قالاهما فاجدعا أو ثنية فاحرجت إليهما عناقاً فقتلوا لها وروى مالك في الموطأ من حديث سعد بن عبد الله أن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه به ثم مئة فافكان بعد السجل فقالوا تعدينا السجل ولا تأخذنا علمنا على عمر ذلك فقال له عمر نعم تعد عليهم
 السجل فيعملها الراعي ولا تأخذها ولا تؤخذ الأوكولة ولا الرطب ولا المياحيز ولا يجل الغنم وتؤخذ الجدعة والثنية وذلك عدل بين غداة

الغنم ونحوها قال النووي سنده صحيح وأما ما روى عن علي لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فخر رب الله أعلم فالجواب يقتضي ترجيح هذه الرواية والحديث الأول صريح في رد التأويل الذي ذكره المصنف أن كان قول العصائين نأخذ عنك فاجذعة أو ثمة حكم الزرع أو لم يكن وكذا قول عرف ذلك فيجب ترجيح غير ظاهر الرواية أعني ما روى عن أبي حنيفة من جواز أخذ الجذعة على ظاهر الرواية عنه في تعيين التي اه فسخ القدير (قوله ومن العز لا يلقح) حتى يصير ثيابا اه غايه (قوله وجواز التضحية به عرف نصا) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام تمت الاضحية الجذع من الضأن اه كأي (قوله وقال صاحب الهداية المراد بعلو الخ) قال السروجي رحمه الله وجعل صاحب الكتاب ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انما حقنا الجذع والتي على الابل بعيد فان الجذع من الابل لا يؤخذ في الزكاة اذ لا ذكر لا يحترق فيها والتي من الابل لا يؤخذ لانه لا يجاوز الجذع عنه من الابل اه (قوله ولان الذكر والاتي لا يتفاوتان) أي من الغنم اه (فروغ) شاه بين اثنين واربين أحدهما واربين آخر سبع وسبعون شاه فعل التي ثم نصابه شاه وقال زفر لار زكاة عليه انه ملك التسعة والثلاثين ونصفين من شاتين فلم يكمل الاربعين ولما انه ملك نصف الثمانين شاة بعد ليل ان شريكه لو كان واحدا يجب فيه تعدد الشراكه لا ينقص ملكه ولا يعدم مسفة الغني في حقه وكذلك كان ثمانون شاه ينسب من ثمانين رجلا كل شاه بينهما وبين واحد منهم أو ثمانون بقرة بين ثمانين نقر لكل واحد نصف بقرة ولا حدهم ثمانون نهما أو عشر من الابل بين واحد وبين عشرة لكل واحد نصف بعيرة فعليه زكاة نصيبه خلافا لفرقه كذا ذكره في المحيط والمبسوط عند أبي يوسف خلافا لفرق وفي المقيد والمز يدعي أبي يوسف على الذي ثم نصابه الزكاة (٣٦٤) عندنا قول علي انه قول الثلاثة وفي النوادر ثمانون شاه لرجلين أحدهما

له ثلثاها والاخره ثلثاها وأما شرط أن يكون الجذع من الضأن لانه يترك ويطلق ومن الممر لا يلقح وجه الظاهر قول علي رضي الله عنه موقوفا ومر فوعلا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعدا وجواز التضحية به عرف نصا فلا يلحق به غيره وتأويل ما روى أنه يجوز بطريق القيمة وقال صاحب الهداية المراد بعلو الخ الجذع من الابل وفيه نظر لان الجذع لا يجوز في زكاة الابل وهو المروى في الحديث وانما يجوز الجذعة وهي الاتي ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والامات وقال الشافعي لا يجوز الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا لان منفعة النسل لا تحصل منه وان كان كله ذكورا يجب عليه جز من النصاب ولا يجب عليه ما ليس عنده ولما وعشرين بين رجلين واحدهما ثلثاها والاخر ثلثها تجب على كل واحد شاه وأخذ لمصدق شاتين نصاب الثلثين يرجع على صاحب الثلث بقيمة

ثلث شاه لان نصيب صاحب الثلثين في شاتين شاه واحدة وثلث فاذا أخذ المصدق شاه كاملا لاجل صاحب الثلث وهذا فقد أخذ ثلثا من نصيب صاحب الثلثين لاجل زكاة صاحب الثلث فيرجع بذلك عليه فهو معنى قوله عليه السلام فانهم ما يراجعان بالسوية وفي المبسوط يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل بثلث شاه ثم اذا حال حول آخر يجب شاه في مال صاحب الكثير ولا يجب على صاحب القليل لنقص ماله عن النصاب فاذا أخذ المصدق شاه من عرض المالكين يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بثلث شاه فهو معنى التراجع بالسوية وفي النهاية وقوله بالسوية دليل على ان الساعي اذا ظلم أحدهما بالزيادة لا يرجع ما على شريكه بل بغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة ولو كانت مائتان وخمسون شاة بين اثنين لاحدهما مائة والآخر مائة وخمسون فخذ المصدق منها ثلاث شياه يرجع صاحب المائة على الآخر بخمس شاه وفي المراجعة بين رجلين له عشرون من الغنم في جبل وعشرون في السواد يأخذ كل واحد من المصدقين زكاته وهو نصف شاه عند الامام وأبي يوسف اه غايه (قوله في التي ولاشي) في الخيل وان قيل اسم جمع للعراب والبراذين ذكرها وإناها كالركب ولا واحدا لها من لفظه وواحدها فرس قال الجوهري يذكر ويؤث ويصغر بغير تاو هو شاة ومعها غنم ككلمات في بيت موزون وهو

ذودوقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضمها غرب

وفي القدر وجهان والاجودة مدير وفي الصحاح الخيل الفرسان قال الله تعالى وأجلب عليهم بحيل والخيل أيضا الخيول فيكون الثاني جمع اسم الجمع كالقوم والاقوام وان قيل أصحاب الخيل وفي النهاية لابن الاثير يا خيل الله اركبي أي يا فرسان خيل الله اركبي بهذا المضاف قلت لاحاجة بنا الى حذف المضاف لان الخيل بين الفرسان والخيول كما ذكره الجوهري ويدل عليه قوله اركبي اه غايه

(قوله وهذا عند أبي يوسف ومحمد) والأئمة الثلاثة وغيرهم اه غايه (قوله وهو اختيار الطحاوي) وعليه الفتوى اه غايه (قوله فصاحبها بالخيار) قال في الخواشي قوله وصاحبها بالخيار احتراز من قول الطحاوي فاصح جعل الخيار الى العامل في كل ما يحتاج الى حمايه السلطان اه غايه (قوله وهو قول جلدن أبي سليمان) واسمه مسلم شيخ أبي حنيفة اه غايه (قوله وابراهيم النخعي) حكاه عنه في الروضة اه غايه وكتب ما نصه وزيد بن ثابت من الصلابة اه غايه (قوله عفوت لكم عن صدقة الجبهة الى آخره) قال أبو عبيد الجبهة الخليل والكسعة الحجير والنخعة الرقيق قال الكسائي وغيره النخعة بالضم البقر العامل والكسعة مضمومة الكاف وفيها قولان أحدهما الرقيق والآخر الحجير وكلاهما يرجع الى معنى الكسح وهو الدفع وكذا في النخعة انها العوامل من البقر أو من الرقيق وذكر الفارسي في مجمع الثرائب القراء ان النخعة أن يأخذ المصدق دينارا بعد فراغهم من الصدقة وقيل النخعة الحجير وقيل كل دابة استعملت من ابل وبقر وبغال وحمار ورقيق اه غايه وفي المغرب الجبهة الخليل والكسعة الحجير وقيل صغار الغنم وعن الكرخي النخعة بالفتح والضم الرقيق اه كاكى وقال في الغايه وفي الامام روى البيهقي من حديث بقيق بن الوليد قال قال حدثني أبو معاذ سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة قال بقيق الجبهة الخليل والكسعة البغال والنخعة المربيات في البيوت (قوله وقوله) (٣٦٥) عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الخيل الى آخره) رواه الترمذي باسناده الى علي رضي الله عنه يرفعه اه غايه (قوله ذكره في الامام عن الدارقطني) أي ورواه أبو بكر الرازي أيضا اه غايه (قوله فقال لينزل على فيها) أي سوي هذه الآية الجامعة الفاذة في عمل منقال ذرة شعيراره ومن يعمل منقال ذرة شعيراره اه غايه (قوله فلو كان المراد زكاة التجارة لما صحت نفيه عن الحجير والتخسير ما أثر عن ع- ر- رضي الله عنه وقال أبو عمر بن عبد البر الخبير في صدقة الخيل جميع عن عمر ومروان شاوور الصلابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة قوله عليه الصلاة والسلام ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة فقال مروان بن يزيد بن ثابت يا أبا سعيد ما تقول فقال أبو هريرة بعباس مروان أحسنه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أراد به فرس الغازي وانما خير عمر أربابها من الدينار ويزيد ربع عشر قيمتها لان قيمة الفرس يومئذ كانت أربعمائة دينار وتفاوتها قليل ثم شرط لوجوب الزكاة فيها أن تكون ذكورا وانما لان اسماء بالتناسل يحصل حمالا لو كانت إناثا منفردات أو ذكورا منفردات فغنى روايتان والاشبه ان يجب

وهذا عند أبي يوسف ومحمد وهو اختيار الطحاوي وقال أبو حنيفة وزفر اذا كانت ذكورا وانما فصاحبها بالخيار ان شاء أعطى عن كل فرس دينار وان شاء عقومها وأعطى عن كل مائتي درهم حصة دراهم وهو قول جلدن أبي سليمان وابراهيم النخعي لابي يوسف ومحمد قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة متفق عليه وقوله عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة وقوله عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ولابي حنيفة وزفر ما روى عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال في الخيل في كل فرس دينار ذكره في الامام عن الدارقطني وثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال ولم يسحق الله في رقابها وهو الركة ولا يجوز حمله على زكاة التجارة لانه عليه الصلاة والسلام قد سئل عن الحجير بعد الخيل فقال لم ينزل على فيها شيء فلو كان المراد زكاة التجارة لما صحت نفيه عن الحجير والتخسير ما أثر عن ع- ر- رضي الله عنه وقال أبو عمر بن عبد البر الخبير في صدقة الخيل جميع عن عمر ومروان شاوور الصلابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة قوله عليه الصلاة والسلام ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة فقال مروان بن يزيد بن ثابت يا أبا سعيد ما تقول فقال أبو هريرة بعباس مروان أحسنه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أراد به فرس الغازي وانما خير عمر أربابها من الدينار ويزيد ربع عشر قيمتها لان قيمة الفرس يومئذ كانت أربعمائة دينار وتفاوتها قليل ثم شرط لوجوب الزكاة فيها أن تكون ذكورا وانما لان اسماء بالتناسل يحصل حمالا لو كانت إناثا منفردات أو ذكورا منفردات فغنى روايتان والاشبه ان يجب

(٣٤ - زيلعي اول) اه (قوله الخبير في صدقة الخيل جميع) أي من حديث الزهري اه غايه (قوله ومروان شاوور الصلابة الى آخره) أي وقعت هذه الحادثة في زمنه فشاوور اه غايه (قوله وانما أراد به فرس الغازي الى آخره) فاما ما حيزه يطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وفي السباع وغيره قيل هذا في خيل العرب كان لان كل فرس كان قيمتها أربعمائة درهم فالدinars عشرة دراهم فيكون عن كل مائتي درهم حصة دراهم وأما لان تفاوت قيمتها فتقوم اه غايه وقال في الغايه أيضا وحديثهم الاول محمول على خيل الركوب اذ هو متروك الظاهر أنها يجب اذا كانت للتجارة ولان الغلام المعطوف لا يكون ساعة فكذا المعطوف عليه والحديث الثاني الذي هو حديث علي قال أبو داود ورواه مشعبة وسفيان وغيرهما عن أبي اسحق عن عاصم عن علي ولم يرفعه ذكره في الامام ثم ان الرقيق ان كان للتجارة لم يجب فيه الزكاة وان لم يكن للتجارة لا يمكن ان يكون سائمة فهو متروك الظاهر اتفاقا وأما حديث بقيق بن الوليد عن أبي معاذ فقد قال البيهقي أبو معاذ متروك الحديث قلت وبقيق ضعيف حداس أيضا وقيل أحاديث بقيقه غير صحيحة فكن منها على تقية وروى من طرق قال البيهقي أما يند هذا الحديث ضعيفا اه (قوله والاشبه الى آخره) قال الكمال والرايح في الذكور عدم الوجوب وفي الاناث الوجوب اه وفي الدراية وعن أبي حنيفة أن الزكاة تجب في الذكور والمنفردة أيضا باعتبار أنها سائمة كذا في الايصاح وفي المبسوط وجهه أن الاناث جعلت هذا نظير سائر أنواع السوائم فان بسبب السوم تخفف المؤنفة به يصير للمال مال الزكاة فكذا في الخيل اه وفي البدائع الخيل ان كانت تعلف للركوب أو الحمل أو الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها الجمل طوان

كانت التجارة تجب فيها اجابا واذا كانت تسامح بالحد والنسل وهي ذكور وانما تجب عندهم انما كانت قولوا واحدا وفي الذكور المنفردة والاناث المنفردة روايتان وقال في المحيط المشهور عدم الوجوب فيهما وقال في جوامع الفقه الصحيح انه لا ركة فيهما انتهى غاية (قوله ولا يجب في ذكور عدم النماء) أي التناسل اه (قوله لان ذلك لا يعتبر الا في أموال التجارة الى آخره) أما السوا ثم فلا يعتبر فيها زيادة مالية اه غاية بالمعنى (قوله قبل يشترط الخ) قال في الحنفية لا يمين أن يبيع نصا اه غاية (قوله فعن الطحاوي الخمسة) أي كالأبل اه غاية (قوله وقبل ثلاثة الى آخره) عزاهذا القول في الغاية الى أحمد العياضي اه (قوله ولا يؤخذ من عينها الا برضا صاحبها) فيه نظر اذ في سائر المواشي كذلك لان المالك مخير بين أداء العين أو القيمة اه من خط قارئ الهداية وكتب مانعه قال في الدراية وقد نص في المبسوط على انه لا يؤخذ من عينها لان مقصود الفقير لا يحصل بذلك لان عنها غير ما كول اللحم عنده اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لم ينزل على فيهما شيء) متفق عليه اه غاية (قوله الفائدة) الفلانة المنفردة القليلة المثل في بابها اه غاية (قوله ولان البغال لا تناسل) أي ليس لها ذرية اه غاية (قوله والمقصود من الخير الحمل الخ) أي (٣٦٦) ولما رويانا من حديث الكسعة وأجبت الامة على ذلك الا أن يكون للتجارة

في الاناث لانها تناسل بالفعل المستعار ولا يجب في الذكور لعدم النماء بخلاف ذكور الأبل والبقر والغنم المنفردة لان لهما زيادة بالسمن وزيادة السن اذ هو ما كول دون لحم الحمل فلا تعتبر زيادتهما وكذا لا تعتبر زيادتهما من حيث المالية لان ذلك لا يعتبر الا في أموال التجارة ثم اختلفوا على أصله هل يشترط فيها نصاب أم لا قبل يشترط واختلفوا في قدره فعن الطحاوي أنه خمسة وقيل ثلاثة وقيل اثنتان ذكر وأثنى والصحيح أنه لا يشترط لعدم النقل بالتقدير ولا يؤخذ من عينها الا برضا صاحبها بخلاف سائر المواشي قال رحمه الله (و) لا في (البغال والخيول) لقوله عليه الصلاة والسلام لم ينزل على فيهما شيء الا هذه الآية الجامعة الفاذة في عمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والمقادير لا نبت الا سماعا ولان البغال لا تناسل فلانما هو شرط لوجوب الركة والمقصود من الخير الحمل والركوب غالبا دون التناسل وانما تناسل في غير وقت الحاجة لدفع مؤنة العلف تخفيفا ولو كانت التجارة تجب فيها الزكاة كسائر العروض قال رحمه الله (و) لا في (الحمل والفصال والعجائب) أي لا تجب فيها الزكاة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وكان أبو حنيفة أو لا يقول يجب فيها ما يجب في المسان وبه أخذ مالك وزفر ثم يرجع وقال فيها واحدة منها وبه أخذ أبو يوسف ثم يرجع الى ما ذكر في الكتاب أنه ليس فيها شيء وبه أخذ محمد وروى عن أبي يوسف أنه قال دخلت على أبي حنيفة فقلت له ما تقول فيمن يملك أربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربحا أتاق قيمة الشاة على أكثرها وأجمعها فتأمل ساعة ثم قال لا ولكن يؤخذ واحدة منها فقلت أو يؤخذ الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا لان لا يجب فيها شيء فعند هذا من مناقبه حيث أخذ بكل قول من أقاويله مجتهد ولم يضع من أقاويله شيء وقال محمد بن شعاع لو قال قولاً رابعا لأخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال ان مثل هذا من الصبيان محال فاطمك بأبي حنيفة وقال بعضهم لا معنى لردده لانه مشهور فوجب أن يؤخذ على ما يليق به فيقال انه امتحن أبا يوسف هل يهتدى الى طريق الماطرة فلما عرف أنه يهتدى اليه قال قولاً عول عليه وتكلموا في صورة المسئلة قبل

اه كما في (قوله ولا في الحمل والفصال الخ) لما قرع من بيان أحكام الكبار شرع في بيان أحكام الصغار اه دواية (قوله والعجائب) قال المطري الحمل من أولاد البقر حين تضعه أمه الى شهر وجمعه بحلة ثلاثية مثل فرد وفردة ويحول كقرد والحول مثل حمل والجمع عجائب وذكر في المحيط والبدائع وقاضيان والاسباب وخرانه الاكل وغير مطالب والمنافع وغيرهما من كتب الاصحاب والعجائب ولم يذكر والعجول مع أن الحمل والعجول أنف

صورتها

على الاسنان وأشهر في الاستعمال من العجول والعجائب والحملان بضم الحاء المهملة

وكسر هاء جمع حمل ونظير المكسور حرب وحربان اه سرورجى قوله جمع حمل بالتحريك ولد الشاة والفصالان جمع فصيل ولد الناقة قبل ان يصير ابن محاض اه فتح قال في المصباح وفصلت الامرضيعها فصلا أيضا فطمته والامم الفصال بالكسر وهذا زمان فصاله كما يقال زمان فطامه ومنه الفصيل ولد الناقة لانه يصل عن أمه فهو فصيل بمعنى مفعول والجمع فصالان بضم الفاء وكسرها اه (قوله وهذا عند أبي حنيفة) أي وهو آخر أقواله كما سيأتي اه (قوله وكان أبو حنيفة أو لا يقول الخ) من اخذ وع والتمية اه (قوله وبه أخذ مالك ورقر) أي وأبو عبيد وأبو ثور وأبو بكر من الخنابلة وفي المنفى في الصحيح اه غاية (قوله وبه أخذ أبو يوسف) أي وبه قال الاوزاعي واسحاق اه غاية وفي الهداية والشانبي (قوله وبه أخذ محمد) والثوري والشعبي وداود وأبو سليمان انتهى غاية (قوله قال قولاً عول عليه) كذا في الفوائد الظهيرية (قوله وتكلموا في صورة المسئلة) فلما مشككة لان الزكاة لا تجب بدون مضي الحول وبعد الحول يصير الحمل شاة والفصيل بنت محاض والعجول نبيعا ويجب الزكاة فيها اه باكير

(قوله اذا كان له نصيب من المواشي) أي خمس وعشرون من النوق أو ثلثون من البقر أو أربعون من الغنم اه كأي وانما صورته انصاب النوق ولم تصور خمسة لان ابا يوسف اوجب واحدة منها وذلك لا يتصور في أقل منها اه كأي (قوله فهلكت الامهات) قال النووي الامهات لغة قليلة والفصيح في غير الاتيمات الامات يحذف الهاء وفي الاتيمات الامهات وقال الزمخشري في المفصل قد علمت الامهات في الاسانية والامات في الهاتم وهكذا كرام بن يعين في شرح المعصل اه غايه (قوله فالصور كلها على الخلاف الخ) فعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا ينعقد وفي قول الباين ينعقد اه كأي (قوله بأكل الفصيل) أي بالاجماع اه دراية (قوله وجهه قول أبي يوسف أن الوأوجبنا فيها الخ) وفي الاسرار اختار قول أبي يوسف لانه أعدل اه دراية (قوله لو منعوني عناق الخ) العناق بفتح العين الأثني من ولد المعز اه غايه والحديث رواه البخاري وأبو داود اه غايه (قوله وجهه قول أبي حنيفة ومحمد) وهو الموعول عليه الحديث سويد بن غفلة أنا ما مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول في عهدي أي في كتابي أن لا آخذن من راضع اللبن شيئا اه كأي رواه المارقطي وفي النسائي لا آخذ راضع لبن قال النووي وهو صحيح وفي سنن أبي داود والنسائي نهين عن الاخذ من راضع اه غايه (قوله وربما يزيد على جميعها الخ) خصوصا اذا كانت أسنانها يومين (٣٦٧) أو ثلاثة فيكون هذا الخراج

كل المال معنى وهو معلوم النقي بالضرورة بل يخرج عن كونه زكاة المال فان اضافة اسم زكاة المال يأتي كونه خراج الكل ويرد عليه أن خراج الكرا ثم والكثير من القليل يلزمكم فيما اذا كان فيها مسنة واحدة فانها بالنسبة إلى الباقي كذلك غاية الامر أن لزوم خراج الكل معنى منتف لكن ثبوت انتفاء خراج الكل في الشرع (٢) ثبوت انتفاء خراج الكل فانه هو جوابكم عن هذا فهو جواب لما عن ذلك ويحجب بالاجماع على ثبوت هذا الحكم في صورة وجود مسنة مع الجلال وهو على خلاف

صورته اذا كان له نصيب من المواشي فولدت أولاد قبل أن يحول عليها الخول فهلكت الامهات وبقيت الأولاد فتم الخول عليها هل تجب فيها الزكاة أم لا وقيل لو حال الخول على الصغار والكرا ثم هلكت الكرا قبل أن يؤدى ركتها وبقيت الصغار فهل يبقى عليه من الزكاة بمحضه أم لا وقيل لو ملك الصغار بسبب من الأسباب وليس فيها كرا فهل ينعقد الخول فيها أم لا فالصور كلها على الخلاف وجهه قول زفر ومالك أن الشارع أوجب باسم الأبل والبقر والغنم في تناول الصغار والكرا كأي الايمان حتى لو حلف لأبى كل الأبل بحث بأكل الفصيل ولهذا يعدم الكرا تكيل النصاب ولو لا أنها نصاب واحسبنا كل لها وجهه قول أبي يوسف أن الوأوجبنا فيها ما يجب في المسان لا ضررنا بأربابها ولو لم نوجب أملا لا ضررنا بالفقراء فأوجبنا واحدة منها كأي المهازيل وهذا لان الكبير والصغير وصف فقوله لا يوجب جوارح الوجوب كالسمن والهزال ولهذا قال أبو بكر لو منعوني عناقا كانوا يؤتونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم فعلم بذلك أن الصغار له امدخل في الوجوب وجهه قول أبي حنيفة ومحمد أن الشارع أوجب قليلا في كثير وهو أسنان معسامة فأوجبنا الكرا فيها أدى إلى قلب الموضوع فانه ايجاب الكثير في القليل وربما يزيد على جميعها وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أخذ كرا ثم أموال الناس وهي عنده أي عند صاحب المال فاطنك بما يزيد على المال كله وهي ليست عنده ولو أوجبنا واحدة منها أدى إلى التقدير بالرأى وهو ممنوع أيضا وقد نهى عمر رضي الله عنه عن أخذ الصغار فقال عد عليهم السطة ولو راح بها الرأى يحملها بكفيه أو على كتفه ولا تأخذها منهم وحديث أبي بكر كان على سبيل المبالغة والتشيل ألا ترى أنه روى عقالا في بعض طرقه وهو ليس له مدخل بالاجماع واذا كان فيها كرا صارت الصغار تبعها في انعقاد النصاب لاني جوار الاخذ منكم من شيء ثبت ضمنا لا قصدا وفي المهازيل أمكن ايجاب المسمى وهو الأسنان المفترقة شرعا ثم تفسير قول أبي يوسف رحمه الله يؤخذ من

القياس أعنى ما قدمناه من ضرورة الاتهام في غيرها فلا يجوز أن يلحق بها اه فتح قال في الدراية وفي الإيضاح وجامع الكردى هذا التلاو فيما إذا لم يكن مع الصغار كرا فاما اذا كان فيجب بالاجماع حتى لو كان في تسع وثلاثين حلا من يجب ويؤخذ المسن وكذا في الأبل والبقر لان اسم الكرا يتناول الصغار مع الكرا اه رادق الكافي باتفاق الروايات عنه قال في الغاية قلت لاحاجة إلى ذكر مادون الأربعين من الجلال ومادون الثلاثين من الجهول لان الكرا منه ما في هذا العدد لا يجب فيها شيء بالاجماع فالصغار أولى بعدم الوجوب اه وبهذا يظهر وجه عدول الشارح عما عبر به في الهداية وغيرها إلى ما ذكره فاعلم اه (قوله في انعقاد النصاب لاني جوارح الاخذ) أي لانه انما يجب من الثنيان هذا اذا كان عدد الواجب من الكرا موجودا فيها أما إذا لم يكن فلا يجب بيانه لو كانت له مستان ومائة وتسعة عشر حلا يجب فيها مستان ولو كانت له مسنة واحدة ومائة وعشرون حلا فعند أبي حنيفة ومحمد يجب مسنة واحدة وعند أبي يوسف مسنة وحمل وعلى هذا القياس فصيل الأبل والبقر واد اوجت المسنة دفعت وان كانت دون الوسط لان الوجوب باعتبارها فلا يراد عليها فان هلكت بهدا الخول بطلت الزكاة لانه لما كان الوجوب باعتبارها كان هلاكها كهلاك الكل والحكم لا يتي في التبع بعد فوات الاصل وعند أبي يوسف يبقى في الصغار تسعة وثلاثون برأ من أربعين حرا من الجلال لان عنده الصغار أصل في الوجوب الا أن فضل الكبير كان باعتبار تلك المسنة فيسقط بها كهاوي يكون هذا نهانا بالنصاب ولو هلكت الجلال وبقيت المسنة يؤخذ

فسطها وهو بر من أربعين جزء من المسنة جعل هلاك المسنة كهلاك الكل أو لم يجعل قيامها كقيام الكل والفرق يطلب في شرح
الروايات اه فتح (قوله بقدر ما يؤخذ من الكبار عددا من جنسه) قال في الهداية ثم عند أبي يوسف لا يجب فيمداون الأربعين من الحملان
وفيمداون الثلاثين من الجبال (٣٦٨) اه (قوله ولا في العاونة) هي بفتح العين ما يعلق من القنم وغيرها الواحد والجمع سواء

الصغار بقدر ما يؤخذ من الكبار عددا من جنسه واختلفت الروايات عنه فيمداون خمس وعشرين من
الفصلان فروى عنه أنه لا يجب فيه شيء لأنه لو وجب لوجب من الشياه فربما يؤدى إلى الاحتياط به
وروى عنه أنه يجب في الخمس خمس مصيل وفي العشر خمس فصيل وفي خمس عشرة ثلاثة أخماسه وفي
العشرين أربعة أجماله لأن في خمس وعشرين فصلا فيجب فمداونه بحسبه وروى عنه أنه يجب
في الخمس الأقل من الشاة ومن خمس الفصيل وفي العشر من الشاتين ومن خمس الفصيل على هذا
الاعتبار إلى عشرين وعنه أنه يجب في الخمس الأقل من واحدة من الفصلان ومن الشاة وفي العشر
الأقل من واحدة منها ومن شاتين وفي خمس عشرة الأقل من واحدة منها ومن ثلاث شياه وفي العشرين
الأقل من واحدة منها ومن أربع شياه لأن الواحد منها يجوز منه من الشاة في الكفار فكذا في الصغار
وروى عنه أنه يحضر في الخمس بين شاة وبين واحدة منها وفي العشر بين شاتين وبين اثنين منها وفي خمس
عشرة بين ثلاث منها وبين ثلاث شياه وفي العشرين بين أربع منها وبين أربع شياه وهذا أضعف الأقوال
لأنه يؤدى إلى أن يكون الواجب في العشرين أربعها منها وفي خمس وعشرين واحدة وفيه بعد قال
رحمه الله (و) لافي (العوامل والعاونة) وقال مالك يجب فيها الزكاة للعومات مثل قوله تعالى نحن
أموالهم صدقة وقوله عليه الصلاة والسلام لحدا نحن الأبل والأبل ومن أربعين شاة شاة من غير تقييد
بوصف ولا يجوز جعله على المقيدين قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الأبل السائمة صدقة لأنه تقييد
في السبب وفيه لا يحمل المطلق عليه لاسيما إذا خرج مخرج العادة فإنه منفق عليه فيكون كل واحد
منهما سبيعا على ما عرف في موضعه ولأن وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالبة شكرا لنعمة المال وذلك
لا يتعدى بالعطف والاستعمال بل يزداد الانتفاع بالاستعمال ويزداد النماء بالعطف فكان أدعى إلى الشكر
ولنا ما روى عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوامل صدقة قال أبو الحسن القطان
اسناده صحيح ذكره في الامام وعن طاووس عن ابن عباس أنه عليه السلام قال ليس في البقر
العوامل صدقة الحديث رواه الدارقطني وقد تقدم أنه ليس في الفضة صدقة قال عبد الوارث بن سعيد النخعي
الأبل العوامل وقال الكسائي البقر العوامل وعن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال ليس في الشاة صدقة
رواه الدارقطني ولأن السبب هو المال النامي ودليل النماء الاسامة فقدر والنسل أو الاعتداد بالتجارة ولم
يوجد في العوامل وتكثر المؤنة في العاونة فلم يوجد النماء معنى وقوله ولا يجوز جعل المطلق على المقيد
في السبب إلى آخره قلنا لم يحمل المطلق على المقيد وانما تقيدهم بالركعة عن العاونة والعوامل عما
روىنا من النصوص وقوله يزداد الانتفاع بالاستعمال إلى آخره قلنا زيادة الانتفاع تدل على سقوط
الزكاة كسباب البدلة ونحوها ولأن الزكاة لا تجب بزيادة الانتفاع بل بزيادة العين ولا نسلم أن النماء
يزداد بالعطف بل تتراكم المؤنة فلا يظهر النماء معنى والشارع لم يوجب الزكاة إلا في المال النامي ولهذا
شرط الحول لتحقيق النماء ولا يلزم ما لو كانت العاونة للتجارة حيث تجب فيها زكاة التجارة لأن العطف ينافي
الاسامة لأنهما صتان ولا ينافي التجارة وباعتبار الاسامة تجب زكاة السائمة دون زكاة التجارة لأنها
باعتبار التجارة والعطف لا ينافيها فافترقا لا ترى أن عبيد التجارة تجب فيها الزكاة وإن كانت نفقتهم
عليه وقد ذكرنا مقصد العطف الذي يمنع وجوب الزكاة في أول باب صدقة السوائم قال رحمه الله
(و) لافي (العفو) أي لا تجب الزكاة فيه وانما تجب في الصاب وهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
محمد وزفر تجب فيه العاونة عليه الصلاة والسلام في خمس من الأبل شاة إلى التسع أخبرنا أن الوجوب في

وأما العاونة بالضم فجمع
علف يقال علفت الدابة ولا
يقال أعلفتها والدابة معاونة
وعليقة اه بأكبر وعدم
الوجوب في العاونة هو قول
أهل العلم كطاه والحسن
والضبي وسعيد بن جبيرة
والتوري والميت والشافعي
وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد
وابن المنذر وروى ذلك عن
عمر بن عبد العزيز ذكره في
الامام اه غايه (قوله في
المتن والعوامل) هي المعدات
للأعمال اه كما في (قوله
وقال مالك تجب الخ) وقادة
ومكحول اه غايه (قوله
لا سيما إذا خرج مخرج
العادة) أي بعادة الأنعام
السوم لاسيما في الجار اه
غايه (قوله فيكون كل واحد
منهما) أي من المطلق والمقيد
اه (قوله ليس في الشاة) أي
التي يشار بها الأرض أي
تحرث اه كما في قال البيهقي
الصحيح أنهم موقوف اه فتح
(قوله لتحقيق النماء) قال في
الفتح فإن قيل لو كانت
العاونة للتجارة وجب فيها زكاة
التجارة قلوا نعم الماء بالعطف
امتنع فيها قلنا الماء في مال
التجارة بزيادة القيمة ولم
تتصغر زيادة ثمنها في السمن
الحادث بل قد يحصل
بالتأخير من فصل إلى فصل

أو بالنقل من مكان إلى مكان بخلاف غير المنوية للتجارة لئلا يفتقر بالسمي فثبت أن علفها لا يستلزم عدم
نماها إذا كانت للتجارة ولا هو ظاهر اه (قوله حيث تجب فيها زكاة التجارة) أي دون زكاة السائمة وأجمعوا على أنه لا يجمع بين زكاة
السائمة وزكاة التجارة اه غايه (قوله لا ترى إلى قوله وإن كانت نفقتهم عليه) ليس في مسودة الشارح

وقوله ثم انه يسمى عفو اى
الشرع يتضاءل عن معارضة
انصص الصحيح فلا يلتفت
اليه اه فتح (قوله لان
الزيادة على النصاب) الذى
فى خط 'شارح على المص
ب' اه (قوله فهل منها أربعة)
وان هلك خمس فعندهما
يسقط خمس شاة وعسد
محمد ورفر يسقط خمسة
أشباع شاة اه غاية (قوله
والعفو تبع الخ) اذ النصاب
بأمره وحكمه يستغنى عنه
والعفو بذلك لا يستغنى
عنه اه غاية (قوله الى
أب ينتهى الى الاول) أى
ويجعل ما زاد على الاول
عند الهلاك كأن لم يكن
فى ملكه أصلا اه كافى
(قوله انا كأنه ربعون من
الابل فهل معها عشرون)
أى بعد الحول اه (قوله

الكل وكذا قال في كل نصاب ولا الزكاة وجبت شكر النعمة المال وكله نعمة ويحصل به الفخر ولا النصاب منه غير متعين فاذا وجد أكثر منه تعلق بالكل كصاحب السرقة والمهر والسفر والحيض وكل ما كان مقتدر اشترعا وانما سمى عفوا لوجوب الر كذا قبل وجوده ولهم ما قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى تكون عشرة اذ كره في التحقيق وهذا نص على انه ليس فيه شيء لان الزيادة على النصاب تسمى في الشرع عفوا والعفو ما يحل عن الوجوب وما روياء بمحلول على انه محل صالح لاداء الواجب وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا كان له نصاب وعفو فلهلك - قدر العفو بعد وجوب الر كذا كتسع من الابل مثلا لخال عاها الحول فلهلك منها اربعة تسقط اربعة اناشع شاة عند محمد وزفر ولو كان له مائة وعشرون شاة فلهلك عليها الحول فلهلك منها ثمانون تسقط عندهما ثلثا شاة وبقي الثلث لان الواجب كان فيه ما فيه - قط بقدر ما هلك وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يسقط شيء لان الواجب في النصاب دون العفو وقد بقي النصاب ولان النصاب أصل والعفو تبع فيصرف انهما انهما أو لا الى التبع كمال المصارفة اذا هلك يصرف أو لا الى الربح لانه تبع ولهذا قال أبو حنيفة فيما اذا كان له نصاب يصرف الهالك الى العفو ثم الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه ثم الى الذي يليه كذلك الى أن ينتهي الى الاول لانه يبنى على النصاب الاول فيكون تبعه فيصرف الهالك اليه كما في العفو وأبو يوسف يصرفه الى العفو أولا ثم الى النصب شائعا مثاله اذا كان له اربعة من الابل فلهلك منها عشرة ونفعند أبي حنيفة يجب اربعة أشياء كان الحول حال على عشرين فقط وعند محمد يجب نصف بنت لبون وسقط النصف وعند أبي يوسف يجب عشرون جر آمن ستة وثلاثين جر آمن بنت لبون ويسقط ستة عشر جر آمن الاربعة من الاربعين عفو فيصرف الهالك اليها أولا ثم الى النصب الباقية شائعا ومحمد سوي بين العفو والنصب وأبو يوسف فرق بينهما بان صرف الهالك الى العفو أولا لان فيه وفي جعله شائعا في النصب صيانة الواجب وليس في صرفه الى النصب الاخير ذلك لان الكل سبب وأبو حنيفة يقول ان النصاب الاول أصل والباقي تبع لانه يبنى على الاول ولهذا لو ملك نصابا قدم كذا نصاب جار ولولا انه تبع له لما جاز كمال وقتهم قبل أن يملك نصابا فاذا كان نصابا صرف اليه الهالك كما في العفو قال رحمه الله (و) لا (الهالك بعد الوجوب) أي لا يجب الزكاة في مال هلك بعد ما وجبت الزكاة فيه ولو

قال الحول حال على عشر بن فقط) أي يجعل الله لك كمال يمكن اه فنج (قوله فيصرف الهالك اليها) وبقي الواجب في ستة وثلاثين
فيسبق الواجب بقدر الباقي اه (قوله في مال هلك بعد ما وجبت الزكاة فيه) سواء تمكس من الاداء أو لم يتمكن وكذا نسقط الزكاة عندنا
خلافا للشافعي وكذا نسقط بموت من علمه من غير وصية فلا تؤخذ من تركته ولا تؤمر الوصي والوارث بادائها وكذا على هذا الخلاف إذا
مات من عليه صدقة فطر أو نذر أو صوم أو صلاة أو كفارة أو نفقة أو خراج أو حزية ولومات من عليه عشره ان كان الخارج قائما لا يسقط
بالموت في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يسهط وذلك لان الزكاة عبادة فلا تؤدى الا بالخير اما مباشرة أو بابة فان
أوصى بها فقد أقام غيره مقامه فيؤخذ من الثلث حيث شذ وإذا لم يوص ولم يبق غيره مما به فلو أخذت من تركته جبر الكا الوارث نائبا
جبرا والخير ينافي العبادة اذ العبادة فعل يأتي به العبد باختياره ولهذا قلنا انه ليس للإمام أن يأخذها جبرا من صاحب المال من غير ادائه ولو
أخذ لا نسقط عنه الزكاة ووجه عدم سقوط العشر بالموت أنهم مؤثمة الارض وكانت بيت مشرك كالقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم
وما أحرزوا لكم من الارض أصنافا المخرج الى الكل الاعيان والفقراء جميعا وإذا ثبت مشتركة فلا يسقط بالموت اه بدائع

(قوله بعد الوجوب وبعد التمكن من الاداء الخ) أي بان طلب المستحق أو وجوده ان لم يطلب اه فتح قال في القاهة ينبغي أن لا يكون
 ينشأ وينتسم خلاف فيما اذا تلف النصاب بعد الحول لان التمكن من الصرف الى أربعة وعشرين نفسا لا يتحقق أبدا والتمكن شرط
 ارجوب عندهم والهلاك قبل الوجوب لا يوجب الضمان اه (قوله ولما أن المال محل للزكاة الخ) فان قيل أستم تقولون حق الفقراء
 يتعلق بالعين حتى استقامت الزكاة لملك النصاب وتعلق حقهم بها ينبغي أن يمنع الوطء بكارية المكاتب في حق المولى أجاب الامام ركن
 الدين في المنتخب بان كسب المكاتب مملوك له بدار حقيقة وللمولى رقية حقيقة بخلاف جارية التجارة فانه لملك الفقراء بدلا لرقية قبل الدفع
 بطلبه لو كان مملوكا للمولى رقية كما زعم لفسد نكاح المولى فيما اذا اشترى المكاتب زوجة مولا اذ ملكه رقية زوجته مع نكاحه ابتداء
 وبقاء وانما للمولى في كسب مكاتبه حق المالك دون حقيقة وحق المالك يمنع من الابتداء ولا يمنع البقاء كره في الجامع والزوائد اه غايه
 (قوله كالعبد الجاني اذا مات) فانه يسقط الحق بموته اه غايه (قوله ولو طلب الامام الزكاة) أي في الساعة والعشرون حق الاخذ
 فيها الامام اه (قوله وهو اختيار أي طاهر الخ) وهو أشبه بالفقه لان الساعي وان تعين لكن لما لم ير في اختياره محل الاداء بين
 العين والقيمة ثم القيمة شائعة في محال كثيرة والأي يستدعي زمانا فالحبس كذلك اه فتح (قوله وهو الصحيح) نص عليه في المفيد
 والمزيد شرح الطحاوي وفي المبسوط وهو الاصح اه غايه (قوله كالوطء واحد من الفقراء) أي فانه لا يضمن اه (قوله وأخذ
 الفضل أو دونها أو رد الفضل) مطلقا فيبدأ بجبران ما بين السن غير مقدس شي معبر من جهة الشارع بل يختلف بحسب الاوقات علاه
 ورخصا وعند الشافعي (٢٧٠) رحمه الله هو مقدر بشاتين أو عشرين لما تقدمنا في كتاب الصديق رضي الله عنه من

أهال بعضه سقطت عنه بحسبه وقال الشافعي اذا هلك الاموال الباطنة بعد الوجوب وبعد
 التمكن من الاداء لا تسقط ركة الامام حتى مالى فلا تسقط هلاك المال كصدقة الفطر وهذا لان
 الطلب بالاداء متوجه عليه في الحال فيكون التأخير تعريضا بخلاف الاموال الظاهرة وهي الساعة
 لان اخذها الى الامام فلا يكون تعريضا بل مال يطلبه حق لطلب ومنعه ضمن فكنا هذا ولنا ان المال
 محل للزكاة لقوله تعالى وفي أموالهم حق الآية فتفوت بقوات المحل كالعبد الجاني اذا مات وكلاي عليه
 دين اذ مات مقلبا بخلاف صدقة الفطر لان محل الوجوب ذمته لا المال ولو طلب الامام الزكاة فتمنع
 حتى هلك المال لا يضمن عدم مشايخ ما وراء النهر وهو اختيار أي طاهر الدباس وأي سهل الزباجي وهو
 الصحيح وعليه عامتهم لا يدل يفوت بهذا المع على أحد لمكاولا يذ افسار كالوطء واحد من الفقراء فقلنا
 أن مع وعند العراقيين يضمن وهو اختيار الكرخي لان حق الاخذ له ومنعه بوجوب الضمان
 كالوديعة قلنا في الوديعة منه ما عاى المال فيضمن والساعي ليس عاى فافترا ولا يراى بالاسهلال
 لوجود التعدي فيه قال رحمه الله (ولو وجب سن) أي ذات سن (ولم يوجد دفع أعلى منها وأخذ
 الفضل أو دونها أو رد الفضل أو دفع القيمة) واشترط عدم السواجب لجواز دفع الاعلى والادنى
 أو لجواز دفع القيمة وقع اتفاقا حتى لو دفع أحدهما الاشياء مع وجود السن الواجب جازوا لخيار في ذلك

أبدا وجب بنت محاض فلم
 توجد أعطي اما بنت لبون
 وأخذ شاتين أو عشرين أو ابن
 لبون ذكر قلنا هذا كل قيمة
 التفاوت في زمانهم وابن
 لبون بعد بنت المحاض
 اذ ذلك جعل لزيادة السن
 مقابلا لزيادة الاثونة فاذا
 تغير تغير والارز عدم الايجاب
 معنى بان يكون الشاتان
 أو العشرون التي يأخذها
 من المصدق تساوى الذى
 يعطيه خصوصا اذا فرضنا
 الصورة المذكورة في

المهاريل فانه لا يبعد كون الشاتين يساويان بنت لبون مهرولة جدا فاعطاؤها في بنت محاض مع استرداد شاتين اخلاء
 معنى أو الايجاف برب المله أن يكون كذلك وهو الدافع لادنى وكل من اللارمين مستف شرعا فتبقى مبرومة وهو تعين الجار اه
 فتح واعلم أن ظاهر ما ذكر في الهداية يدل على أن الخيار الى المصدق يعين أيهما شاء وليس كذلك بل الخيار الى المالك الاقوى دفع الاعلى
 فان المصدق أن لا يأخذ ويطلب غير الواجب أو قيمته اه كافي باختصار وأطلق في النهاية أن الخيار لرب المال اذا خيار شرع رفقا بين
 المصداق وذلك بان يجوز الخيار الى المصدق على قبول الادنى مع الفصل ولا يجبر على قبول الاعلى ورد الفضل لان
 هذا ينضم بسع الفضل من المصدق ومبنى البيع على التراضي لا الجبر وهذا يحقق أن لا خيار له في الاعلى اذ معنى ثبوت الخيار مطلقا
 أن يقال له أعطه ما شئت أعلى أو أدنى فإذا كان بحيث لا يقبل منه الاعلى لم يجعل الخيار اليه فيه اللهم الا أن يراى أن له الخيار لو طلب
 الساعي منه الاعلى ويكوره أن يصير بين أن يعطيه أو يعطى الادنى اه فتح القدير (قوله في المتن أو دفع القيمة) قال الكمال فلا ودى
 ثلاث شياء ما عاى أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت محاض جار لان المصوص عليه الوسط فلم يكن الاعلى داخلا في النص
 والخيرة متبصرة في غير الروايات فيقوم مقام الشاة الرابعة بخلاف ما لو كان مثليا بأن أدى أربعة أفقرة جيدة عن خمسة وسط وهي
 تساوي الايجور أو كسوة بان أدى ثوبين بعد ثوبين لم يجر الاعنى ثوب واحد أو درانهم سدس شاتين وسطين أو يعق عبدين وسطين
 أو عسدي شاة أو اعتق عسديا ساوى كل منهم اوسطين لا يجوز أما الاول فلا يجوز ابلوذة غير معتبرة عند المقابلة بل تنضم بالاقومة
 تمام إلى غير الخلاء وأما الثاني فلا بالنصوص عليه مطلق الثوب في الكفارة لا يقيد بالوسط وكان الاعلى وغيره داخلا تحت النص

وأما الثالث فلان القرية في الارافة والقرية وقد اترام اراقتين ونحو برين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بأن نذر أن يتصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة تعدلها ما جاز لا المقصود اغناء الفقير وبه يحصل القرية وهو يحصل بالقيمة وعلى ما قلنا لو نذر أن يتصدق بتقير زردى فتصدق بنصفه جيداً يساوي تمامه لا يجوز به لان الجوده لا قيمة لها هنا للروية والمقابلة بالجس بخلاف جنس آخر لو تصدق بنصف فقير منه يساوي جاز الكل من الكافي اهـ (فروع) يحمل عن أربعين بقرة مسنة فهل ضمن بقية النصاب واحدة ولم يستفد شيئاً حتى تم الحلول أمسك الساعي من المحمل قدر تباع ويرد الباقي وليس لرب المال أن يسترد المسنة ويعطيه مما عنده تبعاً لان قدر التباع من المستعار كاهن الفقراء فلا يسترد ومثله في تجهيل بنت مخاض عن خمسة وعشرين إذا نقص الباقي واحدة فتم الحلول أمسك الساعي قدر أربع شياه وروى بشر عن أبي يوسف أنه ردّها ولا يحبس شيئاً ويطلب بأربع شياه لان في أمسك البعض ضرراً للتشقيص بالشركة وقياس هذا بقرة أن يسترد المسنة لكن في هذا نظر إذا لا شركة بعد دفع قيمة الباقي ولو كان استهلك المحمل أمسك من قيمتها قدر التباع والأربع شياه ورد الباقي ولو تم الحلول وقد زاد الاربعون إلى ستين ففي الساعي يتبعين فليس للمالك استرداد المسنة بل بكل الفضل الساعي بخلاف ما لو أخذ المسنة على ظر أنها أربعون فإذا هي تسع وثلاثون فإنه رد المسنة وبأخذ تبعاً لان الاتفاق على العطل بعدم الرضا ما هنا فندفع عن رضاع على احتمال أن يصير كاهن يظهر إذا الاحتمال لم يكن ولا يظهر الغلط حتى يصدق بها الساعي فلا ضمان عليه وان كان أخذها كرها على ذلك الظن لأنه مجتهد فيما عمل لغرضه من أن يحطه على من وقع العمل له فان وجدنا الفقير ضمنه ما زاد على التباع ولا يؤخذ من المجموع في يده من أموال الزكوة وهو (٣٧١) بيت مال الفقراء كل غرضي إذا

أخطأ في قضائه بما لا يؤنس فضمانه على من وقع القضاء له أو بيت المال فان الساعي تعدد الأخذ فضمانه في ماله لانه متعدداً ولو لم يزد ولم ينقص فالقياس أن يصير قدر أربع من التهم ركاة ويرد الباقي لان المحمل خرج من ملكه وقت التجهيل وفي الاحتسان يكون الكل زكاة لما ذكر من أنه إذا تجهل بجعل زكاة مقصوداً على الحال هذا ولو كان مثل

رب المال ويجبر الساعي على القبول إذا دفع أعلى منها وطلب الفضل لانه شراء لا زيادة ولا اجبار فيه وله أن يطلب قدر الواجب وما ذكره صاحب البدائع من أن المصدق لا خيار له إلا إذا أعطاه بعض العين فإنه أن لا يقبل لما فيه من عيب التشقيص غير مستقيم لوجهين أحدهما أنه مع العيب قد يكون يساوي قدر الواجب وهو المعتبر في الباب والثاني أن فيه اجباراً المصدق على شراء الزائد وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز دفع القيمة في الزكوة وهي هذا الخلاف العشر وصدقة الفطر والكفارات والنذور له قوله عليه الصلاة والسلام في أربعين شاة متساوية في ست وثلاثين من الابل بنت لبون إلى غير ذلك من النصوص على العين فلا يجوز إبطاله بالتعجيل ولأنه قربة تعلقت بعمل فلا تتأدى بغيرها كالهنايا والضحايا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض فإن لم تكن فإن لبون ذكر وقوله عليه الصلاة والسلام ومن وجب عليه جذعة ولم يوجد عنده وعنده حقة ودو عا وشاتين أو عشرين درهما وهذا نص على جوار القيمة فيها إذ ليس في القيمة إلا قامة شيء مقام شيء وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ليس فيه تعيين فيجوز على إطلاقه وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه لاهل اليمن اتقوا بعرض ثياب خبيث أوليس مكان الذرة والشعير أهول عليكم وخير لاهلنا رسول الله

ذلك في الغنم فسيأتي اهـ فتح القدير (قوله ويجبر الساعي) أي حتى يجعل قابضاً بالتحلية اهـ كافي (قوله وله أن يطلب قدر الواجب الخ) كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي شرح الطحاوي الخيارات إلى المصدق في صل واحد وهو ما إذا أراد أن يدفع لأجل الواجب بعض العين نحو ما إذا كان الواجب بنت لبون فأراد أن يدفع بعض الحقة أو كان الواجب حقة فأراد أن يدفع بعض الابل ردة فله حق الامتناع لان الاشخاص في الاعيان عيب اهـ كافي (قائدة) قال بعض من لا خلاف له يجوز أو حقة فدفع الكاب عن الشاة وقصد به الشفعة وهذا يكون شفعاً فان أهل الصيد وأصحاب الماشية يذنون الشاة والأموال النفيسة لتحصيل الكاب الساقى للصيد وكاب الحراسة للماشية وهو مال وان كان لا يؤكل ومالك يبيع أكله والساعي إذا اجتمع عنده الصدقات من الغنم يحتاج إلى حراستها من الذئب بذات فلا شفعة في أخذها لحفظ ما عنده من السائمة اهـ غايه (قوله من ان المصدق) فهو عامل الصدقات اهـ (قوله إذا أعطاه بعض العين الخ) فهو أن يكون الواجب بنت لبون فأراد أن يدفع بعض حقة عنه أو كان الواجب حقة فأراد أن يدفع بعض جذعة فله حق الامتناع لان الاشخاص في الاعيان عيب فله أن لا يرضى به كذا في شرح الطحاوي (قوله والاكاة زات والتذوير) أي بأن نذر أن يتصدق بمنا الدينا فتصدق بعنده ذراهم أو بهذا الذئب فتصدق بقيمة جازعندنا اهـ فتح (قوله فان لم تكن فإن لبون الخ) هذا نص على وجوب دفع القيمة في الركاة لان ابن ابون لا مدخل له في الزكاة لا بطريق القيمة لان الذكرا لا يجوز في الابل إلا بالقيمة اهـ غايه (قوله وقال معاذ ابن جبل رضي الله عنه لاهل اليمن الخ) في خطبة باليمن اهـ كافي (قوله اتقوا بعرض ثياب) أي ولان عمر كان يأخذ العروص في الزكوة ويحطها في صنف واحد من الناس ذكره عبد الرزاق عن الثوري ولهذا المذهب احتج الجاردي مع كثرة مخالفة لا يـ غايه وأصحابه قال ابن بطال لكثرة ما ورد فيه من الاحاديث اهـ غايه (قوله خبيث) وقع بالصاد والصواب بالسين هكذا افسره أبو عبيد وأهل

الغنية قال صاحب العين النجدي والنجوس ثوب طوله خمس أذرع رواه أبو عبد الله الأصمعي وقال الداودي كسا نفسه خمس أذرع
وعن أبي عمرو الشيباني أنما قيل له نجس لا أؤز من أمر بعمد ملك من ملوك اليمن يقال له نجس نسب إليه والنجس ما يلبس من الثياب
وقيل للنجوس أطلق له سرور حرجه الله وإن الحديث المد كور فيه نجس رواه البخاري في صحيحه تعليقا بعرا ساد بصيغة الجزم قال
التنوير إذا كان تعليقه بصيغة الجزم فهو حجة والدارقطني ولم يخف فعله على النبي صلى الله عليه وسلم ولا على الصحابة أه غايه قوله
ولم يخف فعله أي معاذ أه (قوله ولان المقصود استدخاله الفقير الخ) قال في العاية وانما ورد في الشرع بأخذ بنت مخاض وبنت لبون
وقهوها بأخذ شاة عن الابل وفي الغنم وبأخذ تبيع لانهم كانوا أصحاب المواشي لا يتيسر عليهم الا منها لأن غير ذلك لا يجزئهم وقد
جوزت الشافعية أخذ تبيع عن خمس من الابل بغير نص وأخذ تبيع عن أربعين من البقر مكان المسنة وأخذ بنتي مخاض عن الحقة
والخذعة عن الحقة والخفتين عن بنتي مخاض من غير نص بالقياس والمعنى فهذا هو عين أخذ القيمة أه (قوله كالجزية) فأنما أتى
التياب مكان الدنانير جازا نفاها لانها وجبت كفاية للقائلة تبعث في حقهم محل صالح لكفايتهم فتأدى بالقيمة أه كافي (قوله لقوله
عليه الصلاة والسلام يا كم الخ) الذي في الغاية بالافراد أه لم يقع عندنا أحد من الجماعة يا كم وانما الرواية بالان والخطاب لمعاذ
رضي الله عنه أه اق وفي مسلم نخدمهم ويؤق كرائم أموالهم أه (قوله وأخذ المصدق من الوسط) ذكر الخا كم الجليل في المستق الوسط
أعلى الادون وأدون الاعلى وقيل اذا (٣٧٣) كان عشرون من الضأن وعشرون من المعز يأخذ الاوسط ومعرفته أن يقوم الوسط من المعز

صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولان المقصود استدخاله الفقير كما قال عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن
المسئلة في مثل هذا اليوم وذلك يحصل بأي مال كان والتصيد بالشاة وقهوها بالان القدر لاثنين
كالجزية بخلاف الهدايا والضحايا بالان القرية فيها الاراقة وهي غير معقولة وهذا معقول على
ماد كرا ولهدا تجب على الصبي عنده كنفقة الاقارب والزوجات ولو كان تعبد الملوحيب عليه قال
رحمه الله (ويؤخذ الوسط) أي يؤخذ في الزكاة وسط من وجب حتى لو وجب عليه بنت لبون مثلا
لا يؤخذ حيار بنت لبون من ماله ولا أراد أن يلبون فيه وانما يؤخذ بنت لبون وسط وكذا غيرها من
الاسنان لقوله عليه الصلاة والسلام يا كم وكرائم أموالهم روى الجماعة وقال الرهري اذا باه المصدق
قسم الشاة اثلاثا ثلث جيا دولث اوساط وثلث شراروا أخذ المصدق من الوسط رواه أبو داود والترمذي
ورفعه سفيان بن حسين وروى نحوه هذا عن عمر رضي الله عنه وقد جاء في الخبر لا تأخذ الا كولة ولا الربي
ولا الخاض ولا خال الغنم قال رحمه الله (ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه) يعني اذا كان له نصاب
فاستفاد في أثناء الحول من جنسه صم الى ذلك النصاب وز كليه وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لقوله
عليه الصلاة والسلام لاز كاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي عن ابن عمر وعائشة وأنس
رضي الله عنهم وقال عليه الصلاة والسلام من استفاد ما لا لاز كاة عليه حتى يحول الحول رواه الترمذي
عن ابن عمر ولانه أصل في حق الملك فكذا في حق شرائطه فصارت كمن السوائم وهو ما اذا باع الساعة بصد

والضأن فباخذ شاة تساوي
نصف قيمة كل واحد منهما
مثلا الوسط من المعز تساوي
عشرة دراهم والوسط من
الضأن عشرين فيؤخذ
شاة قيمتها خمسة عشر أه
كاكي (قوله لا تأخذ الا كولة
الخ) والا كولة بفتح الهزة
الشاة السمينه التي أعدت
للاكل والربي بضم الراء
وتشديد الباء مقصورة وهي
التي تربى ولدها طالوا وجمعها
رباب بضم الراء وفي المعرب
الربي بالحسنة السباح من
الشاة وعن أبي يوسف التي

معها ولدها والجمع رباب بالضم والمناخص الحامل التي حان ولادتها والافهي خلفه والخاض الطلق قال الله تعالى ما
فأباهها الخاض الى جذع النخلة وقال الرهري هي التي أخذها الخاض وهو وجع الولادة أه غايه (قوله ويضم مستفاد الخ) وفي المبسوط
سواء استفاد بشراء أو هبة أو ارث أه كاكي وفي الينابيع المسئلة ذات صور منها اذا كان له خمس وعشرون ناقة فولدت عند قرب الحول
احدى عشرة منها ثم حول الامات فانه يجب فيها بنت لبون وهذا اتفاق من الائمة وكذا ان كان له أربعون بقره فولدت كلها قبل الحول
فتم حولها نجب فيها مستتان ومنها اذا كان له أربعون من الغنم فولدت قبل الحول احدى وعشرين فتم الحول على الامات يجب فيها شاتان كما
ذكرنا وكذا لو ملكها بسبب آخر عندنا على ما تقدم وكذا اذا كان نصاب دراهم أو دنانير فبات نصابا آخر في أثناء حولها ثم حال حول
النصاب الاول فانه يجب زكاة النصابين وانفقوا على الابل لا تضم الى البقر والغنم ولا بعضها الى بعض الا أن تكون للتجارة وكذا لا تضم
السائمة الى الدراهم والدنانير ولا يضم ان الى السائمة أه غايه (قوله فصارت كمن السوائم الخ) قال في الغاية وفي الجامع اذا كان ألف درهم
وأربعون من الغنم أو خمس من الابل السائمة فاذا زكاتها ثم باعها بالف فتم الحول على الالف الذي كان عنده لا يضم الثمن الى الالف الذي تم
حوله عند أي حنيفة وعندهما يضم وكذا لو باعها بعد وفوى التجارة فيه لا يضم العبد ولا عنه ولو وفوى الخدمة في العبد ثم باع يضم الثمن
الى الالف هكذا في التحرير وفي الوجيز لو وفى في العبد الخفعة ثم باعها بغيره وجب الضم أن يبيد الخدمة فيه صار بحال لا يجب فيه
الزكاة فقط وكاه مال آخر لم تؤت زكاة ولا زكاة أصله ولا رباها بعد الخدمة ثم باعها بضم عنه وكذا لو جعلها عاقبة أو أسامها يضم لان الثمن لم
يقم مقام أصل وهو مال الزكاة ولو كان له غنم وابل فباع الغنم بابل وحال الحول على الابل التي كانت عنده لا يضم الابل التي كانت هي عن الغنم

الى الابل الاولى عنده وعندهما يضم ولو كان عند حدائير وأموال التجارة قهسي كالدرهم في الخلاف وجه قوله ما أن عليه الضم الجنسية عندنا وقد وجدت غيبيت المعلول وهو الضم عملا بالعلة كما إذا جعلها عاقبة ثباتها أو صار كثر الطعام المعشور وعن الأرض العشرة بعد أداء عشرها وعن الأرض الخراجية بعد أدائها وعن العبد بعد أداء فطرته وله أن عنها قام مقام عنها لا بد لها وقد أدى زكاتها في الحول فلو ضمها الى ما عنده من النصاب وأدى زكاته يكون مؤذيا زكاة مال واحد في العام مرتين وقد قال عليه الصلاة والسلام لا نبي في الصدقة بخلاف عن الطعام المعشور لأن سبب الوجوب الأرض النامية حقيقة لا الخراج فاختلف السبب وبخلاف عن الأرض التي أخذ عشر الخراج منها لأن محل الوجوب المال لا الأرض وسبب وجوب الخراج الأرض النامية حكما وبخلاف عن العبد الذي أدت فطرته لأن محل وجوب الفطرة ذمة المولى لا العبد بدليل أنه لو هلك بعد وجوب الزكاة لا تسقط فاختلف السبب ولا تعلق للمالية في صدقة الفطر بدليل وجوبها عن الإجر أو سبب وجوبها رأس بونه ومن عليه على وجه الكمال فالضم لا يؤدي الى النفي لاختلاف المتعلق ولأن العشر يفارق الزكاة حتى لا يشترط فيه الملك ولا المال حتى وجب العشر في أرض والمكانت مع انتفاء وجوب الزكاة في الابل والبقر السائمة الموقوفة وانتفاء وجوب الزكاة في مال المكاتب قلت في ضم عن العبد بعد ادخار فطرته نظر فان الاصحاح لم يوجبوا صدقة الفطر في عبيد التجارة وعلموا بالنفي في الصدقة وإذا اختلف السبب لا يبالى بالنفي كالدية والكفارة في الخطأ فالخاسل ان نظرنا الى اختلاف السبب ينبغي أن يجب فيهم الزكاة وصدقة الفطر وإن لم يتقرر ذلك ينبغي أن لا يضم عنهم بعد ادخار الفطر ويمكن الجواب بان الضم في البديل مع اختلاف السبب فهو أنزل درجة والعين متحدة في الزكاة (٣٧٣) وصدقة الفطر في عبيد

التجارة فكان كلقصاص والدية فإنه لا يجمع بينهما بخلاف الدية والكفارة في قتل الخطأ لأن المستحق يختلف مع اختلاف سبب وجوبها اه قال الكمال ولو كان له نصيبان نقدان فقام يؤدضم أحدهما الى الثاني كمن ابل أدى زكاتها ونصاب آخر ثم وهب له ألف ضمت الى أقربهما حولا من حين الهبة تنظر الفقهاء ولو ربح في أحدهما أو وهد

ما أدى زكاتها حيث لا يضم عنها الى ما عنده من الاموال بخلاف الارباح والاولاد لأنه تسع في حق الملك وليس بأصل فكذلك في شرائطه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان من السنة شهر أتودون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجي رأس الشهر رويما الترمذي وهذا يقتضي أن تجب الزكاة في الحادث عند مجي رأس السنة ولا يجب ضمه في حق القدر حتى إذا كان عنده ثلاثون بقرة مثلا فاستفاد عشرة فإنه يضم في حق وجوب السنة فكذلك في حق الحول ولأن العلة هي الجاهلية في الاولاد والارباح الأثرى أنه يضم الجنس الى الجنس في انتفاء الحول لتكامل النصاب بعلة الجاهلية ولا يشترط أن يكون ربحا ولا ولدا فكذلك في انتفاء الحول وهذا لأن عندهما يتعبر بميزان الحول لكل مستفاد لا سيما في حق أهل القلة فإنهم يستغلون في كل يوم شيئا فشيئا فيصير جنونهم جاعظما وما شرط الحول الا للتيسير فيسقط اعتبار موارواه ليس بثابت وثقل ثبت ليس فيه ما ينافي مذهبا لا نقول لا يجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول ما أمالة أو تبعا كما قال هروي الاولاد والارباح والزيادة التي في السمن بخلاف عن السوائم لأنه لو ضم يؤدي الى النفي وهو منى عنه قال رحمه الله (ولو أخذنا الخراج والعشر والزكاة بغاية تؤخذ أخرى) لان الامام لم يجمعهم والجباية بالجباية وقد كتب عمر الى عامله ان كنت لا تجمعهم

(٣٥ - زبلي أول) أحدهما ضم الى أصله لان الترجيح بالنات أقوى منه بالحال اه فان قيل علة الضم عندكم الجنسية دون التوابع ينبغي أن يراعى فيها القرب احتياط الامر الفقهاء كما قلتم في غيرها (٢) قديما قوة الاتصال فيها والجنسية موحدة فيها أيضا والتوابع ان لم يكن علة مستقلة صلح أن يكون مرجحا قال محمد رحمه الله الأثرى أن أحد المالين لو كان جارية قيمتها ألف فصارت تساوي ألفين ثم مال الحول على المال فان الزيادة لا تصرف الى ذلك المال وان كان أقر بهما لا يوضعها اليه كان عليه أن يؤدي زكاة نصف الجارية في نصف السنة والنصف الآخر بعد سنة أشهر وهذا محال فإذا ثبت بعد هذا في الزيادة المتصلة ثبت في المنفصلة لأنها كانت متصلة والضم مستحق فيها فلا يتغير بالاتصال اه غاية (قوله حيث لا يضم عنها الى ما عنده من الاموال) هذا عند أبي حنيفة خلافا لهما وقد نص على الخلاف في الجمع اه (قوله روي الترمذي) أي بعينه وقيل انه موقوف على عثمان رضي الله عنه اه غاية وكتب ما نصه وأمسند رواية هذا الحديث في الدرر الى الترمذي أيضا لكنه ذكر بدل قوله رأس الشهر رأس السنة وما في الشرح موافق لما في الغاية ولا ينبغي أن المعنى على ما في الكاين واحدا عالم اه (قوله اذا كان عنده ثلاثون بقرة مثلا فاستفاد عشرة) أي بالولادة أو الربح حتى تصير المسئلة انتقالية بينا وبين الشافعي اه (قوله وهذا لان عندهما) كذا في نسخة قارئ الهداية وكتب تحت ذلك أي عند وجود الارباح والاولاد اه (قوله يؤدي الى النفي) قال في المغرب وقوله لا نفي في الصدقة مفسور مقصورا على لا تؤخذ في السنة مرتين اه (قوله ولو أخذنا الخراج والعشر والزكاة بعلة الخ) البغاة يقوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام العدل بحيث يستحلون قتل العادل وماله تأويل القرآن ودانوا ذلك وقالوا من أذنب صغيرة أو كبيرة فقد كفر وحل قتله الآن يتوب ويتسكوا بظاهر قوله تعالى ومن بعض الله ورسوله فإن له بارجهم خلفا فيها اه كاكى (قوله والجباية الخ) الجباية هي الاخذ والجمع من جى الخراج جباية جمعه اه كاكى (قوله بالجباية) أي بالحفظ اه كاكى

(قوله حيث يؤخذ منه ثانياً) أي لانه لاف اه غايه (قوله والذي فيه كالمسلم) قال في الدراية وكذلك ان أخذوا من أهل
الخمسه خراج رؤسهم لم يؤخذ منهم الامام عامضى ليجزى عن حياتهم اه (قوله لكونهم مقاتلة) أي لانهم يقاتلون أهل الحرب اه فتح
وكتب ما فيه من الرضا مكرهه فيها الفقراء ولا يصرفونها اليهم اه دراية (قوله بما عليهم من التبعات) أي المظالم جمع تبعه اه (قوله
قال الهندوا في تسقط) أي اذا قوى عند دفع أنهم من الصدقة اه (قوله وقال أبو بكر بن سعيد الخ) في شرح الطحاوى عن أبي بكر بن سعيد
الاعشى أن جميع ذلك لان يسقط ونسب ما قاله للاسكاف عكس ما ذكرناه اه وفي المبسوط قال محمد بن سلق وأبو مطيع البلخي أخذ
الصدقة جاز لعل بن عيسى بن نونس والى نواسان وحكى أن أمير بلغ وجبت عليه كفارة من قبل فقهاء عما يكفر به عينه فاقنوه
بالصيام ثلاثة أيام فجعل يبكي ويقول لشهية انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك فكفارتك كفارة عين من لا يملك شيئاً اه غايه
وعلى هذا لو أوصى ثلث ماله للفقراء فسدفع الى السلطان الخارسط قد كره فاضيقان في الجامع الصغير اه فتح (قوله اذا قوى بالدفع
التصدق عليهم جاز عتوى) قال في المبسوط وهو الاصح اه كافي قال الصدور التمهيد هذا في الاموال الظاهرة أما لو صادرة السلطان
قوى هو أداء الزكاة اليه فعلى قول طائفة يجوز والعديد أنه لا يجوز لانه ليس للطالب ولاية أخذ زكاة الاموال الباطنة ولا ان الحق
لم يصل الى مستحقه طاهراً ولا الى نائبه اذا اظهر من حال الباغي انه يأخذ له ليصرفه الى الشهوات وهم أغنياء طاهراً اه كافي (قوله
في المستن ولو جعل ذونصاب) تخصيص على شرط جواز التجهيل بل لو ملك أقل فجعل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وفيه
شرطان آخران أن لا ينقطع النصاب (٣٧٤) في إنشاء الحول ولو جعل خمسة من مائتين ثم هلك ما في يده الا درهماته استفاد

فلا يجزى بخلاف ما اذا امر هو بهم فشرع حيث يؤخذ منه ثانياً اذا امر على أهل العدل لان التقصير
من جهته حيث امر عليهم لامن الامام والذي فيه كالمسلم واشترط أخذهم لخارج وشعروا بوقع اتفاقاً
حتى لو لم يأخذوا منه سنين وهو عندهم لم يؤخذ منهم شيء أيضاً لما ذكرنا ثم اذا لم تؤخذ منهم ثانياً فانفتحت
بان يعيدوها لهما بينهم وبين الله تعالى لانهم لا يصرفونها الى مستحقها اظاهروا وقيل لانفتحت باعادة الخراج
لانهم مصارف له لكونهم مقاتلة وقيل اذا قوى بالدفع التصديق عليهم أجزأته الصدقات أيضاً لانهم لو
حوسبوا على عليهم من التبعات يكونون فقراء وأما ما لو كان زماناً فهل تسقط هذا الحق بأخذهم من
أصحاب الاموال أم لا قال الهندوا في تسقط وان لم يضعوها في أهلها لان حق الاخذ لهم فكان الوال
عليهم وقال أبو بكر بن سعيد يسقط الخراج ولا تسقط الصدقات لما ذكرنا في البغاة وقال أبو بكر
الاسكاف لا يسقط الجميع وقيل اذا قوى بالدفع اليهم التصديق عليهم يسقط والافلال لما ذكرنا في البغاة
وعلى هذا ما يؤخذ من الرجل في جبايات الظلمة والمصادرات اذا قوى بالدفع التصديق عليهم جاز عتوى
ولو أسلم الحرب في دار الحرب وأقام فيها سنين ثم خرج اليها لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونفقت
بإدائها كان عالمها بوجوبها والا فلا زكاة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب قال رحمه الله
(ولو جعل ذونصاب لسنين أو لنصاب صم) وقال مالك لا يصح لان السبب هو المال السامى بكونه حولياً

فتم الحول على مائتين جاز
ما جعل بخلاف ما لو لم يبق
الدرهم وأن يكون النصاب
كلما في آخر الحول فلو جعل
شاة من الاربعين وحال
الحول وعند تسعة
وثلاثون فلا زكاة عليه
حتى انه ان كان صرفها الى
الفقراء وقعت نفلاً وان
كانت قائمة في يد السامى
أو الامام أخذها ولو كان
الاداء في آخر الحول وقع
عس الزكاة وان انتقص
النصاب بادائه ذكره في

النهاية في سلا عن الايصاح وهو في فصل السامى بخلاف الصحيح بل الصحيح فيما اذا كانت في يد السامى وقوعها زكاة فلا
يستردّها وفي الخلاصة رجل له ما تدرهم حال عليه الحول الا يوم المجعل من ركاتهما شيئاً ثم حال الحول على ما بقي لازكاة عليه وعلى هذا لو
تصدق بشاة فبى الزكاة على الفقير من أربعين شاة فتم الحول لا يجوز عن الزكاة أما لو جعل شاة عن أربعين الى المصدق فتم الحول والشاة في
يد المصدق جاز هو اختار لان الدفع الى المصدق لا يربط ملكه عن المدفوع وبسطه من شرح الزيارات اذا جعل خمسة من مائتين فاما ان سال
الحول وعند مائة وخمسة وتسعون أو استفاد خمسة أخرى قال على مائتين أو انتقص من الباقي درهم درهم (الفصل الاول) اذا لم يزد ولم
تنقص فان كانت تلك الخمسة قائمة في يد السامى فالقياس أن لا تجب الزكاة وأما أخذنا الخمسة من السامى لانها خرجت عن ملكه بالدفع الى
السامى وان لم يخرج فهي في معنى الضم لانه لا يملك الاسترداد قبل الحول وفي الاستحسان تجب الزكاة لما ذكرنا أن يد السامى في
المقبوض يد المالك قبل الوجوب فقيامها في يده كقيامها في يد المالك ولان المجعل يحتمل أن يصير زكاة فتكون يده يد المالك فاعتبرنا أن يده
يد المالك احتياطاً ولان القول بنفي الوجوب يؤدي الى المناقضة بساهاً أو لم يوجب الزكاة بقيت الخمسة على ملك المالك فتبين أنه حال
الحول والنصاب كامل فتجب الزكاة على عدم تقديرها بيجاب الزكاة وإذا قلنا تجب مقصوراً على الحال لا مستنداً لانه لو استند للوجوب الى
أول الحول بنى النصاب ناقصاً في آخر الحول فيسقط الوجوب وأعمالك الاسترداد لانه عينها زكاة من هذه السنة فادام حتمل الوجوب
قائماً لا يكون له أن يسترد كمن نقد الثمن في بيع شرط اختيار للبائع لا يمكنه الاسترداد فالخاصل أنه يتعلق حق الفقراء به مع بقا ملك
المالك ولهذا لم يكن ضمماً لانه أعدها لقرض ليس ضمماً لاجلها ضمماً فيبطل القرصية وكذلك لو كان السامى استهلكها أو أنفقها

على نفسه قرضاً لأن ذلك وجب المثل في الذمة وذلك كقيام العبد في يده وكذلك لو أخذها الساعي عمالة لأن العمالة إنما تكون في الواجب لأن قبضه لواجب يكون للفقراء فيتحقق حينئذ نسب العمالة وما قبضه غيره واجب ولا يقال ما في ذمة الساعي دين وأداء الدين من العبد لا يجوز لأننا نقول هذا إذا كان الدين على غير الساعي أما إذا كان على الساعي فيجوز لأن حق الإخذة فلا يقيد الطلب منه ثم دفعها إليه وإن كان الساعي صرفها إلى الفقراء أو إلى نفسه وهو فقير لا تجب الزكاة لأن الساعي مأمور بالصرف إليهم ولو صرف المالك بنفسه بصير ملكاً أو ينقص به النصاب فكذلك هنا ولو ضاعت من الساعي قبل الحول ووجدها بعده لا تجب الزكاة والمالك أن يستردّها كالموضوعة في يد المالك نفسه ووجدها بعده وأما عليك الاسترداد لأنه عينه الزكاة هذه السنة ولم تصر قلت لأن بالصياغ صار ضمها أو قال لم يستردّها حتى دفعها الساعي للفقراء لم يضمن إلا إذا كان المالك انتهاء قبل هذا عندهما أما عند أبي حنيفة يضمن وأصله الوكيل يدفع الزكاة إذا أدى بعد أداء الموكل بنفسه يضمن علم مادته أولاً وعندهما إلا أن علمه (الفصل الثاني) إذا استفاد خمسة فتم الحول على مائتين بصير المؤدى زكاة في كل الوجوه من وقت التجهيل والابتنان هنا كون الدين زكاة عن العبد في بعض الوجوه ولا يجب عليه زكاة تلك الخمسة وإن كانت قائمة عند الساعي أما عنده فلا لأنه لا يرى الزكاة في الكسر وأما عندهما فلا لأنها طهر سر وجهها عن ملكه من وقت التجهيل وهذا التجهيل إنما يخصها في مثل هذه الصورة فالملك مائتين فجعلها كلها صاع ولا يستردّها قبل الحول كافي غيرها الاحتمال وقهرها زكاة بأن يستفيد قبل تمام الحول عما يسهل آلاف فلو استنادها لا تجب زكاة هذه المائتين لهذه العلة بالاتفاق (الفصل الثالث) إذا انتقص عما في يده فلا تجب في الوجوه كلها فيستردان كانت في يد الساعي وإن استهلكها أو أكلها قرضاً أو بجهة العمالة ضمن ولو تصدقها على الفقراء أو نفسه وهو فقير لا يضمن لما قدمنا إلا أن تصدق بها بعد الحول فيضمن عنده علم بالنقصان أو لم يعلم وعندهما إن علم ولو كان نهائياً ضمن عند الكل (واعلم) أن ما ذكره في الفصل الأول من أن الساعي إذا أخذ الخمسة عمالة ثم حال الحول ولم يكمل النصاب في يد المالك تقع الخمسة زكاة بناء على وجوب الزكاة في هذه الصورة لسبب لزوم الضمان على الساعي لأنه لا عمالة في غير الواجب ذكر في مثلهم الساعة بخلافه بعد قريب وقال ما حاصله إذا عمل شاة عن (٣٧٥) أربعين تصدق بها الساعي

قبل الحول وتم الحول ولم يستد شيئا تقع تطوعاً ولا يضمن ولو باعها الساعي للفقراء من تصدق بثمنها فكذلك فإن كان الثمن

فلا يجوز التمهيد على الحول كما يجوز التمهيد على أصل النصاب ولأن الأداء اسقاط للواجب عن ذمته ولا اسقاط قبل الوجوب فنصار كاداء الصلاة قبل الوقت وقال الشافعي لا يجوز التمهيد إلا السنة واحدة لأن حوله لم ينعقد بعد ولذا لا يجوز التجهيل قبل كمال النصاب ولأنه عليه الصلاة والسلام استسلف من العباس زكاة ما بين زكاة ما بين ولأن السبب هو المال الساعي فالمال أصل والتماء وصف له فإثره بعد

قائم في يده بأعنه المالك لأنه بدل ملكه ولا تجب الزكاة لأن نصاب الساعة نقص قبل الحول ولا يكمل بالثمن فإن كانت الساعة قائمة في يد الساعي صارت زكاة كما قدمنا لأن قيامها في يد المالك ولو كان الساعي أخذها من عماله واستتم على ذلك وجعلها لإمامة عماله فتم الحول وعند المالك تسعة وثلاثون والتجهيل قائم في يد الساعي فلا زكاة عليه ويستردّها لأنه لما أخذها من العمالة زالت عن ملكه فانقص النصاب فلا تجب الزكاة أو أنه لا يستردّها لأنها في يده بسبب ناسد فإن كان الساعي باعها قبل الحول أو بعده فالباع جازر كالشراي شراً فاسداً إذا باع جازيعة ويضمن قيمتها للمالك ويكون الثمن له لأنه بدل ملكه فإن قلت لم كان هذا الاختلاف قلت لأنه لما خرجت عن ملك المجهل بذلك السبب حين تم الحول يصير ضماناً بالقيمة والساعة لا يكمل نصابها بالدين كما ذكرنا هذا وهم ما يصدق الساعي بما عمل من نقد أو صناعة قبل الحول فلا ضمان عليه بل أمان تقع نقلاً لم يكمل أو بعضه إن كان عن نصب فهذا بعض أو قرضاً أو بعده في موضع لا تجب الزكاة كالأمانة النصاب ضمن علم أولاً عند أبي حنيفة وعندهما لا يضمن إلا أن علمه بالنقصان فإن كان المالك انتهاء بعد الحول ضمن عند الكل وقوله لا انتهى فتح القدير * مسئله ذكره في المفيد * عمل زكاة إلى فقير قبل تمام الحول قلت الفقير أوزن أو استرفع زكاة عند أخلافه الشافعي لأنها وقعت قربة فيعتبر حاله عند دفعه إليه وفي المبسوط والمفيد والخبر يروى بإدات النصاب الزكاة تجب عند تمام الحول مستنداً إلى أول الحول قلت إذا كاجعلنا الحول كالشرط لا ينبغي أن يستند الوجوب إلى أول الحول لأن المعلق بالشرط يقتصر بلا خلاف ولأن الزكاة لا تجب إلا في المال الساعي والحول أقيم مقام التمام لا شتماله على الفصول الأربعة والغالب فيها تفاوت الأسعار ويقوى هذا ما قاله قاضيان في زيادته أن المجهل يقع زكاته من وقت التجهيل إذا استفاد مما يكمل به النصاب في عدة مواضع وذكر في موضع أن المجهل في يد الساعي في القياس يستند الوجوب إلى أول الحول وفي الاستحسان يقتصر على آخر الحول اهـ غاية وكتب على قوله ذو نصاب مانسه لسنين وعليه يفتى مالو كأنه أربع مائة فجهل عن خمسة طماناً انتهى في ملكه أن يحسب الزكاة خمس السنة الثانية (قوله فنصار كاداء الصلاة قبل الوقت) بجامع أنه أداء قبل السبب إذا السبب هو النصاب الحولي ولم يوجد اهـ فتح (قوله لأن حوله لم ينعقد) أي النصاب اهـ (قوله ولأنه عليه الصلاة والسلام استسلف من العباس الخ) وهو ما روى الترمذي وأبو داود عن علي أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تجهيل زكاة قبل أن يحول عليه الحول مسارعة إلى التخيير وأذن له في ذلك اهـ كافي وقال

في الغاية رواء الخمسة الا التساق (قوله فيسترد منه من كان باقي الخ) ولذا ان باعه الساعي لنفسه ضمن وان اداها الى الفقير يقع نفلا
 كذا في الايضاح والزيادات وفيه لو باعه للفقراء لم يتصدق بتمنه ورد عليه الثمن اه كاكى (قوله ونحن نقول النصاب الاول هو الاصل)
 أي في السبية اه (فرع) لو كان النصاب كاملا وقت التجهيل ثم هلك جميع المال بحيث لم يبق من جنس ذلك المال حبة مثلا ولم يكن
 له ثمن ولا سكنى منقوض ولا شئ من فسخه أو ذهب وان قل ولا شئ من عروض التجارة بطل الحول فصار ما بطل تطوعا ثم استفاد بعد ذلك من
 ذلك الجنس من المال نصبا كاملا فحل الحول ووجب فيه زكاة فاعجل لا ينوب عنه وأما اذا بقي من ذلك الجنس شئ يسير ثم استفاد قبل
 تمام الحول نصبا كاملا فتم الحول عليه صحيح التجهيل وسقطت عنه زكاة السنة اه طحاوى (فرع آخر) لو دفع الامام المجهل الى فقير
 فأيسر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز عن الزكاة عندنا خلافا للشافعي فإنه قال يسترد الامام اذا كان غناه من ذلك المال لنا
 الصدقة لا كف الفقير فلا يعتبر غناه الحادث كما اذا دفعها الى الفقير بعد الحول ثم حدث ذلك اه بدائع

باب رد كمال المال

(قوله أراد المال غير السواثم أي لان حكمها بين قيمه ماضى اه ع (قوله يجب في مائتي درهم وعشرين دينارا) أي ولا يعتبر فيها القيمة بل
 الوزن كذا في شرح الطحاوى وفي شرح القدرى للاقطع يعتبر فيها أن يكون قيمتها مائتي درهم وفي البدائع والذهب ما لم يبلغ قيمته مائتي
 درهم ففيه ربع العشر وكان (٢٧٦) الدينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقوما بعشرة دراهم اه وكتب

والله قال الكمال أي
 وجود أصله كالتكبير بعد الجرح قبل السرقة بخلاف ما اذا قدم قبل أن ينصب بالان السبب لم يوجد
 ثم المقدم يقع زكاته اذا تم الحول والنصاب كاملا فان لم يكن كاملا فان كانت الزكاة في يد الساعي
 يسترد ما لان يملكه المالك حتى يكمل النصاب بما في يده ويد الفقير ايضا حتى تسقط عنه الزكاة بالهلاك
 في يده فيسترد منه ان كان باقيا ولا يضمه ان كان هالكا ومعنى قوله أو لنصب أن يكون عنده نصاب
 فيقدم لنصب كسيرة ليست في يده بعد فانه يجوز لان حوله اذنا فعقد ولهذا انضم الى النصاب غير كى
 بحوله وفيه خلاف زفره يقول كل نصاب أصل بنفسه في حق الزكاة فيكون ادا قبل وجود السبب
 ونحن نقول النصاب الاول هو الاصل وما بعده تابع له بدليل ما ذكرنا من الضم اليه والله أعلم

سواء كانت مصكوكا أولا
 وكذا عشر الماهر وفي غير
 الذهب والفضة لا يجب
 الزكاة ما لم يبلغ قيمته نصبا
 مصكوكا من أحدهما لان
 لزومها مبني على التقويم
 والعرف أن يقوم بالمصكوك
 وكذا لنصاب السرقة احتياطا
 للدره اه وفي البدائع
 لو نقصت المائتان حبة في
 ميزان وكانت تامة في
 ميزان لا تجب الزكاة
 لشك ولشائفة وجهان

باب رد كمال المال

أراد المال غير السواثم والالف واللام فيه عائدا الى المذكور في قوله عليه الصلاة والسلام هاتوا ربع عشر
 أموالكم لان المراد به غير السائمة لان زكاة السائمة غير مقدرة بربع العشر قال رحمه الله (يجب في
 مائتي درهم وعشرين دينارا ربع العشر) أي خمسة دراهم في مائتي درهم ونصف دينار في عشرين
 دينارا ما روينا لقوله عليه الصلاة والسلام وفي الرقة ربع العشر وقال صلى الله عليه وسلم ليس فيما
 دون خمس أواق صدقة والاوقية كانت في أيامهم أربعين درهما وقال عليه الصلاة والسلام ليس في أقل

أصهما وبه قطع الحاملي والماوردي وآخرون لا تجب وقال الصيدلاني لا تجب وشنع
 عليه امام الحرمين وبالحق وعند مالك لو نقصت المائتان ثلاثة دراهم تجب وعنه لا تمنع الحبة والخميسان وبه قال ابن حنبل وعنه
 قيراطان وفي النبايع اذا كتلت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب وان قل النقص اه غايه (قوله لما روينا) أي وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم هاتوا ربع عشر أموالكم (قوله وله عليه الصلاة والسلام وفي الرقة) الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف كذا في الغاية
 وفي الدراية نقلنا عن العرب الفضة تتناول المضروب وغيره من الرقة تختص بالمضروب وأصلها ورق اه قال في الغاية ونقل صاحب البيان
 من الشافعية عنهم ان الرقة هي الذهب والفضة قال النووي وهو غلط فاحش قلت قد ذكر السفاحي في شرح البضاري أن الورق اسم
 لهما كما نقله صاحب البيان وقال نعلب وهو أصح التأويلين اه (قوله ليس بميلدون خمس أواق صدقة) أخرجه البضاري هكذا ليس فيما
 دون خمسة أوقى صدقة ولا قيمادون خمس ذود صدقة ولا قيمادون خمس أواق صدقة ز أخرجه مسلم ليس دون خمس أواق من الورق
 الحديث اه فتح وكتب على قوله خمس أواق مانعه قال الفاسي في شرح الموطا ومن الرواين يدهمزة الجمع فيقول أواق وهو خطأ
 اه (قوله والاوقية كانت الخ) هي بضم الهمزة وتشديد الياء وهي أواق بتشديد الياء وتخفيفها قال القاضي عياض في الاكمال وأكرر
 غير واحد أن يقال وقية بفتح الواو وحكى الحياfi أنه يقال وقية ويجمع على وقايا كركية وقوايا اه غايه قال في الفتح والاوقية أفعلة
 فتسكن الهمزة ذاتها وهو ٥٠ الواق لانه اثنتان صاحب الحاجة وقيل هي عليه الهمزة أصليا فهي من الاوق وهو النقل ولم يذ كر في نهاية

ابن الاثير الا الاول قال وهو من تهازأه وتوسلوا له جمع ويخفف مثل أنفة أو أنفي وأنف ورعي يحيى في الحديث وقبة وليست بالعالية اه
 (قوله فاذا بلغ الورق) فتح الورق وكسر الراء له تخفيفان فتح الراء وكسر هاء مع سكون الراء هو قياس وهو اسم للفضة وقيل للدرهم خاصة
 اه غايه قوله وهو اسم للفضة أي مضروبة كانت أو غير مضروبة اه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام لهاذا الخ) رواه الدارقطني اه غايه
 (قوله لما روى جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال ليس في الحلبي ركاء) ذكره في الامام اه غايه (قوله وفي بابها مسكنا) أي سواران
 (قوله في المنى ولونبرا) قال في المغرب التبر ما كان غير مضروب من الذهب والفضة اه غايه (قوله في المنى أو حليا) سواء كان مباحا أو لاحقا
 يجب أن يضم الخاتم من الفضة وحلية السيف والمحف وكل ما انطلق عليه الاسم (٢٧٧) اه فتح (قوله في يدي فخصات)

والفخصات انطوام البكال
 اه غايه (قوله كنت ألبس
 أو ضاحا من ذهب) وفي
 الصحاح حلى من الدراهم
 الصحاح اه (قوله ورواه
 أبو داود) أي باللفظ الذي
 تقدم وما أخرجه الحاكم
 باللفظ آخر قال الكمال ولفظه
 إذا دبت زكاة فليس يكنز
 اه (قوله تدولهما) أي
 الذهب واحدة فلا يجوز
 اخراج البعض منهما بمعلم
 ثبت اه (قوله ورواه
 من حديث جابر الخ) انما
 يروى عن جابر من قوله اه
 فتح (قوله أكثر من المعتاد)
 أي كيهلها وزنه ما تادياد
 اه غايه (قوله ثم في كل
 خمس بحسابه) وهو يضم
 الخاء اه (قوله وهذا عند
 أبي حنيفة الخ) قال الكمال
 رحمه الله وما ينبغي على هذا
 الخلاف لو كان له ما نان
 وخسة دراهم مضى عليها
 عامان عند عليه عشرة
 وعندهما خمسة لانه موجب
 عليه في العام الاول خمسة
 وعن قبيسي السائر من الدين

من عشرين دينارا مسدقة وفي عشرين دينارا نصف دينار وقال عليه الصلاة والسلام لعاذر بن بعه
 الى اليمن فاذا بلغ الورق مائتي درهم فخذ منه خمسة دراهم قال رحمه الله (ولونبرا أو حليا أو آنية) أي
 ولو كانت الفضة أو الذهب حليا أو غيره يجب فيها الزكاة وقال الشافعي لا تجب الزكاة في حلى النساء
 وخاتم الفضة للرجال لما روى جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال ليس في الحلبي ركاء فلو كانه مبتذلا في مباح
 وليس بنام اه فتشابه ثياب البذلة ولما رواه حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
 امرأته أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها ثوبان لها وفي يدها ثوبان من ذهب فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيتن زكاة هذا قالت لا قال أيسرك أن يسورك الله ما يوم القيامة
 بسوارين من نار فخلعتنهما وألقتهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله قال
 النووي استناذه حسن وقالت عائشة رضي الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في
 يدي فخصات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتن اثنتين لك بهن يا رسول الله فقال أتؤدين
 زكاهن قلت لا أو ما شاء الله قال حسبك من البار أخرجه الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح
 على شرط الشيخين وقالت أم سلمة كنت ألبس أو ضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكثر هو قبل ما بلغ
 أن تؤدى زكاة فزكى فليس يكنز أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري
 ورواه أبو داود أيضا وعوم قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية يتناول الحلبي فلا يجوز
 اخراجه بالرأى وكذا الأحاديث التي رويها في أول الباب تتناولهما ورواه من حديث جابر
 لأصل له قاله البيهقي وقوله مبتذل في مباح وليس بنام لا ينفعه لأن عين الذهب والفضة لا يشترط فيهما
 حقيقة الثبوت ولا تنسقط زكاهما بالاستعمال إلا ترى أنهما إذا كانا معدن في النفقة أو كانا حلى الرجل
 أو حلى المرأة أكثر من المعتاد يجب فيهما الزكاة أجماعا ولو كانا كسباب البذلة لما وجبت لانهما مخلقا
 انما التصارة فلا يحتاج فيهما الى نية التصارة ولا تبطل النية بالاستعمال بخلاف العروض وسائر الجواهر
 من اللاتك والياقوت والفصوص كلها لانها خلقت لا ابتداء فلا تكون للتعارف بالنية قال رحمه الله
 (ثم في كل خمس بحسابه) أي في كل خمس نصاب يجب فيه بحسابه وهو أربعون درهما من الورق يجب
 فيه درهم ومن الذهب أربعة دنانير فيجب فيها قيراطان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول عمر بن
 الخطاب وقال ما زاد على المائتين فركانه بحسابه وهو قول الشافعي رحمه الله لقول علي رضي الله عنه ما
 زاد في حساب ذلك وكان في كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي الرقعة ربع العشر ولأن الزكاة
 وجبت شكر السعة المال واشترط النصاب في الابتداء لتحقيق القنى ولا معنى لاشتراطه بعد ذلك فيما
 لا يلزم الشقيص ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعاذرين وجهه الى اليمن فاذا بلغ الورق مائتي درهم
 ففيها خمسة ولا تأخذ مما زاد حتى يبلغ أربعين درهما ولأن الخرج مدفوع وفي إيجاب الكسور ذلك

في العام الثاني مائتان الاثنى عشرهم فلا يجب فيه الزكاة عند لار كذا في الكسور فيبقى السالم مائتين ففيها خمسة أخرى اه (قوله وهو
 قول عمر بن الخطاب) أي وأبي موسى الأشعري ورواه عنهما الحسن البصري وهو مذهبه اه غايه (قوله فيما لا يلزم الشقيص) قال في
 الدراية الا أنا في السواثم اعتبرنا النصاب بعد النصاب لتعذر إيجاب الشقيص لما يدخل من إيجابه ضرر الشركة على المالك وهذا المعنى
 مفقود هنا كذا في الإيضاح اه (قوله وفي إيجاب الكسور ذلك) بيانه أنه يجب في حبة بر من أربعين جزء من حبة وهذا لا يوقف على
 حقيقة بخلاف ذلك كذا في البقر عنده لسهولة حسابه اه غايه قال العلامة في فتح القدير وذلك انه إذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم وجب
 عليه على قولهما خمسة وسبعة أجزاء من أربعين جزء من درهم فاذا لم يؤد حتى جاءت السنة الثانية كان الواجب عليه زكاة مائتي درهم

ودرههم وزكاة ثلاثة وثلاثين جزاً من درهم وذلك لا يعرف ولا يعرف لقيس كوان لانها تدور بعقود وصاب اه (قوله ولو أدى أربعة
جيدة قيمتها خمسة رديئة الخ) قال في البدائع ولو أدى شاة حبيبة عن شاتين وسطين تعد قيمتها شاتين وسطين جائز لان الحيوان ليس
منه والربا والجودة في غيرهما والربا متقدمة الأثرى انه يجوز بيع شاة بشاتين فبقدر الوسط يقع عن نفسه وبقدر قيمة الجودة يقع
عن شاة أخرى وان كان من عروض التجارة فان أدى من الصابر ربع عشره يجوز كيصا كان لانه أدى الواجب بكاله وان أدى من غير
الصاب فان كان من جنسه راعى فيه صفة الواجب من الجيد والوسط والردى ولو أدى مكان الجيد والوسط لا يجوز الا على طريق التقويم
به دوره وعليه التكيل لان العروض (٣٧٨) ليست من أموال الرابح فيجوز بيع قوب شوبين فكأنات الجودة فيها

ومتقومة ولهذا لو أدى قوبا
جيدا عن قوبين رديتين
يجوز وان كان من خلاف
جنسه فيراعى فيه قيمة
الواجب حتى اذا أدى
أنقص منه لا يجوز الا بقدره
(قوله ولو أدى من خلاف
جنسه) أى باب أدى من
الذهب مثلاً وقوله تعتبر
القيمة أى ما يساوى سبعة
ونصفا وفي القدوري ان
زكى من عين البريق أدى
ربع عشره ويكون الفقير
شريكاً فيه بربع العشر
وان أدى من قيمته عدل
الى خلاف الجنس وهو
الذهب عند محمد اه غايه
وكتب على قوله تعتبر
القيمة أيضاً مانصه كالعصب
اه غايه (قوله ما عدا
الكاتبين) أى رأيت نانيا
وارباً وعى بين المولى ومكاتبه
اه (قوله بل معاملة
الاحرار) نفع الشارح
صاحب العاية فانه قال بعد
ذكر الجواب الأول وهو انه
عاملنا معاملة الكاتبين فان

ويمكن أن يقال عاملاً معاملة الاحرار حتى يحسم اقتراسنا وتبرعاتنا واعاقنا والمكاتب لا يصح منه شئ من ذلك
والاصحاب لا يذكروا غير الاول مما علمت اه قوله واعتاقه أى وأوجب علينا الخ والزكاة أثبت لنا شهادة وجوز لنا الترويج بالاربع
من الذماء اه (قوله ثمانية وخمسون وقيمتهما ثمان لا يجب) أى ومحمد انما راعى حق الفقراء بعد الوجوب وكما التصاب اه
غايه (قوله وعى هذا الذهب) قد تقدم ما ذكره الانطع وصاحب البدائع فراجع أول الباب اه (قوله يخرج كل درهم أربعة عشر
قيرطاً الخ) ان المحرر عائد وربع قيرطاً وثلاثاً أربعة عشر ثم اعلم ان ما ذكره الشارح رحمه الله من أن الدراهم كانت مختلفة في
زمن عمر رضى الله عنه فذكر من كل نوع درهمان لموافق لما في الظهيرة بخلاف ما ذكر في الاختصار شرح المختار من أن الدراهم
كانت مختلفة على عهد عمر رضى الله عنه بعضها اثنا عشر قيرطاً وبعضها خمسة وعشرون وكان الناس مختلفين

في معاملتهم فشاوهم الصابون فقال بعضهم خذوا من كل نوع فأخذوا من كل نوع ثلث مبالغ أربعة عشر قيراطا فخلط درهمها ثمان
العشرة مائة وأربعين قيراطا وذلك سبع مبالغ اه وما في الاختيار موافق لما في المبسوط والمعنى لا يختلف (قوله وذ كرفي الغاية) أي
تقلا عن النخبة للشيوخ شهاب الدين قال العلامة كمال الدين رحمه الله ثم ما ذ كرفي الغاية من دراهم مصرفه نظره على ما اعتبر وفي درهم
الزكاة لأنه إن أراد بالحبسة الشعيرة قدر درهم الزكاة سبعون شعيرة إذا كان العشرة وزن سبعة أوقيل والمنقار مائة شعيرة على ما قد سناه فهر
أذن أصغر لا أكبر وإن أراد بالحبسة أنه شعيراتان كما وقع تفسيرها في تعريف السجوان في الطويل فهو خلاف الواقع إذ الواقع أن درهم
مصر لا يزيد على أربع وستين شعيرة لأن كل ربع منه مقدّر بأربع خرائب والخروفة مقدّرة بأربع قحاحات وسط اه (قوله لأن الدرهم
لا يتخلو الخ) لأجل الانطباع اه (قوله وإن كان الغالب فيه الغش الخ) لأن الغش فيها مغرور ومستلّ كذا روى الحسن عن أبي حنيفة
الزكاة تجب في الحياد من الدراهم والزيوف والنبهجة قال لأن الغالب فيها كلها الفضة وما (٢٧٩) يغلب فضته على غشها فله

اسم الدرهم مطلقا والشرع
أوجب باسم الدرهم
وإن كان الغالب فيه الغش
والفضة فيها مغلوبة فإن
كانت رائجة أو عيكتها
للتجارة تعتبر قيمتها فإن
بلغت قيمتها مائتي درهم من
أحد الدراهم التي تجب فيها
الزكاة وهي التي الغلب عليها
الفضة تجب بها الزكاة
والأفلا اه بائع وإن لم
تكن رائجة ولا معدة للتجارة
فلز كلفه إلا أن يكون
ما فيها من الفضة يبلغ مائتي
درهم إن كانت كثيرة اه
(قوله لاحالا) أي باللون
(قوله ولا ما لا) أي بالاذابة
اه (قوله ذ كرفي الغاية) أي
في شرع الذوري وأونصر
هذا هو القطع اه (قوله
وقيل يجب فيها درهمان
ونصف الخ) قال صاحب
البايع حكى لي هذا من
أقربه عن المتأخرين اه

عليه إلى يوم هذا في كل شيء خلا للشافعي ومالك في الديار وذ كرفي الغاية أن درهم مصر أربعة
وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة فالتصايب منه مائة وغناون درهم ما وحبان قال رحمه الله
(وغالب الورق ورق لا عكسه) يعني إذا كان الغالب على الورق الفضة فهو مضمون ولا يكون عكسه فضة
وهو أن يكون الغالب عليه الغش وأما هو عرض لأن الدرهم لا يتخلو عن قليل غش ويتخلو عن الكثير
بجعلنا الغلبة هائلة وهو أن يزيد على النصف اعتبارا بالحقيقة فإن كان الغالب فيه الفضة تجب فيه
الزكاة كيفما كان لأنه فضة وإن كان الغالب فيه الغش ينظر فإن قوام التجارة تعتبر قيمته مطلقا وإن لم ينو
للتجارة ينظر فإن كانت فضته تخلص تعتبر بقيمتها الزكاة إن بلغت نصابا وحدها أو بالضم إلى غيره لأن
عين الفضة لا يشترط فيها بية التجارة ولا القيمة على ما تقدم وإن لم تخلص منه فضته فلا شيء عليه لأن
الفضة قل هلك في شيء أدم تنفع بها حالا ولما لا بقيت العبرة بالغش وهو عرض فيشترط فيه بية
التجارة فصارت كالتياب المعروفة بالذهب فإن قيل في الفرق بين الفضة المغلوبة وبين الغش المغلوب
حتى اعتبرتم الفضة المغلوبة وأجريت عليه أحكام الفضة إذا كانت تخلص منه ولم تعتبر بالغش المغلوب
بل جعلتم كاه فضة قلنا الفرق بينهما أن الفضة قائمة في كثير الغش حقيقة حالا باللون وما لا بالاذابة
بخلاف الغش المغلوب فإنه لا يظهر حالا ولا يخلص ما لا بل يحترق وعلى هذا التفصيل الذهب
المغشوش وأما ما يذكره الشيخ رحمه الله تعالى لأن حكمه يعرف ببيان حكم الفضة المغشوشة وإن كانت
الفضة والغش سواء ذكر أو أنصرت أنه تجب فيه الزكاة احتياطا وقيل لا تجب وقيل يجب فيها درهمان
ونصف وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يوجب الزكاة في الفضة بقيمة والعادلة في كل مائتي درهم
خمس دراهم عدد لأن الغش فيها ما غالب فصارا فلو ساقوا وجب اعتبار القيمة فيه لا الوزن والذهب المتخلو
بالفضة إن بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وإن بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت
فيه زكاة الفضة وهذا إذا كانت الفضة غالبية وأما إذا كانت مغلوبة فهو كاه ذهب لأنه أعز وأعلى قيمة
قال رحمه الله (وفي عرض تجارة بلغت نصاب ورق أو ذهب) يعني في عرض التجارة يجب ربع العشر
إذا بلغت قيمتها من الذهب أو الفضة نصابا ويعتبر فيهما الانفع أيهما كان أفع للساكن وهو معطوف
على قوله في أول الباب في مائتي درهم وعشرين درهما دار ربع العشر واعتبار الانفع مذهب أبي حنيفة
ومعناه يقوم بما يبلغ نصابا إن كان يبلغ باحدهما ولا يبلغ بالآخر احتياطا حتى الفقهاء في الأصل خبره

غاية قال المحقق في الفتح ولا يخفى أن المراد بقوله الوجوب أنه تجب في الكل الزكاة في مائتي درهم كاهها فاضة ألا ترى إلى
تعليقه بالاحتياط وقول النبي معنى لا يجب ذلك والقول الثالث أنه لا بد من كونه على اعتبار أن يحصل وعند ما يضم إليه قيمته
درهمان ونصف وحينئذ نفلس في المسئلة لا قولان لأن على هذا التقدير لا يخالف فيه أحد فكاية ثلاثة أقوال ليس بواقع اه (قوله
في المتن وفي عرض تجارة الخ) العروض جمع عرض يقصصن حطام الدنيا كذا في المغرب والصاح وفي الصاح والعرض يسكون الراء
المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والديار وقال أبو عبيد العروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا
فعلى هذا جعلها هنا جمع عرض بالسكون أولى لأنه في بيان حكم الأموال التي هي غير النقود والحيوانات كذا في النهاية قوله غرا قد
والحيوانات ممنوع بل في بيان أموال التجارة حيوانا أو غيره على ما تقدم من أن السائمة المتوجهة للتجارة تجب فيها زكاة التجارة سواء
من جنس ما يجب فيه زكاة السائمة كالابل أو لا كالبعال والجدير والصواب اعتبارها هنا جمع عرض بالسكون على تقدير الجراح فيخرج

التقود فقط لاعلى قول أبي عبيد وياه عنى في النهاية بقوله هذا فانه نزع عليه اخراج الحيوان اه فتح القدير (قوله وعن أبي يوسف انه
يقومها الخ) رواء عنه محمد قال في الغاية وعنه التفسير وهو محمول على ما اذا لم يكن بينهما تفاوت اه (قوله بما اشترى) أى لانه أصله اه
غاية (قوله يقومها بالغالب من التقود) كما قال محمد اه (قوله وعن محمد أنه يقيمها بالنقد) رواء عنه محمد بن سماعة اه غاية (قوله
كأفى المصوب) أى اعتبار الحق الله تعالى بحقوق العباد اه غاية (قوله فانه لو اشترى أرض خراج) أى تساوى ما تقي درهم (قوله وكذا
اذا اشترى أرض مشر الخ) قال (٢٨٠) في الغاية وعن محمد لو اشترى أرض عشر للتجارة تجب الزكاة مع العشر اه

لان الثمن في تقدير قيم الاشياء مساو وعنه أبي يوسف أنه يقومها بما اشترى اذا كان الثمن من النقد
لانه أقرب لمعرفة المالية لان الظاهر أنه يشترى به بقيته وان اشترى بها بقية النقد يقومها بالغالب من النقد
وعنه محمد أنه يقومها بالنقد بالغالب على كل حال كأفى المصوب والمستطك وأروش الحيايات ويقوم
بالمصر الذي هو فيه وان كان في مفازة يقوم في المصر الذي يصير اليه وان كان له عبد للتجارة في بلدة اخرى يقوم
في ذلك البلد الذي به العبد ويقوم بالمضروبة وقوله في عروض تجارة ليس يجري على إطلاقه فانه لو
اشترى أرض خراج وقواها للتجارة لم تكن للتجارة لان الخراج واجب فيها وكذا اذا اشترى أرض عشر
وزرعها أو اشترى بذرا للتجارة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا تجب فيه الزكاة لانها لا يجتمعان على
ما عرف في موضعه وان لم يزرعه وجب فيه الزكاة بخلافه انما يجتمعان لا تجب فيها الزكاة وان لم
يزرعها لان الخراج يجب بالتسكن من الزراعة فيجب وجوب الزكاة اذا لا يشترط فيه حقيقة الزرع ولا
كذلك العشر والاعيان التي تشتريها الاجراء ليعملوا بها تجب فيها الزكاة اذا كان لها أثر في العين كالصبيغ
وحال عليها الحول عندهم لان ما أخذ من الاسرة في حكم العوض عن العين ولهذا كان له أن يهبه متى
نوفيه الاجر وان لم يكن له أثر في العين لا تجب فيها الزكاة كالصابون والاشنان ونحو ذلك وكذا حطب
الخبار والدهن للباغ بخلاف السهم الذي يشترى به الخبز ليعمله على وجه الخبز فانه عين باقية يبيعه مع
الخبز فتجب فيه الزكاة قال رحمه الله (ونقصا النصاب في الحول لا يضر ان كمل في طريقه) أى اذا كان
النصاب كمالا في ابتداء الحول وانتهائه فنقصه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة وقال زفر رحمه الله
يسقطها لان حولا الحول على النصاب كاملا شرط الوجوب بالنص ولم يوجد وقال الشافعي في الساعة
مثل قول زفر وفي عروض التجارة يعتبر النصاب في آخر الحول خاصة لان النصاب فيه باعتبار القيمة
فيشتق على صاحبه تقويمه في كل ساعة لان القيمة باعتبار رغبات الناس فيعسر عليه معرفة رغبته
في كل ساعة فسقط اعتبار مدفع المخرج وفي آخره لا بد منه لانه وقت الوجوب والزكاة لا تجب الا في
النصاب بالنص ولما ان الحول لا يقع الا على النصاب ولا تجب الزكاة الا في النصاب ولا بد منه فيهما وسقط
الكمل فيما بين ذلك المخرج لانه قليا في المال حولا على حاله وتظير العين حيث يشترط فيه الملك حالة
الاعتقاد وحالة نزول الجزاء وقيل بين ذلك لا يشترط الا أنه لا بد من بقائه من النصاب الذي انعقد عليه
الحول ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن اعتباره بدون المال وعلى هذا
قالوا اذا اشترى عصب التجارة يساوى مائتي درهم فتعمر في أثناء الحول ثم تخلل والحل يساوى مائتي
درهم يستأنف الحول للحل وبطل الحول الاول ولو اشترى شيئا تساوى مائتي درهم فماتت كلها وبيع
جلدها وصار يساوى مائتي درهم لا يبطل الحول الاول بل يركبها اذا تم الحول الاول من وقت الشراء
والفرق بينهما أن الخمر اذا تخمرت هلكت كلها وصارت غير مال فانقطع الحول ثم بالتخلل صار مالا
مستعدا غير الاول والشيء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها وصوفها وقرنها لم يخرج من أن يكون
مالا فلم يطل الحول لبقا البعض قال رحمه الله (ونضم قيمة العروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة)

(قوله وان لم يكن له أثر في
العين الخ) لان ما أخذ
الاجر هو باراء عمله لا باراء
تلك الاعيان اه غاية (قوله
كالصابون والاشنان
الخ) أى والقلبي والعفص
اه غاية واعلم ان الكاكي
رجسه الله تعالى مشى في
الدرابة على أن العفص
والدهن لا يبع الجاهل من
قبيل ماله أثر في العين
فأوجب فيه الزكاة وعزى
ذلك الى فتاوى قاصصان
والظهيرية وتبعه على ذلك
الكامل في الفتح وما ذكره
الشارح رحمه الله موافق
لما ذكره السروجي رحمه
الله في الغاية والله الموفق
(قوله وكذا حطب الخبار)
أى والمخ للخبز اه غاية
(قوله والدهن للباغ) أى
وكذا لو اشترى قنوسا للنفقة
لانها صنف كره في المبسوط
اه غاية (قوله ان كمل)
قال في المصباح كمل الشيء
كولامس باب قعد والاسم
الكامل وكل من أبواب قرب
وضرب وتعب لعات لكن
باب تعب أرضها كذا في

المصباح (قوله ولا بد منه فيها) أى في ابتداء الحول وانتهائه (قوله الا أنه لا بد من بقائه من النصاب الخ) حتى
لوقى درهم أو قل من ثم استفاد قبل فراغ الحول حتى تم على نصاب زكاة اه فتح (قوله ليضم المستفاد اليه) أى ولو خاتم فضة اه غاية
(قوله لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول) أى وجعل الساعة علوية كماله الكل لو ردد المغير على كل جزء منه بخلاف النقصان في
الثبات اه فتح (قوله لم يبطل الحول لبقا البعض) الآن هذا يحالف ما روى ابن سماعة عن محمد اشترى عصبيا بمائتي درهم فتعمر بعد
اربعة أشهر فلما مضت سبعة أشهر أو ثمانية أشهر الا يوما صار خلا يساوى مائتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة كما

كان اه قبح القدير وفي الغاية قص القدوري في شرحه أن حكم الحول لا ينقطع في مسئلة العصور وسوى بينهما وقيل في نوادر ابن سماعة ان الحول لا ينقطع في مسئلة العصور كما ذكره القدوري هكذا ذكره في الذخيرة وهو موافق لما ذكر في المحيط من التسوية بينهما اه قوله لا يقطع أى لان الحر مال متقوم عندما اه كاكى في مخرج في انجني الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستقرا وقال زفر يقطع اه كاكى (قوله ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة) أى وهما بالاجماع اه كى (قوله وان اختلفت جهة الاعداد) أى فالتميزان التجارة وضعا والعروض جهلا اه باكير (قوله بدلالة حالة الانفراد) أى فان النصاب لا يكمل بالقيمة بل يكمل بالوزن كثرت القيمة أو قلت اه دراية (قوله ولنا ما روى عن بكير) قال الكيل درجة الله ثم فيه ما ذكره مشايخنا عن بكير بن عبد الله وساقه اه (قوله من السنة أن يضم الذهب الى) ذكره صاحب المسوط والبدائع وغيرهما في كتب الفقه اه غاية قال في الفتح وحكم مثل هذا الرقع اه (قوله والسنة اذا أطلقت يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم) ولو كان المراد سنة العصاة فهي جهلا عرف في الاصول اه كاكى وكتب ما نصه ذكر ابن الهمام في نفقات المتونة ما يوافقه وفي شرح الاقطع في باب الجمعة ما يحالفه قال الكاكى في شرح المار اذا قال الراوى من السنة كذا فعامة أصحابنا المتقدمين وأصحاب الشافعي وجهور أصحاب الحديث يحمل على سنة الرسول وعند الكرخي والقاضي أي زيد ونظر الاسلام وشمس الأئمة ومن تابعهم من المتأخرين لا يجب حمله على سنة الرسول الا بدليل وكذا الخلاف في قول العصاة أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا اه (قوله لماذا) (٢٨٩) عسكهما أى التمام والنفقة اه

(قوله والذي يحقق هذا المعنى الخ) فكذلك يكمل نصاب أحدهما بالآخر واذا جازت كمل نصاب الفضة والذهب بالضم الى التوب أو العبد القيمة على أحدهما أولى اه غاية (قوله وأما لا يجري الربا بينهما لاختلافهما صورة) أى لثبوتهم بوجه فيهما لا أحد وصفي الربا وهو الوزن فكانت شبهة العلة لا حقيقتها فيثبت شبهة الفصل وهو ربا للسنة اه كاكى

أى تضم قيمة العروض الى الذهب والفضة ويضم الذهب الى الفضة بالقيمة فيكمل به النصاب لان الكل جنس واحد لانها التجارة وان اختلفت جهة الاعداد وجوب الزكاة باعتبارها وقال الشافعي وجه الله لا يضم الذهب الى الفضة لانها جنسان مختلفان حقيقة على المشاهدة وكما حق لا يجري الربا بينهما فصلا كالابل والبقر والغنم بخلاف عروض التجارة حيث تضم اليهما لان زكاهن ازكاة فضة وذهب لان وجوبهما في العروض باعتبار القيمة وهي دراهم وأونانير وأما وجوبهما في النقدين فباعتبار عيניהما لا باعتبار القيمة بدلالة حالة الانفراد ولنا ما روى عن بكير بن عبد الله بن الأشج أنه قال من السنة أن يضم الذهب الى الفضة لا يجب الزكاة والسنة اذا أطلقت يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا نهما جنس واحد باعتبارين باعتبار السبب فان الزكاة تجب فيهما لوجوهما في ملكه ولا تعتبر جهة امساكه لما في عسكهما لكونهما التجارة خلفة وباعتبار الحكم فان الواجب فيه ربع العشر وهذا المعنى لا يتفق لغيرهما من أموال الزكاة كالابل والبقر ونحوهما والذي يحقق هذا المعنى أن نصاب أحدهما يكمل بما يكمل به نصاب الآخر وهو عروض التجارة فمن المحال أن يكون كل واحد منهما جنس عروض التجارة فيضم اليهما ثم لا يكون أحدهما من جنس الآخر وهذا الخلف وأما لا يجري الربا بينهما لاختلافهما صورة واستدل به بحالة الانفراد غير مستقيم لان القيمة اعتبرت للضم وذلك عند المقابلة بغيره فقط ثم ما ذكره الشيخ رحمه الله من أن أحدهما يضم الى الآخر بالقيمة قول أبي حنيفة وعندهما يضم بالاجزاء

(٣٦ - زيلبي أول) (قوله ثم ما ذكره الشيخ رحمه الله الخ) قال في الغاية أي صاوي ودعى أي خفيفة هذا سؤال فنه لا يرى ضم غن السوائم التي زكيت الى ما معها من الدراهم فيكتفى بحولها لاجل الثمن في الصدقة وأوجب ضم غن عبد الله الذي أدى صدقة فطره الى ما معها من الدراهم وفرق بان صدقة الفطر تجب عن عبد الله لخدمته من غير اعتبار بالمالية حتى وجبت بسبب الحر والمدير وأم الولد ومن غير اعتبار بالحول حتى لو ملك عبد قبل طالع طهر يوم الفطر تجب فطرته فاذا اختلف السبب كيف يؤدي الى الشيء والذي يمكن أن يقال في الجواب أن لو أخذنا صدقة الفطر عن عبد التجارة لأخذنا عن عين واحدة صدقتين في وقت واحد أو صدقة واحدة بخلاف ضم غن فانه لا تخفى بله وصدقة الفطر من مئتمنة مع اختلاف السبب وفي عن ابل الزكاة البدل قائم مقام المبدل لاتحاد جهة الزكاة والسبب فافترقا اه (قوله قول أبي حنيفة) أى والا وراى والثوري اه غاية (قوله ويضم بالاجزاء) وهو رواية هشام عن أبي حنيفة ذكره في المسبوط ورواية الحسن عنه ذكرها في المفيد وهو قوله الاول اه غاية وكتب على هذا المحل ما نصه وفي البدائع والمحيط والنيابيع والنفقة والغنية لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير تساوى مائة وأربعين درهما فعنده تجب سنة دراهم وعندهما يكون بالاجزاء نصابا تاما فيجب في كل واحد منهما ربع عشره فيكون الواجب فيهما درهمين ونصفا وربع دينار وفي بعض النسخ تجب خمسة دراهم على قولهما وان كانت قيمة العشرة أقل من مائة درهم فقد اختلفوا على قول الامام والصحيح الوجوب ذكره في المحيط والنيابيع لان الدراهم اذا قومت بالدنانير تملع نصابا من الذهب كذا ذكرناه وفي البدائع وأجمعوا على أنه لو كان له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها خمسون درهما لا تجب الزكاة لعدم كمال النصاب سواء كان الضم بالقيمة أو بالاجزاء وكذا في النفقة والغنية وفي الاسيبي وغيره

معنى الضم بالأجزاء أن يكون من كل واحد منهما نصف نصاب من غير نظر إلى قيمتهما أو من أحدهما نصف وربع ومن الآخر ربع
 أو من أحدهما نصف وربع ومن الآخر ثلثين اه غايه (قوله حتى لو كان له مائة درهم الخ) أي لكمال النصاب بالقيمة (قوله خلافا
 لهما) أي لأنه ملك نصف نصاب الدراهم وربع نصاب الدنانير اه غايه (قوله يجب فيها الزكاة عندهما ولا يجب عنده) معنى قولهم
 لا يجب عنده أي في نصاب الفضة لأنهما من حيث القيمة لم تبلغ نصابا أو ما في نصاب الذهب فواجبة عنده اه ابن فرشتا (قوله كذا ذكره
 بعضهم) قلت لكن الصحيح خلاف هذا عن أبي يوسف عن أبي حنيفة كما قلناه اه غايه (قوله فالمائة تبلغ عشرة دنانير) قال في الغاية ثم
 اختلفت الرواية فيما يؤتى فروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف وهو أقرب إلى المعادلة والنظر إلى الجانبين وعن أبي يوسف أنه يقوم أحدهما بالآخر فتؤتى
 مثقال وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف وهو أقرب إلى المعادلة والنظر إلى الجانبين وعن أبي يوسف أنه يقوم أحدهما بالآخر فتؤتى
 الزكاة من صنف واحد وهذا أقرب إلى نصوص الزكاة ذكره في المبسوط والبدائع وغيرهما اه (قوله وانما يعتبر فيهما الوزن الخ)
 قال الكمال رحمه الله لم يتعرض (٣٨٣) المصنف للجواب عما استدله من مسئلة المصوغ على أن الاعتبار شرعا هو القدر

حتى لو كان له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم يجب فيها الزكاة عنده خلافا لهما وعكسه لو كان له
 مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما لا تبلغ مائة درهم يجب فيها الزكاة عندهما ولا يجب عنده كذا ذكره
 بعضهم وفيه نظر لأنه إذا كانت عشرة دنانير لا تبلغ مائة درهم فالمائة تبلغ عشرة دنانير ضرورة لهما
 أن القيمة لا تعتبر في عين الدراهم والدنانير وانما يعتبر فيهما الوزن بدلالة حال الأفراد حتى لو كان له ابريق
 فضة وزنه مائة وخمسون وقيمتها مائتان لم يجب فيه الزكاة وإن الضم للجبانسة وهي باعتبار المعنى
 وهو القيمة لا باعتبار الصورة ألا ترى أنهم ما صار اجناسا واحدا في كونهم ما قيم الأشياء فيضمان به
 بخلاف حالة الأفراد المذكورة وما ينبغي على هذا الاختلاف ما لو كان له فضة وعروض أو ذهب
 وعروض كان له أن يقوم الذهب أو الفضة بخلاف جنسه ويضم قيمته إلى قيمة العروض بالقيمة عند أبي
 حنيفة وعندهما يقوم العروض به ويضم قيمته اليهما بالأجزاء وليس له أن يقوم الذهب والفضة لما
 ذكرنا والله أعلم بالصواب

باب العاشر

قال رحمه الله (هو من نصه الامام ليأخذ الصدقات من التجار) مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم
 إذا أخذت عشر أموالهم واعما يصبه ليأمن التصار من اللصوص ويحميهم منهم فيأخذ الصدقات من
 الاموال لأن الجباية بالحماية ويستوى في ذلك الاموال الطاهرة والباطنة لأن الكل يحتاج إلى الحماية
 في القيا في فصارت طاهرة ولا تخد يحمله على الحماية فيشرع وما ورد من ذم العاشر محمول على من يأخذ
 أموال الناس ظلما كما يفعله الظلمة اليوم وأما أخذ الصدقات فإلى الامام كذا كان في أيامه عليه
 الصلاة والسلام وفي زمن أبي بكر وعمر وقوس عثمان إلى أربابها في الاموال الباطنة أذا لم يربها
 على العاشر ففي ما ورأه على الاصل وروى أن عمر أراد أن يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل فقال له
 انستعملني على المكس من عملك فقال أسلم لا ترضي أن أفلدك ما قلده رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقط والجواب أن القيمة
 فيهما انما تظهر إذا قوبل
 أحدهما بالآخر وعند
 الضم لم قلنا انهما للجبانسة
 وهي باعتبار المعنى وهو
 القيمة وليس شيء من ذلك
 عند انفراد المصوغ حتى
 لو وجب تقويمه في حقوق
 العباد بأن استهلك قسوم
 بخلاف جنسه وظهرت
 قيمة الصبغة والجودة
 بخلاف ما إذا بيع بحسنه
 لأن الجودة والصبغة ساقتنا
 الاعتبار في الروايات عند
 المقابلة بحسنها والله تعالى
 أعلم (قوله حتى لو كان له
 ابريق فضة الخ) وقيمتها
 مائتان للنقش والصباغة
 (قوله وما ينبغي على هذا
 الاختلاف الخ) قال في

قال

الجبتي وقادته تظهر قيم من عدم حنطة التجارة قيمتهما مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة يجب الزكاة عند
 أبي حنيفة خلافا لهما اه

باب العاشر

أمر هذا الباب عما قبله لبعض ما قبله في العبادات بخلاف هذا فان المراد باب ما يؤخذ من غير على العاشر وذلك يكون زكاة كالأخذ
 من المسلم وغيرها كالأخذ من الذي والحربي ولما كان فيه العبادات فله على ما بعد من الخمس اه فتح (قوله ليأخذ الصدقات) تغليب
 لاسم العبادات على غيرها اه فتح (قوله من عشرت القوم إلى آخره) أي ومنه العاشر والعشار وأعشرهم بالكسر عشرنا الفتح إذا
 صرت عاشرهم وعاشر العشرة أحدهم وعاشر التسعة إذا صير التسعة عشرة بنفسه فغن الاول ثالث ثلاثة بالاضافة لا غير ومن الثاني
 ثالث اثنين ان شئت أضفت وان شئت نصبت وأعلمت ثالثا وأسميته أخذت ربع العاشر عاشر المائتين من العاشر اه غايه (قوله أعشرهم)
 هو يضم الشين عشر ابضم العين اه غايه

(قوله في المتن فن قال لم يتم الحول أو على دين) أريد به دينه مطالبين العباد أذ هو المانع وقوله لم يحصل عليه الحول محمول على ما إذا لم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول لأن مرور الحول على المستفاد ليس بشرط وجوب الزكاة فيه كافي قال شمس الأئمة الحلو أن أطلق في الكتاب قوله على دين والاصح أن العشر رسالة عن قدر الدين فإن أنشبر بما يستغرق النصاب بحيث لا يصتقه والأفلا اه كلام صاحب الحواشي في قلت كذا فإن أنشبر بما يقص عن النصاب فكذلك لا لا يأخذ من المال الذي يكون أقل من النصاب إذا ما يأخذ العاشر كذا حتى يشترط شرائط الزكاة فيه ذكره في المفيد والمريد وشرح مختصر الكرخي للقدوري وغيرها اه غاية (قوله ولا يمين في العبادات) أي كمن قال دمت ومسلت صدق بلايين اه كافي (قوله إلى الفقراء في مصر) قيد بقوله في مصر لأنه لو أدى إلى الفقراء بعد خروجه إلى السفر لم يمتها أخذ حق العاشر كما سيجي بعد أسطر اه (قوله أي لا يصدق في السواثم إلى آخره) أي وان حلف اه هناية (قوله إذا دفع الثمن إلى الموكل) أي برئت فتمت المشتري اه غاية (قوله ولنا أن حق الأخذ للإمام) لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله عليه (٢٨٣) الصلاة والسلام خذ من الأبل

الأبل اه كافي وكتب ما نصه قال الكل رحمه الله يمكن أن يضمن منع كونه أوصل الحق إلى المستحق بل (٢) المستحق والحق أن الإمام مستحق الأخذ والفقير مستحق التفت والانتفاع فاصلان هنالك مستحقين فلا يملك باطل حق واحد منهما وجبر الحق الذي قدرته ليس بالأعانة الدفع إليه اه (قوله بخلاف دفعه) أي دفع المشتري إلى الموكل اه والذي في خط الشارح بخلاف دفع الوكيل وفيه نظر اه (قوله وان علم الإمام بأدائه إلى آخره) وكذا لا يبرأ بالأداء إلى الفقير فيما يسه ويبرره وهو اختيار بعض مشايخنا اه غاية وفي جامع أبي اليسر

قال رحمه الله (فن قال لم يتم الحول أو على دين أو أدبت أنا أو إلى عاشر آخر وحلف صدق إلا في السواثم في دفعه بنفسه) أي من قال من أرباب الأموال لم يتم على ما في الحول أو على دين أو أدبت أنا بنفسه إلى الفقراء في مصر أو إلى عاشر آخر وحلف صدق لأن هذه الأشياء مانعة من وجوب لأن الحول والفراغ من الدين شرط لوجوب الزكاة وهو بدعواه باهسا منكرا للوجوب والقول قول المنكر مع يمينه لا سيما إذا كان لا يعرف الأمن جهته وبدعواه الأداء إلى الفقراء أو إلى عاشر آخر مدع لوضع الأمانة موضعها فيصدق إذ قول الأمين مقبول فلا يجب عليه الدفع ثانيا ولا يمين اليمين لأنه منكرو عن أبي يوسف لا يمين عليه وهو التماس لأن الزكاة عبادة ولا يمين في العبادات كالأمانة والصوم وجه الاستحسان أنه منكر وله مكذب فيخلف بخلاف سائر العبادات لأنه لا مكذب له وقوله أو إلى عاشر آخر معطوف على غير مدكور وقد براه أدبت أنا إلى الفقراء في مصر أو إلى عاشر آخر وقوله إلا في السواثم في دفعه بنفسه أي لا يصدق في السواثم في هذه الصورة وهو ما إذا قال أدبت أنا في مصر ويصدق في باقي الصور وقال الشافعي يصدق فيه أيضا لأنه أوصل الحق إلى مستحقه فيصور كالمشتري من وكيل إذا دفع الثمن إلى الموكل وانما أن حق الأخذ للإمام ولا يملك باطله كافي الجزية والدين للصغير إذا دفع إليه المدين فإن لولي أن يأخذه ثانيا بخلاف دفع الوكيل فان لا وكل حق الأخذ ولهذا لم يمنع الوكيل من قبض الثمن أجبر على إحالة الموكل عليه ومعنى قوله لم يصدق أي لا يجزأ بما أداه ل يؤخذ منه ثانيا وان علم الإمام بأدائه لما ذكرنا فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نقلا هو العهد كما إذا أدى الظاهر قبل الجمعة ثم صلى الجمعة والأموال الباطنة بعد الإخراج مثل الأموال الظاهرة حتى لو قال أنا أدبت زكمتها بعد ما خرجتها من المدينة لا يصدق لأنها بالإخراج التحقت بالأموال الظاهرة فكان الأخذ فيها للإمام وانما يصدق في قوله أدبت إلى عاشر آخر إذا كان في تلك السنة عاشر آخر ولم يشترط في المختصر إخراج البراءة كما ذكر في الجامع الصغير لأن الخط يشبه الخط فلا يكون سلامة وشروطه في الأصل لأن العادة جرت بذلك فكان من علامة صدقه وعلى هذا لو قال هذا المال ليس للتجارة أو ما هو لي وانما هو وديعة أو بضاعة أو مصارفة أو أنا أجبر فيه أو أنا مكاتب أو عبد ما ذنوبه

ولو أجاز للإمام إعطاء لا يكون به بأس لأنه إذا أذن له الإمام في الابتداء أن يعطي الفقير بنفسه جاز مكذا إذا أجاز بعد الإعطاء اه دراية (قوله والاول ينقلب نقلا إلى آخره) وقبل الزكاة الأول والثاني سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الأخذ ينزجر عن ارتكاب تقويت حق الإمام اه فتح وكتب ما نصه لأن الواجب كون الزكاة في صورة المرور بما أخذه الإمام ويدفعه ولم يوجد في السابق ووجد في اللاحق اه فتح (قوله كما إذا أدى الظاهر قبل الجمعة) أي يجتمع توجه الخطاب بعد الأداء بشغل الثاني مع امتناع تعدد الفرض في الوقت الواحد اه فتح (قوله ولم يشترط في المختصر إخراج البراءة) أي الخط من لعاشر لا شرع على أخذه منه اه ابن فرشنا (قوله كما ذكر في الجامع الصغير) أي وهو الاصح اه كافي وهو ظاهر الرواية لأن البراءة عسى لا تتبع وقد لا يأخذها صاحب الساعة غفلة اه غاية (قوله لأن الخط يشبه الخط) أي وقد يزوره اه غاية (قوله وشروطه الخ) ثم على قول من يشترط إخراج البراءة هل يشترط اليمين معها فاختلف فيه اه كافي (قوله في الأصل) أي وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة اه هناية

(قوله فبرأى فيه شرائطه) أى من الحول والنصب والقرع من الدين وكونه للتجارة اه فتح (قوله تحقيقاً للتضعيف) فان تضعيف
 الشئ انما يتحقق اذا كان والا كان تبديلاً لكن بقي أنه أى دأ إلى اعتباره تضعيفاً لا ابتداءً وطيفة عند دخوله تحت الحماية لا يله
 من دليل وبشروطه وروى فيهم ذلك لوقوع الصلح عليه والمراد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى عين التمر مصداقاً لما روي أن أحد من المسلمين من أموالهم اذا اختلفوا
 بين التجارة وبين العشر ومن أموال أهل الذمة نصف العشر ومن أموال أهل الحرب العشر لا يدل على ذلك الاعتبار وكذا ما رواه
 عبد الرزاق بسنده وغيره والمعنى الذى ذكره وهو أنه أخرج الى الحماية من المسلم فيؤخذ منه ضعفه لا يقتضى ذلك لجواز أن يكون
 بسبب ما ذكرنا أخذنا أنه كثره اختيار مثلاً لا ترى أن باقى هذا المعنى وهو قولهم والحربى من الذى بمنزلة الذى من المسلم لا ترى أن
 شهادة الذى عليه وله جائزة كشهادة المسلم على الذى والذى يؤخذ من الذى ضعف ما يؤخذ من المسلم فيؤخذ منه ضعف ما يؤخذ
 من الذى لم يوجب اعتبار تلك الشرط فيما يؤخذ من الحربى فلما اقتضى هذا المعنى اعتباره تضعيفاً عن المأخوذ من الذى لم
 مراعاتها اه فتح (قوله وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذمى لا يمكن اجراؤه الخ) قال السرخس روى رحمه الله فى الغاية فى شرح
 مختصر الكرخى القدورى رحمه الله اذا قال المسلم أو الذمى أدبنا الى عاشر غيرك أو دفعته الى المساكين فالحق قولهم مع عيسى اه
 قلت قول أصحابنا ما يصدق فيه المسلم يصدق فيه الذى لا يستقيم فيما اذا قال الذى دفعته الى المساكين

(٢٨٤)

فانه يصدق في جميع ذلك مع عيسى لما ذكرنا قال رحمه الله (وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه
 الذى) لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين فبرأى فيه شرائطه تحقيقاً للتضعيف كما قلنا فيما
 يؤخذ من بنى تغلب وقوله وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذى لا يمكن اجراؤه على عمومته فان
 ما يؤخذ من الذى جزية وفى الجزية لا يصدق اذا قال أدبنا أماناً لان فقر أهل الذمة ليسوا بمصارف
 لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين قال رحمه الله (لا الحربى الا فى
 أم ولده) أى لا يصدق الحربى فى شئ مما ذكرنا الا اذا كان معه بهوار فقال هن أمهات أولادى فله
 يصدق فيه لان الأخذ منه بطريق الحماية وما فى يده من المال يحتاج اليها ولا تشتط فيه شرائط الزكاة
 لانه اذا قال على دين فالدين يوجب نقصاً الى الملك وملك الحربى ناقص وان قال لم يحصل عليه الحول
 فالأخذ منه ليس باعتبار الحول لانه لا يمكن أن يقسم فى دار ما حولا الا بسترهاق أو وضع جزية وان قال
 ليس هذا المال للتجارة وهو ما دخل الابقعة التجارة ولا ما يؤخذ منه ليس بركا تولا ضعفه فلا يشترط
 فيه شرائطها وان ادعى بصاعة أو نحوها فلا حرمة لصاحبها ولا أمان وانما الامان للذى فى يده غير أن
 اقراره بسبب من فى يده صحيح حتى لو كان فى يده غلمان فقال هم أولادى صح ولزمه لان السبب ثبت
 فى دار الحرب كما ثبت فى دار الاسلام وأمومية الولد تثبت تبعاً للسبب فتثبت ضرورة ثبوت السبب
 لانها تنبنى على النسب فانما ثبت انعدام المالية بخلاف ما اذا قال لعبيد هم مدبرون حيث لا يصدق
 لان التدبير لا يصح فى دار الحرب وقوله لا الحربى الا فى أم ولده يدخل تحت عمومته جميع ما تقدم ذكره من

كما ذكره شارح المختصر لان
 مساكين أهل الذمة ليسوا
 مصارف ما يؤخذ من أهل
 الذمة لان بنى تغلب الذين
 قالوا الحربى رضى الله عنه أخذ
 من ضعف ما تأخذ من
 المسلمين فسمه ركاً فآخذ
 ٤ منهم على وجه الجزية
 لان الزكاة لا تنجب على
 الكافر ولهذا انفصاع على
 انه بوضع موضع الخراج
 والجزية ولا يصرف الى
 الفقراء والمساكين فكيف
 يقبل قول الذى دفعته
 الى المساكين بنفى

الصورة

والمساكين ليسوا بمصارف هذا المال والذى غير التعليل بعد ادليس مما يؤخذ منه شبهة الزكاة بل هو
 مال يؤخذ منه بالامام اه فظهر من هذا أن ما ذكره الشارح مأخوذ من هذا والله أعلم (قوله فان ما يؤخذ من الذى جزية)
 اعلم ان ما يؤخذ من الذى ليس بجزية قال قوام الدين فى شرح الهداية ولا يسقط عنهم جزية رؤسهم فى تلك السنة غير نصارى بنى
 تغلب فان عرس صالحهم على الصدقة مضاعفة مكان الجزية فانما أخذ العاشر منهم سقطت الجزية اه وقد يقال قوله لان ما يؤخذ
 من الذى جزية أى يصرف مصارف الجزية لا أنه يجترأ به عن الجزية والله أعلم (قوله فى المتن لا الحربى الا فى أم ولده الخ) وذ كرى
 المتن لو قال له لبيد هو لادنى ومثلهم لا يولدون له يعتقون ويعشرون لانه اقرار بالعتق فلا يصدق فى حق غيره ولو كان مثلهم يولدون
 له لا يعشرون لثبوت نسبهم منه اه ابن فرشتا (قوله أى لا يصدق الحربى الخ) قال فى الهداية ولا يصدق الحربى الا فى الجوارى
 قال الكمال رحمه الله العبارة الجيدة أن يقال ولا يثبت أو لا يترك الأخذ منه لا ولا يصدق لانه لو صدق بان ثبت صدقه بينة عادلة
 من المسلمين المداقرين معه من دار الحرب أخذ منه فان المأخوذ ليس زكاة فكيف عنه لعدم الحول ووجود الدين اه (قوله لانه
 لا يمكن أن يقسم فى دارنا) أى حتى لو أقام فى دار ما حولا لا يصير ذنباً اه (قوله بخلاف ما اذا قال لعبيد هم مدبرون الخ) وكذا لو قال
 كنت أعنتهم فى دار الحرب لا يصدق لان عتقه فيها لا يصح كدبيره لانه قارن به ما يمنع وقوعه اذ يعتقه بلسانه ويسترقه بيده فلم
 يقع عتقه اه كما كى

(قوله انا قال أدبت أنا الى عاشر آخر) قال في القافية وان قال أدبت الى عاشر آخر وفي تلك السنة عاشر آخر لا يقبل قوله لان ما يؤخذ منه
أمر الحماية وليس في معنى الزكاة بخلاف الذي وقد وجدنا الحماية وفيه نظر لانه يشكر بتركه الاخذ منه من غير تحصيل الامان
وهو غير مشروع اه (قوله لان الاخذ بطريق الجواراة) قال في الدراية الجواراة انما هي المدورة لانها مصدر راجع مؤنث ثم ان عمر
أشار الى هذا المعنى حين نصب العشار حيث قيل له كم يأخذ مما يربيه الحربي (٣٨٥) بقول كم يأخذون منا قال

العشر قال خذ منهم العشر
ولان معنى بقولنا بطريق
الجواراة أن أخذنا بمقتضى
أخذهم فان أخذهم ظلم
وأخذنا حق بل المراد أنا اذا
عاملناهم بمثل ما يعاملونا
كان ذلك أقرب الى مقصود
الامان واتصال الثارات
كذا في المبسوط اه (قوله
بذلك أمر عمر رضي الله عنه
الخ) قال شمس الأنة أمر
العصاة واجب لان اصول
الشرع الكذب ويتبعه
شرائع من قبلنا والسنة
ويتبعها قول العصاة
والاجماع ويتبعه عمل الناس
والقياس ويتبعه استحباب
الحال اه دراية في شرح
قال في المحيط ولومر المسلم
والدعي على العاشر ولم يعلم
بهما ثم مر في الحول الثاني
يؤخذ منهما لان الوجوب
قد ثبت والمسقط لم يوجد
اه وأما الحربي اذا مر على
العاشر ولم يعلم بفسايق في
كلام الشارح آخر المقالة
الاثنية والله الموفق (قوله
فان أعياكم) أي عجزتم عن
معرفة ما يأخذون منكم
اه غاية (قوله لا بأس
ما يوصله) أي لا يأخذ

الصور وهو مشكل فيما اذا قال أدبت أنا الى عاشر آخر وفي تلك السنة عاشر آخر فانه ينبغي أن يصدق
فيه لانه لو لم يصدق يؤدي الى الاستئصال وهو لا يجوز على ما يجي من قريب ان شاء الله تعالى قال
رحمه الله (وأخذنا ربع العشر ومن الذي ضعفه ومن الحربي العشر بشرط نصاب وأخذهم منا)
أي يؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي ضعفه وهو نصف العشر ومن الحربي العشر بضعف ذلك وهو العشر
بذلك أمر عمر رضي الله عنه سعيه ولان ما يؤخذ من المسلمين زكاة وهو ربع العشر وكان الامام
أحمد الحماية وهو يحكي مال الذي والحربي أيضا فيكون له ولاية الاخذ فيقدر ما يأخذ من الذي
بضعف ما يأخذ من المسلم اطهار الله غار عليهم ويضعف ذلك من الحربي اطهار الله توربته ولان
حاجة الذي الى الحماية أكثر من حاجة المسلم اليه لان طمع الموصوف في مال الذي أكثر وكذا حاجة
الحربي الى الحماية أكثر لما أن طمعهم في ماله أكثر فيجب على التفاوت وقوله بشرط نصاب أي يؤخذ
ذلك منه بشرط أن يبلغ ماله نصابا أمان الذي فظاهر لان ما يؤخذ منه ضعف الزكاة فصار شرطه شرط
الزكاة وأما في حق الحربي فلا بل القليل عفو حاجته الى ما يوصله الى مأمنه وما دون النصاب قليل
فلا خائن مثله يكون غديرا ولان القابل لا يحتاج الى الحماية لقلة الرغبات فيه والحماية بالحماية وفي
الجامع الصغير وان مر حربي يهزمه سيندروهما لم يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون من من مثلها لان
الاخذ بطريق الجواراة بخلاف المسلم والذي لان المأخوذ زكاة وضعفها فلا بد من النصاب وفي كتاب
الزكاة لا يأخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا ولان القليل لم يزل عفو وهو لتفقه عادة فاعذه
من من مثله ظلم وخيانة ولا متابعة عليه والاصل فيه أن امتى عرف ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله بذلك
أمر عمر رضي الله عنه وان لم نعرف أخذنا منهم العشر لقول عمر فان أعياكم فاعشر وان كانوا يأخذون
الكل تأخذ منهم الجميع الا قدر ما يوصله الى مأمنه في الصحيح لما ذكرنا ولا يجب أن يدفع اليه قدر ذلك
فلا فائدة في أخذه ثم رده عليه وان لم يأخذوا منا لا تأخذ منهم ليستمر وعليه ولا بأس بحق بالمكريم وهو
المراد بقوله بشرط نصاب وأخذهم منا لانه بطريق الجواراة على ما بنا قال رحمه الله (ولم يثبت في حوله بلا
عود) أي اذا أخذ من الحربي حرة لا يأخذ منه ثابيا في تلك السنة ما لم يعد الى دار الحرب لان الاخذ
لحفظه ولو أخذ في كل مرة تبطل فيعود على موضعه بالنقض ولان ولاية الاخذ تثبت بالامان وهو
في حكم الامان الاول مادام في دارنا وانما يتجدد الامان بمرور الحول لان الحربي لا يمكن من المقام في دارنا
حولا فلا يتصور أن يقيم فيها بعد الحول الا بامان جديد ولو مر على عاشر فأخذ منه ثم دخل دار الحرب
ثم خرج ومر عليه أخذ منه ثابيا ولو كان في يومه ذلك لان الامان الاول انتهى بدخوله دار الحرب وقد
رجع بامان جديد ولان الاخذ بعد الحول أو بعد دخوله دار الحرب لا يقضي الى الاستئصال بخلاف
المسلم والذي حيث لا يؤخذ منهم امرتين في حوله لان ما يؤخذ منهما زكاة أو ضعفها وهي لا تجب في
الحول مرتين ويروى أن سر بيا نصرانيا مر على عاشر عمر بقرص ليبيعه قيمته عشرون ألف درهم
فأخذ منه ألفين ثم لم يتفق معه فرجع ومر عليه عائد الى دار الحرب فطلب منه العشر فقال ان أدبت
عشره كلما مررت بك لم يبق لي منه شيء فتركه القرص عنده وجاء الى عمر فوجد في المسك دمع أصحابه

الجميع غدر اه هداية بجنائه (قوله ولا يجب ان يدفع اليه قدر ذلك) لقوله تعالى وان أحسن المشركين استجاركم فأجره حتى يسمع
كلام الله ثم بلغه مأمنه اه كأي (قوله ثم رده عليه) وقيل تأخذ الكل محاراة زجر الهم عن مثله معنا قلنا ذلك بعد اعطائه الامان غدر
ولا تطلق نحن به لخطه بل غيابه وصار كالوفاة والداخل اليه بعد اعطائه الامان لا يفعل ذلك كذلك اه فتح (قوله ومر عليه أخذ
منه ثابيا) أي وثابيا اه غاية (قوله ولو كان في يومه) أي لقرب الدارين واثابها كما في جزيرة الاندلس اه فتح (قوله فتركه
القرص عنده وجاء الى عمر) أي بعديته رسول الله صلى الله عليه وسلم اه غاية

(قوله فقص عليه قصته) أي فقال هو أنك الغوث اه كأي (قوله لم يعشره لما مضى) أي لأن المستأمن لم يدخل داره انتهى
 أماته وطاهره بيلمح الدم والمال فلا يمكن أن يكون العشر ديناً عليه لنا اه غايه (١) (قوله بخلاف المسلم والذي) قال في الجمع
 وزهر رضى بنحصر وخنزير بينهما عن تعشيرهما قال ابن فرشتا بقيد بالذي لأن العاشر لا يأخذ من المسلم إذا مر بالجراتفاقاً من الفوائد اه
 (قوله أي من قيمتها) انما قصر بهذا احترازاً عن قول مسروق فإنه يقول يأخذ من عين الخمر اه كأي (قوله وقال زهر يعشرهما) وفي
 اضبط قول زفر رواه عن أبي يوسف قلت يعني عند الاجتماع اه غايه (قوله فكأن جعل الخنزير تبعاً للخمر) أي دون العكس لأنها
 أظهر ماله لا نه قبل الخمر مال وبعده بتقدير التخلل كذلك وليس الخنزير كذلك ولهذا إذا عجز المكاتب ومعه خمر يصير ملكاً للولى
 لا للخنزير اه فتح (قوله فكذلك على غيره) أي فكذلك لا يجب على غيره اه وأورد عليه مسلم غصب خنزير رضى فرغه إلى القاضي بأمره
 برده عليه وذلك حايه على (٢٨٦) العير أوجب بتخصيص الإطلاق أي يحمله على غيره لغرض يستوفيه مخرج

ينظر في كتاب فوقف في باب المسجد فقال أنا الشيخ النصراني فقال عمر أنا الشيخ الخنيزي ما وراءك فقص
 عليه قصته فعد عمر إلى ما كان فيه فطن النصراني أنه لم يلتفت إلى ظلامته فعزم على أداء العشر ثانياً
 ورجع فلما انتهى إلى العاشر وجد كتاب عمر قد سبق وفيه أنك إذا أخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة
 أخرى قال النصراني إن ديناً يكون العدل فيه هكذا الحقيق أن يكون حقاً أسلم ولو مر حربي بعاشر
 ولم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى لا قطعاً للولاية بالرجوع
 إلى دار الحرب بخلاف المسلم والذي قال رحمه الله (وعشر الخمر لا الخنزير) يعني إذا مر بهما على العاشر
 عشر الخمر أي من قيمته لا من قدر الخنزير وقال الشافعي لا يعشره إلا لأنها لا قيمة لهما وقال زفر يعشرهما
 لا ستواتهما في الماله عده وقال أبو يوسف إن مر بهما جميعاً عسراً وإن مر بكل واحد منهما على
 الانفراد عشر الخمر دون الخنزير فكأن جعل الخنزير تبعاً للخمر فكأن من حكم ثبت تبعاً كبيع الشرب
 والطريق ولما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال لهما في خمر أو أهل الذمة ولو هم بيعها وخذوا العشر
 من أثمانها أو لا إلا بعد ما حايه والمسلم يحمي خمره نفسه للتخيل ولا يحمي خنزيره بل يسيبه فكذلك على
 غيره ولأن الخمر كانت ماله متقوماً وهي بعرضية أن تصير ماله متعشراً هي دون الخنزير ولأن الخمر من ذوات
 الأمثال والخنزير من ذوات القيم وأخذ القيمة في ذوات القيم كأخذ عيونه وفي ذوات الأمثال لا يكون له
 حكم العين ولهذا لو تزوج امرأة على حيوان فأتى بالقيمة فحجر على القبول ولو تزوجها على عصفور فأتى
 بالقيمة لا يحجر فكأن أخذ قيمة الخنزير كأخذ عيونه ولا يكون أخذ قيمة الخمر كأخذ عيونها وذكر
 في القضاة أن قيمة الخمر تعرف بقول فاسقين نأبأ أودهم أسلماً وقال في الكافي تعرف بالرجوع إلى
 أهل الذمة وجاود الميتة كخمر فيما يروى عن الكرخي قال رحمه الله (وما في يته) أي
 لا يعشر العاشر ما في يته المار من المال وهو معطوف على قوله لا الخنزير وهذا لأن ما في يته لم يدخل
 تحت حايه ولهذا لا يكل به التصاب أيضاً لا يأخذ العاشر ما في يده حتى لو مر بمائة درهم وأخبره أنه
 مائة أخرى في يته لم يأخذ العاشر من المائة التي مر بها القلتها ولا ما في يته لما قلنا قال رحمه الله
 (والبضاعة) أي لا يعشر من البضاعة لأنه ليس عاكلاً ولا نائب عنه في أداملكه اه قال رحمه الله تعالى
 (وما المصاربة) أي لا يعشر من مال المصاربة وكان أبو حنيفة يقول أو لا يعشره لأنه كالمال حتى جاز

حايه القاضي اه كأي
 (قوله ولأن الخمر كانت ماله
 منقوماً) أي لما كانت عسراً
 اه غايه (قوله وهي بعرضية
 أن تصير ماله) أي مقوماً
 بالتخليل اه غايه (قوله
 وأخذ القيمة في ذوات القيم
 كأخذ عيونه) استشكل عليه
 مسائل الأولى ما في الشفعة
 من قوله إذا اشترى ذي داراً
 بنحصر أو خنزير وشقيعها
 مسلم أخذها بقيمة الخمر
 والخنزير فأيها ألغى مسلم
 خنزير رضى ضمن قيمته
 قالها وأخذ ذي قيمة خنزيره
 من ذي وقضى بهادياً للمسلم
 عليه طاب للمسلم ذلك
 أوجب عن الأخير بأن
 اختلاف السبب كان اختلاف
 العين شرعاً ومالك للمسلم
 بسبب آخر وهو قبضه عن
 الدين وعما قبله بأن المنع
 لسقوط الملية في العين

وذلك بالنسبة إلى المال لهم فيحقق المنع بالنسبة إلى العاشر القبض والحيازة لا عند دفعها إليهم لا غايته
 أن يكون كدفع غيرها وهو تبع لغيره فهو كنسيب الخنزير والانتفاع بالسرقين باستملاكه اه فتح (قوله وجاود الميتة كالخمر
 إلى آخره) فلما كانت ماله في الابتداء منقوماً لا في الانتهاء بالدخ اه دراية (قوله في المترو وبضاعته إلى آخره) قال في مصراع الدراية وفي
 الايضاح بشرط لا لا يحد حضور المالك والمال جميعاً فلو مر بالمال بلا مال لا يؤخذ ولو مر مال بلا مال لم يؤخذ أيضاً اه وقال في مختصر
 الاصل ولو مر رجل بماله معه مضاربة أو مر الأجير بماله استأذنه لم يؤخذ منه شيء وهذا مثل صاحب البضاعة اه (قوله لأنه كالمال)
 أي ورب المال كالأجنبي اه غايه

(١) (قول المحشى قوله بخلاف المسلم والذي) هذا الاخراج ليس هنا في نسخ الشارح التي بأيدينا وليس التي وقعت له هكذا يعني إذا مر
 بهما حربي على العاشر عشر الخمر أي من قيمته دون الخنزير بخلاف المسلم الخ

(قوله بعد ما صار) أي رأس المال اه (قوله ولا نائب عنه) أي والازكاة تستدعي نية من عليه وهو كالمالك في التصرف الاستر باحي
 لافي أداء الزكاة اه فتح (قوله اذ بلغ نصابا) ويكون عند من المال ما يكمل به النصاب فيؤخذ منه لان ملكه فيه كامل حتى يستحق
 به الشفعة اه غايه (قوله ومن المشايخ من تكلف في الفرق الى قوله حتى لا يرجع بالعهد على المولى) أي بل يساع العبد فيها وما زاد
 فيطالب به بعد العتق لان الاذن فلا الحجر فيكون متصرفا لنفسه اه كآكي قال النكر رحمه الله لا ينبغي عدم تأخير هذا الفرق فان مناط
 عدم الاخذ من المضارب وهو القول المرجوع اليه كونه ليس بمالك ولا نائب عنه فليس له ذلك ولا له لانيه حيث لا يجوز دخوله في الحصة
 لا يوجب الاخذ الامع وجود شرط الزكاة على ما مر أول الباب فلا أثر لما ذكر في الفرق فالصحيح أنه لا يأخذ من المأذون كما صححه في
 الكافي اه (قوله بخلاف المضارب) أي لانه يتصرف بهكم النيابة حتى يرجع بالعهد على رب المال بان اشترى شيئا للمضاربة أو استأجر
 دابة ليحمله عليها متاع المضاربة ففزع المال قبل أن يعقد ذلك منه يرجع بذلك على رب المال اه كآكي (قوله أنه لا يؤخذ من هؤلاء
 جميعا) أي في قواهم جميعا اه غايه (قوله الا إذا كان على العبد دين محيط بماله ورقبته الى آخره) وكذا الحكم على قولهم فيماله كان محيط
 بماله فقط وعليه اقتصر في الهداية والكافي قال فيهما الا إذا كان على العبد (٢٨٧) دين محيط بماله لانعدام

المالك أو لشغل اه وهو
 أول عماني هذا الشرح اذ
 الحكم فيماله كان محيط
 بماله ورقبته يقض منه
 بطريق الأولى وفي الهداية
 مانصه وذكر المحمدي لو
 كان عليه دين محيط بكسبه
 لا إشكال أنه لا يؤخذ سواء
 كان معه مولا أو لا عند أبي
 حنيفة لأنه لا مالك لهذا
 المال وقت المرور وعندهما
 شغل الدين مانع لوجوب
 الزكاة بخلاف ما إذا لم يكن
 عليه دين أو دين لم يحيط
 بكسبه عشر الفاضل من
 الدين اذ بلغ النصاب
 ويعتبر فيه حال المولى فان
 كان مولا المسلم والعبد
 النصراني أخذ ربع العشر

بيعه من رب المال وليس لرب المال عزله بعد ما صار عروضا ثم يرجع وقال لا بعشره وهو قولهم لما لا
 ليس بمالك ولا نائب عنه في أداء الزكاة فصار كالاجير ولو كان المضارب قد ربح في مال المضاربة عشر
 نصيبه اذ بلغ نصابا وقال الشافعي لا بعشره بناء على أصله أنه ليس بشريك وانما يستحقه بطريق الاجرة
 فلا يملكه الا بالقبض كالعالة وعندنا يملك نصيبه من الربح على ما عرف في موضعه قال رحمه الله
 (وكسب المأذون) أي لا بعشر كسب العبد المأذون في التجارة اذا مر به على العاشر لانه ليس بمالك له
 لان العبد لا يملك المال ولا نائب عن المولى في أداء الزكاة وهذا عندهما وعند أبي حنيفة بعشره وقال
 أبو يوسف لا أدري أن أبا حنيفة يرجع عن هذه أم لا وقيام قوله الثاني في المضاربة أنه لا بعشر لما
 ذكرنا ومن المشايخ من تكلف في الفرق بينهما فقال إن العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد
 على المولى ولا يتقيد بشئ من التجارة اذا قيد المولى به بخلاف المضارب فانه يكون رجوعه في المضاربة
 رجوعا تاما وقد ذكر في كتاب الزكاة من الأصل أنه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب
 والمستبضع والعبد المأذون فكأن هذا حاصل الجواب وهو الصحيح لما ذكرنا من عدم المالك ولو كان
 مولا معه يؤخذ منه لان المال له الا اذا كان على العبد دين محيط بماله ورقبته لانعدام المالك عند أبي
 حنيفة ولشغل عندهما قال رحمه الله (وثني إن عشر الخوارج) أي اذا مر على عشر الخوارج وهم
 البغاة فعشره ثم مر على عشر المسلمين يؤخذ منه ثانيا لان التقصير من جهته حيث حرمهم بخلاف
 ما اذا علموا على بلاد فاخذوا الزكاة وغيرها حيث لا تؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام لان التقصير
 من الامام على ما ينه من قبل والله أعلم

باب الزكاة

وهو اسم لما يكون تحت الارض خلقه أو بدق العباد والمعدن اسم لما يكون فيها خلقه والكثير اسم

وبالعكس أخذ نصف العشر اه والله أعلم

باب الزكاة

أنه هذا الباب عن العاشر لما أن العشر أكثر وجودا من الخمس الذي يؤخذ من المعدن وكان بيانا حرجا لكثرة وقوعه أولان
 العشر أقل من الخمس والقليل مقدم على الكثير فانا تقدم بيانا اه (قوله والمعدن الى آخره) المعدن من المعدن وهو الاقامة ومنه
 يقال عدن بالمكان اذا أقام به ومنه جنات عدن ومركز كل شئ معدنه عن أهل اللغة فاصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم
 اشتق في نفس الاجراء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الاثقال من اللؤلؤ السمتا انقالا لفرسنة
 والكثير لثبت فيها من الاموال بشغل الانسان والركاز يسمي الركز من اذنه الركز اعم من كون ركز الخالق أو الخلق فكان
 حقيقة فيه ما شتر كما عثر يا وليس خاصا بالدين ولودار الامر فيه بين كونه مجازا فيه أو متواطئا لاشك في صحة اطلاقه على المعدن
 كان المتواطئ متصينا اه كمال

(قوله في المتن خمس معدن تنقسم الى آخرة) هذا فيما اذا كانت الارض غير مملوكة لاحد بان كانت من اراضي (ع) بيت المملوكة اما حكم الارض المملوكة فمساكن في قوله لانداره اراضيه وما احسن قوله في النفاية خمس معدن ذهب ونحوه ووجد في ارض خراج او عشرين لم تملك الارض والا لملكها ولا شيء فيه ان وجد في داره وفي ارضه وروايتان اه وفي المبسوط والايضاح المستخرج من الارض ثلاثة انواع احدها جامد يذوب وينطبع كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرماس ونحوها جامد لا يذوب كالخشب والنورة والكميل والزرنج والياقوت والفيروز لا شيء فيه بالاجماع والثاني ما لا يتجمد كالسما والقيرو والنقط اه كما في ولا يجب الخمس الا في النوع الاول اه فتح وسنأتي هذه الحاشية في كلام الشارح في آخر الباب واما عدم وجوب الخمس في النوع الثالث فلانه مائع خارج من الارض فصار كالماء واما عدم وجوبه في الثاني فلعله عليه الصلاة والسلام لاز كما في الحجر والقياس على التراب ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينف بهز كذا الصادرة لانها واجبة فيه كوجوبها في غيرها فثبتت الخمس قاله الاتفاق وكتب ما نصه قال في الصحاح خست القوم اخسهم بالضم اذا اخذت منهم خمس أموالهم وخستهم اخسهم بالكسر اذا كنت خاسمهم او كلفتهم بنفسك خمسة اه (قوله تجب فيه الزكاة اذا بلغ نصابا) أي وعندنا تجب في قليله وكثيره ولا يشترط فيه النصاب اه غاية (قوله ولا يشترط فيه الحول) وقالوا كم من حول فله مضى عليه وضعف هذا الكلام ظاهر لان الاحوال التي مضت عليه في غير ذلك الواجب فكيف تحسب عليه ولنا ان النصوص خالية عن اشتراط (٢٨٨) النصاب فلا يجوز اشتراطه بغير دليل معنى اه غاية (قوله ولنا قوله عليه

الصلاة والسلام الجاه
جاء الى آخرة) قال النووي
والشافعي في شرح الخازن
الجهام البهيمية تنقلت من
يد صاحبا سميت بها لعدم
نطقها والجبار الهدر يعني
ان جنايتها هدر لا غرامة
فيها والبرجبار يتناول على
وجهين أحدهما يحفرها
الرجل بارض فلا للربة
فيستقط فيها انسان أو
يحيث يجوز له حفرها من
المران والثاني يستاجر
من يحفره بستر في ملكه
فتنهار على الاجير ولا شيء

لندفون العباد قال رحمه الله (خمس معدن تنقسم ونحوه وحديد في ارض خراج او عشرين) يعني اذا وجد معدن ذهب أو فضة وهو المراد بالثقل أو حديد أو صفر أو زماص في ارض خراج أو عشرين أخذ منه الخمس وكذا اذا وجد في الصحراء التي ليست بعشيرة ولا خراجية واشترطهما في المختصر ليعلم ان هذا الحق ليس له تعلق بالارض أو احتراز عن داره على ما يجي من قريب وقال الشافعي لا شيء فيه لانه مباح سبعة تبيده اليه كالخشب ونحوه الا اه اذا كان المستخرج ذهباً أو فضة تجب فيه الزكاة اذا بلغ نصابا ولا يشترط فيه الحول لانه للثمنية وهذا كله مما تشبه الزرع ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الجهم الجبار والبرجبار والمعدن جبار وفي الر كذا الخمس رواه الجماعة ولا يقال الر كاز معطوف على المعدن فيعلم ان الخمس فيه لافي المعدن لا ما يقول المعدن معطوف على ما قبله وليس فيه مما ينافي وجوب الخمس اذ ليس فيه ما ينافي أن يكون المعدن ركازا لانه أخبر عاهو جبار ثم أخبر بما يجب فيه الخمس باسم شامل لهما وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الر كاز الخمس قبل وما الر كاز رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقه رواه البيهقي وذكره في الامام ولم يتكلم عليه فدل على ضعفه وفي الامام انه عليه الصلاة والسلام قال وفي السيوب الخمس والسيوب عروق الذهب والقصة التي تحت الارض ولائها كانت في أيدي الكفرة غروها أيدينا غلبة فكانت غنمة وفي الغنائم الخمس بخلاف ما ذكر من المباحات لانه لم يكن في يد أحد فان قيل لو كان ما قلتم

عليه وكذا المعدن اذا استأجر من يحفره فينهار عليه اه غاية وكتب ما نصه قوله تعالى واعلموا انما غنمتم لكان من شيء فان الله خسه ولا شيء في صدق الغنمة على هذا المال فانه كان مع محمل من الارض في أيدي الكفرة وقد أوجب عليه المسلمون فكان غنمة كان محله أعني الارض كذلك اه فتح (قوله وفي الر كاز الخمس) قال الكمال رحمه الله والر كاز يعم المعدن والكنز على ما حققناه فكان ايجابا فيهما ولا يتوهم عدم ارادة المعدن بسبب عطفه عليه بهذا فانه جبار أي هدر لا شيء عليه والاتفاق فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به فحين ضمن الر كاز يختلف بالسلب والايجاب اذا المراد به أن اهلا كه أو الهلاك به لا جبر الحافر له غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه والالم يجب شيء أصلا وهو خلاف المذهب عليه اذا الخلاف اعلم هو في كونه لافي أصله وكان هذا هو المراد في الشر والجهام فاصله انه أثبت للمعدن بخصوصه حكما فقص على خصوص اسمه ثم أثبت له حكما آخر مع غيره فقبر بالاسم الذي يعمها ليثبت فيهما قاله علق الحكم أعني وجوب الخمس عما سمي ركازا فاما كان من أفراد وجب فيه ولو فرض مجازا في المعدن وجب على قاعدتهم تجميعه لعدم ما يعارضه لاقولنا من اندراج في الآية والحديث الصحيح مع عدم ما يقوى على معارضتهما في ذلك وأما ما روى عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الر كاز الخمس قيل وما الر كاز رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقه الارض رواه البيهقي وذكره في الامام فهو وان سكنت عنه في الامام مضى بعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وفي الامام أيضا انه صلى الله عليه وسلم قال في السيوب الخمس والسيوب عروق الذهب والفضة التي تحت الارض ولا يصح جعلها ما شاهدت على المراد بالر كاز كما طعنوا فان الاول حين الذهب والاتفاق انه لا يخصه فاعلم انه لا يثبت على ما كان مثله في انه جامد ينطبع والثاني لم يذكر

فيلفظ الر كذبل السيوب بنانا كانت السيوب تقص التقدين فاحسلة انه اقراد من العام والاتفاق انه غير مخصص للعام اه
(قوله قلنا الواجد حقيقة الى آخره) لانهم لما ثبتت أيديهم على ظاهرا الارض حقيقة ثبتت على باطنها حكما صار مافي باطنها غنمة حكما
لاحقيقة اه (قوله فكنا لتا حقيقة أولى بأربعة أخاسه) أي مسلما كالواجد ونميا حرا أو عبدا بالفا أو صيادا كرا أو أبقا لان
استحقاق هذا المال لاستحقاق الغنمة فكل من مميهاه حق فيها مهما أوردت بخلاف الحربي لا حق فيها فلا يستحق المستامن الاربعة
الاخمس لو وجد في دارنا اه فتح قال في الداراة أما الحربي لو دخل دارنا وطلب المعدن بغير إذن الامام أو وجدته يؤخذ منه الكل
ولو طلب بانه يخلص أما لو وجدته الذي يخلص في الحالين والباقي له كافي المسلم لانه من أهل دارنا وله رضى في الغنمة كذا في المحيط اه
(قوله وقال لا يجب لذكرنا) قال الكمال استدل لهما باطلاق ما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم وفي الر كذا الخمس وقدم أنه أعين
المعدن وله أنه يؤمن الارض ولا مؤنة في أرض الدار فكذا في هنا الجز منها وأجيب عن الحديث بانه مخصوص بالدار وصحته متوقفة
على ابناء دليل التخصيص وكون الدار خست من حكي العشر واخراج بالاجماع (٢٨٩) لا يلزم ان تكون مخصوصة

من كل حكم الاندليل في
كل حكم على أنه يصاقد
ينع كون المعدن جزءا من
الارض ولذا لم يجوز التجميع
وتأويله بأنه مخلق فيه مع
خلقها لا يوجب الجزئية
وعلى حقيقة الجزئية
يصح الاجراج من حكم
الارض لا على تقدير هذا
التأويل اه (قوله والمعدن
جزء منها فلا يخالص الكل)
فان قيل لو كان من أجزاء
الارض لجاز التجميع عليه
كسائر الأجزاء قلنا انه من
أجزاء الارض من حيث انه
يدخل في بيعها بخلاف
الكنز لامن جميع الوجوه
اه كافي (قوله بخلاف
الكنز) أي فانه مودع فيها
اه (قوله لانها ملكة
خالية عن المؤن) أي وانها

لكان أربعة أخماسه الغنائم قلنا الواجد حقيقة النبوة على الظاهر والباطن وبذا الغائب حكمة
لنبوته على الظاهر فقط فكنا لتا حقيقة أولى بأربعة أخاسه واعتبرت الحكمة في حق الخمس
واعتباره بالزرع لا يستقيم لان الزرع يجب فيه مرة واحدة ولو بقي عند صاحبه سنين والذهب والفضة
تجب فيهما كلما حال عليهما الحول فاقتضا قال رحمه الله (لاداره وأرضه) أي لا يجب فيما وجد في
داره وأرضه من المعدن وهذا عند أي حنيفة ولا يجب لذكرنا وله أن الدار ملكة خالية عن المؤن
والمعدن جزء منها فلا يخالص الكل بخلاف الكنز على ما يجي من قريب وفيما اذا وجد في أرضه
روايتان في رواية الأصل لا يجب كذا كرهنا لان المعدن من أجزاء الارض وليس في سائر الأجزاء
خمس فكذا في هذا الجزء وفي رواية الجامع الصغير يجب لان الارض مملكة خالية عن المؤن لا ترى
أن فيها العشر واخراج بخلاف الدار لانها ملكة خالية عن المؤن حتى قالوا لو كان في الدار شاة تطرح
في كل سنة أكراما من الثمار لا يجب فيها شيء لما قلنا بخلاف الارض قال رحمه الله (وكنز) أي
وخمس كنز فيكون الخمس لبيت المال وهو معطوف على قوله خمس معدن نقد قال (وباقه للمختط له)
أي الباقي بعد اخراج الخمس من الكنز وهو الاربعة الاخمس للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه
البقعة أول الفتح هذا اذا وجد في بقعة يملكه من دار أو أرض وان وجد في أرض غير يملكه لا حد فهو
للواعد وقال أبو يوسف هو الواجد في المملوكة أيضا أما وجوب الخمس فلما روينا من قوله عليه الصلاة
والسلام وفي الر كذا الخمس وهو يشمل المعدن والكنز لانهما أخوة من الر كز وهو الاثبات وان كان المثلث
مختلفا وأما الباقي فوجه قول أبي يوسف أنه مباح سبقت يد ماله وهذا لانهم دفن الكفار وقد وقع أصله
في يد الغائبين الا أنهم هل كانوا قبل تمام الأجزاء منهم فصلا المستخرج أول عمره فكان أحق به كما اذا وجد
في غير المملوكة بخلاف المعدن حيث يكون له احب الارض لانه جزء من الارض وهي مملوكة له بجميع
أجزائها ولهما أن يد المختط له سبقت اليه وهو مال مباح فكان أولى به وهذا لان الامام لم يملكه صارت في
يده بما في باطنها وهي بد الخصوص فيه لهما مافي باطنها بما يبيع لم يخرج عن ملكه لانه كللتا الموضوع

(٢٧ - زيلعي أول) لا يجب فيها عشر ولا نواج اه غايه (قوله وهو الاربعة الاخماس للمختط له) أو وورثته أو وورثة

ورثته ان عرفوا والا يسط أقصى مالك للارض أو وورثته وان لم يعرفوا لبيت المال اه خروجي وفي المجتبى فان لم يعرف المختط له ولا
ورثته ذكر أبو اليسر أنه يوضع في بيت المال وذكر السروجي انه يصرف الى أقصى مالك يعرفه في الاسلام والاول أوجه لنا مل قاه
الكمال في الفتح (قوله وان وجد في أرض غير يملكه لا حد فهو الواجد) أي الباقي وهو أربعة الاخماس منه لو واحد اه (قوله غير يملكه
لاحد) أي كالجبال والفاوز ونحوهما اه غايه وقوله الواجد أي اتفاقا غايه (قوله وقال أبو يوسف هو الواجد) وهو استحسان اه غايه
ويقول أبي يوسف قال الثلاثة اه عني (قوله لانه كللتا الموضوع) أي فلا يملكه المشتري الارض كللتا في بطن السمكة يملكها
الصائد لسبق يد الخصوص الى السمكة حال باحتها ثم لا يملكها المشتري السمكة لانتهاء الاحة هذا وما ذكر في السمكة من الاطلاق
ظاهر الرواية وقيل انا كانت الدرّة غير منقوبة تدخل في البيع بخلاف المنقوبة كالو كان في بطنها غير يملكها المشتري لانها تاكله وكل
مانا كاه يدخل في بيعها وكذا لو كانت الدرّة في صدفة يملكها المشتري قلنا هذا الكلام لا يفيد الامع دعوى أنها تاكل الدرّة غير المنقوبة
كأكلها العبر وهو ممنوع ثم قد يتفق أنها تبلى بمرارة بخلاف الغبرة لانه حشيش والصدف دسم ومن شأنها أكل ذلك اه فتح

(قوله بخلاف المعدن الى اخره) قال السروجي رحمه الله وهذا مشكل لاننا اذا اشتري الارض بدارهم فوجد فيها معدن فضة اضعاف
 الثمن فبئذا باع الحق اه (قوله فهو لقطه وسعكمها معروف اي وهو انه يجب نزعها ثم ان يتصدق بها على نفسه ان كان فقيرا وعلى
 غيرهم ان كان غنيا وله ان يسعها اي اه فتح (قوله لانه الاصل) اي لانه اي الجاهلي اصل لتفتحه على الشرع والاصل في حق المسلم ان
 لا يكثر قال الله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الا به وكان الكثر مخصوصا بالجاهلية اه كاي (قوله
 لتقدم العهد) فالظاهر انه لم يبق شيء من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر ما لم يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دقيهم
 الى اليوم ويوجد بدارهم بعد اخرى اه فتح (قوله وزئبق) وهو بكسر الباء بعدهمزة ساكنة وهو فارسي معرب بالهمزة اه ابن
 فرشتا قال في العصاح والزئبق فارسي معرب وقد عرب بالهمزة ومنهم من يقوله بكسر الباء اه (قوله وكان اولا يقول الى اخره) واعلم
 أن الخلاف في الزئبق الذي أصيب في معدنه لان الزئبق الموجود في خزائن الكفار يحبس اتفاقا اه ابن فرشتا (قوله فلم ازل اناظره)
 وأقول هو كالرصاص اه فتح (قوله فأنشبه القبر والنقط) فيصير من جملة المياه ولا يخس في الهاربة اه كاي (قوله ولهم ما
 ينطبق مع غيره) أي فكان كالفضة فانها لا تنطبق ما لم يخاطها شيء اه فتح (قوله وهذا بمنزلة متلصص) ولودخل المتلصص دارهم فاخذ
 شيئا لا يخمس لا تنفامسمى (٣٩٠) الغنية لانها ما أوجب المسلمون عليه غلبة وقهر او لتفاضل أن يقول غاية

ما تقتضيه الآية والقياس
 ويوجب الخس في مسمى
 الغنية فانه مسمى الغنية
 في المأخوذ من ذلك الكثر
 لا يستلزم انتفاء الخس
 الا بالاستناد الى الاصل وقد
 وجد دليل يخرج عن
 الاصل وهو عموم قوله صلى
 الله عليه وسلم في الركا الخس
 بخلاف المتلصص فان
 ما أصابه ليس غنية ولا
 ركا ولا دليل يوجب فيه
 فبق على عدم الاصل
 اه فتح القدير (قوله ثم
 ان وجد في دار بعضهم
 ردم عليهم) أي سواء كان
 معدنا أو كثر اه فتح

فبها بخلاف المعدن لانه من أجزاء الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كما أثر بأجزائها وهذا اذا كان
 على ضرب أهل الجاهلية بان كان نقشه منها أو اسم ملوكهم المعروفين وان كان ضرب أهل
 الاسلام كالكتوب عليها كلمة الشهادة فهو لقطه وحكمها معروف وان شئبه الضرب عليهم فهو
 جاهلي في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل يجعل اسلاميا في زماننا تقدم العهد والمتاع من السلاح
 والآلات وأثاث المنازل والفصوص والقباش في هذا كالكثر حتى يخمس لانها كانت ملكا للكفر
 حقونه أي دينا قهرا فصارت غنية قال رحمه الله (وزئبق) أي وخمس زئبق وهو قول أبي حنيفة
 آخر وكان اولا يقول لا خس فيه وهو قول أبي يوسف آخر وكان اولا يقول فيه الخس وحكي
 عن أبي يوسف أنه قال كان أبو حنيفة يقول لا خس فيه وكنت أقول فيه الخس فلم ازل اناظره
 حتى قال لي الخس ثم رأيت انه لا خس فيه ومحمد مع أبي حنيفة لا يبيع يوسف أنه لا ينطبق بنفسه وهو
 مانع يندع من الارض فأنشبه القبر والنقط ولهم ما أنه ينطبق مع غيره فانه حجر ينطبق في سبيل الزئبق
 منه فأنشبه الرصاص قال رحمه الله (لاركا دار حرب) أي لا يخمس ركا ووجد مستأمن في دار
 الحرب لانه ليس بغنية لان الغنية هو المأخوذ حهر او قهرا وهذا بمنزلة متلصص غير مجاهر ثم ان
 وجد في دار بعضهم ردم عليهم قهر زاعن الغدر وان وجد في الصراف فهو له عدم الغدر لانه ليس في يد
 أحد على الخصوص ولا فرق في هذا بين المعدن والكثر ولهذا ذكره بلفظ الركا ليدخل التوفان فيه
 قال رحمه الله (وفير وزج) أي لا يخمس فير وزج وهو حجر مضى عيوبه في الجبال لقوله عليه
 الصلاة والسلام لا خس في الحجر وكذا لا يجب في الباقوت والسر ذو جميع الجواهر والفصوص من

(قوله ثم زاعن الغدر) ومع هذا لو أخرجه الى ارضنا ملكه ولم يطالب به ولو باعه بعد ذلك جاز ويكره كذا في الدراية الحارة
 وفي هذا المثل فروع جنة ينظر فيها واقعه أعلم (قوله وان وجد في الصراف) أي ارض لا مال لها كذا فسر في المحيط وتعليل الكتاب
 يفيد اه فتح (قوله فهو لعدم الغدر) يعني أن دار الحرب دار اياحة وانما عليه التصرف في العذر فقط وبأخذ غير مملوك من ارض غير
 مملوك لم يقدر بأحد بخلافه من المملوكه نعم لهم يد حكمية على ما في صحر دارهم ودار الحرب ليست دارا يحكم فلا يعتبر فيها الا الحقيقة
 بخلاف دارنا فلذا لا يعطى المستأمن منهم ما وجد في صحرائنا اه فتح فروع من يحفر معدنا باذن الامام يخرج الخس
 وباقيه له وان حفر ولم يصل اليه وجاء آخر فحفر ووصل الى المعدن فهو له لانه الواجد وان اشترى كافي الحفرة ووجد أحد هادون الآخر
 فهو للواحد ومن تقبل من السلطان معدنا فاستأجره واستخرجوا المعدن يجب فيه الخس والباقي التقبل وان عملوا بغير اذن المتقبل
 فأربعة أجلسه لهم دون المتقبل ولو باع الركا الخس على المشتري ويرجع على الواجد البائع بخمس الثمن اه غاية ودراية وفي الدراية
 مصرف خس المعدن مصرف الغنية عندنا وبه قال مالك والشافعي وجعل في الوكيل من الشافعية وعن محمد يصرف الى
 حلة القرآن وذوى المرض وكتبه الامراء ودواب البرد ذكره في جوامع الفقه وعند الشافعي يصرف من ارض الركا وقاسه على الزرع
 اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لا خس في الحجر) هو غير بيب هذا اللفظ وأخرج ابن عدى عنه عليه الصلاة والسلام لاركا في حجر
 من طريقين ضعيفين الاول بعمر بن أبي عمر الكلابي والثاني بمحمد بن عبد الله العزمي وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة ليس في حجر التلوة

ولا جبر الزمردز كذا الآن يكون التجارة اه فتح (قوله ولؤلؤ) اللؤلؤ هم سمرتين وياوين والثانية بالواو والاول بالهمز وبالعكس قال النووي أربع لغات قلت لا يقال لتخفيف الهمزة لغة اه غاية (قوله نقي دابة في البحر) أي وليس في أخطاط الدواب شيء اه (قوله بمنزلة الحشيش) أي في البرهكناز واما بن رستم عن محمد اه غاية (قوله وقيل انه منجر) أي وليس في الاشباز شيء اه (قوله واللؤلؤ مطراي آسره) فعلى هذا أصله ماء ولا شيء في الماء اه غاية (قوله وقيل يخلق فيه) أي وان الصدق حيوان يخلق فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء ونظيره طي المسك يوجد في البرفلائي فيه اه غاية

باب العشر

يجوز فيه الاضافة وتر كها اه باكير (قوله ومسقى سماء وسبح) وفي الصحاح (٣٩١) ساح الماء يسبح سباحا اذا جرى

على وجه الأرض اه غاية (قوله الا الحطب والقصب والحشيش) ظاهره كون سوى ما استثنى داخل في الوجوب وينص على إخراج السعف والتبن الأبي يقال يمكن ادراجهما في معنى الحشيش على ما فيه وأما ما ذكره من إخراج الطرفاء واللب وشجر القطن والبادخمجان فيسدرج في الحطب لكن بقي ما سرعوا به من أنه لا شيء في الادوية كالهليلج والكندر ولا يجب فيما يخرج من الاشجار كالصمغ والقطران ولا فيما هو تابع للأرض كالخسل والاشجار لانها كالارض ولهذا تستعملها الارض في البيع ولا في كل بلد لا يطلب بالزراعة كبنز والطبخ والقضاء بكونهم غير مقصودة في نفسها ويجب في العصف

الطجارة لساروبنا ولا نهم من أجزاء الأرض فصارت كالتراب والمخ والنورة وغيرها هذا كله فيما اذا أخذها من معدنها وأما اذا وجدت كزاهود وفي الجاهلية ففيه الخس لانه لا يشترط في الكثرة المالية لكونه غنية قال رحمه الله (ولؤلؤ وغيره) أي لا يضمس لؤلؤ ولا غيره وكذا جميع الحلية المستخرجة من البحر حتى الذهب والفضة فيه بأن كانت كزافي قعر البحر وهذا عندهما وقال أبو يوسف يجب في جميع ما يخرج من البحر لانه مما تصوبه يد المولاة كالمعدن وعمر رضى الله عنه أخذ الخس من العنبر ولهما قول ابن عباس رضى الله عنهما حين سئل عن العنبر لا جبر فيه ولان قعر البحر لا يرد عليه قهر أحد فانه دمت اليد وهي شرط لوجوب الخس لانه يجب في الغنية فلم تكن غنية بدونها ولان العنبر نقي دابة في البحر وقيل انه ينبت في البحر بمنزلة الحشيش وقيل انه شجر واللؤلؤ مطر ربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا وقيل يخلق فيه من غير مطر ولا شيء في الجميع لما أنه ليست بغنية وحديث عمر كان فيما دسره البحر في دار الحرب وبه نقول لانه غنية في أيديهم بكونه في الساحل عندهم وكلاهما فيما أخذ من البحر ابتداء ودسره البحر في دار الاسلام فصار حاصل ما يوجد تحت الأرض نوعين معدن وكز ولا تفصيل في الكثر بل يجب فيه الخس كيفما كان سواء كان من جنس الأرض أو لم يكن بعد أن كان مالا مستقرا لانه دين الكفار غنونه أي ينافقهم فصار غنية وفيها يشترط المالية لا غير وأما المعدن فعلى ثلاثة أنواع يذوب بالنار وينطبع كذهب والفضة وغيرهما على ما تقدم ونوع لا يذوب ولا ينطبع كالسحل وسائر الحجارة التي تقدم ذكرها ونوع يكون مائعا كالفسير والنفط والمخ الماء فالوجوب يختص بالنوع الاول دون الاخيرين على ما تقدم

(باب العشر)

قال رحمه الله (يجب في غسل أرض العشر ومسقى سماء وسبح بلا شرط نصاب وبقاء الا الحطب والقصب والحشيش) أي يجب العشر في غسل وجعل في أرض العشر وفي كل شيء أخرجه الأرض سواء مسقى سباحا أو مسقى السماء ولا يشترط فيه نصاب ولأن يكون مما يسقى حتى يجب في الخضراوات الا الحطب والقصب والحشيش وهذا عند أبي حنيفة رضى الله عنه وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية

والسكنان وبزره لان كلا منهما مقصود وعدم الوجوب في بعض هذه مما لا يرد على الاطلاق بآدمي تأمل اه فتح القدير قال في الهداية والمراد بالذكور القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر لانه يقصم ما استعمل الأرض اه (قوله حتى يجب في الخضراوات) وجعلت بالالف والتاء لظهور اسمها اذا جرد لا تجمع على جرارات ولكن تجمع على جر وجران اه غاية (قوله وهذا عند أبي حنيفة الى آخره) وهو مذهب ابراهيم النخعي ومجاهد وسليمان بن عمرو قال عمر بن عبد العزيز ذكره أبو عمر بن عبد البر حكاه في الامام وهو مروى عن ابن عباس اه غاية قال في شرح الوقاية لصدر الشريعة وعلم أن عند أبي حنيفة يجب في الخضراوات يؤدبها المالك الى القشير لانه يأخذها السلطان هكذا في الاسرار للقاضي الامام أبي زيد اه غاية (قوله فيه ثمرة باقية) وهي ما يبقى سنة بلا علاج غالب اختلاف ما يحتاج اليه كالغيب في بلادهم والطبخ الصقي في ديارها وعلاجه الحاجة الى نقله وتعليق الغيب اه فتح وذكر في العيون أن التبن الذي ييسر يجب فيه العشر ولا عشر في التفاح والوخ التي تشق ويسبس اذا عالب خلافة فاعتبر القلب فيه وكذا ذكره في المبسوط ويجب في بزرا القنب دون عيسه انه يجب في الكون والكراديا والخردل لان ثلثي حمله الحبوب اه غاية

(قوله والوسق الى آخره) هو نفع الواو و يروي بكسر هاء ايضا ذكره القاضي عياض في الاكمال والنووي وسكون السين اه غايه
 (فرع) المشترك بين جماعة اذا بلغ نصاب يجب فيه العشر عند أبي يوسف لان المتبر فيه المالك دون المالك وعند محمد لا يجب حتى
 يبلغ نصاب كل واحد نصابا وهو قول مالك اه غايه (قوله ستون صاعا تصاع النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره) وكل صاع أربعة أمناه
 خمسة أوسق ألف ومائتان قال الحلواني هذا قول أهل الكوفة وقال أهل البصرة الوسق ثلثمائة من وكون الوسق ستين صاعا
 مصرح به في رواية ابن ماجه حديث الاوساق كما سذكر اه فتح القدير (قوله أو كان عتريا) العتري بفتح العين والثاء المثلثة ويروي
 سكونها وهو ما نسبته السما ونسبه العاصفة العنزي وأسكر القلي قول من قال العتري الشجر الذي يشرب من الماء يجتمع في موضع
 فيجري اليه كالتافيه وقال انما هو ما سقت السماء ولا خلاف فيه بين أهل اللغة وليس كما قال القلي بل قول خليل لاهل اللغة وذ كر ابن
 فارس فيه قولين لاهل اللغة وقال العتري من النخل ما بقي سحبا وقال الازهري وغيره من أهل اللغة إن العتري مخصوص بمسقى من ماء
 السيل اه غايه ملخصا (٢٩٣) (قوله ولفظ الصدقة ينبي عنها) أي فان المعروف فيما أخرجه من اسم العشر لا الصدقة

اذا بلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعا تصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصارا لحلاف في
 موضعين في اشتراط النصاب وفي اشتراط البقاء لهما في الاقل قوله عليه الصلاة والسلام ليس في حب
 ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق رواه مسلم ولم يرد به زكاة التجارة لانها تجب فيه وان كان أقل من
 خمسة أوسق اذا كانت قيمته مائتي درهم فعين العشر ولا تصدق حتى يصرف مصارفها ولا يبتدأ
 الكافر به فيشترط فيه النصاب ليحقق الغنى كالزكاة ولا يحنيفة قوله تعالى أنفقوا من طيبات
 ما كسبتم وما أخرجا لكم من الأرض وهو بمومه يتناول جميع ما يخرج من الأرض وقوله صلى الله
 عليه وسلم فيما سقت السماء العيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر رواه مسلم وغيره وقوله
 عليه الصلاة والسلام فيما سقت السماء والعيون أو كان عتريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر
 رواه الجماعة غير مسلم كل ذلك بلا فصل بين القليل والكثير ولان السبب في الأرض النامية مؤتمنها
 فوجب اعتبارها قبل أو كثر كالنخراش وتناول ما روي بزيادة التجارة لانهم كانوا يسايعون بالاوساق
 وقيمة الوسق كانت يومئذ ربعين درهما ولفظ الصدقة فيه ينبي عنها ولا يعتبر المالك فيه حتى
 تجب في أرض الوقف والمكاتب فكيف تعتبر صفته وهو العتري ولهما في الثاني قوله عليه الصلاة والسلام
 ليس في الخضراوات صدقة وزكاة التجارة غير منفية اجابا فتعين العشر ولا يحنيفة ما رويانا ولان
 السبب في الأرض النامية وقد يستعمل على لا يسي فيحبب العشر كالنخراش وما روي بطيس بنات لان ابا
 عيسى قال لم يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء ولز صرح فهو محمول على صدقة
 يأخذها العاشر لانهما يأخذ من مال التجارة اذا حال عليه الحول وهذا بخلافه طاهرا أو على أنه لم يأخذ
 من غيره بل يأخذ من قيمته لانه يتضرر بأخذ العين في البراري حيث لا يجد من يشتريه أما الخطب
 والقصب والحشيش لا يقصد به الاستغلال الأرض غالبا بل تنقي عنها حتى لا تستغل بها أرضه وجب فيها
 العشر وعلى هذا كل ما لا يقصد به استغلال الأرض لا يجب فيه العشر وذلك مثل السعف والتبن وكل
 حب لا يصلح للزراعة كبر البطح والقمط لم يكونا غير مقصود في نفسها وكذا الأعشر فيما هو تابع

بمخلاف الزكاة اه فتح
 (قوله ليس في الخضراوات
 صدقة) أي كالرياحين
 والارواد والبقول والخيار
 والقمط والبطيخ والباذنجان
 وأشياء ذلك وعند محمد يجب
 في كل ذلك اه فتح (قوله)
 ولان السبب في الأرض
 النامية) أي بالخارج تحقيقا
 في حق العشر ولذا لا يجوز
 بحيل العشر لانه حينئذ
 قبل السبب فاذا أخرجت
 أقل من خمسة أوسق ولم
 يوجب شيئا كان اخلاء
 للسبب عن الحكم وحقيقة
 الاستدلال انما هو بالعام
 السابق لان السببية لا تثبت
 الا بتليل الجعل والمقيد
 لسببها كذلك هو ذلك
 والاقلا حديث انما هو
 أن السبب الأرض النامية

بأخراج خمسة أوسق فصاعدا اما لما قال يصح هنا مستقلا بل هو فرع العام المقيد بسيتم مطلقا واعلم أن ما ذكرنا
 من منع تحجيل العشر فيه خلاف أبي يوسف فانه أجابه بعد الردع قبل التبات وقبل طلوع الثمرة في الشجر هكذا حكى مذهب في الكافي
 وفي المنظومة خص خلافه بثمر الانصار بناء على ثبوت السبب نظرا الى أن غوا الانصار يثبت ثمره الأرض تحقيقا فيثبت السبب
 بخلاف الزرع فانه ما لم يظهر لم يتحقق ثمره الأرض اه فتح (قوله مثل السعف الى آخره) السعف ورق جريد النخل الذي يصنع منه
 الرنيل والمراوح وعن الميثا كثر ما يقال له السعف اذا دبس واذا كانت رطبة فهي الشطية اه غايه (قوله والتبن) قال الكمال وانما لم
 يجب في التبن لانه غير مقصود زراعة الحب غير أنه لو فصل قبل انضاجه لم يجب العشر فيه لانه صار هو المقصود ولا حاجة الى أن يقال
 كان العشر فيه قبل الآلة فلام تحول الى الحب عند الاعتقاد وعن محمد في التبن اذا دبس فيه العشر اه (فرع) قال السروجي
 رحمه الله كل ما يستتبت في الأرض وية صدق بالاصفة غلال كقوائم الخلاف بخفيف اللام يجب فيه العشر فان صاحب القصة قال
 يقطع في ثلاث سنين وقال الاسيباني في كل ثلاث سنين أو أربع اه (فرع) اختلف في المن اذا سقط على الشولة
 الاخضر في أرضه قبل لا يجب فيه عشر وقيل يجب ولو سقط على الانجار لا يجب اه فتح القدير

(قوله ولو كان الخارج نوعين) أي كل أقل من خمسة أوسق اه فتح (قوله يضم أحدهما إلى الآخر) أي عند محمد وهو رواية من أبي يوسف اه غايه (قوله إذا كان من جنس) أي كالردى والجيد اه فتح (قوله قل أو أكثر عنده) أي عند أبي حنيفة (قوله إذا أخذ من أرض العشر) قيد به لانه لو أخذ من أرض الخارج لم يجب فيه شيء اه فتح وفي شرح مختصر الكرخ والعقد القاطم لم يجب في أرض الخارج لانه ما كل من أنوار الثمار ولا تثنى في الثمار أرض الخارج فكذا فيما يتولم من ثمره اه غايه (قوله لان بني سبيارة) قال الدارقطني في كتاب المؤتلف والمختلف صوابه شبهة بالجمعة ويبيع موحدتين وهم بطن من فهم اه فتح (قوله كل فرق الخ) الفرق بغير ك الراء عند أهل الفتوى أهل الحديث يسكنونها وهو مكيا لم يعرف (٢٩٣) وهو ستة عشر رطلا وقال

المفسر زكي إنه لم يرتفع فيه ستة وثلاثين لهما عند من أصول القصة اه فتح (قوله فاشبهه الأبريسم) هو بكسر الهمزة والراء وفتح السين اه غايه (قوله هو قصب السكر العشر الخ) قال الكل رحمه الله تعالى بعد أن ذكر ما ذكره الشرح في قصب السكر معزى إليه وهذا تحكم بل إذا بلغ قيمة نفس الخارج من القصب قيمة خمسة أوسق من أسق ما يوسق كان ذلك نصيب لقصب على قول أبي يوسف وقوله وعند محمد نصيب السكر خمسة ما يخرج من القصب قد يخرج من خمسة أمنا سكر وجب فيه عشر على قول محمد ولأن السكر نفسه ليس مال الزكاة إلا إذا أعد لتجارة وحيد فيعتبر أن يبلغ قيمته نصيبا وذن فالصواب أيضا على قول محمد أن يبلغ انقصب الخارج خمسة مثاقير من أعلى ما يقتدر به القصب لنفسه

للأرض كالفضل والامتياز لانه بمنزلة ثمر الأرض ولهذا يتبعها في البيع وكل ما يخرج من الشجر كالصنغ والقطران لا يجب فيه العشر لانه لا يقصد به الاستقلال ويجب في العصفور والكنز وبره لان كل واحد منهما مقصور فيه ثم اختلف أبو يوسف ومحمد فيما لا يوسق إذا كان مما يقي كالزعفران والقطن فقال أبو يوسف يجب فيه العشر إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت الوسق كالزعفران لأنه لا يمكن اعتبار التقدير الشرعي فيه فوجب له إلى ما يمكن كأي عرض التجارة لما يمكن اعتباره ردناه إلى التقدير واعتبار الأدنى ليكون أنفع للفقراء وقال محمد يجب العشر إذا بلغ الخارج خمسة أعداد من أعلى ما يقتدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة أجمال كل جمل ثمانية من وفي الزعفران خمسة أمان لان الاعتبار بالوسق كان لأجل أنه أعلى ما يقتدر به نوعه فوجب اعتبار كل نوع بأعلى ما يقتدر به نوعه قياسا عليه ولو كان الخارج نوعين يضم أحدهما إلى الآخر لتكميل التصاب إذا كان من جنس واحد بحيث لا يجوز بيع أحدهما بالأخر متعاضلا والاصل يجب فيه العشر قل أو أكثر عنده إذا أخذ من أرض العشر وعند أبي يوسف أنه يعتبر قيمة خمسة أوسق كخارج أصله فيما لا يوسق وعنه أنه قدره بعشر قرب لان بني سبيارة كانوا يؤثرون إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذلك وروى عنه التقدير بعشرة أرتال وعن محمد خمسة أفران كل فرق سنة وثلاثون رطلا لانه أعلى ما يقتدر به نوعه وقال الشافعي لا يجب فيه شيء لانه متولد من الحيوان فأشبهه الأبريسم ولنا ما رواه أبو هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كتب إلى أهل اليمن أن يؤثروا من العسل عشر ذكرا في الامام ولانه يتناول الثمر والأوراق وفيهما العشر فكذا ما يتولم منه بخلاف دود القز لانه يتناول الأوراق ولا عشر فيه لما رواه محمد بن الحبال من العسل والثمار ففيه العشر وعن أبي يوسف انه يجب فيه شيء لان السبب الأرض النامية ولم توجد قلنا المقصود بالخارج ووجهه وفي قصب السكر العشر قل أو أكثر عنده وعلى قياس قول أبي يوسف أن يعتبر فيه ما يخرج من السكر أن يبلغ خمسة أوسق وعند محمد نصيب السكر خمسة أمان لانه أعلى ما يقتدر به نوعه كالزعفران ثم وفتن وجوب العشر عند ظهور الثمر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الإدراك وعند محمد وقت تصفيه وحصوله في الحظيرة وثمره الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالتلف قال رحمه الله (ونصفه في مسق غرب ودالية) أي يجب نصف العشر فيما سقى بغرب أو دالية وهو معطوف على الضمير الذي في يجب وجاز ذلك لوقوع الفصل وانما يجب فيه نصف العشر لما روينا ولان المائة تكثير فيه ونقل فيما سقى سيما أوسقته السماء وإن سقى سجاو بدالية فالعبرة أكثر السنة كما مر في الساعة والعلوقة وقال في الغاية إن سقى نصفها بكلفة ونصفها بغير كلفة قال مالك والشافعي وابن حنبل يجب ثلاثة أرباع العشر فيؤخذ نصف كل واحد من الوظيفتين ولا تعلم فيه خلافا (قال العبد الفقير إلى رحمة ربه وعفوه)

كخمسه أمان في عرف داريا والله أعلم اه (قوله وثمره الخلاف يظهر في وجوب الضمان) وعندهما فيه وفي تكيل التصاب اه غايه قال الامام يجب عليه عشر ما كل أو أطم ومحمد يحسب به في تكيل الاوسق يعني إذا بلغ المأ كؤل مع ما بقي خمسة أوسق يجب العشر في الباقي لاني التالف وأما أبو يوسف فلا يعتبر الزاهد بل يعتبر في الباقي خمسة أوسق إلا أن يأنه ذلك المثل من التالف ضمان ما أتلفه فيصير عشر ما بقي اه فتح (قوله ونصفه في مسق غرب الخ) العرب الذوال كبير والدالية ذوالاب والسانية الباقية التي يسقى بها اه فتح (قوله قال مالك والشافعي وابن حنبل يجب الخ) طاهر أنه يجب عندنا أيضا ثلاثة أرباع العشر اه قال في الاختيار وإن سقى سجاو بدالية يعتبر أكثر السنة فان استويا يجب نصف العشر نظر مالك كالساعة اه (قلت) وهذا النقل يؤيد ما قاله الزيلعي وآخرون

لم يقبل عليه اه (قوله في كل ما أخرجه الأرض) أي بمغايه العشر اه هذاه قوله بمغايه العشر أي أو نصفه اه فتح (قوله وأجرة الحائط وغير ذلك) يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمقابلته المئونة بل يجب العشر في الكل وفي المرقيناني مئونة سجل العشر على السلطان دون صاحب الأرض اه كي (قوله لأن قدر المئونة كالسالم الخ) ألا ترى أن من زرع في أرض مغبوبة سلم له قدر ما قرع من نقصان الأرض (٢٩٤) وطالبه كله اشتراه اه فتح (قوله لكاتب الواجب واحد وهو العشر)

أي إذا غلب الباقي لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا المئونة والقرع إن الباقي بعد رفع قدر المئونة لا مئونة فيه فكان الواجب دائما العشر لكن الواجب قد تفوت شرعا مرة العشر وحرمة نصفه لسبب المئونة فقلنا أنه لم يعتبر شرعا عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمئونة اه فتح القدير (قوله في المتن في أرض عشرية لتغلب وهو منسوب إلى بني تغلب بفتح التاء المتتامة من فوق وسكون الغين المجهمة وكسر اللام اه عني وفي الصحاح تغلب أبو قبيلة والنسبة إليها فتغلب بفتح اللام استيعاشا لتوالي الكسرين مع ياء النسب ورواها بالواء بالكسر لأن فيه حرفين غير مكسورين وفارق النسبة إلى ثمر اه (قوله فيبقى بعد أسلامه كلخراج) أي فإن أرض الخراج لا تغيب بالأسلام اه (قوله كما إذا مر على العاشر) فإنه يؤخذ منه نصف العشر وهو تضعيف على كافر غير تغلبي اه (قوله أن كان التضعيف أصليا)

قياس هذا على السائمة بوجوب الأقل لأنه تردد بينهما فشكل في الأكثر فلا يجب الزيادة بالشك كما قلنا هناك لأنه إذا علقها نصف الحول تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال رحمه الله (ولا ترفع المئونة) أي في كل ما أخرجه الأرض لا تختص بأجرة العمال ونفقة البقر وكرى الأنهار وأجرة الحائط وغير ذلك ومن الناس من قال ينظر إلى قيمة المئونة من الخارج فتسلم له بلا عشر ثم يعسر الباقي لأن قدر المئونة كالسالم له بعوض كاشترائه ولنا إطلاق ما تلوا وما روينا ولا نه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المئونة ولا معنى لرفعها إذ لو رفعت المئونة لكان الواجب واحدا وهو العشر لأن الاختلاف في المئونة لا يعمى بغير رفعها لأن الباقي حاصل بلا عوض فيهما قال رحمه الله (وضعه في أرض عشرية لتغلب) وإن أسلم أو اشتراها منه مسلم أو ذمي أي ويجب ضعف العشر وهو الخمس في أرض عشرية لبني تغلب ولو أسلم هو أو اشتراها منه مسلم أو ذمي أما وجوب المصعق عليه فلا جماع الصحابة رضي الله عنهم وعن محمد رحمه الله أن فيما اشتراه التغلبي من المسلم عشر أو أحد إلا أن الوظيفة لا تتغير بتغير المالك عنده وأما بقائه التضعيف بعدما أسلم هو أو بعدما اشتراه منه مسلم أو ذمي فلا لأن التضعيف صار وظيفة فيبقى بعد أسلامه كلخراج وتنقل إلى المسلم وإلى الذي يباعها من الوظيفة كلخراج وهذا لأن التضعيف خراج والمسلم أهل له في حالة البقاء وكذا الذي أهل للتضعيف في الجملة كما إذا مر على العاشر وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف فيما إذا أسلم التغلبي أو اشتراها منه مسلم فعاد إلى عشر واحد والاداعي إلى التضعيف وهو الكفر ألا ترى أنه يؤخذ من أموالهم كلها من السوائم والقدر وأموال التجارة ضعيف ما يؤخذ من المسلم ثم إذا أسلم أو باعها من مسلم سقط التضعيف بخلاف ما إذا اشتراها منه ذمي آخر غير التغلبي حيث يبقى مضاعفا على حاله لأن الداعي إلى التضعيف باق فيه وجوابه أن التضعيف خراج والخراج لا يسقط بالأسلام أو بالانتقال إلى المسلم بخلاف التضعيف في السوائم وغيره من أموالهم لأنه لا وظيفة فيها ولهذا يسقط بجعل السوائم علوفة وأموال التجارة للخدمة وبيعها الذي غير التغلبي فكذا لا تتغير بالأسلام أو بالانتقال إلى المسلم واختلف نسخ الكتاب وهو الميسوط في بيان قول محمد والاصح أنهم مع أبي حنيفة في بقاء التضعيف إن كان التضعيف أصليا ولا يتصور التضعيف للحادث عنده لأن وظيفة الأرض لا تتغير عنده على ما يحكي بيانه من قريب قال رحمه الله (وخارج أن اشتري ذمي أرضا عشرية من مسلم) أي يجب الخراج أن اشتري ذمي غير تغلبي أرضا عشرية من مسلم وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجب العشر مضاعفا ويصرف مصارف الخراج كما لو اشتراها التغلبي وهذا أهون من التبديل وهذا لأن الكافر أهل للتضعيف في الجملة وإن لم يكن أهلا للصدقة ألا ترى أنه لو مر على العاشر يضاعف عليه وكذا بنو تغلب يضاعف عليهم في جميع أموالهم فلا تنافي ثم هو خراج حقيقة في موضع موضعه وقال محمد يجب عشر واحد كما كانت لأن وظيفة الأرض لا تتبدل عنده كلخراج ولا يتغير بالبيع ثم في رواية قريش بن إسماعيل عنه يصرف مصارف الزكاة ذكره في السير الكبير والصغير لأن الواجب لم يتغير عنده لم يتغير مصرفه أيضا لأن حق الفقراء كان متعلقا به فلا يسقط وفي رواية محمد بن سماعة يصرف مصارف الخراج لأن ما يؤخذ من الكافر ليس بصدقة بل هو خراج فيصرف

أي بأن ورثها من آباءه أو تداولتها الأيدي من تغلبي إلى تغلبي بالشر أو بالهبة ونحوهما اه غايه (قوله ولا مصارفه يتصور والتضعيف الحادث الخ) بأن اشتراها التغلبي من مسلم اه غايه (قوله في المتن وخارج أن اشتري ذمي أرضا الخ) عند أبي حنيفة الخراج لا يتبدل والعشر يتبدل وعند أبي يوسف يتبدلان وعند محمد لا يتبدلان اه (قوله ثم في رواية قريش بن إسماعيل) كذا هو في خط المصنف

(قوله وعشران أخذها منه مسلم) أي ولو بعد وضع الخراج اه فتح (قوله فصار من الذي) أي بفصلها صارت خراجية اه (قوله وقيل ليس للذي الخ) هذا القول عزاء الكمال رحمه الله الى نوادر كذا المبسوط اه (قوله فلا يمنع الرد) هذا بناء على ان المراد معنى النوادر ليس له أن يلزمه بالرد بالقضاء المانع فتمنع به مانع من رفع الرد وهذا العلم بان الرد بالتراضي اطلاقه فلا يمنع للعيب اه فتح (قوله وان جعل مسلم داره بستانا الى آخره) البستان كل أرض تحوط عليها حائط وفيها أشجار متفرقة اه دراية (قوله وان سقاء بعاء الخراج فهو خراجي) قال في الكافي وان كانت تسقي بهذا مرة أو بهما أخرى فالعشر أحق بالمسلم اه أي وان كانت عشرة في الأصل سقط عشرها باختطاطها دارا اه فتح وان كانت خراجية سقطت خراجها بالاختطاط اه فتح (قوله بخلاف ما اذا جعل الذي داره بستانا الى آخره) قال الكمال رحمه الله وقال الثوري ثلثي فيما اذا اتخذ الذي داره بستانا أو رخصته أرض أو أحياءها فهي خراجية وان سقاها بعاء العشر وعلى قياس قولهما ينبغي أن يجب فيها العشر بخلاف المسلم اذا سقي داره بالتي جعلها بستانا بعاء الخراج حيث يجب الخراج بالاتفاق وفي شرح الكثر قالوا ينبغي أن يجب قيمه عشران على قياس قول أبي يوسف وعلى قول محمد وأحمد كما مر من أصلهما ثم نظريه بان ذلك كان في أرض استقر فيها (٢٩٥) العشر وصار وظيفة لها بان

مصارفه كالباخذ منه العاشر منهم وكلما حوّل من بني تغلب ولا في حنيفة أن في العشر معنى العبادة والكفر بنافها ولا وجه للتضعيف لانه ضروري بخلاف الخراج لانه عقوبة والاسلام لا ينافيها قضاء كالرق ثم يشترط القبض لوجوب الخراج في الكتاب وشرطه في الهداية لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض ولو اشترى تغلي أرضا عشرية من مسلم يضاعف العشر عندهما خلافا للمحمد وانما ايد كرها المصنف لدخولها تحت قوة وضعفه في أرض عشرة تغلي قال رحمه الله (وعشران أخذها منه مسلم بشفعة أو رد على البائع للفساد) أي يجب عشر واحد ان أخذها من الذي مسلم بالشفعة أو رد على البائع المسلم للفساد يبيع أما الاول فللصول المصفقة الى الشفيع كأنه اشتراها من المسلم وأما الثاني فلانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا البيع لكونه مستحق الرد وكذلك الرد بغير الشرط والرؤية والعيب بقضاء لان الرد بغير الشرط والرؤية فسخ للعقد مطلقا وكذلك الرد بالعيب بان كان بقضاء لان لاقصني ولاية الفسخ وان كان بغير قضاء فهو خراجية لانه اطلاقه وهي بيع في حق غيره ما فصار شرعا من الذي فتنقل اليه بما فيها من الوظيفة وقيل ليس للذي أن يردّها بالعيب العيب الحادث عنده لان كونه خراجية يوجب جوازه أن هذا العيب يرتفع بالفسخ فلا يمنع الرد قال رحمه الله (وان جعل مسلم داره بستانا فثبوته تدور مع مائه) فان سقاها بعاء العشر فهو عشري وان سقاها بعاء الخراج فهو خراجي لان المسلم لا يتبدل بالخراج لكن الوظيفة تدور مع الماء الخراجي لان الأرض لا تنمو الا بالماء فصارت تبعاله فوجب اعتبارها به كأنه ملك أرضا خراجية وطن كثير من المشايخ أن هذا ابتداء خراج على المسلم وجعله بقضاء على المذهب وليس كما طوبى بل يقول كل في الماء وظيفة قديمة فثبوته بالسقي منه قال رحمه الله (بخلاف الذي) أي بخلاف ما اذا جعل الذي داره بستانا حيث يجب عليه الخراج فيه كيفما كان لانه ألق بماله قالوا ينبغي على قياس قول أبي يوسف أن يجب فيه العشران وعلى

كانت في يد مسلم اه وقد قرر هو ثبوت الوظيفة في الماء وهو حق وعلى هذا فلا يدفع ما ذكره المشايخ بما أورده اه قال الكمال رحمه الله وليس في جعلها خراجية اذا مقيت بعاء الخراج ابتداء توظيف الخراج على المسلم كما ظنه جماعة منهم الشيخ حسام الدين السبكي في النهاية وأيد عدم امتناعه بما ذهب اليه أبو اليسر من أن ضرب الخراج على المسلم ابتداء جائز وقول شمس الأئمة لا صغار في خراج الأراضي انما الصغار في خراج الجاهل بمسائلها هو انتقال ما تقر فيه الخراج بوظيفته الميموهو الماء فان

فيه وظيفة الخراج فانما سقي به انتقل هو بوظيفته الى أرض المسلم كالواشترى خراجية وهذا لان المتألفه من الذين حوّلوا هذا الملقنبت حقهم فيه وحقهم هو الخراج فانما سقي بمسالم أخذ منه حقهم كما أن ثبوت حقهم في الأرض أعنى خراجها لحمايتهم اياها مثل ذلك وصرح محمد في أبواب السير من الزيادات بان المسلم لا يتبدل بوظيفته الخراج وجملة السرخسي على ما ذكرنا لم يشر بسبب ابتداء ذلك لبعض هذا الوضع وأنت قد علمت أن هذا ليس منه اه قال العلامة كمال الدين رحمه الله قيل ما ذكر في ما الخراج ظاهر فان ما الانهار التي شققها الكفرة كانت لهم يد عليها ثم حوّلها لهم وقرناؤها عليها كأراضيهم وأما ماء العشر فليس بظاهر فان الآبار والعيون التي في دار الحرب حوّلها قهر خراجية صرحوا بذلك معللين بانها غنمية وعللوا العشرية بعدم ثبوت اليد عليها لم تكن غنمية ولا يتم هذا الا في البحار والامطار ثم قالوا في ماؤها الواسي كافر بما أرضه يكون فيها الخراج والعمارة بانه خراجية على ما ذكرنا من قول أبي حنيفة وأبي يوسف فلا يبق الا ماء المطر وقد علمت أن الكافر اذا سقي عليه الخراج ولم يختلفوا فيه كاختلافهم في أرض عشيرة اشتراها الذي ولا ينبغي ان يكون الآبار والعيون التي كانت من كافر كانت الارض ارض خراجية لا يبق العشر في كل عين وبئر فان كسيرا من الآبار والعيون احتقرتها المسلمون بعد صيرورتها لارض دار اسلام وعلى هذا فيجب التعميم فان ما ذكرنا منه لا نأبى

معلوم الحدوث بعد الاسلام ولما مجهول الحال اما ثبت معلومة انه باهلي فتعذرنا كثيرا كان من فعلهم قد تروى وسقته الرياح ولم يبق من ثبوت ذلك الا قول العوام غير مستندين فيه الى ثبت فيجب الحكم في كل ما يراه باهلا سلامي اضافة للصادق الى اقرب وقته الممكنين ويكون ظهور القسم بالنسبة الى سفي السلم ما نسب في طيفه والله اعلم اه (قوله كما من أصلهما) أي في المسألة اذا باع أرضا عشرية من نصراني اه (قوله كما السماء) أي والا بار والعيون اه هداية (قوله واختلفوا في سيجون) أي نهر التلذ اه فتح (قوله وحيون) أي نهر ترمذ اه فتح وبعده نهر بغداد اه (قوله والفرات) هو نهر الكوفة (قوله وهل ترد عليه يد الى آخره) عند محمد لا وعند أبي حنيفة وأبي يوسف نعم فان السفن تشد بعضها الى بعض حتى تصير حصارا على كلفظرة وهذا يدل عليها فهي خراجية اه وفي (٢٩٦) شرح الطحاوي وكذا النسل خراجي عند أبي يوسف لدخوله تحت الحماية

قول محمد عشر واحد كما من أصلهما وفيه نظر لان ذلك كان في أرض استقر في العشر وصار وطيفة لها بان كانت في يدهم ثم الماء الخراجي هو الماء الذي كان في أيدي الكفرة وأقر أهلها عليها والعشيرة ما عند ذلك كما السماء والبصار التي لا تدخل تحت ولاية أحد واختلفوا في سيجون وحيون وبعده والفرات فعند محمد عشرى وعند أبي يوسف خراجي بناء على أنه هل يدخل تحت ولاية أحد ولا يدخل وهل ترد عليه يد أحد أم لا وهكذا ذكرنا وهذا في حق الخراج ظاهر لانه ما حقيقة لان الأمر التي احتقرتها الأعيان حوتها أيدينا فها كما راضهم وأما في حق العشر فلا يظهر لانه لا ماطة حقيقة ولهذا اتفقوا على وجوب الخراج في أرض لسكان نسق مياه السماء والبحار ولو كانت هذه المياه عشرية لاختلفوا فيها على حسب اختلافهم في أرض عشرية فاشترها أي لاداء لطيفة تدور مع المال على ما ينال قال رحمه الله (ودارهم) أي دار الذي سرة لا يجب فيها شيء لان عمره من المساكن عفا وعليه اجاع العصابة ولا نل نستني وجوب الخراج باعتبار اه وعلى هذا المقابر قال رحمه الله (كمن قبر ونقط في أرض عشر ولو في أرض خراج يجب الخراج) أي لا يجب في دار الذي شيء كما لا يجب في عين قبر ونقط انا كانت في أرض عشر ولو كانت في أرض خراج يجب الخراج لانهم ليسوا من أنزال الأرض وانما هم ما عين فؤارة كعين الماء غير أنهم ان كان حريمه تصلح للزراعة يجب فيه الخراج وهو الماردة وله ولو في أرض خراج يجب الخراج وأما اذا كان حريمه لا يصلح للزراعة فلا يجب فيه الخراج أيضا والقيار الوقت وبقال القمار والنقط دهن يكون على وجه الماء والله أعلم

باب المصرف

أي مصرف الزكاة والاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه ثمانية أصناف وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله أعر الاسلام وأغنى عنهم وعليه انعقد الاجماع وهو من قيل انتهاء الحكم لانها علمته ان لا نسخ بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (هو الفقير والمساكين) أي المصرف هو الفقير والمساكين لما تلويا قال رحمه الله (وهو أسوأ حالا من الفقير) أي المسكين أسوأ حالا منه اذا المسكين من لا شيء له والفقير من له أدنى شيء والشافعي يعكسه وهو مروى عن أبي حنيفة رحمه الله ولكل وجه فوجه من يقول إن الفقير أسوأ حالا قوله تعالى أما السقية فكانت لساكنين فثبت لساكنين السقية وروى أنه عليه الصلاة والسلام سأل المسكنة

بأنخذ فنظرة السفن اه
دراية (قوله في المن كعين
قبر ونقط) والنقط بالفتح
والكسر وهـ واقص اه
غاية (قوله ليسا من أنزال
الأرض) جمع نزل بسكون
الزاي وضم النون وهو
الربع اه كاكى (قوله
ان كان حريمه يصلح للزراعة
الى آخره) ولا شيء في الملم
في الأرض العشرية أو
الخراجية كالماء واجد
اه غاية

باب المصرف

(قوله وعليه انعقد الاجماع)
قال الحسن والزهرى
ومحمد بن علي وأبو عبيدوان
حنبل والنظارية أن سهم
المؤلفة باق بسقط وروى
عن ابن حنبل مثل قول
الجماعة وقول صاحب
الكتاب وعلى ذلك انعقد
الاجماع فيه بعد مع مخالفة
من ذكرناهم الا ان يريده
اجماع العصابة السكوني اه

(قوله وهو من قيل انتهاء الحكم لانها علمته) أي كاتهاء الفقير العام بان دفاع العدو اه غاية (قوله والفقير من
له أدنى شيء) وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وعكرمة والزهرى والحسن ومالك ومثله عن أبي زيد وابن دريد وأبي عبيد وبنو
وابن السكيت وابن قتيبة والفتحي والاختش وتعلب نقاته من عتة كتب وقال السفاقي هو قول أهل اللغة جميعا اه غاية وقوله من
له أدنى شيء هو موادون النصاب أو دونه نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة اه فتح (قوله والشافعي يعكسه) هو فائدة الخلاف لا يظهر
في الزكاة بل تظهر في الوصايا والوقف والندور اه دراية (قوله وروى أنه صلى الله عليه وسلم سأل المسكنة الى آخره) روت عائشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم احبب مسكينا وأمتي مسكينا واحشني في زمرة المساكين رواه الترمذي
والبيهقي واسناده ضعيف وحديث الثعوث من الفقرواء البخاري ومسلم اه غاية

(قوله وتعوذ من الفقر الى آخره) وجوابه ان الفقر المتعوذ منه ليس الا فقر النفس لما صح انه كان يسأل العفاف والغنى والمراد به غنى النفس لا كثرة الدنيا فلا دليل فيه على ان الفقير أسوأ من المسكين اه فتح (قوله والتقديم يدل على الاهتمام) أي بهم وذلك مظنة زيادة حاجتهم وقد يمنع به قدم العامل على الرقاب مع أن حالهم أحسن طاهرا وأخفى سبيل الله وابن السبيل مع الدلالة على زيادة تأكيد الدفع اليهم حيث أضاف اليهم بلفظة في فدل أن التقديم لا اعتبارا بغير زيادة الحاجة والاعتبارات المناسبة لا تدخل تحت ضبط خصوصاً من علام الغيوب اه فتح (قوله معناه أنه الصق بطنه بالتراب الى آخره) أو أنه الصق بطنه بالتراب محققا خيرة جعلها لازمة لعدم ما يواريه اه فتح (قوله ولكن المسكين الذي لا يعرف الى آخره) محتمل (٢٩٧) الاثبات أعني قوله ولكن المسكين الذي لا يعرف

المسكين الذي لا يعرف فيعطى مراد مع ما ليس عنده منى فانه في المسكن عن بقدر على لقمة ولقمتين بطريق المسئلة وأثبت الفقيه فهو با ضرورتهم لا يسأل مع انه لا يقدر على القسمة وامتنين تكن المقام مقام مبالغة في المسكن وكذا صرح المشايخ في غرض ان المراد ليس الكامل في المسكن وعلى هذا فالمسكن المنفية عن غيره هي المسكن المبالغ فيها لا مطلق المسكن وحيد لكن لا يفسد المطلوب اه فتح (قوله فلم يترك له سبيل) يقال ليس له سبيل ولا بلد أي لا قليل ولا كثير اه غاية (قوله وان كانوا في أجراء) أي أوعارية معهم اه فتح (قوله والامال والمكاتب) المراد مكاتب غيره ومكاتب انهاشي قاله نحو اهرزانه (قوله فيعطيه ما يسعه وأعوانه) أي كفايتهم بالوسط اه فتح (قوله وقال

وتعوذ من الفقر ولان الله قدمهم بالذكروا التقديم يدل على الاهتمام ولان الفقير بمعنى المفقور وهو المكسور الفقار مكان أسوأ حالاً منه قال الشاعر

هل لك من أجزعهم توجره * فقيت مسكينا كثيرا عسكرو * عشر شياه سمعه وبصره

ووجه من قال ان المسكين أسوأ حالاً قوله تعالى أو مسكينا إذا مترية معناه أنه الصق بطنه بالتراب من الجوع وكذا قوله تعالى فاطعام ستين مسكيا خصهم بصرف الكفارة لهم ولا فاقة أعظم من الحاجة الى الطعام وقال عليه الصلاة والسلام ليس المسكين الذي ترده النعمة والمقتان وانتم قوا التمرتان ولكن المسكين الذي لا يعرف ولا يظن به فيعطى ولا يقوم فيسأل الناس متفق عليه ولفظة المسكين من سكن مبالغة كأنه يحجز عن الحركة من الجوع فلم يبرح مكانه وقال تعالى في الفقراء يصحبهم الجاهل أغنياء من التعفف ولولا أن لهم حالاً جبالاً لم يصحبهم أغنياء وقال الشاعر

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبيل

سماء فقير ما عدا له حلوبة ولا دالة فيما تلا لان السفينة ما كانت لهم وانما كانوا فيها أجراء وقيل لهم مساكن ترجأ كما يقال لمن ابتلى بليته مسكين أولانهم كانوا مفهורים بقهر المنة كما قال تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة وقولهم الفقير بمعنى المفقور وهو المكسور الفقار ممنوع فان الاحض فان الفقير من قولهم فقرت له فقرته من مالى أي أعطيته فيكون الفقير من المال لا تقنيه ولا جهة له فيما أنشدناه لم يرد به أن له عشر شياه بل لو حصلت له عشر شياه ما كانت سمعه وبصره قال رحمه الله (وانعاش والمكاتب والمديون ومنقطع الفراء وابن السبيل) أي هؤلاء هم المصارف لما تلووا العامل يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه أو أعوانه غير مقدر بالثمن وان استقرت كفايته الزكاة لا رد على النصف لان النصف عين الانصاف وقال الشافعي هو مقدر بالثمن الشريكة تقتضي المساواة ولما أريد به تحققة عماله ألا ترى أن أصحاب الاموال لو جئوا الى الامام لا يستحق شيئا وبذلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئا كالمضارب اذا هلك مال المضاربة الا أن فيه شبهة الصدقة بدليل سقوط الزكاة عن أرباب الاموال فلا محل للعامل الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحمل لغنى لانه لا يوازي الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر شبهة في حقه ولا تصرف الى الامام ولا الى القاضي لان كفايتهم مالى الفنى ونحوه من الخراج والجربة وهو المعد لمصالح المسلمين فلا حاجة الى انصافات وفي الرقاب المكاتبون أي يعاونون في فك رقابهم وهو قول الجمهور وقال مالك يعقونها الرقبة ويكون الولاء للمسلمين ولا يجوز دفعها الى المكاتب لانه عبد ما بقى عليه درهم فكيف يعطى من الزكاة ولما مارواه البراء بن عازب أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال دلي على عمل يقربنى من الجنة

(٣٨ - زيلعي أول) الشافعي هو مقدر بالثمن قال الكمال رحمه الله وتقدير الشافعي بالثمن بناء على وجوب صرف

الزكاة الى كل الاصناف وهم غانية اغنيائهم على اعتبار عدم سقوط المؤنة قلوبهم واما الجواب عنه بان الساقط منهم الكفارة منهم لا المسلمين فليس بشي لان المتألفين المسلمين كانوا أغنياء كسبيل بن عمرو وغيره فان أراد أنه لم يسقط سهم المتألفين الاغنياء من عناياهم لا يقدر لانهم حينئذ داخلون في صنف الفقراء اه فتح قال في الغاية وفي شرح المذهب لنودي العامل يستحق قدر أجر مثله قل أو أكثر غير مقدر بالثمن فيسبأ به وهو قول مالك وفي المبسوط والنجيد وشرح مختصر الكرخي وملتقى البحار مقدر بالثمن عند الشافعي والصواب ما ذكرته اه (قوله اذا هلك مال المضاربة) أي بعد ظهور الراجح اه (قوله وتحمل لغنى) أي لانه يعمل لاجل الفقير فكانه يأخذ الفقير في الحقيقة لان العمل عليها من حوائج الفقير كذا سمعت من شفي العلامة رحمه الله اه كافي

(قوله فقال أعتق السمة وفك الرقبة إلى آخره) اخرج الطبري في تفسيره من طريق محمد بن اسحق عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري أن مكاتبا قام إلى أبي موسى الأشعري وهو خطيب يوم الجمعة فقال له أيها الأمير بحث الناس على بحث عليه أبو موسى فالتقى الناس عليه هذا يلقي عامة وهذا يلقي ملاءة وهذا يلقي خاتما حتى أتى الناس عليه سوادا كثيرا فلما رأى أبو موسى ما ألقى عليه قال اجمهوه ثم أمر به فيج فاعطى المكاتب مكاتبه ثم أعطى الفضل في الرقاب ولم يرد على الناس وقال ان هذا الذي أعطوه في الرقاب وأخرج عن الحسن البصري والزهرى وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم قالوا في الرقاب هم المكاتبون وأما ما روى ان رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دلي على عمل يقرى إلى الجنة ويبياعدني من النار فقال أعتق السمة وفك الرقبة فقال أو ليس أسواء قال لا أعتق السمة ان تنفرد بعقها وفك الرقبة أن تعين في غنهار أو أأحمد وغيره فقال ليس فيه ما يستلزم كون هذا هو معنى وفي الرقاب المذكور في الآية اه فتح القدير (قوله لانه قد يكون غنيا إلى آخره) وما يأخذ عوض من ملكه فلا يكون زكاة اه غاية (قوله) وكان له مال على الناس لا يمكنه أن يأخذ به هو غني في الظاهر وفصل الصدقة اه غاية (قوله) وفي سبيل الله منقطع القراءة عند أبي يوسف أي الفقراء منهم وعند (٢٩٨) محمد منقطع الحاج وهم الفقراء) مثله في الخط والخيرة والصفحة والقنية

وفي شرح مختصر الكرخي والمفيد والتجريد والمرغني والولولجي وعامة كتب الاصول ولم يذكر منهم قول أبي حنيفة وقد كشفت عن ذلك من نحو ثلاثين مصنفًا فكيف لا يتكلم الامام في معرفة سبيل الله مع وقوع الحاجة إلى ذلك وفي الورى هم الحاج والفقراء المنقطعون عن أموالهم وليس معهم شيء وفي الاستيعاب أي أراد به الفقراء من أهل الجهاد ولم يحكموا خلافاً فيصوز أن يكون لك قول أبي حنيفة أيضاً وقال ابن المنذر في الاشراف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد سبيل الله هو العازي غير الغني وحكي أبو ثور عن أبي حنيفة أنه العازي دون الحاج وذكر ابن بطال في شرح الضار أي قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ومثله النووي في شرح المهذب فهو لاء نقلا قول أبي حنيفة كما ذكره ثم وجدت في خزائن الكل ما يوافق نقل هؤلاء الجماعة فقال فيه سبيل الله فقراء الغزاة عندنا وعند محمد الحاج أيضاً حكاه عن فتاوى البقالي وفي الغزنوي وفي سبيل الله منقطع الغزاة وعن محمد منقطع الحاج فهو ما يدل على أن ذلك رواية عن محمد خلافاً لما ذكره الجماعة اه غاية وفي المرغني وقيل سبيل الله طلبة العلم قلت هذا بعيد فان الآية تزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبة العلم اه غاية (قوله وابن السبيل) وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس في يده شيء وإن كان له مال في بلده ومن له دين على الناس ولا يقدر على أخذها لغيبتهم أو أهدم البيضة أو ألعساره أو أناجب ليصل له أخذها وقوله في الكتاب وهو في مكان لا شيء نفسه وقول الغنابي هو الغريب الذي ليس في يده شيء ليس نسي الشيء على إطلاقه أو عموم بل المراد شيء لا يكفيه الرجوع إلى وطنه يؤيده ما ذكره في قنية المنية ابن السبيل له ما يكفيه في معيشته وزاد يكفيه إلى وطنه لا يجوز دفع الزكاة إليه اه غاية

ويبياعدني من النار فقال أعتق السمة وفك الرقبة فقال يا رسول الله أو ليسوا واحداً قال لا أعتق السمة أن تنفرد بعقها وفك الرقبة أن تعين في غنهار أو أأحمد والدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عون العازي في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الأداة والناس كح المتعفف رواه الترمذي والسائي وغيرهما ولأن الركن في الزكاة التملك ولا يتصور من القن تعين المكاتب وهذا لا يمكن الاضطرار إما أن تكون مصروفة إلى مولاه أو إلى نفس العبد ولا جاز أن يكون الأول لانه قد يكون غنياً ولا الثاني لأن العبد لا يملك رقبة نفسه بذلك وإنما يتلف على ملك مولاه والدفع إلى عبد الغني كالرفع إلى مولاه بخلاف المكاتب لانه حر يد ولا سبيل للولي على ما في يده والغريم من زمة دين ولا يملك نصيباً فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أن يأخذ به وقال الشافعي هو من يعمل غرامة في إصلاح ذات البين واطفاء النائرة بين القبيطين ولو كان غنياً ولنا أن الزكاة لا تحصل لغني والغريم يطلق على المدين وعلى صاحب الدين وأصل الغرامة في القنية اللزوم ومنه قوله تعالى ان عذابهم ما كان غراماً وفي سبيل الله هم منقطع الغزاة عند أبي يوسف أي الفقراء منهم وعند محمد منقطع الحاج وهم الفقراء منهم لما روى أن رجلاً جعل بعير الله في سبيل الله فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج فلما الطاعات كلها سبيل الله تعالى ولكن عند الإطلاق يفهم منه الغزاة ولا يصرف إلى غنيهم لما يذكر من قريب وإنما أفسرده بالذكرة مع دخوله في الفقراء والمسالكين لزيادة حاجته وهو الفقر والانقطاع وابن السبيل هو المسافر يسمى بذلك للزومه الطريق فيأزله الأخذ من الزكاة قدر حاجته وإن كان له مال في بلده بعد أن لم يقدر عليه في الحال ولا يحمل له أن يأخذ أكثر من حاجته والأولى أن يستقرض ان قدر عليه ولا يلزمه ذلك لاحتمال عجزه عن الأداء وألحق به كل من هو غائب عن ماله وإن كان في بلده لان الحاجة هي المعتبرة وقد وجدت لانه فقير يدوان كان غنياً ظاهراً ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عن قدرته على ماله كالفقير إذا استغنى أو المكاتب إذا

الله هو العازي غير الغني وحكي أبو ثور عن أبي حنيفة أنه العازي دون الحاج وذكر ابن بطال في شرح الضار أي قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ومثله النووي في شرح المهذب فهو لاء نقلا قول أبي حنيفة كما ذكره ثم وجدت في خزائن الكل ما يوافق نقل هؤلاء الجماعة فقال فيه سبيل الله فقراء الغزاة عندنا وعند محمد الحاج أيضاً حكاه عن فتاوى البقالي وفي الغزنوي وفي سبيل الله منقطع الغزاة وعن محمد منقطع الحاج فهو ما يدل على أن ذلك رواية عن محمد خلافاً لما ذكره الجماعة اه غاية وفي المرغني وقيل سبيل الله طلبة العلم قلت هذا بعيد فان الآية تزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبة العلم اه غاية (قوله وابن السبيل) وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس في يده شيء وإن كان له مال في بلده ومن له دين على الناس ولا يقدر على أخذها لغيبتهم أو أهدم البيضة أو ألعساره أو أناجب ليصل له أخذها وقوله في الكتاب وهو في مكان لا شيء نفسه وقول الغنابي هو الغريب الذي ليس في يده شيء ليس نسي الشيء على إطلاقه أو عموم بل المراد شيء لا يكفيه الرجوع إلى وطنه يؤيده ما ذكره في قنية المنية ابن السبيل له ما يكفيه في معيشته وزاد يكفيه إلى وطنه لا يجوز دفع الزكاة إليه اه غاية

حتى اذا كان المزك من لا يعرف باليسار كان اختفاؤه افضل والنطوع ان اراد ان يقتدى به كان اظهاره افضل اه مدارك (قوله لمقيه من الاختصاص) أي لان كل مال شخصي ملكه (قوله لم يذ كر الرخصى في المفصل غير الاختصاص) أي لعمومه اه غاية فان ثابت انها للاختصاص قلنا الام في الآية في الاختصاص يعني انهم مختصون بالزكاة ولا تكون لغيرهم كقولك الخلافة لقريش والسقاية لبني هاشم أي لا يوجد ذلك في غيرهم فلا يلزم أن تكون مملوكة لهم فتكون الام لبيان محل صرفها اه غاية (قوله لا يجوز دفع الزكاة الى ذي) أي وكذا العشر ذكره (٣٠٠) في المحيط والتفصّل اه غاية (قوله لقوله تعالى اغنيائها كم الله الى آخره)

بالاجماع ضمير اغنيائهم ينصرف الى اغنياء المسلمين فكذا ضمير فقرائهم ينصرف اليه والاختصاص الكلام اه كاي (قوله مقبول بالاجماع) أي فزادنا هذا الوصف به كما زينا صفة التابع على صوم الكفارة بقراءتين مسعود اه كاي (قوله وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز) وهو رواية عن أبي يوسف اه هداية وفي المحيط الاي رواية عن أبي يوسف الا التطوع فانه يجوز اليه بالاتفاق وفي البسوط وقراء المسلمين أحب لانه بعد عن الخلاف ولان المسلم يتقوى به على الطاعة وعبادة الرحمن والذي يتقوى به في طاعة الشيطان اه كاي (قوله ولنا ما ذكرنا من الدليل) وهو قوله عليه السلام تصدقوا على أهل الأديان كلها اه هداية وكافي قال السروجي رحمه الله في الغاية وما ذكر صاحب الكتاب تصدقوا على أهل الأديان كلها ألم أقف عليه اه ورواه الكمال رحمه الله

ملكهم وتكون للاختصاص وهو أصابها واستعمالها في الملك لما فيه من الاختصاص ولهذا لم يذ كر الرخصى في المفصل غير الاختصاص وجعلها التملك غير ممكن هنا لانهم غير معينين ولا يعرف مالك غير معين في الشرع وكذا المال غير متعين حتى جاز له نقله الى غير ذلك المال من جنسه بأن يشتري قدر الواجب من غيره فيدفعه الى الفقراء ولا يلو كانت تلك لما جاز لب المال أن يطأ جارية له للتجارة لمشاركته الفقراء فيها وهو خلاف الاجماع ولان بعضهم ليس فيه لام وهو قوله تعالى وفي الرقاب وفي سبيل الله وارس السبيل فلا يصح دعوى التملك وقوله وقد ذكرهم بلفظ الجمع الى آخره لا يستقيم لان الجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس ويبطل معنى الجمع كقوله تعالى لا يحمل لك الناس من بعد حق حرمت عليه الواحدة ولان بعضهم ذكر بلفظ المفرد سكان السبيل واشترط الجمع فيه خلاف المنصوص عليه ولم يشترط هو في العامل أن يكون جمعا والمذكور فيه بلفظ الجمع وهذا خلف قال رحمه الله (لا الى ذي) أي لا يجوز دفع الزكاة الى ذي وقال زفر يجوز لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم الآية ولقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الى غير ذلك من النصوص من غير قيد بالاسلام والتقيد بزيادة وهو نسخ على ما عرف في موضعه ولهذا جاز صرف الصدقات كلها اليهم بخلاف الحربى المستأمن حيث لا يجوز دفع الصدقة اليه لقوله تعالى اغنيائها كم الله عن الذين فأنالوكم في الدين الآية ولنا ما روينا من حديث معاذ فان قيل حديث معاذ خبر الواحد فلا يجوز الزيادة به لانه نسخ قلنا النص مخصوص بقوله تعالى اغنيائها كم الله عن الذين فأنالوكم في الدين الآية وأجمعوا على أن يقرأ أهل الحرب خرجوا من عموم الفقراء وكذا أصول الميركي كايه وجمعه وكذا در وعه وزوجه فجاز تخصيصه بعد ذلك بغير الواحد والقياس مع أن أبا زيد ذكر أن حديث معاذ مشهور مقبول بالاجماع فجاز التخصيص عنه قال رحمه الله (وصح غيرها) أي صح دفع غير الزكاة من الصدقات الى الذي كصدقة الفطر والكفارات وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز لما روينا من حديث معاذ ولهذا لا يجوز صرف الزكاة اليه بقرار الحربى ولنا ما ذكرنا من الدليل ولولا حديث معاذ قلنا يجوز صرف الزكاة الى الذي والحربى خارج بالنص قال رحمه الله (وبناء مسجد) أي لا يجوز أن يبني بالزكاة المسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا لا يبني بها المناظر والسقانات واصلاح الطرقات وكري الانهار والجمع والجهاد وكل ما لا تملك فيه قال رحمه الله (وتكفين ميت وقضاء دينه) أي لا يجوز أن يكفن به ميت ولا يقضى به دين الميت لانعدام ركنها وهو التملك أما التكفين فظاهر لاستحالة تملك الميت ولهذا اؤثر بع شخص تكفينه ثم أخرجه السباع وأكته يكون الكفن للشرع به لا لورثة الميت وأما قضاء دينه فلان قضاء دين الحي لا يقتضى التملك من المدين بدليل أنهم لو تصادقوا أن لادين عليه ستردهما فمفعول وليس للمدين أن يأخذنه وذكر في الغاية معسرا الى المحيط والمقيد أنه لو قضى به دين حي أو ميت بامر مجاز

بالاجماع ضمير اغنيائهم ينصرف الى اغنياء المسلمين فكذا ضمير فقرائهم ينصرف اليه والاختصاص الكلام اه كاي (قوله مقبول بالاجماع) أي فزادنا هذا الوصف به كما زينا صفة التابع على صوم الكفارة بقراءتين مسعود اه كاي (قوله وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز) وهو رواية عن أبي يوسف اه هداية وفي المحيط الاي رواية عن أبي يوسف الا التطوع فانه يجوز اليه بالاتفاق وفي البسوط وقراء المسلمين أحب لانه بعد عن الخلاف ولان المسلم يتقوى به على الطاعة وعبادة الرحمن والذي يتقوى به في طاعة الشيطان اه كاي (قوله ولنا ما ذكرنا من الدليل) وهو قوله عليه السلام تصدقوا على أهل الأديان كلها اه هداية وكافي قال السروجي رحمه الله في الغاية وما ذكر صاحب الكتاب تصدقوا على أهل الأديان كلها ألم أقف عليه اه ورواه الكمال رحمه الله

في الفتح عن ابن أبي شيبة مراسلا من حديث سعيد بن جبير والله الموفق اه ورواه أيضا الواحد في أسباب النزول في قال سورة البقرة في قوله تعالى ليس عليك هداهم اه (قوله وبناء مسجد) أي بالجر عطفًا على قوله الى ذي اه (قوله لا نعدم ركنها وهو التملك) أي فان الله تعالى سماها صدقة وحقبة الصدقة قليل المال من الفقراء اه (قوله ستردهما فمفعول) قال الكمال رحمه الله محل هذا أن يكون بغير إذن الحي أما اذا كان بانه وهو فقير فيجوز عن الزكاة على انه قليل منه والناش يقضه بكم النيابة عنه ثم يصير قابضا لنفسه اه فتح (قوله أو ميت بامر مجاز) قال الكمال رحمه الله ومعلوم ارادة قيد فقر المدين فظاهر فتاوى فاضيلان بوافقه لكن ظاهرا اطلاق الكتاب وكنا عبارتنا صاحب الخلاصة حيث قال لو بنى مسجدا بنية الزكاة أو حج أو عتق أو قضى دين حي أو ميت بغير إذن

الحى لا يجوز عدم الجواز في الميت مطلقا ألا ترى الى تخصيص الحى في حكم عدم الجواز بعدم الأذن وإطلاقه في الميت وقد يوجه بأنه لا بد من كونه عليكا لادبوت والتحكيم لا يقع عند أمره بل عند أداما لمأمور وقبض الدائن وحيث لم يكن المدينون أهلا للتحكيم لونه وقولهم الميت يبق ملكه فيما يحتاج اليه من جهاز ونحوه حاصلة بقاؤه بعد ابتداء نبوته حال الاهلية وأين هو من حدوث ملكه بالتكليف والتكليف لا يستلزمه وهما قلنا بشكل استرداد المالك عند التصديق اذا وقع بأمر المدينون لا بالرفع وقع الملك للفقر بالتكليف وقبض النائب أعني الفقير وعدم الدين في الواقع انما يبطل به صيرورته قابض لنفسه بعد القبض ببابه لا التحكيم الاوّل لان غاية الامر أن يكون ملكا فقيرا على ظن انه مدين وظهور عدمه لا يؤثر عليه بعد وقوعه لله تعالى وادام يكن له أن يسترد من الفقير اذا جعل له الزكاة ثم تم الحلول ولم يتم النصاب المجهل عنه لان والده لم يتركه بالرفع فلا نكاح لا عليك لاستردادها أولى بخلاف ما اذا جعل للساعي والمسلئ بها حيث له أن يسترد لعدم زوال الملك على ما قدمناه وكذا ما ذكر في الخلاصة والفتاوى ولوجه الفقير الى المالك بدراهم سنوكة ليرتفع انقال المالك رد الباقي فانه طهر أن انصاف لم يكن كاملا ولا زكاة على ليس له ان يسترد (٣٠١) الا باعتبار الفقير فيكون هبة

مبتدأة من الفقير حتى لو كان الفقير صيا لم يجز أن يأخذ منه وان رضى فيها أو نى اه (قوله وأولاد الاولاد وان سفلوا) أى ولا أولاد بنته اه فانه تقلا عن جوامع الفقه (قوله وصدقة الفطر والمذور) أى وجزاء قبل الصيد اه فانه (قوله ولهذا واقتقر هو الى آخره) أى قبل أن يخرج اه فحق (قوله جازله ان يأخذ) فصار الاصل في الدفع المسقط كونه على وجه تنقطع منفعتهم عن دفع ذكر وامناء وولاد من قيد آخر وهو مع قبض معتبر احترازًا عما لو دفع للفقير الفقير غير العاقل والمجنون فانه لا يجزى وان

قال رحمه الله (وشرافى يعنى) أى لا يجوز أن يشتري بها عبد فيعتق خلافا لما رضى الله عنه وقد بيناه من قبل والحيلة في هذه الاشياء أن يتصدق بها على الفقير ثم يرأى أنه يفعل هذه الاشياء فيحصل له ثواب الصدقة ويحصل للفقير ثواب هذه القرب قال رحمه الله (وأصله وان علا وفرع وان سفل وزوجته وزوجها وعبد ومكاتبه ومذبره وأم ولده) أى لا يجوز الدفع الى أصوله وهم الانون ولا جداد والجدات من قبل الاب والام وان علوا ولا الى فروعه وهم الاولاد وأولاد الاولاد وان سفلوا اذ آخر ما ذكر لان بين القسوع والاصول انصاف في المنافع لوجود الاشتراك في الانتفاع بينهم هذه وكذا بين الزوجين ولهذا الوشم له أحد منهم لم تقبل شهادته لكونها شهادة لنفسه من وجه ولم يفتق التحكيم على الكل وبالدفع الى عبده ومذبره وأم ولده لم يخرج عن ملكه فلم يوجب جدا التحكيم وهو ركن فيها وهو حق في كسب مكاتبه فلم يتم التحكيم وكذا جميع الصدقات كالكفارات وصدقة النطر ولذو ولا يجوز دفعها لهؤلاء كذا بخلاف خمس الركا حيث يجوز دفعه الى أصوله وفروعه اذا كانوا فقرا لانه لا يشترط فيه الا الفقر ولهذا واقتقر هو جازله أن يأخذ وفيما اذا دفعت المرأة لرزقها خلاف فى يوسف ومحمد والشافعى لهم حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت يا رسول الله انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلى فأردت أن أتصدق به فزعموا بن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدقت عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود ورجك وولده أحق من تصدقت عليهم ولا يى حنيفة ما ذكرنا من الاتصال بينهما ولهذا يتعق كل واحد منهما ماء لانه آخر عاده قال الله تعالى ووجسدك عائلا فاعنى أى عال خديعة زوج النوى صلى الله عليه وسلم فاذا كان الزوج يستغنى بحاله وهي لا يجب عليها شى فحافظتك بالمرأة فتكون كأنها لم تخرج عن ملكها وحديث زينب كان في صدقة التطوع ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام قال رويك وولده أحق ونزاجب لا يجوز صرفه الى الولد وكذا عند الشافعى لا يجب في الحلى وعندنا لا يجب كانه وهي تصدقت بالكل فدل أنها كانت تطوعا وروى عنها أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى امرأتك تصنع أبيع منها

دفعها الصبي الى أبيه قالوا كمالا ووضع زكاته على ذلك جاء الفقير وقبضها لا يجوز ذلك في ذلك من أن يقبض الهمما الأب والأوصى أو من كان في عياله من الأقارب والأجانب الذين يعولونه أو الملقط يقبض القبط ولو كان الصبي هرا قاطا ويعقل القبض بان كان لا يرى ولا يحدع عنه يجوز ولو وضع الزكاة على يده فأنتم الفقير اجبار وكذا ان سقط ماله من يده فرفعه فقير فرضى به جازان كانه يعرفه والمال قائم والدفع الى المعنوه مجزى اه فتح (قوله) قال شيخ الاسلام ولا يعطى لمبائنه في العتمة واحدة أو ثلاث ولا يعطى الولد المنى بالعمان ولا الخلق من مائه بالزنا وقيل في الولد الرقيق والزوجة الرقيقة كذلك اه كاكى وفي فتاوى رشيد الدين ومن زنى بمنكوحه الغير وجاءت بولد فدفع الزوج زكاته الى هذا الولد لا يجوز لان نسب ثابت من الزوج بالاجماع والزاني لو دفع الزكاة الى ولد المنزلة ولزنية زوج معروف يجوز لان نسبه ثبت من المالك أماد لم يكن للزنية زوج يجوز لان زكاة له هذا الولد اه قال الكمال رحمه الله وجميع القربات غير الاولاد يجوز الدفع اليهم وهو أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة كالأخوة والأخوات والاعمام والعمات والأخوال والخالات ولو كان بعضهم في عياله ولم يقرض لقضى الصدقة له عليه فدفعها اليه ينرى الزكاة جاز عن

الزكاة وان فرضها عليه فدفعها ينوي الزكاة لا يجوز الا اذا لم يتعصب بالشفقة لتحق التملك على الكمال اه (قوله ربطة) قال في المغرب في كتاب الرأى المصلحة مع الياء التحتية الربطة كل ملاقة لم تكن لفقين أى قطعتين متضامتين وقيل كل ثوب رقيق لين ربطة وبها سميت ربطة امرأه من مسعود أو امرأة رقيقة فهي بنت سفيان لها عصبية اه (قوله وغنى عنك نصاب الى آخره) قال في الهداية أى من أى مال كان قال الكمال من فروعهما قوم دفعوا الزكاة الى من يجمعها الفقير فاجتمع عند الاخذ أكثر من مائتين فان كان جعده بأمره فالواكل من دفع قبل ان يبلغ ما في يده الجاهل مائتين جازت زكاته ومن دفع بعد لا يجوز الا ان يكون الفقير مديونا فيعتبر هذا التفصيل في مائتين تفصل بعد دينه فان كان بغير أمره جاز الكل مطلقا لان في الاول هو وكيل عن الفقير فاجتمع عنده يملكه وفي الثاني وكيل الدافعين فاجتمع عنده مملوكهم وعن أبي يوسف فيمن أعطى فقيرا ألفا ولا دين عليه فوزنها مائة مائة وقبضها (٣٠٣) كذلك يجز به كل ألف من الزكاة اذا كانت كلها حاضرة في المجلس ودفع كلها

وايسر لروحي ولا لولدي شيء فشدواي فلا تصدق فهل لي فهم أرفق قال عليه الصلاة والسلام في ذلك أجزان أجر الصدقة وأجر الصلاة واه الطحاوي عن ربطة بنت عبد الله امرأته من مسعود قال أبو جعفر ربطة هذه هي زينب ولا يعلم لها امرأة غيرها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصدقة من فصل صنعتها لا تكون من الزكاة قال رحمه الله (ومعنى البعض) أى لا يجوز دفعها الى معتق البعض وهذا عند أبي حنيفة لانه كلما كتب عنده وعندهما اذا اعتق بعضه عتق كله فلا تنصرون المسئلة وصورة أن يعتق مائة الكلي جازا منه أو يعتقه شريكه فيستعصيه الساكن فيكون مكاتبه أما اذا اختار التصديق أو كان أجنبيا عن العبد جاز له أن يدفع الزكاة اليه لانه مكاتب الغير قال رحمه الله (وغنى عنك نصاب) أى لا يدفع الى غنى بسبب ملك نصاب وانما قال عنك نصاب لان الغنى على ثلاث مراتب الأولى ما يتعلق به وجوب الزكاة والثانية ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والاضحية وهو أن يكون مالك الفدان الصاب فاضلا عن حوائجهم الاصلية وهو المراد هنا لان حرمان الزكاة يتعلق به والثالثة ما يحرم به السؤال وهو أن يكون مالك القوت يومه وما يسره به عورته عند عامة العلماء وكذا الفقير القوي المكتسب يحرم عليه السؤال وقال مالك والشافعي يجوز دفعها الى غنى الغسرة اذا لم يكن له شيء في الدوان ولم يكن يأخذ من الغنى لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحمل الصدقة لغنى الجسة الغازي في سبيل الله والعامل عليها والغارم ورجل اشترى الصدقة عالمه ورجل له جار مسكين تصدق عليه فأهداها الى الغنى ولان الله تعالى جعله قسما للفقراء والمساكين بقوله وفي سبيل الله بعدد كرهه افكان غيرهما ضرورة وانما ما روينا من حديث معاذ أنه عليه الصلاة والسلام قال أعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام لا تحمل الصدقة لغنى رواه أبو داود والترمذي وما روياه لم يصح ولئن صح فهو محمول على الغنى بقوة البسود أو نقول قد يكون غنيا مادام مقيما اذا أراد الاندروج الى الغز ويحتاج الى عتق من السلاح وغيره فلا يكفيه ما في يده فيجوز له أخذ الزكاة كذلك ونحن نقول به والحديث مؤول بالاجماع وليس على ظاهره فإنه ليس فيه تقييد بان لا يكون له شيء في الدوان ولم يأخذ من الغنى فإذا حملوه على هذا حملناه على ما قلنا قال رحمه الله (وعبد مطلقه)

فيه بمنزلة ما لو دفعها جلة ولو كانت غائبة واستدعى بها مائة مائة كلما حضرت مائة دفعها اليه لا يجوز منها الا مائتان والباقي نوع اه فتح ولو اشترى قوت سنة يساوى نصيبا فالنهر رانه لا يعتد نصيبا وقيل لأن كل طعام شهر يساوى نصيبا جازا للصرف اليه الا ان زاد ولو كل له نسوقا السنة ولا يحتاج اليه في الصيف جازا للصرف ويعتبر من الزارع ما راد على ثورين اه فتح قوله أى من أى مال يعنى سواء كان دراهم أو دنانير أو سوائم أو عسروا للتجارة أو لغير التجارة لكنه فاصل عن حاجته في جميع السنة اه زاهدى وعلى هذا غنى في الطهيرية ولو ملك

جسمان الابل لا تساوى مائتي درهم يجب عليه الزكاة في الابل وتحمل له الصدقة ان لم يؤزل مشكل اه فخرج له دين مؤجل حل له الاخذ مقدار الكفاية وفي الطحاوي دفع زكاته الى فقير واحد أفضل من تقريته على جماعة لحصول الغنى للواحد دون الجماعة وفي فاضلان اذا أراد أن يتصدق بدراهم فالصدقة به على واحد أولى من ان يشتري بمقلوبها ويتصدق بها على جماعة من الفقراء اه غاية والتصدق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل وعن أبي حنيفة ان دفع الى مسكين لقضى دينه أحب اليه من الفقير والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصيبا اه دراية (قوله ما يتعلق به وجوب الزكاة) أى على مالكه وهو الناحى خلقه أو أوعداها وهو سالم من الدين اه فتح (قوله والثانية ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر الى آخره) أى حرمة وضع الزكاة فيه وجوب نصفه الاقارب اه خلاصة (قوله يحرم عليه السؤال) وعليه العامة وقال بعضهم ان مالك خمس درهما لا يحمل له السؤال اه باكير (قوله وليس على ظاهره) كذا في نسخة شيخنا وعبدان المصنف واه من كتابه اه

(قوله أي لا يجوز دفعها إلى عبد الغني) أي ويؤيد برؤاه أنه غايه بخلافه كتابه فأنصرف بالنص اه فتح (قوله جاز عند أبي حنيفة) وإلى عبده نفسه لا يجوز وإن كان عليه دين اه غايه (قوله وفي الذخيرة) إلى قوله روى ذلك عن أبي يوسف قال الكمال درجة الله فيه نظرا لأنه لا يفتقر ذلك الملك لولا مهبنا العارض وهو المانع وغايه ما في هذا وجوب كفايته على السيد ونوابه بتركه واستحباب الصدقة الدافلة عليه وقد يجاب بأنه عند عبته مولاه الغني وعدم قدرته على الكسب لا يثبت عن ابن لسيل اه قال في الدررية وفي شرح بكر لا يجوز وضع العشر فيمن لا يجوز إعطاؤه الزكاة اه (قوله فلا بد بعد غنيابا يسارا بيه) وفي حنية الحنية أن لم يكن للصغير أب وله أم غنية يجوز دفع اليه اه غايه (قوله وإن كانت نفقته عليه الخ) أن كان زنا أو أعمى وشعره بخلاف ذلك الغني الكبيرة فلم تستوجب النفقة على الأب وإن لم يكن بها هذا الاغذار وتصرف الزكاة إلى المذكر في الابن الكبير اه فتح (قوله) وبخلافه امرأ الغني الخ) هذا ظاهر الرواية وسواء فرض لها النفقة أولا وعن أبي يوسف لا تجزى لانهما كفية لما يستوجبها على الغني فالصرف لها كالصرف إلى ابن الغني وبوجه ظاهر ما في الكتاب (٣٠٣) والفرق أن استحبابها النفقة

أي لا يجوز دفعها إلى عبد الغني وولده الصغير أما البس فلأن الملك واقع للمولى إذا لم يكن عليه دين يحيط برقبته وصككسبه وإن كان عليه دين يحيط بهما جازعند أبي حنيفة بخلافه ما بنا على أن المولى يملك أكسابه عندهما وعند لا يملك فصار كالكتاب وفي الذخيرة إذا كان العبد من ناوليس في عيال مولاه ولا يجوز شيئا يوروكذا إذا كان مولاه غائبا روى ذلك عن أبي يوسف وأما ولده الصغير فلا يور غنيابا يسارا به بخلاف ما إذا كان كبيرا لانه لا بد تغيبا عيال أبيه وإن كانت نفقته عليه ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى وبين أن يكون في عيال الأب أو لم يكن في العيص وبخلاف مرأ الغني لانه لا تعد غنية يسارا لزوجه وبقدرة النفقة لا تصير موسرة قال رحمه الله (أو هاشمي) أي لا يجوز دفعها إلى بن هاشم لقوله عليه الصلاة والسلام إن هذه الصدقات أعنا أو ساء الناس وإنها لأهل محمد ولا لآل محمد رواء مسلم وقال عليه الصلاة والسلام نحن أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة رواء الصاري وأطلق الهاشمي هنا وفسرهم القديري فقال هم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل الخثر بن عبد المطلب وفائدة تخصيصهم بالذكور جواز دفعها إلى بعض بن هاشم وهم نواي هاشم لان حرمة الصدقة كرامة لهم استحقوها بنصرهم النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية والاسلام ثم سري ذلك إلى أولادهم وأولوب آذى النبي عليه الصلاة والسلام وبالغ في آذنيه فاستحق الادانة قال أبو نصر البغدادى وما عدا المذكورين لا تحرم عليهم الزكاة قال رحمه الله (وموالهم) أي لا يحمل دفعها إلى موالهم لاروى أنه عليه الصلاة والسلام بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال الرجل لا ي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اعجنى كيما تصيب بها فقال لاهنى سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لى مسأله فقال عليه الصلاة والسلام أب الصدقة لا تحمل لنا وإن مولى القوم من أنفسهم رواء الجماعة وصححه الترمذى ولا فرق بين الصدقة الواجبة والتطوع وكذا الوقف لا يحمل لهم وقال بعض أصحابنا يحمل لهم التطوع وفي البدائع إن موالى الوقف يجوز الصرف اليهم وإن لم يسموا لا يجوز دفعهم على مثال الغني وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة جواز دفع الزكاة إلى الهاشمي في زمانه وروى عن أبي حنيفة أن الهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى الهاشمي قال رحمه الله

الجسم من التي لانهما أخوة بالسيف فهما اه ابن حنيفة في موعده ذكر أبو الحسن بن بقال في شرح لصاري أن الصدقة اه كافة اتفقوا على أن آز واجبه عليه الصلاة والسلام لا يدخل في آله الذين حرمت عليهم الصدقة في الغني عن عائشة رضي الله عن آتالت أنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال صاحب المغني فهذا يدل على تحريمها على آز واجبه عليه الصلاة والسلام اه (قوله فقال الرجل لا ي رافع) واسمه ابراهيم وقيل أسلم وقيل ثابت وقيل هر من ذكره المنذرى كذا في العبة وفي فتح القدير وأبو رافع هذا اسمه أسلم واسم ابنه عبد الله وقيل كان على بن أبي طالب اه (قوله وقال بعض أصحابنا يحمل لهم التطوع) عليه منى الشية أبو نصر حيث قال كل صدقة واجبة تحرم عليهم ولا تحرم عليهم صدقة الفل اه (قوله وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة جواز دفع الزكاة الخ) قال النصارى هذا الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة اه غايه وفي شرح الآثار عن أبي حنيفة لا بأس بصدقات كل على بني هاشم والحرمة للعروض وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك عوته عليه الصلاة والسلام حلت لهم الصدقة قال النصارى وبه تأخذ وفي التنف يجوز الصرف إلى بني هاشم في قوله بخلافه ما اه كاتى

(قوله ولو دفع تصرفا أنه غنى أو هاشمي أو كافر) أي ذي اه باكر قال في النهاية وان تبين أنه حرم في جوزه في كتاب الزكوة
 الأصل وتأويله أنه إذا كان مستأثرا في ديننا وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة في جامع البرامكة أنه لا يجوز إذا تصدق على الحرب
 ليس بقربة أصلا ولهذا لا يجوز التطوع له وفي الصدقة أن ظهر أنه كان حرميا أو مستأثرا لا يجوز بالاجماع وقد ذكرت أنها على
 الروايتين اه غايه (تمه) قال الكمال رحمه الله بعد أن ساق الأحاديث السابقة على عدم جواز الدفع لبي هاشم ثم لا يخفى أن هذه
 العمومات تنظم الصدقة النافلة والواجبة بغير واعلي موجب ذلك في الواجبة فقالوا لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقنل
 وجواز الصدقة عشر الأرض وغلة الوقف اليهم وعن أبي يوسف يجوز في غلة الوقف إذا كان الوقف عليهم لأنه حينئذ بمنزلة الوقف على
 الأغنياء فإن كان على الفقراء لم يسم بغير هاشم لا يجوز ومنهم من أطلق في منع صدقة الأوقاف لهم وعلى الأول إذا وقف على الأغنياء
 يجوز الصرف اليهم وأما الصدقة النافلة فقال في النهاية ويجوز النقل بالاجماع وكذا يجوز النقل للفقير كذا في فتاوى العتبات اه
 وصرح في الكافي بدفع صدقة الوقف اليهم على أنه بيان المذهب من غير نقل خلاف فقال وأما التطوع والوقف فيجوز الصرف اليهم
 لأن المؤدى في الواجب يظهر نفسه بإسقاط الفرض فيتنس المؤدى كمال المستعمل وفي النقل متبرع بما ليس عليه فلا يتدنس به
 المؤدى كمن تبرع بالماء اه والحق الذي (٣٠٤) يقتضيه النظر إجماع صدقة الوقف مجرى النافلة فإن ثبت في النافلة

(ولو دفع تصرفا أنه غنى أو هاشمي أو مولاه أو كافر أو ثوما أو ابنه صح) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال
 أبو يوسف لا يصح لأن خطأ قد ظهر يبين قصار كما إذا توضحا أو صلى في ثوب ثم تبين أنه كان نجسا أو قضى
 القاضي باجتهاد ثم ظهر له نص بخلافه أو كان عليه دين ودفعه إلى غير مستحقه بالاجتهاد ولهما ما رواه
 البخاري في صحيحه عن معمر بن يزيد أنه قال كان أبي يزيد أرحم ذنابير يتصدق بها فوضعا عند رجل في
 المسجد فبحثت فأنعت بها فأنبت بها فقال والله ما باله أردت خاصته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 لك ما قويت ما يزيد ولما أخذت ما معن فان قبل يحتمل أنه كان تطوعا قلنا كلمة ما في قوله عليه الصلاة
 والسلام لك ما قويت عامة ولأن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع فينبغي الأمر على ما يقع
 عنده كما إذا اشتهت عليه القبلة ولو أمرنا بالعادة لكان مجتهدا فيه أيضا فلا فائدة فيه بخلاف
 الأشياء التي استدلل بها لأنه يمكنه الوقوف عليها حقيقة وفي قوله دفع تصرفا إشارة إلى أنه إذا دفع بغير تحرر
 وأخطأ لا يجز به خلاصه لا يقول إن هذه المسئلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول أنه إذا تحرر وغلب
 على طئه أنه مصرف فهو جائز أصاب أو أخطأ عندهما خلافا لأبي يوسف فيما إذا تبين خطؤه والثاني
 أنه إذا دفعها ولم يحظر بياله أنه مصرف أم لا فهو على الجواز إذا تبين أنه غير مصرف والثالث أنه
 إذا دفعها إليه وهو شك ولم يقصر أو تحرر ولم يظهر له أنه مصرف أو غلب على طئه أنه ليس بمصرف فهو على
 القساذ إذا تبين أنه مصرف وطئ بعضهم أنه إذا صرف إليه وفي أكبر رأيه أنه ليس بمصرف ثم تبين أنه
 مصرف لا يجز به عندهما فإساعلي الصلاة فيما إذا اشتهت عليه القبلة فتحرر وصلى إلى جهة وفي أكبر
 رأيه أنها ليست بقبلة فانها لا تجوز عندهما ولو أصاب القبلة وعند أبي يوسف يجوز إذا أصاب القبلة والفرق

جواز الدفع يجب دفع
 الوقف والأفلاذ لا شك في
 أن الوقف متبرع بتدفعه
 بالوقف إذا لا يقف واجب
 وكان منشأ القسط وجوب
 دفعها على الناظر وبذلك لم
 تصرف صدقة واجب على
 الملك بل غاية الأمر أن
 وجوب اتباع شرط الوقف
 على الناظر فوجوب الأداء
 هو نفس هذا الوجوب
 قلنا كل من في النافلة ثم يعطى
 مثل حكمه للوقف في شرح
 الكثر لا فرق بين الصدقة
 الواجبة والتطوع ثم قال
 وقال بعض يحل لهم
 التطوع اه فقد أثبت

الخلافا على وجه يشعر بترجيح حرمة النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب اعتباره فلا تدفع اليهم النافلة
 الأعلى وجه الهبة مع الأدب ونقص الجناح تكريمه لاهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرب الأشياء اليك لم يرد الذي تصدق
 به عليهم يأكله حتى اعتبره هدية فقال هولها صدقة ولنا منها هدية والظاهر أنها كانت صدقة نافلة وأيضا لا تخصيص للعمومات
 الإبدليل والقياس الذي ذكره المصنف لا يخص به ابتداء بل بعد إخراج شيء يسمى سلماء لكي لا يتم في القياس المقصود وغير المقصود
 اه وعام الكلام في الفتح وليست غرة والله أعلم (قوله أو أبوه أو ابنه صح) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يصح أي
 ولكن لا يسترد ما أداه وهل يطيب القباض إذا طهر الحال لأدوا به فيه واختلف فيه وعلى القول بأن لا يطيب يتصدق بها وقبل رده
 على المعطى على وجه التملك منه ليعيد الأداء اه فتح قوله يتصدق بها أي لأنه ملك بحيث اه رواية وفي جامع شمس الأعشور
 أوصى بثلاث ماله للفقراء فأعطاهم الوصي ثم تبين أنهم أغنياء لم يجز وهو ضامن بالاتفاق لأن الزكاة حق الله تعالى فاعتبر فيها التوسع
 والوصية حق العباد فاعتبر فيها الحقيقة ألا ترى أن التام إذا أنفق شيئا ضمن ولا يأنم اه كما في (قوله قلنا كلمة ما في قوله عليه الصلاة
 والسلام لك ما قويت عامة) أي في الفرض والنفل ولا يختص عمومها عندنا بالشرطية والاستنفهامية ثم لو اختلف الحكم بين الفرض
 والنفل لاستفصل فلما عمو أطلق علمنا أنه لا يختلف اه غايه (قوله فانها لا تجوز عندهما) قوله عندهما ليس في نسخة المصنف
 وعند أبي يوسف يجوز إذا أصاب وأصلح الاتفاق على الجواز معنى اه فتح

(قوله لم يخرج منه عن ملكه وهو ركن فيه) أي فصل من هذا قوله من ركن على الشرط مع ان يجوز الاداء يتوقف عليها فان في
مسئلة الفنى وغيره فان شرط الاداء هو الفقر في المدفوع اليه وفي غيره مكاتب التملك وهو الركن فلذلك جاز الاداء في الأولى
مع ظهور الفنى عندهما ولم يميز ههنا بالاتفاق كذا قيل اه كاي (٣٠٥) (قوله وله في كسب مكاتبه حق) أي

فانه لو تزوج جارية مكاتبه
لا يجوز كما لو تزوج جارية
نفسه اه درية في فروع
من مسائل الامر باده
الزكاة كرها في المنسوط
والجامع وجوامع الفقه
واواقعات لوقال لرجل
ادفع زكاتي الى من شئت
أو أعطها من شئت فدفعها
لنفسه لم يميز وفي جوامع
الفقه جعله قول أي خيفة
وقال وعند أي يوسف يجوز
ولو قال صعبا حيث شئت
جزو صعبا في نفسه وقال
في المرعي ماني وكل يدفع
ركته فدفعه قوله انكبير
أو الصغير أو زوجته يجوز
ولا يمسك لنفسه وفي
اواقعات الصغرى أو من
بثلث ماله الى انسان يضعه
حيث شاء جاز له وضعه في
نفسه ونوقال أعط من
شئت لا يجوز وضعه في
نفسه عال فتا لأنه صار
معرفة بالاصافة اليه
والعرفة لا تدخل تحت
المكره وأما في الجامع
لكن هذا التمليل باطل
بحسنة الوضع وفي المنسوط
أوصى اليه بشائه يضعه أو
يجعله حيث شاء فجعله في
نفسه أو في ولده جاز كالموصى
وليس له جعله أو وضعه

لهم على الصحيح أن صلاة الفطر غير القبلة لا تكون صلاة ولا طاعة وانما هي عسبة ولهذا قال أبو حنيفة
أخشى عليه يعني الكفر والعسبة لا تغلب طاعة ودفع المال الى غير الفقير قرينة بطلب عليها فاذا صاحب
صح وباب عن الواجب وعن أبي حنيفة في غير الفنى أنه لا يجوز به لان الوقوف عليه في اجله ممكن ولا يعذر
بجفاف الفنى لان الوقوف على حقيقة الفنى متعذر فيعذر الظاهر هو الاول لان الوقوف على هذه الاشياء
متعسر ولو كلف الوقوف على حقيقة الامر لخرج وهو مدفوع قال رحمه الله (ووعده أو مكاتبه لا)
أي لو تبين ان المدفوع اليه عبد الدافع أو مكاتبه لا يجوز لانه بالدفع الى عبده لم يخرج منه عن ملكه وهو ركن
فيه وله في كسب مكاتبه حق فلم يتم التملك قال رحمه الله (وكره الاغنام) أي يكره أن يفتي في انسابان
يعطى لواحد مائتي درهم فصاعدا وهو جائز مع الكراهية وقال رفر لا يجوز لان الفنى قارن الاداء لان
الفنى حكمه والحكم مع العادة يقتربان فصل الاداء الى الفنى ولنا ان الاداء يلاقى الفقير لان الزكاة اعانتهم
بالتملك وحالة التملك المدفوع اليه فقير وانما يصير غنيا بعد تمام التملك فية أنوال الفنى عن التملك
ضرورة ولان حكم الشيء لا يصلح مانع لان المانع ما يسبقه لا ما يلحقه ولو كان مانع المانع ايقاع
الطلاق الثلاث دفعة واحدة لانها لا يطاق قصير اجنبية وكذا الاعتاق وانما كره لا يجوز الفساد
فصار كمن سلب وبقره نجاسة قالوا انما يكره اذا لم يكن عليه دين ولم يكن له عيال وأما اذا كان عليه
دين فلا بأس بان يسطيه قدر ما يقضى به دينه وزيادة دون مائتي لان قدر ذلك لا يمنع الدفع اليه وإن كان في
ملكه وإن كان له عيال فلا بأس بان يعطى قدر ما يفرق عليه لم يصب كل واحد منهم دون مائتي درهم
قال رحمه الله (ودب عن السؤال) أي نيب الاغنام عن السؤال في ذلك اليوم لقوله عليه الصلاة والسلام
أغصهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والسؤال ذلك كان فيه صيانة المسلم عن وقوع فيه وأداء
الزكاة من غير ان يجاور المانع وهو الفنى المطلق فكان أولى قال رحمه الله (وكره نقلها الى بلد آخر لغير
قريب وأحوج) أي كره نقل الزكاة الى بلد آخر لغير قريب ولغير كونهم أحوج من نقلها الى قربانه أو الى
قومهم اليها أحوج من أهل بلده لا يكره فأما كراهية النقل لغيره من فئاته عليه الصلاة والسلام لمعاد
حين بعثه الى اليمن أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم ولان فيه رعاية حق
الجوار فكان أولى وأما علم كراهية نقلها الى أقاليمه أو الى قومهم أحوج من أهل بلده فلقوله
لاهل اليمن اتنوني بعرض ثياب خيس أوليس في الصدقة مكان اشعر وابنة أهول عليكم وخير
لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولان فيه صلة القريب أو زيادة دفع الحاجة فلا يكره وإن
نقله لغير ذلك يجوز مع الكراهية لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الى غير ذلك من النصوص من غير قيد
بالمكان ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد أخرى يفرق في موضع المال
وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح والنفق أن الزكاة تعلمه المال
ولهذا ان سقط بهلاكه وصدقة الفطر في الذمة وهذا لا تسقط بهلاكهم وقالوا الافضل في صرف
الصدقة أن تصرفها الى اخوته ثم اولادهم ثم أعمامهم الفقراء ثم أحواله الفقراء ثم ذوي الارحام ثم جيرانه ثم
أهل سكته ثم أهل مضره قال رحمه الله (ولا يسأل من له قوت يومه) يعني لا يجعل له السؤال لقوله عليه
الصلاة والسلام من سأل وعنده ما يغنيه فاعيا يستكثر جرحهم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغنيه
ويعشيه رواه أبو داود وأحمد قال في العاية القدرة على التمداد والعشاء تحرم مؤال العدا والعشاء

(٣٩ - زيلبي أول) في ولد الموصى كالموصى فان وضعه في بعض ولد الموصى فهو باطل ويرد على جميع الورثة
وليس له ان يعطيه أحدا بعد ذلك لانه تائه به وصار فعله كعمل الموصى وفي الجامع فرق بين الوضع وبين الدفع والصرف وان فرق أن الدفع
والصرف للتمليك كالاعطاء والامتناء والواحد لا يكون ملكا وممتلكا في غير الاب والجد والموصى عنده وليس الوضع ملكا ولا يرد
اه غايه (قوله ولم يكن له عيال) كذا يحط المصنف والواو فيه بمعنى أو اه (قوله والفقراء هم عليكم الى آخره) ويجب كون

شمله كون من المدينة أخرج أو نك ما يفضل بعد اعطاه لقراءتهم اه فتح

باب سبب صدقة الفطر

وجهمنا سببها بالكلية أن كلامهم من الوطائف المالية وأوردناها في البسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجوه وأوردناها صاحب الكتاب هارعا في كتاب الصدقة ورجعنا إلى المقصود من الكلام المضاف لا المضاف إليه خصوصا إذا كان المضاف إليه مشروطا وحق هذا الباب أن يقدم على العشر لأن العشر مؤنة فيها معنى العبادات وهذه عبادة فيها معنى المؤنة إلا أن العشر ثبت بالكتاب وهي ثبتت بفرض الواحد مع أن العشر من أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه كيوم النحر لما أن النظر للقوى غير مراد لأنه يكون في كل ليلة من رمضان وسميت صدقة وهي العطية التي يراد بها الثوبية من الله تعالى لأنها تظهر صدق الرجل كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة وإضافة الصدقة إلى الفطر إضافة الحكم إلى الشرط كما في حجة الإسلام وهي محاربا أن الحقيقة إضافة الحكم إلى السبب كما في صلاة الظهر كأنه إضافة إلى الشرط ليصير محرم صلاة على الأدام في هذا الوقت اه كما في كتب ما نمنه أما معرفتها فقد قال النووي رحمه الله هي لفظة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاحية (٣٠٦) للفقهاء قال السروجر رحمه الله ولو قيل لفظة اسلامية كان أولى

ما عرفت الا في الاسلام ويجوز معها سؤال الجبة والكساء ويجوز لصاحب الاوقية والخمسين سؤال ما يحتاج اليه من الزيادة وجاء في الخبر حرمه السؤال على من يملك خمسين درهما وروى على من يملك أوقية وعلى من يكون مديونا مكتسبا والله أعلم بالصواب

باب سبب صدقة الفطر

وهو لفظ اسلامي اصطلح عليه الفقهاء كأنه من الفطرة التي هي من النفوس والحلقة قال رحمه الله (يجب على كل حر مسلم ذي نصاب فصل عن مسكبه وتباجه وأثائه وفرسه وسلاحه وعبيده) أي يجب صدقة الفطر على كل حر يملك نصابا فاضلا عما لا بد له منه كسكنه إلى آخر ما ذكرنا من وجوبها لفقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته أذعن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير ذكره صاحب الامام وبثله ثبت الوجوب وشرط الحرية ليقضي التملك والاسلام لتقع قرية وملك النصاب لقوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن طهر غني وهو أن يكون مالا كالمقدار النصاب فاضلا عما ذكره على ما مر في حرمان الصدقة وقال الشافعي رحمه الله يجب على كل من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله واجبة عليه ما روينا ولا يشترط أن يكون ماله مائيا بخلاف الركاية على ما مر قال رحمه الله (عن نفسه وطفله الفقير وعبيده للخدمة ومديره وأمواله) يعني يخرج ذلك عن نفسه وولده الصغير الفقير إلى آخر ما ذكرنا من وجوبها لفقوله عليه السلام لا صدقة الا عن طهر غني

ما عرفت الا في الاسلام قال أبو بكر بن العربي هو اسمها على لسان صاحب الشرع وهذا يؤيد ما ذكره ويقال لها صدقة الفطر وزكاة رمضان وزكاة الصوم اه وأما معرفتها شرعا فانها اسم لما يعطى من المال بطريقين الله لا من العبادات ترجحا مقدرا بخلاف الهبة فانها تعطى صله تكرر ما لارجحما ذكره في المحيط اه غاية (قوله يجب) قال العيني فعل وفاعله بعد أربعة أسطر وهو قوله نصف صاع فعلى هذا يجب تذكيره

ويجوز أن يكون فاعله ضميرا إجماليا إلى صدقة الفطر في الباب فيجب أن يأتي حينئذ فيكون التقدير يجب صدقة الفطر وهو لا بد ويكون قوله نصف صاع خبر مبتدأ محذوف أي هي نصف صاع ويجوز أن يكون بدلا اه (قوله على كل حر مسلم) ولم يشده بالبالغ والعقل لانهما ليسا بشرطين عند أبي حنيفة ثم يأتي يوسف حتى لو كان لهما مال يؤدى وليهما من مالهما كإسياني (قوله صغير أو كبير) قال في المستصفي شرح النافع يحتمل أن يكون الصغير والكبير صفتين للعبد وهو وانص لا يحتمل أن يكونا راجعين إلى الحر ولعبد لأنه لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويحتمل أن يرجع الصغير إلى الحر والكبير إلى العبد فيجب الاداء عن العبد الصغير بدلالة النص لأنه لما وجب عليه بسبب عبده الكبير لا أن يجب عليه بسبب عبده الصغير أولى ولما وجب عليه بسبب الحر الصغير لا أن يجب عليه بسبب العبد الصغير أولى اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن طهر غني الخ) ذكر في محازات الأنا السوية أن هذا القول محال لأن المراد بذلك أن المتصدق اعانته عليه الصدقة إذا كانت له قوة من غنى والطهر ههنا كانه عن القوة فكان المال للغنى بمنزلة الطهر الذي عليه اعتماده واليه استناده ولذلك يقال فلا نطهر فلا نطهر ههنا ويلحق اليه في الحوادث وذكر في المغرب وأما قوله لا صدقة الا عن طهر غني أي صادرة عن طهر غني فالطهر فيه مقم كما في طهر القلب فظهر العيب اه كشف كثير في بحث القدرة وهذا الحديث رواه الامام أحمد في مسنده حديثه إلى س عبيد حدثنا عبد الملك عن عطاء بن أبي ريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن طهر غني والبسائه لما يخبر من

السيد السفلى وأبدأ بنقول وذكرا البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب الوصايا مقتصر على الجملة الأولى فقال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن طهر غنى وتعليقاته الجرمية لها حكم الصدقة ورواه مرة مسند بغير هذا اللفظ اه فتح (قوله لانه اذا كان له مال يحب من ماله عندهما) ولو وجبت على لسعيه ولم يؤد حتى بلغ وجب القضاء عندهما اه كما كي (قوله صدقة الاقارب) أي تحجب في مال الصغير اذا كان غنيا لم يها من معنى المؤنة وان كانت عبادة اه فتح (قوله نحو ادوية) أي وجرقا طبيب اه غاية (قوله وكذا ان كان في عياله) أي بان كان زما اه كما كي (قوله لانه ادون عيه مادة) أي بخلاف الزكاة منها الاعادة فيها اه (قوله في المتن ولا مكانة الخ) وفي معنى البعض أقول ستة اقوال اولها لا شيء فيه ووقول في حذيفة قال بن العربي له في في الدليل والقول الثاني يجب على المعق كله ان كان له مال وهو قوله ما لا ينسر (٣٠٧) عندهما وبينة دفوان نظرفي

اغاية السروجية اه
(قوله وقال أبو يوسف ومحمد)
والاصح أن قوله مع أبي
خليفة ثم أبو خنيفة مر
على أصله من عدم جواز
قصة الرقيق جبرا ولا يجمع
لواحد ما يسي رأسا ومحمد
مر على أصله من جواز ذلك
وأبو يوسف مع محمد في
القصة ومع أبي خنيفة في
صدقة الفطر لان ثبوت
القصة بناء على الملك وصدقة
الفطر باعتبار المؤنة عن
ولاية لا باعتبار الملك ولذا
تحجب عن ولد ولاسل ولا
تحجب عن الابن مع الملك
فيه ولو سل بخوار القصة
ليس علة تامة لثبوتها
وكلامنا في قبلها وقبلها
ليجتمع في ملك أحد رأس
كامل اه فتح (قوله انقص
الولاية والمؤنة) يعني ان
السبب هو رأس عليه
مؤنة لان المذنب بالنص
من قوله تمونون من عليكم
مؤنته وائس على كل

وهو لا المذكورون بهذه الصدقة على الكمل وشروط أن يكون الصغير فقيرا لانه اذا كان له مال يحب من ماله عندهما خلا فالحمد هو يقول انه اعادة ولا تحجب على الصغير وهما في المؤنة دليل لانه يتصلها عن العبر صارت كصدقة الاقارب بخلاف الزكاة لانها عبادة محضة وليد لا يتصلها أحد على وعلى هذا الخلاف ولله الجنون الكبير وقوله وعبيد لخدمة يحترره عن عبيد له تجارة فله لا تحجب عليه عنهم كي لا يؤدي الى الثاني ولو كان له عبيد وعبيد عليه تحجب عن العبيد بل قلنا ولا تحجب عن عبيد العبدان كانوا المتجارة وان كانوا لخدمة تحجبان لا يمكن على العبيد دين مستغرق وان كان عليهم دين مستغرق لا تحجب عند أبي خنيفة وعندها تحجب بناء على أن المولى هل يملك كسب عبيده ان كان عليه دين مستغرق أم لا ثم لا فرق بين ان يكون العبد كفرا أو مسلما لاطلاق ما روينا ولا ان لو حوب على المولى فلا شرط فيه اسلام العبد كالزكاة قال رحمه الله (لا عن زوجته) لانه لا يلي عليه ولا يمسونها الا ضرورة انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه ير الراتب فهو الاوية قال رحمه الله (و) لا (ولده الكبير) لانه لا يمسونه ولا يلي عليه فانه عدم السبب وكذا ان كان في عيه عبيد الزلاية عليه ولو أدى عنه وعن زوجته بغير أمرهما جارا استسنا لانها مذون فيه عادة ولا يؤدي عن أجدانه وبعثاته وفوائده لانهم ليسوا في معنى نفسه قال رحمه الله (و) لا (مكتبة) لعدم الولاية عليه قال رحمه الله (و) لا (عبد أو عبيد لهما) أي لا تحجب عن عبد أو عبيد مشتركة بين اثنين لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وقال أبو يوسف ومحمد في العبيد يجب على كل واحد منهما ما يخصه من الرأس دون الاشخاص وهذا بناء على أنه لا يرى قصة الرقيق وهما يريانها وقيل لا تحجب بالا جاع لان النصب يجمع قبل القصة فلم تتم الرقبة لواحد منهما ولو كانت لهما مارية فحلت ولولا فاعياه لا تحجب عليهما على الاله لما قلنا ومن الولد تحجب على كل واحد منهما صدقة تامة عند أبي يوسف لان المؤنة تامة في حق كل واحد منهما كدلالة ثبوت النسل لا يجرأ ولهذا الرمان أحدهما كان ولدا الباقي منهما وقال محمد تحجب عليهما صدقة واحدة لان الولاية لهما والمؤنة عليهما فكذلك الصدقة لانها قائمة لتجزئ كالمؤنة ولو كان له عبد آبق أو مأسورا ومغصوب مجبور لا تحجب على المولى فطرته ولا تحجب عليه أيضا عن نفسه بسبيهم وعن الرهون تحجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب وكذا بسبيهم تحجب عليه عن نفسه بخلاف العبد المستغرق بالدين والعبد الخاني حيث تحجب عنهما كيفما كان والفرق أن الدين في الرهن على المولى ولادين عليه في العبد المستغرق والخاني واعا هو على العبد وذلك لا يمنع الوجوب على المولى والعبد الموصى برقبته لانسان لا تحجب فطرته قال رحمه الله (ويشوق لمومياء بجيار) أي يتوقف وجوب صدقة

منهما مؤنته بل بعضها وبعض الشيء ليس اياه ولا سبب الاهداف عند استثنائه يبقى على العدم الاصل لا أن العدم يؤثرا اه فتح (قوله على كل واحد منهما ما يخصه من الرأس دون الاشخاص) يعني لو كان بينهما خمسة أعبد مثلا يجب على كل واحد منهما صدقة عبد يروا تحجب على انما س آه كما كي (قوله صدقة تامة عند أبي يوسف) وحكي الزعفراني والاسيحياني قول أبي يوسف مع أبي يوسف اه غاية (قوله والمؤنة عليهما فكذلك الصدقة الخ) ولو كان أحدهما معسرا أو ميتا فعلى الآخر صدقة تامة عندهما ولا نص عن أبي خنيفة في هذه المسئلة اه كما كي (قوله ولو كان له عبد آبق الخ) قال في سلامة الفتاوى فان عبد العبد من الآبق أو ردالمغصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى اه (قوله لا تحجب على المولى فطرته) قال ابن قتيبة الفطر يكسر الزاء اه غاية (قوله والعبد الموصى برقبته لانسان لا تحجب فطرته) أي بعد موت السيد قبل الموصى له وقبل رده اه غاية قال الكمال رحمه الله وفي العبد

الموصى بخدمته على مال الرقبة وكذا العبد المستعار والوديعة والجانى عمدا أو خطأ وما وقع في شرح الكنز والعبد الموصى برقبته
 لأنسان لا يجب تطريته من سهو القلم ولو بيع العبد بيهافا فسد المهر يوم الفطر قبل قبضه ثم قبضه المشتري وأعتقه فالفطرة على البائع
 وكذا لو مر يوم الفطر وهو مقبوض المشتري ثم استرد البائع قال لم يسترده فاعتقه المشتري أو باعه فالصدقة على المشتري لتعذر ملكه
 اهـ وكتب مانعه قال في الدراية (٣٠٨) والموصى بخدمته أو برقبته لاحد وبخدمته لآخر كالعار وقال في العاية

والعبد الموصى برقبته
 لأنسان وبخدمته لآخر
 يجب على الموصى له بالرقبة
 دون الخدمة كالعبد
 المستعار وقال ابن الماحشون
 يجب على مالك الخدمة اهـ
 قال أبو يوسف وربيق
 الاجناس وربيق القوام
 الذين يقومون على رهنهم
 وربيق النبي وربيق القنينة
 والسبي والاسرى قبل
 ائتمنة لفطرة بهم اهـ
 المالك والولاية لمعين اهـ غاية
 (قوله على من له المالك لانه)
 أى صدقة الفطر على تأويل
 التصديق اهـ كما في (قوله
 للمشتري الى وقت العقد)
 كذا بخط المصنف (قوله
 فلا تحتل التوقف) فان
 المملوك محتاج اليها في
 الحال فلا وجعلها موقوفة
 مات المملوك حيا ولا اجل
 الضرورة اعتراها فيه المالك
 للعمال بخلاف الصدقة كذا
 في المنسوط اهـ دراية (قوله
 لان المالك كان ثابتا) أى
 وقت الوجوب اهـ كما في
 (قوله أو زيب) الخلقه
 شيخنا وليس في خط المصنف
 وهو ثابت في نسخ المتن اهـ
 (قوله وهو رواية الحسن)

فطر العبد المبيع بشرط الخيار لاحدهما أو لهما وإذا مر يوم الفطر والخيار باق يجب على من يصير
 العبد له فان تم البيع فعلى المشتري وان نسخ فعلى البائع وقال رفر رجب على من له الخيار كيفما
 صكان لان الولاية له والروايل باختياره فلا يعتبر في حق حكم عليه كالمقيم اذا سافر في شهر رمضان
 حيث لا يباح له السفر في ذلك اليوم لانه باختياره أن شاء فلا يعتبر وقال الشافعي على من له المالك لانه من
 وطائفة كالمضفة ولنا ان المالك والولاية موقوفان فيه فكذا ما يتنى على سبيل الاتري انه لو نسخ يعود
 الى قديم ملك البائع ولو أجزر يستند المالك للمشتري الى وقت العقد حتى يستحق به الروايل المتصلة
 والمنفصلة بخلاف الصفقة لانها للماجة البائرة فلا تحتل التوقف وعلى هذا الخلاف تكون زكاة
 التجارة وصدرته ما اذا اشترى عبد التجارة بشرط الخيار لاحدهما وكان عند كل واحد منهم ما نصاب فتم
 الحول في مدة الخيار فندبا يضم الى نصاب من يصير العبد له ولو كان البيع بائنا لم يقبضه حتى مر يوم
 الفطر فان قبضه بعد ذلك فعليه صدقته لان المالك كان ثابتا له وقد تقرر بالقبض وان لم يقبضه حتى هلك
 عند البائع لا يجب على واحد منهما أما المشتري فلانه لم يتم ملكه ولم يتقرر وأما البائع فلانه عاد اليه
 غير منتفع به فكان بمنزلة العبد الا بق وان ردّه قبل القبض بخيار عيب أو روية بقصاه أو غيره فعلى
 البائع لانه عاد اليه قديم ملكه منتفعا به وبعد القبض على المشتري لانه زال ملكه بعد تمامه وتأكد
 ولو اشتراه شرا فاسدا وقبضه قبل يوم الفطر فباعه أو أعتقه فصدقته عليه لتقرر ملكه ولو قبضه بعد يوم
 النطر فعلى البائع لان المالك كانه يوم الفطر وملك المشتري يقتصر على القبض قال رحمه الله (نصف
 صاع من بر) أى صدقة الفطر نصف صاع من بر (أو دقيقه أو سويقه أو زبيب أو صاع من تمر أو
 شعير) وقال أبو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والاول رواية
 الجاهل الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع ولا يجزئ نصف صاع من بر لقول أبي سعيد الخدري
 كما تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من
 أعط أو صاعا من زبيب وفي بعض طرقه ذكر صاعا من دقيق ولباقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته
 أقدم من كل حرا أو عبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير الحديث وروى
 الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل يوم العيد يوم أو يومين فقال ان صدقة الفطر
 مسنان من بر على كل انسان أو صاع مما سواه من الطعام وقال سعيد بن المسيب فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدين من خنطة وهو من سل سعيد ومن أسبيله حجة عند الخصم وذكر
 الحاكم في المستدرک رواية ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر عمرو بن حزم في زكاة الفطر
 نصف صاع من خنطة وصاع من تمر وقال هو على شرط البخاري ومسلم وهو من ذهب جمهور الصحابة
 منهم ائمة الاشدون وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وجابر وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم
 أجمعين ولا يروى أحد منهم أن نصف صاع من بر لا يجزئ به فكان اجتمعا وحديث الخدري محمول على
 أنهم كانوا يقرعون بالزيادة ولا مافي الوجوب وليس فيه دلالة على انه عليه الصلاة والسلام عرف ذلك
 منهم فلا يلزم حجة ونظيره ما قال جابر كان يبيع أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول

ومحمد بن أبي اليسر لم يثبت في الحديث من تديرها بصاع كما تستقف عن قريب ورفع الخلاف بينهم بان أبا حنيفة أسماء
 انما قال ذلك لعزة الزبيب في زمانه كالخنطة لا يسوى لان الموصى على قدره لا ينقص عن ذلك القدر فيه نفسه بسبب من الاسباب
 اهـ فتح (قوله لقول أبي سعيد الخدري كما تخرج الى آخره) قال أبو عمر بن عبد البر هذا موقوف في الموطن تختلف فيه رواية فمما علمت
 قاطوا الطعام هو البريد ليل ذكر الشعير به اهـ غاية (قوله أو صاعا من اقط) والاقط بفتح الهمزة وكسر القاف جبن اللبن بعد اخراج
 زبد وقيل جبن يتخذ من لبن حامض اهـ غاية (قوله وفي بعض طرقه ذكر صاعا من دقيق) رواه مالك

(قوله وهو التفك) والاستصلاء اه فتح (قوله والبر يتقاربان) في المعنى اه هداية (قوله والاولى أن يراعى فيهما) أي الدقيق والسويق اه فتح (قوله حتى اذا كانت) أي الخنطة اه (قوله صحيحة) أي غير مطمونة اه (قوله تنادى بالقدر والابقاقيمة) وتفسيره انه يؤدي نصف صاع من دقيق البر قيمته نصف صاع من البر حتى لو كان أقل لا يجوز اه من خط الشارح قال في انقائه والاحوط في الزبيب القيمة لعدم شهرة النصف فيه ذكره في المحيط قوله وتخير يعتبر به القدر عند بعضهم قال في الغالب كون نصف صاع دقيق لا ينقص قيمته عن قيمة نصف صاع ما هو دقيقه بل يزيد حتى لو فر من نقصه كما يتفق في أيام البدار كل الواجب ما غلب اه فتح (قوله لانه لم يرد فيه الاثر) أي وهو موزون غير مكيل والكيل هو المعبر في هذا الباب بالنص اه غاية (قوله فصاع كالتدرة) بالنسبة المجهة قال في الصالح وأصله ندر وأدري والهاه عوض اه (قوله وقال أبو يوسف خمسة أرطال وثلث) أي بالبغدادى اه غاية والرطل رنة مائة وثلاثين درهما ويعتبر ذلك بما لا يختلف كيد ووزنه وهو العدس والمناش فواضع ثمانية أرطال أو خمسة وثلثان ذلك فهو الصاع كذا قالوا وعلى هذا يرتفع الخلاف المذكور أعني تقدير الصاع كيلا أو ورا اذا تأمل اه فتح قال في العاية والرطل البغدادى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون وقيل مائة وثلاثون درهما قال النووي الاول أصح اه وفي النخبة العدس (٣٠٩) والمناش يستوى فيهما المكيين والموزون يعني ان الصاع

منه ما يكون ثمانية أرطال والثمانية الارطال منها صاع وما سواه ما قد يكون اثنان أو من الكيل كالميل وقد يكون أكثر كشعر فلما كان المكيل يسع ثمانية رصا من عدس والمناش فهو الصاع الذي يكال به الخنطة والشعر والتمر اه غاية قال العلامة صدر الشريعة رحمه الله في شرح أوقافه ما نصه الصاع كيل يسع فيه ثمانية أرطال فقد وغلبة أرطال من منج وهو المناش أو من العدس وانما قدرهم ما قلناه من اوت

أسماء كانت لما مر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فديجهاوا وكماها كل ذلك لا يكون حجة ما لم يثبت علم النبي صلى الله عليه وسلم وأنه أقرهم عليه ولهما في الزبيب ما رويانا ولانه يقارب النمر من حيث المقصود وهو التفك وله ما روي في الخبر أن نصف صاع من زبيب ولاه والبر يتقاربان لأن كل واحد منهما ما يؤكل بجميع أجزائه ولا يرى من البر الخالة ولان الزبيب الحب الاسترقهون بخلاف التمر والشعر فإنه يرى منهما النوى والخالة وله ظهر التفاوت بين التمر والبروذ كرفي المختصر أن دقيق البر وسويقه كالبر ولم يذكرهما من الشعر وحكمهما أنهما كالشعر حتى يجب من كل واحد منهما الصاع والاولى أن يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطاً للصعب الا أن ارفع ما لم يثبت ما لا يشتر حتى اذا كانت صحيحة تنادى بالقدر والابقاقيمة وعلى هذا في الزبيب أن يراعى فيه القدر والقيمة ويذكره في المختصر اعتباراً للغالب لان الغالب قيمة هذا القدر من هذه الاشياء تبلغ قدر الواجب وتخير يعتبر به القدر عند بعضهم وهو أن يكون منورين لانه لما جاز من دقيقه نصف صاع ذوى أن يجوز من خسنه ذلك القدر أن يكونه أرفع والصحيح أنه يعتبر به القيمة ولا يراعى فيه القدر لانه لم يرد فيه الاثر فصاع كالتدرة وغيرهما من المحبوب التي لم يرد فيها الاثر بخلاف الدقيق والزبيب على ما مر قال رحمه الله (وهو ثمانية أرطال) أي الصاع ثمانية أرطال بالبغدادى وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وهو مذهب أهل العراق وقال أبو يوسف خمسة أرطال وثلث وهو مذهب أهل الخراج لقوله عليه الصلاة والسلام صاعا أصغر الصيعان وخمسة أرطال وثلث أصغر من الثمانية وروي أن أبا يوسف لما سمع أهل المدينة عن الصاع فقالوا خمسة أرطال وثلث وجاء جماعة كل واحد معه صاعه فقال كل واحد أخبرني بي

بين حباتهم ما عظما وصعروا فخطوا واكتنارا بخلاف غيرهما من المحبوب فان التفاوت فيها كثير غاية الكثرة حتى قد ورنه المناش والخنطة الجيدة المكتثرة والشعر وجعلتها في المكال فالمناش أثقل من الخنطة والخنطة من الشعر فالكيل الذي يلا ثمانية أرطال من المنج يلا بأقل من ثمانية أرطال من الخنطة الجيدة المكتثرة فالاحوط أن يقتدر الصاع بثمانية أرطال من الخنطة لانه ان قدر بالخنطة المكتثرة ما يكما يحصل فيه ثمانية أرطال من مثل ذلك الخنطة يلا بها وان كان يلا بأقل من تلك اذا كانت الخنطة المتوسطة لكن ان قدر بالمنج يكون أصغر من الاول ولا يسع فيه ثمانية أرطال من الخنطة فيكون الاول أحوط اه وهو حسن جدا ولعل تقدير الصاع بثمانية أو خمسة وثلث من المناش والعدس لما كان فيه ما فيه أو رده العلامة كمال الدين رحمه الله مستبىرا عنه بلفظ كذا قالوا والله الموفق (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام صاعا أصغر الصيعان) ولم يعلم خلاف في قدر صاعه صلى الله عليه وسلم الا ما قاله البخاريون والعراقيون وما قاله البخاريون أصغر فهو الصحيح اذ هو أصغر الصيعان لكن الشأن في صحة الحديث وأنه أعلم به غير أن ابن حبان روى بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له يا رسول الله صاعا أصغر الصيعان ومداداً كبيراً فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا واجعل لنا مع البركة بركتين اه ثم قال ابن حبان وفي تركه اسكار كونه أصغر الصيعان بيان ان صاع المدينة كذلك اه ولا يخفى ان هذا ليس من مواضع كون السكوت حجة لانه ليس في حكم شرعي حتى يلزم رده ان كان خطأ كذا في فتح القدير ثم قال فيه والمعول عليه ما أخرجه البيهقي وساقه فليست فيه والله أعلم

(قوله يتوضأ بغير طين) كذا بخط الشارح وكتب ما نصه روافي الغاية من تعريف متوهمه بشكويه اه قال الكمال رحمه الله
وانما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال هكذا وقع مفسرا عن أنس وعائشة في ثلاثة
طرق رواها الدارقطني وصحها اه (قوله والصاع ثمانية أرطال الى آخره) قال في الهداية وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه
١. وكان ذلك قد قد فخرج الجناح وكان يبي على أهل العراق ويتولى خطبته بأهل العراق بأهل الشقاق والتفاق
ومساوي الاخلاق ألم أخرج لكم صاع عمر ولذلك سمى بجاجيا أيضا اه كي (قوله لأنهم كانوا يستعملون الهاشمي) أي وهو اثنان
وثلاثون رطلا اه فتح (قوله) (٣١٠) وانما أبو يوسف لما سأل في آخره قال الكمال ولا يخفى ما في تضعيفه قول

أبي يوسف لكون القيل
ص مجهولين من النظر بل
الاقرب منه عدم ذكر محمد
خلافه ويكون ذلك دليل
ضعف أصل وقوع الواقعة
لاي يوسف ولو كان رواها
ثقة لان وقوع ذلك منهم
لعامة الناس ومشافهته
اياهم به مما يوجب شهرة
رجوعه ولو كان لم يعمد
فهو على باطنه اه قوله
من النظر لا ييوسف
عرف بوجه الاستدلال
ثم لم يخالف ذلك طريق
الاصول لانهم يحتجون بمن
ليس بمعلوم الجرح ولقد
الكرخي فيه الاصل في
المسلم العدل ما لم تثبت
الريبة ولا طريق المحدثين
لذا الضيف يرضى حديثه
الى درجة الحسن اذا لم يكن
صحة بالكذب والافورضا
أن الذين أخبروا بأبيوسف
فيهم ضعيف لا رقي لأخبارهم
الذكر الى اخبة لتعدد
طرقه تعددا كثيرا كيف
وهو يقول من أبناء المهاجرين

أه صاع النبي صلى الله عليه وسلم وقال آخر أخبرني أحي أنه صاعه عليه الصلاة والسلام فرجع أبو
يوسف عن مذهبه ولما رآه صاحب الامام عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بعد
رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال وعن عائشة رضي الله عنها قالت جرت السنة من رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة أنه صاع والصاع ثمانية أرطال وهو المسمى بالجاجي وكان
يقضيه على أهل العراق ويقول ألم أخرج لكم صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشهور وما
رواه ليس فيه دلالة على ما قال وانما ثبت أنه أصغر وجار أن يكون ثمانية أرطال أصغر الصيعان بل
هو الظاهر لأنهم كانوا يستعملون الهاشمي وهو أكبر من الجاجي والجماعة الذين رقيهم أبو يوسف لا يقوم
بهم حجة لكونهم مجهولين متلوا عن مجهولين مثلهم وقيل لا خلاف بينهم في الصاع وانما أبو يوسف
لما رصاع أهل المدينة وحده خمسة أرطال وثلاث برطل أهل المدينة وهو أكبر من رطل أهل بغداد
لأنه ثلاثون استارا والرطل البغدادي عشرون استارا فإذا جابلت ثمانية أرطال بالبغدادى بخمسة أرطال
وثلاث بالمدينة تجدهم سواء فوقع الزهري لاجل ذلك وهو أشبه لأن محمد رحمه الله لم يذكر في المسئلة
خلاف أبي يوسف ولو كان فيه لذكره وهو أعرف عذبه ثم يعتبر نصف صاع من برأصاع من غيره
بالوزن فيماري أبو يوسف عن أبي حنيفة لان اختلاف العلماء في الصاع بأنه كم رطل هو إجماع منهم
بأنه معتبر بالوزن اذ لا معنى لاختلافهم فيه الا اذا اعتبر به وروى ابن درستم عن محمد أنه يعتبر بالكيل
لان الأثاريات بالصاع وهو اسم للكيل والدرهم أولى من الدقيق لانه أدفع لحاجة الفقير وأجمل به
روى ذلك عن أبي يوسف واختاره الفقيه أبو جعفر وروى عن أبي بكر الاعمش أن الحنظلة أفضل لانه
أبعد من الخلاف قلنا لا يرتفع الخلاف بالحنظلة لان الخلاف واقع في الحنظلة من حيث القدر أيضا
قال رحمه الله (صحيح يوم الفطر من مات قبله أو أسلم أو ولد بعده لا تجب أي تجب صدقة الفطر
بطلوع الفجر من يوم الفطر من مات قبل طلوع الفجر أو ولد أو أسلم بعده لا تجب عليه وصحيح منصوب
على أنه طرف لتجب في أول الباب وقال الشافعي وجوب صدقة الفطر يتعلق بغروب الشمس من اليوم
الاحير من رمضان حتى لا تجب على من مات قبله أو ولد أو أسلم بعده لان الفطر بانقضاء الصوم وذلك
بغروب الشمس من آخر رمضان وهذا لان زكاة الفطر تجب لمضآن لا لشوال ويوم الفطر أوليته ليس من
رمضان واعاها من شوال في ولد في تلك الليلة أو ملك فيها نصا بالمولد ولم يملك في رمضان ونقول يتعلق
بفطر بخالف للعادة وهو اليوم اذ لو علق الوجوب بالغروب لوجب عليه ثلاثون فطرة لان كل ليلة من
رمضان فطر بعد صوم هذا الاعتبار ولهذا يقال يوم الفطر ولا يعارض هذا بقوله لم يملك الفطر لان ذلك
باعتبار اليوم تقديرا ليلة يوم الفطر فخذف المضاف والمضاف اليه وهو اليوم دلالة اللفظ عليه قال رحمه الله

والانصار كل يجبر عن أبيه وأهل بيته (قوله عشرون استارا) الاستار بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف فإذا
ضربت مائة وسعين في ستة دراهم ونصف يصير ألفا وأربعين درهما اه باكر (قوله عن محمد أنه يعتبر بالكيل) معنى لو وزن أربعة
أرطال فدرهم الى القوم لا يجز به لجوار كون الحنظلة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع وان وزنت أربعة أرطال اه فقم (قوله والدرهم أوله
من الدقيق) أي والدقيق أولى من البر اه هداية (قوله لانه أدفع لحاجة الفقير) قال محمد بن سلمة ان كان في زمن الشدة فلا داء
من الحنظلة أو دقيقه أفضل من الدراهم وفي زمن السعة الدراهم أفضل اه كما كي (قوله لانه أبعد من الخلاف) ان في الدقيق والقيمة
خلاف الشافعي اه هداية

(قوله فصار كاداه الزكاة الى آخره) قال الكمال رحمه الله وينبغي أن لا يصح هذا القياس لأن حكم الأصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه وهذا لأن التقديم وإن كان بعد السبب فهو قبل الوجوب وسقوط ما يستحب إذا وجب بفعل قبل الوجوب خلاف القياس فلا يتم في مثله إلا الجمع وفي حديث البخاري عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر إلى أن قالوا وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين وهذا مما لا يخفى على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه بادن سابق فإن الإسقاط قبل الوجوب لما كان مما لا يقتضيه العقل لم يصرفهم لذلك إلا أن يسمع منه صلى الله عليه وسلم وأنه أعلم ^{بفائدة} قال في الدراية ومن سقط عنه الصوم لكبر أو عذر يجب عليه صدقة الفطر لأنه لا تعلق لها بالصوم وأنه أعلم وقال في الخلاصة ونجيب الصدقة على من سقط عنه الصوم بمحض أو كره اه (قوله وقيل يجوز تعجيلها) فائدة فوج من أبي مریم اه دراية (قوله وإذا مضى وقتها لا تسقط) قال الكمال وما قيل من منع سقوط الأضحية بل ينتقل إلى التصديق بها ليس بشئ لا ينتقل بذلك كون نفس الأضحية وهو أراقة دم من مقتدر قد سقط وهذا شئ آخر وربما يؤخذ بسقوطها بإدراك الرأي من حديث ابن عباس المذموم أول الساب حيث قال من أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات لكن قد يرفع بالتحديث جمع ضمير أداها في المراتين إذ يفيد أنها هي المؤداة بعد الصلاة غير أنه تنقص الثواب فصارت كغيرها من (٣١١) الصدقات على أن اعتبار طاهره

يؤدي إلى سقوطها بعد الصلاة وإن كان في باقي اليوم وليس هذا قوله هو مصر وف عنه عمده اه والله أعلم (قوله والمستحب أن يخرجها إلى آخره) قال في العاية وأما وقت أدائها فيوم الفطر من أوله إلى آخره وبعده يجب القضاء عند بعض أصحابنا والاصح أنه يكون أداما يجب وجوبا موسعا ذكره في المحيط وفي النخبة لا يسقط بالتأخير ولا بالافتقار بعلم وجوبها اه (قوله من يوم الفطر) والذي في خط الشارح من يوم النحر وهو سق قلم اه

(ومع لو قدم أو أخر) أي جاز أداها صدقة الفطر إذا قدمه على وقت الوجوب وهو يوم الفطر أو أخره عنه أما جواز التصديم فلا لأن سبب الوجوب قد وجد وهو رأس يومه وبلى عليه فصار كاداه الزكاة بعد وجود المصاب ولا تفصيل فيه بين مدة ومدة في الصحيح وعند خلاف من أبو يجر يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله لأنه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم وقيل يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان وقيل في العشر الأخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها أصلا كالأضحية قلنا الأضحية غير معقولة فلا تكون عبادة إلا في وقت مخصوص بخلاف التصديق وأما جواز الأداة بعد يوم الفطر فلا تها في ضمانية معقولة المعنى فلا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداة كالأداة وقال الحسن بن زياد تسقط بعض يوم الفطر لأن أقر به اختصت يوم العيد تسقط بمضيه كالأضحية تسقط بمضى أيام النحر قلنا هي قرينة معقولة على ما بينا لا تسقط بمضى الوقت كالأضحية لان أراقة الدم غير معقول المعنى فلا تكون قرينة إلا في وقتها وإذا مضى وقتها لا تسقط أيضا وأما ما نقل إلى التصديق بها والمستحب أن يخرجها بعد طلوع الفجر من يوم الفطر قبل صلاة العيد بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيمارواه البخاري ومسلم وقال عليه الصلاة والسلام من أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ولأن المستحب أن يأكل هو قبل الصلاة فيقدم للفقير أيضا لبا كل منها قبلها ويتفرغ للصلاة ويجب دفع صدقة فطر كل شخص إلى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين أو أكثر لم يجز لأن المنصوص عليه هو الأغناء لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم ولا

(قوله فيمارواه البخاري ومسلم) من حديث ابن عمر اه غاية ورواه أبو داود والترمذي والنسائي اه غاية (قوله وقال عليه الصلاة والسلام من أداها قبل الصلاة إلى آخره) رواه أبو داود وابن ماجه اه غاية (قوله ومن أداها) الذي بخط الشارح وإن أداها اه (قوله ويجب دفع صدقة فطر كل شخص إلى مسكين إلى آخره) وذكر الشارح في كفارة الظهار أن له أن يفرق صدقة الفطر على أي عدد شاء ولكن الأفضل أن يعطى مسكينا واحدا لأن ما دون نصف صاع لا يحصل به الاغناء وذكر أبو الوالي في الفصل التاسع من كتاب الصلاة أنه لو دفع أقل من نصف صاع إلى فقير واحد في صدقة الفطر جاز اه قال أبو الوالي في المسائل المتفرقة التي ذكرها في آخر فتاواه رجل عليه صدقة الفطر أدى لكل مسكين فلسا وجمع ذلك الفلساوس يبلغ قيمته نصف صاع من حطمة يجوز ذلك لكن ينبغي أن لا يفعل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم وهذا لا يقع الغنى اه (قوله عليه الصلاة والسلام في مثل هذا اليوم متعلق بالاغناء لا بالمسألة يعني أغنوهم في مثل هذا اليوم عن المسألة ثم قيل المثل زائد كما في قوله تعالى أيس كنهلشي والصواب أنه ليس كذلك وفائدة تعميم الحكم أدل على كونه لا يقتصر الحكم على ذلك اليوم المعين اه كشف كسيف في بحث القدرة (قوله ويجب دفع صدقة فطر كل شخص إلى مسكين واحد) قال في الغاية يجوز أن يعطى ما يجب عن جماعة لمسكين واحد وما يجب عن واحد لمسكين نص على ذلك أبو الحسن الكرخي وكذا في المحيط جوزه في الفصلين ولم يحد خلافا وفي الذخيرة وغير الكرخي من المشايخ لم يجوز دفع ما يجب لواحد إلى المساكين قالوا لأن الاغناء منصوص عليه اه وعلى الأول مشي في التناوي

الظهيرية وغيرها أيضا ويجوز التلقيح من جنسين بأن يؤدى نصف صاع من تمر ونصف صاع من شعير وبه قال أحمد وقال الشافعي لا يجوز ذكر النوى وهو قول مالك لأنه لم يرد به نص ولما إن التخيلا أن خرج نصف صاع تمر مثلاً فقد سقط عنه الفرض في قدره وبني عليه نفسه فوجب أن يصير في أدائه من أي صنف شاء كالأول اه سروجي

كتاب الصوم

الحكمة في الصوم حصول التقوى لمباشرة إذ لا مشروع أدل على التقوى منه فإن من أدى هذه الامانة كان أشد أداء لغيرها من الامانات وأكثر اتقاء لما يخاف حاوله من النعمة بمباشرة ثنى من القاذورات واليه الاشارة بقوله تعالى لعلمكم تقوب أياما معدودات وفيه معرفة قدر العلم ومعرفة ما عليه السقراء من تحمل حرارة الجوع فيكون حاملا على مواساتهم وفيه اطفاء حرارة الشهوة الخداعة المسية لعواقب ودرجاس النفس الامارة بالسوء وابقادها الطاعة مولاها في غير ذلك من معان لا تحصى اه كشف كبير (قوله هو الامساك) مطلقا صام عن الكلام وغيره اه (قوله وقال النابغة) أي الذي يأتي اه (قوله وأخرى تعلك اللجما) الذي يخط الشارح تأ كل (قوله والجماع الى آخره) وألحق بالجماع ما هو في معنى الجماع كالس والقبلة مع الازال على ما يأتي وكذا بالاكل ما ليس بأكل كالأستقاء عُمدا أو داوى جافة أو أمة إذا (٣١) وصل الدواء الى جوفه على ما يأتي اه غايه (قوله ولم يفرحوا على ما قال القدوري الى آخره)

يستغنى بما دون ذلك ويجوز الكرخى تفريق صدقة شخص واحد على مساكين لان الاغناء يحصل بالجموع ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد والله أعلم

كتاب الصوم

الصوم في اللغة هو الامساك قال تعالى حكاية عن مريم عليها السلام اني بدت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم اسيا أي صمتا وسكوتا وكان ذلك مشروعا في دينهم وقال النابغة
خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت الحاج وأخرى تعلك اللجما
أي عسكة عن السير قال رحمه الله (هو ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب نيته من أهله) وهذا في الشرع وهو أحسن من قول القدوري الصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع السية لانه أشمل فانه بقوله من أهله احتراز عن الحائض والنفساء والكاافر فخرجوا منه ولم يفرحوا على ما قال القدوري وقال من الصبح الى الغروب ولم يقل نهارا كما قال القدوري لان النهار اسم لما بعد طلوع الشمس الى عروبها الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عما قبل يكن معها محلا وانما اختص باليوم لانه لما كان الوصال متعذرا ومنه ياتى تعيين اليوم لكونه على خلاف العادة وعليه مبنى المبادى فاذ ترك الاكل بالليل معتادا واشترط السية تمييز العبادة من العادة * واعلم أن الصوم ثلاثة أنواع

قال الكمال رحمه الله تنقض طرده باسمالك الحائض والنفساء كذلك فانه يصدق عليه ولا يصدق الحدود وعن امساك من طلوع الشمس كذلك بعد ما أكل بعد الفجر بناء على أن النهار اسم لما من طلوع الشمس الى العروب وعكسه الناسي فليصدق معه الحدود وهو الصوم الشرعي ولا يصدق احد وهذا فساد العكس وجعل في الهية امساك الحائض والنفساء مفسدا لا يفسد وجعل أكل الناسي

فرض

مفسد الطرد والتحقيق ما أحسنتك وأجيب بان الامساك موجود مع أكل الناسي فان

الشرع اعتبروا كله عدما والمراد من انهار اليوم في لسان الفقهاء والخفيض والنفاس خربت عن الاهلية له صوم شرط ولا يفتى ما في هذه الاجوبة من العناية والحد الصحيح امساك عن المفطرات منوى لله تعالى في وقته وما قدمناه في أول الباب معناه وهو تفصيل اه وهذه عبارة التي قدمها أول الباب في الشرع امساك عن الجماع وعن ادخال شئ بطاله حكم الباطن من الفجر الى العروب عن نيته ويكرنا البطن ووصفاه لانه لو وصل الى باطن دماغه شئ فسد أو الى باطن فمه أو أنفه لا يفسد اه واعلم أن ما غمز يذوق حد الصوم بانه حتى لا ينفذ الصوم الحائض لانها منهية عنه وليست بما ذنوبه فيه لكن أورد على هذا انه ينتقض حينئذ بصوم يوم النحر فان صومه معتبر عندكم مع أن الشارع لم يأذن فيه وأجيب بجمع عدم وجود الاذن فيه بل الاذن موجود من الشارع فيه لان الصوم مشروع فيه وانما النهي باعتبار ترك ضيافة الله تعالى اه ملخصا ولا يفتى ما في والحد الصحيح الذي ذكره الكمال عراف في الدراية الى الامام محمد بن ابي النور شي (قوله لان النهار اسم لما بعد طلوع الشمس الخ) قال القرطبي والصحيح أن النهار من طلوع الفجر حكاية ابن فارس في المعجم وطل عليه حديث مسلم عن علي بن حاتم قال له عليه الصلاة والسلام ان وسادك لعريض انما هو سواد الليل وياض النهار يدل على أن النهار من طلوع الفجر الى الغروب وقال الجوهرى النهار ضد الليل والليل ينتهي بطلوع الفجر اه غايه (قوله واعلم أن الصوم ثلاثة أنواع الى آخره) قال الكمال رحمه الله وأقسامه فرض وواجب ومستحب ومنسوب ونفسل ومكره وتنجزها ويصح عا قال الاول رمضان وقعاؤه

والكفارات للظهار والقتل واليمين وبجرائم الصيد وفدية الأذى في الأحرار لم يثبت هذه بالقاطع سند ولا إجماع عليها والواجب المنذور
والسنون عاشورا مع التاسع والمنذور صوم ثلاثة أيام من كل شهر ويندب فيها كونها أيام البيض وكل صوم ثبت بالسنة طلبه
والوعد عليه كصوم داود ونحوه والنقل ما سوى ذلك مما ثبت كراهته والمكروه تنزيها شورا مفردا عن التاسع ونحو يوم المهرجانات
وتحريم أيام التشريق والعيد وسنن قد بديل هذا الباب فروا عنه تفصيل هذه اه (قوله وسبب صوم رمضان الخ) وسبب صوم
الكفارات أسبابها من الخنثى والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الأداء اه فتح (قوله وشرط وجوب أدائه الخ) قال العلامة
كمال الدين رحمه الله ويبنى أن يراد في الشروط العلم بالوجوب أو الكوفا في دار الإسلام وراى بالعلم الأدرك وهذا لأن الحرب إذا
أسلم في دار الحرب ولم يعلم أن عليه صوم رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى وانما يصح العلم للوجوب باخبار رجلين أو رجل
وامرأتين أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ (٣٩٣) والحرة ولو أسلم في دار الإسلام وجب

عليه قضاء ما مضى بعد
الاسلام علم بالوجوب أولا
اه (قوله وشرط صحة أدائه
السنة) والوقت اه غاية (قوله
وحكمه سقوط الواجب)
قال الكمال رحمه الله وحكمه
سقوط الواجب ونيل
الثواب ان كان صوما لا رما
والافاشاني اه (قوله ما ليس
من جنسه واجب) بالرفع
ووقع في عبارة المصنف
بالص (قوله يخص منه
ما ليس من جنسه
الخ) والسند بالمعصية
(قوله كعبادة المريض) أي
أو كان من جنس واجب
لكنه غير مقصود ليقسه بل
له غيره حتى لو سار الوضوء لكل
صلاة لم يلزم اه فتح (قوله
هـ لا يكون قطعيا) فان قيل
فخص من قوله تعالى فمن
شهدكم الشهر المجانين
والصبيان وأصحاب الأعذار
ومع هذا ثبتت الفريضة

فرض وواجب ونقل قال فرض فوعان معين كرمضان وغيره من الكفارات وقصار رمضان والواجب
نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق والنقل كل نوع واحد فصارت الجملة خمسة أنواع
وانما قلنا صوم رمضان فرض لان فرضيته ثبتت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أما الكتاب فقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الآية ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما السنة
فقوله عليه الصلاة والسلام بنى الإسلام على خمس وذكر منها صوم رمضان وأما الإجماع فان الأمة
أجمعت على أن صوم رمضان فريضة محكمة وكذا قضاؤه وصوم الكفارات التي ثبتت بالكتاب ككفارة
اليمين والطهار والقتل وبجرائم الصيد وفدية الأذى في الأحرار على ما يحكي ان شاء الله تعالى وسبب
صوم رمضان قيل الشهر لما توافوا ولهذا الوافان المجنون في أول ليلة منه ثم جن باقية يجب القضاء عليه
ويضاف اليه يقال صوم الشهر ويتكرر بذكره وقال عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فيستوى فيه الليل والنهار لأنه أجمع الكل بالليل لتعذر الوصال وهو اختيار شمس الأئمة
وقيل ان كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم لان الصيام متفرق في الأيام تفرق الصلاة في الأوقات بل أشد
لخفول وقت لا يصح فيه الصوم وهو الليل كل يومين فوجب أن يكون كل يوم سببا على حدة ولهذا
لو أسلم الكافر أو بلغ الصبي عند طلوع الفجر يلزمه صومه وإن لم يدرك الليل وهذا اختيار على الزيدى
رحمه الله وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب أدائه الصحة والأقامة وشرط
صحة أدائه النسبة والطهارة عن الحيض والنفاس وركنه الكف عن اقتضاء شهوة البطن والشرع
وحكمه سقوط الواجب عن نفسه والثواب وانما قلنا المنذور واجب لقوله تعالى وليؤدوا وديهم
وقوله تعالى وأوفوا بعهدي انما عاهدتم فان قيل على هذا وجب أن يكون المنذور فرضا لا نه ثبت
بالكتاب قلنا الكتاب مخصوص من خص منه ما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض وتجديد الوضوء
عند كل صلاة ونحو ذلك فلا يكون قطعيا كالأية المؤثرة وخبر الواحد ولهذا جار تخصيص الكتاب
بخبر الواحد والقياس بعد ما خص ولو كان قطعيا لما جار وعنده ثبت الوجوب لا الفرضية
وسبب وجوبه النذر ولهذا جاز في النذر المعين تقديمه لوجوبه بحال فرض رمضان وقد بينا الشرط
والركن والحكم في صوم رمضان فلا نعيد قال رحمه الله (وصح صوم رمضان وهو فرض والنذر
المعين وهو واجب والنقل نية من الليل الى ما قبل نصف النهار وبمطلق الية ونية النقل) أي جازت

(٤٠ - زيلعي -) قلنا خصوصا بالليل العتلي وهو عدم الاهلية والخصوص بالدليل العتلي لا يخرج النص عن
القطع أو لمدل العقل على عدم دخول هؤلاء لم يكونوا داخلين فلا يكون تخصيصا اه كما في (قوله وخبر الواحد) أي يفيد الوجوب
وقد علم بما ذكرنا شروط لزوم النذر وهي كون المنذور من جنسه واجب لا غيره وعلى هذا تضافرت كلمات الأصحاب فقول صاحب
المجمع تعالى صاحب الشذائع يفترض صوم رمضان وصوم المنذور والكسرة على غير ما ينبغي هذا لكن الظاهر أنه يفترض للإجماع على
لزومها اه فتح (قوله وسبب وجوبه النذر) ولهذا قلنا لو دبر صوم شهر بعينه لوجب أو يوم بعينه فصام عنه جهلدى وبما آخر
أجر عن المنذور لانه تعجيل بعد وجود السبب بل هو بعين اليوم لان صحة النذر وزومه عابه يكون المنذور عبثا فلا نذر بغيرها أو الحق
كذلك الصوم لا خصوص الزمان ولا باعتباره اه فتح (قوله في المستن وصح صوم رمضان وهو فرض) ليس في خط الشارح وهو فرض
(قوله في المتن والنذر المعين وهو واجب) ليس في خط الشارح وهو واجب

(قوله رواء أبو داود والبخاري) واختلفوا في دفعه ووقفه ولم يروا ما في الموطأ إلا من كلام ابن عمر وعائشة وخفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم والأكثر على وقفه وقد رفعه عبد الله بن أبي بكر يبلغ به حفصة انتهى فتح (قوله وروى أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أن أذن في الناس الخ) فيه دليل على أنه كان أمرًا بإيجاب قبل نسخه بربطه رمضان إذ لا يؤمن من كل ما سلك بقية اليوم إلا في يوم مقروض الصوم بعينه ابتداء بخلاف قضاء رمضان إذا أفطر فيه فعلم أن من تعين عليه صوم يوم ولم يتوكل إلا أنه يجوز فيه ما رآه وهذا دليل على أن عاشوراء كان واجباً وقد نفعه ابن الجوزي بما في الصحيحين عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشوراء لم يقرب من علينا صيامه فمن شاء منكم أن يصوم فليصم فاني صائم فصام الناس قال وبليل أنه لم يأمر من كل بالقضاء ويدفع بأن معاوية من مسألة القبح فإن كان سمع هذا بعد إسلامه فإما يكون سمعه سنة تسع أو عشر فيكون ذلك بعد نسخه بإيجاب رمضان ويكون المعنى لم يقرب بعد إيجاب رمضان جمعاً بينه وبين الأدلة الصريحة في وجوبه وإن كان سمعه قبله فيجوز كونه قبل اقتراضه ونسخ عاشوراء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ولم يقرب من رمضان قال من (٣١٤) شاه صامه ومن شأه تركه انتهى فتح القدير قال في القدرية ولا يلزم من نسخ

قضية صوم يوم عاشوراء
السخ ذلالتة ٣ على شرائط
كالوجه الى بيت المقدس
قد نسخ ولم ينسخ سائر أحكام
الصلاة وشرائطها انتهى
وكتب ما نصه لما شهد عنده
برؤية الهلال والرجل من
أسلم (قوله ومن لم يكن
أكل فليصم) فإن اليوم
يوم عاشوراء رواء البخاري
غاية وعن عائشة رضي الله
عنها كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر بصيام
عاشوراء فلما فرض رمضان
كان من شاء صام ومن شاء
أفطر رواء البخاري ومسلم
(قوله بل نوى أنه صوم من
وقت نوى من النهار الخ)
فيكون بخاروه من قبل
متعلقاً بصيام الثاني لا يثبت

هذه الأنواع الثلاثة من الصوم بنية صوم ذلك اليوم بأن يعين صوم ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النفل وكذا يجوز أيضاً صوم رمضان بنية واجب آخر والكلام فيسمن وجهين أحدهما في وقت النية والثاني في كيفيةها أما الأول فالذي كورهنما ذهبنا وقال الشافعي الصوم الواجب لا يجوز إلا بنية من الليل وقال مالك لا يجوز الكل بنية من النهار لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم وروى لمن لم يجمع الصيام من الليل بالتحديد ويجمع بالتخفيف رواء أبو داود والترمذي وحسنه ولان الجزء الأول قد بطل لعدم النية فكذلك الثاني لعدم التجزئ أولان السأه على الفاسد فاسد وقاسه على النذر المطلق والكهارة والقضاء وأخرج الشافعي منه النقل لحديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فنقلنا لا فقال اني اذا صائم رواء مسلم وغيره ولانه تجزئ عنه فامكن أن يجعل صائماً بعض النهار لكونه مبنياً على النشاط أولان النقل مبني على التخفيف ألا ترى أنه يجوز صلاة النفل قاعداً أو راكباً إلى غير القبلة مع القدرة على النزول ولنا قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطط الأيض من الخطط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل أباح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر ثم أمر بالصيام بعد بكلمة ثم هي لقراخي قصير العربية بعد الفجر لا محالة وروى أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أن أذن في الناس أن من أكل فليمسك بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم ولا يمكن جملة على الصوم اللغوي لانه لو أراد ذلك لم يفرق بين الأكل وغيره وما رواء محمول على نفي الفضيلة كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بخلل المسجد إلا في المسجد أو هو نهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب الشمس أن يصوم غداً لا يصح أو غداً انه لم ينو أنه صوم من الليل بل نوى أنه صوم من وقت نوى من النهار أو هو محمول على غير المتعين من الصيام كالقضاء والكفارات ولانه خص منه النفل فكذلك ما هو في معناه في التعين ولانه صوم ذلك اليوم فيصرفه الأسس في أوله على النية المتأخرة المقترية بأكثره كالنفل بخلاف القضاء لان

ويجمع انتهى فتح (قوله المقترية بأكثره كالنفل الخ) رده على أنه قياس مع الفارق إذ لا يلزم من التخفيف في الامسالك النفل بذلك ثبوت مثله في الفرض ألا ترى إلى حوار الأتية جالساً بلا علة وعلى الدابة بلا عذر مع عدمه في الفرض والحق أن صحته فرع ذلك النص فلم يثبت جوار الصوم في الواجب المعين بنية من النهار بالص علم عدم اعتبار فرق بينه وبين النفل في هذا الحكم انتهى فتح ومن فروع النية أن الأفضل من الليل في الكل ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحداً لأول أن ينوي أول يوم وجب على قضاءه من هذا رمضان وإن لم يعين الأول جاز وكذا لو كان من رمضان على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فقام أحد أو ستين يوماً عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز وهل يجوز تقديم الكفارة على القضاء قبل تجوز وهو ظاهر ولو وجب عليه قضاء رمضان سنة كذا فقام شهرين من الشهر الذي عليه غير أنه نوى أنه من رمضان سنة كذا لغيره قال أبو حنيفة رحمه الله يجوز له ولو صام شهرين من رمضان سنة كذا على الخطأ وهو يظن أنه أفطر ذلك قال لا يجوز له وإذا اشتبه على الأسير المسلم في دار الحرب بومضان فحري وصام فان ظهر صومه قبله لم يحرمه لأن الإسقاط لا يسبق الوجوب وإن ظهر بعده جازهاً ظهر أنه كان شواً لا عليه قضاء يوم فلما كان ناقصاً فقام يومين أو ثلاثة قصي أربعة فكان أيام النحر والتشريق فان اتفق كونه ناقصاً عن ذلك رمضان قضى

خسة ثم قالت طائفة من المشايخ هذا اذا نوى أن يصوم ما عليه من رمضان أما اذا نوى صوم غداً لم يصام رمضان فلا يصح إلا أن يوافق رمضان ومنهم من أطلق الجوار وهو حسن انتهى فتح (قوله كيلا يعصى بعض الركن) عبارة الفسخ الاركان (قوله بلانية) أيظم يقع ذلك الركن عبادة انتهى فتح (قوله لان الشرط أن تكون النية في أكثر اليوم الخ) فان قيل غن أين اختص اعتبارها فهو حودها في أكثر النهار وما رويتم لا يوجب قسماً كان ما رويناه واقعة حال لا عموم لها في جميع أجزاء النهار واحتمل كونها جزءة للصوم في تلك الواقعة لوجود النية فيها في أكثره بأن يكون أمره صلى الله عليه وسلم الاسلمى بالنداء كالمعنى وهو أن لا يكون النهار مطلقاً في الواجب فقلنا بالاحتمال الاول لانه أحوط خصوصاً ومعه أن ينفعها من النهار مطلقاً وعنده المعنى وهو أن لا يكون الشيء الواحد حكم الكل في كثير من الاحكام فعلى اعتبار هذا يلزم اعتبار كل النهار بلانية لا كتنفيها في قلبه فوجب لاعتبار الآخر اه فتح (قوله وقال الشافعي يجوز النقل) قال في الدراية وفي النية (٣١٥) بعد الزوال له قولان ثم اذا نوى قبل الزول أو بعده وجوزناه فهو صائم من أول النهار في الاسع وقيل من وقت النية وهو اختيار الثقال اه قال السروجي الصبري في لنقل ليس قولاً للشافعي بل ينسب ذلك للروزي من أصحابه قال النووي انفتوا على تضعيفه قال الماوردي وتوالى في الجرد وهو خطأ لان الصوم لا يتبع اه (قوله فلا يتحقق بغير المفتر شرعاً) وهو اليوم ليس لفظاً شرعاً في الشرح (قوله يكون عماوى) أي من الواجب اذا كانت النية من الليل ذكره في أصول شمس الآفة وغيره اه كأي (قوله حيث لا يكون عنه خلافاً لشرائح) قال في الضاية قال ذكر في صوم رمضان في حق الصحيح المقيم بغير نية وهو مذهب عطاء

الامساك في أول النهار يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النقل لا على صوم آخر ولان الامساك أن تكون مقارنة للاداء وانما جواز التقديم للضرورة وهي باقية في جنس الصائم كأي يوم الشك وكالمجنون أو المنى عليه اذا أطلق في نهاره رمضان أو المسافر اذا قدم فيه فلا تدفع الايجور المتأخرة ولا يلزمنا الحج مرة والصلاة حيث لا يجوز تأخير النية فيها لان الصوم ركن واحد وهما أركان فلا بد من تقديم السبعة على العقد كيلا يعصى بعض الركن بلانية ثم قال في المختصر إلى ما قبل نصف النهار وهو المد كور في الجامع الصغير وذكر القدوري ما ينسبه وبين الزوال والصبح الاول لان الشرط أن تكون النية في أكثر اليوم ونصفه من طلوع الصبح إلى الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الأكثر ولا فرق فيه بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم لانه لا تقصير ليماء كرام الدليل وكذا الفرق فيه بين الفرض والنفل وقال الشافعي يجوز النقل بنية بعد الزوال لما رويناه ولانه يجزأ عنه يصح من أي وقت كان ونحن نقول الصوم عبادة قهر النفس فلا يتحقق بغير المقدّر وقال رفر لا يجوز للمسافر والمريض الابتساق من الليل لان الاداء غير مستحق عليهما في هذا الوقت فصارت كالمضاه قلناهما يحتاجان الغيرة في التقيف لافي التغلظ وهذا لان صوم رمضان متعين بنفسه وانما جازلها ما تأخيره تحقيقاً للرخصة فاذا صاماه التحق بالصحيح المقيم وأما الثاني وهو الكلام في كيفية النية فصوم رمضان يتأدى بطلاق النية ونية النقل ونية واجب آخر وكذلك يتأدى النذر المعين بجميع ذلك الانية واجب آخر فانه اذا نوى فيه واجباً آخر يكون عماوى ولا يكون عن النذر وقال الشافعي لا يجوز الا بالاعتين عن فرض الوقت لان المأمور به صوم معلوم فلا بد من تعيينه ليخرج عن العهدة كأي الصلاة ولنا أن رمضان لم يشترع فيه صوم آخر فكان متعيلاً للفرض والتعين لا يحتاج إلى التعيين فيصاب بطلاق النية ونية غيره بخلاف الامساك بلانية حيث لا يكون عنه خلافاً لفرجه الله لان الامساك متردد بين العادة والعبادة فكان متردداً بأسله متعيلاً وصفه فيحتاج إلى التعيين في المتردد لافي التعيين فيصاب بالمطلق ومع الخطافي الوصف كالتوحد في الدار بصاب باسم جنسه ومع الخطافي الوصف وهذا في حق المقيم الصحيح وأما في حق المسافر والمريض فكذلك عندهما لان الرخصة كيلا تلزمه المشقة فاذا تحملها التحق بغير المعذور وعند أبي حنيفة ان نوى المسافر عن واجب آخر يكون عماوى لانه شغل الوقت بالاهم ورخصته متعلقة

وجهاه ذكرهما النووي قالوا لانه لا يصح فيه صوم غير رمضان لتعينه فلا يفتقر إلى النية كما لو دفع نصاب الزكاة جميعه إلى الفقراء ولم ينو شيئاً وهذا لان الزمان معياره ولا يتصور في يوم واحد الصوم واحد اذا كان صوم رمضان مستحقاً فيه انتهى غيره فيمكن له فيه من احم وكان أبو الحسن الكرخي ينكر أن يكون هذا مذهبا لفر ويقول مذهبه تأدية جميع صوم رمضان بنية واحدة وألزم الشيخ أبو بكر الرازي رفر بأن يجعل المنى عليه في رمضان أي ما صامه اذ لم يأكل ولم يشرب ولو حود الامساك بعينيه قال فانه لا يلزم ملتزم كان مستحباً اه سروجي وقال مالك والليث وابن المبارك وهو رواية عن ابن حنبل يكفي نية واحدة في رمضان اه غايه (قوله ان نوى المسافر عن واجب آخر) كقضاء رمضان والنذر والكفارة (قوله يكون عماوى) أي بلا اختلاف في الرواية (قوله لانه شغل الوقت بالاهم) أي لثقت الواجب في الحال وغيره في صوم رمضان الى ادراك العدة في حوامع الفقه ولانه لو مات في سفره أو في مرضه لا قضاء عليه ولا أثره بترك الواجب الآخر الذي توامه لو مات فيه وكان الاتيان به أكد وأحق فصرف اليه اه غايه

(قوله وان نوى المريض عن واجب آخر فعنه روايتان الخ) قال في المجمع والمريض في النية كالصحيح في الاصح اه وفي البسائط الكرخي
 متى بين المسافر والمريض وقال في المصنف والمريض في النية كالصحيح وفي البسوط ولو نوى به المريض واجبا آخر فالصحيح ان صومه يقع
 عن رمضان بخلاف المسافر وهكذا قال غير الاسلام في اصول الفقه وقول الكرخي سهواً ومؤول ومراعاة من يطبق الصوم ويخاف
 منه زيادة المرض وفي البسائط ان أطلق يقع عن رمضان بخلاف بين أصحابنا في المسافر والمريض قلت وهو الموافق للفقه وفي
 المحيط لا يقع عنه وفي جوامع الفقه وقبل لارواية في اطلاق النية والطاهر انه يقع عن رمضان وان نوى النفل ففي رواية ابن سميعة
 عن أبي حنيفة انه يقع عن فرض رمضان قال في المحيط وهو الاصح وكذا المريض وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة انه يقع فلا هكذا
 في البسوط اه غايه (قوله ولو نوى أي المريض في النذر المعين الخ) أي لان التبيين انما يحصل لولاية الناذر فلا بعد الناذر فصم تعينه
 فيما لا يرجع الى حقه وهو ان لا يبقى النفل مشروعا ما قبل يرجع الى حق صاحب الشرع وهو ان لا يبقى محقلا بحقه أعني القضاء
 والكفارة فلا فاعتبر في احتمالهما بما لم يندرك في الكافي وبه يظهر تعليل الشارح (قوله وهو القضاء) ونحوه الكفارة اه (قوله
 في المن وما بقي لم يجز الابنية) في جوامع الفقه أنواع الصوم ستة ثلاثة منها تجوز بنية قبل انتصاف النهار وهي صوم رمضان والنذر المعين
 والنفل وقد ذكرنا بوجبه ذلك وثلاثة لا تجوز بنية من النهار وهي قضاء رمضان وصوم الكفارات والنذر المطلق والنية فيها تعين
 الوقت لها لانه غير متعين لها وعند عدم النية في أول الوقت تقع نفلا فلا يمكن بعد ذلك تحويله الى الواجب وفي جوامع الفقه لو أصبح لم ينو
 فطره ولا غيره وهو صحيح مقبوع وصام (٣١٦) يحزنه بناء على ظاهر حاله ولو كان مريضا أو مسافرا أو مهنكا اعتلنا لفطر

لا يحزنه بغير نية والتسحر
 منه نية ولا يجوز بنية قبل
 الفجر وبالمعنى الأول ولا
 للشأن ذكره في المبسوط
 والمحيط وهو عام في جميع
 أنواع الصوم وفي جوامع
 الفقه والمرغينائي اذا نوى
 الافطار بعد شروعه في
 الصوم لم يكن ذلك فطرا حتى
 يأكل وكذا لو نوى الرجوع
 لا يكون رجوعا وكذا لو نوى
 الكلام في الصلاة لا يفسد
 حتى يتكلم وفي الليل لو نوى
 الافطار من الغد بعد نية

بمطلق السفر وقد وجد وان نوى المريض عن واجب آخر فعنه روايتان والفرق بينه وبين المسافر على
 احدهما ان ترخصة المسافر متعلقة بالسفر وترخصة المريض بالعجز فاذا صام نسيب أنه غير طاهر فالحق
 بالصحيح وهو الصحيح وان نوى النفل فعنه روايتان والفرق على احدهما في حق المسافر انه يصرف
 الوقت الى الاهم ووجه اخوار انما جاز ترك صوم رمضان لاجل بدنه فالو ان يصح لاجل زيادة دينه
 ولو نوى في النذر المعين عن واجب آخر صح ما نوى بخلاف رمضان والفرق ان رمضان تعين بتعيين
 الشارع وله ولاية ابطال صلاحية لغيره من الصيام وفي النذر تعين بتعيين الناذر وله ولاية ابطال
 صلاحية ماله وهو النفل لاما عليه وهو القضاء ونحوه وجوار النفل بمطلق النية وبنية من النهار ظاهر لما
 ساء قال رحمه الله (وما بقي لم يجز الابنية معينة معينة) أي ما عدا ما ذكرنا من الانواع لم يجز الابنية معينة
 معينة من الليل وهي قضاء رمضان والكفارات والنذر المطلق اذ ليس لها وقت متعين لها فلم يتعين لها
 الابنية من الليل او بنية مقارن لطلوع الفجر فلم تصح بنية من النهار بخلاف صوم رمضان والنذر المعين
 والنفل لان الوقت متعين لها وهذا لان الامساك في أول النهار انما يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل
 في غير رمضان فلم يتوقف الامساك عليها أي البنية قال رحمه الله (ويثبت رمضان برؤية هلاله أو
 بعثه ثلثين) يوم القوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم الهلال

يكون رجوعا ذكر في جوامع الفقه ولو أكل أو شرب أو جامع أو نام بعد النية لا تبطل نيته وحكي الاكثر عن عليكم
 من الشافعية عن أبي الحسن المروزي أنها تبطل ويجب تجديد هاتين الامام الحرمين رجوع المروزي عن هذا عامخ وقال الاصطخري هذا
 خرق الاجماع وفي جوامع الفقه قال فثبت أن أموم غدا ان شاء الله تعالى صحت نيته لان النية عمل القلب دون اللسان فلا يعمل فيه
 الاستثناء وفي الذخيرة ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه لا رواية لهذه المسئلة وفيها قياس واستحسان القياس أن لا يصير صائما كالطلاق
 والعنق والبيع وفي الاستحسان يصير صائما لانه لا يراد به الا بطلان بل هو للاستعانة وطلب التوفيق والفرق ما ذكره العتاي قال
 المرغينائي هو الصحيح وبه قال أحمد والشافعي في وجه انتهى غايه ملخصا (قوله وهي قضاء رمضان والكفارات) أي كفارة اليمين والظهار
 والقتل وجزاء الصيد والمنعة والخلق وكفارة رمضان انتهى كما في ومن فروع لزوم التثبيت في غير المعين ولو نوى القضاء من النهار فلم يصح
 هل يقع عن النفل في فتاوى النسبي نعم ولو أفطر يلزمه القضاء قبل هذا اذا علم أن صومه عن القضاء لم يصح بنية من النهار وأما اذا لم يعلم
 فلا يلزم بالشروع كما في المضمون انتهى فتح القدير (قوله في المن ويثبت رمضان برؤية هلاله الخ) قال الكمال رحمه الله وادأبت في مصر
 لزم سائر الناس فيلزم أهل المشرق رؤيته أهل المغرب في ظاهر المذهب وقيل يختلف باختلاف المطالع لان السبب الشهر وانعقاده
 في حق قوم لرؤية لا يستلزم انعقاد في حق آخرين مع اختلاف المطالع وصار كالأورالت أو غربت الشمس على قوم دون آخرين ويجب
 على الأولين الظهور والمغرب دون أولئك وجه الأول عموم الخطاب في قوله صوموا معلنا المطلق للرؤية في قوله لرؤيته ورؤية قوم يصدق اسم
 الرؤية فيثبت ما يتعلق به من عموم الحكم فيم الوجوب بمسلا في الزوال وأحيسه فانه لم يثبت تعلق عموم الوجوب بمطلق سماء في خطاب

من الشارع واقفه أعلم ثم انما يان من تأخر الرواية ثابت عندهم روية أو تلك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أهل بلد كذا أو أهل
 رمضان قبلكم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بخصائهم ولم يروا الهلال لا يباح فطر غد ولا ترك التراخي وهذا ليلة لأن هذا الجماعة
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم ولو شهدوا أن قاضي بلد كذا شهد عند ما تان لرؤية الهلال في ليلة
 كذا وقضى بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما لأن قضاة القاضى حجة وقد شهدوا به واختار صاحب التصريح وغيره من المشايخ
 اعتبار اختلاف المطالع وعورض لهم بحديث كريب أن أم الفضل بعثته الى معاوية بالشام قال قدمت الشام ففحصت - جنتها واستل
 على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتموه
 فقلت رأيته ليلة الجمعة فقال أنت رأيته فقلت نعم ورأى الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكبار أبناء ليلة السبت فلا تزال نعوم حتى تكمل
 ثلاثين أو ثراء فقلت أولئك تنفى برؤية معاوية وصومه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشأن أحدنا أن يفتي بالسنة
 أو بالتأمة ولا شك أن هذا أولى لأنه نص وذلك محتمل لكون المراد أن كل أهل مطلع مكفون بصوم لرؤية رواء مطلع مكفون بصوم لرؤية رواء

(٣١٧)

عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا الاجماع ويجب التماس الهلال في التاسع والعشرين
 من شعبان لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما وقال عليه الصلاة والسلام الشهر هكذا وهكذا
 وهكذا يشير بأصابع يديه وخمس إبهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين وقال ان شهر هكذا وهكذا
 من غير خمس يعني ثلاثين يوما فيصيب طلبة لأقامة الواجب قال رحمه الله (ولا يصام يوم الشك الا تطوعا)
 ووقع الشك بأحد أمرين إما أن يتم عليهم هلال رمضان أو هلال شعبان فيقع الشك أنه أول يوم من
 رمضان أو آخر يوم من شعبان وانما كره غير التطوع لما روي - حذيفة بن اليمان أنه عليه الصلاة
 والسلام قال لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا
 العدة روى أبو داود والنسائي وروى عمران بن حصين أنه عليه الصلاة والسلام قال لرحل هل صمت
 من سر شعبان قال لا قال فإذا أفطرت فصم يوما مكانه وفي لفظ قصم يوما رواء البخاري ومسلم وقال
 عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام صيام أخي داود وهو مطلق فيدخل فيه الكل وهو مذهب عمرو بن
 العاص ومعاوية وعائشة وأحمد وسرر الشهر آخره - سمي به لاستمرار القرية قاله المديري فعلم بهذا أن
 المراد بالحديث الأول غير التطوع حتى لا يزداد على صوم رمضان كما راد أهل الكتاب على صومهم وقال
 الشافعي رحمه الله يكره التطوع إذا انتصف شعبان لقوله عليه الصلاة والسلام إذا انتصف شعبان فلا
 تصوموا روى أبو داود ولنا ما روينا واشتهر عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يصوم شعبان كله وما رواء غير
 محفوظ قاله أحمد ثم هذا المسئلة على وجوه أحدها أن ينوي رمضان وهو مكروه لما يثبت أن طهراته من
 رمضان صحيح عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعا أو أفطرا قضاء عليه
 لأنه ظان والثاني أن ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضا لما روينا أنه دون الأول في الكراهية ثم
 ان ظهر أنه من رمضان يجوز له لو جود أصل البية على ما يثبت وان طهراته من شعبان فقد قيل بكون تطوعا
 لأنه منهي عنه فلا يثبت أي به الكامل من الواجب وقيل يجوز له عن الذي نواه وهو الأصح لأن النهي عنه هو
 التقصير بصوم رمضان على ما يثبت بخلاف يوم العيد لأن النهي لأجل تركه اجابة الدعوة وهو يلزم كل
 صوم والكراهية هنا الصورة النهي لا غير وقد بينا أن المراد به غير التطوع والثالث أن ينوي التطوع

عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا الاجماع ويجب التماس الهلال في التاسع والعشرين
 من شعبان لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما وقال عليه الصلاة والسلام الشهر هكذا وهكذا
 وهكذا يشير بأصابع يديه وخمس إبهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين وقال ان شهر هكذا وهكذا
 من غير خمس يعني ثلاثين يوما فيصيب طلبة لأقامة الواجب قال رحمه الله (ولا يصام يوم الشك الا تطوعا)
 ووقع الشك بأحد أمرين إما أن يتم عليهم هلال رمضان أو هلال شعبان فيقع الشك أنه أول يوم من
 رمضان أو آخر يوم من شعبان وانما كره غير التطوع لما روي - حذيفة بن اليمان أنه عليه الصلاة
 والسلام قال لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا
 العدة روى أبو داود والنسائي وروى عمران بن حصين أنه عليه الصلاة والسلام قال لرحل هل صمت
 من سر شعبان قال لا قال فإذا أفطرت فصم يوما مكانه وفي لفظ قصم يوما رواء البخاري ومسلم وقال
 عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام صيام أخي داود وهو مطلق فيدخل فيه الكل وهو مذهب عمرو بن
 العاص ومعاوية وعائشة وأحمد وسرر الشهر آخره - سمي به لاستمرار القرية قاله المديري فعلم بهذا أن
 المراد بالحديث الأول غير التطوع حتى لا يزداد على صوم رمضان كما راد أهل الكتاب على صومهم وقال
 الشافعي رحمه الله يكره التطوع إذا انتصف شعبان لقوله عليه الصلاة والسلام إذا انتصف شعبان فلا
 تصوموا روى أبو داود ولنا ما روينا واشتهر عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يصوم شعبان كله وما رواء غير
 محفوظ قاله أحمد ثم هذا المسئلة على وجوه أحدها أن ينوي رمضان وهو مكروه لما يثبت أن طهراته من
 رمضان صحيح عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعا أو أفطرا قضاء عليه
 لأنه ظان والثاني أن ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضا لما روينا أنه دون الأول في الكراهية ثم
 ان ظهر أنه من رمضان يجوز له لو جود أصل البية على ما يثبت وان طهراته من شعبان فقد قيل بكون تطوعا
 لأنه منهي عنه فلا يثبت أي به الكامل من الواجب وقيل يجوز له عن الذي نواه وهو الأصح لأن النهي عنه هو
 التقصير بصوم رمضان على ما يثبت بخلاف يوم العيد لأن النهي لأجل تركه اجابة الدعوة وهو يلزم كل
 صوم والكراهية هنا الصورة النهي لا غير وقد بينا أن المراد به غير التطوع والثالث أن ينوي التطوع

الثاني انما يجب ليلة الثلاثين لافي اليوم التي هي عشية ثم لو روي في التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرويته في ليلة الثلاثين
 بالاتفاق وانما الخلاف في رؤيته قبل الزوال من اليوم الثلاثين انتهى فتح وسائق الخلاف آخر الباب (قوله وخمس إبهامه) خمس
 بإصبعه والنون أجود ممن قال حبس الإبهام عن عطفه انتهى غاية (قوله وقال الشهر هكذا وهكذا من غير خمس) متفق عليه انتهى
 غاية (قوله رواء أبو داود والنسائي) والدارقطني وغيره بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم انتهى غاية (قوله فصم يوما مكانه)
 استدله به الإمام أحمد على وجوب صوم يوم الشك (قوله وفي لفظ قصم يوما) قال الكمال رحمه الله وأعلم أن السر قد يقال على الثلاثة
 الأخيرة من ليالي الشهر لكن دل قوله صوم يوما على أن المراد صم آخره لا كلها ولا قال صم ثلاثة أيام مكانها وكذا قوله من سر الشهر
 لأفاده التبعية وعندنا هذا يفيد استحباب صومه لا وجوبه لأنه معارض بنهي التقدم بصيام يوم أو يومين فيحصل على كون المراد
 التقدم بصوم رمضان جمع بين الأدلة وهو واجب ما أمكن ويصير حديث السر للاستحباب (قوله فيدخل فيه) أي في صوم دوايد الكل
 أي يوم الشك وغيره (قوله وسرر الشهر آخره) قال في الصحاح وسرر الشهر آخر ليلة منه وكذلك سراره وهو مشتق من قولهم استسرا السر
 أي خفي ليها السرار فربما استسرا ليلة وربما استسرا ليلتين (قوله الآية دون الأول في الكراهية) أي لأن الأول نص في زيادته ومن

رمضان بخلاف الثاني اه غايه (قوله فقد عصى ابا القاسم) يعني اذا صام على انه من رمضان اه (قوله ولا دلالة فيه) قال الكمال رحمه الله ولعل المصنف ينازع فيما ذكره شارح الكثر لان المنقول من قول عائشة في صومها لا ان اصوم يوما من شعبان أحب الي من ان افطر يوما من رمضان فهذا الكلام يفيد انها تصوم على انه يوم من شعبان كيلا تقع في افطار يوم من رمضان ويبعد ان تقصده رمضان ؛ - يدعيها بان من شعبان وكونه من رمضان احتمال اه (قوله واختار ان يصوم المقتي) ليس بقيد بل كل من كان من الخاصة وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن الانجذاب في النية وملاحظة كونه عن الفرض ان كان غدا من رمضان اه فتح القدير (قوله لثمة ارتكاب النبي) أي فاقوا في العامة بالتعلل (٣١٨) عسى يقع عندهم انه الف النبي صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن صوم

يوم الشك وهو أطلقها اه كافي (قوله والرابع أن يضح) والتضجيع في النية هو التردد اه غايه (قوله في هذا الوجه الخ) رأيت على هامش نسخة المصنف حاشية بغير خطه نصها أو رد شهاب الدين ابن ملك في الدرس على هذا وقال ينبغي أن يقال يجوز صومه لأن قوله نويت صيامه عن رمضان ان كان من رمضان صحيح والكلام الآخر لا يصلح للإبطال بناء على أنه جملة أخرى وهذا اعراض عن المسئلة لان المسئلة في نية ذلك لا التلطف به اه مارأيتاه (قوله وعن التطوع ان كان من شعبان الخ) رأيت على هامش نسخة الشارح حاشية بغير خطه نصها وقع بيني وبين فقهاء الدرس تردد فيما نا ظهر أنه من شعبان هل يكون مكروها أولا والذي ظهر لي أن وصف الكراهة عام لوجهين لعله المذكورة هنا وكذا لفظ صاحب الهداية فان ظهر أنه من رمضان فوجه الكراهة أنه لم ينو الفرض من كل وجه وان ظهر أنه من شعبان فلا نوى . . . ولا الفرض من وجه ونية الفرض في هذا اليوم بسبب الكراهة اه مارأيتاه والله الموفق . . . قوله صاحب الهداية أي عبارة الشارح كعبارة الهداية (قوله لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه) أي حيث نوى رمضان ان كان من رمضان والتفل انما يلزم بالشروع ان كان ملتزما من كل وجه (قوله ورد قوله) أي بورد له لثمة الفسق ان كان بالسماعة أو لتفرده ان لم يكن بها علة وان كان عدلا اه غايه وفي المنسوط وانما يراد الامام شهادته اذا كانت السماء معصية وهو من أهل المصر فاما اذا كانت معصية أو جاح من خارج المصر من مكان من ترفع تقبل شهادته اه كافي (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون) رواه أبو داود والترمذي معناه وقت

ولا الهداية فان ظهر أنه من رمضان فوجه الكراهة أنه لم ينو الفرض من كل وجه وان ظهر أنه من شعبان فلا نوى . . . ولا الفرض من وجه ونية الفرض في هذا اليوم بسبب الكراهة اه مارأيتاه والله الموفق . . . قوله صاحب الهداية أي عبارة الشارح كعبارة الهداية (قوله لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه) أي حيث نوى رمضان ان كان من رمضان والتفل انما يلزم بالشروع ان كان ملتزما من كل وجه (قوله ورد قوله) أي بورد له لثمة الفسق ان كان بالسماعة أو لتفرده ان لم يكن بها علة وان كان عدلا اه غايه وفي المنسوط وانما يراد الامام شهادته اذا كانت السماء معصية وهو من أهل المصر فاما اذا كانت معصية أو جاح من خارج المصر من مكان من ترفع تقبل شهادته اه كافي (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون) رواه أبو داود والترمذي معناه وقت

صومكم المفروض يوم صومكم لان نفس الصوم فعلنا وهو امر حسي لا يحتاج الى البيان وانما الاحتياج الحكي وهو شهر الصوم فانه ثبت شرعا لا يشغل الناس حين عليه الصلاة والسلام ان شهر الصوم يوم صومهم يعني انه لا يتغير ابتداءه في حق البعض دون البعض اه كما في قوله واختلفوا فيما اذا افطر قبل رد الامام شهادته اي فان افطر قبل رده فلا رواية في وجوب الكفارة واختلف المشايخ فيه اه فاية قوله والامام اذا رأى هلال الفطر وحده اي حكمه حكم غيره اه فتح قوله ولو افطر لا كفارة عليه اي في الحادي والثلاثين اه فاية والحاصل ان رؤيته موجبة عليه الصوم وعدم صوم الناس المنصرع عن تكذيب الشرع اياه قائم شبهة بمانعة من وجوب الكفارة عليه ان افطر بحكم النص بالصوم يوم يصوم الناس وعدم فطر الناس اليوم الحادي والثلاثين من صومه موجب للصوم عليه بذلك النص ايضا والحقيقة التي عساه وهو شهر والشهر وكونه لا يكون اكثر من ثلاثين بالنص شبهة بمانعة من الكفارة عليه اذا افطر وعلى هذا لو قبل الامام شهادته وهو فاسق وامر الناس بالصوم فافطروا او واحد من اهل بلده زنته الكفارة وبه قال عامة المشايخ خلافا للمفتية أبي جعفر لانه يوم صوم الناس ولو كان عدلا ينبغي ان لا يكون في وجوب الكفارة (٣١٩) خلاف لان وجهه اني كونه بما لا يجوز

التضاهي شهادته وهو متفق هنا اه فتح (قوله في المتن وقيل بعلّة خبر عدل الخ) اعلم ان عهنا فائنة جليلة لا بد من التنبه عليها هي ان رمضان ثابت اذا ثبت بقول الواحد في هذا الامر الذي وهو ان الصوم يثبت جميع ما يتعلق به من الطلاق والعتق والايام وحلول الاجال وغيره تعاوضا وان كان شيء من ذلك لا يثبت ابتداءه بقول الواحد فكم من شيء يثبت فحينا ولا يثبت قصدا كما في شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة النابلة ابتداء قال في شرح القندوري المسمى بالمضمرات مانعه في المحيط

ولا تجب عليه الكفارة اما ان فطر في هلال الفطر فظاهر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة وفي هلال رمضان فلان الامام لم يرد شهادته صار مكذبا شرعا ولا يمكن احتمال الاشتباه عليه على ما بينا وروى ان رجلا أخبر عمر رضي الله عنه برؤية الهلال فسمع عمر على حاجبه ثم قال ايس الهلال فقال فقدت يا ميراثومنين فعلم بذلك ان شعرة من حاجبه او خضنه تفوت فظنها هلالا وقيل تجب الكفارة فيما للظاهر الذي هو بين الناس في الفطر والحقيقة اني عنده في رمضان والصحيح الاول شبهة اني ذكرناها ولان رد الامام شهادته حكمه منه بانه ليس من رمضان فصار كالموقضي بالقصاص بالشهادة فعقله الولي ثم جاء المقتول حيا لا يجب على الولي القصاص لان قضاءه به يصير شبهة واختلفوا فيما اذا افطر قبل رد الامام شهادته في وجوب الكفارة فمنهم من اوجبها في هلال الفطر وهلال رمضان والصحيح انه لا كفارة عليه فيما لما ذكرنا ووجب الشافعي رحمه الله تعالى الكفارة في هلال رمضان مطلتا ان افطر باقاع لانه فطر في رمضان حقيقة لتيقنه به وحكمه وجوب الصوم عليه واجبة عليه ما بينا والامام اذا رأى هلال الفطر وحده لا يفطر ولا يخرج لصلاة العيد لاسيما ولو رأى هلال رمضان وحده واحدا فرددت شهادته فصام ثلاثين يوما لم يفطر الا مع الامام لانما او جينا عليه الصوم احتياطا او احتياط بعد ذلك مع موافقة الناس ولو افطر لا كفارة عليه للحقيقة التي عنده قال رحمه الله (وقيل بعلّة خبر عدل ووقنا وانتي رمضان وحرين او حررتين للفطر) اي اذا كان بالسجاء علة يقبل في هلال رمضان خبر واحد عدل ولو كان عبدا او امرأه وفي هلال الفطر تقبل شهادته رجل حر او امرأتين حرتين والعلة الغيم او العبار ونحوهما اما هلال رمضان فلانه امر ديني فيقبل فيه خبر الواحد ذكرنا اني حرا كن وعيدا كرواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ونشروط العدالة لان قول الفاسق في الدبائات التي يمكن تلقيها من جهة العدول غير مقبول كروايات الاخبار بخلاف الاخبار بطهارتها قالوا ونحوها ونحوه حيث يقرى في قبول الفاسق فيه لانه لا يمكن تلقيه من جهة العدول لانه واقعة خاصة لا يمكن استعجاب العدول فيها وفي هلال رمضان يمكن لان المسلمين كلهم متشوقون الى رؤية الهلال فيه وفي عدولهم كثرة فلا حاجة الى قبول خبر الفاسق فيه كما في روايات الاخبار وتاويل قول الطحاوي عدلا كان او

الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسمع معتجة وقبل القاضي شهادته وامر الناس بالصوم فلما انقضى الثلاثين يوما غم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف يصومون من العد وان غم يوم الحادي والثلاثين فلا يفطرون وقال محمد يفطرون قال الشيخ الامام شمس الأعمش الخوافي هذا الخلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسمع معتجة اما اذا كانت السمعة متعبة فانهم يفطرون بجلا خلاف واجبة لهما ان شهادتهما لا تقبل في الفطر فلا يفطرون ولمحمد ان لفطر من أحكام قبول شهادة الواحد في هلال رمضان فيحوز كما قلنا في حلال الاجال وحسن الايمان انتهى فقوله كما قلنا اني آخره شاهد لذكرنا وهو من ردا مختلف الى المتفق (قوله في المتن ولو قنا) اي رقيقا واختار هذا اللفظ ليشمل المكاتب والمدر ومنعك البعض وكذلك قال ابو ثني ليشهر الاممة والمكاتب والمدر ومن ولد انتهي ع (قوله وتاويل قول الطحاوي الخ) المراد انه بهذا التأويل يرجع قوله الى احدي الروايتين في المذهب لا انه يرتفع به الخلاف فان المراد بالعدل في ظاهر الرواية من ثبت عدالة لان الحكم بقوله نزع ثبوتها ولا يثبت في المستور وفي رواية الحسن وهي المذكورة تقبل شهادة المستور وبه أخذ الخوافي فصار بهذا التأويل ان الخلاف المتحقق في المذهب هو اشتراط ظهور العدالة او الاكتفاء بالستر

هذا وتقبل فيه شهادة الواحد على شهادة الواحد أمام عينين الفسق فلا قائل به عندنا وعلى هذا تقرع ما لو شهدوا في التاسع والعشرين من رمضان أنهم رأوا هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا المصر لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا من خارج قبلت انتهى فتح (قوله ولا بدعارة) قال في الصحاح في فصل الدال المهملة من باب الراء للمهمة والدعارة الفسق وان ثبت يقال هو غيب داعر بين الدعرة والدعارة انتهى (قوله ولا حجة عليه ما روى عن ابن عباس الخ) قال العلامة كمال الدين رحمه الله وهذا الحديث قد يمسك بهل رواية النوادر في قبول المستور لكن الحق أن لا يمسك بهل النسبة الى هذا الزمان لان ذكر الاسلام بحضرة صلى الله عليه وسلم حين سألته عن الشهادة وان كان هو أول اسلامه فلا شك في ثبوت عدالته لان الكافر اذا أسلم أسلم عدلا الا أن يظهر خلافه منه وان كان اخبارا عن حاله السابق فكذلك لان عدالته قد ثبتت باسلامه فيجب الحكم بيقائهم اما يظهر الخلف ولم يكن الفسق غالب على أهل الاسلام في زمانه صلى الله عليه وسلم لتعارض غلبة ذلك الحاصل فيجب التوقيف الى ظهورها انتهى (قوله ثم اذا صاموا بشهادة الواحد) قال الكمال هكذا الرواية على الاطلاق سواء قبله بغيره أو في صحوه وهو ممن يرى ذلك ولا يخفى أن المراد ما اذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين ثم خص قول أبي حنيفة وفي الخلاصة والكافي والقنوي (٣٢٠) أصافوا معه أبي يوسف ومنهم من استحسن ذلك في قبوله في صحوه وفي قبوله

غير عدل أن يكون مستورا وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالدعارة ويقبل فيه خبر المحدث وفي القذف بعد ما تاب وعن أبي حنيفة قضى الله عنه أنه لا يقبل لانه شهادة من وجه الأثرى انه يشترط فيه الحضور الى مجلس القاضى ولا يكون ما زما الا بعد القضاء والاول أصح لان من باب الاخبار والعصاة يرضى الله عنهم كالوا يقبلون أخبارا في بكرة بعد ما حدث في القذف لكونه عدلا ولهذا يقبل فيه خبر الواحد وقال الشافعي في أحد قوله يشترط المثني اعتبارا بسائر الشهادات والحجة عليه ما روى عن ابن عباس انه قال جاء أعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال أتشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال أتشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا رواه أبو داود ووترمذى ولانه خبر ديني وليس بشهادة حتى لا يشترط فيه لفظها فلا يشترط فيه العدد كسائر الاخبار ثم اذا صاموا بشهادة الواحد أو اثنين يوم أو لم يروا هلال شوال لا يفطرون فيعبرون بالحسن عن أبي حنيفة للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد وعن محمد أنهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضاية بالواحد وان كان لا يثبت به الفطر ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة وان كان الارث لا يثبت بشهادتها ابتداء والاشبه أن يقال ان كانت السماء معصية لا يفطرون لظهور غلظه وان كانت متعينة يفطرون لعدم ظهور الغلط وأما هلال الفطر فلانه تعلق به نفع العباد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط في سائر حقوقهم من العدالة والحرية والعدد ولفظ الشهادة وينبغي أن لا يشترط فيه الدعوى كعتق الامة وطلاق الحرية ولا تقبل فيه شهادة المحدث وفي قذف لكونه شهادة قال رحمه الله (والاجمع عظيم لهما) أي وان لم يكن بالسماعة لانه ما يشترط أن يكون الشهود جماعة كثيرة بحيث يقع العلم بخبرهم لان التفرد في مثل هذا الحالة يوهم الغلط فوجب التوقف في خبره حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماعة لانه قد ينشك الغيم من موضع الهلال فيشتق

بغيره أخذ يقول محمد انتهى ه فرج اذا صام أهل مصر رمضان على غير رؤية بال كمال شعبان ثمانية وعشرين ثم رأوا هلال شوال ان كانوا أكلوا عدة شعبان عن روية هلاله ان لم يروا هلال رمضان قضوا يوما واحدا حلالا على نقصان شعبان غير أنه اتفق انهم لم يروا ليلة الثلاثين وان أكلوا شعبان عن غير رؤية قضوا يومين احتياطا انتهى لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله فانهم لم يروا هلال شعبان كالوا بالضرورة مكملين رجب انتهى كمال (قوله وعن محمد أنهم يفطرون) أي وهو الاصح انتهى غاية

الاتقاني (قوله وثبت الفطر) أي تبعا وضمنا انتهى (قوله بناء على ثبوت الرضاية بالواحد) متصل بثبوت الرضاية لبعض لا بثبوت الفطر فهو معنى ما أجاب به محمد بن معاذ عن الحسن قال لا يثبت الفطر بشهادة واحد فقال لا بل يحكم الحاكم بثبوت رمضان فانه لما حكم بثبوتهم وأمر الناس بالصوم فيالصوم يثبت الفطر بعد ثلاثين يوما انتهى فتح ولو صاموا بشهادة شاهدين أفطروا وبتمام العدة نقاها انتهى كافي وعن القاضي أي على السعة لا يفطرون وهكذا في مجموع الموارد وصحم الاول في الخلاصة ولو قال قائل ان قبلها في صحوه لا يفطرون أو في عيم أفطروا تصح زيادة القوة في الثبوت في الثاني ولا اشتراك في عدم الثبوت أصلا في الاول فصار كالواحد لم يبعد انتهى فتح (قوله بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة) وهذا الاستشهاد على قولهما أو ما على قوله لا يتصور ذكره في الايضاح قلنا يتصور عنده في الفرائض انتهى من خط الشارح (قوله وطلاق الحرية) أي عد الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد وأما على قياس قول أبي حنيفة فينبغي أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان انتهى فتح نقلا عن قاضيان (قوله يوهم الغلط) الاول أن يقال طاهر في اللفظ فان مجرد اللفظ متحقق في البيئات الموجبة للحكم ولا يمنع ذلك قولها بل التفرد من بين الخم الفقير بالرؤية مع توجههم طالبين لم توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وبلازمة الابصار وان تفاوتت الابصار في الحقة طاهر في غلظه ككفر ناقلا في زيادة من بين سائر أهل مجلسه شاركنه في السماع فانهم اتفقوا ان كان تسمع مع أن التفاوت في حدة السمع أيضا وان كان في الابصار مع أنه لا نسبة لمشاركه

في الجامع مشاركية في الترائى كثرة والزيادة المصنوعة ما علم فيه تعدد المجلس أو جهل فيه الحال من الاتحاد والتعدد وقوله لان النفر لا يريد
تفرد الواحد والا فاد قبول الاثنين وهو منتف بل المراد تفرد من لم يقع العلم بخبرهم من بين أضعافهم من اختلاف انتهى فتح (قوله ثم
قبل في حد الكثرة) أى في خصوص هذه الحالة انتهى فتح والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العدة لتواتر الخبر ويجنب من كل
جانب انتهى فتح (قوله اعتباراً بالقسامة) والجامع كون كل واحد من أعظمها ولأن القسامة حق العدة فلما جعل شخص من معرفته الحق
مع احتياجه فلا أن يجعل في حقه تعالى مع استغنائه وهو الصوم أولى انتهى كما كى (قوله ونص الطحاوى الخ) قال الكمال رحمه الله وما
عن الطحاوى من الفرق خلاف ظاهر الرواية وكذا ما يشير إليه كتاب (٣٣٩) الاستحسان حيث قال فان كان الذى شهد

بذلك في المصر ولا علة في
السماة لم تقبل شهادته لان
الذى يتسع في القلب من
ذلك أنه باطل فان القيود
الذ كورة تفيد نفهم ما بها
الخالفه الجواز عند علمها
انتهى (قوله وذكر في
النوادر الخ) وفي النسخة
روح رواية النوادر فقال
والصحيح انه تبطل فيه شهادة
الواحد لان هذا من باب
الخبر فانه يلزم الخبر أو لا ثم
يتعدى منه الى غيره انتهى
وأيضاً انه يتعلق به أمر
دين وهو وجوب الاضحية
وهو حق الله تعالى فصار
كهلال رمضان في تعلق
حق الله تعالى فيقبل فيه في
العلم الواحد العدل ولا يقبل
في الصواب الا تواتر اه فتح
(قوله وروى أن أبا موسى
الضري) قال في العاية وفي
البدائع عن أبي عبد الله
الضري أنه استفتى منه
رجل أسكندري الخ وقال
الشيخ باكير في شرح الكنز
وحكى عن عبد الله بن أبي

لبعض النظر فيستد ثم قيل في حد الكثرة أهل اهله وعن أبي يوسف خسرنا رجلاً اعتباراً بالقسامة
وعن خلف بن أيوب خمسة بيل قليل ولا فرق بين أهل المصر وبين من ورد من خارج المصر ذكر في
الهداية وقال في كتاب الاستحسان فان كان الذى شهد بذلك في المصر ولا علة في السماة لم تقبل شهادته لان
الذى يقع في القلب من ذلك أنه باطل فيشير الى أنه اذا ورد من خارج المصر تقبل شهادته كما اذا كان بالسماة علة
ونص الطحاوى انه اذا ورد من خارج المصر تقبل شهادته لقلة الموانع من غبار ودخان وكذا اذا كان في مكان
مرتفع في المصر قال رحمه الله (والاضحية كالقطر) أى هلال الاضحية كهلال القطر حتى لا يثبت الاجماع
يثبت به هلال القطر لانه مخلوق بمحق العباد وهو التوسع بطوم الاضحية فصار كالقطر وذ كرى انوار
عن أبي حنيفة أنه كرمضان لانه يتعلق به أمر دين وهو ظهر وروقت الحج والاول اصح قال رحمه الله (ولا
عبارة باختلاف المطالع) وقيل يعتبر ومعناه انما اذا رأى الهلال أهل بلده ولم يره أهل بلدة أخرى يجب أن
يصوموا برؤية أولئك كيفما كان على قول من قال لا عبارة باختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره بتطرفان
كان بينهما تفاوت بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب وكذا المشايخ على أنه
لا يعتبر حتى اذا صام أهل بلدة ثلاثين يوماً وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً يجب عليهم قضاء يوم
والاشبه أن يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف
الاقطار كما أن دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم
منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع
فجر لقوم وطلوع شمس لاخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم وروى أن أبا موسى الضري رحمه الله
صاحب المختصر قدم الاسكندرية فاستل عن معبد على مسارة الاسكندرية فبصر الشمس زمان طويلاً
بعد ما غربت عندهم في البلد أيحل له أن يفطر فقال لا يحل لأهل البلد أن كلا مخاطب بما عنده
والدليل على اعتبار المطالع ما روى عن كريب أن أم الفضل بعثته الى معاوية بالشام فقال قد رمت الشام
وقضيت حاجتها واستهل على شهر رمضان وأب بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر
الشهر فسألتني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيت الهلال فقلت رأيت ليلة الجمعة فقال
أستبرأ بته فقلت نعم وراة الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلما زال الصوم حتى
نكمل ثلاثين أو ثمانية فقلت أولئك تنى برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه ولوراء الهلال في يوم السبت ما رافه
ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال أو بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروى عن
أبي يوسف أنه قال ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان كان بعد الزوال فهو ليلة المستقبل وقيل

(٤١ - زيلعي) موسى الضري رأى ما استفتى منه رجل أسكندري اه (قوله فهو ليلة الماضية) أى يجب صوم ذلك
اليوم وفطره ان كان ذلك في آخر يوم من رمضان اه فتح (قوله فهو ليلة المستقبل الخ) وعند أبي حنيفة ومحمد هو للمستقبل هكذا حكى
الخلاص في الايضاح وحكاة في المنظومة بين أبي يوسف ومحمد فقط وفي النسخة قال أبو يوسف اذا كان قبل الزوال أو بعده الى العصر فهو ليلة
الماضية وان كان بعد العصر فهو ليلة المستقبل بلا خلاف وفيه خلاف بين الصحابة وروى عن عمرو بن مسعود أنس كقولها ما عن عمر
في رواية أخرى وهو قول على وعائشة مثل قول أبي يوسف اه وجه قول أبي يوسف أن الطاهر أنه لا يرى قبل الزوال الا وهو ثلاثين فيصمكم
بوجوب الفطر والصوم على اعتبار ذلك ولهما قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فوجب سبق الرؤية على الصوم
والفطر والفهم المتبادر منه الرؤية عند عتمة آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمختار

قوله ما هو كونه المستقبل قبل الزوال وبعده الآن واحدا لروا في شهر الثلاثين من رمضان فظن انتضاء صومهم وأقترعنا بنبى أن لا نجيب عليه كفاية وان رآه بعد الزوال ذكر في الخلاصة هذا وتكرما لاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل أهل الجاهلية اه فتح (قوله والاول هو الظاهر) وهو كونه المستقبل مطلقا اه

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

(قوله في المتن أوجامع ناسيا) أى لصومه (٣٣٣) لانهما كرا لا كل والشرب أوالجماع اه كاكى وقوله ناسيا قيد لثلاثة

ان كانت الشمس تتلو القمر فهو ليلة المستقبل وان كان القمر يتلوها فهو ليلة الماضية والاول هو الظاهر وقال قاضيان ان أظفروا لا كفارة عليهم لانهم أظفروا بتأويل وقال عليه الصلاة والسلام أظفروا لرؤيته والله أعلم

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

قال رحمه الله (فان أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا أو احتلم أو أزل بنظر أو أدهى أو احتجم أو أكتحل أو قبل أو دخل حلقه غبارا أو ذبابا وهو ناسيا أو شرب أو جامع ناسيا فالحق ان يفطر وهو قول مالك لو جرد ما يفسد الصوم فصار كالكلام ناسيا في الصلاة وترك النية فيه وكالجماع في الاحرام والاعتكاف ولما رآه أو هو يرضى الله عنه أنه قال من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه قال في المتن روى ما لجماعة الا لتساق ولان النسيان غالب لسان فلو كان مفطر الحرجوا وهو مدفوع بالص بخلاف الاحرام في الحج والصلاة والاعتكاف لان حاله مذكرة وهذا لان هيئته في هذا الاشياء تختلف هيئة العادة وفي الصوم لا تختلف فلان كره فيه ولا يقال المراد بالحديث الامسالة تشبها كالحائض اذا طهرت وغيرها من وجده ما ينافي الصوم لا نقول امر بمعام صومه وبالامسالة تشبها لانيتم صومه والمأمور به هو الاتمام للصوم والذي يؤيد هذا المعنى ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فاعما هو ورق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه روى الدارقطني وقال اسناده صحيح وكلهم ثقات فاذا ثبت في الاكل والشرب ثبت في الجماع دلالة لانه في معناه ولو أكل ناسيا فقال له آخرت صائم ولم يتدكرها كل ثم تدكرها صائم فسد صومه عند أبي حنيفة وأبي يوسف لانهما خيرا بان هذا الاكل حرام عليه وخبر الواحد في البيانات حجة وقال زفر والحسن لا يفسد لانهما ولو رأى صائما يأكل ناسيا يدكره ان كان شابا لان له قوة بدون ذلك وان كان شيخا لا يدكره لانه ضعيف لا يقدر ولا فرق فيما ذكرنا بين القرض والذبل لان الصائم لم يقبل ولو كان مخطئا أو مكرها أظفر وقال الشافعي رضى الله عنه لم يفطر لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به وقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد به رفع الحكم اذ هو موجود حسا والحكم نوعان دينوى وهو الفساد وأخرى وهو الاتم وسمى الحكم شمله ما يتناول الحكمين ولانه لم يقصد القطر فلا يفسد كالناسى بل أولى لان الناسى قصد الاكل والحطى ليس بقاصد ولنا أن المفطر وصل الى جوفه فيفسد صومه وهو القياس في الناسى الا أن تركه بماروينا فصار كما اذا كره على أن يأكل هو يسهما أو كى أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع فاداهو طالع ومارواه محمول على نفي الاتم ورفع لانه مراد بالاجماع فلا يجوز أن يكون غيره مرادا لان الحكم به مقتضى وهو لا عموم له والقياس على الناسى تمتنع لوجهين أحدهما أن النسيان غالب فلا يمكن الاحتراعه فيعذر وهذه الاشياء فادرة فلا يصح الحاقها به والثاني أن النسيان من قبل من له

اه ع (قوله لم يفطر) هو بالتشديد والتخفيف فعلى الاول يكون مستندا الى الاكل وما يضاهاه اه دابة وفي المرغينانى ان أكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم ذكر في المناوى أنه لا يجوز صومه وفي البقالى النسيان قبل النية كهو بعدها اه دابة (قوله فاعما الله أطعمه) كذا هو في خط الشارح وفي مسلم فانما أطعمه الله وسقاه اه غايه (قوله ولو أكل ناسيا فقال آخرت صائم الحج) قال الولوالجي رجل أكل ناسيا فقبيل له انك صائم وهو لا يدكره ان عليه القضاء هو المختار لان قول الواحد في البيانات حجة اه (قوله فسد صومه عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وفي الخزانة فسد صومه عند أبي حنيفة ولا كفارة عليه اه غايه (قوله وخبر الواحد في البيانات حجة) وكان يجب أن يلتفت الى تأمل الحلال اه فتح (قوله ولو رأى صائما يأكل ناسيا الحج) قال في

الغايه وذكر أبو البت في فوائده أن رجلا نظر الى غيره يأكل ناسيا يكرهه أن لا يدكره اذا كان قويا على صومه وان كان يضعف بالصوم لا يكرهه لانه ما يشغل ليس بمحسنة عند عامة العلماء (قوله ولو كان مخطئا) بأن تمضمض فسبق الماء حلقه (قوله أو مكرها) سواء صب الماء في حلقه أو شربه بنفسه مكرها غايه واعلم أن أبا حنيفة كان يقول أو لافى المكره على الجماع عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا بشار الا ذلك أمارة اختياره ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يتحقق بالايلاج وهو مكره فيمع أنه ليس كل من انشرب التهيصامع اه فتح

(قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يفطرن الخ) روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال الترمذي هو ضعف اه غايه وقال الكمال رحمه الله بعد ان روى هذا الحديث من طرق وبين ضعف روايته فقد ظهر ان هذا الحديث يرتقي الى درجة الحسن لتعدد طرقه وضعف روايته انما هو من قبيل الاحتياط لا العدالة فالنصارى دليل الاجابة في خصوصه والمراد من التي ما نذر الصائم على ما سيظهر اه (قوله وعامتهم على انه يفسد) قال في النبايع وهو المختار وقالت الظهيرية (٣٣٣) لا يفسد اه غايه قال المنصف

في التبيين انه المختار كله
اعتبرت المباشرة المأخوذة
في معنى الجماع اعم من
سوم مباشرة وغيره ولا
بان يراد مباشرة هي سبب
الانزال سواء كان ما يوشى
ما يشهى عادة او لا ولهذا
أفطر بالانزال في فرج
الجمعة واليسته وليس مما
يشهى عدة له فح (قوله
الداخل من المسام) المسام
المنافق اخذ من سم الابرة
وان لم يسمع الاسم الاطباء
اه داية (قوله وعن
انس انه قيل له الى آخره)
اخذه له ثابت البناني على
ما في الغاية اه (قوله وقال
لرواية) كذا هو بخط
الشارح اه (قوله وكان
انس يحجم وهو صائم الى
آخره) وذا انس رضى الله
عنه حاتم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو
صائم بعد ما قال أفطر
الخاجم واصحوم رواه
الدارقطني اه غايه رقبه
وما رواه منسوخ عارونا
قال الشيخ باكير وما رواه
منسوخ أو عمول على
ما روى انه صلى الله عليه
وسلم مر بها وهما يتبايان

الحق ولهذا قال عليه الصلاة والسلام انما أطعمه الله وسقاه هذه الاشياء من العباد فيفترقان
كل ريش والمفيد اذا صلبا قاعدان حيث يجب القضاء على المقيدون المرض وما اذا احتل فلقوله
عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يفطرن الصائم الخجامة والتي هو الاحتلام ولا في مخرج بدم امكان
الفرز عساه الا نزل الصوم وهو مباح ولا نه لم توجد صور ما للجماع ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة
واما اذا انزل بنظر فعدم المباشرة وقال مالك اذا ارل بالمظرة الاولى لا يفسد صومه وان انزل بالمباشرة
يفسد لقوله عليه الصلاة والسلام على لا تتبع النظرة النظرة فانما الاولى لمش والآخرى عليك ولان
النظر الاولى تقع بغتة فلا يستطيع الامتناع عنها بخلاف الثانية وان لم ينظر مقصود عليه غير
متصل بها فصار كالانزال بالنظر والمارد بما روى في حق الاثم ولان ما يكون منظر الا يشترط التكرار
فيه وما لا يكون مفطر الا يفطر بالتكرار كالمس والاستناب بالكف على ما ذهب بعضهم وعامتهم على انه
يفسد ولا يحل له ان قصد به قضاء الشهوة لقوله تعالى والذين هم لفر وجهم حافظون الاعلى اروجهم
او ما ملكت ايمانهم الى ان قال فن اتقي ورا ذلك فاولئك هم الصادون أي الظالمون المتجاوزون
فلم لا استناب الابهة فيهم الاستناب بالكف وقال ابن جريح سألت عنه عطاء فقلت مكره
ست قوما يمشرون وايدهم حبال فانهم هم هؤلاء وقال سعيد بن جبير عبد الله امة كانوا
يعيشون عدا كبرهم وان قصدت تسكين ما بهن الشهوة يرجى أن لا يكون عليه موبل وعلى هذا
الانسلاب اذا أتى بهيمة فانزل وان لم ينزل لا يفسد صومه بالاتفاق ولا يقتضى وضوءه وقبل بهيمة
او من فرجها فانزل لا يفسد صومه بالاجماع واما اذا اتقى فعدم المباشرة والداخل من المسام لامن
المسالك لا ينافيه كالأوغتسل بالماء البارد ويجد برد في كبده واما الاحتجام فبار وما لعدم المباشرة
وهو قول جمهور العلماء وقال أحمد يفطره لقوله عليه الصلاة والسلام أفطر الخاجم واصحوم رواه
الترمذي وبمشله يترك القياس ولما روى انه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو محرم واحتجم وهو
صائم رواه البخاري وغيره وعن انس انه قيل له انتم تكفرون الخجامة للصائم على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا امن أجل الضعفاء البخاري قال انس أو لم كرهت الخجامة للصائم
جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فطره فان لم يفسد عليه
الصلاة والسلام في الخجامة بعد الصائم وكان انس يحجم وهو صائم روه الدارقطني وقال رواته كلهم
ثقات ولا أعلم علة وما رواه منسوخ عارونا ولما يمان حديث انس ولان احتجامه عليه الصلاة
والسلام في السنة العاشرة وقوله أفطر الخاجم واصحوم كان في السنة ثمانية عام الفتح ولان الخجامة
ليس فيها الاخراج الدم فصارت كالاقتصاد والجرح واما الاكتمال فماروى عن عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم اكتمل وهو صائم رواه الدارقطني ولا فرق بين أن يجسد طعم اكتمل في حلقه أو
يجد وكذا لو رزق وجد لونه في الاصح وقال مالك وأحمد يفسد صومه اذا وصل الى حلقه ماروى
انه عليه الصلاة والسلام أمر بالاعتدالمروح عند النوم وقال ليقه الصائم ونما مارونا ولانه ليس بين
العين والدماغ مسلك والدمع يخرج بالترشح كالعرق والدانحل من المسام لا ينافيه على ما ذكرنا
ولان ما يجده في حلقه أثر الكحل لا عينه فلا يضره كمن نأق الدواو وجد طعمه في حلقه ولا يمكن

فقل عليه الصلاة والسلام ذلك أي غيبته ما أدمت ثواب صميمه نه ر كلفطر من حيث حرمان الثواب وقيل تأويله تعرضا
للأفطار الخجوع للضعف والخجامة لانه لا يأم من ان يصل الى جوفه بص الزم اه (قوله وجد طعمه في حلقه) أي وكن أخذ
حفظه في فمه فوجد حرارتها في حلقه وما هو جسد عدو به أو دأوته في حلقه وكذا ما يلبس في عينه أو دواء فوجد طعمه أو حرارته في
حلقه لا يفسد صومه اه غايه

(قوله بخلاف المصاهرة والرخصة) أي لو قبل المطلقة الرجعية بصنهرها بها وبالقبلة أيضا مع الشهوة ينتشر لها الذكر وثبت حرمة أمهات القبلة كبناتها اه فتح (قوله ولا يأمن بالقبلة إلى آخره) والتعجيل الفاحش مكر وموهو ان عضض شفتها اه غاية (قوله والمس في جميع ما ذكرنا إلى آخره) في التخيرة ان مسها بمائل فانزل ان وجد حرارة بينهما أفطر وعند الشافعية اذا أنزل بمائل ففي فساده وجهان اه غاية (قوله وعلى محمد إلى آخره) وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة لانها قلما تخلو عن الفتنة اه هداية قلنا الكلام فيما اذا كان بصال يأمن (٣٣٤) فان خاف قلنا بالكرهه والاوجه الكراهة لانها اذا كانت سببا عابثا فاقبل

الامور لروم الكراهة من غير ملاحظة تحقق الخوف بالفعل كما هو تواعد الشرع اه فتح (قوله ويضع فرجه على فرجها إلى آخره) وهذا خص من مطلق المباشرة وهو المقاد بالحدث فجعل الحديث دليلا على محمد محمل نظر ان لا عموم للفعل المثبت في أفسامه بل ولا في الزمان ومهسه فيه من ادخال الراوي لفظ كان على المضارع وقول محمد هو رواية الحسن عن أبي حنيفة اه فتح (قوله فأنشبه النحان) فان للصائم لا يجذبها من ان يفتح فاه يتصق مع الساس ولا يمكن الصرع عنه فكان عفوا كافيا (قوله وتظهر ما ذكره في الحرانة إلى آخره) قال الكمال رحمه الله بعد ان ساق ما في الخبر انه يفتقر لان الفطرة يجذبها منها فالاولى عندى الاعتبار بوجود الملوحة اهصح الحسن لانه لا ضرورة في أكثر من ذلك القدر وما في فتاوى قاضيهان لو دخل دمه

الامتناع عنه فصار كالغبار والدخان ولئى كان عينه فهو من قبيل المسام ولا يقطره وما روى به منكر قاله يحيى بن معين فلا يصح الاحتجاج به ولز صرح فهو محمول على أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك شفقة عليهم لاحتمال أنه عليه الصلاة والسلام عرف في الامتد صفة لا توافق الصائم كالحرارة ونحوه ولو قبل لا يفسد صومه اذا لم يزل لما روى أبو سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام رخص في القبلة للصائم والجمامة رواء الدارقطني وقال كلهم ثقات يعني رواه ولان المتأني قضاء الشهوة صورة أو معنى ولم يوجد بخلاف المصاهرة والرخصة حيث يثبتان بها وان لم يزل لان الحكم فيما أدير على السبب المقضى الى الوقوع وهنا على قضاء الشهوة ولهذا لو أنزل بالقبلة لا يثبت به حكم المصاهرة ويفسده الصوم ولو أنزل بقلة فعليه القضاء لو جرد معنى الجماع وهو الانزال بالمباشرة دون الكمار قلصورا الحناية فانه عدم صورة الجماع وهذا لان القضاء يكفي لوجوبه وجود المتأني صورة أو معنى ولا يكفي ذلك لو جوب هذه الكهارة فلا بد من وجود المتأني صورة ومعنى لانها تندري بالشبهات بخلاف سائر الكفارات حيث تجب مع الشبهة والفرق أن الكفارة ما لم تجب لأجل جبر الفأنت وفي الصوم حصل الجبر بالقضاء فكانت خارجة فقط فشبهت الحدود فتندري بالشبهات ولهذا لا تعجب بالاكراه والخطا بخلاف سائر الكفارات ولا بأس بالقبلة اذا أمن الانزال والجماع لما روى لنا ولما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويبشر وهو صائم رواء البخاري ومسلم وعن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبلها وهو صائم متفق عليه ويكره ان يأمن لان عينه ليس يقطر ورعا يصير فطر ابعاقبه فان أمن اعتبر عينه فابيع وان لم يأمن اعتبر عاقبه فيكره والشافعي أباح القبلة في الحالى والجمعة عليه ما ينهه والمس في جميع ما ذكرنا كالقبلة والمباشرة مثل التعجيل في طاهر الرواية لما روى أبو هريرة أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وأما آخر فنهاه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهى ما شاب رواه أبو داود وبأسا جعيد وهذا تبين لك أنه يفرق فيما وفي التعجيل بين الحالتين فيكون حجة على الشافعي في إباحته التعجيل فيما وعلى محمدى منعه المباشرة فيما وتفسير المباشرة أن يجردا عن الثياب ويضع فرجه على فرجها وأما اذا دخل حلقه غبارا أو ذباب وهذا كركل صومه فلا نه لا يستطيع الامتناع عنه فأنشبه الدخان وهذا استحسان والقياس أن يقطر ولو وصل المفطر الى جوفه وان كان لا يغلخى به كالتراب والحصى ونحو ذلك وجه الاستحسان ما ينه أنه لا يقدر على الامتناع عنه فصار كبلل يبق في فيه بعد المضمضة ونظيره ما ذكره في الحرانة أن دموعه أو عرقه اذا دخل في حلقه وهو قليل مثل قطرة أو قطرتين لا يقطر وان كان أكثر بحيث يجرد ما وحتته في الحلق يفسده واختلقوا في النج والمطر والاصح أنه يفسده لا مكان الامتناع عنه بان يأواه نجمة أو سقف وأما اذا أكل ما بين أسنانه فالمراد به ما اذا كان قليلا من الذي يبق من أكل الليل لعدم إمكان الاحتراز عنه وان كان كثيرا يقطره وقال زفر يقطره في الوجهين لان العمه حكم الظاهر ألا ترى أنه لا يفسد صومه بالمضمضة فيكون

أو عرق بجنبه أو دم دماغه حلقه فسد صومه بوافق ما ذكره فله علق بوضوله الى الحلق ومجرد وجد ان الملوحة دليل داخلا ذلك انتهى (قوله بان بأوامر نجمة أو سقف إلى آخره) يقتضى انه لو لم يقدر على ذلك بأن كان سائرا مسافرا أفسده فالاولى تعليل الامكان لتيسر طبق الفهم وتعمه أحيانا مع الاحتراز عن الدخول ولودخل في المطر فابتلع لزمته الكفارة اه فتح ولو استشم الحماط من أنفه حتى أدخله الى فمه وابتلعه عمد لا يقطر ولو خرج ريقه من فمه فادخله وابتلعه ان كان لم يقطع من فيه بل المتصل بمخيه كالحظيط فاستشر به لم يقطر وان كان انقطع فأنشده وأعاد أفطر ولا كفارة عليه كالأول يتلع ريق غيره ولو اختلط بالريق لون صبغ ابريسم به لم يخرج من الخط من فيه فابتلع هذا الريق اذا كرا الصوم أفطر اه فتح (قوله بان يأواه) كذا بخط الشارح اه

(قوله فصارت بها) وإنما اعتبر بها لأنه لا يمكن الامتناع عن بقائه أثر من الماء كل حوالى الأسنان وإن قل ثم يجري مع الريق التابع من محله إلى الحلق فامتنع تعلق الإفطار بعينه فتعلق بالكثير وهو ما يفسد الصلاة لأنه اعتبر كثيراً في فصل الصلاة ومن المشايخ من جعل الفاصل كون ذلك مما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستماعة بالريق أولاً أو لا قليل والثاني كثير وهو حسن لأن المانع من الحكم بالإفطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتباس عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الريق إلى الجوف لا فيما يتعمد في ادخاله لأنه غير مضطرب فيه اه فتح (قوله فجعل الفاصل بينهما مقداراً للحصة) وجعل في خزانة الأكل المفسد ما يزيد على مقدار الحصة وقد راجع الحصة عفو اه غاية قال نطلب الاختيار من الميم وقال المبرد وهو الحصى بكسر الميم ولم يأت عليه من الأسماء إلا الحز وهو القصير وخلق اسم موضع بالشام اه صحاح (قوله ثم أكله ينبغي أن يفسد صومه) المتبادر من لفظاً كل المضغ والابتلاع أو الأعم من ذلك ومن مجرد الابتلاع فيه يد حينئذ خلاف ما في شرح الكتر أنه إذا مضغ ما أدخله وهو دون الحصة لا يفطره لكن تشبيهه بما روى عن محمد بن الفضل في ابتلاع حصة يبي أسنانه وعلمه إذا مضغها يوجب أن المراد بالاكل الابتلاع فقط والام يصح إعطاء النظر في الكافي في السمسة قال إن مضغها لا يفسد إلا أن يجد طعمه في حلقه وهذا حسن جداً فليكن الأصل في كل قليل (٣٣٥) مضغه اه فتح وأيضاً إذا ابتلع السمسة حتى فسد هل

تجب الكفارة قبل أو لا والاحتار وجوبها لأنها من جنس ما يتغذى به وهو رواية محمد انتهى فتح (قوله ينبغي أن يفسد صومه) أى لا مكان الاحتراز عنه وبالقياس على ما روى عن محمد في السمسة انتهى دراية (قوله ولو مضغها لا يفسد) وكذا لو مضغ حبة خنطة لا يفسد صومه لأنها تلتزق بأسنانه فلا يصل إلى جوفه شئ اه كاكى (قوله أنه يعافه الطبع) أى يكرهه انتهى كاكى فصار نظير التراب وزفر يقول بل تطير اللحم المتين وفيه تجب الكفارة والتحقق أن المفتى في الوقائع لا يلبه من ضرب

داخل من الخارج ولنا أن القليل منه لا يمكن الامتناع عنه عادة فصارت بها أسنانه بمنزلة ريقه والكثير يمكن الاحتراز عنه فجعل الفاصل بينهما مقداراً للحصة وما دونه قليل وإن أخذه بيده وأخرجه ثم أكله ينبغي أن يفسد صومه لما روى عن محمد أن الصائم إذا ابتلع سمسة من بين أسنانه لا يفسد صومه ولو ابتلعها ابتداء من خارج ففسد ولو مضغها لا يفسد لأنها تلتزق وفي مقدار الحصة عليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف وعند زفر عليه الكفارة لأنه طعام متغير وعن أبي يوسف أنه يعافه الطبع ولو جمع ريقه في فيه ثم ابتلع لم يفطره ويكره ولو أخرجه ثم ابتلعه يفطره كريق غيره والدم الخارج من بين أسنانه والدم غالباً ومساو فطره أن ابتلعه فيصعب عليه القضاء دون الكفارة وهذا كله إذا كان بين أسنانه وما إذا أدخله من خارج فينظر أن ابتلعه من غير مضغ فطره قل أو أكثر وإن مضغه ينظر أن كان قد راجع الحصة فكذلك وإن كان أقل لا يفطره لما ذكرنا وأما إذا طعمه فلقوله عليه الصلاة والسلام من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عمداً فليقض رواء أبو داود وغيره وقال الدارقطني رواه كلهم ثقات ويستوى فيه مثل الفم وما دونه إذا طعم حتى لا يفسد صومه فيهما وقوله في المختصر أوقا وطواد وقع اتفاقاً لأن العود ليس بشرط لاتقاء الإفطار على ما يبيح تناسله من قريب وهذا قول محمد رحمه الله قال رحمه الله (وإن أعاده أو استقاء أو ابتلع حصة أو حديد أفضى فقط) أى أن أعاد التي أو طعمها ما إلى آخره يجب عليه القضاء لا غير أى لا تجب عليه الكفارة أما ما عدا ذلك والاستقاء فالجمله فيه أنه لا يصلح ما أن طعمها عدا أو ذرعه التي وكل واحد منهما لا يصلح ما أن يكون مثل الفم أو لا يكون وكل واحد من هذه الأقسام لا يصلح ما أن طعمها عدا أو ذرعه أو طعمها أو يخرج ولم يعد ولا عاد هو نفسه فأن ذرعه التي مخرج لا يفطره قل أو أكثر لا طلاقاً ما رويناه وإن عاد هو نفسه وهوذا كره للصوم أن كان مثل الفم ففسد صومه عند أبي يوسف لأنه خارج حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل وعند محمد لا يفسده وهو الصحيح لأنه لم يوجد منه صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا معناه إذا يتغذى به فأبو يوسف يعتبر

اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس وقد عرف أن الكفارة تقتصر إلى كمال الجنابة فينظر في صاحب الواقعة أن كان ممن يعاف طبعه ذلك أخذ بقول أبي يوسف وإن كان عملاً أثار ذلك عنده أخذ بقول زفر ولو ابتلع حبة غيب ليس معها ثقل وفيها عليه الكفارة وإن كان معها اختلها وفيه وإن مضغها وهو معها فعلية الكفارة اه فتح (قوله من ذرعه التي) ذرعه بالفتح المجبة سبقة وغلبه انتهى صحاح وما روى في سنن ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم خرج في يوم كان يصومه فعد عباداً فشر به فقلنا يا رسول الله إن هذا كنت تصومه قال أجل ولكني ثقت بحول علي ما قبل الشروع أو عروض الضعف اه فتح (قوله فالجمله فيه) أى في مسائل التي وانتهى (قوله أو لا يكون) مل الفم أى فصارت الأقسام أربعة (قوله أو يخرج ولم يعد ولا عاد بنفسه) أى فصارت الأقسام اثنتي عشرة حاصلة من ضرب هذه الأقسام الثلاثة في الأربعة التي قبلها اه (قوله وإن عاد هو) أى التي طعمها ذرعه اه (قوله لأنه لم يوجد منه صورة الفطر وهو) أى صورة الفطر ذكر ضميره نظراً إلى الخبر اه كاكى (قوله إذا يتغذى به) أى عادة اه هداية قال الكمال قيل له لأنه مما يتغذى به فإنه يجب بالاصل مطعوم فإذا استقر في المعدة يحصل بالتغذي بخلاف الحشا وغيره لكنه لم يعتد به ذلك لعدم الخل ونقور الطبع اه (قوله فأبو يوسف إلى آخره) أى فاصل أبي يوسف في العود والإعادة اعتباراً بالخروج وهو مل الفم وأصل محمد فيه الإعادة قل أو أكثر اه فتح

(قوله وان كان أقل من ملء الفم لا يفطر ملأ رويانا) مستندك لا تحوله في قوة سابقا فان ذرعه التي مخرج الى آخره ولو قال الشارح رحمه الله وان كان أقل من ملء الفم فعد لا يفطره بالإجماع الى آخره لكان أنصر مع سلامته من التكرار ولعل جعله قسما لقوله سابقا ان كان ملء الفم فسد صومه عند أي يوسف فتأمل اهـ كأي (قوله وان أعاده) أي التي الذي ذرعه وهو أقل من ملء الفم اهـ (قوله وان استقامدا) قيد به ليخرج ما إذا استفاء ناسيا الصوم فانه لا يقسبه كغيره من المفطرات اهـ فتح (قوله ولا يفطر عند أي يوسف الى آخره) وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر الرواية كقول محمد ذكره في الكافي اهـ فتح (قوله لم يفطر لما ذكرنا) أي من عدم الخروج (قوله بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة) قال الكمال ويظهر أن قوله ما أحسن من قولهما بخلاف نقض الطهارة وذلك لان الاقطار إنما يبط بما يدخل أو بالقي وهذا اما نظر الى أنه يستلزم طاعة دخول شيء أو لا باعتبار بل ابتداء شرع يفطر بشي آخر من غير أن يلحق فيه تحقق كونه خارجا نجسا وطاهرا فلا فرق بين الباطن وغيره حيث بخلاف نقض الطهارة اهـ قوله نقض الطهارة أي بالخارج (٣٣٦) فانه معاول بالجماعة المفصلة عن محلها ولم يوجد في البليغ اهـ

الخروج ومحمد بن عيسى الصنع وان أعاده أفطر بالإجماع لوجود الصنع عند محمد والخروج عند أبي يوسف وان كان أقل من ملء الفم لا يفطر ملأ رويانا فان عاد لا يفطره بالإجماع لعدم الخروج عند أبي يوسف والصنع عند محمد وان أعاده فسد صومه عند محمد لوجود الصنع ولا يفسد عند أبي يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح وان استقامدا ان كان ملء الفم فسد صومه بالإجماع لما رويانا فلا يأتى فيه تفرع العود والاعادة لا أفطر بالقي وان كان أقل من ملء الفم أفطر عند محمد لا طلاق مارويانا ولا يأتى التفرع على قوله ولا يفطر عند أبي يوسف هو الصحيح لعدم الخروج ثم ان عاد بنفسه لم يفطر لما ذكرنا وان أعاده فعنه روايتان في رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي رواية يفطر لكثرة الصنع وزمر مع محمد في أن قليله يفسد الصوم وهو جري على أصله في انتقاض الطهارة وكذا أبو يوسف ومحمد فرق بينهما بالطلاق الحديث في الصوم هذا اذا قام طهارة أو ماء أو مرق فان قابلهما بغيره فسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف هو مفطر انما قام ملء الفم بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة وان قام مرارا في مجلس واحد لم يفته لزومه القضاء وان كان في مجالس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشية لا يلزمه القضاء ذكره في سرائر الأكل وغيره وقال في المبسوط لم يفصل في ظاهر الرواية بين ملء الفم ومادونه وفي رواية الحسن ع أبي حنيفة فرق بينهما وهو الصحيح فان ملء الفم ناقض للطهارة لا مادونه وأما اذا ابتلع الحصة أو الحديد فلو جود صورة الفطر على ما قال ابن عباس الفطر مما دخل وعلى هذا كل ما لا يتعدى به ولا يتداوى به عادة كالجر والتراب لا يوجب الكفارة وفي الدقيق والارز والعين لا تجب الكفارة الا عند محمد وفي الملح لا تجب الا اذا اعتاد ذلك يعني أكله وحده وقيل في قليله تجب دون كثيره وفي التي من اللحم تجب دون الشحم وعند أبي الليث تجب في الشحم أيضا هذا اذا كان غير قديد وان كان قديدا تجب فيها وعلى هذا أوراق الانصار ان كانت تؤكل عادة تجب فيها والا فلا وعلى هذا التفصيل النباتات كلها ولا تجب في الطين الا طين الارمني لانه يتداوى به ولو ابتلع فستقة غير مشقوقة ولم يضعها لا تجب والا فتجب ولو التقم لقمة ناسيا فتذكر بعدما مصعها فابتلعها ذكر في عيون المسائل

(قوله وأما اذا ابتلع الحصة أو الحديد) انما قال ابتلع ولم يقل أكل لان الاكل المضغ والمضغ لا يتقدم على في الحصة اهـ دراية (قوله الفطر على ما قال ابن عباس مما دخل الى آخره) أي وليس مما خرج رواء البهقي وقال النووي هو صحيح أو حسن غاية ورفعه في الهداية وقال الكمال ولا شك في ثبوته موقوف على جماعة اهـ قال الكمال ثم الجسع بين آثار الفطر مما دخل وبين آثار التي أن في السقي يتحقق رجوع شيء مما يخرج وان قل فلا يعتبره يفطر وفيما اذا ذرعه ان تحقق ذلك أيضا لكن لا يصنع له فيه ولا غيره من العباد فكان كالنسيان لا كالأكره وانظرا اهـ

(قوله وقيل في قليله تجب دون كثيره) أي لانه مضر اهـ غاية وهذا من الامتناعات اهـ (قوله وفي التي) للتأخيرين من اللحم تجب) وان كان ميتة منتنا الا ان دوت فلا تجب اهـ فتح (قوله وان كان قديدا تجب فيها) أي بخلاف اهـ فتح (قوله ولا تجب في الطين) أي ولا في النواة والقطن والكاغد والسفرجل اذا لم يدرك ولا هو مطبوخ ولا في ابتلاع الجوزة الرطبة وتجب لو مضغها بربع اليابسة ومضغها على هذا وكذا ياس اللوز والبندق والفسق وقيل هذا ان وصل الفشر أو الى حلقه ما اذا وصل اللب أولا كثر وفي ابتلاع الجوزة الرطبة الكفارة لانها تؤكل كلها بخلاف الجوزة ولهذا اقرقاوا ابتلاع التفاحة كلوزة والمانة والبيضة كالجوزة وفي ابتلاع البلطة الصعبة والجوزة الصغيرة والهليجة روى هشام عن محمد وجوب الكفارة اهـ فتح ولو أكل كاهورا أو مسكا أو زعفرانا أو غاية كثر لانه يتداوى بها اهـ دراية (قوله الا طين الارمني) قال الكمال وتجب بالطين الارمني وبغيره على من يعتاد أكله كالسمي بالطفل لعل من لا يعتاده ولا يأكل الدم الاعلى رواية اهـ (قوله ولو ابتلع فستقة غير مشقوقة) قال في الغاية وان ابتلع فستقة مشقوقة تجب به الكفارة وان لم تكن مشقوقة لا تجب الا اذا مضغها اهـ (قوله والا فتجب) بان كانت مشقوقة فابتلعها أو غير مشقوقة فمضغها اهـ

(قوله ان كانت محضه بعد الى آخره) لان تركها بعد الاخراج حتى يردت لانها حينئذ تعاف لا قبله فالخاصل ان المظن واليه ضد الكل في السقوط العياضة غير ان كلا وقع عنده ان الاستكرام ما يثبت عند كذا لا كذا اه فتح (قوله في المتن ومن جامع أو جومع الى آخره) وفي جوامع الفقه امر آتان تساحتان أنزلنا فعلهما القضاء دون الكفارة وان لم تزل فلا قضاء عظيم ما انتهى غاية ولا غسل عليهما كذا في الفتاوى الطهيرية انتهى دراية (قوله أو كل أو شرب عمدا) يعني في صوم رمضان اه غاية وفي القضية عن الرضينا من أكل في نهار رمضان متعمدا على وجه الشهرة يؤمر بقتله انتهى كما في (قوله قضى وكفر) أي اذا كان عمدا وقضى من الليل اه غاية (قوله ككفارة الظهار) والكافي في ككفارة الظهار في محل النصب لانه صفة مصدر محذوف تقديره وكفر تكفيرا ككفارة الظهار في الترتيب اه ع (قوله ولا يشترط فيه الانزال) أي في المعلن اه هداية (قوله ولا نقضه الشهوة متحقق بدون الانزال الى آخره) أي كما بالكل يجب بلقمة لا بالشفع اه فتح قال الكال رحمه الله ولا يشترط الانزال في وجوب الحد وهو عقوبة تندري بالشبهات فلا يشترط في وجوب الكفارة وفيها معنى العبادة التي يحاط في اثباتها أولى فعدم الاشتراط على هذا ثابت بدلالة نص الحد اه (قوله وهو منه دونها) أي ولهذا يقال (٣٣٧) جامع فلان ولا يقال جامع

اه (قوله لم يوجبه على المرأة) أي امرأه الا عرابي دليل على عدم وجوبها عليها اه (قوله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من أفطر الى آخره) رواه البخاري ومسلم كذا قال سبط ابن الجوزي في كتابه المسمى نهاية الصنائع قلت لأصله فضلا عن أن يخرج به الشيخان اه غاية في فرع في وفي المجتبى في المبسوط لم كنت نفسها من صبي أو مجنون فزني بها فعلها الكفارة وبه قال الشافعي في أظهر قولي وفي النوادر على قياس الحد لا يانزها الكفارة ولو كانت الزوجة مكرهة لا كفارة

لأنه في أربع أقوال قيل عليه القضاء دون الكفارة وقيل عليه الكفارة أيضا وقيل انما يتلها قبل أن يخرجها من فيه فلا كفارة عليه وان أخرجهما من فيه ثم أعادها فعليه الكفارة وقيل بالعكس قال أبو القاسم هو الاصح لانه بعد احوالها تعافها النفس وما دامت في فيه يتلذذ بها وفي جوامع الفقه قيل ان كانت محضه بعد فعليه الكفارة قال رحمه الله (ومن جامع أو جومع أو أكل أو شرب عمدا غدا أو دواء قضى وكفر ككفارة الظهار) أما وجوب القضاء فمصلحة المصلحة الثالثة اذ في صوم هذا اليوم مصلحة لانه ما موبه والحكيم لا يأمر إلا بما فيه مصلحة وقد فوته في قضيه لتعصبلها وأما وجوب الكفارة فلحديث العسري على ما يبي من قريب ولا يشترط فيه الانزال لان أحكام الجماع كالحسد والغتسال وغيرهما تعلق بالتقاء الختاين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها ولان قضاء الشهوة متحقق بدون الانزال واعما هو شبع وهو ليس بشرط لوجوبها والجماع في الدرع جاز واه الحسن عن أبي حنيفة لا يوجب الكفارة لقصور الجنابة لان المحل مستقدر ومن له طبيعة سليمة لا يعيل اليه فلا يستدعي زاجرا للامتناع بدونه فصار كالحسد وفيما روى أبو يوسف عنه تجب عليه لانه محل مشتمى على الكال وهو الاصح بخلاف الحد لانه متعلق بالزنا وليس هذا نزاحقيقة لانه عبارة عن الجماع في الفرج الحالى عن الملك وشبهته ولا معنى لانه ليس فيه افساد القراش واشباهه الانساب وقوله أو جومع نص على أنها تجب على المنة عول به وعلى المرأة ان كان بطوعها وفي أحد قولي الشافعي لا تجب على المرأة لانها تجب بالوقوع وهو ممدونها ونهاى محل له ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب على المرأة ولو كانت تجب عليها لكانت لها أو أفتاء بذلك كما بعث أنس الى امرأة صاحب العسف وقال ان اعترفت فارحها حين ادعى زناها وفي قول تجب عليها وتصل عنها الروح اذا كفر بالكل كتمن الماء لا غتسال وان كفر بالصوم يجب عليها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر رواه الدارقطني

عليها قال الحارثي الشرط الا كرا عند الايلاج والاصل في حبس هذه المسائل ان كل وطه يوجب الحد ولو وقع في غير الملك يوجب الكفارة وما لا فلا ولو اكرهت زوجهما على الجماع فعليه الكفارة وذ كر محذوف الاصل انه لا كفارة عليه وبه يفتى وقال قاضيان لوجامع مكرهات فعليه القضاء لا الكفارة وقال أبو حنيفة أولا فعليه الكفارة لان الانتشار أمانة الاختيار ثم يرجع الى قوله ما ولو كتمت طلوع الفجر على زوجهما حتى جامعها فعليه الكفارة اه دراية (قوله فعليه ما على المظاهر) قال الكال في هذا الحديث الله أعلم به وهو غير محفوظ وما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أفطر في رمضان ان يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا على الكفارة بالافطار فان قيل لا يفيد المطلوب لانه حكاية واقعة حال لا عموم لها فيجب كون ذلك الفطر بأمر خاص لا بالاعم ولا دليل فيه انه بالجماع أو بغيره فلا متمسك به لا حد بل قام الدليل على انه أريد جماع الرجل وهو السائل بمجيئه مفسرا لذلك برواية نحو من عشرين رجلا عن أبي هريرة قلنا وجها للاستدلال به تعليقها بالافطار وهي عبارة الراوى أعني أبلغه برة اذ أحادته فهم من خصوص الاحوال التي شاهدناها في قضائه صلى الله عليه وسلم أو سمع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار أنه أفطر لا باعتبار خصوص الافطار فيصح التمسك وهذا كما قاله في أصولهم في مسألة ما اذا نقل الراوى بلفظ نفاهه العموم فانهم اختاروا اعتباره ومثاله بقول الراوى قضى بالشفعة الجارية اذ كرنا من المعنى فهذا مثله بلا تفاوت لمن تأمل ولان الحد يجب عليها اذا طأ وعنه قال الكفارة أولى

على نظير ما ذكرناه انما تكون بآية دلالة نص بعدها اه (قوله لوقوع الكفاية) وفي شرح الارشاد بيان حكم الرجل بيان حكم المرأة لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال حكمي في الواحد حكمي في الجماعة ونحوه في الواحد خطاب الجماعة (٣) والليل على انه تعالى بين حكم الاماء في الحديث قوله فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وكان العبد في ذلك كالأمة اه كما في (قوله ومعرفة الحكم بالفتوى وقيل حصل) أي وسكوته عن الكفارة عليها لا يدل على سقوطها كما يدل سكوته عن فساد صومها ووجوب القضاء عليها على خلاف (٣٣٨) ذلك وليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لان المرأة لم تسأله عنها

ولأسأله الزوج عنها اه غاية (قوله ولا يجهوزانها كانت مكرهة) أي ودل عليه قوله أهلك في رواية اه غاية (قوله ولا يمتنع بالانفساد لهتك حرمة الشهر) قال في الغاية وقول الاعرابي هلك أشار الى هتك حرمة الشهر بافساد صومه وكان الحكم معلقا بالفطر الهاتك لحرمة شهر رمضان لانفس جماع زوجته فان جماع زوجته أو مملوكه حلال عند عدم افساد الصوم اه (قوله) وبإيجاب الاعتاق الى آخره جواب عن قوله في وجهه مخالفة القياس لارتقاء الذنب بالتوبة وهو غير دافع لكلامه لانه يعلم ان هذا الذنب لا يرتفع بمجرد التوبة بهذا ثبت كونها على خلاف القياس يعني القاعدة المستمرة في الشرع اه فتح (قوله ولحديث أبي هريرة أنه قال جاء رجل الى آخره) اسمه سلمة الساضي الانصاري اه كما في (قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق) العرق بفتح العين والراء ويرى بسكون الراء ممكن من الخوص اه غاية (قوله وقال نقص تصدق الى آخره) قال في الهداية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر ويرى بعرق فيه خمسة عشر صاعا اه (قوله فما بين لابتيها) اللابة الحرة وهي حارة سود والمدينة يكتشفها سرتان اه غاية (قوله حتى بدت نواجذه) وفي لفظ ثمانية وفي لفظ أربعة اه فتح (قوله قال اذهب فاطمة أهلك الى آخره) زاد في الهداية يجزيك ولا يجزي أحد بعدك اه وفي لفظ لابي داود زاد الزهري وانما كان هذا رخصة خاصة ولو أن رجلا فعل ذلك اليوم لم يكن له بمن التكفير قال المنذري قول الزهري ذلك دعوى لا دليل عليها وعن ذلك ذهب سعيد بن جبير الى عدم وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بأى شيء أفطر قال لا تتساه بما في آخر الحديث بقوله كلها

بمعناه وكلمة من تطلق على الذكر والآن قال الله تعالى ومن يفتن منكم فليؤسره ولان الكفارة تجب بالافساد وقيل شاركته فيه ولهذا يجب عليها الخدمع انه يدرك بالشبهة فالكفارة أولى ولانها عبادة وأعقوبة ولا تحمل فيما عن الغير وانما لم يبعث اليها النبي صلى الله عليه وسلم لوقوع الكفاية به لان البيان في حق الرجل بيان في حق المرأة لاستوائهم في الجناية وحكمها والمقصود فيه الاعلام ومعرفة الحكم بالفتوى وقد حصل بخلاف قصة صاحب العفيف فان المقصود هناك إقامة الحد ولا يحصل الا بالبعث اليها ولان اعترافه على نفسه لا يكون اعترافا عليها ولا يلزمها بخلاف امرأة صاحب العفيف فانه ما لم يبعث واعترف عليها فلا بد من البعث ليشكك في افعال ولهذا المعنى لم يبعث عليه الصلاة والسلام الى المرأة في قضية ما عر حين أقر على نفسه بالزنا ولا يجهوزانها كانت مكرهة أو مقطرة بعذر من الاعذار كالحض والنفس وغير ذلك فلم تجب عليها الكفارة لذلك فلا يمكن الاحتجاج به مع الاحتمال وأما وجوبها بأكل ما يغذي به أو يشدوى به أو يشربه فلانه في معنى الجماع وقال السافعي لا تجب بها لانها متعلقة بالجماع كالحمل ولا يمكن القياس عليه لان شهوة الفرج أشدها نارا والصبر عليه أشق على المرء وعند حصوله يغلب النشر ولا كذلك شهوة البطن فيكون أدعى الى الزنا فلا يقاس عليه ما هو دونه في استدعاء الزاجر وتطيره شرب الخمر لا يقاس عليه غيره من المحرمات في وجوب الحد ولانها شرعت على خلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا ما روي وما روي عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره عليه الصلاة والسلام أن يعتق رقبة رواه مسلم وأبو داود ولفظ أفطر في الحديثين يتناول المأكول وغيره ولانها تتعلق بالافساد لهتك حرمة الشهر على سبيل الكلال لا بالجماع لان المحرم هو الافساد دون الجماع ولهذا يجب عليه فوطه من كوحته ومملوكه اذا كان بالنهار لوجود الافساد بالليل لعدمه بخلاف الحد ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام جعله عليه لها بقوله من أفطر في رمضان الحديث فبطل قوله تتعلق بالجماع ولا نسلم أن شهوة الفرج أشدها نارا ولا الصبر عن اقتضائه أشد على المرء من شهوة البطن أشد وهو يفضي الى الهلاك ولهذا رخص فيه في المحرمات عند الضرورة لئلا يهلك بخلاف الفرج ولان الصوم يضعف شهوة الفرج ولهذا أمر عليه الصلاة والسلام العزب بالصوم ويقوى شهوة البطن فكان أدعى الى الزنا وبإيجاب الاعتاق تكفيرا عما أن التوبة وحدها غير كافية لهذا الذنب وأما كونها ككفارة الطهار يعني في الترتيب فلما روي عن حديث أبي هريرة أنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلك بك يا رسول الله قال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ميتين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال على أفقر مني فأبين لابتيها أهل بيت أحوج اليه من فضلك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه قال اذهب فاطمه أهلك رواه الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه مرتبا

صلى الله عليه وسلم بعرق) العرق بفتح العين والراء ويرى بسكون الراء ممكن من الخوص اه غاية (قوله وقال نقص تصدق الى آخره) قال في الهداية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر ويرى بعرق فيه خمسة عشر صاعا اه (قوله فما بين لابتيها) اللابة الحرة وهي حارة سود والمدينة يكتشفها سرتان اه غاية (قوله حتى بدت نواجذه) وفي لفظ ثمانية وفي لفظ أربعة اه فتح (قوله قال اذهب فاطمة أهلك الى آخره) زاد في الهداية يجزيك ولا يجزي أحد بعدك اه وفي لفظ لابي داود زاد الزهري وانما كان هذا رخصة خاصة ولو أن رجلا فعل ذلك اليوم لم يكن له بمن التكفير قال المنذري قول الزهري ذلك دعوى لا دليل عليها وعن ذلك ذهب سعيد بن جبير الى عدم وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بأى شيء أفطر قال لا تتساه بما في آخر الحديث بقوله كلها

أواحتشت المرأة في الفرج
الداخل أو استتجى فوصل
الماء إلى داخل دبرها لمباقة
فيه عدم الفطر لفقدان
الصورة وهو ظاهر والمعنى
وهو وصول ما فيه صلاح
البدن من التغذية أو
التداوى لكن الثابت في
مسئلة الطعنة والرمية
الخلاف وصح عدم الاقطار
بجماعة ولا أعلم خلافا في

(٤٢ - زيلعي أول)
 ثبوت الاططار فيما بعدهما بخلاف ما اذا كان طرف الخشبة يبدو طرف الحشوق والفرج الخارج
 والماء يصل الى كثير داخل فانه لا يفسد والحد الذي يتعلق بالوصول اليه الفساد قدرا الحقنة قال في الخلاصة وقبلها يكون ذلك اه نعم
 لو خرج سرمة ففسده ثبت ذلك الوصول بلا استبعاد فان قام قبل ان ينشف ففسد صومه بخلاف ما اذا انشف لان الماء اتصل بظاهره ثم زال
 قبل ان يصل الى الباطن يعود المقعدة لا يقال المانع فيه صلاح البدن لاننا نقول بذكرنا ان اوصول الماء الى هناك يورث داء عظيما لا يقال
 يحصل قولهم ما فيه صلاح البدن على ما بحيث يصلح به وتدفع حاجته وان كان قد يحصل عنده ضرر احيانا فيندفع اشكال الاستنجاء
 لاننا نقول قد عطل المصنف ما اختاره من عدم الفساد فيما اذا دخل الماء اذنيه او ادخله بقوله لاتعند المصنف والصورة وذلك افادته لم يصل
 الى جوف دماغه ما فيه صلاح البدن ولو كان المراد بما فيه صلاح ما ذكرته لم يصح هذا التعليل وبسطه في الكافي فقال لان الماء يفسد
 بمخالطة مخاط داخل الاذن فلم يصل الى الدماغ شي لم يصلح له فلا يحصل معنى الفطر فلا يفسد فالاولى تفسير الصورة بالايدخال يصنعه
 كما هو في عبارة الامام فاضين في تعليل ما اختاره من ثبوت الفساد اذا دخل الماء اذنه لا اذا دخل بغير مصنعه كما اذا خاض نهر بحيث
 قال اذا خاض الماء فدخل اذنه لا يفسد صومه وان صب الماء فيها اختلفوا فيه والصحيح هو الفساد لانه موصل الى الجوف فيدخل فلا
 يعتبر فيه صلاح البدن كالو ادخل خشبة وغيمها الى آخر كلامه وبه تدفع الاشكالات ويظهر ان الاصح في المسألة التفسير الذي
 اختاره القاضي رحمه الله على هذا فاعتبار ما به الصلاح في تفسير معنى الاططار اعملى معنى ما به في نفسه كما وردنا في السؤال وبه
 يندفع تعليل المصنف لتعميم عدم الافساد في دخول الماء الاذن فيصلي التفصيل المذكور وبه وجه انه لازم فيما الواحتمن بحقنة ضارة
 لخصوص مرض المحتقن او اكل بعد الفجر وهو في غاية الشبع والامتلاء مقرر بيان التهمة فان الاكل في هذه الحالة مضرة وموع ذلك
 يلزمه فضلا عن القضاء بالكفارة واما على حقيقة الاصلاح كما يفيد كلام الكافي والمصنف وعلى الاول يلزم تعميم الفساد في الماء الداخل

لأنه وعلى الثاني يلزم نعيم عدمه فيه اه (قوله الآن تكون مباولة بجاه أو دهن) أي فانه يفسدان كانت ذا كره صومها قلت وهذا تبينه حسن يجب أن يحفظ اذ الصوم انما يفسد في جميع الفصول اذا كان ذا كره الصوم والا فلا اه دراية (قوله قد دخل في جوفه لا يفسد صومهم) هكذا ذكره في الغاية وامل عدم الفساد في مثله اطهر محمول على ما اذا نكس من الجانب الآخر والانبشك بقوله بعد ولو طعن برجح الى آخره فتأمل (قوله الآن يحققها قبله) لان الماء اتصل بظاهر ثم زال قبل أن يصل الى الباطن يعود المقعدة اه فتح (قوله وهذا عند أبي حنيفة) أي وما قالوا بن حنبل وابن صالح وأبي ثور وبعض الشافعية اه غايه (قوله وقال أبو يوسف) أي والشافعي اه غايه (قوله وهذا الاختلاف مبني على أنه هل بين المائنة والجوف منفذ) أي فيصل الى الجوف ما ينقطع فيها والاختلاف مبني على ان هناك منفذاً مستقيماً أو شبهه الحاء فيتصور الخروج ولا يتصور الدخول لعدم الدافع الموجبه باختلاف الخروج اه فتح (قوله المائنة) هي بفتح الميم وبالثاء المثلثة يجمع البول اه غايه (قوله واما يجتمع البول فيها بالترشح) أي وما يخرج بسبيل الترشح لا يدخل فيه كذلك فانه لو سد (٣٣٠) رأس الكور والقي في الماء لا يدخل فيه الماء بسبيل الترشح ولو ملئ ما يخرج

شرطه القدوري لان الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة وفي جوامع الفقه وغيره لو أدخلت الصائغة اصبعها في فرجها أو دبرها لا يفسد على المختار الا أن تكون مباولة بجاه أو دهن وفي المحيط لو أدخل اصبعه في دبره اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والاصح عدم الوجوب كلشبهة لا كالذكر وفي الخزانة أدخل قطعة في دبره اؤذ كره فغيها قضاء وان كان طرفه خارجاً لقضاء عليه ولو روي بسهم ففمن الناحية الاخرى أو يحجر في جائفه قد دخل في جوفه لا يفسد صومهم وان وضعت حشوا في الفرج الدخول فسد صومهم ولو دخل الماء باطنه بالاستنجاء فسد ولو خرجت مقعدة فغسلها ثم أدخلها فسد صومهم الا أن يحققها قبله ولو طعن برجح أو أصابهم وبني في جوفه فسد وان بني طرفه خارجاً لم يفسد ولو سد الطعام فخط وأرسله في حلقه وطرف الخيط في يده لا يفسد الا اذا انفصل منه شيء قال رحمه الله (وان أقطر في أحليه لا) أي لا يفطر سواء أقطر فيه الماء أو الدهن وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يفطره وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد توقف فيه وقبل هو مع أبي يوسف والظاهر أنه مع أبي حنيفة وهذا الاختلاف مبني على أنه هل بين المائنة والجوف منفذ أم لا وهو ليس باختلاف على التحقيق والظاهر أنه لا منفذ واما يجتمع البول فيها بالترشح كذا يقول الأطباء وهذا الاختلاف فيما اذا وصل الى المائنة وأما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذكركر بعد لا يفطر بالايجاع وبعضهم جعل المائنة نفقها جوفاً عند أبي يوسف وحكي بعضهم اختلاف ما دام في القصبة وليس بشيء واختلفوا في الاقطار في قبلها والجميع الفطر قال رحمه الله (وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلق) أما كراهية الذوق فلا أنه تعرض لافساد صومهم وذكر بعضهم أن المرأة اذا كان زوجه سبي انطلق لا بأس بأن تذوق المرأة المرق بلسانها قالوا وهذا في الفرض وأما في صوم التطوع فلا يكره لان الاقطار فيه مباح بالعذر بالاتفاق وبغيره على رواية الحسن عن أبي حنيفة وأما مضغه بلا عذر أي مضغ الصائم فلما ينشأ من التعريض للفساد وان كان بعذر بان لم يجد المرأة من مضغ لصبيها الطعام من حائض أو نفساء أو غيرهما من لا بصوم ولم يتحد طبعها ولا بسا حليه ما لا بأس به بالضرورة ألا ترى أنه يجوز لها

ترشيعاً اه كافي (قوله وبعضهم جعل المائنة الى آخره) قال الكمال رحمه الله والذي يظهر أنه لا منافاة على قول أبي يوسف بين ثبوت الفطر باعتبار وصوله الى الجوف أو الى جوف المائنة بل يصح ما طعنه بالثاني باعتبار أنه يصل اذ ذلك الى الجوف لا باعتبار نفسه وما نقل عن خزانة الاكسل فيما اذا حشى ذكره بقطعة فغيها انه يفسد كاحتشائها مما يقضى بطلانه حكاية الاتفاق على عدم التساؤ في الاقطار ما دام في قصبة الذكر ولا شك في ذلك ألا ترى الى التاميل من الجانبين وكيف هو

بالوصول الى الجوف وعدمه شاه على وجود المنفذ واستقامته وعدمه لكن هذا يقتضي في حشوا الدبر وفرجها الاقطار الدخول عدم الفساد ولا يحصل الا بآيات ان الدخول فيها تحت ذنب الطبيعة فلا يعود الامع الخارج المعتاد وهو في الدبر معلوم لن فعل ذلك يقتل دواء أو صابونه غير اننا نعلم في غيره أن شأن للطبيعة ذلك في كل مدخل كلشبهة أو قما يتداوى بالقول الطبيعة اياه لحاجتها اليه وفي القبل ذكرت لنا من تضع مثل الحصاة تسلسها في الداخل فخر زامن الحبل انها لا تقدر على اخراجها حتى يخرج هي بعداً بام مع الخارج اه (قوله واختلفوا في الاقطار في قبلها الى آخره) قال الكمال رحمه الله والاقطار في أقبال النساء قالوا هو أيضاً على هذا الخلاف وقال بعضهم يفسد بلا خلاف لا تشبيه بالحقنة قال في المبسوط وهو الاصح اه (قوله وكره ذوق) وهو معرفة الشيء بضمه من غير ادخال عينه في حلقه اه با كبر (قوله على رواية الحسن عن أبي حنيفة) وأبي يوسف أيضاً فالذوق أولى بعدم الكراهة لانه ليس باقطار بل يشتمل انه يصير اياه اه فتح وفي المجتبى يكره للصائم ذوق العسل والدهن عند الشراء لمعرفة جودته كما يكره للمرأة ذوق المرقه وقيل لا بأس اذا لم يجد من شرائه ويخاف الغبن اه كافي قال العيني رحمه الله وقوله بلا عذر يرجع الى الذوق والمضغ جميعاً بخلاف ما جعله الشارح قيداً للمضغ فقط اه

(قوله ولان من رآه من بعيد يظنه اكلا) ولا يضر وصول طعمه أو ريحه إلى باطنه اه غايه (قوله وان كان ملتثما) أي لانه يفت
وان مضغ والابيض يتفتت قبل المضغ فصل إلى الجوف واطلاق محمد عدم الفساد محمول على ما اذا لم يكن كذلك لقطع به معلل بعدم
الوصول فلذا فرض في مضغ العلك معرفة الوصول له عادة وجب الحكم بالفساد لانه كالتيق اه فتح (قوله وقيل لا يكره ولا يستحب)
اي فهو مباح اه فتح (قوله بخلاف النساء) أي فانه يستحب لهن لأنسوا كهن اه فتح وقيل يستحب للرجال تركه كذا في المحيط
اه غايه (قوله لا تكل ودهن) بفتح الكاف والذال مصدران ويجوز ضمهما ويكون المعنى استعمالهما كذا قال الشيخ يا كبر وقال
الكمال قوله ودهن الشارب بفتح الذال على انه مصدر ويضمها على اقامه اسم العين مقام المصدر وفي الامثلة عجبت من ذلك
لحيثك بضم الذال وفتح التاء على هذه الالطمة اه قال في الهداية ولا بأس بالا كحال الرجال اذا قصد به دون الزينة ويستحسن دهن
الشارب اذا لم يكن من قصده الزينة اه قال الكمال قوله دون الزينة لانه يعرف من زينة النساء ثم قد دهن الشارب بذلك ايضا وليس
فيه ذلك وفي الكافي يستحسن دهن شعر الوسخ اذا لم يكن من قصده الزينة به ووردت السنة فقيها بانتفاء هذا القصد فكأنه والله أعلم لانه
تبرج بالزينة وقدرى أبو داود والنسائي عن ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خصال ذكر منها التبريج بالزينة
لغير محلها وسنورده بتعليقه ان شاء الله تعالى في باب الكراهة وما في الموطأ عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في حجة
أقرب لها قال نعم وأكرمها فكان أبو قتادة زرعها في اليوم مرتين من أجل (٣٣١) قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم نعم وأكرمها فافما
هو ما ألفه من أبي قتادة
في قصد الامتثال لامر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لالخط النفس الطالبة
لزينة الطاهرة وذلك لان
الأكرام والجمال المطاوب
يتحقق مع دون هذا المقدار
وفي سنن النسائي أن رجلا
من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقال له عبيد
قال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان ينهى عن
كثير من الأرفاء فسئل ابن
بريرة عن الأرفاء قال الترجيل
والمراد والله أعلم الترجيل

الأفطار اذا خافت على الولد فالمضغ أولى وأما مضغ العلك فلما ذكرنا لانه يتهم بالأفطار لان من رآه من بعيد
يظنه آكلا وقد قال عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقض موافق التهم
وقال على رضي الله عنه أبالك وما يسبق إلى القلوب انكاره وان كان عندك اعتذاره وذكر العلك في
المنصر من غير تفصيل يدل على أن جميع أنواعه لا يفطر ومحمد أيضا ذكره كذلك من غير تفصيل
وقيل هذا اذا كان عضو طاهر لا يتفصل منه شيء وان كان غير محضوغ بفطر لانه يفتت ويصل منه شيء
إلى الجوفه وقيل في الأسود يفطرون وان كان ملتثما وفي غير الصوم لا يكره لانه يقوم مقام السواك في
حقه لان نيتهم ضعيفة فلا تشمل السواك وهو ينقي الأسنان ويشد اللثة كالسواك ويكره للرجال
اذا لم يكن من غلبته فيهم من التشبه بالنساء وقيل لا يكره ولا يستحب بخلاف النساء لو كان الخياط
يخط مصبوغ وهو يبل بريقه ويبلعه فان تغير به ريقه وصار مثل صبغه فسد صومه قال رحمه
الله (لا تكل ودهن شارب وسواك والقبله ان آمن) يعني لا تكرر هذه الاشياء للصائم أما الكحل فلا نه
عليه الصلاة والسلام اكحل وهو صائم ومراده اذا لم يرد بالزينة ولا فرق فيه بين أن يكون مفطرا أو
صائما وأما دهن الشارب فليس فيه شيء مما ينافي الصوم بخلاف الاحرام حيث يحرم فيه الدهن لمخيه
من ازالة الشفت ولانه يعمل عمل الخضاب وقد جاءت السنة بمنعه عنه في الاحرام ولا يفعل ذلك لتطويل
العية اذا كانت بقصد المسنون وهي القبضة وما زاد على ذلك يصح لما روى الله عليه الصلاة والسلام
كان ياخذ من اللينة من ملولها وعرضها أورده أبو عيسى رحمه الله وقال من سعاد الرجل خفة لحيته

الذي يخرج إلى حد الزينة لا ما كان لقصد دفع أذى الشعر والشعث هذا ولا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالتصديق الاول
لرفع الشين واقامة ما به الوقار واطهار النعمة شكر الاخر او هو أثر أدب النفس وشهاتها والثاني أثر ضعفها وقلوبها بالخضاب ووردت السنة
ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فمعد حصلت في ضمن قصد مطاوب فلم يضره اذا لم يكن ملتثما اليه اه (قوله وهو
القبضة) بضم القاف اه فتح (قوله وما زاد على ذلك) يجب قطعه اه فتح نقلا عن النهاية (قوله روى أبو عيسى) يعني الترمذي في
جامعه روى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فان قلت يعارضه ما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما وسلم احفظوا
الشوارب واعفوا اللحية فالجواب انه قد صح عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنه كان يأخذ القاضل عن القبضة قال محمد بن الحسن في
كتاب الا اذا انما خيفة رضي الله عنه روى عن الهيثم بن أبي الهيثم عن ابن عمر انه كان يقبض على لحيته ثم يقبض ما تحت القبضة
ورواه أبو داود والبيهقي في كتاب الصوم عن علي بن الحسن بن شقيق عن الحسن بن واقد عن مروان بن سالم المقفع قال رأيت ابن عمر
يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على الكف وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أفطر قال ذهب الظما وأبليت العروق وثبت الأجر
ان شاء الله تعالى وذكره البخاري تعليقا فقال وكان ابن عمر اذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فافضل أخذ وقد روى عن أبي هريرة
أسند ابن أبي شيبة عنه حدثنا أبو أسامة عن شعبة عن عمرو بن أبوب من ولد جرير عن أبي زرعة قال كان أبو هريرة يقبض على لحيته
فيأخذ ما فضل عن القبضة فأقل ما في الباب ان لم يحمل على النسخ كما هو الصلح في عمل الراوى على خلاف مرويه مع انه روى أيضا عن

عبد الرازي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يعمل الاعفاد على اعفائها من غير ان يؤخذ عالمها او كلها كما هو فعل مجوس الالهة من خلق لحام كما يشاهد في الهند وبعض اجناس الفرج فيقع ذلك الجوع بين الروايات ويؤيد اراة هذا ما في مسلم عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب واعفوا اللحي خالفوا الجوع فهذه الجلة واقعة موقع التعليل وأما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يصح أحد اه فتح (قوله فلقوله صلى الله عليه وسلم خير نخل الصائم) الذي ذكره في الفتح من خير نخل الصائم السؤال آخره ان ما جبه من حديث عائشة والدارقطني وفيه مجال تضعفه كثير اه ولينه بعضهم والنخل لا جمع خلة وهي الخصلة اه اتفاق (قوله خلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء وروي بقصها قال الخطابي وهو خطأ وحكي القاسي الواسع فيه قال صاحب الافعال خلفه وأخلف اذا تغير بغير المعدل لاجل ترك الاكل قبل معناه أن صاحبه يجده عند الله أطيب من ريح المسك لكثرة منافع ثوابه وأجره وقيل يمتد في الاثر فما أطيب من عبق المسك وقال الداودي فصل تغير رائحة فم عند الله على غيره من العمل كفضل المسك عند العباد على الروائح المتغيرة وليس أن الله تعالى يوصف بالشم وقال أبو سليمان طيبة عند الله رضاء به وثناؤه الجليل وثوابه اه (قوله ومن عبد الله بن عامر الى آخره) رواه الترمذي وقال حسن ورواه البخاري تعليقا اه غايه (قوله ولان الخلوف لا يزول بالسؤال) (٣٣٣)

وكان عبد الله بن عمر يقبض على لحيته ويقطع ما زاد على القبضة وأما السؤال فلقوله عليه الصلاة والسلام خير نخل الصائم السؤال ولانه مطهرة للفم ومرضاة للرب فيستحب كالمضغطة واطلاق ما ذكره في الكتاب يتناول المبال بالما وغيره وكرهه أبو يوسف بالربط والمبال بالماء وكرهه الشافعي بعد الزوال لقوله عليه الصلاة والسلام خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ولان فيه ازالة الاثر المحمود فشابه دم الشهيد والحجة عليهما ما ذكرنا وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعده ولا أحصيه رواه الترمذي والتوضيح الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقييدها زمانا بالراي وليس فيمل وي دلالة على أنه لا يستاك وما هو اخبار بحاله عند ربه ولان الخلوف لا يزول بالسؤال لانه من المعدة لا من الفم اذ لو كان من الفم لوجب أن يمنع قبضه لان تعاهده بالسؤال قلة يمنع وجوده بعد مولان الخلوف أثر العبادات والالتفات اليه لا عمله بخلاف دم الشهيد فانه أثر الظلم ومن شأن حجة المظالم أن تكون طاهرة غير خفية ومدحه عليه الصلاة والسلام الخلوف لانهم كانوا يقرجون عن الكلام معه لتغير فمهم فنعهم عن ذلك بد كرشاه عند الله وتغيب حاله ودعاهم الى الكلام معه ولا معنى لما قال أبو يوسف لانه يتضمن الماء فكيف يكره استعمال العود والربط وليس فيه من الماء قدر ما يبق في فم من البلل من أثر المضغطة وينبغي أن يستاك عرضا بعد في غلظ الحصر ثم يغسل فم بعد مود كرفي السؤال عشر خصال يشد الله وينقي الخضر ويقطع البلغم وينهب المرتوي طيب النكهة وتنام للوصوء ومرضاة للرب ويزيد في الحسنات ويصحح الجسم ويوافق السنة وأما القبلة فقد مر ذكرها بشعها فلا نعيد

الطعام والسؤال لا يفيد شغلها طعام ليرتفع السبب اه فتح فروع صوم ست من سؤال عن أي حنيقة وأبي يوسف كراهته وهما المشايخ لم يروا به بأسا واختلفا واقبيل الأفضل وصلها يوم الفطر وقيل بل يفرقها في الشهر وجبه الجواز أنه وقع الفصل يوم الفطر فلم يلزم التشبه بأهل الكتاب وجه الكراهة أنه قد يقضى الى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المساومة ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر فحسن الى الا أن لم يأت عينا أو نحوه

فاما عند الامن من ذلك فلا بأس لورود الحديث به ويكره صوم يوم القيرونة والمهرجانات لان فيه تعظيم أيام نهينا (فصل عن تعظيمها فان وافق يوما كان يصومه فلا بأس ومن صام شعبان ووصله برمضان فحسن ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ما لم يطن الخافه بالواجب وكذا صوم عاشوراء ويستحب أن يصوم قبله يوما وبعده يوما فان أفرد فهو مكروه للتشبه باليهود وصوم يوم عرفة لهو الحاج مستحب والحاج ان كان يضعفه عن الوقوف والدعوات والمستحب تركه وقيل يكره وهو كراهة تنزيه لانه لا خلا له بالاهم في ذلك الوقت اللهم الا أن يسي خلقه فيوقعه في محذور وكذا صوم يوم التروية لانه يجزء عن أداء أعمال الحج وسيأتي صوم يوم المسافر ويكره صوم السبت وهو ان يصوم ولا يتكلم يعني يلتزم عدم الكلام بل يتكلم بخير وبجأته ان غنت ويكره صوم الوصال ولو يومين ويكره صوم الدهر لانه يضعفه أو يصير طبيعاه ومعنى العبادة على مخالفة العادة ولا يصل صوم يوم العيد وأيام التشريق وأفضل الصيام صيام داود صم يوما وأفطر يوما ولا بأس بصوم الجمعة مفردة عند أي حنيقته ومحمد ربهما الله ولا تصوم المرأة التطوع الا باذن زوجها اوله ان يفطرها وكذا المسألة بالنسبة الى السيد الا اذا كان غائبا ولا ضرر في ذلك عليه فان ضرره ضرر رب السيد في ماله وكل صوم واجب على المأول بسبب بشارته كالسذور وصيامات الكفارات كانتفضل الا كفارة الظهار لما يتعلق به من حق الزوجة كما استعمله في الظهار ان شاء الله تعالى اه فتح قوله فلا بأس الى آخره فلا جرم ان قال في المحيط والاصح أنه لا بأس به لان الكراهة انما كانت خوفا من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالتصاري واليوم زال ذلك المني اه قوله

ويستحب صوم أيام البيض الثلاث وخ و قيل الرابع عشر والخميس عشر والسادس عشر والمراد بأيام البيض أيام الليالي البيض لان التسمي في هذه الليالي من أولها إلى آخرها والأفلا أيام كلها بيض اه دراية في آخربا الاعتكاف ولا يكره صوم التطوع لن عليه قضاء رمضان الرواية عن أحمد انه لا يجوز رمي عليه فرض اه دراية في الاعتكاف

فصل في العوارض وهي حرية بالتأخير الاعذار البجعة للفطر المرض والسفر والحمل والرضاع اذا أضر بها أو بولدها والكبر اذا لم يقدر عليه والعطش الشديد والجوع كذلك اذا خيف منهما الهلاك أو نقصان العقل كالامة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب بمقتول السلطان الى العمار في الايام الحارة والعمل حيث اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل وقالوا الغازي اذا كان يعلم يقيناً انه يقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر بطريقه فقل الحرب مسافراً كان أو مقماً انتهى فتح (قوله في المتن خاف زيادة) أي أو تأخر برئه انتهى ع (قوله المرض) المرض بمعنى يزول بمحاولته بدن الحى اعتدال الطبائع الاربع انتهى غاية (قوله الفطر) وهذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا أجزعن القيام في (٣٣٣) الصلاة الفطر انتهى ع (قوله

والصبي الذي يخشى أن
يعرض الخ) وفي المرغيناني

ع (قوله وأقيم نفس السفر
لا يعتبر خوف المرض اه
يعرض الخ) وفي المرتين

مقامها) لان المشقة أمر
باطن فلما كان كذلك جاز

الافطار ويحذر السفر
لحقه المشقة أولا انتهى
انقانى (قوله بخلاف

المرض الخ) قال الاتقاني
وجه الله بخلاف المرض

لأن الرحمة عنه متعلقة
بحقيقة العجز لأن المرض
الذي ينفعه الاحتماء لا ينفع

الافطار فلهذا لم يحجز
الافطار بعمره والمرض ما لم

بكن صومه مفصيا الى
الخارج انتهى (قوله والصوم
فضا الحز) اعلم ان المسافر

بجواره الافطار كيفما كان
مكن واذا لحقته المشقة من

نهى ولا يرد علينا القصر في
لمطر أفضل الخ) المذهب
فقط أفضل انتم غايه

(قوله وقوله عليه الصلاة
في الصحيحين أمصلي الله

فمرانتهى فتح القدير قوله في
رى سارنى مدنى نزل الشام
ووصلا ولان الصبوحا

بيان (قوله رواء البخاري

(فصل في العوارض)

قال رحمه الله (لمن خاف زيادة المرض الفطر) وقال الشافعي رضي الله عنه لا يقطر الا اذا خاف الهلاك
مزعجاً أصله في التيمم ونحن نقول ان زيادة المرض واستناده قد يقضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه
وطريق معرفته الاجتهاد فانما غلب على ظنه أخطر وكذا اذا أخبره طبيب مسلم حاذق عدل
والصحيح الذي يحمي أن يعرض بالصوم فهو كالمرضى وكذا الامة التي تخدم اذا خافت الضعف جاز أن
تفطر ثم تقضي قال رحمه الله (وللسافر وصومه أحب ان لم يضره) أي للسافر الفطر وهو مطلق
على قوله لمن خاف زيادة المرض وانما جازته الفطر لان السفر لا يخضع عن المشقة ولهذا قبل المسافة
مس آفة وأقيم نفس السفر مقامها وأدرا الحكم عليه بخلاف المرض لانه يزيد بالاكل ويحذف بتركه
فلم يتعين الميعاد بعزومه والصوم أفضل ان لم يضره وعن الشافعي رضي الله عنه الفطر أفضل لقوله عليه
الصلوات والسلام ليس من البر الصيام في السفر وعلى قول أهل الظاهر لا يجوز للرويا لقوله
تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فقيل ادراك العلة يكون قبل وجود السبب
فصار رمضان في حق المسافر كشعبان في حق المقيم ولما قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم وقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه عام في حق الكل وانما أجزله التأخير رخصة فاذا أخذ بالعزيمة كان
أفضل والدليل عليه حديث أنس رضي الله عنه قال كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبنا
الصائم ومنا المفطر فليعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم رواه البخاري ومسلم ولو كان الامر
كما قالوا وقع الانكار وقوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصيام في السفر خرج في مسافر فتمه
الصوم على ما روى في القصة أنه غشي عليه ولان رمضان أفضل الوقتين فكان الايام فيه أفضل ولهذا
كانوا يجتهدون على تحصيله في رمضان حتى روى عن أبي الدرداء قال سئل عن رجل سافر فخرج في مسافر فتمه
ومسلم في بعض غزواته في حشد حتى ان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر ما ينصامتا لارسل
الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة رواه البخاري ومسلم وقال أبو سعيد سافر نافع رسول الله صلى

الصوم فالأفطار أفضل بالاتفاق وإذا لم تلحقه المشقة فعندنا الصوم أفضل وعندنا في الإفطار أفضل انتهى ولا يرد علينا القصر في الصلاة فإنه أفضل من الأكل لأن ذلك رخصة إسقاط وهذا رخصة ترفيع انتهى اتفاقي (قوله وعن الشافعي المطر أفضل الخ) المذهب عندهم أن الصوم أفضل كذهبنا قاله النووي وقال ذلك أنكره أساتينون قولنا إذا ضيقنا فخرنا من القصران الفطر أفضل انتهى غاية وفي الخلية قال أجدوا الأوراع الفطر أفضل وفي المفتي عبد ابن حنبل الصوم في السفر مكروه انتهى كما في (قوله وقوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصيام في السفر الخ) مخصوص بسببه انتهى فتح (قوله على ما روى في القصة) هو ما روى في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فرأى زحاما ويرجل قد ظلل عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصيام في السفر انتهى فتح القدير قوله في السفر أي لمن هذا حاله انتهى كافي (قوله حتى روى عن أبي الدرداء) واسمه عويم بن عاصم على المشهور أن نصارى سار في مدني نزل الشام انتهى غاية (قوله ما بينا صائم إلا رسول الله الخ) فعلم أن الصوم أفضل لأنه اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن الصوم عمل بالعزيمة والأفطار رخصة والعمل بالعزيمة أولى مع اعتقاد الرخصة كافي غسل الرجل مع لمسح انتهى غاية البيان (قوله ورواه البخاري ومسلم) أي وأبو داود وابن ماجه انتهى غاية

(قوله رواد مسلم) وأبو داود وفي لفظ وفي رمضان طم الفتح انتهى غاية (قوله لاحتمال أن موافقة المسلمين الخ) فإن الامتناع بضعف ولا ن
 النفس توطئت على هذا الزمان ما تموتان على غيرهما الصوم فيه أيسر عليها ومذا التعليل علم أن المراد بقوله فعدة من أيام أخر ليس معناه
 يتعين ذلك بل المعنى فإطعمه عدة أو المعنى فعدة من أيام أخر يحصل له التأخير إليها لا كما طه أهل الظواهر انتهى فتح (قوله وعندهما يلزمه
 قضاء الكل) فيلزمه الإيصاء بالجميع انتهى فتح (قوله كالصحيح إذا نذر أن يصوم شهر أوقات الخ) يلزمه أن يوصي به لأن الكل وجب في ذمته
 فوجب عليه تفريق ذمته بالخلف وهو الفدية إذا عجز عن التفريق بالأصل انتهى اتفاقاً (قوله ولو لم يصح في النذر لا يلزمه شيء) أي وفيه
 اشكال وهو أنهم يقولون النذر هو السبب دون الوقت فكان ينبغي أن يلزمه الإيصاء انتهى غاية (قوله والفرق لهما الخ) قال الكمال وجبه
 الفرق لهما أن النذر هو السبب في (٣٣٤) وجوب الكل فإذا وجد منه في المرض ومات من ذلك المرض فلا شيء عليه فإن صح سار كانه

قال ذلك في الصحة والعصر
 لوفاه ومات قبل إدراك
 عدة المذور لزمه الكل
 فكذلك هذا بخلاف
 القضاء لأن السبب هو ادراك
 العتق وحقيقة هذا الكلام
 المذكور في النذر إنما يصح
 على تقدير كون النذر ذلك
 غير موجب شيئاً في حالة
 المرض والألزم الكل وإن لم
 يصح لتظهر فائدته في الإيصاء
 بل هو معلق بالصحة وإن لم
 يذكر أدوات التعليق تصحها
 لتصرف المكلف ما أمكن
 والنذر مما يتعلق بالشرط
 كقوله إن شئني الله من يصي
 فقله على كذا فينزل عند
 الصحة فيصحب الكل ثم يعجز
 عنه لعدم ادراك العدة
 فيصحب الإيصاء كما لو لم يجعل
 معلقاً في المعنى على ما قلنا
 وأما قولهم السبب ادراك
 العدة فهل المراد أن ادراك
 العدة سبب وجوب القضاء
 على المريض أو الأداء فصرح
 في شرح الكنز فقال في

الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام رواد مسلم ولأن الله تعالى قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر أي
 يشجع الإفطار في رمضان والقضاء بعده في حق المسافر فلم يرد العسر بنا وإنما أراد اليسر ولا يتعين اليسر
 بالتأخير لاحتمال أن موافقة المسلمين في الصوم أيسر عندهم من أن يصوم بعد رمضان وحده فيقتصر قال
 رحمه الله (ولا قضاء ما نأكلهما) أي لا قضاء على المسافر والمريض إن ماتا على حالهما إلا أنهم ما يدركا
 عدة من أيام أخر ولا نأكلهما عذراً في الأداء فلا ينبغي عذر في القضاء أولى وهذا لأن وجوب القضاء مفرع
 وجوب الأداء فجميع وجوب الأصل يمنع وجوب التفرع وإن صح المريض أو أقام المسافر ولم يقض
 حتى مات لزمه القضاء بقدر الصحة والاقامة أي لزمه الإيصاء به إعمالاً للعلة بالقدر الممكن وذكر
 الطحاوي أن هذا قول محمد وعندهما يلزمه قضاء الكل وذكر أبو الحسین القدوري في التقریب أن
 ما ذكره الطحاوي غلط والصحيح في قولهم جميعاً لا يلزمه إلا بقدر ما صح وأدرك من العدة وما ذكر من
 الاختلاف بينهم إنما هو في النذر وهو أن يقول المريض لله على أن أصوم هذا الشهر فصحب يوماً ثم مات
 يلزمه قضاء جميع الشهر عندهما وعند قضاء ما صح فيه وذكر في المحيط أيضاً أن قضاء رمضان متفق
 عليه وأما الاختلاف في المريض إذا نذر أن يصوم شهر إذا برئ من مرضه ثم برئ يوماً يلزمه الإيصاء
 بالأطعم بالجميع الشهر عندهما كالصحيح إذا نذر أن يصوم شهر أوقات وعند محمد يلزمه أن يوصي بقدر
 ما صح كرمضان إذا يجب العبد معتبراً بإيجاب الله تعالى ولو لم يصح في النذر لا يلزمه شيء والفرق لهما أن
 المنذور سببه النذر وقد وجد سبب القضاء أدراك العدة فيقتدر بقدره قال رحمه الله (ويطعم ولم يسما
 لكل يوم كالفطرة بوصية) أي يطعم ولي المسافر والمريض عنهما عن كل يوم كما يطعم في صدقة الفطر وهو
 نصف صاع من بر أو صاع من غيرهما أو صيا بالاطعام لأنهما لما عجزا عن الصوم الذي هو في ذمتهما
 التحق بالشخص فيجب عليهما الإيصاء بذلك فإن قيل شرط القياس أن لا يكون الأصل مخالفاً للقياس وهنا
 مخالف لأن الذي ورد في الشيخ القائل من الفدية ليس بمثل الصوم فوجب أن لا يتعدى قلنا المخالف
 للقياس يلحق به غير مدالة لاقساماً إذا كان مثله في ماط الحكم ولم يخالفه إلا في الاسم وفيما لا يكون مناطاً
 وهم ما عجزوا عن الصوم كالشيخ القائل فيكون النص الوارد في أحدهما وارداً في الآخر فبتناوله النص
 دلالة وقال مالك لم يجب عليهما لأن الصوم لم يجب عليهما لغيرهما فلا يجب عليهما ما بدله لأنه فرع وجوب
 الأصل فصاركه وممنعة كما إذا ماتا وهما على حالهما قلنا وجب عليهما ما بدله لأنه فرع وجوب
 الأصل ذلك بالتفريق بينهما بخلاف ما إذا ماتا على حالهما العدم الوجوب وبخلاف ما إذا ماتا على حالهما المتعة لا يبدل

الفرق المذكور وسبب القضاء أدراك العدة فيقتدر بقدره وفي المتوسط جعله سبب وجوب الأداء على ظاهر الأول
 إن سبب القضاء على ما عجزوا بعبثته هو سبب وجوب الأداء كما ذكره في المتوسط ويلزمه عدم محل التأخير عن أول عدة مذكر كما قال
 سبب الأداء لا يستلزم حرمه التأخير عنه قلنا يمكن نفس رمضان سبب وجوب الأداء على المريض إذ لا مانع من هذا الاعتبار سوى ذلك
 اللزوم فإذا كان متقياً لزم أذهو الأصل ويلزمه الإيصاء بالكل إذا لم يدرك العدة كما هو قول محمد على رواية الطحاوي انتهى (قوله فيقتدر بقدره)
 فأما الصحيح إذا نذر صوم شهر مات قبل تمام الشهر يلزمه أن يوصي بجميع الشهر بالإجماع والفرق لمحمد أن الكل وجب في ذمته فوجب
 عليه تفريق ذمته بالتلف عذر تعدد الأصل بخلاف المريض لأنه ليس له ذمة صحيحة في التزام أداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لم يبرأ حتى مات
 لا يلزمه شيء من المنذور وصار يطير قضاء رمضان وإيجاب الله تعالى قد يخالف إيجاب العبد فإن الله تعالى أوجب على عبده حجة واحدة ولو نذر
 بألف حجة نأزمه شيخنا كبر

(قوله وان لم يوص لم يلزم الولي الخ) ثم اذا اوصى لا يجب عليه الا بشد الثلث الا ان يتطوع وعلى هذا دين صدقة الفطر والنفقة الواجبة والكفارات المالية والحج وفدية الصيامات التي عليه والصدقة المنذورة والخراج والجزية انتهى فتح (قوله ولهذا يستبرأ الخ) أي ولاجل أنهم ادين انتهى وعلى هذا الزكاة اذ مات من عليه دين الزكاة بان استهلك مال الزكاة بعد الحول والعشر بعد وقت وجوبه لا يجب على وارثه أن يخرج عنه الزكاة والعشر الا أن يوصي بذلك ثم اذا اوصى فانما يلزم الوارث ان يخرجها اذا كان يخرجها من الثلث فان زاد دينها على الثلث لا يجب على الوارث فان أخرج كان متطوعا عن الميت ويحكم بجوار اجزائه ولنا قال محمد رحمه الله في تبرع الوارث يجوز له ان شاء الله تعالى كما اذا اوصى باطعام عن الصلوات انتهى فتح (قوله والصلوة كالصوم استحصانا) ووجهه أن الممثلة قد ثبتت شرعا بين الصوم والاطعام والممثلة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جاز أن يكون مثالا للشيء وعلى تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الايجاب فان كان الواقع ثبوت الممثلة حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان برا مبتدأ يصلح ما حيا لسياة ولنا قال محمد فيه يجوز له ان شاء الله تعالى من غير حزم كما قال في تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايصائه به عن الصوم فانه حرم بالاجزاء انتهى فتحه فرع رجل مات وقد فاته صلاة عشرة أشهر ولم يترك ما لا استقرض وارثه نصف صاع وودعه الى مسكين ثم تصدق المسكين على الوارث فلا بد أن يفعل حتى يتم لكل صلاة نصف صاع وانهى باكير (قوله وتعتبر كل صلاة بصوم يوم) هو الصحيح احترازا عن قول محمد بن مقاتل انه يطم لكل صلاة يوم مسكيا لانها كصيام يوم ثم رجع الى (٣٣٥) ما في الكتاب لان كل صلاة فرض

على حدة فكان كصوم يوم انتهى فتح وفي الخواص قال عصام كل يوم نصف صاع من بر كالصوم فانه ونظيره اليوم مثل صلاة اليوم قال أبو القاسم سمعت محمد بن سلمة يقول لما رحلت من العراق لقيت محمد بن مقاتل بالري فعرض علي أجوبة مسائل كتب اليها أهل بلخ وفيها هذه المسئلة وقد أجاب بان لكل يوم وليلة نصف صاع من بر ماطرته وقلت هذا خلافا للصوم لان الصوم يتعلق بأوله وآخره

من الغم فلو جاز عنه الفدية لكان بدل البدل وهو لا يجوز بالري وان لم يوص لم يلزم الولي أن يطم عنه وقال الشافعي رضي الله عنه يلزمه اعتبار ابدن العباد ولهذا يعتبر عنده من جميع المال ونحن نقول انها عبادة فلا بد فيها من الاختيار وذلك لا يصح دون الوارث وهذا لا من شرط العبادة النية وأداؤه بنفسه فاذا مات عن غير ايصاء فالتعذر بخلاف حق العبد فان الواجب فيه وصوله الى مستحقه لا غير ولهذا الوظف به الغريم يأخذ ويبرأ من عليه فذلك ولو تبرع به أجنبي في حياته صحيح ورثت ذمته بخلاف حقوق الله تعالى ولو لم يوص وتبرع بالولي يجوز له ان شاء الله وكذا كفارة اليمين والقتل اذا تبرع بالاطعام والكسوة يجوز ولا يجوز التبرع بالاعانة لما فيه من الزام الولاية لغير رضاه والصلوة كالصوم استحصانا لكونها أهم وتعتبر كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي وقال الشافعي رضي الله عنه يصوم عنه لما روى ابن عباس أن امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال أرايت لو كان على أمك دين ففقتنيته أكان يجزي ذلك عنها قالت نعم قال صومي عن أمك آخره البخاري ومسلم ولم تذكر الوصية ولا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها أنها أوصت أم لا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولا يكن يطم عنه روى النسائي عن ابن عباس وعن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال من مات وعليه صوم شهر فليطم عنه مكان كل يوم مسكيا قال القرطبي اسناده حسن ورواه ابن ماجه أيضا ولانه لا يصوم عنه في حالة الحياة فكذا بعد الموت كالصلاة قال رحمه الله (وقضيا ما قدر بالشرط ولاء) أي قضى المسافر

ولا كذلك صلاة البرم واليلة فحاجوا به وكتب على الحاشية لكل صلاة نصف صاع فلما قدمت بلخ قلت لهم هل عليكم منه رددت ابن مقاتل الى قولنا وعلامة ذلك نحو الجواب الاول وكتب جوابي على الحاشية قال أبو القاسم يقول محمد بن سلمة وباحتجاجه أقول انتهى غاية (قوله وقال الشافعي يصوم عنه) هذا في القديم وليس العول القديم مذهبه فانه غسل كتبه القعدة وأشهد على نفسه بالرجوع عنها هكذا نقل ذلك عنه أصحابه انتهى غاية وقال الشافعي في الحديث مثل قولنا انتهى دراية (قوله وعليها صوم نذر الخ) وروى صوم شهر وروى صوم شهرين [وروى ما يريد وهما في مسلم وفي بعضهما أن أختي ماتت وروى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان أمي ماتت وعليها صوم شهر وروى عليها خمسة عشر يوما وروى أنها قالت ان أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين ذكر هذه الروايات ابن بطلال في شرح البخاري وكذا السفاقي في قال ابن عبد الملك هذا فيه اضطراب عظيم يدل على وهم الرواة وبدون هذا يمتثل الحديث وقال الحسن بن بطلال وابن عباس راويه وقد خالفه بقضائه فدل على نسخ ما رواه انتهى غاية (قوله ولم تذكر الوصية الخ) فدل على انه لا يحتاج الى الايصاء انتهى (قوله انها أوصت أم لا) وفي بعض الطرق ان دين الله أحق انتهى غاية (قوله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد الخ) قال ابن عبد البر أما الصلاة فلا اجتماع من العلماء أنه لا يصلي أحد عن أحد حال حياته ولا بعد موته هذا لخلاف فيه قلت اتفقوا على أن من صام عن غيره يصلي ركعتي الطواف عنه هكذا أحكاه ابن حزم في المحلى انتهى غاية (قوله قال القرطبي) أي في شرح الموطأ انتهى غاية (قوله في المتن وقضيا ما قدرنا بالشرط ولاء) أي متابعه وهو الترتيب انتهى ع قال في الغاية وحكي وجوب التتابع فيه عن علي وابن عمر والنضوي والشعبي وعروقا انتهى

قوله وقال بعض الناس) يعني داود وأهل الظاهر انتهى كما في (قوله من كان عليه قضاء رمضان الخ) رواه ابن المنذر بإسناد صحيح أبي هريرة
 انتهى غاية (قوله وما رواه غير ثابت) أي فإنه لم يذكر ما حرم أصحاب السنن والداورين ولو ثبت جل على الاستصحاب انتهى غاية (قوله
 بخلاف قراءة ابن مسعود) قال أبو البقاء بخلاف قراءة ابن مسعود في كفارة اليمين فإنها مشهورة عند الأئمة الأربعة وجميع أهل السنة
 خلافا للحنابلة فإنهم من الأحناف عندهم كذا في الغاية انتهى (قوله مسارعة إلى إسقاط الواجب) أي وخروجهم من الخلاف انتهى غاية
 (قوله ولم يصم حتى أدركه رمضان) بالتنوين لأن الألف والثون المزيدين في غير الصفات شرط عدم انصرافه العملية وهنا وصفه بما
 تذكره دليل نكاحه انتهى رواية (٣٣٦) (قوله وللحامل والمرضع الخ) أي وللحامل القطر أيضا (قوله على الولد) راجع إلى المرنع

وقوله أو النفس راجع إلى
 الحامل انتهى عيني قال
 القوام الاتقاني رحمه الله
 الحامل هي التي في بطنها ولد
 والمرضع هي التي لها لبن
 ولا يجوز إدخال التام في
 آخرهما كما في حائض
 وطالق لأن ذلك من الصفات
 الثابتة لا الحادثة والبصريين
 في نحو ذلك من مذهب من ذهب
 التحليل معنى النسب كلابن
 وتامر بمعنى ذات حمل
 وذات إرضاع وذات حيض
 وذات طلاق ومذهب
 سيبويه يقول بأنسان أو
 شيء حامل أو حائض وكذا
 في الباقي فإذا أريد الحدوث
 يجوز إدخال التام يقال
 حائض لأن أو غدا فافهم
 وفي كتاب الأصلح عن
 الفراء يقال هذه امرأ حامل
 وحاملة إذا كان في بطنها ولد
 فمن قال حامل قال هذا نعت
 لا يكون إلا للأنثى ومن قال
 حاملة بناء على حملت انتهى
 وقال الرخشي في تفسير
 قوله تعالى يوم ترونها تذهل

والمرضع بقدر ما أدرك من المستعمن غير وجوب الترتيب أما القضاء فقد عناه وأما عدم وجوب
 الترتيب فللقوله تعالى فعند من أيام آخر من غير شرط الترتيب وقال بعض الناس يجب الترتيب لقوله عليه
 الصلاة والسلام من كان عليه قضاء رمضان فليسرده ولا يقطعه ولنا ما ناولنا وما روى عن ابن عمر أنه عليه
 الصلاة والسلام قال قضاء رمضان إن شاء فرتق وإن شاء تابع رواه الدارقطني وروى أنه عليه الصلاة
 والسلام سئل عن تقطيع قضاء رمضان فقال لو كان على أحدكم دين فقصه درهمين ودرهمين حتى قضى
 ما عليه من الدين فهل كان قاضيا سيدينه فقالوا نعم يا رسول الله فقال قاله أحق بالعفو والتجاوز قال أبو عمر
 أسنده حسن ولأن القضاء يحكي الأداء ولا يجب فيه الترتيب حتى لو أفطر يوما لا يجب عليه إعادة ما مضى
 فكذا القضاء وما رواه غير ثابت فان قيل قراءة أبي فعند من أيام آخر متباعدة فيجب العمل بها كما قلتم
 يجب العمل بقراءة ابن مسعود في كفارة الجبس ثلاثة أيام متتابعات قلنا قراءة أبي ليست بشهيرة فلا
 يجوز التفصيل بها لأنه نسخ بخلاف قراءة ابن مسعود لانه مشهور ولكن المستصحب أن يقضيه مرتبا
 متتابعه مسارعة إلى إسقاط الواجب ولهذا يستحب له أن لا يؤخره بعد القدرة عليه قال رحمه الله (فإن جاء
 رمضان فقدم الأداء على القضاء) أي إذا كان عليه قضاء رمضان ولم يقضه حتى جاءه رمضان الثاني صام
 رمضان الثاني لأنه في وقته وهو لا يقبل غيره ثم صام القضاء بعده لأنه وقت القضاء ولا فدية عليه وقال
 الشافعي عليه فدية إن أخره بغير عذر لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال في رجل مرض في رمضان
 فأفطر ثم صم ولم يصمه حتى أدركه رمضان آخر يصوم الذي أدركه ثم يصوم الذي أفطر فيه ويطلع عن كل يوم
 مسكينا ولما أطلق ما ناولنا من غير قيد برمان ولأن تأخير الأداء عن وقته لا يوجب الفدية فتأخير القضاء
 وهو مطلق عن الوقت أولى أن لا يوجبها وما رواه غير ثابت لأن في مسنده إبراهيم بن نافع قال أبو حاتم
 الرازي كان يكذب وفيه عمر أيضا قال فيه كان يضع الحديث قال رحمه الله (وللحامل والمرضع ان خافتا
 على الولد والنفس) أي لهما القطر وهو معطوف على قوله في أول الفصل لمن خاف زيادة المرض القطر
 لما روى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم
 وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ولأنهما لم يفسدوا الحرج بالصوم فيشرع الإفطار في حقهما
 للمسافر والمرضع وقال في الحواشي المراد بالمرضع القطر لوجوب الإرضاع عليها بالعقد بخلاف الأم
 فإن الأب يستأجر غيرها وعزا إلى الأخيرة ويرد قول القدوري وغيره إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما
 إذا ولدتا لستأجرة وكذا إطلاق الحديث ولأن الإرضاع واجب على الأم ديانة لا سيما إذا لم يكن للزوج
 قدرة على استئجار القطر فصارت كالفطر ولا فدية عليهما وقال الشافعي رحمه الله إذا خافت المرءة على الولد
 فأفطرت فعليها الفدية لأنها أفطرتا تنفع بهن لم يلزمه الصوم وهو الولد فيجب الفدية كإفطار الشيخ الغفاني

كل مرضعة عما أرضعت فإن قلت لم قال مرضعة دون مرضع قلت المرضعة هي التي في حال الإرضاع ملقحة ثديها الصبي ولما
 والمرضع هي التي من شأنها أن ترضع ولم تبشر بالإرضاع في حال وضعها به فقبل مرضعة يسدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد
 ألقت الرضيع ثديها رعتة عن فيه لم يفسد في الثدي (قوله وقال في الحواشي المراد بالمرضع القطر) قال في الدرر في النخبة والمراد
 من المرضع القطر لأنها إذا كانت أم الولد والولد أب لا تفطر الأم لأن الصوم واجب عليها والإرضاع غير واجب قال شيخنا العلامة رحمه الله
 ويشفي أن يشترط أن يكون الأب موسرا أو يأخذ الولد ضرع غيرها أو مالوكا كان الأب مصرا أو الولد لا يأخذ ضرع غيرها أمه فيثبت يجب
 على أمه الإرضاع انتهى (قوله ويرده قول القدوري الخ) وكذا عبارة غير القدوري تفيد أن ذلك لازم انتهى فتح (قوله ولأن الإرضاع
 واجب الخ) قلت المرضع باطلاقة يسأل القطر والأم والظاهر أن مراد الشيخ هذا ليثبت الحكم فيهما جميعا ولهذا أطلق بكرا والولد ولم

يذكر مثل القدرى وغيره انتهى ع (قوله وللشيخ الفاني) وفي المتابع الفاني الذي قارب القنما والذي غلبت فوته انتهى فانه وفي جامع البرهان في تفسيره أن يجوز من الاداء لا يرسى له عود القوة ويكون ما له الموت بسبب الهرم انتهى كأي (قوله فكان اجاعا) وأيضا لو كان قول ابن عباس ليست بنسوخة مقدما لانه مما لا يقال بالراي ل عن سماع لا يخالف لظاهر القرآن لانه ثبت في نظم كتاب الله سبحانه بتقدير حرف التني لا يقدم عليه الا سماع السنة وكثيرا ما يضر حرف لافي القصة العربية في التزويل الكريم تالله تفتأ ذكر يوسف أي لا تفتأ وفيه بين الله لكم أن تصلوا رواي أن تعبدكم وقال الشاعر ففتأ عين الله أرح قاعدا • ولو قطع عوارأي لذيك وأوصاني أي لأبرح وقال • فتفك تسمع ما حبيت به لك حتى تكونه • أي لا تنفك ورواية الادقة أولى ولأن قوله تعالى وإن تصوموا خير لكم ليس نصافي نسخ اجارنا لا تقدم ما الذي هو ظاهر اللفظ اه فتم القدير (قوله لانه عاجز عن الصوم) أي عجز استمر الى الموت اه فتح (قوله) ينبغي أن لا تجب عليه الفدية أي الايضا بالفدية اه فتح قال في القاية ولو كان (٣٣٧) الشيخ الهرم والهرمة مسافرون

ولأن الفدية بخلاف القياس في الشيخ فلا يلحق به خلافه وهذا لان الشيخ يجب عليه الصوم ثم ينقل الى الفدية لعجزه عنه والطفل لا يجب عليه الصوم واما يجب على أمه وهي قد أتت سنه وهو القضا فلا يجب عليها غيره ولأن الفدية كفارة وهي لا تجب عدمها لا كل بغير عذر بل لا تجب على المرأة عند البتة ولو بالجماع فكيف تجب عليها هنا لا كل بعذر وهذا خلف قال رحمه الله (وللشيخ الفاني وهو يقدر فقط) أي للشيخ الفاني الفطر على نحو ما تقدم في الحامل والمرضع من العطف وهو وحده يقدر دون غيره ممن تقدم ذكرهم لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام أي لا يطيقونه والعرب تعذر اذا كان موضعها ظاهر لقوله تعالى تفتأ ذكر يوسف أي لا تفتأ وروى عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست بنسوخة هي الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة فلا يستطيعان أن يصوما فيطعمان لكل يوم مسكينا واما الجذري وهو مروي عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك فكان اجاعا وقال مالك لا تجب عليه الفدية وهو القول القديم للشافعي وأخاره الطحاوي لانه عاجز عن الصوم فأشبهه المريض اذا مات قبل العرة والمسافر اذا مات في حال السفر فصار كالصغير والجمعون وعن سلمة ابن الأكوع قال لما رلت هذا الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر ويفسدي ففعل حتى زلت الآية التي بعدها نسختها ولنا ما ذكرنا من إجماع الصحابة ورواية ابن عباس تقدم على رواية سلمة لانه أدق ولا يجوز المصير الى القياس مع وجود النص والنذر المعين في جميع ما ذكرنا من الاعتذار مثل رمضان ولو كان الشيخ الفاني مسافرا ومات في السفر ينبغي أن لا تجب عليه الفدية كغيره من الأصحاء لانه يخالف غيره في التصديق لافي التغليظ قال رحمه الله (وللتطوع بغير عذر في رواية ويقضي) أي لمن يصوم النفل أن يفطر في رواية بغير عذر وهي رواية عن أبي يوسف لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال أي اذا صائم ثم أتى يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي الينا حبس فقال أرنبه فلقد أصبحت صائما كل واد التماسي ولكن أصوم يوما مكا به وسمع هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر أنه ليس له أن يفطر الا من عذر لما روى أنه عليه السلام قال اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل أي فليدع قال القرطبي ثبت هذا عنه عليه

فلا فدية عليه ما ذكرنا في كتاب الحنابلة اه (قوله) لانه يخالف غيره في التخفيف الخ) يعني أنما ينقل وجوب الصوم عليه عند وجود سبب التعمين ولا تعين الى المسافر فلا حاجة الى الانتقال ولا تجوز الفدية عن صوم هو أصل بنفسه لا يدل من غيره فالوجوب عليه قضاء متى من رمضان فلم يقضه حتى صار شيئا فانيا لا يبرئ برؤه بيازنته الفدية وكذا لو نذر صوم الاد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعبادة أن يفطر ويظم لانه سيقن أن لا يقدر على قضاؤه فان لم يقدر على الاطعام لفقره يستغفر الله تعالى ويستغفره وان لم يقدر لنسفه الحشر كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء اذا لم يكن نذرا لاد ولوندر يوما معينا فلم يصم حتى صار

(٤٣ - زيلعي أول) فانيا جازت الفدية عنه ولو وجب عليه كفارة عين أو قتل فلم يجز ما يكفر به وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم أو لم يصم حتى صار شيئا كبيرا لا تجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عما يكفر به من المال فان مات فأوصى بالنكفر جاز من ثلثه هذا ويجوز في الفدية طعام الا باحة أكلتان مشبعتان بخلاف صدقة الفطر للتصميم على الصدقة فيها والاطعام في الفدية اه فتح (قوله في المتن) وللتطوع بغير عذر في رواية) قال الكمال رحمه الله لا خلاف بين أصحابنا في وجوب القضاء اذا أفسد عن قصد أو غير قصد ما نعرض الحيض للصائما المنطوق عتق خلا للشافعي وانما اختلاف الرواية في نفس الاطعام هل يباح أولا ظاهر الرواية لا لا بعذر ورواية المتنق يباح بغير عذر ثم اختلف المشايخ على ظاهر الرواية هل الضيافة عذر أو لا قيل نعم وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوق أحد الوالدين حتى لو حلف على رجل بالطلاق الثلاث ليفطر لا يفطر وقيل ان كان صاحب الطعام يرضى بعجزه حضوره وان لم يأكل لا يباح الفطر وان كان يتأذى بذلك يفطر واعتقادي أن رواية المتنق أوجه اه

(قوله لا في طريقه وهو مروي) د لهما المرطبي في شرح الموطأ اه عايه (قوله ونظيره قوله تعالى غن شاعليو من ومن شاء فليكفر) ليس ما في الآية نظيره ما في الحديث اذا امر في الآية للمديد وفي الحديث للخصير اه (قوله ولو بلغ صبي أو أسلم كافر أمسك) أي كل منهما بقية يومه اه ع (قوله بالتبني) أي بالصائمين (قوله ولم يقض) أي كل منهما اه ع (فرع) وفي الحديث قال أبو بكر الرأزي يؤمر الصبي بالصوم اذا أطاعه وقال الشافعي كذلك لكنه قال لا يجزئ به الا بعد البلوغ ويجزئ به الصلاة قبله وقال مالك لا يؤمر حتى يبلغ وذ كر أبو جعفر اختلاف مشايخ في فيه والاصح أنه يؤمر به ثم اذا أمر فلم يصم لأقضاء عليه وسئل أبو جعفر يضرب ابن عشر سنين على الصوم كما يضرب على الصلاة قال اختلفوا فيه قيل لا يضرب وبه قال مالك والشافعي أنه يجزئ الصلاة فيضرب وبه قال الشافعي وأحمد والثوري والليث اه كاك قال السروجي رحمه الله في (٣٣٩)

الذخيرة الملكية صوم
الصبي وجهه وصلاته ليست
بشرعية عند أبي حنيفة
بل ذلك غير من الصبي قلت
قد نقل هذا غير من
الطوائف الثلاث عن الامام
ونقلهم غلط مغلوط وما علم
أي شيء مستند نقلهم
الباطل بل اعتكاف الصبي
وصومه وصلاته وجهه
صحيح شرعي بلا خلاف
وأجوبه دون أبو به ذكره
في الفتاوى وغيرها (قوله
واختلفوا في هذا الامسك)
يعني الامسك في رمضان
بعد ما أفطر اه (قوله حين
كان صومه واجبا) أي وقد
تقدم الحديث عند قوله صم
صوم رمضان اه (قوله
وعلى هذا الخلاف كل من
صار أهلا إلى آخره) قال
الكامل رحمه الله كل من
تحقق بصفة في أثناء
النهار أو قارن ابتداء
وجودها طلوع الفجر وثالث
الصفة بحيث لو كانت قبله

قبل وجوب اتمام الحج والعمره بالامر وهو قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله قلنا قد أمرنا الله تعالى باتمام
الصوم أيضا بقوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل من غير فصل بين الفرض والفعل وكذا قوله عليه الصلاة
والسلام من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصمه صومه فانما أطعمه الله وسقاه من غير فصل ذكره
في الصحيحين وقوله عليه الصلاة والسلام الا أن تطوع عقيب قول الاعرابي هل على غيرهن يدل على
ما قلنا لان الأصل في الاستثناء أن يكون متصلا وما رواه من الحديث الا أن تطوع عقيب قول الاعرابي هل على غيرهن يدل على
الحديث وقال الترمذي في اسناده مقال وكذا الحديث الثاني لا يصح لان في طريقه جعفر بن الزبير
وهو مروي ولئن صح فالمراد بالخيار من الحديث الاول في الاجبار عليه لان الشارع وان أمر بالانفل
لم يجبره عليه بل اختاره باق فيه ان شاء فعل وان شاء لم يفعل ونظيره قوله تعالى غن شاعليو من ومن شاء
فليكفر والمراد من الحديث الثاني بيان وقت الشروع فيه لانه لا يجوز بعد نصف النهار فيكون معناه
من أراد أن يصوم تطوعا فهو بالخيار ان يصف النهار ان شاء شاعليو فيه وان شاء لم يشرع كما يقال من دخل
على السلطان فليأت به أي من أراد ان يتحول عليه قال رحمه الله (ولو بلغ صبي أو أسلم كافر أمسك) يومه
قضاء لوقت بالتبني (ولم يقض شيئا) لان الصوم غير واجب عليه فيه وقال زكريا أسلم الكافر يجب
عليه قضاء ذلك اليوم لان ادراك جزء من الوقت بعد الاسلام كادراك كله كما في حكم الصلاة وينبغي أن
يكون جوابه كذلك في الصبي اذا بلغ ونحن نقول لا يتمكن من أداء الصوم بادرالجزء من النهار بخلاف
الصلاة ولان السبب في الصلاة الجزاء المتصل بالاداء هو جسد الالهية عنده وفي الصوم الجزاء الاول هو
السبب والالهية معدومة عنده وقال أبو يوسف اذا أدرك وقت السنة وجب عليهما صوم ذلك اليوم
لا يمكن تحصيله وان لم يصوما وجب عليهما القضاء لما قلنا ونحن نقول بان الصوم لا يجزأ وجوبا كما
لا يجزأ اداء أهلية الواجب من عدمه في أوله فلا يجب بخلاف المجنون اذا أفارق في بعض النهار حيث
يجب عليه أن يصوم ذلك اليوم ويجب عليه قضاءه ان لم يصم ويجزئ عن الواجب ان نواه في وقته
لان غير المستوعب منه كالريض ولهذا يجب عليه قضاء ما مضى ولو نوى الكافر الذي أسلم تطوعا
لا يجزئ به عن التطوع لانه ليس من أهل التطوع في أول النهار بخلاف الصبي الذي بلغ ولا فرق بين أن
يكون في رمضان أو غيره وقيل في غير رمضان يلزمهما بالشروع فيه نهرا حتى لو أفسدهما وجب عليهما
قضاؤه واختلفوا في هذا الامسك قيل انه مستحب لانه مفطر فلا يجب عليه الامسك وقيل واجب
لانه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك يوم عاشوراء حين كان صومه واجبا والصحيح الوجوب لما روينا
وعلى هذا الخلاف كل من صار أهلا للصوم في أثناء النهار ولم يكن في أوله كذلك كالحائض اذا طهرت

واستقرت معه وجب عليه الصوم فانه يجب عليه الامسك تشبها بالحائض والنفساء يطهران بعد الفجر أو معه والمجنون يفتي والمرضى
يقوى والمسافر يقدم بعد الزوال أو قبله بعد الاكل أما اذا قدم قبل الزوال والا كل فيجب عليه الصوم كافي الكتاب وكذا لو كان نوى
الفطر ولم يطر حتى تقدم في وقت النية وجب عليه نية الصوم والذى أفطر عدا أو خطأ أو مكرها أو كل يوم الشك ثم استبان أنه من
رمضان أو أفطر على ظن غروب الشمس أو تنصر بعد الفجر وقيل الامسك مستحب لا واجب لقول أبي حنيفة في الحائض تطهرت نهارا
لا يحسن أن تأكل والناس صيام والصحيح الوجوب لان محمدا قال فليصم وقال في الحائض فلتدع وقول الامام لا يحسن تعليل للوجوب
أي لا يحسن بل يقيم وقد صرح به في بعض افعاله في المسافر اذا أقام بعد الزوال اني أستعج أن يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم
فبين مراده بعدم الاستحسان ولانه الموافق للدليل وهو ما ثبت من أمر صلى الله عليه وسلم بالامسك لمن أكل في يوم عاشوراء

حين كان واجبا ولا يخفى على متأمل فوائد قبول الضابط وقتنا كل من تحقق أو قارن ولم تنقل من صار بصفة الى انوه ليشغل من كل
في تدار رمضان عند الان الصيرة للتصوّل ولولا امتناع ما يليه ولا يتحقق المتأدب بما فيه اه (قوله ولو نوى المسافر الاقطار) قال
الكامل ثم نية الاقطار ليست بشرط بل اذا قدم قبل الزوال والاكل وجب عليه صوم ذلك اليوم توسعا اه (قوله وانما هو مرخص
فقط) قال الكامل رحمه الله (٣٤٠) واعلم ان اباحة الفطر للسافر اذا لم ينو الصوم فاذا نواه ليلا واصبح من غير ان

والمسافر اذا قدم وقال الشافعي لا يسلك الا من كل اهل الصوم في اوله كالفطر عدا او خطا بان تحصر
وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يظن ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب
لان الامسالك تشبهها خلف عن الصوم فلا يجب الاعلى من يجب عليه الاصل الا ترى ان الحائض
والنفساء والمسافر والريض لا يجب عليهم الامسالك لما قلنا كذا هذا ونحن نقول الامسالك اصل
وليس يختلف عن الصوم وانما لا يجب على من ذكرهم لان المانع من التشبيه قد تحقق فيهم كما تحقق
في حق الصوم في حقهم قال رحمه الله (ولو نوى المسافر الاقطار ثم قدم ونوى الصوم في وقته صم)
اى في وقت النية وهو قبل ان يتصرف النهار لان السفر لا ينافى في اهلية الصوم وجوب اداء وانما هو
مرخص فقط فاذا زال التحق بالمقيم لانعدام المرخص ولا فرق في هذا بين ان يكون الصوم فرضا او نفلا
ولهذا قال صم لانهم لا يختلفان في العصمة وانما يختلفان في القزوم حتى يلزمه ان ينوي اذا صام
ذلك في رمضان لا السفر لا ينافى وجوب الصوم الا ترى انه لو نوى الصوم وهو مسافر في رمضان لا يجوز له
ان يفطر في ذلك اليوم فهذا أولى غير انه لا يجب عليه الكفارة في المستلزم لوجود الشبهة وهو السفر
في اوله او آخره كما يسقط الحد بالنكاح الفاسد لشبهة قال رحمه الله (ويقتضى باعما سوى يوم
حدث في ليلته) اى يقتضى اذا فاته الصوم بسبب الانعفاء لانه نوع مرض لا يزيل العجز ويضعف
القوى فلا ينافى الوجوب ولا الاداء ولا يقتضى يوما حدث في ليلته الاعمال لوجود الصوم فيه اذا تظاهر
انه سوى من الليل جلالا للمسلم على الصلاح حتى لو كان متمسكا بعناد الاكل في تدار رمضان
او مسافرا قضاه كله لعدم ما يدل على وجود النية وان اعمى عليه رمضان كله قضاء كله الاول يوم منه
لما قلنا وان كان الانعفاء حدث في شعبان قضاء كله لعدم النية قال رحمه الله (ويجوز غير تمتد)
اى يقتضى اذا فاته يجزى غير تمتد وهو ان يكون جنونه غير مستوعب لشهر رمضان والمتمتع المستوعب
له ولا يجب عليه القضاء لانه بطهق الحرج به وهو مدفوع وقال مالك يلزمه القضاء اعتبارا بالانعفاء
واجبة عليه ما ذكرنا من الحرج لاسيما اذا توالى عليه سنين بخلاف الانعفاء لان امتداده قادر فلا
يعتبر وان كان غير مستوعب يجب عليه القضاء لانه لا يخرج والسبب قد تحقق والاهلية بالذمة
فامكن القول بوجوبه وقال زفر والشافعي لا يجب عليه القضاء لانه فرغ على وجوب الاداء وهو
منتف لعدم الاهلية فكذا ما بينى عليه ونحن لانسلم ان القضاء يترتب على وجوب الاداء بل يجب
في الذمة بوجود السبب وجب اداؤه ولم يجب الا ترى ان التام يجب عليه القضاء وهو مرفوع عنه
القلم في حق الاداء وكذا المسافر يجب عليه القضاء دون الاداء وهذا لان نفس الوجوب في الذمة
بوجود السبب وجوب الاداء بالمطالبة فاذا وجب عليه لا يطالب بالاداء الا اذا كان قادرا عليه وذلك
بالعقل المميز ونفس الوجوب في الذمة فيستلزم ان تكون الذمة سالحة للوجوب وبنو آدم ذمتهم
سالحة له الا ترى انه يجب عليه حقوق العباد اذا وجد منه سببه ثم يؤثر عنه الاداء الى وجود القدرة
فكذا هذا ثم لا فرق بين الجنون الاصلي والعارضى وعن محمد انه فرق بينهما فالحق الاصلي بالصبا
واختاره بعض المتأخرين اعلم ان الاعذار اربعة اقسام ما لا يعتد غالبا كالنوم فلا يسقط به شيء

ينقض عزيمته قبل الفجر
اصح صائما فلا يحل فطره
في ذلك اليوم لكن لو افطر
فيه لا كفارة عليه لان
السبب المبيح من حيث
الصورة وهو السفر قائم
فاورث شبهة وبها تندفع
الكفارة اه (قوله فهذا
أولى) وجه الاوليه هو
ان المرخص وهو السفر قائم
وقت الاقطار في تلك المسئلة
ومع ذلك لم يبع له الاقطار
فلا ن لا يباح له الاقطار في
هذه المسئلة والمرخص ليس
بقائم وقت الفطر بالطريق
الاولى اه (قوله في المستلزمين)
مسئلة المستلزمين والمسئلة
المستوضح بها (قوله لوجود
الشبهة وهو السفر في اوله)
راجع الى مسئلة المستلزمين
وقوله او آخره راجع الى
المسئلة المستوضح بها
اه (قوله ولا يزيل العجز)
اى العقل ولهذا ابتلى
بمن هو معصوم من زوال
العقل صلى الله عليه وسلم
على ما أسلفناه في باب
الامامة اه فتح (قوله)
ثم لا فرق بين الجنون الاصلي
الى اخره والمراد بالاصلي
ما يكون متعللا بالصبايان

بلغ جنونا ومن العارض هو ان يبلغ مفقئا ثم يبين اه كائى وفي المبسوط لو كان جنونه اصليا فالحفظ عن محمد انه
ليس عليه قضاء ماضى لان ابتداء الخطاب يتوجه عليه الان فصار بمنزلة الصبي اذا بلغ وروى هشام عن ابي يوسف انه لا قضاء عليه
في القياس ولكن استحسننا وجب عليه قضاء ماضى لان الاصل لا يفسد الطارئ في شيء من الاحكام فكذا في الصوم وليس فيه
رواية عن ابي حنيفة واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه قضاء ماضى وبه قال الشافعي اه كائى
اقوله والعارضى) اى ومن ان سبق الجنون في وقت التسليم آخر يوم او بعده خلافا لما قاله الحساوانى وان اختاره بعضهم اه فتح

قال في الهداية ثم هنا ظاهر الرواية وقال في الفاضل هو الصحيح اه قال في الغاية وفي البدائع في الجنون العارض اذا افاق في آية اوفى وسطه اوفى آخره قضى جميعه وفي الاصل روى عن أبي حنيفة انه سوي بينهما وقال يقضى لمضى من الشهر وهكذا روى هشام عن أبي يوسف اه قال في الهداية ومن جن رمضان كله لم يقضه اه قال في الدراية أي قبل غروب الشمس من أول الليلة لانه لو كان مفقدا في أول الليلة ثم جن وأصبح مجنونا إلى آخر الشهر قضى صوم الشهر كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ذكره شمس الأئمة في أصوله وفي جميع النوازل اذا افاق في أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنونا واستوعب الشهر اختلف فيه أئمة فقاروا والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لان الليلة لا يصام فيها وكذا لو افاق في ليلة من وسطه اوفى آخر يوم من رمضان بعد الزوال كذا في المجتبى وقال الحارثي المراد من قوله كلمة مقدارا يمكنه ابتداء الصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كليل هو الصحيح كذا في فتاوى فاضلان اه ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلافه فالظاهر انه والجنون سواء اه دراية فرغ ذكره في الفاضل جن في رمضان ثم افاق في رمضان آخر بعد سنين قضى الشهر الذي جن فيه والذي افاق فيه ولم يقض ما بينهما من السنين لاستيعابه فيما بينهما اه (قوله لا يصوم رمضان يتأدى عنده بدون النية الى آخره) وكان أبو الحسن الكرخي يتكره هذا المذهب لفرق ويقول المذهب عنده (٣٤١) أن صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك وأحمد لانه عبادة واحدة فيشترط النية في أولها كركعات الصلاة الواحدة وقال أبو اليسر هذا قول

من العبادات لعدم الحرج ولهذا لم يجب عليه ولاية لاحد بسببه وما عتد خلقه كالعبادة فيسقط به جميع العبادات لدفع الحرج عنه وما عتد وقت الصلاة لا وقت الصوم غالباً كالانغماس فان امتد في الصلاة بأن زاد على يوم وليلة جعل عتداً دفعاً للحرج لكونه غالباً ولم يجعل عتداً في الصوم لان امتداده شهر افتد رقلم يكر في إيجابه حرج والدليل على أنه لا يعتد طويلاً أنه لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طويلاً لم يأت ببقاء حياته بعونه ما أدر ولا حرج في النوازل وما عتد وقت الصلاة والصوم وقد لا عتد وهو الجنون فان امتد فيهما أسقطهما والافلا قال رحمه الله (وبما سأل بلانية صوم وفطر) أي يجب عليه القضاء ان أسلم في رمضان عن الاكل والشرب بلانية صوم ولا فطر وقال زفر لا يجب عليه القضاء لان صوم رمضان يتأدى عنده بدون النية في حق الصحيح المقيم لان المستحق عليه هو الامساك وقد وجد وهذا لا يمنع بأصله ووصفه فعلى أي وجه أنه يقع عنه كما اذا ذهب كل النصاب من الفقير ولما سأل المستحق عليه الامساك بجهة العبادة لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين والاختلاص لا يكون بدون النية ويلزم على ما قاله زفر أن تكون العبادات من غير فعل العبد وأن تكون بغير اختياره وهذا مختلف وفي هبة النصاب وجدت منه نية بالقرب على ما مر من قبل وغرة الخلاف تظهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة يعني لا يلزمه القضاء ان لم يأكل ويجب عليه الكفارة ان أكل عند زفر لانه صام عنده وعند أبي حنيفة الحكم على عكسه لانه غير صائم وعندهما ان كل بعد الزوال فكذلك كما قاله أبو حنيفة وان كل قبل الزوال يجب عليه الكفارة لانه فوت به امكان التحصيل فصار كغائب الغائب قال رحمه الله (ولو قدم مسامراً أو طهرت حائض

فقيرة واحدة عنده لا يقع به عن الزكاة اه فتح قال في الدراية وقيل تأويله أن يكون الفقير مدوناً فعند ذلك يجوز أداء النصاب اليه زكاة بالاتفاق اه (قوله وفتره الخلاف تظهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة) قال في الكافي ثم في وضع المسئلة لا إشكال لانه ذكرنا فيمن أغنى عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة الاولى من رمضان انه يعتبر صائماً في يومها ولم يعرف منه نية الصوم والفطر لا نأجلنا أمره على النية بناء على ظاهر حاله وهما لم يحمل أمره على النية بناء على الظاهر وتأويلها أن يكون مسافراً أو مريضاً لا يرى شيئا وما مطلق له فلا يصح له دليل على العزلة أو رجلا من تكا اعتاد الفطر في رمضان وحال مثله لا يدل على عزلة الصوم اه قال الكمال رحمه الله عند قوله في المتن ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطر الى آخره ومن حقق تركيب الكتاب وهو قوله من لم ينو لا قضاء عليه جزم بان هذا التأويل تكلف مستغنى عنه بخلاف من أغنى عليه فان الانغماس قد يوجب نسيان حال نفسه بعد الاقامة فينبغي الامر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود النية الآن يكون ممتكاً يعتاد الا كل فيبقى بلزوم صومه تلك اليوم أيضاً لان حاله لا يصح دليل على قيام النية أما هنا فالعالم به بوجوب القضاء بنفس عدم النية ابتداءً بالأمر بوجوب التمسك ولا شك انه أدري بحالته الى أن قال ومن شك أنه كان نوي أم لا يمكن ان يجاب هذه المسئلة بالبناء على ظاهره كما ذكرناه اه (قوله فصار كغائب الغائب) أي صار لا كل قبل الزوال اه كافي وذلك لان الامساك قبل الزوال كان بقرضه ان يصير صوماً قبل كل فوت هذا الامكان عزلة تقويت الاصل كافي الغائب فان المصوب منه كايضمن الغائب الاول لتقويت الاصل يضمن غائب الغائب لتقويت امكان الرد لانه لا جاز أن يضمن الثاني بسبب

واحدة كما هو قول مالك وأحمد لانه عبادة واحدة فيشترط النية في أولها كركعات الصلاة الواحدة وقال أبو اليسر هذا قول قاله زفر في صفه ثم رجع عنه كذا في المبسوط والفوائد الظهيرية اه (قوله في حق الصحيح المقيم قيد بهم لان المسافر والمريض لا بدلهم من النية اتفاقاً لعدم التعيين في حقهما اه فتح (قوله كما اذا ذهب كل النصاب من الفقير) أي على مذهبكم فهو الراي من زفر به فان اعطاه النصاب

الاسم لا لا بشرط والتفويت عليه ولا يصار اليه مع قيام صاحب الفطر ولا جاز ان يضمنه بسبب الغصب لانه ما زال البسبب الحقيقة فتعين
لتضمينه تفويت الامكان اه (قوله أو تنصرتك لسلا) قال في الغاية وفي الاستصحاب هذه المسئلة تضمنت خمسة فصول فساد صومه
ووجوب القضاء عليه ووجوب امساك بقيمة يومه وانه لا كفارة والخامس لو اكل بعدد لا كفارة عليه اه وعدها في الدراية تقلا عن
المسوط خمسة أيضا الا انه قال والخامس أن لا اثم عليه لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به اه (قوله وروى عن أبي حنيفة
الى آخره) يفيد المقارنة بين هذين قولين تلك الرواية فان استصحاب الترتل لا يستلزم ثبوت الاسماء ان لم يترك بل يستلزم كون ذلك مقضولا
وفعل المفصول لا يستلزم الاساءة ثم استدل على هذه الرواية بقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك رواء التساقى
والترمذى وزاد فان الصدق طه أئبنة والكذب ريسة قال الترمذى حديث حسن صحيح فنقول المروى لفظ الامر فان كان على
ظاهره كان مقتضاها الرجوع فيلزم تركها لا اثم لا الاساءة أو انصرف عنه بصارف كان نذرا ولا اساءة بترك المدوب بل ان فعله نال ثوابه
والا لم ينل شيئا فهو دائر بين كونه دليلا للوجوب أو السب فلا يصح جعله دليلا على هذه الا أن يراد اساءة معها اثم واقعه أعلم اه فتح
اه (قوله وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه) ومحمده في الايضاح اه فتح (قوله وأما اذا أفسطرو وهو يرى

أن الشمس الى آخره) يرى
على الساء للفعل من
الرأى بمعنى الظن لا الرؤية
بمعنى اليقين كقوله
* رأيت الله أكبر كل شيء *
أى علمه ولو صيغ منه
للفاعل مراد به المفعول
لم يمنع في القياس لكن لم
يسمح بحضائه الامنيا للفعل
قال

وكت أرى زيدا كما قيل سيد
إذا إنه عبد القفاو الهانم
فأريت بمعنى أظننت أى
دفع الى الظن اه فتح (قوله
ما يحاط بها) أى ما عابها
وما تعبد بها من الجنت وهو
الميسل والمراد هنا ما تعبد
في هذا ارتكابه معصية اه
كاكى (قوله ولو لو شك في

أو تنصرتك ليله والفجر طالع أو أفسطرو كذلك والشمس حية أمسك يومه وقضى ولم يكفر كما كله عدا
بعداً كله ناسيا وناعمة ومجنونة وطئنا) يعنى هؤلاء كلهم يجب عليهم الامساك في بقية النهار تشبهوا يجب
عليهم قضاء ذلك اليوم ولا يجب عليهم الكفارة كما لا يجب على من أكل ناسيا ثم أكل عدا وكما لا يجب على
ناعمة ومجنونة وطئنا أما وجوب الامساك عليهم في بقية النهار فقد قدمنا بيانه فلا نعيد فيه ونبين غيره من
الاحكام فنقول أما اذا تنصرت وهو يظن أنه ليل فإذا الفجر طالع فانه يجب عليه القضاء لأنه مضمون عليه
بالمثل كما في المريض والمسافر ولا يجب الكفارة عليه لقصور الجناية لعدم القصد هذا اذا تبين أنه أكل
بعدهما طلع الفجر وان لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء الا بالاصل هو الليل فلا يخرج بالشك ولو شك في
طلوع الفجر فالأفضل أن يتركه مخمرا عن المحرم ولو أكل فصومه تام ما لم يتبين أنه أكل بعد ما طلع الفجر
لما قلنا وروى عن أبي حنيفة أنه أساء بالاكل مع الشك اذا كان يبصره عمله أو كانت الليلة مقسرة
أو متعينة أو كان في مكان لا يستبين فيه الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام دع ما يريك الى ما لا يريك وان
غلب على ظنه أن الفجر قد طلع فلا يأكل لان غلبة الظن تعمل عمل اليقين وان أكل ينظر فان لم يتبين
له شيء قيل بقضيه احتياطاً وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزال الا بعينه ولو طهر أنه أكل
والفجر طالع يجب عليه القضاء لما قلنا ولا كفارة عليه لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجناية وأما
اذا أفسطرو وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب فعليه القضاء لذكرنا وفيه قول عمر
ما تحاقنا لاثم وقضاء يوم عليا يسير وان لم يتبين له شيء فلا قضاء عليه وكذا اذا كان في أكبر رايه أنها
غربت حتى لا يجب عليه القضاء ان لم يتبين له شيء وان تبين أنه أكل قبل الغروب يجب عليه القضاء دون
الكفارة لان غلبة الظن كاليقين فصار كما اذا رأى أنها غربت ولو شك في الغروب فان لم يتبين له شيء
فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبين أنه أكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة وان غلب
على ظنه أن الشمس لم تغرب فأكل فعليه القضاء والكفارة ان لم يتبين له شيء أو تبين أنه أكل قبل الغروب

الغروب) لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو أكل فعليه القضاء عملاً بالاصل
اه هداية (قوله وفي الكفارة روايتان) أى ومختار المقيس أبو جعفر ومنه الان الثالث حال غلبة ظن الغروب شبهة لا باحة
لاحقيقة ففي حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات اه فتح (قوله وان تبين أنه أكل قبل الغروب يجب
عليه الكفارة) قال الكمال رحمه الله لا أعلم فيه خلافاً والله سبحانه أعلم وهو الذي ذكره بقوله ولو كان شاكاً الى قوله ينبغي ان يجب
الكفارة اه وهالك عبارة الهداية بنماها ولو كان شاكاً به وتبين انهم لم تغرب ينبغي ان يجب الكفارة نظر الى ما هو الاصل وهو
النهار فائدة في الدراية في آخر باب الاعتكاف ومن السنة ان يقول عند الافطار اللهم لك صمت وركعتك عليك
توكلت وعلى رزقك أظرت وصوم العبد من شهر رمضان نويت فاعف عني ما قدمت وما أخرت اه (قوله أو تبين أنه أكل قبل
الغروب الى آخره) أى لان النهار كان ثابتاً وقد انضم اليه أكبر رايه وأورد لو شهد اثنان غربت واثنان بأن لا فطر ثم تبين عدم
الغروب لا كفارة مع ان تعارضهما بوجوب الشك أحجب بجمع الشك فان الشهادة بعدمه على النقي فثبتت الشهادة بالغروب بلا معارض
فيوجب ظنه وفي النفس منه شيء يظهر بأدنى تأمل اه فتح قوله بلا معارض حتى ان الشهادتين لو كانتا في طلوع الفجر فأنقض

ثم ظهر أنه قد كان طلع القمر عليه الفضاة والكفارة بالاتفاق لهذا المعنى اه رواية (قوله اعلم ان التمسح مستحب) قال في الغاية
 ولا خلاف في استحبابه اه (قوله وقيل سنة) نص عليه في البدائع ولحققة اه غاية (قوله فان في السجود بركة) قيل المراد بالبركة
 حصول التقوى به على صوم الغد دليل ما روى عنه صلى الله عليه وسلم استعنوا بانه انما النهار على قيام الليل وبأكل السجود على صيام
 النهار أو المراد زيادة الثواب لاستنائه بمنزلة المرسلين قال صلى الله عليه وسلم فرق بين صوما وصوما أهل الكتاب أكلة السجود السجود
 ولا منافاة يمكن المراد بالبركة كلام من الامرين والسجود ما يؤكل في السجود وهو السجود من الليل وقوله في النهاية هو على
 حدائق معضاف تقديره في أكل السجود بركة بناء على منسبته بضم السين جمع سحر فاعلى فقها وهو الا عرف في الرواية فهو اسم
 لما كوف في السجود كالوضوء بالفتح ما يتوضأه وقيل يتعبد بالضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا ينقص الا كقول اه
 فتح القدير (قوله رواه الجماعة) أي الأباة اودع أنس اه (قوله لاتزال الناس بخير ما عملوا الفطر متفق عليه) وفيه دليل على
 الرد على الشيعة الذين يؤثرون الفطر الى ظهور النجم لانهم اذا آخروه كان (٣٤٣) على خلاف السنة اه غاية

(قوله وهو القياس) أي لان
 القياس يقتضي ان لا يبقى
 صائغا بأكله عند التمسح
 اه (قوله ان يبلغه الحديث
 وعلمه) أي علم معني
 الحديث وهو انه لا يفسده
 الاكل فاسيا اه كما
 (قوله كيف كان) قلوا
 الى قيام شبهة الملك الثابتة
 بقوله صلى الله عليه وسلم
 أنت وما لك لا يسبك فانما
 ثابتة بثبوت هذا الغليل
 وان قام الدليل الرابع على
 تبين المكين اه فتح (قوله
 والظاهر الأول) أي من
 الرواية قال في الكافي وان
 بلغه الحديث وعلمه
 فكذلك في ظاهر الرواية
 عن أبي حنيفة اه وفي
 فتاوى فاضلان وهو الصحيح
 لان خبر الواحد لا يوجب

وان تبين أنه أكل بالليل فلا شيء عليه في جميع ما ذكرناه ثم اعلم ان التمسح مستحب وقيل سنة لقوله
 عليه الصلاة والسلام تسحروا فان في السجود بركة رواه الجماعة وقال عليه الصلاة والسلام ان
 فضل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السجود ورواه الجماعة الا البخاري وابن
 ماجه والسحب فيه التأخير وفي الفطر التجميل لما روى أبو ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 لاتزال أمتي بخير ما أخرتوا الفطر رواه أحمد وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لاتزال الناس بخير ما عملوا الفطر متفق عليه وصح أنس أنه عليه الصلاة والسلام كان
 يفطر على رطبات قبل أن يصلي فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن تمرات حسا حسوات من ما رواه
 أحمد وأبو داود والترمذي وأما عدم وجوب الكفارة على من أكل عذبا بعد أكله فاسيا فلان الاشتباه
 استند الى دليل وهو القياس فتصحيح الشبهة ولا فرق في ذلك بين أن يبلغه الحديث وعلمه أو لا لان الشبهة
 في الدليل فلا تنفي بالعلم كوطء الاب جارية الابن حيث لا يجب الحد كيفما كان لمقلدا وكذا لو جامع
 ناسيا ثم أكل أو جامع عدا وعلى هذا فتوى من النهار أو أصبح مسافرا فتوى الإقامة فأكل لا كفارة
 عليه وروى عن أبي حنيفة أنه اذا بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام من سى وهو صائم
 فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه أنه يجب عليه الكفارة وكذا عنهما لان الحديث
 صحيح وليس بشاذح حتى يحتري بتركه والظاهر الأول لقيام شبهة الحكمة ولهذا قال أبو حنيفة لولا
 هذا الحديث لقلت بفطره بالاكل ناسيا وهذا دليل على قوتهما أي قوة الحديث وقوة القياس وعلى
 هذا الذرعه التي ثم أظفر عمدا لا يجب عليه الكفارة لانه يفصل منه شيء ويعود الى الجوف عادة
 فيثبت به شبهة حكمة ولو اوجبتم فظن أن ذلك يفطره فأكل متمدا فعليه القضاء والكفارة لان الظن لم
 يستند الى دليل شرعي الا اذا أفتاه فقيه ذلك لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث وهو قوله
 عليه الصلاة والسلام أفطر الحاجم والمحجوم فأفطر متمدا فكذلك عند محمد لان قول الرسول أقوى من
 فتوى المفتي فأولى أن يكون شبهة وعن أبي يوسف خلاف ذلك لان الى العاى الاقتداء بالمعقها لعدم
 الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث ولو عرف تأويله تحب عليه الكفارة لان انتفاء الشبهة وقول الاوراي

علم اليقين بل يوجب العمل بحسب الظن بالراوى اه كما كي (قوله لقيام الشبهة) أي وهي ان الشيء لا يثبت مع منافيه اه
 وأيضا نظر الى القياس ولا تنفي هذه الشبهة بالعلم لان حبر الواحد لا يوجب العلم وانما يوجب العمل فلا تنفي به الشبهة كافي
 (قوله لان الظن لم يستند الى دليل الى آخره) قال في الدرر لانه لان انعدام الركن بوصول الشيء الى باطنه بقوله عليه الصلاة والسلام
 الفطر مما دخل أو بقضاء الشهوة ولم يوجب شيئا منهما الا صورة ولا معنى وحكم الاستفتاء بالنص بخلاف القياس اه (قوله الا
 اذا أفتاه فقيه ذلك) أي من المنابة قال المحبوبي بشرط ان يكون المفسق عن تؤخذ منه الفتوى ويعتمد على فتواه في البادة ولا
 معتبر بغيره هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وابن رستم عن محمد بن بشر بن الوليد عن أبي يوسف وتفسير فتوى المفتي شبهة ولا يسه
 ظاهر الحديث اه كما كي (قوله لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث) أي بخلاف أن يكون مصر وقاعن نظاهره أو منسوخ
 اه كافي (قوله وقول الاوراي) أي بانه يفطر اه فتح وليس كقول مالك في البيان لان خلافه انما اعتبر لموافقة القياس اه
 كافي بالحق

(قوله لمخالفة القياس) أي مع فرض علم الأصل كون الحديث على غير ظاهره اه فتح (قوله والقبلة واللس الخ) قال الكلبي رحمه الله
وليس أو قبل أمرأة بشهوة أو ضاحكها ولم ينزل فظن أنه أفطرا كل عدا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثا واستفتى فيها فافطر
فلا كفارة عليه وإن أخطأ العقبة ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة كذا في البدائع وفيه لودهن شارب
ظن أنه أفطرا كل عدا فظن الكفارة وان استفتى فيها أو تأول حديثا لمخالفة ما ذكره فمن اعتاب فظن أنه أفطرا كل عدا
من قوله فعليه الكفارة وان استفتى فيها أو تأول حديثا لأنه لا يمتد بقوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هنا لأن هذا مما لا يشبهه على من
له ثقة من الفقه ولا يخفى على أحد أن ليس المراد من الرواية القسمة تقطر الصائم حقيقة الا فطر فلم يصير ذلك شبهة اه (قوله وقال
زفر والشافعي لا يصد صومهما) وهو رواية عن أبي حنيفة أيضا ذكرها في خزانة الاكل اه غايه (قوله وهما نادران) أي جماع
الناس والجنونة اه (قوله) (٣٤٤) والجنونة بمعنى مجبرة الى آخره) قال شعيب في فصيحه عبرت الكسر صحته

وأجبرت فلانا فحرته جبرا
في الأول ولجبرا في الثاني
فهو مجبور من جبر وجبر
من أجبر اه وقال في
المغرب جبره بمعنى أجبره
لغة ضعيفة ولنا نقل
استعمال المجبور بمعنى الجبر
واستصعب وضع الجبورة
موضع الجنونة في كتاب
الصوم من الجامع الصغير
(قوله وعن محمد بن كل
ناسيا الى آخره) قال الكلبي
رحمه الله في أوائل باب
ما يوجب القضاء والكفارة
ولو بدأ بالجماع ناسيا فتذكر
أن تزعم من ساعته لم يفطر
وان دام على ذلك حتى أنزل
فعليه القضاء ثم قيل
لا كفارة وقيل هذا اذا لم
يحرك نفسه بعد التذكر
حتى أنزل فان حرك نفسه
بعد فعله كالأزعم ثم أدخل

لا يورث شبهة لمخالفة القياس وتأويله أن منسوخ أو كانا يغتابان الناس فلا يحصل لهما أجر الصائم
والقبلة واللس والمباشرة ككافة حتى لا تسقط الكفارة به الا اذا أفتاه فقيه ولو اعتاب انسانا
فأفطر بعده من هذا تزمه الكفارة كغيرها كان لا تنفك الشبهة وقول الطاهرية لا يورث شبهة وقيل
هي كاطامة وعلى الأول عامة المشايخ وأما الناعة والجنونة اذا جومعتا فلو جومعا في الصوم وهو
الجماع فالأكل يصد ذلك ليس باسناد لوجود الفساد قبله فلا يتعلق وجوب الكفارة به وقال زفر
والشافعي لا يصد صومهما بهذا الجماع اعتبارا بالناسي اذ عذرهما أن بلغ من عذره لو جومع صد الاكل فيه
دونهما ونحن نقول التسيان بعلم وجوده وهما نادران فلا يمكن إلحاقهما به ثم تصويروا هذه المسئلة
في الساعة طاهر وصورتها في الجنونة أنها نوت الصوم ثم جنت بالتهار وهي صائغة بجماعها انسان وحكي
عن أبي سلمان الجوزجاني رحمه الله أنه قال لما قرأت على محمد هذه المسئلة قلت كيف تكون صائغة
وهي مجنونة قل لي دع هذا فإنه انتشر في الارض ومنهم من قال كانت في الاصل وهي مجبورة أي
مكرهة فظن الناصح أنها مجنونة ولهذا قال محمد رحمه الله دع هذا فإنه انتشر في الاقواق وروى عن
عيسى بن أبيان أنه قال قلت لمحمد هذه المجنونة قال لا بل الجبورة فقلت لا يجعلها مجبورة فقال بلي ثم قال
كيف وقلسارت بها الركان دعوها والجبورة بمعنى مجبرة ضعيف لفظا صحيح حكما وعن محمد بن كل ناسيا
أو شرب فتذكر قطع الشرب وألقى القمة أو جامع ناسيا فنزعه للحال عند الذكر أو طلع الفجر وهو
بجماعها فنزعه مع الطلوع فصومه تام وقال زفر يفطره وعليه الكفارة في فصل الجماع لانه في حالة
لزعم مباشر للاكل والجماع وهذا مبني على قاعدته فان عده لا يشترط التمكن كما اذا حلف لا يلبس
هذا الثوب وهو لا يلبسه وأخواتها فنزعه للحال بحث على قوله وقال أبو يوسف يفسد صومه في الجماع
خاصة لان الزعم نفسه جماع لو جومع لمسه الفرج بالفرج وجه ما ذكره محمد أن الزعم ترك الفعل
فلا ينافي الصوم لان فعله الجماع وقد تركه بالزعم وكذا الاكل والشرب تركه بالقطع فلا يفطره قال
رحمه الله

فصل من در صوم يوم التمر أفطر وقضى) وقال زفر والشافعي لا يلزمه القضاء ولا يصح التذرية
لانه مدر بما هو معصية لورود النهي عن الصوم في هذه الايام ولما أمر به يوم مشروع فيصبح والنهي

ولو جامع عامدا قبل الفجر فطلع وجب الزعم في الحال فان حرك نفسه فهو على هذا نظيره ما تأولوا أو لم ثم قال لها ان لا ينافي
باعتدك فانت طال أو حره ان نزع أو لم ينزع ولم يحرك حتى أنزل لا تطلق ولا تهتق وان حرك نفسه طلقت وعقت ويصير ما اجعها بالحركة
الثانية ويجب الاعتدالامة ولا حذلهما اه

فصل (قوله لورود النهي عن الصوم الى آخره) قال العلامة كمال الدين في الفتح عند قوله في الهداية لورود النهي عن
صوم هذه الايام وفي بعض النسخ عن صوم يوم التمر وهو الانسب بوضع المسئلة فإنه قال الله على صوم يوم التمر واسم الإشارة في السبعة
الاخرى مشاربه الى معهود في الذهن بناء على شهرة الايام المنهى عن صيامها وهي أيام التشريق والعيسدين ويناسب السبعة الاولى
الاستدلال في المصنفين عن أبي سعيد الخدري نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الاثنين وصيام يوم الفطر وفي لفظ لهما
معناه يقول لا يصح الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان ويناسب السبعة الاخرى الاستدلال بما ساقى من قوله صلى الله
عليه وسلم لا تصوموا في هذين الايام الى آخره اه

(قوله والنهي عما لا يتصور لا يكون الى اخره) أي فكيف يستقيم أن يحصل للنهي عنه شيء مشروع يحكم النهي بعد ما كان مشروعا وبه يتبين أن النهي غير النسخ فالنسخ تصرف في المشروع بالرفع أو الانتهاء أو بعدم فعل العبد باعتبار أنه لم يبق مشروعاً ولا منع للعبد في الشرع والنهي منع المكلف من فعل ما هو مشروع في الوقت فسبق الحظر على ما كان قبل النهي مع منعه وبصرفه عما هو مقرر وجسد النسخ والنهي كصوم يوم عاشوراء ونسخ وجوبه ونفي بيه اه غايه (قوله لا أداء كما التزمه) أي كالوجوب للثلاث في الوقت المكروه والنهي تلاها فيه اه غايه (قوله ناقصا) قال في الكافي كمن قال لله على أن أعتق هذا الرقبة وهي عياض خرج عن نذر باعتاقها وان كان لا ينادي شيء من الواجبات بها اه (قوله يكون نذرا) أي لا غير (قوله في هذه الصور الثلاث) أي بالاجماع اه كأي (قوله يكون عينا) أي بالاجماع اه كأي (قوله وان نوى البمين) أي ولم يضطر به النذر اه (قوله أنه أن النذر فيه حقيقة واليمين مجاز) أي حتى لا يتوقف الأول على النية ويتوقف الثاني اه هداية (قوله والمجاز يتعين بنية) أي فيلزم الكفارة بالانقضاء دون القضاء اه غايه (قوله وعندئذ يتم اتراح الحقيقة) لقوتها إذا جتمع بين الحقيقة والمجاز تمتع فإذا أطر يلزمه القضاء دون الكفارة اه غايه (قوله ولهما أنه لا تنافي بين (٣٤٥) الجهتين) أي فإذا أن يجتمعا اه كافي والجهتان الكائنتان

لا ينافي المشروعية لان موجبه الانتهاء والنهي عما لا يتصور لا يكون مقتضى تصور موجبه فمكون مشروعاً ضرورية والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعواه فانه تعالى لا ينافي المشروعية فيصح نذره ولكمه بفطر احترازاً عن المعصية ثم يقتضي اسقاط الواجب عن ذمته وان صام فيه يخرج عن العهد لانه أداء كما التزمه ناقصا المكان النهي قال رحمه الله (وان نوى عينا كفراً أيضاً) أي مع القضاء يجب كفارة عين لانهما هما فيص عليه اذا أطر موجبهما الكفارة باليمين والقضاء بالنذر وهذه المسئلة على ستة أوجه ان لم ينو شيئاً أو نوى النذر لا غير أو نوى أن لا يكون عينا يكون نذراً في هذه الصور الثلاث لانه نذر بصيغته فيصرف اليه عدلاً لا إطلاقاً وعندئذ يله فان نوى البمين ونوى أن لا يكون نذراً يكون عينا لان البمين محتمل كلامه لان النذر ايجاب المباح وهو البمين لانه بوجبه البر وقد عينه بعزمه ونفي غيره وإن توافهما جميعاً يكون نذراً وجميعاً عداً أي حقيقة ومحمد وعند أبي يوسف يكون نذراً لا غير وإن نوى البمين يكون أيضاً نذراً وجميعاً عداً وعنده يكون عينا لا غير له أن النذر فيه حقيقة واليمين مجاز فلا ينظمهما اللفظ واحداً والمجاز يتعين بنية وعندئذ يتم اتراح الحقيقة ولهما أنه لا تنافي بين الجهتين لان النذر ايجاب المباح فيستدعي تحريم ضده وانه عين لقوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم فكان نذراً بصيغته عينا بوجبه كشره القرية بترك بصيغته صريح بوجبه حتى اذا نوى عن الكفارة أجزأه أو تقول إنهما يقتضيان الوجوب أما النذر فظاهر وأما البمين فلا يوجب البر إلا أن النذر يقتضيه لعينه لانه موضوع له واليمين يقتضيه لغيره لثلاث يلزم هناك حرمة اسم الله تعالى فيجمع بينهما عملاً بالبلدين كما جمع بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض وكما جمع بين جهتي الفسخ والبيع في الأقالة فإذا جاز ذلك مع اختلاف الحكم فمع اتفاقه أولى أن يجوز وهذا لانه ليس فيه أكثر من أن يكون واجبا لعينه وواجبا لغيره وذلك لا يمنع كمن حلف ليعطين الصلوات المفروضة أو ليطيعن أبويه فيكون كل واحد من الجهتين مؤكداً لاخرى فلا تنافي

بهذا اللفظ وهو قوله على كذا جهة البمين وجهته النذر اه فتح (قوله يقتضيان الوجوب) أي وجوب ما تعلق به اه (قوله لثلاث يلزم هناك حرمة اسم الله) أي بالحلف فالنذر يلزمه الوفاء بالنذر حق الله تعالى قال السرخسي وكن اللفظ لكل واحد منهما لأن يكون حقيقة لاحدهما مجازاً لاخر فكان بمنزلة اللفظ العام الآن عند الإطلاق يحصل على النذر لفظة الاستعمال فيه وهذا يشير الى أنه من قبيل الالفاظ المشككة تكون واحداً إلا أنه في البعض أصدق كالبياض في الثلج

(٤٤ - زيلبي ازل) والعاج أصدق من النوب وفي التحرير لانه من باب العمل بمعوم اللفظ لامن باب الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمحلف لا يضع قدمه في دار فلان قد نحلها كما أو ما شيا بحث قلت المراد لغة قد مر مشترك بين الصور كلها وهو الحصول فيها وهذا كل واحد مراد وعند الإطلاق لا يصرف الى البمين وفي المقيس عليها يصرف عند الإطلاق الى القدر المشترك فلم تكن مثلها ووجه آخر أن ذلك عمل بلطفين لان قوله الله عين على كذا نذر فيكون ايجاب القضاء والكفارة موجباً للنذر واليمين المذكورين في لفظه كذا ذلك شمس الأئمة السرخسي في المبسوط والخلاط في جامعهم اذا اللام تستعمل للقسم قال الشاعر
 * لله يبق على الأيام ذو جبد * اه سروجي (قوله فيجمع بينهما) أي لا تفرقهما في الإيجاب اه كافي بالمعنى (قوله والمعاوضة في الهبة بشرط العوض) يعني جعل هبة في الابتداء لفظ الهبة ويسعى في الانتهاء لالة المعاوضة فأعتبرت الأحكام الثلاثة لجهة التبرع وهي اشتراط التقاض والبطالان بالشيوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها واعتبرت جهة المعاوضة في الأحكام الثلاثة وهي خيار الرؤية وخيار الرد بالعيب واستحقاق الشفعة على ما ساقى ان شاء الله تعالى كذا في الخبارية اه كأي (قوله وكما جعنا بين جهتي الفسخ الى آخره) أي فلما نسخ في حق المتعاقدين بصيغتها يسع في حق الثالث عينا اه كأي (قوله كمن حلف ليعطين الصلوات المفروضة)

في الوقت فيجب أن أؤامها عن غير هاتين فيجب القضاء باعتبار وجوب عينها والكفارة باعتبار الوجوب لا غير هذا لا يسمى هذا الجواب بل هو عمل بالدليلين اهـ كما في المعنى (قوله) ولو نذر صوم هذه السنة الى آخره) أي سواء أَرَادَهُ أو أَرَادَ أَنْ يَقُولَ صَوْمَ يَوْمٍ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ سَنَةً وَكَذَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ كَلَامًا جَرَى عَلَى لِسَانِهِ نَذْرًا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ نَذْرٌ كَلْبَةً كَالطَّلَاقِ وَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ قَالَتْهُ قَضَيْتُ مَعَ هَذِهِ الْيَوْمِ أَيَّامَ حَيْضِهَا لِأَنَّ تِلْكَ السَّنَةَ قَدْ تَخَلَّوْا عَنْ الْحَيْضِ فَصَحَّ الْإِجَابُ وَبِمَكْنِ أَنْ يَجْرَى فِيهِ خِلَافٌ زُفْرَانُهُ مِنْصُوصٌ عَنْهُ فِي قَوْلِهَا أَنْ أَصُومَ غَدًا فَوَافَقَ حَيْضُهَا لَا تَقْضَى وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ تَقْضِيهِ لِأَنَّهُمْ تَضَفُّهُ إِلَى يَوْمٍ حَيْضُهَا بِلِإِلْحَالِ غَيْرِهَا تَتَّفَقُ عَرُوضُ الْمَانِعِ فَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْإِجَابِ حَالُ صَدُورِهِ مَقْضَى وَكَذَا إِذَا نَذَرْتَ صَوْمَ الْغَدِ وَهِيَ حَائِضٌ بِخِلَافِ مَا قَالَتْ يَوْمَ حَيْضِ لَا قَضَاءَ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا فَصَادَرَ كَالإِضَافَةِ إِلَى الدَّلِيلِ ثُمَّ عِبَارَةُ الْكِتَابِ تَفِيدُ الْوَجُوبَ لِلْعَرَفِ وَقَوْلُهُ فِي النَّهَايَةِ الْأَفْضَلُ فَطَرَهَا حَقٌّ لَوْ صَامَهَا خَرَجَ عَنْ الْعَهْدَةِ تَسَاهُلَ بِلِإِلْحَالِ الْفَطْرِ وَاجِبٌ لِمَسْتَلِزَامِ صَوْمِهَا الْمَعْصِيَةِ وَتَعْلِيلُ الْمَصْنُوعِ فِيمَا تَقْدِمُ الْفَطْرُ بِهَا فَإِنْ صَامَهَا أَوْ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا هِيَ كَمَا التَزَمَهَا نَقَصَتْ لَكِنْ فَإِنْ هَذَا الْإِتْلَازَامُ وَاجِبٌ آخَرٌ وَهُوَ لَوْ زَمَ الْفَطْرُ تَرْكَهُ فَصَحَّ لَكُمْ اهـ فَتَحَ الْقَدِيرُ (قَوْلُهُ وَهَذَا سَهْوٌ) فِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّ كَلَامَهُ فِي (٣٤٦) السَّنَةِ الْمَعِينَةِ حَيْثُ قَالَ هَذِهِ السَّنَةُ وَجَيْدٌ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا مَا بَقِيَ مِنْهَا الْأَتْرَى إِلَى مَا قَالَه

محمد رحمه الله فيمن نذر أن يصوم هذا الشهر وقد مضى بعضه أنه يلزمه صوم بقية فكذا هذا واعلم أنه لا يحتاج إلى ما قاله صاحب الغاية من الجمل المذكور فإن وضع مسألة الكتاب على ذلك حيث قال أفطر أياماً منية فله ويقضى بقدم النذر عليها ولا يتصور الإفطار اهـ كذا نقلته من خط ماضي العلامة أمتع الله بوجوده هو الشيخ صلاح الدين الطرابلسي (قوله) فيكون نذرا بها إلى آخره) قال الكمال رحمه الله وهذا سهو بل المسئلة كما هي في الغاية منقولة في الخلاصة وفي فتاوى قاضيان في هذه السنة وهذا الشهر ولأن كل سنة معينة عريضة عبارة عن مقعينة لها مبدأ ومختتم

الأيام خاصان عند العرب بمبدأها المحرم وآخرها ذوا الحجة فإذا قال هذه فاعلم تفيد الإشارة إلى التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر بالملقة المستقبلة إلى آخر ذى الحجة والملتة الماضية التي مبدأها المحرم إلى وقت التكلم فيلغى في حق الماضي كما يلغى في قوله على صوم أمس وهذا فرع يناسب هذا لوقال الله على صوم أمس اليوم أو اليوم أمس لزمت صوم اليوم ولو قال غدا هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمت صوم أول الوقتين تفوقيه ولو قال شهر الزم شهر كامل ولو قال الشهر وجبت بقية الشهر الذي هو فيه لأنه ذكر الشهر معرفة فأنصرف إلى المعهود بالحضور فإن نوى شهراً فهو على ما نوى لأنه يحتمله كلامه ذكره في التجنيس وفيه تأييد لما في الغاية أيضاً ولو قال صوم يومين في هذا اليوم ليس عليه إلا صوم يومه بخلاف عشر حجات في هذه السنة على ما سبقت ذكره في الحج إن شاء الله تعالى اهـ (قوله) وكذا إذا لم يعين السنة إلى آخره) أي يعطى وإذا لم يعين السنة بل نكرها ولكن وصفها بالتتابع فقال الله على أن أصوم سنة متتابعة فهو كالأعين السنة بقوله الله على أن أصوم هذه السنة (قوله) ولو لم يشترط التتابع) أي في غير المعينة بأن قال الله على صوم سنة فعليه صوم سنة بالالهة اهـ فتح (قوله) ويقضى خمسة وثلاثين) أي ثلاثين لرمضان ويوم العيد وأيام التشريق وهل يجب وصلها بما مضى قبل فم قال المصنف في التجنيس هذا غلط بل ينبغي أن يجزئه اهـ فتح

قاضيان في هذه السنة وهذا الشهر ولأن كل سنة معينة عريضة عبارة عن مقعينة لها مبدأ ومختتم

الأيام خاصان عند العرب بمبدأها المحرم وآخرها ذوا الحجة فإذا قال هذه فاعلم تفيد الإشارة إلى التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر بالملقة المستقبلة إلى آخر ذى الحجة والملتة الماضية التي مبدأها المحرم إلى وقت التكلم فيلغى في حق الماضي كما يلغى في قوله على صوم أمس وهذا فرع يناسب هذا لوقال الله على صوم أمس اليوم أو اليوم أمس لزمت صوم اليوم ولو قال غدا هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمت صوم أول الوقتين تفوقيه ولو قال شهر الزم شهر كامل ولو قال الشهر وجبت بقية الشهر الذي هو فيه لأنه ذكر الشهر معرفة فأنصرف إلى المعهود بالحضور فإن نوى شهراً فهو على ما نوى لأنه يحتمله كلامه ذكره في التجنيس وفيه تأييد لما في الغاية أيضاً ولو قال صوم يومين في هذا اليوم ليس عليه إلا صوم يومه بخلاف عشر حجات في هذه السنة على ما سبقت ذكره في الحج إن شاء الله تعالى اهـ (قوله) وكذا إذا لم يعين السنة إلى آخره) أي يعطى وإذا لم يعين السنة بل نكرها ولكن وصفها بالتتابع فقال الله على أن أصوم سنة متتابعة فهو كالأعين السنة بقوله الله على أن أصوم هذه السنة (قوله) ولو لم يشترط التتابع) أي في غير المعينة بأن قال الله على صوم سنة فعليه صوم سنة بالالهة اهـ فتح (قوله) ويقضى خمسة وثلاثين) أي ثلاثين لرمضان ويوم العيد وأيام التشريق وهل يجب وصلها بما مضى قبل فم قال المصنف في التجنيس هذا غلط بل ينبغي أن يجزئه اهـ فتح

فقد رمضان وتكون في غيره جعل ذلك رواية وقرة الاختلاف حين قال أنت حر أو أنت طالق ليلة القدر فإن قال قبل دخول رمضان عتق وطلعت إذا انسلخ الشهر وأن قاله بعد ليلة منه فصاعدا لم يعتق حتى ينسلخ رمضان العام القابل عندهما إذا جاء مثل تلك الليلة من رمضان الآتي وأوجب أبو حنيفة عن الأداة المقيمة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم التساهليه والسياسات تدل عليه لمن تأمل طرق الاحاديث والفاظها كقوله ان الذي تطلب أمامك وانما كان يطلب ليلة القدر من ذلك السنة وغير ذلك مما يطلع عليه الاستقراء ومن علامتها انها بطبيعة كسنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طست كذا قالوا وانما أخفيت ليحتمد في طلبها فينال بذلك أجرا يجتهدون في العبادة كما أحق في صباه الساعة ليكونوا على وحل من قيامها بغتة اه فتح مع حذف قال في الغاية وينبغي لمن رأى ليلة القدر أن يكتبها ويذعر الله تعالى بخلاص اه (قوله والحق انه يقسم) خلاف كل من الاطلاقين بل الحق أن يقبل اه فتح (قوله واجب وهو المنذور) أي تحيزا أو تعليقاً اه فتح (قوله وهو البت في المسجد من غير النساء الى آخره) قال في الغاية وقوله (٣٤٨) في الاعتكاف وهو البت في المسجد مع الصوم يريد به الواجب في حق غير النساء

اه (قوله ونية الاعتكاف الى آخره) هذا مفهومه عندنا وفيه معنى اللغة انه لو غلة مطلق الاقامة في أي مكان على أي غرض كان قال الله تعالى ما هذه التماثيل التي أنتم لها طافون ثم بين أن ذكره البت بشرط الصوم والنية وكذا المسجد من الشروط أي كونه فيه وهذا التعريف على رواية اشتراط الصوم مطلقا على اشتراطه لواجب منه فقط مع ان ظاهر الرواية انه ليس بشرط للتفصل منه وعلى هذا أيضا اطلاق قوله والصوم من شرطه عندنا خلافا لشافعي انما هو على تلك الرواية وهي رواية الحسن وليس هو على ما ينبغي لانه ان ادعى انتهاء دليله على

والحق انه يتقسم الى ثلاثة أقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو في غيره من الأرملة ومن محاسن الاعتكاف ان فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى وما لازمة عبادته وبتة هو البت في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف أما البت فركنه لانه يبنى عنه وشروطه النية والمسجد والصوم وهو مذهب على وابن عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم وقال الشافعي رضي الله عنه الصوم ليس بشرط له لخبري ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صوم الا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه أبو بكر محمد بن ابي عمير السوسي وغيره لا يرفعوه وروى في الصحاح ان عمر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم كنت بدت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بنذرنا فاعتكف ليلة وهي لا تقبل الصوم وعن ابن عمر أن عمر نذر أن يعتكف في الشربة ويصوم فسال النبي صلى الله عليه وسلم بعد إسلامه فقال أوف بنذرنا رواه الدارقطني وقال اسناده حسن فلو كان الصوم من شرطه لما احتاج الى إيجاب الصوم فيه ولان الصوم أصل بنفسه وهو أحد أركان الدين فكيف يكون شرطاً للغير وهو الشرطية تنفي عن التبعية فكيف يكون تبعا لما هو دونه ولنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف أن لا يهود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يس امرأ ولا يباشرها ولا يخرج الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بالصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع رواه أبو داود ومثله لا يعرف الاسماء ولم يرواه عليه الصلاة والسلام اعتكف بلا صوم ولو كان جائزا لقل تعلموا الجواز ولانه لو نذر الاعتكاف صائما يلزمه الاعتكاف صائما ولو لانه شرط لم يلزمه كما لو نذر ان يعتكف متمسقا بعبادة درهم وهذا لان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجبا مقصودا لانه ليس للبعد أن ينصب الاسباب ولا يشرع الاحكام بل له ان يوجب على نفسه مما أوجبه الله تعالى ولم يوجب المكث وحده الا في ضمن عبادة كالتعمد في التشهد والوقوف بعرفة لا يجب فيه المكث فانه لو اجتاز بها من غير علمه يجوز فان قيل لو كان الصوم شرطا فيه لكان شرط انعقاد أو دوام وليس هو شرطا لواحد منهما بدليل جواز الشروع فيه ليلا وبقائه فيه بعد ما شرع قلنا الشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا إمكان في

اه (قوله ونية الاعتكاف الى آخره) هذا مفهومه عندنا وفيه معنى اللغة انه لو غلة مطلق الاقامة في أي مكان على أي غرض كان قال الله تعالى ما هذه التماثيل التي أنتم لها طافون ثم بين أن ذكره البت بشرط الصوم والنية وكذا المسجد من الشروط أي كونه فيه وهذا التعريف على رواية اشتراط الصوم مطلقا على اشتراطه لواجب منه فقط مع ان ظاهر الرواية انه ليس بشرط للتفصل منه وعلى هذا أيضا اطلاق قوله والصوم من شرطه عندنا خلافا لشافعي انما هو على تلك الرواية وهي رواية الحسن وليس هو على ما ينبغي لانه ان ادعى انتهاء دليله على

الشافعي رحمه الله لزمه ترجيح هذا على ظاهر الرواية وليس كذلك اه فتح (قوله وقال رفعه أبو بكر) هو شيخ الليل الدارقطني اه غاية (قوله وغيره لا يرفعوه الى آخره) لكنه خالف الجماعة في رفعه مع ان النافي لا يحتاج الى دليل اه غاية (قوله قال أوف بنذرنا) متفق عليه اه غاية (قوله وقال اسناده حسن الى آخره) انفرده سعيد بن بشر اه غاية (قوله فلو كان الصوم من شرطه الى آخره) كون الصوم من شرطه انما يعرف بالشرع ولا شرع في الجاهلية اه (قوله ولو كان جائزا الى آخره) كذا قال القاضي عياض في الاكمال اه غاية بالمعنى (قوله وهذا لان النذر الى آخره) أي لان إيجاب العتمة يعتبر بإيجاب الرب اه غاية (قوله لانه ليس للبعد الى آخره) قال في الدراية فان قيل ينبغي أن لا يجب الاعتكاف بالنذر لانه انما يجب بالنذر ما كان من جنسه أو جب الله تعالى أما اذا لم يكن فلا يجب كالنذر بصوم الليل والاعتكاف من جنسه ليس بواجب لله تعالى قلنا بل من جنسه واجب لله تعالى وهو البت بعرفة يوم عرفة وهو الوقوف أو النذر بالشئ انما يصح اذا كان من جنسه واجب لله تعالى أو مشتمل على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف مشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب فيكون النذر به مشتملا على البت والصوم ومن جنس الصوم

واجب وان لم يكن من جنس الثبوت واجب فيصح التذرع على هذا نقل عن صدر سليمان وفي جامع نحر الاسلام التذرع بالاعتكاف
 صحيح وان كان ليس لله تعالى من جنسه ايجاب لان الاعتكاف انما شرع لقوام الصلاة وتلك صاقرية فصار التزامه بتزلة التزام
 الصلاة والصلاة عبادة مفصولة اه (قوله الا ان يجعله على نفسه عائد على الاعتكاف) اي لانه اكثر فائدة لان وجوب المنذور
 بالتذرع معلوم واللفظ في وجوب غير المنذور بالتذرع كان حمله على الاعتكاف اكثر فائدة وأولى بحمل كلام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الذي أولى جوامع الكلم عليه او يحتمل فيحصل عليه توفيقا بين الحديثين اه غايه (قوله فنقل بعض الرواة البلية وبعضهم اليوم الخ)
 أي يجوز للراوى نقل بعض ما سمع اه غايه وذكر في الغايه ان النورى أسكر على صاحب المذهب استدلاله بحديث عمر هذا وقال
 هو نذر الجاهلية وقد تقرر ان النذر الجارى في الكفر لا ينعقد على الصحيح فلم يكن ذلك شأنا واجبا عليه اه (قوله والحديث الاخير)
 أي الذي رواه الدارقطني وحسنه اه (قوله ثم الصوم شرط لعصاة الواجب الخ) نعم انما اشترط الصوم لعصته يجب أن يكون الصوم
 واجبا عليه من أوله حتى ان روحا صام قطوعا ثم قال في بعض النهار على (٣٤٩) الاعتكاف هذا اليوم لا يجب

عليه الاعتكاف سواء كان
 ذلك قبل نصف النهار أو
 بعده لان الاعتكاف
 لا يسمع الا بالصوم واذا وجب
 الاعتكاف وجب الصوم
 والصوم في أول النهار انما قد
 نظرتا فتعذر جعله واجبا
 كذا ذكره الامام ابو الوالي
 (قوله وفي ظاهر الرواية عن
 أبي حنيفة وهو قولهما الخ)
 قال النكاح رحمه الله وجعل
 رواية عدم اشتراطه في
 النقل ظاهر الرواية جملة
 ولا يصح في متمسك لذلك
 في السنن سوى حديث
 القباب أول الباب في الرواية
 القائلة حتى اعتكف
 العشر الأول من شوال فاته
 ظاهر في اعتكاف يوم النضر
 ولا صوم فيه وفرعوا على
 هذه الرواية انه اذا شرع

الليل فيسقط لتعذر جعله اليالى تابعة للقيام كالشرب والطريق في بيع الارض الا ترى ان صلاة
 المستحاضة تصح مع السيلان وان عدم الشرط لتعذر وكذا الخروج للبول والغائط لا ينافيه
 للجزع ان الركن أقوى من الشرط وباران يكون أصلا بنفسه ومع هذا تعلق به حوار الاعتكاف
 كالصلاة أصل بنفسها ومع هذا تعلق بها تمام الطواف وأقرب منه أن الايمان أصل بنفسه وتعلق به
 عصاة العبادات كلها وحديث ابن عباس ليس فيه دلالة على ما قاله اب الهادي في قوله عليه الصلاة
 والسلام ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه عائدا على الاعتكاف دون الصوم فيكون بيانا
 على ان الاعتكاف المنذور لا يصح بدون الصوم والتطوع منه يصح بدونه ونحن نقول بعوجهه ولان ابن
 عباس مذهبه خلاف ذلك على ما حكينا فسقط الاحتجاج به وحديث عمر مجهول على انه نذر ان يعتكف
 يوما وليست بدليل الحديث الثاني انه نذر في الشرط ان يعتكف ويصوم وليس في الليل صوم وبدليل
 ما روى انه نذر ان يعتكف يوما قال في الغايه رواه مسلم وعن عمر انه قال بدت ان اعتكف يوما وليست
 في الجاهلية كره ابن بطلان وهذا أصل الحديث فنقل بعض الرواة البلية وبعضهم اليوم ولانه كان
 الصوم مشروطا بالليل في أول الاسلام وله له كان قبل نسخه الحديث الاخير ضعيفا يعني بن معين
 ثم الصوم شرط لعصاة الواجب منه رواية واحدة ولعصاة التطوع مع لزوم الحسن عن أبي حنيفة لما
 ذكرنا من الأدلة من غير فصل وأقله على هذه الرواية يوم يدخل في المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج
 بعد غروب الشمس فان قطعه قبل ذلك قضاء ولو أقصد يقضيه وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو
 قولهما أن الصوم ليس بشرط فيه وليس لأقله تقدير على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف
 الى أن يخرج منه صح لان مبنى النقل على المساهلة ولهذا يسهل النقل فاعدا ورا كما مع القدرة على
 القيام والنزول وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف أن أقله أكثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع
 ثم نذر ان يعتكف بقية النهار صح عنده ان كان قبل الزوال والاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة
 لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وعن أبي حنيفة انه لا يجوز الا في مسجد بملي

ساعة ثم تركه لا يكون ابطلا للاعتكاف بل انها ملية فلا يلزمه القضاء وعلى رواية الحسن يلزمه اه فتح (قوله الا في مسجد جماعة) قال
 في الدراية أي مسجد يصلي فيه صلاة واحدة بجماعة وهو رواية عن أبي حنيفة اه قال في الجمع وأداء صلاة بجماعة أو الخمس فيم شرط
 اه وبه قال أحد وقال الشافعي ومالك يصح في المساجد كلها حتى لو جعل بعض بيوت داره مسجدا يجوز ان يعتكف فيه والمسجد
 الجامع أفضل اه كأك (قوله لقول حذيفة الخ) أسند الطبراني عن ابراهيم الضحى أن حذيفة قال لان مسجودا لا يجيب من قوم
 بين داره ودار أبي موسى يزعمون أنهم عكوف قال فلعلهم أصابوا وأخطأت أو حفظوا وأنسبت قال أما ما فنقدت قلت لا اعتكاف
 الا في مسجد جماعة وأخرج البيهقي عن ابن عباس قال ان أبغض الامور الى الله تعالى البدع وان من البدع الاعتكاف في المساجد
 التي في النور وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ان سفيان الثوري قال أخبرني جابر عن سعيد بن جبلة عن أبي
 عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وقد تقدم مر فوعا في رواية عائشة رضي الله عنها اه فتح (قوله)
 لا اعتكاف الا في مسجد جماعة) وقال الطحاوي يصح في كل مسجد اه غايه (قوله وعن أبي حنيفة انه لا يجوز الا في مسجد الخ)
 قال ابن فرشتا وهذا الرواية هي المختارة اه

(قوله ولو اعتكفت في مسجد الجماعة باز) قال الكمال رحمه الله ولو اعتكفت في الجامع أو في مسجد حي أو هو أفضل من الجامع في حقهما جاز وهو مكروه ذكر الكراهة فاضيفان ولا يجوز أن تخرج من بيتها ولا إلى نفس البيت من مسجد بيتها إذا اعتكفت واجباً أو قلاً على رواية الحسن ولا تعتكف إلا بأذن زوجها فان لم يأتك كراهة أو يأتها وان أدت لم يكن له أن يأتها ولا يمنعها وفي الأمة ثلاث ذلك بعد الأذن مع الكراهة المؤتممة قال محمد أساء وأثم اه (قوله وان لم يكن فيه مسجد الخ) وفي المجتبى لو لم يكن في بيتها مسجد يجعل في بيتها مسجداً تعتكف فيه اه كافي (قوله ولا يخرج) أي المعتكف (قوله منه) أي من المسجد اه (قوله كالجعة) أي والاغتسال والوضوء اه غايه (٣٥٠) (قوله بعد ما فرغ طهوره) بفتح الطاء مصدر قال المبرد خمسة من المصادر

في الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلاة فيقتصر مكان يصلي فيه قيل أراد به غير الجامع وأما في الجامع فيجوز وان لم يصلي فيه الخمس وعن أبي يوسف أن الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والفل يجوز وروى الحسن عن أبي حنيفة أن كل مسجد له امام ومؤذن معلوم يصلي فيه الصلوات الخمس بالجماعة فانه يعتكف فيه لما روى عن حذيفة أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصح ذكره في الغايه ثم أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم ما كان أهله أكثر وأوفر قال رحمه الله (وأقله نفل ساعة) وقد ذكرناه قال رحمه الله (والمرأة تعتكف في مسجد بيتها) لانه هو الموضع لصلاتها يتحقق انتظارها فيه ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والاول أفضل ومسجد حيا أفضل لها من المسجد الأعظم وليس لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها من بيتها وان لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه ولا تخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه قال رحمه الله (ولا يخرج منه إلا حاجة شرعية كالجمعة أو طيبعية كالبول والغائط) لما روي ناس الأثر عن عائشة رضي الله عنها ولما روى عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت إلا حاجة لا إنسان إذا كان معتكفاً متفق عليه تريد البول والغائط هكذا أفسره الزهري ولأن هذه الاشياء معلوم وقوعها في زمن الاعتكاف فتكونه مستثناة ضرورة ولا يعتكف في بيته بعد ما فرغ طهوره لأن الثابت للضرورة يتقدر بقدرها والجمعة أهم حاجته فيباح له الخروج لأجله وقال الشافعي رحمه الله يفسد اعتكافه إذا خرج إلى الجمعة لأنه لا ضرورة في حقه لكونه يمكنه أن يعتكف في الجامع قلنا الاعتكاف في كل مسجد مشروع لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد فيتناول الجميع ثم هو ما مور بالسعي إليها بقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله فيكون الخروج لها مستثنى لحاجة الإنسان ولا نالوا الزمان الاعتكاف في الجامع لأجل الجمعة يكثر خروجهم وشبهه الثمانية للاعتكاف لعدم تنزهه بخلاف مسجد حيه ولأن فيه إخلالاً بالمساجد عن الاعتكاف وهجرانها ويخرج حين تزول الشمس ان كان معتكفاً فريما من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تفوته الخطبة وان كان تفوته لا ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يصل إلى الجامع ويصلي أربع ركعات قبل الأذان للخطبة وفي رواية الحسن ست ركعات ركعتان ثنية المسجد وأربع سنة وبعد الجمعة يحك بقدر ما يصل أربع ركعات عند أبي حنيفة وعندهما ست ركعات على حسب اختلافهم في سنة الجمعة ولا يحك أكثر من ذلك لأن الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لأنها أتباع لفرائض فتكون ملحقه بها والحاجة بعد الفراغ منها وان مكث أكثر من ذلك لا يضره لأن المفسد يستلزم أن يجتهد في خروجه على أدراك جميع الخطبة لأن السنة إنما يصل قبل خروج الخطيب اه (قوله للاعتكاف ركعتان ثنية المسجد) قال الكمال صرحوا بأنها ناشرة في الفريضة حين دخل المسجد أجزاً عن ثنية المسجد لأن الثنية تحصل بذلك فلا حاجة إلى غيرها في تحقيقها وكذا السنة فهذه الرواية وهي رواية الحسن إما ضعيفة أو مبينة على أن كون الوقت مما يباع فيه السنة وأداء الفرض بعد قطع المسافة مما يعرف تحميلاً لا قطعاً فقد دخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه فلا يمكنه أن يبدأ بالسنة فيبدأ بالثنية فينبغي أن يقرى على هذا التقدير لأنه لما صدق الحزب اه (قوله وعندهما ست ركعات) قال الكمال رحمه الله منهم من يجعل قول أبي حنيفة أن السنة بعدها أربع وقوله ما ست ومنهم من اقتصر على الست على قول أبي يوسف وقد دنا الوجه في باب صلاة الجمعة لا يقرى

على فعل بفتح الفاء الطهور والوضوء والقبول والوضوء والولوع كذا في الفوائد الطهيرية اه كافي (قوله قلنا الاعتكاف الخ) قال العلامة المحقق كمال الدين هذا وجه الإلزام على عموميه فان الشافعي يجزئ به في كل مسجد وأما من رأينا أن لا يجوز إلا في مسجد يصلي فيه الخمس بجماعة أو دونها إذا كان جاء ما فلا يكون التمسك على العموم بقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد كما فعله الشارحون جميعاً على المذهب والحاصل أن الاعتكاف في غير الجامع جاز في الجملة بالاتفاق أو الزاماً بالدليل فإذا صح فبعد ذلك الضرورة مطلقة للخروج مع بقاء الاعتكاف وهي هنا متفقة نظراً إلى الأمر بالجمعة اه (قوله وفي رواية الحسن ست ركعات) قال الكمال وهذا

يستلزم أن يجتهد في خروجه على أدراك جميع الخطبة لأن السنة إنما يصل قبل خروج الخطيب اه (قوله للاعتكاف ركعتان ثنية المسجد) قال الكمال صرحوا بأنها ناشرة في الفريضة حين دخل المسجد أجزاً عن ثنية المسجد لأن الثنية تحصل بذلك فلا حاجة إلى غيرها في تحقيقها وكذا السنة فهذه الرواية وهي رواية الحسن إما ضعيفة أو مبينة على أن كون الوقت مما يباع فيه السنة وأداء الفرض بعد قطع المسافة مما يعرف تحميلاً لا قطعاً فقد دخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه فلا يمكنه أن يبدأ بالسنة فيبدأ بالثنية فينبغي أن يقرى على هذا التقدير لأنه لما صدق الحزب اه (قوله وعندهما ست ركعات) قال الكمال رحمه الله منهم من يجعل قول أبي حنيفة أن السنة بعدها أربع وقوله ما ست ومنهم من اقتصر على الست على قول أبي يوسف وقد دنا الوجه في باب صلاة الجمعة لا يقرى اه (قوله وان مكث أكثر من ذلك لا يضره) ولو يؤاويله اه كافي

(قوله فان خرج ساعة بلا عذر فسد) أى فى المنذور سواء كان عامدا أو ناسيا اه غايه (قوله وقوله لهما استئذان) يقتضى ترجيح هلا ه
ليس من المواضع المعدودة التى ريج فيها القياس على الاستئذان ثم هو من قبيل الاستئذان بالضرورة كما ذكره المحقق واستنباط من
عدم أمره ما يخرج الى القاطن أن يسرع المشى بل يمشى على التؤدة ويقتدر البطء تنظرا للسكان بين الحركات على ما عرف فى فن الطبيعة
وبذلك يثبت قدر من الخروج فى غير محل الحاجة فلم أن القليل عفو جعلنا الفاصل بينه وبين الكثير أقل من أكثر اليوم أو الليلة لأن
مقابل الأكثر يكون قليلا بالنسبة اليه أو لا أشك (هـ) أن من خرج من المسجد الى السوق للهوى واللعب أو القمار من بعد التجرى الى
ما قبل نصف النهار كما هو قولهما ثم قال يا رسول الله أنا معتكف قال ما أبعدك عن العاكفين ولا يتم مبقى هذا الاستئذان فان
الضرورة التى ينط بها التخصيف هى الضرورة اللازمة أو الغالبة لوقوع (٣٥١) ويجرد عروضا وهو ملجئ ليس

بالاعتكاف الخروج من المسجد لا المكث فيه الا أنه لا يستحب ذلك لانه لا يترك الاعتكاف فى مسجد
واحد فلا يتم فى غيره قال رحمه الله (فان خرج ساعة بلا عذر فسد) أى قد اعتكافه وهذا عند
أبي حنيفة وقال لا يفسد الا بأكثر من نصف يوم وقوله أقبس لان الخروج من البيت وما ينافى الشئ
يستوى فيه القليل والكثير كالأكل والشرب فى الصوم والحديث فى الطهر وقوله استئذان وهو
أوسع لان القليل منه لو لم يقع فى الخارج لانه لا بد منه لأقامة الحاجات ولا سرج فى الكثير والفاصل
أكثر من نصف النهار اذا قل تابع لا أكثر كما فى نية الصوم ولا يعود من يضام لروى عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر بالريض وهو معتكف فيه - ركا هو
ولا يعرج يسأل عنه روى أبو داود وكذا الخروج للجهاز يفسد اعتكافه وكذلك الصلوات ولو
تعين عليه أو لأجابه الغريق أو الحريق والجهاز اذا كان النقيض أو لا داء الشهادة كل ذلك مفسد
بخلاف الخروج لحاجة الإنسان لانها معلومة الوقوع فتسكون مستثناة ولهذا لو انهم لم يفسد المسجد الذى هو
فيه فانتقل الى مسجد آخر لم يفسد اعتكافه بالضرورة لانه لم يبق مسجدا بعد ذلك ففقد شرطه وكذا
لو تفرق أهله لعدم الصلوات الخمس فيه ولو أخرجه ظالم كرها أو خاف على نفسه أو ماله من المكابرين
فخرج لا يفسد اعتكافه ولو كانت المرأة معتكفة فى المسجد فطلعت لها أن ترجع الى بيتها وتبقى على
اعتكافها قال رحمه الله (وأكله وشربه ونومه ومبايعته فيه) أى فى المسجد اذ ليس فى تقضى هذه
الحاجات ما ينافى المسجد حتى لو خرج لأجلها يفسد اعتكافه خلافا للشافعى فى خروجه الى بيته لا كل
قلنا الا كل فى المسجد صباح والنبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل فى المسجد بالضرورة اليه قال
رحمه الله (وكره احضار المبيع والعمى والتكلم بالبحر) أما احضار المبيع وهى السلع للبيع فلان
المسجد محرر عن حقوق العباد وفيه شعاعها وجعله كاله كان وقوله وكره احضار المبيع يدل على أنه
أن يبيع ويشترى ما يدا منه من التجارات من غير احضار السلعة وذكر فى التذكرة أن المراد به ما لا يله
منه كالطعام ونحوه وما اذا أراد أن يتخذ ذلك متجرا يكره ذلك وهذا صحيح لانه منقطع الى الله تعالى
فلا ينبغي له أن يشتغل فيه بأموال الدنيا ولهذا نكره الخطيئة والنظر فيه ولعمري المعتكف يكره البيع
مطلقا لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن البيع والشراء فى المسجد ورواه الترمذى وعنه عليه
الصلاة والسلام أنه قال اذا رأيت من يبيع أو يبتاع فى المسجد فقولوا له لا أرى الله تجارة لك الحديث
أنخرجه التسانى وقال عليه الصلاة والسلام من سمع رجلا يشد ضلعة فى المسجد فليقلل لاردها الله

النهاى عموم أحواله لانه سلم نفسه لله تعالى متقيدا بعمام العبودية من الصلاة والانتظار للصلاة فهو فى حال المشى المطلق لداخل
فى العبادة التى هى الانتظار اه والمنظر للصلاة فى الصلاة كما كان محتاجا الى تحصيل الخشوع فى حال الخروج فكانت تلك السكناات
كذلك وهى معدودة من نفس الاعتكاف لامن الخروج ولو سلم ان القليل غير مفسد لم يلزم تقديمه على قليل بالنسبة الى مقابله من
بقية تمام يوم أو ليلة بل عابدة كثيرا فى نظر العفلاء الذين فهموا معنى العكوف وأن الخروج بنافه اه فتح (قوله وأولاد الشهادة)
أى وان تعين عليه اه غايه قال فى الدراية وفى شرح الارشاد ولا يخرج لاداء الشهادة وان تعين لا دائها لان هذا يقع الا نادرا ولا
عبارة للنادر اه قال الكمال رحمه الله وفى شرح الصوم المقبلة أى الليث المعتكف يخرج لاداء الشهادة وتأويله ان لم يكن شاهدا آخر
فيتوى حقه ولو أحره المعتكف بجمع لزمه اذ لا ينافيه ولا يجوز له الخروج الا اذا خاف فوت الحج فيخرج حينئذ وليستقبل الاعتكاف
ولو اجتمعت لافسدا اعتكافه فان أمكنه أن يغتسل فى المسجد من غير تأويل فعل والإخراج فاعتسل ثم يعود اه ولا بأس أن يخرج رأسه

الى ما فى عموم أحواله لانه سلم نفسه لله تعالى متقيدا بعمام العبودية من الصلاة والانتظار للصلاة فهو فى حال المشى المطلق لداخل
فى العبادة التى هى الانتظار اه والمنظر للصلاة فى الصلاة كما كان محتاجا الى تحصيل الخشوع فى حال الخروج فكانت تلك السكناات
كذلك وهى معدودة من نفس الاعتكاف لامن الخروج ولو سلم ان القليل غير مفسد لم يلزم تقديمه على قليل بالنسبة الى مقابله من
بقية تمام يوم أو ليلة بل عابدة كثيرا فى نظر العفلاء الذين فهموا معنى العكوف وأن الخروج بنافه اه فتح (قوله وأولاد الشهادة)
أى وان تعين عليه اه غايه قال فى الدراية وفى شرح الارشاد ولا يخرج لاداء الشهادة وان تعين لا دائها لان هذا يقع الا نادرا ولا
عبارة للنادر اه قال الكمال رحمه الله وفى شرح الصوم المقبلة أى الليث المعتكف يخرج لاداء الشهادة وتأويله ان لم يكن شاهدا آخر
فيتوى حقه ولو أحره المعتكف بجمع لزمه اذ لا ينافيه ولا يجوز له الخروج الا اذا خاف فوت الحج فيخرج حينئذ وليستقبل الاعتكاف
ولو اجتمعت لافسدا اعتكافه فان أمكنه أن يغتسل فى المسجد من غير تأويل فعل والإخراج فاعتسل ثم يعود اه ولا بأس أن يخرج رأسه

من المسجد في بعض أهله ليغسله أو يرحله كما تقدم من قبله صلى الله عليه وسلم وإن غسله في المسجد في إنا بحيث لا يلبس المسجد لأبى به
 وصعد المئذنة أن كان بأبى من خارج المسجد لا يفسد في ظاهر الرواية وقال بعضهم هذا في المؤذن لأن خروجه لا تان معاً فيكون
 مستثنى أما غيره فيفسد اعتكافه وصح فاضحاً أنه قول الكل في حق الكل ولا شك أن ذلك القول أقيس بمذهب الإمام اه كال
 (قوله وقيل أن كان انطباط يحفظ المسجد إلى آخره) قال فاضحاً في فصل المسجد ويكره أن يحفظ في المسجد لأن المسجد أعز
 للعبادة دون الأكتاف وكذا الأوراق والفضية إذا كتب بأجر أو العلم إذا علم الصبيان بأجر وأن فساداً بغير أجر فلا بأس به وعن محمد بن
 مسلمة إذا تعدد الرحل في المسجد حياطاً يحفظ فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدواب لا بأس به اه (قوله لأن الكف عنه هو
 الركن فيه) قال الكمال رحمه الله وحاصل الوجه الحكم باستلزام حرمة الشيء ابتداءً في العبادة حرمة دواعيه وعدم استلزام حرمة الدواعي
 إذا كانت حرمة ثابتة ضمن ثبوت الأمر للتفاوت بين التصريم الضمني لضد ما موبه والقصدى ولا شك أن ثبوت ماله الدواعي عند ثبوتها
 مع قيام الحاجر الشرعي عنه ليس قطعياً ولا غالباً غير أنهما طريق في الجلة فحرمت للتصريم القصدي دواعيه لا الضمني اذ هو غير مقصود بل
 المقصود ليس الاقتصار على ما موبه فكان ذلك غير ملحوظ في الطلب الا لغيره فلا تعدى الحرمة إلى دواعيه اذ هو عرف هذا فحرمة ملحوظ في
 الاعتكاف قصدي اذ هو (٣٥٣) ثابت بالنهي المفيد للحرمة ابتداءً لنفسه وهو قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم

عليك وفي جوامع الفقه يكره التعليم فيه بأجر وكذا كرامة المحض فيه بأجر وقيل أن كان انطباط
 يحفظ المسجد فلا بأس بأن يحفظ فيه ولا يستطرقه الاعتذار وكل ما يكره فيه يكره في سطحه وأما
 الصمت فالمراد به صمت يعتقد عبادة وهو منتهى عنه وعن علي من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يتم
 بعد احتلام ولا صمت يوم إلى الليل رواه أبو داود وهو صوم أهل الكتاب فسخ ويلزم قراءته القرآن
 والحديث والعلم والتدريس وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
 وحكايات الصالحين وكذا أمور الدين وأما التكلم بغير الخير فانه يكره لغير المعتكف فاطنك
 بالمعتكف قال رحمه الله (ويحرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عا كنون
 في المساجد فألق بدواعيه وهو اللس والقبلة لأن الجماع محظور فيه لما توافى تعدى إلى دواعيه كافي
 الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لأن الكف عنه هو الركن فيه والمحظور ثبت ضناً كي
 لا يفوت الركن فلم تعد إلى دواعيه لأن ما ثبت الضرورة يتقدر بقدرها ولأنه لو تعدى لصار الكف
 عن الدواعي ركناً والركنية لا تثبت بالنسبة والحرمة تثبت بها ولأن الصوم يكثر وجوده فلو منعوا عن
 الدواعي لم يرجوا وبخلاف حالة الحيض لأنها مانعة فممكن تكن داعية إلى الوطء ولأن الحيض يكثر
 وجوده على ما ذكرناه في الصوم قال رحمه الله (ويبطل بوطئه) أي يبطل الاعتكاف بوطئه سواء
 كان عامداً أو ناسيهاً أو أوليلاً لأنه محظور بالنص فكان مفسداً له كيفما كان كالجامع في
 الاحرام بخلاف الصوم حيث لا يفسد به إذا كان ناسياً والفرق أن حالة المعتكف مذكرة بحالة الاحرام
 والصلوات حالة الصيام غير مذكرة ولو جامع جهادون الفرج أو قبل أو لم يأنزل فساداً اعتكافه لأنه في
 معنى الجماع وإن لم ينزل لا يفسد لأنه ليس في معنى الجماع ولهذا لا يفسد به الصوم ولو أمني بالتفكير أو

عا كفون ومثله في الاحرام
 والاستبراء قال الله تعالى
 فلا رفث ولا فسوق الآية
 وقال صلى الله عليه وسلم
 لا تنكحوا الحباي حتى
 يضعن ولا الحباي حتى
 يستبرئن بهن فعدى إلى
 الدواعي فيها وحرمة الوطء
 في الصوم والحيض ضمني
 للأمر الطالب للصوم وهو
 قوله تعالى ثم أعوا الصيام
 إلى الليل واعتزلوا التماساً في
 الحيض فان مقتضاه وجوب
 الكف لحرمة الوطء تثبت
 ضمناً بخلاف الأول فان
 حرمة الفعل وهو الوطء هي
 الثابتة أولاً بالمسيغة ثم
 تثبت وجوب الكف عنه

ضمناً فلذا تثبت (٢) مع حال الدواعي في الصوم والحيض على ما مر في بابهما اه ففروع في المجتبى وفي جامع بالنظر
 الاستيعاب لغير المعتكف أن ينام في المسجد مقياً كان أو غير مياض طبعاً ومتكثراً جلاً إلى القبلة أولاً والمعتكف أولى ويلبس
 المعتكف أحسن ثيابه وينام فيه ويتطيب ويغسل رأسه فيه وقال أحد يكره للمعتكف أن يلبس الرفيع من الثياب ويتطيب
 ولو سكر ليلاً لا يفسد اعتكافه خلافاً للشافعي وأحمد وعند مالك السكر يمنع ابتداء الاعتكاف ويقاهه ولا يفسده سباب ولا جدال
 ولا كبيرة مما لا يفسد الصوم وعند مالك يفسد الكاثر دون الصوم في رواية وفي رواية لا تبطل كقول الجمهور اه كما في (قوله ويبطل
 بوطئه إلى آخره) قال الكمال رحمه الله وإذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه إلا إذا فسد بالردة خاصة فإن كان اعتكاف شهر بعينه
 يقضى قدره فسد ليس غير ولا يلزمه الاستقبال كالصوم المتدور به في شهر بعينه انا أظن يوماً يقضى ذلك اليوم ولا يلزمه الاستئذان
 أصله صوم رمضان وإن كان اعتكاف شهر بغيره لزمه الاستقبال لأنه لزم متتابعاً في رايه فيه صفة التتابع وسواء فسد بصدقه
 كالخروج والجماع والاكل الالردة أو لم يركبها إذا مرض فاحتاج إلى الخروج أو بغيره منه كالحيض والجنون والاعمال الطويل وأما الردة
 فللقوله تعالى إن ينهوا ينفقوا لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يجب ما قبله كذا في البدائع اه (قوله وإن لم ينزل لا يفسد)
 وإن كان محرماً لأنه ليس في معنى الجماع وهو المفسد أو رد عليه لما يفسد وإن لم ينزل بظاهر قوله تعالى ولا تبشروهن الآية أحجب

بان مجازها وهو الجمع مراد فيطل ارادة الحقيقة لا امتناع الجمع وهو مشكل لانكشاف ان الجمع من ماصدقات المباشرة لا مباشرة خاصة فيكون بالنسبة الى القبلة والجمع فيمدون الفرج والمس باليد والجمع متواطئاً ومشككاً فياها أريد به كان حقيقة كالموكل اسم بمعنى كل غير أنه لا يراى فردان من مفهومه في اطلاق واحد في سياق الاثبات وما نحن فيه سياق انتهى وهو يفيد الموم فيفيد تحريم كل فرد من أفراد المباشرة بجمع أو غيره اه فتح (قوله معناه لو يذرك آخره) أي بان قال بلسا عشرة أيام مثلاً ولا يكتفى بحجزة نسبة القلب وكذا اذا قال شهر اول يومه بيمينه لزمه متابعه اليه ونهله يفقده متى شاء بالعدد اه لا هلا ليا والشهر المعين هلا في فان فرق استقبال وقال زفران شاء فترقه وان شاء تابعه والحاصل ان عشرة أيام وشهر يلحق بالاجارات والاعيان في لزوم التتابع ودخول اليالي فيما اذا استأجروا وحلف لا يكلمه عشرة أيام وبالصوم في عدم (٣٥٣) لزوم الاتصال بالوقت الذي يذريه

والمعين لذلك عرف الاستعمال اه فتح (قوله والقصة واحدة) أي فلما كان عدد الايام واليالي متساويًا فذكر الايام يتناول ما بازا ثمتها من اليالي المتخلطة وكذلك ذكر اليالي يتناول ما بازا ثمتها من الايام بخلاف اختلفين لقوله تعالى حضرها على سبعة ايل وثمانية أيام اه غايه (قوله لانه حقيقة كلامه) أي لان حقيقة اليوم ياض النهار وهذا بخلاف سائر اوجب على نفسه اعتكاف شهر بغير عيه فتوى الايام دون اليالي أو قلبه لا يصح لان الشهر اسم لعدد ثلاثين يوما وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الايام فلا تنطلق على مدون ذلك أصلاً كما لا تنطق بالعشرة على خمسة مثلاً حقيقة ولا مجازاً أهلو قال شهر بالتهرد ونال اليالي لزمه كما قال وهو ظاهر

بالظر لا يقصد اعتكافه قال رحمه الله (ولزمه اليالي أيضاً بنذر اعتكاف أيام) معناه لو يذرك يعتكف أياماً لزمه بلياليه لان ذكر الايام يلفظ الجمع يدخل ما بازا ثمتها من اليالي وكذلك لو يذرك يعتكف اليالي لزمه ما بازا ثمتها من الايام قال الله تعالى ثلثة أيام الارضيا وقال تعالى ثلاث ليال سوا والقصة واحدة فغير عنها تارة بالايام وتارة باليالي مع ذلك أن ذكر أحدهما يلفظ الجمع يتناول الآخر وتدخل الليلة الأولى وكانت متتابعة وإن لم يشترط التتابع لان الاوقات كلها قابلة بخلاف الصوم لان منبأه على التفرق لان اليالي غير قابلة للصوم فتطلبها بوجوب التفرق فيجب على التفرق حتى ينص على التتابع ثم يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس من أول ليلة ويخرج بعد غروب الشمس من آخر يوم وان نوى الايام ثمانية صحت نيته لانه حقيقة كلامه قال رحمه الله (وليتان بسدر يومين) أي يلزمه ليتان بنذر اعتكاف يومين لانه يذكر يومين يدخل ما بازا ثمتها من اليلتين في العادة يقال ماراً بشك يومين والمراد بلياليهما كما يقال ماراً بشك سدة ثلاثة أيام والمراد بلياليها بخلاف ما اذا قال الله على أن اعتكف يوماً ما حيث لا يلزمه الليل لعدم التعارف وعن أبي يوسف في "مشية والجمع لان لزمه الليلة الأولى لان الاعتكاف لا يكون بالليل الاتية لضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة في ادخال الليلة الأولى لتحقق الوصل بدونها ومنهم من يجعل خلاف أبي يوسف في الثانية معط وان يذرك أن يعتكف ليلة لا يصح لانها يستعمل للصوم ولا اعتكاف بهونه وعن أبي يوسف أنه تلزمه بيومها والله أعلم

ثم الجزء الثاني قوله بيمينه الجزء الثاني وقوله كتاب الحج

(٤٥ - زيل اول) وأما نحن فقال شهر الايام لان الاستثناء تكلم باليالي بعد التباين كما قال ثلاثين نهارة ولو استثنى الايام لا يجزى عليه أي لان الباقي اليالي المجردة ولا يصح فيها المناطات بشرطه وهو الصوم اه فتح (قوله وعن أبي يوسف انه تلزمه بيومها آخره) ولو نوى بالليل لزمه وعلى المرأة أن فصل قضاء أيام حيضها بالشهر فيما اذا نزلت اعتكاف شهر فحاضت فيه ولا ينقطع التتابع عنه وعن لزوم التتابع قالوا لو أغمى على المعتكف أو أصابه عته أو لم يستقبل اذا بر الانقطاع التتابع حتى لو كان في آخر يوم وفي الصوم لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الاغما ويقضى ما بعده فأفادوا أن الاغما انما ينافي شرط الصوم وهو النيق والظاهر وجود النسبة في اليوم الذي حدث فيه الاغما فلا يقضى به والذي يذرك من الفرق أن يقال هو بمسألة تتنازل المسألة والاستظار ينقطع بالاغما في الصلوات التي تجب بعد الاغما بخلاف الامساك المسبوق بالنية الذي هو معنى الصوم اه فتح